

الشرحُ الصَّعِيرُ

عَلَى

أَقْرَبِ الْمَسَالِكِ
إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ.

الْعَلَامَةُ أَيْ السَّرَكَاتُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّرْدِيرِ

الشرح الصغير

على

أقرب المسالك
إلى مذهب الإمام مالك

تأليف

العلامة أنى الركات أحمد بن محمد بن أحمد الذرير

وبالهامش

حاشية العلامة الشيخ أحمد بن محمد الصاوي المالكي

أخرجه وبيّنه وصوّط شكله وعلاماته ، وحرّج أحاديثه وفهرسه وقرّر عليه بالقانون الحديث

الدكتور مصطفى كال وصفي

المستشار بمجلس الدولة ومعضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

الجزء الرابع

طبع على نفقة صاحب العظمة الشيخ راشد بن سلطان آل مهنا

رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

دار المعارف بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب

في الإحارة وأحكامها

• (الإِحَارَةُ) مأخوذة من الأحره وهو العِدْوَص . وهي بكسر الهمزة أفصح من صمها وهي والكراء تنىء واحد في المعنى عبر أنهم أطلقوا على العقد على مفاع الآدى وما يقل من غير السمن والحيوان إحارة وعلى العقد على مفاع ما لا يقل

باب

المراد بها حقيقتها وأركانها وشروطها ورابعها والمراد بمواها « وأحكامها » مسائلها المتعلقة بها من صحيحة وفاسدة

قوله [مأخوذة من الأحر] دائرة الأحد أعم من دائرة الاشتقاق فلا يقال إن الأحر ليس مصدرأ

قوله [أفصح من صمها] أى ومن وجها

وحاصله أن الإحارة مثلثة الهمزة والكسر أشهر وهي مصدر أحر بالقصر ككتب ويقال أحر إحارأ كأكرم ، إكراماً وسعمل الممدود أيضاً من باب المداعاة ويكرن مصدره المؤاخرة والإحار بالقصر كالمقاة والمتمال وأما الإحارة من السوء ونحوه فهو من أحر إحارة كأعاد إعاده وأقام إقامة قال الحرثي وقد علب وصع العمالة بالكسر للصائع نحو الحاصة والسحارة والعمالة بالفتح لأحلاق الدومس الحامة ونحو السماحة والقصاحة والعمالة الصم لما طرح من المحقرات نحو الكساسة والملاهمة والأصل في مشروعيها قوله تعالى (فَإِنْ أَرْضَعْنَا أَيْكُم فَاتَّوَهَّسْ أَحْوَرَهْسْ)^(١) وقوله تعالى حكاية عن سيد شعيب مع موسى عامها الصلاة والسلام (إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنَكِّحَكَ بِحَنْدَى ابْنَتِي هَاسِيَسَ عَسَى أَنْ يَسَاحِرَنِي بِمَا يَحِيحُ)^(٢)

(١) سورة الطلاق آية ٦

(٢) سورة القصص آية ٢٧

كالأرض والدور وما ينقل من سميعة وحيوان كراء ، عالماً فيهما
• وهي عرفاً (عَقْدٌ مُعَاوَصَةٌ) حرج الوقف والعُمُرَى والاستخدام
والإيصاء والإعارة ،

(عَلَيْكَ تَمْلِيكَ مَسْفَعَةٍ) حرج البيع فإنه معاوضة على تملكك ذات ،
(بِعَوَصٍ) متعلق بمصلحة أى تملك للمصلحة في نظير ومقابلة عوض ، وفي
الحقيقة متعلق بمحذوف صفة للمصلحة أى كائنة ومحولة في نظير العوض ، وقصد
بذلك إحراج الكاح والحعالة فالمصلحة في الإحارة تكون في نظير العوض حتى لو حصل
من إتمامه رجوع للمحاسة ، ولا كذلك الكاح والحعالة ،

وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ فذكر تأجيل الإحارة وسمى عوضها . وقال
عليه الصلاة والسلام « من استأجر أجيراً فليعلمه أحره » (١٥)

قوله [عالماً فيهما] أى ومن غير العالِم قد يتسمحون بإطلاق الإحارة على
الكراء ، والكراء على الإحارة فيسمون العقد على مباح الآدمى ، ومباح ما ينقل غير
السكن والحيوان كراء ويسمون العقد على مباح ما لا ينقل ومباح السكن والرواحل
إحارة

قوله [حرج الوقف] إلح أى بقوله معاوضة لأن الوقف وما معه ليس فيه
معاوضة

قوله [حرج البيع] أى وهمة الثواب

قوله [ولا كذلك الكاح والحعالة] محصل هذا أن الإحارة هي عقد معاوضته
على تملك مصلحة كائنة ومحولة في نظير عوض أمدأ معلوماً أو قدرأ معارفاً فإن
حصل مانع قبل تمام الأمد أو القدر رجع للمحاسة . وأما الكاح فهو التمكين من
الصنع شرعاً والحعالة التمكين من المخالعة عليه في نظير عرض مباح وكلاهما
الصنع والمخالعة عليه هو دوام المصلحة تحققت المصلحة أم لا استمرت أم لا فيسب العوض
بتمامه على كل حال . وهذا التعريف شامل للكراء بخلاف تعريف ابن عرفة
فمحرج له وكان عليه أن يريد بعد قوله « بعوض غير ناشئ عنها » إحراج أكراس
والمساواة فإن العرض ناشئ عن المصلحة ويريد أيضاً بعد ذلك العرض بعوض ناشئ
كما فعل ابن عرفة ليحل في الحد قوله تعالى (إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَمْسِكَ حَتَّىٰ

(بما يدلّ) على تملك الممعة متعلق «عقد» أى عقد على ما ذكرنا يقتضى التملك من لفظ أو غيره

• (فرسها) أى فعلم من التعريف أن أركانها أربعة الأول

• (عقيد) من مؤخر ومستأخر . كالبيع . فشرط صحتهما العقل والظوع وشرط اللزوم التكليف والترشد ، فالصبي الممير يتوقف لزوم إحاربه لنفسه أو ماله على إبدان وإيه ، ومثله العبد . وكذا السفيه فى سلفة . فإن أحرّم نفسه فلا كلام لوليه إلا إذا حاي ولا تصح من محو ومعتوه ومكره

استقى هاتين (١) الآية لأن هذه الصورة أحمرها على أنها إحارة عوضها الصع وهو لا يتعص إذا لم تتم الممعة التى جعل الصع فى نظيرها فأمل

قوله [من لفظ أو غيره] أى كالإشارة والكناية والمعاضة والعرف الحارى بين الناس ، وذلك فى الأعمال التى يعملها الشخص بغيره ومثله يأخذ عليها أجرة كتحليص دين لأن من قواعد الفقه أن العرف كالشرط والعادة محكمة ولا تدخل فى صيغة الإحارة لفظ المساقاة فلا تعقد به عند ابن القاسم . لأن المساقاة رحصة يقتصر فيها على ما ورد وتقدم أن سحوبا يرى انعقاد أحدهما بالآخر

قوله [من مؤخر ومستأخر] المؤخر نافع الممعة والمستأخر مشتريها

قوله [فشرط صحتهما] أى المؤخر والمستأخر والكلام على حذف مضاف أى عقدهما ، وكذا يتدرج فى قوله وشرط اللزوم والمؤخر هو مالك الممعة والمستأخر هو دافع العرص . ويقال فى الأول مكر والثانى مكثر

قوله [العقل والطرع] الصراب عد الطوع من شروط للزوم كما تقدم له ولغيره فى البيع

قوله [التكليف والترشد] كان عليه أن يريد وأنطوع كما علمت

قوله [فالصبي الممير] إلح . تهريج على شرط اللزوم

قوله [فلا كلام أوله] إلح أى فالترشد شرط لزوم فى حمله لما علمت من هذا المصطلح

قوله [ولا يصح من محرر ومعترب] محرر شرط الصحة الذى هو العقل فى الكلام لم يشتر ميسر وهو الأولى عند اللغاة ، وقوله ومكره قد علمت ما فيه

- (و) الثانى (صبيعة*) كالباع فتعقد بما يدل على الرضا وإن معاطاة
- (و) الثالث (أحرر* ، كالباع) من كونه طاهراً منتعماً به مقدوراً على تسليمه معلوماً داتاً وأحلاً أو حلولا
- (و) الرابع (مستقعة*) ، وهى المعقود عليها وأحرها عن قوله « كالباع » لأنها يشترط فيها شروط رائدة على ما تقدم فى البيع ؛
- أفاد الجميع بقوله
- (تَشْتَقُومُ) صفة لـ « مسعة » أى لها قيمة بأن تكون مملوكة على وجه .

- قوله [بما يدل على الرضا] تقدم الكلام على ذلك
- قوله [أحر كالباع] راجع للأركان الثلاثة فلذلك قدره الشارح أولاً وثانياً
- قوله [من كونه] أى الأحر أى لكونه ممرلة التمس فيشترط فيه شروطه المتقدمة فى البيع
- قوله [طاهراً] فلا يصح مسح ولا مسح لا يقل الطهبر فإن قل
- صح ووجب البيان كما تقدم فى البيع
- قوله [مسعاً به] أى انتفاعاً شرعياً فلا يصح بما لا يقع فيه أصلاً أو مسعة غير شرعية كآلة اللهو إذا جعلت أحرراً من حيث إنها آلة لهو
- قوله [مقدوراً على تسليمه] فلا يصح بعد آتى ولا بعد شارد ولا طر فى الهواء أو ستم فى الماء أو ما فيه حصومه
- قوله [معلوماً داتاً] أى إما بروية أو بوصف كالباع
- قوله [وأحلاً] أى إن أحل فلا بد من علم الأحل وحمله مفسد للعقد
- قوله [أو حلولا] أى بأن تدخل على الحلول أو يسكها ولم يكن العرف الأحيل وسيأتى التفصيل فى بحيل الأحر وعده
- قوله [لأنها يشترط فيها شروط رائدة] أى فيشترط فيها شروط التمس ويراد عليها ما سذكره ومسحة المؤلف شروطاً بالصب والأولى رفعه على أنه نائب فاعل يشترط
- قوله [أفاد الجميع بقوله تقوم] أى إلح وهذا الشرط الذى هو قوله « تقوم » من حملة الرائد على شروط التمس لأن التمس يكون فى نظر داب لا مسعة كانت

خاص ، بحيث يمكن معها ، ووهن الذات المستوفى منها ، احترازاً من استغلال
أو تشمس بطلاة ، فلا تقوم المفعة لعدم ملكها . ومن شم الرياحين فإن رب الرياحين
لا يمكنه مع رائحتها ، وكذا الاستصاة سور مصاح حرج عن ملك ربه ،
أو استدعاء بار كذلك أو رية بدناير مسكوكة . إذ لا يحصل باستيعانها وهن
لذات الدراهم . كذا قيل ، وفيه نظر

(معلومة) بالنصب على الحال من ضمير « تنقوم » احترازاً عن المحملة
ولو باعتبار الأهل
(مقدوراً على تسليمها) للمستأجر احترازاً من مفعة آتق أو شارد أو معصوب

تنقوم أم لا . وهو مفتح التاعن معاً لأن الفعل لازم لا نبي للمحمل

قوله [ووهن الذات] أى صعفها وبغيرها كالدانة الى ترك

قوله [بطلاة] أى يمكن حارج عن ملك ربه وهو راجع لاطلال وللشمس

فإن الشمس والاستغلال بالحدار لا يمكن ربه مع الشمس ولا الطل ولا يحصل به
وهن للحدار

قوله [حرج عن ملك ربه] أى مبرل رب المصاح وأما الخلوس فى ملكه

الذى فيه المصاح فله استبحاره ومثله الخلوس داخل السدان الذى فيه الراحين

قوله [كذلك] أى إذا فاؤها حارج عن ملك ربه

قوله [كذا قيل] راجح للعلل

وقوله [وفيه نظر] أى بل ربما حصل لها وهن بالاسعمال ، فالأحسن أن

مع الرين بالدناير المسكوكة حيث لم يكن فيه مفعة شرعية كثيرين الحوادث والحدار

بها وكذا آلات اللهو ويعلم الأنعام إذ لا قيمة لها شرعاً فلا يصح إحارة ما ذكر ،

وتفسح إن وقعت ولا أحرة . ومثل ذلك كراء الشمع للمتنى به فى الوفاق من غير

وقود كالسمى فى مصر بشمع القاعة . وقد نص ابن يونس أن من قال ارق هذا الخيل

ولك كذا أنه لا تنى له

قوله [احترازاً من مفعة آتق] ومن ذلك الاستبحار على إحراج الحاد وحل

المروط وفى (ح) عن الأئى لا يحل ما بأحده الذى يكس البراءة لرد الصائع لأنه

من السحر تم قال وما يؤخذ على المعتود فإن كان يرقبه بالرقى العريته حار . وإن كان

(غير حترام) احترازاً من استئجار آلات الملاهي والمعبيات ومن الحرام الرقص
والمشي على جبل أو أعواد أو نحو ذلك من اللعب الذي يقع في الأمراح
(ولا متضمنة) تلك المفعة (استيفاء عي) أى ذات (قصداً)
احترازاً من استئجار شاة - مثلاً - لترب لها ، أو شجرة لأكل ثمرها فإن المقصود
إنما هو شرب اللبن وأكل الثمر واستشوا الرصاع كما يأتي
(ولا متضمنة) على المؤجر كالصلاة ، وحمل ميت أو دمه على من تعبت
عليه ، أو فتوى تعبت على عالم لا إن لم تتعب كما يأتي

بالرق العجمية امتنع وفيه خلاف ، وكان التبيع يعي ابن عرفة يقول إن تكرر منه
البيع فذلك حائر (أهـ)

قوله [ومن الحرام الرقص] أى حيث كان حراماً فالاستئجار عايه حرام
ودفع الدرهم لم حرام

قوله [ولا متضمنة تلك المفعة استيفاء عي] إلح صادق بأن لا يكون هناك
استيفاء عي أصلاً أو كان هناك استيفاء عي من غير قصد ، فالأول كإحاره دابة
لركوب أو حمل ، والثاني كإحارة الشجر للتحميف عايه والياب لاس فإن فيه اس ماء
عي وهو دهاب شيء منها بالاستعمال لكن ذلك غير مقصود

قوله [واستشوا الرصاع كما يأتي] أى وكذلك استسوا إجار أرض فيها ثمر
أو عس ، واستئجار شاة للبا إذا وحدت الشروط ، فإن فيها اس ماء عي مقصداً
وهو الماء في الأولى واللبن في الثانية

قوله [كالصلاة] أى فلا يجوز له أحد أخره على صلاة الصبح مثلاً
وأما على كونه إماماً في مسجد أو مكان مخصوص فحائر
وقوله [وحمل ميت أو دمه] أى فلا يجوز له أحد الأخره على هذا الامر
المعين

قوله [أو فتوى تعبت على عالم] فلا يجوز له أحد الأخره أيقناً ول
اللحمى ويجوز للفقهي إن لم يكن له رزق من بيت المال والأخره على الدما واحصاء رسله
قال ابن عرفة بعد نقله في الأخره على الشهادة خلاف ، وكذا في الرواية ومن شعله ديب
عن حل تكسبه فأخذه الأخر من عمر بيت المال لعمره عبدى حميف (أهـ)
وقوله [لا إلم يعين] أى فمحور له الأخره وإن كان غير محاح

« تم بين محترق بعض ما تقدم من القيود بقوله
 (لا نحو تفاعلة للشتم) من سائر الرياحين وهذا محترق « تنقوم »
 (أو دنائير للرئيسة) إذ كانت الرية لرحال ، فالمتع لحزمة المعقة وإن
 كانت لساء فلا فرق بين الدناير والخلي
 (ولا آفة) للهو (أو حارة للعائم أو) نحو استنحار (حائض) أو
 نساء (لكس مسحد) . وهذا محترق غير حرام (ولا لركعتي المحر) وأولى
 الفرص لمتعين ذلك
 (بحال الكيمائية) كتعسيل الميت ودمه حيث لا يتعين على أحد . فيحور

قوله [من سائر الرياحين] بياح لحوا ماحة
 قوله [ولا آله للهو] أى غير ما تقدم حراره فى الكاح فكل ما حار من
 آلات اللهو فى الكاح يحرق استنحارها فيه
 قوله [أو حارة للعائم] وأما استنحار . نحو المستدين الدين يقرأون
 القصائد السوية والكلام المشتمل على المعارف فلا تترك فى حواره . وعدم لما محنت
 طويل فى الوليمة فى حكم الملاهى فراجعه إن شئت
 قوله [وهذا محترق غير حرام] اسم الإشارة عائد إلى قوله ولا آله لاهر إلى هما
 قوله [ولا لركعتي المحر] أى فلا فرق فى المتعين بين أن يكون فرضاً
 أو مندوباً كركعتي المحر وسائر المندوبات من الصلاة والصوم . وأما المأربات من
 غيرهما كالدكر والقراءة فإنه محور الإحارة عليها وذكر ابن فرحون أن حرار الإحارة
 على قراءة القرآن متى على وصول ثواب القرآن لمن قرأه لأحاه كالميت تم اسدل على
 أن الراجع وصول ذلك بكلام ابن رشد وغيره
 قوله [كتعسيل الميت ودمه] أى وأما الصلاة عليه فقد نص ابن عبد السلام
 وغيره على مع الاستنحار عليها . قال ابن فرحون وإن مات صلاه الحمار عبادة
 لا يمين فعلها على أحد لم لا يحرق الاستنحار عليها . قلت لما كانت عبادة من
 حسن الصلاة المسره مصرحاً بالعبادة والصلاة لا محل لعبادة مع الاستنحار عليها ،
 وأما العمل بمكرن للعبادة ونسائه وكذا الحمل للميت تتركه فى الصورة أشياء كثيرة
 من غير أدراج عبادة فلم سمح بصورته للعبادة (ا هـ)

الإحارة عليه (وكمستوى لم تستعس) فإن تعبت لعلم وجود غيره أو لعلم بقوله لم يحرق ، وهذا محذور « ولا متعينة »
 • ولا كانت قاعدة اس القاسم أن التمس في البيع الأصل فيه الحلول وأن الأحرار في الإحارة الأصل فيها التأجيل ، إلا في أربع مسائل يح فيها تعجيل الأحرار بيسها بقوله

(وعُجِّلَ الأحرارُ) وحبوا في الإحارة (إن شرط) التعجيل (أو اعتيد) ولم يكن الأحرار معي ، كأكبري دارك سة مثلاً لأسكنها. أو أرسلك لأزرعها. أو دانتك لأسافر عليها لمكة مثلاً بكدا كعشرة دنابر أو توب أو عذ موصوف في الدمة إلا أن وحب تعجيل الأحرار في هذين لحق الآدى يقضى به عند التنازع فإن تراصيا على تأخير حار والعقد صحيح (أو عيس) الأحرار كهذا التوب أو العذ

قوله [فإن تعبت لعلم وجود غيره] إلح أى ما لم يشعله ذلك عن حل نكسه فيأجله بقدر ضرورته كما تقدم

قوله [أو لعلم بقوله] أى لجهله أو لعلم ديانته

قوله [وهذا محذور ولا متعينة] اسم الإشارة يعود على قوله « بخلاف

الكفاءة » إلح

قوله [ولم يكن الأحرار معي] أى والحال أنه لم يكن الأحرار معي لأن الأحرار

المعين سيأتى بعد كانت المانع معية أم لا

قوله [في هذين] أى في شرط التعجيل أو اعياده والحال أن الأحرار

غير معين ، وإنما كان لحق الآدى فقط لعلم المانع الترعى في الأحرار وطاهره لا فرق بين كون المانع معية أو مصمونه فصورها أربع ولكن سيأتى أنه إذا كانت المانع مصمونة والأحرار غير معين يح أحد أمرين إما التعجيل أو التروع وإن لم يرد التعجيل ولم يعد لحق الله وهو اسداء الدنس بالدنس المهي عنه شرعاً في المسموم حصل الكل فيه على ما سيأتى

قوله [فإن تراصيا على تأخير حار] إلح أى في غير المسألة أى مرم فيها

اسداء الدنس بالدنس كما علم

فإنه يجب تعجيله ، أى إن شرط التعجيل أو كان العرف تعجيله أحدًا من قوله
الآتى «فسدت إن اتقى عرف تعجيل المعين» والتعجيل فى هذه والثى بعدها حق لله
تعالى - لأنه يلزم على تأخير بيع معين يتأخر قصه لا ابتداء الدين بالدين كالسلم
كما قيل ، لأن المعين ليس فى الدمة وإنما أخرنا قوله «أو عيس» عن قوله
«إن شرط» إلح لكون التعجيل فيه وفيما يليه من حق الله تعالى كالسلم وأما

قوله [فإنه يجب تعجيله] أى ولو حكماً ويعتبر الأخير ثلاثة أيام
وحاصل ما فى المقام أولاً وآخره أنه إن عن الأخر فلا بد من شرط التعجيل أو
حريان العرف به ، فإن لم يجر عرف ولم يشترط كان العقد فاسداً ولو عجل بالفعل ولا
فرق بين كون المانع المعقد عليها معينة أو مصمومة مترع فيها أم لا ، فهذه أربع
صحيحة وأربع فاسدة إن كان عقد الإحارة على الت فإن كانت على الخيار فسد فى
الجميع كما فى الحاشية ، وإنما فسد فى الجميع للتردد بين السلية والتسمية ، وهذه ست
عشرة صورة وإن كان الأخر غير معين وحب التعجيل إن شرط أو اعتيد كالمانع
معينة أو مصمومة شرع أم لا ، فهذه أربع أيضاً صحيحة إن كان على الت فإن كان
على الخيار فسدت الأربع للتردد فهذه تمام وإن لم يكن شرط ولا عادة
بالتعجيل فى هذه الأربع فإن كانت المانع مصمومة لم يشترع فيها وحب التعجيل
لحق الله وإن كانت المانع معينة مترع فيها أم لا أو مصمومة ، وترع فيها فلا يجب
التعجيل للأخر بل يجوز تأخير هذا إذا كان على الت فإن كانت على الخيار
فصحيحة أيضاً إلا فى الصورة التى يجب فيها تعجيل الأخر لحق الله بحماية الصور
استان وثلاثون قد علمت أحكامها فأملى

قوله [والثى بعدها] أى وهى قوله أو لم يعين فى مصمومة لم يشترع فيها وهى
الذى فيها عامها أولاً

قوله [بيع معين يتأخر قصه] أى فى هذه وأما الذى بعدها فابتداء الدين
بالدين كما سببه عليه

قوله [كالسلم] مبال للمعنى

قوله [لأن المعين ليس فى الدمة] علة للمعنى

قوله [من حق الله تعالى كالسلم] أى من حيث إن العلة فى المبيع إما بيع

ما قبلهما الحق في تعجيلهما للأدى كما تقدم وعلى كل حال يرد عليه بحث الخطأ من أن قوله «أو عيسى» مستعنى عنه بقوله «إن شرط أو اعتيد» ، أى عين أم لا ، فإن لم يشترط تعجيله ولم يعتد بهاسدة كما سيصر عليه ويحاج بأن يحمل الأولان على غير المعين لبيان أن التعجيل حق لعبير الله ، ويعرذ المعين عما قبله لبيان أنه وما يليه حق التعجيل فيه لله تعالى ، إلا أن هذا الجواب إنما يظهر لو أخره وصمه لما بعده كما فعلنا

(أو) لم يعين (في مضمونة) أى ويحب تعجيل الآخر إذا لم يعين إذا كان في مفاع مصمونة في دمة المؤخر (لم يشترع فيها) أى في المفاع المضمونة كما استأخرتك على فعل كذا في دمتك ، أى نفسك أو غيرك ، أو على أن تحملي على دامة من دواتك للدكا بدناير متلا فإن شترع فلا صرر وإن لم يشترع فيها — أى تأخر الشروع أكثر من ثلاثة أيام — فلا يجوز إلا إذا عمل جميع الأجرة . وإلا لأدى إلى ابتداء الدين بالدين ، لأن دتمته مشعولة لك بمفاع الدامة متلا ودمتك مشعولة بالدرهم أى الأجرة وأما لو شترع في العمل أو السير لجار تأخر الآخر لاسماء

معين يتأخر قصه أو ابتداء الدين بالدين ، لأن هاتين العلتين من مراع السلم قوله [يرد عليه] أى على حليل

قوله [من أن قوله أو عين] إلح ليس هذا لعط حليل . بل لسطه وعحل إن عين أو شرط أو عادة

قوله [بأن يحمل الأولان] المناسب لترتيب حليل أن يمرل الآخران

قوله [ويعرذ المعين عما قبله] المناسب عما بعده

قوله [لو أخره] هذا مما يعين أن كلامه أو لا سق فلم

قوله [أى ويحب تعجيل الآخر إذا لم يعين] أى والخال أد لم نخر عرف

بالتعجيل ولا اشترط

قوله [في دمتك] إلح ليس هذا الصريح لارمًا بل إن جعل الععد

على الإطلاق فالمفاع مصمونة في الدمة سواء صرح بذلك أم لا

قوله [وإلا لأدى إلى ابتداء الدس بالدس] أى لما فيه من تحمير الدمس

بدليل تعليقه بقوله لأن دتمته مشعولة إلح

الدين بالدين ، ساء على أن قصص الأوائيل قصص الأواحر . وقيل لا بد من تعجيل جميع الأحره ولو شرع ، لأن قصص الأوائيل ليس قصصاً للأواحر . وظاهر قوله « لم يشرع » أى فلا بد من تعجيل جميع الأحره سواء كان السر قريباً أو بعيداً ، وقع عقد الإحارة في إمان السر أو في غيره . فاستثنى من ذلك مسألة بقوله

(إلاّ لسُعد المسافة) أى مسافة السر، حتماً كان أو غيره إذا وقع العقد (في غير الإمان) أى وقت سفر الناس عادة ، كما لو وقع عقد الكراء لحاج مع حتمال في مصر في رمضان أو في أوائل شوال ، فإن شأن المصري إنما يسير في آخر شوال (هاليسير) أى فيكنى تعجيل اليسير من الأحر . ولا يتعين تعجيل الجميع للضرورة . لأن تعجيل جميع الأحره في مثل ذلك يؤدي إلى صياح أموال الناس بسب هروب الحمالين إذا قصصوا الأحره . فعلم أنه إن تأخرّ الشروع أكثر من ثلاثة أيام فلا بد من تعجيل الأحره ولا مبد . إلا أن يكون بعيداً فيكنى تعجيل اليسير منه للضرورة . وأما إن لم يأحر الشروع فيحور بأخير الأحره لكن قال اس رشد إن كان العمل يسيراً فإن كان كبيراً فلا بد من التعجيل ، وأقره في التصرّح وعليه فلا يكون قصص الأوائيل كنقص الأواحر إلا في اليسير (انتهى - ذكره بعض المحققين) (والإلاّ) يكن الأحر معيماً ولا شرط تعجيله ولا العاده تعجيله ولا المانع

قوله [قصص الأواحر] هذا قول أشهب

قوله [وقيل لا بد من تعجيل جميع الأحره] أى ساء على قول ابن القاسم إن قصص الأوائيل ليس قصصاً للأواحر . فيجب تعجيل النقد في المانع المصممة شرع فيها أم لا . والأول متبهر منى على ضعف

قوله [ولا يتهين محل الجمع] أى إذا كانت الأحره كثره ويكنى تعجيل الديار والديارس . فإن كانت يسيرة في نفسها فلا بد من تعجيلها كلها كما قال

قوله [ذكره بعض المحققين] . رآه (س)

قوله [وإلا نكن الأحر معيماً] . مهرم قوله أو عن

قوله [ولا شرط محله ولا العادة تعجيله] . مهرم قوله إن شرط أو اعتيد

وقوله [ولا المانع] . مصدونه راجع امرأ أو في مصدونه لم يشرع فيها فهو

لف ونشر محلط

مصمومة ، فإن انتهت الأربعة فلا يجب تعجيل الآخر وإذا لم يجب التعجيل (فَمُسَيَّأَوَمَةً) أى كلما استوفى مفعلة يوم أو تمكس من استيفائها لزمه أخرته والمراد باليوم القطعة من الرمس مصادقة بالأكثر والأقل ، وهذا عند المشاحة في نحو أكرية الدور أو إحارة بيع سلعة أو ساء (أو بعد) تمام (العَمَلِ) كما لو أخره شيء على بيع جميع السلع أو على حيطة ثوب أو حر رطل أو حمل شيء بسقية و حار عند عدم المتاحة التعجيل والتأخير ، وهو الأصل في الإحارة كما تقدم

● (وَقَسَدَتِ) الإحارة (إِنْ) وقعت بأمر معين و (انْتَقَى عُرْفُ تَعَجِيلِ الْمُتَسَّسِ) وانتهاه صادق بحريان عرفهم بتأخيرهم وعدم عرفهم بتعجيل أو تأخير وعلة الفساد أن فيه بيع معين يتأخر قصه كما في المدونة وأما التعليل بلزوم الدين بالدين كالسلم فلا يصح هنا ، لأن المعينات لا تنقلها الدم ، ومثل هذا في الفساد ما اشترط تأخيرها لليلة المذكورة ومفهوم « انتقى عرف » إلح أنه لو كان العرف تعجلهم المعين صحت وجوب التعجيل أو اشتراط التعجيل كما مر في قوله « أو عين » ، فإن معناه عين وكان العرف تعجيله أو شرط تعجيله عند عدم العرف بشيء أو عرف التأخير

قوله [فإن انتهت الأربعة] أى التى هى تعيين الآخر أو شرط تعجيله أو العادة بتعجيله أو المنافع مصمومة ولم يشترع فيها

قوله [وعلة الفساد أن فيه بيع معين يأخر قصه] مصمومه أن محل الفساد إذا كان تأخيرها أكثر من خمسة أيام إن كان المعين حوائجاً وأكثر من عام إن كان المعين داراً وأكثر من عشرة أعوام إن كان المعين أرضاً وإن كان عرفهم تأخيرها أقل من ذلك لا منع كما يأتى في قوله في الخائرات وبيع دار لقص بعد سام وأرض بعد عشر وحيوان بعد ثلاثة أيام لا عشر ، وكره المترسط والظاهر أن المعين إن كان كتوب أو نحاس يبيع التأخير فيه نصف شهر لأدبته للسلم في معنى وأما دون ذلك فيحور لعدم التعبير عادة فتدبر

قوله [لائحة المذكورة] أى وهو السلم في معنى

قوله [تعجيلهم المعين] أى بأن كان يقص في أمده الذى يسوغ أخيره إليه على مقصى ما تقدم

قوله [عند عدم العرف بشيء] إلح أى محل اشتراط التعجيل إن لم يكن

فإذا اتى العرف بتعجيله فسدت (وأَوْعُجِّل) بالفعال بعد العقد ولا تصح إلا إذا شرط تعجيله وعجل

• ثم منه ن الفساد قرأه

(كَسَّحَ حُمْلٍ) أى كما تمسد الإحارة إذا وقعت مع جعل صفقة واحدة .
كأخرن دانتك واثني بعلنى الآتى بكدا فيسندان معاً لتأفرهما ، لأن الجمالة غير لازمة ، انعقد ولو اررر فيها وعدم الأجل بخلاف الإحارة وكذا لا يصح اجتماع مع مع جعل فى صفقة

(لا) إحارة مع (تبيع) صفقة واحدة . فلا تمسد بل يصحان معاً سواء كانت

عرف سىء أو عرف اتأخير

قرأه [فإذا اتى العرف بتعجيله] إلح ترطبة لكلام المصنف

ور [ولا يصح إلا إذا شرط دمجله] أى قبل مضي نصف شهر ومثله
اشراط الخلف فى الدنانير أو الدراهم لأن شرط الخلف يقوم مقام العجل كما
إذا اسأجره على تىء بالدراهم المعينة الموصوفة تحت يد فلان فى الموضع الملائى
فلا يصح إلا بشرط التعجيل أو العرف التعجيل أو بشرط الخلف كما أن الخاتبة
قوله [أى كما تمسد الإحارة] إلح فى الكلام حذف تقديره أى وكما تمسد
الإحارة إن ادعى عرف تعجيل المعين تمسد الإحارة إذا وقعت إلح والكاف عند
المصنفاء بدخولها على المسد لأن المقصد إلحاق الحكم بالحق بالحكم السابق لا بغيره
المقدم المتأخر

قوله [تتأفرهما] أى دانتك أحكامهما ،

قوله [بخلاف الإحارة] أى فإنها تارة تانعقد وخور فيها الأجل
ولا خور منها العرف

قوله [وكذا لا يصح حجاج مع مع جعل] أى لساى أحكامهما فالتمايل
إلى مدد الإحارة مع جعل تأ هذا

قوله [ن يصحان معاً] أى ومن أحكام البيع مع أحكام الإحارة فى
الإلح والى - - - - -

الإحارة في نفس المبيع ، كشرائه ثوباً أو حلوداً على أن يحيطه أو يحرقها النائع ، فكذا ، أو في غيره كشرائه ثوباً يذراهم معلومة على أن يسبح له ثوباً آخر ثم عطف على قوله « كعب جعل » مسائل تفسد فيها الإحارة للعرر بقوله

(وَكَسَحِلْنِدْ) جعل أجرة (لِسَلَّاحِ) وأدَحَلَّتْ الكاف اللحم كُلاًّ أو بعضاً ، فالإحارة فاسدة وقعت قبل الدبح أو بعده ، لأنه لا يستحق حلقها إلا بعد ح ولا يذرى هل يحرق سليماً أو مقطعاً ، هذا هو المشهور وقيل بالخوار

قوله [كشرائه ثوباً أو حلوداً] إلح أي ويشترط في هذه الصورة شروعه وضرب أحل الإحارة ومعرفة حروجه عين عامله أم لا ، أو إمكان إعادته كالحاس على أن يصعبه قلحاً كما تقدم في السلم ، فإن ادعى الأمران كالريثون على أن يعصره فلا ، وأما المسألة الثانية فتحور من غير شرط

قوله [على أن يسبح له ثوباً آخر] أي والحال أن العرل من عند المشري كما إذا قال له آخذ منك هذا المقطع واسح لي هذا العرل مقطعاً آخر يهديني الديارين

قوله [ثم عطف على قوله كعب جعل] إلح أي وأما قوله لا بيع فهو مبرص بين المعطوف والمعطوف عليه

قوله [كلا أو بعضاً] من ذلك الأكارع وطاهره كان الاستحار على السلاح وحده أو عليه وعلى الدبح ، لكن قال في الحاشية والحاصل أن الاستحار على السلاح بالأكارع مل الرأس إن كان قبل الدبح لا يحرق وبعبه حور بحلاف الإحارة محلدها أو قطعه من لحمها على سلاحها فلا يحور سواء كان قبل الدبح أو بعده وكذلك لا تحور الإحارة على دحها بقطعة من لحمها (هـ)

● فائدة يحور بيع حلود نحو الساع من كل مكروه أكله على طهره قبل دحها وسلاحها بحلاف حلود نحو العم فلا يحور قبل دحها وسلاحها على المذهب والخرق أن ما يؤكل لحمه لا يختلط في حفظ الحلد بحلاف ما يكره أكله وحاط في سفع الحلد كما يؤخذ من الحرثي والحاشية ومتنصي هذا الخرق حرار الاستحار على دح السع لحله كما في (عب)

(وَبِحَالَةٍ) جعلت أجرة (لَطْحَانٍ) لجهل قدرها ، فلو استأجره بقدر معلوم من بحالة حار ، كما لو استأجره بخلد مسلوح معلوم على أن يسلم له شاة فلو قال « لسالحه وطاحه » لكان أنبى

(أو حرْمٍ ثَوْبٍ أو) حرْم (حِلْدٍ) كربع وثلاث جعل أجرة (لَسَّاحٍ) أى لئاسح ذلك الثوب (أو دَسَّاعٍ) أى لئداع ذلك الخلد ، فى كلامه لف وبشر مرتب ، أى فيسمع ويفسح لجهل صفة حروجه • (وله) أى للأجير المتقدم (أَحْرُ مِثْلِهِ إِنْ عَمِلَ) بأن سلم الخلد أو طحن القمح أو نسج الثوب أو دبع الخلد وليس له الخلد الذى سلحه وكذا ما بعده ،

قوله [وبِحَالَةٍ جعلت أجرة لطحان] قال فى الحاشية الأصل من هذا القبيل ما يقع فى بلاد الريف من دفع الررع لمن يدرسه سورجه ونهائمه ويأخذ تبه فى مقابلة درسه فهى إحارة فاسدة ، وأما أو قال ادرسه ولك حملان تبا من تبه أو من غير تبه حار ذلك كذا كتب (س ع ا هـ)

قوله [فلو قال لسالحه وطاحه] إلح أى وبصير المعنى ولا يجوز الإحارة بخلد المسلوح لسالحه والمطحون لطاحه

قوله [أحر مثله إن عمل] أى والمصنوع لربه ما لم يمت بيد الصانع ، وإن مات بيد الصانع بعد الدبع أو السح بيع أو تلف أو حرالة سرق لرم صاحب الخلد أو العرل أجرة المثل فى دباع جميع الخلد ونسح كل العرل للصانع ، ويعرم الصانع لصاحب البوب أو الخلد قيمة الصف الذى جعل له لرقوع البيع وبه ناسداً وقد مات فيعرم قيمته مد رعباً والصف الآخر ملك لربه وهذا كله إذا جعل له الصف بعد العمل وأما لو جعل له الصف فى العرل أو فى الخلد من وقت العقد فإن شرط عليه أن يدره أو يسحه محمداً فلا يحرر أيضاً لأنه ححر عليه ومعه من أحد ما جعل له إلا بعد الدبع أو السح فإن أفااتها بالتسرع فى الدبع أو السح فعلى الصانع قيمة الصف يوم التنص لأن البيع فاسد ، وقد فات والصف الآخر لربه وعليه أجرة عمله فيه وأما إن جعل له الصف من وقت العقد بفعل به ما شاء فلا ححر عليه فى دبعه أو نسحه فحائر فالأقسام ثلاثة كما يؤخذ من حاشية الأصل والحروثى

ولا شيء له إن مسح قبل العمل قال في المدونة وإن وأحرته على دمع جلود أو عملها أو مسح ثوب على أن له نصفها إذا فرغ لم يجر قال ابن القاسم لأنه لا يدرى كيف تخرج ، ولأن مالكا قال ما لا يجوز بيعه لا يجوز أن يستأجره أصعب ، فإن نزل فله أجر عمله والثوب والجلود لربها

(أو حرته ربيع) أدى أو غيره حُعل أحرأ لم يرصعه على أن يملكه بعد الرصاع بل (ولأن) كان يملكه (من الآن) لأن الرصيع قد يتغير وقد يتعذر رصاع الموت أو غيره ولا يلزمه حله فيصير نقد الأجرة فيها كالنقد في الأمور المحتملة . وهو ممتنع (وكذا حصده وأدرسته وكل نصفه) ، أو ثلثه فهاصد وكلدا ادرسه

فقط وله أجرة عمله إن عمل وأما حصده فقط فصحيح وسيأتي
• (وكبراء الأرض) أى للراعية (بطعام) أسته كتمتع أو لم تسته كلين وسمى

قوله [لأن الرصيع قد يتغير] إلخ قال (شب) فإن مات الرصيع في أساء المدة فإن ملكه من الآن فعليه نصف قيمته يوم قصه يدفعها لربه وله أجرة رصاع نصبه أى له نصف أجرة المثل في المدة التي رصعها ، وإن ملكه له بعد الطعام فله أجرة المثل فيما أرصعه ومصيبته من ربه ، ولا شيء على الأخير لأنه على ملك ربه قاله في التوضيح وهذا واضح إذا مات قبل الطعام . وأما إن مات بعده فعليه نصف قيمته يوم الطعام وله أجرة رصاع مثله كذا يفيد كلام من (أه)

قوله [فيصير نقد الأجرة فيها] أى في هذه المسألة التي هي جعل لمعها الحرة من الآن وقوله [كالنقد في الأمور المحتملة] أى للسلامة وعدمها

وقوله [وهو ممتنع] أى للتردد بين السلمية والتسمية في المتليات ولا عرق في المتدات قوله [فهاصد] أى للجهل بما يجرح لأنه استأجره بنصف ما يجرح من

الحب وهو معيب لا يدرى كم يجرح وكيف يجرح

قوله [وأما حصده فقط فصحيح] أى لأنه استأجره بنصف الزرع وهو مرقى قوله [أى للراعية] سيأتي مفهومه من كراء أرض اراعية باطعام العالان التي يأخذها الملتزمون حراحتا عن أرض الراعية سواء كان حاسلا عابها عالا من أول الأمر لا ، بل ولو أحدث بدلا عن الدراهم المحولة حراحتا كما يفيد نص المدونة قوله [أو لم تسته كلين] إلخ أى وكذلك التاة المدرج والحيران انتهى لا 'د

وعسل (أو بما أنستتته) من غير الطعام كقطع وكتان وعصفر ورعمران وتين وبوص
 (الإلحش) مما يطول مكته حتى يعد كانه أحصى منها . كالعود المسلى والصدل
 والخطب والقصب الفارسي فيحور كما يحور كراؤها لعير الرعاة طعام
 وما يحرح منها وبيعها به . وعلة المبع في كرائها طعام أنه يؤدي إلى بيع الطعام
 طعام إلى أهل . وعلته في كرائها بما تسته المرأة ، إذ لا يعلم قدر ما يحرح منها . وهي
 علة صعبة

إلا للذبح كحصى المعر والسملك وطير الماء . وكذلك الخيران الذي يراد للئ بحلاف
 كرائها بالخيلان الذي يراد للقسمة لعير اللئ فيحور كحوارها بالماء وأو ماء روم
 قواه [كقطع وكتان] المراد شعرهما وأما تياهما فحار كما في (ح) ومقتضى
 آخر كلامه أنه لا يحور كراؤها بالعرل ولعله لكره حين الصعة وإن كان لا يعود
 (أه ع)

قوله [ودرص] المراد به حطب الدرة . وأما الرص الفارسي فسيأى أنه
 كالخشب

قوله [إلا كحش] شمل كراها به تحريس به تمر أو به وهو مؤبر لأنه
 يبقى لرمه لا به غير مؤبر

قواه [مما يطول مكته] يتناول الذهب والفضة والرصاص والحاس والكهرت
 والمعرة ونحوها من سائر المعادن . لأن شأنها تست بمسها في الأرض ويطول مكته
 فيها ويستثنى من ذلك الملح فلا يحور كراء أرض الرعاة به ويحور كراء أرض الملاحة
 به كما نصرا عليه

قواه [كما يحور كراها لعير الرعاة] أى وإن كان شأنها أن تررع كما هو
 ظاهر كلام أهل المذهب خلافا لما أفى به بعض شيوخ الشيخ أحمد الرقاني من
 المبع كذا في (س)

قواه [وبيعها به] أى يحور بيع الأرض بالطعام وما يحرح منها وإن لم
 يكن طعاما فالمبى قاصر على الكراء لا على البيع

قواه [المرأة] أى حيث ناع المستأجر معارفاً وهو الأجر الذى يدفعه
 محجور وهو ما يحرح منها ووجه صعبه أن هذا لا يتجه إلا إذا كان . حس واحد

• (وَحَمَلْتُ تَقِيْمَ) طعام أو غيره (للبدن) بعيد لا يحور تأخير قصص المعين إليه (بِصْفِهِ) مثلاً، لما فيه من بيع معين يتأخر قصصه ، فإن وقع فأحر مثله والطعام كله لربه ، قاله ابن يونس (إِلَّا أَنْ يَقْتَصِبَهُ) أى الحرة المستأجرة (الآن) أى من حين العقد أى وقع بشرط تعجيله ، أو كان العرف تعجيله فيحور فإن لم يكن العرف التعجيل ولم يشترط التعجيل فسدت وأوعحل والحاصل أن هذه المسألة من أفراد قوله المتقدم «أو عين» وأن علة الميع ما فيه من بيع معين يتأخر قصصه فيحور فيها التفصيل المتقدم ، فيكون معنى إلا أن يقصصه الآن أى بشرط أو عرف (وَكِنْ إِنْ حَطَّتْهُ) مثلاً أى حررته أو نحرته أو كتمته (اليَوْمَ) مثلاً أو فى هذه الجمعة أو هذا الشهر (فَمَلَكَ كَذَا) أى من الأحرار كمشرة وإلا تحطه اليوم . بل أريد (فَكَذَا) من الأحرار أى أقل كناية ، فمأسدة للجهل بتدر الأحرار فإن وقع

وقوله [لا يحور تأخير قصص المعين إليه] أى بأن كان على مسافة يجمع تأخير ذلك المعين لها على ما تقدم تفصيله

قوله [والطعام كله لربه] هذا أحد قولين ، وقيل نصحه للجمال ويصم مثله فى الموضع الذى حمل منه وله كراه مثله فى النصف الآخر بطير ما مرّ فى دبع الخواود إذا استأجره بنىء منها عبد المراح ، واحتار هذا القول ابن عروة وأبو الحسن (١ هـ) بـ (ملخصاً)

قوله [أى بشرط أو عرف] أى وإن لم يقصص بالفعل قال (س) حكاية عن الشيخ أحمد الرقائى حيث وقع الشرط أو كان العرف القدر والحوار وإن لم يقصص إلا بعد تمام العمل (١ هـ) ، فإذا علمت ذلك تعلم أن حرمة بيع معين يتأخر قصصه إن دحلا على ذلك أو كان العرف ذلك ، وأما إن كان التأخير غير مدحول عليه فحائر حلالاً لمن يعهم غير ذلك

قوله [وإلا تحطه] إلح ويقال فى الحرر والحرارة والكناية ما قيل فى الحيطة قوله [فمأسدة للجهل بقدر الأحرار] اعلم أن محل فساد هذه الصورة إذا وقع العقد على الإلزام ولو لأحد المتعاقدين فإن كان الخيار لكل منهما حار وذلك لأن العرف لا يعتبر مع الخيار ، لأنه إذا احتار أمراً فكأنه ما عقد إلا عليه لأن عند الخيار محل ، وأما دفع دراهم بعد العقد ريادة على الأحرار ليسرع له بالعمل فذلك

فله أحر مثله ولو راد على المسمى حاظه في اليوم أو أكثر
 و (اعْمَلْ عَمَلِي دَأْسِي) ولم يقيد باحتطاب أو غيره (أو) اعمل (في حائثوني)
 أو في حماي أو سبعتي ، وبحو ذلك (وما تَحْتَصِلْ) من ثمن أو أجرة (فَلَنْكَ
 يَصْنَعُهُ) مثلاً فمأسدة للجهل بقدر الأجرة فتصح (فإنَّ عَمِلَ فَلِلْعَامِلِ)
 أي فجميع ما تحصل يكون له (وعليه) لربها (أَجْرُهُ مِثْلِيهَا) طاهره أن هذا
 عام في الدانة وغيرها . وهو ما في كثير من الشراح وقال بعضهم « فإن عمل » إلح
 حاص بالدانة والسعيمة . وأما الحَسَام والدار والخاوت فما حصل من الأجرة يكون
 للأجير . وعليه لرب الخاوت أو الدار أو الحمام أجرة مثله . مثل « لتكريها »
 الآي قال عياض لأن ما لا يذهب فيه ولا عمل فيه لمتوليه كالرباع فهو فيه أجير
 والكسب لربه ويستوى فيه اعمل وواحر ونقله أبو الحسن وقَسِيلَه . وقاله اللحى
 انظر المحتق

• (عكس) قوله (أَكْرَهَا) أي الدانة لمن يعمل عليها (وَلَاكَ) من الكراء

حائر كما في (ح) ، ويقال بعد ذلك إن أسرع فار بالريادة وإلا فله الرجوع عليه
 لأنه على شرط لم يتم

قوله [ولم يقيد باحتطاب أو غيره] بل ولو قيد إنما الفرق بين ما هنا وبين قوله
 الآتي بخلاف نحو احتطبت ولك نصعه، أن ما هنا أريد به قسمة الأتمان وما يأتي
 أريد به قسمة نفس الخطب كما نقل عن أبي الحسن

قوله [وعليه لربها أجرة مثلها] أي لأن العامل كأنه اكترى ذلك كراء
 فاسداً ابن يربس وأو عمل ولم يحد شيئاً كان مطالباً بالكراء ، لأنه متعلق بدمته وحالته
 ابن حبيب . فقال إن عاقبه عن العمل عائق وعرف ذلك العائق فلا شيء عليه
 قوله [وهو ما في كبير من الشراح] مهمم الشيوخ (عب) ، والحرثي
 كما يأتي

قوله [يكون للأجير] صرنا له أربها كما يأتي في آخر السودة

وقوله [وعليه لرب الخاوت] إلح

صرنا للأجير كما يأتي أيضاً

قوله [انظر المحتق] المراد به (س)

قوله [عكس قوله أكرها] المراد العكس في الحكم بعد الوقوع لأن في الأولى

(الصف) فإنه يفسح ، فإن أكرها وعمل العامل عليها ما حصل من الأحر فهو لربها وعليه لمن أكرها أجرة مثله في تولية ما ذكر وإن قال ربا عمل عليها ولك نصمه فأكرها ، فقال ابن القاسم ما أكرت به للأجير ولربها أجرة المثل (انتهى) ، فيكون لربها أجرة المثل وما حصل للأجير سواء عمل بنفسه أو أكرها وأما لو قال له أكرها ، فأكرها والعكس وهو أن ما حصل من الأحر فلربها وعليه للأجير أجرة مثله ، وبقي ما إذا قال أكرها ، فعمل عليها بنفسه ، فهو مثل العمل عليها . لأن الإحارة فاسدة وقد عمل عليها ، ما حصل فهو له ، وعليه لربها أجرة مثله كما تقدم وهذا كله في الدابة ، ومثلها السعية وأما الخابوت والرباع والحمام . فهل هي مثل الدابة في التعصيل المتقدم ، وعليه بعض الشراح كالخزقي والروقي ، أم لا ، بل ما حصل منها لربها مطلقاً وعليه للأجير أجرة مثله ، مثل لتكرها ، فأكرها وهو الذي ذكره المحتج عن الخطاب ناقلاً له عن عياض والحمي ، ونقله أبو الحسن كما تقدم واعتصر به على الشراح فانظره والله أعلم

(بِحِيلَةٍ يَحْوِي) قول ربا (احتطيت) عايبها (ولك يصفه) أد الخطب ،

ما حصل يكون للعامل وهذه لربها

قوله [ما أكرت به للأجير] قال في المدونة وإن دفعت لآية دابة أو ما أو داراً أو سفيه أو حماماً على أن يكرى ذلك وله نصف الكراء لم يجر وإن نرب كان لك جميع الكراء وله أجرة مثله كما لو قلت له بع سلعتي فما بعته به من شيء فهو بي وببيك . أو قلت له فما زاد على مائة ميسا فذلك لا يجر والتبس لك وله أجرة . له

قوله [فيكون لربها] إلح هذا شروع في حاصل فقه المسألة

قوله [وبقي ما إذا قال له أكرها] إلح أعلم أنا نصرر أربع لأن رب الدابة إما أن يقول له اعمل على ذاتي ولك نصف ما عملت به أو يتربل له حد ذاتي أكرها ولك نصف كرائها وفي كل إما أن يعمل عليها بنفسه أو يكرها لمن يعمل عايب وكلها فاسدة والحكم فيها كما قال الشارح وهو أن ثلاث صور جميع ما جاء فيها للعامل ، وعليه لربها أجرة مثله وصورة جميع ما جاء فيها ربا وعليه له من أجرة مثله

فيحور إن علم ما يحتطه عليها عادة أو شرط فعلة الحوار العلم وسواء قيد برس كيوم
 لي ويوم لك أم لا ، كقطة لي وقطة لك ، فالأخرة هما معلومة بخلاف ما تقدم
 وقوله « ولك نصبه » أي الخطب أحراراً من قواه « ولك نصف ثمنه »
 فلا يحور للحرر ومثل الدابة السعوية والشكة وبحرهما فيحور نصف ما يحمله
 عليها إذا كان معيماً من مكان معين كما أفاده بقوله « نحو » ودخل في استنق
 عليها ولك نصف الماء

(و) بخلاف نحو (احصده ولك نصبه) متلا (فيحور) أو حد
 بحل هذا ولك نصبه - أو القُطُ ريبون هذا ولك نصبه أو حرّ صوب هذا ولك
 نصبه - كل ذلك حائر للعالم بالأخرة وما أوجر عليه وأما احصد وما حصدت فلك

قوله [فيحور إن علم ما يحتطه عليها] أي بشرط أن لا يريد في الصبغة
 المذكورة ولا تأخذ بصفتك إلا بعد نقله مجتمعاً بموضع كذا فإن راد ذلك مع للحر
 عليه كما ذكره ابن عردة والمراد علم نوعه وإن لم يعلم قدره بدليل كلام ابن القاسم
 في مسألة الشكة

قوله [كقطة لي وقطة لك] مثل ذلك أو قال له كل نقلة نصبتها لي
 ونصبتها لك

قوله [مثل الدابة السعوية والشكة] ابن القاسم يحور دفع اشكة لم يصيد
 بها يرمي نفسه ويرمي لأخاه وفي الشهرين كثير اظهروا الخهالة
 قوله [إذا كان معيماً] أي كما إذا كان يحمل عليها تساً أو حطياً أو حشياً
 معيماً من ماء ممتة

• تسمية لرب ساة بعد أحد عامل ما يحصه وقتل أحد ربهما فلربها أن يأتي
 له أخرى يعمل عليها ولاس القاسم في العديه اربها كراؤها وحر أين وأما أو تالت بعد
 بعد أحد ربهما ، حصته وقتل أحد العامل فعلى ربهما أخرة عمله وليس للعامل أن يحلف
 ربه دابة أخرى

قوله [للمعلم الإحالة وما أوجر عليه] أي لكون كل منهما محصوراً

نصفه ، أو ألقط وما لقطت ملك نصفه ، فحائر أيضاً إلا أنه من باب الجمالة
فله الترك متى شاء بخلاف ما قبله فهو من الإحارة اللارمة

ويكون الدرس والتدرية عليهما ، وتقدم أنه إن قال احصده وادرسه ولك نصفه ، أو
ادرسه فقط ، فمأسد وله أجرة مثله لشدة العرر ثم الحوار مقيد بعدم تعيين الرمن ،
فإن عيه فسدت ، قال فيها وإن قال احصد اليوم أو القطّ اليوم وما اجتماع ملك
نصفه ، فلا حير فيه ، إذ لا يحور بيع ما يحصد اليوم ، وما لم يحور بيعه لم يحور أن
يستأخر به مع صرب الأهل في الحفل ، ولا يحور في الحفل إلا أن يشترط أن يترك
متى شاء فيحور

• تم شه في الحوار قوله

(كإحارة) ، أى كما يحور إحارة (دابة لكدا) أى المكان معلوم كتمكة
(على) أنه إن (استعسنى فيها) أى في المدة أو المسافة المعينة لطفره مخاحه في
أثناء الطريق (حساست) ربه أى كان له بحساب ما سار صعوبة وسهولة وعمل
الحوار (إن لَمْ يَسْقُدْ) الأجرة ، فإن نقدها لم يحور لتردها بين السلمية والشمية
وهذا القيد ذكره في المدونة والعناية وذكره المصنف في التوضيح فكان غايه ذكره هنا

قوله [إلا أنه من باب الجمالة] أى والجمالة يحور فيها العرر اكدها محالة
من طرف العامل

قوله [ويكون الدرس والتدرية عليهما] أى لأنهما صارا شركاء من حين
الحصاد ويمع قسمه قنناً لأنه حطر ويلحله التفاضل

قوله [لشدة العرر] أى في قدر الأجرة وصفتها لأنه لا يعلمها إلا بعد
الصمعة

قوله [تم الحوار مقيد بعدم تعيين الرمن] إلح هذا المبحث يعنى عه
ما سأتى في قوله وفسدت إن جمعها وتساويا ، ومحلها هناك مع ما فيه من الزكة

قوله [وهذا القيد] أى الذى هو قوله إن لم يقدر قال اس عاتر تأمل
ما وجه حرار هذه المسألة مع أن المؤخر لا يدرى ما ناع من المصعة واستشكله الحرشى
في كبره بهذا أيضاً وأحاب بأن العرر هما يسير يعتز لأن العادة أن من اكبرى إلى
موضع لا يستعنى قبل ذلك الموضع ، وقول المصنف إن اسعى فيها أى وبصدق

(وإيحارُ) أى وكما يحور إيحار شيء (مؤحَر) بفتح الحيم أى أن من أحر حيواناً أو غيره مدة معلومة كشهر أو سنة يحور له أن يواحره قبل انقضاءها مدة تلى مدة الإحارة الأولى للمستأحر الأول أو لغيره

(أو) إيحار (ما) أى شيء بيع و (استشيت مسعته) أى استأهاها البائع ، بأن ناع عدداً أو داراً أو غير ذلك واستتى مسعتها مدة معلومة ، فالمشترى منه أن يواحر ما ذكر مدة تلى مدة الانتفاع أى على أن يقصها المستأحر بعد مضي مدة الانتفاع وسيأتى أنه يحور استثناء السنة فى الدار والسنتين فى الأرض وثلاثة أيام فى الدابة لا جمعة ، وكره المتوسط

(والسقد) بالحر . عطف على مدحول الكاف أى وكحوار النقد (فيهما) أى فى إيحار المؤحر والمبيع المستتى مسعته وعمل حوار الإيحار والنقد فيهما (إن لم يتعير عالة) أى لم يعلب تعبده بأن كان الشأن عدم تعبده وهو صادق بصورتين ما إذا كان العالئ سلامته ، أو احتمل السلامة وعلمها لكن الصورة الأولى متفق عليها ، والثانية فيها خلاف هذا بالسنة للإيحار فيهما وأما النقد فيهما فلما يحور

دعواه الاستثناء لأنه أمين ، وأما إن استأحره هذا المكان وإن زاد فله بحساب ما اكترى لم يحور إلا إن عين غاية ما يريد وما قيل فى الدابة يقال فى الدار والسنية كما أفاده فى الأصل

قوله [للمسأحر الأول أو لغيره] أى ما لم يحور عرف بعدم إيحارها إلا للأول كالأحكام الموقوفة بمصر والإعمال به لأن العرف كالشرط وصورة ذلك أن يستأحر إنسان داراً موقوفة مدة معينة وأذن له الناظر بالنساء فيها ليكرن له حلو فى تلك المدة وجعل عليها حكراً كل سنة من تلك المدة لجهة الوقف فليس للناظر أن يواحرها لغير مستأحرها مدة تلى مدة إيحار الأول لحرمان العرف باحتصاص الأول بذلك وعمله إذا أراد أن يدفع الأول من الأجرة مثل ما يدفعه الغير وإلا حار إيحارها للغير كذا يؤخذ من الخاشية

قوله [وثلاثة أيام فى الدابة] أى وعشرة فى الرقيق

قوله [أى فى إيحار المؤحر] بفتح الحيم اسم معمول

قوله [المستتى مسعته] راجع للمسع

إن علت السلامة فيهما لا إن لم تعلق بأن كان الشأن عدمها لطول المدة أو ضعف
السوء أو نحو ذلك واحتمال الأمر

فعلم أن الصور ثلاث الأولى الشأن السلامة فيحور العقد والنقد قطعاً
الثانية عدمها فلا يحور عقد ولا نقد الثالثة احتمال الأمرين ، فيحور العقد
لا النقد عند بعضهم ، وقيل لا يحور العقد فلا نقد

وإن قوله « إن لم يتغير » عائلاً راجع للعقد والنقد إلا أنه يوهم أن الصورة الثانية
يحور فيها النقد . وليس كذلك لما علمت والمراد إن لم يتغير ، أى في المدة الثانية
التي تلى الأولى ، لأن الكلام فيها فتقيد بعضهم له بقوله « قبل تسليمه » فيه
نظر . ولذا شطباه من أصل الميصة

• (و) كحوار إبحار (على طرح بحاسة كميته) وعدرة بأحر معلوم
وإن استلزم ذلك ماسة الحاسة للصورة

قوله [أو ضعف] مصدر معطوف على طول

قوله [أو نحو ذلك] أى كالتأخر والساقية من كل ما سأنه انغير أكثر
العلاج فيه كالمقد والمعصرة

قوله [فعلم أن الصور ثلاث] أى من قوله إن لم يعبر عائلاً ، أى المطلق والمهمل

قوله [عند بعضهم] هو من عردة وان شام

قوله [وقيل لا يحور العقد] هو لاس الحاح والروح

قوله [إلا أن] أى كلام المصنف

قوله [يوهم أن الصورة الثالثة] إلح أى فإل المصنف وأبعد منها إن

سلم عائلاً سلم ويمكن أن يحاب عنه بأن معناه إن انتهى الأمر عائلاً أى إن كان
العالم انقضاء فيكون الحال يبدأ في المي لا في المعنى فتأمل

قوله [لما علمت] أى من أن النقد لا يحور فيها اتفاقاً وإنما الخلاف أصل العمل

قوله [لأن الكلام فيها] أى لأنها إلى سبب منها المنافع لا الأولى

قوله [على طرح بحاسة] أى وكذا حملها للامتناع بها على الوجه الآخر

كحملها ، لأكل الكلاب أو تسبيح أرض أو لأكل مظهر وحده ما و
لا سعماله في الياسات والماء

(و) استتجار على (القصاص) من قتل أو قطع حكم به الحاكم وسلمه للمحى عليه أولوليه

(و) على (الأدب) لاس أو عبد إذا ثبت عبد الأب أو السيد موجه

(و) على (عبد خمسة عشر عاماً) ، ولو بشرط النقد قال في المدونة

ولا أرى به بأساً ، والدور أبين ويعور تقديم الأحرر فيه بشرط (انتهى)

(و) على (دار نحو ثلاثين) عاماً ولو شرط النقد . قاله ابن يونس

(و) على (أرض) للرعاية مأمونة الرى (حمسين عاماً) لا أكثر فإن لم يؤمن

من ربها حار العقد عليها ما ذكر دون النقد . وكلما الدار إذا كانت قديمة يتمثل

بقاؤها ثلاثين ، وعلمه فإذا كانت قديمة حداً لا تبقى الثلاثين عادة لم يحرك كراؤها

الثلاثين . وكذا يقال في العمد

قوله [واستتجار على القصاص] أى وأما الإحارة على القتل طلماً فلا

تحور فإن نزل اقتص من الأجير ولا أجرة له ولا يقتص من المؤجر لأن المباشر مقدم على المنة

قوله [إذا ثبت عبد الأب أو السيد موجه] ظاهره أنه لا بد من ثبوت الموجه

كان الطالب للتأديب الأب أو السيد كان الولد صغيراً أو كبيراً وليس كذلك ، بل

يصدق الأب في اسمه الصغير والسد والروح في دعوى ما يرحب الأدب كما في (ح) ،

وأما الرلد الكبير فلا يؤده الأب بل يؤده الحاكم بالثبوت . وإلا أب الأب أو المدولى

للأب كذا في الحاشية

قوله [وعلى عبد خمسة عشر عاماً] أى وأما الداة فمحد إحارتها

سنة إلا لسر هالتهز كما في التوضيح ونقله (س) وهذا في إحارتها الى يحور النقد

فيها . وأما بعد نقد فمحور أكثر من سنة والفرق بين الدانة والعمد أن العمد إذا

حصل له مشقة يحبر عن حال نفسه بخلاف الدانة

قوله [وكذا يقال في العمد] ساصل ما يستناد من كلام الأجهورى أن علة

انط من الأمن تسوح العدم على العقد وعلى شرط النقد وسراء الأمور من سوح التقدم

على العقد دون العمد . وأما سله طس عله الأمن فلا تحور عقداً ولا نقداً كما في

الحاشية

• (و) كحوار (تبيع دار لتقصص) أى ليقصها مشترها (بعد عام) من يوم بعضها فيحور استثناء مفعلتها سنة

(و) بيع (أرض) لتقصص (بعد عشر) من الأعوام فيحور استثناء مفعلتها عشرًا

(و) بيع (حيوان) ليقصص (بعد ثلاثة أيام) ويحورها (لا) بعد (عشر)

لأن العال فيها تعيره

(وكثره المتوسط) كاستثناء خمسة أيام

(و) كحوار (كراء دابة لتقصص) أى ليقصها المكري (بعد شهر)

من يوم الكراء فيحور (إن لم يشتري) مكريها (القدر) أى نقد الأجرة . فإن اشترطه لم يحر تردده بين السلمية والتممية والقدر بلا شرط لا يصير

(و) كحوار (تحديد صناعية ، كحياطة) أو حرر وحصد ررع ودوس

قوله [وكحوار بيع دار] اعترض بأن هذه المسألة ليست من باب الإحالة فحقها أن تذكر في البيوع وأحيب بأن الممعة المستتاة إحارة حكماً فإذا اع الدار مائة مثلاً على أن تقصص بعد عام فقد ناعها بالمانة والادماع تلك الدار تلك المدة . فكان البيع مائة وعشرة مثلاً دفع المشتري بدل العشرة مفعلة الدار فيتأمل ويقال في استثناء الأرض والحيوان ما قيل هنا

قوله [وبيع حيوان ليقصص] إلح طاهره العموم كان الحيوان رقيقاً أو غيره والذى في الحاشية أن هذا محصرص بالدانة قيل لا فرق بين دابة الركوب والعمل وقال بعضهم إنه في دابة الركوب وأما دابة العمل فيحور استثناء مفعلتها كذا فيق عشرة أيام فأقل

قوله [لأن العال فيها تعيره] أى فيردد التمس بين السلمية والتممية

قوله [وكثره المتوسط] أى لاحتمال تعيره . ونفى مثل التزب المعين والمحاس ومقتضى ما تقدم أنه يحور بيعه واستثناء مفعلة مدة دون نصف شهر لا أريد لما فيه من السلم في معين ، ولا يرد على هذا تأخير الدور والأراضي الزمن الطويل . لأن السلم لا يكون فيها لأن من شرطه أن يكون في الدمة وهذه الأشياء لا تنالها الدم سال قوله [والقدر بلا شرط لا يصير] أى لأن عاه المع لا يردد لا تكرن الا ش شرط القدر كما تقدم في الرويات

وبحو ذلك (معمل) نحو حطّ هذا الثوب ، أو احصد هذا الصدان ، أو
 احصر لى نراً بكدا (أو رَمَسَ) كحط عدى يوماً أو شهراً ، أو اس لى
 نيتاً ، وبحو ذلك ، كل يوم أو كل جمعة أو شهر أو جميع الشهر أو السنة بكدا
 • (وَفَسَدَتِ) الإحارة (إِنْ حَمَعَتْهُمَا) أى العمل والرمس (وَتَسَاوَيْتَا)
 بأن كانت العادة أن الرمس لا يريد على المعمل ولا يقصص ، قال اس رشد اتفاقاً وقال
 اس عبد السلام على المشهور وأما إذا كان الرمس يقصص عن العمل فالفساد بالأولى
 وأما لو كان الرمس أكثر فقال اس عبد السلام يحور اتفاقاً - وقال اس رشد بل
 تفسد على المشهور لاحتمال طارئ على الأخير يجمعه من العمل - وهذا معنى قول الشيخ
 « وهل تفسد إن جمعهما وتساويا أو مطلقاً ؟ خلاف » وعلى الفساد فاللارم أحره
 المثل رادت على المسمى أو قلّت ، والله تعالى أعلم
 • (و) كحوار (إِيجَارٍ مُرْصِعٍ) لرصع طفلاً وإن كان فيه استيلاء عين قصداً
 للضرورة ، وسواء كانت آدمية أم لا ، كانت الأحره طعاماً أو غيره
 (وَعَسَلُ حِرْقَةٍ) وبحوها (أى الحرقة كدبه (على أبيه) لا عليها (إلا
 لُحَرْفٍ) أو شرط فيعمل به

قوله [بكدا] سارع كل من حط واحصد واحمر فأعمل الأخير وأصمر لى
 الأولين وحذف لأنه فصلة

قوله [وتساويا] الواو للحال

قوله [فالفساد بالأولى] أى على كل من الطريقتين

قوله [لاحتمال طارئ] أى فيدخل العرر

قوله [وعلى الفساد] أى حيث قلنا به اتفاقاً أو على المشهور

قوله [وسواء كانت آدمية أم لا] فلو كان الرصيع محرّم الأكل كحشش
 حار أن تكرى له أثنان لرصعه

قوله [كانت الأحره طعاماً أو غيره] أى ولو شرطت عامهم طعامها
 ولا يكرن هذا من بيع طعام بطعام للضرورة ولأن الهى إنما ورد فى الأطعمة الى حرث
 العادة باقتياتها

(وَلَوْ رَوَّحِيهَا) أى المِصْع (فَسَحَهُ إِنْ لَمْ يَأْدَنْ لَهَا) فيه ، فإن أدن فليس له المسح

(كَأَهْلِ الطُّفْلِ) لم مسح العقد (إِنْ حَمَلَتْ) المِصْع من رويها أو غيره من الرِصاع (وَلَا) هى المسح (إِنْ مَاتَ أُمُّهُ) أى الطفل (وَلَمْ تَقِيصْ) الأُحْرَة) منه قبل موته (وَلَمْ يَتْرُكْ) له (مَالًا) وَلَا مَالٌ لِلْوَلَدِ تَأْخُذُ أَحْرَتَهَا مِنْهُ (وَلَمْ يَتَطَوَّعْ) بها) أى بالأُحْرَة (أَحَدٌ) من قريب أو بعيد ، وَإِلَّا فَلَا مَسْحَ لَهَا (وَمُسَّحَ) الرُّوح (إِنْ أَدِنَ) لَهَا فِي الرِصَاع (مِنْ وَطْئٍ) لَهَا . لِأَنَّهُ مِمَّا

قوله [مسح إن لم يادن] إلح فإن طلقها قبل علمه فلا كلام له ، فإن أحررت نفسها وهى فى عصمته ولم يعلم بذلك إلا بعد مضي مدة فأحره ما مضى تكون لها وله المسح فى المستقبل

قوله [إن حملت المِصْع] إلح إما كان لم المسح لأن الحمل مطلة تنصر الولد بلسها قال الحرثى ولها محاسب ما أرصعت فلو كانت أكلت الأُحْرَة لم تحسب عليها لأنهم تطوعوا بدفعها لها قاله ابن عبد السلام وبطريقه (ب)

قوله [ولم يترك له مالا] مفهومه أنه إن ترك مالا لم يكن لها المسح وتنقص أحررتها من نصيب الولد فى تركه أبيه ومفهوم قوله ولم تقص أنها إذا قصت لا تسح . ولو كان الأب عديمًا ويتبع الورثة الولد عما راد على يوم موت الأب من الأُحْرَة التى عملها لأن الزائد يكون ميراثًا بينهم وبين الولد فيرجعون به على مال الرِصاع لا على الطَّر ، فليس إعطاء الأب أحره رصاعه هبة منه له وإنما إرصاعه عليه فرض انقطع بموته ، ومحل رجوع الورثة على الولد عما راد على يوم الموت لم يعمل الأب الأُحْرَة حرفًا من موته الآن ، وإلا كانت هبة ليس بآرثه منها شيء لما ناله الأُحْهُورَى عن (ح)

قوله [ومع الروح] إلح فلو تروحها ووجدها مرصعًا قال ابن عروة لأصهر أنه عيب يوجب له الحيار ، ونحت فيه الدر القرائى بأن ذلك لم يذكر فى سرب الروح قال بعض الأفاضل الطاهر ما قاله ابن عروة لأنه وإن لم يكن من عير سرح لأنه يتصرر بعدم الوطء اللهم إلا أن يبقى من مدة الرِصاع يسير فلا حيار روح نصر من اشترى داراً فوجدها مكترة فيحير ما لم يكن الماتى من مدة احراء سير

يصير بالطفل ولو لم يحصل له صرر بالمعل

(و) من (سعر بها) أى بروحته المصع فإن لم يأذن فله ذلك وتقدم أن له المصح

• (وكثرة حلى) أى إحارته . لأنه ليس من شأن الناس ، والأولى إعارته لأنها من المعروف

• (و) كره (لإحار مستأجر دابة) ليركها (لمثله) فى الأمانة أو الحنة أو الثقل (و) كان المثل (مطناً) أى عليطاً مثل الأول ، ولا صمان عليه حيث إن تلمت الدابة أو ماتت بلا تعريض . فإن كان الأول هو المصط فلا صمان بالأولى وإن كان الثانى هو المصط صمس ويحل الكراهة إذا لم يعلم حال رباها ، فإن علم أد يرضى حار وإن علم عدم الرضا لم يحر ١

قوله [و] لم يحصل له صرر بالمعل [رد بلو على أصح وتل الروح السيد على ما استظهره فى الحاشية فلو تعدى الروح أو السيد ووطنها ولم تحمل فليل لأهل الطفل مسح الإحارة وقيل لا

قوله [ومن سربها] أى وأما لو أراد أهل الطفل السعر فلا يمكن من أحد الولد إلا إذا دفعوا للطير جمع أحرثها حيث كانت وحيمة

• تسيه قال فى المدونة ومن وأحر طئرين فماتت واحدة فللأقية أن ترصع وحدها ، ومن وأحر واحدة ، ثم وأحر أخرى فماتت الثانية فالرصاص للأولى لارم كما كانت ، وإن ماتت الأولى فعليه أن يأخذ من ترصع مع الثانية (١٥)

قوله [وكره حلى] مسح الحاء وسكرن اللام معرداً وبهم الحاء وكسر اللام جمعاً

قوله [أى إحارته] أى وسواء كان ذلك الحلى ذهباً أو فضة أو حر يذهب أو فضة أو غيرهما كحرص أو طعام وطاهره كان محرم الاستعمال أم لا ، وإما لم تحرم إذا كان محرماً لأنه ليس بمحقق الاستعمال وقيل تحرم إن كان محرماً فهما طريقتان

قوله [فإن علم أنه يرضى حار] أى كما إذا أكرها شخصته وهو ساكت من غير عذر ومتله فى الحوار أن تدو له الإقامة وعدم الكرب للمحل الذى أكرها إليه ولو كان عبر مصطر للإقامة وتل الدابة التوب فيكره لى أسأحر توباً للسه أن يكره لثله ويقال فيه ما قيل فى الدابة إلا أنهما يقتربان فى الصمان فإن الدابة لا صمان عليه فيها إن صاعت بلا تربطه أو ماتت وأما التوب فيصمه إلا لبية على بلفه بانه السالك - ١٥

(و) كره (أحرّة على تعليم ميقنه وفرائض) كذا في المدونة (كبيع كتبه) أي ما ذكر من فقه وفرائض فإنه يكره ، وأما علم الفرائض بالرسم فلا يكره أحد الأحرّة عليه ، لأنه صفة من الصالح لكن قال بعضهم يجوز بيع الكتب الآن لأن حفظ الناس له وأفهامهم نقصت كثيراً حتى إن صاحب الكتاب قد يسمى ما كتبه فيراجع كتابه وفي بيع الكتب انتشار العلم وسب لحفظه وصونه فأمهل

• (و) كره أحرّة (على قراءة) لقرآن (بلسان) أي تطريب وأنعام لأن القراءة على هذا الوجه مكروهة إذا لم يحرج عن حده ولا حرمت كالقراءة بالشاذ .

بلا تعريض من الثاني لأن صان التهمة يرول باللبية

قوله [كذا في المدونة] مقالته الحوار لاس يوس وإما كره أحد الأحرّة عليه عادة أن يقل طلاب العلم الشرعي ولأن الإحارة عليه خلاف ما عليه السلف الصالح خلاف القرآن فإنه تحور الإحارة على تعلمه لرعة الناس فيه ولو بأحرّة ولأحد السلف الأحرّة على تعلمه ولقوله عليه الصلاة والسلام «إن أحق ما أحدثم عليه أحرّاً كتاب الله تعالى»

قوله [كبيع كتبه] أي وكذا إحارته

قوله [بالرسم] أي بالعار والتماك

قوله [لكن قال بعضهم] مراده به اللحمي

قوله [فأمهل] إما أمر بالتأمل لتصارف العال التي ذكرها فإن قرأه لأن حفظ الناس إلح مما يباس الكراهة ، وقوله وفي بيع الكتب إلح ، مما يباس إحراز

قوله [أي تطريب] إلح إما كره ذلك لأن المقصود من القراءة اسدر والتصهم والتطريب يباي ذلك ، والمراد بالتطريب تقطيع الصرت بالأنعام والأهواء

وأما الإحارة على أصل التلاوة متقدم حراره وكذا على نعيمه مشاهرة ومقاصدة على جميعه أو على بعضه ووحية لمدة معلومة ، فالمشاهرة غير لازمة لأحد منهما وأما الوحية والمقاطعة فلا رمتان لكل منهما ، قال مالك يجوز أن يشترط المعلم على الخدقة صطماً أو طراً ولو سمياً أحلا ، أصعب إن تم الأهل ولم يجدده فله أحر مثله ، القاسي ففرق أصعب بين صرب الأهل للمعلم والحياط إذا كان العمل بمكس الخ . ه

فيه . اس عرفة سوى اللحمي وادس رشده بينهما

- (و) كره أحره على (دُفّ) بصم الدال طبل معشى من جهة كالعرمال يسمى في العرف بالطار (ومِعْرَفٍ) واحد المعارف وهو آلة اللهو فيشمل المرمار (لعرسٍ) أى نكاح ولا يلزم من حوارها فيه حوار الأحره .
والراجح أن الدف والكسّر والممار حائرة في العرس وتكره الأحره عليها، وأن ما عداها حرام في العرس وغيره فتحرم الأحره عليها
- (و) كره (لِمَحَارُ مُسْلِمٍ) عد أو حر (لكافرٍ فيما يَحِلُّ) كحياطة

- فوائد الأولى قوله صلى الله عليه وسلم «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» ، يشمل الوالد بتعليمه ولده وأو بأحره . وقد أحاب سحران أما ولد كان يطلب العلم عنده إذا توليت العمل بمسك ولم تشغل ولدك عما هو فيه فأحرك في ذلك أعظم من الحبح والرباط والجهاد
- الثانية ذكر ابن عرفة عن القاسي أن على المعلم رحر الولد في تكاسله بالوعيد والتفريع لا بالنشم نحو يا قرد ، فإن لم يعد فالصرب بالسوط من واحد إلى ثلاثة صرب لإيلا من دون تأثير في العصب، فإن يعد راد إلى العترة فإن لم يعد فلا بأس بالريادة عليها
- الثالثة القاسي أما تعليمهم في المسجد فروى ابن القاسم إن بلغ الصبي مبلغ الأدب فلا بأس ، وإن كان صغيراً يعنت فلا أحب ذلك
- الرابعة سئل أس كيف كان المؤدبرين على عهد أنى بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم ، قال كان للمؤدب إناء فيه ماء طاهر يحويه الصبيان ألواحهم ثم يصبون ذلك الماء في حفرة من الأرض فتستف (أ) . قال القاسي ويسعى أن يصب ذلك الماء في المواضع البعيدة عن المحاسة وكان معلماً يأمرنا بصبه في حفرة بين القنور (أ) ملحصاً من (س)
- قوله [والراجح] إلح حاصله أن الدف والكبر في النكاح فيه قولان الحوار والكراحة وفي المعارف ثلاثة أقوال بريادة الحرمة وهو أرجحها ، وأما في غير النكاح فأحره في الجميع قولاً واحداً ولو كان في عقيقة أو حان أو حج أو قلوب من ستر
- قراه [وكره إجار مسلم] حاصله أنه يكره للمسلم أن يكرى نفسه أو ولده أو سده لكافر حيث كان يستند بعمله ولم يكن تحت يده ولم يكثره في فعل محرم ،

وباء ويحرم فيما لا يحل كعصر حمر ورعاية حرير (بلا إهانة) للمسلم ولا حرم ككوبه خادم بيت يقدم له الطعام ويعسل يديه منه ويجرى حلقه، وهذا ما لم يكن المسلم ماكثاً في حابوته كحياط ويرد عليه ما يصعه به من المسلمين وغيرهم . ولا فيبحور

● (وعيس) وحبساً في الإحارة (مُتَعَلِّمٌ) لقراءة أو صنعة لاختلاف -أ-اله بالدكاء والبلادة

(و) عين (رَصِيعٌ) لاختلاف حاله بكثرة الرصاع وقتله (ودارٌ) للسكى بها متلاً (وحابوتٌ و) عين (باءٌ على حِدَارٍ) استؤجر للداء عليه بأن يذكر طول ما يبى عليه وعرضه وكوبه من ححر أو لى أو غير ذلك بخلاف كراء الأرض للساء عليها فلا يشترط بيان وصف ما يبى عليها

(و) عين (مَحْمِلٌ) للركوب فيه وهو بفتح الميم الأولى وكسر الثانية ما يركب فيه من شئ مُدْفٍ ومَحْمَلَةٌ وجعفة ، لأنه يختلف بحسب السعة والصدق والهاول والقصر والمذانة وغيرها وأما محمل بكسر الميم الأولى وفتح الثانية فعلة السيف

(و) عين (مَسْكَنٌ) من دار أو غيرها لاختلاف أحواله (إن لم توصف)

فإن لم يستند الكافر بعمل المسلم كحياط يرد عليه المسلم واكادر فيبحور وإن كان تحت يده كأخير حدة بيته ومرصعة ولده حرم وفسح وله أحر ما عمل وكذا إن استأجره في محرم كعصر حمر ورعى حرير ، ولكن يتصدق بالأجرة عايه أدماً له (أهـ من الأصل)

قوله [وعين وحبساً في الإحارة متعلم] أى فإن لم يعين فسدت قوله [ودار للسكى بها] أى إذا لا يصح العقار أن يكون في الدمة فلا بد من التعيين بالإشارة إلى الدار أو بأل العهدية من ذكر مرصعها وحدودها وبحو ذلك مما يحتلف به الأجرة

قوله [فلا يشترط بيان وصف ما يبى عليها] لأنه لا يعلق به عرض بل يكفى علم المساحه

قوله [لأنه يختلف بحسب السعة] علة للروم التعيين

المذكورات وصفاً شافياً فالواحد ، إما التعيين أو الوصف التام المعبى للمراد
والا كانت إحارة فاسدة

(و) عيت (دانة) لركوب أو حمل ولا يكفى الوصف فيها (إلا) الدانة
(المضمونة) فى الدمة ليتوصل بها إلى محل ككة وذلك بأن لم تقصد عيها (مستوع)
أى فالواحد تعيين نوعها كليل أو نعال (وصيف) كعيراب أو نحت (ودكورة)
وأبوة . فالخاصل أن الدانة أو غيرها لركوب أو غيره لا بد فى صحة العقد
عليها من التعيين بالدات أو الوصف لكن إن عيت بالإشارة كدانتك هذه ،
أو التى كانت معك بالأمس . انصحت الإحارة تلتها ، وإلا فلا . وعلى ربا
بلسا ولو قال دانتك البيضاء - وليس له غيرها - فغير المعينة بالإشارة مضمونة
على ربا بلسا إن تلت ، وإلا انصحت تلتها . وعبارته لا تعيد ذلك فكان الأحسن
أن يقول وهى مضمونة إلا إذا عيت بالإشارة فتأمل

* (ولراع) استؤجر على رعى عم أو غيرها عيت له ، كهذه ، أم لا ،
كعشرة من العم (رعى أخرى) معها (إن قوى) على رعى الأخرى (ولو
بمشترك) يعيه على رعى الأخرى (إن لم يشترط) رب الأولى (عدمه) أى

قرله [فالواحد إما التعيين أو الوصف] لكن الساء على الحداد لا يمكن
فيه إلا الوصف

قوله [وعلى ربا بلسا] راجع لما بعد وإلا
قوله [ولو قال دانتك البيضاء] إلح مالة مما بعد وإلا قال فى الأصل
ولو قال دانتك البيضاء أو الحمراء وليس له غيرها لاحتمال إبدالها ما لم يقل هذه أو
التى رأيتها معك بالأمس يعيها (أه)

قوله [وعبارته لا تعيد ذلك] الصمير يعود على المن وهذا الاعراض يعيه
يرد على تحليل

وقرل [فكان الأحسن أن يقرل] وهى مضمونة إلح أى بعد قوله ودكورة
وأبوة وفى الحقيقة لا حاجة لهذا البحث لأن بمصطلح المضمونة والمدينة سبأى . راجعاً
قوله [أو غيرها] أى كليل ونقر

قرله [ولو مشترك] مالة فى التمرة . أى هذا إذا كانت قوته على رعى

علم رعى أخرى مع عنه (ولاً) بأن اشترط عليه أن لا يرمى معها أخرى لم يحر له فإن خالف ورمى معها غيرها (فأحره) الذى أحده فى نظير الأخرى (لمستأجره) وهذه العبارة أسهل من عبارته

(كأجير لخدمته أحر نفسه) فى خدمة أخرى أو فى عمل شىء حتى يموت على المستأجر ما استأجر عليه أو بعصه ، فأحرته تكون لمستأجره الأول وإن شاء أسقط عن نفسه أحره ما فوته عليه ، فإن لم يموت عليه شيئاً بأن وفى جميع ما استأجره عليه فلا كلام لمستأجره ومعهوم «أحر نفسه» أنه لو عمل عملاً محاسباً فإنه يسقط من أحره بقدر ما فوته

• (ولا يلزمه) أى الراعى (رعى الوأند) الذى ولدته بعد الإحارة فعلى ربا أن يأتي له براع آخر لرعيها أو يجعل للأول أحره

الأخرى معها نفسه ، بل ولو مشارك يأتي به

قوله [وإن شاء أسقط عن نفسه] إلحاح . راجع للمسألين وحاصله أنه يحير المستأجر إما أن يقصه من الأحره التى سماها له أو يعطيها له ويأخذ منه جميع الأحر وطريق معرفة التقبيص أن يقال ما أحرته على رعيها وحدها فإذا قيل عشرة مثلاً قبل وما أحرته إذا كان يرعاها مع غيرها فإذا قيل ثمانية فقد نقص الخمس فيحير حينئذ إما أن يقصه خمس المسمى أو يدفعه له تمامه ويأخذ منه الأحره التى أحدها من غيره ويحرى مثل هذا فى أجير الخدمة

قوله [فإن لم يموت عليه شيئاً] محصرص بأجير الخدمة وأما أجير العمم . على خالف الشرط كان أحره لمستأجره ولو قوى على الجميع ولم يموت شيئاً كما تقدم

قوله [نقدر ما فوته] أى فإن لم يموت شيئاً فلا يسقط من أحره شىء

قوله [رعى الولد] الفرق بين ولد العم فلا يلزمه رعيه وولد المرأة الذى وصيه . فى السمر يلزم الحملان حملة أن الحاصل من أولاد العم طرود مشته الزعى وحين العقد لم تكن ، وأما الضرر الحاصل للحملان مشته حمل الولد وهر كان محسباً لا قبل الوصع فاستصح

قوله [فعلى ربا أن يأتي له براع آخر] أى ويلزم الراعى متى يشاء أن يرعاها مع الأمهات لثلاث يتبع راعى الأمهات إذا فارق أولادها لا يمنع ذلك لربا خاصة ممن يعقل على ما مر كذا للحرشى

في نظير رعيها (إلا لعُرف) أو شرط فيعمل به

• (وعُصِّلَ به) ، أى بالعرف (في الحَيْطِ) في كونه على الحياط أو على رب الثوب .

(و) في (نَقَشَ الرِّحَى) المستأجرة للطحن عليها . في كونها على المالك أو المستأجر

(و) عمل به (في آلةٍ ساءَ) في كونها على الساء أو على رب الحائط

(وإلا) يكن عرف (فعلى رثته) أى رب الثوب المصنوع ، وهو الثوب والدقيق ، لا الرحي — كما قيل والحداد

(و) عمل بالعرف أيضاً في (إكافٍ) بردعة صغيرة (وقَتَبَ ونحوهما) سرح ولحام ومقود

(و) (وإلا) بأن لم يكن عرف (فعلى رب الدابة) وصرحنا بهذا لأن قوله «عكس إكاف وشبهه» يوم خلاف المراد .

قوله [في نظير رعيها] أى الأولاد المعبر عنها أولاً بالولد

• تسميه قال في الطرر إذا امتنع راعي قوم أن يرعى لأحدهم لم يحبر وفي حبر القرآن ورب الرحي والحمام وبحرهم إن لم يوجد غيرهم قولان الحبر استحسان وعلمه قياس وكان القصاء بطلبلة حبر القرآن على طبع حبر حاره بأحر مثله (أه) ونقله في التكميل كذا في (س)

قوله [وعمل به] أى إن لم يكن شرط وإلا فالشرط مقدم عليه عند وجوده

قوله [والدقيق لا الرحي] إما يطهر على صاحب الدقيق إذا كان هو صاحب الطاحون كأن استأجر إنساناً يطحن له فيها دقيقه وأما لو استأجر إنسان الطاحون ليطحن فيها للناس أو لنفسه كان النقتن عند عدم العرف على المالك لها لا على صاحب الدقيق

والخاصل أنه عند عدم العرف النقتن لارم لرب الرحي سواء كان هو صاحب الدقيق أو كان الدقيق لغيره كذا يؤخذ من حاشية الأصل إذا علمت ذلك فقول شارحنا لا الرحي إلح فيه نظر تأمل

قوله [والحداد] بالرفع عطف على قوله الثوب فهو مس لا معنى

(و) عمل بالعرف و (السَّيْرُ) ليلاً أو نهاراً ولا كلام لرب الدابة ولا للمستأجر مع العرف (والمساريل) التي يرب بها في سير المسافة وقدر الإقامة
 (و) عمل به أيضاً في (المتعاليق) جمع مُعَاقٍ نهم الميم كعصمور وعصافير أى ما يعلق بحبل الرجل مما يحتاج له المسافر وكسمن وريت وعسل .
 (و) في (الرأملة) ما يصنع المسافر فيه حاجته كخرح كيس وبحوفاً فإن لم يكن عرف فلا بد في السير والمنازل من البيان وإلا فسد الكراء ومسح وأما المعاليق والرأملة فلا يصح ولا يلزم المكرب حملها (و) عمل بالعرف في (هِرَاشِ الْمَحْمُولِ) هل هو على رب الدابة أو على المكربى ، فإن لم يكن عرف لم يلزم المكربى أى رب الدابة
 (و) عمل به في (بدل الطعام المحمول) على الإبل إذا نقص ما أكل أو بيع .
 فإن لم يكن عرف فعليه وزن الحمل الأول (و) عمل به في (توفيره) أى الطعام المحمول بالكراء إذا أراد أن يوفره من أكل أو بيع وبارعه رب الدابة فإن لم يكن عرف فلا كلام لرب الدابة وعليه حمله إلى غاية المسافة ، ولو زاد الطعام ثقلاً كبرول مطر عليه فقال سحون لم يارب المكربى إلا ربه الحمل المشترط
 (و) عمل به أيضاً في (تَرَعِ تَوْبٍ) من قميص أو عمامة أو صيلسان

قوله [في السر ليلاً] إلح أى وفي نافي أحواله من كونه الحرياً أو حدرأً أو
 موسطاً
 قوله [والمنازل] أى المراضع
 قوله [ما يوضع المسافر] إلح حقه حذف الواو للقاعدة المصرفة قال ما
 (حَتَّى تَصْعَ الْحَرْبُ أَوْ رَأَتْهَا)^(١)
 قوله [وإلا فسد الكراء ومسح] أى إريادة العرر ثم راده النساد سده الصحة
 وبالمسح إبطاله وعدم البقاء عليه
 قوله [أى رب الدابة] أى لا يلزم الإتيان به ولا حمله
 قوله [في بدل الطعام المحمول] أى بدل نقص الطعام أعدوب مني الكراء
 حذف مصاف

قوله [أو طيلسان] هو التال الذي يعطى به الرأس

استأجره ليلسه (فى سَحْوٍ لَيْسَلٍ) كقائلة أى فيحب عليه برعه فى الأوقات التى
حرى العرف برعه فيها فإن لم يكن عرف حمل على دوام اللبس وإن اختلفت العرف
وحسب البيان

• ثم انتقل يتكلم على صباه وعلم صباه ، فقال

(وهو) أى المستأجر لثىء - من حيوان أو عرس - وكذا الأخير كالراعى
وحمل بعضهم الصمير عائد على من تولى العين المؤجرة ، فيحمل المؤجر بالفتح كالراعى
والمستأجر ، كما كثرى دابة ونحوها (أميين* ، فلا صمائم) عليه إن ادعى الصباغ أو
التلف ، كان بما يعاب عليه أم لا ويحلف إن كان متهماً لقد صباغ وما فرطت
ولا يحلف غيره وقيل يحلف ما فرط

• تسيه قال ابن عبد السلام وبما يرجع فيه إلى العرف فى هذا الباب فى المكان كما
رجع إليه هنا فى الرمان ما قاله بعض الشيوخ من أكثرى على متاع دواب إلى موضع ،
وفى الطريق نهر لا يحار إلا على المركب ، وقد عرف ذلك كالليل وشبهه فحرار المتاع
على به والدواب على رها ، وإن كان يخاص فى المخاص فاعترضه حملان بكسر
الحاء أى سبل كثير لم يعلموا به فحمل المتاع على صاحب الدابة وتلك حائجة برلت
به وكذلك إذا كان النهر شتوياً يحمل بالأمطار إلا أن يكره وقت الكراء قد علموا
حرية وعلى ذلك دخلوا فيكره كالمهر الدائم (أه)

قوله [وحسب البيان] أى وإن لم يبين كانت فاسدة

قوله [وحمل بعضهم الصمير] أى فى كلام حليل

قوله [عائد] هكذا نسخة المؤلف والمناسبت عائداً بالنصب معرول تان

خعل

قوله [فلا صمائم عليه] محل كونه أمياً فى عيد الطعام والإدام كما يأتى

قوله [وحمل يحلب ما فرط] الصمير عائد على غير المتهم أى فيقتصر

بجسه على قوله ما فرطت ولا يحلف على الصباغ والفرق أن غير المتهم إذا وقع منه
صباغ إنما يكره من ترمطه غالباً فيكفى حله ما فرطت ، وهذا قول نالت إنه كالمتهم

يحلب اتد صباغ وما فرطت

• وبالع على علم الصمان بقوله

(ولو شَرَطَ) عليه (إثباته) أى الصمان ، ولا عرة بهذا الشرط ، لكن هذا الكلام يوم صحة عقد الإحارة مع الشرط المذكور مع أنه يفسدها لأنه شرط ياتقص العقد فإن وقع إله أجرة مثله رادت على المسمى أو نقصت — قاله ابن القاسم وعمل المساد إن لم يسقط الشرط قبل العوات ، وإلا صحت ، والعوات هنا بانقضاء العمل فانقضاؤه فى أثائه كإسقاطه قبله فى إعادة الصحة

والحاصل أنه شرط مفسد للعقد ما لم يسقط ، لكن لو عثر عليه بعد العمل فله أحر مثله ولا يعمل بالشرط

• (أو عَشَرَ) بفتح المثلثة عطف على المقدر ، فلا صمان أى إن ادعى التلف أو عثر أحيى حمل أو عثرت داتته (بدُفُسٍ أو غيره أو) عثر (بآنية) فانكسرت أو انقطع الحمل (الذى ربط به الأمتعة فتلفت فلا صمان عليه

(ما لم يَتَّعِدْ) فى فعله أو سوقه الدانة فإنه يصمى لتعديه فإن كدبه ربه فلا يصدق فى الطعام والإدام إلا نية ، ويصدق فى غيره ، والسقاية كالدانة. قال فى المدونة وإن كان الكراء وحده فلا يصدق فى الطعام والإدام إذا قال سرق مى حملة على نفسه أو داتته أو سعيته وبها ومن استأجرته ليحمل لك دهنًا أو طعامًا محمله فعثر به فأهراقه لم يصمى ، لأنه أحيى والأحيى لا يصمى إلا أن يعنى فإن كدته فى ذلك وقتله لم تعثر ولم يذهب لك ثمنه فهو صامى فى الطعام والإدام

قوله [لكن هذا الكلام يرمم صحة عقد الإحارة] أى فكان المناسب للمصنف أن يعبر بعبارة أخرى كأن يقول وفسدت بشرطه والعدر له فى أنه تابع لحليل

قوله [فانقضاؤه فى أثائه] إلج صوابه فإسقاطه إلج كما هو عبارة أصرا.

قوله [بفتح المثلثة] أى مسبباً للعاقل

قوله [عطف على المقدر] أى الذى قدره بعد قرأه فلا صمان عليه

قوله [أو عثر أحيى حمل] أى حمل على نفسه كالعنابر

قوله [وإن كان الكراء] أى التخص المكنى على الحمل

قوله [فهو صامى فى الطعام والإدام] أى لحمله على عدم الأمانة فيها

وأما الرر والعروض إذا حملها ، فالقول قوله إلا أن يأتي بما يدل على كدنه (١٥)
 وقال ابن القاسم لا يصح الأكرياء سائر العروض ولا شيئاً غير الطعام وعلى هذا
 فكان الأنسب بعد قوله « وهو أمين فلا صمان » ، أن يقول إلا في الطعام والإدام
 وعصارة ابن عرفة وفيها مع غيرها لروم صمان الأكرياء كالطعام والإدام إلا أن تقوم بنية
 بهلاكه أو يكون معه ربه والسعيبة كالدانة وعصارة ابن الخاح وفي حمل
 الطعام يصح مطلقاً إلا بنية أو يصححه ربه

(أو) لم (يَعرَّ بِمِصْلٍ) بأن لم يعر أصلاً أو عرّ بقوله . فلا صمان عليه إذ لا أثر
 للعرور القولي ، كأن يأتي بشقة لحياط ويقول له إن كانت تكفي ثوباً فمصلها ،
 فقال تكفي فمصلها فلم تكف ، فلا صمان على الخياط وإن علم عدم كفايتها ،
 إلا أن يت شرط عليه بأن قال له إن علمت أنها تكفي ثوباً فمصلها وإلا فلا فقال

قوله [وأما الرر] هكذا نسخة المؤلف براء ورأى بعد الباء وفي (س) رأى بعد
 الباء فقط فيكون عطف العروض عليها من عطف العام على الخاص
 قوله [إلا أن يأتي بما يدل على كدنه] أي كما إذا قال صاع مئ في اليوم
 الغلاني ، وقالت البية وأبناه معه بعد

قوله [غير الطعام] أي ومنه الإدام
 قوله [فكان الأنسب] إلح أي وكانت هذه المقالة تعينه عن قوله أو عرّ
 بدهى أو غيره لأن ذكره للدهى يوهم أنه محمول فيه على الأمانة وليس كذلك
 قوله [الأكرياء] معول أول لاروم وكا الطعام والإدام معول ثان له والكاف
 رائدة وإضافة لروم للصمان بناية . والمعنى أن الشرع صم الأكرياء الطعام
 والإدام فإن قلب ما الفرق بين الطعام والإدام وعبرهما حيث حمل في الطعام والإدام
 على غير الأمانة وحمل عليها في غيرهما قلت الفرق بعدى

قوله [والسعيبة كالدانة] أي في المصطل بين حمل الطعام وعبره ومثلها
 حملة بعدد

قوله [إذ لا أثر للعرور القولي] أي ما لم يصح به عتد أو شرط فتال العقد
 كما إذا قال له اشتر مئ السعة الملاية فإنها سالمة من العيوب يظهر الأمر بحلله
 سيأتي في اله

تكفى ، مع علمه بأنها لا تكفى فيصم ومن العرر القولى قول الصيرى فى دناير أو درايم إنها حيدة - مع علمه بأنها رديئة - فلا صمان عليه ولو بأجرة وقيل يصم مطلقاً ، وقيل إن كان بأجرة واستظهر فإن عرّ يعمل كرسطيه يحمل رث أو مشيه يمكن ركيق صم

• (كحارس) تنبيه فى عدم الصمان أى أن حارس الدار أو الستان أو الررع أو حارس طعام أو عرص لا صمان عليه لأنه أمين (ولو حسماً ميباً) إلا أن يتعدى أو يقرط ومن التمريط ما لو قال رأيت رجلاً يلبس الثياب فطست أنه صاحبها ، فعلم أنه لا صمان على الخمرى فى الخانات والأسواق ولا عرة مما كُتِب أو شرط عليهم من الصمان ما لم يقرطوا وكذا المواويل فى الخانات وغيرها (وأحبر لصانع) لا صمان عليه لأنه أمين للصانع ، كان يعمل محصورة صانعه أم لا

قوله [مع علمه بأنها لا تكفى] أى ولا يعلم هذا الأمر إلا مبه قوله [واستظهر] قال فى الحاشية أقول ومن المصالح العامة أقول ما صمد حيث أحد أحرأ كما سبأنى عن الأحمورى فى الخمرى ثم بعد ذلك وجدت عن شيخنا عبد الله ما نصه فيه نظر بل الصواب الصمان إذا انصم لعروده عقد كما إذا عقد معه بخديد مثلاً وقامه ووربه وقال له طيب وأرن وهو على خلاف ذلك لأن العرور اترو إذا انصم له عقد صار من المعلى والصمان (١٥)

قوله [ولو حمامياً] أى ما لم يحمل رب الثياب بيانه رهناً عبده فى الأجرة وإلا صم وما لم يحمل حارساً لا تنقاء ترو كما إذا كان مبهراً بأجره وحمل حارساً لستقى سرقته وإلا يصم كما إذا طهر كده

قوله [ومن الميريط] إلح ومنه أيضاً ما لو نام فى وقت لا م فيه أحارس وأعلم أن ما قاله شارحنا هو أصل المذهب من عدم تضمين أحمراء وأحارس والرعاة ، واستحسن بعض المؤرخين كالأحمورى تضمينهم من غير مريب يقرط منهم نظراً لكونه من المصالح العامة وإمكاناً لأحق الضررين

قوله [وأحبر لصانع] أى وأما الصانع نفسه فمسأى صمان بالمشروف قوله [كان يعمل محصورة صانعه أم لا] أى على ما قال الثنائى وقال اشهب

(وَسَمْسَكًا) يطوف بالسلع في الأسواق لبيعها (حَبِيرٌ) مفتوح الحاء وكسر الياه مشددة أى دى خير وأمانة ، لا صمان عليه إذا ادعى صباغ شيء مما بيده بغير تعديده وبلا تمريط منه وبغير مَسْ طهر حيره يصص كذا أفتى به ابن رشد ، وقيل لا صمان عليه مطلقاً قال عياض وهو المعروف من قول مالك وأصحابه . قال لأَنَّهُمْ وَكَلَاءٌ وَلَيْسُوا بِصَاعٍ

(وَبُؤَى عَرَقَتْ سَمِيئَتُهُ بَعْلٌ سَائِعٌ) لا صمان عليه في نهر ولا مال (وَالَا) إن عرقت بعل لا يسوع في سبورها أو حملها (صَمِيَّ) وإن تعمد السعل فالقصاص ، (كِرَاعٍ حَالَفٍ مَرَعَى شَرِطَ) عليه فهلكت أو صاعت الماشية ، فيصص (أو أنترى) الراعى أى أطلق الفحل على الإناث (بلا إدن) من رباها فغطت أو ماتت تحت الفحل أو عند الولادة فيصص إلا لعرف بأن الرعاة تُسَرَى ولا تستأدن فلا صمان

(أو عَرَّ بِمِغْلٍ) فإنه يصص كالعرور القولى إن انصم له شرط كما تقدم . وإذا صص (فالقِيَمَةُ) يصصها (يوم التَّسْلِفِ) لا يوم التعلد ولا يوم

في العسال تكثر عبده الثياب فيؤاخر آخر زجه لا حمر بشيء مما بها بعساه يدعى تلعه إنه صامس (أه) . وكلام الرصيح بعيد أن كلام أشهب تقييد للمتهور ولا مقابل له خلافاً للثنائى

قوله [لا صمان عايه] أى لا في الثوب مثلاً ولا في ثمنه إذا صباع بعد البيع ، ولا فيما يحصل فيها من تمرير أو حرق بسب نشر أو طي إذا لم يحرق عما أدن أه فيه كما إذا ادعى أنه باع سلعة لرجل وأنكر ذلك الرجل الشراء ولم يكن له بية عليه فيصص لتفريطه ترك الإشهاد . وقيد بعضهم علم صمان من طهر حيره بما إذا لم يصب نفسه للسريرة وإلا صص كالصانع وقد اعبر ابن عزة هذا القيد كما في (ن)

قوله [سعل سائِع] أى كتحويل الراحع وبشر الراحع ويتقى في ربح أو موح إذا كان ذلك معتاداً ، وكذا وسقها الوسق المعاد لأمتاها بحيث لا يقرب الماء من حاوتها ، وإذا كان لا صمان عليه في الفعل السائِع فأولى إذا عرقت بغير قول كهيجان البحر وإحلاف الريح مع عبده عن صرفها

الحكم وهذا راجع لراح وما بعده

• (أو صانع) يصمم (في مصوغه) فقط، كتوب يحيطه أو حلى يصبره أو حشنة يشربها أو حب يطحها

(لا) في (غيره) فلا صمان فيه كما لو حمل الشيء المصوغ في طرف فادعى الصانع صياعها، فإنه يصمم ماله فيه الصبغة لا الطرف (و) لو كان العبر (مُحتاحاً له) في العمل . فلا يصممه كقمة الطحين والكتاب الذي يسبح منه ، هذا قول سحر بن وقال ابن حبيب يصمم الصانع ما لا يستعمل فيه سواء احتاج له الصانع أو المصوغ وقال ابن المزار يصمم الصانع ما يحتاج إليه في عمله كالكتاب الذي يسبح منه دون ما يحتاج إليه المصوغ كطرف القمح والعجين ويصمم الصانع مصوغه

(وإن) كان يصبره (بشيء) أى في بيته (أو) كان يصبره (بلا آخر) فأولى بأخرى حانوته وسواء تلف بصعته أو غيرها . إلا أن يكون في صاعته تعبير كقبة اللؤلؤ . ونقش العصوص . وتقويم السيوف

قوله [وهذا راجع لراح وما بعده] أى حلاًماً لما في الحرمي من أن اتراع يصمم يرم التعلد تبع في ذلك الأجهوري قال في الحاشية وبحث فيه بعض الشيوخ بأن الطاهر أن الصمان يوم التام في الجميع ويرافقه بهرام ثم إن الذي عرّاه العمل له من الكراء حسابه طعاماً أو غيره وهل لربه أن يلزمه حمل منه بقية المسافة ويعطيه بقية الأجرة وهو الطاهر أو يصح العقد (أه)

قوله [أو صانع] إلح معطوف على كراع

قوله [وإن كان يصبره سنة] بالغ عليه دفعاً لما درهم من صاعه هذه الحالة . لأنه لما عمل في سنة صار كأنه لم يصمم نفسه للعمل للسنة

قوله [تعبير] أى تعريض للإبطال وهذا استثناء من قوله راجع . صاع في مصوغه وكان الأولى للتأخر أن يؤثر هذا الاستثناء عليه إلا أن ترم له سنة فسقط الأجرة أو يخرجه على السنة لأجل أن تذكر الحالات أي لا حصن فيها محتملة بعضها مع بعض

قوله [كقبة اللؤلؤ] أى وكذا حر العيش في السد

وكذا الحِتان وقلع الصرم والطب فلا صِهان إلا بالتعريض .

• وإما يصح الصانع مصوعه بشرطين أشار لهما بقوله .

(إنْ نَصَبَتْ نَفْسَهُ) للصعة لباس ، احترازاً عن الأخير لتحصن خاص أو

جماعة محصرين فلا صِهان عليه

(وعكَبَ) الصانع (عليه) أى على الشيء المصوع ، احترازاً عما إذا صعه

محصور به ولو فى غير بيته أو بيت ربه — وإن لم يكن حاصراً — فلا صِهان عليه ؛

ونق ثلاثة شروط أيضاً

وهو أن يكون المصوع مما يعاب عليه ، احترازاً من عد يلجمه سيده لمعلم نصب

نفسه فادعى هروبه فلا صِهان عليه

وأن لا يكون فى صعته تعريض كما تقدم

وأن لا تكون له بنية نتاجه بلا تمريط

وإذا صحن (فالقِيَمَةُ) يصحبها (يومَ دَفْعِهِ) للصانع لا يوم التلف

ولا يوم الحكم (إلا أنْ يُرَى) المصوع عند الصانع (بعده) أى بعد يوم الدفع ،

فإن رأى بعده (فما حَيَّرَ رُؤْيَاهُ) وإذا كانت القيمة تعتبر يوم الدفع فلا أجرة

لصانع وكذا إذا اعتبرت بآخر رؤية ولم يكن مصوعاً فإن كان مصوعاً صحن

قيمته مصوعاً وعلى ربه الأجرة

• (ولو سَرَطَ) الصانع (بِقِيَمَتِهِ) أى بنى الصِهان عن نفسه فإنه يصح ولا يفيد

شرطه

(وهو) شرط (مُفْسِدٌ) للعقد . لأنه يناقض مقتضى العقد ، (فيه) — إن

وقع وعثر عليه بعد العمل — (أَحْرُ المِثْلِ) قلّ أو كثر دون ما سمي

قوله [إلا بالتعريض] هذا إذا كان الخائن والطبيب من أهل المعرفة ولم

يحطى فى فعله فإن أخطأ فالدية على عاقلته . فإن لم يكن من أهل المعرفة عوقب

وفى كواب الدية على عاقلته أو فى ماله قِلال الأول لاس القاسم ، والباقي للمالك وهو

الراحي لأن فعله عمد والعاقل لا تحمل عمداً

قوله [فلا صِهان عليه] محل عدم الصِهان إذا ادعى التلف بالفعل المستأجر

عليه وأتى بها تالفة . أما لو ادعى صياعها أو تنهها ولم يأت بها فالصِهان

(إِلَّا أَنْ تَقُومَ لَهُ) أَيْ لِلصَّاعِ (بَيْسَةً) بِصَيَاغِهِ أَوْ تَلْهَمُهُ لَا تَفْرِيطُ ،
فَلَا صِمَانٌ عَلَيْهِ وَحَيْثُ (تَنْسَقُطُ الْأَحْرَةُ) عَنْ رِجْلِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهَا إِلَّا
بِتَسْلِيمِهِ لِرَبِّهِ مَصُوعًا
(أَوْ يُخْضِرُهُ) الصَّاعُ لِرَبِّهِ مَصُوعًا (عَلَى الصِّفَةِ) الْمَشْرُطَةِ . فَبَرَكَهُ عَلَيْهِ
فَادْعَى صَيَاغَهُ فَلَا صِمَانٌ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ حَرَّحَ حَيْثُ إِلَى حَكْمِ الْإِيْدَاعِ وَهَذَا مَا لَمْ يَبْرَكْهُ
عِنْدَهُ رَهْأً وَبَطِيرَ الْأَحْرَةَ ، وَإِلَّا كَانَ حَكْمُهُ حَكْمَ الرَّهْنِ
(وَصُدِّقَ) رَاعٍ (إِنْ أَدْعَى صَيَاغًا) لِعَصْرِ الْمَاشَةِ لَا تَفْرِيطُ (أَوْ) ادْعَى
(حَوْفَ مَوْتٍ) لِعَصْمَا (مَسْحَرًا) أَوْ دَبَحَ ، وَحَالَهُ رَهْنٌ وَقَالَ لَهُ بَلْ تَعْدِيتُ
(أَوْ أَدْعَى سَرِقَةً مَسْحُورَةً) أَيْ قَالَ بَحَرْتَهَا لِحَرْفِ مَرْتَهَا دَسْرَقَبَ .
وَحَالَهُ رَهْنٌ ، وَقَالَ بَلْ أَكَلْتُهَا
(وَحَكَمَ) الرَّاعِي إِنْ أَتَاهُمْ

قوله [إِلَّا أَنْ تَقُومَ لَهُ] إلح فيه إشارة إلى أَنَّ صِمَانَ الصَّاعِ صِمَانٌ نَهْدَةٌ يَسْمَى
بِإِقَامَةِ الْبَيْعَةِ

قوله [لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهَا إِلَّا بِتَسْلِيمِهِ] أَيْ وَهُوَ مُتَّفَقٌ فَادْعَتْ الْأَحْرَةَ
قوله [لِأَنَّهُ حَرَّحَ حَيْثُ إِلَى حَكْمِ الْإِيْدَاعِ] أَيْ وَلَا تَسْطِ الْأَحْرَةُ لِأَنَّهَا
بِالتَّسْلِيمِ وَقَدْ حَصَلَ
قوله [وَإِلَّا كَانَ حَكْمُهُ حَكْمَ الرَّهْنِ] أَيْ يَصْمُهُ صِمَانُ الرَّهْنِ وَلَا تَسْتَعِدُ
الْأَحْرَةَ سِرَاءً صَمَهُ بِالْفِعْلِ أَمْ لَا

قوله [مَسْحَرًا أَوْ دَبَحَ] مُفْتَضًى تَصْدِيقُهُ أَنَّهُ إِنْ حَافَ مَرْتَهَا وَرَكَ رُكَايَا
حَتَّى مَاتَ صَمَهَا بِالْأَوَّلِ مِمَّا يَقْدَمُ فِي بَابِ الرِّكَاءَةِ فِي قَوْلِ حَالِلٍ وَصَحَّ مَا رَأَى أَمَكَّتَهُ
دَكَاتُهُ وَرَكَ

قوله [أَوْ ادْعَى سَرِقَةً مَسْحُورَةً] أَيْ وَأَمَّا لَوْ قَالَ دَبَحَهَا حَرْفَ الْمَارِثِ وَأَسْكَاهَا
لَمْ يَصْدُقْ إِذَا كَانَ مَحَلُّ الرِّعَى فَرِيضًا وَإِلَّا صَدَّقَ وَيَسْعَى أَنْ يَحْلِلَ عَدَمَ مِلْكِيَّتِهِ مَا لَمْ
يَحْلِلْ لَهُ رَهْنًا أَكَلَهَا وَإِلَّا صَدَّقَ

• تَعْلِيْقُهُ مِلَّ الرَّاعِي الْمَلْقُوطُ بِصَدَقٍ إِنْ ادْعَى حَرْفَ مَرْتٍ وَحَرَّ وَأَمَّا إِلَهُ الْأَحْرِ
وَالْمُسْعِيرِ وَالْمُرْتَهَنِ وَالْمُودِعِ وَالتَّشْرِيكِ فَلَا يَصْدُقُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فِي دَعْوَى الْمِلْكِيَّةِ حَرْفٍ

• ثم شرع في بيان ما يطرأ على الإحارة من مسح وعدمه فقال
 (وَمُسِحَتِ) الإحارة (تَعْتَدُّ مَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ) المصلحة كدائر وحائوت
 وحمام وسعية وبهوها — وإن لم تعين حال العقد — ودانة عيت والتعذر أعم من
 التلف ، فيشمل الصياغ والمرص والعصب وعلق الحوائيت قهراً وغير ذلك مما يأتي
 وإذا مسحت رجح للمحاسة باعتار ما حصل من المصلحة وما لم يحصل

الموت إلا لطلح أو بية ، وإن كانوا يصدقون في التلف أو الصياغ ، ولعل الفرق بين
 هؤلاء والراعي مع كون الجميع أمداء تعذر الإتهاد من الراعي عالماً بخلاف هؤلاء
 فإنه لا متقة عليهم في الإتهاد عالماً وأخرى من هؤلاء في الصباغ من مر على دابة
 شخص فدكاها وادعى أنه فعل ذلك حرف موبها أو سلب دابة غيره وادعى أنه وحدها
 ميتة فلا يصدق إلا بنية أو لطلح

قوله [ومسحت الإحارة] إلح أشار بهذا إلى قول أهل المذهب إن كل
 عين يسرق منها المصلحة فهلاكها تفسخ الإحارة كموت الدابة المعنية ، وكانهدام
 الدار وكل عين يستوفى بها المصلحة فهلاكها لا تفسخ الإحارة على الأصح كموت
 الشخص المستأجر للعين المعنية ويقوم وارثه مقام مورثه إلا في أربع مسائل
 صبيان وفرسان صبيا التعليم والرصاعة وفرسا الرو والرياسة بحيث مات صبي التعليم
 أو الرصاعة انفسحت الإحارة ورجعا للمحاسة وكذلك فرس الرو إذا استؤجر
 الفحل على أربع مرات فحملت من مربيين أو ماتت قبل التمام انفسحت ورجعا
 للمحاسة وكذلك إذا استؤجر امهرس يروصها ويعامها كغنية اخرى ماتت ، مسح
 ويرجعا للمحاسة

قوله [وإن لم تعين حال العتد] أي فالتفصيل بين المعنية وغيرها إنما هو
 في الدابة وأما الدار والحائرت والحمام والسيسة وبهوها فلا يشترط
 التعيين فيه ابتداء بل متى تعذر شيء مما يستوفى منه انفسحت قالوا لأن العقد عليها
 لا يكون إلا في معين ولكن هذا لا يظهر في السيسة بل هي بالدابة أشبه وكلام
 الشارح يقتضي تسويتها بالعقارات

قوله [أعم من التلف] أي الذي عمر به حليل
 قوله [رجع للمحاسة] إلح أي ما حصل من المصلحة بلزمه أحترته حسانه
 نلحه السالك — رابع

وباعتبار المسافة طولاً وقصراً وسهولة وصعوبة

(لا) تفسح تعدد ما يستوفى (نه) كالسالك والراكب وما حمل وطاهره
تعدد سماوى ، كموت لراكب أو ساكن أو بعيره بتعريف من الحامل ، بأن فرط
تلف ما حمله من طعام أو غيره أم لا ، وتقدم أنه إن فرط صمن وإذا لم تفسح
قليل للسالك والراكب ورب الأحمال أو لوارثه عليك جميع الأجرة واثت بمثل
الأول لتمام المسافة أو المدة ، وهو المشهور عند ابن رشد في المقدمات والذي له في
البيان أن المشهور قول ابن القاسم في المدونة ، وهو الفرق بين التلف سماوى فلا
تنقص الإحارة ، ويأتيه المستأجر بمثله وعليه جميع الكراء ، وبين تلفه من جهة
الحامل فتتقص ولا كراء له ، وقيل له من الكراء بقدر ما سار وطاهره فرط أم لا
فانطره وطاهر أن قول ابن القاسم في المدونة مقدم على غيره فلو مشى عليه لقال
لأنه إن كان سماوى

وما لم يحصل لا شيء عليه فيه ولا فرق في هذا بين الدابة وبعيره

وقوله [وباعتبار المسافة] حاص بتعدد السعينة والدابة المعية أى فيرجعان
فيهما إلى الخاسرة أيضاً ويطران لعدم المسافة الماصية والماقية صدوة وسهولة إلى
غير ذلك

قوله [وما حمل] أى المحمول غير الراكب

قوله [وتقدم أنه إن فرط صمن] أى ولا تفسح الإحارة على كل حال

قوله [أو لوارثه] أى إذا مات الراكب أو رب الأحمال

قوله [فانطره] قال (س) نقلاً عن ابن رشد في المقدمات إن في هلاك المستأجر
عليه أربعة أقوال أحدها وهو المشهور أن الإحارة لا تسقص وإليه ذهب
ابن الموار والثاني ستقص بتلفه وهو قول أصح وروايته عن ابن القاسم
ويكون له من كرائه بقدر ما سار من الطريق والثالث الفرق بين تاله من قبل الحامل
فتقص وله من الكراء بقدر ما سار وبين تلفه سماوى فلا تنقص ويأتيه المستأجر
بمثله وهو قول مالك في أول رسم من سماع أصح والرابع إن كان تاله من قبل الحامل
انصحت ولا كراء له ، وإن كان من السماء أتاه المستأجر بمثله ولم يفسح الكراء وهو
مذهب ابن القاسم في المدونة وروايته عن مالك (اهـ)

• وبالع على قوله «وصحت» إلح بقوله^١

(ولو) كان التعذر (بعصب) لما يستوي منه - داراً كانت أو غيرها - (أو عصب مفعلة) لما يستوي منه ولو لم يعصب الدات إذا كان العاصب لا تناله الأحكام (أو أمر طالم) لا تناله الأحكام (بإعلاق الخوايت) المكنزة بحيث لا يتمكن مستأجرها من الانتفاع بها، ويلزم الطالم أحرثها لربها إذا قصد عصب المفعلة فقط (أو حتمل طثير) أى مرصع لتعذر الرصاع عادة إذا حملت، لأن لن الحامل يصير الرصيع

(أو) حدوث (مرص) لها (لا تقدر معه على رصاع) فتسمح الإحارة في جميع ما تقدم والمراد أن لم المسح لا المسح بالمعل. فالحق في هذه المسائل حق للمستأجر فله القاء على الإحارة

(ومرص عبد أو دابة) لا قدرة لها على فعل ما استؤجر عليه (أو هربه) أى العد (لكالعدو) من كل مكان بعد وتعذر رجوعه منه (إلا أن يرجع) العد من هربه (أو يصيح) من مرصه (في المدة) أى مدة الإحارة (قبل المسح) أى قبل أن يتماسحاً، فيلزمه بقية العمل ولا تنسخ وقوله «أو يصح» يرجع للطر أو الدابة إذا مرصاً وإذا رجع أو صح من ذكر قبل انقضاء المدة ونزهم

قوله [ويلزم الطالم أحرثها] إلح أى كما تقدم في العصب. ثم اعلم أن محل مسح الإحارة بعصب العين المستأجرة إذا شاء المستأجر وإن شاء بقى على إحارته فإن مسحها كان للمالك الدات المعصونة الأحررة على العاصب وإن أنقأها من غير مسح صار ذلك المستأجر العاصب عمرته المالك فتكرر الأحررة له معنى المسح في هذه المسائل أنها معرضة للمسح لا أنها تسح بالمعل وسأتى ما يفيد الشارح

قوله [أو حمل طثر] أى سواء كان الحمل قبل عقد الإحارة وظهر بعده أو طراً بعد العقد كما قال ابن ناحي

قوله [لا تقدر معه على رصاع] إلح مفهومه أنها لو قدرت معه على الرصاع لم تنسخ إلا أن يصرنه فمى المفهوم تفصيل كما قال (عب)

قوله [فالحن في هذه المسائل] المناسب والمسح

قوله [قبل المسح] أى بالمعل

بقية العمل سقط من الأجرة عن المستأجر ما يقابل أيام الحرب أو المرض وقوله « قل المسح » مضمومه أنه لو حصل المسح بينهما قبل الرجوع أو الصحة لم يلزم من ذكر عمل فيما بقى وهو كذلك وشار أن يرجع الاستثناء لجميع ما تقدم كأنه قال . إلا أن يرجع الشيء المستأجر عن حالته من عصب أو غيره إلى حالته التي كان عليها قل المانع فلا تفسح إذا لم يقع بينهما قبل ذلك تماسح . لأن الحق في هذه المسائل للمستأجر كما تقدم

• (وحير) المستأجر في المسح وعلمه (إن تيسر) له (أنه) أى الأخير من عد أو غيره (سارق) أى شأنه السرقة . لأنها عيب يوجب الحيازة بالإحارة والبيع . (أو رتد) فعل ماض معطوف على « تيسر » و (صعير) فاعله ويلزم من الرشد اللوع أى وحير إن رتد صغير (عقده عليه أو على سليمة وإيه) من أب أو وصى أو حاكم أو مقدم له . أى أحره وهو صغير ثم بلغ رشيداً قبل انقضاء المدة ، فإنه يحير بين الإنقاء لهام المدة والمسح

قوله [سقط من الأجرة عن المستأجر ما يقابل أيام الحرب] حواب إذا أى ولا يجوز أن يتفقا على قضاء مدة الحرب أو المرض بعد انقضاء مدة الإحارة وبيع الأجر بنامه إن كان المستأجر نقد الأجرة حين العقد لما فيه من مسح الدرس المدين أما إذا كان لم يسدها فيجوز الاتفاق على ذلك لانتهاء علة المسح المذكورة قوله [عن حالته] أى التي يتعلم منها الأسبياء وروى نحوه من عصب إلح

قوله [لأنها عيب يوجب الحار] هذا حيث كان اسم حارته الخدمة في داره أو حادوته متلا مما لا يمكن الحفظ منه وأما لو أحره داراً أسكبه ووجو ذلك فلا تفسح الإحارة تيسر سرفته لأنه كان الحفظ منه قوله [معطوف على تيسر] أى فهو مسلط عليه فوله حير قوله [ويلزم من الرشد اللوع] أى لأن الرشد أحص فكل رشد . مع ولا عكس

قوله [أى أحره وهو صغير] أى كما إذا استأجره خدمه مثلاً ثلاث سنين فبلغ رشيداً فى تلك المدة فله الخيار كما قال التشارح فإن بلغ سبهاً فلا خيار له

(إلا لطفٌ عديمٌ بلوغيه) قبل تمام المدة وقت العقد فلع (و) قد (بقىَ اليسيرُ) منها - (كالشهر - فيلرمُ في العقدِ عليه) بقاء المدة بهذين القيدَين ، ولا خيار له ، فالحيارُها إذا طس وليه بلوغيه فيها أولاً طس عنده مطلقاً أو طس عنده ، وبقي في العقد عليه الكثير ، قال فيها ومن آخر يتبنا في حصره ثلاث سنين فاحتلم بعد ستة ولم يطق ذلك نه فلا يلزمه باقي المدة ، إلا أن يبقى كالشهر ويسير الأيام (انتهى)

وشه في الروم قوله

(كالعقدِ) أي عقدوا لي الصغير (على سلبه) أي الصغير - كدائته وداره وغيرهما - فيلرم فيما إذا طس عدم بلوغيه مطلقاً (ولو بقى) من المدة (سين) بعد رشده (على الأرجح) ومقابلته قول أشهب إن العقد على سلعه كالعقد عليه لا يلزمه إلا إذا طس الولي عدم بلوغيه وبقي كالشهر

وحاصل المسألة أن الصغير إذا عقد وليه عليه أو على سلعه فباع رشيداً أو أثناء المدة فله الخيار إذا طس الولي بلوغيه أو شك فيه مطلقاً ، بقي القليل أو الكثير فإن طس عدم بلوغيه أثناء المدة فباع رشيداً أزمه في العقد على نفسه إن بقي اليسير دون الكثير ولزمه في العقد على سلعه الكبير واليسير وقد تقدم

(كسلبه السفيه مطلقاً) أي كعند ولي سفيه على سلعه فإنه لارم له إذا

قوله [بهذين القيدَين] أي اللذين هما طس عدم البلوغ وبقاء اليسير

قوله [مطلقاً] أي بقي الكثير أو التاميل كان العقد عليه أو على سلعه وهو راجع لهما فهذه تمام صور ، وقوله أو طس عنده وبقي في العقد عليه الكثير صورة تاسعة ومضمونها 'و بقي اليسير لا خيار له وكذلك لو كان انعقد على سلعه وطس عنده لا حصار له حتى الذكير أو التاميل فحماية الصور اثنتا عشرة الخيار في تسع والأروم في ثلاث أفاذا المارح ١٥

قوله [ولو بقي من المدة سنين] متصاه رفع سبي ناروا على انه فاعل بقى

إلا أن يقال إنه متبى على طريقة من يعرفها لغراب حين

قره [وحاصل المسألة] إجماع هذا الحاصل مرجح للانسى عشرة صورة الى

تقدم التنبيه عليها

ورشد في أثناء مدة الإحارة ، بقى منها الكثير أو اليسير ، طى عليه رشده أم لا ، إدا الرشد لم تعلم له عاية بخلاف الصبا

• (وَالسَّعْيِ أَنْ يُؤْخِرَ نَفْسَهُ لِعَيْشِهِ فَقَطْ) أى دون سلعة ، لأنه محصور عليه بالنسة لسلعه دون نفسه (وَلَا كَلَامَ لَوْ كَيْفَ) في ذلك (إِلَّا أَنْ يُحَايِيَ) فلوليه الكلام من حيث المحاماة ، بأن آخر نفسه بدرهم والشأن درهمان

(و) كذا (لا) كلام (له إن رَشَدَ) لأنه في نفسه كالرشيده ، ولو آخره عليه لغير عيشه فله هو الصبح ، لأن الولي لا تسلط له على نفسه وإن آخره لعيشه فلا كلام له

• (و) فسحت الإحارة (موت مستحق) وقف أحتر) ذلك الوقف مدة معينة

قوله [بقى منها الكثير أو اليسير] أى حلالاً لتقييد حليل ثلاث سبين ولا فرق بين كون سلعه عقاراً أو غيره

قوله [أم لا] تحته صورتان وهما طى علم رشده أو لم يطن شيئاً مكرور صور العقد على سلع السعيه ستا العقد فيها لارم لا حيار له ، وإيضاحها أن تقول إدا عقد على السعيه على سلعه إما أن يطن رشده أو يطن عدمه أو يتك في كل إما أن يبقى بعد الرشد الكثير أو اليسير

قوله [إدا الرشد لم تعلم له عاية] هذا هو الفرق بين العقد على سلع الصبي والسعيه فلا يعد فيه الولي معرطاً

قوله [وَالسَّعْيِ أَنْ يُؤْخِرَ نَفْسَهُ] إلح أى وسواء طى رشده أو طى عدمه أو لم يطن شئ بقى اليسير أو الكثير فهذه ست أيضاً تمام اتقى عشرة

قوله [لأن الولي لا تسلط له على نفسه] أى في غير عيشه وإنما تسلطه على ماله وإدا وقع ذلك فهو مفسوخ اسداء

قوله [موت مستحق] إلح مثل ذلك من يقرر في ررقه مرصدة آخره مدة ومات قبل تقضيها فإن لم يقرر بعده مسح إحارته ذكره القرائ وهل موه وراءه عها لإنسان فالمعروض له إدا تقرر فيها مسح إحارته ، وذلك لأن الإفراج أسقط حق الأصلي ولا يشت الحق للثاني إلا بتقرير من ولي الأمر فإن مات المبروع ، قبل المبرع صارت مخلولا

(وَمَاتَ قَبْلَ تَقْصِطِهَا) وانتقل الاستحقاق فيه لمن في طلقته أو لمن يليه ولو ولده
ونقي يسير من المدة (ولو) كان ذلك المستحق الذي أحر (باطراً عَلى الأصغر ،
بحلاف باطر غير مستحق) أحر مدة معلومة بأجرة المثل ثم مات ، فلا تفسح .
ومقابل الأصح قول ابن شاس لا تفسح

• (وَحَارَ كِرَاءَ دَانَةِ (عَلَى أَنْ عَلَيْكَ) أَنَّهَا الْمَكْرَى (عَلَيْهَا) مع دراهم
معلومة أو مجرد العلف
(أو) عَلَيْكَ (طَعَامَ رِثْهَا) مع ثمن آخر كدراهم أو لا و (أو) مائة حلوة

قوله [قول ابن شاس لا تفسح] أى وهو ضعيف لأنه لا يعرف لغيره
• تسمية لا تفسح الإحارة بإقرار المالك للذات المؤجرة بأنه ناعها أو وهها أو أحرها
لأحر قبل الإحارة المذكورة ونارعه المكبرى ولا يثبت لانهامه على نقصها ، ولزمه الإقرار
بأحدها المقرر له بعد انقضاء المدة وله الأكثر من المسمى الذى أكرت به ، وكراء
المثل على المقر وكذلك لا يفسح الكراء بتحلف رب دانة معينة أو غير معينة عقد
عليها شخص للملاقة رجل أو ليشيع بها رجلاً فتحلف ربها عن الإتيان بها ، وإن فات
ما يقصده ويرومه من التلقى أو التثبيع إن لم يكن الرمن معيناً ولم يكن حرجاً أما
إن كان الرمن معيناً كأكثرى ملك دانتك أركب عليها فى هذا اليوم ، أو تحلبنى
أو تحيط لى فى هذا اليوم . أو قال أحج عليها ، فلم يأت المكبرى بالثمن المكبرى إلى أن
انقضى ذلك الرمن المعين ، أو فات الحرج فإن الكراء يفسح وليس للمكبرى حينئذ
التراضى مع المكبرى بالنمادى على الإحارة إذا بقده الكراء للروم فسح الدين فى الدين
كدا فى الحرثى وغيره ، وكذلك لا تفسح بظهور فسق مستأجر للدار بصر بها أو
بالحار وإنما يؤمر بالكف ، فإن لم يكف أحرها الحاكم عليه وأحرج منها وكذلك
لا تفسح بعق عند حصول بعد الإحارة ويستمر على حكم الرقية إلى تمام المدونة وأحرته
لسيده إن أراد أنه حر بعد مدة الإحارة لأنه ممرلة من أعتقه واستثنى مفعله مدة
معينة فإن أراد أنه حر من يوم عتقه فأحرته لنفسه مع بقائه إلى تمامها على كل حال

قوله [وَحَارَ كِرَاءَ دَانَةِ] إلخ نه على حرار تلك المسائل لدفع توهم المع
فيها للجهالة وإنما أحررت للصورة
قوله [أَنَّهَا الْمَكْرَى] صدقته المكبرى

وتحور الجمع وله الصصح إن وحدها أو وحدها أكلها ، ملزم برص ربها بالوسط .
 بخلاف وجود الروح أكلة فيلزم الروح شعها .

(و) حار كراؤها بنارها متلا معلومة على أن (عليه) أى على رب الدانة
 (طعامك) يا مكري كما يقع للحجاج كثيراً ، فتكون الدراهم في بطير الركوب والطعام
 معاً ما لم يكن الكراه طعاماً وإلا مع لما فيه من الطعام بطعام .

(أو على أن يركبها في حوائجها) شهراً متلاً نكدا

(أو ليطنحسَ عليها شهراً متلاً) نكدا (إذا كان) ما ذكر من الركوب
 والطحس (معروفاً) العادة ، وإلا لم يحرم لمريد الجمالة أن كان الركوب إلى سوق
 معلوم أو بلد معلوم والطحس كل يوم كذا

قوله [بالوسط] أى طعام وسط وهذا بالنسبة لطعامه . وأما الدانة فلا بد
 من الصصح حيث طلب المستأجر ذلك ولو رضى ربها بطعام وسط إلا أن يكمل لها ربها
 كما في المجموع

قوله [وجود الروح أكلة] أى لأن الكاح متى على المكازمة وأما لو
 وحدها قليلة الأكل أو وحدها الدانة قليل الأكل أو الدانة قليلة الأكل فلا يلزمه
 إلا الأكل ولا يراد عليه خلافاً أقول أى عمره . هما ارتد صبراً فيما
 أحيا

قوله [يا مكري] صوابه يا مكري فإن وحده أكلها كذا رب الدانة
 في الصصح وعدمه ما لم يرص بالوسط وإن كان قليل الأكل فلا بد منه .
 قوله [في بطير الركوب والطعام معاً] أى ولو لم وصف الدانة بأنها
 معروف

قوله [شهراً متلاً] أى فلا مفهوم لتبيد حامل أشهر إلى له .
 معيماً وبعضهم اعتبر مفهومه فلا حرر أكثر من شهر مدبر وحس لا محذور
 الحاشية

قوله [بأن كان للركوب] إلحاح المناسب رياء الكاف وممنعه .
 على قوله وإلا لم يحرم لأن هاتان متالان لكرهه معلوماً بالعادة .

(و) حار الكراء (على حمل آدمي لم يره) رب الدانة حال العقد
 (ولا يلزمه) إذا حار بإسان (العادح) أي العليط الخافي وإنما يلزمه الوسط
 (محلل) ولد ولدتته المرأة المحمولة فيلزمه حملة لأنه كالمحول عليه ويهمهم منه
 أنه لا يلزمه حمل صغير معها إلا لشرط أو عرف
 (و) حار (حيمل) بكسر الحاء أي المحمول أي اكترأ دانة ليحمل عليها
 أو كراؤه لم يحملة (برؤيته) وإن لم يكل أو يورن اكتفاء بالرؤية (أو كتيه)
 كإردب قمح أو هول وإن لم يره (أو ورية) كقطار من كذا . فلا بد من بيان
 النوع لأن قطار القطن ليس كقطار الخطب أو الحجر (أو عده) إن لم يتماوت
 العدد كالطيطح والرومان إلا أن يكون التماوت يسيراً كالبيض فيعتمر وأما نحو

قوله [لم يره] أي ولم يوصف له أيضاً وإن لم يكن على حيار بالرؤية
 قوله [وإنما يلزمه الوسط] أي ذكرراً أو أنثى حلقاً لاس عرفة حيث
 استظهر وجوب تعيين كون الراك رحلاً أو امرأة ، لأن ركوب النساء أشق فعلى كلام
 ابن عرفة تكون المرأة ملحقاً بالمداح فلا تلزمه إن لم تعين . ومثل العادح المريض
 والميت فإذا استوحر على حمل آدمي فأتى له بمريض أو ميت لم يلزمه حملة حيث
 حرم أهل المعرفة بأنه يتعب الدانة . ويسعى أن يكون مثله من يعلب عليه اليوم أو عادته
 عقر الدواب

قوله [يلزمه حملاً] أي سواء كان في بطنها حين العقد أو حملت به
 في السهر

قوله [أي اكترأ دانة] إلح المقصود من هذه العبارة التعميم في الاستئجار
 على الحمل أي فلا فرق بين كون المستأجر عليه دانة أو شخصاً يعمله على نفسه
 كالهالين فيكفي رواية الحمل على كل حال

قوله [رؤيته] المتبادر من مقالته بالكيل وما بعده أن الرؤية بصرية ،
 وإكس قال سبيح مساحما العدوى تبعاً لتبيحه عند الله إنها عليه فيصدق بحسبه

قوله [فلا بد من بيان النوع] اعلم أن بيان النوع لا بد منه في صحة العقد
 اساقاً . وأما بيان قدر احمر فلا بد منه أيضاً وهو مذهب ابن القاسم عند القرويين .
 وقال الأندلسيون لا يتصرص ويصرف القدر للاحتهاد فإذا قال أكرى دانتك لأحمل

الطبيخ فلا بد من بيان قدره . وعلم أنه لا بد من بيان النوع في الثلاثة لا مطلق
إردب أو قطار أو عدد

(و) حار (حَمَلٌ مُثْلِي) كيلاً أو ريتاً من حسه (أو دويبه) قدرأ كصف
إردب أو قطار بدل كامل، أو حِمَّةٌ كلإردب شعير بدل إردب قمح أو قول محلاف
الأكثر أو الأثقل فلا يجوز ويصن على ما سيأتى . ومثل الحمل الركوب بحلابة
المسافة . فلا يجوز المساوى، وكذا الدون على قول وسيأتى

(و) حار (الرَّصَا) أى رصا المكترى لدانة معينة أو عدداً أو ثوباً معيناً
(بغير) أى بذات أخرى غير (المعيسة إنْ هَلَكْتَ) المعية أو صاع . ومثل
الحوار (إنْ اضْطُرَّ) المكترى ، كما لو كان في فلاة من الأرض ولو قد الكراء لربها

عليها إردباً قمحاً أو قطاراً ريتاً أو مائة بيضة حار اتعاقاً ولو قال أحمل عليها
إردباً أو قطاراً أو مائة بطيخة مع اتعاقاً لعدم ذكر النوع في الإدرب والتمطار
وللتعاقب الين في الطبيخ ، وأما لو قال أحمل عليها قمحاً أو قطعاً أو بطيخاً ولم
يذكر القدر فهو عند القرويين وحائر عند الأندلسيين . ويصرف القدر الذى
يحمل على الدانة إلى الاحتهاد فإذا علمت ذلك فشارحاً ماشر على طريقة
القرويين

قوله [في الثلاثة] أى ويراد في المحدود بيان الوصف

قوله [أو حمة] معطوف على قدرأ

قوله [محلاف الأكثر] أى في الكيل أو العدد وإن كان أحب نقلاً

وقوله [أو الأثقل] أى وإن كان أقل عدداً أو كيلاً

قوله [ومثل الحمل الركوب] أى في التوصل إليه فيجوز حمل مثل
والدون لا الأثقل

قوله [وسيأتى] أى في قوله وانتقال أكثر للدون وإن ساءى لا يذن

قوله [أى رصا المكترى لدانة] إلج هكذا نسخ المتن حر د

باللام ونصب عدداً وما بعده ومقتضى العربية إما حذف اللام . د . أو حر د
وما بعده

— إدا الضرورات تبيح المحظورات — أو لم يصطر (و) كان (لم يَسْقُدْ) الكراء
 فإن نقده لم يحرم الرضا ملها ، لما فيه من فسح ما وجب له من الأجرة في مباح بتأخر
 قصصها ، وهو من فسح الدين في الدين

فالحوار في صور ثلاث والمع في واحدة ، وسواء كانت الأجرة معينة أو مصمومة
 وأما غير المعينة إذا هلك ، فالحوار مطلقاً ، بل هو الواجب به القصاص

• (و) حار (دارٌ عائِسةٌ) أى حار كراؤها وكذا الحادوت والفرن وبحو
 ذلك (كالباع) لما المتقدم ذكره ، فلا بد من رؤية سابقة لا يتغير بعدها ولو عدلت
 أو بوصف شاف ولو من مكربها أو على الخيار بالرؤية (أو يصفها أو يصف
 كعبد) يعنى أنه يحور كراء بعض الشيء والبعض الثانى إما لربه أو شريكه .

قوله [إدا الضرورات تبيح المحظورات] أى بحيث كان نقد الكراء لا يحور
 الرضا بغير المعينة إلا بقدر الضرورة بعد رواها لا يحور . فالحوار ليس مطلقاً
 قال (عب) وانظر هل الاصطرار المتفق الشديدة أو خوف المرض أو صياح المال
 أو الموت

قوله [لما فيه من فسح ما وجب له] إلح أى بناء على أن قصص الأوائل ليس
 كقصص الأوآخر

قوله [فالحوار في صور ثلاث] واحدة فيما إذا لم يقص ولم يصطر واثنان عند الاصطرار
 وهما نقد أم لا والمع فيما إذا نقد ولم يصطر وكل من الحائر والموسع كانت الأجرة فيه
 معينة أو مصمومة فالحوار في ست والمع في اثنتين

قوله [فالحوار مطلقاً] أى نقد أم لا اصطر أم لا كانت الأجرة معينة
 أو مصمومة

قوله [وبحو ذلك] أى من باقى العقارات
 قوله [ولو من مكربها] أى كما يقال في البيع يكفى الرصف ولو من نائحه
 حلاًماً لم يجمع ذلك

قوله [بالرؤية] أى عند الرؤية أى فيحور العقد على دار أو حاوت أو
 نحو ذلك من غير رؤية لما ذكر ولا وصف ويجعل له الخيار عند رؤيتها

أو نصف ما ذكر من المعرفة (أو) أكثرها منك (إلى كذا) إن كان معلوماً . نحو إلى شهر كذا أو سنة كذا أو قدوم ريد . وهو معلوم كل ذلك وحية يلزم بالعقد إلى العاية

(و) حار (علم بيان الانتداع . وحُميلَ) إذا لم يبيته (من حين العقد) وحية أو مشاهدة

• (و) حار (أرض مأمونة الرى) أى كراؤها (سبب كثيرة) كالثلاثين والأربعين (وإن بشرط التقيد) لعدم التردد بين السلبية والتمسية والمأمونة هى المتحقق ريبها عادة . كحصص أرض الببل . وكالمعية بكسر - العين المهملة - وهى تسقى بالعيون والآبار . وكأرض المشرق المتحقق ريبها بالمطر

(و) حار (غيرها) أى المأمونة (إن لم يتقيد) أى لم يشترط القيد ، فإن اشترط القيد لم يعر (وإن سست) للتردد بين السلبية والتمسية ، وأما القيد تطوعاً بعد العقد لم يصر

قوله [لعدم التردد بين السلبية والتمسية] حاصله أن ما كان مأموناً من أرض الببل والمطر والآبار والعيون يحور فيها اشتراط القيد ولو لأعوام كثيرة . وما كان غير مأمون منها لا يحور فيه اشتراط القيد

قوله [وهى تسقى] هكذا نسخة المؤلف وقد سقط منه الموصول والأصل وهى التى تسقى

قوله [وكأرض المشرق] أى كالشام والأندلس

قوله [وإن سست] مألوفة فى محذوف قدره الشارح بقوله فإن اشترط القيد لم يعر والمعنى أن شرط العقد فى غير الأمارة مسدود ولو لسنة واحدة

وقوله [للتردد بين السلبية والتمسية] وجه ذلك أنها إن رويت صارت الأجرة تمناً أى تمت فى نظير المانع وإن لم ترو ردها المكبرى لصاحبها كاتب سلفاً من المكبرى للمكبرى تم عادت له وإنما كان هذا حراماً لأن فيه سلفاً حر بعباً والسلف لا يحزر إلا إذا كان ليحه الله والبيع الذى يعره هو احتمال كونها تروى فستنع بها رب الدراهم

قوله [وأما القيد تطوعاً] مقابل قوله أى لم يشترط القيد

١ (ووجب) الكراء (في أرض السيل إذا رويت) فالمعل أى يقضى به على المستأجر

(و) يجب (في غيرها) أى غير أرض السيل ، وهى أرض المطر والسقي (إذا تسمّ الررع) واستعنى عن الماء لأن أرض السيل لا تمتنع للماء بعد الررع بخلاف غيرها

(و) حار كراء الأرض (على أن يجرّتها ثلاثاً) مثلاً . ويردعها في الرابعة . والكراء إلى الحرث وحده أومع كدراهم وكذا يقال في الربل الآتى وهذا في الأرض المأمونة إذ غيرها يمسد فيها الكراء باشتراط ذلك لأنه من شرط النقد (أو) على شرط (أن يربّلتها) بتسديد الماء (إن عُرِفَ) ما يربلها به نوعاً وقدراً ، كعشرة أحمال . وإلا مع للجهل لأنه من الأجرة

قوله [أى يقضى به على المستأجر] أى إذ شح رب الأرض وحاصله أنه إذا عقد الكراء في أرض الزراعة وسكت عن النقد حين العقد فإنه يقضى به في أرض السيل إذا رويت وتمكن من الانتعاج بها لكشف الماء عنها وأما أرض المطر والعيون والآبار فلا يقضى بالنقد فيها إلا إذا تمّ ررعها واستعنى عن الماء

قوله [ويجب في غيرها] أى إذ شح رب الأرض كما تقدم قوله [لأن أرض السيل لا تمتنع للماء] إلح أى افتقاراً بآية وهذا من عاب الرروعات وعالم الأراضي فلا يباي أن بعض الرروعات كالأرور وانقص لا به من الماء بعد الررع وبعض الأراضي العالية لا بد لها من السقي بعد الررع في أى ررع وظاهر كلامه أنه يقضى لرب الأرض بالأجرة بمجرد الررع في جميع تلك المسائل بغيراً للعالم فتأمل

قوله [وكذا يقال في الربل الآتى] أى حور أن يكون أجرة وحده أو مع كالدراهم قوله [لأنه من شرط النقد] أى سواء كان الحث والرمل هو كل الكراء أو بعضه

قوله [أو على شرط أن يربلها] أى يصع فيها سباحة رمل أو سيده وإما صح كونها أجرة لأن له منفعة تبقى في الأرض بعد ذلك

• (و) حار في كراء الدور وبحوها (بشَرَطَ كَسْتَس مِرْحَاصٍ) على غير من قصى العرف بلومه له من مكر أو مكتر وعُرف مصر أن المملوكة على المكترى والموقوفة على الوقف

(أو) شرط (مَرْمَةً) على المكترى أى إصلاح ما تحتاج إليه الدار مثلا من كراء وح

(أو) شرط (تَطْطِيبٍ) للدار مثلا على المكترى (مِنْ كِرَاءٍ وَحَسَبَ) على المكترى، إما في مقابلة سكنى مصت، أو باشتراط تعجيل الأجرة، أو لخريان العرف بتعجيله احترازاً من شرط رهما أو تطيبها الآن على أن تحسه مما سيجب عليك، فلا يجوز لمصح ما في اللمة في مؤخر وهذا معنى قوله

(لَا إِنْ لَمْ يَحِثْ أَوْ) كان التطيب أو المزمة (مِنْ عِدِّ الْمَكْتَرِي) بأن شرط عليه رهما بأن ترمها أو تطيبها من عندك، بحيث لا يحسب من الأجرة فلا يجوز ويصح العقد للجهة إذا الرمي في الحقيقة من الأجرة ولا يعلم قدر ما يصرف فيه وأما إذا لم يقع شرط في العقد - وكان الساكن يرم من عنده تبرعاً - فذلك حائر وشبه في عدم الحوار المستفاد من التي قواه

(كحميم) أى كاشتراط حميم (أَهْلٍ دَى الْحِمَامِ أَوْ نَوْرَتِيهِمْ) بضم البول أى كراء حمامه بكدا على أن المكترى يجمع أهله ويأتيهم بالورة فلا يجوز (مطلقاً)

قوله [على الوقف] أى يؤخذ لها من ربحه

قوله [أو شرط مزمة] إلح اعلم أن المزمة والتطيب إن كانا محوطين لا يجوز اشتراطهما على المكترى إلا من كراء يجب لا من عنده كأى يقول كلما احتاجت لمزمة أو تطيب كالتبييض مزمه أو طسه أو بيضه من الكراء وأما إن كانا معلولين كأى يعين للمكترى ما يرمه أو يسطر عايه التبييض في السنة مرة أو مرتين فيحور مطلقاً كان تبرعاً من عبد المكترى أو من كراء وح

قوله [المصح ما في اللمة] إلح طاهر العاء المصح ولو كان التطيب والمزمة معاوى القدر حلاها لم فهم خلاف ذلك

قوله [بأن شرط عليه] المناسب للسياق أن يقول عليك

قوله [ويصح العقد للجهة] أى لكن إذا وقع ودر فللمكترى قيمة

علم عددهم أم لا للجهالة ولذا لو علم عددهم وعلم أنهم يسلطون في الشهر مرة مثلاً ، وأن قدر دورتهم كذا حار ، كما لو شرط شيء معلوم فيحور

(أو لم يُعَيَّنْ) بالنساء للمفعول (في الأرض) المكثرة (نساء) نائب فاعل يعين ، أي حيث اكثرت النساء فيها (أو عرس) إذا اكثرت للعرس (وبعضه) أي والحال أن بعض النساء أو العرس (أصغر) من بعض (ولا عُرف) بينهم يصار إليه ، فلا يحور ، ويمسح للجهالة ، فإن بين نوع النساء أو ما ينسب إليها من دار أو معصرة أو رعي وكذا العرس ، حار كما لو جرى عرف شيء معين

• (و) لا (كراه) وكيل وإن سُمِّيَتْ (أرض) أودار أودانة موكلة بمحابة أو بعرض أي فلا يحور ويمسح ، لأن العادة كراه ما ذكر بالقدر كراه المثل فلموكلة المسح إن لم يفت وإلا رجع على الوكيل بالمحابة وكراه المثل في العرض فإن أعدم الوكيل رجع على المشتري ولا رجوع له على الوكيل ومثل الوكيل دهر الوفاء وروى

ما سكن المكثري والمكثري قيمة ما رم أو طين من عده

قوله [ولذا لو علم عددهم] إلج أي فيحور ملث البيد

وقدر دحيم وقدر دورتهم

قوله [كما أو شرط شيء معلوم] أي من الراب كل شهر أو من

قوله [أو لم يعين] إلج يعنى أنه لا يحور أن ينادى أحد على أن

فيها ما شاء من نساء أو عرس من غير تعيين واحد منهما أو نساء ولا من

أن بعض ذلك أصغر من بعض وليس هناك عرف فيما يعمل من المنفعة وروى كراه

المسح ولو قال رب الأرض للمكثري اصعب بها كعبت فبها حصة حصته لأ

داخل على الأصغر

قوله [فلا يحور ويمسح للجهالة] إلج الذي يسهل كراه

القاسم يقول غوار القند المذكور وصحته عند الإجماع كراه

ما فيه صرر وغيره القاسم يتول بعدم الحوار واستاد

أن التارح متى على غير مذهب أن القاسم

قوله [ومثل الوكيل حاضر الوقف] أي فإذا جرى

المسحوق في الإحالة والرد إن لم يمت الكاء وإن لم يكن له

بحامع التصرف بغير المصلحة الواحدة عليه

(و) لا (انقالٌ مشتري) لدانة يركبها أو يجعل عليها (للدان) آخر غير المعقود عليه إذ لا يحور المخالفة في المسافة (وإن ساوت) المعقود عليه في السهولة أو الصعوبة أو المساحة . لأن أحوال الطرق تختلف بها الأعراس كمدوّ وعاصب في طريق دون أخرى — وقد يكون العدو لخصوص رب الدانة — ولذا قيل بالبيع للدون وهو الأطهر (إلا بِلَدْنٍ) من ربه . وتقدم حوار الحمل المساوي وإن لم يأذن والفرق ما علمت من أن أحوال الطرق تختلف بها الأعراس
(وصيّ) إذا ادقل بلا إدد (إن عطيت) الدانة ولو سماوى لأنه صار كالعاصب

(كان أكرى) المكبرى ما اكراه (لغير أمين) فإنه يصم (أو) أكرى (لأنقل) مه (أو أصر) في الحمل فإنه يصم ، ومن الأصغر حمل المرأة

على الناطر بماخانة إن كان ملياً ولا رجوع له على المكبرى ، فإن كان الناطر معدماً رجع المستحقون على المكبرى ولا رجوع له على الناطر ، وأما إن أكرى الناطر بغير بماخانة فإن كان بأحر المثل فلا يفسح كراؤه ولو بزيادة رادها شحص على المشتري . وأما إن أكرى بأقل من أجرة المثل فإنه يفسح كراؤه ولو بزيادة رادها عليه شحص آخر أجرة المثل وإلا فلا يفسح وهذا معنى قولهم الريادة في الرقعة مقرلة ، وما قيل في ناطر الوقف يتال في الرصي

قوله [أو الصعوبة أو المساحة] أى في اصحاب معنى الواو والمعنى لا يحور وإن تساوت في كل الأوصاف

قوله [ولذا قيل بالبيع] أى لأجل هذا التعليل

قوله [ولو سماوى] أى هذا إذا كان عطيها بعهده عمداً أو خطأ ، بل ولو كان سبباً

قوله [أو أصر] أى ولو كان من المكبرى غير أمين إذ قد يدعى ربه أن الأول يراعى به وحمط متاسه بخلاف الناطر قوله [أو أصر في الحمل] أى ولو كان دونه في القل بأن كان من عادته عمر الدواب

قوله [ومن الأصغر حمل الإبرة] أى فإذا اكترى الدانة على أن يركبها فله السالك — راجع

السنة للرجل ولربها اتناع الثاني إذا علم تتعدى الأول ولو عطيت سمارى ، وكذا إذا لم يعلم حيث تعتمد الحاية فى الخطأ قولان قيل له اتناعه ، وهو الأطهر . وقيل يتنع الأول فقط كالسمارى

والحاصل أن الدابة إذا تلت عبد الثاني فلما عمداً أو خطأ أو سمارى ، وفى كل إما أن يعلم تتعدى الأول أو يعلم بأنه مكتر فقط أو يطر أنه المالك ، فهذه تسعة فإن علم تتعدى الأول ضمن مطلقاً حتى السمارى لأنه كالعاصب . وإن لم يعلم بالتعدى ضمن العمد ، وكذا الخطأ على أحد القولين لا السمارى . لكن إذا علم بأنه مكتر فقط فلربها اتناعه حيث أعدم الأول ، ثم يرجع على الأول إن أيسر . وإن طر أنه المالك فليس لربها اتناعه وقد علمت من هذا الحاصل حكم مفهوم لغير أمين إلح (أو راد) المكترى (فى المسافة) المترطة (ولو ميلاً) فإنه يصح والمراد أن الريادة فى المسافة توجب الصمان ولو كانت قليلة ليس الشأن العطب مثلها . قال أبو الحسن وأما مثل ما يعدل الناس إليه فى المرحلة فلا صمان فيه

(أو) راد فى الحمل (حسلاً) بفتح الحاء بمعنى محمول (تعتط به وعطيت) فى المسائل ، أى فى ريادة المسافة مطلقاً وفى ريادة ما تعطب به فى الحمل ، فإنه يصح أى أن ربها يحير بين أحد كراء ما راد مع الكراء الأول وأحد

نفسه فحمل عليها روحته مثلاً فإنه يصح إن عطيت طاهره ولو كانت المرأة أحب . ه قوله [ولربها اتناع الثانى] أى وإذا اكترى المكترى لغير أهـ أو لأصر كان لربها اتناع اللاب بقيمتها إذا بلغت وأورش عيها إذا تعبت وبه انتهاء على اتناع الأول

قوله [إذا علم] إلح أى بأن علم الثانى أن الأول يعطى له بغير إذن ربها قوله [وكذا إذا لم يعلم] أى بأن طر أنه مالك لها أو مكتر فقط قوله [لكن إذا علم بأنه مكتر فقط] أى من غير علم بالتعدى ل إعطائها له وإنما كان لربها اتناعه فى هذه الحالة حيث أعلم الأول لأن عبده نوع سريع بخلاف ما إذا طر أنه المالك فليس عبده تعريض

قوله [أى فى ريادة المسافة مطلقاً] أى قليلة أو كثيرة

قوله [أى أن ربها يحير] أى فى المسائل الثلاث

قيمتها يوم التعدي فإن أحد قيمتها فلا كراء له

(ولإلا) بأن لم تعط في المسألتين أو راد في الحمل ما لا تعط به ، وعطت
(فالكراء) أي كراء الريادة مع الأول ، ولا يحير ربا

(ولك) إذا اكرت دابة لحمل أو ركوب (فَسَحْ) كراء دابة (عَصُوصٍ)
أي عص من قرب منه لأنه عيب وليس المراد المألعة في العص (أو حموح) أي

قوله [فإن أحد قيمتها فلا كراء له] أي فلا شيء له من كراء أصلي ولا رائد إن
راد في الحمل من أول المسافة ، فإن راد أثناءها حير بين أحد قيمتها يوم التعدي مع
كراء ما قبل الريادة وبين الكراء الأول والريادة ، وأما ريادة المسافة فإن احتار القيمة
فله كراء أصل المسافة الأولى لأن الصمان يوم التعدي وهو طار بعد المسافة الأولى فهي
على ملك ربا في تلك الحالة

قوله [بأن لم تعط في المسألتين] أي مسألة المسافة مطلقاً ومسألة الحمل
فهذه ثلاث صور ، وقوله أو راد في الحمل ما لا تعط به وعطت صورة رابعة وأولى
في الحكم إذا سلمت فهذه الخمس ليس لصاحبها إلا كراء الرائد مع الأول فتحصل
أن الصور ثمان يحير بين القيمة وكراء الرائد في الثلاثة الأول وكراء الرائد مع الأصلي في
تلك الخمس

• تسمية يحير المكري أيضاً فيما إذا حسنها المكري بعد مدة الإحارة رسماً كثيراً
حتى تعير سوقها بيعاً أو كراء بين كراء الرائد الذي حسنها فيه أو قيمتها يوم التعدي
مع الكراء الأول ومفهوم قولنا كثيراً أنه لو حسنها يسيراً كاليومين فليس له إلا كراء
الرائد

قوله [فسح كراء دابة عصوص] المراد أنه اطلع على كونها عصوصاً بعد
العند

قوله [من قرب منه] ذكر باعتبار الرصف بعصوص

قوله [وليس المراد المألعة في العص] أي بل المراد السسة ، ويصح بقاء
المألعة على طاهرها باعتبار تعدد الساعات حتى صار شأناً لها . وأما لو وقع العص
فلته في العمر متلاً فليس يعيب قطعاً

عسرة الانقياد ، تعرف بالخرون (أو أعشى) لا يصبر ليلاً (أو ما دتره فاحش) يصبر سيرها أو براكها ولو بشدة رائحته ، بحلاف السير الذي لا يصبر فلا مسح به • (والسنة) في كراء أرض الزراعة تكون (في أرض البيل والمطر بالحصاد) من أكثرى فداناً ليرعه أيام برول المطر أو أيام دهاب الليل ستة فرعه ، فتبهي الأهل الحصاد ولو كانت المدة أربعة أشهر أو أقل والمراد بالحصاد أحد الررع منها ، فيشمل الرعي فإن كان الررع يحلف كالبرسيم فأحر بطر (وي) أرض (السقي) من العيون والآبار (بالشهور) اثني عشر شهراً من يوم العقد ، فإن تمت السنة وله فيها ررع أحصر ، لرم رب الأرض لمقاؤه لحصاده وعلى المكتري كراء مثل الرائد على السنة عما تقوله أهل المعرفة • (ولرؤم الكراء) أي كراء أرض الزراعة (بالتمسك) من الررع وإن لم يزرع ،

قوله [أو أعشى لا يصبر ليلاً] أي وسواء أكثره ليسير به ليلاً أو بهاراً أو فيهما فيشت له الخيار على كل حال إما أن يرد أو يباسك نخميع الكراء المسمى ، كما أن عليه جميع الكراء إذا أكثره ليسير به ليلاً وبهاراً ولم يسر به إلا بهاراً ، وما في (عب) من أنه إذا علم به وتماسك يحط عنه أرض العيب فهو حلاف القل كما في (س) نعم إذا لم يطلع المكتري على كونه أعشى إلا بعد انقضاء المسافة المستأجرة عليها فإنه يحط عنه من الأجرة بحسه كما في المجموع قوله [أو ما دتره فاحش] الدرر محبتين حرج في الطهر كما قال الأعرابي

أقسم بالله أبو حصص عمر ما مسها من نقب ولا در قوله [عما تقوله أهل المعرفة] أي ولا يعبر الكراء بالمطر للسنة الماضية بل يطر له في حد دانه إذ قد يكون أعلى أو أرخص وهذا قول سحر بن وقار بن يرس يلزمه أجرة ما راد على السنة على حسب ما أكرى به فيها وذلك بأن يحرم كراء أرياده فإذا قيل دينار قيل وما قيمة السنة كلها ، فإذا قيل خمسة تدفع للريادة مثل كراء حمس التمس فيكون عليه الكراء المسمى ومثل حمس قوله [وإن لم يزرع] أي فهي تمكن من المسعة سواء استعمل أو حطل كما إذا

ما لم يكن المانع له من الررع أكل حود أو فأر له إيمان الررع فلا يلزمه الكراء
ثم بالغ على لزوم الكراء بالتمكّن (وإن فسّد الررع لحاجة) لا دخل
للأرض فيها ، كجراد وحليد وبرد وجيش وعاصب وعدم مات بدر . بخلاف ما هنا
فيه دخل كدود كما يأتي

(أو عرق بعد) فوات (الإنسان) أي وقت الحرق فإنه يلزمه الكراء وسيأتي
مفهوم بعد الإنسان (أو لم يررع) المكترى (لعدم بر) فليزمه الكراء ، ولا
يعدر بعدمه لتمكّنه من إيحارها لغيره ولذا لو عدم الدر من الحقل لسقطت الأجرة
أعموم العدر

(أو سخر) عطف على « عدم » ، أي أو لم يررع لسخر فليزمه الكراء ،
سخر ظمناً أو لا ، ما لم يقصد من سخره معه به عن الررع وإلا فالكراء على من

بور الأرض إزمه الكراء والتمكّن من مفعة أرض البيل بريها واكتشافها ومن مفعة
أرض المطر باستعمال الررع عن الماء وليس المراد التمكّن من التصرف كما قال الأصل
و (ع) والخبرتي لأنه كان ممكناً منه حين العقد قاله المساوي كذا في (س)
قوله [ما لم يكن المانع له من الررع أكل حود] إلح أي وكذا لو كان المانع
له من التمكّن فتنة أو خوفًا من عاصب لا تناله الأحكام

• تسيه إذا تارعاى التمكّن وعدمه كان القول قول المكترى بيمين أنه لم يتمكن
إن أقر المكترى بالتمكّن لكن ادعى أنه معه مانع بعد ذلك فالقول للمكترى وعلى
المكترى إثبات المانع لأن الأصل عدمه

قوله [تم بالغ على لزوم الكراء بالتمكّن وإن فسّد] إلح هكذا نسخة المؤلف
وقد أسقط لمط بقوله

قوله [أي وقت الحرق] أي وسواء حصل العرق بعد الحرق أو قبله وإما
لزمه الكراء في هذه الحالة لأن ذلك العرق عملة الجراد الطارئ على الررع

قوله [وسيأتي مفهوم بعد الإنسان] أي في قوله أو عرق قبل الإنسان
قوله [ولذا إن عدم الدر] إلح أي عدمه مملكتاً وتسليماً حتى من البلد

المجاور هم

قوله [ما لم يقصد من سخره] إلح ويعلم قصده بقرينة أو بقول

سحبه كما لو أكرمه على علمه

(بحلاف تَلْعِيهِ) أى الررع (بآفة الأرض) أى الناشئة منها (كدودها أو فأريها أو عطّش) فى أرض المطر لعدم بروله عليه كعلم الرى فى البيل (أو عرق) للأرض (قل الإنسان واستمر) العرق عليها حتى فات وقت ما تراه له فلا يلومه الكراء (ولو عطّش العصف) دون العصف (أو عرق) العصف واستمر دون العصف (فلكل حُكْمُهُ) وهو أن ما عطش أو لم يرو أو عرق قل الإنسان واستمر فلا كراء له ، وما لم يعطش ولم يعرق فعليه فيه الكراء

• (ولو حرّ السيل) أو البيل (حَسًّا) بدر فى أرض (أو) حرّ (رعيًا) ست فى أرض لما لكها أو مالك سمعتها (لأرض) أخرى (فلرتها) أى فالحب المحرور أو الررع لرب الأرض المحرور إليها ، لا لربه ، لأنه لما احر إلى أرض غير أرضه فهرأ عنه كان صائغًا فثبت لمن ست فى أرضه ، ولا شيء عليه لربه من مثل ولا قيمة • (ولا يُحَسَّرُ مؤخرًا) لدار أو غيرها (على إصلاح) للمكترى منه إذا

قوله [فلكل حكمه] أى ما لم يكن الباقي قليلا بالنسبة للتألف كحمسة أقدية من مائة إذا كانت مفرقة العدادين فلا أجرة لها لأنها كالمالك . وقيل لا يلزم لها أجرة مطلقاً وإذا كانت غير مفرقة كما يوحد من الحاشية . ومثل عطش العصف باقى آفات الأرض التى تمنع الكراء

قوله [ولو حر السيل] مثل ذلك ما إذا انتز للمكترى أرضاً حب من رعيه فى تلك الأرض ربح الحصاد فتست فيها فى العام القابل فلا يكون لصاحبه بل لرب الأرض لإعراض ربه عنه بانقضاء مدته ، ولذا لو تبت مدة الكراء كان الررع له وأما لو بدره فى الأرض التى اكتراها فلم يست فى سنته بل فى قابل كان لربه وعليه كراء الأرض . كما أن عليه كراء العام الماضى إن كان عدم الباب لغير عطش وبحوه وإلا فلا كما تقدم

قوله [أو الررع لرب الأرض المحرور إليها] أى وهو مالك داتها أو سمعتها

قوله [ولا يحجر مؤخرًا] أحد بعض الأشياع من هذه المسألة أنه لا يحجر من له حرية فى حوار شخص يحصل له منها صرر على سمارتها ولا على بيعها وتقال

حصل في الدار أو الخانوت أو الحمام أو النثر المكترة حلل (مطلقاً) كان يمكن معه الانتفاع أم لا ، يصير بالمكثري أم لا اتفاق في الكثير المصر ، وعلى مذهب ابن القاسم في اليسير فالخلاف إما هو في اليسير ولو مصرًا

(و) إذا لم يحجر المكري على الإصلاح فإذا لم يصالح (حَيْرَ السَّاكِنُ) بين المسح والإبقاء (في) حدوث حلل (مُصِيرٍ) ولو مع نقص منافع ، كتهطل أي تتابع المطر من السقف للحلل الحادث به ، وكهضم سائر أو بيت من بيوتها أو النادهج

(فإن نَقِيَ الْكِرَاءُ) كله لازم له ومفهوم «مصر» أنه إذا كان لا يصير فلا خيار له ويلزمه السكنى إلا أنه إذا كان لا ينقص من الكراء شيئاً فظاهر ، كسقوط بعض شرفات البيت ونحوه مما لا يعتنى به عادة وإن كان ينقص من الكراء حط عنه قدره وإن قل كسقوط تحصيصها أو دهاب بلاطها أو هدم بيت من بيوتها وكان لا يصير وسقوط شرفاتها مع تنقيصه من الكراء فإن أصلح المكثري بلا إدد كان مترعاً لا شيء له في الأقسام الثلاثة فإن انقصت المدة حير

له ادفع عن نفسك الضرر مما تقدر عليه ولا صمان على ربه إن حصل بسببها تلف ، وبه أفق الشيخ سالم السهوري وأفق بعضهم ناروم رب الحرية مما يدفع الضرر من عمارة أو بيع ، وهذا هو الذي ارضاه شيخ متايحا العدوي

قوله [وعلى مذهب ابن القاسم في اليسير] أي وأما ابن حبيب فيقول يحجر المكري على الإصلاح فيها قال ابن عبد السلام وبه العمل

قوله [أو النادهج] أي وهو المسمى بالملقف

قوله [فالكراء كله لازم له] أي لأن حيرته تعني صرره

قوله [بعض شرفات البيت] التين مصمومة والراء مصمومة أو مفتوحة أو ساكة

قوله [كان مترعاً] إتح هذا إذا كان العقار ملكاً وأما من استأجر وقفاً يحتاج لإصلاح فأصلحه المكثري بغير إدد ناطره فإنه يأخذ قيمة بائه قائماً لقيامه عنه ، راجح للوقف على الناطر لا لأهل المستأجر فالجواب لحق الله لا لخصرص الساكن

قوله [في الأقسام الثلاثة] أي وهي المصر وغير المصر ولا ينقص الكراء

وغير المصر وينقص

رب الدار بين دفع قيمته مقوصاً أو أمره بنقصه كالعاصب ، بحلاف ما لو أدن فله قيمته قائماً إذا لم يتقبل ربحها عمر وما صرفته فعلى ، فيلزمه جميع ما صرفه وقولنا « وجير الساكن في مصر » أى إذا لم يصلح المؤجر كما قلنا ، فإن أصلح له قبل حروجه لم يكن له حيار ، بل يحجر على السكى بقية المدة ، وهو معنى قوله رضى الله عنه بحلاف ساكن أصلح له بقية المدة قبل حروجه ومفهوم قوله قبل حروجه أنه لو أصلح له بعد أن حرج ، فلا يلزمه العود لها حتى تنقضى المدة

• (والقول) عند التنازع بين الأخير ومستأجره (للاخير أنه أوصل ما أرسل به) مما استؤجر على إيصاله من كتاب أو غيره سمي به إن أشبه ، بأن كان الأمد يطلع في مثله عادة فيستحق الأجرة لأنه أمين فإن لم يحلف حلف المستأجر ولا أجرة له ، وإن كان يصمى إذا أنكر المرسل إليه الوصول إليه - لأن الكلام هنا في استحقاق الأجرة لا في الصمان ، فلا يباى ما تقدم في «الوديعة من الصمان

قوله [بل يحجر على السكى] أى حيث كانت وجبة أو نقد كراءها وإلا فلا حرج مطلقاً

قوله [حتى تنقضى المدة] حتى عاية بمعنى « إلى » مبرع على المسمى

• تسميه إن عارت عبر المكبرى لأرض زراعة سبب بعد رزعا وأى الكرى من التعمير أنعت أيها المكبرى أجرة سنة ليتم رزعا في تلك السنة ويأرم المكبرى ما أنعت لأنك قمت عمه براحة فلو كان لا يصلحها إلا أكثر من أجرة سنة وأى ربحها من الإصلاح ومن الإذن فأنفق المكبرى كان مبرعاً نارائد فإن أنى من الإنفاق أيضاً كان له ذلك ولا يلزمه الكراء لأن هلاك الزرع من العطش كذا في الأصل

قوله [فإن لم يحلف] راجع بقوله تسميه

قوله [حلف المسأجر] أى إن حقق عليه الدعوى وإلا فلا يمين ولا أجرة

قوله [لا في دمي الصمان] أى صمان الشيء المسأجر عليه

قوله [فلا يباى ما تقدم في الوديعة من الصمان] قال حايلى في اودعه عاطفياً على ما فيه الصمان أو المرسل إليه السكر ولا يمينه وقال في الوكالة وصمى إن أقصى الدين ولم يشهد قال شراجه ومثل الدين غيره

(أو أنه استصع) أى والقول للأخير إذا كان صانعاً ودفع له ثمن له فيه صعبته كحياط دفع له ثوب فصاحه وادّعى أنه دفع له ليصعبه ، وقال ربه بل دفعته لك وديعة عندك ، لأن الشأن فيما يدفع للصانع - الاستصاع والإيداع نادر - فيلزم ربه الأحره

(أو أنه على الصفة) التى قلّت لى عليها ، وقال ربه بل ذكرت لك صفة أخرى ، فالقول للأخير كحياط وصناع وبنجار ويحوم (إن أشبه) الأخير ن دعواه ، فإن لم يشه حلف ربه وتبت له الخيار فى أحده ودفع أحره المثل وتركه وأحد قيمته غير مصوع ، فإن بكل اشتركا ، هذا بقيمة ثوبه مثلا غير مصوع وهذا بقيمة صعبه فقله أو أنه على الصفة. معاه أنهما اتفقا على الاستصاع واحتلما صفتها وكذا القول للأخير فى قدر الأحره إن أشبه بيمينه . أشبه ربه أم لا فإن انعد ربه بالنشه . فالقول له بيمينه ، فإن لم يشه حلما . وكان للأخير أحره مثله كأن نكلا معاً وقضى للمخالف على الباكر . وهذا إذا كان المصوع تحت يد الصانع ، فإن حاره ربه ، أو كان الصانع إنما يصعبه فى بيت ربه ولا يمكنه من الخروج به ، أو كالتساقط ، فالقول فى قدر الأحره لربه إذا لم يعرد الصانع بالنشه ، وإلا فالقول له (لا فى رده) أى المصوع لربه (وهو مما يُعبأ عليه) كالتوب والحلى

قوله [إن أشبه] أى بالنسبة للمالك فى استعماله كصعبه شاشاً أحصر لشريف أو أرقق لصهرانى فلا يقتل دعوى شريف أنه أمره بصعبه أرقق ليهديه لصهرانى ، ولا دعوى بصهرانى أنه أمره بصعبه أحصر ليهديه لشريف وكل هذا ما لم تقم قرينة قوية تؤيد قول المالك وقوله [إن أشبه] راجع للموع الثلاثة فحده من الأولى لدلالة الثالث عليه كما يستفاد من التارخ

قوله [وكذا القول] إلح زيادة من الشارع على المتن
قوله [كأن نكلا معاً] أى فيه أحره المثل
قوله [وهذا إذا كان المصوع] إلح - تقييد للتفصيل المتقدم فى التارخ فى قدر الأحره
قوله [لا فى رده] حاصله أنه إذا ادعى الصانع رد المصوع لربه وأبكر

أى فليس القول قول الصانع إنه رده لربه ، بل القول لربه بيمينه وأما ما لا يعاب عليه
— كدانة دفعها ربهما لم يعلمها بأحر وادعى ردها — فالقول للأخير في ردها

● ولما كان لهم مسائل من الإحارة تشبه الحعاية ، من حيث إنه لا يستحق فيها
الأخير أجرته إلا تمام العمل به عليها بقوله

(والأصح) الذى هو قول ابن القاسم وروايته في المدونة عن مالك (أن كيرام
السُّسْرِ) ، إنما يستحق (بالسَّلاع) إلى المحل المشروط أى مع إمكان إحراج ما فيها
فإن عرفت في الأثناء أو بعد السَّلاع قل التمكن من إحراج ما فيها فلا أحرة لربها
وهي إحارة لارمة بالعقد لا حعاية

ربه أحده كان القول قول ربه ، سواء كان الصانع قصده سببه أو غيرها . وهذا
إذا كان المصنوع مما يعاب عابه ، والفرق بين ما هنا وبين الوديعة أن المودع
بالمفتح قص الوديعة على غير وجه الصمان والصانع قص ما فيه صممه ويعاب
عليه على وجه الصمان

قوله [فالقول للأخير في ردها] أى إلا أن يكون قصدها سببه مقصودة للتوثيق
وإلا فلا يقبل دعواه ردا ولا تلفاً

● تسميه إن ادعى الصانع الاستصناع كصناع صنع التوب وقال ربه سرق منى
فإن أراد ربه أحده دفع قيمة الصنع عند حلله أنه ما استصنعه إن رادت دعوى الصانع
على قيمة الصنع وإلا أحده فلا يمين ودفع للصانع ما ادعاه من الأجرة وإن احتار
تعرمه قيمة التوب فإن دفع الصانع قيمته أبصر يوم الحكم على الأطهر فلا يمين
على واحد منهما ، وإن امتنع من دفعها حلها وبدئ الصانع وقيل يدا ربه واشتركا
إن حلها أو بكلا وقضى للحالف على الماكل بخلاف ما لو احتلما في لت السوق
فقال اللات أمرتني أن أئته بحمسة أرطال من سمن وقال ربه ما أمرتك بشيء
أصلا بل سرق منى أو عصفت فلا يحلها ولا يشتركان بل يقال إنه ادفع له قيمة
ما ادعاه فإن أنى قبل ثلاث ادفع له مثل السوق غير ملتوت كذا في الأصل .

قوله [وهي إحارة لارمة بالعقد لا حعاية] أى ما لم يصرح عند العقد بالحعاية
وإلا كانت حعاية غير لارمة ولها حكم يحصنها كما يأتي

(إِلَّا أَنْ يُتِمَّ الْعَمَلُ عَيْرُهُ) أى عير الأول فإذا عطفت في أثناء الطريق ،
 فحار رب سعية أخرى فحمل ما فيها إلى المحل المقصود بأجرة كثيرة أو قليلة (فلأول)
 الذى عرفت سعيته (بحسب كِرَائِهِ) لا بحسب الكراء الثانى فإن عرق بعض
 ما فيها ونحا البعض فحملة عيره إلى المحل فلا كراء لما عرق ، وإنما له كراء ما بقى إلى محل
 العرق على حسب الكراء الأول لا بسعة الثانى وهذا فيما إذا لم يعقد على الجمالة وهى
 عير لازمة كما يأتى ، فإن عقدا عليها ، كما لو قال إن حملت متاعى هذا أو كل
 من حملته إلى القاهرة فله كدا ، فحملة إنسان في سعيته وعرفت فحملة عيره بكراء
 أو جعل فله بحساب الثانى كما يأتى في الجمالة وسيأتى أيضاً أن ما حار جمالة حار
 إحارة ولا عكس

(كَمُتَّارَ طَمَةٍ طَيِّبٍ عَلَى السَّرْمِ) فلا يستحق الأجرة إلا بمحصله ، فإن ترك
 قبل الرد فلا تنبأ له ، إلا أن يتم عيره فله بحساب كرائه الأول ، فإن لم يحمل الأجرة
 على الرد فله بحساب ما عمل

(و) متارطة (مُعْتَمَرٌ عَلَى حِفْظِ قُرْآنٍ) كلاً أو بعضاً ، فلا أجرة له إلا بالحفظ

قوله [فإذا عطفت في أثناء الطريق] المراد معها من السر مانع قهرى ،
 وأما لو أخرج ما في السعية باختياره فأكرى ربه عليه فلا شيء للأول من الأجر ،
 كما أنه لو حرج الراكب في السعية قبل البلاغ باختياره لزمه جميع الأجر وسيأتى
 إيضاحه في الشارح

قوله [بحسب كرائه] إلح أى كما إذا كان كراء الأول عشرة وعرفت في
 نصف الطريق فاستأجر عليها بعشرين فليس للأول إلا خمسة ، ولو كان له سعة
 الثانى لكان له عشرون

قوله [فله بحساب الثانى كما يأتى في الجمالة] أى في قوله إلا أن يتم عيره
 بسعة الثانى

قوله [وسيأتى أيضاً أن ما حار جمالة] إلح أى في قوله وكل ما حار فيه
 المحل حارب فيه الإحارة ولا عكس

قوله [فله بحساب ما عمل] أى وإن لم يحصل ربه به ولا بعيره

قوله [فلا أجرة له إلا بالحفظ] أى فإن لم يحمل الأجرة على الحفظ ، بل على

وكذا معلم صبعة على أنه إن تعلمها فالمعلم كذا

(و) مشاركة (حافر يثر على استخراج الماء) فلا يستحق الحافر أجرة إلا بالتأمر واعتصر هذا الفرع ابن عبد السلام بأنه من الجملة لا من الإحارة ، ويحاط بأنه يمكن جملة من الإحارة إذا كان بأرض مملوكة ودخلا على الإحارة .

• (وإن قرط) رب الأمتعة (بعد البلاع) أى بلاع السمينة للمحل المقصود (فى إخراج ما فيها) أى السمينة من الأمتعة (فتكلف) ما فيها بخرق أو غيره (فالكيراء) لارم لربها (كأن أخرج) ما فيها (فى الأثناء) أى فى أثناء الطريق أى أخرج به اختياراً منه (لغير عيلة) تقتضى الإخراج أى لغير علة حدثت بالسمينة من عرق أو عطب أو عصب لها ، فيلزم به جميع الكراء لأنه عقد لارم • (وحار إن حيف) عليها (العرق طرّح ما به) أى فعل ما فى طرحه منها (الحاة) من العرق (غير آدى) وأما الآدى فلا يجوز طرحه ولو عدأ أو كافرأ فلا يجوز طرح دى لحاة مسلم ولا طرح عبد لحاة حر

(وبدى) فى الطرح (مما ثقل) كالحديد والرصاص . وبدى منه مما قل

المعلم كان له الآخر بحساب ما عمله حصل حمط أم لا

قوله [ويحاط بأنه يمكن] إلح أى لما بآى من أن كل ما حارب فيه الجملة حارب فيه الإحارة

قوله [فيلزم به جميع الكراء] إلح لا فرق فى هذا بين كود العقد جملة أو إحارة

قوله [ما به] أى فعل ما به الحاة من طرح أو غيره . ووراده دلحوار الإذن الصادق بالرحوب ، لأن هذا الأمر واجب إذا بحقق العطب بالترك

قوله [وأما الآدى فلا يجوز طرحه] أى حلاًمةً للحمى القائل حزار طرح الآدميين بالفرقة لأن هذا كالحرق للإجماع لأنه لا يجوز إماتة أحد من الآدميين لحاة غيره

قوله [وبدى فى الطرح مما ثقل] إلح أى وحوماً لأجل المحافظة على المال لأنه يجب المحافظة بقدر الإمكان

ثم كالحجر (أو عظم حريمه) وإن لم يثقل كالنيس والكتان والقطن .

(وورع) ما طرح (على مال التجارة فقط) أى دون غيره ، كهرق الإنسان وعطائه ورائه مما ليس فى التجارة فيه مدخل (طرح) مال التجارة (أو لا قيمته) أى بقيمة المطروح متعلق «ورع» (يوم التلّف) متعلق «بقيته» ، يقال ما قيمة المطروح يوم طرحه ؟ فإذا قيل مائة ، وما قيمة ما لم يطرح ؟ فإذا قيل مائتان . فصار قيمة الجميع ثلثمائة فقد صاع ثلث المال . ويرجع على من لم يطرح ماله ثلث قيمته ولو قيل بعكس ما تقدم رجع على من لم يطرح ماله بالثلثين . ولو كان اتان لأحدهما ما يساوى ثلثمائة وثلثانى ما يساوى ستمائة . وطرح من الأول ما يساوى مائة ومن الثانى ما يساوى مائتين ، فلا رجوع لأحدهما على الآخر ، لأن ما طرح ثلث الجميع وعلى كل ثلث ما بيده ، وقد حصل . ولو كان الطرح بالعكس ، بأن طرح لدى الستائة ما يساوى مائة ولدى الثلثائة ما يساوى مائتين لرجع على دى الستائة مائة

قوله [حرمه] بكسر الخيم أى حسمه

وقوله [وإن لم يثقل] أى لأن عظم الثقل يكره سباً فى العرق

قوله [وورع ما طرح على مال التجارة] أى إن كان فيها مال تجارة وغيره .

وأما إذا لم يكن فيها مال تجارة وإنما فيها دوات الآدميين وعطاؤهم ووطاؤهم فيرى العطاء والوطاء ويورع على باقى أمراهم على الظاهر

قوله [فى التجارة فيه مدخل] هكذا بسحه المؤلف والكلام فيها على التقديم

والتأخير والأصل مما ليس فيه مدخل فى شأن التجارة

قوله [طرح مال التجارة] هكذا لفظ المتن والشارح فى بسحه المؤلف ولعل

المتن سقط منه ما والأصل ما طرح وسقط من الشارح من الأصل وورع على مال التجارة فقط ما طرح من مال التجاره أولاً وبعد ذلك فلا مفهوم لمال التجارة بل يورع على مال التجاره ما طرح للحاجة كان من مال التجارة أو غيره وأمل

قوله [وأو قيل بعكس ما تقدم] أى بأن قيل فيه المطروح مائتان وقيده

ما لم يطرح مائة

قوله [رجع على من لم يطرح ماله بالثلث] أى بمصدر النك نكل ثلث ماله

(وَالْقَوْلُ) عند التنازع (لَيْسَ طَرِحَ مَتَاعُهُ فَمَا يُشْنِيهِ) بيمينه ، فإن
 لم يشه فقول غيره
 ولو وحد إنسان ما طرح ، فهل يملكه ؟ لأنه بطرحه زال ملك ربه عنه ، أو نقطة
 يردّ لربه إن علم ؟ وهو الأصح

قوله [وهو الأصح]- أى لأن الطرح أمر قهري فليس صاحبه معرضاً عنه
 اختياراً

فصل في الجمالة

• الجمالة في العرف [الترامُ أَهْلُ الإحارة] وهو المتأهل لعقدھا ، وهو العاقل
(عِيَوْصًا عَلِيمًا) حرج المجهول ، فلا يصح جمالة ولا إحارة ، كالبيع ،

فصل

أوردہ عن الإحارة [لاحتصاصہ بعض أحكام والجمالة بفتح الحيم وكسرھا وصمھا ما يجعل على العمل وهو رحصة فهو أصل مسرد لا يقاس عليه ، وقد أنكره جماعة من العلماء ورأوا أنه من العرر والخطر ، وردت عليهم بوروده في قوله تعالى (وَكَيْفَ حَكَمَ بِهِ جَمِلٌ يُعَيِّرُ وَأَنَا بِهِ رَعِيمٌ)^(١) مع العمل من كافة المسلمين وقوله عليه الصلاة والسلام يوم حنين « من قتل قتيلا فله سله »

قوله [في العرف] أى وأما في اللغة فهو المال المجهول

قوله [الترام أهل الإحارة] قد تقدم أنه أحوال عاقد الإحارة على البيع وأحوال الحفل هنا على الإحارة ، لأن الحفل للإحارة أقرب وأشار إلى أن الأصل في بيع المانع الإحارة والحفل تابع لها

قوله [وهو العاقل] أى المكلف الرشيد الطائع ، وهذا شرط في اللزوم لدافع العوص وأما أصل الصحة فيتوقف على التمييز وتقدم ذلك في باب الإحارة واكتفى بشرط الحاعل عن شرط المجهول له لأن ما كان شرطاً في الحاعل كان شرطاً في المجهول له فاكتمى بأحد المتعاقدين ، وإلا لقال عوضاً وعملاً ليكون قوله الترام إلح شرطاً في المجهول له أيضاً

قوله [علم] أى قدره وباقى صفاته التى تميزه وهذا شامل للعين وغيرها ، وإنما نص على علم العوص دون غيره من نقيه شروطه مثل كونه طاهراً متمتعاً به مقدوراً على تسليمه لدفع توهم عدم اشتراط علمه لحصول الصحة بالعرض المجهول كما لا يشترط العلم بالحاعل عليه ، بل تارة يكون مجهولاً كالأبق فإنه لا بد في صحة الحفل

(لتحصيل أمر) من أمور، كإتيان شيء وحمل وحفر - وحرر بذلك البيع
(يستحقه السامع) للملتزم العوض ولو لم يحاط به (بالتمسك) للعامل المطالب
وتمامه بتحصيل ثمرته وحرر بذلك الإحارة ومفهومه أنه إذا لم يتم العمل فلا
يستحق شيئاً، وهو كذلك

واستثنى من ذلك المفهوم قوله

(إلا أن يستحقه غيره) أي بأحرقل أو أكثر بدليل قوله (فمستثنى الثاني)
أي فإن أتمه غيره فلأول من الأحرر ستة أحر عمل العامل الثاني ولو كان الثاني
أكثر من الأول، لأن الحامل حينئذ قد انتفع بما عمله له الأول. مثاله أن يحمل
لأول خمسة على أن يحمل له خمسة لمكان معلوم - وحملها لنصف الطريق وتركها
محمل لآخر عشرة على أن يوصلها لذلك المكان فأوصلها، فلأول عشرة مثل الثاني
لأن الثاني لما استوخر من نصف الطريق بعشرة علم أن أجرة الطريق كلها عشرون،
وكان البطر أن يطر لكراء المثل لأن رب الحصة قد يحاف عليها الصياح وهي تساوي
ألفاً فيحمل لمن يأتي بها العشرين والمائة فتأمل رقبته « ستة أثنى » أي بحلاف

على الإتيان به من عدم علم مكانه كما يأتي وتارة يكون معاملاً كالحجارة على حفر
بئر فإنه يشترط فيه حرة الأرض ومائها كذا في حاشية الأصل

قوله [وحرر بذلك البيع] أي بقوله بتحصيل أمر لأن التحصيل فعل
من الأعمال لا ذات والبيع في النوات

قوله [يستحقه السامع] أي ولو بواسطة ولو حددت الرضا إن تمت أو
الحامل وقع منه ذلك، وقوله يستحقه في قوة الحصر أي لا يستحقه إلا بالتأم

قوله [وهو كذلك] أي وكان القياس أن له أحر عمله حرة على الإحارة
ولكن جاءت السنة بعد لزوم أجرة عمل لم يتم في الحفارة ونبت الإحارة على حدة

قوله [فستة الثاني] هذا الذي قاله المصنف دراً مائة وثلاث وأربعين
قيمة عمله

قوله [أن يطر لكراء المثل] أي كما هو قول ابن أبي سم

قوله [وهي تساوي ألفاً] أي والحال أن تلك الحصة تساوي ألفاً أي وثلاث
التي هي العالي إذا كان في مصبغة يكرى عليه بالأثمان العالي فيكتب به من غايه أجرة

السعية بالخاسرة فيها نسبة الكراء الأول كما تقدم لأن الكراء فيها لازم بخلاف
الحالة

• (وركها) أى الحالة أى أركانها أربعة (كالإحارة) العاقد ، والمعقود
عليه ، وه ، ما يدل من صيغة

• (وشرطها) أى شرط صحتها أمران

الأول (عدم شرط القصد) للحمل فشرط القصد يفسدها للتردد بين السلمية
والثمنية وأما تمحيله فلا شرط فلا يفسدها

(و) الثانى عدم شرط (تعيين الرمن) بأن شرط عدم التعيين أو سكنت عنه
فإن شرط تعيينه، وإن تأتى بالآتي أو تحصر لى الشر أو نحو ذلك فى مدة كذا فسدت ،
لأن العامل لا يستحق الحمل إلا تمام العمل ، فقد يقضى الرمن قبل التمام فيذهب
عمله باطلا فعليه زيادة عرر ، مع أن الأصل فيها العرر وإنما أحييت لإدراك الشارع

الأول ٩ هذا مراد الشارع

قوله [بخلاف الحالة] أى فلما كان عقدها محلا من جانب العامل بعد
العمل صار تركه للإتمام إبطالا للعقد من أصله وصار الثانى كاشفا لما يستحقه الأول
كما ذكره الشراح

قوله [العاقد] أى وتحت شحصان الحامل والمخاض

وقوله [والمعقود عليه] هو تحصيل الشيء المطلوب

وقوله [وه] هو العوض

وقوله [من صيغة] بيان لما يدل ولا يشترط فيها اللفظ كالأحارة

قوله [وشرطها] أى الحالة المحتوية على تلك الأركان

قوله [للتردد بين السلمية والتمنية] أى والتردد سهما من أبواب الرنا لأنه

سلف حر نعتا احتمالا

قوله [فإن شرط تعيينه] أى أو كان العرف تعيينه لأن العرف كالشرط

قوله [لأن العامل] إلح تعليل لوجه الفساد

قوله [لإدراك الشارع بها] أى ورود البص فيها بالخصوص كما تقدم

• (إلا بشرط الترك متى شاء) أى أن محل كونه شرط تعيين الرهن معسداً ما إذا لم يشترط العامل أن له الترك متى شاء ، فإن شرط ذلك أو شرط له ذلك لم تعسداً ، لأنه قد رجع فيها حيث لا يصلحها من عدم تعيين الرمان أى من حيث إنه قد صار تعيينه ملغى

واشترط ابن رشد في نحو الآتي أن لا يكونا عالمين بمحلله ، ومن عليمته دون صاحبه فهو عارٍ ، فإن علم العامل فله الأقل من قيمة عمل مثله والمسمى ولم يشترط ذلك اللحى

• (ولكائيهما الفسخ) قبل الشروع في العمل ، لأن عقدها ليس بلام (ولترمت الحامل فقط) دون العامل (بالشروع) في العمل وتقدم أن الحامل يستحقه السامع بالتمام

(ولمس لم يستمع) قول الحامل من أتاني بعنق أو يعيرى أو نحو ذلك . فله كذا وهو صادق بصورتين أن يقع من الحامل قول بذلك ولم يسمعه هذا الذى

قوله [فإن شرط ذلك] تأمل في هذا القيد ، فإن العامل له الحل عن نفسه مطلقاً اشترط له الحل أم لا فكيف يصح عند الشرط ويعسد عند السكوت عليه ، وأحاط به الحرثى بأن يحصل له عند عدم الشرط دخل على التام ، وإن كان له الترك وحيد فعرضه قوى ، وأما عند الشرط فقد دخل ابتداء على أنه محير فعرضه حبيب (٥١)

قوله [فله الأقل] إلح هذا خلاف ما قاله ابن القاسم . إنما الذى قاله ابن القاسم أن له بقدر تبعه ، وقيل لاشيء له فإن علمه ربه فقط لزمه الأكثر مما سمى وحمل المثل ، وإن علماه معاً فيسعى أن له محل مثله بطراً لسق الحامل بالعداء قوله [ولكليهما الفسخ] أى الترك لأن العقد غير اللام لا يطلق على تركه فسخ إلا بطريق التحور ، إذ حق الفسخ إنما يستعمل في ترك الأمر اللام والعلاقة المشابهة في الجميع

قوله [ولترمت الحامل] المراد به ملزم الحامل لا من تعاضى عنده فقط كالوكيل الذى لم يلزم حملاً وظاهره اللزم للحامل بالتشروع وأو فيما لا نال له

أتى به من القائل ولا بالواسطة ، وما إذا لم يقع منه قول أصلاً في الصورتين
(حُصِّلَ مثله إن اعتاده) أى كان عاداته الإتيان بالآفاق أو غيرها ،
فالمعنى أن من اعتاد جلب ماضٍ إذا أتى بشئ منها فله جعل مثله إذا لم يسمع ربه
فإن سمعه فله ما سمى

(ولرَّبه) أى الآتى متلاً (تركَّه له) أى للعامل الذى شأنه طلب الصَّوَالِ
إن لم يلتزم ربه له جعل المثل فإن التزم له الجعل لربه فله أن يتركه له سواء كانت
قيمته قدر جعل المثل أو أكثر أو أقل

ولا كلام للعامل حيث لم يسمع قول ربه ، بخلاف ما إذا سمعه سمى شيئاً
ولو بواسطة فله ما سمَّاه ولو راد على قيمة الصد متلاً ، لأن ربه ورَّطه

قوله [ولا بالواسطة] عطف على محذوف تقديره لا بنفسه ولا بالواسطة

قوله [بالآفاق] تشديد البناء جمع آفاق

قوله [أو غيرها] أى كالاتيان بالصَّوَالِ

قوله [فإن سمعه فله ما سمى] أى كان قدر جعل المثل أو لا كان عاداته طلب
الإماق أولاً

وقوله [فإن التزم له الجعل لربه] شرط وحواف معترض بين الشرط وحوافه
فالأولى إسقاطه من هنا لإيهامه خلاف المراد مع كونه سياقياً فى آخر العبارة ما يعيده
واختلف إذا التزم ربه جعلاً ولم يسمعه الآتى به فهل كذلك لربه تركه لمن شاء به عوضاً
عما يستحقه ، وهو ما قاله الأجهورى ونازعه (ر) بأن له فى هذه الحالة جعل مثله إن
اعتاد طلب الإماق وإلا فالمعقبة وليس لربه أن يتركه له فى هذه الحالة كما يوحد
من (س)

قوله [فله أن يتركه] إلحاح حواف الشرط الذى هو قوله إن لم يلتزم إلحاح

قوله [ولا كلام للعامل] مرتب على قوله فله أن يتركه له ، ومعناه حيث لم
يسمع العامل المعتاد اطّلع الإماق قول ربه من يأتى بعدى الآتى فله كذا وأنى به
فاختار ربه تركه فليس للعامل كلام بحيث يقول لا أحد إلا جعل المثل

قوله [لأن ربه ورَّطه] أى أوقعه فى التبع

(ولآ) يكن من لم يسمع معتاداً لطلب الصوال (فالمققة) فقط أى فله ما أنفق عليه من أكل وقرب وركوب احتاج له وما أنفق العامل على نفسه من تحصيله أو على دانت ولا حمل له

• (وكل ما حار فيه الحمل) كحمر نر موات ، وبيع ثوب أو شرائه . وحمل حشة لمكان أو حمل شيء سعية ، واقتضاء دين ، ويحو ذلك (حمارت فيه الإحارة) شرطها

(ولا عكس) أى ليس كل ما حارت فيه الإحارة تحور فيه الحعاية ، كحياطة ثوب ، وحطمة شهر ، وبيع سلع كثيرة ، وحمر نر يملك . وسكنى بيت ، والإحارة أعم باعتبار الحمل ، وقيل بل بينهما العموم والوحى لانفراد الحعاية فيما حمل حاله ومكانه كالآنى وأجيب بأن ما حمل تحور فيه الإحارة بشرط العلم واستبعاد فتدبر

قوله [فالمققة فقط] أى وإن شاء تركه له

قوله [ولا حمل له] أى أحرة رائدة على ما أنفق العامل في تحصيله

قوله [بشرطها] أى بشرطها فهو مهرد مصاف فيهم

قوله [كحياطة ثوب] إلح أى فلا يصح في العقد على تلك المسائل أن يكرن

حعاية لأنه إذا لم يحصل تمام انتفع رب الشيء وصاح عمل العامل هدرأ في الجميع وهو من أكل أموال الناس بالباطل

قوله [وبيع سلع كثيرة] كلام الشارح يوم حرار الحمل على بيع السلع

القليلة والحق أنه لا فرق بين القليلة والكثيرة في أنه متى انتفع الحامل بالعص بأن دحلا على أن العامل لا يستحق شيئاً إلا بالتأمام مع الحمل كات السلع قليلة أو كثيرة كما قال ابن رشد في المقدمات كذا في (س)

قوله [باعتبار الحمل] أى الذى تعلقا به ، وأما باعتبار حقيقة هما ومهروهم

فتبايان

قوله [وقيل] قائله الأجهورى

قوله [واستبعد] أى بأن هذا التوجيه لا ييم لأن الحعاية لم يهرد عن الإحارة

محمل وما حمل حاله ومكانه كما يصح فيه الحمل يصح منه الإحارة كأ أن نؤاحره على

• (وى) الجمالة (الماسدة) لفقد شرط (حُملُ المِثْلِ) إن تم العمل لا أحرته رداً له إلى صحيح نفسه فإن لم يتم العمل فلا تنبأ فيه هذا هو المشهور .
 (إلا) أن تقع الجمالة (محملاً مطلقاً) تم العمل أو لم يتم ، كأن يقول له
 إن أتيتى بعدنى الآنك فلك كذا وإن لم تأت به فلك كذا (فأحرته) أى فله أحره
 مثله تم العمل أم لا لخروجها حينئذ عن حقيقتها ، لأن سنها أنه لا جعل إلا بتام
 العمل والله أعلم
 ولما كان موات الأرض يشبه التنبأ بالصانع وإحياءه يشبه الجمالة أى به بعد
 الجمالة فقال

التفتيش على عبده الآنك كل يوم كذا أى به أم لا
 والحاصل أن العقد على الآنك إن كان على الإتيان به وأنه لا يستحق الأحره إلا
 بالتام فهو جمالة ، وإن كان على التفتيش عليه كل يوم كذا أى به أم لا فهو إحارة ،
 فالحق ما فى المدونة من أن بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا وأن الإحارة أهم
 قوله [رداً له إلى صحيح نفسه] أى الذى لم يكن فيه مسمى والأولى تأخير
 عن قوله ، فإن لم يتم العمل إلح لأجل أن يكون راجعاً للأمرين
 قوله [هذا هو المشهور] ومقابلته له أحر مثله تم العمل أم لا
 قوله [لخروجها حينئذ عن حقيقتها] أى ومنى خرج عن حقيقة الذات
 كان فيه أحره المثل كما تقدم بطيره فى القراض والمساواة

• ثمة • لو كان الجعل عيباً ذهباً أو فصة معينة امتنع وللجاعل الانتفاع بها
 ويعزم المثل إذا حصل الجاعل عليه وإن كان مثلياً أو مورياً لا يحشى تعيره إلى
 حصول الجاعل عليه أو ثوباً حار ويوقف ، وإن حشى تعيره كالحيوان امتنع للعر
 كذا يؤخذ من الحرثى نقلاً عن الحمى
 قوله [يشبه التنبأ بالصانع] أى من حيث عدم الانتفاع بكل ، وقوله وإحياءه
 يشبه الجمالة أى من حيث تحصيل ما يستمع به

باب

إحياء الموات من الارض

أى فى بيان إحياء الموات وأساسه وأحكامه

ولما كان ذلك يتوقف على بيان الموات بيده بقوله

• (مَوَاتُ الْأَرْضِ) أى الموات منها (ما سَلِمَ) أى حلاً (عن

احتصاص بإحياء) لها أى عن الاحتصاص بسبب إحياء لها بشيء مما يأتى ، فالبناء
سببية متعلقة باحتصاص

• (وَمَلَكَهَا) أى الأرض ، من أحيائها (هـ) أى بإحيائه لها (ولو
انْدَرَسَتْ) بعد الإحياء ، فاندراسها بعد الإحياء لا يريل ملكها عنه

باب

الموات بضم الميم قال الجوهري هو الميراث ، وبفتحها ما لا روح فيه وأيضاً هو
الأرض التى لا مالك لها ولا يتمتع بها (هـ) ، وقد علمت صبط الموات بها بأنه يفتح
الميم وأنه من الألفاظ المشتركة

قوله [أى فى بيان إحياء الموات] المراد بيان الحقيقة فى قوله ما سلم عن
احتصاص إلح

وقوله [وأساسه] أى السعة الآتية فى قوله والإحياء يتمحير ماء إلح
وقوله [وأحكامه] أى مسائله التى احتوى عليها الباب والأصل فيه قوله
صلى الله عليه وسلم « من أحيأ أرضاً ميتة فهي له »

قوله [أى الموات منها] أشار بذلك إلى أن الإضافة على معنى من نظير
باب ساح

قوله [ما سلم] ما واقعة على أرض وذكر الفعل بطراً للفظ ما
قوله [وملكها] إلح حملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه قصد بها
بيان بعض أحكام الإحياء وليست من حملة التعريف

قوله [لا يريل ملكها عنه] هكذا نسخة المؤلف والمناسبات لا يريل ملكه عنها

(إلا لإحياء من غيره) بعد اندراسها لا يقرب الاندراس بل (بعد طول) يرى العرف أن من أحيائها أولاً قد أعرض عنها ، فإنها تكون للثاني ولا كلام للأول ، بخلاف إحيائها يقرب لكن إن عمرها الثاني جاهلاً بالأول فله قيمة عمارته قائماً ، للتشبه وإن كان عالمًا فله قيمتها مقوصاً وهذا ما لم يسكت الأول بعد علمه بالثاني بلا عذر ، وإلا كان سكوته وهو حاصر بلا عذر دليلاً على تركها له وقولنا « بعد طول » هذا هو المعتمد وقيل تكون للثاني ولو لم يطل ، وهو ظاهر قول ابن القمام ، وعليه درج التبع وقيل لا تكون للثاني أبداً ، بل هي لمن أحيائها ولو طال الزمر قياساً على من ملكها بشراء أو إرث أو هبة أو صدقة فاندست ، فإنها لا تحرج عن ملكه ولا كلام لمن أحيائها اتفاقاً ، إلا لخياره بشرطها كما يأتي

• (أو بحریم عِمارة) عطف على «إحياء» ، فالباء سببية ، لأن الحریم سب في الاحتصاص كالإحياء أي ما سلم عن الاحتصاص بإحياء أو بكونه حریماً لعمارة للدار أو دار أو شجر أو ثمر ، فلكل حریم يحصه • فيس حریم البلد بقوله

(كَمْحُتَطَبٍ) بفتح الطاء المهملة المكان الذي يقطع منه الخط (ومَرْعَى) محل رعى الدواب (للدار) فإذا عمر جماعة للدار احتصوا به وحریمه ، وحریمه ما يمكن الاحتطاب منه والرضى فيه على العادة من الذهاب والإياب مع مراعاة

قوله [لكن إن عمرها الثاني] إلح اس أدراك على الإحياء بالقرب والمعنى فإن أحيا بالقرب فلا تكون له لكن إن عمرها إلح قوله [وقيل لا تكون للثاني أبداً] أي كما هو قول سحنون وللثاني قيمة الباء قائماً إن كان جاهلاً للتشبه أو مقوصاً إن كان عالمًا

قوله [كما يأتي] أي في آخر باب الشهادات

قوله [عطف على إحياء] أي فهو من تنمة التعريف ، والمعنى أن موات الأرض ما سلم عن الاحتصاص بوجه من الوجوه الآتية التي هي الإحياء ، وحریم العمارة ، وإقطاع الإمام ، وجماع

قوله [للدار] متعلق بكل من محتطب وورعى

المصلحة والانتفاع بالخطب وحلب اللوات وبحو ذلك عدوًّا ورواحاً في اليوم ،
فيحتصون به ولم مع غيرهم منه ولا يختص به بعضهم دون بعض ، لأنه مباح
للجميع ، ومن أتى منهم بخطب أو حشيش أو نحو ذلك ملكه وحده نعم للإمام أن
يقطع منه ما شاء لمن شاء بالطر كما سيأتي

وبيّن حريم الثمر بقوله

(وما يصيبُ عُلَى وَاوْدَ) لشرب أو سقي (وَيَصْرُ ماءً) لو حفرت ثمر أخرى
(لثمر) قال عياض حريم الثمر ما يتصل بها من الأرض التي من حقها أن لا يحدث
فيها ما يصّر بها ، لا باطساً من حفر ثمر يشف ماءها أو يدهمه أو يعبره بطرح نحاسة
يصل إليها وسحبها ولا طاهراً كالسقاء والعرس

• وبيّن حريم الشجر بقوله

(وما فيه مصلحةٌ) عرفاً (لشجرة) من محل أو غيره ، فلهذا مع من أراد
إحداث شيء فلهذا يصّر بها من ماء أو عرس أو حفر ثمر وبحو ذلك

قوله [عدوًّا ورواحاً] راجع لقوله من الذهاب والإياب على سبيل ألف
والشتر المرتب

وقوله [في اليوم] طرف لجميع ما تقدم من الاحتطاب والمرعى وما بعدهما
ويقدر بأقصر الأيام على الطاهر

قوله [ولا يختص به بعضهم دون بعض] أي فلو أراد أحدهم أن يحجبه
بعمارة وبحورها فلهما معه إلا بإذن الإمام كما سيقول

قوله [ملكه وحده] لأن من سقى إلى مباح يكون له

قوله [لثمر] متعلق بصيق ويصر ومثل الثمر في الحريم النهر فحريمه
ما يصيق على وارد أو يصير بمائه وقيل حريم النهر ألفا ذراع من كل جهة وقد وقعت
الفتوى قديماً بهدم ما بنى شاطئ النهر وحرمة الصلاة فيه إن كان مسجداً كما في المدخل
وعيره ، ونقل الدر القرافي عن سحنون وأصبع وطرف أن البحر إذا انكشف عن
أرض وانتقل عنها فلهذا تكون فيشاً للمسلمين كما كان البحر لا لمن يليه ولا لمن دخل
البحر أرضه ، وقال عيسى بن دينار إنها تكون لمن يليه وعليه حمد يس والفتيا والقضاء
على هذا خلافاً لقول سحنون ومن معه كما يفيد مقتضى الأصل تبعاً لتبيحه العدوى

• وبين حريم الدار غير المجموعة بالدور بقوله
 (ومَطْرَحُ تُرَابٍ وَمَصْبُ مِيرَابٍ لِلدَّارِ) فحريمها ما يرتفق أهلها به
 من ذلك ، فلهم مع من أراد إحداث شيء من بناء أو غيره في ذلك الحريم
 (ولا تَحْصُ) دار (مَحْصُوفَةٌ بِأَمْلَاقٍ مُحْرِمٍ) .
 (ولكل) من أرباب الدور المتحاورة (الانتماع) بالرفاق المتسع أو الرحمة
 بينهم (ما لم يَصْرُ بِغَيْرِهِ) من الخيار فإنه يجمع
 • (أو بإقطاع الإمام) عطف على «إحياء» أى ما سلم عن الاحتصاص
 بإقطاع الإمام تلك الأرض لأحد أو لجماعة من الناس من غير معمور العسوة ،
 ندليل ما يأتي
 فإذا أقطع الإمام أرضاً لأحد ملكها - أى كانت ملكاً له وإن لم يعمرها شيء
 مما يأتي - فله بيعها وهبتها وتورث عنه ، وليس هو من الإحياء بل هو تمليك محرد
 وهل الإرث يحتاج لحياة أولاً ؟ ورحح

قوله [ومصب ميراب] أى وبحره كمرحاض
 قوله [فلهم مع من أراد] إلح حاصله أنه إذا بنى جماعة بلدأ في المياق
 متلافاً كان محاوراً للدار فهو حريم لها يحتص بها من كل جهة بحيث يطرح فيه الدراب
 ويصب فيه ماء الميراب أو ماء المرحاض
 قوله [عطف على إحياء] أى لأنه من تنمة التعريف كما تقدم التبيه عليه
 والأولى أن يقر عطف على محريم لأن العطف بأو
 قوله [من غير معمور العسوة] إلح أى وأما هو فإنه لا يعضه الإمام ملكاً
 بل إمتاعاً
 قوله [وليس هو من الإحياء] أى لأن الإحياء بأدور سعة ليس هذا
 منها
 قوله [بل هو تمليك محرد] أى عن معاوضة وعن سب من أسباب
 الإحياء
 قوله [ورجح] أى عدم احتياجه لحياة وعليه أو مات المعضوع أنه قبل
 حوره استحققه وأرته

ولو اقتطعه الإمام لأحد على أن أن عليه كذا أو كل عام كذا ، عمل به ، وكان المأخوذ في بيت المال ، لا يحتص به الإمام لعدم ملكه لما اقتطعه ، وإن ملكه المقطوع له ماقتطاعه

• (ولا يَنْقَطِعُ) الإمام (معمورٌ) أرض (العسوة) وأرض العسوة كمصر والشام والعراق — أى الصالحة لررع الحب ملكاً لأنها وقف كما تقدم ، بل يقطعها إمتاعاً وانتاعاً وأما ما لا يصلح لررع الحب وإن صلح لعرض الشجر وليس من العقار فإنه من الموات ، يقطعها ملكاً وانتاعاً

قوله [وإن ملكه المقطوع له] أى فيلعب بها فيقال تنحص جعل له الشارع أصالة أن يملك غيره ما لا ملك فيه لنفسه
قوله [العسوة] أى التى فتحت قهراً
قوله [كما تقدم] أى في الجهاد قال حليل ووقفت الأرض كمصر والشام والعراق

قوله [وانتاعاً] عطف تفسير وأعلم أن ما اقتطعه الإمام من أرض العسوة إن كان لشخص بعبه ائحل عنه بموته واحتاج لإقطاع بعده ، وإن كان لشخص ودريته وعقبه استحقته دريته بعده الأئبى كالدكر إلا لبيان تفصيل كالوقف وبقي الطر في الالتزام المعروف عندنا بمصر أو غيرها هل هو من الإقطاع فلم يرد في الأجرة المعاومة عندهم على الملاحين ما شاء وبه أفق بعض من سبق ، أو ليس من الإقطاع وإنما الملتزم حاب على الملاحين لبيت مال المسلمين ليس له ريادة ولا تنقيص لما صرب عليهم من السلطان وهو الظاهر ، وليس هو من الإحارة في تنبيه كذا في الأصل

قوله [وأما ما لا يصلح لررع الحب] إلح أى كأرض الحال والرمال واللال
قوله [يقطعها ملكاً وانتاعاً] أى فهو محير بين أن يعطيه ملكاً بحيث يورث عن المقطوع له أو انتاعاً فليس له فيه إلا الانتاع ولا يملك الدات معطف الانتاع على الملك معاير

والحاصل أن أرض العسوة التى لا تصلح إلا لرراعة الحب لا يقطعها الإمام إلا انتاعاً ومثلها عقار الكفار . وأما أرض الصلح فليس للإمام تصرف فيها بوجه ، وأما

وأما أرض الصلح فلا يقطعها الإمام لأحد مطلقاً لأنها مملوكة لأربانها .

• (أو بحمائه) أى وما سلم عن الاحتصاص بحمى الإمام له (مُحتَاحاً) أى أرضاً محتَاحاً (إليه) لا إن لم يحتج إليه ، فلا يجوز له الحمى (فكلُّ) الحمى لا إن كثر والقليل ما لا يصيق فيه على الناس (مِنْ بِلْدٍ عَمَّا) أى حلا عن السماء والعرس لا لنفسه ، إذ لا يجوز أن يحمى شيئاً لنفسه ، وإن احتاج ، بل يحمى ما قلَّ من بلد عما

(لِكَعَرَوٍ) أى لدواب العرا والصدقة ، وصَعَمَةَ المسلمين ومثل الإمام فى الحمى نائه وإن لم يَأْدُلْ له الإمام بحلاف الإقطاع فليس لائب السلطان إقطاع إلا بإذن والفرق أن الإقطاع يحصل به التمليك فلا بد فيه من الإذن بحلاف الحمى - بالقصر ليس إلا - وقيل يجوز مده وهو يَأْى اللام من حَمَمَيْتُ وثنيته

أرض العوة التى لا تصلح لرعاية الأرض وأرض العباى والحمال والأرض التى انحلى عنها فيقطعها الإمام على ما يريد ملكاً وانتاعاً

قوله [مطلقاً] أى لا ملكاً ولا انتاعاً سواء أسام أهلها أولاً

قوله [أو بحماه] عطف على قوله بإقطاع وبه العريف

قوله [بحمى الإمام له] أصل الحمى عند الخاهلية أن الرئيس مهم إذا رل بأرض محصنة يستعوى كلساً محل عال بحيث ينتهى إليه صوته من كل جانب حماه لنفسه فلا يرعى غيره فيه معه . ويرعى هو فى غيره مع غيره وهذا لا يجوز سرعاً وإما الشرعى يكون بأربعة شروط أمادها المصنف

قوله [من بلد] أى أرض

قوله [لأنفسه] دخول على قوله لكعرو والأوصح تأخير عه ليكون محمراً إذ

قوله [نائه] أى الموص له لا قوله وإن لم يَأْدُلْ له الإمام أى فى الحمى

بالخصوص

قوله [إلا بإذن] أى حاص

قوله [بحلاف الحمى] أى فعیه امتناع فتج

قوله [بالقصر] أى بمعنى الحمى فهو مصدر بمعنى المعول

حَيَاتِيَّانِ

وقد علمت أن الاحتصاص أنواع الأول ما كان بإحياء ، والثاني ما كان حرجاً للند أو نثر أو شجر أو دار ، والثالث ما كان بإقطاع الإمام ، والرابع ما كان محماه

● (والإحياء) يكون بأحد أمور سبعة

الأول (تصغير ماء) لنثر أو عين فتملك به ، وكذا تملك الأرض التي تزرع بها

(و) الثاني (بإرائيه) أي الماء منها حيث كانت الأرض عامرة بالماء .

(و) الثالث (سواء) بأرض

(و) الرابع سبب (عرس) لشجر بها

(و) الخامس سبب (تحريك أرض) محراثها وبحوه .

(و) السادس يكون سبب (قطع شجر) بها نبتة وضع يده عليها

(و) السابع سبب (كسر حجرها مع تسوية) أي الأرض

● (لا) يكون الإحياء (بتحويط) للأرض بسحو حط عليها (و) لا (رسي

كلاهما) (و) لا (حجر نثر ماشية) (إلا أن يُسَيَّسَ المِلْكِيَّةَ) حين حجرها

فإن يسبها بإحياء

قوله [وقد علمت] أي من التعريف المتقدم

قوله [لنثر أو عين] أي كأن يحجر نثراً أو يفتق عينا في أرض المياق

قوله [عامرة بالماء] أي يبقى عليها الماء صيفاً وشتاء فتحيل في رواله وصار

متمكناً من مباح تلك الأرض

قوله [سواء بأرض] إلحج اختلف هل يشترط في البناء أو العرس بالأرض

عظم المؤنة أولاً فظاهر المصنف وحليل عدم اشتراطه ، وفي الجواهر اشتراطه واعتاده

في الحاشية واقتصر عليه في المجموع

قوله [لا يكون الإحياء بتحويط للأرض] إلحج السعة المقدمة معق على

كونها إحياء وهذه الثلاثة مختلف فيها والصحيح أنها ليست إحياء ، وانظر لو فعل

في الأرض تلك الأمور الثلاثة جميعها هل يكون إحياء لها لأنه لا يارم من كون كل

• (وافتقرَ) الإحياء (إن قُربَ) للعمران - بأن كان حريم بلدة - قال الخطاب والقريب هو حريم العمارة مما يلحقه علواً ورواحاً وقال ابن رشد : وحدّ البعيد من العمران ما لم يته إليه مسرح العمران واحتطاب المحتطين إذا رجعوا إلى المبيت في مواضعهم ، (لإذن) من الإمام ولا يأذن إلا للمسلم لا دعى على المشهور وقول الناحي لوقيل حكمه حكم المسلمين لم يعد ، ضعيف

• (ولاً) بأن تعدى المسلم وأحيا فيما قرب بغير إذن الإمام (فلإمام إمضاءه) له فيملكه (وَحَمْلُهُ مُتَعَدِّياً) فيرده للمسلمين ويعطيه قيمة عرسه أو نائه أو حصره منقوصاً لتعديده ، ولا يرجع عليه فيما أعله فيما مضى ، نظراً إلى أن له شبهة في الحملة

• (بخلاف السعيد) من العمران بأن حرج عن حريمه كما تقدم عن ابن رشد فلا يفتقر لإذن من الإمام ، وما أحياه فهو له (ولو دميّاً) حيث كان إحياءه في البعيد (بغير حريرة العرب) وهي أرض الحجار مكة والمدينة واليمن وما والاها

واحد من هذه لا يحصل به إحياء أن يكرن مجموعها كذلك لقوة الهيئة اجتماعاً عن حالة الاسداد كما هو ظاهر كلامهم ومقتضى ما في الحاشية أن يكون إحياء

قوله [وقال ابن رشد] إلح مآل القولين واحد فلا تان بينهما

قوله [مسرح العمران] أى أهله على حدّ « وأسأل القرية »

قوله [وقول الناحي] مسداً وقوله ضعيف حذر وما بينهما مقول اقرل

قوله [إلى أن له شبهة في الحملة] أى لكونه من حملة المسلمين الذين لهم

فيه حق

قوله [بغير حريرة العرب] اعلم أن الحريرة مأخوذة من احرر الذى هو القطع ومنه الحرار لقطعها الحيوان . سميت بذلك لانقطاع الماء وسطها إلى أحبابها لأن البحر محيط بها من جهاتها الثلاث إلى هى المغرب والحبوب والمشرق فى معربها بحر حدة بصم الحيم وفتح الدال متددة ويسمى بالقلم ومخر السويس ونحوها بحر الهند وفى مشرقها حلب عمان بصم العين وتحميف الميم وأما سمان بنت وتسديد الميم هى قرية ساحية الشا

كما تقدم في الحرية فقوله «بغير حرية العرب» ، قيد في الذي حاصصة ، لأنه الذي ليس له سكي في حرية العرب ، والله أعلم

قوله [لأنه الذي ليس له سكي] إلح أى لقوله عليه الصلاة والسلام

« لا يقيين ديان حرية العرب »

● **قائمة** إن سال مطر أرض مساحة سقى الأقرب إليها إن تقدم في الإحياء أو تساويا

حتى يبلغ الماء الكعب تم يرسل للأحرى على التريب ، وأمر بالتسوية للأرض إن أسكن أما ما لا يمكن التسوية فيسقى الأعلى وحده والأسفل وحده وإن استوت نسة الأرض التي حول الماء قرناً وبعداً قسم بقلد وبحوه كما لو اجتمع جماعة وأحروا ماء لأرضهم فيقسم بينهم بالقلد وبحوه ويقرع بينهم للتشاحح في السق ولا فرق في تلك المسائل بين ماء النيل والمطر والعيون

باب في الوقف وأحكامه

● (الوقف) متداً حره «موقوف» ، فهو من التبرعات المدونة ويعبر عنه بالחס وقد حس النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون من بعده قال النووي وهو مما احتص به المسلمون قال الشافعي لم يحس أهل الجاهلية داراً ولا أرضاً فيما علمت

ورسمه بقوله (وهو) أى الوقف (جعل معة مملوك) من إصافة المصدر لمفعوله أى جعل مالك معة ذلك المملوك له لداته كما هو العال بل

باب

عقب هذا الباب للإحياء لكون العين فيهما يعبر عوض بدفعه المستحق للوقف والخي لل أرض

وقال في التسيه الوقف مصدر وقفت الأرض وغيرها أقفها بده هي اللة المصيبة المشهورة

قوله [ويعبر عنه بالחס] أى فيسمى وقفاً لأن العين وقوفة ، وحساً لأن ابن محسنة كما يفيد التسيه

قوله [لم يحس أهل الجاهلية] إلح أى على وجه الشرر وأما داء الكعة وحر رمزم إنما كان على وجه التماحر

قوله [جعل معة مملوك] إلح به ريف له بالعى الصدرى وأه المعى الاسنى فهو الدات المملوكة المحول معتها إلح وشمل قوله المملوك ما حار بعه وبالا محور بعه كحلل الأصحية وكاب اصدد والحمد الآتى حالاً لبعصهم

قوله [أى جعل مالك معة] إلح لفظ مالك هو الماعل الموقوف

وفيه [له] متعلق بالمملوك

وقوله [اداته] متعلق بمالك والمعنى أن مالك ذات التى - يجعل معة المستحق إلح هذا إذا كان مالكاً للذات بمن أو هة أو إرث ، بل ولو كان مالكاً

(ولو) كان مملوكاً (بأجرة أو) جعل (عَلَيْتَهُ) - كسراهم - في بطير إحارة الوقف (المستحق) متعلق - «جعل» (بصيغة) دالة عليه كحسب ، ووقفت (مدة) ما يراه الْمُحَسَّنُ فلا يشترط فيه التأيد
• (مدوَّبٌ) لأنه من البر وفعل الخير

وشمل قوله «ولو بأجرة» ما إذا استأجر داراً مملوكة أو أرضاً مئة معلومة وأوقف مئعتها - ولو مسجداً في تلك المدة - وما إذا استأجر وقفاً وأوقف مئعه على مستحق آخر غير الأول في تلك المدة وأما المحسَّن عليه فليس له تحييس المئعة التي يستحقها ، لأن المحسَّن لا يحس

لمئعته بأجرة - فإن قلت وقف السلاطين على الخيرات صحيح مع عدم ملكهم لما حسوه قلت هذا لا يرد على المصنف لأن السلطان وكيل عن المسلمين فهو كوكيل الرافق ، وللقرائى في العروق إذا حس المملوك معتقدين أنهم وكلاء الملاك صح المحسَّن . وإن حسوه معتقدين أنه ما حكمهم بطل وبذلك أفق العدوسى ونقله ابن عارى في تكميل التقييد ، واحترر بقوله «مئعة مملوك» من وقف المصطفى . فإنه غير صحيح ولو أحاره المالك لحروجه غير عوض بخلاف بيعه فصحيح لحروجه ، بعوض ومثل وقف المصطفى هته وصدقته وعقته فباطل ولو أحاره المالك كما في الحرثى حلاًءاً لعصمهم من جعل هذه الأشياء كالبيع إن أمصاه المالك مصى ولكن يرد على هذا الفرق طلاق المصطفى فإنه كبيع كما تقلم لما في الكاح مع كونه غير معاوضة إلا أن يقال جتاط في المروح ما لا يجتاط في غيرها

قوله [أو علته] معطوف على مئعة أى إن كان له علة

قوله [فلا يشترط فيه التأيد] أى ولو كان الموقوف مسجداً كما بآى

قوله [وفعل الخير] تفسير لعنى الرقال تعالى (وَأَقْعَبْنَا الْحَبِيرَ لَعْنًا كُفْرًا) تَهْلِكُونَ^(١)

قوله [وما إذا استأجر] إلح معطوف على قوله ما إذا استأجر . سلس عليه

شمل

قوله [لأن المحسَّن لا يحس] أى ولأنه لا يملك تلك المئعة لما تكرر أن

نعم له أن يسقط حقه في ذلك الخمس مدة حياته أو مدة استحقاقه ، وإذا مات أو انقضت مدة استحقاقه رجع لمن يليه في الرتبة . وأما ما يقع عندنا بمصر من أن المستحق لوقف أو الناطر على مسجد ويحويه يبيع الوقف بذهابهم كثيرة ويجعل المشتري على نفسه لجهة المستحقين أو المسجد حكراً ، ثم يوقف ذلك الوقف على روحته وعتقائه ، وإذا لم يوقفه ناعه وورث عنه — ويسمونه حلواً — فهذا باطل بإجماع المسلمين . وبعض من يدعى العلم يفتيهم بخواره ويسد الحوار للمالكة ، وهي فتوى باطلة قطعاً وحاشى المالكية أن يقولوا بذلك وهذا معنى قول الخرقي ما لم يكن مفعلة حس لتعلق الخمس بها وما تعلق به الخمس لا يحس كالحلوات ، وأيضاً هي لا تدخل في قوله « مملوك » إذ المراد مملوك لم يتعلق به حق لغير (١٨) وهو كلام حق لا شبهة فيه وتوصيحه على ما شاهدناه من أهل مصر ، أن الخواص الموقوفة على المسجد العوري والأشرف والناصري وغيرها ، يبيعها الناطر شمس كبير ، فيبيع الخانات الواحد نحو خمسمائة دينار لا تعرض سوى حب

الموقوف عليه إما يملك الانماع لا المفعة

قوله [نعم له أن يسقط حقه] إلح طاهره حوار ذلك ولو بمال يأخذه

لحمه

قوله [رجع لمن يليه في الرتبة] أى فيأخذه محاباً بغير تنبؤ وإن كان واضح اليد دافعاً لشيء من الدراهم صاع عليه

قوله [من أن المستحق] إلح أى في الحالة الراهنة

قوله [لجهة المستحقين] أى أن الدين يتحددون بعد هذا المستحق

البائع

وقوله [أو المسجد] راجع للناظر

وقوله [حكراً] أى شيئاً قليلاً كالصنف والصميم كل شهر كما يأتي

قوله [على روحته وعتقائه] أى متلاً

قوله [إذ المراد مملوك] إلح أى والموقوف تعلق به حتى للموقوف عليه

قوله [وتوصيحه] أى توصيحه ما قاله الخرقي

قوله [لا تعرض] أى شرعى

الدنيا والإعراض عن حب الآخرة ثم إن المشتري منه يجعل على نفسه حكراً كل شهر بصعين فصاة من الدراهم العديدة ويسكه أو يكره كل يوم بعشرة أنصاف وقد يوقفه على نفسه وروحه ودريته من بعده وقد يبيعه وقد يوقى به ديناً عليه . فأنظر إلى هذا الحيط الخارج عن قوانين الشريعة ومن العجيب أن الشيخ أحمد العراقي جعل لبعض القصاة رسالة في ذلك وحرر فيها مثل ما تقدم وصار الناس يفتنون بحوار ما ذكر معتمدين على ما في الرسالة من الكلام الباطل . وهذا هو الذي قصد الحرقي رده بما تقدم عنه وبعضهم لم يفهم مراده فاعترض عليه

والحاصل أنه شاع عندنا بمصر أن الحلوي يحور عند المالكية دون غيرهم . ويحاول منه ما تقدم ذكره ، حتى لرم على ذلك إبطال الأوقاف وتحريب المساحد وتعطل الشعائر الإسلامية وكثيراً ما يقع في الرُّق الكائنة بين الحيرة تكون مرصدة على مباح راوية الإمام الليث بن سعد أو على مباح راوية الإمام الشافعي . فيسبها الماطر على الوجه المتقدم ثم إن المشتري قد يوقفها على نحو راوية الإمام الشعرائي وقد يوقفها على نفسه أيام حياته وبعده على دريته . وربما ناعها الماطر الذي وأوقفها الذي على كيسة وقد وقع هذا فإن رُقّة كانت موقوفة على مدرسة الساطن حسن ناعها ناطرها على الوجه المتقدم لدى ثم إن الذي أوقفها على كيسة . وكان المسلمون يرعونها ويدفون حراحها لأهل الكيسة . ثم ماب الصارى على المسامحين بواسطة أمراء مصر الصالين ورعواها من أيدي المسامحين وروا يرسوب هذا في

قوله [بصعين فصاة] كناية عن الشيء التام

قوله [ويسكه] أى نفسه وقرله بعشرة أنصاف راجع ليكره

قوله [وقد يوقفه على نفسه] أى مثلاً

قوله [الخارج عن قوانين الشريعة] أى فهو محجج على غيره

قوله [فاعترض عايه] أى حيث مل للوقت الماسد الخراب و لا ان هـ

التمثيل لا يصح إذ المراد بالحلوات الى لا يصح ومنها هي التي استفتت سرفوع مع أن التي استرفت الشروط بحرر فيها البيع والوقف والإرت والمحة ومعنى منها . . . وليس ذلك مراد الحرقي بل مراده الحارات الماسدة الى دعت لانه من مرسى

قوله [على مباح راوية الإمام] إلح أى مثلاً

رمانا وانحط الأمر على ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم نعم الحلو الذي وقعت الفتوى بخوار بيعة وهنته وإرثه ، إنما هو في وقف حرب لم يحل الناطر أو المستحق ما يعمره به من ريع الوقف ولا أمكنه إحارته بما يعمره به ، فيأذن لمن يعمره سواء أوعرس على أن ما عمره به يكون ملكاً للمعمر وتضمن العاة بالنظر عليه وعلى الوقف ، فما ناب الوقف يكون للمستحق وما ناب العمارة يكون لأربها ، فهذا ليس فيه إنبطال الوقف ولا إحراجه عن عرص الواقف ، وليس هذا مراد التبيح الحرشي بما تقدم حتى يعترض به عليه فافهم ذلك والله الموفق للصواب

وإذا علمت أن حقيقة الوقف ما ذكر

● (فأركانه أربعة)

● الأول (واقفٌ وهو المالكُ للذات أو المصلحة) التي أوقفها قال في المدونة ولا بأس أن يكرى أرضه على أن يتحد مسجداً عتري سين فإذا انقصب كان النقص للذي ساه

وتشترط صحة وقفه أن يكون من أهل الترع كما به عليه بقوله (إن كان) الواقف (أهلاً لا تسرع) وهو البالغ الحر الرشيد المختار ، فلا يصح من صبي ولا محنون ولا عبد ولا سفيه ولا مكروه

● (و) التمس (مؤثرفٌ وهو ما مئلك) من داب أو مفعة

قوله [بخوار بيعة وهنته] إلح أى وقفه

قوله [وإذا علمت] أى من التعريف

قوله [أو المصلحة] أى لما يقدم له أنه لا يشترط ملك الذات

قوله [على أن يتحد مسجداً] أى فالمكثري يوقفها مسجداً وقصد به

الاستشهاد على وقف المصلحة

قوله [كان النقص للذي ساه] طاهره يفعل به ما شاء لكن الوقف انتهى

أحله فلا يعطى حكم أنقاص المساحد المؤبدة

قوله [وهو البالغ] أى المكلف لأنه سيحرج به الصبي والمحنون وباقى

المحتررات على ترتيب اللف

(ولو حيواناً) رقيقاً أو غيره يوقف على مستحق للاستماع بخدمته أو ركوبه أو الحمل عليه (أو طعناً ما وعيئاً) يُوقَف كل منهما (للسلف) ويردُّ بذله مبركة نفاه عيه وحوار وقف الطعام والعين نص المدونة فلا تردد فيه نعم قال ابن رشد إنه مكروه ، وهو ضعيف ، فلذا اعترض على الشرح في ذكر التردد وأضعف منه قول ابن شاس لا يجوز ، إن حمل قوله لا يجوز على المنع وعلى كل حال كلام ابن رشد وابن شاس خلاف مذهب المدونة فكان على الشرح أن لا يلتفت لقولهما

• (و) الثالث (موقوفٌ عليه وهو الأهل) أى المستحق لصرف المنافع عليه سواء كان حيواناً عاقلاً كريد أو العلماء أو الفقراء أو غيره (كرباط وقسطرة) ومسجد ، فإنها تستحق صرف علة الوقف أو مافعه عليها لإصلاحها وإقامة مافعها (وبحو من سيولد) في المستقبل لريد مثلاً فيصبح الوقف عليه وهو لارم لعقده على ما لاس القاسم ، فتوقف العاة إلى أن يوجد . فيعطاهما فإن حصل مانع من موت أو يأس منه رجعت للواقف أو وارثه ، (ولو) كان الموقوف عليه

قوله [ولو حيواناً] ردُّه على ما حكاه ابن القصار من منع وقف الحيوان قال ابن رشد ومحل الخلاف في المعقب أو على قوم بأعيانهم وأما تحيين ذلك ليوضع بعينه في سبل الله أو لتصرف عاه في وجه قرية فحار اتفاقاً كذا في (س)

قوله [رقيقاً] أى فيحور وقف عند على مرضى مثلاً خدمتهم حيث يقصد السيد صرره بذلك وإلا لم تصح . ومن العبد الأمة على إيد واپس لاواقف حينئذ الاستماع بها لأن مفعولها صارت رقيقاً للغير كالنساء والمرهرة

قوله [يوقف كل منهما للسلف] أى وأما إن وقف مع بناء غيره كوفه لريين الخوايت مثلاً فلا يجوز اتفاقاً إذ لا مفعة شرعية تترتب على ذلك

قوله [إن حمل قوله] إلح قد في قوله أضعف منه

قوله [أو غيره] معطوف على حيواناً وهو دخول على قوه كركوب والمراد بالرباط التعر

قوله [وبحو من سيولد] كلام مستأنب أى ملا فرق في الأهل من أن يكون صالحاً في الحال كالخودان العاقل وحو الرباط أو الاستقبال كمن سيولد

الموحد أو من سيوحد (دَمِيًّا) فيصبح الوقف عليه وصواء ظهرت قرنة (أو لَسَمَ تطهرُ
قُرْنَةً) كما لو كان الموقوف عليه صبيًّا

• (و) الرابع (صِيْعَةٌ) صريجة (بَوَقَعْتُ أو حَسْتُ أو سَلَّتُ ،
أو) غير صريجة نحو (تَصَدَّقْتُ ، إن اقْتَرَنَ نَقِبَيْدٍ) يدل على المراد نحو
لا يباع ، ولا يوهب ، أو تصدقت به على بنى فلان طائفة بعد طائفة ، أو عقيم
وسلهم فإن لم يقيد تصدقت يقيد يدل على المراد فإنه يكون ملكاً لمن تصدق به
عليه فإن لم يحصر ، كالفقراء والمساكين ، بيع وتصدق يتمه عليهم بالاحتهاد

والحاصل أن التحقيق أن حَسْتُ ووقعت يُفيدان التأيد مطلقاً قُيِّدَ أو أطلق
وكذا سَلَّتْ - كان على معين أم لا - حتى يقيد بأجل أو جهة تنقطع وأما تصدقت ،

قوله [الموحد] أى الصالح في الحال

وقوله [أو من سيوحد] أى الصالح في الاستقبال

قوله [كما لو كان الموقوف عليه] أى وهو من أهل النعمة وأما المسلم فاقترنة
فيه طاهرة ولو عيباً

قوله [والرابع صيعة] أى وما ناب عنها كما سيأتى في قوله وناب عنها التحلية
بكالتمسجد

قوله [طائفة بعد طائفة] إلح أى فهذه الألفاظ قريبة على الوقف لا على
الصدقة الحقيقية التي هي التملك بغير عوض

قوله [فإنه يكون ملكاً لمن تصدق به عليه] أى فإن كان محصوراً صعب بها
ما شاء بدليل ما بعده

قوله [بالاحتهاد] أى فلا يلزم التعميم بل لمنزلة العرفه أن يعطى من شاء .
ويجمع من شاء ، وإنما كانت باع لأن بقاءها يؤدي للرباع

قوله [مطلقاً] من جملة معنى الإطلاق كان على معين أو غيره الآتى
بعد وإنما أورد مسأله ردّاً على المخالف

قوله [حتى يقيد بأجل] أى بأن يصرب للوقف أحلا كعشر سنين مثلاً

وقوله [أو جهة تنقطع] أى كما لو قيده بحياة شخص موقوف عليه

فلا يعيد الوقف إلا بقيد يدل عليه

(أو) على (جهة لا تَسْقَطُ) عطف على «مقدر» أي على معين أو جهة إلح كالفقراء أو المساحد فإن كان بحسب أو وقعت فظاهر، وإن كان بتصدقت أو مسحت فلا بد من قيد يعيد الوقف والتأيد. وإلا كان ملكاً لم على ما تقدم

(أو لمجهول حصير) كعلى فلان وعقده وسله، ولو تلفظ بتصدقت لأن قوا، «وعقده» وما في معناه يدل على التأيد والمراد بالمحضور ما يحاط بأفراده وبغيره ما لا يحاط بها كالفقراء والعلماء

(وناب عنها) أي عن الصيغة (التَحْلِيَّة) بين الناس (بكاله مستحيد) من رباط ومدرسة ومكتب وإن لم يتلفظ بها

قوله [فلا يعيد الوقف] أي أصل الوقف مؤبد أو غير مؤبد

قوله [عطف على مقدر] إنما قال عطف على مقدر ولم يجعله عطفاً على قوله بقيد، لرجوعه لجميع الصيغ الصريحة وغيرها فلهذا فصل التارخ الأحكام بعد قوله [فلا بد من قيد يبدد الوقف] أي كثره لا ساع ولا يرهه وكثره على بي فلان طائفة بعد طامة

قوله [والتأيد] لا حاجة له لأن الرقعة لا يشترط فيه التأيد

وراه [أو لمجهول حصير] معطوف على جهة واللام تعني على

قوله [كعلى فلان وعقده] وجه كثره مجهولاً أن العتب والسبل غير معلومين

الصادق من وحد ومن سيوحده

قوله [يدل على التأيد] أي ما لم يقيد بأحل

قوله [كالفقراء والعلماء] مال لغير المحضّر

قوله [وإن لم يتلفظ بها] أي كما لا يرى مسجداً وحلى بيه ومن الناس ولم يحصر قوماً دون قوم لا ورصاً دون أهل وثبت الرقعة بالإشاعة بسروطها بأن يطول زمن السماع قال ابن سهل وصمة شهادة السماع في الأحكام أن تشهد الشاهد أنه يعرف الدار التي موصع كذا وحدّها كذا وأنه لم يزل يسمع منه أو من ستة أو عشرين سنة مقدمة التاريخ عن شهادته هذه سماعاً دائماً مسيماً من

* (ولا يُشْتَرَطُ فيه) أى فى الحس (التحير) ، فيحور أن يقول
هو حس على كذا بعد شهر أو سنة
(وَحُصِّلَ فى الإطلاق عليه) أى على التحير العتق .
(كُتِبَتْ دَكْرِي لَأَتَى) ، فإنه يحمل إذا أطلق عليها ، فإن قيد بشيء
عمل به

أهل العدل وغيرهم أن هذه الدار حس على كذا أو حس فقط ، ويشهد الآخر
بذلك بهذا جرى العمل (١٥)
ولما يقع الحكم بها بعد أن يعذر الحاكم لمن يمارع فى ذلك ولم يد رافعاً شرعياً
كدا فى الحاشية ، ويقوم مقام الصيغة أيضاً كتابة الوقف على الكتب إن كانت
وقعتها مقيدة بمدارس مشهورة وإلا فلا ، ويقوم مقام الصيغة أيضاً الكتابة على
أبواب المدارس والربط والأشجار القديمة وعلى الحيوان قال فى حاشية الأصل
وحاصله أنه إذا وجد مكتوباً على كتاب وقف لله تعالى على طلبة العلم فإنه لا يتست
بذلك وقفته حيث كانت وقفته مطلقة ، فإن وجد مكتوباً عليه وقف على طلبة العلم
بالمدرسة العلانية فإن كانت مشهورة بالكتب تننت وقفته ، وإن لم تكن مشهورة بذلك
لم يتست وقفته

قوله [فيحور أن يقول هو حس] إلح أى ويلزم إذا جاء الأهل كما إذا قال
لعبده أنت حر إلى أهل كذا فإنه يكون حراً إذا جاء الأهل الذى عيه ولا إشكال فى
أروم العقد بالنسبة إلى الوقف والعتق ، فإن حدث دين على الواقف أو على المعتق فى
ذلك الأهل فإنه لا يصير عقد العتق لأن الشارع مشوف للحرية ويصير عقد الحس
إذا لم يحر عن الواقف فى ذلك الأهل ، أما إن حير عنه أو كانت مفعته لغير الواقف
فى ذلك الأهل فإنه لا يصير حدوث الدين كدا فى الحرثى

قوله [كُتِبَتْ دَكْرِي لَأَتَى] أى كما إذا قال الواقف دارى متلا وقف على
أولادى أو أولاد زيد ولم يبين تفصيل أحد على أحد فإنه يحمل على تسوية الأثنى بالذكر
فى المصروف فإن بين شيئاً عمل به إلا فى المرحع فإنه يستوى فى المرحع الذكر والأنثى
ولو كان الواقف شرط فى أصل وقفه للذكر متلا، سقط الاتيين لأن مرحعه ليس كانشائه
ولما هو محكم الشرع وسيأتي

(ولا) يشترط فيه (التأييد) بل يجوز وقفه مدة أو أكثر لأجل معلوم ثم يرجع ملكاً له أو لغيره

(ولا) يشترط فيه (تعيين المصروف) في محل صرفه فحسب أن يقول أوقفته لله تعالى ، من غير تعيين من يصرف له

(وصرف في عتائب) أى فيما يصرف له في عتائب عرفهم ، (ولا) يكن غالب في عرفهم (فالفقراء) يصرف عليهم وهذا إذا لم يحتص الموقوف بمجموعة معينة ، وإلا صرف لهم ككتب العلم (ولا) يشترط (قسول مستحقه) إذا قد يكون غير محصور أو غير موقوف أولاً يمكن قوله كسجد (إلا السعيس الأهل) أى إلا أن يكون المستحق معيناً وكان أهلاً للقول . بأن كان رشيداً . وإلا فاعيرة بوليّه ، فإن رد المعين الأهل أو ولي صبي أو محنون أو سفيه (فالفقراء) ولا يرجع ملكاً لربه ، وقال مطرف يرجع ملكاً لربه أو لوارثه . وقال بعضهم المبادر من قول

قوله [ولا يشترط فيه التأيد] يؤخذ منه أن اشتراط التخيير والتبديل والإدخال والإحراج معمول به في المنطقي ما يفيد مع ذلك انتهاء ويمضي إن وقع وفي (ح) عن النوادر وغيرها أنه إن اشترط في وقفه إن وحل عليه رعة بيع واشترى غيره لا يجوز له ذلك فإن وقع وبزل مضي وعمل بشرطه كذا في (س)

قوله [في غالب عرفهم] أى فإن كان الغالب في عرفهم الصرف لأهل العلم أو للمرأة عمل به

قوله [ولا يكن غالب في عرفهم] أى بأن لم يكن لهم أوقاف أو كان ولا غالب فيها

قوله [فالفقراء يصرف عليهم] أى بالاجتهاد سواء كانوا في محل الوقف أو غيره

قوله [وقال بعضهم] حاصله أنه إن قام المعين التبدل أو من غيره فالأمر ظاهر ، وإن رده كان حسباً على غيره بالاجتهاد الحاكم وهذا إذا جعله أوقف حسباً مطلقاً فله من عيه له أم لا . وأما إن قصد المعين حصوصه فإن رده عاد ملكاً للمحسن كما ذكره ابن رشد في نوارله قال المساوي وبهذا جمع بين ما ورد في ذلك من الروايات المختلفة (أه) ملخصاً من (س)

مالك إن رد المعين يكون لغيره أن ذلك ما اجتهد الحاكم لا لخصوص الفقراء فتأمله

• ثم شرع في بيان مطلات الوقف بقوله

• (وَسَطَّلَ) الوقف (بمائعٍ) أى محصل مائع للواقف (قُلَّ حَتُّوْرِهِ) أى قلَّ أن يحوره الموقوف عليه ، فإذا لم يحره الموقوف عليه — ولو سميهاً أو صعباً أو وليه — حتى حصل للواقف مائع من موت أو فاس أو مرض متصل بموته ، بطل الوقف ورجع للعريم في الفس وللوارث في الموت ، إن لم يحره الوارث ، وإلا نهد وهذا إذا حس في صحته ، وأما من حس في مرضه فهو كالوصية يحرج من التلت إذا كان لغير وارث وإلا بطل كما نأى وللواقف في المرض الرجوع فيه لأنه كالوصية بخلاف الواقف في الصحة فلا رجوع له فيه قل المائع ، ويحرج على التحويل إلا إذا شرط لنفسه الرجوع فله ذلك

• (أو) محصل مائع له (بعد عَوْدِهِ) أى الوقف (له) أى أواقفه (قل عام) بعد أن حيرعه (واه) أى والحال أن للواقف (عامةً كدارٍ) وحابوت وحمام ودانة ، فإنه يبطل الوقف محصل المائع للواقف حال استيلائه عليه قل العام ، وسواء أوقفه على محوره أو غيره عاد لإليه بعوض ، كإحارة أو غيره ما لم يحرجه ثانياً قل المائع ، وإلا لم يبطل ومفهوم

قوله [ولو سميهاً] إلح مألعة في محذوف تقديره فإن حاره صح هذا إذا كان الخائر له رشيداً ، بل ولو سميهاً إلح

وقوله [حتى حصل للواقف مائع] غاية في قوله لم يحره

قوله [أو فاس] المراد بالفس هنا ما يتحمل الأحص والأعم الذي هو إحاطة الدين

وقوله [بطل الوقف] جواب إذا والمراد بالطلاق عدم التام لأن عدم إمصاء ذلك حتى للعرماء في الفس والورثة في الموت

قوله [إن لم يحره الوارث] أى أو العريم والمراد بالإحارة الإمصاء

قوله [وسواء أوقفه على محوره] وسيأتى بشروط مسألة الوقف على المحذور الآتية

قوله [ما لم يحرجه ثانياً قل المائع] حاصله أنه إن عاد لإمصاءه بما وقفه

قل عام وحصل المائع قل أن يحرجه ثانياً بطل الوقف مطلقاً كان على محوره

« قبل عام » أنه لو عاد إليه بعد العام فحصل المانع ، لم يبطل ، لأنه المدة التي يحصل بها اشتهاار الوقف عالماً بخلاف الرهن إذا عاد للرهن فإنه يبطل بالمانع ولو طالبت حياة المرتهن له ودكَّسَر مفهوم « وله علة » بقوله

(بخلاف) ما لا علة له (نحو كُتُب) للعلم (وسلاح) فإنه لا يبطل بالمانع إذا عاد ليد الواقف قبل عام وأولى بعده (إذا صرَّفه) قبل عوده له (في مَصْرَفِهِ) بأن حير عنه لمن يقرأ فيه بالنسبة للكتاب أو لمن يقاتل به بالنسبة للسلاح أو لمن يحرق به في نحو القدوم ولو كانت الحياة له سحو تعيرة الكراس^(١) فما بعده إلح فإنه كاف ولا يبطل بالمانع قبل العام وما ذكرناه من قولنا « بخلاف » إلح هو المعلوم عليه حالاً لمن قال هما سواء في البطلان وقولنا « ومفهوم قبل عام » . أنه لو عاد إليه بعد العام إلح شامل للوقف على غير المحجور وعلى المحجور اتفاقاً في الأول وعلى الأرحح . في الثاني قال المتيطي وإن عاد إليها أى الدار الموقوفة بعد العام تعدت . وإن مات فيها إذا كان رجوعه إليها بالكراه وأشهد على ذلك ، هذا قول ابن القاسم وعند الملك وهو المشهور وبه العمل ، وسواء في هذا الصغير والكبير ومقابلة طريقة ابن رشد القائلة بالبطلان إذا عاد لما حس على محجوره ولو بعد أعوام وأيس العمل عايتها قال المحشى وقد نظم ذلك سيدى أحمد الراوى فقال

رجوع واقف لما قد وقفنا بعد مضي سنة قد حما

أو على غيره عاد بكراه أو إرفاق وإن عاد بعد عام بكراه أو إرفاق فلا يبطل إذا كان على غير محجوره . وإن كان على محجوره فيه خلاف إن عاد ، بكراه وأشهد على ذلك ، وإن عادله بإرفاق بطل اتفاقاً

قوله [فإنه سطل] إلح أى اتزله تعالى (فَهَرَّهَاتٍ مَتَّصِرَةً)^(٢)

فجعل القصص وصفاً لها

قوله [وعلى المحجور] أى إلا في المسألة الآتية

قوله [قال المحشى] مراده به (س)

قوله [قد حما] أى فلا يبطل الوقف

(١) هكذا في الأصل

(٢) سورة القدر آية ٢٨٣

على صبي كان أو دى رشد واعتبرت طريقة ابن رشد وقول المتبطل إذا كان رجوعه إليها كالكرام وأشهد يقتضى أنه إذا عاد إليها لا كرام ، بل بإرفاق بطل ، أى فى المحذور بعد العام وبه حرم بعضهم وقد علم من قولنا « وبطل مانع قبل الحور » أن الحور شرط فى صحة الحس وهو الإحراج عن يد المحس وكذا الهبة والصدقة ولا بد من معاينة البينة لحوره كما فى المدونة قال فيها ولو أقر المعطى فى صحة أن المعطى قد حار وقص وشهدت عليه بإقراره بينة تم مات لم يقص بذلك إن أكرت ورتته حتى تعاین البينة الحور (انتهى)

• واستثنى من ذلك المحذور إذا وقف عليه عليه ، فإنه لا يشترط فيه الحياة الحسية بقوله

- (إلا) أن يوقف الولي من أب أو وصى أو حاكم أو مقدم
- (لم يحجوره) الصغير أو السفیه فلا يشترط فيه الحور الحسى بل يكتفى بالحكمى ، فيصح وقف الولي عليه إذا استمر الوقف تحت يده حتى حصل المانع ، لكن بشروط ثلاثة أعادها بقوله
- (إن أشهد) الولي (على الوقف) على محجوره ، وإن لم يشهد على الحور له ، فإن لم يشهد بطل بالمانع
- (وصرف) عليه (له) أى للمحذور (العلة) أى فى مصالحه كلاً أو بعضاً

قوله [على صبي كان] إلح تعميم فيما قبله

قوله [واعتبرت طريقة ابن رشد] أى حيث قال بالطلان فى المحذور ولو كان الرجوع بعد أعوام وأو مع الإشهاد والكرام له

قوله [وبه حرم بعضهم] أى بهذا التفصيل

قوله [وقد علم من قولنا] إلح بهذا تعلم أن من أوقف دار سكناه متلاً على دريته ونفى ساكناً فيها حتى مات يكون وقعه باطلاً باتفاق أهل المذهب ويرجع ميراثاً

قوله [حتى تعاین البينة الحور] أى والإشهاد على إقراره بالحور لا يكتفى

قوله [وصرف عليه] أى ولا بد من الشهادة على ذلك

قوله [كلاً أو بعضاً] قال اللقائى وصرف العلة له أى كلها أو حلها قياساً على الهبة أما إذا لم يصرف العلة بالمرة أو لم يصرف له إلا الأقل أو النصف بطل

مما يحتاج إليه ، فإن لم يصرف منها عليه بطل بالمانع ٥ -

(وَلَمْ يَكُنْ الْمَوْقُوفُ) عَلَى الْمَحْجُورِ (دَارَ سُكْنَاهُ) أَى الْوَاقِفِ ، فَإِنْ كَانَتْ دَارُ سُكْنَاهُ بَطُلَ بِالْمَانِعِ إِلَّا إِذَا تَحَلَّى الْوَاقِفُ عَنْهَا وَعَايَتْ الْبَيْتَ فَرَاعَاهَا مِنْ شَوَاعِلِ الْخَمْسِ -

(إِلَّا أَنْ يَسْكُنَ) الْوَلِىُّ مِنْهَا (الْأَهْلُ وَيُكْرَى لَهُ) أَى الْمَحْجُورُ (الْأَكْثَرُ) لِلصَّرْفِ عَلَيْهِ فَيَكْفَى وَلَا يَبْطُلُ لِأَنَّ الْأَهْلَ تَابِعٌ لِلْأَكْثَرِ (وَلَنْ يَسْكُنَ النِّصْفُ بَطْلًا فَقَطْ) إِنْ حَصَلَ مَانِعٌ ، وَصَحَّ النِّصْفُ الَّذِى لَمْ يَسْكُنْهُ وَإِنْ سَكَنَ الْأَكْثَرُ بَطُلَ الْجَمِيعُ ، وَفَهُمْ مِنْهُ أَنَّ حَيَاةَ الْأُمِّ مَا حَسَتْهُ عَلَى وَلَدِهَا الصَّغِيرِ لَا يَكْفَى . إِلَّا إِذَا كَانَتْ وَصِيَّةً وَتَقَدَّمَ أَنْ السَّعِيَّةُ أَوِ الصَّغِيرُ لَوْ حَارَ لِنَفْسِهِ لَصَحَبَ حَيَاتُهُ فَلَا يَبْطُلُ الْخَمْسُ بِالْمَانِعِ بَعْدَهُ

• (و) بَطُلَ الْوَقْفُ (عَلَى وَارِثٍ مَمْرُصٍ مَوْتِهِ) لِأَنَّ الْوَقْفَ فِي الْمَرْصُ كَالْوَصِيَّةِ وَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ

(وَالَا) يَكُنْ الْوَقْفُ فِي الْمَرْصُ عَلَى وَارِثٍ بَلْ عَلَى غَيْرِهِ (فَمِنْ التَّلْتِ) بِحَرْحٍ فَإِنْ حَمَلَهُ التَّلْتُ صَحَّ وَإِلَّا فَلَا يَصَحُّ مِنْهُ إِلَّا مَا حَمَلَهُ التَّلْتُ

الوقف (٨١) إذا علمت ذلك فالمراد بالنقص الخل

قوله [ويكرى له] إلح مهووه لو أنقى الأكثر حالياً من غير كراء بطل الوقف ، ومثله ما إذا أكره لنفسه

قوله [وإن سكن النصف بطل فقط] وهذا بخلاف صرف العلة فإنه تقدم أن صرف النصف المحجور مبطل للوقف في الجمع لأن النصف الذى تعلق بالسكنى متميز بخلاف صرف العلة فلا تمييز فيه كما يمينه في الحاشية

قوله [وفهم منه] أى من قوله إلا المحجور

قوله [ممرص موته] أى الممرص الذى يعقنه الممرت وأو حبيباً ويبطل وأو حملته التلث لأنه كالوصية ولا وصية لوارث ومحل الطلاق فيما يبطل فيه الوقف حيث لم يجره الوارث غير الموقوف عليه فإن أحراره مصى ولذا كان دخول الأم والروحة فيما للأولاد حيث لم يجرها ، فإن أحراراً لم يندحلا كذا في الحاشية

ثم استثنى من بطلان وقف المريض على الوارث مسألة تعرف بمسألة ولد الأعيان فقال

(إلا) وقفا (مُعَقَّسًا) كان له علة أم لا أوقفه المريض على أولاده وبسلة وعقه (حَرَجَ مِنْ ثُلُثِهِ) أى حملة الثلث فيصبح ، فإن حمل الثلث بعصه جرى فيه ما سذكر فيما يحمله الثلث

(مَكْمِيرَاتٍ لِلْوَارِثِ) فى القسم مما يخص الوارث ، وليس ميراثاً حقيقة إذ لا يباع ولا يوهب فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين وللروحة الثمن فى المثال من مباح الأولاد وللأم السدس ، فيدخل فى الوقف جميع الورثة وإن لم يوقف عليهم وبس ذلك بالتال ، فقال

(كثلاثة أولاد) لصلبه هم أولاد الأعيان (وأربعة أولادٍ أولادٍ) أوقف عليهم فى مرضه شيئاً من ماله كدار وعقه بأن قال وعقهم فالتعقيب شرط فى هذه المسألة كالحروج من الثلث ، فإن لم يعقه بطل على الأولاد وصح على أولاد الأولاد

قوله [تعرف بمسألة ولد الأعيان] أى فى المذهب قال بعضهم فى هذه التسمية قصور لأن الحكم فى هذه المسألة لا يختص بالوقف على ولد الأعيان ، بل الوقف على غيرهم من الورثة كذلك فلو وقف فى مرضه على إخوانه وأولادهم وعقهم ، أو على إخوانه وأولاد عمه وعقهم ، وأخوانه وعقهن ، أو أولاد عمه وعقهم . فالحكم لا يختلف وصابط تلك المسألة أن يوقف المريض على وارث وغير وارث وعقهم .

قوله [معقَّسًا] أى أدخل فى الوقف عقساً

قوله [فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين] أى ولو شرط الواقف تساويهما .

قوله [وللأم السدس] أى والباقي للأولاد

قوله [وبس ذلك بالتال] وهذا المثال للمدونة فلذا اقتصر عليه المصنف كتحليل ، وإلا فحقيقة المسألة أن يوقف الواقف فى مرض موته على وارث وعلى غير وارث وعلى عقهم فلا مفهوم لما ذكره المصنف

قوله [هم أولاد الأعيان] أى وهم الذين سميت المسألة بهم

قوله [وعقه] بالتشديد فعل ماضى أى وإلحال أنه عقه بأن قال إلح .

قوله [بطل على الأولاد وصح على أولاد الأولاد] أى وحيتشد تقسم ذات

(وَتَرَكَ) مع السعة من يرث (روحةً وأمناً ، فيدخلان في مال الأولاد) وكذا كل من يرث من لم يوقف عليه كالأب ما يورث الأولاد ثلاثة أسهم من سعة سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً أو بعضهم أطلق أو سوى بين الذكر والأنثى أو جعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، إذ شرطه لا يعتبر فيما لأولاد الأعيان ، بل للذكر مثل حظ الأنثيين على كل حال كما يؤخذ من قوله « فكميراث للوارث ، فالروحة من الثلاثة أسهم التمس وللأم منها السدس (وأربعة أسباعه لولد الولد وقف) عليهم يعمل فيها بشرط الواقف من تفاصل أو غيره ، بخلاف مال أولاد الصلب فإنه كالميراث للذكر فيه مثل حظ الأنثيين ولو شرط حلاله ويدخل فيه من يرث ، إلا إذا لم يوقف عليه ولكونه معقراً لم يبطل ما ناب الأولاد لتعلق حق غيرهم به . واكون

الوقف بين الأولاد وأولاد الأولاد ، فما ناب الأولاد تكررت داته إرتباً وما ناب أولاد الأولاد يكون وقفاً كما في (س) عن التصحيح

قوله [فيدخلان] أى إن معتا ما فعله مورثهما من وقفه في المرض . وأما إن أحازتا فعله فلا يدخلان أصلاً كما في (س)

قوله [على كل حال] أى شرط ذلك أو لم يشترطه

قوله [من تفاصل أو غيره] أى كان التمهيل للذكور أو للإناث

قوله [ولو شرط حلاله] أى لكونه بالنسبة لهم كالميراث فلا يحرج من قسمة الميراث

قوله [إذا لم يوقف عليه] هذا التبدل اعتبره (عب) وبه في الخاصة فقال ويحل كونه كالميراث إذا حس على أولاده وأولاد أولاده دون الأم والروحة فإن حس عليهما مع من ذكر فإن الوقف يكرر بين الجميع بالنسوية لا حسب المرافض في الوراة حيث لم يكن من الواقف تمصيل فلا يتأهل حبس فلا يدخلان فيما للأولاد (١ هـ) قال (س) هذا غير صحيح لأنه حيث علم أن نص الوزة يتسم بينهم على حكم الإرث لأنه لا وصية لوارث لزم قسمه على المرافض . وعدم نسوية الأم والروحة مع الأولاد سواء أدخلهما حسب رموسهما في التسم بين الأولاد أولاً تأمله (١ هـ)

قوله [لتعلق سق غيرهم به] أى وهم أولاد الأولاد

الوقف عليهم في المرض لا يصح شاركهم غيرهم من بقية الورثة وحاصل قسم المسألة على طريقة العريبيين أن المسألة من سبعة لأولاد الأعيان ، منها ثلاثة للأم منها السدس من ستة والروحة الثمن من ثمانية وبين المخرجين موافقة بالانصاف ، فيصرب نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين ، للأم سلسها أربعة والروحة ثمنها ثلاثة ، يبقى سبعة عشر على ثلاثة أولاد الأعيان لا تنقسم وتباين ، فتصرب الرموس الثلاثة المكسرة عليها سهامها في أصل المسألة الأربعة والعشرين باثنين وسعين ، ثم يقال من له شيء من أصل المسألة أحده مصروباً في ثلاثة ، فلأم أربعة في ثلاثة باثني عشر والروحة ثلاثة في ثلاثة تسعة والأولاد سبعة عشر في ثلاثة بواحد وخمسين لكل واحد سبعة عشر ، وأما أولاد الأولاد وأربعتهم منقسمة عليهم (وانتقص القسم) المذكور (محدث ولد) أو أكثر للعريبيين أو لأحدهما فإذا حدث واحد صارت القسمة من ثمانية وأتان صارت من تسعة وهكذا (كموتيه) أي كوت ولد من العريبيين أو أكثر فتتقص ، فإذا مات واحد

قوله [شاركهم غيرهم] أي الذي هو الروحة والأم أي إعا قسم كالميراث وشاركهم فيه الأم والروحة لعدم صحة الوقف عليهم في المرض
قوله [على طريقة العريبيين] أي الذين لا يعطون كسراً
قوله [منها] أي من الثلاثة التي تحصى أولاد الأعيان لأن الروحة والأم لا دخول لهما فيها لأولاد الأولاد لصحة الوقف فيه
قوله [وبين المخرجين] أي الذي هو الستة والتمانية
قوله [المكسرة عليها سهامها] أي التي هي سبعة عشر
قوله [الأربعة والعشرين] بدل أو عطف بيان
قوله [من أصل المسألة] أي التي هي الأربعة والعشرون
قوله [أحده مصروباً في ثلاثة] أي التي هي عدد رموس أولاد الأعيان
قوله [وانتقص القسم المذكور] أي الذي هو على سبعة
[فإذا حدث واحد] يتصور حدوث ولد من أولاد الأعيان فيما إذا كان للواقف ولد عائب لم يعلم به حين القسم ثم حصر بعد القسمة وشهدت البينة بأنه اس الواقف فتتقص القسمة

من أولاد الأعيان فالقسمة من ستة لأولاد الأعيان سهمان للأم سلسها والروحة ثمنهما والباقي يقسم على ثلاثة الاثنين الباقيين من أولاد الأعيان وأحيهم الميت فإنه يقتل حياته ، ويصبيه يكون لوارثه على حسب المراتب فإذا كانت روضة الواقف المذكورة أمه كان لها من نصيبه الثلث أو السدس ، وإن كان أولاد الأولاد أو بعضهم أساءه ولا شيء منه للأم الواقف لأنها حدثه حجت بأمه وإن كانت الروحة ليست بأمه كان للأم الواقف السدس منه لأنها حدثه . وإن كان أولاد الأولاد أساءه كان لهم الباقي . وإن كان أساءه بعضهم احتص به . وإن كانوا كلهم أساءه أحبه احتص به أحواه الباقيان ، وكذا لو مات اثنان من أولاد الأعيان فلو مات الثلاثة رجع الوقف جميعه لولد الولد مع ما بيد الروحة والأم ، لأن أحدهما كان بالنفع لأولاد الأعيان ولو ماتت أم المحسن أو روحته أو وارثه إلا أن الميت مما لا دخل له في الوقف - كروحته وأحبه لأمه - فسهمه على وريثته على حسب المراتب . إلى أن يموت أولاد الأعيان جميعهم فينتقل الوقف لأولاد الأولاد ولو مات واحد من أولاد الأولاد كانت القسمة من ستة ،

قوله [والباقي يقسم على ثلاثة] إلح أي وتكون المسألة من اثنين وسبعين كما تقدم

قوله [فإذا كانت روضة الأرافف] إلح تفصيل لما أحمل قتاه

قوله [كان لها من نصيبه الثلث] لا يظهر في هذا المال بل لها السدس على

كل حال 'رحود جمع من الإحوة لأنه معاوم في المراتب أن المراد الجمع الذي يحب الأم من الثلث إلى السدس ما فوق الواحد فلا يظهر التفصيل الذي قاله إلا أن كان الميت من أولاد الأعيان اتين كما في الآتي

قوله [لأنها حدثه] أي من جهة أبيه وليس له أم تحجبها

قوله [ليست بأمه] أي لم يروحه أبيه فقط

[كان هم الباقي] أي لأن جهة السدة تحجب جهة الأخره

قوله [احتص به أحراه] إلح أي لأن جهة الأخره تقدم على جهة سبها

قوله [فسهمه على وريثته] أي الذي ناله من الشيء أو دوف

قوله [فيسقل الوقف لأولاد الأولاد] أي فيحورون جميع اتين - الموقوف ،

فكل من كان أحد من وريثة أولاد الأعيان أو وريثة الأم أو الروحة شيئاً رده لأولاد الأولاد وقد عار بالعلة المأصية

قوله [ولو مات واحد] إلح . تنال لقوله فإذا مات واحد من أولاد الأعيان

لأولاد الأعيان النصف ثلاثة ولو مات اثنان كانت القسمة من خمسة لأولاد الأعيان ثلاثة وللأم سدسها وللروحة ثمنها ولومات أولاد الأولاد كلهم بقى الوقف لأولاد الأعيان كلهم ، فإن ماتوا أيضاً رجع مراحح الأحاس لأقرب عصبة فقراء المحسن (لا) يتنص القسم (موتٍ لإحداهما) أى الروحة أو الأم ويرجع ماب من مات منهما لورثته — كان وارثهما من أهل ذلك الوقف أو غيره — ما بقى أحد من أولاد الأعيان فإن لم يكن لهما وارث فليت المال حتى تنقصر أولاد الأعيان وعلم من جميع ما تقدم أن الطقة العليا وهى أولاد الأعيان لا تحجب الطقة السفلى لا من نفسها ولا من غيرها ، وأن الأم والروحة قد يعتريهما النقص والريادة باعتبار الحدوث والموت وقد يسقطان عند موت أولاد الأعيان

قوله [لأولاد الأعيان النصف ثلاثة] أى وتأخذ الأم والروحة نصيبهما منها والعمل على ما تقدم

قوله [بقى الوقف لأولاد الأعيان] أى بأيديهم وتأخذ الأم والروحة نصيبهما منها والعمل على ما تقدم

قوله [رجع مراحح الأحاس] أى وربع ما كان بيد الروحة والأم أو ورثتهما ، ويصير الجميع لأقرب فقراء عصبة المحسن ولا امرأة لو كانت ذكراً عصبت ويستوى فيه الذكر والأنثى ولو شرطى أصل الرقف التمثيل وسبأنى إيضاح ذلك فى قوله وإن انقطع مؤبد رجع حسناً لأقرب فقراء عصبة المحسن إلح

قوله [ما بقى أحد من أولاد الأعيان] طرف لقوله يرجع أى يرجع ماب من مات منهما لورثته مدة نفاء أحد من أولاد الأعيان

قوله [حتى ينقصر أولاد الأعيان] عاية فى نقائه لئيب المال أى إن انقضت رده بيت المال لأولاد الأولاد

قوله [لا من نفسها ولا من غيرها] راجع للسفلى والمعنى أن السفلى لا تحجب بالعليا كانت السفلى من نفس العليا كأولاد صلهم أو من غير صلهم كأولاد إخوانهم

قوله [باعتبار الحدوث] راجع للنقص والريادة

وقوله [والموت] راجع للنقص والريادة أيضاً

قوله [وقد يسقطان] قد للتحقيق لا للتقليل

• (و) بطل الوقف (على معصية ككبيسة) وكصرف علته على حمر أو شراء للسلاح لقتال حرام (أو) على (حرق) وتقديم صحته على دى (أو) وقف (على نفسه ولو بشريك) أى يبطل على نفسه ولو مع شريك غير وارث، كأوقفته على نسي مع فلان ، فإنه يبطل ما يحصه وكذا ما يحص الشريك (إلا أن يحوره الشريك قبل المانع) فإن كان شائعاً فإن حار الجميع قبل المانع صح له شأنه وإلا فلا ، فإن أوقفه على نفسه ثم على أولاده وعقده رجح حسناً بعد موته على عقبه ، إن حاروا قبل المانع ، وإلا بطل ، هذا إن أوقف فى صحته فإن أوقف فى مرصه صح ، إن حملة الثلث ورجح الأمر للتصيل المتقدم فى مسألة أولاد الأعيان
• (أو على أن الطر له) أى للواقف ، فإنه يبطل لما فيه من التحجير ،

قوله [ككبيسة] طاهره كان على عابدها أو مرمتها كان الواقف مسلماً أو كافراً وهذا هو الذى متى عليه فى المجموع ، وسبأى عن اس رشد قول بالصحة إن كان من دى على مرمها أو المرمى بها
قوله [وتقدم صحته على دى] أى فى قوله واو دميّاً وسواء كان الواقف مسلماً أو دميّاً

قوله [فإن أوقفه على نفسه ثم على أولاده] حاصله أن الرقب على النفس باطل وعلى غيره يصح تقدم الوقف على النفس أو بأحر أو توسد كأف قال وقت على نسي ثم عقى ، أو وقت على ريد ثم على نسي أو وقت على ريد ثم على نسي ثم على عمرو فالأول يتال له مقطع الأول ، والثانى مقطع الآخر وانثالث مقطع الوسط وكذا يكون مسطح الطرفين كالوقف على نفسه ثم على أولاده ثم على ميت لا يتمتع بالوقف

والحاصل أن الطاهر من مذهبنا أنه يبطل فيما لا يتحور الوقف حياً ويصح دماً يصح عليه ولا يصح الانقطاع وقال الشافعى لا يصح مستمع الإلهاء والإلهاء أو الانتداء فقط وقال أبو حنيفة يبطل مقطع الإلهاء وقال أحمد يبطل مقطع الإلهاء والوسط وكذا فى الحاشية

قوله [أو على أن الطر له] محل بطلان الوقف إن جعل الطر لنفسه ما لم يكن

هذا إن حصل مانع له. فإن اطلع عليه قبل حصول مانع كان صحيحاً وأحرر على حمل النظر لغيره

• (أَوْ حُطِّلَ سَسَقُهُ) أى الوقف (لدينٍ إن كان) الوقف (على محجورٍ)، وهذا فيما إذا حاربه الواقف لمحجوره، مع وجود الشروط الثلاثة المتقدمة من الإشهاد، وصرف العلة، وكون الوقف عبر دار سكناه، وإلا بطل، ولو علم تقدمه على الدين، والمعنى أن مَنْ وقف على محجوره وفقاً وحاربه بالشروط المتقدمة، وعلى الواقف دين ولم يعلم هل الدين قبل الوقف أو بعده، فإن الوقف يبطل ويباع للدين تقدماً للواحد على الآخر عند الجهل مع ضعف الحوز، ولذا لو حاربه للمحجور أحمى بإذن الولي لصح ولم يبطل عند جهل سقه للدين، كالأولاد الكبير والأحمى يحوز لنفسه قبل المانع فلا يبطل جهل السق بل بتحقيقه وأما لو حار المحجور لنفسه، فهل يعتبر حوزة فلا يبطل الوقف عند جهل السق؟ وهو الصحيح، سميهاً كان أو صبيهاً وقد تقدم (أو لم يُحْطَلِ) يسكون الحاء أى لم يترك الواقف (دين الناس) وبين كتمه مسجود (ورباط ومدرسة) (قَسَلَتْهُ) أى قبل المانع، فإنه يبطل، ويكون ميراثاً فإن أحل قبل المانع صح لأن الإحلال المذكور حوز حكماً

وقفه على محجوره وإلا فله النظر، ويكون الشرط مؤكداً كلما ذكره شيخنا شايحنا السيد اليلدى في حاشيته على (عب)

قوله [ولم يعلم هل الدين] إلخ أى وأولى إذا علم تقدم الدين على الرقب، فإن تحقق تقدم الرقب على الدين فلا بطلان وتنتج دمة الواقف بالدين

والحاصل أنه إن علم تقدم الدين على الوقف بطل سواء كان الرقب على محجوره أو غيره، فإن علم تقدم الرقب على الدين فلا بطلان كان الوقف على محجوره أو على غيره، وإن جهل سقه له فإن كان الرقب على محجوره بطل إن حاربه له وإن كان على غيره فلا بطلان إن حاربه الموقوف عليه قبل المانع

قوله [بل بتحقيقه] أى بتحقيق سق الدين على الرقب

قوله [أى لم يترك الواقف] معموله محذوف تقديره المحجر، والمعنى أنه

حصل له مانع وهو باق على حجره وتحت حوزة

قوله [حوز حكماً] أى عن الواقف

• (و) بطل الوقف (من كافر لکمس سنجید) ورباط (ومدرسة) من القُرْبَت الإسلامية وأما وقف الدمى على كيسة فإن كان على مومنها أو على المرمى بها فالوقف صحيح معمول به فإن ترفعوا إليها حكم بينهم بحكم الإسلام أى من إصابته وإن كان على عاصدها حكم بطلانه كذا نقل عن ابن رشد

• (وكثرة) الوقف (على سببه) المذكور (دون سبائته) فإن وقع مصى

قوله [كذا نقل عن ابن رشد] وهما قل تاد بالطلاق مطلقاً وقل ثالث بالصحة مطلقاً ، وأنه غير لازم وسواء أشهد على ذلك الرقف أم لا . بأن من تحت يد الواقف أم لا . وللواقف الرجوع فيه متى شاء

قوله [وكره الوقف] إلح اعلم أن في هذه المسألة وهى الرقف على السبب دون السات أقوالاً أولها بطلان الوقف مع حرمة القدوم على ذلك ثانيها الكراهة مع الصحة والكراهة على ما بها ، ثالثها حوازه من غير كراهة رابعها الفرق بين أن يشارعه فيمضى على ما حسبه عليه أو لا يشارع فيرد للسبب والسات معاً حاشاها ما رواه عيسى عن ابن القمام حرمة ذلك فإن كان الواقف حياً فصححه وحماً ، المذكور والإناث ، وإن مات مصى سادسها مسح الحس وحماً مسحاً إن رضى المحسن عليه فإن لم يرص لم يحرر فصححه ويتر على سببه حسناً وإن كان الواقف حياً والله . من هذه الأقوال ثانيها التى متى عليه المصنف ويحل الخلاف إذا حصل الرقف على السبب دون السات في حال الصحة وحصل الضرر المانع أما لو كان الرقف في حالة المرض فباطل اتفاقاً وإن حير لأنه عطية لو ارث . أو كان في حال الصحة وحصل المانع قبل الحور كما لو بقى الرقف ساكناً فيه حتى مات فباطل اتفاقاً أيضاً فليحط هذا المقام وكلام المؤلف في سببه وما به نصه . وأما ما سببه دون سات فيه فيصح وقته اتفاقاً وأما هذه الترجيح فمضى وهذه ماله كله أو حله فمكروه اتفاقاً . وكذا يكره أن يعطى ماله سببه لأجل إيلاده يسم بينهم بالسوية إن كانوا ذكوراً وإناثاً . وإن قسمه بينهم على سر . وإرثهم لذلك حائر وكذلك يصبح الوقف باتفاق في العكس كوقفه على دابة دور . وإما بطل الوقف على السبب دون السات على القول به نقول ذلك لأنه من عمل الجاهلية أى يسه عملهم لأن الجاهلية كانوا إذا حصر أحدهم المربور والذكر دون

ولا يمسح (على الأصح) وهو مذهب المدونة ومقاله ما متى عليه التيسر من أنه لا يجوز ويمسح إن وقع ، وهو قول ابن القاسم في العتية (واتسع شرطه) أي الواقف وحبوا (إن حار) ، والمراد بالخوار ما قابل المموج فيشمل المكروه ، فإن لم يجر لم يتبع . ومتل للحاثر بقوله

(كتحصيل) أهل (مذهب) من المذاهب الأربعة بصرف العلقم أو بتدريس في مدرسته أو بكونه إماماً في مسجده (أو) تحصيل (ناظر) معين وله عزل نفسه ، فيولى الواقف غيره من شاء ، وإلا فالحاكم فإن لم يجعل له ناظراً فالمستحق إن كان معيناً رشيداً هو الذى يتولى أمره ، فإن لم يكن رشيداً فوليّه وإن كان المستحق غير معين كالفقراء فالحاكم يولى من شاء ، وأخرته من ربه .

الإثبات فصار فيهم حرمان الإثبات دون الذكور فالوقف على هذا الوجه يشبه عمل الجاهلية (أه) ملحصاً من الخاتبة وخاتبة الأصل قوله [واتسع شرطه إن حار] أي إن كان بالامط أو بالكتابة قوله [فيشمل المكروه] أي وذلك كتحصيل الذكور دون الإثبات وكعز الشاهد بالسط وكأه حية عنه كل عام بعد مرته

أوله [فإن لم يجر لم يتبع] أي إن كان ممدوحاً باتفاق وأما المصلف فيه كاشتراط إحراج البات من وقفه إذا ترواح فهذا لا يجوز الإقدام عليه فإذا وقع مصى كما في (ح) نقله (س)

قوله [أو تحصيل ناظر معين] أي بأن شرط الواقف أن فلاناً ناظر وقفه فحب اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وليس له الإيصاء بالطر لغيره إلا أن يجعل له الواقف ذلك ، وجبت لم يكن له إيصاء به ، فإن مات الناظر والواقف حي جعل الطر لمن شاء وإن كان مساً فرضيه إن وحد وإلا فالحاكم

درا [وإلا فالحاكم] أي إن لم يكن الناظر حياً ولا وصى له فالحاكم • تسبه ذكر البدر القراق أن القاصى لا يعزل الناظر إلا بحجة وللراقف عراه مطلقاً

قوله [وأخرته من ربه] أي يجوز للقاصى أن يجعل للناظر أجرة من ربح

وكذا إن كان الواقف على مسجده ويحويه ، وأقرع بين رشدهاء معينين
(أو تسند ثمة فلان) من المستحقين (بكدا) من علقته ثم يقسم الباقي على
التيق ، فيحب العمل به لأن شرط الواقف كص الشارح
(أو) شرط أنه (إن احتاج من حيس عليه) إلى البيع من الوقف (باع)
فيعمل بشرطه ، ولا بد من إينات الحاجة والحلف عليها ، إلا أن يشترط أن يصدق
بلايين

(أو) شرط أنه (إن تسور عليه) أى على الوقف (طاليم رجع) الوقف
ملكاً (له) إن كان حياً (أو لوأرته) إن مات (أو) رجع (لفلان ميلسكاً) فإنه

الواقف على حسب المصلحة خلافاً لقول ابن عتاب إنه لا يحل له أحد شيء من علة
الوقف ، بل من بيت المال إلا إذا عين الواقف شيئاً
قوله [وكذا إن كان الوقف على مسجده] أى فإن الحاكم يولى عليه من يشاء
من يرتضيه إن لم يكن الواقف حياً ولا وصى له

واعلم أنه إذا مات الواقف وعدم كتاب الرقف قل قول الناطر في الجهات التي
يصرف عليها إن كان أمياً . وإذا ادعى الناطر أنه صرف العلة صدق إن كان أمياً
ما لم يكن عليه شهود في أصل الرقف فلا يصرف إلا باطلاعهم ، ولا يقتل بدوهم
وإذا ادعى أنه صرف على الوقف مالا من عده صدق من غير يمين إن لم يكن منهم
ولأما حلف ولو التزم حين أحد النظر أن يصرف على الرقف من ماله إن احتاج
لم يلزمه ذلك وله الرجوع بما صرفه وله أن يقرض لمصلحة الرقف من غير إدد الحاكم
ويصدق في ذلك نقله محتى الأصل عن (ش)

قوله [أو تدئة فلان] أى كأن يقول يبدأ فلان من علة وقهى كل سنة أو كل
شهر بكدا فيعطى ذلك مبدءاً على غيره وإن من علة تانى عام إن لم يقتل من علة كل
عام فإن قال ذلك لا يعطى من ريع المستقبل عن المناصى إذا لم يف تحقه لأنه أصاف
العلة إلى كل عام

قوله [فيعمل بشرطه] اعلم أن الاحتياج شرط لخوار اشتراط البيع لا لصحة
اشتراطه إذ يصح شرط البيع بدون قيد الاحتياج وإن كان لا يجوز إهداء فيعمل
بالشرط بعد الوقوع

يعمل بشرطه وقوله «ملكاً» راجع للثلاثة قله .

• ثم شرع في بيان حكم ما إذا انقطع المحس عليه ، فقال

(وإن انقطع) وقف (مؤتد) على جهة انقطاع الجهة التي وقف عليها (رجح حسناً لأقرب فقراء عَصَةِ الْمُحْسِنِ) فيقدم الابن فانه فالأب فالأخ فانه فالخالد فالعم فانه ، ولا يدخل فيه الوقف ولو فقيراً ولا مواله وإن كان الأقرب عيباً فلم يلبس يلبس في الرتبة ، كما إذا لم يوجد (و) رجع (لامرأة) لو كانت دكراً عَصَتِ) كالت والأخت والعممة (يستوى فيه) أى في الرجوع (الدكتر والأثني) ولو شرط في أصل وقعه على المحس عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين أو عكسه ، لأن المرحع ليس بمتشاء ، وإنما هو حكم الشرع

• (لا) يرجع لأثني لو كانت دكراً لم تعصب (كست ست) بحلاف ست الابن (وإن صاق) الوقف (عن الكيفية قُدِّمَ الأقرب من الإناث) فلا يدخل

قوله [وقوله ملكاً] المناسب التصريح بالعلماء

وقوله [لثلاثة قله] أى الى هى قوله له أولوارته أو لملان

قوله [مؤد] أى وأما المؤقت فسيأتى في قوله وإن لم يؤد بأن قيد بحياتهم إلح

قوله [فالأخ فانه فالخالد] أى كالمكاح

قوله [ولا يدخل فيه الواقف] إلح أى لأنه لا يرجع ملكاً ، بل باق على

الوقفية والوقف لا يكون على المحس

قوله [كما إذا لم يوجد] أى فيقدر هذا العيب علماً

قوله [ورجع لامرأة] إلح معاه يرجع لأقرب امرأة من فقراء أقارب المحس

لو حلفت دكراً لكات عصبه

قوله [وإنما هو بحكم الشرع] أى والأصل في إطلاق الوقف السوية بن

الموقوف عليهم

قوله [قدم الأقرب] حاصل المسألة أنهم إن كانوا دكراً فقط قدم في

الكفاية الأقرب بالأقرب وإن كن إناثاً فقط اشتركن سعة وصيقاً إلا لالسات فيقدمن

في الصيق ، وإن كن دكراً وإناثاً فإن كان الذكور أقرب قدموا على الإناث سعة

وصيقاً ، وإن كانوا متساوين اشتركن الكل سعة وصيقاً على المعتمد . وإن كان الإناث

معهم الأبعد من العصبة فإذا كان له نساء وإحوة وصباقي الوقف عن كفاية الجميع
قدم النساء ، أى احصى ما يعينهن لا إيتارهن بالجميع ولو راد على ما يكفين
وأما المساوى للأثني فيشاركها مطلقاً قال ابن هرون المشهور أن الست إن كانت
مساوية للعاصب شاركته في السعة والصبيق ، وإن كانت أقرب منه قدمت عليه في
الصبيق ، وإن كانت أبعد منه قدم العاصب عليها في السعة والصبيق وهو كقول
الشارح

واعلم أن الأقسام ثلاثة متشاركة في الصبيق والسعة إذا تساوى النساء مع العصبة
كأخ وأخوات ، وعدم متشاركة في الصبيق والسعة إذا كان النساء أبعد من العاصب كأخ
وعمة . ومتشاركة في السعة دون الصبيق إذا كان النساء أقرب

(وإن وقفَ على مُعَسَّسِينَ) كريد وعمرو وحالد (وَتَعَدَّهُمْ) يكون
(للفقراء . فصبيقُ كُلِّ مَنْ مَاتَ) من المعينين يكون (للفقراء) لا للحي منهم
وسواء قال حياتهم ، أم لا وأما لو قال وقف على أولادى وأولادهم . سواء قال
الطبة العليا تحب السلى أم لا فإن من مات من الطبة العليا انتقل نصيبه لولده
وإلا فلا حوته كذا أفى ابن رشد بناء على الترتيب في الوقت باعتبار كل واحد على
حده ، كأنه قال على فلان ثم ولده وعلى فلان ثم ولده وهكذا فكل من مات
انتقل نصيبه لولده لا لإخوته . يكون معنى « الطبة العليا تحب السلى »
من «عمرها دون فرع غيرها ومعنى « على أولادى ثم على أولادهم » أى على ولدى
فلان ثم من بعده على ولده إلى آخر ما تقدم وحالهم ابن الحاج وقال بل يكون

أقرب اشترك الكل في السعة وعند الصبيق تقدم النساء كذا في الحاشية

قوله [ولو راد] إلخ راجع للمعنى والاراد للحال وارادة والمعنى لا إيتارهن
بالجميع في حال الرادة بل في حالها يعطى اريادة الأحرار

قوله [وهو كقول الشارح] المراد به بهرام

وقوله [واعلم] إلخ مدرك قول الشارح وهذه العبارة أصحها لا

قوله [وإلا فلا حوته] أى ولا يكره له ولد

قوله [باعتبار كل واحد] أى فهو من باب النسيب لا النكاح

قوله [وحالهم ابن الحاج] أى وكان معاصراً لا سداً

نصيب من مات لإخوته ساء على أن الترتيب باعتبار المجموع أى لا يتقل لاطقة الثابة إلا إذا لم يبق أحد من الأولى (انتهى) وهذا إذا لم يصرح بشيء أو لم يجر العرف به ولا عمل عليه والعرف عندنا مصر على فتوى ابن رشد

• ثم ذكر مفهوم « مؤبد » بقوله

(وإن لم يؤبد) الوقف ، فلا يحلو إما أن يقيد بشيء أو لا (فإن قُيِّدَ بحَيَاتِهِمْ) أو حَيَاتِ (أو حياة فلان) كريد (أو) قيد (بأجل) كمثيرة أعوام والوقف على معين كقوله وقفته على أولادى أو على أولاد فلان مدة حياتهم أو مدة حياتى إلى آخره (فللناق) أى من مات منهم فنصيبه لقبية أصحابه حتى يقرصوا ، (ثم) إذا انقرصوا ولم يبق منهم أحد (يترجعُ مائِكَاً) لربه أو لوارثه إن مات (وإلا) يقيد بشيء مما تقدم بأن أطلق (مَمَرَجِعُ الْأَحْسَاسِ) أى يرجع بعد انقراض جميعهم مرجع الأحساس لأقرب عصبة المحس ولامرأة لو فرصت ذكرأ عصمت إلى آخر ما تقدم فإن لم يكن له عصبة أو انقرصوا فاللمقرء بالاحتهاد من الناطر والعرق بين هذه يرجع نصيب من مات لأصحابه وبين ما قلها يرجع نصيبه للمقرء ، أنه لما

قوله [باعتبار المجموع] أى فهو من باب الكل لا من باب الكلية

قوله [لا يتقل للطقة الثابة] إلح فعلى هذه الطريقة إذا انقرصت العليا وانتقل الوقف هل يرد فيه بين أفراد السعلى وبه قال (ح) أو يعطى لكل سلسلة ما لأصلها وبه قال الماصر كذا فى (س)

قوله [والوقف على معين] أى وأما لو كان الوقف على غير معين كاللمقرء فلا يتأى انقطاعه بل هو مؤبد

قوله [إلى آخره] أى بأن قال حياة فلان أو قيد بأجل كمثيرة أعوام

قوله [وإلا يقيد بشيء مما تقدم] أى من قوله حياتى أو حياة فلان أو بأجل والموضوع أنه على معين

قوله [لأقرب عصبة المحس] أى من فقرائهم

قوله [يرجع نصيب من مات لأصحابه] أى للناق من أصحابه ولا يرجع ملكاً أو مراجع الأحساس إلا بانقراض جميعهم

قوله [وبين ما قلها] أى التى هى قوله وإن وقف على معين إلح وهذا

كان الوقف فيما قبلها مستمراً احتيط لحاجات الفقراء ، فكان لهم نصيب كل من مات ، وفي هذه لما كان يرجع ملكاً احتيط لحاجات الموقوف عليهم ليستمر الوقف تمامها طول حياتهم . (و) رجع الوقف (في) التأسيس على (كقطرة) ومسجد ومدرسة حرت (و) لم يُرَحَّ عَوْدُهَا (في مثلها) حقيقة إن أمكن ، فيصرف في قطرة أخرى أو مسجد آخر أو مدرسة أخرى فإن لم يمكن في مثلها نوعاً ، أى في قرية ومن ذلك مدارس مصر ومساحدها التي كانت بالقراة

• (وإلا) بأن رجع عودها (وقِفَ لها) ليصرف في ترميمها وتخليدها وما يتعلق بإصلاحها

(وسَدَّ) الماطر وحبساً من علته (بإصلاحه) إن حصل به حل (والفقرة عليه) إن كان يحتاج لفقة كالحياوان (من عَنَانِهِ) متعلق . « بدأ » (وإن شَرَطَ) الواقف (خلافه) فلا يتنع شرطه في ذلك لأنه يؤدي إلى إتلافه وعدم بقائه وهو لا يجوز

الفرق الذي ذكره الشارح موصره فيما إذا وقف على معينين وقيد بقيد مما تقدم ولم يذكر الفرق بين المسألة الأولى وبين الوقف على معينين ولم يقيد الداحل تحت قوله وإلا فرجع الأحكام رهاصل الفرق أنه في المسألة الأولى إما كان نصيب من مات للفقراء ، ولا يرجع لما في أصحابه للص على الفقراء فيها وأما في الوقف على معينين ولم يقيد إما رجع نصيب من مات للمات مع أنه بعدهم يكون لأقرب فقراء عصبة الخمس لأنه لم ينص عليهم بل إما الرجوع لهم بحكم السرعة بعد انقراض الموقوف عايجهم فإل قوله [في مثلها حقيقة إن أمكن] أى كما في (عب) وقيل المدار على نوعها لا تنحصها وهما قولان في المسألة إلا أن في كلام الأجهوري ما يعيد تأييد ما قاله شارحنا نوعاً (لعب)

• تسيه يؤخذ من ذلك أن من حسن على طلبة العلم محل سبه تم تعدد ذلك المحل فإن الخمس لا يطل بل يقبل للمله

قوله [ومن ذلك مدارس مصر] إلح يافص هذا ما يأتي في شرح قوله لا عقار وإن حرب والحق ما يأتي من أن مساحد اقرائه ومدارسها وب ناضل يح هلمها قطعاً وقسمها محله بيت المال يصرف في مصالح المسلمين

* (أُخْرِجَ سَاكِنٌ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ) دار (للسكَنِ) فيها إذا حصل بها حلل (إِنْ لَمْ يُصْلَحْ) بأن أُنِيَ الإِصْلَاحُ بعد أن طُلِبَ مِنْهُ (لِتُكْرَى لَهُ) أى للإِصْلَاحِ ، وهذا علة للإِجْرَاحِ أى أُجْرِحَ لِأَحْلٍ أَنْ تُكْرَى لِلِإِصْلَاحِ بِذَلِكَ الْكِرَاءِ ، فإذا أَصْلَحَتْ رَجَعَتْ بعد مدة الإِجَارَةِ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، فإن أَصْلَحَ انْتَدَاءً لَمْ يَحْرَجْ

(وَأُنْفِقَ عَلَى كَفَرَتَيْنِ) وَبِعِيرٍ وَبَعْلٍ وَقَفَ (لِكَنْعَرَوِيٍّ) وَرِبَاطٍ وَحِلْمَةٍ مَسْحَدٍ (مِنْ بَيْتِ الْمَالِ) وَلَا يَلْزَمُ الْخَمْسَ بَعْقَتَهُ وَلَا يُؤْجَرُ لِيُعْقَى عَلَيْهِ مِنْ عِلَّتِهِ ، فعلى السُّلْطَانِ أَوْ نَائِبِهِ إِجْرَاءُ الْعَقَّةِ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ وَاحْتِرَاقُ نَقُولِهِ «لُكْعَرَوِيٍّ» مِمَّا إِذَا وَقَفَ عَلَى مَعِينٍ فَإِنَّ بَعْقَتَهُ عَلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، (وَالَا) يَكُنْ بَيْتُ مَالٍ أَوْ لَمْ يُمْكِنْ التَّوَصُّلُ إِلَيْهِ (بِشَيْءٍ وَصُورَةٍ بِهِ سِلَاحٌ) ، وَنَحْوُهُ مِمَّا لَا عَقَّةَ لَهُ (وَبِشَيْءٍ مَا لَا يُسْتَنْقَعُ بِهِ) فِيمَا حَسَنَ عَلَيْهِ وَيُسْتَنْقَعُ بِهِ عِوَضًا إِذَا شَرَطَ الْمُبِيعُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ (مِنْ عَيْرٍ عَقَارٍ) بَيَانُ

قَوْلِهِ [وَأُجْرِحَ سَاكِنٌ] إِنْ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ لِلْوَقْفِ رِبْعٌ كَمَا لَوْ وَقَفَ دَارًا عَلَى فُلَانٍ يَسْكُنُ فِيهَا وَأَمَّا لَوْ حُلَّ وَقَفَ الْمَسْحَدُ بَيْتًا مِنْ بَيْتِيهِ الْمَوْقُوفَةِ لِإِمَامٍ وَنَحْوِهِ يَسْكُنُ فِيهِ ، فَإِنَّ مَرْمَتَهُ مِنْ رِبْعِ الْوَقْفِ لَا عَلَى الْإِمَامِ وَنَحْوِهِ وَلَا يَكْرَى الْبَيْتَ لِدُنَاكَ كَذَا فِي (عَب)

قَوْلِهِ [لِتُكْرَى لَهُ] إِنْ قُلْتَ إِكْرَافَهَا بِعِيرٍ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ تَعْيِيرٌ لِلْحَسَنِ لِأَنَّهَا لَمْ تَحْسَنَ إِلَّا لِلْسَكَنِ لَا لِلْكَرَاءِ قُلْتَ لَوْ سَلِمَ أَنَّهَا لَمْ تَحْسَنَ إِلَّا لِلْسَكَنِ لِأَنَّ الْحَسَنَ يَعْلَمُ أَنَّهَا تَحْتَاجُ لِلِإِصْلَاحِ وَلَمْ يَقِفْ لَهَا مَا تَصْلُحُ بِهِ فَالْصَّرُورَةُ يَكُونُ آدَمًا فِي كِرَائِهَا لِعَبِيرٍ مِنْ حَسَنٍ عَلَيْهِ عِدَّةُ الْحَاجَةِ لِدُنَاكَ فِي الْحَاسِيَةِ ، فَقُلْ (س) عَنْ اللَّحْمِيِّ أَنَّ عَقَّةَ الْوَقْفِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ فَدَوْرُ الْعِلَّةِ وَالْحَوَائِيتُ وَالْمَادِقُ تَصْلُحُ مِنْ عِلَّتِهَا وَدَوْرُ السَكَنِ يَحِيرُ مِنْ حَسَنٍ عَلَيْهِ بَيْنَ إِصْلَاحِهَا وَإِكْرَائِهَا مِمَّا تَصْلُحُ بِهَا مِنْهُ وَالسَّائِينَ إِنْ حَسِنَتْ عَلَى مَنْ لَا تَسْلَمُ إِلَيْهِ بَلْ تَقْسَمُ عِلَّتُهَا عَلَيْهِ تَسَاقَى أَوْ يَسْتَأْجِرُ عَلَيْهَا مِنْ عِلَّتِهَا وَإِنْ كَانَتْ عَلَى مَعِينٍ هُمْ يَلْوِيهَا بِالْعَقَّةِ عَلَيْهَا وَالْإِلْبَاقُ وَالْقِرُّ وَالْعَمُّ كَالْأَمَارِ (٥١)

قَوْلُهُ [وَلَا يَلْزَمُ الْخَمْسَ بَعْقَتَهُ] أَيْ وَلَا الْحَسَنَ عَلَيْهِ سِوَاهُ كَانَ مَعِينًا أَوْ عَبِيرًا مَعِينًا

قَوْلُهُ [مِمَّا إِذَا وَقَفَ عَلَى مَعِينٍ] أَيْ فِي عَبِيرِ الْجِهَادِ بَلْ يَسْمَعُ بِهِ فِي أُمُورِهِ نَفْسُهُ .

قَوْلُهُ [وَعَرَضَ بِهِ سِلَاحٌ] إِنْ هَذَا أَيْ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِعَرَضِ الْوَاقِفِ

لما كتب وجوان وعبد يهرم وكتب علم تلى أو لا يسمع بها في تلك المدرسة (وَحُجِّلَ فِي مِثْلِهِ) كاملاً إن أمكن (أَوْ شَقِيقَتِهِ) أى في حرم من ذلك الشيء إن لم يمكن شراء كامل ، بأن يشارك به في شيء فإن لم يمكن تصديق بالشمس (كَأَنَّ أَلَيْفَ) الخمس ، فإن من أُلغى يارمه القيمة ويشتري بها مثله أو شقيقه وهذا ظاهر إن كان غير عقار وأما العقار فيعاد بقيمته فسُقِضَ وقف . فيقوم سالماً ومهلوماً ويؤخذ من متاعه قيمة القرض يقوم بها مع القرض الخمس بقوله (ولو عقاراً) ناظر لأحد القيمة التي تصحبها ما قناه ، كأنه قال كأن أُلغى ، فالقيمة ولو عقاراً يؤخذ بها مثله أو شقيقه في غير العقار ويقام العقار بها . وقصد بذلك الرد على قول الشيخ « ومن هدم وقفاً فعليه إعادته » إذ المشهور أنه يلزمه القيمة كسائر المتلفات ويقام بها الوقف

(وبَيْعَ فَصْلُ الدُّكُورِ) عن الرو (و) بيع (ما كَسَرَ) بكسر الهمزة (من الإناث) حمل ثمنها (في إناث) لتحصيل اللبس والساح منها ليُدوم الوقف . يعنى أن من أوقف شيئاً من الأنعام ليستمتع بأناثها وأصوافها وأوبارها . سلمها كأصافها في التحسيس فما فصل من دكور سلها عن الرو وما كبر من إناثها فلا يباع ويعوص عنه إناث صغار لهما البيع برا (لا) يباع (عَقَارٌ) خمس أى لا يجوز بيعه ولا يصح (وإن حَرِبَ)

قوله [إن لم يمكن تصديق بالشمس] أى إذا لم يمكن إعادته شتتاً أو كلاً

قوله [قيمة القرض] بهج الدون وبالضاد

وقوله [مع القرض] بضم الدون وبالضاد المعجمة

قوله [ويقام بها الوقف] أى على حسب القدر

قوله [وبيع فصل الدكور] إلخ أى يباع ما اد منها على الخواص ذراً أو غيره

قوله [بكسر الهمزة] أى لأن صحتها يجوز أن المعنى كثره يعانى (كَسَرَ) مستقلاً عند الله (١١) الآية وأما إلخ مع ما اد اطل كنه

قوله [ويعوص عنه] مات صغار أى يرحى منها السبل والناس ويحول حسب كآفة بها

قوله [لا يباع عقار] مفهوم قوله من غير عتار

قوله [وإن حارب] أشار بذلك لقول مالك في المدونة ولا يباع العتار المحبس

يكسر الرأى وصار لا يتمتع به وسواء كان داراً أو حوائط أو غيرها (ولو بعيره) من حسبه كاستبداله بمتله غير حرب ، فلا يجوز ، ولا يجوز بيع نقصه من أحجار أو أختاب ، فإن تعدر عودها فيما حسنت فيه حاز نقلها في مثله على ما تقدم

هذا في الوقف الصحيح ، وأما الناطل كالمساجد والمدارس التي بناها الملوك والأمراء بقرافة مصر ونشوا مقابر المسلمين وصبقوا عليهم هذه يحب هدمها قطعاً وبئقنصها بحله بيت المال يصرف في مصالح المسلمين وأما مساحدهم ومدارسهم التي توسط البلد فمأذنة لأنها من مصالح المسلمين وإذا مع بيع الوقف وأنقصه - ولو به حرب - فهل يجوز للناظر إذا تعدر عوده من علة وأحره أن يأذن لمن يعمره من عبده على أن البناء يكون للباقي ملكاً وحلوا ، ويجعل في نظير الأرض حكراً يدفع للمستحقين أو لحدمة المسجد ؟ أفى بعضهم بالحوار وهذا هو الذي يسمى حلواً ، لا ما يفعله أهل مصر من المفاصلة التي تقدم بعضها وكثيراً ما يقع من النظار بيع مواقع المسجد وحلوانه ليتوصلوا بذلك إلى الاستيلاء على نفس المساجد ويدخلون فيها دوابهم ، وبالجملة متى أمكنهم شيء فعلوه لئس ما كانوا يفعلون

ولو حرب ، ونقاء أحاس السلف دائرة دليل على مع ذلك ، ورد بلوعلى رواية أنى الصرح عن مالك إن رأى الإمام بيع ذلك لمصلحة حار ويجعل ثمة في مثله وهو مذهب أنى حبيفة فعندهم يجوز بيع الوقف إذا حرب ويجعل ثمة في مثله

قوله [يصرف في مصالح المسلمين] قال في الأصل تناع لمصالح المسلمين أو يبى بها مساحد في محل حائر أو قطر لنع العامة ولا تكون لوارثهم إدهم لا يملكون منها شيئاً ، وأنى لم ملكها وهم السباعون للكذب الأكالون لاسحت يكون الواحد منهم عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء وهو كل على مولاة ، فإذا اسولى بظلمه على المسلمين سلبهم أموالهم وصرها فيما يعصب الله ورسوله ويحسون أنهم مهنتون ، وأما ما رتبوه عليها من الوظائف فيجوز تناوله بوصف الاستحقاق من بيت المال ولو لم يعمل بما رتب فيه من أدا أو قراءة أو تدريس أو نحو ذلك (١٥١)

قوله [أفى بعضهم بالحوار] المراد به الناصر اللقاني وعليه الجمهورى وأتباعه كما تقدم قوله [وحلوانه] محتاج جمع حلوة وهو عطف خاص لأن المرافق تشمله

(إلا) أن يبيع العقار المحس (لتوسيع مسجده) جامع فيحور (أو) بصفة (مفترية أو طريق) لمرور الناس فيحور: يبيع الوقف لذلك (ولو حشراً) على المستحقين أو الماطر وإذا كان ذلك في المحس فالملك أولى (وأمرؤا) أى المستحقون وحبساً (بحسب ما تسميه في حشس غيره) ووجب عليهم ذلك (ولا حشراً) أى لا يجبرهم الحاكم على الحمل في محس غيره أى لا يقضى عليهم به

• ثم شرع في بيان ما تتناوله ألقاط الواقف بقوله

(وتسأول الدرية) فاعل تناول أى لفظ الدرية في قوله دريتى أو درية فلان (الحامد) مفعوله وهو ولد الست فيدخل الأولاد وأولادهم ذكوراً وإناثاً (كوليد فلان وفلانة) وأولادهم أو ولدى (الذكور والإناث وأولادهم)

قوله [فيحور] أى فيحور البيع لتوسيع المسجد الجامع وما بعده كان الوقف على معينين أو غيرهم ، ومعنى الجامع الذى تقام فيه الجمعة قال في المواق ابن رشد طاهر سماع ابن القاسم أن ذلك حائر في كل مسجد وهو قول سائر أهل الرأي وأرد عن مالك والأحويين وأصعب وابن عبد الحكم أن ذلك في مساجد الخوامع إذا بيع لذلك لا في مساجد الجماعات إذ ليست الصلوة فيها كالخوامع (أهـ س)

قوله [وأمرؤا] إلح ذكر المساوى في فتوى أبى سعيد بن لب أن ما وسع به المسجد من الربايح لا يجب أن يعوض فيه تمس إلا ما كان ملحاً أو حسناً على معين وأما ما كان حسناً على غير معين كالفقراء فلا يارم تعويضه أى دفع تمس فيه لأنه إذا كان على غير معين لم يتعلق به حق لمعين وما يحصل من الأحرار ما إذا دخل في المسجد أعظم مما قصد تحييسه لأحله أو لا (أهـ س)

قوله [أى لفظ الدرية] قدر لفظ إشارة إلى أن كلام المصنف على حذف مصاص حذف ذلك المصاص وأقيم المصاص إليه مقامه فارتفع ارتفاعه

قوله [وهو ولد الست] كلامهم هنا يفيد أن الحافد مقصور على ولد الست والذى يفيد البصاوى في تفسير قوله تعالى (وَحَبَّلَ لَكُمْ مِنْ أَرْوَاحِكُمْ نَسِيْنَ وَحَقَّقَدَّةً) ^(١) ، أن المراد بهم أولاد الذكور وأولاد الإناث وفي القاموس السط ولد الولد طاهره ذكرأ كان أو أنى فهو مرادف للحفيد

فإنه يتناول الخافد (أو) قال (أولادي وأولادهم) فإنه يتناول الخافد
 بحلاف قوله (وكتدي وكتدي وكتدي) فلا يتناول الخافد ، بل أولاده
 ذكوراً وإناثاً وأولاد أولاده الذكور دون الإناث ، رواه ابن وهب عن مالك وروحه
 ابن رشد في المقدمات وقال أبو الحسن يدخل في ولدني وولد ولدني الخافد ،
 وتأول كلام الإمام

(و) بحلاف (أولادي وأولاد أولادي) لا يدخل الخافد على الراجح ،
 وقيل بدخوله كالذي قبله

(وبحلاف بني وبني بني) تشديد الياء في الطرفين ، فلا يدخل الخافد
 (كسلي) لا يدخل فيه الخافد (وعقسي) لا يدخل فيه حافد لأن السل
 أو العقب لا يتناوله عرفاً كالثلاثة قبله فإذا كان العرف صلهم شموله ، دخل ، لأن
 معنى هذه الألفاظ العرف ثم الألفاظ المتقدمة التي ذكرنا فيها أنها تتناول الخافد ، قال
 بعضهم وإن سل ورده الحثي بأنه ليس بصحيح ، لقول ابن رشد في المقدمات
 ما نصه ولو كرر التعقيب لدخل ولد البات إلى الدرجة التي انتهى إليها المحس
 على ما ذهب إليه الشيوخ ثم استظهره ، وقال إنه المعمول به ، وتبعه أبو الحسن
 واقتصر عليه ابن عرفة والقرافي وغيرهما وحرى به العمل قديماً وحديثاً (انتهى)
 (وتسأل الإحوة) . أي لفظ الإحوة ، كوقف على إحرق أو إحوة يريد
 (الأنثى) مهم

قوله [فلا يتناول الخافد] إلح أي لأن الولد في العرف مقصور على الذكور وإن
 كان في اللغة عاماً

قوله [الذكور] صفة لأولاده وسواء كان أولاده ذكراً أو إناثاً
 وقوله [دون الإناث] أي دون أولاد الإناث كانوا ذكراً أو إناثاً
 قوله [وقال أبو الحسن] إلح قال ابن عاري وهو المشهور
 قوله [دخل] أي في جميع الألفاظ المتقدمة
 قوله [قال بعضهم وإن سل] مراده به (عب) والحرشي وتبعهما المجموع
 قوله [ورده المحتق] مراده به (س)

(و) تناول (رجال إحرقى وسأؤهم الصعير) منهم ذكراً أو أنثى .
 (و) تناول (سَيَّ أُنَى) أى هذا اللفظ (إحرقته الذكور) أشقاء أولاد
 دون الأخوات (وأولادهم) الذكور خاصة ويدخل أيضاً ابن الواقف دون سائر
 لتعبيره سى

(و) تناول (آلى وأهلى العصبة) الذكور (وَمَسْ) . أى وامرأة ،
 (لو رُحِلَتْ) أى فرصت رجلاً (عَصَّتْ) كالت وست الابن والعمة دون
 ست الست والحالة

(و) تناول (أقارنى) أو أقارب فلان (أقاربُ جهَشَيْنِه) أى جهة
 أبيه وجهة أمه (مطلقاً) ذكوراً وإناثاً ، كان من يقرب لأمه فى جهة أبيها وأمها أى
 ذكوراً وإناثاً هذا هو المشهور ، وقال ابن حبيب وهو قول جميع أصحاب
 مالك (انتهى) وقال ابن القاسم لا يدخل الحال ولا الحالة ولا قرانته من قبل أمه
 إلا إذا لم يكن له قرابة من جهة الأب ، أى حين الإيقاف والمعتمد دخول

قوله [وتناول رجال إحرقى] إلح إنما تناول الصعير من الذكور والإناث لأن
 العطف قرية التعميم بخلاف ما لو أورد أحدهما من غير عطف فلا يتناول الصعير
 قوله [وتناول الرجال إحرقى] إلح أى بخلاف ما لو قال رجال إحرقى
 فقط فلا يتناول الصعير

قوله [ويدخل أيضاً ابن الواقف] إلح أى وأما دخول الواقف نفسه إن
 كان ذكراً فعليه قولان . قال بعضهم وأعلمهما مسيان على الخلاف فى دخول المتكلم
 فى عموم كلامه وعلم دخوله . ولا يرد على القول بدخوله ما مر من بطلان الوقف على
 النفس لأنه فى الفصلى ولو بنترك وما هنا تبع لعمرم كلامه فليس مقصوداً دخوله
 كذا أحاب بعضهم ورده الأجهورى أن ظاهر انصرص بطلان الوقف على النفس
 مطلقاً لا فرق بين القصد والتبع (اه) ، وعرف مصر الآن لا يدخل الواقف
 ولا والده

قوله [والعمة] أى ومتلها ست العم
 قوله [ذكوراً وإناثاً] المناسب أو وتحل مانعة حلوة والمقصود اتعميم
 قوله [ولا قرانته من قبل أمه] عطف عام على ما قبله

الجهتين (وإن كانوا ذميين).

(و) تناول (مَوَالِيهِ) أى لفظ الموالى كلُّ (مَسْ لَه) ولاؤه ولو بالحر (أو) كل من (لأصله) كأبيه وأمه وحده (أو) كل من (لفرعه) كأولاده وأولادهم (ولاؤه ولو بالحر) بولادة أو عتق

(لا) يتناول (الأصلون) كمن أعتقه أو أعتق أصله كما هو مذهب المدرسة (إلا لقريية) فيعمل بها وخرج من لا ولاء له عليه كعتيق حده لأمه وعتيق حدهته (و) تناول (قَوْمَهُ عَصَمَتَهُ) الذكور (فقط) لا النساء، ولو من لو رُحِّلَتْ عَصَمَتْ، إدا القوم حقيقة في الذكور دون النساء

قوله [وإن كانوا ذميين] أى وإن كان أقارب جهتيه ذميين، فلا فرق بين المسلم والكافر لصدق اسم القرابة عليه هذا هو الذى احتاره النابى عن أشهب ومذهبهم ذميين أن الحربيين لا يندخلون اتفاقاً

قوله [ولو بالحر] بولادة أو عتق مثال الحر بالولادة ولادة العتيق الذى أعتقه الواقف فإن أولاده حاءهم الولاء من المعتق بالحر أى بواسطة ولادة العتيق لهم ومثال الحر بالعتق أن يعتق العتيق عتيقاً فإن العتيق الثانى مسوب للأول بواسطة عتيقه، ولا فرق بين كون هذا العتيق الذى حصل منه إيلاد أو عتق عتيقاً للمعتق أو لأبيه أو لفرعه، وهو معنى قول المصنف كل من له أو لأصله أو لفرعه ولاؤه فافهم

قوله [وحده] أى من جهة أبيه لا من جهة أمه فإنه لا يجر

قوله [كأولاده] المراد بهم الذكور والإناث

وقوله [وأولادهم] المراد خصوص أولاد الذكور ذكوراً أو إناثاً لا أولاد السات لأنهم حملة وسيحرحهم مع إحراج الحد للأمر

قوله [إلا لقريية] أى على دخول المولى الأعلى نقى لو قال وقف على مما ليكى فإنه لا يتناول إلا الأبيض حيث كان العرف كذلك كما عندنا مصر وكذا لو قال عبيدى فلا يتناول إلا الأسود للعرف الحارى

قوله [إدا القوم حقيقة في الذكور] إلح أى لقوله تعالى (لا يَسْجَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ) ^(١) وعطف النساء بعد ذلك والعطف يقتضى المعايرة وقول الشاعر

وما أدرى ولست إحال أدرى أقوم آل حصص أم نساء

- (و) تناول (الطَّمْلُ والصَّبِيُّ والصَّغِيرُ) أى لفظ كل من هذه الألفاظ .
 (مَسَّ لَمْ يَسْلُخْ) ، فإن بلغ فلا شيء له
 (و) تناول (التَّابُ والحَدَّثُ منه) أى من اللوع أى من بلغ
 (للأربعين) أى لتأمرها ، فإن تمَّ الأربعين فلا شيء له .
 (و) تناول (الكَهْلُ) أى لفظه (مها) أى من تمام الأربعين
 (للسَّيِّئِ) أى لتأمرها
 (و) تناول (الشَّيْخُ) أى لفظه (مَسَّ فوقها) أى السَّيِّئِ لآخر
 العمر ، وليس فوق الشيخ شيء
 (وَشَمَلَ) ما ذكر من الطفل وما بعده (الأَكْثَى) فلا يحتصن بالذكر ،
 (كَالْأَرَامِلِ) فإنه يشمل الأنثى لأن المراد التحصن الأرملة أى الحالى من روح
 • (وَمِلَكُ الدَّاتِ) أى ذات الوقف متداً (فقط) أى دون العلة
 كالأجرة واللس والصوف والثمرة ، كائى وثابت (لِلْوَاقِفِ) حره
 • وإذا كان ملك العين للواقف (فه) إن كان حياً (ولواريه) إن مات
 (مَسَّ مَسَّ أَرَادَ إِصْلَاحَهُ) أى إذا احتاج للإصلاح وهذا (إن أرادوه) أى

فقال القوم بالساء

- قوله [أى لفظ كل] إلح أى بأن قال على أطفال قوى أو أطفالى أو صغار قوى
 أو صغارى أو صبيان قوى أو صبيان ، وفى عبارة الشارح قلب والأصل أى كل لفظ
 قوله [فإن بلغ فلا شيء له] أى فيستحق من الوقف ما لم يبلغ
 قوله [فإن تمَّ الأربعين] إلح أى يطل حقه تمام الأربعين وكذا يقال فيما بعده
 قوله [فلا يحتصن بالذكر] أى بخلاف لفظ قوى فإنه يحتصن بالذكر كما
 تقدم ، وعادة الفقهاء فى هذا المعنى غير المشهور المتعارفين الناس فإن المتعارفين
 الناس أن الشيخ من الأربعين ويرويه عن على فالظاهر أن هذا المحت يعمل به
 على طق ما قال المصنف إن كان الواقف ملاحظاً اصطلاح الفقهاء والا فالعبرة
 بالعرف الشائع فيحل فى التبرع من الأربعين إلى ما لا نهاية له
 قوله [حره] أى حر قوله ملك
 قوله [مع من أراد إصلاحه] أى لأنه ليس لأحد أن يصرف فى ملك

الإصلاح ، وإلا فليس له الميع
 • (وأكثرى) الوقف (باطره) أى حار له أن يكرى (السنة والستين
 إن كان) أرساً (على معين) كريد أو عمرو أو أولادى (وإلا) يكن على
 معين - بأن كان على الفقراء أو العلماء أو نحو ذلك - (مكالربعة) من الأعوام لا أكثر

غيره إلا بإذنه ، ولأن إصلاح العير مطعة الصرر وإذا قلنا بالمع له وللوارث فإن لم
 يمع هو ولا الوارث قال (ع) للإمام الميع (١٥) ورده (س) قائلًا انظر من
 قال هذا والذى يظهر أن الإمام ليس له ميع من أراد التبرع بإصلاح الوقف
 قوله [وإلا فليس لهم الميع] أى بل الأولى لهم تمكين من إرادته لأنه من
 التعاون على الخير ، ومحل كون الملك للواقف في غير المساحد وأما هي فقد ارتفع
 ملكه عنها قطعاً قال في النخبة باتفاق العلماء على أنها من باب إسقاط الملك
 كالعنق ، وقيل إن الملك للواقف حتى في المساحد وهو ظاهر التشرح ونحوه في النوار
 وحاصل ما في المسألة أن المشهور أن الواقف ليس من باب إسقاط الملك وقيل إنه
 من بانه حيثئذ فلا يبحث الخالف إنه لا يدخل ملك فلان باللحول في وقفه على الثاني ،
 وبحت على الأول وهذا الخلاف قيل في غير المساحد وأما فيها فهو إسقاط قطعاً كما
 قال القرأى وتبعه في الأصل ، وقيل الخلاف حاد فيها أيضاً فإن قلت القول بأن الملك
 للواقف حتى في المساحد متكل بإقامة الجمعة فيها والجمعة لا تقام في المملوك أحيب
 أنه ليس المراد ملك الواقف للوقف الملك الحقيقي حتى تمتع إقامة الجمعة فيه بل المراد
 مع العير من التصرف فيه كما أعاده التارح

قوله [وأكرى الوقف بature] المراد بالاطر من كان من حملة الموقوف
 عليهم وسيأتى في آخر العارة

قوله [إن كان أرساً] أى إنما يفرق بين المعيين وغيرهم إن كان الموقوف
 أرساً للرعاة ، فإن كان داراً ونحوها فلا توارح غير إصلاح ولغير من مرجعها له أكثر
 من ستة كالموقوف عليهم معين أو غيرهم

قوله [كريد أو عمرو] إلح مثله لو قال وقف على ريد وأولاده
 قوله [لا أكثر] أى كما قال المواق واستحسسه قصابة قرطه حالفاً لمن قال
 يمحور حمسة أعوام

هذا إذا لم يكن مرجعه للمكرى ولا ضرورة أن يكرى .

• (و) حار أن يكرى (لمن مَرَّحِيَّهَا) أى اللوات الموقوفة (له) وفقاً أو ملكاً (كالعشرة) من السنين لحقة الأمر فيه وصورتها أنه حبسها على ريد ثم ترجع بعده لعمره ملكاً أو وقفاً ، فحار لريد أن يكرىها لعمره عشرة أعوام

(و) حار كراؤها (لضرورة إصلاح) لوقف حرب (كالأرسعين) سنة وأدخلت الكاف عشرة ، والحملة خمسون لا أريد فأرض الرعاة لا تكرر لأكثر من أربعة أعوام إن كانت على مسحد أو على غير معين إذا حارب يلحقها ، بحلاف نحو الدور فإنه قد يلحقها الحراب فإن كانت على معين فالستان وبهى الأكثر إن كان باطراً كما قال ابن القاسم وإلا فصح قال بعضهم والمراد بالباطر هو الموقوف عليه . وأما إذا كان غيره ، كالباطر على وقف الفقراء أو معينين — وليس هو منهم — فإن له أن يكرى بأريد مما ذكر ، لأنه نموته لا تفسح الإحارة

• (ولا يفسح الكراء) لوقف إذا وقع وجبة أو نقد المكرى كراء مدة محدودة (لزيادة) أى لأجل طرود زيادة من آخر (إن وقع) الكراء للأول (بأجرة المثل) وقت العقد ، فإن كانت وقت العقد أقل من أجرة المثل قلت الزيادة وفسح

قوله [هذا إذا لم يكن مرجعه للمكرى] المناسب للمكرى

قوله [كالعشرة من السنين] الكاف اسقصاصية لا تلحل شيئاً كما في الحاشية

قوله [فأرض الرعاة لا تكرر لأكثر من أربعة أعوام] إلح أى إذا لم يشترط الواقف مدة وإلا عمل عليها كثرت أو قلت

قوله [فإنه قد يلحقها الحراب] أى فإن له أن يريد في كراؤها على الخمسين بحسب المصلحة

قوله [فإن كانت على معين] مفهوم قوله على مسحد أو على غير معين والصمير في كانت عائد على أرض الرعاة

قوله [قال بعضهم] إلح أى كما في (عب) وكبير الحرثي قال في الحاشية ولم أره مصوصاً وظاهر كلامهم الإطلاق تأمل

قوله [وجبة] أى مدة معينة نقد الكراء أم لا

قوله [أو نقد المكرى] أى في المتشاهرة

الأول لها ولو التزم الأول تلك الريادة التي ريدت عليه لم يكن له ذلك ، إلا أن يريد على ريادة من راد إذا لم يبلغ من راد أجرة المثل ، فإن بلغها لم يلتفت لريادة من راد بعده

• (ولا يُقَسَّمُ) أى لا يجوز أن يقسم من أجرة الوقف على المستحقين (إلا ما صِرَ رَمَسُهُ) ، فلو أكرى مدة مستقلة وتعمل قصص أحزنها لم يجر قسمها على الحاضرين (حَشِيَّةٌ مَوْتٍ) مَسْ أَحَدٌ فَيُؤَدَّى إِلَى إعطاء من لا يستحق وحرمان غيره ممن يستحق (أو) حَشِيَّةٌ (طُرُوٌّ مُسْتَحِقٌّ) في تلك المدة فيحرم من حقه وهذا إذا كان الوقف على معينين أو على حلقة مسجلة أو على مدرسين وبحوهم وأما على فقراء فيجوز للأمن من إحرام مستحق وإعطاء من لا يستحق لعدم لزوم تعميمهم

• (وَمَصَّلَ) الباطر (أهل الحاحية وأهل العيال) أى راده على غيره إذا كان الوقف على غير معينين ، كالفقراء وأبناء السبيل والعراة وأهل العلم أو على قوم وأعقابهم أو على كذا حوته أو بنى عمه (في علة)

قوله [ولو التزم الأول] إلح هذا محمول على غير المدة فإنها إذا كانت في وقف تم راد شخص عليها أجرة المثل وطلبت البقاء بالريادة فإنها تحاب لذلك والظاهر أنها إذا كانت الريادة عليها تريد على أجرة المثل وطلبت البقاء بأجرة المثل فقط فإنها تحاب لذلك كما في (ع)

قوله [إلا ما صِرَ رَمَسُهُ] صفة لموصوف محذوف هو نائب الفاعل ورسمه مرفوع بمماص ، أى ولا يقسم إلا حراج أو كراء ما صِرَ رَمَسُهُ

وحاصله أن الحس إذا كان على معينين وبحوهم فإن الباطر عليهم لا يقسم من علة إلا العلة التي مضى رسمها فإذا آجر الدار أو الأرض مدة فلا يفرق الأجرة إلا بعد مضى المدة سواء قصت الأجرة من المستأجر بعد تمام المدة أو عجلها المستأجر

قوله [وأهل العيال] طاهره وإن لم يكن ذا حاجة وهو كذلك لأنه مطقة الاحتياج

قوله [في علة] أى إن كان المقصود من الوقف بمرق العلة عليهم

(وَسُكُنِيَ) متعلق بمفصل (بِالسَّطْرِ) أى بالاحتداد مما يقتضيه الحال (إِلَّا أَنْ يُعَيَّنَهُمْ) كمالان وفلان فلا تفصيل ٥

• (وَلَا يُحْرَجُ سَاكِنٌ) بوقف سكن بوصف استحقاقه أو مفصل بالسكنى لحاحته كان الوقف معقاً أم لا (لغيره) ممن طرأ عليه (وإن استثنى) الأول إذا كان الوقف على محصور كسكنى فلان (إلا استثنى) من الواقف كأن يقول ما دام فقيراً أو محتاجاً ، ومثله العرف والقرينة لقول ابن رشد من حسن على الفقراء لعقرهم فسكن فقير أخرج إن استثنى (أو ستر انقطاع أو ستر بعيد) فيسقط حقه من السكنى والعيذ ما يحمل صاحبه على عدم العود ، وإن جهل حال سفره حمل على سفر العود ما لم تظهر قرية على خلافه

(وإن نسي مُحَسِّنٌ عليه) ساء في الوقف (أو عَرَسَ) فيه شحراً (وإن مات ولم يُسَيِّسْ) أنه وقف أو ملك (فوقف) ولا شيء فيه لوأرته ، وإن بين أنه ملك

وقوله [وسكنى] أى إن كان المقصود سكناه

قوله [مما يقتضيه الحال] أى دارة يكون التفصيل في السكنى بالتحصيل أو بالزيادة وكذا العلة إن هنت الاشتراك كان التفصيل بزيادة وإلا فالتحصيل ، وما ذكره المصنف من تفصيل دى الحاجة والعيال هو قول سحنون ومحمد بن الموار ، وصرح ابن رشد بمشهوريته

قوله [ولا يحرر ساكن] إلح مثل السكنى في ذلك العلة

قوله [إذا كان الوقف على محصور] أى وأما الوقف على الفقراء أو صلبة العلم أو التساب أو الأحداث فإن من رال وصفه بعد سكناه يحرر لأنه على بوصف وقد رال فيرول الاستحقاق برؤاله وهذا ما يميده كلام ابن رشد الآتى

قوله [فوقف] استشكل ذلك بأنه لم يحرر عن واقع قبل حصول المانع ، ويحاط بتبعيته لما بنى فيه فأعطى حكمه فهو محور محور الأصل

والحاصل أن البانى في الوقف إما محس عليه أو أحس ، وفي كل إما أن يبين قبل موته أن ما ساء ملك أو وقف أو لم يبين شيئاً ، فإن بين قبل موته أنه وقف كان وقفاً وإن بين أنه ملك كان له أو لوأرته كما قال الشارح ، وإن لم يبين كان وقفاً إن كان ذلك البانى محساً عليه وله أو لوأرته إن كان أحسباً ، فالخلاف بين المحس عليه والأحس

فهو لوازمه فيؤمر بقضه أو بأحد قيمته مقوصاً بعد إسقاط كلفة لم يتولها كالأحبي ،
وهذا إذا كان الوقف لا يحتاج لما ساء ، وإلا كان وقفاً ووقى له ما صرفه من علفه ،
كالناظر إذا بنى أو أصلح ، فإن لم يكن له علة فلا تنبأ له

عند عدم البيان فقط

قوله . [فيؤمر بقضه] بفتح الهمزة أو هلمه وأحد أنقاصه

قوله . [ووقى له ما صرفه] أى جميع ما صرفه

قوله [فلا تنبأ له] أى ويعد متبرعاً

باب

في الهبة والصدقة وأحكامها

● والهبة من التبرعات المدونة كالصدقة لما فيها من المحبة وتأليف القلوب ، وهذا
 إن صح القصد
 (الهبة) بالمعنى المصدري وهو فعل العبد (تمليك من له التبرع) من

باب

الماسة بينها وبين الوقف طاهرة وهي المعروف والخير وهي العوضية ، وأما هبة
 الثواب فكالباع ولذا ذكرها آخر الباب كالتبرع ، وهي في اللغة مصدر قال أهل
 اللغة يقال وهبت له وهباً بإسكان الهاء وفتحها وهبة والاسم الموهب بفتح الميم
 وسكون الواو وكسر الهاء ، والموهبة والانهاء قبول الهبة ، والاستيهاب سؤال الهبة
 وتواهب القوم إذا وهب بعضهم لبعض ، وهبته كذا لغة قليلة والكثير تعديته باللام
 ورحل وهباً وهباً ، أي كبير الهبة لأمواله

قوله [المدونة] إلح أي كما نص عليه اللحى وابن رشد ، وحكى ابن
 راسد عليه الإجماع قال (س) وقد قيل لا ثواب فيها ومن لارم المدوب أنه يثاب
 عليه ، والظاهر أن المهدي إذا قصد الرياء والمدح فلا ثواب له ، وإن قصد التودد
 للمعطي عافاً عن حديث «تهادوا تحابوا» فكذلك وإن استحضر ذلك فإنه
 يثاب قاله بعض الشيوخ (أه) ويؤيد ذلك قول السارح ، وهذا إن صح القصد لأن
 معنى صحة القصد مطابقتها للوجه الشرعي

قوله [بالمعنى المصدري] ١٢٠ قال ذلك لأجل الإحارعه بقوله تمليك إذ
 هو فعل وهو صفة المملك الذي هو الواهب ليحترره بذلك من الهبة بمعنى التبرع
 الموهوب ، إذ لا يصح الإحارعه بتمليك ويصح أن يراد هنا المعنى الأسمى ، ويقدر
 مصاف في الخبر فيقال الهبة ذات تمليك فحذف المصاف وأقيم المصاف إليه مقامه
 فارتفع ارتفاعه

قوله [من له التبرع] أي من له أن يتبرع بالذات الموهوبة في غير هبة ،

إضافة المصدر لماعله (دائماً) حرج تملك الممعة كالإحارة والإعارة والوقف والعمرى وإحدام الرقيق (تُسْقَلُ شَرْعاً) حرج به ما لا يقله شرعاً كأم الولد والمكاتب (بلا عَوَصٍ) حرج به البيع ومنه هبة التواب (لأهلٍ) أى مستحق ، حرج الحرى وبحو المصحف والعبد والمسلم لدى (بصيعةٍ) صريخة (أو ما يتدُلُّ) على التملك ، وإن معاطاة ، إن كان لدات المعطى فقط

(و) التملك (لتوابٍ الآخِرَةِ) ولو مع قصد المعطى أيضاً (صَدَقَةٌ) ، فعلم أن في الكلام تقديرأ قل قوله « ولتواب الآخرة » دل عليه العطف وحرر بقوله « من له الترع » الصبي ، المحصن ، والرقيق . والسفيه ومن أحاط الدين بماله ، والسكران ، وكذا المريض ، والروحة فيما زاد على ثلثهما إلا أن هتتهما فيما زاد على الثلث صحيحة موقوفة على الوارث والروح ، وكذا من أحاط الدين بماله ، فإنها موقوفة على رب الدين — بخلاف المحصن والسفيه والصغير فاطلة — كالمرتد

ولما قدرنا ذلك لثلا يلزم شرط التتبع في نفسه كأنه قال من له الترع بالهبة وهما أو صدقة أى أن من له ذلك فله أن يهب تلك الدات ومن لا فلا قوله [كالأحارة] إلح أى وكالكاح والطلاق والوكالة فإنه ليس في تنبيه من ذلك تملك دات

قوله [كأم الولد والمكاتب] أى فلا يصح تملك داتهما لغير قوله [حرج الحرى] أى فلا تصح له الهبة بأى تنبيه من الأموال ما دام حريباً لأنه لا يجوز نفعه ولا التودد معه

قوله [لدى] قيد في المصحف والعبد المسلم ، وأما هبة غير المصحف والعبد المسلم لدى فحائرة والمراد بالدنى ما عدا الحرى

قوله [بصيعة] إلح متعلق بملك والباء بمعنى مع أى تملك مصاحب بصيعة قوله [فعلم أن في الكلام تقديرأ] أى وهو قوله إن كان لدات المعطى فقط قوله [دل عليه العطف] أى لأن العاطف لا بد له من تنبيه يعطف عليه ولم يوجد في الكلام صريحاً

قوله [بخلاف المحصن والسفيه] إلح إنما كانت باطلة في المحصن والسفيه والصغير ، لأن الشأن في فعلهم عدم المصلحة بخلاف المريض والروحة والعريم

• وعلم من تعريف المدة كالصدقة أن أركانها أربعة واهب ، وموهوب ، وموهوب له ، وصيغة

وأن "شَرَطَ الأول أن يكون أهلاً للترع

وأن شرط الثاني أن يكون مملوكاً للواهب

وأن شرط الثالث أن يكون أهلاً لأن يملك ما وهب له . وقد تقدمت الإشارة

لذلك

فتمي وحدت الشروط صحت المدة

• (وإن كانت مجهولة) حساً أو قدرأ حيث حصل القبول كوهبتك ما ي
يدى أو يبنى أو هذه الدناير (أو كسلاً) لصيد أو حراسة وإن كان لا يصح بيعه

فإن المحر لحق غيرهم لالعلم المصلحة ، وأما بطلانها في المرتد فلو مال ملكه حال الردة
قوله [كالصدقة] أى كما علم من تعريف الصدقة لأن التعريف جامع
لهما ، وإنما التعاير بقصد ثواب الآخرة وقصد وجه المعطى

قوله [واهب] أى ويقال في الصدقة متصدق ومتصدق به ومتصدق

عليه وصيغة

قوله [وإن شرط الأول] أى وهو الواهب والمتصدق

قوله [أن يكون مملوكاً للواهب] أى أول المتصدق مهمة المصوبى أو صدقته

باطلة بخلاف بيعه فإنه صحيح وإن كان غير لارم فيحور للمشتري التصرف في
المبيع قبل إمصاء المالك البيع ، لأن صحة العقد ترتب أثره عليه من حوار التصرف
في المعقود عليه ، والفرق بين بيع المصوبى وهته أن بيعه في نظير عوص يعود على
المالك بخلاف هته وصدقته وكل ما ليس فيه معاوضة كعتقه ووقعه فلا تصح هذه
الأشياء ولو أحرارها المالك كما تقدم في باب الوقف

قوله [وقد تقدمت الإشارة لذلك] أى في شرح قوله لأهل

قوله [وإن كانت مجهولة] دخل فيه المكاتب بتقدير عمره وهته ملك غيره

بتقدير ملكه

قوله [أو كسلاً لصيد] أى وأما الكلب غير المأدود في اتحاده فلا تصح

هته ولا بيعه لكونه غير مملوك شرعاً

(وَأَيْقًا وَدَيْسًا) فتصح هتة لمن هو عليه ولغيره
 • (وهو) أى الدين ، أى هتة (الإبراء) وَهَبَ لِيَمَنَ هُوَ عَلَيْهِ ، فلا بد
 من القول لأن الإبراء يحتاج للقول (والآ) يهه لمن هو عليه بل لغيره (فَكَرَّهْنِيهِ)
 أى فهو كرهى الدين يتعين فيه الإشهاد ، وكذا دفع الوثيقة للموهوب له وقيل دفع
 الوثيقة شرط كمال لا صحة ، كالجمع بين من عليه الدين وبين الموهوب له . وإنما
 شرط فيه ذلك ليكون كالخوار

قوله [وَأَيْقًا] أى فتصح هتة وإن لم يصح بيعه

قوله [فلا بد من القول] أى ساء على أنه نقل للملك

وحاصله أنه اختلف في الإبراء ، فقيل إنه نقل للملك فيكون من قبيل الهة
 وهو الراحح ، وقيل إنه إسقاط للحق فعلى الأول يحتاج لقول ، وعلى الثانى فلا
 يحتاج له كالطلاق والعنق فإنهما من قبيل الإسقاط فلا تحتاج المرأة لقول فصح
 العصمة ولا العبد لقول الحرية وأعلم أن ظاهر المذهب حوار تأخير القول عن
 الإيجاب كما قال القرافي وهو صريح نقل ابن عرفة ونصبه ابن عتاب ومن سكت
 عن قول صدقته زماناً فله قدرها بعد ذلك ، فإن طلب علتها حلف ما سكت
 تاركاً لها وأحد العلة

قوله [أى فهو كرهى الدين] إلح صورة رهن الدين أن يسرى سلعة من
 ريد بعثرة لأجل ويرهن المشتري عليها ذبه المذنى على حالد فيجوز أن أشهد على الرهنية
 وجمع بين البائع ومن عليه الدين ودفع للبائع ذكر الدين ، وأعلم أنه إذا وهبه الدين
 وقام بذلك الدين شاهد واحد حلف الموهوب له لا الواهب لأن التحص لا يحلف ليستحق
 غيره ، وأما إن دفع المدين الدين لخواهب بعد العلم بالهبة ضمن ويؤخذ من قوله
 فكرهه صحة التصرف في الوطائف وهو أن يتحمل لإسداء مال معلوم من وطبيعة
 أو حامية فيرل عنها لغيره إن كان ذلك البرول من غير متأنلة تنى بل هتة

أما إن كان فى مقابلة تنى يؤخذ فإن سلم من الربا حار وإلا مع

قوله [كالجمع بين من عليه الدين] أعلم أن فى دفع ذكر الحق والجمع

بين الموهوب له ومن عليه الحق قولان فى كل قبل شرط صحة ، وقيل شرط كمال
 والمعتمد فى الأول أنه شرط صحة . وفى الثانى شرط كمال كما يؤخذ من (س)

• (وَسَطَلَّتْ) الهة (ممايع) أى محصوله (قل الحور) أى قل

حورها من واهها وإن يعير إدنه

وبسّ المانع بقوله (مِنْ إحاطة ديس) بالواهب (أو حُوب) له (أو مرض اتصال) أى كل من الحوب والمرص (موتيه) أى الواهب (أو موت) للواهب قل الحور، وهو معطوف على «إحاطة ديس» (وإن) مات الواهب (قَسَلْ إيصاليها) للموهوب له (إن استصحبها) أى الواهب معه و سفر (أو أرسلتها له) فإنها تطل، وترجع ميراثاً إذا مات الواهب قل إيصالها له — كان الموهوب له معيلاً أم لا

وشسّة في الطلان قوله

• قسمه يصبح هة الرهن لأحصى حيث لم يقصه المرتهن من الرهن إن كان الرهن موسراً، أو رضى المرتهن وإما أطلت الهة من الرهن مع تأخرها عنه لأنا أو أطلناها لذهب الحق فيها حملة بخلاف الرهن إذا أطلناه لم يطل حق المرتهن

قوله [وإن يعير إدنه] مألعة في الحور المانع للطلان، وتقريره هذا إذا كان الحور المانع للطلان يمدن الواهب، بل وإن يعير إدنه ولذلك يحبر الواهب على تمكين الموهوب له من الشيء الموهوب لأن الهة تملك بالقبرل على المشهور فله طلبها منه حيث امتنع وأوعد الحاكم ليحدره على تمكين الموهوب له منها قال ابن عبد السلام القبرل والخيارة معتبران إلا أن القبول ركن والخيارة شرط كذا في الأصل

قوله [بالواهب] أى نماله ولو كانت الإحاطة بعد عقدتها فالمراد تبرت دين محيط على الواهب كان سابقاً على الهة أو لاحقاً

قوله [أو موت لالواهب قل الحور] أى فهو مظل للهة وإن لم يكن عايه دين لا تتقال المال لغيره . وهذا معلوم بالأولى من الحور والمرص المصيلين بالموت، وإما أى به لأحل المألعة بعد بقوله وإن قل إيصالها إلح

قوله [إذا مات الواهب] إلح الأوصح حذف ذلك ويعقب قوله وترجع ميراثاً بقوله كان الموهوب له معيلاً أم لا فهذه أربع صور وفي كل أشهد أم لا فهذه ثمان كلها مألعة ويصم لتلك الثمان المألعة

(كُوتِ المرسل إليه المعين) قبل إيصالها له من ربها أو رسوله فتطلى
(إن لم يشهد) الواهب حين الاستصحاب أو الإرسال (أنها له) أى لفلان ،
(ولا) بأن أشهد أنها له (فلا) تطل ، ويستحقها وارثه كما إذا لم تكن الهمة معينة
له ، بل حملها أو أرسلها له ولعياله فلا تطل بموته

* (و) بطلت (بهمة) من واهبها (لثان) أى لشخص ثان غير الأول
(وحار) الثانى قبل الأول ، فتكون للثانى لتقوى حانه بالخيار ولا قيمة على الواهب

قوله [كُوتِ المرسل إليه المعين إن لم يشهد] وتحتة صورتان وهما
استصحب أو أرسل

قوله [كُوتِ المرسل إليه] حاصل تلك الصور أن الواهب إما أن يستصحب
الهدية معه أو يرسلها مع رسول ، وفى كل إما أن يقصد الهمة عين الموهوب له أم لا ،
وفى كل إما أن يموت الواهب أو الموهوب له قبل قصص الهمة فهذه ثمان ، وفى كل إما
أن يشهد حين الاستصحاب أو الإرسال أنها لفلان أم لا فهذه ست عشرة صورة
الطلان فى عشرة منها والصحة فى ستة تؤحد من المتن والشرح

قوله [وبطلت بهمة من واهبها لثان] أى ويقضى بها للثانى حيث حار
ولو كان الواهب حياً لم يقر به مانع من مانع الهمة عند أشهد وهو أحد قولى ابن
القاسم ، وقال فى المدونة الأول أحق بها إن كان الواهب حياً وهو مقابل للمشهور
وشمل كلام المصنف همة الدين لغير من هو عليه ثم همة لمن هو عليه قبل قصص
الأول المصور بالإشهاد ، ودفع ذكر الحق إن كان على أحد القولين وشمل أيضاً طلاق
امرأة على براعتها من مؤخر صداقها ثم تبين أنها وهنت قبل ذلك فعنه التفصيل المذكور
فإن كانت أشهدت أنها وهنت لأحسب ودفعت له ذكر الصداق طالقاً نائماً ولم
الروح دفع مؤخره للموهوب له المذكور ، وإن كاتب لم تشهد ولم تدفع الذكر للأحسب
فإن الروح يسقط عنه المؤخر براعتها له منه ويطلق عليه ولا يشمل كلام المتن ما إذا
وهب للثانى المسعة فقط بإعارة أو إعدام - وحار المستعير أو المخدم بما أن وهب أولاً
داته ومفعله لشخص ، فإن الحق للموهوب له أولاً فى المسعة والداد دون البانى لما
سيأتى من أن حور المستعير والمخدم حرر لاه وهوب له

لأول ولو حدث في الطلب على المشهور

(أو تَنْدَبِيرٍ) لما وهب قتل الخور (أو استيلاد) لأمة وهبها قتل الخور،
تنتل الهة وأولى العتق والكتانة والمراد بالاستيلاد حملها من سيدها الواهب
بحلاف محرد الوطاء فلا يطلها

(ولا قيمة) على الواهب للموهوب له في المروع الثلاثة

• (لا) تنطل الهة (بيع) من واهبها (قتل علم الموهوب له) بالهة
وكذا بعد علمه ولم يعط في حورها وإذا لم تنطل حبير الموهوب له ورد البيع في
إحارته وأحد التمس

(ولا) - بأن ناعها واهبها بعد علم الموهوب له أي يعط في حورها - مصى
البيع وإذا مصى (فه) أي للموهوب له (التمس) وقيل التمس للواهب
(ولا تَقْسُلُ دعوى مودع) بفتح الدال المهملة (وهب له) ما أودع عنده
فحصل للواهب مانع من موت أو غيره (أه قَسِيلَ) الهة (قَسْلَهُ) أي
قتل حصول المانع ولا بد من بية تشهد له بالقول قله
وحاصل المسألة أن الواهب إذا وهب وديعة لمن هي عنده فإن علم وقَسِيلَ

قوله [على المشهور] قد علمت مقابله

قوله [بحلاف محرد الوطاء] أي الوطاء المحرد من الإيلاد فلا يميت، ومثل
الهة فيما ذكر الوصية فإذا أوصى بأتمته لشخص تم وطئها فإن حملت منه بطلت الوصية
ولا فلا، هذ هو الصواب

قوله [ولا قيمة على الواهب] إلح اعلم أنهم راعوا في هذه المروع الثلاثة
القول بأن الهة لا تلزم محرد القول مع تشوف التارح للحرية وتقوى التاني بالقصص
فلذا قيل بطلان الهة فيها وعدم القيمة للموهوب له على الواهب

قوله [ولم يعط في حورها] أي بأن حد في طلبها

قوله [في رد البيع] أي وأحد التمس الموهوب

قوله [أي للموهوب له التمس] أي وهو قول مطرف وهو الراجح

قوله [وقيل التمس للواهب] هو قول أشهب وهو ضعيف وكل من القولين

روى عن الإمام

قَبْلَ مَوْتِ الْوَاهِبِ صَحَّتْ اِتِّمَاعًا ، وَإِنْ قَبْلَ بَعْدِ مَوْتِهِ بَطَلَتْ عِدَاسِ الْقَاسِمِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى مَاتَ بَطَلَتْ اِتِّمَاعًا فَإِنْ ادَّعَى الْقَبُولَ قَبْلَهُ فَعَلَيْهِ الْبَيَانُ ، وَمِثْلُ الْوَدِيعَةِ الْدَيْنِ ، فَإِنْ وَهَبَهَا لِعَبْرٍ مِنْ هِيَ فِي يَدِهِ وَلَمْ يَحْرِ حَتَّى مَاتَ بَطَلَتْ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ (وَصَحَّ الْقَسُولُ) بَعْدَ الْمَانِعِ (إِنْ) كَانَ (قَسَصَ لَيْتَرَوِي) فِي أَمْرِهِ هَلْ يَقْبَلُ أَوْ لَا ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الْقَبُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ بِحِلَافِ الَّتِي قَبَلَهَا عِدَاسِ الْقَاسِمِ ، لِأَنَّهُ فِي الَّتِي قَبَلَهَا اسْتَمَرَ عَلَى قِصَصِ الْوَدِيعَةِ الْأَصْلِيِّ فِي هَذِهِ حَصَلَ مِنْهُ إِشْهَاءُ قِصَصِ بَعْدِ الْهَمَّةِ وَهُوَ أَقْوَى (كَأَنَّ حَدَّ) الْمَوْهُوبِ لَهُ (فِيهِ) أَيْ فِي الْخَوَرِ أَيْ قِصَصِ الْهَمَّةِ مِنَ الْوَاهِبِ وَالْوَاهِبُ يَسُوِّفُ بِهِ حَتَّى مَاتَ (أَوْ) حَدَّ (فِي بَرَكَةِ شَاهِدِهِ) حَيْثُ أَنْكَرَ الْوَاهِبُ الْهَمَّةَ فَأَقَامَ الْمَوْهُوبُ لَهُ بَيْتَ عَلَيْهَا فَاحْتَاكَ لَتَرْكِيَةِ مُحَمَّدٍ فِي تَرْكِيَّتِهَا (هَاتَ) الْوَاهِبُ قَبْلَ التَّرْكِيَةِ فَتَصَحَّ الْهَمَّةُ وَيَأْخُذُهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ بَعْدَ التَّرْكِيَةِ لِتَرْبِيلِ الْحَدِّ الْمَذْكُورِ مَرَّةً الْخَوَرِ فَالْمُرَادُ بِالشَّاهِدِ الْحَسَنِ

• (و) صَحَّ (حَوْرٌ مُحْدَمٌ) لَعْدٍ «مُحْدَمٌ» بِالْفَتْحِ (و) حَوْرٌ (مُسْتَعْبِرٌ) لَعْدٍ (أَوْ عِبْرَةٍ) (و) حَوْرٌ (مُودَعٍ) بِالْفَتْحِ أَيْ أَنْ مِنْ أَحْدَمِ عَدِهِ لَتَحْصَنَ أَوْ أَعَارَهُ أَوْ أَدْعَ شَيْئًا عِنْدَ شَحْصٍ ، ثُمَّ وَهَبَهُ لِشَحْصٍ آخَرَ ، هَاتَ الْوَاهِبُ قَبْلَ مَضَى مَدَّةِ الْإِحْدَامِ أَوْ الْإِعَارَةِ أَوْ قَبْلَ أَحَدِ الْوَدِيعَةِ مِنَ الْمَوْدَعِ ، فَإِنْ حَيَارَةً مِنْ ذَكَرَ صَحِيحَةٍ وَالْمَوْهُوبُ لَهُ أَحَدُ الْهَمَّةِ ، وَلَا كَلَامَ لَوَارِثِ الْوَاهِبِ بَأْسَ الْمَانِعِ حَصَلَ

قوله [بطلت عِدَاسِ الْقَاسِمِ] أَيْ وَصَحَّتْ عِدَاسُ شَهْبِ

قوله [بطلت اِتِّمَاعًا] أَيْ إِلَّا عَلَى الْقَبُولِ بَأْسَ الْهَمَّةِ لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ الْقَبُولُ

قوله [وَمِثْلُ الْوَدِيعَةِ الْدَيْنِ] أَيْ وَكَذَا الْعَارِيَةِ

قوله [فَإِنْ وَهَبَهَا لِعَبْرٍ مِنْ هِيَ فِي يَدِهِ] إلخ مفهوم قوله لَمْ هِيَ عِنْدَهُ

وَالصَّوَابُ أَنْ يَقْرَأَ فَإِنْ وَهَبَهَا لِعَبْرٍ مِنْ هِيَ فِي يَدِهِ فَسَيَأْتِي وَيَعْدَفُ قَوْلُهُ وَلَمْ يَحْرِ إلخ

قوله [فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ] أَيْ وَهِيَ مَا إِذَا عَلِمَ وَقَبْلَ قَبْلِ مَوْتِهِ ، أَوْ عَلِمَ قَبْلَ

مَوْتِهِ وَقَبْلَ بَعْدِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَلَمْ يَقْبَلْ إِلَّا بَعْدَ مَرَّتِهِ

قوله [فَالْمُرَادُ بِالشَّاهِدِ الْحَسَنِ] أَيْ الْمُتَحَقِّقُ فِي الْمُتَعَدِّدِ

قوله [فَإِنْ حَيَارَةً مِنْ ذَكَرَ صَحِيحَةٍ] أَيْ لِأَنَّ كَلَامَ مِنَ الْمُحْدَمِ وَالْمُسْتَعْبِرِ حَاطَرِ

لِنَفْسِهِ ، وَحَوْرُهُ لِنَفْسِهِ مَحْرَجٌ مِنْ حَوْرِ الْوَاهِبِ فَلِلَّذَلِكَ صَحَّ حَوْرُهُمَا وَلَوْ لَمْ يَعْلَمَا بِالْهَمَّةِ

قل حور الموهوب له ، لأن حور من ذكر صحيح شرعاً إذا علموا بأن ما تحت أيديهم وهمه ربه لريد ، بل (ولو لم يعلموا) على المعتمد قال في المدونة وأما العدد المخدم والمعار إلى أحل فقص المخدم والمستعير له قص للموهوب ، وهو من رأس المال إن مات الواهب قبل ذلك (انتهى) ، والقل عن ابن رشد وغيره أنه لا يشترط علم الأولين بذلك ولا رصاهما وقيد السيج المودع بالعلم ، وهو قول ابن القاسم ورجحه اللحى وغيره ولكن اعتمد بعضهم صحة حور الثلاثة ولو لم يعلموا بالهبة

• (لا) يصح حور (عاصب) لشيء وهمه ربه لغير عاصبه ، لأن العاصب لم يقص للموهوب له ، بل قص لنفسه فلا يكون قصه حوراً إلا إذا كان الموهوب له عائناً وأمره ربه أى يحوره له فإنه يصح كما قاله أبو الحسن أحداً له من المدونة فقول العلامة الخرتى قوله ولا أمره به ، يقتضى أنه لو أمره به لحار إلح بمول عبد أى الحسن عن العائ لا الحاصر الرشيد ، فلا يصح حور عاصب له ولو أمره ربه بالحور والله أعلم

اتفاقاً ، وألحق بهما المودع على المعتمد ، ومحل صحة حور من ذكر إذا أشهد الواهب على الهبة كما قال ابن شاس وإلا فلا كما يبيده (س)

قوله [إذا علموا] بيان لما قبل المألعة في المصنف

قوله [الأولين] أى المخدم والمستهير

قوله [وقيد السيج المودع بالعلم] إنما قيد بالعلم لأن حوره لم يكن له . بل للواهب وهذا هو الفرق بين الأولين ، والثالث والمخدم والمستعير لما كان حورهما لأنفسهما صح حورهما مطلقاً ولو لم يرصيا بذلك

والحاصل أن حور المخدم والمستعير للموهوب له صحيح مطلقاً علماً بالهبة أم لا . تقدم الإحدام والإعارة على الهبة بقليل أو بكثير رصيا بالحور أم لا بشرط أن يشهد الواهب على الهبة ، وألحق بهما المودع على المعتمد

قوله [لا يصح حرر عاصب] أى على المشهور وهو مذهب ابن القاسم في المدونة

قوله [لم يقص للموهوب له] لا شك أن هذا التعليل حار في المخدم والمستعير مع أن حورهما صحيح فلعل المناسب في التعليل أن يقول لأن هذا قاصص لنفسه غير إذن الواهب فقصه كلا قص

قوله [فقول العلامة الخرتى قوله ولا أمره] إلح أى قول مالك في المدونة

(و) لا حور (مُرْتَهَنٍ) بالكسر فإذا وهب رب الرهن ما رهنه لعبير المرتهن فلا يكون حور المرتهن حوراً للموهوب له فإذا مات الواهب قبل قصص الموهوب له رجع الرهن للوارث إن شاء افتكه وإن شاء تركه المرتهن في الدين

(و) لا يصبح حور (مستأجر) بالكسر أى أن من أحر شيئاً لشخص بأحر معلوم ، تم وهبه لعبيره لم يكن حور المستأجر حوراً للموهوب له (إلا أن يتهت) الواهب (الأحرّة) أيضاً للموهوب له (قل قسّمها) من المستأجر ، فحينئذ يكون حور المستأجر حوراً للموهوب له . لحولان يده في الشيء الموهوب بقصص أحرته بخلاف هبتها بعد قصصها فإنه لا يفيد لأنها صارت مالا مستقلاً من ماله

(و) لا يصبح حور الموهوب له السابق (إذا رَحَعَتْ) الهبة (لواهبها بَعْدَهُ) أى بعد الحور (قبل مَسْتَه) وهو مراد التبيح بالقرب^(١) (بإيجار) متعلق « رجعت » أى رجعت لواهبها بسبب إيجار لها من الموهوب له (أو إرفاق) كإعارة أو إحدام أو عُمُرَتِي مات الواهب وهى تحت يده . فيبطل الحور الأول .

لأن الحرّتى قال نقلا عن المدونة قال مالك لأن العاصم لم يقصص للموهوب ولا أمره الواهب بذلك ثم قال قواه ولا أمره إلح قوله [ولا حور مرتهن] إلح إن مات المرتهن قادر على رد الرهن وإبقاء ديه فلا رهن فكان مقتضاه أن حرره يكتفى أحب بأن المرتهن وإن كان قادراً على رد الرهن كما أن المستعير قادر على رد العارية إلا أن المرتهن إنما قصص للدرق لنفسه بخلاف المستعير فإنه وإن قصص لنفسه لكن لا لتوثق هكذا أحاب محتى الأصل

قوله [ولا يصبح حور مستأجر] قال الأصل والبرق بين المستأجر والمستعير أن الإحارة في نصر معاوضة مالية فهى لازمة للمسأجر ليس له الرجوع عنها بخلاف العارية فليست لازمة للمستعير فله الرجوع عنها فلذا كان حوره حوراً للموهوب له وأيضاً يد المؤجر حائلة في الشيء المسأجر بقصص أحرته، ولذا لو وهب الأحرّة للموهره له قبل قصصها من المستأجر صح حور المسأجر لعدم حرّال يد الراهب (١٥)

قواه [ولا يصبح حور الموهوب له السابق] إلح طاهره سراء كان للهبة علة أم لا وهو الصواب . وتقيد المواق له بما إذا كان له عله ردّه (ر) كما يبيده (س)

معنى أنه لم يتم ، فإذا لم يحصل مانع فلموهوب له أحدها منه بعد الإرفاق قهراً عنه ليم
 الحور الأول وممهوم « قل سة » أنها لو رجعت له بعد سة أنه لا يصر في الحور
 الأول ، وهو كذلك ، وممهوم قوله « لا يبحار » أو إرفاق أنه لو رجعت له بعصب
 أو سرقة أو نحو ذلك أنه لا يصر أيضاً ، وهو كذلك وهو معنى قول الشيخ
 « بخلاف سة أو رجح عتياً أو صيباً مات »

(و) صح (حَوْرٌ وَاهِبٌ) شيئاً وهو (لمحوره) من صغير أو سمية
 أو محبور كان وليه الواهب أماً أو غيره ، لأنه هو الذى يحور له

* وهذا (إنْ أَسْهَدَ) الواهب لمحوره أنه وهو كذا ، فالإشهاد قائم مقام
 الحور في غير المحور فهذا القيد لا بد منه ولا يشترط معاينة المحور لها ولا صرف
 العلة له على أحد القواين والثاني أنه لا بد من صرف العلة في مصالحه كما في الوقف
 فإن صرفها الولي على نفسه بطلت ورُحِّحَ ، وبعضهم رجح الأول (إلا) إذا وهب

قوله [أنه لا يصر في الحور الأول] ما ذكره من عدم الصرر في رجوعها بعد
 سة مقيد بما إذا كانت الهبة لغير محوره وأما لمحوره فتبطل رجوعها للواهب
 مطلقاً كما قال ابن الموار وأحاربه ابن رشد وطريقة غيره أن المحور وعيره سواء في
 عدم البطلان في الرجوع بعد عام وعلى هذه الطريقة عوّل المييطي وبها أفتى ابن لب
 وحرى العمل انظر المواق (١ هـ س) ، ومثل الهبة الصدقة في التتمصيل في رجوعها ،
 وهذا بخلاف الرهن فإنه يبطل برجوعه للرهن ولو بعد سة من حوره ، وأما الوقف إن
 كان له علة فكالهبة في التتمصيل ، فإن لم يكن له علة كالكتب فإنه لا يبطل
 وقف ما عاد له بعد صرفه وقد مر ذلك

قوله [ولا يشترط معاينة المحور لها] أى للحياة الموهومة من الحور ولا
 يشترط معاينة الشهود لها أيضاً فتى قال الولي للشهود اشهدوا أى وهبت التتية العلاء
 لمحورى كفى سواء أحضر لهم أم لا

قوله [ورجح] المرحح له ابن سلمون

وقوله [وبعضهم رجح الأول] أى وهو المعتمد الذى حرى به العمل ،
 والفرق بين ما هما وبين الوقف حيث اشترط في الوقف صرف العلة قولاً واحداً أن الوقف
 باق على ملك الواقف ، والخارج عن ملكه إما هو العلة فذلك اشترط صرفها قولاً واحداً

لمحجوره (مالاً يُصرفُ بعينه) كالدراهم وسائر المتليات من مكبل أو معنود أو مورون ومحو حواهر، فلا تصح حيازته لمحجوره ولا بد من إحراجه عن حوره قبل المانع وإلا بطلت ورجعت ميراثاً، ولو حتم عليها مع بقائها عنده ولا يكتفى فيه بالإشهاد كما في الذي يعرف بعينه، لأن ما يعرف بعينه كأنه مع الإشهاد حرج من يده بخلاف ما لا يعرف

(أو) إلا إذا وهب لمحجوره (دار سككساة) فلا تصح حيازتها لمحجوره، وتطل إذا استمر ساكماً بها حتى مات الواهب ويكتفى بإحلاؤها من شواعله ومعاينة البنية لذلك، ولو بقيت بعد ذلك تحت يده، كما في النقل بخلافه إلا يعرف فلا بد من إحراجه عن يده كما تقدم (إلا أن يسكن الواهب) (أقلها، ويكثرى) الأكثر فتصح الهبة في الجميع، وتكون كلها للمحجور بعد المانع، لأن الأقل تابع للأكثر ومثل دار السككى غيرها كالتيات يلبسها، والدواب تركت وكذا ما لا يعرف بعينه،

واعلم أن الولي إذا وهب لمحجوره فإنه يحوز له إلى أن يبلغ رشيداً فإذا بلغ رشيداً حاز لنفسه، فإن لم يجر أسسه بعد الرشد وحصل مانع للواهب بطلت، فإن جهل الحال ولم يدرك هل بلغ رشيداً أو سفيهاً والحال أن الرأب حصل له مانع والتيء المذهب تحت يده فعزلان المعتمد منهما حملة على السبه وحينئذ فتصح الهبة لما تقدم أن الرشد لا يثبت إلا بنية

قوله [ولا بد من إحراجه عن حوره] أى لا بد في صحته الهبة من إحراجه عند أحسن قبل المانع سواء أحرجه غير محتم عليه أو محتماً عالياً خلافاً لظاهر (ع) من أنه يقتضى اشتراط الحتم

وقوله [ويكتفى بإحلاؤها من شراعه] حاصله أن دار السككى لا بد فيها من إحلاء الولي لها من شواعله ومعاينة البنية لتحليلها. سواء أكرهاها أولاً ومساها أو وهبه شيئاً من ملبسه وأما عبر دار السككى والمأموس من كل ما يعرف بعينه فيكتفى بالإشهاد بالصدقة والهبة وإن لم تعاین البنية الخيارة فالإشهاد يعنى عنها وظاهر المصنف أن هذا التصحيح حاصل بدار السككى وليس كذلك بل هو حار في هبة الدار مطلقاً كما في (س)

إذا أخرج بعضه . وأبقى العص بيده ، فالأقل تابع للأكثر ، وإن سكن الصف
 بطل الصف الذى سكن (فقط) وصح ما لم يسكن (و) إن سكن (الأكثر) ،
 وأكثرى الأقل (بطلَ الجميع) لأن الأقل تابع للأكثر كما تقدم
 وتقدم أن مثل الدار غيرها ، فتحصل أن حيازة الولي لما وهبه لمحوره صحيحة ، إلا
 فيما لا يعرف بعينه وإلا فى دار سكناه ، ما لم يتحلل عن الأكثر ، فإنه يصح الجميع
 وإن استعمل الصف بطل فقط وإن استعمل الأكثر بطل الجميع حتى فيما تصح
 له حيازته ، وإلا أخرج عن اليد فيما لا يعرف ، كالاستعمال فى غيره فتدبر فى ذلك
 قال المتيطى فإن كانت الدار التى سكن تبعاً لما لم يسكن ، والياب الذى ليس تبعاً لما لم
 يلس ، والباص الذى لم يحرقه تبعاً لما أخرج من يده وحاره الغير ، حار ، وإلا لم يجر
 (انتهى)

• (و حارَ للأب) فقط لا الخد (اعتصارها) أى الهة أى أحدها (من والده)
 قهراً عنه بلا عوض (مطلقاً) ذكرأ أو أنثى ، صغيراً أو كبيراً . فقيراً أو عيباً ،
 سعيهاً أو رشيداً . حارها الولد أو لا والحق عبد المحققين أن الاعتصار يكون بكل

قوله [فالأقل تابع للأكثر] أى فيقال إذا كان العص الذى حرح هو
 الأكثر صحت كلها وإلا بطلت كلها

• تسيه تصح هة أحد الروحين للأخره - أعماً معيماً وإن لم ترفع يد الواهب عنه
 للضرورة حيث حصل الإشهاد فى غير دار السكى ، وأما دار السكى فإن كان
 الواهب الروحة لروحها صح وكفى الإشهاد ووضع يد الروحة لا يصر لأن السكى
 للرحل وبمى نع له بخلاف العكس كما يؤخذ من حابل وشراجه

قوله [صحيحة] أى مع الإشهاد

قوله [كالاستعمال] إلح أى فيحرى منه التفصيل المتقدم

وقوله [قال المتيطى] إلح توصيح له

قوله [الذى] حقه التى وقد يعال ذكر باعتار الملوس

قوله [والباص] مراده ما لا يعرف بعينه من المتليات ، وإن كان الباص

فى الأصل معناه البقد

قوله [عبد المحققين] أى كما نقل (س) عن ابن عوفه وابن رشد وليس فى قوله

لفظ يدل على استرجاع الهبة من ولده له سواء كان بلفظ اعتصار أو غيره
(كأم) يجوز لها الاعتصار لكن إذا (وهبت) صغيراً (دا أب) فأولى الكبير ،
لا يتبنا فليس لها الاعتصار منه . ومحل كونها لها الاعتصار من دى الأب (ما لم
يَسْتَيْتِم) بعد الهبة ، فإن تيم فليس لها الاعتصار منه . لأن يتمه مهوت للاعتصار
على المذهب . خلافاً للحمي . فالحاصل أن الأم لها اعتصار ما وهبت لولدها غير
اليتيم لأن تيم ولو بعد الهبة

(إلا فيما) وهب للولد و (أريد به الآخرة) أى توانها لا مجرد ذات الولد .
فلا اعتصار لهما لأنها صارت حيث كمال الصدقة وكذا إذا أريد بها الصلة والحيان
(كصدقة) على ولد فلا اعتصار فيها (ما لم يَسْتَيْتِمْ طه) أى اعتصار

صلى الله عليه وسلم « لا يغل لأحد أن يهب هبة ثم يعود فيها إلا الولد » . ما يدل
على شرط لفظ الاعتصار

قوله [لكن إذا وهبت صغيراً دا أب] أى محل حرار اعتصار الأم من
الصغير بشرطين إذا كان دا أب حين الهبة ولم يتيم حين إرادة الاعتصار . وأما الكـ
النال فلها الاعتصار مطلقاً كان دا أب أم لا لأنه لا يتيم لبقده أبيه ولو حـ
أحد الأبوين بعد الهبة لاولد هل لوليه الاعتصار أم لا قال فى حاشية الأصل والظاهر
الأول لأن وليه عمرته

قوله [فالحاصل أن الأم] إلخ . حاصل فقه المسألة أن الأم إذا وهبت لولدها
فإن كان وقت الهبة كبيراً كان لها الاعتصار كان لاولد أب أم لا . وإن كان صغيراً
كان لها الاعتصار إن كان له أب ، عاقلاً كان الأب أو محمولاً . وسراً أو معسراً فإن تيم
الصغير بعد الهبة فهل لها الاعتصار نظراً إلى حالة وقت الهبة وليس لها الاعتصار نظراً
للحالة الأراهة قولان المعتمد الثانى . وإن كان الولد الصغير حين الهبة يتبنا فليس لها
الاعتصار قولاً واحداً ولو بعد بلوغه

قوله [وكذا إذا أريد بها الصلة والحيان] أى لإرادة الصلة والحيان من الأب
أو الأم تمنع من الاعتصار . وأما الإشهاد على الهبة فلا يكون ماعداً من اعصارها
خلافاً لما فى الحرثى و (عب) قال (س) وانظر من أين أتاه
قوله [كصدقة] فيه أن ما أريد به تواب الآخرة صدقة فى كلامه تشبه

الصدقة أو الصلوة فإن اشترطه فله ذلك

ثم ذكر مواعيد الاعتصار بقوله (إن لم تَمُتْ) الهبة عند الولد ، فإن هانت — (لا محاولة سوق) — سبل بزيادة أو نقص في ذاتها ، فلا اعتصار ، وأما حوالة الأسواق بعلو أو رخص فلا تمنع الاعتصار قال ابن عرفة تعبير الأسواق لعو (ولم يُسَكَّح) الولد (أو يُدْأَيْسَ) بالنساء للمعمول فيهما فهو بصم ياء المصارعة وفتح الكاف (لها) أى لأهلها ، قيد فيهما على المصمم والمراد بالإينكاح العقد ، ففى عقد لذكر أو أنثى لأهل يسرها بالهبة ، أو أعطى ديباً ، أو اشترياً شيئاً في دمتها لذلك فلا اعتصار ، لا لغير ذاتهما أو لأمر غير الهبة فالولد الاعتصار على المذهب

السبب نفسه وحاصل الخواب أنه شبه الصدقة التي وقعت بملطها بالصدقة الواقعة بلفظ الهبة

قوله [فإن اشترطه فله ذلك] فإن قلت سة الصدقة عدم الرجوع فيها فكان مقتضاه عدم العمل بالشرط يقال وسة الحسن عدم الرجوع فيه ، وإذا اشترط المحسن في نفس الحسن بيعه كان له شرطه
قوله [بزياده أو نقص] كما إذا كثر الصغير أو سمن الهريل أو هرل الكبير ومن باب أولى العتق أو التدبير

قوله [تعبير الأسواق لعو] أى على المشهور لأن الهبة وزيادة القيمة ونقصها لا يعلق له بها كقلها من موضع لآخر كما في الحرثى
قوله [قيد فيهما] أى في المداينة والإينكاح والتقيد بكونهما لأهلها هو الذى في الموطأ والرسالة وسماع عيسى
قوله [أو أعطى] أى من ذكر وحقه الألف

قوله [لا لغير ذاتهما] أى لا إن كان الإينكاح أو المداينة لغير ذات الذكر والأنثى

قوله [أو لأمر غير الهبة] إلح تحصل من كلامه أن المانع من اعصار الأبوين قصد الأحمى المداينة أو عقد الكاح لأهل يسر الموهوب له بالهبة ، وأما قصد الولد وحده فلا يمنع ، وقيل يكفى في مع الاعتصار قصد الولد ذلك وعليه فمسط كلام المصنف بالنساء للفاعل

(أو يَمْرُصُ) الولد الموهوب له فلا اعتصار ، لتعلق حق ورثته بالهبة
(كواهب) أى كمرصه الخوف ، فإنه مانع من الاعتصار ، لأن اعتبارها
قد يكون لغيره (إلا أن يَهَبَ) الوالد لولده (على هذه) أى على حالة من هذه
(الأحوال) كأن يكون الولد متروحاً أو مديناً أو مريضاً أو يكون الوالد مريضاً فله
الاعتصار

(أو يَرْوُلُ المَرِصُ) القائم بالواهب أو الموهوب له ، فله الاعتصار بخلاف
روال الكاح أو الدين قال ابن القاسم لأن المَرِصَ لم يعامله الناس عليه ، بخلاف
الكاح والدين (انتهى) - وهذا التعليل يقضى أن روال الفوات كروال المَرِصِ
• (وَكُرِهَ) لمن تصدق بصدقة (تَمْلِكُ صَدَقَةً) تصدق بها على غيره (بغير

قوله [أو يَمْرُصُ الولد الموهوب له] أى مَرِصاً محوفاً
قوله [إلا أن يَهَبَ الوالد لولده على هذه] استثناء منقطع لأن ما قبله كانت
الهبة لغير مدين ومتروح ومريض بخلاف المستثنى
قوله [لم يعامله الناس عليه] أى بل هو أمر من عبد الله فإذا رآه عاد
الاعتصار بخلاف الكاح والدين فإن كلا منهما أمر عامله الناس بعبد الهبة عليه
فيستمررون على المعاملة للاحله لانه تاح بانها عيستمز على عدم الاعتصار
قوله [كروال المَرِصِ] أى فى كرهه يسوع الاعتصار

قوله [وكره لمن تصدق] إلخ طاهره أنه يكره ترهها وهو قول اللحمى وابن
عبد السلام واتوصيح وقال الناحى وجماعة بالحرهم وإره اه ابن عرفة لاسببه فى
الحديث بأفصح شىء وهو عود الكلب فى قبته ولما أراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه
شراء ررس تصدق بها بها الهب صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال له « لا تشتره
وأو أعطاكه بدهم واحد فإن العائد فى صدقته كالكلب يعرد فى فيه » وقول اللحمى
إنه مثل بغير مكلف فلا يتعلق به حرمة شبع عنه ابن عرفة وقال إن التصد من
التسبيه الدم وزيادة التفسير وهو يدل على الحرمة (أهـ بن) ولا فرق فى كراهة تملك
الصدقة بالوجه المذكور بين كرهها واحدة كالركاه والندر أو مبدوة ولو بداوا بها الآلهالك
ويستثنى من قراه وكره تملك صدقة الصدقة المسماة بالعارية لما تقدم فى فراه وحارلمر
وقائم مقامه اشتراء ثمرة أعراها إلخ ، والعمرى فى معين الحكام يحور للمعمر أو

إرث) بل شراء أو هبة أو صدقة ، وأما تملكها بالإرث فمحرم لا كراهة فيه ،
وأما الهبة فلا كراهة في تملكها وكذا يكره تملك الذوات يكره تملك المصلحة ، أى يكره
الانتفاع بها كما أشار له بقوله

(و) كره (رُكُوبُهَا) وأو تصديقها على والده ، وأولى الحرث أو الطاحن عليها
(و) كره (انتفاع) بالتصدق بها (بعليةً بها) من ثمة وأن وكراه ويشمل ذلك
القراءة فيها إن كانت كتاباً (ويُسْفَقُ) أى يحوز لولد تصديق عليه والده بصدقة
أن يعق (على والدٍ افتقرَ) أما كان أو أما (مها) أى من الصدقة التي تصديق
بها على والده لحوز الإنفاق على الولد حيث

(وله) أى للوالد المتصدق على والده بعد أو أمة (تقوم حاريةً أو عبد)
تصدق به على ولده الصغير أو السفيه ولذا قال (لمحجوره) الصغير أو السفيه وقوله
(للضرورة) متعلق بـ «حاره» المقدر أى أن محل الحوار إن اقتضت الضرورة
ذلك ، كأن تعلق نفسه بالخيانة أو أحاح لخدمة العبد بحيث إذا لم يقومه على نفسه

ورثه أن يتاعرا من المعمر بالصح ما أعمره وإن كان حياة المعمر لأبها من المعروف
إلا أن تكون معينة فبمع ، ولكل واحد من ورثة المعمر بالكسر أن يتأخر قدر ميراثه
مها لا أكثر (أه) باختصار ويستثنى منه أيضاً التصديق بالماء على مسح أو غيره
فيحوز له أن يشرب منه لأنه لم يقصد به الفقراء فقط ، بل هم والأغنياء كما لبعض
شراح الرسالة ، وفي العلمى عليها من أخرج كسرة لسائل فلم يحده فلا بد أن كان
معيناً أكلها محرماً وإلا فلا ، وفي النواذر إن أخرجها له فلم يقلها فليعطها لغيره
وهو أشد من الذى لم يحده

قوله [وأما الهبة فلا كراهة] إلح أى التى به صرح بدليل ما يأتى
قوله [وكذا يكره تملك الذوات يكره تملك المصلحة] إلح أى وأما من تصديق
«علة الحيوان دون ذاته تم ناع الذوات فله شراء الذوات كما نقله ابن عرفة عن مالك
قوله [ويمنع] إلح هذه المسألة التى بعد ما كالمستثنى من قوله وكره تملك صدقة
قوله [أن سفق على والد افتقر] إلح أى وكذا يعق على روحته من صدقة
تصدق بها عليه وإن كانت عية لرحوب نفقها عليه للكناح لا للمعمر
قوله [تقوم حارية] إلح أو شراء ما ذكر لنفسه وليس بلارم تقويمها

لتعدي عليه واستحلامه وارثك الحرمة

'(وَيَسْتَنْقِصِي) في القيمة بأن يأخذ بأعلى القيم ، لا بدون قيمة المثل واحترار بالمحذور عن الرشيد فليس لولده ذلك ، لأنه كأحس ومثل الصدقة الهبة التي لا تعصر

• (وَجَارٍ) للواهب (شَرَطُ الثَّوَابِ) على هبته أى العوض عليها . وتسمى هبة ثواب ، وسواء عيّن الثواب أم لا

(وَلَتَرِمَ) الثواب (بَتَعْيِينِهِ) إذا قبل الموهوب له ، فإلزمه دفع ما عين كناية دينار أو هذا الثوب أو الدابة والمراد التعيين ولو بالوصف كتوب صفته كذا

• (وَصَدَّقَ الْوَاهِبُ) عند التنازع (في قصده) أى الثواب يمين بعد القصص (إِنْ لَمْ يَشْهَدْ عُرْفُ بَصْدِهِ) أى الثواب، فإن شهد العرف بصدده

بالمعقول ، بل المراد يشتري من نفسه لنفسه بالسداد كما في (ن)

قوله [فليس إلهه] هكذا نسخة المؤلف والمناسبات والده

قوله [لأنه كأحس] أى وجب كان حكم الأحسى فالأحس فى العبد أو الحارة لذلك الرشيد لا لأبيه فله أن يرأسه بهما بيع أو غيره

قوله [ومثل الصدقة الهبة] إلح أى فى جميع ما تقدم

وله [شرط التراب] أى اشتراطه حال كون الاشتراط مقارناً للقطها

قوله [عين الثواب أم لا] أى هبته غير لازم قياساً على نكاح الدهور

وهذا هو المعتمد وفيل إن اشترط العوض عقدتها فلا بد من تعيينه قياساً على البيع

قوله [بتعيينه] أى بعين قدره وبوعه كان التعيين من الموهوب له أو الواهب

ويرضى الآخر

والحاصل أنه إذا عين الثواب واحد مهما ورصى الآخر فإنه يلزم الموهوب له

دفعه إذا قبل الهبة وليس له الرجوع عن الثواب بعد تعيينه وإن لم يقصص الهبة كما فى الدوصح نقله شتى الأصل

قوله [فى قصده] أى لا شرط له لأنه إذا ادعى الواهب اشتراطه فلا بد

من إثباته ولا يطر لعرف ولا غيره

قوله [إن لم يشهد عرف] أى إن انعت شهادة العرف بصدده بأن شهد

العرف له أو لم يشهد له ولا عليه

فلا يصدق وأما التمارع قبل قصصها ، فالقول للواهب مطلقاً ، وأو شهد العرف بعدم الثواب وقولنا « يمين » ، طاهره أشكل الأمر أم لا ، وهو أحد التأويلين والثاني أن الواهب إنما يحلف إذا أشكل الأمر بأن لم شهد العرف له ولا عليه ولم توجد قرينة ترحح أحد الأمرين . ولا عمل على العرف أو القرائن ولا يمين

وعمل تصديق الواهب في دعوى الثواب (في غير) المقد (المسكوك) ، وأما هو فلا يصدق الواهب ، لأن الشأن فيه عدم الإثابة إلا لشرط أو عرف واستثنى من قوله « وصدق الواهب » إلح قوله

(إلا الروحانيين والوالدين) وبحوهم من الأقارب الذين بينهم الصلة ، فلا يصدق الواهب في دعواه الثواب لقضاء العرف بعدمه فيمن ذكر كالمسكوك (إلا لشرط) حال الهبة فيعمل به مطلقاً حتى في المسكوك ، (أو قرينة) تدل على ذلك فإنه يصدق ، ويقصى له بالتواب لكن في غير المسكوك وأما هو فلا تكفي فيه القرينة ولا بد من الشرط ويكون تواب المسكوك عند الشرط عرصاً أو طعماً لا مسكوكاً لما فيه من الصرف أو الدل المؤجر

قوله [وأما التمارع قبل قصصها] محترق قرأه بعد القصص

قوله [أشكل الأمر] أى بأن لم يشهد العرف له ولا عليه

وقوله [أم لا] أى بأن شهد العرف له

قوله [والثاني] إلح هذا هو أظهر القواين كما في المجموع

قوله [في دعوى الثواب] أى دعوى قصده وأشار إليه أرح بهذا إلى أن قول

المصنف في غير المسكوك متعلق بصدق ، وفيه أنه يلزم عليه تعاق حرق متحدى اللفظ والمعنى معامل واحد إلا أن يقال إن الثاني أحص من الأول بحو حلت في المسحود في محراه وهو حائر كما ذكره في الحاشية

قوله [أو قرينة] من ذلك حريان العرف بها

قوله [عند الشرط] أى أو العرف

قوله [لما فيه من الصرف] أى إن كان من غير صبه وقوله أو الدل أى إن

كان من صبه

قوله [المؤجر] راجع للاثين

(وَلَمْ يَمْ) عند عدم تعيين الثواب (وَاهِبَتَهَا) معمول مقدم (لا الموهوب له) عطف عليه بلا (القيمة) فاعل «لرم» ، أى يلزم الواهب قبول القيمة إذا دفعها له الموهوب له ، وأما الموهوب له فلا يلزم دفعها لأن له أن يقول له حدد هبتك لا حاجة لى بها وهذا إذا قصها ، وأما قبل قصها فلا يلزم الواهب قبولا بل له الامتناع ولودفع له الموهوب له أصعاف القيمة ، ولا يلزم الموهوب له دفع القيمة وأوقص الهبة كما تقدم

(إِلَّا لِمَتَوْت) عند الموهوب له (مَرِيئِدٍ) أى زيادة فى ذاتها ، ككسر الصغير أو سنن الهريلى (أو نقص) كعمى وعور وعرج وشلل وهرم ، وأولى حروح من يندم موت أو بيع ونحوه ، ولا يعتبر حوالة الأسواق فيلزمه حيث دفع القيمة يوم قص الهبة (وَأَتَيْتِ) الواهب أى أتاه الموهوب له (مَا يَقْصِي عَنْهُ) أى عن الموهوب (يَبِيعُ) أى فى البيع . أى ما يصح أن يكون ثمناً فى البيع بأن يكون سالماً من الربا والعش . فلا يقصى عن القصد نقداً لما فيه من الصرف أو البدل المؤخر ولا عن الطعام طعاماً ولا عن اللحم حيوان من حسه ولا عكسه

• مسألة قال فى معين الأحكام احتلف فى الذى يتب حلهما عما لا تواب فيه أو المتيب عن الصدقة فقال مالك يرد إليه - وإنه ولا تنهى له إذا فات (١٠٠ تب) قوله [وأما الموهوب له] إلح أى والفرض أ التواب لم يعين وأما إذا عين ورصى به الموهوب له فإنه يلزمه دفعه قصصها أو لا كما مر . قوله [عند الموهوب له] احترر به عما إذا فاتت بعد الواهب فلا يلزم الموهوب له دفع القيمة ولا يلزم الراجح القصص أو بدل له أصعاف القيمة قوله [أى ما يصح أن يكون ثمناً فى البيع] أى عوضاً عن الشيء المسع فى السلم بأن يراعى فيه شروط بيع السلم زيادة على أصل شروط البيع ما عدا الأحل فإنه لا يشترط هنا فيقال يشترط أن لا يكرها طعاماً ولا نقدياً ولا شيئاً فى أكثر ٤٠ أو أحود إلا أن تحلف المصلحة كتماره الحمر فى الأعرابية

قوله [ولا عكسه] أى بأن يقصى عن الحيوان لحمه من حسه ومعلوم أن دوات الأربع المباحة الأكل كلها حس كما أن الطيور كلها حس وحجرات الحمر كلها حس ومعهوم « من حسه » أن قصاؤه بغير حسه يحور مالم يكن الحيوان طعاماً

ولا عن العرض عرض من حسه لما فيه من السلم العاقد لشرطه ، ولما فيه من سلم الشيء في نفسه ، فيثبت عن العرض طعام ودراهم ودنانير وعكسه ، وعرض من غير حسه هبة الثواب كالبيع في غالب الأحوال لأنها تحالفة في العوض كجهل العوض والأحل ولا يعيتها حوالة الأسواق ولا يلزم عاقدتها الإيجاب والقول وإذا أتاها ما يقضى عنه في البيع لزم الواهب قوله وإن معيها حيث كان فيه وفاء بالقيمة وليس له أن يقول حيث لا أحد إلا سلباً (إلا) أن يتيه (بحو حطّ) وتبى مما لا تحرى العادة بإتباته كالطين والآحر بضم الحيم (فلا يسلّمه قوله) فإن حرى عرف بإتباته لزمه القول

حكماً كحيوان قلت مفعته أو لا مفعته فيه إلا اللحم أو لا تطول حياته فلا يحور القضاء عنه لحمًا ولو من غير حسه ولا القضاء به لأنه طعام بطعام قوله [ولا عن العرض عرض] نسخة المؤلف نصب نقدًا وترك النصب في حيوان وعرض وكان مقتضى العربية نصب الجميع وساء الفعل للعامل أو رفع الجميع وسأوه للمفعول

قوله [العاقد لشرطه] أى شرطه هو راجع لقوله فلا يقضى إلح ، وكذا قوله لما فيه من سلم الشيء في نفسه الأولى عطفه بالواو لأنه علة ثابتة أو يقال ترك لأنه علة للعلة

قوله [يثاب عن العرض] إلح تعريض لما استوفى الشروط قوله [وعكسه] أى يثاب عن الطعام عرض ودراهم ودنانير إجماعاً وانفراداً قوله [وعرض من غير حسه] راجع للإثابة عن العرض قوله [لأنها تحالفة في العوض] تعليل للتقييد بالعالم قوله [وإذا أتاها ما يقضى عنه في البيع] من حملة ما حالفت فيه الهبة البيع فتحصل أنها تحالفة في جهل العوض والأحل ولا يعيتها حوالة الأسواق ولا يلزم عاقدتها الإيجاب والقول ، وإذا أتاها ما يقضى عنه في البيع لزم الواهب قوله إذا كان الموهوب له قصص الهبة وإن كان معيها إلح ما قال السارح

قوله [بضم الحيم] أى مع مد الهمة قوله [فإن حرى عرف بإتباته لزمه] هذا كله في غير المعين وأما المعين وقت

• (وللمأدون له) في التحارة همة الثواب من ماله (والآب من مال محجوره)
الصغير أو السفيه (همة الثواب) لا غيرها ، فلا يحجر كما لا يحجر له الإبراء من مال
محجوره ولا يحجر لوصي ولا حاكم ولا غير مأدون له همة ثواب والإبراء
• ولما فرغ من بيان الهمة انتقل يتكلم على الصُمُرى وحكمها ، لأنها من قبيل
الهمة ، فقال

• (وحارَت الصُمُرى) ، والمراد بالحوار الإدا من فيها شرعا . وهي مبنية .
لأنها من المعروف ، وعرفها بقوله
(وهي) أي العمري (تمليكُ مفعلة) تنى (مملوك) عقاراً أو غيره .
إنساناً أو غيره كمرس وبغير (حياة المَعْطَى) بفتح الطاء . والطرف متعلق بتمليك
أي مدة حياة المعطى (بغير عيوصٍ) فحرج بقوله « تمليك مفعلة » تنيك

الهمة فيلزمه قوله إن حارَ شرعاً وإن لم يحجره عرف ولا عادة كما تقدم
• تنبيه قال (ع) جميع ما مر في الهمة الصحيحة إدكأت قائمة فإن دت
ارم فيها القيمة ويقضى عنها بما يقضى به عن تن المبيع من العين . وأما العاسدة ورد
إن كات قائمة وإن فانت لرم عوضها مثل التلى وفيمة المقوم
قوله [وللمأدون] حرم مقدم والآب معطوف عليه وهمة الثواب متداوحر
قوله [لا غيرها] أي كالتبرعات
قوله [ولا يحجر لوصي ولا حاكم] مختر الآب
وقوله [ولا غيره أدون له] مختر المأدون فهو أم وشتر مشوش
قوله [وللا إبراء] هكذا نسخة المؤلف والمناسبت حذف الألف لأنه معطوف
على همة

قوله [الإدا] أي وليس المراد به المستوى الطرفين بدليل ما بعده
قوله [إنساناً أو غيره] أي كتياب وحلى وسلاح وحيوان قال في كد
المهات من المدونة قيل فإن أعمر توباً أو حلياً قال لم أسمع من مال في التياب شيئاً
وأما الحللى فأراه عملة الدار وفيها في العارية ولم أسمع في التياب شيئاً وهي علمى سنى
ما أعارها عليه من الشرط . أبو الحسن يريد أنه إذا بقى من التوب تنى بعد موت
المعمر رده وإن لم يق منه تنى فلا تنى له (أه)

الدات بعوض وبغيره ، والأول بيع والثاني هبة أو صدقة وحرر بقوله « مملوك » ما ليس بمملوك كإقطاع من إمام أو إسقاط حق ، من نحو وقف وإلا فباطل وحرر بقوله « حياة المعطى » الوقف المؤبد ، وهذا المؤقت بأجل معلوم ، وحرر به الإعارة أيضاً ، وقوله « المعطى » بالفتح يقتضى أنها إذا كانت حياة المعطى بالكسر أو حياة أحى - كريد لا تسمى عمرى حقيقة وإن حارت ، وهو كذلك ، لأنها إما تنصرف عند الإطلاق لحياة المعطى بالفتح وإذا قال المالك أعمرتك دارى مثلاً ، حمل على عمر المعطى بالفتح فلا كلام لو ارث المعطى بالكسر إذا مات وحرر بقوله « بعير عوض » الإحارة وهى إحارة فاسدة للجهل بالأجل (كأعمرتك) أو أعمرت ريداً (أو) أعمرت (وأرثك) مثلاً ولا يشترط لفظ الإعمار ، بل ما دل على تملك الممعة و « أو » مانعة حلوة ، فتحوّر الجمع كأعمرتك ووارثك ، فيصدق كلامه ثلاث صور

قوله [والأول بيع] أى أو هبة ذاب
قواه [كإقطاع من إمام] أى لأن الإمام لا يملك الإقطاع التى يقطعها لبعض الناس وتقدم الأعراف ذلك
قوله [أو إسقاط حق] أى كساكن بيت موقوف فيسقط حقه لآخر حياته
قوله [وإلا فباطل] انظر ما معنى هذا اللفظ وقد يقال معناه وإلا يكن الشيء غير المملوك إقطاعاً من إمام أو إسقاط حق من نحو وقف بل كان تملك ممعة ملك العير بلا شبهة فباطل وإنما كان باطلاً ، لأن تنصرف المصطفى بعير معاوضة باطل
قوله [وحرر بقوله حياة المعطى] إلح أى فلا يقال لما ذكر عمرى
قوله [وحرر به الإعارة أيضاً] أى مدة معلومة غير مقيدة بحياة المعطى
ناله ح وإلا كانت عمرى لأن العمرى لا يشترط فيها لفظ محصوص
قوله [وحرر بقوله بعير عوض] إلح إنما كانت إحارة لأنها تملك ممعة
قوله [للجهل بالأجل] أى لأن مدة حياة المعطى مجهولة
قوله [بل ما دل على تملك الممعة] أى بعير عوض مدة حياة المعطى
قوله [فيصدق كلامه ثلاث صور] إلا أنه إن أعمره ووارثه معاً لا يسحق الوارث إلا بعد موته كوقف عليك وولدك على قول مالك حيث كان الوالد أحوح
ناله مالك - رابع

(دَارَى أَوْ نَحَوَهَا) مِمَّا يَمْلِكُهُ كَعَمَلَى أَوْ فَرَسَى أَوْ بَعِيرَى وَأَمَّا الْأَمَّةُ فَإِنْ أَعْمَرَهَا لَامْرَأَةً أَوْ لِمَحْرَمٍ حَارٍ ، وَإِلَّا فَلَا مَا فِيهِ مِنْ إِعَارَةِ الصُّرُوحِ

(وَرَحَعَتِ) الْعُمَرَى بِمَعْنَى التَّقْيِ الْمَعْمَرِ إِذَا مَاتَ الْمَعْمَرُ بِالْفَتْحِ (لِلْمَعْمَرِ) بِالْكَسْرِ إِنْ كَانَ حَيًّا (أَوْ وَارِثَهُ يَوْمَ مَوْتِهِ) إِذَا مَاتَ لَا يَوْمَ الْمَرْحِ فَلَوْ مَاتَ عَنْ أَحَدٍ حَرِّمٌ مَسْلُومٍ أَوْ كَافِرٌ أَوْ رَقِيقٌ فَأَسْلَمَ ، أَوْ تَحَرَّرَ تَمَّ مَاتَ الْمَعْمَرُ بِالْفَتْحِ رَجَعَتْ لِلْأَحَدِ ، لِأَنَّهُ الْوَارِثُ يَوْمَ مَوْتِ الْمَعْمَرِ بِالْكَسْرِ

(وَهِيَ) أَى الْعُمَرَى (فِي الْحَوَرِ كَالْهَيْةِ) فَإِنْ حَارَهَا الْمَعْمَرُ بِالْفَتْحِ قُلَّ حَدُوثُ مَا عَنِ تَمَّتْ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ فَيَحْرَى فِيهِ قَوْلُهُ وَبَطَلَتْ بِمَنْعِ قُلِّ الْحَوَرِ لِلْعَمَلِ .

ولكن المعمول به في الوقف قول المعيرة وهو مساواة الوالد للولد ولو كان أحوج ، ولعل الفرق بين العمرى لا تكون للوارث إلا بعد موت المورث و بين الوقف حيث سوى فيه بين الولد والوالد على قول المعيرة إن من ذل العمرى العمر فكانه إنما أعمار الوارث بعد موت مورثه وأما إذا أعمارهم فقط أو وارثه فقط فإن المعمر يستحق المصلحة حالا

قوله [وإلا فلا] أى بأن أعمارها لرحل أحسن غير محرم

قوله [للمعمر بالكسر] إلح فلو حررت المعمر بالفتح أوصاً أعمرت له ومات أحدها ربها ودفع لورثته أجرة الحرث وإن شاء أسلمها لهم فخرتها تلك السنة وأحد منهم أجرة متلها فإن مات المعمر بالفتح وبها ررع وفات الإناث فلو ررته الررع الموحود ولا كراء عليهم . لأن مورثهم ذو شبهة وقت الررع والعلة لدى الشبهة فإن لم يست الإناث كان لهم الررع وعليهم الأجرة

قوله [لأنه الوارث يوم موت المعمر] أى فقد ملك الدات من يومه

• تتمه لو قال حس عليكما حياتكما وهى لآخركما فهو حس عليهما ما دامتا حين فإذا مات أحدهما رجعت للآخر ملكاً يصعب بها ما شاء وأما أو قال حس عليكما فقط فإنها ترجع للآخر حساً فإذا مات الآخر رجعت لمراجع الأحاس وقيل ترجع ملكاً للمحس أو وارثه وهو الراجح وأما الرقى فلا تحور حساً ولا ملكاً كدوى دارين أو عديين أو دار وعد قال كل لصاحبه إن مت قبلى فهما لى وإن مت قملك فهما لك ، فالمراد إن مت قبلى فدارك لى مصبومة إدارى وإن مت قملك فدارى لك

مضمومة لذارك ، وإنما مع لما فيه من الخروج عن وجه المعروف والمخاطرة ، فإن وقع ذلك واطلع عليه قبل الموت فسمح ، وإن لم يطلع عليه إلا بعد الموت رجعت لوارثيهما ولا ترجع مراجع الأحاسن لفساد العقد كذا في الأصل ، ولكن قال (شبه) محل فساد العقد بما ذكر إن وقع ما ذكر في عقد واحد ، وأما من فعل بصاحبه هذا في وقت فعل به الآخر مثله في وقت آخر من غير دخول على ذلك فهو حائر أى وتصير كالوصية ، والله أعلم

باب

في اللقطة وأحكامها

● (اللقطة) بضم اللام وفتح القاف اسم عبد الفقهاء لما يلتقط بفتح القاف والقياس لغة أن فُعْلَمَةً بضم الفاء وفتح العين يستعمل في الفاعل الذي يقع منه الفعل كثيراً ، كصُحْبَكَة وهُمْرَة وأُمْرَة لكثير الصلحك والهمر واللبر وأن ما يلتقط بفتح القاف يسمى لقطة يسكنها (مالٌ) فعيره ، لا يسمى لقطة كالصيد والحر ، إلا أنه إذا كان صغيراً يسمى لقيطاً (معصومٌ) أى محترم شرعاً فحرج الزكّاء ومال الحرّى (عَرَصَ) بفتح العين والراء (للصياح) بأن وجد معصومة في عامر

باب

أى في حقيقتها ، والمراد بأحكامها مسائلها ومسألة هذا الباب لما قبله أن في كل فعل حير ، لأن الواهب فعل حيراً يعود عليه تواتره في الآخرة والملتقط فعل حيراً وهو الحفظ والتعريف يعود عليه تواتره في الآخرة قوله [اسم عبد الفقهاء لما يلتقط] أى وأما في اللغة فوجود الشيء على غير طلب ، وهذه الالة أشهر لعائتها الأربع الثانية صم اللام وسكن القاف الثالثة لقطة بضم اللام وفتح القاف ممدودة الرابعة لقط بفتح اللام والقاف بلاهاء قوله [كالصيد] أى فاصطياد السمك من الماء والطير والوحش من البرارى ، قل دحوله في حور العير لا يسمى مالا فهو خارج بهذا القيد كحروج الحر وقد يقال إنه مشكل بل يقال إنه مال إنكته غير معصوم أى محترم شرعاً فيحرج مما حرج به الزكّاء ومال الحرّى وأمل قوله [يسمى لقيطاً] أى لأن اللقيط صغير آدمى لم يعلم أبوه ولا أمه حر أو مشكوك فيه

قوله [بفتح العين والراء] أى محملاً مسيئاً للماعل لا نالته يد مسيئاً للمفعول لإيهامه أن ما صاع ولم يقصد صياحه لا يسمى لقطة ، ومعنى عرص للصاع أى

بالعين المعجمة أو عامر بالمهملة صمد الأول ، وحرّح به السرقة وبحوها مما كان في حطّ صاحبه ولو حكماً ، كما لو وضعه في مكان ليرجع إليه . وكالتنمر المعلق والحب في الررع والخرين ، وحرّح الإبل أيضاً إذا لم يعرض لها صباغ (وإن) كان المال المعصوم (كلياً) مأدوراً فيه . وأما غيره فليس مال (وورساً وحيماًراً) ونال على الكلب لثلا يتوهم من مع بيعه أنه ليس مال ، وعلى ما بعده لثلا يتوهم أنه كصالة الإبل لا يلتقط

• (وَرَدَّتْ) اللقطة وحبوا (معرفة العنصر) بكسر العين المهملة طرفها من حرقه صُرّت بها أو كيس (و) معرفة (الوكّاء) بالمد وهو الحيط الذي ربطت به

• (وقُصِّيَ له) أي لم عرفها (على دى العدد والورن) أي على من عرفهما دون العنصر والوكّاء (بيمين) وأما إن عرف العدد فقط أو الورن فقط

عرص له الصباغ فهو من ناب القلب نحو عرص الخوص على الماقة كما في الحاشية

قوله [بالعين المعجمة] هو الخراب

قوله [وحرّح به السرقة وبحوها] إلح المناسب أن يقول حرّح به ما كان في حطّ صاحبه إلح فإن أحده يسمى سرقة لا لتطة

قوله [والخرين] يصلح للتنمر والحب

قوله [إذا لم يعرض لها] صباغ أي بأن كاذب في محل أن شأنها توحد فيه

قوله [وأما غيره] أي غير المأدور فيه من الكلاب

قوله [من مع بيعه] أي على مسهور المذهب خلافاً لسحود حيث قال أبيعته وأحجّ بنمه

قوله [وعلى ما بعده] يعنى الفرس والحمار وسيأتي الفرق بين الإبل وغيرها

قوله [وَرَدَّتْ اللقطة] إلح أي ولا يجوز إراحدها أن يأخذ من ربها أجرة وهو المسمى بالخلاوة إلا على سبيل الهمة والصدقة

قوله [طرفها] إنما سمي عناصراً أحداً له من العنصر وهو التي لأن الطرف

ينبئ على ما فيه

قوله [أي على من عرفها] أي العدد والورن ومعناه أن أحد الشخصين عرف

فيقضى لم عرف العاص والوكاء بلايين

(وإن وصّف) شخص (ثان وصّف) شخص (أول ولم يوصف) الأول
(بها) انفصلا لا يمكن معه إشاعة الخير (حكمة وقسمت بينهما) وأما
لو انفصل انفصلا لا يمكن معه إشاعة الخير ، احتص بها الأول

(كسكوليهما) معاً ، فتقسم بينهما وقضى للحالف على الأكل
(كسكسيتين) تساوي في العدالة أقام كل منهما بية (لم يؤرخا) معاً أى لم
تذكر كل منهما تاريخاً ، فإنهما يحلوان وتقسم بينهما ويقضى للحالف منهما على
الأكل كما يقضى لدى الأعدل (ولاً) — بأن أرحا معاً — (فلا أقدم تاريخاً
لا للأعدل) ، ولو تأخرت تاريخاً

العاص والوكاء والآخر عرف العدد والورن فيقضى لعارف العاص والوكاء بيمين

قوله [وإن وصف شخص ثان] حاصله أن اللقطة إذا وصفها شخص وصفاً
يستحقها ولم يوصف بها انفصلا لا يمكن معه إشاعة الخير بأن لم يوصف أصلاً أو انفصل بها
لكن لا يمكنه معه إشاعة الخير ، ثم جاء شخص آخر ووصفها بوصف مثل الأول في
كوبه موجباً لاستحقاقها سواء كان عين وصف الأول أو غيره ، فإن بكل واحد
منهما يحلف أنها له وتقسم بينهما إن حلها أو بكلا ويقضى للحالف على الأكل ،
أما لو انفصل بها الأول انفصلا لا يمكن معه إشاعة الخير فلا تنفي للثاني ، لاحتمال أن
يكون سمع وصف الأول أو رآها معه فعرف أوصافها

قوله [فتقسم بينهما] أى ولا يرجح الأول الذى أحدها بوضع اليد لأن
الترجيح بالخور إما هو في المحولات وهذا ما علم أنه لقطة كذا قال ابن القاسم ، وقال
أشهب إنها تكون للأول الذى أحدها لترجيح حانه بالخور كذا في (ن)

قوله [كما يقضى لدى الأعدل] أى إذا أقام كل بية عادلة لكن إحدهما
أشد عدالة فيقضى لصاحبها ولعله بيمين ، لأن زيادة العدالة عملة شاهد كما يأتى في
الشهادات

قوله [تأخرت تاريخاً] الحملة حال من أعدل أى لا تقدم الأعدل في
حال تأخر تاريخها

● (ولا صمان على) ملتقط (دافع بوجه حائري) حيث أتى ثان تأنت من الأول، ولو بسية ويصير الكلام بعد ذلك بين المدعى الثاني وبين من أحدهما، ويجرى الحكم على ما تقدم فلو البية يقدم على غيره

وواصف العماص والوكاء يقدم على واصل غيرهما أو أحدهما ودو البية المؤرخة يقدم على ما لم تؤرخ فإن أرتحا معاً قدم صاحب الأقدم تاريخاً فإن لم يؤرخا لعدم الأعدل فإن تساويا قسمت بينهما إن حلما أو بكلا، هذا مذهب ابن القاسم

(واستثنى) أى يحج التريض وعدم الدفع باحتهاداً الحاكم لمن أتى (بالواحدة) فقط من صفتي العماص والوكاء لا من غيرهما كما في القل (إن حهل الواصف (غيرها) أى غير الواحدة لعل غيره أن يأتي تأنت مما وصفها فيستحقها

قوله [حيث أتى ثان تأنت من الأول] أى ثان من الثاني العماص والوكاء والأول العدد وأورن

وقوله [وإرسية] أى إركان توتها للثاني بالسبة

قوله [فلو البية يقدم على غيره] أى وتبرع له من يد ذلك الغير

قوله [على واصل غيرهما] أى ثان وصف العدد وأورن

وقوله [أو أحدهما] أى أن اقتصر على العماص والوكاء معطوف

على غيرهما

قوله [على ما لم تؤرخ] ما واقعة على بسية والأولى من

قوله [لم يؤرخا] أى الملك وقيل السقوط

قوله [فإن تساويا] أى في العدالة والماريخ وحرداً عدماً

قوله [إن حلما أو بكلا] أى فكلهما كحلتهما على مذهب ابن القاسم

حلفاً لمن قال إنهما إذا بكلا تنى بيد الملتقط ولا تعطى لواحد منهما

قوله [إن حهل الراصب غيرها] أى ثان حال حين السؤال لا أدري ما هو

أو كسب أعلمه وبسيته ولا يعارض الاستيلاء ما مر من دفعها أو اصاب العماص دون من عرف الورن والعدد لأن دفعها لا ينافي الاستيلاء

فإن لم يأت أحد نأثت من الأول أو لم يأت أحد أصلاً أحدهما الأول

(لا) إن (عَلِطَ) أى ادعى العلط بأن ذكر الصفة الثانية على خلاف ما هي عليه ، فقبل له كدبت ، فادعى العلط ، فلا يستأنى ولا تدفع له أصلاً بخلاف الحاحل فإنه معدور حيث قال لا أخرى أو سبته قال ابن رشد وهو أعدل الأقوال الثلاثة وإليه أشار بقوله « على الأطهر » ، تأنيهاً أنهما سواء في القول ، ثالثها أنهما سواء في عدمه

(فإن أُنْتَتَ غيره) أى غير الحاحل بالأخرى (أكثر) بأن عرف العاص والوكاء معاً (أحدهما) دون الأول الآتى بالواحدة فقط وبقى ما إذا ذكر الأول العاص فقط أو الوكاء ، وذكر التالى الصفة الثانية فقط ، هل تكون بعد الاستيلاء للأول ؟ لأن التالى لم يأت نأثت — كما يفيد — ما تقدم — أو تقدم بينهما بعد حلصهما ؟ واستظهر لتمامهما في الوصف ، والأسقية لا تقتضى اسحقاقاً

• (وَوَحَّصَ) على من وجد لفظة (أحدهما) لحرفِ حائِزٍ (أى عند حروف

قوله [فإن لم يأت أحد نأثت من الأول] أى بأن كان وصف الأول أكثر إساناً هذا هو المراد ، وأما إذا تساوى في الإتيان فإنها تقسم بينهما كما مر

قوله [قال ابن رشد وهو أعدل الأقوال] أى قال وهو أعدل الأقوال عندى بخلاف ما إذا عرف العاص والوكاء أو أحدهما وعلط في الصفة فقط كأن قال سادقة فإذا هي محاييب أو بالعكس ، أو قال هي يريدية فإذا هي محمدية أو العكس ، فإنها لا تدفع له اتصافاً

قوله [ووحص على من وجد لفظة] حاصل هذا المبحث أن مريد الالتقاط إم أن يعلم أمانة نفسه أو حياتها أو يتك فيها ، وفي كل إما أن يحاف الحائز لو ترك الأحدهما أو لا فيحب الأحدهما بشرطين إن حاف الحائز ولم يعلم حياته نفسه بأن علم أمانتها أو شك فيها . فإن علم حياته نفسه حرم الأحدهما حاف الحائز أم لا ، وإن لم يحف الحائز كره علم أمانة نفسه أو شك فيها بالوحد في صورتين وكذا الحرية وكذا الكراهة هذا حاصل ما يؤخذ من التارخ وهو التحرر

حائش لا يعرفها ليحفظها لربها من الحائش (إلا أن يعلم حياته هو مبحرٌ) أحدها
(والآ) يحف حائشاً (كثرة) أحدها مع علمه أمانة نفسه ، وكذا لو شك
في حياة نفسه بالآولى

● (و) وح (تعريضها) على من التقطها (سة) كاملة (إن) كان لها
نال (و) يعرف (بحو الدلو والديار) - فأقل - (الأيام) لأنها لا تلتفت إليها
المفوس كل الانمات قال في المقدمات ما قل وله قدر ومعة ويشع ربه به ويطله
يعرب اتفاقاً ، وفي تعريفه سة أو أياماً قولان وما قل ولا يطله عادة فلاس القاسم
هو لمن وحده ليس عليه تعريفه فإن شاء تصدق به (انتهى) قال اس عبد السلام
وعلى القول الثانى أول بعضهم المدونة وهو الذى عليه الأكثر من أهل المذهب وغيرهم
(انتهى) ، فالتبج رحمه الله تعالى ترك قول الأكثر ورد عليه ، «لو» بقوله «ولو
كدلو» ، ويحس درجاً على قول الأكثر لأنه المعتمد والتعريف يكون
(مسطاناً عليها وساب المسجد) لا داخله (فى كل يومين أو ثلاثة) مرة

قوله [لا يعرفها] صفة لحائش

وقوله [ليحفظها] علة لقوله «أحدها»

قوله [ولا يحف حائشاً كره] اعلم أنه إذا لم يحف حائشاً وعلم أمانة نفسه
فتلاثة أقوال الاستحباب والكراهة والتفصيل . يستحب فيما له نال ويكره فى غيره
واحتار التوسى من هذه الأقوال الكراهة مطلقاً ، وأما إذا لم يحف حائشاً وشك فى أمانه
نفسه فالكراهة اتفاقاً

قوله [إن كان لها نال] أى بأن كانت فوق الدلو والديار

وقوله [فأقل] أى أقلية لا تصل للتأه

قوله [قال فى المقدمات] أى اس رشد

قوله [وعلى القول الثانى] أى فى تعريف التسيء القليل الذى له قدر ومعة أياماً

قوله [بقوله ولو كدلو] أى حيث قال وتعرفه سة ولو كدلو

قوله [وساب المسجد] أى ومثله السوق

قوله [لا داخله] أى فهو مكروه لاحترام المسجد

قوله [فى كل يومين] هذا فى غير أول رمان التعريف إذ فى أوله يسعى أن

(نفسه أو يمين يثيق به) لأمانته ولا ضمان عليه إن دفعها لأمين يعرفها
 • (أو) يعرفها غيره (بأجرة منها ، إن لم يثيق) التعريف (مثله) لكونه من
 أولى الهيئات ، وإلا ضمن ، كما لو تراجى في التعريف حتى هلك
 (و) عرفها (باللذين إن وُحِدَتْ بينهما) لأنهما حينئذ من مطالبها
 • (ولا يندكر) المعروف (حسبها) من ذهب أو فضة أو ثوب أو نحو
 ذلك ، بل بوصف عام كإمانة أو مال أو ثمن ، لأن ذكر حسبها الخاص ربما
 أدى بعض أدهان الخدائق إلى ذكر عفاصها ووكائنها باعتبار العادة

يكون أكثر من ذلك هي كل يوم مرتين ، ثم في كل يوم مرة ، ثم في كل يومين
 مرة ، ثم في كل ثلاثة أيام مرة ، ثم في كل أسبوع مرة ، كما ذكره شارح الموطأ كذا
 في حاشية الأصل

قوله [نفسه] معلق بتعريفها كما أن قوله بمطاب طلبها كذلك لاختلاف
 معنى النامين لأن الناء الأولى بمعنى في والثانية للآلة

قوله [ولا ضمان عليه إن دفعها لأمين] إلح أي وإن لم يساوه في الإمانة ،
 والفرق بينه وبين المودع حيث يضمن إن أودع ولو أمينا لعبر عذر أن ربحها لم يعبه
 لحفظها بخلاف الوديعة

قوله [إن لم يثيق التعريف مثله] قيد وقوله أو بأجرة منها

قوله [وإلا ضمن] أي وإلا بأن كان ممن يعرف مثله واستأجر من يعرفها
 منها وصاعته منه ضمن وهذا القيد تنع فيه المصنف حليلا التابع لأن الحاحب ، ابن
 عرفة وطاهر اللحى عن ابن شعان أن الملتقط أن يدفعها لمن يعرفها بأجرة منها
 ولو كان ممن يلي تعريفها بنفسه إذا لم يلتزمه (أهـ)

قوله [وعرفها باللذين] إلح قال اللقاني طاهر كلامهم وأو كانت إحداهما
 أقرب من الأخرى ، ويسعى إذا كانت أقرب إلى إحداهما من الأخرى
 قربا متأكدا بحيث يقطع القاطع بأنها من هذه دون الأخرى أنه إنما يعرفها في
 التي هي أقرب

قوله [كإمانة] مثل ذلك من صاع له صائغ

(ولا يُعَرَّفُ) شيء (تأنيده) وهو ما لا تلتفت إليه العس عادة ، كدول الدرهم الشرعى وعصا وسوط ، وكقليل من تمر أو ربيب وله أكله إذا لم يعلم ربه ، وإلا مع وصم وتقدم أن ما فوق اثنا عشر درهم لم يكن له مال قوى ، كالدلو والديار والدرهم الشرعى يعرف أياماً تقتضى النظر على قول الأكثر فالأقسام ثلاثة .

• (وله) أى للملتقط (حسنه) أى اللقطة عنده (بعدها) أى السنة لعله أن يظهر صاحبها (أو التصديق بها) عن ربها أو عن نفسه (أو التملك) لما بأن يورث تملكها . (ولو) وحدها (ممكنة) فله أحد هذه الأمور الثلاثة وقيل إن نقطة مكة يحب تعريضها لأعمالها بظاهر الحديث ولا يجوز تملكها ولا التصديق بها • (وصم) الملتقط (فيهما) أى في التصديق بها ولو عن ربها وفيه

قوله [ولا يعرف شيء تأنيده] قدم أولاً أن مال مما كان فرق الديار وبحره يعرف سنة وبحر الدار والديار يعرف الأيام وأفادها أن التأني لا يعرف قوله [وإلا مع] أى وإلا بأن علم ربه وإما مع أكله حينئذ لأنه لم يكن لقطة . بل من أكله رأى الناس المائل

قوله [أى للملتقط حسنها] إناج اعلم ان ما ذكره المصنف من حيز الملتقط من الأمور الثلاثة إذا كان غير الإمام وأما الإمام فليس له إلا حسنها أو بيعها لصاحبها ووضع تمها في بيت المال وليس له التصديق بها ولا تملكها سنة . بل ما يرد من خلاف غيره (أدع)

قوله [وتبيل إن اضطره مكة] إناج أى كما هو الناحى وفقاً للتأنيده قوله [ملا بظاهر الحديث] أى وهو قوله عليه الصلاة والسلام « لا تحل لقطة الخ» وبوله عليه الصلاة والسلام « إن لتقطها لا تحل إلا لمسلم » فقال الشافعى والناجى إن الاستثناء معيار العدم وذكر هذه الحماة بعد حمد لا تحل فيها أداً وهى « ولا يسر صيدها ولا يحتل حلالها » أى لا تقطع حيزتها والأصل حيزها من العطوفات في النجى الأندى رآحاب المشهور بأن حيزها قبل السنة وإما به الذى صلى الله عليه وسلم على ذلك في مكة مع أن السنة عام في مكة وغيره لا يتوهم عدم تعريب لتقطها بانصراف

ساح فتاما

تملكها إذا جاء ربه

(كسبية أخذها) أى كما يصم إذا أخذها بية تملكها (قبلها) أى قبل السنة ، لأنه تلك البية صار كالعاصب فيصمها لربها وأو تلت بسموى بعد تلك البية وأولى لو بوى التملك عند القاطها

(و) صم في (ردّها لموصيها) ، الذى أخذها م ، وأولى لغيره (بعد أخذها للحيط) والتعريف ، سواء ردها بعد سعة أو قرب ، وهو قول ابن رشد وقال الحمى إن ردها بقرب فلا صم وهذا معنى قول الشيخ «إلا بقرب وأويلان» ومفهوم للحيط — أى التعريف — أنه إن أخذها بية الاعتيال فلا صم بردها لموصيها مطلقاً لوجوب ردها عليه ، وأما لو أخذها ليسأل عنها مع فلا صم إن ردها ، قرب لوجوب الرد عليه فوراً

وصم إن ردها بعده ، وهذا الثالث ، هو محمل قولنا فى ترح كلام الشيخ «وعن بعد صم» أخذها للحيط أم لا ، أى بأن أخذها ليسأل عنها معيلاً

قوله [وأولى لو بوى التملك] إلح اعلم أن الصور ثلاث الأولى ما إذا رآها مطروحة فبرى أخذها تملكاً ثم تركها ولم يأخذها فتلت الثانية ما إذا بوى تملكها وأخذها فتلت الثالثة ما إذا أخذها للتعريف ثم بوى تملكها قبل تمام السنة ، فى الصبرة الأولى لا صم عليه لأن بية الاعتيال وحدها لا تعتبر ، وفى الثانية الصم قطعاً لمصاحبة فعله لبيته ، وفى الثالثة لا صم عليه عند ابن عبد السلام نظراً إلى أن بية الاعتيال محدودة عن مصاحبة فعله وقال غيره بالصم نظراً إلى أن بية الاعتيال قد صاحبها فعل وهو الكف عن التعريف ، وارتضاه (ح) ومثى عليه شارحاً

قوله [والتعريف] عطف تفسير

قوله [فلا صم بردها لموصيها] أى بل الصم بإيعانها لمخاطبة الواجب

قوله [وصم إن ردها بعد] إنما صم فى الحد لأن الشأن أن صاحبها جاء للمكان بقرب وأيسر منها فلا يعرذ فى البعد

قوله [وهو محمل قولنا فى شرح كلام الشيخ] إلح لكن قوله فيه أخذها للحيط أم لا حروح عن الموضوع لأن الموضوع أنه أخذها لا للحيط بل ليسأل

- (والرقيق) في الالتقاط (كالحُرِّ) في جميع ما تقدم من وحب أو حرمة أو كراهة وتعريف وغير ذلك وليس لسيده معه مه
- (و) الصمان إن وحب عليه بما مر (قَسَلِ السَّيَّةِ) يكون (في رَقَسَتِهِ) فيباع فيها ما لم يمسده سيده وليس له إسقاطه عنه وبعد السنة يكون في دمنه فيتبع بها إن عتق ولا يباع فيها
- (واله) أى للملتقط - حرّاً أو رقيقاً - (أَكْلُ ما يَمْسُدُ) لو تركه ، كثير يد ولحم وفاكهة وحصر ، بخلاف التمر والربيب وبحوهما مما لا يمسد ، فليس له أكله (ولو) وحده (بقرية) كما لو وحده بعلاة من الأرض (ولا صمان عليه) في أكله

- قوله [والرقيق] أى بجميع أنواعه
- قوله [من وحب] أى وهو في صورتين
- وقوله [أو حرمة] أى وهى في صورتين أيضاً
- وقوله [أو كراهة] أى وهى في صورتين أيضاً
- وقوله [وتعريف] أى وحب تعريف من سه أو أيام
- وقوله [وغير ذلك] أى كالأمرر الثلاثة التى يعملها بعد أمد التعريف وبأى الأحكام الى تقدمت
- قوله [وليس لسيده معه مه] أى الالتقاط لأنه يعرفها حال خدمته فلا تشعله
- قوله [وبعد السنة] أى إذا صاعت بعد السنة بتعريف أو تصدق بها وتملكها
- قوله [بخلاف التمر] إلح سيأتى يصرح متى بهذا المجهوم فلا حاجة لدكره هنا فإنه أوجب التعقيد
- قوله [ولو وحده بقرية] ما علة على أكل ما يمسد
- وقوله [كما لو وحده بعلاة من الأرض] تشبه في حوار الأمكل فالأولى أن يقدر قبل الماعة لأنه لا يوهم عدم حوار أكل حيث كان بعلاة من الأرض وإنما يوهم لو وحده بقرية
- قوله [ولا صمان عليه في أكله] الصمير عائد على ما يمسد . والمعنى لا صمان عليه في أكله بعد الاستيلاء بتدبر ما يحاف عليه الفساد ظاهره مطلقاً قل ثمه أو كثر ، ولكن صرح ابن رشد بأنه إن كان له ثمن بيع ووقف ثمه وقال في

(كعيره) أى غير ما يفسده كالثمر والربيب فله أكله ولا صمان عليه (إن لم يكن له ثمن) نقلته حداً ، نحو الثمرة والرببة فإن كان له ثمن فليس له أكله فإن أكله صمن

• (و) له أكل (شاة) من صمان أو معر وحدها (بصممان) لا بصمان وعسر عليه حملها للعرمان ، ولا صمان عليه فى أكلها فإن تيسر حملها وحب عليه حملها وتعريفها على المعتمد

(فإن حملتها) أى الشاة التى يحور أكلها لعسر حملها ، بأن تكلف حملها

المجموع له أكل ما يفسد وصمن ماله ثمن (أه)

قوله [فليس له أكله] هذا طاهر إن كان مما يعرف بأنه كان ثمنه يريد على الدراهم ، فإن كان مما لا يعرف فلا وجه لمع أكله ، وإنما إذا أكله صممه لربه إن كان له ثمن فتأمل

قوله [فإن أكله صمن] أى حيث وحدره

وحاصل التحرير فى هذه المسألة أنه إذا انتقط طعاماً فلا يحلو إما أن يفسد بالتأخير أولاً وفى كل إما أن يكون مما يعرف أو أقل مما يعرف أو لا ثمن له أصلاً كالتمر والرببة والعسة فهذه ست فإن كان مما يفسد أكل بعد الاستيلاء قليلاً ، فإن طهر ربه فلا صمان عليه مطلقاً على ما للمصنف وحليل ، وصمن قيمته إن كان له ثمن على ما لاس رشد والمجموع ، وأما إن كان مما لا يفسد فإن كان مما يعرف عرقه وحرقه فيه أحكام التعريف المتقدمة ، وإن كان مما لا يعرف أكله وصممه لربه إن كان له ثمن فتأمل

قوله [ولا صمان عليه فى أكلها] هذا يؤيد القول بعدم الصمان فى الطعام الذى يفسد مطلقاً ، بل هو أحرى ولذلك اقتصر عليه شارحاً وحليل
قوله [فإن تيسر حملها وحب عليه] إلح أى فإن أكلها حيث صمن إن علم ربه

قوله [وعلى المعتمد] أى وما فى (عب) من حوار الأكل مطلقاً تيسر حملها أو لا فصعيف كما فى (س)

للعمران (حَيَّةٌ عُرِّقَتْ) وحبواً وعلى ربهما أحره حملها وإن حملها مدبوحة
فربها أحق بها إن علم قبل أكلها وعليه أحره حملها

(و) له أكل (بقرةٍ محلٍّ حَوْفٍ) من ساع أو جوع أو عطش ببيعاء -
وعسَّسَ سوقها - للعمران ولا صمان عليه فإن تكلف سوقها عرفت كالشاة

والخاصل أنه في المدبوبة سوى بين البقرة والشاة محل الحوف في عسر الإتيان
بهما إلى العمران فلذا قلنا

(عَسَّسَ سَوْقُهُمَا) للعمران فإن تيسر وحب حملهما وتعريعهما وقد تقدم أيضاً
(و) إن وحدت (بأمن) أى محل مأمون (تُرِكَتْ) فإن أكلها صمس،

وإن حملها للعمران عرفت كما لو وحدها به

(كإسرائيل) فإنها ترك وحبواً (مُطْلَقَةً) وحدها بصحراء أو بالعمران
إن حاف عليها أم لا، وقيل إن حيف عليها من حائى أحدث وعرفت أو بيعت
ووقف تمها لصاحبها، وقيل إن حيف عليها من الساع كانت في حكم العم
لواحدتها أكلها وقيل بل تؤخذ لتعرف إذا لا متقة في حملها

قوله [وعلى ربهما أحره حملها] أى يحبر ربهما بين أحدها ودفع أحر
حملها أو تركها لمن حملها فحملها كالسقة عليها لا يتبع به دمه ربهما بل في
عسا إن ساء ربهما دفعه أو تركها فيه خلافاً لما ترهه عارته أولاً وأخراً من يحتم
أحره الحمل على ربهما

قوله [وحب حملهما وتعريعهما] أى ويؤخذ من ربهما أحره الحمل أو
يركها لمن جاء بهما كما تقدم فقله وقد تقدم أيضاً أى في مسانة الساء

قوله [وإن حملها للعمران عرفت] أى أن حراً وحالاً الواجب من الترك
وإنظر في هذه الحالة هل يلزم ربهما أحره حملها أولاً لتعديه بالحمل ١

قوله [حاف عليهما أم لا] أى في (س) المعتمد من مذهب مالك تركها
مطلقاً قال في المتدمات - هذا أن ذكر عدم القاط الإل - قيل إن ذلك في

جميع الرمان وهو ظاهر قول مالك في المدبوبة والعناية وقيل هو خاص برمان العذل
وصلاح الناس وأما في الرمان الذي فسد فالحكم فيه أنها تؤخذ وتعرف فإن لم يعرف
ربهما بيعت ووقف تمها فإن أيس منه تصدق به كما فعل عثمان رضي الله عنه لما دخل

(وإن أُحْدِثَتْ) الإبل للعمران تعدياً (عُرِّقَتْ) سة (ثم) بعد تعريضها سة (تُرِكَتْ) محلها الذى أحدثت منه

• (وله) أى لمن التقط دابة - من حمار وبقر وفرس - (كِرَاءٌ دَابَّةٌ) التقطها (لِعَلَمِهَا) أى لأجل علمها (منه كِرَاءٌ مأموناً) أى لا يحشى عليها منه وجبة أو مشاهرة

(و) له (ركبوسها) من موضع التقاطها (لموصيه) وإن لم يحسر قودها (وإلا) بأن أكرأها لغير علمها أو أريد منه أو كراء غير مأمون فعطت أو هلكت أو ركسها لغير موضعه أو فى حوائجه (صمين) قيمتها إن هلكت أو أرض العيب إن تعبت، وما راد على علمها إن لم تهلك (و) له (علتتها) من لى وسمى وإن راد على علمها، (لا) أى ليس له (تسلتها)

الناس فى ربه الساد وقد روى عن مالك أيضاً (أه)

قوله [ثم بعد تعريضها سة تركت] قد علمت أن هذا فى رمن العدل والصلاح لا فى مثل زماننا

قوله [كراء دابة] إلح إنما حار له ذلك مع أن ربه لم يوكله فيه لأنها لا بد لها من نفقة عليه فكان ذلك أصلح لربها . وإظهار أنه إذا أكرأها وجبة كراء مأموناً ثم حاء ربه قبل تمامه فليس له فسح لوقوع ذلك العقد بوجه حائر كذا فى حاشية الأصل قوله [صمن قيمتها إن هلكت] أى ويقدم فى الصمان المستأجر فى الكراء لغير المأمون لأنه مباشره والملتقط متسب

قوله [وما راد على علمها] أى فإذا أكرمت لأجل العلف وراد من كرائها شيء على العلف لم يكن للملتقط أحده لنفسه، بل يقيه لربها إذا حاء عند سلامتها قوله [وله علتها] أى فى مقابلة نفقتها إذا أنفق عليها من عدده ولم يكرها فى علمها ولم يستعملها فى مصالحه

قوله [من لى وسمى] بيان للعلة المرادة هما

قوله [وإن راد على علمها] أى وهو الموافق لرواية ابن نافع خلافاً لظاهر نقل ابن رشد وسماع القريين من أن له من العلة مقدار علمه والرائد عليه نقطة معها قال فى الحاشية وفى كلام الأحهورى ميل لترجيح ما نقله ابن رشد

وصورها وشعرها

● (وَوَحَبَ لَتَقُطُّ طِعْلٍ) أى صغير لا قدرة له على القيام بمصالح نفسه من نقمة وغيرها والمراد بلقطه أحده للحمط (كَيْمَآيَةً) أى وحب كناية إذا وحده جماعة منصبة، أو كان المكان مطروقا للناس ولا تعين على من وحده لقطة . ويسمى الطعل الملقوط ، لقيطا ، وعرف ابن عرفة اللقيط بقوله صغير آدمى لم يعلم

قوله [وصورها] أى سواء كان تاماً أو غير تام فهو لربها مثل السبل يكون لقطة معها

● تسميه : لو اتفق الملتقط على اللقطة من عبده كل العقدة أو بعضها كما أو أكرها فقس الكراء عن نعتها وكمل الملتقط بنعتها من عبده فربها غير ربي أن يسلم له اللقطة فى نعته أو يبتدئها من الملتقط لدفع العقدة . وذلك لأن العقدة فى ذات اللقطة كالحماية فى رقة العبد إن أسلمه المالك لا تنىء عليه ، وإن أراد أحده عزم أرتى الحماية وحبث قلنا بحبار ربها ورصى بركها فى العقدة . ثم أراد أحدها ثانية ودفع العقدة لم يكن له ذلك ، لأنه ملكها للمسلط بمجرد رصاه ، والظاهر — كما قال شيخ متبايحا العدوى — أن عكسه كذلك أى إذا دفع له العقدة ثم أراد أن يسلمه السىء الملقط ويأخذ منه العقدة فليس له ذلك

قوله [ووحب لتقط صل] ظاهره ولو على امرأة ويسعى أن يتبدى بما إذا لم يكن لها روح وقت إزادتها الأحد أولها وأحد لها فيه وإلا فلا يحب عليها لأن له معها ، فإن أحدثه غير إحداه كان له رده لحل مأمور يملك أحده منه فإن لم يردده وكان لها مال أنعت عليه منه وإن أد لها فى أحده فالتسقة عليه وإن كان لها مال لأنه بالإذن صار كأنه الملتقط كذا فى حاشية الأصل

قوله [منصبة] إما قال منصبة لأجل أن يشمل من سد قصداً ومن صل عنه أهله ويشير إلى أنه لا بد أن يوجد فى غير حرر إذا أحد من فى الحرر سرقة قوله [ولا تعين] أى وحب عينا كما فى الإتهاد ولو علم حياة نفسه فى دعوى رقيقته متلا فيلرم الالتقاط . وترك الحياة . ولا يكون علمه بالحياة عذراً يسقط عنه الوحب لعظم حرمة الآدمى

أنه ولا رقه ، فحرج ولد الراية المعلومة ومن علم رقه لُقْطَةً لا لُقِيطَ (انتهى)
 (وَنَمَقَّتُهُ) وحصانته واحدة (على مُسْتَقِيطِهِ) حتى يبلغ قادراً على الكسب
 ولا رجوع له عليه (إن لم يُعْطَ) ما يكفيه (مِن الصَّيِّءِ) أى بيت المال ، فإن
 أعطى منه لم تحب العقبة على الملتقط (إلا أن يكون له) أى اللقيط (مالٌ مِن
 كَتْمِيَّةٍ) أدخلت الكاف الصدقة والخس ، فإن كان له مال ههنا من ماله
 ويحوزه له ملتقطه ، فعلم تقديم ماله ثم إلى ثم الخاص (أو يُوحَّدُ معه) مال مربوط
 نتوبه (أو) يوحد مال (مَدْفُونًا) بالنصب على الحال والرفع على البعث (تحته)
 فيبقى عليه منه (إن كان معه رُقْعَةٌ) أى ورقة مكتوب فيها أن المال المدفون تحته
 للطفل فيبقى عليه منه ، وإلا كان لقطة يعرف على ما تقدم

قوله [فحرج ولد الراية] أى نقوله لم يعلم أدراة وأما هذا فقد علم أحدهما
 قوله [ومن علم رقه لقطة] معطوف على ولد الراية
 وقوله [لقطة] حرج مستأ محذوف أى هو لقطة فيجوز فيه أحكامها
 قوله [حتى يبلغ قادراً على الكسب] هذا إذا كان اللقيط ذكراً فإن كان
 أنثى وإلى دخول الروح البالغ بها أو الدعوى إليه بعد الإطاعة
 قوله [ولا رجوع له عليه] أى لأنه بالتقاطه أُرِمَ نفسه ذلك
 قوله [فعلم تقديم ماله] أى فإن أتى الملتقط عليه مع علمه بماله فإن له
 الرجوع إن حلف أنه أتى ليرجع أو أشهد على ذلك كما مر ، وأن يكون غير سرف ،
 وأن يدعى أنه وقت الإنفاق قصده الرجوع ، وأن يكون وقت الإنفاق مال الطفل متعسر
 الإنفاق منه لكونه عرساً أو عقاراً أو في دمة الناس متلاً كما مر في المقامات
 قوله [بالنصب على الحال] سَوْع محيى الحال من الكثرة تحصيلها
 بالطرف الذى هو قوله تحته
 قوله [والرفع على البعث] أى لموصوف محذوف قدره التارح بقوله مال ، قال
 ابن مالك

وما من المعوت والبعث عقل يحور حله وفي البعث يقل
 قوله [إن كان معه رقعة] قيد في الأخيرة فقط دون ما قلها كما يعيده الشارح

(وَرَجَعَ) الملتقط بما أسفه على الطفل (على أبيه) إن علم (إن) كان أبوه (طرحه عمداً) وثبت بإقراره أو بنية فلا رجوع بمجرد دعوى ملقطه أنه طرحه عمداً ويشترط أيضاً أن يكون الأب موصراً وقت الإلقاء ، وأن لا يكون الملتقط أئق حسنة لله تعالى

(والقول له) أى للملتقط عند التنازع مع الأب (أنه لم يسبق حسنة لله بيمين) فإن حلف رجع وإلا فلا (وهو) أى اللقيط (حراً) لا رقيق لمن التقطه (وولأؤه للمسلمين)

قوله [ورجع الملتقط بما أسفه] إلح أى شروط أربعة أمادها المسمى والتنازع .
قوله [إن علم] هذا موصوع الرجوع فلا يعد شرطاً
قوله [إن كان أبوه طرحه عمداً] انظر هل من الطرح عمداً طرحه لوجه أم لا وجعله الساطى خارجاً عن العمد وسلمه (ح) قال (س) وكلام الساطى فيه نظر وإن سلمه (ح) ، بل الحق أنه من العمد واقتصر عليه في المجموع
قوله [وثبت بإقراره] أى الأب

قوله [فلا رجوع بمجرد دعوى ملقطه] أى لما حلف عليه الأب من الحمان والتشفقة
قوله [أن يكون الأب موصراً] أى ثبت بإقراره أو باليمين يساره وقت الإلقاء

قوله [وأن لا يكون الملتقط أئق حسنة] أى فحلف رجوعه إذ بوى الرجوع أو لم يوشئ كما هو ظاهر التنازع
قوله [فإن حلف رجع] محل حلفه إن لم يكن أشهد أنه يتمق ايرجع وإذا تنازعا في قدر المقة فلا بد من إتمامها وإلا فالقول قول الأب بيمين . لأنه عارم ويعتمد في يمينه على الطل القوى

قوله [حر] أى محكوم بحريته شرعاً ولو أقر التلبط بركته لأحد أئمي إقراره سواء التقطه حر أو عبد أو كافر . وإنما حكم بحريته لأن الأصل في الناس الحرية

قوله [وولأؤه] أى ميراثه وأيس المراد الولاء الحقة في الذى هو لحمة كاحمة

أى أنه إذا مات ولم يعلم له وارث فإله للمسلمين ، أى يكون ماله فى بيت المال لا للقطعة (وحكيم بإسلامه) إن وحده (فى بلد المسلمين) ولو كانت بين بلاد الكفار (كان) وحده بلد (لم يكن فيها إلا بيت) واحد من المسلمين فأولى بيتان وثلاثة وهذا (إن التفتحة مسلم ، وإلا) يلتقطه مسلم بل كافر (مكافر) (كان) وحده فى قرية شرك (أى كمر فإنه يحكم بكفره) وإن التفتحة مسلم (تعليناً للدار ، حيث لم يكن بها بيت للمسلمين ، نص عليه أبو الحسن وقال غيره إن التفتحة مسلم حكم بإسلامه تعليناً للقطعة • (ولا يلتحق) اللقيط (بملتقط أو غيره إلا بنية) تشهد بأنه ابنه ، ولا يكفى قولاً إنه صباع له ولد

(أو وحده) يصدق المدعى أى يعيد بصدقه كمن عرف أنه لا يعيش له ولد فرم أنه ولده ، وإنما طرحه لما سمع قول الناس إن الحين إذا طرح يعيش ، أو

قوله [فإله للمسلمين] هذا مفيد بغير المحكوم بكفره لأن المحكوم بكفره لا يرته المسلمون كذا قيل ، وقد يقال لا مانع من وضع مال الكافر فى بيت المال ألا ترى أن المعاهد إذا مات عبدنا وليس معه وارث فإن ماله يوضع فى بيت المال وهذا هو الظاهر قوله [لم يكن فيها إلا بيت واحد] أى كما استظهره (ح) وإلا فأصل النص على بيتين وعلى كل حال يحكم بإسلامه ولو سئل أهل ذلك البيت فحرموا بأنه ليس منهم لأنهم قد يكرهونه لسددهم إياه ، واستظهر الأجهورى أنه لا يكون مسلماً حيث أنكروه قوله [وهذا إن التفتحة مسلم] أى قياساً على إسلام المسى تبعاً لإسلام سائيه قوله [مكافر] راجع لما بعد الكاف وأما البلد الذى كثر بيوت المسلمين فيه فيحكم بإسلام اللقيط ولو التفتحة كافر

قوله [وقال غيره إن التفتحة مسلم] إلح (س) ، وهذا هو الظاهر

قوله [إلا بنية] أى فإن أقامها واحد لحق به وسواء كان اللقيط محكوماً بإسلامه أو كمره كان المستلحق له الذى شهدت له البنية الملتقط أو غيره كان مسلماً أو كافراً فهدد ثمان

قوله [أو وحده] انظر هل الوجه عملة البنية فى الثمان صور المتقدمة وهو ما يعيده ابن عرفة والتتائى ، أو فى أربع منها فقط وهى ما إذا كان المستلحق مسلماً

طرحه لعلاء أو خوف عليه من شيء يسهل على صدقه ، فيلحق بصاحب الوجه المدعى أنه ولده

• (وترع) لقيط (محكومٌ بإسلامه من مكافر) التقطه

• (وتُبدَأُ أحدٌ) عند (أنق) ليوصله لربه (لمنْ عَرَفَ ربه) متعلق (بدب) أى بدب لمن وحده آنقاً وعرف ربه أن يأخذه له لأنه من حط الأموال ، وهذا إذا لم يحش صياحه إن تركه وإلا وجب أخذه له

(وإلا) يعرف ربه (كثره) له أخذه فإن أخذه رفعه للإمام ووقف عنده سنة رجاء أن يأتي ربه ، ثم بيع له وجعل ثمنه في بيت المال فإن علم ربه أخذه

كان المانقط أو غيره محكوماً بإسلامه أو كفره وهذا للتبنيح أحمد الرقاني ، وأما إذا استلحقه كافر فلا بد من البينة

قوله [وترع لقيط محكوم بإسلامه] أى رجه مما تقدم

• تنبيه : لا يجوز رمي اللقيط بعد أخذه لأنه تعين عليه حطه بالتقاطه إذ فرض الكفاية بتعين بالتشروع فيه إلا أن يكون بيته وأخذه رفعه لحاكم فرفعها فلم يقله والموضع مطروق للناس بحيث يعلم أن غيره يأخذه فله رده حيثن . فإن لم يكن مطروقاً وردته تحقق عدم أخذه حتى مات أقص منه ، وإن شك فالدية ومثل بية أخذه للحاكم أخذه ليسأل عنه معيماً هل هو والده أم لا

• مسألة . لو تساق جماعة على لقيط أو لقطة وكل أمين قدم الأسبق وهو من وضع يده عليه ابتداء فإن استووا في وضع اليد قدم الأصلح للحط فإن اسدوا فالقرعة

• مسألة أخرى ليس لعبد أحد لقيط غير إراد سيده لأن التقاط يتعامله عن خدمة سيده بخلاف اللقطة فتقدم أن له أخذها وتعريضها لأنه لا يتعامله عن خدمة السيد

قوله [متعلق] أى ولا يقال إن فيه فصلاير العامل والمعمول لأن المصير الفصل بالأحصى

قوله [وإلا وجب أخذه له] أى وإن علم حياة نفسه فيجب عليه الأخذ وترك الحياة ولا يكون علمه بحياته عدراً مسقطاً للأحوط

قوله [ووقف عنده سنة] أى ويبقى السلطان عليه فيها

قوله [ثم بيع له] أى بعد السنة يباع لربه وهذا ما لم يحش عليه وإلا بيع

(ولرته) أى الآتى (عِتْقُهُ) حال إياقه والتصدق والإيصاء به (وهتته) لغير ثواب (لأنه لأذه يسبح وبيعه لا يحور
 • (وصميتته) الملتقط (إن أرسلته) بعد أحده لوجوب حفظه لربه بأحده ،
 فيصمى له قيمته يوم إرساله
 (إلا) أن يكون أرسله (لخوفٍ منه) على نفسه أو ماله فلا يصمى ، وصدق
 فى دعواه الخوف منه بقرائن الأحوال
 (أو استأحره) أى وصمى من استأحر الآتى من نفسه أو من ملتقطه
 (فيما) أى فى عمل (يَعْطُتُ فيه) أى شأنه العطب فيه ، أى وعطب وإلا
 صمى أحره مثله وسواء علم المستأحر أنه أبق أم لا
 (لا إن أبقَ منه) أى من الملتقطه (أو تليف) عبده (بلا تقييد)
 منه فلا يصمى
 • (وإن نوى) ملتقطه (تَمْلِكُهُ) أى الآتى (قل السِّتةِ فَعَصَبْتُ)

قل تمام السِّتة كما رواه عيسى عن ابن القاسم
 قوله [إن أرسله] أى سواء أرسله قبل سِتة أو بعدها
 قوله [لخوفٍ منه على نفسه] مثل الخوف منه الخوف من السلطان بسب
 أحده أن يقتله ، أو يأخذ ماله أو يصره ، قال بعضهم والظاهر أن عدم
 الصمان إذا أرسله لخوف منه محله إذا لم يمكن رفعه للإمام وإلا رفعه إليه ولا يرسله إن أرسله
 مع إمكان الرفع صمى ومحله أيضاً إذا لم يمكنه التحفظ منه بحيلة أو محارس وإلا فلا
 يرسله ارتكائباً لأحف الصرريين ، والظاهر رجوعه بالأحره كالمقعة لأيهما من تعلقات حفظه
 قوله [بقرائن الأحوال] من باب أولى البينة
 قوله [وإلا صمى أحره مثله] أى فيلحقها المستأحر لربه ويرجع على
 الملتقط إن كان دفع له أو على العبد إن كان دفع له وكانت الأحره قائمة وإلا فلا
 رجوع له عليه

قوله [لا إن أبق] هو بفتح الباء أفصح من كسرهما قال تعالى (إذ أبقَ
 إلى العُتْلِكِ المُشْعُورِ) ^(١) وفى مصارعه الصم والفتح والكسر من باب دخل وبيع وصر

فيصمه لربه ولو تلف بساوى (واستحقه سيده) من الملتقط (شاهد ويمين) بلا استيلاء ، فأولى بشاهدين .

(وأحدته) مدعيه حوراً لا ملكاً (إن ادّعاءه وصدّقه العبد) بعد الرفع للحاكم والاستيلاء ، وكذا يأجله إن وصعه بما هو فيه ولو لم يصدقه العبد . فإن جاء غيره نأثت مما جاء به أحده منه ولذا قال « وأحدّه » المبيد لمجرد الخور وقال فيما قبله « واستحقه » المقتضى للملك

• (وإن جاء) رجل من قطر إلى قاصي قطر آخر عبده عبد آبق (بكتاب قاص) . نقطره مصبونه . (أنه نثت عدي أن صاحب كتابي هذا أبق له عبده صمته كذا دفع) ذلك العبد (إليه) أى لمن جاء بالكتاب المذكور بلا توقف على بينة ولا غيرها (إن طابق) . الوصف المذكور في الكتاب وصعه الخارجى ، والله أعلم

قوله [شاهد ويمين] أى لأنه مال والمال يشتر بالشاهد واليمين
قوله [وصدقه العبد] أى وسواء وصعه سيده أم لا بقى العبد على تصديقه

أم لا

قوله [بعد الرفع للحاكم والاستيلاء] أى الإمهال في الدفع له باحتياد الحاكم وانظر ما فائدة الاستيلاء مع كون الدفع له حوراً لا ملكاً . وقد يقال فائدته دفع الراعى ممن يطرأ

قوله [دفع ذلك العبد إليه] ما ذكره المصنف هنا لا يحالف ما يأتي في القضاء من أن كتاب القاصي وحده لا يبيد ، لاحتمال تخصيص ما يأتي بهذا وذلك لحمة الأمر هنا لأن له أحده حوراً من غير كتاب بمجرد الوصف

باب

في بيان أحكام القضاء وشروطه

● القضاء في اللغة يطلق على معان، مرجعها إلى انقضاء الشيء ونهايه؛ فيطلق على الأمر، نحو «وَقَضَىٰ رَبُّكَ» (١) أي أمر «أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا لِيَّاهُ» (٢) وعلى الأداء نحو قضيت الدين، ومنه «فإذا قضيت الصلاة» وعلى الفراغ، نحو «قَضَىٰ الْأَمْرُ» (٣) أي فرغ وعلى العمل نحو «فَأَقْصَىٰ» أي أنت قَاصٌّ (٤) وعلى الإرادة نحو «إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا» (٥) وعلى الموت نحو «قَضَىٰ نَحْسَهُ» (٦)،

باب .

أى مسائله

وقوله [وشروطه] أى الأربعة الآتية، وهو من العقود الخاتمة من الطرفين كالجماعة والقراض قبل الشروع في كل منهما، والمعارضة والتحكيم والوكالة وأصله قضاي لأنه من قضيت إلا أن الباء لما جاءت بعد الألف قلت همزة والجمع الأقضية والقضايا .

قوله [يطلق على معان] ذكر الشارح منها سبعة فهو من المشترك اللغوي كعين قوله [أى أمر] إلج أى أمراً حارماً وقد اختلف أهل التفسير في معنى قوله تعالى «وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا لِيَّاهُ» (١) والأكثر على أنه بمعنى أمر لا حكم إذ لو كان بمعنى حكم لم يقع غير ما حكم به، اس عطية ، ويصح أن يكون بمعنى حكم على أن الصمير في ألا تعبدوا إلا ليأه ، للمؤمنين قوله [نحو فأقصى ما أنت قاص] أى أعمل الذي تريده وهو من كلام السحرة لمرعون حين آمنوا بالله

قوله [نحو قضى نحوه] السحب في الأصل الدر أى قضى بدره ، وذلك كناية عن الموت ، لأن الدر لارم الحصول كالموت

(٢) سورة يوسف آية ٤١

(٤) سورة عامر آية ٦٨

(١٠١، ١١) سورة الإسراء آية ٢٣

(٣) سورة طه آية ٧٢

(٥) سورة الأحراب آية ٢٣

ومنه «لِيَقْضَ عَلَيْكَ رَأْيُكَ»^(١) وعلى المحكم والإلزام ، نحو قوله عليك بكذا

وفي الشرع هو حكم حاكم أو محكم بأمر ثبت عنده ، كدين ، وحسن ، وقتل ، وجرح ، وصرب ، وسب ، وترك صلاة ونحوها ، وقذف ، وشرب ، وربا ، وسرقة ، وعصب ، وعدالة وصدها ، وذكرورة ، وأنوثة ، وموت ، وحياة ، وحيون ، وعقل ، وسفه ، ورشد ، وصغر ، وكبر ، وبكاح ، وطلاق ، ونحو ذلك ، ليرتب على ما ثبت عنده مقتضاه أو حكمه بذلك المقتضى

مثاله لو ثبت عنده دين أو طلاق ، فالحكم تارة بالدين أو الطلاق ، ليرتب

قوله [ومنه] أى من معنى الموت ، فعلى لِيَقْضَ عَلَيْكَ رَأْيُكَ أنهم يطلبون الموت لأنفسهم من الله ، قال تعالى في الآية الأخرى (وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ)^(٢) ، وفي آية (لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى)^(٣) ، وبقي من المعاني اللغوية لإتيانه بمعنى العلم نحو قضيت لك بكذا أعلمتك به ، ومن هنا يسمى المفتي والمدرس قاصياً لأنه معلم بالحكم والكتابة ومنه (وكان أمراً متقضياً)^(٤) ، والفصل ومنه (وَقَصَى بَنِيهِمْ بِالْحَقِّ) والخلق ومنه (فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ)^(٥) . كذا في (ن)

قوله [حاكم أو محكم] الحاكم ما كان مقاماً من طرف السلطان ، والمحكم ما كان مقاماً من طرف الأحصام ، وحكم المحكم لا يكون في جميع المسائل بخلاف حكم الحاكم ، وسيأتي ذلك

قوله [كدين] إلح جميع ما ذكره يأتي فيه قضاء الحاكم ولا يأتي قضاء المحكم إلا في العصب . لقوله فيما يأتي وحرار تحكيم عدل إلح

قوله [ليرتب] متعلق بمحذوف صلة عاينة لقراء حكم حاكم إلح ، تقديره هو إما جعل له الحكم فيما ذكر ليرتب

قوله [أو حكمه بذلك المقتضى] هذا التنويع غير طاهر بل التعريف نام المعنى بدون هذا التنويع وتمثله الآتي لا يظهر منه صحة هذا التنويع وأهل

(٢) سورة إبراهيم آية ١٧

(٤) سورة مريم آية ٢١

(١) سورة الزمر آية ٧٧

(٣) سورة طه آية ٧٤

(٥) سورة فصلت آية آية

على ذلك العزم أو إفراقها وعدتها أو يحكم بالعزم أو الإفراق لما ثبت بعده على ما يقتضيه الحال من الرفع له

والحكم الإعلام على وجه الإلزام

والقاضي الحاكم بالأمر الشرعية ، أى من له الحكم ، حكم أو لم يحكم .

• ولا يستحقه شرعاً إلا من توافرت فيه شروط أربعة ، أشار لها بقوله

• (شَرَطُ الْقَضَاءِ) أى شرط صحته

(عَدَالَةٌ) أى كونه عدلاً أى عدل شهادة ، ولو عتيقاً عند الجمهور

والعدالة تستلزم الإسلام واللوع والعقل والحرية وعدم العسق

(وَدُكُورَةٌ) فلا يصح من أنثى ولا حتى

(وَمِطْئَةٌ) فلا يصح من نليد مععل يحدع بتحسين الكلام ولا يتسه لما

يوجب الإقرار أو الإنكار وتناقص الكلام ، فالعطف حودة الدهن وقوة إدراكه لمعانى الكلام

قوله [والحكم الإعلام] إلح راجع لقوله أول التعريف حكم حاكم

قوله [والقاضي] إلح أى المشتق من القضاء بالمعنى الاصطلاحي

قوله [أى من له الحكم] أى استحقاق الحكم

قوله [عدالة] أى معبر العدل لا يصح قصاؤه ولا يعد حكمه

قوله [عدل شهادة] أى لا رواية وسياق شروط عدل الشهادة

قوله [عد الجمهور] أى حلاماً لسحبون حيث قال يمتنع تولية العتيق

قاصياً لاحتمال أن يستحق فترده أحكامه

قوله [تستلزم] إلح أى من استلزام الكل لأحرائه لأن العدالة وصف مركب

من هذه الأمور الخمسة

قوله [فلا يصح من أنثى ولا حتى] أى ولا يعد حكمها

قوله [يحدع بتحسين الكلام] أى كلام الأحصام

قوله [حودة الدهن] أى العقل أى مجرد العقل التكليفي لا يكفى لمعامه

للعلة ، بل لا بد من أصل العطف ويستحب كونه غير رائد فيها كما يأتي

(وفيته) أى علم بالأحكام الشرعية التى ولى للقصاص بها (ولو مقلداً) :
 لمختهد عند وجود مختهد مطلق
 (وريد للإمام الأعظم) شرط خامس وهو (قُرْبِيٌّ) أى كونه قرشياً .
 أى من قرش ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم جعل الخلافة فى قرش وقرش
 هو مهر ، وقيل هو مصر ومهر هو ابن مالك بن البصر ولا يشترط أن يكون
 عباسياً ولا علويّاً، ولم يقدّم دليل على أن الأولى أن يكون عباسياً فدعوى أن الأولى
 كونه عباسياً

قوله [التى ولى للقصاص بها] أى فلا يشترط علمه بجميع أحكام العقه إلا إن
 كان مولى فى جميع الأحكام ، ويسمى عند الفقهاء بقاصى الجماعة ، فإن كان مولى
 فى شيء خاص كالأنكحة اشترط علمه بها فقط ، وهكذا
 قوله [ولو مقلداً لمختهد] أى على المعتمد خلافاً لما مشى عليه حليل ، حيث
 قال مختهد إن وحد ولا فأمثل مقلد، والمراد بالمختهد المطلق كالشافعى ومالك وأعلم أن
 المختهد ثلاثة أقسام مجتهد مطلق ، ومختهد مذهب ، ومختهد فتوى ، فالمطلق كالصحابة
 وأهل المذاهب الأربعة ، ومختهد المذهب هو الذى يقدر على إقامة الأدلة فى مذهب
 إمامه كاس القاسم وأشهب . ومختهد الفتوى هو الذى يقدر على الترجيح ككبار المؤلفين
 من أهل المذهب ، والأصح أن الترتيب بين هذه المراتب فى القصاص مدبوع
 قوله [وريد للإمام الأعظم] اعلم أن تلك الشروط إنما تعتبر فى ولاية الإمام
 الأعظم ابتداء لا فى دوام ولايته إذ لا يعزل بعد مبايعة أهل الخلق والعقد له بطرقة فسق
 غير كمر كما بأتى
 قوله [جعل الخلافة فى قرش] أى لأمره بذلك فى حملة أحاديث كثيرة
 صحيحة متواترة

قوله [وقرش هو مهر] أى لقول العراقى فى السيرة
 أما قرش فالأصح مهر حماتها والأكثر هو مصر
 قوله [ولا يشترط أن يكون عباسياً] إلخ أى ولا يندب بدليل ما بعد
 قوله [فدعوى أن الأولى كونه عباسياً] أى كما قال بهرام والثلاثى ، وتبعهما على
 ذلك الأجهورى

حالية عن دليل وقد اهتمت الصحابة على خلافة الصديق وهو نبي ، ثم عمر بن الخطاب وهو عدوى ، ثم عثمان وهو أموى ، ثم على وهو هاشمى ، والكل من قريش ثم استقرت الخلافة في بنى أمية أولهم معاوية رضى الله عنه ، ثم في بنى العباس ، ثم احتلظت حتى جعلت في العتقاء ، والله أعلم .

(محكمكم) المقلد من حليقة أو قاص وحبوا (نقول مقلد) فتح اللام يعنى بالراح من مذهبه سواء كان قوله أو قول أصحابه ، لا بالصغير ولا بقول غيره من المذاهب ، وإلا نقص حكمه ، إلا أن يكون للصغير مدركا ترجح عنده وكان من أهل الترجيح وكذا المفتي ويحور للإنسان أن يعمل بالصغير

قوله [وهو نبي] أى من بنى تيم الله ، بيت مشهور في قريش أيضاً

قوله [وهو عدوى] أى من بنى عدى ، بيت مشهور في قريش أيضاً

قوله [وهو أموى] نعم الهمة وفتح الميم أى من بنى أمية ، بيت مشهور في قريش أيضاً

قوله [وهو هاشمى] نسبة لبنى هاشم سادات قريش

قوله [أولهم معاوية] أى بعد رسول المحسن بن على عنها له ، ثم تعلق عليها ولده اليريد ، ثم من بعده ولد اليريد وهو الوليد وهكذا ، ثم انتزعها منهم سو العباس فكنيت فيهم دهرأ طويلا ، ثم احتلظت حتى جعلت في العتقاء كما قال الشارح

قوله [يعنى بالراح] دفع بهذا التقييد ما يوهم أن المراد حصوص قول مالك مثلاً وإن كان صحيحاً

قوله [ولا نقول غيره من المذاهب] أى لا يحور له أن يحكم بقول غير مذهبه ، وإن حكم به لم يعد حكمه

قوله [مدركا] هكذا بالصعب في نسخة المؤلف والمناسب الرفع لأنه اسم يكون مؤجراً عن غيرها

قوله [وكذا المفتي] أى لا يحور له بالإفتاء إلا بالراح من مذهبه لا بمذهب غيره ولا بالصغير من مذهبه إلا إذا كان قوى المدرك وكان من أهل الترجيح

لأمر اقتضى ذلك عنده ، وقيل بل يقلد قول العير إذا كان راححاً في مذهب ذلك العير .
 فإن قيل ما فائدة ذكر الأقوال الصعبة في كلامهم إذا كان لا يحور العمل بها
 ولا الفتوى ؟ قلنا أمور ثلاثة الأول اتساع النظر والعلم بأن الراحح المذكور ليس
 بمنق عليه والثاني معرفة مدارك الأقوال ، فليس له الترجيح ترجيح ما ضعف لقوة
 المدرك عنده والثالث العمل به في نفسه إذا اقتضت الضرورة ذلك .
 ثم إن الحليّة إذا ولي مستوفياً للشروط لا يحور عرله إذا تعبر وصفه ، كأن طراً
 عليه المسق وطلم الناس ، بخلاف غيره من قاص ووال وكذا الوصي بعد موت الموصي
 وحار للموكل عرل وكيله مطلقاً
 ولا يحور تعدد الحليّة إلا إذا اتسعت وبعثت الأقطار

قوله [لأمر اقتضى ذلك عنده] أى لضرورة في حاصه نفسه ولا يقى به
 لغيره ، لأنه لا يحنق الضرورة بالنسبة لغيره كما يتحققها من نفسه سداً للدرية كما
 يبيده (س)

قوله [وقيل بل يقلد قول العير] إلح أى وهو المعتمد لحوار التقليد وإن لم
 تكن ضرورة

قوله [أمور] حار متبدأ محذوف تقديره هى أهـور الكلام على حذف
 مصاف تقديره عدة أمور

قوله [والثاني معرفة مدارك الأقوال] هذا أيضاً لارم لاتساع النظر والمراد
 بمدارك الأقوال أدلتها

قوله [كأن طراً عليه المسق] أى يعير الكفر قال صاحب الخويرة
 إلا بكفر فانسد عهده فالله يكفياً أداه وحده
 يعير هذا لا يساح صرفه وليس يعرل إن أربل وصفه
 وإعالم يعرل بالمسق ارتكاساً لأحرف الضررين لما في عرله من عظم الفتن
 قوله [بخلاف غيره من قاص ووال] أى فيعرله الإمام لروال وصفه ، لأنه
 لا يحثنى من عرله فتن كما يحثنى من عرل السلطان

قوله [مطلقاً] أى رال وصفه أم لا نسب وبغيره
 قوله [إلا إذا اتسعت وبعثت الأقطار] أى كما في ربانا

ويجب أن يكون الحاكم سميعاً بصيراً متكلماً

• (وَوَحَّيَ عَرُفُ أَعْمَى أَوْ أَصَمُّ أَوْ أُنْكَمُ) ، ولو طرأ عليه بعد توليته (وَنَقَدَ حُكْمُهُ) إن وقع صواباً لأن اتصافه بالتلاثة واجب غير شرط وفقد اثنين منها مصرّ لا يبعد به حكمه إذ لا تعقد ولايته بفقد اثنين وأما فاقد الثلاثة فلا تصح معاملته وفي معاملة فاقد الاثنين خلاف ، الأظهر عدم صحتها لعدم انصافه

• (وَتَعَيَّنَ الْقَضَاءُ عَلَى مُسْتَعَرِدٍ) في عصره (بشروطه)

(أو) على (حائِفٍ فِتْنَةٍ) على نفسه أو ماله أو ولده أو على الناس إن لم يتول القضاء

(أو) على حائِفٍ (صِبَاعٍ حَقٍّ) له أو لغيره (إن لم يتول)

ومعنى «تعين» بالنسبة للأخيرين وجب

وإذا وجب ، هل يجوز بدل مال عليه ؟ قيل نعم ، لأنه لتحصيل أمر واجب وقيل لا ، واستظهر

وأما بدل مال في طلب ما لم يجب فمحرام قطعاً ، ولايته باطلة ، وقضاؤه مردود وقضاة مصر يبدلون الأموال في نظير أكل أموال الناس بالباطل بلا شبهة ، ولا سيما إذا كانوا يتأذى أو صعباء فلا يبقى لهم القضاة من أموالهم إلا ما قل ،

قوله [ويجب أن يكون الحاكم سميعاً] إلح دخول على المصنف أي

فتح له هذه الصفات ابتداءً ودواماً

قوله [فلا تصح معاملته] أي لعلم تكليفه إن ولد بهذا الأمر وعمره عن غالب الأحكام إن طرأت عليه بعد التكليف

قوله [أو على حائِفٍ فتنة] أي وإن لم يبعد بالشروط بدليل عطفه على ما قبله ، وفتنة إما بالنصب معمول لحائِفٍ أو بالجر بالإضافة

قوله [ومعنى تعين بالنسبة للأخيرين وجب] إن قلت كلامه يوم أن الأول غير واجب مع أنه أولوى في الوجوب والحواب أن الأخيرين يقتضيان الوجوب الغير الشرطي ، وأما الأول فعليه الوجوب الشرطي المتوقف الصحة عليه بدليل أنه يحرم عليه ولو بالصرح

قوله [واستظهر] أي استظهر (ح) أنه لا يجوز له

سأل الله العافية فأحكامهم لا تعد بالضرورة — على أن قاصى القاهرة في العال لا يسمع دعوى ولا يعرف حقيقتها ، وإنما يصط الشاهد من شهود المحكمة القصية ويكتبها ، ثم يمضى بها إلى القاصى فيكتب اسمه ويصح حتمه من غير زيادة • (وحرّم) على القاصى أو غيره من حليفة أو عامله (أحد مال من أحد الحصنين) لأنه من أكل أموال الناس بالباطل بحلاف أحد مال من وقف على على القصص أو من بيت المال فلا يحرم (و) حرم عليه (قول هدية) من أحد من الناس، إلا أن يكون ممن يهاديه قبل توليته القصص لقراءة أو صحة أو صلة • (ويُدب عيسى ورع) أى كونه عيباً ، لا فقراً ورعاً ، لأنه مطعة التره عن الطمع لما يأتى الناس (نره) أى كثير الراحة والحد عن شوائب الطمع وما لا يليق من سداسف الأمور بأن يكون كامل المروعة (حكيم) لأن الحلم مطعة الخير والكمال ، وسوء الخلق مطعة الشر والطمع وأدية الناس بغير حق

قوله [فأحكامهم لا تعد بالضرورة] أى وإنما سكوت المفتين عنها لعهرهم عن التكلم بالحق كما قال بعض العارفين هذا الرمان رمان السكوت ولروم البيوت والرصا بأذى القوت ومن يقول الحق فيه يموت قوله [على أن قاصى القاهرة] إلح استدراك على بطلان حكمه وإن لم يأخذ رشوة لخلو الحكم عن جميع الشروط كما هو معلوم لأهل المصائر قوله [فلا يحرم] أى بل يدب إذا كان في صيق عيتس وأراد الترسعة على عياله من ذلك قوله [وحرّم عليه قول هدية] مثله كل صاحب حاه وقد تقدم ذلك في باب القرص

قوله [ورع] هو من يترك الشهات خوف الوقوع في المحرمات ، وأما الأورع فهو من يترك بعض المناحات خوف الوقوع في الشهات قوله [أى كثير الراحة] أشار بذلك إلى أن نره صيغة مبالغة

(تَسْيِيبٌ) أى معروف السب ، لأن محموله لا يهاب ويتسارع الناس في الطعن فيه
 (بلا دَسِير) عليه (و) بلا (حَدُّ) لأن المدين محط الرتبة عند الناس ،
 وأحط منه المخلود في ربا أو سرقة أو غيرها
 (و) بلا (رائد ث الدهاء) بفتح الدال المهملة والمدّ هو حودة الدهن ،
 محدوته هي المطلوبة لأن العطانة شرط صحة كما تقدم ، وريادتها رعا أدته للحكم بين
 الناس بالفراسة بكسر الفاء وترك القواوين السريعة
 (و) يلدب (معُ الراكبين معه والمصاحبين) له بلا ركوب معه إذ لا حير في
 كثرة احتاج الناس ، ولالحميدى رحمه الله تعالى
 لقاء الساس ليس يعيد شيئا سوى الهديان من قبل وقال

قوله [أى معروف السب] أى وإن لم يكن قرشياً قال ابن رشد من الصفات
 المستحسنة أن يكون معروف السب ليس بالن لعان (ا هـ) ، ولذلك حوّر سحون
 تولية ولد الربا ، ولكن لا يحكم في الربا لعدم شهادته فيه
 قوله [بلا دين] لا يعنى عن هذا قوله عى ، لأنه قد يكون عيباً وعليه الدين
 قوله [وبلا حد] علم منه أن تولية المخلود حائرة وأن حكمه نافذ وظاهره
 قصى فيما حد فيه أو في غيره ، وهو خلاف ما لسحون بخلاف الشاهد فإنه
 لا تقل شهادته فيما حد فيه ولو تاب وتقل في غيره إذا تاب ، والفرق بين القاصى
 والشاهد استناد القاصى لنية معدت التهمة فيه دون الشاهد
 قوله [بفتح الدال المهملة والمد] وهمرته مقلنة عن الياء لا عن الواو
 قوله [ربما أدته] إلح أى فذلك كرهت ريادتها فيه وهذا بخلاف الأمير
 فريادتها فيه لا كراهة فيها لوسع عمله
 قوله [ويلدب مع الراكبين معه] إلح أى يلدب للقاصى أن يجمع الركاب
 معه والمصاحبين له من غير حاجة وإن كان شأنه ذلك قبل القصاص
 قوله [وللحميدى رحمه الله] إلح هذان البيتان من بحر الوافر وأحرازه معالنى
 معالنى معولن
 قوله [الهديان] هو الكلام الساقط الذى لا يعود على صاحبه منه حير
 بلغة السالك - رابع

فأقتل من لقاء الناس إلا لأحد العلم أو إصلاح حال
إلا الأعوان من حادم وكاتب وشهود ورسول وسحان وبحو ذلك .
(و) نذب (تَحْصِيْفُ الْأَعْوَانِ) والاقتصار على قدر الحاجة .

(و) نذب (اتحادُ مَنْ يَحِرُّهُ) من أهل الصدق والصلاح (نما يقالُ فيه) من
خير أو شرّ ، ليحمد الله على ما يقال فيه من خير ويتاعد عما يقال فيه من شرّ إذ
وقع ، أو يبين أنه لم يقع أو يبين الوجه ، فقد يعترض عليه بفعل شيء وهو في
الواقع قد يكون واحداً عليه لضرورة اقتضته (أو) نما يقال (في شهوده) من خير
أو شرّ لينبئ عنده أولى الخير ويعزل الأشرار .

(و) نذب (تَأْدِيبُ مَنْ أَسَاءَ عَلَيْهِ) أي على القاصي (بِمَسْخَلِيهِ)
للحكم كأن يقول له حكمك باطل ، أو أنت تحكم بعير الحق ، أو تأخذ
الرشوة ، أو لو كان لي حاه أو أعطيتك مالا لحكمت لي ، أو لقدت شهادتي ،
وبحو ذلك

(إلا في بحو) قوله له (اتَّقِ اللَّهَ) ، أو حَفَّ اللَّهُ ، أو اذكر وقوفك
بين يدي الله . فلا يؤدبه بل يرفق به . ويقول له رزقا الله تقواه ، وبحو ذلك .

ديوبى ولا أحرى

قوله [وبحو ذلك] أي كالترحمات

وقوله [إن وقع] معترض بين المعطوف والمعطوف عليه

قوله [أو يبين] معطوف على يساعد

قوله [ونذب تأديب من أساء عليه] ما ذكره المصنف من نذب تأديب من
أساء عليه هو ظاهر كلام ابن رشد وظاهر كلام ابن عبد السلام وحبب التأديب لحرمة
الشرع وهذا كله إذا أساء على الناس وأما إذا أساء على غيره كساهد أو حصم
فالأدب واجب قطعاً كما (ن)

قوله [بل يرفق به] أي فلا يدخل في وعيد قوله تعالى (وَأَدَا قِيلَ لَهُ
اتَّقِ اللَّهَ أَحَدْتَهُ الْغَيْرُ) (١) الآية وهذا كان بعض المأذون إذا قيل له
اتق الله مرع حذيه على المراء

ومن الإرفاق أن يقول له أنت قد لزمك الإقرار بالحق بقولك قد وفيته، أو أرسلني رسولا أو كتاباً يدفعه لعلان، أو بقولك إن شهد على فلان مدعواه صحيحة وقد شهد عليك فلا يقتل منك تحريمه بعد ذلك، أو بكولك عن اليمين، أو بدلك اليمين على المدعى وتحليمه وبحو ذلك وقولنا «مجلسه» احترازاً عما إذا أساء عليه يعير مجلس الحكم فلا يؤدبه، بل يرفعه لغيره إن شاء والعمو أولى

(و) ندب للقاضي (إحصار العلماء) في مجلس الحكم لظهور الصواب (أو مشاورة رتيهم) لذلك وهذا في مشكلات المسائل وأما الصروريات فلا يحتاج فيها لذلك

• (وله) أي للقاضي إذا ولي على القضاء بلاد (أن) يستحلف إن اتسع علمه لا إن لم يتسع، فلا يجوز له استحلاف ولا بعد حكم من استحلفه إلا أن يعده هو (بيحة) أي في جهة (تعدت) عنه بأميال كثيرة يشق حضور الخصمين والشهود منه إلى محل القضاء، لأن قربت فلا يجوز (مس) مفعول يستحلف أي يستحلف رجلاً عدلاً (عليه) ما استحلف فيه، وإن لم يعلم جميع أبواب الفقه فإذا ولاه على الأنكحة فقط اشترط أن يكون عالماً بمسائل

قوله [أن يقول له] أي يقول القاضي لأحد الخصمين

قوله [أو أرسلني رسولا] معطوف على قد وفيته مسلط عليه القول

قوله [أو بقولك إن شهد] إلح معطوف على بقولك الأول

قوله [والعمو أولى] قال تعالى (فَسَسْ عَمَّا أَصْلَحَ فَأَجْزُهُ عَلَى اللَّهِ) (١)

قوله [وندب للقاضي إحصار العلماء] أي فإن أحصرهم أو تساورهم ووافقوه على ما يريد الحكم به، فالأمر واضح، وإن حالقوه وأظهروا له فساد ما أراد الحكم به وافقهم، وندب إحصار العلماء والمتاورة في المشكلات، ولو كان القاضي محتجداً فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يفعلون ذلك لاحتمال أن يكون الطاهر له في هذه الباردة غير الظاهر لهم، فإذا أحصرهم فيحتمل أن يظهر له ما ظهر لهم ويرجع عن احتجاده كما كان يقع لكبار الصحابة

قوله [بأميال كثيرة] أي رائدة على مسافة القصر

الكاح وما يتعلق بها وإن استحلها في القسمة والموارث وحسب علمه بذلك ، وهكذا ولا يصح أن يستحل حاهلاً بما ولى فيه (أو أدن له) في الاستحلاف ، بأن أدن له السلطان فيه فله الاستحلاف وأو لم يتسع عمله أو في جهة قربت

(و) إذا أدن له في الاستحلاف واستحل (لا يعزل) الحليمة (موته) أى بموت من استحلها ، وكذا إن حرى العرف بالاستحلاف - لأن الإدن له في ذلك أو حرى العرف به كأنه تولية من السلطان فلا يعزل بموت القاصي المستحل له وأما إن استحل لاتساع عمله بجهة بعدت فيعزل بموت من ولاه ، وهو معنى قول الشرح «وانعزل بموته» ، لأن كلامه رحمه الله في ذلك فلا اعتراض عليه ، فتأمل (ولا) يعزل (غيره) أى غير حليمة القاصي المأدود له في الاستحلاف من قاص ووال وعامل (موت - مَسَّ - ولاه) من الأمراء ، وأو كان الذى ولاه هو الحليمة كما قال الشرح والحاصل أن الحليمة أو غيره إذا استحل قاصياً أو غيره لم يعزل المولى بموت

قوله [أو أدن له في الاستحلاف] معطوف على قوله اتسع وحاصل المسألة أن الصور اثنتا عشرة صورة لأن السلطان إما أن ينص للقاصي على الاستحلاف أو على عدمه أو يسكت . وفي كل إما أن يستحل لعذر أو لراحة نفسه . وفي كل إما أن يستحل في جهة قريبة أو بعيدة . فإن نص على استحلاف حار مطلقاً لعذر أو لغيره في القرية والعيادة ، وإن نص على عدمه مع مطلقاً ، وإن سكت فإن كان العرف بالاستحلاف فكالنص عليه . وإن لم يكن عرف أو كان العرف عدمه فإن كانت الجهة قريبة فالملح إن كان الاستحلاف اعير عذر . وإن كان لعذر فقولان . وإن كانت الجهة بعيدة فالحوار كان لعذر أو لغيره ولا يشترط في استحلاف كون المستحل بالكسر وقت الاستحلاف في محل ولايته . ومثل الاستحلاف العزل فيحذر أن يعزل واحداً من أهل ولايته وهو في غير محل ولايته بحلاف حكمه فإنه لا يصح ، غير محل ولايته

قوله [لا يعزل الحليمة بموته] مثله من قدمه القاصي للطرفي أيتام فإنه لا يعزل بموت القاصي الذى قدمه ولا يعزل قوله [فيعزل بموت من ولاه] أى والموصوع أن استحلافه سبب اتساع

من ولاء ، إلا خليفة القاصي إذا ولاء القاصي محبة بعدت لاتساع عمله فإنه يعرف
موت القاصي الذي ولاء ، هذا حاصل كلامهم فتأمله وأما إذا عرله من ولاء
فإن يعرف قطعاً ، إلا الخليفة ، فلا يعرف إن أزيل وصيه إذا ولي مستحسناً
لشروطها

(ولا تُقبل شهادتهُ) أي القاصي إذا شهد عند قاص آخر (أنه قصي بكدا)
وسواء شهد بذلك قبل عرله أو بعده ، لأنها شهادة على فعل نفسه وهي باطلة وأما
الإحار فيقبل منه قبل العرل لا بعد والحاصل أن إحصاره بذلك إن كان على وجه الشهادة

العمل يعبر إدد ولا عرف حار بالآدن وإلا فيكرر داخلها فيما قبله
قوله [إلا خليفة القاصي] أي والموضوع أنه ولاء يعبر إدد من الإمام ،
والفرق كما في الأصل أن القاصي ليس نائباً عن نفس الخليفة بخلاف نائب القاصي
فإنه نائب عن نفس القاصي ، فلذا يعرف بموته ومحت (س) في هذا الفرق بقوله
إد لو لم يكن القاصي نائباً عن الخليفة لم يكن للخليفة عرله ، كيف وأصل القصاء
للحلفاء ، ولو سلم أن القاصي ليس نائباً عن الخليفة فلم لا يقال ماله في نائب القاصي
فإن قلت إن ذلك للتحصيف عن القاصي قلت السلطان أيضاً إنما حار له أن يستقصي
لأجل التحصيف عن نفسه (أه)

قوله [فتأمل] أمر بالنأمل لما فيه من البحث المتقدم
قوله [إلا الخليفة] أي السلطان
وقوله [فلا يعرف إن أزيل وصيه] أي ارتكاباً لأحرف الصريين ، ومحل ما لم
يكمر وإلا وح عرله كما تقدم

قوله [ولا تقبل شهادته] إلح صورتها أن القاصي حكم في قضية ومضى
رسمها ثم تنازع الخصمان وأكبر أحدهما الحكم ، فإن القاصي لا يقبل شهادته على حكمه
ولأنه من شهادته عدلين لم ادعى الحكم ويقوم مقام شهادة العدلين وحوادث القضية في
السجل الكائن بيد العدول ولذلك جعلت سجلات القصاء أربع الرافع والمستقبل
قوله [أنه قصي بكدا] أي وأولى في عدم العدول ما إذا قال بعد عرله شهد
عدي شاهداً بكدا وقد كنت قلت شهادتهما غير أني لم يصدر مني حكم
قوله [إن كان على وجه الشهادة] أي بأن تقدم الإحصار دعوى من الأحصام

لم تقبل مطلقاً وإن كان على وجه الإعلام فيقبل قبل العزل لا بعده .

(وَحَارَ) لِلْحَصْمِينَ (تَحْكِيمٌ) رَجُلٌ (عَدْلٌ) شَهَادَةٌ بَأَن يَكُونُ مُسْلِمًا ، حَرًّا ، بَالِغًا ، عَاقِلًا ، عَيْرَ فَاسِقٍ

(عَيْرِ حَصْمٍ) أَيْ عَيْرَ أَحَدِ الْحَصْمِينَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ نَحَيْتَ يَحْكُمُ لِنَفْسِهِ أَوْ عَلَيْهَا وَلَا يَحْجُورُ تَحْكِيمَ الْحَصْمِ ، فَإِنْ وَقَعَ مَصِيٌّ إِنْ حَكَمَ صَوَابًا ، وَقِيلَ يَحْجُورُ إِنْ تَدَاعَى — اس عِرْفَةَ ، وَالْقَوْلُ بَعْدَ مَصِيهِ مُطْلَقًا لَا أَعْرِفُهُ (انتهى)

(و) عَيْرَ (حَاحِلٍ) بَأَن يَكُونُ عَالِمًا عَمَّا حَكَمَ بِهِ ، إِذَا شَرَطَ الْحَاكِمُ أَوْ الْمُحْكَمُ الْعِلْمَ بِمَا يَحْكُمُ بِهِ وَإِلَّا لَمْ يَصَحَّ وَلَمْ يَبْعُدْ حُكْمُهُ

(فِي مَالٍ) مِنْ دَيْنٍ وَبَيْعٍ وَشِرَاءٍ فَلَهُ الْحُكْمُ ثَبُوتٌ مَا ذَكَرَ أَوْ عَدَمُ ثَبُوتِهِ وَلِرُومِهِ وَعَدَمُ لِرُومِهِ وَحَوَارِهِ وَعَدَمُهُ

(وَحَرَّحَ) وَلَوْ عَطَمْتَ ، كَحَائِثَةٍ وَأَمَةٍ وَمَقْلَةٍ وَوَصْحَةٍ أَوْ قَطْعٍ لِحَوْيِدٍ

وقوله [وإن كان على وجه الإعلام] أي بأن لم يتقدم لإحارته دعوى ، بل إنما قصد مجرد الإعلام

قوله [تحكيم رجل عدل] لما كان التعريف المتقدم أول الدب شاملا لحكم المحكم حيث قال فيه حكم حاكم أو محكم إلح ، تعرض المصنف له هنا قال بعضهم ولا يحتاج التحكيم لإشهاد على كونه حكما

قوله [عير حصم] إلح هذا الرصف وما بعده زيادة على وصف عدل الشهادة وقوله [فإن وقع مضي] إلح سيأتي إعادة تلك الأقوال في آخر العبارة وإيضاحها قوله [وإلا لم يصح ولم يبعد] أي إن حكم بالجهل وأما لو شاور العلماء وحكم فيصح ويبعد ولا يقال له حيثئذ حكم حاهل

قوله [في مال] أي غير متعلق بعائيل بدليل ما يأتي

قوله [ثبوت ما ذكر] إلح الثبوت وعدمه والاروم وعدمه والحوار وعدمه يصلح كل لكل من الدس والبيع والشراء فتأمل

قوله [وحرّح] أي عمدًا أو خطأ

قوله [أو قطع] انظر ما حكمة العطف بأو مع أنها من حملة الحراشات

العطية

(إلا) في (حَدِّ) من الحدود كقصاص أو جلد أو رحم

(و) لا في (قَتْل) في ردة أو حرانة أو قصاص

(و) لا في (لِعَان) .

(و) لا في (وَلَاء) لشخص على آخر

(و) لا في (نَسَب) كذلك

(و) لا في (طَلَاق) .

(و) لا في (مَسْح) لِكَاح وبحوه

(و) لا في (عِتْق)

(و) لا في (رُشْدٍ وَتَسْمِيَةٍ)

(و) لا في (أَمْرِ عَائِلٍ) مما يتعلق بماله وروحه وحياته وموته

(و) لا في (حَسَنٍ)

(و) لا في (عَقْدٍ) مما يتعلق بصحته وفساده

لأن هذه الأمور إنما يحكم فيها القصاص ، فلا يجوز التحكيم فيها لتعلق الحق

فيها بغير الخصمين إما لله تعالى كالحدود والقتل والعتق والطلاق ، وإما لآدمي

كالإيمان والولاء والنسب في الإيمان حق الولد يقطع بسبه وفي الولاء والنسب ترتيب

أحكامها من نكاح وعده وإرث وعده وغير ذلك على الدرية التي ستوجد

(فإن حكمكم) المحكم في هذه الأمور التي لا يجوز له الحكم فيها — بأن جعل

قوله [كقصاص] أي في النفس لا في الأطراف لأنه تقدم أنه يحكم فيها ،

وقوله بعد ذلك أو قصاص مكرر فالأولى حذف إحداهما ، ودخل في الحدود قطع

السرقه فلا يحكم فيه

والحاصل أنه يحكم في الأموال والحرايات عمدها ويحطها لا في الحدود . ومنها

قطع اليد في السرقه ولا في العوس

قوله [كالحدود] أي لأن المقصود من الحدود الرحر وهو حق الله .

قوله [والقتل] أي لأنه إما لردة أو حرانة وكله حق لله لتعدى حرمانه

قوله [والعتق] أي لأنه لا يجوز رد العبد إلى الرق ولو رضى بذلك ، وكذا

الطلاق النائم لا يجوز رد المرأة إلى العصمة ولو رصيت بذلك

فيها حكمتاً - محكم (صَوَّأً مَصَى) ، حكمه ولا يقص ، لأن حكم المحكم^١ يرفع الخلاف

(وَأُدَّتْ) لافتياته على الحاكم وعمل تأديبه إن بعد حكمه بأن اقص أو حد أو طلق ، لا بمجرد قوله حكمت ، ونحوه .

ومفهوم قولنا « عدل » أنه لا يجوز تحكيم غيره لكن إن كان كامراً فلا يمضى قطعاً ، وكذا إن كان صبيّاً لا تمير له أو كان محوياً فإن كان مميراً أو كان امرأة أو فاسقاً أو عبداً فهل يمضى أو لا ؟ أو يمضى في غير الصبي والفاسق ، وأما هما فلا يمضى^٢ أقوال الأول لأصبح والثاني لمطرف ، والثالث لأشهب . والرابع لاس الماحضون وهذا معنى قوله وفي صبي وعد وامرأة وفاسق ثالثها إلا الصبي ورابعها وفاسق ومفهوم « غير حصم » أن الحصم لا يجوز ، لكنه إن وقع مصى إن كان صواباً وقيل بل يجوز انتداء وقال ابن عرفة والقول بعدم معيه مطلقاً لا أعرفه وقد تقدم ومفهوم غير حاهل أن الحاهل

قوله [محكم صواباً] أى وأما إن لم يصب فعليه الصيام فإن ترتب على حكمه إتلاف عضو فالدية على عاقلته وإن ترتب عليه إتلاف مال كان الصيام في ماله كذا في حاشية الأصيل

قوله [وأدب لافتياته على الحاكم] أى إن كان لها حاكم شرعى وأما في زماننا هذا فوجوده كالكبريت الأحمر

قوله [فهل يمضى] هذا هو القول الأول

وقوله [أولاً] هذا هو القول الثانى فالمضى فهل مصى مطلقاً في الأربعة أو لا يمضى في واحد منها

وقوله [أو يمضى في غير الصبي] هذا هو الدائب ووجه هذا القول أن البالغ عنده كمال العقل والصبي بخلاف ذلك

وقوله [أو يمضى في غير الصبي والفاسق] هذا هو القول الرابع ووجه عدم معيه في الفاسق عدم دياتة فألحق بالصبي قوله [وقد تقدم] أى هذا المفهوم

لا يجوز تحكيمة، فإن حكم لا يعضى حكمه وقد تقدم أيضاً ، وأعدناه لمعرفة حاصل المسألة وسهولة صطلها وأن ما حالف ذلك مما فى بعض الشراح لا يعول عليه د

• (و) حار لحاكم أو محكم (حقيقاً تعرييراً بمسجد) ، هو محطّ الحوار ، أى ولو صرناً حقيقاً شأنه علم الحاسة

(لا) يجوز (حدّ) بالمسجد ، ولا تعريير ثقیل حشية حروح بحاسة منه • (و) حار للقاصى (اتحاداً حاجب وبواب) يحجب الداحل بلا حاجة ،

وتأخير من حاء بعد غيره حتى يفرع السابق من صاحته

• (و) حار له (عزل) لم يولاه محل (لمصلحة) اقتضت عرله ، ككون غيره أفضه أو أقوى منه (و) إذا عرله (نراه) بأن يقول للناس ما عرلته لظلم

ولا حجة ، ولكى رأيت من هو أقوى منه على القضاء ، كما وقع لشرحيل لما عرله

قوله [وقد تقدم أيضاً] أى وتقدم أنا قیدنا علم حكمه بما إذا لم يشاور العلماء ويحكم ولا كان حكم عالم

قوله [وأعدناه] أى ما ذكر من مفهوم غير الخصم وغير الخاهل

قوله [وأن ما حالف ذلك مما فى بعض الشراح] مراده بعض الشراح التثانئ (وع) فإنهما جعلوا الخلاف فى الصحة وعددها لا فى الحوار وعلمه الذى

احباره شارحاً وهو المنقول عن ابن رشد كما أفاده (س)

قوله [حقيقاً تعرييراً] أى بيده أو أعوانه

قوله [ولا تعريير ثقیل] هذا مفهوم حقيق وهى هو حرام أو مكروه انظر فى ذلك

قوله [اتحاد حاجب وبواب] أى عدلين والمراد بالحاجب بواب المحل الذى يجلس فيه . والمراد بالدواب الملازم لئلا يبيت

قوله [لمصلحة] أى وإن لم تكن حرجة فإن عرل لا لمصلحة ، فالنقل أنه لا يعرل لكن تحت فيه ابن عرفة بقوله عقبه ، قلت فى عدم نرد عرله بطر لأنه يؤدى إلى له و

تولية عمره فيؤدى ذلك إلى تعطيل أحكام المسلمين

قوله [لشرحيل] هو بضم الشين وفتح الراء وسكون الحاء وكسر الموحدة بعدها تحتية وهو ابن

عمر رضى الله عنه ، فقال أصر سحق يا أمير المؤمنين ؟ فقال لا . ولكن حدثت من هو أقوى منك فقال إن عرثك لى عيب فأحبر الناس بعدى ، ففعل .

(إلا) أن يكون عرله (عس طلم) أى لأحله فلا يبريه بل له إظهاره إن حفت ، فإن كثر تعين إظهاره حشية توليته مرة أخرى من غير من عرله

(و) حار للقاصى (توليبة) لأحد على ما تقدم وكلنا العرل (ولو) كان (بغير ولايته) بخلاف الحكم فلا يحكم إلا إذا كان بولايته لا بغيرها ، ولو كان الخصم من أهل ولايته كما يأتى آخر الباب

(ورثت) القاصى وحوماً (كاتباً) يكتب وقائع الخصوم (ومركباً) يحجره محال الشهود الذين يشهدون على الخصم من عدالة وغيرها سراً ، فالمراد بالمركبى مركبى السر (وشهوداً) يشهدون على الإقرار من الخصم إذا أقر عبده ، وقيل يندب ترتيب من ذكر

وقوله (عدولاً شرطاً) راجع للكاتب ومن عبده أى يشترط فيهم العدالة وليس المراد أن الترتيب شرط ، بل قيل بوجوبه ، وقيل بعبده و « شرطاً » حال أى حال كون العدالة فيهم شرطاً

(والترحمان) وهو الذى يحجر الحاكم بمعنى لعة الخصم ، ويحجر الخصم بمعنى كلام القاصى عند اختلاف الالة (كالتأهيد) ن اشتراط العدالة (وكفى إن رثت الواحد) « الواحد » فاعل « كفى » و « رث » بالناء للمفعول ، يعنى يكفى الواحد إن ربه القاصى وأما غير المرتب — بأن أتى به أحد الخصمين أو طله

قوله [يكتب وقائع الخصوم] أى التى يريد أن يحكم فيها

قوله [وقيل يندب ترتيب من ذكر] مقابل لقواه وحوماً واقبل بالوجوب

للشيخ أحمد الرقائى والبدب إلح

قوله [بل قيل بوجوبه] أى كما علمت

قوله [والترحمان] مثلت الباء

قوله [عند اختلاف الالة] أى وأما عند اتحادها فلا حاجة له .

قوله [ن اشتراط العدالة] أى والدكورة .

قوله [الواحد] فاعل كفى أى وحوال الشرط محذوف دل عليه المذكور

القاصي للتليع — فلا بد فيه من التعدد ، لأنه صار كالشاهد وقيل لا بد من تعدده ولو رتب ، وكذا المخلف الذي يخلف الخصم عند توجه اليمين عليه يكفي فيه الواحد قال المصنف والمترجم غير كالمخلف أى يكفي الواحد فيهما

• (وبدأ) القاصي (أول ولايته بالكشف عن الشهود) المرتين للقصة السابقة لينبى من كان منهم عدلاً عارفاً ويطرده من كان بخلاف ذلك

(فالمسحويين) لأن السحن عذاب ، فيطردى حاكمه ، فمن استحق الإفراج عنه ككونه معسراً — حل سبيله وأقلته ، ومن وجب عليه يمين حلفه ، ومن استحق الإبقاء أنقاه

(وأولياء الأيتام) من وصى أو مقدم ، هل هو مستقيم في تربيتهم والتصرف في شأنهم ؟ لأن اليتيم قاصر عن الرفع للحاكم
(و) الكشف عن (مالهم) ألهم عليه وصى أم لا ؟
• (وبئادى) أى أمر مادياً يادى (مع معاملة يتيم وسميه) من بيع وشراء

قوله [فلا بد فيه من التعدد] أى اتفاقاً

قوله [وقيل لا بد من تعدده] القائل به اس شاس لكن حمل (ح) كلام اس شاس على ما إذا أتى به أحد الخصمين

قوله [وكذا المخلف] أى ولا بد فيه من العدالة

قوله [قال المصنف] أى حليل وكثيراً ما يحالف اصطلاحه

قوله [بالكشف عن الشهود] أى الموثقين الذين يكتبون الوثائق ويسمعون الدعاوى ، وتوضع شهادتهم في الوثائق ، وإنما أمر بالمدح به لأن المدار كله عليهم ، وكيفية الكشف أن يدعو صلحاء أهل البلد ويسألهم عن عدالتهم ، فمن شهدوا له بالعدالة أنقاه ومن نفوها عنه عرله

قوله [فالمسحويين] أى سواء كانوا مسحويين في الدماء أو غيرها ، ولكن يقدم المسحويين في دعاوى الدماء ، لأنها أول ما يقضى فيها يوم القيامة

قوله [وأولياء الأيتام] أى فيستحضر من عدول أهل هذا المكان عن نصرهم في شأن الأيتام

قوله [وبئادى] فائدة المادة انكشاف الناس عنهما لكن في السمية تمضى

مه أو له ومدايته ، ومن عامل يتيا أو سميها لا ولى له فهو مردود
 (و) نادى (ترفع أميرهما) أى اليتيم والسعيه (له) بأن ينادى أن من
 عامل يتيا أو سميها لا ولى له فليرفعه إليها لئلا عليه من يصون ماله
 • (ثم) ببطر (فى الخصوم ، فيبدأ بالأهم) فالأهم (كالمسافر)
 يقدمه على غيره لضرورة سفره ، ولو تأخر فى المعى عن غيره
 (وما يُحشئ فواته) لو قدم غيره عليه لضرورة الفوات . فإذا اجتمع
 مسافر وما يحشئ فواته مدم الأهم مهما ومتال ما يحتشئ فواته الطعام الذى يتغير
 بالتأخير والكاح الفاسد يفسح قبل الدحول
 (فالأستق) أى فإذا فرغ من أمر المسافر أو ما يحتشئ فواته أو لم
 يوجد قدم الأستق فى المعى إليه على المتأخر بحيثاً
 (وإلا) يكن أحدهما أو أحدهم سابقاً بأحداً معاً أو جهل الأستق (أقرع)
 بينهما أو بينهم . من حرج اسمه بالتقديم قدم
 • (ويسعى) للقاصي (أن يفرّد يوماً أو وقتاً) كعبد العصر (للساء)

معاملاته الحاصلة قبل الداء . وأما الحاصلة بعده مردودة . وأما اليتيم مردودة قبل الداء
 وبعده . واعلم أن رتبة المدايه فى رتبة أسطر فى أمرهما هى موحدة عن الطر فى انحوس ،
 وحكم المادة المذكورة الدب على ما يفهم من كلام بهرام وانه أنى والحووب على ما يفهم
 من كلام الثبيرة

قوله [ثم ببطر فى الخصوم] هذه مرتبة رابعة

قوله [قدم الأهم مهما] أى وأوكان الآخر سائتاً فى الحصور

قوله [يفسح قبل الدحول] حصة للكاح الفاسد أى الكاح الذى شأنه

يفسح قبل الدحول ويمضى عنه بإد أهم . غيره للمعجيل بالفسح امتتالا لحكم الله
 وحواف العملة عنه ينعنى بالدحول . وذلك كالكاح الفاسد لصداقه وكسر حطب
 على حطبة أحبه ثم عقد

قوله [أقرع بينهما] أى نادى بأقاصى بأوراق بعددهم يكسب فى واحدة

يقدم فى الأخرى لا يقدم وأمر كل واحد بأحد ورقة من حرج سهمه بالتقديم قدم

قوله [كعبد العصر للساء] أى اللاتى يحرج لا المخدرات اللاتى يجمع

ولو مع رجال لأنه أستر لهم
(كالمُقتنى والمُدرّس) تشبيه في كل ما تقدم ، فيقدم المسافر وما يحشى
فواته فالأسبق تم أفرع ويسعى أن يبرد النساء بوقت أو يوم ، وكذا أرباب الحرف
كالخمار والطحان

(ولا يَحْكُمُ) الحاكم — وكذا لا يبقى المفتى ولا يدرس المدرس — (مع
ما يُدْهِشُ) العقل كمرص وصحر وحوف وصيق نفس
(وَمَتَى) حكمه إن حكّم مع ما يدهش ولا يُسْقِص إلا أن يعظم المدهش
فلا يجوز معه حكم قطعاً ، وليتعتب

(وَلَيْسَ) القاصي (بين الخصمين) فلا يقدم أحدهما على الآخر
(وإن) كان أحدهما (مُسْلِمًا) (و) الآخر (كافرًا) لأن التسوية من العدل

من سماع كلامهم فإنهم يركلهم أو يبعث القاصي لهم في مبرط واحد أو طرفه
يسمع دعاويهم كما قرر الأشياح
قولا [ولو مع رجال] أي هذا إذا كانت دعاويهم مع نساء ، بل ولو كانت
مع رجال

قوله [كالمفتي والمدرس] أي وكذا المقرئ الذي يقرأ القرآن للناس
قوله [كالخمار والطحان] أي فيقدم المسافر ، ثم الأسبق ، ثم القرعة ، هذا
مقتضى كلامه ، والذي في ابن عارى عن ابن رشد أنه يقدم الأول فالأول ، إن لم يكن
عرف وإلا عمل به . والذي في المواق عن البرزلي أن أرباب الصنائع إن كان بينهم
عرف عمل به . وإلا قدم الآكد فالآكد كالأشد حوفاً أو الأقرب لفساد شبثه وفي
الحقيقة عبارات الجميع متقاربة

قوله [ولا يحكم الحاكم] إلح أي يكره أو يحرم قولان

قوله [فلا يجوز] أي يحرم اتفاقاً

قوله [وليتعتب] أي فإن كان صواباً أمضى وإلا رد

قوله [وليس القاصي] أي وحوفاً

قوله [وإن كان أحدهما مسلماً] إلح أي هذا إذا كانا مسلمين أو
كافرين . بل وإن كان أحدهما مسلماً إلح ورد بالمالعة على ابن الحاحب القاتل

• (وعرّز) وحيوياً (شاهد الرور) وهو من شهد بما لم يكن يعلمه ولو صادف الواقع (في المسأ) بالهمزة مع القصر أى جماعة الناس (سداء) . أى يعرره بصرب مؤلم مع ندائه وطوافه فى الأسواق والأرقعة لإشهار أمره وإرتداع غيره (لا) يعرره (مخلق لحيتيه) ولا (تسحيم وجهه) يطعن أوسواد . ثم لا تقبل له شهادة ولو تاب وحسنت توبته اتفاقاً ، إن كان حين شهادته طاهر العدالة . وعلى أحد القولين إن لم يكن طاهرها وقيل بالعكس ، وهو مراده بالتردد .

محوار رفع المسلم على الذى وسه فى التوصيح للمالك كذا فى (س)
قوله [عما لم يكن يعلمه] صادق بأن يكون علم حلافه أو لا علم عنده بشئ .
قوله [بصرب مؤلم] أى على حسب احتجاده
قوله [مع ندائه] أى بأن هذا شاهد رور وانظر هل الوحوب مصبّ على التعرير والنداء عليه أو مصب على خصوص التعرير وكونه فى الملاء والنداء عليه مندوب فقط كذا فى الحاشية

قوله [مخلق لحيتيه ولا تسحيم وجهه] أى يجرم ذلك ومثله فى الحرمة ما يفعل فى الأفراس . تسحيم الوجه سواد أو دقيق لأنه تعيير لمخلق الله
قوله [وهو مراده بالتردد] أى مراد حليل بالتردد الطريقتان ، الطريقة الأولى تقول إن كان طاهر الصلاح حين شهد بالرور لا تقبل له شهادة بعد ذلك اتفاقاً . لاحتمال بقاءه على الحالة التى كان عليها ، وإن كان غير مطهر للصلاح حين الشهادة فى قبول شهادته بعد ذلك إذا طهرت توبته قولان وهذه طريقة ابن عبد السلام والطريقة الثانية عكسها لا . رشد قال فى الحاشية نقلاً عن التتائى وطريقتة ابن عبد السلام انسب بالحق وطريقة ابن رشد أقرب لظاهر الروايات ، فإن شهد قبل التوبة لم تقبل اتهاماً ، لأنه غاسق . رُب سبب بعدها وقبل التعرير مقتضى العلة حرى ، تردد فيه . وكذا هو ظاهر كلام أمواق وأما ذكر التردد فيمن فسقه بالرور أنه لو كان فسقه ديمره تمّ شهادته مراتب فإنه يقبل (أ) وهو مقتضى قوله تعالى فى سورة البور (إلا الذين تابوا) الآية

والقاصي إذا عُرِلَ لِحُجَّةٍ فلا تحور توليته بعد ولو صار أعدل أهل زمانه
والسحام - بضم السين المهملة هو الدخان اللاصق بأولى الطبع
وقيل له خلق لحيته وتسجيم وجهه ، قال ابن مروق وهو طاهر المدونة ،
• (و) عرر (مَسَّ أَسَاءَ عَلَى حَصْنِهِ) في مجلس القضاء نقيح ، نحو فاجر
وطالم وفاسق وكذاب ، وأولى ما كان أعظم من ذلك كالتسبب القبيح ،
ولا يحتاج في ذلك لنية ، بل يستند في ذلك لعلمه ، لأن مجلس القضاء يعصا
عن ذلك . والحق في ذلك لله فلا يحور للقاصي تركه ، وأما في غير مجلس
القضاء فلا بد من التثبت بنية أو إقرار

(أو) أساء على (مُفْتٍ) نحو أنت تعنى بالباطل أو بهواك ونحو ذلك
(أو) أساء على (شَاهِدٍ) نحو مرور وتشهد بالرور
(لاشَهِدْتُ) أي لا يعرر بقوله لمن تشهد عليه شهدت (باطل)
بحلاف رور ، لأنه لا يلزم من الباطل الرور إذ الباطل أهم من الرور ، لأن

قوله [وقيل له خلق لحيته] أي لقول عمر بن عبد العزيز تحدث للناس
أقضية على حسب ما أحدثوه من الفحور والدع
قوله [نقيح] متعلق بأساء والتعريض يكون على حكم مقتضى الشرع ،
فإن كان فيه قذف لعصيف أقام عليه الحد
قوله [وفاسق] الأولى تأخيرته وجعله مثالا للبس القبيح .

قوله [ولا يحتاج في ذلك لنية] اسم الإشارة عائد على ما ذكر من الإساءة
قوله [بل يستند في ذلك لعلمه] اعلم أن هذه المسائل الأربع وهي
تأديب القاصي لمن أساء عليه ، أو على حصنه ، أو على الشاهد ، أو على المفتي بمجلسه
مستنداً لعلمه ، تراد على قوهم لا يحور للقاصي أن يستند لعلمه إلا في التعديل
والتهريح

قوله [وأما في غير مجلس القضاء] أي ولا يستند فيهما القاصي لعلمه
قوله [بحلاف رور] في المواق ابن كمانة لو قال شهدت على
رور فإن عني أنه شهد عليه باطل لم يعاقب ، وإن قصد أداه وإتـاره بأنه مرور
نكل بقار حال الشاهد والمشهود عليه (أهـ) ويقبل قوله فيما أرادته إلا اقربة
تكذبه (أهـ ع)

الناطل بالنسبة للواقع والرور بالنسبة لعلم الشاهد ، فقد يشهد بشيء يعلمه ويكون المدعى عليه قد قصاه أو أحيل عليه نه أو أُرئى منه أو عى عنه ، ولا صرر على الشاهد بذلك . بحلاف الرور فإنه تعمد الإحمار بما لم يعلم

(ولا بكدتت ، لخصيه) أى ولا يعرر بقوله لخصمه كدنت ، أو ظلمتى . بحلاف كذاب وطالم كما تقدم

• (وأمر) القاصى أولاً عند إقامة الدعوى (مُدَّعيًا) وهو من (تَحَرَّدَ عن أصل) (أو معهود بالكلام) متعلق « بأمر » أى يأمر المدعى ابتداءً بالكلام بإقامة دعواه، والمدعى هو الذى تحرد قوله عن أصل أو معهود عرماً يصدق حين دعواه، فلذا ظلمت منه الية لتصديقه ، كطالب دين على آخر أو حاية أو ادعى على غيره بفعل من الأعمال ، كطلاق أو عنى أو قذف ،

قوله [بالنسبة لعلم الشاهد] أى فى الرور والناطل عموم وخصوص وحبى . وإذا شهد بما هو حلاف الواقع كان ناطلا وروراً ، وإذا شهد بحلاف الواقع وكان يعتقد أنه الواقع كان ناطلا وروراً . وإذا شهد بما هو مطابق للواقع وهو لا يعلم به كان ذلك روراً لا ناطلا

قوله [بما لم يعلم] أى تنوته بل إما علم علمه أو لم يعلم شيئاً ، لأن الشهادة مع السك رور

قوله [بحلاف كذاب وطالم] المرق بينه وبين ما قبله أن قوله كدنت متعلق بخصوص دعوته وليس فيه انتهاك لمخاس الشرع . بحلاف كذاب وطالم فإنه لا تعلق له بالخصومة ، بل فيه مساعة للحصم عاة وهذا انتهاك لحرمة الشرع .

قوله [وأمر القاصى] أى وحباً

قوله [بالكلام] متعلق بأمر والباء للعدية

وقوله [بإقامة] متعلق بأمر أيضاً والباء للتصوير واحتلف معنى الباءين

قوله [تحرد قوله عن أصل أو معهود] أى وليس محرداً عن كل تنىء فإن المدعى متمسك بالية فلا يقال إن دعواه محردة عن جميع المستندات ، بل عن تنىء خاص وهو الأصل أو المعهود

فإن الأصل والمعهود عدم ما ذكر وإنما يأمر المدعى إذا علمه ولو بقوله
لهما من المدعى مكما ؟ فقال أحدهما أنا ، وسلم له الآخر^(١) وسيأتي
أن المدعى عليه هو من ترشح قوله بأصل أو معهود

(وإلا) يعلم المدعى مهما بأن قال كل أنا المدعى (والخالف) لصاحبه
عد القاصي هو الذي يؤثر بالكلام ابتداء ، لأن الشأن أن الخالف هو الطالب
(وإلا) يكن خالف بأن جاء معاً (أقرع) بينهما ، هو حرج سهمه
بالتقدم قدم

وإذا أُمِرَ بالكلام
(فيدعى) بمعلوم مُحَقَّقٍ مِنْ مالٍ (أو غيره) نحو لي عليه دينار من
قرص أو بيع ، واحترر «معلوم» من نحو لي عليه شيء ود مُحَقَّقٌ «من بحر قوله
في طي أو أطل أن لي عليه كذا
(وتيسر في) دعوى (المال السب) كالقرص والبيع والكاح
والعصب والسرقة

(وإلا) بين السب (سأله الحاكم عنه) أي عن السب وحيثاً
(وإلا) بأن ادعى محمول أو معلوم غير محقق ، أو لم بين السب (لم

قوله [فإن الأصل والمعهود عدم ما ذكر] أي لأن الأصل في الأشياء العدم
قوله [ولو بقوله لهما] أي هذا إذا كان علمه بأمر سابق بل ولو بقوله لهما إلح
قوله [من ترشح قوله بأصل] إلح أي لكونه ضد المدعى
قوله [أقرع بينهما] أي فيمن يهتدئ بالكلام
قوله [فيدعى بمعلوم محقق] اعلم أن المراد بعلم المدعى به تصوره وتغييره
في ذهن المدعى والمدعى عليه والقاصي وأما تحققه فهو راجع لحرم المدعى لأنه
مالك له

قوله [محمول] محتر معلوم
وقوله [أو معلوم] غير محقق محتر قوله محقق
وقوله [أو لم بين السب] محتر قوله وبين في المال السب

(١) نعت الكلام محذوف محذوره بعد انتهت الدعوى ، وذلك بقوله بعد ذلك

« فإن أمره الإثبات عليه »

تُسمع دعواه كَأَطْسُ) أن لى عليه ديباراً ، لعلم بتحقيق المدعى به ولو قال أطل
طناً قوياً وما يأتى من أن النات يعتمد فى يمينه على الطل القوى فذاك فى
اليمين وما هما فى الدعوى وإذا لم تسمع دعواه لم يطلب من المدعى عليه

(إلا أن يسنّ السب) أى يدعى بسيانه فيُعدّ بذلك ، وتسمع دعواه ،
فيطلب الخواب من المدعى عليه ، بخلاف قوله لا أبيضه ، أو لا أحره

قوله [كأطل أن لى عليه ديباراً] مثال للمعلوم العبر المحقق وتقدم مثال
المجهول فى قوله لى عليه تىء

قوله [فذاك فى اليمين وما هما فى الدعوى] وقد يقال يلزم من الطل
فى اليمين الطل فى الدعوى ، فالإشكال باق والمأخوذ من كلام (س) والحاشية
حواف آخر أوضح من هذا وهو أن ما هما طريقة ، وما يأتى فى الشهادات من
سماع دعوى الاتهام المبيد عدم اشتراط كون المدعى به محققاً بطريقة أخرى .
ويترتب على كل الخلاف فى توحه يمين التهمة على المدعى عليه وعدم ترحيها
والمعتد ما يأتى . فإذا علمت ذلك فذكر المصنف هذا الشرط وتقييده بدعوى
الاتهام فيه نوع تناقص ويؤيد ما قلنا قوله فى الحاشية ناحياً مع الحرثى فيه أن
دعوى الاتهام ترجع للطل أو السك فالمناسب أن يقول متى هما على قول وهماك
على قول

قوله [لم يطلب من المدعى عليه حواف] أى وسواء بين السب أم لا على
المشهور . ومتأله ما قاله الماررى من أنه إذا ادعى بمجهول لم يقبل إن لم يبين
السب ، فإن بين السب أمر المدعى عليه بالخواب إما بتعيينه أو الإنكار . قال
(شب) فقد ذكر أن فرحون فى تصرفته ما حاصله أن لادعى شىء ثلاثة
أحوال الأول أن يعلم قدر الذى يدعى به ويقول تىء ويأتى من ذكر قدره
وفى هذه لا تقبل دعواه انعاقاً الثانية أن يدعى حمل المدعى به وتدل على
ذلك قرينة كشهادة سة بأن له حصاً لا يعلمون قدره وفى هذه تقبل دعواه اهاقاً
الثالثة أن يدعى حمل قدره من غير شهادة قرينة بذلك مئى محل الخلاف الذى
احتار فيه الماررى سماع الدعوى به (أه)

• (وَيُتَّهَمُ المدعى عليه) هذا الاستثناء ناطر لمفهوم قوله «وبين السب» الداحل تحت «ولا» إلح أى فإن لم يبين لم تسمع دعواه - إلا أن يدعى بسيانه أو يتهم المدعى عليه كأطى أنك سرقت لى كندا أو عصيته مى، أو فرطت فيه حتى تلف - فتسمع دعواه وتتوجه اليمين على المتهم على القول المشهور إذا أنكر المتهم ، فإن قوله «أطى» إلح فيه ذكر السب ، لكن لا على وجه البيان بل الطن فالسرقة متلاصبة للمدعى به لكنه مطلوب لا محقق وجعلنا بيان السب من بيان صحة الدعوى ، هو الراجح وقيل ليس هو من تمام صحتها ، وقوله «وبين فى المال السب» مفهومة أن عبر المال لا يبين فيه سب كالطلاق والكباح وهو ظاهر

• (ثم) بعد أن يذكر المدعى دعواه على ما تقدم يأمر القاضى (مُدْعَى عليه) وهو من (تَرَخَّصَ قَوْلُهُ لمعهود) شرعى كالأمانة ، فإنه عهد شرعاً أن ربهما يصدق فى قوله ، كالوديع وعامل القراض والمساقاة (أو أصْلِهِ)

قوله [هذا الاستثناء] أى الكائن فى المسألتين أعنى قوله إلا أن يسب السب أو يتهم المدعى عليه هكذا ظاهر حله ، والظاهر أن يقال هذا الاستثناء راجع لمفهوم محقق وبيان السب على سبيل اللف والبشر المشقوق ، فإن الاتهام عائد على مفهوم محقق وبسيان السب راجع لمفهوم بيان وتأمل فقد علمت بما تقدم من أنهما طريقتان أن الأولى حذف هذا الاستثناء الثانى قوله [كالطلاق والكباح] أ فإذا ادّعت المرأة على زوجها الطلاق فلا

تسأل عن بيان السب

وقوله [والكباح] أى إذا ادّعى رجل أو امرأة الروحية للآخر فلا يلزم

بيان السب

قوله [على ما تقدم] أى فى قوله فيدعى معلوم محقق

وقوله [أن ربهما] المراد به من هى تحت يده

قوله [فى قوله] متعلق بمصداق

وقوله [كالوديع] وما بعده أمتلة للأمانة أى فالمودع وعامل القراض

والمساقاة ترحح قوله لمعهود شرعى حيث قال رددت الوديعة أو مال القراض أو ثمر الحائط

كالمدين ، وإن الأصل علم الدين ، وكذا الحرية ، فإنها الأصل فإذا ادعى شخص على غيره بأنه رقيق فعليه البيان والأصل في معلوم الرق عدم الحرية فإن ادعى العتق فعليه البيان (بالحواب) متعلق بأمر المقتدر إما بإقرار أو إنكار (فإن أقرّ فله) أى المدعى (الإشهادُ عليه) وللحاكم إن عمل المدعى تسببه عليه بأن يقول للعدول استشهدوا بأده أقر

(وإن أنكرَ قال) القاصى للمدعى (ألكَ بينةٌ) تشهد لك عليه ، (فإن نفاهاً) بأن قال ليس على بينة (فله) أى للمدعى (استحلافه) أى طلب حلف المدعى عليه المنكر

هذا إذا ثبت بينهما حلطة من معاملة أو غيرها بل (وإن لم تثبت) بينهما (حلطةٌ) بدين أو تكرّر بيع وقيل ليس له استحلافه إلا إذا ثبت

قوله [فإنها الأصل] أى الأصل في الناس شرعاً الحرية وإما طراً لهم الرق من جهة السبي بشرط الكفر والأصل عدم السبي

قوله [متعلق بأمر] المناسب أن يقول متعلق بأمر

قوله [إن عمل المدعى] أى إذا عمل المدعى عن الإشهاد على إقرار المدعى عليه يسبه الحاكم ليرتاح من كثرة البراع

قوله [بأن يقول] إلح تصوير لمقالة المدعى إما من نفسه أو تسببه الحاكم اه

قوله [بل وإن لم تثبت بينهما حلطة] أى كما هو قول ابن نافع وصاحب المسوط

قوله [وقيل ليس له استحلافه] هو قول مالك وعامة أصحابه ولكن

حرى العمل بقول نافع ولذلك ضعف الشارح هذا واستثنى من اشراط الخلطة على القول الضعيف تمام مسائل تزوجه فيها اليدين وإن لم تثبت حلطة انماهاً

الأولى الصانع يدعى عليه غامه يه صعة فتزوجه عليه اليمين وإن لم تثبت حلطة لأن نصب نفسه للناس في معنى الخلطة ومثله التاجر يصب نفسه للبيع

والشراء الثانية المتهم بين الناس يدعى عليه بسرقة أو عصص فتزوجه عليه اليمين

وولم تثبت حلطة وفي مجهول الحال تولان ابنة الصيف يدعى أو يدعى عليه

الزانية الدعوى في شيء معين كتوب بعيه الخامسة الوديعة على أهلها بأن يكون

المدعى ممن يملك تلك الوديعة والمدعى عليه ممن يودع عنده مثلها والحال يقتضى

ببهما حلطة بذلك ولو بامرأة ، وهو الذى مشى عليه الشيخ ، وهو ضعيف
 * (فإن حلف المدعى عليه بعد أن طلب المدعى منه اليمين برئ ، وليس للمدعى
 بعد ذلك مطالبة عليه وإذا برئ (ملايسة) تقبل للمدعى بعد ذلك (إلا لعذر
 كسيان) لها عند تحليمه المدعى عليه ، وحلف إن أراد القيام بها إنه سبها (وعند
 علم) بها قبل تحليمه ، فله إقامتها وحلف وكذا إذا طس أنها لا تشهد له
 أو أنها ماتت

(كأن حلف المدعى عليه (لرد) شهادة (شاهد) أقامه المدعى ،
 وكانت الدعوى لا تثبت إلا بشاهدين ، فطلب منه الثانى ، فقال ليس عدى
 إلا هذا ، وحلف المدعى عليه يميناً لرد شهادة هذا الشاهد فوجد ثانياً . كأن
 سبه أو لم يعلم به ، فله أن يقيمه ويصمه للأول

الإيداع كالسفر والعربة السادسة المسافر يدعى على رفقة السابعة مريض
 يدعى فى مرض موته على غيره بدين مثلاً التامة نافع يدعى على شخص حاصر
 المرادة أنه اشترى سلعته بكذا والحاصر ينكر الشراء كذا فى حليل وتراحه
 قوله [ولو بامرأة] نافع على ذلك لبيان أن الحلطة على القول باشتراطها
 تثبت ولو بالعدل الواحد أو كان امرأة فلا يتنوط تعدد العدول
 قوله [بعد أن طلب المدعى منه اليمين] أى وأما لو حلف من نفسه
 قبل أن يطلب فلا يعتد بحلفه
 قوله [بعد ذلك] أى بعد أن نعى بینه نفسه وطلب من المدعى عليه
 اليمين وحلف

قوله [لأنه سبها] معدول أقوله حلف
 قوله [وحلف] أى ما لم يتنوط أنه إن ظهرت له بينة يقيمها ولا يحلف
 فإنه يعمل بذلك ولا يخاف

قوله [وكذا إذا طس أنها لا تشهد له] مثل ذلك إذا كانت بعيدة العية
 قوله [فله أن يقيمه] أى عند حلفه إنه سبه مثلاً ويلعى اليمين الذى
 رد به شهادة الشاهد لكونه لم يصادف محلاً

(وإن أقامتهَا) عطف على قوله « فإن عاها » ، يعنى إذا قال القاصى للمدعى حين أنكر عليه أنك بينة ؟ فإن عاها فقد تقدم، وإن أقامها (أعذر إلى المطلوب) وهو المدعى ، بأن يسأله القاصى عن عذر ، (أنقيت لك حجة) أى يقول القاصى للمطلوب بعد سماع بينة الطالب أنقيت لك حجة وعذرى هذه البينة ؟ وإنما أن يقول نعم ، وإنما أن يعجز وسيأتى الكلام فى ذلك

• واستثنى من الإعدار أربعة لا إعدار فيهم بقوله
(إلا شاهد الإقرار) من المطلوب الكائن (بالمجلس) أى علس

قوله [عطف على قوله فإن عاها] أى على وجه المقابلة
قوله [أعذر إلى المطلوب] أى رال عذره فاهمة للسلب وأيس المراد أنبت عذره وحقته إنما هو كقوله أعصمت الكتاب ، أى أرلت عصمته بالنقط ، وشكى إلى ريد فأشكيتة، أى رلت شكايته كما فى الحاشية ، والإعدار واجب إن طس القاصى جهل من يريد الحكم عليه بأدله الطعن أو صعه ، وأما إن طس علمه بأن له الطعن وأنه قادر على ذلك لم يجب بل له أن يحكم بنبوه وحيث وجب الإعدار وحكم بنبوه نقص الحكم واستؤنف الإعدار
قوله [بأنقيت لك حجة] تصوير لما يريل به عذره وحجة فاعل أنقيت وكلامه يحتمل أن القاصى ليس له سماع البينة قبل حصول المطلوب وهو ما قاله ابن الماحشور ، ومذهب ابن القاسم أن له سماع البينة قبل الخصومة ، فإذا جاء الخصم ذكر له أساء الشهود وأسايمهم ومساكهم فإن ادعى مطعاً كلفه إلتاته وإلا حكم عليه وإن طلب إحصار البينة تأييداً لم يجب لذلك
قوله [وسيأتى الكلام فى ذلك] أى فى قوله فإن قال نعم أنطره لها إلح

قوله [من المطاوب] متعلق بمحذوف حال من الإقرار
وقوله [بالمجلس] متعلق بمحذوف صفة للإقرار قدّر بقوله الكائن ،
وإنما قدره صفة لأن الطرف والمحرور الواقع بعد المقرون بأل الحسية يحور جعله صفة أو حالاً

القاصي ، فلا إعدار فيه لمشاركة القاصي له في سماع الإقرار
 (و) إلا (مَسْ) أي مطلوباً (يُحْشَقُ منه) الصرر على من شهد عليه
 أو طالباً يحتسب منه الصرر على مَسْ يحرج بيته ، فلا إعدار له ، بل لا تسمى
 البيعة للأول ولا مَسْ حرج بيعة الثاني
 (و) إلا (مُرْكِي السَّرِّ) وهو من يحجر القاصي سرّاً بعدالة الشهود أو
 تحريجهم ، فلا إعدار فيه ، وليس على الحاكم تسميته بل لو سئل عنه لم يلتفت للسائل
 (و) إلا (المُسَرَّرُ) في العدالة أي العائق فيها لا إعدار فيه (بغير
 عِدَاوَةٍ) للمشهد عليه (أو قرأته) للمشهد له . وأما بهما ، فيعذر
 (فإن قال) المدعى عليه (نعم) لي حجة ومطمئن في هذه البيعة (أَطْرَهْ)
 القاصي (لها) أي للحجة أي لبيانها بإقامة البيعة بها (بالاحتجاج) منه فليس
 للإبطار حد معين ، وإنما هو موكول لاحتجاج الحاكم

قوله [فلا إعدار فيه] أي فلا يبقى القاصي للمطلوب حجة فيه لأنه
 علم ما علمه الشاهد ولو أعذر فيه لكان إعداراً في نفسه
 • تسمية قال (شب) مما لا إعدار فيه شهود الإعدار لما في ذلك من التسلسل
 كما ذكره في العاصمية . ومثل ذلك من شهد بوكالة في شيء كما ذكره (ح)
 أول باب الوكالة ، وكذا من شهد محرقة القاصي كما في مختصر الدرر بنقلنا عن
 ابن الحاج ، وعلمه بقوله لأن طلب الإعدار طلب لحطة القضاء وإرادة لها وحرص
 عليها وذلك حرجه ، وكذا الشهود الذين يحضرون تطليق المرأة وأحدها بشرطها
 في مسائل الشروط في الكاح ومن يوجهه القاصي لسماع دعوى أو لتحليف أو
 حيازة ، لأنه أقامهم مقام نفسه

قوله [أي العائق فيها] أي على أقرانه

قوله [وأما بهما فيعذر] الحاصل أن الممر لا يسمع القدح فيه إلا بالعداوة
 أو القرابة وأما بغيرهما فلا يسمع القدح فيه ، وأما ما قبل الممر فيقبل القدح
 فيه بأي قاذح ولو بغير العداوة أو القرابة

قوله [بالاحتجاج] أي ما لم يتبين لدهد وإلا حكم عليه من حين تبين
 اللدد ، ومثل ذلك لو قال لي سعة بعيدة العينة هي التي تخرج بيعة المدعى فإنه

(ثم) - إذا لم يأت حجة معتبرة شرعاً - (حكم) عليه بمقتضى الدعوى من مال أو غيره

(كسبها) أى كما يحكم إذا بى حخته وقال لائحة عدلى
• (وصحرة) أى حكم يعمره بعد إبطاره (وسحله) أى التعجير
أى كنهه فى سحله بأن يكتب فيه إنا طلبنا منه حجة فى البينة وأبطراه فلم
يأت بها فحكمنا عليه ، فلا تقبل له حجة بعد ذلك وفائدة التسجيل محافة أن
يدعى أنه باق على حخته وأن القاضى لم يبطره ،

• واستثنى من التعجير خمس مسائل ليس للقاضى فيها تعجير فقال
(إلا فى) (دعوى دم) كأن يدعى عليه بأنه قتل وليه عمداً وله بينة
بملكه ، فأنظر القاضى لىأتى بها ، فلم يأت بها فلا يعمره ففى أتى بها حكم يقتل
المدعى عليه

(وعتق) ادعاه الرقيق على سيده المكر ، وقال عدلى بينة ، فأنظره
لها ولم يأت بها فلا يعمره بل متى أقامها حكم بعثه

يحكم عليه من الآن إلا أنه فى هذه يكون ناقباً على حخته . إذا قدمت بيته
ونقيتها عند القاضى أو عند غيره كما فى الحرثى

قوله [فلا تقبل له حجة بعد ذلك] اعلم أنه اختلف فى الذى كتب
عمره إذا أتى بينة بعد ذلك على ثلاثة أقوال قيل لا تسمع منه سواء كان طالباً
أو مطلوباً وهو قول ابن القاسم فى العية وقيل تقبل مطلقاً إذا كان له وجه
كسبائها أو عدم علمه بها أو عتبتها وهو قول ابن القاسم فى المدونة ثالثها صرح
فى البيان بأن المشهور أنه إذا عمر المطلوب وقضى عايه أن الحكم يمحى ولا يسمع
منه ما أتى به بعد ذلك وأما إذا عمر الطالب فإن تعجيره لا يمنع من سماع
ما أتى به بعد ذلك قال ابن رشد وهذا الخلاف إما هو إذا عمره التامى بإقراره
على نفسه بالعمر وأما إذا عمره بعد التامم والإعداد وهو يدعى أن له حجة
فلا تقبل له حجة بعد ذلك إماماً وأو ادعى سبائها وحلف (أهـ بـ)

قوله [ليس للقاضى فيها تعجير] أى إماماً وأو حكم بالعمر بطل
حكمه وصابط ذلك فى غير مسألة الدم أن كل حق ليس لمدعى إسقاطه بعد

(وطلاق) ادعته المرأة على زوجها وأن لها بينة بذلك ولم تأت بها فلا يعجرها ، متى أقامتها بحكم بطلاقها

(وحسن) ادعاه إسان على الواقف أو واصلع اليد المكر ، وقال لى بينة على وقعه . فأظهره الحاكم فلم يأت بها ، فلا يعجره ، متى أتى بها حكم بالوقف

(وبسب) ادعاه إسان ، وأنه من ذرية فلان وله بملك بينة ، فإن لم يأت بها بعد الإنظار لم يحكم بتعجيره ، وهو باق على حخته ، متى أقامها بحكم بسبه فهذه المستثنيات إنما هي معروضة في كلام الأئمة في الطالب وأما المطلوب فيعجره فيها وفي غيرها كما ذكره بعضهم

• (وإن لم يُحِبَّ) عطف على « إن أقر » أى وإن لم يحب المدعى عليه بإقرار ولا إنكار ، بل سكت (حَسَنَ وَصُرَبَ) ليحبب (تم) إن استمر على عدم الخواب (حُكْمَ) عليه بالحق (بلا يمين) من المدعى ، لأن اليمين فرع الخواب وهو لم يحب

(وإن أنكرت) المدعى عليه (المعاملة) من أصلها فقال لا معاملة بيني

ثبوته ، فإن الحكم بالتعجير لا يقطع الحجة فيه ، وقولنا في عجر الدم ، وأما هو فلولى الدم إسقاطه إن لم يكن القتل عيلة وإلا فليس للولى إسقاطه لأنه حق الله ، فالصابط يشمل

قواه [وأما المطلوب] أى المدعى عليه كما إذا أقيمت بينة على القابل أو على المعنى أو المطلق أو المحس أو المكر للسب فقال إن لى فيها قطعاً ثم عجر عن الإتيان به فللقاضى تعجيره

قواه [حسن وصر] أى باحتهاد القاضى في قدر الحسن والصر
قواه [تم إن استمر] مثل استمراره على عدم الخواب في الحكم عليه بلا يمين شكه في أنه له عبده ما يدعيه ، فإذا أمر القاضى المدعى عليه بالخواب فقال عندى شك فيما يدعيه فإنه يحكم عليه به بلا يمين من المدعى كما في الذوبيع ، وظاهره وأو طلب المدعى عليه يمين المدعى وكذا في مسألة المصنف ، وأما لو أنكر المدعى عليه ما ادعى عليه به وقال يحلف المدعى ويأخذ ما ادعى به فإنه يحاب لذلك

وبينه (فأقيمت عليه البينة) بالحق المطلوب فأقام بينة تشهد له بالقصاص (لم تُقْبَلْ بِنَتُهُ بالقصاص) لذلك الحق ، لأن إنكاره المعاملة تكذيب لبينته بالقصاص

(بحلاف) قوله (لاحق لك على) فأقام عليه بينة به فأقام هو بينة بالقصاص ، فتقبل لأنه لم ينكر أصل المعاملة وإنما أنكر الحق المطلوب منه فقط وليس فيه تكذيب لبينته بالقصاص

• (وكل دعوى لا تنبت إلا بعد ليس . فلا يمين) على المدعى عليه (سُحِرَتْهَا) وذلك

(ككباح) وطلاق وعق ودف وقتل ، بل حتى يقيم المدعى شاهداً واحداً

قوله [فأقيمت عليه البينة] إلح مثل قيامها لإقراره بعد ذلك بأنه كان عليه كذا وقصاص إياه تم أقام على القصاص بينة فلا تقبل بينة القصاص كما في النواذر لأن إنكاره أولاً تكذيب لها كذا في حاشية الأصل

قوله [بحلاف قوله لاحق لك على] طاهره لا فرق بين العامى وعيره . ولكن في (ح) أن هذا طاهر في غير العامى ، وأما هو فيعذر وتقبل بينته في الصبيعين انظر (س)

قوله [بل حتى يقيم المدعى شاهداً] أى في دعوى الطلاق وما بعده . ويستثنى من قوله فلا يمين محردها مسائل منها لو اعترف المدعى عليه بالحق وادعى الإعسار وأن الطالب يعلم عسره ، وأنكر الطالب العلم بعسره ولا بينة للمطلوب . فإن الطالب يحلف أنه لا يعلم بعسره ويؤمر المطلوب بإثبات عسره ومنها لو قال المطلوب للطالب إنك عالم بصق شهودك ومنها أن الطالب لو أراد تحليف المطلوب فقال له حلصني فأنكر ذلك الطالب ومنها لو ادعى القاتل أن الولي عما عه وأنكر الولي ذلك ومنها المتهم يدعى عليه العصب أو السرقة لأجل ثبوت موحهما من أدب أو قطع فيسكن . مع أن أدب العاصب وقطع السارق لا يكون إلا بعدلين ، وإن كان المال يثبت بالشاهد واليمين ومنها من ادعى على آخر أنه قدهه وأنكر فتوجه اليمين على المدعى عليه أنه لم يقدهه إن شهدت بينة بممارسة بينهما وإلا لم تتوجه ومفهوم قوله لم تنبت إلا بعدلين أن الدعوى

ويعبر عن الثاني فتوجه اليمين على المدعى عليه لرد شهادة الشاهد عليه وهذا معنى قوله

(وإلا) () تنحدر بل أقام المدعى شاهداً فقط (تَوَحَّهَتْ) اليمين على المدعى عليه لرد شهادة الشاهد ، فإن حلف ترك ، وإن نكل حسم وإن طال حسه ديناً

• ومحل توجهها على المدعى عليه

(في غير نكاح) كعتق وطلاق وأما في النكاح فلا تتوجه ، كما لو ادعى أن فلانا روثه سته فأذكر أبوها . فأقام الروح شاهداً ، فلا يمين على أيها لربه ولا ينبت النكاح

• (ولا يحكم) الحاكم (لیسر لا يشهد له) كأبيه واسه ، وأخيه وروخته ، وحاراً أن يحكم عليه وكذا لا يحكم على من لا يشهد عليه كعدوه ، وحاراً أن يحكم له

التي تمت شاهد وامرأتين أو أحدهما ويمين تتوجه عليه اليمين بمجرد ما ترد على المدعى ، إن أراد المدعى عليه ردها عليه وكذا اليمين التي يحملها المدعى مع الشاهد أو المرأتين إذا نكل عنها ترد على المدعى عليه ، فإن نكل عزم سكوله وشهادة الشاهد وليس للمدعى عليه ردها على المدعى لأن اليمين المردودة لا ترد ، ويستثنى من ذلك المجهوم من ادعى على شخص أنه عبده فأذكر فلا يمين على ذلك المدعى عليه ، مع أن الرق مما يشت شاهد ويمين ، وذلك لأن الأصل في الناس الحرية فدعوى ذلك المدعى رقية المدعى عليه خلاف الأصل مع تشوف الشارع للحرية ، فمن أجل ذلك صعبت دعواه حذراً فلم تتوجه عليه اليمين لإبطالها (اهـ ملخصاً من حاشية الأصل)

قوله [في غير نكاح] الفرق بين النكاح وغيره أن العاقل في النكاح الشهرة فتشادة الواحد فيه ربة وإذا لم يطلب الولي باليمين لرد شهادة الشاهد بخلاف غيره من عتق وطلاق فإنه ليس العاقل فيه الشهرة فلا ربة في شهادة الواحد فيه فلذا أمر المدعى عليه باليمين لرد شهادته كذا في الحاشية

قوله [ولا يحكم الحاكم لمن لا يسجد له] أي على مختار الحمى ومقابلة يجوز إن لم يكن من أهل التهمة وهو لأصعب

(إلا بإقرار) من المدعى عليه له في مجلسه (اختياراً) فلا إكراه ، فيحور أن يحكم له حيثئذ، إذا لا يتهم القاضي إذا أقر الخصم اختياراً ، فعلم أن قوله «ولا يحكم» إلح فيما إذا كان الحكم يحتاج لبينة ، لأنه الذي يتهم فيه بالتساهل في الحكم لمن ذكر

(وَأَمَرَ) الحاكم بدأ (دوى الفصل) كأهل العلم عند محاصمتهم (و) دوى (الرحيم) أى الأقارب عند محاصمة بعضهم بعضاً (بالصلح) لأنه أقرب لجمع الخواطر وتأليف القوم المطلوب شرعاً ، بخلاف القضاء فإنه أمر يوجب الشجاء والتعرق

(فإن حشيت) الحاكم (تعاظم الأمر) أى شدة العداوة بين المتخاصمين (وحسب) أمرهم بالصلح سداً للفتنة

• (وَتُبَيِّنَ حُكْمُ حَوَائِرِ) في أحكامه وهو الذى يعيل عن الحق عمداً، ومنه من يحكم بمحرد الشهادة من غير نظر لتعديل ولا تحريج، فيقصه من تولى بعده . ولا يرفع الخلاف ولو كان ظاهر الصحة في ظاهر الحال ، ما لم تثبت صحة ناطه كما قال ابن رشد

• (و) بدأ حكم (حامل لم يتساور) العلماء ولا يرفع الخلاف ولو كان ظاهره الصحة لأن الحكم بالجلس والتجسس لا يبعد ، فإن ثبت صحة ناطه لم يقص كالحائز ، وقيل يقص مطلقاً

(وإلا) أن ساور العلماء (تعتقت) فما كان خطأ بدأ (ومصى الصواب) ، كذا قال الشيخ تعالاً لابن عبد السلام والكلام في الحامل العدل والذي قاله ابن يونس والحمى والمتيطى وإن عرفه وغيرهم أن محل تعقته إن لم يتساور العلماء،

قوله [وأمر الحاكم بدأ دوى الفصل] إلح صاهره أنه يأمر من ذكر بالصلح ولو طهر وجه الحكم فيكون محصصاً قول خليل ، ولا يدعو لصلح إن طهر وجهه ثم الأمر بالصلح فيما يأتى فيه ذلك لا في نحو طلاق من كل أمر الصلح فيه يعصب الله تعالى

قوله [وقيل يقص مطلقاً] هذا القول أمرام الماررى

فإن شاورهم مصى قطعاً ولم يتعقب وظاهر كلامهم أن هذا هو المذهب، وبما مشى عليه الشيخ ضعيف ويمكن أن يقال قوله «وحاهل» أى غير عدل لم يشاور، فإن شاور تعقب لأن علم عدلته تؤديه إلى الحكم بغير ما ذهب إليه العلماء عليه ويعلمه أنه حيثئذ يكون حائراً فهو داخل فيما قبله، إلا أن يقال الحائر المتقدم يحمل على العالم وهذا حاهل فاسق فتأمل

• (ولا يُتَعَقَّبُ حُكْمُ الْعَدْلِ الْعَالِمِ) أى لا يطر فيه من تولى بعده لثلاث يكثر المهرج والحصام المؤدى إلى تعاقب الأمر والفساد وحمل عند جهل الحال على العدالة إن ولاء عدل

• (ورفع) حكم العدل العالم (الحيلاف) الواقع بين العلماء وكذا غير العدل العالم إن حكم صواباً - كما يُعلم مما تقدم - فإنه يرفع الخلاف ولا ينقص، وكذا المحكم والمراد أنه يرتفع الخلاف في خصوص ما حكم به أحداً من قوله الآتى «ولا يتعدى لمماثل» فإذا حكم بمسح عقد

قوله [وطاهر كلامهم أن هذا هو المذهب] أى بآء على أن العلم شرط كمال في توليته لا شرط صحة، وأما الطريقة الأولى فعلى أن العلم شرط صحة في أصل التولية

قوله [فتأمل] أى في هذا الجواب الأخير الدافع للتكرار وقد تأملناه فوجدناه وجهاً

قوله [ولا يتعقب حكم العدل] إلح لكن إن عثر على خطئه من غير محض وجه نقصه على من عثر عليه كان هو أو غيره وسيأتى ذلك قوله [ورفع حكم العدل العالم الخلاف] طاهره أن حكم الحاكم يرفع الخلاف ولو لم يكن هناك دعوى وهو كذلك وبه صرح اللقاني والقراي، ويند عليه أن الوصى يرفع للحاكم إذا أراد ركاة مال الصبي كما يأتى في الوصة كذا في الحاشية وسيأتى تحرير ذلك

قوله [وكذا غير العدل] مسح بمفصل في مفهوم العدل العالم والمفهوم إذا كان فيه مفصيل لا يعرض به عليه قوله [فإذا حكم بمسح عقد] أى كما إذا عقد رجل على امرأة متونة

أو صحته لكونه يرى ذلك لم يحرم لقاص غيره يرى حلاله - ولا له - نقصه
ولا يحور لمعت علم بحكمه أن يعنى بحلاله ، وإذا حكم حاكم بصحة عقد
لكونه يراه وحكم آخر بمساده مثله لكونه يراه ، صار كل منهما كالجميع عليه
في خصوص ما وقع الحكم به ولا يحور لأحد نقصه ولا له قال عمر رضى الله
عنه في الحمارية ذاك على ما قصيها وهذا على ما نقصى ولم ينقص حكمه
الأول وهل يرتفع الخلاف فيما بينى عليه الحكم ؟ كما لو قال إنسان في مسجد
جامع ماء غير العتيق إن صحت الجمعة

وبيته التحليل ورمع للمالكي وحكم بفسخ الكاح فليس للحمى تصحيحه
وقوله [أو صحته] أى كما إذا سق حكم الحمى بصحة عقد من بيته
التحليل فليس للمالكي نقصه

قوله [ولا يحور لمعت] أى في خصوص تلك المسألة كما هو السياق
قوله [وإذا حكم حاكم بصحة عقد] إلح أى كما في المثال المتقدم
الذى ذكرناه

قوله [قال عمر رضى الله عنه] إلح شاهد على قوله ولا له لأنه القاصى
في الحمارية أولاً وثانياً وهى المسألة المشتركة التى قال فيها صاحب الرحية
وإن نحد روحاً وأماً ورثا وإحوة للأُم حاروا الثلاثة
وإحوة أيضاً لأُم وأب واستعرقوا المال بمرض العصب
فاحملهم كلهم لأُم واحمل أباهم ححرراً في الم
واقسم على الإحوة تلت البركة فهذه المسألة المشتركة

فكان أولاً قصى فيها بحرمان الأتقاء لاستعراق المروص التركة ومتى استعرقتها
سقط العاصب ، ثم رفعت مسألة أخرى نظيرتها فأراد القضاء فيها كالأول فقام
عليه الأتقاء وقالوا له هب أن أبانا كان حماراً أو ححرراً ملقى في الم أليست أما
واحدة فقضى لهم بالتشريك في التلت مع الإحوة للأُم في المرض لا بالتعصب
فقبل له قضيت في السابقة بحرمانهم فقال ذاك على ما قصيها وهذا على ما نقصى

قوله [ماء] صفة ثانية لمسجد وقوله غير العتيق صفة ثالثة

قوله [إن صحت الجمعة] إلح مقول القول

في مسجدي هذا فعلى فلان حر ، فرفع العمد أمره الحق يرى صحة تعدد الجامع ، فحكم بعتقه ، فالتعق محل الحكم فيرتفع فيه الخلاف قطعاً وأما صحة الصلاة فيه للمالكى فيرتفع فيها الخلاف أيضاً ، أفنى الناصر اللقاني برفعه وسلمه له المتأخرون عنه وفيه نظر لإدراك الحكم الحاكم بالتعق - لكونه يرى صحة الجمعة - لا يستلزم الصحة عند غير الحاكم في ذلك المسجد ، إذ حكمه بالتعق لا يتعدى لصحة الجمعة ، ففتواه رحمه الله غير صواب

• (لا أحلّ) حكمه (حرّاماً) في الواقع بحيث لو اطلع الحاكم عليه ما حكم بحاصله أن حكمه صحيح في ظاهر الحال إلا أنه يلزم عليه في الباطن فعل الحرام ، فحكمه المذكور لا يحل ذلك الحرام كما لو ادعى إنسان على رجل بدين دعوى باطلة ، وأقام عليها بينة رورة ، فطلب الحاكم من المدعى عليه تحريمها فلم يقدر على تحريمها ، فحكم له . فالحكم صحيح في الظاهر ، ولكن لا يحل للمدعى أحد ذلك الدين في الواقع وكذا إذا لم يقم بينة فطلب الحاكم من المدعى عليه

قوله [الخمى] أى قاص حصى وقوله يرى صحة تعدد الجامع أى من غير ضرورة ، لأن الممدار عندهم في صحة الجمعة على وجود الأحكام المنصبة لإقامة الشريعة وإن لم يقيموها بالفعل ، ففى وحلت تلك الهيئة وحسب الجمعة ولا يصير تعددها قوله [فيرتفع فيه الخلاف قطعاً] أى وليس للمالكى ولا شافعى مع التعق ولا فرق بين كون هذا الحكم قبل الصلاة أو بعدها

قوله [وأما صحة الصلاة فيه للمالكى] أى وعيره

قوله [فيرتفع فيها الخلاف] فيحذف حرف الاستهزاء ، والأصل فهل يرتفع

قوله [أيضاً] كما ارتفع الخلاف في الحكم بصحة التعق

قوله [أفنى الناصر اللقاني برفعه] أى لبعض ملوك مصر

وقوله [وسلمه المتأخرون] أى كالأجهوري وأتباعه

قوله [وفيه نظر] إلح من كلام شارحنا

قوله [إلا أنه يلزم عليه] إلح المناسب إلا إن لزم إلح ويكون جواب

الشرط قوله فحكمه المذكور

قوله [فلم يقدر على تحريمها] أى لو كان الحاكم لا يرى المحت عن العدالة

اليمن فردها على المدعى محلف وكذا لو ادعى على امرأة بأنها زوجته ، وهو يعلم بأنها ليست بزوجته له - أقام على ذلك بينة رور ، فطلب الحاكم منها تحريمها فعصرت فحكم له بها ، فلا يحور له وطؤها لعلمه بأنها ليست بزوجته وإن كان حكمه صحيحاً في ظاهر الحال وقال الحموية يحور له وطؤها وكذا إذا طلق رجل زوجته طلاقاً بائناً فرفعت له الحاكم وعصرت عن إقامة البينة الشرعية فحكم له بالزوجية وعدم الطلاق لم يعمل له وطؤها في الباطن لعلمه بأنه طلقها وهكذا

(إلا ما حالف إجماعاً) هذا استثناء منقوع من قوله « ويرفع الخلاف » أى لكن حكمه المخالف للإجماع لا يرفع خلافاً ويحب نقضه

قوله [وقال الحموية يحور له وطؤها] قال في الأصل كأنهم نظروا إلى أن حكمه صيرها زوجة كالعقد

قوله [وهكذا] أى فقس على تلك الأمثلة من ذلك لو كان لرجل على آخر دين ثم وفاه إياه بدون بينة فطلبه عند القاضي فقال وفيته لك فطلب منه القاضي البينة على الوفاء فعصرت وحلف المدعى أنه لم يوفاه فحكم الحاكم له بالدين فلا يعمل للمدعى أحده ثانية في « من الأمر » فالمراد بقوله لا أهل حراماً بالنسبة للمحكوم له

والحاصل كما في (ر) أن ما باطنه مخالف لظاهره حث لو اطلع الحاكم على باطنه لم يحكم فحكم الحاكم في هذا يرفع الخلاف ولا يعمل الحرام وهذا محمل قول المصنف لا أهل حراماً وأما ما باطنه كظاهره كحكم الشافعي حل المتوة بوطء الصغير فحكمه رافع للخلاف ظاهراً وباطناً ولا حرمة على المفلد له في ذلك وهي المسألة المأمقة وفي الحاشية نتلا عن بعض الشيوخ أن المصر في التلقين الدحول عليه وأما إذا لم يحصل الدحول عليه وإنما حصل أمر اتفاق حار كما لو عقد مالكي أصفى في ححره على امرأة مودة ودخل بها وأصابها ثم رفع أمره لحاكم مالكي فطلق على أصفى لمصاحبة ثم رفع الأمر لحاكم شافعي فحكم بخليئة وطء الصغير للمسوة فيحور للبات المالكي العقد على روحه المسوة قاله بعض شيوخنا (ادعى)

عليه وعلى غيره ، كما لو حكم بأن الميراث كله للأخ دون الخد فهذا خلاف الإجماع ، لأن الأمة على قولين المال كله للحد أو يقاسم الأخ ، وأما حرمان الحد بالكلية فلم يقل به أحد من الأمة

(أو) حالف (نصاً) كأن يحكم بالشفعة للحار ، فإن الحديث الصحيح وارد بخصوصها بالشرية دون الحار ولم يثبت له معارض صحيح^(١)، وكان يحكم بشهادة كافر على مثله أو على مسلم ، لأنه محالف لقوله تعالى « وأشهدوا ذوي عدل منكم »^(٢)

قوله [ولم يثبت له معارض صحيح] استبعد الماروي وغيره نقص الحكم في شفعة الحار لورود الحديث فيها وأحيب بأن عامة أهل العلم لاسيما علماء المدينة ، لم يقولوا بها

(١) أي ما رواه أحمد والبخاري عن حابر أن الذي صلى الله عليه وسلم قصي بالشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ، وفي معناه عبد أن داود وابن ماجة والترمذي وصححه وكذا غيره ما ورد على هذا النحو وأما أحداث الشفعة للحار فيها من سيرة من الذي صلى الله عليه وسلم قال « حار الدار أحق بالدار من غيره » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وعن الشريد بن سويد قال قلت لرسول الله أرص لس لاحد فيها شرك ولا قسم إلا الحوار؟ فقال « الحار أحق بشفعة ما كان » رواه أحمد والنسائي وابن ماجة وابن ماجة ومحمدر « الشريك أحق بشفعة ما كان » سمعته أوصفه القرب والمحاوره قال للشوكاني وحدثت سمره أخرجه السهقي أيضاً والطبراني والبيهقي وفي سماع الحسن عن سمره كلام ولكن هذا الحديث أخرجه ابن أبي حشمة في تاريخه عن أنس والطحاوي وأبو يعلى والطبراني في الأوسط والبيهقي وأخرجه ابن سعد عن الشريد بن سويد بلعده حدثت سمره المذكور وحدثت الشريد بن سويد أخرجه أيضاً عبد الرزاق والطحاوي والدارقطني والسهقي قال الشوكاني وفي العالم أن حدث الحار أحق بشفعة لم يروه أحد غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن حابر ، وتكلم شفعة في عبد الملك من أجل هذا الحديث — قال وقد تكلم الناس في أسناد هذا الحديث واضطراب الرواه فيه ، فقال بعضهم عن عمرو بن السريد عن أبي رافع وقال بعضهم عن أنه عن أبي رافع ، وإرساله بعضهم ، والاحاديث التي حارب في تضعيفها أسانيداً حسان ليس في شيء منها اضطراب (١ هـ عن الشوكاني) وقال النجاشي ليس في حديث « الحار أحق بشفعة » ذكر للشفعة فمحتمل أن يكون أحق بالنار والمعوية — وفيه بحامل والله أعلم بذلك وإنما رد عليها بما ذكرنا من السند

(٢) سورة الطلاق آية ٢

(أو) حالف (حلفاً قياسي) أى قياساً حلياً ، وهو ما قطع فيه بنى العارق
كقياس الأئمة على العبد في التقويم على من أعتق نصيبه منه أحد الشريكين وهو
موسر ، فإن حكم بعدم التقويم في الأئمة نقص
(أو) إلأما (شدة) أى ضعف (مُدْرَكُهُ) أى دليله كالحكم
بغير العدل أو بالأقوال الصعبة المردودة في مذهبه ومن ذلك الحكم بتوريث
دوى الأرحام والشعبة للحار واستعفاء العبد إذا أعتق بعض الشركاء فيه نصيبه
منه وهو معسر
(فِيُسْتَقْصُ) ما حالف الإجماع - وما عطف عليه - وحوياً منه ومن غيره

قوله [أى قياساً حلياً] أشار بذلك إلى أنه من إصافة الصفة للموصوف
قوله [ومن ذلك الحكم بتوريث دوى الأرحام] أى والحال أن بيت
المال منقطع وإلا فلا نقص وإنما نقص الحكم بميراث دوى الأرحام عند انتظام بيت
المال لمخالفته لقوله عليه الصلاة والسلام وألحقوا المرائض بأهلها فما بقى فلاولى
رجل ذكره

قوله [والشعبة للحار] أى إذا حكم بها حمى فللمالكى نقصه وإن
حكم بها مالكى فله ولغيره نقصه

قوله [وهو معسر] إنما قيد بذلك لأنه إن كان المعق موسراً كمل عليه
ولا يلزم العبد استعفاء في جميع المداهب ، والمعنى أن التريك الماعق إذا كان
معسراً وقبلنا لا يكمل عليه فحكم على العبد حاكم السعى ، ويأتى للتريك
الذى لم يعتق نفسه نصيبه نقص حكمه ، لكن إن كان يرى ذلك كالحصى نقصه
غيره وإن كان لا يرى ذلك نقصه هو أو غيره وإنما نقص في الاستعفاء
والشعبة للحار وتوريث دوى الأرحام مع انتظام بيت المال وإن كان الحاكم
فيها حمياً ، لأن حكم الحمى فيها لا يرفع الخلاف أضعف مداركها بين
الأئمة ، وبطريق ذلك حكمه خلية شرب السيد قال ابن القاسم أحد توارب السيد
وإن قال أنا حمى

قوله [منه ومن غيره] طاهره يؤمر بنقصه وهو وإن كان يراه مذهباً وبه
قال الشيخ أحمد الرقائى ، ولكن الذى متى عليه التبيح كريمة الدين إن كان

وتقدم أن العدل العالم لا تتعق أحكامه لكن إن طهر منها شيء مما تقدم نقص ، وأما الخائر والجاهل فتتعق أحكامهما وينقص منها ما ليس بصواب ويمص ما كان صواباً والصواب ما وافق قولاً مشهوراً أو مرجحاً ولو كان الأرجح خلافه

(و) إذا نقص (تيسر) الناقص (الست) الذى نقص الحكم من أحله ، لثلاث سبب الناقص للحوار والهوئى نقصه الأحكام التى حكم بها القصة ثم بين أن حكم الحاكم لا يتوقف على قوله حكمت ، بل كل ما دل على الإلزام - فهو حكم - بقوله
(و) قول الحاكم (نقلتُ الملك) لهذه السلعة لريد أو ملكتها لمذيعها ونحو ذلك ، حكم

(وفسحتُ هذا العقد) من نكاح أو بيع أو أظنته أو رددته (أوقررته) ونحوها من الألفاظ الدالة على بى أو إثبات بعد حصول ما يجب فى شأن الحكم ، من تقدم دعوى وإقرار أو ثبوت بنية وإعداد وتركية - وهو معنى قولهم لاند للحكم من تقدم دعوى صحيحة ، وصحتها لكونها تقبل وسمع ويترتب عليها مقتضاها من إقرار أو بنية عدول إلى غير ذلك - (حكمتُ) وإن لم يقل حكمت

يراه مذهباً نقصه غيره لا هو

قوله [مما تقدم] أى من محالة الإجماع أو النص أو القياس إلح قوله [بين الناقص السب] أى وسواء كان الحكم الأول له أو لغيره قوله [نقلت الملك] هو وما عطف عليه مقول قول محدوف قدره الشارح بقوله وقول الحاكم وهو مائة أحره قوله الآتى حكم

قوله [وهو معنى قولهم لاند للحكم من تقدم دعوى] إلح فيه أن الحكم عددا لا يشترط فيه تقدم دعوى ألا ترى أن القاصى له أن يسمع البينة على العائب ويحكم عليه وإذا جاء سعى له البينة وأعذر له فيها ، فإن أئدى مطعناً نقص الحكم وإلا فلا وأحيب أن قوله لاند فى الحكم إلح محمول على الحاضر وقريب العينة بأن كان على مسافة يومين مع الأمس ، وأما بعيد العينة فيحور الحكم عليه فى عينه كما نأتى كذا فى حاشية الأصل

ومن ذلك حدوه فاقتلوه ، أو حدّوه ، أو عرّوه
(لا) إن قال في أمر رفع إليه ، كترويح المرأة نفسها بلا ولي وكسيع وقت
بداء الجمعة (لا أحيره) فلا يكون حكماً ولا يرفع خلافاً ، لأنه من باب
الفتوى كما قاله ابن شاس ، فليعبر بالحكم بما يراه من مله
(أو أفتى) بحكم سئل عنه بأن قيل له يحور كذا ، أو يصحح أو لا ؟
فأجاب بالصحة أو عدمها فلا يكون إفتاءً حكماً يرفع الخلاف ، لأن الإفتاء إحراز
الحكم لا إلزام

والحق أن قول الحاكم لا أحيره — إن كان بعد تقديم الدعوى — فهو حكم
يرفع الخلاف وإن كان بمجرد إحراز . كما لو قيل له إن امرأة روجت
نفسها بلا ولي ، فقال لا أحيره فهو من الفتوى وعبرة الحرتى تشير إلى
ذلك . وقال ابن عرفة مقتضى جعله فتوى أن لمن ولي بعده أن يقصه ضرورة أنه

قوله [حدوه فاقتلوه] إلح أي عند ثبوت موجب القتل أو الحد أو
التعدير

قوله [بأن قيل له يحور كذا] أي على سبيل الاسم مباح محذوف الهمة تحميماً
وقوله [أو لا] مقال لكل من يحور أو يصح
وقوله [فأجاب بالصحة أو عدمها] راجع لقوله أو يصح وحذف جواب الأول
قوله [وعبرة الحرتى تشير إلى ذلك] أي حيث قال وأما إذا رفع
إليه قضية هذه المرأة فلم يرد على قوله لا أحير نكاحاً يعبر ولي من غير قصد إلى
فسخ هذا النكاح بعينه فإن هذا ليس بحكم . انتهى . فمهوم قوله من غير قصد
إلى فسخ هذا النكاح أن قصد الفسخ بهذا اللفظ يعد حكماً

قوله [وقال ابن عرفة] إلح هذا فيه إجمال لأنه يحتدل أنه موافق للمفصل
أو لا يطلق وعلى طريقه المفصل يتألف فيه إن تأتاه دعوى محكم قطعاً ولا يحور
نقصه وإن لم يقدّمه دعوى فحوار نقصه ظاهر لأنه وى

• تنبيه قول القاضى نت عباى صحبه السع أو مساده أو ملك فلان سبعة
كذا وهو ذلك لا يعد حكماً كما في التوضيح خلافاً لبعض القرويين وقد ألف
الماررى حراً في الرد عليه قال ابن عرفة والحق أنه محتاج فيه على فواين كذا (ن)

لم يحكم به الأول ، والظاهر أنه لا يحور للثاني بقصه (هـ)

(ولا يتعدى) حكم الحاكم في نازلة (المُتَايَل) لها

(بل إن تحدّد) المائل (فالاختهاد) مه أو من غيره إن كان من أهل

الاختهاد فإن كان مقلداً فليحكم بما حكم به أولاً من راجح قول مقلده ،

ولغيره من أرباب المداهب أن يحكم بصدده ، كما لو حكم مالكي بمسح نكاح

من روت نفسها بلا ولي ، ثم تحدّد مثلها فرفضت الأخرى لحق في إياه يحكم

بصدته وكل منهما ارتفع فيها الخلاف ولم يجر لأحد نقصه وقولنا « ولا يتعدى

لمائل » إلح أي ولو في الذات المكموم فيها أولاً ، كما إذا مسح نكاح من

روح نفسها لكونه يرى ذلك ، ثم روت نفسها بعد المسح لنفس ذلك الروح

بلا ولي ، فإنه معرض للاختهاد مه أو من غيره ، فله تصحيح الثاني إن تعير

اختهاده ، ولغيره - كالحق - الحكم بتصحيحه ويرتفع الخلاف أيضاً

(وكان حكم في نازلة محمّدي المسح) دون التأيد ، وإن كان يرى

حين حكمه محمّد المسح تأييد التحريم (كمسح) لنكاح (برصع) طفل (كبير)

أي سسه ، والكبير من راد عمره على عامين وشهرين ، فلو تروح بنت من أرضعته كبيراً

قوله [فالاختهاد مه] أي مثل واقعة عمر في الحمارية

قوله [من راجح قول مقلده] أي ما لم يكن من أهل الترجيح وطهر له

أرحية غير ما حكم به أولاً فيحكم ناساً بغير ما حكم به أولاً

قوله [ثم تحدّد مثلها] أي ولو في عين تلك المرأة كما يأتي في التارح

قوله [ثم روت نفسها] أي حدثت عقداً آخر

قوله [وكان حكم] قدر الواو لأجل المثال الذي قلناه في قوله كما لو

حكم مالكي إلح فخره مع المتن وحمل مثاله معطوفاً عليه وإلا فالمصنف في

حد ذاته غير محتاج لتقدير الواو ، وهذه الأمثلة للمتحدّد المعرض للاختهاد

قوله [وإن كان يرى] إلح أي لكن لم يقصد بعد بالحكم عند المسح

التأيد وإلا فليس لغيره حكم بالتحليل في المستقل

قوله [فلو تروح بنت من أرضعته كبيراً] لا مفهوم بالتروح سسها

بل كذلك التروح بها لأن من يرى التحريم في التروح سسها يقول إنها أخته وفي

رفع لمن يرى التحريم برصع الكبير فمسحته ، ثم تروحها ثانياً ، كان الكاح الثاني مماثلاً لا يتعلق له الحكم الأول وصار هذا معرضاً للاحتياط ، فليس حكم بمساده إن تغير احتجاده أو لغيره الحكم بمسحته

(أو) مسح بسب (عقْدِ كاحٍ بعيدٍ) أى فى عدة وإن كان يرى هو تأييد التحريم حين مسحه ، فإذا عقد عليها ثانياً بعد المسح (فهى) أى المسكوة ثانياً للمسوح ككاحها أولاً فى المسألتين (كغيرها) ممن لم يتقدم عليها مسح (فى المستقبل) فله أول غيره أن يروحها لمن مسح ككاحه ويحكم بمسحته إذا تغير احتجاده

• (ولا يستند) الحاكم فى حكمه (لعلميه) بل لابد من بينة أو إقرار (إلا فى العدالة) كشاهد علم القاصى بعدلته فيستند لعلمه (والحرج) بفتح الحيم فيستند لعلمه (كالتهمرة) بذلك أى بالعدالة والحرج فيستند لها .
إلا أن يعلم القاصى منه خلاف ما اشتهر شهد المرئى عند القاصى نكار فقال

التروح بها يقول إنها أمه

قوله [فى المسألتين] هكذا قال الشارح نعماً لأصوله قال ابن عرفة هذا هو صواب فى مسألة العدة لا فى مسألة رصاع الكبير فإن الحكم بالمسح فى رصاع الكبير يجمع من تحدد الاحتياط فيها ، لأن مستنده فيها أن رصع الكبير يحرم ومن المعلوم أن ثبوت التحريم لا يكون إلا مؤبداً بخلاف مسح الكاح فى العدة فإن مستنده تحريم الكاح فيها ، وقد وقع الخلاف فى كونه مؤبداً أولاً انتهى

قوله [ولا يستند الحاكم فى حكمه لعلمه] أى ولو محتجداً ولو كان من أهل الكشف ، ومن الصلال الذين الاعتماد فى التهم على صبر المدلل ويحوى قوله [إلا أن يعلم القاصى منه خلاف ما اشتهر] إلخ حاصل التحرير فى هذه المسألة أن القاصى إذا علم عدالة شاهد تبع علمه ولا يحاج لطلب تركيه ما لم يحرجه أحد وإلا فإى يعتمد على علمه لأن غيره علم ما لم يعلمه وإذا علم حرجه شاهد فلا يقله ولو عدله غيره ولو كان المعدل له كل الناس لأنه علم ما لم يعلمه غيره اللهم إلا أن يطول ما بين علمه بحرجته وبين الشهادة بمعدله وإلا قدم المعدل له على ما يعلمه القاصى هذا هو الصواب كما فى (س)

له من أنت ؟ فقال المرنى صاحب الشاهى فقال القاصى الاسم اسم عدل ، ومن يشهد أنك المرنى ؟ فقال الحاصرون هو المرنى ، فحكم بشهادته فقال المرنى سترنى القاصى ستره الله تعالى

(أو لإقرار الخصم) المشهود عليه (باعدالة) لم يشهد عليه فيحكم بها ، ولو علم القاصى خلاف ذلك ، لأن إقرار الخصم بعادلة الشاهد كالإقرار بالحق • (وقرب العينة) كاليومين والثلاثة مع الأمر حكمه (كالحاصير) في سماع الدعوى عليه والبيئة ، ثم يرسل إليه بالأعداد فيها وأنه إما أن يقدم أو يوكل وكيلا عنه في الدعوى فإن لم يقدم ولا وكل عنه وكيلا حكم عليه في كل شيء وبيع عقاره في الدين ويعمره إلا في دم وعتق وبس وطلاق وحسن على ما تقدم

• (و) العائب (البعيدُ حداً) كأفريقية من المدينة (يُقَصَّى) عليه في كل شيء بعد سماع البيئة وتركيتها (بيمين القضاء) من المدعى أن حقه هذا ثابت على المدعى عليه ، وأنه ما أراه به ولا وكل العائب من يقصيه عنه ولا أحاله به على أحد في الكل ولا العاص

قوله [وقرب العينة] إلح اعلم أن محل كون القاصى يحكم على العائب إذا كان عائداً عن محل ولايته إن كان متوطئاً بولايته أو له بها مال أو وكيل أو حميل وإلا لم يكن له سماع الدعوى عليه ولا حكم كما في (ع)

قوله [والثلاثة] أى وما قاربها

قوله [ويعمره] أى يحكم عليه بعدم قبول حجه إذا قدم كما في المواق والتوصيح ، وأما قول الحرثي إنه باق على حجه إذا قدم فهو سهو منه كما في (س)

قوله [إلا في دم] هذا الاستثناء مشكل مع ما تقدم من أن هذه المسثيات في تعهير الطالب لا المطلوب كما تقدم له في قواه فهذه المسثيات إنما هي مبرومة في كلام الأئمة في الطالب وأما المطلوب فيعمره فيها وفي غيرها كذا ذكره بعضهم

ويمين القصاص واحدة لا يتم الحكم إلا بها على المذهب

• (كالميت) يدعى عليه شيء فلا بد من يمين القصاص بعد البيعة بالدين

(واليتيم) يدعى عليه شيء تحت يده ، فلا بد من يمين القصاص من المدعى بعد إقامة البيعة عليه أنه ملكه وأنه ما تصدق به عليه ولا وهبه ولا حسبه عليه

(أو المقرء) كذلك

• تم أشار للبيعة المتوسطة بقوله

قوله [ويمين القصاص واحدة] أى سواء كانت بية المدعى بشهد بدين له فى دمة العائى من بيع أو قرص أو تشهد بأن العائى أقر أن عبده لفلان كذا لأنه قد يقصبه بعد إقراره أو يرثه أو يحيل شخصاً عليه، هذا هو الحق كما فى (ن) خلافاً (لع) حيث قال بعدم الاحتياج ليمين القصاص فى الصورة الثانية قوله [المذهب] ومقاله أنها استظهار أى مقوية للحكم ولا يقصص الحكم بدوبها على هذا

قوله [كالميت يدعى عليه شيء] أى كما إذا ادعى شخص على من مات أن له عبده كذا من بيع أو قرص ولم يقر ورثته به فلا يحكم القصاصى بذلك الشخص المدعى بهذا اليمين إلا إذا حلف يمين القصاص بعد إقامة البيعة وإن أقر ورثته الكفار قبل رفع المدعى للحاكم فلا يوجه عليه يمين وأما إن أقروا بعد الرفع ورضوا بعدم حلفه فهل كذلك لا تنوجه اليمين أو لا ؟ قولان لبعض الشيوخ أفاده محتق الأصيل

قوله [واليتيم] مثله الصعر والسميه

قوله [أنه ملكه] أى باق على ملكه إلى الآن

قوله [أو المقرء كذلك] أى فإذا ادعى عليهم أن ما حسبه فلان عليهم لم يجر عنه حتى مات فلا بد من يمين القصاص بعد شهادة البيعة ومثل ذلك الدعوى على بيت المال كما إذا ادعى إنسان أنه معدوم ليأخذ حقه من بيت المال أو أنه ابن فلان الذى مات ووضع ماله فى بيت المال اطلب أنه لا وارث له فلا بد من يمين القصاص مع السبة

• (وَالْعَشْرَةُ) الأيام مع الأمن (وَالْيَوْمَانِ مع الخوف) كذلك أى يقضى عليه فيها مع يمين القضاء (فى غير استحقاق العقار) من دين أو غيره وأما فى دعوى استحقاق عقار فلا يقضى به بل تؤخر الدعوى حتى يقدم لقوة المشاحة فى العقار ، بحلاف بعيد العيبة حدًّا فإن فى الصبر لقدومه شدة صرر على المدعى

(وَسَمَّى الْقَاضِيَ لَهُ) أى للعائب العبد أو المتوسط (التشهود إذا قَدِّمَ) من عينته ، وكذا من عدل لم إن احتاحوا للتعديل (وإلا) يسم له التشهود ولم يحلف المدعى يمين القضاء (نقص) حكمه قال بعضهم ما لم يشتهر القاضي بالعدالة وإلا فلا يقص واعلم أن متوسط العيبة كعندها حتى عقاره لدين أو نفقة إلا فى دعوى استحقاق العقار فيمترقان

ولما ذكر الحكم على العائب ذكر الحكم بالعائب بقوله (وَحَكَمَ) الحاكم (بعائب) أى نسيء عائب عن بلد الحكم ولو كان

قوله [وَالْعَشْرَةُ الأيام مع الأمن] أى وما عاربها ، فما قارب كلاً من العيبت الثلاث يعطى حكمه فالأربعة أيام تلحق بالقرية والثمانية والتسعة تلحق بالمتوسطة ، والخمسة والستة تلحق بالأحوط فأوده فى الحاشية

قواه [لقوة المشاحة فى العقار] أى تشاحح النفوس بسبه وحصول الصعائن والخذل والبراع عند أحده فتؤخر الدعوى ليكون حضوره أقطع للبراع

قوله [نقص حكمه] هذا يمين أن تسمية الشهود شرط لصحة الحكم على العائب وهو أحد قولين وقيل تسمية الشهود مستحثة

قوله [قال بعضهم] أى كما يعيده كلام الحريرى وابن فرحون كما

فى (ن)

قواه [وحكم الحاكم بعائب] إلح حاصله أن المدعى به إذا كان عائياً عن بلد الحكم وهو مما يتمير بالصفة فى عينته كالعقار والعبد والدواب والثياب فإنه لا يتوقف الحكم على حضوره ، بل تميزه البنية بالصفة وبصير حكمه حكم الدين على المشهور ، فإذا ادعى ريد على عمرو وهما برشد متلا أن له عبده

في غير محل ولايته (يَسْتَمِيرُ) يعت ل عاثب أي إذا كان العاثب يتمير (بالصعة) من حيوان ، كعبد وغيره كثوب (ولو عقاراً) من سائر المقومات ولا يطلب حصوره ، فلو كان لا يتمير بالصعة كقطر وحرير ، فإن شهدت البية بقيمته — سواء كان من المقومات أو المثليات — حكم به أيضاً ، وإلا فلا وإنما اعتبرت القيمة في المثل للحمل بصمته

واحتارر بالعاتب من الخاصر في البلد ، فلا بد من إحصاره مجلس الحكم تسميره بالصعة أم لا ، إلا أن يعسر إحصاره فلا بد من بية الحياة وإذا كان له الحكم بالعاتب — ولو عقاراً — (والدعوى حيث المدعى عليه على الأرجح) فلا عرة بقوله حتى تنحصر محل المدعى به ، فالطالب إقامة الدعوى على حصه حيث وحده وقبل محل الدعوى حيث المدعى به فيحاط المدعى عليه إذا طلب الدعوى فيه والخلاف في العقار وغيره من المعينات وأما الدين فحيث المدعى عليه اتفاقاً والخلاف فيما إذا كان المدعى عليه متوسطاً غير ولاية القاصي فدخل بلد القاصي فتعلق به حصه وأما قاصي بلده فيحكم

كتناً مثلاً بالجامع الأهرر وشهدت البية أن الكتاب العلاءي الذي صمته كذا ملك لذلك المدعى ، فإن القاصي يحكم له به كما يحكم بالدين المتمير بالصعة ، وإن كان تمييزه نوعياً لا شخصياً كما إذا شهدت البية أن له عبده في دمه من الخايب أو الريالات كذا أو أن له عبده إردب قمح سمراء أو محمولة قدرها كذا فإنه يحكم له بذلك

قوله [حكم به أيضاً] أي مما ذكر من القيمة لا بالمقوم كما هو طاهره ولو قال حكم بها أيضاً كان أولى

قوله [فلا بد من إحصاره مجلس الحكم] هكذا قال الشارح نعماً للحرثي قال في الحاشية ليس بشرط والمناسب أن لو قال فلا بد من الشهادة على عيه كما أفاده بعض من حقق

قوله [فلا بد من بية الحياة] انظر ما معي هذه العبارة

قوله [على الأرجح] أي وبه العمل وهو قول مطرف وأصعب وسحقون

قوله [من المعينات] أي ولو مثلثات

عليه وهو عائب إذا كانت العيبة بعيدة جداً ولو في استحقاق العقار أو مرسطة في غير استحقاق العقار، والقريب كالحاصر وقد تقدم الكلام على ذلك وأما متوطن سلد القاصي ادعى عليه عائب فهو داخل تحت قولنا « وحكم بعائب يتمير بالصبة »

(وممكن مدّ ع لِعائب بلا توكيل) له من العائب بل حسنة لله (إن حيف صباعُ المال) أي مال العائب، بأن كان من له المال عائناً فعاف حاصر أن يصيب ماله فرفع الحاصر الأمر للقاصي وادعى عن العائب حسنة لحفظ مال العائب فيمكن من الدعوى عند اس القاسم وقال اس الماحتون لا يمكن (ولا حُكْمَ له) أي للقاصي (بغير ولايته) بل هو كأحد الناس والله أعلم

قوله [حسنة] بكسر الحاء وسكون السين على وزن قرينة

قوله [فيمكن من الدعوى عند اس القاسم] إلح محل القول إن إذا كان من يريد الدعوى لا حق له في ذلك المال ولا ضمان عليه فيه . أما ماله فيه حق كروحة العائب وأقاربه الذين تلزمه نفقتهم فيمكنون من الدعوى اتفاقاً ، وكذلك إذا كان عليه فيه ضمان كاستعير لما يعاب عليه ومزتهن كذلك وحمل مدين أراد فراراً أو سراً بعيداً فإنه يمكن من الدعوى اتفاقاً

قوله [بل هو كأحد الناس] أي قاصي رشيد لا حكم له بصوم مثلاً في إسكندرية كان في محل ولايته أو نارلاً بها . فلو أرادت امرأة التروح وليس لها ولي إلا القاصي فلا يروحها إلا القاصي الذي هو محل ولايته ، مثلاً لو كانت امرأة بإسكندرية لا ولي لها إلا القاصي فلا يروحها قاصي رشيد وإنما يروحها قاصي إسكندرية . وإن كان قاصي رشيد نارلاً بإسكندرية بل هو كعمامة المسلمين وكل هذا ما لم ترخّل المرأة محل ولايته وترد الروح بها وإلا فالحق له، وقس على هذا واعلم أن محل ولاية قاصي القاهرة جميع البلاد التي لم يكن لها قاصي مستقل من السلطان فجميع البلاد التي تأخذ قصباتها البيانة منه يقال لها محل ولايته

• تنمة يحلب القاصي الحصم بحاتم أو رسول أو ورقة أو أمانة إن كان على مسافة القصر فأقل بمحرد الدعوى عليه . وإن كان على أكثر من مسافة القصر والحال أنه محل ولايته وأراد حله فلا يلزمه الحضور لدعوى المدعى إلا شاهد يشهد بالحق فيحله ولكن لا يحره على ذلك وإنما يكتب له إما أن تحصر أو توكل أو ترصى حصمك فإن لم تفعل قصيباً عليك

في الشهادة وما يتعلق بها من الأحكام

● وتطلق لعة على الإعلام وعلى الحضور ، نحو شهد ريد مجلس القوم
وعلى العلم نحو « شهد الله أنه لا إله إلا هو » ^(١) وهي عرفاً إحار عدل

[في الشهادة] أى في شروطها

وقوله [وما يتعلق بها من الأحكام] أى المسائل

قوله [وتطلق لعة على الإعلام وعلى الحضور] قال في التسيهات الشهادة
معناها البيان وبه سمي الشاهد أى لأنه يبين الحكم والحق من الباطل ، وهو أحد معان
تسبيته شاهداً وإليه أشار بعضهم في معنى قوله تعالى « شهد الله أنه لا إله
إلا هو » ^(١) أى بين ، وقيل هي فيها معنى العلم انتهى

قوله [وهي عرفاً إحار عدل] إلح تعرض لتعريفها اصطلاحاً للرد
على ابن عبد السلام القائل لاحاجة لتعريف حقيقتها لأنها معلومة ، وردده ابن
عرفة بقول القرافي أقمت ثمان سبب أطلب الفرق بينها وبين الرواية وأسأل الفصل
عنه بتحقيق ماهية كل منهما فيقولون الشهادة يشترط فيها التعدد والذكورة
والحرية فأقول لهم اشتراط ذلك فرع تصورها حتى طالعنت شرح الراهب للمارزي
فوجدته حقق المسألة فقال هما حيران غير أن المحبر عنه إن كان عاماً لا يخص
بمعين فالرواية كحبر « إمام الأعمال بالناس » ^(٢) و « الشععة فيما يقسم »

(١٤١) سورة آل عمران آية ١٨

(٢) « إمام الأعمال بالناس » معنى علمه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قاله على المبر
نالمدينة وهو ليس موثقاً من البدايه كما نط ، اد أنه طل من احادب الآحاد حتى يحى بن سعد الانصارى
ثم فشا بعده قال في الصبح إنه آحاد عن محى بن سعد الانصارى عن محمد بن ابراهيم السبي عن علمه
ابن وفاضن التي عن عمر بن الخطاب ، وذلك فيما ورد في اول هذه الوحي بصحيح البخارى وقد ورد
بصحيح أخرى كقوله الأعمال بالناس أو بالناس بدون « إمام » أورده البخارى في آخر كتاب الايمان ص =

حاكماً بما علم ولو بأمر عام ليحكم بمقتضاه ، فقد لا يتوقف على تقدم دعوى ، كإعلام العدول برؤيتهم الشهري يحكم شؤنها . ويترب على حكمه أمور ، كحجب الصيام والوقوف برفة وتام عدة أو كفاة أو تمام أهل لدين ومحو ذلك وقولهم حكم الحاكم يتوقف على دعوى صحيحة ، مرادهم في المعاملات والخصومات ،

بخلاف قول العدول عند الحاكم لهذا على هذا كذا إلم لمعين لا يتعداه بالشهادة ، اس عرفة حاصل ما قرره المارري أن الشهادة هي الخبر المتعلق بحرقى والرواية المتعلق مكلى وهو مردود بأن الرواية قد تتعلق بحرقى كحرق « يحرق الكعبة دو السويقتين من الحشمة »^(١) وحرق تميم الدار في السمية التي لعبهم الموح فيها وذكر قصة الدحال إلى غيرها من أحاديث متعلقة بحرقى وكآية (تَسْتَبْدَأُ أَيْ لَتَهَب)^(٢) ومحوها كثير انتهى إذا علمت ذلك فالحق في العرق ما قاله (س) وهو أن الخبر إما أن يقصد أن يرتب عليه فصل قضاء وإبرام حكم أم لا ، فإن قصد به ذلك فهو الشهادة وإن لم يقصد به ذلك إما أن يقصد به تعريف دليل حكم شرعى يشرعه أولاً فإن قصد به ذلك فهو الرواية وإلا فهو سائر أنواع الخبر انتهى وتعريف شارحنا بعيد ذلك وقوله إحصار عدل من إصافة المصدر لماعله وحاكماً معوله قوله [حاكماً] أى أو محكماً

وقوله [بما علم] أى إحصار ناشئ عن علم لا عن طعن أو شك وهل يشترط في تأدية الشهادة لفظ أشهد بخصوصه أو لا يشترط ؟ قولان أطهرهما عدم الاشتراط بل المدار فيها على ما يدل على حصول علم الشاهد بما شهد به كرايت كذا أو سمعت كذا أو هذا عند هذا كذا فلا يشترط لأدائها صيغة معينة قوله [وأمر عام] رد بالمالعة على المارري ومن وافقه حيث حصوها بالخرقى

قوله [كإعلام العدول برؤيتهم الشهري] مثال للأمر العام

قوله [يتوقف على دعوى] أى على تقدم دعوى

قوله [مرادهم في المعاملات] إلح أى من كل أمر لم يتمحص الحق

== يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علفه بن وهاس عن عمر اى بالإسناد السابق بدون يحيى أما هو فقه بعد أحلف عنه

(١) « يحرق الكعبة دو السويقتين » صحح - رواه الشحان الحارثى ومسلم ، والساقى عن البرملى

(٢) سورة المد آية ١

كالدين والقذف والقتل والعنق والنسب ، وقد لا يتوقف ، كروية الهلال وشرب
الحمر والزنا ، فإن البينة تكفى في ذلك وإن لم تتقدم دعوى من غيرها
• وأشار بشرط الشهادة بقوله

(شَرَطُ) صحة (الشَّهَادَةِ) عند الحاكم (العَدَالَةُ) وهي الانصاف
عما يأتي ذكره (والْعَدْلُ) هـ (الْحُرُّ) ولو أنثى في بعض الأمور ،
كالمال والولادة فلا تصح شهادة رقيق ولو ذكرًا

(المُسْلِمُ) فلا تصح شهادة كافر ولو لكافر على كافر
(السَّالِعُ) فلا تصح من صبي إلا إذا شهد الصبيان بعضهم على بعض
في القتل بشروط تأتي
(العَاقِلُ) فلا تصح من معتوه ومجنون لعدم صطه .

فيه لله ، وأما الأمور التي تمحص الحق فيها لله فلا تتوقف الشهادة فيها على تقدم
دعوى ، كما أفاده بعد ، لأن الشهادة فيها حسنة فعليه أن يشهد وإن لم يستشهد

قوله [من غيرها] أى من غير تلك البينة
قوله [عما يأتي ذكره] أى وهي التي شرع فيها بقوله والعدل الحر إلح ،
ولو قال وهي الانصاف عما ذكره بقوله إلح لكان أظهر

قوله [هـ] يحترمه عن العدالة عند المحدثين فإنه لا يشترط فيها الحرية
وقوله [الحر] أى وأوعيقًا لكن إن شهد لمعتقه فله شرط آخر وهو التبرير
قوله [في بعض الأمور] راجع للمال عليه أى فالأنثى تعدّ من العلول
وتقبل شهادتها في بعض الأمور التي مثلها

قوله [والولادة] أى وبحوها من كل مالا يظهر للرحال
قوله [فلا تصح شهادة رقيق] أى من فيه شائنة رق ولو قلت
قوله [ولو لكافر على كافر] أى حلاًماً لأنى حبيبة والشافعي حيث
قالا يحجور شهادة الكافر على مثله

قوله [بشروط تأتي] أى في قوله وحرار شهادة الصبيان بعضهم على
بعض في حرح وقيل فقط إلح
قوله [العاقل] أى حال التحمل والأداء معاً بحلاف الحرية والإسلام

(بلا مِسْقٍ) بحارحة ، فلا تصح من الرائي والشارب والسارق ومخوم وكذا
مجهول الحال

(و) بلا (حَسْبٍ) عليه لسه فلا تصح من سفيه محبور عليه

(و) بلا (يَدْعَةُ) واو تأول (كَقَدَرِي) وحارحي

(دو المروءة) وهي كمال النفس بصوبها عما يوجب دميها عرفاً واو مباحاً في

ظاهر الحال ، كما كل سوق لعير أهله ، ولدا قال

(بَتَرَكٍ) أى سب ترك شيء (غير لائقٍ من اتعيبٍ بكحة تامٍ)

والبلوغ فتشترط حال الأداء لاحال التحمل

قوله [وكذا مجهول الحال] إما حرج مجهول الحال بقوله بلا فسق ، لأن

الأصل في لباس الحرحة فيستصحب الأصل إلا للدليل يثبت الصد

قوله [فلا تصح من سفيه محبور عليه] أى لأنه مخدوع ومضوم

قوله محبور عليه أن شهادة السفيه غير المحبور عليه صحيحة

قوله [كَقَدَرِي وحارحي] القدرى هو القائل بأن الأسباب تؤثر بقوة

أودعها الله فيها وهو عاص وفي كمره قولان والمعتمد عنده ، والحارحي هو الذى

يُكْتَمَرُ بالذنب ولا فرق بين كونه معمداً للدعة أو متأولاً لأنه لا يعذر بالتأويل

وهو فاسق ، وفي كمره قولان أيضاً والمعتمد عنده

قوله [دو المروءة] هو صم الميم وفتحها مع الهمة وبغيرها مع تشديد

الواو فمبها أربع لغات وإما اشترطت المروءة في العدالة لأن من تحلق بما لا يليق

وإن لم يكن حراماً حره ذلك لعدم المحافظة على دينه واتناع الشهوات

واعلم أنه إذا عذر وجود العدل الموصوف بتلك الأوصاف كما في رمانا هذا

اكفى بالحر المسلم النابع العاقل المتور الحال الذى لا يعرف عليه فسق ، وقيل

يؤمر بريادة العدل

قوله [لعير أهله] الصدير عائد على السوق أى فاهل السوق الخالسون وبه

لا يحل عمروتهم الأكل فيه للصروة

قوله [من أحب بكحمام] أى وإن لم يكن محرراً كالألب به على وجه

المساقة لأنه يحل للمروءة وقد روى أبو داود بسنده عن أنى هريرة أن رسول

بتحفيف الميم هو الطير المعروف ، وأدحَلَسَتْ الكافُ غيره من الحيوان الذي يلعب به طيراً أو غيره كالعصافير وتيوس العم (وَشَطَّرَتْج) ^(١) والشطريح بالتين المعجمة وبالمهملة مكسورة ومفتوحة وقيل الفتح من لحن العوام وسيحجة وطاب وترّد ومِسْقَلَةٌ بلا قمار ، وإلا فهو من الكناثر لأنه من أكل أموال الناس بالباطل ، وهو داخل في العسق (و) ترك (سماعٍ عِيَاءٍ) متكرر إذا لم يكن يقبض القول أو تألة ، وإلا حرم ، ولو في عرس وكان من العسق

الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتبع حمامة فقال «شيطان يتبع شيطانة» ^(٢) قوله [وتيوس العم] أى لأنه ورد في الحديث النبى عن التحريش بين الهائم كتسليط الكناثر بعضها على بعض ونحو ذلك قوله [وَشَطَّرَتْج] فى (س) قال ابن عارى قال أبو عبد الله بن هشام اللحى فى لحن العامة يقولون شطريح بفتح الشين ، وحكى ابن حى أن الصواب كسرها على ساء حردحل وذكر قبل ذلك أنه يقال بالشين والسين لأنه إما مشتق من المشاطرة أو التسطير انتهى وفى المجموع نقلاً عن (ح) أنه معرب تترك ومعه ستة ألوان الشاة والفرر والغيل والفرس والرحّ والسلق ، فعلى هذا لا يقال مشتق من المشاطرة بالمعجمة ولا من التسطير بالإهمال على ما فى (س) انتهى ، والمذهب أن لعمه حرام وقيل مكروه ، وفى (ح) قول بخوار لعمه فى الخلوة مع نظيره لامع الأوباش ، وعلى كل من القول بالحرمة والكراهة ترد الشهادة بعمه لكن عند الإدامة لقول ابن رشد لاحتلاف بين مالك وأصحابه أن الإدمان على اللعب بها حرة وإنما اشترط الإدمان فى الشطريح دون ما عداه من البرد والهاب والمقلة لاحتلاف الناس فى إباحته بحلاف غيره فحرحة مطلقاً

قوله [بلا قمار] أى بلا أحد مال فى لعمه

قوله [أو تألة] أى كعود وقانون

قوله [وإلا حرم] أى بأن تحلف شرط من هذين الشرطين كان حراماً

(١) صسطاها بالفتح لانه المشهور الآن

(٢) قال فى الجامع الصغر صحيح ، عن أنى هريرة عند أنى داود وابن ماجة ، عن عائشة

وأبى وشبان عند ابن ماجة

(و) ترك (سعاة) من القول ، كالمثل الخارج عن عرف أهل الكمال من المخون والدعانة

(و) ترك (صغيرة حسنة) كتطيف حبة وسرقة لقمة ومحوها ، إذ فاعل ذلك لامرؤة عنه ، وبما يحل بها الرقص والصبق بالكف بلا موجب يقتضيه ، وكذا سائر اللعب إلا ما استثناه الشارع كالمسابقة ، واللعب مع الروحة والطفل الصغير إذا لم يكثر ، والكلام في اللعب مما ذكر ، إنما هو إذا أذمس ذلك قال الأنهرى في الفرق بين الإدمان وعدمه إن الإنسان لا يسلم من يسير اللهو فالعدل المذكور تقلل شهادته

(وإن) كان (أعمى في القسول) وقال أبو حنيفة والشافعي لا تقل فيه ومثل القول غيره مما عدا المصبرات ، كالمشمومات والملموسات وإنما بالغ

ولو في الأعراس ، وهل ترد به الشهادة ولو فعله مرة في السنة ؟ وهو ما للتثاني أولاد من التكرار في السنة وهو ما يعيده المواق وتقدم هذا المبحث في الوليمة مستوفى تواف [كالمثل الخارج عن عرف أهل الكمال] أى كما إذا كان يصحك القوم بالأكاديب لما في الحديث « ويل للذى يحدث فيكذب ليصحك به القوم ويل له ويل له »

قوله [من المخون والدعانة] بيان لمعنى المثل من ذلك أطلق بالباط

الحصا في إذا الس قوله [كتطيف حبة] طاهره أنها صغيرة مطلقاً ولو كان المسروق منه فقيراً وقيد بعضهم ذلك بأن لم يكن المسروق منه فقيراً وإلا كان كبيرة

قوله [فالعدل المذكور] دخول على كلام المصنف قوله [في القول] أى تقلل شهادته في الأقوال مطلقاً سواء تحملها قبل السعى أم لا لصسطه الأقوال سمعه

قواه [وقال أبو حنيفة والشافعي] إلح لكن عند الحنفية لا تقلل مطلقاً ولو تحملها قبل السعى وعند الشافعي ما لم يتحملها قبل السعى وإلا قبلت قوله [مما عدا المصبرات] أى الأمور التي تتوقف على الصبر كالأفعال والألوان فلا تخور شهادته فيها مطلقاً علمها قبل السعى أم لا. وفي الإرشاد تخور

على القول لأنه محل الخلاف وعيرها محل اتفاق وكذا قوله
 (أو) كان (أَصَمَّ في الْعَمَلِ) كالصرب والأكل والأحد والإعطاء
 واحترور بذلك عن المسموعات لا عن المشمومات والملموسات والمطعمومات فإنها
 اتفاق وأما الأعمى الأصم فلا تحور شهادته في شيء ولا معاملته كالحصون ،
 وإنما يولى عليهما من يتولى أمرهما بالمصلحة
 • (وَشَرَطُهُ) أى العدل ، أى شرط قبول شهادته (أن يكون قَطْعًا)
 لا معطلا (حَارِمًا) في شهادته (عما أدَّى) لاشراكًا أو طائناً (غير مُتَّهَمٍ
 فيها) أى في شهادته (بَوَاحٍ) من الوحوش الآتية ، إذا علمت ذلك
 • (فلا شهادة) تغل (لِلْعَمَلِ) تلتبس عليه الأمور العادية (إلا فيما

شهادته على العمل إن علمه قبل العمى أو بحسب كما في الرنا واقتصر على هذا في المجموع
 قوله [وعيرها] المناسب غيره لأن الصمير عائد على القول أى محل الخلاف
 بين مالك وغيره الأقوال ، وأما الملموسات والمطعمومات فهي محل اتفاق
 بين مالك وغيره في القول

قوله [أو كان أصم في العمل] أى وهو بصير لأن الأصم البصير يصبط
 الأفعال بصره دون الأقوال لتوقف صحتها على السمع وهو معدوم فلا تغل شهادته
 في الأقوال ما لم يكن سمعها قبل الصمم وإلا حارت ، قال ابن شعبان وتحور شهادة
 الأخرس ويؤيدها بإشارة مهمة أو كناية

قوله [فإنها اتفاق] أى بين مالك وغيره كما تقدم التنبيه عليه قبل
 قوله [وإنما يولى عليهما] هكذا بالتنبيه في نسخة المؤلف ، والصمير
 عائد على الأعمى الأصم والحصون ، والمناسب أن يقول بعد ذلك أمرهما أو يرد الصمير
 في عليه ويكون عائد على الأعمى الأصم فقط ، والحصون تقدم حكمه في باب
 الححر قال (س) قال (ع) في الأعمى الأصم لا يتروح إلح يعنى والله أعلم
 لا يلى ذلك نفسه وإلا فيحور أن يأتي عليه من يطرله بالأصلح له ، كما يقيم الحاكم
 على الحصون والسفيه من يطرلها انتهى وقد أعاد هذا شارحنا بالتنبيه

قوله [للمعمل] هو من لا يستعمل القوة المسهة مع وجودها فيه ، وأما
 الوليد فهو حال منها بالمرّة مراده بالمعمل ما يشمله بالأولى

لا يَكْتَسِبُ) بفتح التحتية وكسر الباء الموحدة ، وماصيه بفتحها أى يحصل
ومنه قوله تعالى [وَلَلَسَا عَلَيْهِمْ مَا يَكْتَسِبُونَ] (١) وأما ليس الثوب فما عكس
إلا فى الأمور الواضحة التى لا ليس فيها ، فإنها تقلل شهادته

(ولا) شهادة (لَمَّا كُنْتُ الْقُرْبُ) لانتهاه بحرّ المصق لقريبه (كوالد)
لولده (وإن عَمَلًا) (كَأَلَحْدَ وَأَيَّهِ وَوَكَلَدَ) لولده (وإن سَقَلَّ)
كاس الاس أو الست (وَرَوْحِيهِمَا) أى الولد والولد ، فلا يشهد الولد
لروحته امه ، ولا الروح بته ، ولا الولد لروحته أمه ، فأولى أن لا يشهد لروحته
(بحلاف) شهادة (أَح) لأخيه (أَوْ مَوْتَى) لعتيقه (و) صديق (مُلاطف)
متحور (إن تَرَرَّ) الشاهد منهم فى العدالة ، بأن فاق أقرانه فيها واشتهر بها
(وَلَمْ يَكُنْ) الشاهد (فى عياله) أى عيال المشهود له ، وإلا لم يحر ولو برر

قوله [وماصيه بفتحها] أى فهو من باب صرب

قوله [فما عكس] أى فهو من باب علم وتع

قوله [أى إلا فى الأمور الواضحة] هذا إيضاح لقول المتن إلا فيما لا ليس

قوله [وصديق ملاطف] قال (ح) الملاطف هو المختص بالرجل

الذى يلاطف كل واحد منهما صاحبه ، ومعنى اللطف الإحسان والر

والتكرمة قال فى التسيهات وقال ابن فرحون الملاطف هو الذى قيل فيه

إن أحاك الحق من كان معك ومن يصبر نفسه ليعك

ومن إذا ريب الزمان صددك شئت فبك نفسه ليجمعك

وهذا الذى قاله بعيد قل أن يوحد أحد بهذه الصفات فالأولى تفسيره بما و

التسيهات انتهى (س)

قوله [إن برر] فى (س) الصواب إن برر بفتح الباء وتشديد الراء

فعل لازم مبنى للفاعل واسم الفاعل منه مبرر بكسر الراء المشددة أى طاهر العدالة ،

وفى القاموس برر ككرم ، وبرر تبريراً فاق أصحابه فصلاً وشجاعة ، وبرر

العرس على الخيل سقها انتهى فقد عُدت أنه يستعمل مشدداً ومجماً على

ورد فعل المصنوم العين وأيست هناك لغة بفتح الغاء والعين مع التحفيف ٢٤٦

قوله [ولم يكن الشاهد فى عياله] نقي شرط وهو أن تكون الشهادة بغير

(كأجير) فتحور شهادته لمن استأجره إن برر ولم يكن في عياله
 (وشريك) تحور شهادته لشريكه (في غيرها) أي في غير مال الشركة
 إن برر، ولم يكن في عياله، لا في مال الشركة ولو برر وقيد بها المصنف تبعاً
 للمدونة بشركة المعاوضة، فظاهره أن شركة العنان لا يشترط فيها التبرير
 قال بعضهم الشركة مطلقاً يشترط فيها التبرير فلداً أطلقوا
 (ورائد) في شهادته على ما شهد به بأن شهد أولاً عشرة ثم قال
 بل هو أحد عشر فتقبل إن برر (ومستقص) عنها بعد أن أداها فتقبل إن برر
 وأما لو شهد ابتداءً بأريد مما ادعاه المدعي أو بأنقص فتقبل مطلقاً ولو لم يبرر،
 وإن كان المدعي لا يقضي له بالرائد لعدم ادعائه له
 (وداكير) لما شهد به (بعد شكك) بأن قال أولاً لا أدري أو لا علم
 صدى، ثم قال تذكرت، فتقبل إن برر (أو) تذكر بعد (يسيان)
 فتقبل إن برر وأما الرائد أو المقتض المتقدم محرم بما شهد ثم تذكر مراد أو نقص
 (وبحلافهما) أي الشهادة من ولد (لأحد أبويه) على الآخر فتقبل
 (أو) من والد لأحد (ولديه) على الآخر فتقبل لعدم التهمة (إن) لم يظهر

حرج عند فيه قصاص وإلا فلا تقبل على المشهور، لأن الحمية تأخذ في القصاص،
 وإنما يشهد في الأموال أو في الخراج التي فيها مال كما في الحرش
 قوله [وقال بعضهم الشركة مطلقاً] إلح مراده به الأحقوري ورده
 (ن) تبعاً لمرما حاصله أن الأقسام ثلاثة مردودة مطلقاً مرراً أو غير مررى شهادة
 الشريك لشريكه فيما فيه الشركة كان معيناً أو غيره لأنها بحر تبعاً لنفسه
 ومقولة بشرط التبرير اتفاقاً وهي شهادة شريك المعاوضة في غير ما فيه الشركة،
 ومقولة مطلقاً مرراً أو غير مرر على المعتمد في شهادة شريك غير المعاوضة
 في غير ما فيه الشركة

قوله [وإن كان المدعي لا يقضي له بالرائد] أي وكذا في شهادته
 بأنقص في دعوى المدعي فلا يقضي للمدعي بالرائد إلا بشهود آخر غير هذا
 قوله [وأما الرائد] جواب عن سؤال وارد على المصنف
 قوله [فتقبل] أي ولا يشترط فيها التبرير على المعتمد

مَيْلٌ) من الولد أو الولد لمن شهد له، فإن طهر ميل لمن شهد له لم تقبل شهادته (ولا) شهادة (لعدو على عدوه) (و) أمر (دُنْيَوِيٍّ) متعلق بعلو أى عدوة ديبوية ولو كانت من مسلم على كافر، احترازاً من الأخروية، كشهادة مسلم على كافر ليس بينهما عدوة ديبوية فتحور.

(أو) شهادة عدو لرحل (على إبه) أى ابن العدو فلا تقبل

• (ولا) شهادة لشاهد (إن حَرَصَ شهادته) أى إن كان فيها حرص (على إرآة نقص) يعنى إن اتهم على الحرص لقول شهادته عد إرآة نقص (مباردٌ فيه) أولاً، بأن أدى سابقاً شهادة فردت (لَيْسَتْ) ، أو صيا، أوريق (فلما زال المانع - بأن تاب العاسق أو بلغ الصبي أو عتق الرقيق - أداها، فلا تقبل لا تهاجمه على الحرص على قبطها عد روال المانع، لأن الطبع قد حل على دفع المعرفة التى حصلت بالرد أولاً ولذا لو لم يحكم بردها حتى زال المانع فأداها، قبلت لعدم الحرص، وكذا إن ردت المانع فأدى عد رواله شهادة يحق آخر فإنه يقبل

(أو) حرص (على التآسّى) أى مشاركة غيره فى المعرفة القائمة به ليهون عليه مصيبتها لأن المصيبة إذا عمت هات، وإذا حصّت هالت (كشهادة

قوله [فإن طهر ميل] إلج أى كشهادة الأب لولده النار على العاق أو الصغير على الكبير أو السفيه على الرشيد وتحور شهادة الولد على أبيه بطلاق أمه إن كانت مكبرة للطلاق واحتلف إن كانت هى القائمة بذلك فعنها أشهب وأحارها ابن القاسم، وإن شهد بطلاق أبيه لعير أمه لم تحر إن كانت أمه فى عصمة أبيه أو مطلقة ويرحو رجوعها لأبيه، ولو شهد لأبيه على حده أو لولده على ولد ولده لم تحر قولاً واحداً، وبالعكس حار قولاً واحداً كما ذكره حتى الأصل نقلاً عن الأحمورى

قوله [لعدو على عدوه] أى ولو كان مرراً فى العدالة

قوله [إذا عمت هات] إعا هات بالعموم لذكر مصيبة غيره فيتسلى عن مصيبتها بخلاف ما إذا حصّت فلم يحسد مصيبة غيرها بطيرتها لغيره يتسلى بها فتعظم عليه مصيبتها

ولله الرأيه) أى فى الرأيه أو شهادة (من حُدِّ) لسكر أو قنعت أو رنا
 (فيما) أى فى مثل ما (حُدِّفيه) بحصوصه ، فلا تقبل للتأسي ومثل الحد
 التعرير ، فلا يشهد فى مثل ما حرر فيه ، وأما فى غيره فتصح
 (أو حرَّصَ على القَسُول ، كأن شَهِدَ وحَلَفَ) على صحة شهادته
 أو على ثبوت الحق لكن قال ابن عبد السلام يسعى أن يعدل العوام فى ذلك
 (أو) حرص (على الأداءِ كأن رَفَعَ) شهادته للحاكم قبل الطلب
 (فى محصٍ حقٍّ الآدَمِيّ) وهو ماله إسقاطه كالدَّين والقصاص
 (أما فى حقِّ الله) وهو ما ليس للمكلف إسقاطه (فتَحِبُّ المادَرَةَ)

قوله [من حد] أى بالفعل احتراراً عما إذا عصى عنه وشهد فى مثله إن
 كان قدعاً فيقبل كما فى المدونة ، لأن كان قتلاً فلا يشهد فى مثله كما فى الواصفة عن
 الأخوين ، وانظر لوحده السكر فى الرأيه هل له الشهادة باللوأ لا اختلافهما فى
 الحد أولاً بطراً لدخوله فى الرأيه ٩ والطاهر الثانى كما فى الحاشية

قوله [كأن شهد وحلف] قال فى التمهرة وأما الحرص على القول فهو
 أن يحلف على شهادته إذا أداها وذلك قاذح فيها لأن اليمين دليل على التعصب
 وتدة الحرص على بقودها (١ هـ)

• نفسه قال ابن فرحون للقاصى تحليف الشاهد ولو بالطلاق إن اتهمه ، أى
 لقاعدة تحدث للناس أقصبة بقدر ما أحدثوه من المحور ، وهو من كلام
 عمر بن عبد العزيز استحسسه مالك لأن من قواعد مذهبه مراعاة المصالح العامة
 كذا أفاده فى الحاشية

قوله [لكن قال ابن عبد السلام] أى وسلمه له المتأخرون
 قوله [كأن رفع شهادته للحاكم قبل الطلب] إلح حاصله أن رفع الشاهد
 للحاكم قبل أن يطلبه المشهود له لا يجوز ومطل لشهادته نعم يجب على الشاهد
 أن يعلم صاحب الحق بأنه شاهد له وجوباً عيباً إن توقف الحق على شهادته
 وكماثياً إن لم يتوقف

قوله [وهو ماله إسقاطه] أى وليس المراد محص حق الآدى ما لآخر
 فيه لله كما هو المتأخر إد ما من حق لآدى إلا والله فيه حق ١

بالرفع للحاكم (بالإمكان) أى بقدره ، وذلك (إن استُديم التحريم) عند
عدم الرفع

(كمتقى) لربق مع كون السيد يتصرف فيه تصرف المالك من استخدام ،
وبيع ووطء ونحو ذلك

(وطلاق) لروحة مع كون المطلق لم يكف عنها فتحب المبادرة بالرفع
(ووقف) على معين أو غيره - ولا سيما إذا كان مسجداً أو رباطاً أو مدرسة
وواضع اليد عليه يتصرف فيه تصرف المالك ، فتحب المبادرة بالرفع لرده إلى أصله

قوله [بالإمكان] أى وإن أحر الرفع زيادة على القدر الذى يمكن فيه
الرفع كان حرجة فى شهادته وبهذا القسم والذى قلناه اندفع التعارض بين قوله صلى
الله عليه وسلم فى معرض الدم « ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون »^(١) وقوله
عليه الصلاة والسلام « تادر شهادة أحدهم بيمينه ويمينه شهادته » وبين قوله
عليه الصلاة والسلام فى معرض المدح « ألا أحرركم بحير الشهداء الذى يأتى
شهادته قبل أن يسألها »^(٢) فحمل الأول على الأول والثانى على الثانى (ا هـ س)

قوله [إن استديم التحريم] الكلام على حذف مصاب أى إن استديم ارتكاب
التحريم وإلا فكل محرم مستدام التحريم

قوله [ووقف على معين أو غيره] إلح حاصل ما فى المسألة أن الوقف
إما على معين أو غيره وفى كل الواضع يده عليه المتصرف فيه إما الواقف أو غيره ،

(١) وما ورد فى معرض الدم عن عمران بن حصين عن الذى صلى الله عليه وسلم قال « حبر
أمتى قرى ، ثم الدين يلوهم ، ثم الدين يلوهم » قال عمران فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنه أو بانه ،
ثم قال « ثم إن من بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ، ويحذون ولا يوعمون وسدرون ولا يوعون ويظهر
فيهم السمس » قال الشوكانى معنى عليه

وعن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « حبر أمتى القرن الذى يصب فيه ثم
الدين يلوهم » والله أعلم ذكر الثالث ام لا قال « ثم يحلف بوعوم يصدون قبل أن يستشهدوا » رواه
أحمد ومسلم - صحيح

(٢) فيما ورد فى معرض المدح عن ربه بن خالد الجهنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال « ألا أحرركم بحير الشهداء ؟ الذى نأى شهادته قبل أن يسألها » رواه أحمد ومسلم وابوداود
وأبو ماجة ، صحيح وفى لفظ « الذين يصدون شهادتهم من غير أن يسألوا عنها » رواه أحمد

(ورَصَّاع) بين روجين

(ولاً) يستلم التحريم (حُبْر) في الرفع وعلمه (كالرَّتَا) وشرب
الخمير ، والترك أولى لما فيه من الستر المطلوب في غير المحاهر بالعسق ولألا فالرفع أولى
(بحلاف حِرْصٍ على تَحْمَلٍ) لشهادة ، فلا يقدح (كالمختصي)
عن المشهود عليه ليشهد على إقراره إن أقر— وهو مقيد بأن لا يكون المقر محدوعاً

فإن كان على غير معين والواضع يده عليه غير الواقف وح على الشهود المادرة
بالرفع للقاضي ، وإن كان الواضع يده عليه هو الواقف فلا يرفعون إذ لا ثمة في رفعهم ،
لأنه لا يقصى به عليه إذا لم يكن أحرجه من حوره كما سبق ، وإن كان الوقف على
معين فلا يرفعون ، لأنه حق لأدى إلا إذا طلبوا للشهادة كان الواضع يده عليه
الواقف أو غيره ، فإذا علمت ذلك فالمناسب للتسارع الافتصار على ما إذا كان
الوقف على غير معين وواضع اليد المتصرف غير الواقف

قوله [ولاً يستلم التحريم] أي بأن كان التحريم يقصى بالمراع من متعلقه

قوله [كالربا وشرب الخمير] أي بحق الله فيهما البهي عنهما ، فإذا رعى

الشخص أو شرب الخمير حصل التحريم وانقصى بالمراع منهما

قوله [لما فيه من الستر المطلوب] أي على جهة اللبس لا على جهة الوجود

ولألا كان الترك واحداً وهذا قول لبعضهم ، وفي المواق أن ستر الإنسان على نفسه
وعلى غيره واجب وحيثئذ فيكون ترك الرفع واجباً

قوله [ولألا فالرفع أولى] أي لأجل أن يرتدع عن فسقه وكره مالك وغيره

الستر عليه

قوله [بحلاف حرص على تحمل] محرج من قوله ولا إن حرص على

إزالة نقص إلح

قوله [كالمختصي] أي فتقبل شهادته براء على حوار تحمل الشهادة على

المقر من غير أن يقول اشهد على به بشرط أن يستوعب كلامه ، وهذا هو الذي
به العمل

قوله [محدوعاً] أي معروراً بتقوى بطير الإقرار ، وقوله ، أو حائفاً

أي كإقرار من في السحن الحائف من العذاب وفي الحقيقة المحدوع والحائف

أو حائضاً - وإلا فلا تقبل الشهادة عليه .

• (ولا إن استُعيذت) الشهادة (كندوى) يشهد في الحصر (لخصصري) على حصري بدين أو بيع أو شراء أو هبة أو نحو ذلك مما يستعد حصول الندوى فيه دون الحصري ، فلا تقبل (بحلاف إن سمعته) يقر بشيء لخصصري ، أو رآه يعمل حصري شيئاً من عصب أو صرب أو إتلاف مال أو رآه يشرب الخمر أو نحو ذلك مما لا يقصد الإشهاد به عليه ، فيحور وتقبل شهادته كما يحور فيما يقع بالنادية من ذلك كله على حصري وندوى وأما شهادة حصري على ندوى فهي حلاف ، وبالجملة فمدار الميع على الاستعداد عادة

لا تقبل عليه شهادة مطلقاً ولو قال اشهدوا على فهذا التقييد غير ضروري قوله [ولا إن استعدت] معطوف على قوله ولا إن حرص ، والسبب والتناء للعد ، والسنة نحو استحسنت كذا أى عدده حسناً ، وبسته للحسن وفاعل استعد صمير يعود على الشهادة بمعنى تحملها

قوله [كندوى يشهد في الحصر] إلح إنما معت لقواه عليه الصلاة والسلام «لا يشهد ندوى على حصري» وفي طريق أخرى «على صاحب قرية»^(١) فجعل هذا السبب على ما فيه استعداد بالوجه الذي ذكره الثارح ، والمعنى كما في حاشية الأصل أنه إذا طلب من الندوى تحمل الشهادة في الحصر لخصري بدين أو بيع أو شراء أو نحو ذلك مما يقصد الإشهاد عليه من سائر عقود المعاوضة ، وكالوصية والعقود فلا تقبل منه إذا أداها ، وذلك لأن ترك إشهاد الحصري وطلب الندوى لتحمل تلك الشهادة فيه ريبة فللحصر التحريم فيه حيث

قوله [مدار الميع على الاستعداد] أى متى حصل الاستعداد مع ولو من قروي لقروي

(١) «لا يحور سباده ندوى على صاحب قرية» عن أبي هريرة رواه أبو داود وابن ماجة قال في البهانه إنما ذكره شهادة الندوى لما فيه من الحفاء في الدين والجهالة بأحكام الشرع ولاهم في الغالب لا يصطوبون الشهادة على وجهها قال الخطابي يشبه أن يكون ذلك لما فهم من عدم العلم باتيان الشهادة على وجهها وقال ابن رسلان وحملوا هذا الحديث على من لم يعرف عداله من أهل الندوى قال الشوكاني وهذا حمل مناسب لأن الندوى إذا كان معروف العداله كان رد سادته لعله كونه ندوى عن مناسب لمواعيد التريفة (عن بل الاوطار)

(ولا شهادة لشاهد (إن حراً بها) أى شهادته (تصعّباً ، كشهادته
بعتق مَسٍّ) أى عبد (يُتَّهَمُ) الشاهد (فى ولائهِ) كأن يشهد أن أمه
مثلاً قد أعتق عبده فلاناً وفى الورثة من لاحق له فى الولاء، كالكسالى والروحات
ويشترط أن تكون التهمة حاصلة فى الحال ، بأن يكون العبد — لومات الآن —
ورثه الشاهد ، وأما إذا كان قد يرجع إليه الولاء بعد حين ، كما لو شهد أن
أخاه قد أعتق عبده وللأح اس ، فتقبل شهادته كما تقبل إذا كان لا وارث
معه أو معه وارث يشاركه فى الولي لعدم التهمة

(أو) شهادته (بمالٍ لمدينه) أى لمن له عليه دين ، لأنه يتهم على أحد
ذلك المال فى دية الذى على المدين ، وقولنا «مال» شامل للدين والإرث
والتيه المعين ، فهو أحسن من قوله «مدين» وحرّج به شهادته له
بقذف أو بمحج قصاص من حرّج أو قتل ، فتقبل لعدم التهمة ومن الشهادة

قوله [ولا شهادة لشاهد] لانهية للحسن وشهادة اسمها ولشاهد متعلق
بمحدوف حرها تقديره معترة أو مقبولة

قوله [فى ولائهِ] أى فى أحد ماله بالولاء

قوله [كالكسالى والروحات] إنما لم يكن لمن حق لأن الولاء لا ترتب إلا
للمذكور

قوله [ورثه الشاهد] أى لعدم وجود وارث من العصب لذلك العتيق

قوله [وللأح اس] مثله لو كانت الشهادة على أبيه وكان للمعتوق وارث
من عصته

قوله [يشاركه فى الولي] نسخة المؤلف هما بالياء بعد اللام وحققها الألف
بعد اللام لأن الولاء ممدود لا مقصور ، أى وقد استوى ثبوت عتقه وعدمه عند الشاهد
وأما لو كان فى ثبوت العتق مرية كما لو كان إن بقى رقه صار له فى العبد الربع مثلاً ،
وإن تبث عتقه كان له النصف فى الولاء كما لو كانت الورثة أربع بنات وابن
هو أحدهما فلا تقبل شهادته لحصول التهمة

قوله [أى لمن له عليه دين] أى والحال أن الدين حال أو قرب من
الحلول والمدين معسر وإلا فلا تهمة

قوله [أو بمحج قصاص] أى وأما بمحج دية فهو داخل فى شهادته له بالمال

الحارة بمعنى شهادة المفق عليه للمفق ، بخلاف شهادة المفق للمفق عليه .
(ولا) شهادة لشاهد (إن دَقَعَ بها) أى شهادته صرراً (كشهادة
بعض العاقلة بمسقى شهود القتل) خطأ ، لأنه دَفَعَ بها العزم فى الدية عن
نفسه ، إلا أن يكون عديمًا لا يلزمه من الدية شيء فتحور

(أو) شهادة (مَدِينٍ مُعَسَّرٍ لربه) أى لرب الدين بمال أو غيره ،
فلا تقل لاتهامه على دفع صرر مطالبة رب الدين له بدينه ولدا لوئثت عسره
عد حاكم حارت لعلم المطالبة كما تحور من الملىء لقدرته على الوفاء
(ولا) شهادة لشاهد (إن شَهِدَ) لتحص (باستحقاق) لشيء

قوله [بخلاف شهادة المفق للمفق عليه] أى بصفة غير واحدة عليه
أصالة وأما من بفقته واحدة أصالة فقد مر أنها ممثلة لأجل القراءة ، قال بعض
المؤرخين إن كان المشهود له من قراءة الشاهد كالأح وبحوه يسعى ألا تحور
شهادته له بمال . لأنه وإن كانت بفقته لا تلزمه فإنه يلحقه بعدم بفقته عليه
معرفة وإن كان المشهود له أحييًا من الشاهد حارت شهادته له . الصقلي
هذا استحسان إد لاهرق بين الأحيى والقريب فى رواية ابن حبيب (١ هـ كذا
فى س)

واعلم أن مسألة المصنف تقيد بما إذا لم يكن أفعق ليرجع وإلا كان داحلاً
فى قوله أو بمال لمدينه وكما تقل شهادته للمفق عليه تقل شهادته عليه بقتل أو
ربا وهو محصن لصعف التهمة لكون البقرة عليه غير واحدة أصالة
قوله [إلا أن يكون عديمًا] هذا القيد لاس عند السلام وحرمة به فى
التوصيح وإطلاق الحرثى صعب كما أفاده (س)

قوله [أو شهادة مدين معسر] أى ولم ينت عسره وإلا فبات كما يأتى
قوله [بمال أو غيره] أى خلافاً لمن حصه بالمال فإنه صعب
قوله [كما تحور من الملىء] أى الذى لا يتصرر بالبيع
والحاصل أن المراد بالمدين الذى لا تقل شهادته لرب الدين من كان يتصرر
بأحد الدين منه . فإن كان تأت العسر أو ملياً لا يتصرر انتفت التهمة

(وقال في شهادته باستحقاقه) (أنا بِحِثِّهِ لَهُ) لانتهامه على رجوع المشتري عليه لو لم يشهد له ، فهو من أمثلة الدفع ، وقال بعضهم علة الميع أنها شهادة على فعل النفس وهو طاهر من العطف «بلا» وإلا لقال أو شهد إلح وعلى الأول ، لو قال وأنا وهته له ، أو تصدقت به عليه ، لقيل لعدم رجوع المشتري بحلافه على الثاني لما فيه من الشهادة على فعل النفس قال المحشي أصل المسألة لاس أني ريد والنقل عنه يدل على أن العلة هي أن الملك لا يثبت بالشهادة بمجرد الشراء ، لأن الملك لا يثبت بالشراء حتى تشهد البينة بملك النافع له ، فإذا قال أنا بعته أو وهته ، فقد شهد لنفسه بملك ذلك الشيء وهو لا يصح ، وحيث فلا فرق بين «بعته» أو «وهته» — انظر اس مرروق وعيره (ا)

• (ولا) شهادة تقبل (إن حُدِّثَ) للشاهد (فَسَقَّ بعد الإدلاء) عند الحاكم (وقسِّلَ الحُكْمَ بها) لدلالته على أنه كان كامساً في نفسه ، فإن حدث

قوله [لانتهامه على رجوع المشتري] هذا التعليل للأجهوري ومن تبعه

قوله [وقال بعضهم] أي نقلا عن اس أني ريد

قوله [وهو طاهر من العطف بلا] أي فيقصي بأنه مسحت آخر

قوله [وعلى الأول] أي التعليل الأول الذي هو للأجهوري

قوله [قال المحشي] المراد به (س) وما قاله محل مأخذ التعليل الثاني

قوله [فقد شهد لنفسه بملك ذلك الشيء] أي فهي دعوى منه تحتاج

لبينة منه على إثبات ذلك الملك

قوله [إن حدث للشاهد فسق] أي ثبت حدوث فسق ، وأما التهمة

بحدوثه فلا تصر

قوله [لدلالته على أنه كان كامساً] لهذا التعليل قيده اس الماحشون

بالمسق الذي يستتر به بين الناس كشرب حمر وربا ، لانهو قبل ومدف ، واحتاره

غير واحد من الشيوخ ، ولكن مذهب اس القاسم الإطلاق ، وعلى كلام اس القاسم

لو شهد عدلان بطلاق امرأة ويقولان رأياه يطؤها بعد الطلاق وكانت شهادتهما

باطلة ، لأن قولهما ذلك قذف لعدم تمام شهود الربا ، وقد حكى (ح) حلافاً

بعد الحكم مضي ولا يقص ، بخلاف ما لو ثبت بعد الحكم أنه شرب خمرًا
مثلا قبل الأداء فيقص

• (بخلاف حدوث عداوة) بعد الأداء ، فلا يصح إن تحقق حدوثها ،
وإلا سمعت ، كما لو قال الشاهد للمشهود عليه بعد الأداء محاصبا تنهني
وتشهني بالمحابس ؟ فإن ذلك يقتضي أن العداوة سابقة على الأداء كما نص عليه
الشيخ سابقًا

(و) بخلاف (احتمال حرّ) بعد الأداء فلا يصح ، كشهادته بطلاق
امرأة ثم تروجها قبل الحكم ، أو شهد لها بحق على شخص ثم تروجها
(أو) احتمال (دفع) بعد الأداء وقبل الحكم ، كشهادته بعسق رجل ،
ثم شهد الرجل على آخر بأنه قتل نفسًا خطأ والتشاهد عليه بالعسق من عاقلة
القاتل فلا تنطل شهادته بعسقه

في حدهما بطراً لكونه قدماً وعدمه بطراً إلى أنه لما بطلت شهادتهما بالطلاق
لم يكن المرى به وزراً

قواه [وإلا سمعت] الفاعل صمير يعود على العداوة ، والمعنى وإلا يتحقق
حدوث العداوة بل احتمال تقدمها على الأداء فإنها تمنع قبول الشهادة
قواه [محاصبا] أى لا شاكياً للناس ما فعل به كأن يقول لهم انظروا
ما فعل معي وما قال في حقى فلا يقدح ذلك في شهادته ، ومادكره الشارح من
هذا التقييد منع فيه حليلاً وهو قول أصح ، ولأن الماحضون تنطل شهادته بهذا
القول من غير تفصيل بين كونه شاكياً أو محاصبا وصوبه ابن رشد
قوله [كشهادته بطلاق امرأة] إلح أى والحال أنه لم يثبت أنه خطبها

قبل رواج المشهود عايه بطلاقهما وإلا ردت شهادته
قوله [قبل الحكم] الصواب حده أو يؤخره بعد المثال الثانى ، لأنه
لا يتأتى رواجه لما قبل الحكم المذكور ، لأن الفرص أن الروح المشهود عليه
يباكر في الطلاق وهو مستمرسل عليها

قواه [وقبل الحكم] أى وأولى بعده
قواه [فلا تنطل شهادته بعسقه] أى لعدم التهمة

(و) بحلاف (شهادة كل) من الشاهدين الآخر بحق ولو بالمجلس ،
فلا تصر ، إلا أن تطهر تهمة المكافأة

(و) بحلاف شهادة (القافلة بعضهم لبعض في حراسة) على
من حاربهم ، فلا تصر ، ولا يلتصق للعداوة الطارئة بينهم بالخرابة للصرورة ،
وسواء شهد لصاحبه مال أو نفس

• (ولا) تقل شهادة (إن شهد لنفسه بكثير) من المال عرفاً (وشهيد
لغيره) بقليل أو كثير (بوصية) أى فى وصية كأن يقول أشهد أنه أوصى لى
بحمسين ديناراً وأريد أو للمقرأ يمثل ذلك أو أقل أو أكثر ، فلا تصح له ولا لغيره
لتهمة حر البيع لنفسه

(ولاً) بأن شهد لنفسه بقليل أى تافه ولغيره بقليل أو كثير (فيل)
ما شهد به (لهما) معاً أى لنفسه ولغيره فإن لم يوجد لإلهذا الشاهد حلف الغير
معه واستحق وصيته ولا يمين على الشاهد لأنه يستحق ما أوصى له به

قوله [وبحلاف شهادة القافلة] أى والموصوع أن الشهود فيها عدول
كما قيد به فى المدونة حلفاً للتأتان

قوله [على من حاربهم] أى وأما شهادة القافلة بعضهم لبعض على بعض
مهم فى المعاملات فقلل المواق رواية الأخوين عن مالك وجميع أصحابه إحاربتها
للصرورة ، وإن لم تكن هناك عدالة وحرية محققة إن كان ذلك فى السر وعليه
درج صاحب التحفة حيث قال

ومن عليه وسم حير قد طهر ركنى إلا فى صرورة السر
كذا فى (س)

قوله [فلا تصح له ولا لغيره] أى لأن الشهادة إذا بطل بعضها بطل كلها ،
بحلاف ما بطل بعضها للسهة فإنه يمسى منها ما أحارته فقط كشهادة رجل وامرأتين
بوصية يعتق وبمال فإنها ترد فى العتق لا فى الممال

قوله [حلف الغير معه] إن كان معيماً كريد ، وأما إن كان غير معين
كما إذا كان الغير هم المقرء فلا يتأتى منهم يمين ، فقتضاه أنه إن لم يوجد شاهد
ثان لا شئ لهم ولأنه لتوقف بعودها على اليمين أو شاهد ثان ولم يوجد وانظر فى ذلك

تبعاً للحالف ، فإن بكل العير فلا شيء لوأحد منهما وهذا إذا كتب الوصية بكتاب واحد بعير حط الشاهد ، فإن كتب حط الشاهد ... أولم تكتب أصلاً ... قلت شهادته لعيره لالعهه وكذا إن كتب بكتابين أحدهما للشاهد والثاني للآخر ، فلا تصح له وتصح للآخر لعدم التنعية حيثد وأما شهادته له ولعيره في عير وصية كذابين فلا تقبل له ولا لعيره مطلقاً لتهمة حر المع لعسه

• (ولا) شهادة لشاهد (إن تَعَصَّصَ) أى اتهم بالعصية والخبيثة لكون المشهود عليه من قبيلة تكره قبيلة الشاهد ، كما يقع للترك مع أساء العرب (ولا) شهادة (لِحَمَاطِيلٍ) وهو من يؤخر ما عليه من الدين بعد الطلب فلا عذر شرعى لطلبه وفي الحديث «مطل العى ظلم»^(١)

قوله [تبعاً للحالف] أى الذى هو المشهود له ، وإنما أحده ليسارته فهو عير مطور إليه وبها يلعر فيقال دعوى أحدث شاهد فلا يمين أو يقال شيء أحد من مال العير بمجرد الدعوى أو يقال شهادة للفس مصت قوله [فلا تقبل له ولا لعيره مطلقاً] أى سواء شهد لعسه بكثير أو بقليل ، والفرق بين الوصية وعبرها أن الموصى قد يحشى معاملة الموت ولا يجد حاصراً عير الموصى له بخلاف عيره

قوله [كما يقع للترك مع أساء العرب] هذا المعنى هو الذى قال فيه حليل لا الخلوبين إلا كعتريين قال الأصل المراد بالخلوبين قوم من الحمد يرسلهم السلطان أو نائه لسد تعر أو حراسة قرية ويحو ذلك ، وعلل المع بحمية البلدية ولعل هذا باعتبار القرون الأولى ، وأما المتشاهد فيهم الآن محمية الهايلية وشدة التعصص على أمة حير الرية قاسية قلوبهم فاشية عيوبهم فأن تقبل شهادتهم شرعاً ولكهم بمصوبها طبعاً (أه محرومه)

قوله [ولا شهادة للماطل] أى لأن المطل قاذح من مطلات الشهادة لكونه يصير به فاسقاً وقيده ابن رشد بما إذا كرر منه ذلك

(١) عن أن هربره روى الله عنه «مطل العى ظلم» فإذا أسع أحدكم على شيء فليبعه
قال و الخامع الصمر صحيح رواه الشيخان مسلم والبخارى وأبو داود والترمذى والنسائ وأبو ماجة

(و) لا (حالف) أى من شأنه الحلف (بطلاق أو عتق) لأنه من يمين المساق

(ولا) شهادة لشاهد (بالتعات) أى سبب التعات (فى صلاة أو تأخيرها عن وقتها) الاحتيازي لأنه يدل على عدم اكترائه بها فلا اكتراث له بعيرها بالأولى (أو) عدم إحكام وضوء أو غسل (أو ركاة لم ترمته) ، ومنه التساهل فيها ، وكذا الصوم والحج

قوله [لأنه من يمين المساق] أى ويؤدب الحالف به قال بن الأدب فى ذلك واحب لأوجهين أحدهما ما ثبت من قول النبی صلى الله عليه وسلم « من كان حالماً فليحلف بالله أو ليصمت » وما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تحلفوا بالطلاق والعتاق فإنهما من أيمان المساق » والثانى أن من اعتاد الحلف به لم يكن سالماً من الحث فيه فتكون روحته تحته مطلقة من حيث لا يشعر ، وقد قال مطرف وابن الماحضون إن من لارم ذلك واعتاده فهو حرحة فيه وإن لم يعرف حته ، وقيل للمالك إن هشام بن عبد الملك كتب أن يصرب فى ذلك عشرة أسواط ، فقال قد أحسن إداد أمر فيه بالصرب ، وروى أن عمر كتب أن يصرب فى ذلك أربعين سوطاً (١٥١)

قوله [بالتعات] أى حيث كثر منه ذلك من غير حاجة ، وعلم أن ذلك مبهى عنه وإلا فلا ، ولا فرق بين كون الصلاة فرضاً أو نفلًا
قوله [أو تأخيرها عن وقتها] هذا خاص بالعرض ههنا عبارة المصنف استخدام

قوله [ومن التساهل فيها] أى فى الركاة بأن يؤخر إحراجها عن وقت الوجوب أو يحرج بعض ما يجب عليه دون بعض
• تسمية الألف الد لا عثر له فى ترك الحتان لا تخور شهادته لإحلال ذلك بالمروءة

قوله [والحج] أى فإذا كان كثير المال قوياً على الحج وطال رم تركه له من غير عذر فى الطريق كان ذلك حرحة فى شهادته كما قال سحنون فى العسية ، وإما اشترط طول زمان الترك لاختلاف أهل العلم فى وجوبه على الفور أو التراخي فله السالك - رابع

وإذا شهد شاهد بحق لدى حاكم أو محكم فلا بد من الإعداد للمشهود عليه كما تقدم

• (و) إذا أُعذر له (قُدِّحَ) بالنساء للمعمول أى حار القدح وقُيِّلَ (و) (الشاهد المتوسِّط) في العدالة - وهو ما ليس يمرر فيها - (بكلِّ قَدِّحٍ) من تحريج ، أو قرانة ، أو عداوة ، أو كونه في عيال المشهود له ، أو غير ذلك مما مر

(و) قدح (في الممر) بالعدالة (بعداوة أو قرانة أو إحراء بقعة عليه) من المشهود له

(وإن) ثبت القدح (من دُويهِ) أى من دون الممر في العدالة ، فلا يشترط في القادح في ممر أن يكون ممرًا مثله وأما لو قدح في الممر بغير عداوة أو قرانة أو بقعة فلا يسمع منه القدح إذا أراد القادح إثباته وقال مطرف يقل منه القدح بغير الثلاثة المتقدمة أياً ، وارتضاء اللحمي وغيره ، فهو كالمتوسط ، لأن الخرج مما يكتمه الإنسان فلا يكاد يطلع عليه إلا القليل من الناس وإليه أشار بقوله

(وكذا) يقدح في الممر (بغيرها) أى بغير الثلاثة المتقدمة (على الأرحح) قال ابن رشد وهذا إذا صرح بالخرج فإن قال المخرج هو غير عدل أو غير مقبول الشهادة ، لم يقل منه ، إلا أن يكون المخرج ممرًا عارضاً بوجوه التعديل والتحريج

قوله [وإذا شهد شاهد] إلح دخول على كلام المصنف

قوله [أو غير ذلك] أى كحر المصلحة ودفع المصرة والعصية

قوله [بعداوة] أى ديوية بين الشاهد والمشهد عليه

وقوله [أو قرانة] أى بين الشاهد والمشهد له

قوله [إلا أن يكون المخرج ممرًا] حاصله أن مطرفاً يقول إن الممر

يمخرجه من هو مثله أو دويه ، ولو بالمسق ، واحتاره اللحمي وأما سجدون فهو

وإن قال الممر يخرج بالمسق لكن يقول لا يخرج إلا ممر في العدالة مثله قال

ابن رشد ومحل الخلاف المذكور إذا بصوا على الخرجة ، وأما لو قالوا هو

غير عدل ولا حائر الشهادة فلا يقل ذلك إلا من الممرين في العدالة العارفين

• ثم شرع في بيان من يصح منه التركية^(١)، والشَّيخ رحمه الله قد قدمه عما هنا — وذكره هنا أنسب — فقال

(ولمَّا يُرَكَّتِي) الشهود (مُسَرَّرٌ) في العدالة ، لا مطلق عدل ، وإلا لاحتاج لمن يعدّله أيضاً ويتسلسل (معروفٌ) عند الحاكم ولو بواسطة ، كأن يعرفه العدول عنه ويحجروه بأنه ممرر

(عَارِفٌ) بأحوال التعديل والتحريح (مَقْطُوعٌ) أى منه (لا يُشَدَّخُ) في عقده كالتفسير لمعطى أى لا يلتبس عليه أحوال الناس المموهة الطاهر بإطهار الصلاح ، ولا يعتز بظاهر حالهم مع مخالفتها لسرائرهم ، كما يقع لكثير من الناس (مُعْتَمِدٌ) في معرفة أحوالهم (على طولٍ عِشْرَةٍ) لمن يركبه ولا سيما إذا انصم إليها سفره معه ، لأن مجرد الصحة لاتفيد معرفة أحوال الصاحب (مِنْ أَهْلِ سَوْقِهِ ، أو) أَهْلِ (مَحَلَّتِهِ) فالمركى إذا لم يكن من أهل سوقه ولا محلته توجب الرية في الشاهد ، حيث ركاه العيد مع وجود أهل سوقه ومحلته (إلا لَعُدَّيْ) كأن لم يكن من أهل السوق ولا محلته من يصلح للتركية بأن قام مانع من عدم التبرير أو عدم المعرفة أو قرابة أو عداوة ونحو ذلك (ومِنْ

بوجوه التعديل والتحريح اتفاقاً انظر (س)

قوله [معروف] صفة للممرر

قوله [على طول عشرة] أى ويرجع في طولها للعرف

قوله [من أهل سوقه أو أهل محلته] أى العارفين به وأشعر الإتيان بأصاف المركبي مذكراً أن النساء لا تقبل تركيتهن لا لرجال ولا لساء ولو فيما يحور شهادتهن فيه كما في (ع)

قوله [فالمركى] المناسب فالتركية لأجل الإحبار بقوله توجب الرية

(١) أدركنا أثر ذلك في مصر ، إذ كان بكل قسم من أقسام الشرطة من يقوم بهذا وكان يسمى

«شيخ الحارة» ولم يكن معطهم على شيء ، وقد أُلِيَ ذلك

مُسْتَعَدَّةٌ) ولا يكفى فيها الواحد نعم تركية السر يكفى فيها الواحد وتصح
التركية بالشروط المتقدمة (وإن لم يَعْرِفْ) المركب، (الاسم) أى اسم
الشاهد الذى ركاه ، لأن مدارها على معرفة الدات والأحوال (بأشهد أنه
عَدُلٌ رِصًا) أى أن التركية إما تكون بهذا القول المشتمل على هذه الألفاظ
الثلاثة وظاهره أنه إن حذف واحدًا منها لم يكف أو أبدله بمزاده ، وقال
اللمحى إن قال هو عدل رصا كفى ، وقال ابن مروق المذهب أنه إن
اقتصر على عدل أو على رصا كفى والأرجح ما قاله اللمحى - ذكره بعضهم
• (وَوَحَّسَتْ) التركية (إِنْ سَطَّلَ حَقٌّ) تركها (أَوْ تَسَتْ بَاطِلٌ)

كالتهريج للشاهد يجب إن ثبت تركه باطل أو بطل حق
(وهو) أى التهريج (يُقَدِّمُ) على التعديل يبنى أن بية التهريج
تقدم على بية التعديل ، لأنها جمعت ما لم تحمطه بية التعديل . مع أن الأصل

قواه [نعم تركية السر يكفى فيها الواحد] أى والتعدد فيها ما وب على
الراجح كما فى (س) ويفترقان أيضًا من جهة أن مركب السر لا يشترط فيه
التبرير ، بل المدار على علم القاضى بعدالته ولا يعدر فيه لامتداد عليه إذا
عدل بية المدعى كما مر . بخلاف مركب العلانية فيهما
قواه [إما تكون بهذا القول] أى لمواه تعالى (وَأَشْهَدُوا دَوَى
عَدُلٍ مَسْكُومٍ) ^(١) مع قوله تعالى (مَنْ تَرَصَّوْا مِنْ الشُّهَدَاءِ) ^(٢)
قوله [والأرجح ما قاله اللمحى] أى من الجمع بين عدل ورصا وإن
لم يذكر لعط أشهد

قواه [ووحست التركية] أى الشهادة بها
قوله [تقدم على بية التعديل] أى ولو كانت بية التعديل أعدل أو
أكثر على الأشهر

قوله [لأنها جمعت ما لم تحمطه بية التعديل] أى وذلك لأن بية التعديل
تحكى عن ظاهر الحال والمحرحة تحجر عما يحصى فبنى أريد علمًا بـ

(١) سورة الطلاق آية ٢

(٢) سورة البقرة آية ٢٨٢

في الناس الخرج لا العدالة حلاًماً لعصمهم ، بل وحرد العدل في زمانا هذا
بأدر حلاًماً

● (وَحَارَ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ بِعَصْمِهِمْ عَلَى بَعْضٍ) اعلم أن شهادة الصبيان
الأصل فيها عدم الحوار في كل شيء لعدم العدالة والوسط فيهم ، إلا أن أئمتنا
حورواها في شيء خاص للضرورة بشروط

الأول أن تكون على بعضهم ، لا على كبير

الثاني أن يكون (في حَرْجٍ وَقَتْلٍ فَقَطْ) لا في مال ولا في غيره من

غيرهما و«الواو» بمعنى «أو»

والثالث والرابع والخامس ذكرها بقوله

(وَالشَّاهِدُ) مِثْلُ (حُرٍّ) لَا عَدَّ (مُسْلِمٌ) لَا كَافِرٌ (دَكْتَرٌ)

قوله [وَحَارَ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ] أى وأما النساء في كالأعراس والحمامات

والماتم فلا تقلل شهادتهن في حرج ولا قتل ، لأن اجتماعهن غير مشروع
بخلاف الصبيان فإن اجتماعهم مشروع لتدريسهم على مصالح الدين والدنيا ،
والعالم عدم حصول الكفار معهم ، فلو لم تقلل شهادتهم لبعض على بعض لأدى
إلى هدر دمائهم كذا في الأصل

قوله [لعدم العدالة] أى لأن العدل حرام عاقل رشيد يرى من العسق

قوله [بشروط] ذكرها الشارح أحد عشر وفي الحقيقة المأخوذ منه

أربعة عشر

قوله [لا على كبير] أى ولا لكبير شهادة الصبيان لا تقلل إلا إن كان

المشهد له والمشهد عليه مهم

قوله [لا في مال ولا في غيره] ويلعب في ذلك فيقال شحخص تقلل شهادته

في القتل والخرج لا في المال ونحوه مع أن المال يحذف فيه

قوله [والخامس] الأولى أن يريد والسادس والسابع ، لأنه جمع خمسة

بعد الاثنين المقدمين

قوله [والشاهد مهم حرٌّ] إلح تحصيل هذه الأوصاف بالشاهد يدل

على أنها لا تنطبق في المشهد عليه مهم وإلا لم يكن لتحصيل الشاهد بذلك

لا أنى (مُتَعَدِّدٌ) اثنان فأكثر لا واحد (لم يَشْتَهَرَ) الشاهد (بالكذب)

لا إن اشتهر به فلا تقل منه

وتخصّس هذا أن يكون ميمراً ، فهو شرط سادس . لأن غير الميمر لا يصطح ما يقول ، فلا يوصف بصلقي ولا كذب

السابع والثامن أشار لهما بقوله

(عَبْرُ عَدُوٍّ) لم شهد عليه (ولا قريب) للمشهود له ولو عدت كاس

العم وإن الحال أو الحالة

التاسع أن لا يحتفلوا في شهادتهم ، فإن احتفلوا بأن قال بعضهم

قتله فلان ، وقال غيره بل قتله فلان آخر لم تقل من واحد منهم وإليه أشار بقوله

(ولا اختلاف) في الشهادة (بينهم) اتفقوا ، أو سكت الباقي ، أو قال لا أعلم

العاشر أن لا يترقوا بعد اجتماعهم إلى نحو مارلم ، فإن تفرقوا لم تقل

شهادتهم ، لأن تريقهم مطعة تعليمهم ما لم يكن وقع وإليه أشار بقوله

● **قائدة :** نعم يؤخذ من علم شهادتهم على المال أنه يشترط في المشهود عليه أن

يكون حراً وإلا كان من حملة الأموال وهم لا يسهاون فيها أفاده محتى الأصل

قوله [لا أنى] هذا يعيد أن لفظ صبيان يستعمل في الإناث أيضاً

وإلا كان الموصوع يحرقه

قوله [متعدد] هذا هو الشرط السادس ١٤ أترنا له وجعله لم يشتهر

بالكذب شرطاً سادساً المناسب كونه ثامناً

قوله [السابع والثامن] صوابه التاسع والعاشر

قوله [غير عدو] أى كانت العداوة بين الصبيان أو بين آبائهم

قال الحرثي والطاهر أن مطلق العداوة هنا مصر سواء كانت دنيوية أو دينية

(١ هـ) أى لسدة تأثيرها عند الصبيان وضعف شهادتهم

قوله [ولو عدت] أى فليسوا كالمالعين

قوله [التاسع] صوابه الحادى عشر

قوله [العاشر] صوابه الثانى عشر

قوله [ما لم يكن وقع] ما اسم موصول والحملة بعدها صلتها أو نكرة

(ولا مُرْقَعَةً) بينهم ، فإن تفرقوا فلا .

(إلا أن يُشْهَدَ عليهم قَسَلَتَهَا) أى قبل فرقتهم فإن شهد عليهم

العدول قبل فرقتهم صححت

الحادى عشر قوله (وَلَمْ يَحْصُرْ) بينهم (كبير) أى بالغ وقت القتل أو الحرح ، فإن حصر وقته أو بعده لم تقبل لإمكان تعليمهم ، وهذا طاهر إن كان الكبير غير عدل ، فإن كان عدلاً وحالهم لم تقبل شهادتهم وإن وافقهم قلت وقيل لا ، فإن قال العدل لا أدرى من رماه ، فقال اللحى قلت شهادتهم

تم إذا قلت - عند الشروط - فلا قسامة إدا لا قصاص عليهم ، وإنما عليهم الدية في العمد والخطأ

والحملة بعدها صفة لها وهى معمولة لقوله وتعليمهم ، والمعنى أن تمريقهم مطية تعلمهم من الكار الشيء الذى لم يكن وقع أو شيئاً لم يكن وقع

قوله [فإن تفرقوا فلا] أى فلا تقبل شهادتهم وكرره نوطئة للاستثناء بعد

قوله [صححت] أى قبل ما حكاه عنهم العدول والمراد عدلان فأكثر

قوله [الحادى عشر] صوابه الثالث عشر

قوله [فإن كان عدلاً وحالهم] قال فى الحاشية حاصل ما فى (ح)

أه إذا حصر الكبير وقت القتل أو الحرح وكان عدلاً فلا تصح شهادتهم على المشهور أى للاستثناء به ، وهذا إذا كان متعدداً مطلقاً أو واحداً والشهادة فى

حرح ، أى فيحلف معه وأما إن كانت الشهادة فى قتل فلا يصح حصول ذلك الواحد فى شهادتهم وإن كان غير عدل فقولان حوار شهادتهم وعدم حوارها

وهو المعتمد كان واحداً أو متعدداً وأما إذا حصر بعد المعركة وقبل الاوراق فتحوّر شهادتهم إذا كان عدلاً ، وأما إذا كان غير عدل فلا ، فتمسك بهذا واترك خلافه

(ا هـ) فإذا علمت ذلك فكلام شارحنا محمل ، وقول (ح) فلا يصح حصول

ذلك الواحد فى شهادتهم ، طاهره وافقهم أو حالهم ، ولكن بقيد بما قيد به

شارحنا

وأصل القسامة القصاص وإذا اتعت في عهدهم اتعت في حطهم -
 ابن عرفة قال - الناحي إذا حارت شهادتهم في القتل فقال غير واحد من
 أصحاب مالك لا تحور حتى تشهد العدول برؤية البدن مقتولا - ابن رشد
 رواه ابن القاسم عن مالك ، وقاله غير واحد من أصحابه
 (ولا يتقدم) في شهادتهم (رحوعهم) بعدها عنها قبل الحكم أو بعده
 (ولا تحريجهم) شيء (إلا بكثرة كذب) من جميع الشاهدين
 • ولما فرغ من ذكر شروط الشهادة وموانعها ، شرع في الكلام على مراتبها ،
 وهي أربعة

إما أربعة عدول

وإما عدلان

وإما عدل وامرأتان ،

وإما امرأتان

قوله [وأصل القسامة القصاص] أي وأما دحوها في الخطأ فحلاف الأصل
 وهذا لا يباي قولهم في الديات يحلفها في الخطأ من يرث
 قوله [اتعت في حطهم] أي من باب أولى لأنها فيه حلاف الأصل
 قوله [لا تحور حتى تشهد العدول] إلح هذا يصم للشروط المقدمة
 فتكون أربعة عشر ، ويؤخذ من المجموع شرطان آخرا وهما كونه ابن عشر
 وكونه من الصبيان المحتميين لاصبي مرّ عليهم وتكون الشروط ستة عشر
 قوله [قبل الحكم أو بعده] أي والموصوع أن رجوعهم قبل اللوع ،
 وأما لو تأخر الحكم للوعهم ثم رجعوا بعد اللوع لقل رجوعهم
 قوله [ولا تحريجهم شيء] أي لعدم تكليفهم الذي هو رأس أوصاف العدالة
 قوله [من جميع الشاهدين] أي بأن تشهد العدول أن هؤلاء الصبيان
 الشاهدين محرّون بالكذب

قوله [وهي أربعة] بقيت خامسة وهي ذكر فقط أو أنثى فقط في
 مسألة إثبات الخلطة الموحدة لنوحه اليمين على المدعى عليه على أحد القولين
 المتقدمين لكن لما كان القول الآخر هو المرجح لم يلتفت لها المصنف

• وبدأ بالأولى فقال

(وللربنا وللواطِ) أى للشهادة على حصولهما (أربعة) من العدول

وأما الإقرار بهما فيكى فيه العدلان

ولما تصح شهادتهم

(إن اتَّحَدَ) الربا عدهم أو اللواط (كثيْفِيَّةً) أى فى الصفة ، وأدوا

الشهادة كذلك من اصطلاح أو قيام أو هو فوقها أو تحتها فى مكان كذا فى

وقت كذا ولابد من ذكر ذلك كله للحاكم على انفرادهم بعد ترفيقهم قبل

الأداء بأمكنة

(ورؤْيَا) بأن يروا ذلك فى وقت واحد جميعاً

(وأداءً) يؤدوها معاً فى وقت واحد لا متفرقين فى أوقات ، وإلا لم تقبل ،

وحدوا للقذف

قوله [فيكى فيها العدلان] مقتضى قبول رجوع المقر بالربا ولو لم يأت
شبهة أنه لا عمة شهادتهما على الإقرار ، وسيأتى أن قبول رجوعه قول ابن القاسم
إلا أن يقال إن هذا مسمى على قول من يقول إن المقر بالربا لا يقبل رجوعه على
أنه إذا استمر على إقراره وعلم الحاكم بذلك فلا يجوز للحاكم حده إلا إذا شهد
على إقراره عدد الحاكم عدلان ، فحينئذ لابد من شهادة العدلين حتى على قول
ابن القاسم ، لأنه لو حكم عليه بالحد بمجرد إقراره من غير شهادة العدلين على
استمرار الإقرار لكان لأولياء الدم طلب الحاكم به فتأمل وإنما اشترط على فعل
الربا وللواط أربعة لأن العصبة فيها أشع من سائر المعاصى فشدد الشارع
فيهما طلباً للستر

قوله [إن اتَّحَدَ] أفرد الصمير العائد لأنه عائد على أحدهما لا بعينه ،

وأما هذا التارخ يعطيه أو

قوله [وأدوا الشهادة كذلك] أى على طبق ما رأوا ولا يكفى الإجمال

قوله [ورؤْيَا] عطف على كيفية ، والمعنى أن تحملهم الشهادة يكون برؤْيَا

واحدة أى يرويه دفعة أو متعاقباً مع الاتصال كما فى (س)

قوله [وحدوا للقذف] أى حيث تحلف شرط مما ذكر وكان المقذوف عميماً

يشهدون (بأنه أولم) أى أدخل (الدكر فى المرح كالميرود) كسر الميم أى كإصلاح المرد (فى المكحلة) ولابد من هذه الريادة ، لأنها تدب فقط ، ريادة فى التشديد عليهم وطلباً للستر ما أمكن (و) إذا أرادوا أداء الشهادة (حار لهم) أى لكل واحد منهم (نظر العورة) لتأديتها على وجهها ، والستر أولى إلا أن يشتهر الرأى بالرأى أو يتحاهر به (ومرّقوا) وحبوا فى الرأى واللواط خاصة (عد الأداء ، وسأل) الحاكم (كلاً) منهم (بافراد) على الكيفية والرؤيا، فإن تحلحل واحد منهم أو لم يوافق غيره حذوا للقدف ونقل المواق عن المدونة وحه الشهادة فى الرأى أن يأتى الأربعة الشهاداء فى وقت واحد يشهدون على وطء واحد فى موضع واحد بصفة واحدة بهذا تم الشهادة (ا) وقال فيها أبصاً ويسعى إذا شهدت بية عنده بالرأى أن يكتمهم على شهادتهم وكيف رآه وكيف صعب ، فإن رأى فى شهادتهم ما تطل به الشهادة أنطت (ا) قال أبو الحسن انظر قوله «يسعى» هل معاه يحب ؟ أو هو على ناه الأقر الوحوب (انتهى)

قوله [بأنه أولم] متعلق بمحذوف قدره الشارح بقوله يشهدون
قوله [ولابد من هذه الريادة] أى كما قال بهرام والمواق
وقوله [لأنها تدب فقط] أى كما قال الساطى
قوله [حار لهم] المراد بالحوار الإذن لأن ذلك مطلوب لتوقف صحة الشهادة عليه وهذا حوار عن سؤال وهو كيف تصح الشهادة على الوجه المذكور مع أن الطر للعورة معصية ؟ وحاصل الحوار لا نسلم أنه معصية حيث بل ما دون فيه لتوقف الشهادة عليه ، وظاهر كلامه حوار الطر للعورة ولو قدروا على معهم من فعل الرأى ابتداء ولا يقدح فيهم لإقرار على الرأى كما فى (ح) وعيره ، لكن الذى فى اس عرفة أنهم إذا قدروا على معهم من فعل الرأى ابتداء فلا يجوز لهم الطر للعورة لطلان شهادتهم بعصيانهم بسب عدم معهم منه ابتداء وبحوه لاس رشد كما فى (س) ؟

قوله [إلا أن يشتهر الرأى بالرأى] أى مرفعهم للقاصى أولى من الستر
قوله [أن يكتمهم] أى يطلب منهم إيصاح الشهادة

• وأشار للمرة الثانية بقوله

(ولما ليس بمال ولا آيل له) أى للمال (كحشقي) وطلاق ونسب
(وولاء رَحْمَةٍ) ادعتها هى أو وليها على روحها المَكْرَها وبكاح (ورِدَةٍ
وإِحْصَانٍ وَكِتَابَةٍ) وتُدسّر (وتوكيلٍ بغير مال) أى شيء غير مال ،
كشوكيل على بكاح أو طلاق وكشرب حمر وقذف وقتل (عَدْلَانِ)

قوله [وطلاق] أى كان حلعاً أولاً فإذا ادعت امرأة على رجل أنه
طلقها وهو يكر ذلك فلا يشت إلا بعدلين ، والعوض لا يتوقف على العدلين لأنه
مال وليس الكلام فيه

قوله [ادعتها هى أو وليها] أى وأما ادعاء الروح الرحمة فإن كان فى
العدة فهو مقبول ، وإن ادعى بعدها أنه كان راحعها فيها وأبكرت فلا تقبل
دعواه إلا بعدلين يشهدان على حصول الرحمة فى العدة فالمناسب لإطلاق قول
المصنف ورحمة أى ادعتها الروحة أو ادعاها الروح ويقيد بما إذا كانت دعواه
بعد العدة ، فإن التقييد يوم أن دعوى الروح مقبولة مطلقاً وليس كذلك كما علمت
قوله [وبكاح] أى كأن يدعى أنه تزوج فلانة وهى تكرر فلا يشت إلا
بعدلين وعكسه تدعى عليه أنه تزوجها وهو يكر فلا يشت إلا بعدلين ، وحيث
قام العدلان ثبت المكاح ولا يعد إنكار الروح طلاقاً كما تقدم فى تنارع الزوجين
قوله [عدلان] متلداً تقدم حبره فى قوله ولما ليس بمال إلخ

وحاصله أن كل ما ليس بمال ولا يشترط إليه لا يكفى فيه إلا عدلان من ذلك
العتق ، وهو عقد لازم لا يحتاج إلى عاقلين ، وفيه إحراج ومثله الوقف والطلاق عبر
الخلع والعفو عن القصاص والوصية بغير المال ، ويلحق به الولاء والتدبير ومن ذلك
الرحمة ، وهى كالعتق إلا أن فيها إدخالاً ومثله الاستلحاق والإسلام والردة ،
ويأسه الإحلال والإحصان ، ومن ذلك الكتابة وهى عقد يعتق لعاقدين ومثله
المكاح وانوكالة فى غير المال ، وكذا الخلع ويلحق به العدة أى تاريخ الموت
والطلاق لاقى انقضاءها لأن القول قولها ، فظهر من هذا المقام تعابير الأمثلة التى
مثل بها المصنف وما يأتى من الحلف مع شاهد الموت ويرث فى دعوى المكاح
فلأن الدعوى فى مال

• وأشار للمرتبة الثالثة بقوله

(وإلا) بأن كان المشهود به مالا أو آيالا لمال (فعدلت وامرأتان) عدلتان (أو أحدهما) أى عدلت فقط (مع يمين ، كبيع ، وشراء ، وأحلت) ادعاه مشتر وحالعه النافع أو احتلها في طوله أو في قبض الثمن أو قدره (وحيار) ادعاه أحدهما وحالعه الآخر لأنه يثول لمال (وشفعة) ادعى المشتري إسقاطها من الشيع أو ادعى الشيع بعد سنة أنه كان عائنا ونحو ذلك (وإحارة) عقداً أو أحلا (وحرّح خطأ) لأنه يثول لمال (أو) حرّح^(١) (مال) عمداً كحائفة (وأداء) بحوم (كتابة) ادعاه العبد على سيده فأذكر (وإيصاء) أو توكيل (تتصرف فيه) أى في المال إلا أن الوكالة والوصية بالنصر بالمال لا يكون فيهما اليمين مع الشاهد ، قال اللحى اختلف إذا شهد شاهد على وكالة عن عائ هل يحلف الوكيل مع الشاهد ؟ والمشهور أنه لا يحلف ، وهذا أحسن إن كانت الوكالة لحق العائ

قوله [عدلتان] ثنى للإيصاح وإلا فيحور ترك التنبيه في مثل هذا قوله [أو أحدهما] إلح طاهره كان ذلك العدل مرراً في العدالة أم لا وهو قول بعضهم وارتضاه (س) وقيل لا بد أن يكون مرراً قوله [وأحل] أى لثمن مبيع قوله [عقداً أو أحلا] أى فالرأع إما في أصل الإحارة أو في مدتها أو في قدر الأجرة قوله [أو حرّح مال] لاميهم مال لما سياتى أن الحرّح مطلقاً يشتر الشاهد واليمين وإنما قيدهما بالمال لأنه في أمثلة المال وما يثول إليه قوله [وأداء بحوم كتابة] أى سواء كان التارح في تأديتها كلها أو بعضها فإذا ادعى العبد على سيده وأذكر السيد القمص حلف العبد مع شاهده حتى في المحم الأخير وإن أدى للعتق

قوله [وهذا أحسن إن كانت الوكالة لحق العائ] تحصل من كلامه أولاً وآخراً أن دعوى أنه وصى أو وكيل من غير تقييد بمال أو غيره ، وكذا دعوى أنه وصى في غير المال كالطير في أحوال أولاده أو ترويع مائه لانتشت إلا بعدلين ،

فقط ، فإن كانت مما يتعلق بها حق الوكيل ، كأن يكون له على العائف دين أو يكون ذلك المال بيده قراضاً أو تصدق به عليه ، حلف ، واستحق إن أقر الموكل عليه بالمال للعائف (١٨) ومثله الموصى المذكور ، لأن اليمين لا يحلفها إلا من له فيها نفع ، ولا يحلف الإنسان لغيره نفع لغيره ، قال المازري معروف المذهب أن الشاهد واليمين لا يقضى بهما في الوكالة ، لكن مستحب القضاء بها ليس من ناحية قصور هذه الشهادة ، بل لأن اليمين مع الشاهد فيها متعذرة ، لأن اليمين لا يحلفها إلا من له فيها نفع ، والوكيل لا نفع له فيها وما وقع في المذهب أن الوكيل يحلف مع شاهده بالوكالة ويقص الحق ، فتأول الأشياخ هذه الرواية ، على أن المراد بها وكالة نأخرة يأخذها الوكيل من المال الذي يقصه فحلفه مع الشاهد لمصلحة له فيه (١٩)

(وبكاح) ادعته امرأة (بعد موت) لرحل أنه تروحها ، فيكفي فيه الشاهد والمرأتان أو أحدهما مع يمينها من حيث المال فيقضى لها بالإرث والصدقة ، لا من حيث داته ، فلا تحرم على أصوله وفروعه ولا عدة عليها في طاهر الحال . (أو سقيتيه) أي الموت وهو بالحر معطوف على المحرورات بالكاف قبله ، أي أو إذا شهد سقية الموت بين متوارثين فيكفي الشاهد والمرأتان أو أحدهما مع اليمين أي إذا مات كل من الزوجين مثلاً ، وشهد شاهد بأن

وأما دعوى أنه وكيل أو وصى على التصرف في المال فإن كان فيه نفع يعود على الوصي أو الوكيل كفى العدل والمرأتان أو أحدهما مع يمين ، فإن لم يكن نفع يعود عليه فلا يثبت إلا بعدلين أو عدل وامرأتين

قوله [فيقضى لها بالإرث والصدقة] أي عدد اس القاسم وهو المشهور ، وقال أئمة لا يثبت الميراث ولا الصدقة إلا بعد ثبوت الكاح وهو لا يثبت إلا بعدلين ، وعلى كلام اس القاسم يلزم بها فيقال لما شحصى يرث من غير ثبوت سب من أسباب الإرث فتأمل

قوله [في طاهر الحال] أي وأما في نفس الأمر فيقال لها إن كنت صادقة في دعواك فلا تحلى لغيره إلا بالعدة ولا يحل لك أن تأخذى من أصوله وفروعه قوله [المحرورات بالكاف قبله] أي الداحلة على بيع وما بعده

الروح سبق موته الروحة أو العكس ، فيكفي الشاهد واليمين ، فيرث المتأخر موتاً صاحبه

(أَوْ مَوْتٍ) لِرَجُلٍ (وَلَا رَوْحَةَ) لَهُ (وَلَا مُدَّتَرَ) لَهُ (وَبَحْوَهُ) كَقَوْلِي
بِعَقْتِهِ وَأُمُّ وَلَدِهِ ، فَإِنَّهُ يَنْتَبِثُ بِالشَّاهِدِ وَالْمُرَاتِنِ أَوْ أَحَدِهِمَا مَعَ الْيَمِينِ ، إِنْ لَيْسَ
حَيْثُئِدْ إِلَّا مَحْرُودُ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ وَأَشَارَ بِهَذَا الْفَرْعِ لِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْمَدُونَةِ
إِذَا مَاتَ رَجُلٌ فَشَهِدَ مَوْتَهُ امْرَأَتَانِ وَرَجُلٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَوْحَةٌ وَلَا أَوْصَى بَعَثَ عَدُوَّهُ
وَلَيْسَ لَهُ مَدْرٌ وَلَيْسَ إِلَّا قِسْمَةُ التَّرَكَةِ فَشَهَادَتُهُنَّ حَاطَّةٌ وَقَالَ عِيْرُهُ لَا تَحْوَرُ
(وَكَتَبْتُ دِيْنِي دِيْنِي عِيْتَقْتَنِي) ادْعَاهُ الْعَرِيْمُ ، وَقَالَ الْمَدِينُ بَلْ عَتَقَنِي لِلْعَدُوِّ
سَاقٍ عَلَى الدِّيْنِ ، فَلَا يَسْطَلُّ الْعَتَقُ فَيَكْفِي رَبَّ الدِّيْنِ الشَّاهِدُ أَوْ الْمُرَاتَانُ مَعَ
يَمِيْنِهِ وَيَسْطَلُّ الْعَتَقُ وَيَبَاعُ الْعَدُوُّ الدِّيْنِ
(وَقَصَاصٌ فِي حَرْجٍ) يَكْفِي فِيهِ الشَّاهِدُ وَالْمُرَاتَانُ أَوْ أَحَدُهُمَا عَلَى يَمِيْنِ
الْمَحْرُودِ ، وَيَقْتَصُّ مِنَ الْحَارِجِ ، وَهَذِهِ إِحْدَى الْمُسْتَحْسَنَاتِ الْأَرْبَعِ إِنْ لَيْسَتْ
بِمَالٍ وَلَا آيَلَةٍ لَهُ

قوله [فيرث المتأخر موتاً صاحبه] معناه ورثة المتأخر موتاً يرثون ما كان
يرثه مورثهم من ذلك المتقدم ، وإنما قلنا ذلك لأن الموصوع أن كلامات والاختلاف
إِنَّمَا هُوَ فِي السَّاقِ

قوله [وَلَا رَوْحَةَ لَهُ وَلَا مَدْرَ] إلْحَ أَيُّ وَأَمَّا لَوْ كَانَ لَهُ رَوْحَةٌ أَوْ مَدْرٌ
أَوْ أُمُّ وَلَدٍ أَوْ أَوْصَى بَعَثَ فَلَا يَنْتَبِثُ مَوْتُهُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ اتِّفَاقًا مَا يُلْزَمُ عَلَى مَوْتِهِ مِنْ
ثُبُوتِ الْعِدَّةِ لِلرَّوْحَةِ وَإِنَّا نَحْتَمِلُهَا بَعْدَهَا لِعِيْرِهِ مِنَ الْأَرْوَاحِ ، وَحَرْجُ الْمَدْرِ مِنَ الثَّلَاثِ وَأُمُّ
الْوَلَدِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَتَحْجِيرُ عَتَقِ الْمَوْصِيِّ بِهِ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَهَذِهِ إِعْمَا تَكُونُ شَهَادَةُ الْعَدْلَيْنِ
قوله [قَصَاصٌ فِي حَرْجٍ] أَيُّ وَالْمَوْصُوعُ أَنَّهُ عَمْدٌ لِأَنَّ الْقَصَاصَ لَا يَكُونُ
إِلَّا فِيهِ فَقَدْ اسْتَعِيدَ مِنْ هَا ، وَبِمَا مَرَّ أَنَّ الْحَرْجَ سَوَاءٌ كَانَ حَطًّا أَوْ عَمْدًا فِيهِ مَالٌ
كَالَّذِي فِيهِ الْمُتَالِفُ أَوْ عَمْدًا فِيهِ قَصَاصٌ يَنْتَبِثُ بِالْعَدْلِ وَالْمُرَاتِنِ أَوْ أَحَدِهِمَا مَعَ يَمِيْنِ
قوله [وَهَذِهِ إِحْدَى الْمُسْتَحْسَنَاتِ الْأَرْبَعِ] أَيُّ الَّتِي أَمْرَدَ بِهَا مَالِكٌ
وَيَتَقَدَّمُ سَطْرُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ نَظْمًا وَثَرًّا فِي بَابِ الشَّمْعَةِ فَانْظُرْ إِنْ شِئْتَ

• فَرَعَ لَوْ قَامَ شَاهِدٌ لَشَحْصٍ أَصَمُّ أَنْكُمْ بِلَدِيْنِ وَرَثَهُ عَنْ أَبِيهِ هَذَا لَا يُمْكِنُ
أَنْ يَحْلِفَ مَعَ شَاهِدِهِ وَحَيْثُئِدْ فَيَحْلِفُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ الدِّيْنِ وَيَبْقَى بِيَدِ ذَلِكَ الْمُدْعَى

• وإذا ادعى مدع على آخر أنه سرق له مالا أو أنه حارب وأحد منه مالا وأقام على ذلك شاهداً وامرأتين أو أحدهما (و) حلف (ثبَّتَ المالُ) بذلك (دونَ التَّحَدُّ) من قطع أو غيره (سَرِقَةً وَحِرَاسَةً) لأنَّ الحَدَّ يَشْتَبُ بالعَدْلَيْنِ بحلاف المال

• ثم ذكر المرتبة الرابعة بقوله

(وَلَيْسَ لَمْ يَطْهَرَ لِلرَّحَالِ امْرَأَتَانِ) عدلتان

(كَعَتِيبٍ فَرَحٍ) لا امرأة حرة ادعاه الروح وأنكرت ورصيت أن يطهرها النساء ، أو أمة ، ادعاه مشربها وأنكره البائع

(واستهلال) لمولود أو علمه ، وكذا دكوره وأبنته ، ويرتب على ذلك الإرث وعلمه

(وحَيْصٌ) لأمة في مواصلة أو محرد استبراء عند مارعة المتبايعين

عليه إلى أن يرول المانع فيحلف، فإن لم يرل حتى مات انتقل الحق لوارثه مع الشاهد ولو على وارث المدعى عليه كذا يطهر، فإن مات الشاهد فإن كانت شهادته كتبت أو أداها أو شهد بها عدلان عمل بها وإلا فلا (أ هـ من حاشية الأصل)

قوله [ورصيت أن يطهرها النساء] فإن لم ترص فلا تحر على ذلك وتصدق بيمينها

واعلم أن عيب الحرية إن كان قائماً بوجهها ويديها فلا بد من رحلين ، وما كان بفرجها فهي مصدقة فيه وإن رصيت برؤية النساء له كفى فيه امرأتان ، وما كان بغير فرجها وأطرافها من بقية حسدها فلا يشتر إلا شهادة امرأتين كما في الحاشية

قوله [واستهلال المولود] إلح أى لمولود حرة أو أمة واعلم أن الأصل يرول الولد غير مستهل مدعى عدم الاستهلال لا يحتاج لإثبات ومدعيه يحتاج لإثبات ويكفى فيه المرأتان إذا علمت ذلك فالأولى للتسارع حلف قوله أو عدمه

قوله [ويرتب على ذلك الإرث] أى عند ثبوت الاستهلال يثبت الإرث ، وثبوت الذكورية لها حكم في الميراث غير حكم الأبوة كما هو معلوم في الفرائض قوله [وحيص لأمة] أى فلا يصدق السيد في حيصها إلا بشهادة المرأتين

(وولادة) ادعتها المرأة ولم يحضر شخص يكتفى امرأتان

(وَتَسَتْ السَّسُّ وَالْإِثْرُ) شهادة المرأتين على الولادة أو الاستهلال فتكون الأمة أم ولد حيث أقر سيدها بوطئها وأبكر الولادة (له) أى للولد ، فيشت شهادتهما نسبة إذا كان موجوداً معها وارثه إن استهل فيرث من مات قبل ذلك ، فقوله « له » راجع لكل من السب والإرث ، وقوله

(وعليه) حاص بالإرث ، يعنى إذا استهل ومات عن مال ثبت الإرث عليه بشهادة المرأتين فيرثه الحى بعده (بلا يمين) مرتبط بقوله « امرأتان » أى يكتفى امرأتان بلا يمين من المدعى فيما لا يطهر للرجال

• (وَحَارَتْ) الشهادة أى أدائها (على حَطِّ الْمُقْرِ) أى بأن هذا حط فلان وفى حطه أقر فلان بأن فى دمه كذا لفلان ، وسواء كانت الوثيقة كلها بحطه ، أو الذى يحطه ما يعيد الإقرار ، أو أنه كتب بعد تمامه المسبوب إلى فيه صحيح ولا بد فى الشهادة على الخط من عدلين ، وإن كان الحق مما يقت بال شاهد واليمين ، لأن الشهادة بالخط كالنقل ، ولا يقل عن الواحد الاثنان ولو فى المال على الراجح وقال بعضهم بل الراجح والمعتمد ثبوتها بالشاهد واليمين ، وقوله

قوله [وولادة ادعتها المرأة] أى كانت حرة أو أمة

قوله [حيث أقر سيدها] أى الحر

قوله [فيرث من مات قبل ذلك] أى ويأخذ الميراث وارثه قبل موته

قوله [بلا يمين من المدعى] أى فى جميع المسائل التى لا تطهر للرجال

قوله [على حط المقر] أى سواء كان حياً وأبكر ، أو ميتاً أو عائلاً ، وسواء كان فى الوثيقة التى فيها حط المقر شهود أو كانت مجردة عن الشهود على المعتمد قوله [أو أنه كتب بعد تمامه] أى بيده

قوله [وإن كان الحق مما يشت بالشاهد واليمين] ما ذكره من عدم

العمل بالشاهد واليمين على حط المقر فى الماليات تنع فيه (ع) والحرشى

قوله [وقال بعضهم بل الراجح] إلح مراده به (س)

(بلايين) أى من المدعى مع البينة الشاهدة على الخط ، ساء على أن الشهادة على الخط كالشهادة على اللفظ وهذا هو الراجح ، قال بعضهم يوحد منه أنه إن كان الشاهد واحداً حلف معه المدعى وتنت الحق وهو المعتمد ، وعليه اقتصر المواقى ولاند أيضاً من حصول الخط عند الشهادة عليه ، فلا تصح في عينه ، وهذا هو الذى به العمل

• (و) حارت (على حَظَّ شاهد مَات أو) على حظ (عائب سَعَدَ) وحصل المكان كعده والمرأة المشهود على حطها بشهادتها تبقى كالرجل ، لاند من موتها أو نُعد عينتها وليست الشهادة على حطها كالنقل عنها يحور ولو لم تعب ، لأن الشهادة على الخط صعبة لا يبصار إليها مع إمكان غيرها وتحور الشهادة على حظ المقر وعلى حظ الشاهد العائب أو الميت (وإن يعبر مال)

قوله [بلايين] أى استطهاراً لأجل الخط من حيث إنه حظ فلا يباى أنه قد يحلف يمين القصاص أنه ما وهب وما أبرأ ونحو ذلك فيما إذا كان المقر بحظه ميتاً أو عائلاً ، وأما إن كان موحوداً وأكرر كونه حظه فلا يحتاج مع شهادة الشاهدين على حظه ليمين القصاص ولا مع الشاهد واليمين على المعتمد

قوله [ولاند أيضاً من حصول الخط] أى فإذا نظر شاهدان وثيقة بيد رجل بحظ مقر ندين وحطاه وتحققا فيها ثم صاغت الوثيقة فشهد الشاهدان بما فيها فإنه لا يعمل بشهادة تلك البينة في عية تلك الوثيقة كما قال ابن عرفة والمتنطى ، ومقابلة ما لأئى الحس من صحة الشهادة إذ لا فرق عند القاصى بين عية الوثيقة وحصولها حيث استوفى الشاهدان جميع ما فيها أماده (س)

قوله [أو على حظ عائب] المناسب أن يقول وعلى حظ شاهد عائب بعد ليميد أن قول المتن أو عائب معطوف على مات لأنه تنويع في الشهادة على حظ الشاهد كما يعينه آخر العبارة

قوله [والمرأة المشهود على حطها] إلح أى حيثئذ فيحور شهادة الرجال على حظ النساء ولو فيما يحتصن بهن ، وأما النساء فلا تقلل شهادتهن على حظ رجال ولا نساء ولو فيما يحتصن بهن كما يعينه (ع)

كطلاق وصق (فيهما) أى فى المقر والشاهد سوعية

• وأشار إلى شروط صحة الشهادة على الخط

الأول منها عام ، والثانى والثالث خاصان بالقسم الثانى سوعية بقوله

(إن عَرَفتَهُ) البينة معرفة تامة (كالمُعَيَّنِ) أى كمعرفة الشيء المعين

من حيوان أو غيره ، ، فلا بد من القطع بأنه حط فلا

وأشار للشرطين المختصين بحط الشاهد بسوعية بقوله

(و) عرفت (أنه) أى الشاهد الذى كتب حطه ومات أو عاب (كان

يَعْرِفُ مُشْهَدَهُ) أى من أشهده نسبه أو عيه وإلا لم تحرر الشهادة

على حطه

قوله [فيهما] تع فيه حليلا وضعف هذا التعميم فى المجموع تعنا

لما فى الحاشية ، وقال المعتمد أن الشهادة على حط الشاهد العائب أو الميت

محصورة بالمال

قوله [والشاهد سوعية] أى العائب والميت

قوله [الأول منها عام] أى فى الشهادة على حط المقر ، وعلى حط

الشاهد سوعية

قوله [إن عرفته البينة معرفة تامة] أى وإنما يكون ذلك من المطلق العارف ،

وإن لم يدرك صاحب الخط وإنما عرف الخط بالتواتر كالأشباح المتقدمين الذين

اشتهر حطهم بين العام والخاص •

قوله ^١ [كان يعرف مشهده] إلح أورد على هذا الشرط أن الشهادة على

من لا يعرف من شهادة الرور ، والموصوع أن الكاتب عدل والعدل لا يشهد على

من لا يعرف ، ولذا قال ابن راشد الصواب إسقاط هذا الشرط لأنه غير خارج

عن ماهية العدل ، فاشتراطه يشبه اشتراط الشيء فى نفسه وقد حرى العمل بقصة

على خلافه

قوله [أى من أشهده] المناسب أن يقول أى من شهد عليه فإن لم تعرف

البينة ذلك لم تشهد على حطه لاحتمال أنه شهد على من لا يعرف

(و) عرفت أنه (تَحَمَّلَهَا عَدْلًا) أى كتب حظه بالشهادة وهو عدل ولا يشترط أن يذكر ذلك فى شهادته ، بل شرط حوار الإقدام على الشهادة أن يعلم أنه وصح حظه وهو عدل واستمر عدلا حتى مات أو عاب (لا) يشهد شاهد (على حَقٍّ نَفْسِيهِ) بقضية (حتى يَشَدَّ كَثَرَهَا) فيشهد حينئذ بما علم ، لا على حط نفسه

(و) إذا لم يتذكر (أدنى) الشهادة على أن هذا حطى ولكنى لم أذكر القضية (بلا نفع) للطالب وفائدة الأداء : لاحتمال أن الحاكم يرى معها ، هذا قول مالك فى المدونة ، وهو الذى رجع إليه قال اس رشد وكان مالك يقول أولا إن عرف حظه ولم يذكر الشهادة ولا شيئا منها - وليس فى الكتاب محو ولا رية - فليشهد ، وبه أحد عامة أصحابه مطرف وعبد الملك والمعيرة وابن أبى حارم وابن دينار وابن وهب وسحنون وابن حبيب قال فى التوضيح صوّت جماعة أن يشهد إن لم يكن محو ولا رية ، فإنه لا بد للناس من ذلك ، ولكثرة سريان الشاهد المنتصب ، ولأنه لو لم يكن يشهد حتى يذكروها لم يكن لوصح حظه فائدة (هـ)

قوله [أى كتب حظه بالشهادة وهو عدل] أى لأن كتبه لها عملة أدائها فاندفع ما يقال إنه لا يشترط عددا العدالة فى التحمل بل فى الأداء ، ثم إنه لا يشترط فى ثبوت العدالة أن تكون لمس الشاهدين على الحط بل بهم أو بعيرهم قوله [حتى يتذكرها] أى تمامها وأما إذا تذكر بعضها فهو كمن لم يتذكر شيئا منها وحينئذ يؤدى بلا نفع خلافا للحمى

قوله [بلا نفع للطالب] أى باعتبار ما عبد الشاهد على حط نفسه قوله [لاحتمال أن الحاكم يرى معها] مقتضى هذا أنه لو حرم بعدم معها عبد القاصى أنه لا يؤديها

قوله [صوّت جماعة أن يشهد إن لم يكن محو] إلح محل صرر المحو مالم يكن مبدلا من حط الأصل وإلا لم يصح كما فى (س)

قوله [فإنه لا بد للناس من ذلك] أى ولذلك نقل عن شيخ متابعنا العدوى أنه كان يقول متى وجدت حطى شهدت عليه ، لأنى لا أكتب إلا على يقين من نفسى

* (ولا) يشهد (على مَنْ لا يَعْرِفُ) التَّاهِدَ (نَسَسَهُ) حين التحمل أو الأداء، أو عرف نسبه وتعدد (إلا على شخصه وسَحَلَّ) القاصي أى كتب في سحله - إذا شهدت البينة على ذات شخص بدين ولم تعلم نسبه أو أقر بأن في دمه ديناً لفلان ولم يعلم نسبه، فأحرر بأن اسمه فلان ابن فلان - فليكتب في الوثيقة (مَنْ رَعِمَ أنه فلانُ ابن فلان) لاحتمال أن يكون غير اسمه واسم أبيه للحد في المستقبل

(لا) يشهد (على) امرأة (مُسْتَقْبِةٍ) أى لا يحور تحمل الشهادة عليها حتى تكشف عن وجهها لتشهد البينة على عيها وشخصها ، وإنما امتنع الإشهاد عليها وهى متقنة (للتعيس للأداء) أى أداء الشهادة عليها فقله

قوله [أو عرف نسبه وتعدد] أى كما إذا تعدد المسبوب لشخص معين كمن له ستان فاطمة وريب وأراد الشاهد أن يشهد على فاطمة ، والحال أنه لا يعرف عين هذه من هذه فلا يشهد إلا على عيها ما لم يحصل له العلم بها وإن بامرأة ، وأما إن لم يكن للمعين إلا ست واحدة وكان الشاهد يعلم ذلك فلا تتوقف الشهادة على عيها ،

قوله [إلا على شخصه] استثناء مصرع من عموم الأحوال ، أى لا يشهد على من لا يعرف نسبه في حال من الأحوال إلا في حال تعيين شخصه وحليته بحيث يكون المعول عليه من وحدت فيه تلك الأوصاف لاحتمال أن يصح المشهود عليه اسم غيره على نفسه

قوله [لاحتمال أن يكون] إلح أى فائدة التسجيل بيان عدم ثبوت النسب المذكور عند التهود والقاصي

قوله [وشخصها] عطف تفسير على ما قبله والحاصل أنه لا يحور الشهادة على المتقنة تحملاً أو أداء ، بل لابد من كشف وجهها فيهما لأجل الشهادة على عيها وصفتها وهذا في غير معروفة النسب ، وفي معروفة الى تحتلط بغيرها ، وأما معروفة النسب المفردة أو المتميزة عند الشاهد عن المشاركة فله الشهادة عليها متقنة في التحمل والأداء

« لتتبعين » علة للى — أى عدم الحوار لا للمضى — أى متقدمة

• (و) حارت الشهادة من عدلين عند حاكم (سماع) (فشأ) بين الناس أى اشتهر بينهم وتسمى شهادة السماع قال ابن عرفة شهادة السماع لقب لما يصرح الشاهد فيه باستناد شهادته لسماع من غير معين فتخرج شهادة الت والقل (عن ثقات وغيرهم) فتعتمد البينة على ذلك (مملك) متعلق « سماع » أى تشهد سماعهم مملك التثنية من عقار أو غيره (الخائر) له ، لا إن لم يكن فى حوره فلا يحور أن تشهد به لغير حائره (لم) أى نقولهم للحاكم لم (تترك) سمع من دكير) أى من الثقات وغيرهم (أنه) أى هذا التثنية الذى فى حوره (له) أى لهذا الخائر طاهره أنه لاند فى شهادة البينة أن تجمع بين الأمرين ، وهو المعتمد الذى به العمل وعليه أبو الحسن والباحى والمتيطى وإن فتوح وغيرهم ،

قوله [علة للى] فى الحقيقة هو علة لمخروف قدره بقوله لنشهد البينة على عيها وشخصها

قوله [لا للمضى] إلح أى لمساد المعنى

• تسيه إن طلب الشهود للشهادة على امرأة فقالوا أشهدتنا متقدمة ونحن نعرفها على تلك الحالة وإن كشفت وجهها لا نعرفها قللوا وعمل بمواهبهم فى تعيينها ، إدا العرض أنهم عدول لا يتهمون فهذه المسألة تعيد أن محل مع الشهادة على المتقدمة غير المعروفة النسب إدا كانوا لا يعرفونها متقدمة وإلا حارت شهادتهم عليها وقللوا ، وكذلك لو شهدت الشهود على ذات امرأة فأذكرت نفسها وقالت لا يعرفون ذاتى خلطت بساء وقيل لم عيوها ، فإن عيوها عمل شهادتهم والدانة والريق كالمرأة إدا شهدوا بدانة أو رقيق يعيه لشخص خلط بغيره من حسه وعليهم إخراج ما شهدوا به حيث علطهم المدعى عليه ، وهذا هو التحقيق كما فى الأصل و (س) حلافاً لمن قال إنه خطأ من فعل

قوله [فتخرج شهادة الت والقل] أما حروح شهادة الت فلعدم استناده لىء أصلاً ، وأما شهادة القل فقوله من غير معين لأنها سماع من معين

قوله [على ذلك] أى السماع المذكور

قوله [بين الأمرين] أى الثقات وغيرهم

قال ابن قنوج شهادة السماع لا تكمل إلا أن يصح فيها أهل العدل وغيرهم ،
على هذا معنى عمل الناس ، ونقله ابن عرفة وأقره وقال ابن القاسم وجماعة
يكفى أحد العطين ، وشهر أيضاً

واعلم أن بينة السماع إنما حازت للصورة لأنها على خلاف الأصل ، إذ
الأصل أن الإنسان لا يشهد إلا بما علم مما تدركه حواسه كما قاله أبو إسحق .
وإذا شهدت سماع الملك لحائر لم يبرح ذلك الشيء من يد حائره ولا يشترط
سماعهم بالتصرف فيه تصرف الملاك ولا طول الحياة - خلافاً لما قاله الشيخ -
فإنه لا قائل به في المذهب ، وإنما سق فهمه له من كلام الخواهر بلا تأمل ،
لأن كلام الخواهر في بينة الست بالملك ، وستأني له في الحياة بقوله « وصحة
الملك بالتصرف » إلح - ذكره المحقق

● (وقد تمت بينة الست) بالملك على بينة السماع ، فإذا شهدت بينة أنا لم
يرد سماع من الثقات وغيرهم بأن هذه الدار أو هذا العبد لهذا الحائر ، وشهدت

قوله [وشهر أيضاً] اعلم أن الخلاف الثالث في نطق الشهود كما علمت ،
وأما اعتمادهم فعليه طريقتان الأولى تحكي الخلاف أيضاً فقبل لا تقل شهادة
السماع إلا إذا اعتمد الشهود على سماع فاش من الثقات وغيرهم ، وقبل يكفى في
قبولها اعتمادهم على سماع فاش من الثقات أو غيرهم ، والطريقة الثانية تقول
الخلاف إنما هو في نطق الشهود ، أما الاعتماد فلا بد من السماع العاشر من الثقات
وغيرهم قولاً واحداً ، وهذه الطريقة هي التي مال إليها (س) حيث قال الذي
يعينه كلام الأئمة أن الخلاف إنما هو في التعلق لا في الاعتماد (أ ١)

قوله [مما تدركه حواسه] أى بلا واسطة

قوله [خلافاً لما قاله الشيخ] يعنى حليلاً حيث قال « وحازت سماع
مسا عن ثقات وغيرهم ملك الحائر وتصرف طويل » (أ ١)

قوله [ذكره المحقق] مراده به (س) نقلاً عن (ر)

قوله [أو أهذا العدد] هكذا نسخة المؤلف بهمة قبل هذا ومقتضى
الظاهر حذف تلك الهمزة ،

أخرى نتاً بأنه لعبه من يدعيه ، قدمت بية الت وبرع من يد الخائر ، وأعطى لمن ادعاه وأقام بية الت

(إلا أن تشهد بية السماع بنقل الملك) لذلك الشيء المدعى به (من كائى القائىم) المدعى أنه له ، وأقام بية الت فتقدم بية السماع يعنى أن محل تقديم بية الت ما لم تشهد بية السماع بأن ذلك الشيء المتنازع فيه قد انتقل بملك حديد من أى القائم أو حذّه براءة أو هبة أو صدقة والموصوع أن صاحب بية السماع حائر للشيء المتنازع فيه ، وإلا قدمت بية الت

والكلام فى حيازة لا يشت بها الملك ، إما لقصرها ، وإما لكون المدعى القائم على الخائر كان عائناً أو حاصراً قام به مانع وأما الحاصر الذى لا مانع له إذا سكت العشر سين فلا تسمع له دعوى ولا بية فى العقار وكذا غيره على التفصيل الآتى ذكره إن شاء الله

وهها بحث قوى وهو أنه إذا كانت دعوى القائم على الخائر محردة فالخوور كاف فى دفعها من غير احتياح إلى بية سماع ، وكذا إذا كان مع دعوى القائم بية سماع ، لأنه لا يبرع بها من يد خائر ، فإن كان معها بية قطع فبية

قوله [وبرع من يد الخائر] أى والكلام فى حيازة لا يشت بها الملك وإلا لم يبرع من يد الخائر كما سيأتى

قوله [إلا أن تشهد بية السماع] إلح محصل أنه لا تقدم بية الملك على بية السماع إلا بشرطين ألا تخصى مدة الحيازة التى ثبت بها الملك ، وألا تشهد بية السماع بنقل الملك من كائى القائم

قوله [أو حاصراً قام به مانع] أى كالخووف من الخائر

قوله [إذا سكت العشر سين] أى بالنسبة للأحاب غير الشركاء ، وأما الأقارب فما راد على الأربعين وسيأتى إيضاح ذلك فى آخر الباب إن شاء الله تعالى

قوله [محردة] أى عن بية الت أو السماع

قوله [فى دفعها] الصبير يعود على الدعوى

قوله [فإن كان معها] أى مع دعواه

السماح للحائز لامتعه إلا السماح أنه اشتراها من ك أى القائم فلم يبق لقولكم ملك الحائز محل

• (وعموت عائب) عطف على « ملك الحائز » أى وحارت سماح فشا عموت عائب (بعد) كأربعين يوماً ، وألحق بها الشهر فيشت موته بنية السماح (أو) لم يطل و (طالَ رَمَسٌ مِمَّا عَيْهِ) أى الموت ، وأما إذا لم يطل الرمس فلا يشت بالسماح ولابد من بنية القبط كالحاصر لسهولة الكشف عن حاله

(أو توقف) فيشت بنية السماح ، فإذا شهدت بنية سماح بأن هذا وقف على فلان الحائز له أو على فلان - وليست الدات بيد أحد - تمت بها الوقف وأما لو كانت بيد حائز يدعى ملكها فعليه خلاف ، قيل لا يبرع بها من يد الحائز كالملك ، وقيل يبرع ترجيحاً لحاب الوقف ، ورجح ثم أشار إلى شروط إعادة بنية السماح بقوله

(إن طَالَ الرمسُ) أى رمس السماح كعشرين سنة فأقل منها لا يكرى ، ولابد من شهادة الت وهذا الشرط اعتراه بعضهم فى جميع الأمور المتقدمة وغيرها وقال ابن هرون طول الرمان ليس شرطاً فى جميعها بل فى الأملالك

قوله [لا تمعه] أى لانتشت له ملكاً

قوله [إلا سماح] أى أو بالحجارة الشرعية كما تقدم

قوله [بعد] أى بلد بعيدة وحهل المكان كمعده بما يطهر

قوله [أو لم يطل] أى لم يعد البلد

وقوله [وطال رمس سماعه] أى كعشرين سنة كما بأتى بعد فى ذكر

شروط بنية السماح

قوله [قيل لا يبرع بها من يد الحائز] أى وهو قول اللحى والتوصيح ،

واقصر عليه بهرام والساطى

وقوله [وقيل يبرع] وهو ما لاس عرفة وبه أفتى الأحهورى فعلى هذا القول

يكون الوقف مستثنى من قولهم لا يبرع بنية السماح من يد حائز

قوله [كعشرين سنة] هذا قول ابن القائم قال ابن رشد وبه العمل

بقرطة وظاهر المدونة أربعون سنة ٥

والشراء والأحاس والأنكحة والوقف والصدقة والولاء والنسب والحياة ، وأما موت العائث فيشترط فيه تنأى اللدان أو طول الرمان ، واعتمد ، واحتار اس عرفة أنه في الموت مع الطول لاند من بية القلع ولو بالقل إد يعد عادة موته مع عدم من يأتى من هذا البلد يحبر موته في تلك المدة الطويلة (بلا ريبّة) في بية السماع فإن وجدت ريبّة لم يعمل بها ، كما إذا لم يسمع بذلك غيرهما من دوى أسانهما

• (وشهد) به (عدلان) فلا يكفى الواحد فيها مع اليمين (وحكف) المدعى الذى أقامهما مع العدلين لصحتها ، لأنها على حلاوى الأصل

قوله [وأما موت العائث] حاصله أن في شهادة السماع بالموت طرقاً ثلاثة طريقة اس عرفة اشتراط تنأى اللدين وقصر الرمان ، وطريقة اس عبد السلام اشتراط تنأى اللدين وطول الرمان ، وطريقة اس هرون اشتراط أحد الأمرين إما تنأى اللدين أو طول الرمان واعتمد شارحاً هذه الطريقة واعتمد محشى الأصل الطريقة الأولى

قوله [كما إذا لم يسمع بذلك غيرهما] أى كما لو شهد اثنان فقط بموت رجل وفيها عدد كثير من دوى أسانهما لم يعلموا بذلك قوله [وشهد به عدلان] أى فيكتفى بهما على المشهور وقال عند الملك لاند من أربعة

قوله [فلا يكفى الواحد فيها مع اليمين] قال اس القاسم إن شهد شاهد واحد على السماع لم يقص له بالمال وإن حلف ، لأن السماع نقل شهادة ولا يكفى شهادة واحد على شهادة غيره ، ويشكل على ما مر في الخلع من أن المرأة ترجع في العوص متى أقامت على الصرر شاهداً ولو شاهد سماع وحلفت معه ، ولكن في الشامل أن في رد المال شهادة الواحد بالسماع مع اليمين قولين من غير ترجيح فيكون ما تقدم في الخلع ماشياً على قول ، وما هنا على قول قوله [مع العدلين] الأولى حذوه لأنه يومهم أيهما يحملان أيضاً

ثم شَهْـمَسَ مسائلَ الثلاثة المتقدمة في قبول شهادة السماع فيها فقال
(كَتَوَلَّيْتُ) تقبل فيها بينة السماع أى تولية قاص أو وال أو وكيل
(وتعديل) لبية ، نحو لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه عدلٌ وصا
(وإسلام) لشخص معين نحو ، لم نزل نسمع إلح أنه مسلم أو أنه أسلم
(ورُشِدَ) كذلك

قوله [ثم شه مسائل] أى عشرين على مقتضى حل الشارح
وقوله [بالثلاثة المتقدمة] أعنى قوله مملك الحائر وموت العائب العبد
إلح والوقف فالحملة ثلاث وعشرون وبعضهم أنهاها لاثني وثلاثين ، وقد جمعت
في أبيات وبصها

أيا سائل عما يعد حكمه ويت سمعاً دون علم بأصله
فى العزل والتحريم والكفر بعده وفى سمه أو صد ذلك كله
فى البيع والإحساس والصدقات والر صاع وحلع والمكاح وحله
فى قسمة أو نسة وولاية وموت وحمل والمصر بأهله
ومها الهبات والوصية فاعلمس وملك قديم قد يصس مثله
ومها ولادات ومها حرارة ومها الإناق فليصم لشكله
وقد ريد فيها الأسر والمقد والملا ولوث وعق فاطمرن سقله
فصارت لدى عد ثلاثين أتعت شتين فاطلب بصها فى محله
(انتهى عا)

وقوله مملك قديم أى محوره من زمان سابق وقوله قد يصس مثله
أى يعر أن يكون لمثل هذا الحائر بل هو له فإلها بمعنى اللام هذا ما طهر
قوله [أى تولية قاص أو وال] إلح ويمد تلك الشهادة حكم القاصى
والوالى وتصرف الوكيل

قوله [وتعديل] أى تقبل شهادة المعدل
قوله [وإسلام] أى ونحرى عليه أحكامه
قوله [ورشد] أى حيث قالوا لم نزل نسمع أن ولى السعيه العلانى أطلق
له النصرف ورشده فتقبل تلك الشهادة ونحرى عليه أحكامه

(وبكاح) ادعاه الحى منهما على الميت ليرثه أو ادعاه أحد الزوجين الحيين ولم ينكر الآخر ، وكانت الروحة تحتة وأما لو ادعاه أحدهما وأنكره الآخر فلا يثبت بها النكاح قال فى التوضيح قال أبو عمران يشترط فى شهادة السماع على النكاح أن يكون الروحان متفقان عليه ، وأما إذا أنكر أحدهما فلا (اهـ) لكن قال بعضهم تكون حتى إذا ادعاه أحدهما وأنكره الآخر (وصدّها) أى الخمسة المتقدمة وهى العزل والخرج والكفر والسفه والطلاق ، وإن حلماً ويثبت بها الطلاق لادفع العوص فهذه عشر مسائل (وصّرّ روح) لروحته نحو لم يرل سمع من الثقات وغيرهم أنه يصاررها فيطلقها عليه الحاكم

(وهوة وصدقة) أى أنه وهب لفلان كذا ، أو تصدق به عليه (ووصية) كـ لم يرل سمع إلح أن فلاناً أقام فلاناً وصياً عنه فى ماله أو ولده أو أن فلاناً تحت ولاية فلان يتولى الطر له والإعاق عليه بإيضاء أبيه أو بتعديم قاص له عليه

قوله [وأما لو ادعاه أحدهما] إلح أى والموصوع أن كلا حتى

قوله [أن يكون الروحان متفقان عليه] الفصح متفقين

قوله [لكن قال بعضهم] هو اس رجال فى حاشيته قائلوا هو ظاهر النقل

قال (س) وهو فى عهدته

قوله [وهى العزل] أى فى القاصى والوالى أو الوكيل وحيث ثبت شهادة

السماع العزل فلا يمضى حكم لقاص ولا وال ولا تصرف لوكيل

قوله [والخرج] أى فلا تقبل له شهادة

قوله [والكفر] أى ويحرى عليه أحكامه

وقوله [والسفه] أى فتحرى عليه أحكامه

قوله [لادفع العوص] أى وهو التتبع الذى حمل فى نظير الطلاق بل

لا بد من بينة نتا عليه

قوله [وصدقة] الأولى حدهما من هما لأنه سياتى بدخلها تحت الحو

(وبحوا) أى المذكورات كالصدقة والعتق والولادة والحراة والإناق والعسر واليسر وهذه المسائل تثبت سمية السماع لا بقيد الطول ، فلذا قريها بكاف التشبيه بعد الثلاثة المتقدمة

• (والتَّحْمِلُ) للشهادة - (إِنْ اِفْتَقَرَ إِلَيْهِ) - بَأَنْ حَيْفَ تَرْكِهِ صِبَاغِ الْحَقِّ مِنْ مَالٍ أَوْ غَيْرِهِ - (فِرْصٌ كُفَايَةٌ) وَيَتَعَيَّنُ مَا يَتَعَيَّنُ بِهِ فِرْصُ الْكُفَايَةِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَلَوْ كَانَ فَاسِقًا وَقْتَ التَّحْمِلِ أَوْ مُحَرَّجًا شَيْءَ آخَرٍ لِحَوَارِ رِوَالِ الْمَنَاعِ وَقْتَ الْأَدَاءِ ، وَلَا يَقْدَحُ فِيهِ الْحَصْمُ وَمَعْنَاهُ « اِفْتَقَرَ إِلَيْهِ » أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَيْهِ لَا يَكُونُ فِرْصٌ كُفَايَةٌ بَلْ تَحْوُرُ وَقَدْ لَانَحْوُرُ كَشَهَادَةِ عَلَى رَأْيَا مِنْ دُونِ أَرْبَعَةِ عَدُولٍ

قوله [والولادة] أى بَأَنْ تَقُولُ الْبَيِّنَةُ لَمْ تَرَلْ سَمِعَ أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَلَدَتْ مِنْ فُلَانٍ ، أَوْ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ قَدْ وَلَدَتْ لِأَحْلٍ حَرُوحَهَا مِنَ الْعَدَةِ مِثْلًا

قوله [والحراة] أى بَأَنْ يَقُولُوا لَمْ تَرَلْ سَمِعَ مِنَ الثَّقَاتِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْحِمَاةَ هُمُ الْمُحَارِبُونَ أَوْ الْأَحْدَثُونَ لِمَالِ فُلَانٍ حِرَاةً فَيُحْكَمُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ

قوله [والإناق] أى بَأَنْ يَقُولُوا لَمْ تَرَلْ سَمِعَ أَنَّ فُلَانًا أَتَى لَهُ عَدُوُّهُ كَذَا فَيَعْتَمِدُ الْحَاكِمُ عَلَى كَلَامِهِمْ وَيُحْكَمُ لَهُ لِمَصَابِحِهِ

قوله [لا بقيد الطول] أى وَلَا الْقَصَرُ

قوله [والتحمل للشهادة] هُوَ لَعَةُ الْإِتْرَامِ ، فَإِذَا التَّرَمَّ دَفَعَ مَا عَلَى الْمَدِينِ ، يُقَالُ إِنَّهُ تَحْمَلُ بِالْمَدِينِ وَأَمَّا فِي عَرَفِ أَهْلِ الشَّرْعِ فَهُوَ عِلْمٌ مَا يَتَّهَدُ بِهِ سَبَبُ احْتِيَارِيٍّ ، مُحَرَّجٌ بِقَوْلِهِ سَبَبُ احْتِيَارِيٍّ عِلْمُهُ لِمَا يَتَّهَدُ بِهِ بِدُونِ احْتِيَارٍ كَمَا إِذَا كَانَ مَارًّا فَسَمِعَ مَنْ يَقُولُ لِرُوحَتِهِ هِيَ طَائِقٌ فَلَا يُسَمَّى تَحْمِلًا .

قوله [وظاهر كلامهم ولو كان فاسقًا] إلح قال بعضهم فيه نظر لأن تحمله للشهادة فيه تعريض لصيباح الحق ، لأن الغالب رد شهادة العاسق نعم إن لم يوجد سواه طهر تحملها انظر (س)

قوله [كشهادة على ربا] إلح إنما معنت الشهادة حيث لا يكون له ليس فيه شهادة بل قدف ويحد له إن كان المشهود عليه عفيفًا

(وَتَعَيَّنَ الْأَدَاءُ) على المتحمل عند الحاكم أو جماعة المسلمين إذا لم يقر المدعى عليه (من) مسافة (كسريديس) وأدركت الكاف الريد الثالث ،
بدليل قوله « لا من أربعة »

(و) تعين الأداء (على) شاهد (ثالث) بل ورابع وخامس (إن) لم يحتضر بهما (أي بالشاهدين عند الحاكم لانتهاهما بأمر مما مر حتى تتم الشهادة (وإن) انتفع) من تعين عليه الأداء بأن امتنع من الأداء إلا بمقابلة شيء من الدراهم أو غيرها يتمتع به (وحرّج) قاذح في الشهادة ، لأن الانتفاع رشوة في نظير ما وح عليه سقط لشهادته قال تعالى [وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ] ^(١) وهذا قد كتّمها حتى يأخذ رشوة (إلا ركوبه) لدانة مجلس الحكم (لعسر مستيره ، ولا دابة له) فيحور

قوله [وتعين الأداء] إلح قال الحرثي والأظهر أنه يكتفى في الأداء بالإشارة المهمة وقد عرفت أن عرفة الأداء بقوله الأداء عرفاً لإعلام الشاهد الحاكم بشهادة مما يحصل له العلم بما شهد به ، فقوله شهادة متعلق بإعلام والباء للتعدية وقوله مما يحصل إلح بيان لما قبله ومعناه إعلام الشاهد الحاكم بشهادته بشيء يحصل العلم للحاكم بما شهد به والصبر في له يتعين عوده على الحاكم (هـ ١)

قوله [بأمر مأمراً] أي كتأكد القراءة للمشهود له أو العداوة للمشهود عليه أو حرج بوجه مما تقدم
قوله [بأن اسمع من الأداء] إلح طاهره أن اسماعه من غير امتناع من الأداء ليس محرّجة وليس كذلك بل انتفاع من تعين عليه الأداء حرّجة اسمع أولاً كما في (ر)

قوله [فإنه آثم قلبه] إساد الإثم للقلب محار عقلي لأن أثر العصيان يظهر فيه فهو من إساد الشيء إلى مكان ظهور أثره
قوله [إلا ركوبه] أي إذا دفع المشهود له الشاهد أجرة ركوبه أو أركبه دأته فليس محرّج ، فإن دفع المشهود له للشاهد أجرة الركوب فأحدها ومشى

وليس بحرج وأما الانتماع على التحمل - إذا لم يتعين - فيحور، فإن تعين لم يحرج، وقيل بالحوار إن كان يكتسها في وثيقة ممن انتصب لذلك، وكذلك إذا لم ينتصب في نظير كتابته، وكذلك المقتى

(لا أربعة) من السرّد، فلا يحجب عليه السرر للأداء لأن مسافة القصر شأنها المشقة ولذا قصرت فيها الصلاة وحرار فيها العطر برمضان

(وله) أي لمن كان على مسافة أربعة برد الانتماع (من المشهود له حيث لا حيث لا) أي حين إذا كان على مسافة القصر لعدم وجوب الأداء عليه (ولو سعة) يأخذها في نظير سفره دهاناً وإيائاً، فأولى الانتماع بدانة يركبها

• وإعلم أن الدعوى لا تتوقف على حرية ولا بدوع ولا رشد فإذا ادعى واحد منهم بحق وأقام شاهداً واحداً أقبلت منه الدعوى

فانظر هل يكون حرجة أم لا والطاهر الأول لأنه يحل بالمرودة ولعله ما لم تستند الحاجة، وانظر إذا عسر متبنيه وعلمت دابته ولكه مؤسر هل يلزمه أن يكرى لنفسه دابة يركبها ولا يحور له أحد الدابة من المشهود له أو لا يلزمه أن يكرى لنفسه دابة ويحور له أحد آخرتها من المشهود له أو يركب دابة واستطهر الأول

قوله [وقيل بالحوار إن كان يكتسها في وثيقة] قال (س) لكن بشرط ألا يأخذ أكثر مما يستحقه وهو أجرة المثل

قوله [وكذا المقتى] تقدم الكلام عليه مسوطاً في الإحارة

قوله [الانتماع من المشهود له] أي في نظير السرر لا في نظير أداء الشهادة فلا يحور حيث تعينت عليه

قوله [لعدم وجوب الأداء عليه] أي السرر للأداء وإعما يحجب عليه أن يؤديها عند قاصي بلده، ويكتب بها إنهاء للقاصي الذي على مسافة القصر أو تنقل تلك الشهادة عن هذا الشاهد بأن يؤديها عند رحلين يقدانها عنه ويؤديانها عند القاصي الذي على مسافة القصر

قوله [وإعلم أن الدعوى] إلح دخول على كلام المصنف

قوله [إذا ادعى واحد منهم] الصمير يعود على من عدم منه أحد

الأوصاف الثلاثة

(وَحَلَفَ عِدَّةٌ وَسَمِيَةٌ) مع شاهده ، الذى أقامه واستحق ما ادعى به بالشاهد واليمين ، أو بامرأتين ويمين ، ولا يوثر العبد للعتق ولا السعيه للرشد ، ولا يحلف وليهما عهما فإن بكل حلف المدعى عليه ويرى وإلا عرم .
 • (لا) يحلف (صبي) مع شاهده الذى أقامه ، لأن الصبي لا تتوجه عليه يمين

(و) لا (وليته) عه ولو كان أباً يفتق عليه وهذا فيما إذا لم يل الأب ولا وصيه المعاملة للصبي ، فإن وليها حلف ، لأنه إذا لم يحلف عرم ، وكذا ولي السمية إن تولى معاملته حلف وإلا عرم

قوله [وحلف عبد] إلح حاصل فقه هذا المبحث أن العبد سواء كان مأدوماً له فى التجارة أولاً إذا أقام شاهداً بحق مالى فإنه يحلف مع شاهده ويستحق المال ويأخذه ولا خلاف فى ذلك ، فإن بكل العبد عن اليمين فإذا كان غير مأدوم له حلف سيده واستحق وإلا ردت اليمين على المدعى عليه . وكذلك السمية إذا ادعى على شخص بحق مالى وأقام بذلك شاهداً فإنه يحلف مع شاهده ويستحق المال لكن يقصده وليه ، فإن بكل السمية حلف المدعى عليه لرد شهادة الشاهد ويرى . ومحل حلف السمية إذا لم يكن وليه تولى المايعة وإلا فهو الذى يحلف مع الشاهد قاله (ر) وفرص المسألة أن السمية أو العبد مدع مع الشاهد ، وأما إذا ادعى أحد على عبد أو سمية فأبكر ولم يقيم المدعى بينة فلا يمين على ذلك المدعى عليه سواء كان ذكراً أو أنثى ، إذا لا فائدة لليمين لأنها إنما تتوجه إذا كان المدعى عليه يؤاخذ بالإقرار فى المال وهما ليس كذلك

قوله [ولا يحلف وليهما عهما] أى مالم تكن المعاملة بيد الولي أو ترد اليمين على العبد ، وبكل وهو غير مأدوم له فإنه يحلف كل من الولي والسيد ويستحق ، وسبأنى هذا القيد فى الولي

قوله [ولو كان أباً يفتق عليه] ردّ نلو على ابن كناية القاتل بأن الأب يحلف إذا كان يفتق على الولد لعاقباً واحساً ، لأن ليميه فائدة وهو سقوط العقبة عه لكن ما متنى عليه المصنف رواية ابن القاسم عن مالك

قوله [فإن وليها حلف] أى كما لو باع الأب أو الوصي أو مقدم القاصي سلعة الصبي لإنسان تسمى تم طولب المشتري بالتس فأبكره ووجد

• (و) إذا لم يحلف الصبي ولا وليه مع الشاهد (حلفَ المطلوب) أى المدعى عليه أن هذا الصبي لا يستحق عدى شيء أو ليس هذا المدعى به له (ليُستَرَكَ) المتنازع فيه (بيده) أى يد المطلوب حوراً لا ملكاً إلى بلوغ الصبي (وَأُسْجِلَ) المدعى به أى أسجله الحاكم على طيئ ما وقع من الدعوى والشاهد ، وحلف المدعى عليه صوتاً لمال الصبي وحقاً من موت الشاهد أو المدعى عليه (ليحلفَ) الصبي (إذا سَلَعَ) علة للإسحال (فإنْ سَكَلَ) المطلوب عن اليمين حين الدعوى (أُحْدَهُ الصبي) لئكول المدعى عليه مع قيام الشاهد به عليه (وإنْ) حلف فترك المدعى به يده للبلوغ الصبي ليحلف و(سَكَلَ)

شاهداً يشهد له ، فإن الأب ومن معه يحلف مع ذلك الشاهد لأنه إذا لم يحلف عزم قوله [لا يستحق عدى شيء] هكذا نسخة المؤلف برفع شيء والإعراب يقتضى نصبه على أنه معقول ليستحق

قوله [ليترك] بالنساء للمجهول علة للحلف ، وهذا إن كان معيماً فإن كان المتنازع فيه ديساً بقى بدعته ، وإذا كان معيماً ونقى يده فعلمته له والبقعة على المقصى له به وما ذكره المصنف من ترك المتنازع فيه بيد المدعى عليه بعد يمينه إن كان معيماً هو قول الأخوين وإن عدل الحكم وأصع . وقيل إنه يحلف المطلوب ويوقف ذلك المتنازع فيه المعين تحت يد عدل للبلوغ الصبي ونسبه فى الوصيح لظاهر الموازية كذا فى (س)

قوله [أى أسجله الحاكم] أى يكتب فى سجله الحادثة وشهادة العدل وما حصل عليه الانفصال للحصومة

قوله [علة للإسحال] أى كذا وقول التنازع صوتاً وحقاً فإيهما عدلان للإسحال أيضاً فإذا حصل التسجيل وتغير حاله عن العدالة فلا يصير لأن فسقه بعد الإسحال بمنزلة طرو فسقه بعد الحكم وهو لا يصير فلا يعارض ما سبق من أن طرو الفسق بعد الأداء مصر

قوله [فإن نكل المطلوب] مقابل قوله وحلف المطلوب

قوله [فترك المدعى به] أى كما تقدم ، وإنما أعاده تمهيداً لكلام المصنف

الصبي (بعد بلوغه فلا شيء له)
(وَحَلَفَ وَارِثُهُ) أى وارث الصبي (إن مات) الصبي (قبله) أى
قبل بلوغه واستحق المذبح به

قوله [وحلف وارثه] عمل حلف الوارث واستحقاقه ما لم يكن ذلك الوارث
بيت المال أو محبوساً أو معصياً عليه غير مرحو الإفاقة ، وإلا فلا يحلف وترد اليمين
على المطلوب ، ويستحق ولا حق لبيت المال ، ولا للوارث المحبوس أو المعصى عليه
وعمل ردها على المطلوب فى تلك الحالة ما لم يكن حلف أولاً وإلا فلا تعاد ، فإن
كان الوارث محبوساً أو معصياً عليه مرحو الإفاقة انتظر ولا يحلف المطلوب
ويوضح المتنازع فيه بيد أمين كذا فى الحاشية

• تسمية إن تعدل يمين بعض أو كل فالأول كمن وقف وقفاً على سبه وعقبه
وقام عليه شاهد واحد فإن اليمين متعذرة من العقب لعدم وجوده ، والثانى كمن وقف
وقفاً على الفقراء وقام عليه شاهد ، فاليمين متعذرة من جميعهم حلف من يحاطب
باليمين وهو البعض المحبوس من الموقوف عليهم فى الأول والمدعى عليه فى الثانى ،
فإن حلف المحبوس مع الشاهد ثبت الوقف ، وإن حلف بعض المحبوسين دون
بعض ثبت نصيب من حلف دون غيره ، فإن نكل الجميع بطل الوقف إن حلف
المدعى عليه ، وإن نكل فحس شهادة الشاهد وبكوله ، فإن مات البعض الخائف
متحداً أو متعدداً ولم يبق إلا ما كل ، فهل يستحق نصيب الميت الخائف أهل
طبقته المأكولون ، لأن نكولهم عن الحلف أولاً عن نصيبهم لا يمنع استحقاق نصيب
الخائف الميت؟ أو يستحقه أهل البطن الثانى لبطان حق بقية البطن الأول سكولهم
وأهل البطن الثانى إما تلقوه عن حدهم المحبس فلا يصبرهم نكول أبيهم إن كان هو
المأكول ؟ تردد ، الراجح الثانى وكل من استحق لاند من يمينه لأن أصل الوقف
شاهد واحد ، ويسعى أن يحلف غير ولد الميت ، لأن ولده يأخذ بالوراثة عن أبيه
وعمل التردد المذكور ما لم يشترط الواقف أنه لا يأخذ أحد من أهل البطن الثانى
شيئاً إلا بعد انقراض البطن الأول ، وإلا كان لأهل البطن الأول اعاقاً ، وموضوع
الردد أيضاً فى موت البعض الخائف ولم يبق إلا المأكول ، وأما إذا بقى بعض
من حلف مع البعض المأكولين فلا شيء للمأكولين ، ويستحق نصيب الميت الخائف

• (وَحَارَ نَقْلُهَا) أى الشهادة عن الشاهد الأصل، وتسمى شهادة النقل

ولما تصح شروط ستة

• أشار لأولها بقوله (إن قال) الشاهد الأصل للنقل عنه (إشهاداً على شهادتي) - أو نحوه مما يراد به كما نقلها عني أو ما هو بمنزلة ذلك كما أفاده بقوله

(أو سَمِعَهُ يُؤْذِيهَا عِنْدَ حَاكِمٍ) إذ سماعه يؤذيها عند حاكم بمنزلة قوله أشهد على شهادتي وأما إذا سمعه يحرق غيره بأن قد شهدت على كذا فلا ينقل عنه نعم إذا سمعه يقول لعيره أشهد على شهادتي فهل للسامع النقل ؟ فيه خلاف ، والمشهور الحوار ، وهو داخل في كلامنا لأن المعنى وقال لعيره أشهد إلح ، فيحرق ولو لعير المخاطب من السامعين

وشمل كلامه نقل النقل لأن المراد ولو تسلسل، قال ابن عرفة النقل عرفاً إحصار الشاهد عن سماعه شهادة غيره أو سماعه إياه لقاص ، فيدخل نقل النقل ويحرق الإحصار بذلك لعير قاص (أ هـ)

• ولثانيها بقوله (وعاب الأصل وهو رجل) الواو للحال ، فلا يصح

بقية الحالين ، وهل يخلو أيضاً أولاً ؟ قولان (أ هـ ملخصاً من الأصل وحاشيته) قوله [وَحَارَ نَقْلُهَا] إلح اعلم أن شهادة النقل تحرق في الحدود والطلاق والولاء وفي كل شيء كما أفاده (س)

قوله [والمشهور الحوار] قال المواق ابن رشد إن سمعه يؤذيها عند الحاكم أو سمعه يشهد غيره وإن لم يشهده فالمشهور أنها حائرة (أ هـ س) وقوله [لقاص] متعلق بإحصار

قوله أ [فيدخل نقل النقل] أى في قوله أو سماعه إياه

وحاصل هذا التعريف أن قوله إحصار الشاهد من إضافة المصدر لفاعله وشهادة معمول لسماعه بمعنى أن الشاهد يحرق القاصي أنه سمع تلك الشهادة من غيره لكونه قال له انقلها عني أو سمعه يؤذيها عند حاكم ، وقوله أو سماعه إياه الصميم في إياه يعود على الإحصار بمعنى الشهادة أى سمع الشهادة عن ناقل غير صاحبها الأصلي فذلك قلنا يدخل فيه نقل النقل

النقل مع حضور الأصل إذا كان رجلا وأما المرأة فيصح مع حضور، لأن شأن النساء علم الحروح في الدعاوى

ولتاثلها بقوله (يمكن) أى إن عاب مكان (لا يكثر) الأصل (الأداء منه) كمسافة القصر وظاهره في الحدود وغيرها وهو مذهب سحنون ، وقال ابن القاسم في العتية لا يكفى العتية في الحدود ثلاثة الأيام ، بل لابد من الريادة عليها وهو مامتنى عليه الشيخ بقوله « ولا يكفى في الحدود الثلاثة الأيام » وفيه إشكال ، لأنه إذا كان على مسافة القصر ولم يعد أكثر من ثلاثة أيام لم يلزم الأصل الإتيان لحل الحكم كما مر ، فلم لم يحرم النقل عنه ؟

وعطف على قوله « أو عاب » قوله (أو مات) الأصل (أو مرض) مرصاً يعسر معه الحضور عند الحاكم

• ولرايحها بقوله (ولم يطرأ) للأصيل (فسق أو عداوة) للمشهود عليه قبل الأداء

(بخلاف) طرو (حن) أى حوّن للأصل بعد تحمل الأداء فلا يصح في النقل عنه كالموت والمرص

ولحامسها بقوله (ولم يكذبته) أى الناقل (أصله) فإن كذبه حقيقة

قوله [مع حضور] هكذا نسخة المؤلف والمناصب مع حضورها ، والمراد محصورها كونها على ثلاثة مرد فأقل ، وليس المراد حضورها في المجلس وإلا كان النقل عنها عتاً

قوله [وفيه إشكال] وحاصل الخواب أنه إذا كان الشاهد موحى حد على مسافة القصر فقط ، فإنه يرفع شهادته إلى قاصى بلده ويحاطب القاصى به قاصى المصر الذى يراد نقل الشهادة إليه قال ابن عاشر وانظر ليم لم يكتب نقل الشهادة هما واكتفوا بالخطاب إلى قاصى بلد الخصومة ؟ وأجيب بأن المفسر تنق نقل القاصى عن الشهود أعظم من وثوقها بسم الشهود

قوله [ولم يطرا] هكذا نسخة المؤلف بالألف والمصحيح حدها للحارم

قوله [قبل الأداء] أى وأما طروه للمقول عنه بعد أداء الناقل فلا يصح

ظاهره ولو قبل الحكم وهو كذلك كما في المجموع نقلا عن (س) والاحتاتية

أو حكما - كنته في أصل شهادته - لم يصح النقل عنه (قل الحكم).

شهادة النقل

(ولا) بأن كدبه بعد الحكم بها (مضى) الحكم (ولا عزم) على الناقل ولا على الأصل المكذب له

ولسادسها بقوله (وبنقل) عطف على «عاب» (عن كل) أى عن كل واحد من شاهدي الأصل (اتان) وهو صادق بأربعة عن كل واحد اتان متعايران ، وباتين نقلا عن هذا وعن الآخر ، وثلاثة نقل اتان مهم عن ريد وأحدهما مع الثالث عن عمرو

(ليس أحدهما) أى الناقلين (أصلاً) أدى شهادته بلا نقل عنه ، لأنه إذا كان أحدهما أصلاً لم ثبوت الحق شاهد فقط لأن الناقل المهرد كالهدم (و) نقل (في الرنا أربعة عن كل) من الأربعة ، صادق ستة عشر وأربعة فقط ، نقلت عن كل من الأربعة وبغير ذلك كما علم مما قبله

قوله [قل الحكم] قيد في عدم التكذيب والحاصل أن المسق والعداوة لا يصير طروهما بعد الأداء ولو قبل الحكم ، وإنما يصير طروهما قبل الأداء وهذه طريقة وتقليم للمصنف أن حدوث المسق يصير بعد الأداء وقبل الحكم ، بخلاف حدوث العداوة فلا يصير طريقتان ، وأما تكذيب الأصل لمرعه أو شكه فصر إذا كان قبل الأداء أو بعده وقبل الحكم ، فإن كان بعد الحكم لم يصير

قوله [بأربعة] أى كيد الناقل أربعة
قوله [وباتين] معطوف على بأربعة وكذا قوله وثلاثة
قوله [أى الناقلين] بالحر تفسير للصمير لأنه في محل حر بالإضافة
قوله [صادق ستة عشر] أى من صرب أربعة في أربعة
قوله [نقلت عن كل من الأربعة] راجع للتانية ، وأما الأولى فكل أربعة تنقل عن واحد

قوله [وبغير ذلك] أى كناية ينقل كل أربعة مهم عن كل واحد من اثنين من الأصول ، واثني عشر تنقل كل أربعة منها عن واحد من اثنين من

(أو) نقل أربعة في الرأيا (اثنا عشر) منهم (عن كل اثنين) من الأصل كأن نقلا عن ريد وعمرو ونقل الآحزان عن بكر وحالد ، فيمكن ، فإن نقل اثنا عشر عن ثلاثة وعن الرابع اثنا عشر لم تصح - خلافاً لاس الماحشون - لأن شهادة المزع لا تصح إلا إذا صحت شهادة الأصل لو حصر والرابع لو حصر مع الاثنين الماقلين لا تصح شهادته معهما لنقص العدد

• (و) حار (تتبعيق ناقل بأصل) أي معه في الرأيا وعبره كأن ينقل اثنا عشر عن اثنين في الرأيا مع أصليين
(و) حار (تركيبة ناقل أصله) الماقل هو عه

الأصول وتريد أربعة منها بالنقل عن الرابع

قوله [كأن نقلا] أي الاثنا عشر معاً بأن سمعها من ريد ثم سمعها من عمرو
قوله [ونقل الآحزان] أي الاثنا عشر الآحزان أي سمعها من بكر ثم سمعها من حالد فهذه صورة خامسة

قوله [لنقص العدد] أي لأن الماقل يرل مرلة الأصل ويلعى الأصل والموصوع أن الماقل عن الثلاثة اثنا عشر فإذا حصر معهما الرابع الأصل كان في الحقيقة ثالثاً وكذلك لا تصح لو نقل ثلاثة عن ثلاثة وواحد عن الأربعة ، لأنها آلت إلى أن الأربعة نقلوا عن كل واحد من الثلاثة ونقل عن الرابع واحد فقط وأما لو نقل ثلاثة عن ثلاثة واثنا عشر عن واحد لكفى كما في سماع أنى ريد عن اس القاسم كذا في س

• تبيه يشترط في صحة شهادة النقل في الرأيا أن يقول الشهود لم ينقل عنهم اشهدوا عما أدا رأيا فلا يرى وهو كالمرود في المكحلة ، ولا يحتمل الاجتماع وقت النقل ولا تفريق الماقلين وقت شهادتهم عند الحاكم بخلاف الأصول
قوله [كأن ينقل اثنا عشر عن اثنين] أي وكأن يشهد ثلاثة بالرؤية وينقل اثنا عشر عن رابع ومحل حوار التلخيص إذا كان النقل صحيحاً كما ذكر في المثاليين احترازاً مما إذا نقل عن ثلاثة وشهد الرابع بنفسه فإنه لا يجوز كما تقدم

قوله [وحار تركية ناقل أصله] أي بعد أن ينقل عن شهادته وكلهم لم يطرؤا إلى التهمة في ترويح نقله ، لأنه حصف في شهادة النقل مالم يحصف في

(و) حار (نَقْلُ امرأتين) عن رجل أو عن امرأة (مع رجل) ناقل
 معهما عن ذكر لا مع رجل أصلي ، لأنهما يمرله رجل واحد ، ولا نقل لواحد
 إذ هو كالعديم كما مر (فما يشهدن فيه) وهي الأموال وما آل إليها
 وما لا يظهر إلا للنساء كالولادة وعيب العرج ، لا في نحو طلاق وقصاص
 • ثم شرع في بيان أحكام رجوع الشاهدين عن شهادتهما فقال
 (وبطلت) الشهادة (إن رجح) الشاهد أى حسه الصادق بالمتعدد
 (قبل الحكم) وبعد الأداء فأولى قبله
 (لا) إن رجح (بعده) أى الحكم فلا تطل وقد تم الحكم ومضى في المال
 فبعرمه المشهود عليه للمدعى بمقتضى شهادتهما
 (وعرِمَ) الشاهد (المال والدَيْتة) للمشهد عليه بعد أن عرّمه المدعى

الأصلية ولذا لا يجوز تركية الأصل للناقل عنه
 قوله [مع رجل ناقل معهما] فإن لم يكن معهما رجل فلا يجزئ نقل
 المرأتين ولو فيما لا يظهر للرجال على المعتمد كما يفيدُه ابن عرفة (أهـ ن)
 قوله [لا مع رجل أصلي] أى حلقاً للثتائى حيث احتراً به
 قوله [لا في نحو طلاق وقصاص] أى من كل مالا تصح فيه شهادتهن
 استقلالاً

والحاصل أن ما تنقل فيه شهادة النساء مع يمين أو مع رجل وهو المال وما يثول
 إليه ، وكذا ما يختص بشهادتهن كالولادة والاستهلال وعيب العرج يجوز نقل النساء
 فيه إذا تعددن مع رجل ناقل معين ، سواء نقل عن رجل أو امرأة ، فإن نقل لا مع
 رجل أصلاً أو مع رجل أصلي لم ينقل النقل ولو كثرن حدةً ، وما لا تنقل فيه شهادة
 النساء أصلاً لا ينقل فيه نقلهن ولو صاحبهن رجل ناقل

قوله [إن رجح الشاهد] إلح محل الطلاق ما لم يبق من الشهود ما يستقل
 به الحكم من غير رجوع وإلا فلا يعتد بالراجع ، فلو بقى شاهد واحد في الأموال
 وما يثول إليها وحلف معه المدعى كفى

قوله [فأولى قبله] أى قبل الأداء وفي الحقيقة قبل الأداء لم توجد صورتها
 فلا يتوهم قبلها

المشهد له ، قال ابن القاسم إذا رجعا في طلاق أو عتق أو دين أو قصاص أو أحد أو غير ذلك فإنهما يصممان قيمة المعتق ، وفي الطلاق إن دخل بالروحة فلا شيء عليهما ، وإن لم يدخل صمما نصف الصداق للروح ، ويصممان الدين والعقل في القصاص في أموالهما (أه) وقال أشهب يقتصر من الشاهدين في العمد أى لأبهم تنسوا في قتل نفس بلا شهة ، وهو ظاهر وهذا إن رجعا بعد الاستيماء في القتل ومثله الرحم

• (ونقص) الحكم (وإن تَسَّتْ كَدَيْهُم) بعد الحكم و (قَسَلَ الاستيماء) في القتل والقطع والحد (لحياة من شَهِدُوا بقتله ، أو جَسَّه قِل الرأى) أى حب من شهدوا برأه أى ثبت أنه محبوب قِل شهادتهم بالرأى أى قِل الرأى الذى شهدوا به ولا يلزمهم حد القذف ، لأن من روى المحبوب بالرأى لاحد عليه كما في المدونة

• (ولأى) يثبت قِل الاستيماء — بل ثبت كدبهم بعده — (عَرِمُوا) الدية

قوله [قال ابن القاسم] هذا دليل على كلام المصنف وهو أعم منه ولا محذور فيه

قوله [وفي الطلاق إن دخل بالروحة] أى لأنه بعد الدخول استحقت عليه جميع الصداق وإن لم يحصل منه طلاق فلم يعوثاه إلا التمتع بها في المستقل وهو لاقيمة له وسيأتى

قوله [صمما نصف الصداق] أى بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئا وهو مشهور مبنى على ضعيف

قوله [ويصممان الدين والعقل] إلح طاهره تعمدوا الزور ابتداء أم لا

قوله [وقال أشهب يقتصر] إلح أى ويعرمان الدية إذا لم يتعمدا

قوله [وهذا] أى جميع ما تقدم

قوله [ونقص الحكم] إلح أى لحرمة الدم وحيشد فلا عزم على الشهود وهو الذى رجع إليه ابن القاسم وعليه عامة أصحاب مالك وقيل لا ينقص الحكم وهو الذى رجع عنه ابن القاسم ومضى عليه حليل

قوله [عرموا الدية] إلح أى على قول ابن القاسم وأما أشهب فإنه يقول

أى ذبى من قتل قصاصاً أو رحماً شهداتهم
(ولا يشاركهم) فى العرم (شاهد الإحصان) أى إذا شهد أربعة
ربا شخص وشهد اثنان بإحصانه فرحم، ثم تبين أنه كان محمواً قبل الربا فالدية
على شاهدى الربا فقط ولا يشاركهم فيها شاهد الإحصان، لأن شهدتهما
فى نفسها لا توجب حداً، هذا مذهب ابن القاسم الراحح وقال أشهب
يشاركهم فى العرم بية الإحصان إذ لولاها مارحم
• (وأدنا) أى الشاهدان إذا رحما بعد الحكم بالحد (فى كَقْدَفٍ)
أدْحَلَ بالكاف شرب الخمر والتم واللطم وصرب السوط وأما شهود الربا
إذا رحموا قبل الحكم أو بعده فعليهم حد القذف وعليهم أيضاً عرم الدية إن
رحم كما تقدم، ما لم يثبت أن المتهود عليه به كان محمواً أو غير عصيف فلا حد
قذف على الراحح والمسألة استوفاهما الشيخ - عمت بركانه

بالقصاص منها

قوله [ولا يشاركهم فى العرم] الصمير البارر فى يشاركهم يعود على شهود
الربا المجهولين من قوله أو حه قبل الربا .
قوله [على شاهى الربا] بكسر الدال جمع شاهد
قوله [وقال أشهب يشاركهم] إلحج اختلف على قوله هل الستة يسوون
فى العرم أو على شاهدى الإحصان نصمها لأن الشهادة نوعان فيكون على كل نصمها،
قولان كما فى (س) ولا يقول أشهب فى هذه بالقصاص على متعمد الرور .
لأن شهداتهم لا تستلزم قتلهم لكونهم لا يتهدون بإحصانه
قوله [وأدنا] إلحج محل أدبهما حيث تبين كذبهما عمداً فإن تبين أنه
استبه عليهما فلا أدب وإن أشكل الأمر فقولان بالتأديب وعده .
قوله [واللطم] أى الصرب بالكف
قوله [فلا حد قذف على الراحح] أى لما يأتى من أن حد القذف شرطه
أن يكون المقدوف عصيفاً دا آلة
قوله [والمسألة استوفاهما الشيخ] حاصل ما بقى من الذى استوفاه الشيخ
أن شهود الربا الراححين يحدون حد القذف مطلقاً رحموا قبل الحكم أو بعده قبل

(ولا يُقْسَلُ رجوعُهُما عن الرجوع) عن الشهادة ، فإذا شهدا بحق ثم رجعا قبل الحكم بطلت شهادتهما فإن رجعا عن الرجوع إلى الشهادة لم تقل مهم ، وإذا رجعا بعد الحكم عن الشهادة ثم رجعا إليها لم تقل مهم ويعرمان ما أتلّاهما بشهادتهما ، كالرايح المتأدى ، لأن رجوعهما عن الرجوع يعدّ ندما

الاستيلاء أو بعده مع عزم الدية في الرحم كرجوع أحد الأربعة قبل الحكم وإن رجع بعده أحد الراحع فقط ، وأما إن طهر أن أحد الأربعة عد أو كافر حد الجميع وإن رجع اثنان من ستة فلا عزم وإلاحد ، وإنما يؤدبان بالاحتياط إلا أن يشين أن أحد الأربعة عد أو كافر فيحد الراحعان والعبد ولا حدّ على الثلاثة الباقيين ، لأنه قد شهد معهم اثنان ولا عزة رجوعهما في حقهم لأن شهادتهما معمول بها في الحملة وعزم الراحعان فقط دون العبد ربع الدية ثم إن رجع ثالث من الستة ولم يكن معهم عد حد هو والسائقان وعزموا ربع الدية ، وإن رجع رابع عزموا نصفها أرباعاً بين الأربعة مع حد الرابع أيضاً وخامس فثلاثة أرباعها بينهم أحماساً وسادس فجميعها أسداساً مع حده أيضاً ، وإن شهد ستة برأ محض ورجع أحدهم بعد فقه عيه وتأييدهم بعد موصلته وثالثهم بعد موته ، فعلى الأول سدس دية العين لدهابها شادته وعلى الثاني سدس دية العين وخمس دية الموصحة وعلى الثالث ربع دية النفس لأنها ذهبت بشهادة أربعة هو أحدهم ، ولا تنبئ عليه من دية العين والموصحة لاندراجهما في النفس ، وهذا متى على مذهب ابن الموار من أن الرجوع بعد الحكم وقل الاستيلاء يجمع من الاستيلاء ، وأما على قول ابن القاسم فيسعى أن يكون على الثلاثة الراحعين ربع دية النفس دون العين والموصحة ، لأنه قتل شهادة الستة ودية الأعضاء تدرج فيها (١ هـ ملخصاً من الأصل)

يقوله [بطلت شهادتهما] أى ولا يحكم القاضي على الخصم بتلك الشهادة قوله [لم تقل مهم] أى لخرجهنم بذلك فلا يعتد بشهادتهم مطلقاً رجعا لها أم لا

قوله [رجعا] فلا يعتد رجوعهما والحكم بشهادتهما ماص

قوله [عن الشهادة] متعلق رجعا أى بعد أن حكم القاضي بشهادتهما

قوله [ويعرمان ما أتلّاهما] أى من دية النفس أو المال ، ورجوعهما

ولأنه عملة من أقر ورجع عن إقراره

• (وإنْ عَلِمَ الْحَاكِمُ بُكَدْبَهُمْ) فِي شَهَادَتِهِمْ (وَحَسِبَ) عَمَّا شَهِدُوا بِهِ مِنْ قَتْلِ أَوْ رَجْعٍ أَوْ قَطْعٍ (فَالْقِصَاصُ) عَلَيْهِ دُونَ الشُّهُودِ وَسَوَاءٌ بَاشَرَ الْقَتْلَ أَوْ لَا
• (كَوَلَّى الدِّمَ) إِذَا عَلِمَ بُكَدْبَهُمْ وَأَقَامَهُمْ وَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِهِمْ فَلِإِنَّهُ يَقْتَضِي مِنْهُ ، فَإِنَّ عِلْمَ الْحَاكِمِ وَالْوَلِيَّ اقْتَضَى مِنْهُمَا وَمِنْهُمُ «عِلْمُ بُكَدْبِهِمْ» أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ فَلَا قِصَاصَ وَإِنْ عَلِمَ نَقَادِحَ فِيهِمْ ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنَّمَا عَلَى الْحَاكِمِ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ (وَأَنْ رَجَعًا عَنْ طَلَاقٍ) أَيْ عَنْ شَهَادَتِهِمَا بِطَلَاقٍ بَعْدَ الْحُكْمِ (فَلَا عَرْمَ) عَلَيْهِمَا (إِنْ دَخَلَ) الرُّوحُ الشُّهُودَ عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ بِرُوحَتِهِ الشُّهُودَ بِطَلَاقِهَا ، لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتْلَعَا عَلَيْهِ شَهَادَتَهُمَا مَالًا وَإِنَّمَا فَوَاتَهُ الْإِسْتِمْتَاعُ وَلَا قِيَمَةٌ لَهُ وَقَدْ اسْتَحَقَّتْ جَمِيعُ الصَّدَاقِ بِاللَّحُولِ (وَالْأَيُّ) يَدْخُلُ الرُّوحُ بِهَا (مِصْصُفُ الصَّدَاقِ) يَعْرِفَانَهُ لَهُ سَاءَ عَلَى أَنَّهَا لَا تَمْلِكُ بِالْعَقْدِ شَيْئًا ، وَإِنَّمَا يَحِبُّ لَهَا النِّصْفَ بِالطَّلَاقِ

لِلشَّهَادَةِ ثَابِتًا لَا يَدْفَعُ عَنْهُمَا عَرْمًا لِأَنَّهُ يَبْعَدُ نَدْمًا كَمَا قَالَ الشَّارِحُ

قوله [ولأنه عملة من أقر] أَيْ بِحَقِّ مَالِي أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ كُلِّ مَا يُوَحِّدُ فِيهِ بِالْإِقْرَارِ

قوله [وإن علم] إلح أي ثبت علمه بذلك بإقراره لا بسببه تشهد عليه بعلمه فلا يقتضى منه إن كان مكرراً للعلم ، وذلك لعسقهم بكنتمهم الشهادة قل الاستيلاء هكذا قالوا ، ولكن هذا طاهر إن لم تعدر السببه وقت الاستيلاء بعبية ملا ، وإلا كان عملة لإقراره

قوله [وسواء باشر القتل أولاً] أَيْ عَالِمًا بِبَاشَرِهِ لِلْقَتْلِ بِأَمْرِهِ كَالْحِلَالِ وَلَا تَتْبَعُ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَعْلَمْ بِكُذْبِ الشُّهُودِ أَيْصًا وَإِلَّا اقْتَضَى مِنْهُمَا كَالْحَاكِمِ وَالْوَلِيِّ لِنَهْيِهِمْ عَلَى الْقَتْلِ
قوله [وإن علم نقادح فيهم] أَيْ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ وَجُودِ النَّقَادِحِ فِي الشَّاهِدِ كَذِبُهُ

قوله [وإنما على الحاكم الدية في ماله] أَيْ وَلَا يَتَشَارَكُهُ فِيهَا الْمُدْعَى إِنْ كَانَ يَعْلَمُ النَّقَادِحَ كَالْحَاكِمِ ، لِأَنَّ السَّحْتَ عَنِ النَّقَادِحِ مِنْ وَطِئَةِ الْقَاصِي لَا الْمُدْعَى
قوله [سواء على أنها لا تملك بالعقد شيئاً] أَيْ هُوَ مُشْتَهَرٌ مِنْ عَلَى صَعْفٍ

ثم شبه في عرهما نصف الصداق بقوله

• (كرحوعها) أي الشاهدين (عن دخول) أي شهادتهما بالدخول (ثانية الطلاق) بإقرار زوجها به أو بنية عليه به وأكرر الدخول بها فشهدا عليه به ، عرم لها جميع الصداق ثم رجعا بعد الحكم عن شهادتهما بالدخول ، فيعمران له نصفه فإن رجع أحدهما عرم له الربع وهذا في نكاح التسمية وأما في التمويص فيعمران له جميع صداق المثل ، لأنه إما يلزمه بالدخول لا بالطلاق قبله (واحتصن به) أي عرم نصف الصداق (الراجعان عن) شهادة (الدخول عن الراجعين عن) شهادة (طلاق) أي إذا شهدا على رجل بأنه طلق امرأته ، وشهد آحران بأنه دخل بها ، فحكم عليه الحاكم بالطلاق وجميع الصداق ، ثم رجع الأربعة عن شهادتهم ، فقد تم الحكم ولا يقص ، واحتصن شاهدا الدخول عرم نصف الصداق للروح دون بنية الطلاق ، لأن رجوعها بمرة رجوع شهادة طلاق مدخول بها ولا عرم عليها كما تقدم

قوله [وأما في التمويص] أي كما إذا عقد عليها من غير تسمية صداق ثم طلقها وادعى عدم الدخول وأنه لا تنى عليه فشهدا عليه بالدخول عرم جميع الصداق لها ، وإذا رجعا عن الشهادة عرما له كل الصداق لأنها لا تستحقه في نكاح التمويص إلا بالدخول ولم يحصل

قوله [واحتصن شاهدا الدخول عرم نصف الصداق] ما ذكره الشارح من أن شاهدي الدخول إذا رجعا يعمران نصف الصداق للروح هو ما في الثاني وحلولو وإن مرروق ساء على أنها تملك بالعقد النصف والنصف الباقي ما أوجه إلا شاهدا الدخول . وقال الشيخ أحمد الرقاني ويهرام يعمران كل الصداق ساء على أنها لا تملك بالعقد شيئاً والدخول الذي شهدا به أوجب كل الصداق وإذا رجعا عن الشهادة عرما ما أتلغاه تلك الشهادة

قوله [رجوع شهادة] الكلام على حذف مصاف أي أصحاب شهادة هكذا علل الشارح تبعاً للساق

• تتمه إذا ماتت المرأة في مسألة رجوع شاهدي الطلاق والدخول ، واسم الروح على إنكاره للطلاق فإن شاهدي الدخول يرجعان عليه بما عرماه له ، لأن موها

* (و) إن رحما (عن عتيق) أى عن شهادتهما به بعد الحكم به (عَرِّمًا) لسيد العبد (قيمتَه يومَ الحُكْمِ ، وولأوه له) أى لسيد دونه الشاهدين (فإن كان) العتق الذى شهدا به ثم رحما (لأحل) عرما قيمته يوم الحكم لسيده وإذا عرماها (فمعتة) أى العبد (لهما) أى الشاهدين الراجعين (إليه) أى إلى الأهل يستوفيان منها القيمة التى عرماها لسيده

(إلا أن يستوفياها قسلة) أى قبل تمام الأهل ويرجع الباقي من المفعة للسيد وإن حل الأهل قبل استيائها صاع الباقي عليهما وهذا قول سحون ، وهو أرحح الأقوال التى ذكرها الشيخ الثانى يعرمان القيمة بعد أن يسقط منها قيمة المفعة مدة الأهل على الرضاء والخوف الثالث يحير السيد بين أن يسلم المفعة لهما بعد أحد القيمة مهما وبين أن يبقيا تحت يده ويدفع لهما قيمتها شيئاً فشيئاً على التقصى حتى يتم الأهل ،

(و) إن رحما (عن مائة) شهدا بها (لريد وعمرو) معاً على السوية ، ثم رحما بعد الحكم بها لهما و (قالا بل هى) أى المائة كلها (لريد) ولا شيء منهما لعمرو (اقتسماها) أى ريد وعمرو ، لأن الحكم بها لهما لا ينقص

في عصمته يكمل عليه الصداق ورجع الروح على شاهدى الطلاق بما فوتاه من إرثه منها إذ لولا شهادتهما لورثها ، وإن مات هو رجعت على شاهدى الطلاق بما فوتاه من الإرث للعلة المذكورة

قوله [وولأوه له] أى فإذا مات العبد ولأوارث له أحد سيده ماله . وانظر لو كان له وارث هل يرجع السيد على الشهود بما أحده الوارث لأنه لولا شهادتهما لأحد ماله بالرق أولاً لأتهما عرما له قيمته وهو الطاهر (أه عب)

قوله [إلا أن يستوفياها] استثناء من استمرار المفعة للأهل

قوله [الثانى يعرمان القيمة] هو قول عبد الله بن عبد الحكم كما قال ابن

عرفة وابن عبد السلام

قوله [الثالث يحير السيد] هو قول ابن الموار

قوله [شهدا بها لريد وعمرو] أى على بكر متلا

(وعرما للمدين حمسين فقط) عوضاً عن الخمسين التي أحدها عمرو منه ولا يعرمان له جميع المائة لاتمّاقهما على ريد من غير رجوع عنه وأيس لريد سوى الخمسين التي تحصه من المائة

(وإن رَجَعَ أحدهما) أى أحد الشاهدين في جميع مسائل الرجوع دون الآخر (عَرِمَ) الراجع (النصف) أى نصف الحق فيعزم نصف الدية في القتل ونصف المال في غيره، فيعزم للمدين في مسألة ريد وعمرو حمساً وعشرين واحتسب إذا ثبت الحق شاهد ويمين ثم رجع التااهد بعد الحكم هل يعزم جميع الحق؟ وهو قول اس القاسم وهو المشهور، أو يعزم بصفه لأن اليدين معه كذا هـ؟

(كَرَحَلٍ) شهد (مع ساء) ثم رجع فيعزم نصف الحق (وعليهم) - إن رجع - (وإن كَشُرْنَ النصف) لأنهن ممرلة رجل ولو كن ألهاً أو أكثر (إلا أن يفتى من اثنتان) فلا تنىء على الراحعات تمام الشهادة بالاثنتين (فإن نَقِيَّتْ منهن واحدة) فقط (فالرُبْع) يلزم جميع الراحعات بالنسوية ولو ترتوا في رجوعهن

قوله [وعرما للمدين] أى الذى هو بكر

قوله [عوضاً عن الخمسين التي أحدها عمرو] أى لإتلافهما تلك الخمسين

على المدين الذى هو بكر ليس بشهادتهما

قوله [وأيس لريد سوى الخمسين التي تحصه] أى ولو كان يدعى المائة تمامها

لأن العبرة بالشهادة الأولى التي ثبت بها الحكم

قوله [عزم الراجع النصف] أى إن كان رجوعه عن جميع الحق الذى

شهد به ، وأما إن كان رجوعه عن بعض الحق فسيأتى

قوله [وهو المشهور] أى وإن كان مسياً على ضعيف من أن اليمين مع

الشاهد استطهار أى مقوية لل شاهد فقط والحق ثابت بالشاهد

قوله [لأن اليمين معه كذا هـ] أى مكملة لصباب الشهادة

قوله [فإن نقيت منهن واحدة] إلح فإن رجعت تلك الواحدة عزم الجميع

النصف كما سيأتى

قوله [ولو ترتوا] المماس ترتن

(وهو) أى الرجل (معهن فى) ما يقبل فيه المراتان (كـ رصاع) (ولادة ،
 (كامرأة) فقط لكانتيتين بحلاف الأموال ، فإنه معهن كامراتين فإذا
 شهد رجل ومائة امرأة بمال ورجع الرجل بعد الحكم فعليه نصفه ، وكذا إن رجع
 معه ما عدا امرأتين ولا شيء على الراحعات إذ لا تصم النساء للرجل فى الأموال
 فإذا رجعت الباقيات كان على جميعهن النصف وعلى الرجل النصف وأما فى
 الرصاع ونحوه فكامرأة واحدة فإذا شهد برصاع مع مائة امرأة ثم رجع مع ثمانية
 وتسعين منهن فلا عزم ، لأنه نقي من يستقل بالحكم فإن رجعت امرأة من الباقيات
 كان نصف العرامة عليه وعلى الراحعات ، فإن رجعت الباقية كان العزم بجميع
 الحق عليه وعليهن وهو كامرأة وهذا هو الذى يميده قول الشيخ فى باب الرضاع
 « وثبت برجل وامرأة وبامراتين » فعلم من قوله « وبامراتين » أنه ممرلة امرأة فى
 الرصاع وهو المذهب ، وأما قوله « كانتيتين » بحلاف المذهب فإن قلت
 كيف يتصور العزم فى الرصاع على شاهدى الرحوع فيه لأنهما - إن شهدا
 بالرصاع قبل الدحول - فسح الكاح بلا مهر ، وإن شهدا به بعد الدحول فالمهر
 تقرر عليه للوطء ، وإما فوتا عليه بشهادتهما العصمة وهى لا قيمة لها ؟ فالجواب
 أنه يتصور إذا مات الروح أو الروح فيعزم الراحع للحي منهما ما فوته من الإرث

قوله [كـ رصاع ولادة] أى واستهلال ونحو ذلك مما تقدم
 وقوله [كامرأة] أى فى العزم عند الرجوع عن الشهادة وهذا هو المشهور
 قوله [ما عدا امرأتين] أى بأن رجع معه ثمان وتسعون
 قوله [إذ لا تصم النساء للرجل فى الأموال] إلح أى لأنه يعد شرطاً مستقلاً
 واللة طر الآخر إما امرأتان أو اليمين
 قوله [كان على جميعهن النصف] أى على الصواب حلفاً لم قال إن
 النصف يلزم الباقيات فقط

قوله [عليه وعلى الراحعات] أى ويعد رأساً معهن
 قوله [وثبت برجل] إلح مقول قول الشيخ
 قوله [وأما قوله هنا كانتيتين] أى حيث قال وهو معهن فى الرصاع كانتيتين
 قوله [ما فوته من الإرث] أى كانت الشهادة قبل الدحول أو بعده

ويعرم للمرأة ما فوتها من الصداق إن كانت الشهادة والرجوع عنها قبل الدخول (وإن رجع) الشاهد عن بعض ما شهد به عزم نصفه -- أى نصف النصف -- فإن رجع عن نصف ما شهد به عزم ربع الحق ، وإن رجع عن ثلثه عزم سدس الحق . (وإن رَجَعَ) بعد الحكم من الشهود (مَنْ يَسْتَقِيلُ الْحُكْمَ بَدْوِيَه) -- كواحد من ثلاثة وكائين من أربعة (فلا عزم) على الراجع لاستقلال الحكم بالناق (فإن رَجَعَ) بعد (غيره) ممن يستقل الحكم به (فالحميع) أى جميع الراجعين يعزمون ما رجعوا عنه فإن رجع ما عدا واحد فالنصف على الجميع سوية فإن رجع الأخير فالحق كله على الجميع .

• ثم ذكر مسألة تتعلق بجميع ما تقدم ، تعرف بمسألة عريم العريم بقوله (وَالْمَقْصُيُّ عَلَيْهِ) بالحق بشهادة الشاهدين الراجعين بعد الحكم وقبل دفعه الحق للمدعى (مطالتهما) أى الشاهدين الراجعين (بالدفع) أى دفع الحق (للمقضي له) وهو المدعى بأن يقول المدعى عليه لهما ادعيا الحق الذى رجعتما عن شهادتكما به للمدعى . (وَالْمَقْصُيُّ لَهُ) بالحق وهو المدعى (المطالبة) لهما أيضاً وذلك (إذا

قوله [ويعرم للمرأة ما فوتها من الصداق] أى مع الإرث لا يقال إنه سق والكاح أن السح قبل الساء لأشياء فيه إلا فى نكاح الدرهمين وورقة المتلاعبين والمتراصعين فإن فيه نصف المسمى ، لأننا نقول ذلك فيما إذا ادعى الروح الرصاع قبل الساء وهى تكره ولا بينة ، أما لو كان هناك بينة شهدت به كما هنا فالسح من غير لروم شيء أصلاً

قوله [ما عدا واحد] هكذا نسخة المؤلف والماسب المصب

قوله [الذى رجعتما] الماسب رجعتما

قوله [وللمقضي له] إلح أى حلاماً لأن الموارد القائل لا يلزم الشاهدين عزم للمقضي له إذا طالهما لا حتمال أن المقضي عليه لو حصر من عيبته لأقر بالحق فلا يعرمان كذا وجه به كلام والمرية وهو لا يظهر فى الموت والعلس مع جعل العدر شاملاً لهما ، وبص الموازية إذا حكم بشهادتهما ثم رجع فهرب المقضي عليه قبل أن يؤدى فطلب المقضي له أن يأخذ الشاهدين بما كان يعرمان لعريمه لو عزم لم يلزمهما عزم حتى

تعدّ (الطلب (مِنَ الْمُقْصَى عَلَيْهِ) لَمُوتِهِ أَوْ عُسْرِهِ أَوْ عَيْتِهِ لَا إِنْ لَمْ يُتَعَلَّرْ
فليس له مطالته وإنما يطالب عريمه وهو المقصى عليه

• ولما فرغ من الكلام على رجوع الشاهدين شرع يتكلم على حكم تعارض البيتين فقال
(وإن تعارض بيستان وأمكن الحمنغ) بينهما (حمنغ) ولا تسقط
واحدة منهما ، كما لو ادعى عليه بأن له عليه إردنا من قمح وأقام عليه به بينة
ثم ادعى عليه بأردب وأقام عليه أخرى ، أو ادعى بأنه أسلمه توباً في مائة أردب

يعرم المقصى عليه فيعمران له حيثد ، ولكن بعد الحكم للمقصى عليه على الراجحين
بالعزم هرب أو لم يهرب ، فإن أعرم أعرمهما

قوله [فليس له مطالته] المناسب مطالتهما

قوله [على رجوع الشاهدين] يقرأ بكسر الدال جمع شاهد والمراد به
الحسن الصادق بالواحد والمتعدد

قوله [وإن تعارض بيستان] عرف التعارض بأنه اشتغال كل من البيتين
على ما ينافي الأخرى

قوله [وأمكن الحمنغ] أى عقلاً

وقوله [جمع] أى بالعلل أى عمل به وصير إليه

قوله [كما لو ادعى عليه] الأظهر سائؤه للفاعل والصمير يعود على المدعى
المعلوم من المقام وكذا ما بعده

قوله [بأن له عليه إردنا من قمح] إلح طاهره أنه في هذا المثال يحكم عليه
بالإردبين من غير تفصيل ، وليس كذلك بل تقدم في الإقرار ما حاصله أنه إذا شهد
في ذكر مائة وفي آخر مائة فالمائتان لأن الأدكار أموال عند اس القاسم وأصبح
بخلاف الإقرار المحرد عن الكناية فال واحد على التحقيق ، كما إذا أقر عبد جماعة
بأن عليه لعلان مائة ، ثم أقر عبد أخرى بأن لعلان عليه مائة فائة فقط وهذا إذا
لم يذكر اختلاف السب واتعقاً صفة وقدرًا وإلا فالمائتان يحواه على مائة من بيع ثم له
على مائة من قرص أو قال مائة محمدية ، ثم مائة يريديّة (اه) وإذا علمت ذلك
فلا يلزمه الإردبان في مثال التارح إلا إذا اختلف مسهما أو صدهنهما وإلا فلا
يلزمه إلا واحد على أن هذا المثال ليس من تعارض البيتين في تنبيه

حسطة سبية ، ثم ادعى بأنه أسلمه ثوبين في مائة ، أو قامت عليه بينة بأنه أعتق عبده فلان وأحرى بأنه طلق زوجته

(وإلا) يمكن الجمع بينهما (رُحِّحَ) أى وجب الترحيح (بيان السبب) للملك ، فإذا شهدت بينة بأن هذا ملك لزيد وأطلقت ، وشهدت أخرى بأنه ملك عمرو وبيت سب الملك - (كسَّحَ ويتَّح) بأن قال سحبه أو كنهه أو ورثه أو نتح عبده أو اصطاده - فإنها تقدم على من أطلقت لريادتها بيان سب الملك

• (أو) سب ذكر (تأريخ) فتقدم على من لم تؤرخ (أو تنقذ منه) أى التاريخ ، فتقدم على المتأخرة ولو كانت المتأخرة أعدل ، وكذا من

قوله [ثم ادعى بأنه أسلمه ثوبين] المناسب ثم أنكر الخصم وادعى أنه تعاقد معه على ثوبين في المائة كما يوحد من الأصل والحرشى لصحة العارض ، وإلا فلو بنى المتال على ما هو عليه لحرى على التخصيل المقدم المأخوذ من باب الإقرار وليس فيه تعارض السببين

قوله [عبده فلان] هكذا سحط المؤلف بصورة المرفوع والمناسب السبب - لأنه يدل مما قبله وهو منصوب معمول للفعل قبله ، وظاهر كلام المؤلف أنه متى أمكن الجمع جمع كانت البيتان بمجلس أو مجلسين قال بعض القرويين لا فرق بين المجلسين والمجلس الواحد لأن كل بينة أثبتت حكماً غير ما أثبتت صاحبتهما وأمكن الجمع بلا تناقص ، وما مشى عليه الشارع من العمل بالسببين في الطلاق والعق طريقة المديين وأما ابن القاسم وناقى المصريين فيقدمون الأعدل ، فإن تكافأنا سقطا ، وحرص المسألة اتحاد الوقت الذى تستند إليه كل من السببين مع نهي ما قالته الأخرى حتى يأبى العارض

قوله [بيان السب] أى سب ذكر سب الملك

قوله [فإنها تقدم على من أطلقت] أى شهدت بالملك المطلق

قوله [وكذا من بيت السب] أى فتقدم ولو كانت من لم تبينه أعدل

(أو) بسب (مريد) أى زيادة (عدالة) في إحداهما فتقدم على الأخرى
 (لا) مريد (عدي) ولو كثر ، ما لم تعد الكثرة العلم
 واعلم أن الترحيح تمامر إما يكون في الأموال وما آل إليها خاصة ، وهو
 ما يشت الحق فيه بالتشاهد واليمين على المذهب وأما غيرها — مما لا يشت إلا
 معدلين — كالمكاح والطلاق والعنق والحدود — فلا يقع الترحيح في شيء من ذلك
 بزيادة العدالة لأنها بمنزلة الشاهد الواحد ، وهو لا يعيد في غير الأموال ولذا
 كان يحلف مقيمها في الأموال معها على الراحح قال ابن عرفة قال بعض
 القرويين اختلف إذا كانت إحدى البيتين أعدل هل يحلف صاحب الأعدل ؟
 في المدونة أنه يحلف (أ هـ) وقيل بزيادة العدالة بمنزلة شاهدين فيشت الترحيح
 بها في كل شيء
 • (و) ربح (شاهدين) من جانب (على شاهد ويمين) من آخر (أو)
 على شاهد و (امرأتين)

قوله [أى زيادة عدالة] أى في البينة الأصلية لا في المركبة
 قوله [ما لم تعد الكثرة العلم] أى بحيث يكون جمعاً يستحيل تواطؤهم
 على الكذب ، ومادكره المصنف من أن زيادة العدد لا تعد مرجحاً إلا إذا أفادت العلم
 هو قول ابن القاسم وهو المشهور ، وقيل إنه يرحح بزيادة العدد كزيادة العدالة وورق
 للمتور بأن القصد من القصاء قطع الراحح ومريد العدالة أقوى في التعدد من زيادة
 العدد إذ كل واحد من الخصمين يمكنه زيادة عدد الشهود بخلاف العدالة
 قوله [مما لا يشت إلا معدلين] أى وكذا ما يشت بامرأة أو امرأتين
 قوله [فلا يقع الترحيح في شيء من ذلك] هذا هو مذهب المدونة وعليه
 مشي حليل في باب المكاح حيث قال وأعدلية إحدى بينتين متناقضتين لمعانة ولو
 صدقتهما المرأة
 قوله [وقيل بزيادة العدالة بمنزلة شاهدين] أى وهو الموافق لما في سماع
 يحيى ولكنه ضعيف
 قوله [على شاهد] أى ولو كان أعدل من الشاهدين
 قوله [أو على شاهد وامرأتين] مادكره من ترحيح الشاهدين على الشاهد

• (و) رجع (بَيْدٍ) أى بوضع اليد، بأن يكون المدعى به من عقار أو عرص في حور أحدهما مع تساوى البيتين، فالحور من المرححات عدد التساوى، ولذا قال

(إِن لَمْ تُرَجَّحْ بَيْتُهُ مُقَابِلَهُ) ممرح من المرححات وإلا قدمت ونوع من دى اليد (فِيَحْلِفُ) من قصي له به، وهو دوى اليد عدد علم الترجيح ومقابله عدد ترجيح بيته ممرح فهو مصرع على مطوق «يد» ومعهوم «إن لم ترجح»

(و) رجع (بِالْمَلِكِ عَلَى الْحُورِ) من شهدت بالملك قدمت على من شهدت بالحور ولو تقدم تاريخ الحور على تاريخ الملك، لأن الحور قد يكون عن ملك وغيره

(و) رجع (بِسَقْلِ عَنِ أَصْلٍ عَلَى مُسْتَصْحَحَةٍ) له فإذا شهدت بية

والمرأتين هو قول أشهب وأحد قولى ابن القاسم وهو المرحوع إليه والمرحوع عنه أن الشاهدين لا يقدمان على الشاهد والمرأتين، والعرض أنهن مستوون في العدالة وأما لو كان الشاهد الذى معهما أعدل من الشاهدين فإنه يقدم مع المرأتين على الشاهدين اتعاقماً

قوله [في حور أحدهما] أى أحد المتنازعين والحال أنه لم يعرف أصله واحترنا بقولنا لم يعرف أصله عما لومات شخص وأحد ماله إنسان وأقام بية أنه وارته أو مولاه وأقام غيره بية أنه وارته أو مولاه وتعادلنا فإنه يقسم بينهما كما في المدونة ولا يعتر وضع اليد

قوله [مع تساوى البيتين] أى في الشهادة بالملك المطلق بأن تشهد إحداهما أن هذا المتنازع فيه لريد ملك والأخرى لعمرى ملك من غير بيان سب الملك قوله [ورجع بالملك على الحور] اعلم أن موضوع هذه المسألة أن السة الشاهدة بالحور المخرد عن الملك أقيمت قبل الخيارة المعصرة شرعاً وهى عشر ميين بقودها الآتية فلا يباي قول المصنف الآتى وإن حار أحصى غير شريك إلح

قوله [ورجع سقل عن أصل] أى ولو كانت الباقلة تشهد بالسباع وقوله [على مستصححة له] أى ولو كانت تلك المستصححة بيت الملك وسه كئثال الشارح

لريد أن هذه السلعة له لكونه نسحها أو كتبها أو اصطادها أو باها ، وشهدت أخرى أنها لعمره اشتراها من ريد أو ورثها منه أو وهبها له ، قدمت بينة النقل على بينة الاستصحاب

(واعتمدت بينة الملك) أى الشاهدة به لحي أو ميت على أمور ثلاثة ، فلا يصح أن تشهد بملك شيء لإسان إلا إذا اعتمدت على ثلاثة أمور الأول أن تعتمد (على) أصول (التصريف) من واصل اليد على ذلك الشيء من ركوب أو سكى أو لس أو نحو ذلك (و) الثانى أن تعتمد على (حوز طال) لذلك الشيء (كعشرة أشهر) فأكثر لا أقل

والثالث أن تعتمد على (عدم مسارع) له فى تلك المدة وأشار للرابع بقوله (مع يستتبه إليه) أى إلى واصل اليد وإن لم تصرح بشيء من هذه الأربعة فى شهادتها

ويشترط صحة شهادتها بالملك أيضاً أن تقول فى شهادتها ولم يجرح عن ملكه فى علما ، وقد أشار لذلك بالعطف على «اعتمدت» بقوله (وقالت) فى شهادتها عند الحاكم (ولم يجرح عن ملكه فى علمياً) ساقط شرعى وإن قطعوا بأنها لم تجرح عن ملكه بطلت شهادتهم^(١) ، فإن أطلقوا فى بطلانها حلاف فعلم أن شروط صحة الشهادة بالملك تتأهية الاعتماد على كل واحد من الأمور الأربعة المتقدمة - وإن لم يذكروها فى الشهادة - والخامس عدم علمهم

قوله [قدمت بينة النقل] من ذلك أيضاً تقديم البينة بالتصريح للأسير

كرهاً على البينة بالطوع لأن الأصل فى تصريح الأسير الطوع

• فبینه إذا تعارضت الأصالة والفرعية قدمت الأصالة كمينه السهه والرشد والعسر واليسار والحرحة والعدالة والصحة والمرص فإن بينة السهه تقدم وكذا بينة العسر والحرحة والصحة ، لأن هذه الأشياء هى الأصل وأصداها فروع كذا يؤخذ من (ن) نقله محشى الأصل

قوله [الاعتماد على كل واحد من الأمور الأربعة] أى التى هى التصرف

(١) هكذا فى الأصل ويرجع الساقص أن يسب فى حدود علمه لا يطلن وهذا يرمه بنظام الشهر

والتشحل المقارى المعروف الآن

بالخروج عن يد ذلك المتصرف مع ذكرهم له في أدائها إن كان الشاهد يعرف ما تصح به الشهادة قبل منه إطلاق معرفة الملك ، وإلا فلا ، حتى يعسر الحسنة الأشياء بأن يقول أشهد أن يده على ما يدعى ، وأنه متصرف فيه تصرف الملاك مدة طويلة عشرة أشهر أو سنة أو أكثر ، وأنه يسسه لنفسه ، وأنه لم يبارعه فيه مزارع ، وأنه لم يحرج عن ملكه في علمي أو يقول وما علمته ناع ولا وهب ولا حرج عن ملكه وقيل ذكر الخامس في الشهادة شرط كمال ، وقد أشار له الشيخ بقوله « وتؤولت على الكمال في الأخير » وعليه فيحلف المشهود له أنها في ملكي ولم تحرج عن ملكي ساقل ترعى نتاً ، ويحلف وارثه على نبي العلم . (وإن شهدت) البينة على مكلف غير محبور (بإقرار من أحدهما) أي من أحد المتنازعين في الشيء للآخر بأن تقول البينة تشهد بأنه قد أقر سابقاً بأن هذا الشيء لعلان وهو الآن يدعيه لنفسه (استصحب) إقراره وقصده ، لعلان ، لأن غير المحبور مؤاخذ بإقراره ، فلا يصح له دعوى الملك فيه لنفسه إلا بإثبات انتقاله إليه

• (وإن تعدّر ترجيح) لإحدى البيتين بوجه من المرححات (وهو) أي والحال أن المتنازع فيه (بيد غيرهما) أي غير المتنازعين (ستقطبتا) لتعارضهما (وسقطت) المسارع فيه (بيد حائره) وتقدم أنه لو كان بيد أحدهما لكان الترجيح باليد

وطول الخور وعدم المزارع والسنة إليه

قوله [وعليه فيحلف المشهود له] أي على القول بأن الخامس شرط كمال

قوله [بوجه من المرححات] أي من قوله بيان السب إلى هما

قوله [أي والحال أن المتنازع فيه بيد غيرهما] حاصل ما ذكره الشارح وعيره أن في تلك المسألة تمانى صور لأن من هو بيده تارة يدعيه لنفسه وتارة يقره لأحدهما ، وتارة لغيرهما ، وتارة لا يدعيه لأحد وفي الأربع نارة يكون لكل من المتنازعين بينة وتسقط البيتان بعد الترجيح ، وتارة تعلم بينة كل ، فهذه ثمان صور هي صور البينة إذا ادّعاها لنفسه وسقطت البينان بقى بيده حوراً وإن أقر به لأحدهما فهو للمقر له يمين ، وإن أقر به لغيرهما ، أو قال لا أدري لمن هو ، لم يلتصت إليه ويقسم

(أو) يكون (لمن يُقَرُّ) الحائر له (به مهما) أى من المتنازعين اللذين أقاما البيتين المتعارضتين ، لأن إقراره لأحدهما كأنه ترجيح لبيته فإن أقر لغيرهما لم يعمل بإقراره ، بخلاف مالهو تحردت دعوى كل عن البيته فيعمل بإقراره ولو لغيرهما

● (ومس) له حق على آخر وأكروه ، ولم يحد بيته أو سرق منه شيئاً أو عصه ولم يقدر على خلاصه منه محاكم و(قَدَرَ على) أحد (حقه) باطلاً سرقة وبخوها (فله أحدُهُ) بشروط ثلاثة أفادها بقوله

(إن أمسَ فِتْنَةً) ، أى وقوع فتنة من صرب أو حرج أو حس ومخو ذلك

(و) أمس (رديلة) نسب إليه من سرقة أو عصه

(وكان) الحق (غير عقوبة) فإن كان عقوبة فلا يستوفيها نفسه بل لابد

من الحاكم ، فلا يصرب من صربه ولا يخرج من حرجه ولا يسب من سبه

(ويحجب الرقيق) ذكرأ أو أنى — إذا ادعى عليه عقوبة من صرب أو حرج

بيهما ، وفي صبور عدم البيته إن ادعاه لنفسه حلف ونفى بيده وإن أقر به لأحدهما أو لغيرهما أحده المقر له بلا يمين لقوة الإقرار بها وضعه مع الية ، فإذا حلف مع البيته ولم يحلف بها وإن سكت أو قال لا أدري قسم على الدعوى (أما أحصاً من س)

قوله [ومن له حق] أى مالى وهذه المسألة قد تقدمت في باب الودعة

ولما كررها لأن هذا الباب يعمر فيه التكرار لماسة القصاء والشهادة

قوله [وأكروه] مثله لو أقر وكان ماطلاً

قوله [فلا يستوفيها] إثبات الباء يريد أن لا نهاية أى فالحكم أنه لا يستوفيها

قوله [بل لابد من الحاكم] أى فإن لم يكن حاكم مضاف وحب عليه

التمويه لله الحكم العدل ، ولا يأخذ ثأره بنفسه لما فيه من زيادة المرح والمساد في الأرض

قوله [ويحجب الرقيق] محل اعتبار جواب الرقيق في دعوى حياية القصاص

مالم يتهم فإن اتهم في حوانه لم يعمل به كإقراره بنقل ممتلكاته وقد استحياه سيد ممتلكاته

ليأخذه فإنه لما استحياه يتهم أنه تواطأ مع سيد العبد على برعه من تحت يد سيده وحيث

فلا يعمل بحوانه ولا يمكن سيد العبد المماثل من أحله ويظل حتى ذلك السيد من

أو قتل أو موحى حد أو تحرير من كل ما يتعلق ببلده (عن العقوبة) : لأنه الذى يتوجه عليه الحكم لاسببه

(و) يجب (سيده عن) موحى (الأرض) لأن الخواب إنما يعتبر فيما يأخذ المكلف به لو أقر، والعهد لو أقر بما لم يلزمه فلو ادعى عليه بحاية خطأ فلا يعتبر إقراره ، وإنما الكلام لسيده إلا لقربة ظاهرة توجب قبول إقراره فى كتاب الديات فى عهد راكب على بردون متى على أصعب صعب فقطعها فتعلق به الصعير وبى تدى ويقول فعل فى هذا ، وصدقه العهد أن الأرض متعلق برقته (هـ)

(وإن قال) من عليه حق لو كبل رب الحق العائب حين طاله الوكيل (أُتْرَأْتِي مُوَكَّلُكَ الْعَائِبُ) أو قصيته حقه (أُنْطِرَ) المدعى عليه يكمل بالمال إلى أن يعلم حقيقة الحال (إِنْ قَرُرْتُ) عيبة رب الحق، فإن بعدت قصى عليه بالدفع للوكيل ، لأنه معترف بالحق مدعياً الإبراء أو القصاص فإن حصر

القصاص إن لم يكن مثله يجهل أن الاستحياء كالعفو يسقط القصاص وإلا فله الرجوع للقصاص بعد حلمه أنه حول ذلك

قوله [أو موحى حد] أى كرتاً أو شرب ، وقوله أو تحرير أى كسب من لا يحور سه بغير ما يوجب الحد

قوله [عن العقوبة] متعلق بيجب ، والمعنى أنه يتولى الخواب عن الدعوى إلى تسبب عنها العقوبة

قوله [فى كتاب الديات] حرم مقدم وأن الأرض مؤول بالمصدر مبتدأ مؤخر

قوله [أن الأرض متعلق برقته] أى وحينه فيحير سيده بين أن يعديه أو يسلمه فى أرضه

قوله [إن قررت عيبة رب الحق] إلح التفرقة المذكورة بين العيبة القرية والعيبة هو قول ابن عبد الحكم والمصنوع لاس القاسم فى سماع عسى أنه بقصى بالحق على المطلوب ولا يؤخر ، وظاهره أنه لافرق بين كون الموكل قريباً أو بعيداً ، ابن رشد وقول ابن عبد الحكم على تفسير أقول ابن القاسم

العائب وأنكر الإبراء أو القصاص حلف أنه ما أبرأ أو ما قُصِيَ، وتم الأحد فإن بكل حلف العريم ورجع على الوكيل

(ومن استتمهل) أى طلب المهلة (لدفع بينة) أقيمت عليه بحق (أو لحساب ونحوه) كما لو طلب المهلة ليعتس على الوثيقة أو دفتر الحساب بينهما أو ليسأل من كان حاصراً بينهما ليكون على بصيرة في حوائه بإقرار أو إنكار، (أو) طلب المدعى المهلة (لإقامة) شاهد (تأني) وأنى أن يحلف مع الأول الذى أقامه (أتمهل) الطالب (بالإحتجاج) من الحاكم ولا يتقيد بحمعة (بكميل) المالم) في جميع ما تقدم ولا يكفى حميل بالوجه إن أنى المطلوب وأما لو طلب المدعى إقامة بينة على أصل دعواه وطلب من المدعى عليه حميلاً، فيكفى حميل الوجه اتفاقاً وفيها أيضاً أنه لا يحاب المدعى لحميل بالوجه، وهو الراجح كما تقدم في «الصمان» ولذا حلفناه والمصنف ذكره هنا أيضاً

قوله [وأنكر الإبراء أو القصاص] لف ويشر مرتب

قوله [ورجع على الوكيل] أى عما دفعه له وللعريم أن يرجع على الموكل فله عريمان كما في (ج)

قوله [ومن استتمهل] إلح يعنى أن من أقيمت عليه بينة بحق لشخص فطلب المهلة لدفع تلك البينة أو لإقامتها فإنه يميل لأجل انقطاع حخته، والمهلة يؤجلها الحاكم ولا تحديد في ذلك عند مالك لكن بكميل المالم

قوله [ليكون على بصيرة] متعلق باستتمهل

قوله [ولا يتقيد بحمعة] أى خلافاً لما في المدونة عن غير ابن القاسم من التحديد بحمعة، ومحل الإمهال المطلوب إن كانت بيته التى يدفع بها البينة الشاهدة عليه بالحق عاتبة قرية كحمعة، وإلا قصى عليه ونفى على حخته إذا أحصرها

قوله [بكميل المالم] أى يأتي به المطلوب

وقوله [إن أنى المطلوب] المناسب الطالب

قوله [لحميل بالوجه] أى ومن باب أولى حميل المالم

• (وَالْيَمِينُ فِي كُلِّ حَقٍّ) غير اللعان والقسامة يحب أن تكون من مدع أو مدعى عليه (بالله الذى لا إله إلا هو) أى بهذا اللفظ ، والواو كالتاء وأما اللعان فاليمين فيه أشهد بالله ، ولا يريد الذى لا إله إلا هو وكذا فى القسامة لا يريد بها بعد قوله أقسم بالله ، وقيل يريد بها فيهما و (لو) كان الحالف (كِتَابِيًّا) ولا يريد شيئاً بعد ذلك وقيل يريد

قوله [وَالْيَمِينُ] أى فى المعتز لقطع الرأى وهى المتوجهة من الحاكم أو المحكم فمجرد طلب الخصم اليمين من خصمه بدون توجيه من ذكر لا يلزمه الحلف له ، فإن أطاع بها تم تراعى لحاكم أو محكم كان له تحميله ثانياً لأن يمينه الأولى لم تصادف محلاً

قوله [فِي كُلِّ حَقٍّ] أى مالى أو غيره سواء كان المالى حليلاً أو حقيراً ولو كان أقل من ربع دينار

قوله [مِن مَّدْعٍ] أى تكملة للنصاب كما إذا أقام شاهداً واحداً ، أو كانت استطهاراً كأن ادعى على عاتب أو ميت وأقام شاهدين بالحق أوردت عليه اليمين من المدعى عليه

وقوله [أَوْ مَدْعَى عَلَيْهِ] أى عند عمر المدعى عن إقامة البينة بما ادعاه قوله [أَيُّ هَذَا اللفظ] أى من غير زيادة عليه ولا نقص عنه فلا يراد عالم العيب والشهادة الرحمن الرحيم ، ولا يقتصر على الاسم بدون وصفه المذكور وإن كان يميناً تكمر ، لأن العرص هما زيادة التحويف والإرهاب قال فى التوضيح نقلاً عن الماررى المصنوع عند جميع المالكية أنه لا يكفى بقوله بالله . فقط ، وكذلك لو قال والذى لا إله إلا هو لم يحره حتى يجمع بينهما كما فى (س)

قوله [وَالْوَاوُ كَالتَّاءِ] أى كما فى أنى الحسن قال (ح) لم أقف على نص فى المتأفة فوق

قوله [ولو كان الحالف كتابياً] أو يهودياً أو نصرانياً وهذا هو المشهور قال حليل وتؤولت على أن النصرانى يقول بالله فقط (هـ) أى لأنه يقول بالتثنية وتؤولت أيضاً أن الذى مطلقاً يقول بالله فقط ، لأن اليهودى يقول العرب اس الله فالتأويلات ثلاثة

اليهودى الذى أرسل التوراة على موسى ويريد البصرانى الذى أرسل الإنجيل على عيسى ؛
(وعلّطت) اليمين على الخائف (فى ريع ديار) فأكثر (بالقيام) .
بأن يحملها وهو قائم

(وبالجامع) للمسلم (ويجسّره عليه الصلاة والسلام) لمن بالمدينة أى عبده
لا فوقه (فقط) لا عمر غيره ، ولا نال من كعبه العصر ، و(لا باستقبال) للقنلة

قوله [وعلّطت اليمين] أى وحوثاً إن طلب المخلف التعليط عما ذكر ،
لأن التعليط فى اليمين والتشديد فيها من حقه ، فإن أى من توجّهت عليه اليمين بما
طلبه المخلف من التعليط عدّ ناكلاً

قوله [فى ريع ديار] أى إذا كان لشخص واحد ولو على اثنين متصاميين
لأن كلا كميل عن الآخر يلزمه أداء الجميع لا إن كان من ذكر على شخصين
لواحد ، لأن التغليب لا يكون فى أقل من القدر المذكور

قوله [وبالجامع] البناء للآلة لا للطرية لأنها تقتضى أن اليمين إذا وقعت
فى الجامع تعلط بصمات أخرى رائدة على الوصف المتقدم وليس كذلك إذا اليمين
واحدة فى الجامع وعيره ، لكن فى ريع ديار تعلط بوقوعها فى الجامع ، والمراد
بالجامع الذى تقام فيه الجمعة فإن كان القوم لا جامع لهم فقال أدو الحسن .
يحملون حيث هم ، وقيل يحملون للجامع بقدر مسافة وجوب السعى للحجّة وهو
ثلاثة أميال وثلاث ، وقيل سحو العشرة أيام وإلا حملوا بموصيهم نقيه فى الديار
وأقواها أوسطها

قوله [وعمره] إنما احتص من النبى صلى الله عليه وسلم بهذا لقوله
صلى الله عليه وسلم « من حلف عند منرى كادناً فليتأوى مقعده من النار »^(١) وأما
التعليط بمكة فيكون بالخلف عند الزكن الذى فيه الحجر الأسود لأنه أعظم مكان
فى المسجد

قوله [لا عمر غيره] أى ولا يحصى بمكان منه ، وقيل الذى حرى

(١) عن أنس بن مالك قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يحلف عند هذا المنى عند
ولا أمة على يمين آثمة ولو على سواك رطب إلا أوجب الله له النار » رواه أحمد وابن ماجة
وعن حابر عن النبى صلى الله عليه وسلم « لا يحلف أحد على منرى كادناً إلا تأوى مقعده من
النار » رواه أحمد وابن ماجة

ولا بد في اليمين من حضور الخصم فإن حلفه القاصي بغير حضوره لم تحر -
نص عليه الناحي

(كالكنيسة) للصراي (والبيعة) لليهودي أي فإنها تعلق عليهما بهما ،
لأن القصد إرهاب الخائف ، وإن كانتا حقيرتين مكرراً
(وَحَرَّحَتِ الْمُحَدَّرَةَ^(١)) لها أي لليمين سواء كانت مدعية وأقامت
شاهداً فقط أو مدعى عليها

(إلا التي لا تَحْرُحُ) أي شأنها عدم الحروح أصلاً ، كسواء الملوك فلا
تحرح للتعليل ، ولتحلف بيتهما ، بأن يرسل لها القاصي من يحلفها محصرة الشهود
وأم الولد كالحرة فيد تحرح أو لا تحرح ومن شأنها الحروح بالليل فقط أو النهار
فقط أحرحت فيما تحرح فيه

* (واعتَمَدَ البات) في يمينه أي حار له الإقدام على اليمين بشأ مستنداً
(على طن قنوي أو قنوية) تعيد قوة الطن ، (كحط أبيه) أو أحبه ،
بأن له على فلان كذا وكسكول المدعى عليه ، وكقيام شاهد للمدعى بدين لأبيه
على المدعى عليه ونحو ذلك

به العمل أنه يحلف عند المبر حتى في غير المدية وهو قول مطرف وابن الماحشون
قاله (س)

قوله [لأن القصد إرهاب الخائف] قال في الأصل ومن ثم قيل يحور بخاف
المسلم على المصحف وعلى سورة براءة ، وفي صريح ولي حيث كان لا يكف
إلا بذلك ويحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من المحور (هـ)

قوله [وحرحت المحدة] أي وهي التي يرى بها محاسن القاصي المارة بها
للحدر أي السر

قوله [على طن قنوي] أي وقيل إنما يعتمد على اليقين ونص ابن الخاحب
وما يحلف فيه بشأ يكتفى به على قنوي وقيل المبر اليقين

قوله [كحط أبيه] أي كالطن الحاصل له برؤية حط أبيه إلح وتقيد
الطن بالقوي يفيد أن الطن الصريح كالتك لا يحور الاعتماد عليه ، بل اليقين به
عموس كما تقدم في باب اليمين ، ومفهوم قول المصنف البات أن من يحلف على نصي

(١) المحدة المحبوبة والحدر هو السر ، يوضع في حجاب الست بحجب وراه المحدرات من النساء

- (وَيَمِينُ الطَّالِبِ) أى المدعى (أَنْ لِي) عنده (فِي دَمْتِهِ كَذَا ، أَوْ لَقَدْ فَعَلَ كَذَا) كَقَتْلِ عَدِي أَوْ دَانِي أَوْ أَتْلَفَ مَالِي حَيْثُ أَقَامَ شَاهِدًا فَقَطْ
- (و) يَمِينُ (المطلوب) أى المدعى عليه (ماله عدى كذا) — أى ما ادعى به المدعى — (ولا شيء منه) ولا بد من هذه الريادة لأن المدعى ، مائة مثلاً مدع بكل حزم من أحرائه وحق اليمين بنى كل مدعى به (وَيَقْتَضِي) الخالف (السَّيِّئَ وَغَيْرَهُ إِنْ عُسِيَ) من المدعى ، فإذا ادعى عليه مائة من قرص أو بيع حلف ماله على مائة ولا شيء منها ، لا من قرص ولا غيره ، أو لا من بيع ولا غيره فإن لم يعين سباً كفاه بنى المدعى به نحو ما له على مائة ولا شيء منها
- (فإن) كان المطلوب (قصي) ما عليه من الدين وحده المدعى وأراد تحليفه (سَوَى) الخالف بيمينه ماله على كذا (و) لا شيء منه (يحب قَصَاؤُهُ الْآلَ) لأنه قد قصي ما كان عليه

العلم يعتمد على الطعن وإن لم يقول بل وعلى الشك

قوله [وحق اليمين بنى كل مدعى به] أى ولا يتأتى ذلك إلا بريادة قوله ولا شيء منه لا بمجرد قوله ماله عدى كذا ، لأن إثبات الكل إثبات لكل أحرائه وبه ليس نبياً لكل أحرائه ، وقد يقال العرة بنية المحلف وبينته بنى كل حزم من أحرار المدعى به وجبئ فلا يحتاج لقوله ولا شيء منه ، فالأولى أن يقال إن القصد هنا ريادة التشديد على المدعى عليه ، فإن أسقط ولا شيء منه وجب الإتيان بها مع القرب وإعادة اليمين بتمامها مع العدد

قوله [إن عني من المدعى] أى سواء ذكره المدعى بدون سؤال عنه أو بعد أن سأله عنه الحاكم

قوله [فإن كان المطلوب قصي ما عليه] إلح حاصله أن من تسلف من رجل مالا وقصاه له بغير بينة تم قام صاحب المال وطلبه فأبكر وقال لا شيء لك عدى وطلب أن يحلفه أنه ما تسلف منه ، فإنه يحلف أنه ما تسلف منه ويدوى سلفاً يجب عليه الآن رده ويرأى من الإثم ومن الدين ، وأما لو قال له حين طلبه منه رددته عليه لزمه وكان عليه إثبات الرد فإن قلت اليمين على بية المحلف وبية المحلف أنه ما تسلف

(وَحَلَفَ) من دفع لغيره دراهم أو دنانير ديةً أو سلعاً لطالبه أو نحو ذلك فادعى أحدها أنه وحدها أو بعضاً منها معشوشاً أو وحدها ناقصة (في العيش على نقي العلم) لا الت بأن يحلف ما دفعت إلا حيدة في علمي ولا أعلم فيها عشاءً

• (و) يحلف (في النقص شيئاً) بأن يحلف ما دفعته لك إلا كاملة فإن بكل عزم ولا يكتفى بالحلف في النقص على نقي العلم

• (وإن نسكل) المدعى عليه حيث توجت اليمين عليه (في مال) وما يثول إليه ، كحيار وأحل (استحققه الطالب) أي فإن الطالب يستحق ذلك المال (به) أي بالكل (وباليمين) معاً بأن يحلف الطالب بعد نكول المطلوب أن لي عنده كذا (إن حقق) على المدعى عليه الدعوى

منه أصلاً فقتضاه أنه ياتم تلك اليمين ولا تمنعه بية وأحيت أن اليمين هنا ليست على بية المحلف لكونها ليست في مقابلة حق باعتارما في نفس الأمر، وولم اليمين على بية المحلف فيما إذا كان للمحلف حق في نفس الأمر

• تسمية إن ادعت أيها المدين أنك قصيت الميت حقه وأنكر الورثة ذلك لم يحلف منهم إلا النال الذي يطل به العلم، فإن بكل حلفت أنك وفيت وسقط عليك ما بالباكل فقط ، وأما من لم يطل بهم العلم أو لم يكونوا بالعين عند الموت فحقهم ثابت على المدين لا يبرأ منه إلا بسية ويمين ، وأما لو ادعى شخص على ورثة ميت أن له عليه ديةً ولا بية له به فالحكم أنهم إن علموا به وجب عليهم قصاؤه من تركته بعد يمين القصاء من رب الدين أن حقه باق إلى الآن، وإن لم يعلموا به حلوا على عدم العلم إن ادعى عليهم العلم وإلا فلا، وإن ادعى عليهم فلم يجبروا كان من أفراد ما تقدم في قوله وإن لم يجب حسن وأدب ثم حكم بلا يمين

قوله [ويحلف في النقص شيئاً] تقدمت هذه المسألة وإما ذكرها هنا لمااسة القصاء والشهادات ، وطاهره أنه يحلف في النقص المذكور شيئاً سواء كان صبراً أم لا ، وطاهره أن نقص الورد كنقص العدد وهذا في المتعامل به ورثاً ، وأما في المتعامل به عدداً فنقص الورد كالعش على المعتمد، وهذا التصصيل طريقه ابن القاسم ، وقال غيره هذا التصصيل إن كان الدافع غير صبري، وأما لو كان صبرياً

(ولا) يحق للدعوى على المدعى عليه بأن كانت دعوته عليه دعوى اتهام (مُسْحَرَّدِهِ) أى فالتطالب يستحق ما ادعاه بمجرد نكول المدعى عليه ، لأن دعوى الاتهام لا ترد على المدعى

• (وليسيس الحاكم) للمدعى عليه (حُكْمُهُ) أى حكم البكول ، أى ما يترتب عليه فى دعوى التحقيق أو التهمة ، بأن يقول الحاكم له فى دعوى التحقيق إن نكلت عن اليمين حلف المدعى واستحق ما ادعاه ، وفى الاتهام إن نكلت استحق المدعى ما ادعاه عليك بمجرد نكولك وهذا البيان شرط فى صحة الحكم كالأعداد فى محله

• (ولا يمسكس) من توجّهت عليه اليه من مدع أو مدعى عليه (مها) أى من اليمين (إن نكل) مها بأن قال لا أحلف ، أو قال لحصمه أحلف أنت وحد ما تدعيه ، ثم قال أنا أحلف وأما لو التزمها ابتداء وقال أحلف ، ثم رجع وقال لا أحلف ، وأراد تخليف حصمه فله ذلك ولا يكون رجوعه عن اليمين بعد التزمها موحاً لعدم ردها على حصمه هذا معنى قوله

فإنه يحلف على الت مطلقاً لا فرق بين نقص العدد والورن والعش ، وظاهر (ح) فى باب البيع اعتماد هذا التانى ، ومحل هذا إن قصصها على سبيل المفاصلة ، وأما إن قصصها ليربها أو ليربها فهو مصلق لأنه أمين

قوله [لأن دعوى الاتهام لا ترد على المدعى] أى على المشهور

قوله [وليس الحاكم] أى وكذلك المحكم

قوله [شرط فى صحة الحكم] أى حلاًماً لم قال باستحقاقه ، ومحل كون الحاكم أو المحكم يطلب بالناس المذكور إذا لم يكن يعرف أن المدعى عليه يعرف هذا الحكم وإلا فلا يطالب البيان له

قوله [من مدع أو مدعى عليه] فالأول كما أو وحد المدعى شاهداً وامتنع من الحلف معه وطلب تخليف المدعى عليه ، والثانى كما لو عحر المدعى عن البية وطلب اليمين من المدعى عليه فكل وقال لا أحلف

وقوله [إن نكل] أى عبد السلطان أو القاصى أو المحكم ولا عرة سكوته

عبد الحصم

« بحلاف مدع الترمها » إلح أى أو مدعى عليه الترمها ثم رجع
 • (فإن سكت) من توجعت عليه اليدين (رمسًا) من غير إظهار نكول
 (عليه الخلف) ولا يعد سكوته نكولا

• ثم انتقل يتكلم على الحيازة فى عقار أو غيره
 والحائز فى كل ، إما أحصى غير شريك ، وإما شريك ، وإما قريب فقال
 (وإن حارَ أحصى غير شريك) فى الشيء الحار (عَقَارًا) معول « حار »
 والحيازة وضع اليد على الشيء والاستيلاء عليه (وتَصَرَّفَ) فيه بهنم أو ساء
 أو همة أو صدقة أو ررع أو عرس أو إبحار أو بيع أو قطع شجر وبحو
 ذلك والتصرف فى الرقيق بالعتق والكتانة والتدبير والوطء وبحو ذلك ، وفى التباين
 زيادة على ما تقدم مما يأتى فيه باللس والتقطيع وفى السدواب بالركوب

قوله [فإن سكت] أى وأولى لو طلب المهلة ليتروى فى الإقدام عليها
 والإححام ، ثم طلب الخلف بعد ذلك

قوله [ثم انتقل يتكلم على الحيازة] هذه المسألة تعرف بمسألة الحيازة
 وإنما أحقوها بالشهادة لأن فى بعض أنواعها ما تسمع فيها البينة ، وفى بعضها ما لا تسمع
 فيها وربما يذكرونها مع الأقضية لأن بعضها يقع فيه القضاء

قوله [والحائز فى كل] إلح أى فتكون الأقسام ستة وسيوضح تمصيلها ،
 وهذا يقطع الطر عن كون القريب شريكاً أو غير شريك وإلا فتكون الأقسام ثمانية
 قوله [غير شريك] أى للمدعى

وقوله [وتصرف] أى بواحد من التسعة التى ذكرها المصنف فى العقار
 قوله [بهنم أو ساء] أى كثيرين لغير إصلاح لاله أو كانا يسيرين حرفاً
 قوله [وبحو ذلك] أى كفتق عين أو إحرام نهر

قوله [والتصرف فى الرقيق] إلح حروح عن موضع المصنف فحق تصرفات
 الرقيق وما بعده تذكر عند قوله وغير العقار

قوله [وبحو ذلك] أى كالهبة والصدقة والبيع
 قوله [مما يأتى فيه] أى كالبيع والهبة والصدقة والإبحار
 قوله [بالركوب] أى زيادة على ما تقدم

وبحوه (ثم ادعى) على الخائر (حاصر ساكتاً بلا مبيع) له من التكلم (عشر سنين) معمول له حار وما بعده إلا أنه لا يشترط في التصرف أن يكون في جميعها ، وكذا التصرف بالمبيع وبحوه كالمدة لا يشترط فيه الطول المذكور أحداً مما سياتي قريباً (لم تسمع دعواه ولا يبيته) التي أقامها على دعواه واستحققه الخائر لقوله صلى الله عليه وسلم « من حار شيئاً عشر سنين فهو له » وفي المدونة الحيازة القاطعة لا يحتاج معها ليمين أى من الخائر

وهذا في محض حق الآدى وأما الوقف فتسمع فيه البينة ولو طال الرمن وكذا إن كان المدعى - عائلاً أو كان حاصراً ومعه من التكلم مانع - فإنها تسمع دعواه وبينه

ومحل عدم سماع بينة المدعى ما لم يكن الخائر مشهوراً بالعداء والعصب لأموال الناس ، فإن الحيازة لا تمنعه كما في النقل عن ابن القاسم ثم أشار إلى حيازة الشريك بقوله (كشريك) في العقار المحار (أحس حار فيها) أى في العشر سنين (إن هدم) الخائر (أو بنى)

وقوله [وبحوه] أى من سائر العلل كالطحن والدرس

قوله [حاصر] أى بالمدعى أنه لم يحلف عليه أمر ذلك الخور لقرنه منه ،

وأما لو كان حاصراً وهو غير عالم فله القيام إذا أثبت عدم علمه

قوله [ساکت] مفهومه لو نارع لم يسقط حقه

قوله [عشر سنين] تحديد الحيازة في العقار بالعشر بحوه في الرسالة ،

وعراه في المدونة لرببعة ، قال ابن رشد وهو المشهور في المذهب ، ولابن القاسم في

الموارية ما قارب العشر كتسع وثمان كالعشر ، وقال مالك يحدد باحتهاد الحاكم

قوله [ومعه من التكلم مانع] من العذر المانع الصبر والسعة فلا تعتبر فيه

مدة الحيازة إلا بعد رواهما بخلاف جهله أن الحيازة تسقط الحق وتقطع البينة

فإنه لا يعدل بذلك الجهل

قوله [إن هدم الخائر أو بنى] أى وشريكه حاصر ساكت عالم بالتصرف

من غير مانع له من التكلم

وكذا إن عرس أو قطع الشجر ، فلا تسمع دعوى المدعى ولا بيته وهذا في العمل الكثير عرفاً فهدم شيء يسير أو ساؤه مما لا بد منه عادة ، كحرق أو عرس أو قطع شجرة ونحوها لا يعتبر

(وفي القريب ونحوه) كالمولى والأصهار على أطهر الأقوال (مطلقاً) شريكاً أو غير شريك (ما راد على أربعين سنة) لا الأربعين فقط على الأرجح (إلا الأب واسه فيما) أى فلا حياة بينهما إلا برمس (تَهْلِكُ فيه البيات) عادة (ويستقطع) فيه (العِلْمُ) بحقيقة الحال، والحائر يهدم ويبى ، كالستين

قوله [وكذا إن عرس أو قطع الشجر] أى يندار أو أرض وأولى من تلك الأربعة البيع والهبة والصدقة، محالف الشريك الأحمى الذى لم يكن شريكاً من حيث إن الشريك لا يعد حائراً إلا لأحد تلك الأمور السعة بخلاف الأحمى الغير الشريك فيعد حائراً بالتصرف بهذه السعة أو غيرها مما ذكره الشارح فيما تقدم قوله [على أطهر الأقوال] حاصله أن المولى والأصهار الذين لا قرابة بينهم فيهم ثلاثة أقوال كلها لاس القاسم ، الأول أنهم كالأقارب فلا تحصل الحياة بينهم إلا مع الطول حداً بأن تريد ملتها على أربعين سنة ، وسواء كان التصرف بالهدم أو البناء ، أو ما يقوم مقام كل منهما ، أو كان بالاستعلال بالكرأ أو الانتفاع بنفسه سكى أو ررع الثانى أنهم كالأحباب غير الشركاء فيكفى فى الحياة عشر سنين مع التصرف مطلقاً بهدم أو بناء أو إحارة أو استعلال أو سكى أو ررع الثالث أنهم كالأحباب الشركاء فيكفى فى الحياة عشر سنين مع التصرف بالهدم أو البناء أو ما يقوم مقامهما كعرس الشجر أو قطعه وناق السعة لا باستعلال أو سكى أو ررع

قوله [ما راد على أربعين سنة] فى (عب) ما لم يكن بينهم عداوة وإلا فالأحباب الشركاء تكفى الحياة عشر سنين مع التصرف بواحد من سعة أمور قوله [إلا الأب واسه] حاصله أن الحياة بين الأب واسه لا تثب إلا إذا كان تصرف الحائر منهما بما يعيت الدات أو كان بالهدم أو البناء أو ما ألحق بهما وطالت مدة الحياة حداً كالستين سنة ، والآحر حاصر عالم ساكت المدة بلا مانع له من التكلم

سنة فأكثر ، والآخذ حاصر ساكت بلا مانع هذا كله في حيازة العقار

• (وعبرُ العقار) من العروص والدواب والرقيق والحيازة (في القريب) فيه (الريادة على عَشْرٍ) من السنين ولا يكفى العشر مع الحضور والسكوت بلا مانع (وفي الأحصَى) ما رآد على الثلاث (السير مع التصرف فيما حازه ، والآخذ حاصر ساكت فلا كلام له بعد ذلك ولا تسمع له دعوى

• (إلا الدانة) في ركوب ونحوه (وأمة الخدمة) تستخدم للأحصى غير الشريك (فالسَّتان) فقط يكون حيازة ، ولا تسمع بعدهما فيهما دعوى مدع حاصر ساكت بلا مانع وأما الثوب يلبس فالعام فقط وأما أمة الوطاء

قوله [هذا كله في حيازة العقار] أى ما تقدم من التمسيل من أول مسألة الحيازة إلى هنا

قوله [والحيازة في القريب] طاهره شريكاً أو غيره أنا أو غيره

قوله [فيه] أى في غير العقار من عروص ودواب ورقيق

قوله [ما راد على الثلاث] طاهره كان شريكاً أو غير شريك

قوله [مع التصرف فيما حازه] أى فالتصرف في الرقيق بالعتق والكتابة والتدبير والوطء ونحو ذلك من هبة أو صدقة ، وفي الثياب باللبس والتقطيع والهبة والصدقة والبيع والإيجار ، وفي الدواب بالركوب والهبة والصدقة والبيع والإيجار ونحو ذلك قوله [إلا الدانة] هو وما عطف عليه مستثنى من قوله وفي الأحصى ما راد على الثلاث

قوله [للأحصى غير الشريك] المتأخر منه رجوعه للدية وأمة الخدمة وتقييده بغير الشريك يعيد أن الأحصى الشريك لا يعد حائزاً في الدانة وأمة الخدمة إلا بالريادة على الثلاث سنيين مع التصرف

قوله [وأما الثوب يلبس فالعام] طاهر كلامهم أنه مخصوص بالأحصى غير الشريك أيضاً

فتموت بوطئها بالمعل مع علم ربها وسكوته بلا عذر وكذا البيع والهبة والصدقة ،
إلا أن البيع يحرى على بيع المصولى الآتى

(ولا حَيْبَارَة) فى تىء من عقار أو غيره (إنْ شَهِدَتْ) البينة للمدعى على
واصح اليد (بإعارةٍٍ وبحوها) كإحارة وعُمُرَتَى وإحدام ومساقاة فتسمع تلك
البينة ويقضى للمدعى بمقتضى الشهادة والإقرار من واصع اليد بذلك كالبينة بل
أقوى ومحل سماع البينة ما لم يحصل من الحائر محصرة المدعى وسكوته بلا عذر
مالا يحصل إلا من المالك كالبيع والهبة والصدقة ، وإلا فلا تسمع ، كما يؤخذ مما
يأتى بعده وهو قوله

(وإنْ نَصَرَ عَيْرُ مَالِكٍ مُطْلَقًا) قريباً أو أحسباً ، شريكاً أو لا (بهيةٍ
أو كتابةٍ أو بحوها) كصدقة وعتق وبيع (وهو) أى المدعى (حاصرٌ) حين
التصرف (عَالِمٌ) به (لم يُسْكِرْهُ) مع تمكنه من الإنكار (مَتَصًى) فعل غير
المالك و (لا كلامَ له) أى للمالك

• (وله) فى البيع محصوره وسكوته بلا مانع (أحدٌ من المبيع) لأن محصوره
مع سكوته بلا مانع إحد من مبه وإقرار بالمبيع (إن لم يتطَّل كَسَسَةً) فإن مصى
العام فلا ثمن له أيضاً ولعله إن قصبه المصولى وأما لو باعه لأحل — كالعام —

قوله [فتموت بوطئها] أى مطلقاً كان الواطئ لها أحسباً أو غيره لما يلزم
عليه من إعارة العرواح لو بقيت

قوله [وكذا البيع والهبة] أى مثل وطء الأمة كما سيأتى التصريح بذلك
قوله [بإعارة] إلح حاصله أن محل ثبوت الحيازة فى جميع ما تقدم والتعاصيل
المتقدمة ما لم يتت أن المالك أعارها للحائر أو آجرها أو أعرها أو أحدها إن كان
رقيقاً أو ساقاها إن كان مستانداً ، وأولى من ثبوت البينة لإقرار الحائر بذلك ، وإلا فهو
ناق على ملك المدعى إلا نتصرف بهية أو كتابة أو صدقة أو عتق أو بيع ، والآحر
حاصر عالم ساكت من غير مانع إلا أنه فى البيع يحرى فيه قوله ، وله أحد ثمن
المسع إلح

فلربه قصه بعد الأحل قال ابن رشد وتحصل الحيازة في كل شيء بالبيع والهبة والصدقة والعق والكتابة والتدبير والوطء ولو بين أب وأمه ولو قصرت المدة ، إلا أنه إن حصر مجلس البيع فسكت لزمه البيع وكان له التمس وإن سكت بعد العام ونحوه استحق البائع التمس بالحيازة مع يمينه وإن لم يعلم بالبائع إلا بعد وقوعه فقام حين علم فله أحد حقه وإن سكت العام لم يكن له إلا التمس ، وإن لم يقم حتى مضت مدة الحيازة لم يكن له شيء واستحقه الخائر ، وإن حصر مجلس الهبة والعق فسكت لم يكن له شيء ، وإن لم يحصر ثم علم فإن قام حينئذ كان له حقه . وإن قام بعد العام فلا شيء له

واحتل في الكتابة هل تحمل على البيع أو على العتق ؟ قولان (اهـ)
وأما الدينون الثلاثة في الدنم فقبيل يسقطها موصي عشرين عاماً مع حضور رب الدين وسكوته ، وهو قول مطرف وقيل موصي ثلاثين

قوله [فلربه قصه بعد الأحل] أى ما لم يسكت عاماً بعد حلول الأحل
قوله [قال ابن رشد] قصده تلك العبارة الاستدلال على ما تقدم فليس
مكرراً

قوله [في كل شيء] أى يصلح لذلك الشيء العارض
قوله [استحق البائع التمس] أى ما لم يكن مبيعاً لأحل فلا يصره لإمضى
عام بعد حلول الأحل

قوله [فله أحد حقه] أى ينقص البيع أو إمصائه والمطالبة بالتمس
قوله [وإن سكت العام] أى بعد العلم
قوله [حتى مضت مدة الحيازة] قال في الأصل فإن كان عائناً فله الرد بعد حضوره وعلمه ما لم يمض عام ، فإن مضى فليس له الرد وله أحد التمس ما لم يمض ثلاثة أعوام من البيع وإلا سقط حقه منه أيضاً ، كذا ذكرنا فتأمل (اهـ) فلعل هذا معنى قوله هنا وإن لم يقم حتى مضت مدة الحيازة لم يكن له شيء إلح .
قوله [فإن قام حينئذ] أى دون العام
قوله [وقيل موصي ثلاثين] هو قول مالك

وقيل لا تسقط محال ، وقيل غير ذلك إلا أن القول بأنه يسقطها معنى
الستين بعيداً ، والأظهر الرجوع في ذلك للاحتياط في حال الرمس والدين والناس
والله أعلم

قوله [وقيل لا تسقط محال] هذا هو الذي احتاره ابن رشد في البيان ،
وبصه إذا تقرر الدين في الدمة وثبت فيها لا يبطل ، وإن طال الرمان وكان ربه حاصراً
ساكتاً قادراً على الطلب به لعموم خبر « لا يبطل حق امرئ مسلم وإن قدم »
(أه) واحتار هذا القول التوسعي والعريبي

قوله [في حال الرمس والدين والناس] أي فيعمل بقرائن الأحوال فتأني
العي يميل أحياه الرمس الطويل وشأن الفقير المحتاح لا مهلة عنده ولا سيما إن كان من
عليه الدين غير صاحب والله أعلم

في أحكام الحماية على النفس أو على ما دونها^(١)

من طرف أو غيره، كموصحة عمداً أو خطأ، وما يتعلق بذلك من قصاص وغيره

إنما أتى المؤلف بهذا الباب إثر الأقضية والشهادات إشارة إلى أنه يسعى للقاضي أن يطر فيه أولاً لأنه أؤكد الضروريات التي يجب مراعاتها في جميع الملل بعد حفظ الدين وهي حفظ المعوس وفي الصحيح « أول ما يقضى به بين الناس يوم القيامة في الدماء » ولهذا يسعى التهم بشأنها

قوله [على النفس] أي الدات برمتها

وقوله [من طرف] بالتحريك كقطع يد أو رجل أو فقه عين وهو وما عطف

عليه بيان لما

وقوله [كموصحة] تمثيل للغير

قوله [عمداً أو خطأ] تمييز للحماية أي من جهة العمد والخطأ

قوله [وما يتعلق بذلك] اسم الإشارة يحتمل أن يعود على الحماية على

النفس وما دونها ويحتمل أن يعود على العمد أو الخطأ وكل صحيح

وقوله [من قصاص أو غيره] بيان لما

قوله [وغيره] أي كالدية والصلح والعفو والحكومة

(١) للمعارضة من نظام الحمايات الإسلامي ومقابلة في العاين الحدث ، نس أن العاين الحدث محد الحرائم وأركانها ويجمع العقاب الحائ على ماعداها ، وذلك صيانة لمدأ الحرية الشخصية ، وأحد عمداً « لحرمة ولا عموه الا نص » وهو مندأ تحص عليه جميع الدساتر الحدث ولا نكاد نطالع أحدها الا ونجد فيه هذا النص بحره سما لا يأخذ النظام الإسلامي بذلك

وأصل هذا المدأ هو الحماية من تصف السلطة التعمدية ، فقد كان الحكام قدما بمصنوع حريات الناس ، فيصدرون الأوامر بحسبهم أو ر بما قتلهم ومصادرة أموالهم بدون تحص ولا حرمة معروه وكان الواحد منهم يلقى في عذاب السجون طول الحياه حتى يساء الناس وبعض دمه ، في السجن =

= دون حرية محددة ولا أمر معروف ، فرما فعل الحاكم ذلك لمصعب يقى أو طعما في بعض ماى يده ، كأمراء حسنة أو قمر صيف أو غير ذلك وقد أدى ذلك إلى أن ثار الناس على هذا الظلم والظلميان فلما كان عهد الملك حبيب الثاني في بريطانيا عام ١٢١٥ ثار الناس عليه وأعلنوا عليه عهدا سعى المهد الاعظم (ماحا كاريا) ومن أهم نصوصه أنه لا يجوز إلغاء القصاص على أحد أو حسنه أو تقيع عقوبة عليه إلا بعد تحقق عادل وأمر محدد يمس إليه وكذا نص إعلان حقوق الإنسان الذي أصدرته الثورة الفرنسية ١٧٨٩ على أنه لا حقوق ولا حرية إلا نص وصيحت هذه الحماية الحمايات باسم حماية « الحرية الشخصية » ، وصار اسم الحرية الشخصية محصنا بعدم اتحاد إجراءات حمايته ضد أحد الأفراد إلا في حدود القانون لحرائم محددة نصها ، وبحيث يكون وزن العقوبة وتقديرها في حدود ما نص عليه القانون ولا يترك ذلك لإطلاق القاصي وقد سمى هذه الأفكار - بعد إبرام المهد الاعظم أمام الملك حبيب المذكور - بسبب مقالته فلاسفة القرن الثامن عشر من أن المجتمع قد تكون نيحة لعدم حمايته Contrat social أنريه الناس فيما بينهم فإن الإنسان كان في الأصل - في حالته الطبيعية - مطلق الحقوق والملكية في كل شيء ، فلما عت حاحه الاحتياج تعاقد الناس على أن يتنازلوا عن بعض حرياتهم لحصلوا لانفسهم نافعها بضعة مطلقة ، فإذا أحصا الأمر إلى تنازل حديد ويصيد الحرية فإن ذلك يجب أن يتم بالارادة العامة أى موافقة الجميع ، وهو أمر متعذر مادام ، إلا أنه يتم بواسطة نواب يسحبهم الشعب وينكون مهم مجلس شعبى يمارس السلطة التشريعية - فكون اساهه قعود على الحريات من حديد عن طريق هذه المجالس ، ويعاونون بصدرها ، أى يكون بالعانون معناه الشكل Loi au service materiel ، وليس معناه العام ، أى نقواعد منظمة مطلقة ، ولكن يجب أن يصدر القانون من المجلس الشعبى بالاداب باضاره الحائز السلطة التشريعية طعما لأصول ذلك النظام ، وبصدره المجلس في شكل القانون ، فان لم يكن الأمر كذلك فان المصونه تكون غير مشروعه ، فلا يجوز تقرير عقوبات في أى نوع بمصوى اللوائح الإدارية ، واستثنى من ذلك عمومها المعاملة (كالعزاه إلى ما نوارى حيباً مصرقياً أو الحس بما لا يرد على أسوء) فإنه يجوز لبعض أنواع اللوائح أن نص عليها مع خلاف حول ذلك

وصحان حماه الحرية الشخصية المذكور تكمله تنظم دقيق للإجراءات الحمايات هذه الإجراءات من قس وتقتش وحسن وبحوها لا يصبح انبادهما إلا بواسطة السلطة القضائية وتحت إشرافها فإذا اضطرب الحال لانباده إجراءات فوريه كما في حالة اللبس ، فإنه يجوز لما نسمه لرحال السلطة القضائية Police judiciaire انباده ذلك بشرط العرص فوراً على النيابة العامة وهي التى نقرر حسن المهم لامتد لا تريد عه ، وبعد ذلك لا يكون بتحديد الحس إلا بأمر من العاصي والسلطة القضائية مشع من الصبط Police وبماها ماتتد للمحاضه على الأمن وحصصت بأنها قضايه لادها وتم في الحال الذى محصن نه القضاة دون غيره وهو المحاضه على الحرية الشخصية وحمايتها هى اذن سلطة ساط بعض المواطنين

العموميين ويكون العرص منها اتحاد التدابير التي تتمثل بالحرية الشخصية والتي تتم تحت إشراف السلطة القضائية وهذه الصفة - صفة السلطة القضائية - تسع على المواطنين المدكورين (بمعنى القانون وبعامه الشكل السابق) ، لا يملكها أحد إلا من القانون وهي معترف بها طعنا لطم الإحراجات الحائية لبعض رجال الشرطة كالصراط وصمهم ، وليس لأي رجل من رجال الشرطة في أغلب القوانين ، كما يتعرف بها - بقانون - للمعتشين الذين يقومون على مراقبة السلطة الإدارية Police administration أى المهادلة على الأمن والسكينة والصحة العامة وبحوها في المجال الإداري مسحو إحصاء بعض النشاط - كالمجال العام والخطرة والمصره بالصحة والعمل الخاص - لتمام الترحيص والمعتيش مما يتطلب إسراع صمه السلطة القضائية هؤلاء المعتشين ليس لهم دخول المجال لمعتيشها وتحرير المهادلات

ومن الواضح أن النظام الإسلامي لأناحد مبدأ تحديد المعونة والحرمه إلا في الحدود ، كالتعيل والخيانة والسرفه والهدف وشرب الخمر هذه الحايات محددة في أركانها وفي عقوبتها وأما بما عدا ذلك فإن للعاصي مطلق سلطه التحرير بالمعونه المناسبة حسب كل حاله على حدة وقد اتهم بعض رجال الصمه الحادث - وخاصة في إيطاليا - إلى تحديد هذه الطريقه لأن الواقع هو أن المجال الحائي هو مجال اقاضي تحت تلم فيه الظروف الداعيه إلى الحرجه دوراً أساسياً ، إدرما يكون ارتكاب الحرجه سيحه لميل طبيعي في الإنسان فلا يكون مسئولاً لسب ذلك وإنما سجد منه إجراء علاجي - كالمرص تماماً - بقصد تعويمه وحمايه الناس من شره ، فهكره الانعام والتكبير ليست مناسبة هذا النوع من المحرمين وكذا قد يكون محرماً بالمعونه لسره تأثيره واندفاعه فهذا الحق - وإن لم يكن ميلاً بالطبيعه للشر - عنده يجب تقديره عند توقيع المعونه وكذا قد يكون محرماً بسب البيه والظروف سواحده في بية إحصائية ولد ونشأ فيها مصار مشعاً بأن الإحصاء هو الوصيله الطبيعيه في الحياه وإنه إنما يدافع من كيانه الطبيعي بذلك ، لانه إن لم يظلم الناس يظلم أو أنه صار محرماً بالمصادفه لوجوده في مرق اضطره اضطراراً لارتكاب الحرجه ولذلك عند رأوا أن تحديد المعونه ووربها بمعونه الشارع وفرض هذا الوزن على العاصي وحرماته من التقدير المطلق في وربها لا يوافق الاصول الحائله وهذا حق بلا شك ، وإن كانت التثريعات اللوصيه بواجبه بإتاحة الفرصه للعاصي للصف من أراءه لظروف الزاف بأن سرك بالمعونه درحين (في أغلب التثريعات) فإن كان مقرر لها الاشغال الشاقه المؤقته نزل بها إلى الحسن فقط ، فيسرك بها من درجه الاشغال الشاقه المؤقته إلى درجه السحر ثم الحسن ، كما أصبح له الحكم بوقف السعد ساعلاً أو غير شامل للأثار الحائليه وبتقرير القانون بعض ظروفه للتخفيف كحداله قبل الروح روحه] ومن بعده معها ملسس بالربا (صول الفصل) أو بقر المعونه الحرجه

كسرقه الان أناه فكل هذه الوسائل وسط بين السعد العام والمعونه والإطلاق إطلاقاً تماماً

وهذه الوسائل وإن كانت بلاسك مسعاً للعصاه وما يصادون في العمل من طرف بسوحي الخروح على الحدود التي رسمها الشارع للمعونه] ، إلا أنها لا يمد إلى حد العفاه على حرام لم يص عليها الشارع ،

مبادئها المحددة في القانون إذ أنه لا يستطيع أن يعطى العمل وضعه القانوني كحرية معاقب عليها إلا بتوافر أركانها القانونية التي تجعله حرية. بدون ذلك لا تتكون منه حرية ولا يتيسر العقاب عليها وإزاء هذا الحمود فإنه قد تعرض على القاضي أعمال لا يمكن تحريمها وإن بدا فيها العدوان والإضرار وأذكر من ذلك أن شخصاً صعد في مرسى لدخل المطاعم ، وبعد الأكل يجلس بعض أدوات الطعام كالملاقح ويحرقها ، ويعرض أمره على القضاء حين أن هذا العمل لا يدخل تحت أى حرية من الحريات المنصوص عليها في القانون ، فهو ليس سرفاً لأن الأشياء سبق أن سلمت إليه ، وليس حياته أمانه لأنها لم تسلم إليه بمقدور من عقود الأمانة المحددة في القانون كالكفالة ونحوها ، وبذلك لم يعاقب ذلك الشخص بجرم ثبوت الفعل عليه ، وأصدر المشرع إلى إصدار قانون خاص بالعقاب في هذه الحالة وكذلك أصدر الأمر إلى إصدار قانون يعاقب من يصدر شيكاً بدون رصيد وإلحاق هذه الحرية بحرائم النصب لأن الشيك هو في الواقع أداة للوفاء كالقود سواء سواء فإن أوقع به شخص ولم يكن عن حقيقة فقد ارتكب ما يشبه النصب ، وإن لم يتوافر فيه الأركان القانونية للنصب وإزاء ذلك كله فإن تعيين سلطة القاضي في أنواع الحرائم يؤدي إلى مثل هذه الساقصات التي تؤدي إلى إفلات المفسدين

والحرية الإسلامية تطلق للقاضي في سلطة التعرير في أنواع الحرائم وفي مقدار العقوبة فهو غير معقد في تقريره لأنصوص تحدد الحرائم بأنواعها ولا المقنونات بمقدارها بل أن الركن العام الوحيد هو محالته مقاصد الشارع ، وهي التي بعدد بها الجماعة الإسلامية كلها بمصدا الإصلاح ويدرء المعاصد وهو نظام يأسس تماسك الجماعة الإسلامية على الخير والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والظن إلى الولاية العامة بأنها احصااص بمصدا من الإصلاح ، فهي والرعاية الانونه سان يحتملها كلها فوله صل الله عليه وسلم « كل كلم راع وكل كلم مسول عن رعه » فإن الإسلام لم يشأ في حوسو الطن بالسلطة والقاء العود عليها حثية النصف ، وإنما نشأ في حوالهاون والتكامل بين الحاكم والمحكوم - فهذا أيضاً من أبواب التصامن الاجتماعي - حتى إن السلطان ولي من لاوئ له من صميم وسم ، وهذا الحاوان يقتضى المزونه في ولانه الإصلاح فعم لس الى الحد الذى يحشى منه على الحرته الشخصية فان ذلك لا ندرك إلا بنظام قصائى ميين وسلطه عامه واعية مشعنه بالاصول الإسلاميه ، ولاشك أن اقتناس بعض الصانبات الحدتته لحمايه الحرته الشخصيه هو أمر مواق المعاصه الشرعيه لما فيها من حفظ النفس وأهم من إصلاح البيئه ذاتها وب الروح الإسلاميه فيها فكما قلنا لا تصلح أحكام الإسلام إلا لشيئها ولاساق تطبيعها تطبعاً حريئاً لعوله تعالى « أفؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلى حرى في الحياه الدنا ونوم القامة نردون إلى أشد العذاب » فالإسلام لا يطبق على وجهه إلا في يسه إسلامه وبوسائل اسلامه حاله وال الا كثر المآخذ والمثالب وأنه سبحانه وتعالى ولى التوفيق

● وموجب القصاص ثلاثة

● **حان** وشروطه التكليف والعصمة وأن لا يكون أريد من المحي عليه بإسلام أو حرية

● ومحي عليه وشروطه العصمة والمكافأة للحان أو الريادة عليه لا أنقص منه

● وحاية وشروطها العمدة العدوان

وإلى بيان ذلك أشار بقوله (إن أتلّف مُكَلَّفٌ) أى نال عاقل ذكراً أم أنثى حرّاً أو رقيقاً مسلماً أو كافراً ، ولو سكران بحرام ، «لأقصاص على غير مكلف من صبي أو محزون حتى حال حيوة فإن حتى إفاقته اقتصر منه ، فإن حُسَّ انتظر حتى يفتق فإن لم يفتق فالدية في ماله والسكران محلّال كالمحزون (غيرُ حرّى) بعت «لمكلف» وغير الحرّى هو المسلم والذى فالحرّى لا يُقتل قصاصاً ، بل يُهدر دمه ، ولذا لو أسلم أو دخل عبداً بأمان لم يقتل ، فقوله غير حرّى في قوة قولنا «معصوم»

قوله [وموجب القصاص ثلاثة] المناسب أركان القصاص كما عبر به في الأصل وفي الحرثى مثله ، لأن موجب القصاص الحاية بشروطها وهي أحد الأركان

قوله [والعصمة] أى بإيمان أو أمان ، فالمراد عصمة محصومة

قوله [أو الريادة عليه] أى كما إذا حتى عبد مسلم على حر مسلم ، أو حتى دى على مسلم

قوله [لا أنقص منه] أى كما لو حتى حر مسلم على عبد أو مسلم على دى

قوله [وإلى بيان ذلك] اسم الإشارة عائد على موجب القصاص الذى تقدم ، فقوله إن أتلّف مكلف هذا هو الركن الأول والثالث وسيأتى الثانى في قوله معصوماً

قوله [والسكران محلّال كالمحزون] أى فالدية على عاقلته

قوله [في قوة قولنا معصوم] أى لما تقدم لنا من أن العصمة تكون بإيمان أو أمان

• (ولا رائدَ حُرِّيَّةٍ وإسلامٍ) عن المحي عليه بأن مماثلاً له أو أنقص منه - فيقتل الحر المسلم مثله والعبد بالعبد والأثنى بالأثنى وبالدكر المماثل لها ، وعكسه ويقتل العبد بالحر والدمى بالمسلم ولو رقيقاً

• (حين القتل) متعلق بجميع ما قبله أى يشترط في الحاي أن يكون متصفاً بما ذكر حين القتل ، لا قبله فقط ولا بعده

ومفهوم « لا رائد » أن المكلف الحاي لو كان رائداً عن المحي عليه بحرية أو إسلام لم يقتض منه ، فلا يقتل حر مسلم برقيق ولا دمي ، ولا يقتل رقيق مسلم

قوله [بأن مماثلاً له] هكذا نسخة المؤلف وسقط منها لفظ كان ، والمراد المماثلة في الحرية والإسلام وصديهما ، ولا يشترط المماثلة في الدكورة ولا في الأنوثة

قوله [فيقتل الحر المسلم] إلح تمرير على المماثلة في الحرية والإسلام إلى آخر ما قبله

قوله [والعبد بالعبد] أى المستويين في الدين أو كان المقتول مسلماً والقاتل دميّاً ويقال في قوله والأثنى بالأثنى ما قيل في العبد بالعبد قوله [وبالدكر المماثل لها] أى إسلاماً وحرية

وقوله [ويقتل العبد بالحر] إلح مثال لكون الحاي أنقص في الحرية والحال أنهما مستويان في الدين ، أو المقتول مسلماً والقاتل دميّاً لا العكس

قوله [ولو رقيقاً] أى ولو كان المسلم المقتول رقيقاً والدمى القاتل حرّاً لأن حيرة الدين أفصل من الحرية

قوله [حين القتل] المراد به الموت

والحاصل أنه يشترط في الحاي للتقصيص منه أن يكون مكلفاً غير حرى ولا رائد حرية ولا إسلام وقت القتل أى إرهاب الروح ، فلو قتل معصوماً وهو حرى أو رائد حرية أو إسلام أو غير مكلف فلا قصاص ولو بلغ أو عقل أو أسلم الحرى بأثر ذلك ، ولو روى عدداً وحرج مثله ثم عتق الحاي فإت المحي عليه لم يقتض من الحاي لأنه حين الموت رائد حرية ، وكذا لو روى دمي مثله أو حره وأسلم قبل موت المحي عليه

بدمى حر ، لأن الإسلام أعلى من حرية الدمى ، والأعلى لا يقتل بالأدنى
وسياق حكم ذلك مما يتعلق بقيمة رقيق أو دية
والكلام هنا في غير قتل العيلة وأما فيما يتعلق بالحر المسلم بالعبد والدمى
كما سياق ولدا قال الشيخ « إلا العيلة » وحدوها هذا الاستثناء لأن حكم العيلة
سياقاً مستقلاً بمفصل ،

• وقوله (معصوماً) معمول لقوله « أتلف » وهو إشارة للمحى عليه
وشروطه أى إن أتلف المكلف المذكور معصوماً مكلماً أم لا ، فلا يشترط
في المحى عليه التكليف بل العصمة ، فحرج الحرى والمرتد ، فلا يقتصر من قاتله
لعدم عصمته بالارتداد
ويؤخذ من شرط عدم زيادة الخانى محرية أو إسلام أدبه يتنشط في المحى
عليه أن لا يكون أنقص من الخانى ، فإن كان أنقص لم يقتص من الخانى ،
وهو ظاهر وقد تقدم مثاله

(للتألف) متعلق « بمعصوم » أى معصوماً للتلف أى من وقت الصرب أو
الرى بالنسبة للدوت ، فمن صرب أو رى معصوماً فارتد قبل حروح روحه لم يقتص

قوله [مما يتعلق] إلح بيان للحكم

قوله [في غير قتل العيلة] بكسر العين المعجمة وهى القتل لأحد المال
فلا يشترط فيه الشروط المتقدمة بل يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر ، ولدا قال
مالك لا عمو فيه ولا صلح ، وصلح الولي مردود والحكم فيه للإمام كما سياق
قوله [معصوماً] صفة لموصوف محذوف أى شخصاً معصوماً
قوله [فلا يقتص من قاتله] أى المرتد

وقوله [لعدم عصمته بالارتداد] تعليل لعدم القصاص من قاتل المرتد
وترك التعليل للحرى لظهوره ، لأن الحرى دمه هار لكل مسلم يسوع له العاوم
عليه بخلاف المرتد فقتله أسس لإلحاحكم فرما يتوهم أنه لو قتله غيره وه
القصاص فأفاد أنه لا قصاص فيه وإن كان عليه ثأنت حمس دية مسلم كما بآى
قوله [وقد تقدم مثاله] أى في قوله فلا يقتل حر مسلم برقيق إلح
قوله [أى معصوماً للتلف] الأوضح حذف قوله للتلف وأى التى بعدها

من الصارب أو الرأى لأن المحي عليه لم يكن معصوماً وقت التلف وكذا تعتبر حالة الرى ، من رى غير معصوم أو أنقص منه برق أو كسر فأسلم قبل الإصانة أو عتق الرقيق لم يقتص وأما من قطع يد معصوم متلاً فارتد المقتوع ثم مات من القطع مرتداً تست القصاص في القطع فقط ، لأنه كان معصوماً حال القطع فقلوه « للتلف » أى لا حين الخرح أو الصرب أو الرى فقط وقول الشيخ « والإصانة الأولى حذوه لأن الكلام هنا في النفس لا الخرح وسيأتى له الكلام على الخرح وكذا قوله « قبله حين القتل » لأنه يومئ أنها لا تعتبر المساواة لإحسين القتل خاصة ، مع أنها تعتبر حين القتل وحين الخرح أو الرى . ما كما تقدم

• ثم بين أن العصمة تكون بأحد أمرين بقوله

(بإيمان) أى إسلام

قوله [غير معصوم] أى لكونه حربياً مثلاً

قوله [أو كسر] أى مع كونه من أهل الدمة

قوله [فأسلم قبل الإصانة] راجع لغير المعصوم وللكاfer الذى

وقوله [أو عتق الرقيق] راجع لقوله برق فاتكل في التمرير على صرف الكلام لما يصلح له

قوله [وقول الشيخ والإصانة] أى حيث قال حليل للتلف والإصانة ، لأن معناه يشترط في المحي عليه أن يكون معصوماً أى حين تلف النفس أى موتها ، وإلى الإصانة في الخرح فاللام عمى إلى فاعترض عليه بما قال الشارح

قوله [وسيأتى له الكلام على الخرح] أى ومصصما مثله فلو ذكر الإصانة لا عترض عليه

قوله [بإيمان] أى لقوله عليه الصلاة والسلام « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » (١)

(١) « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويؤمنوا بالصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله »

عن عبد الله بن عمر رواه الإمام البخارى في كتاب الإيمان فهو صحيح قال الحافظ بن حجر وهذا الحديث هريب الإسناد بمرد روايته شعبة بن واقد ، وهو عن شعبة بن عبد الله بن عمر بن عبد الله بن مالك بن عبد الواحد شيخ مسلم فابن الشيخان على الحكم نصحه مع عرابه ، وليس في مسند أحمد على اسمه

(أو أمان) لحرى من سلطان أو غيره شمل الأمان عقد الحرية
فلا حاجة لقول أن الحايح أو حرية

• (فالقود) حواب الشرط أى إن أئلف مكلف معصوماً فالقود
أى القصاص واحب لولى الدم عليه لا لعير ولى الدم ، بل هو معصوم بالنسبة
له فإذا قتل عير ولى الدم قاتلاً لمعصوم فإنه يقتصر منه كما ذكره الشيخ بقوله
« كالقاتل من عير المستحق » ،

• وبالغ على ثبوت القود للولى بقوله

(وإن قال) المعصوم لإنسان (إن قتلتى أرتأتك) فقله فلا يسقط
القود عن قاتله وكذا لو قال له بعد أن حرقه ولم يعد مقتله أرتأتك من دى ،
لأنه أسقط حقاً قسلاً وحوه ، بحلاف ما لو أراه بعد إبعاد مقتله أو قال له

قوله [أو أمان] أى لقوله تعالى (وإن أحد من المشركين استحوذ
فأحره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه) ^(١) ولقوله تعالى
(قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله) إلى قوله (حتى يعطوا الجزية) ^(٢)
قوله [فالقود] إنما سمى القتل قصاصاً بذلك لأن الحاهلية كانوا يقودون
الحاي لمستحقها بحبل وبخو هذا ، وقد اختلف أهل العلم هل القصاص من
الحاي يكمر به ثم القتل أم لا ؟ منهم من ذهب إلى أنه يكمره لقوله عليه
الصلاة والسلام « الحدود كمازات لأهلها » فعلم ولم يحصن قتلاً من غيره ،
وسهم من ذهب إلى أنه لا يكمرها لأن المقتول المظلوم لاسعة له فى القصاص ، وإما
القصاص منعه للأحياء لينتهى الناس عن القتل ، قال تعالى (ولكم فى القصاص
حياة) ^(٣) ويحصن الحديث بالحدود التى الحق فيها الله فقط والحق الأول

« وقد استمد قوم صحبه بانه لو كان عد اس عر لما ترك أناه يارح أنا يكرى قتال ما بنى الركاة لما فيه
« وبعثوا الصلاة ويؤتوا الركاه » ولكن السنة قد بنى على كمار الصحابة أحياناً ولا بلغت لذلك
فى بعض السند وفيه رواية الاساء من الآباء من الاحداد فهو عى وإقد بن محمد ، عى أنه محمد بن عبد الله ،
من أنه عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهم أجمعين

(١) سورة النوبة آية ٦

(٢) سورة النوبة آية ٢٩

(٣) سورة الاسراء آية ٣٣

إن مت فقد أبرأتك ، فبراً ، ثم إن محل تعيين القود إذا لم يعف ولئ الدم عن الحائى .
 • (وليس للولى عَمَوٌ) عن الحائى (على الديةِ إلا برصاً السحائى)
 بل له العمو محائاً أو على الدية إن رصى الحائى فإن لم يرص الحائى بها حيتّر الولى
 بين أن يقتص أو يعفو محائاً وقال أشهب الحيار للولى بين ثلاثة أمور
 القصاص ، والعفو محائاً ، والعفو على الدية ولا كلام للحائى وهو خلاف المذهب .
 (ولا قودَ) أى ليس للولى قود (إلا بإذن الحاكم) من إمام أو نائبه .
 (ولاً) بأن اقتص الولى بغير إذن الحاكم (أدب) لافتياته على الإمام .
 (ولا دية له) أى لولى الدم (إن عفا) عن الحائى (وأطلق) فى
 عموه أى لم يقيد بدية ولا غيرها ، فيقتضى بالعفو مجرداً عن الدية
 (إلا أن) تظهر بقرائن الأحوال (إرادتها) أى مع الدية حال العمو
 ويقول إنما عموت لأحد الدية (فيحلف) أى فيصدق بيمينه
 (ويستق) الولى بعد حلفه (على حقه) فى القصاص (إن امتنع الحائى
 من دفعها) وإلا دفعها وتم العمو قال فى المدونة قال مالك لا شيء لك
 إلا أن يتبين أنك أردتها ، فتحلف أنك ما عموت إلا لأحدها ، ثم لك ذلك (اه)
 وطارها الإطلاق أى تبين بالقرائن حال العمو إرادتها وادعى ذلك حلف مطلقاً
 بالقرب أو بعد طول وقال أصعب وإن الماحتون وعيرهما يقتل إلا إذا قام
 بالحصرة ، لا إن قام بعد طول وهل هو قيد لها أو خلاف ؟ وهو ظاهر كلام
 الساجى ، وأن المشهور طاهرها من الإطلاق

قوله [أو قال له إن مت فقد أبرأتك] أى ولو كان قبل إعاد مقتله
 كذا فى حاشية الأصل ، ولكن لا بد من كون المرأة بعد الحرح
 قوله [وقال أشهب] مقابل لكلام المصنف الذى هو طريقة ابن القاسم .
 فلهذا قال فى آخر العارة وهو خلاف المذهب وإن كان وجهاً لظاهر قوله
 تعالى (ومن قُتِلَ مظلوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لوليهِ سُلطاناً) (١)
 قوله [أدب لافتياته على الإمام] محل أدبه حيث كان الحاكم يصمه
 قوله [أى تبين] المناسب أن يريد إن بعد أى
 قوله [وأن المشهور طاهرها من الإطلاق] أى فالمدار على القرية

(كَمَحْضُوهُ) أى ولى الدم (عن عمد) قتل غيره من حر أو رقيق ، ، وقال
 إنما عموت لأحده ، وأحد قيمة المقتول أو ديتة إن كان حرّاً ، فلا شيء له ،
 إلا أن تظهر إرادة ذلك ، فيحلف ويبنى على حقه إن امتنع سيده من الدفع
 المذكور فالتشبيه تام ، قاله ابن مروق والمعتمد أنه إن حلف فليس
 لسيده امتناع بل يحير بين أن يدفع العمد أو قيمته أو قيمة المقتول أو ديتته
 • (وَأَسْتَحَقَّ) الولي (دَمَ مَسَّ قَتَلَ الْقَاتِلَ) ولو قتل ريد عمراً ،
 فقتل أحس ريداً فولى عمرو يسحق دم الأحمى القاتل لريد إن شاء عما
 وإن شاء اقتصر ولا كلام لولى ريد على قاتله
 (و) استحق مقطوع عصو (مَسَّ قَطَعَ الْقَاطِعَ) له عمداً عدواناً ، كما
 لو قطع ريد يد عمرو فقطع أحس يد ريد ، فعرو يستحق يد الأحمى ولا كلام
 لريد هذا في العمد
 (و) استحق من ذكرى الخطأ (دِيَّةَ الْحَطَلِ) من الأحمى على عاقلته
 والقطع على ما سأتى

قوله [فيحلف ويبقى] أى طال الأمر أم لا
 قوله [فالتشبيه تام] حاصله أنه إذا كان المقتول عدداً والقاتل عدداً
 حير سيد القاتل بين أن يدفعه لأولياء الدم أو يدفع لهم قيمته ، أو قيمة المقتول وإن
 كان المقتول حرّاً ، حير سيد القاتل بين أن يدفعه لأولياء الدم أو يدفع لهم قيمته ،
 أو يدفع لهم الدية وحل الخيار إن لم يعف ولى المقتول محاسباً ، فإن عما وقال
 أردت أحده أو أحد قيمة المقتول أو ديتة كان كما قال الشارح
 قوله [ولا كلام لولى ريد] أى ولو عما عه ولى عمرو
 وقوله [ولا كلام لريد] أى ولو عما عمرو
 قوله [هذا] أى ما ذكر من استحقاق دم من قتل القاتل وعصوم

قوله [وَأَسْتَحَقَّ من ذكرى الخطأ] المراد من ذكر ولى المقتول الأول
 أو نفس المقطوع الأول
 وقوله [فى الخطأ] أى الحماية الناشئة خطأ والأولى عمد على كل حال
 بله السالك - رابع

• (فإن أَرَصَاهُ) أى الولي (وَلِيُّ) المقتول (الثاني) كما لو أَرَصَى ولي ريد وهو المقتول الثاني في المثال ولي عمرو المقتول أولاً (فله) أى فيصير دم القاتل الثاني - الذي هو الأحمى - لولي المقتول الثاني ، الذي هو ريد ، إن شاء عما وإن شاء اقتصر ،

• تم بين شرط الحماية التي بها القود بقوله

(إن تَعَمَّدَ) الحامي (صرناً لم يَحْرُ) محدد بل (وإن يَتَصَيَّبَ) أى عصا أو سوط أو نحوهما مما لا يقتل به عالماً وإن لم يقصد قتله أو قصد ريداً فإذا هو عمرو ، وقوله « لم يحر » احترره من التهذيب الحائر من حاكم أو معلم أو والد فلا قود فيه ، لأنه ليس بعدو .

وأما لو كانت الأولى خطأ والثانية خطأ لكان الأول يتبع عاقلة الأول ، والثاني يتبع عاقلة الثاني ، فتحصل أن التفصيل الذي قاله المصنف والشارح موضوعه في كون الحماية الأولى عمداً والثانية إما عمداً وإما خطأ

والحاصل أن الصور ست عشرة لأن الحماية الأولى إما على النفس أو الطرف ، وفي كل إما عمداً وإما خطأ ، والثانية مثلها وأربعة في مثلها ست عشرة صورة موضوع المصنف ، والشارح هما في أربعة وهي ما إذا كان المحي عليه الأول عمداً في النفس والثاني عمداً أو خطأ في النفس أو المحي عليه الأول عمداً في الطرف ، والثاني عمداً أو خطأ في الطرف ، وانظر باقي تفصيل المسألة في فروع المذهب

قوله [أى الولي] بالنصب تفسير للصير البار وهو معمول مقدم

وقوله [ولي المقتول] فاعل مؤخر

قوله [تم بين شرط الحماية] إلح شروع في الركن الثالث وهو الفعل

الموجب للقصاص ، فتارة يكون بالماترة وهو ما هنا ، وتارة يكون بالنسب وسأتي

قوله [أو قصد ريداً فإذا هو عمرو] أى والحال أن كلا يتمتع قلبه

وأما لو كان قاصداً ريداً الحرى متلاً فإذا هو عمرو المسلم خطأ

واعلم أن القتل على أوجه الأول أن لا يقصد صرناً ، كرميه شيئاً أو حربياً

فيصيب مسلماً فهذا خطأ بإجماع فيه الدية والكفارة الثاني أن يقصد الصرب

على وجه اللعب فهو خطأ على قول ابن القاسم وروايته في المدونة خلافاً لمطوف

(أَوْ مُشَقَّلٍ) كحجر لا حدة فيه خلافاً للحصية

؛ (كَحَشَقٍ وَمَسَحٍ طَعَامٍ) حتى مات أو مع شرب حتى مات ، فالقود إن قصد بذلك موته ، فإن قصد مجرد التعذيب فالدية ، إلا أن يعلم أنه يموت فعلم الموت ملحق بقصده كما في القل
(وَسَقَى سَمًّا) عمداً فيه القود .

• (وَلَا قِسَامَةَ) حيث تعمد ما ذكر (إِنْ أَنْفَدَ) الصارب (مَقْتَلَهُ أَوْ)

وإن الماحشون ، ومثله إذا قصد به الأدب الخائر بأن كان نالة يؤدب بها ، وأما إن كان الصرب للعارية والعصب والمشهور أنه عمد يقتص منه إلا في حق الوالد فلا قصاص ، بل فيه الدية معلطة . الثالث أن يقصد القتل على وجه العيلة فيتحتم القتل ولا عمرو مقاله إن رشد في المقدمات كذا في (س)

قوله [خلافاً للحصية] راجع للقصيب وما بعده فعندهم لا قصاص في هذه الأشياء ، وطاهره ولو قصد قتله به وإنما القصاص عندهم في القتل بالحد سواء كان حديداً أو حجراً أو حشياً أو عما كان معروفاً بالقتل كالسحيق والإلقاء في النار

قوله [كما في القل] ولمط إن عرفة من صور العمد ما ذكره ابن يونس عن بعض القرويين أن من مع فصل مائه مسافراً عالمياً بأنه لا يجل له معه ، وأنه يموت إن لم يسقه قتل به وإن لم يل قلبه بيده (اه) فطاهره أنه يقتل به سواء قصد عمده قتله أو تعديبه فإن قلت قد مر في باب الدكاة أن من مع شخصاً فصل طعامه وشربه حتى مات فإنه يلزمه الدية قلت مامر في الدكاة محمول على ما إذا مع متأولاً ، وما هما غير متأول أحداً من كلام ابن يونس المذكور
قوله [إن أنهد الصارب مقتله] إلح طاهره أن القصاص على المعد

ولو أجهز عليه شخص آخر وهو كذلك ، ويؤدب المخبر فقط على أظهر الأقوال والحاصل أن الذي يحتص بالقتل هو من أنهد المقاتل كما هو سماع يحيى بن القاسم ومقاله ما في سماع ابن أبي ريد أن الذي يقتل هو المخبر الثاني وعلى الأول الذي أنهد المقاتل الأدب ، لأنه بعد إعادها معدود من حملة الأحياء وبرث ويورث ويوصى بما شاء من عتق وغيره ، واستظهر ابن رشد الأول

لم يعمده و(ماتَ مَعَهُ وَرَأَى) مما ذكر بأن صربه فرفع معدوراً من الصرب أو الخرج حتى مات ، بل يقتضيه من القسامة ، كما أرفع مياً مما ذكر ، وإن لم يعد له مقتل وأفاق بها الصرب أو الخرج ثم مات لم يقتضيه إلا بالقسامة ، وكذا لادية في الخطأ إلا بها ولو لم يأكل أو يشرب حال إفاقته لاحتمال موته من أمر عارض (وكتَطَرَحَ) معصوم (عَرَّ مُحْنِسٍ عَومٍ) في نهر (مطلقاً) لعداوة أو غيرها

(أو) طرح (مَسَّ يَحْسُهُ عداوة) فغرق فالتقود
 • (وإلا) يكن لعداوة بل لعدا (فَدِيَّةٌ) وهذا إذا علم أنه يحسه أو لا يحسه .
 فإن جهل ذلك فالتقصاص في العداوة والدية في اللعب ، فالدية في صورتين والتقصاص في الناق

قوله [ومات معموراً] المعمور هو من لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم حتى مات

قوله [وأفاق بعد الصرب أو الخرج] محترق قوله فرفع معموراً
 قوله [وكذا لادية في الخطأ إلا بها] أي بالقسامة عند نهي الإعاد وهي العمور

قوله [فالتقود] جواب عن الثلاث صور وهي طرح غير محس العوم مطلقاً أو غيرها ومن يحسه عداوة

قوله [فدية] أي محمسة لا معلطة خلافاً لاس وهب
 قواه [أو لا يحسه] أي بأن علم صده وهو توطئة لما بعده

قوله [فالدية في صورتين والتقصاص في الناق] حاصله أنه إما أن يطرحه عالماً بأنه يحس العوم أو عالماً بأنه لا يحسه أو يشك في ذلك . والطرح إما على وجه العداوة أو اللعب ، فإن طرحه عالماً بأنه يحس العوم ففيه التقصاص إن كان عداوة وإن كان لعباً فالدية وإن طرحه عالماً بأنه لا يحس العوم فالتقصاص طرحه عداوة أو لعباً . وإن طرحه شاكاً فإن كان الطرح عداوة فالتقصاص أو لعباً فالدية فحملة العمور ست فقول التارح والتقصاص في الناق مراده في أربع

- وما تقدم كله في الحاية مباشرة ، وأما الحاية نالست فأشار له بقوله
- (أو تسب) الخائى في الإلتلاف
- (كحمر ثر ، وإن) حمرها (سبتِه) فوقع فيها المقصود
- (أو وَصَنَ) تىء (مُرْلِقُ) كقشر بطيخ ، أو ماء مسحو طين مرلق بطريق المقصود
- (أو رَسَط دانة بطريق) المقصود
- (أو) اتحاد (كَلْب عَقُورُ) أى شأنه العقر
- (لَمَعِيْسُ) راحع لحديج ما قبله
- (وَهَلَكُ) المعين (المقصودُ) بالثر وما بعده ، فالقود من المتسب
- (ولأى) يهلك المقصود بل غيره ، أو لم يكن لمعين بل قصد مطلق الصرر
- فهلك بها إنسان (فالدنيةُ) في الحر المعصوم ، والقيبة في غيره ومفهوم
- قصد مطلق الصرر أنه إن لم يقصد صرراً بالحر وما بعده فلا تىء عليه ، ويكون
- هدراً وهذا إن حمر الثر ملكه أو بموات لمفعة ولو لعامة أو وصح المرق لا بطريق
- الناس أو ربط الدانة بسبته أو بطريق على وجه الاتفاق ، كسوق وعند مسح
- أو بيت أحد لحو صيافة أو اتحاد الكلب بسبته لحراسة ، وإلا فالدنية أيضاً

قوله [مرلق] اسم فاعل

قوله [طين مرلق] احترز بذلك عن الطين العير المرق كالأرض المرملة
فلا يقتص من فاعله

قوله [أو ربط دانة] أى شأنها الإيداء إما بروس أو بطح أو عص

قوله [بطريق المقصود] قيد في الدانة والمرلق بدليل تقدير الشارح

قوله [راجع لجميع ما قبله] أى ولذلك قدر الشارح في الكل قوله المقصود

قوله [فالدنية] أى في صورتين وهما ما إذا هلك بها غير المقصود
أو قصد بها مطلق الصرر وهلك بها مطلق إنسان

قوله [وهذا إن حمر الثر ملكه] إلح تقيد بالتفصيل المتقدم

قوله [لحراسة] طاهره أن اتحاده للحراسه ومحوها يعنى عنه الصمان

وإن كان عموراً واشهر وهو كذلك إن لم يقدم لصاحبه إنذاراً عند حاكم وإلا ضمن

قوله [وإلا فالدنية] راجع لمعاهم هذه العمود من قوله إن حمر الثر

• (وكالإكراه) عطف على «كحجر» ثر من أكره غيره على قتل نفس فيقتل المكره - بالكسر - لنفسه كما يقتل المكره - بالفتح - لماشرته ، وإنما يكون المأمور مكرهاً إذا كان لا يمكنه المخالفة كخوف من الأمر ، فإن لم يحف اقتصر منه فقط

(وتقديم مسموم) لمعصوم (عالمياً) بأنه مسموم ، فتأوله غير عالم فإت ، فالتقصا ، فإن تأوله عالمياً سمه فهو القاتل لنفسه وإن لم يعلم المقدم فهو من الخطأ (ورميه حية عليه) حية^(١) فإت وإن لم تلده ، فالقود ، لا ميتة فالدية وكذا إن كان شأنها عدم اللدع لصبرها

مملكه إلى هنا بأن يقال فيها حصر الثر بغير ملكه وبغير موات ككونها بطريق المسلمين أو موات عتياً أو وضع المرقق بالطريق ، أو وضع الدابة بغير بيته كبيت العير لا على وجه الصيافة ، أو بطريق لا على وجه الاتفاق بل اتحدتها عادة سوق ، أو باب مسجد ، أو اتحد الكلب بيته لا للمعة شرعية ، فإن هلك بهذه الأشياء حر معصوم فعليه الدية وفي المعصوم غيره القية قوله [اقتصر منه فقط] أى إن لم يكن الأمر حاصراً وتاملاً مع المباشر على القتل وإلا فيقتصر مهما

قوله [وتقديم مسموم] أى من طعام أو شراب أو لباس عالمياً مقدمه بأنه مسموم ولم يعلم المتناول بدليل تقييد الشارح قوله [فهو القاتل لنفسه] أى ولا شيء على المقدم له وإن كان متسبباً قوله [وإن لم يعلم المقدم] بكسر الدال ولا الآكل وقوله [فهو من الخطأ] أى فعليه الدية قوله [فالدية] أى إن رماها على وجه اللعب لا على وجه العداوة وإلا فالقود

والحاصل أنه إذا كانت الحية حية كبيرة شأنها القتل ومات فالقود مات من لدعها أو من الخوف رماها على وجه العداوة أو اللعب ، وإن كانت صغيرة ليس

(١) أى عرسه ، فيها حاس نام

(وإشارته) عليه (سلاح) كسيف وحجر (مهرَب) المثار عليه (وطاسه) المشير في هروبه (لعداوة) بينهما ، مات بلا سقوط فالقود بلا قسامة ، وإن لم يصربه بالفعل

(وإن سقط) حال هروبه (فقسامة) لاحتمال موته من سقوطه .
(وإشارته فقط) بلا عداوة ولا هرب (فخطأ) فالدية خمسة على العاقلة ، وكذا إن هرب ولا عداوة

(وكلمساكه للقتل ، ولولاه) أى الإمساك (ما قدرَ القاتلُ) على قتله فالقود عليهما الممسك لنفسه والقاتل لما تهرته (ولاً) بأن أمسكه لغير القتل أو له وكان القاتل يدركه مطلقاً (فالمأشُر) هو الذى يقتل (فقط) .

شأنها القتل أو ميتة فرماها عليه مات من الخوف ، فإن كان على وجه اللب فالدية وإن كان على وجه العداوة فالقود

قوله [وإشارته عليه] إلح حاصله أنه إذا أشار عليه بآلة القتل هرب فطلبه مات ، فإذا أن يموت بدون سقوط أو به ، وفى كل إما أن يكون بينهما عداوة أولاً ، فإن لم يكن بينهما عداوة فالدية سقط حال هروبه أولاً ، لكن فى السقوط بقسامة وإن كانت بينهما عداوة فإن لم يسقط فالقصاص بدون قسامة وإن سقط فالقصاص بقسامة

قوله [وإشارته فقط] أى وإن مات مكانه من إشارته عليه بآلة القتل من غير هروب وطلب فخطأ كما قال المصنف ، لكن قول الشارح بلا عداوة المناسب إسقاط لا كما هو المصووص فى الحاشية وغيرها قال (ع) وانظر إذا لم يكن بينهما عداوة هل الدية بقسامة أو لادية أصلاً (اه)

قوله [وكذا إن هرب ولا عداوة] أى ومات فدية خطأ

قوله [فالقود عليهما] حاصله أنهما يقتلان جميعاً بقيود ثلاثة معبرة فى الممسك وهى أن يمسكه لأجل القتل وأن يعلم أن الطالب قاصد قتله وأن يكون لولا ممسكه ما أدركه القاتل ، فإن أمسكه لأجل أن يصربه صرباً معتاداً أو لم يعلم أنه يقصد قتله أو كان قتله لا يتوقف على إمساكه له قتل الماتر وحده وصرب الآخر مائة سوط وحسن سنة

دون المسك وأدب

- (وَيُقْتَلُ الْأَدْنَى) صفة (الأعلى)
- (كُحْرِي كَأَنِّي بَعْدَ مُسْلِمٍ) فالإسلام أعلى من الحرية (لا العكس) أى لا يقتل الأعلى بالأدنى كسليم محر كثنائى
- (و) يقتل (الجميع) كائين فأكثر (بواحد) إن تعدوا الصرب له وصره (وَلَمْ تَتَمَيَّرِ الصَّرِبَاتُ) أو تميرت وتساوت ، بدليل قوله (وَالَا) بأن تميرت وكان بعضها أقوى شأنه إرهاب الروح (قُدِّمَ الْأَقْوَى) صرباً فى القتل دون غيره (إِنْ عَلِمَ) فإن لم يعلم قتل الجميع (أو تماثلوا) على قتله ، بأن قصد الجميع قتله وصره وحصره وإن لم يباشره إلا أحدهم لكن بحيث إذا لم يباشره هذا لم يتركه الآخر والحاصل أن المألو موجب لقتل الجميع وإن وقع الصرب من البعض ، أو كان الصرب نحو سوط كما قال المصنف وأما تعدد الصرب بلا تماثل وإما بوجوب قتل الجميع إذا لم تتمير الصربات أو تميرت وتساوت أو لم تتساو ولم يعلم صاحب الأقوى والأقلم وعوقب غيره وهذا إذا رفع ميتاً أو معود المقاتل أو

تسمية يقتص من العائى القاتل عمداً بعيه إذا علم ذلك منه وتكرر ، وأما القاتل بالحوال فلا يقتص منه عدا الشافعية ، وفى (عب) وعبره أنه يقتص منه إذا تكرر وتنت فياساً على العائى المحرب ، واستبعد بن ذلك ، وأما القاتل بالاستعمال المحرب فكالعائى حرماً

قوله [ويعتلى الأدنى] تصريح على ما تقدم أول الباب من شروط القصاص وأركانه وقوله [ولم تتمير الصربات] أى صربة كل واحد منهم وسواء كان الموت يشأ عن كل واحدة أو عن بعضها ، وما ذكره من قبل الجمع فى هذه الحالة هو ما فى النوادر فى اللحى حلافه وهو أنه إذا أهد أحد الصاربين مقاتله ولم يدر من أى الصربات فإنه يسقط القصاص والدية وفى أموالهم إذا لم يماثلوا على قتله كلها فى (عب)

قوله [أو كان الصرب نحو سوط] أى هذا إذا صرره نأكة بقتل بها عادة . بل وإن حصل نأكة لا يقتل بها عادة فالمندار على المألو أى التعاقد والاتفاق

معموراً حتى مات ، وإلا ففيه القسامة ، ولا يقتل بها إلا واحد كما يأتي

- (و) يقتل (الدَّكْرُ بالأنثى ، والصحيحُ بالمرِصِ)
- يقتل (الكاملُ) الأعضاء والخواص (بالقِصِّ عَصْوَاً) كيد أو رجل (أو حاسة) كسمع وبصر
- (و) يقتل (الْمُتَسَبِّبُ مع المباشِر) كحافر بئر لمعيٍّ ، فرداه غيره فيها وكمكره - بالكسر - مع مكره بالفتح ، هذا لتسببه وهذا لماشترته
- (و) يقتل (أَبٌ أو معلَّمٌ) صبعة أو قرآناً (أهـَر) كل من الأب أو المعلم (صبيّاً) نال إنسان فقتله ، ولا يقتل الصغير لعدم تكليمه
- (و) يقتل (سيدٌ أَمَر) عبده يقتل حر فقتله ، ويقتل العبد أيضاً إن كان كبيراً لأنه مكلف فإن كان الولد أو المتعلم كبيراً قتل وحده إن لم يكره ، وإلا قتلا معاً كما تقدم وعلى عاقلة الولد الصغير أو المتعلم نصف الدية مع القصاص من الأب أو المعلم

قوله [كما يأتي] أى آخر الباب

قوله [ويقتل الذكر بالأنثى] أى حيث لم يكن القاتل رائداً حرية أو إسلاماً كما تقدم

قوله [بالمرِص] أى ولو كان المريص مشرفاً ومختصراً للموت

قوله [مع مكره بالفتح] أى حيث كان الإكراه بحوف القتل وإلا فيقتص منه هو فقط إن لم يكن الأمر حاصراً وإلا فيقتل أيضاً لقدوته على التحليص كما في الحرشى والمجموع ، ويجعل اشتراط حوف القتل من المكروه ما لم يكن المأمور عبداً لذلك الأمر ، وإلا كان أمره بمنزلة الإكراه كما يأتي

قوله [ولا يقتل الصغير] أى ولا دية عليه في ماله ، وإنما على عاقلته بصمها كما سيأتي

قوله [إن كان كبيراً] أى بالعنا وأمر السيد به كالإكراه ولذلك يقتل معه

قوله [وعلى عاقلة الولد الصغير] إلح أى وأما العبد الصغير المأمور فلا شيء عليه لعدم العاقلة له ؛

(و) يقتل (شريكُ صبيٍّ) دون الصبي (إن تمالأ) معاً على قتل شخص وعلى عاقلة الصبي نصف الدية ، لأن عمده كحطئه فإن لم يتمالأ على قتله وتعمده أو الكبير فقط فعليه نصف الدية في ماله وعلى عاقلة الصبر نصفها وإن قتله أو الكبير خطأ ، فعلى عاقلة كل نصف الدية

قوله [فإن لم يتمالأ على قتله] إلح محل قسم الدية بينهما ما لم يدع أولياء المقول أنه مات من فعل المكلف --- فإنهم يقسمون عليه ويقتلونه ، ويسقط نصف الدية عن عاقلة الصبي ، لأن القسامة إنما يقتل بها ويستحق بها واحد قوله [فعلى عاقلة كل نصف الدية] إنما كان على عاقلة الصبي نصف الدية في عمده وحطئه لأن عمده كحطئه

● نسيه . هل يقتص من شريك سبع نظراً لتعمد قتله ومن شريك خارج عنه حرجاً يستأ عنه الموت عالماً ومن شريك حرى لم يتمالأ معه على القتل أولاً يقتص بما ذكر ، بل إنما عليه نصف الدية ويصرب مائة ويحس عاماً ؟ قولان والقول بالقصاص يكون بقسامة ونصف الدية بلا قسامة

مسألة إن تصادم المكلفان أو تحادنا حلاً أو غيره فسقطا راكبين أو ماشيين أو محتلين قصداً فماتا فلا قصاص لفوات محله ، وإن مات أحدهما فحكم القود يحرى بينهما أو حملاً على القصد عند جهل الحال لا على الخطأ عكس السمينين إذا تصادمتا ، وجهل الحال فيحملان على عدم القصد من رؤسائهما فلا قود ولا صمان ، لأن حريهما بالرّيح ليس من عمل أربائهما كالعحر الحقيقي بحيث لا يستطيع كل منهما أن يصرف ذاته أو سعيته عن الآخر فلا صمان بل هو هدر ، لكن الراجح أن العحر الحقيقي في المتصادمين فيه صمان الدية في النفس والقيمة في الأموال بخلاف السمينين مهدر وحملوا عليه عند جهل الحال ، وأما لو قدر أهل السمينتين على الصرف ومعهم حرق العرق أو الهب أو الأسر حتى أهلكت إحدى السمينتين الأخرى فصمان الأموال في أموالهم والدية على عواقلهم ، لأنهم لا يحور لهم أن يسلموا بهلاك غيرهم (اه ملحصاً من حليل وشرحه)

فائدة . قال (شب) ذكر حليل في توصيحه فروعاً لا بأس بذكرها لتعلقها بما هما ، أحدها لو قاد بصير أعمى فوق الصبر ووقع الأعمى عليه فقتله فقال

• (لا) يقتل (شريكٌ مُحطًى) و (لا شريك) (محض) بل عليه نصف الدية في ماله وعلى عاقلة المحطًى أو المحض نصفها هذا إن تعمد ، وإلا فالنصف على عاقلته أيضاً

• ثم شرع يتكلم على الحماية فيما دون النفس فقال (ومادونَ النَّفْسِ - كحرج) وقطع وصر وادها ب مفعلة ، كسميع (وبصرٍ كالنَّفْسِ) أى كالحماية على النفس (وبعلاً) أى في العمل من كونه عمداً عدواناً (وبعلاً) أى من كونه مكلفاً غير حرى ولا رائد حرية أو إسلاماً (ومفعولاً) من كونه معصوماً للإصابة بأيمان أو أمان ، قال ابن عرفة متعلق الحماية غير النفس ، إن أهانت بعضَ الجسم فقطعت ، وإلا فإن

مالك في رواية ابن وهب الدية على عاقلة الأعمى ثانياً لو طلب عريقاً فلما أحده حتى على نفيه الحلاك فتركه ومات ففي الموارية والعنتية عند ابن القاسم لا شيء عليه ثالثاً لو سقط من على دابته على رجل مات الرجل فديته على عاقلة الساقط قاله أشهب في الموارية والمجموعة ، ولو انكسرت من الساقط وانكسرت من الآخر فقال ابن الموار مذهب أصحابنا أن على الساقط دية من الذى سقط عليه وليس على الآخر ديتها وقال ربيعة على كل واحد دية صاحبه ودليل الأول أن الحماية بسب الساقط دون سب آخر (١٥)

قوله [كحرج] تمتع الحميم العمل وأثره بالصم وسيأتى الفرق بين الحرج وغيره عن ابن عرفة

قوله [من كونه عمداً] أى قصداً

وقوله [عدواناً] أى تعدياً يجترأ عن اللعب والأدب فيشأ عنه حرج فلا قصاص فيه

قوله [غير حرى] أى لأن الحرى لا يقتصر منه بدليل أنه لو أسلم أو أساءه لا يلزمه شيء فيما فعله ، وتقدم إصباح تلك القيود أول الباب
قوله [من كونه معصوماً] أى من حين الرى إلى حين التلف كما تقدم إصباحه

قوله [إن أهانت بعضَ الجسم] أى أدهته

أرألت اتصال عظم لم يَسَّ فكَسَّرَ وإلا فإن أُنْثِرَتْ في الحسم فُحْرَحَ وإلا
فإنْثَلَفَ مفعلة (هـ)

• ولما كان قوله « كالمس » - يقتضى من حيث الفاعل - أنه يُقْتَص من
الناقص - كالعبد - إن حَرَح كاملاً كالحر استثنى ذلك منه بقوله
(إلا ناقصاً) لحرية أو إسلام (كعبد) أو كافر (حَسَى على طَرَفٍ)
أو مفعلة (كامل) ، كحَرَّ (أو مسلم) (فلا قِصَاصَ) من الناقص على المشهور
من المذهب ، وهو قول الفقهاء السبعة ، وعليه عمل أهل المدينة ، لأن حماية
الناقص على الكامل - كحماية دى يد شلاء على صحيحة ، وإن كان يقتص منه
في النفس كما مر ، ودية الحرح و رقعة العبد و دمة الكافر - فإن لم يكن فيه شيء
مقدر فحكومة إن برى على شين ، وإلا فليس على الخائى المتعمد إلا العقوبة

قوله [لم يس] أى لم يحصل بل بقى معلقاً بعض العروق
قوله [وإلا] أى بأن لم تحصل إفادة بعض الحسم وإزالة اتصال عظم لم يس
قوله [وإلا فإنْثَلَفَ مفعلة] أى بأن لم تحصل إفادة بعض الحسم ولا
إزالة اتصال عظم لم يس ولا عاصب في الحسم ، وإنما أدهت مفعلة من الحسم مع
نقائه على ما هو عليه
قوله [يقتضى من حيث الفاعل] أى لأن الأصل في التشبيه أن يكون
تاماً فأما هذا الاستثناء أن التشبيه غير تام
قوله [من الناقص] مراده بالناقص والكامل باعتبار المعنى لا باعتبار الحسم ،
فإن المرض أن الأعضاء متساوية في الجميع
قوله [كعبد] مثال لقص الحرية
وقوله [أو كافر] مثال لقص الإسلام
قوله [كحماية دى يد شلاء] أى تريلاً للقص المعصى مرة للقص الحسى
قوله [كما مر] أى في شرح قوله ولا رائد حرية أو إسلام
قوله [فإن لم يكن فيه شيء مقدر] أى من الشارع وستأني ديات
الحراشات التي قدرها الشارع
وقوله [فحكومة] إلح أى مال يحكم به القاصى بعد تقويم الدات المحي
عليها سائلة ومعينة ، ويظهر لما بين القيمتين فيحكم القاصى به على الخائى وسيأتى
إيصاح ذلك

• (وإن تعدّد مُسَاشِرٌ) على ما دون النفس (بلا تَمَسَّالُثِي) منهم (وَتَمَيَّرَتْ) الحراجات أى تمير وعلم فعل كل واحد منهم (هَسَّ كُلٌّ) يقتص (بِقَدَرٍ مَا فَعَلَ) فإن تماثوا اقتص من كلٍ بقدر الجميع، تميّرت أم لا، قياساً على قتل النفس من أن الجميع عند التماثل يقتلون بالواحد وأما إذا لم تميّر عند التماثل فهل يلزمهم دية الجميع ولا قصاص ؟ أو يقتص من كلٍ بقدر الجميع ؟ فإذا كانوا ثلاثة قاع أحدهم عيه وقطع أحدهم يده والثالث رحله ولم يُعلم من الذى فقا العين ومن قطع الرجل ومن قطع اليد — والحال أنه لا تماثل بينهم — اقتص من كل بقوء عيه وقطع يده ورحله وفيه نظر . إذ لم يقع من كل واحد إلا فعل واحد

• ثم شرع في بيان ما يقتص منه مما دون النفس وما لا يقتص منه بقوله (واقصص من مَوْصَحَةٍ) بكسر الصاد المعجمة (وهي ما أوصحت عَظْمُ الرَّأْسِ) أى أطهرته (أو) عظم (الحنْهَةِ) ما بين الخاحيين وشعر الرأس (أو) عظم (الحدَّيْنِ) ما أوصحت عظم غير ما ذكر — وأو بالوجه كأنفٍ وليحى أسفل — لا يسمى موصحة عند الفقهاء وإن اقتص من عمده ولا يشترط في الموصحة ماله نال واتساع بل (وإن) صاق (كلمة) (

قوله [هس كل يقتص بقدر ما فعل] أى بالمساحة ولا يطر لتفاوت العصور بالرفقة والعلط

قوله [وفيه نظر] أى فالأطهر الأول

قوله [ما بين الخاحيين وشعر الرأس] مراده ما علا على الخاحيين وسفل عن شعر الرأس فيشمل الخبيصين

قوله [لا يسمى موصحة عند الفقهاء] إلح قال الساطي إنما يطهر تعريف الموصحة بما ذكر باعتبار الدية وأما باعتبار القصاص فلا فرق بين هذه وبين غيرها

قوله [ولا يترط في الموصحة] أى قصاصاً أو دية

قوله [بل وإن صاق] أى بل يشتر القصاص أو الدية وإن كان صيقاً
كلمة إلح

- أى كقدر معررها فيقتص منه
 • (و) يقتص (مما قسّلتها) أى الموصحة من كل ما لا يظهر به العظم ، وهى ستة بيها بقوله
 • (من دامية) وهى ما أصعبت الحلد حتى رشح منه دم بلا شق له ،
 (وحارصة) ما شقّت الحلد
 (وسبحاق) يكسر السين ما (كستطنته) أى الحلد عن اللحم ،
 (واصعة) وهى ما (تسقت اللحم) ،
 • (ومتلاحمة) وهى ما (عاصت فيه تتعدّد) أى فى عدة مواضع
 منه ولم تقرب للعظم
 • (وملطة) بكسر الميم وهى ما (قترنت للعظم) ولم تصل له ،
 وإلا فوصحة كما تقدم
 فالسنة ثلاثة متعلقة بالحلد ، وثلاثة باللحم
 • (و) يقتص (من حراح الحسد) عبر الرأس (وإنّ مسقلة)
 وسيأتى تفسيرها

- قوله [ويقتص مما قبلها] أى من السابق عليها فى الوجود الخارجى
 قوله [وحارصة] بحاء مهملّة فألف فراء فصاد مهملتين
 قوله [واصعة] بالصاد المعجمة والعين المهملة
 قوله [أى فى عدة مواضع] أى بأن أحدث فيه يمياً وشمالاً
 قوله [بكسر الميم] أى وبالهمز
 قوله [ولم تصل له] حاصله أن الملطة هى التى أرالت اللحم وقربت
 للعظم ولم تصل إليه بل بقى بيها وبينه سترقيق ، وإن رال ذلك الستر سميت موصحة
 قوله [ثلاثة متعلقة بالحلد] أى وهى الدامية والحارصة والسمحاق
 وقوله [وثلاثة باللحم] أى وهى الاصعة والمتلاحمة والملطة
 قوله [عبر الرأس] أى والجهة والحدين ، وأما الرأس فقد سقى الكلام
 على سبع حراحات فيه ، وسيأتى اثنا عشر فيها إلا الدية وهما المقلّة والآمة
 قوله [وسياتى تفسيرها] أى فى قوله ما يقل بها فرائش العظم للدواء

وتعتبر (بالمساحة) طولاً وعرضاً وعمقاً . وهذا (إن اتحد المحل) أى يشترط اتحاده ، فلا يقتص من حرج عصبو أيمن في أيسر ولا عكسه ، ولا تقطع سانة مثلاً بإبهام ، ولو كان عصبو الحائى قصيراً لم يكمل بقية الجرح من عصبه الثانى

● (و) اقتص (ميس طسيب) المراد به هنا من يباشر القصاص من الحائى (رأد) ، على المساحة المطلوبة (عمداً) فيقتص منه بقدر ما أراد فلو نقص ولو عمداً فلا يقتص ثانياً ، فإن مات المقتص منه من القصاص فلا تنبى على الطبيب إذا لم يرد عمداً وإلا فالقصاص

(وإلا) يتحد المحل أو لم يتعمد الطبيب الريادة بل أخطأ (فالعقل) على الحائى ، فإذا قطع حصراً ولا حصر له فلا قصاص لعدم اتحاد المحل وتعين العقل فإن كانت الحياية عمداً أو دون التلب فى ما له ، وإلا فعلى العاقلة كما سيأتى

وبحث بن فى تسميتها مقالة بقوله صوابه وإن هاشمة ، فقد قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أن المقتلة لا تكون إلا فى الرأس والوجه - انظر المواق (اه)

قوله [بالمساحة] هى بكسر الميم
قوله [وهذا إن اتحد المحل] أى واعتبار القصاص بالمساحة إما يكون إن اتحد المحل

قوله [لم يكمل بقية الجرح] إلح أى فحل اعتبار القصاص بالمساحة إذا لم يحصل إزالة عصبو وإلا فيقطع العصبو الصغير بالكبير وعكسه

قوله [المراد به هنا] أى وأما الطبيب بمعنى المداوى فليس مراداً هنا قواه [فلو نقص ولو عمداً] أى على المساحة المطلوبة لأنه قد اجتهد قواه [فلا تنبى على الطبيب] أى فلا يقتص منه فلا يباى أن عليه إن راد الدية كما يأتى بعد

قوله [إذا قطع حصراً] مثال لما لم يتحد فيه المحل
قوله [فإن كانت الحياية عمداً] أى فإن كان الجرح عمداً والمرض عدم اتحاد المحل فى الحائى أو كان من ريادة الطبيب

وقوله [أو دون التلب] أى أو كان خطأ وعقله دون ثلث الدية الكاملة وقوله [ففى ماله] أى فالعقل فى ماله

• وشه في لروم العقل قوله

• (كَعْبِيسٍ أَعْمَى) أى حلقته حتى عليها دو سائلة بأن قلعها ، وإن السائلة لا توجد بها لعدم الماتلة ، بل يلزمه حكومة بالاحتهاد ، وفي العكس الدية (ولسان أنكم) لا يقطع بالباطق ولا عكسه ، وفي الباطق الدية وفي الأنكم الحكومة

(وما بعد موصلية) من الحراج لا قصاص فيه ويتعين فيه العقل ، وبه نقوله

• (من مسقلة) بفتح الهمزة وكسر القاف مشددة وهي لا تكون إلا في الرأس أو الوجه (وهي ما يسقط بها) أى فيها (فترأس العظم) بفتح الفاء وكسرها أى العظم الرقيق الكاش فوق العظم كقشر الصل أى ما يريل منها الطبيب فترأس العظم (للدواء) أى لأجله ليلنم الحرج أى ما شأنها ذلك وإما لم يكن فيها قصاص أشد حطرها
• (وآمة) بفتح الهمزة ممدودة وهي ما (أفصت لأم الدماغ) وأم الدماغ حلدة رقيقة مبروشة عليه متى اكتشفت عنه مات

قوله [وفي العكس الدية] أى فيما إذا كان الحان أعمى وفقاً عين الصبر

قوله [وفي الباطق الدية] إلح أى كما قيل في العين العمياء والعين الصغيرة

قوله [ويتعين فيه العقل] أى فيستوى عمله وحطوه

قوله [وهي لا تكون إلا في الرأس أو الوجه] هذا مما يؤيد بحث (س) المتقدم

قوله [أى فيها] جعل الباء بمعنى في يشكل عليه آخر العارة ، وإن

مقتضاه أن الباء بمعنى من

قوله [وهي ما أفصت لأم الدماغ] حاصله أن الآمة هي الحرج الواصلة

لأم الدماغ ولم تحرقها ، وذكر حليل بعدها الدامعة بعين معجمة وهي ما حوت

حريطة الدماغ ولم تنكشف بل نحو قدر معرر لإبرة فعل كلام حايل ما بعد الموصحة

ثلاثة أشياء قال ابن عبد السلام الأطهر أن الآمة والدامعة مترادفان أو

كالمترادفين من أجل ذلك لم يتعرض لها مصنفنا وحمل ما بعد الموصحة شيئين

قوله [حلدة رقيقة] محصله أن الدماغ اسم للمخ وآمة هي الحلدة الرقيقة

• (ولا من لظنمة) عطف على محذوف استعيد مما قبله أى فلا قصاص من ذلك ولا من لظنمة أى صرنة على الحد إذا لم يشأ عنها حرج ولا دهاب مفعلة ولا عقل فيها كما سيده عليه

(و) لا من (صرنة) بيد أو رجل يعبر وجهه ، كصمغ بقا (لم تحرج أى لم يشأ عنها حرج أى ولا دهاب مفعلة كالأظنمة

(و) لا من إرالة (لحية) بفتح اللام

(و) لا من إرالة (شفر عيش) بضم الشين المعجمة وسكون الفاء المهدبة .

(و) لا من شعر (حاجب)

• (وعندما) أى هذه المذكورات من الظنمة وما بعدها (كالحطأ) فى عدم القصاص والعقل

• (إلا فى الأدب) فيجب فى عمدتها دون حطئها

ومفهوم «لم تحرج» أنها إن نتأ عما حرج أو دهاب مفعلة أن فيها القصاص وهو كذلك وسيأتى تفصيله

(بحلاف صرنة بسوط) فى عمدتها القصاص

قوله [ولا عقل فيها] أى بل فيها الأدب إن كانت عمداً

قوله [بيد أو رجل] الباء داخلة على الآلة

وقوله [يعبر وجهه] الباء بمعنى على

قوله [يعبر وجهه] إنما قيد بذلك لئلا يتكرر مع الظنمة

قوله [ولا من إرالة لحية] هى الشعر البات على اللحي الأسفل

قوله [بفتح اللام] لعله بكسرها لأنه الأوضح فيها قال تعالى (لا تأخذ بليحيته) (١)

قوله [إلا فى الأدب] أى وتحب الحكومة فى اللحية وشعر العن والحاجب إن لم يست كده كان أولاً

قوله [وسيأتى تفصيله] أى فى قوله وإن حرجه إلح

قوله [ففى عمدتها القصاص] أى وإن لم يشأ عنه حرج ولا دهاب مفعلة ، لأن الصبر بالسوط عهد للأدب والحدود ، وليس فيه مبالغ عادة

(ولا) قصاص (إن عظم الخطر) نفتح الحاء والطاء أى الخوف
(وغيرها) أى غير الخراج التى بعد الموصحة أى خراج الحسد غير ما تقدم،
(كعظم الصدر) أى كسره وعظم الصلب أو العمق (ورص الأثنى عشر)
وفيهما العقل كاملاً بعد البرء ومفهوم « رص » أن فى قطعهما أو حرحهما القصاص،
لأنه ليس من المتألف

• (وإن حترحه) حرجاً فيه القصاص كموصحة (فدهب) بسبه (بحو)
بصره أو شئت يده اقتص منه) أى يعمل بالخائى بعد برء الخصى عليه
مثل ما فعل

قوله [التى بعد الموصحة] أى وهى المقللة والآمة ، فالتقيد بعظم الخطر
بالسنة للحراجات التى فى الحسد غير المقللة والآمة المتقدمين ، فإنه لا قصاص
فيها من غير قيد بعظم الخطر لأن شأنهما عظم الخطر ، وقوله غير ما تقدم
أى من الموصحة وما قبلها من كل ما فى عمده القصاص فالصمير فى غيرها عائد
على الخراج التى بعد الموصحة

وقوله • [أى خراج الحسد] تفسير للغير

وقوله [غير ما تقدم] قيد فى خراج الحسد

قوله [بعد البرء] أى بعد استقرار حياته ، والموصوع أن الأثنين
وما قبلهما ذهبت منه الممعة وإلا فلو برئ على غير شين لم يكن فى العمدة
إلا الأدب وإنما حب العقل دون القصاص لقول مالك أحاف أن يتلف الخائى
قوله [أى يعمل بالخائى] وحد بطرته هذا أول ما نقله الفقير مصطفى
العقاروى تلميذ المؤلف من شرحه على الأصل مع تحريد من مجموع وحاشية
شيخنا العلامة سيدى التيج محمد الأمير ، وذلك بإذن من ولى الله تعالى الشيخ
صالح الساعى نقطة ومؤلفه القطب شيخنا الردير ماماً قلت له يا سيدى أنقل
كلامك لكلامك ؟ فتسم وقال حيراً ، سألت الله القول والرصا (هـ)

قوله [بعد برء الخصى عليه] أى كما هو الواجب فى كل الحراجات التى

لم يتحقق عاقبة أمرها وسياق ما كان ذلك

قوله [مثل ما فعل] أى من الحرح موصحة أو غيرها

(فَإِنْ حَصَلَ) للحاى (مِثْلُهُ) أى مثل الداهب من المحى عليه (أَوْ رَادَ) الداهب من الحاى بأن ذهب شيء آخر مع الداهب ، بأن أوصح فذهب بصره وسمعته ، فلا كلام لأنه ظالم يستحق

(وَالْأَيَّ) يحصل للحاى مثل الداهب من المحى عليه - بأن لم يحصل شيء أو حصل غيره - (فَالْعَقْلُ) لارم للحاى فى ماله ، أى عقل ما ذهب من المحى عليه فصارته أو صبح من عبارة الأصل

(كَأَنَّ صَرَبَهُ) صرته لا قصاص فيها ، كلطمة أو صرته بقصيب بما لا قصاص فيه ، لأن الصرب لا يقتص فيه إنما يقتص من الخروج كما فى الآية (فَدَهَبَ) بصره مثلاً ، فإنه لا يصرب بل عليه العقل

(إِلَّا أَنْ يُسَكِّنَ الْإِدْهَاتُ) من الحاى يفعل فيه يذهب منه مثل ما أذهب بما لا قصاص فيه ، كحيلة تذهب بصره (بِلا صَرَبَ) فإنه يفعل به

قوله [أى مثل الداهب] الأولى حذف مثل

وقوله [من المحى عليه] صفة للداهب الذى هو البصر أو شلل اليد

قوله [وسمعته] هذا هو الذى راد

قوله [فلا كلام] أى لذلك الحاى الذى اقتص منه

وقوله [لأنه ظالم يستحق] أى يستحق القصاص بالوجه الذى فعل به ولزيادة أمر من الله

قوله [فالعقل لارم للحاى فى ماله] أى الحاى وهذا مذهب ابن القاسم ، وقال أشهب إنها على عاقلته والوجه مع ابن القاسم لأن العرص أن الخرح عمد

قوله [الأصل] يعنى به حليلاً ولو حرى على اصطلاح المصنف فى شرحه لعبر بالشيخ

قوله [لأن الصرب لا يقتص فيه] أى الصرب بعير السوط إن لم يشأ عنه حرج لا يقتص فيه

قوله [كما فى الآية] أى وهى قوله تعالى (وَالْخُرُوجُ قِصَاصٌ) ^(١)

قوله [يفعل فيه] إلح الأوصح فى العبارة أن يقول بعد قول المصنف بلا صرب بل بحيلة فإنه يفعل به ويحذف ما بين الكلامين

(وإن قُطِعَ) بعد الحماية (عَصُو قَطَّاعٍ) لعصو غيره عمداً (سَمَوِيَّ) مرتبط «نقطع» بمعنى سقط (أو) قطع بسبب (سَرَقَةٍ أو) قطع (نقصا ص لغيره) أى لغير المحي عليه أولاً (فلا تنه للمحي عليه) لاقصا ص ولا دية ، لأنه إما تعلق حقه بالعصو المماثل وقد ذهب ، وكذا لومات القاطع بحلاف مقطوع العصو قبل الحماية فعليه الدية
 • (ويؤخذ) من الحائى (عُصُو قَوِيَّ بصعيف) حتى عليه ، فإذا حى صاحب عين سليمة على عين صعيمة الإنصار حلقة أو من كثر صاحبها فإن السليمة تؤحد بالصعيمة ما لم يكن الصعيف حداً ، وإلا فالدية
 • (وإن فَقَّأَ سَالِمٌ) أى سالم العيين (عَيْنَ آَعُورٍ) فيحير المحي عليه بين فقاء المائلة من الحائى وبين أحد دية كاملة من مال الحائى — ولو كان أحد دية الأول على الأصوب للسنة ، ولأنه يتمتع بالواحدة ابتاع العيين — كما قال (فله) أى للأعور ، وتسميته أعور بحسب ما كان وإلا فوقت التحجير هو

قوله [ما لم يكن الصعيف حداً] انظر من ذكر هذا القيد فإن طاهر كلام التراح التى بأيدينا أن السليمة تؤحد بالصعيمة من غير تقييد بهذا القيد وترك الترح تنمى المسألة وحاصل فقها أن العين السليمة تؤحد بالصعيمة حلقة أو لكبر أو لحدري أو لرمية أو نحوها كطرفة ، ولو أحد صاحبها لها عقلا حيث كانت الحماية على تلك الصعيمة عمداً كما هو الموصوع ، فإن كانت الحماية خطأ فإن كان صعبها حلقة أو لكبر أو لحدري أو لكرمية ولم يتمكن صاحبها من أحد عقلها من الراى الأول فالدية كاملة ، وأما إذا تمكن من أحد عقلها منه عزم الحائى المحطى لربها بحساب ما بقى من نورها

قوله [وبين أحد دية كاملة] أى وهى دية عين نفسه

قوله [ولو كان أحد دية الأولى على الأصوب] أى كما فى اس عرفة عن اس القاسم وأشهب ، ولذا قال المساوى الفقه صحيح لكن تحير المحي عليه بين الدية والقصاص متشكل لأن مشهور المذهب نهم القصاص فى العمد وأحيب بأن الموح للتحجير هو عدم مساواة عين الحائى والمحى عليه فى الدية ، لأن دية عين المحي عليه ألف دينار ، بحلاف عين الحائى فديتها خمسمائة دينار ، فلو

أعمى (الْقَوْدُ) أى القصاص (أو أَحَدِ دِيَّةٍ كَامِلَةٍ مِنْ مَالِهِ) لأنه عمد
(وإنْ فَقَاَ أَعورٌ مِنْ سَلَمٍ مِمَّا ثَلَّثَتْهُ) أى بمائلة الحائى السالمة (وله) أى
لسالم العيين عليه (القصاصُ) من الأعور الحائى بأن يبقأ عليه السالمة فيصيره
أعمى (أو) يترك القصاص ويأخذ من الحائى (دِيَّةً ما تركتهُ) وهى عين
الحائى ، ودبتا ألف دينار على أهل الذهب

(و) إن فقأ الأعور من السالم (غيرها) أى غير المائلة لعيه ، بأن
فقأ من السالم بمائلة العوراء (مِصْفُ دِيَّةٍ فَقَطْ) تلزم الحائى (فى ماله) وليس للمحى
عليه أن يقتص لعدم المحل المائل

(وإنْ فَقَاَ مُسَمًّا) أى إن فقأ الأعور عيبى السالم عمداً فى مرة أو مرتين ،
وسواء فقأ التى ليس له مثلها أو لا أو تأبى على الراحح (فَالْقَوْدُ) حق المحى بأن
يفقأ المائلة من الحائى فيصيره أعمى لقاء سالمة (وَمِصْفُ الدِّيَّةِ) يأخذه
المحى عليه من الحائى بدل ما ليس لها بمائلة ولم يحير سالم العيين فى المائلة
نحيت يكون له القصاص أو أحد الدية لثلا يلزم عليه أحد دية ونصف ، وهو خلاف
ما ورد عن الشارع صلى الله عليه وسلم

أرماه بالقصاص لكان أحد الأدنى فى الأعلى وهو ظلم له كس كفه مقطوعة ،
وقطع يد رجل من المرفق (أه) وهذا الخواص يقوى إشكال التحجير فى صورة
ما إذا فقأ أعور من سالم مماثلته كذا فى (ن) والخواص الأتم قولهم للسهة
قوله [لأنه عمد] علة لكون الدية فى ماله

قوله [على أهل الذهب] أى كما سيأتى فى تفاصيل الديات
قوله [وسواء فقأ] إلخ أى كما هو قول ابن القاسم وقال أشتهب
إن بدأ نالتى له مثلها وتبى بالأحرى بالقصاص وألف دينار لعيين القصاص
بالمائلة ، وصارت الثانية عين أعور فيها دية كاملة ، وإن فقأهما معاً أو بدأ نالتى
ليس له مثلها فالقودى بالمائلة ونصف الدية فى غيرها

قوله [لقاء سالمة] الأوضح مماثلته وهو تعليل لقوله فالقود
قوله [لثلا يلزم عليه أحد دية ونصف] أى حيث احتار الدية فى

• (والاستيلاء) في النفس (العاصب) الذكر فلا دخل فيه لروح ولا لأح
لأم أو جد لها ، والاحترار بقيد « النفس » عن الحرج لأنه للمحي عليه لا للعاصب
(على ترتيب الولاء) فيقدم الأقرب فالأقرب ، فيقدم ابن ، فانه إلح
(إلا الحد) الأدنى (والإحوة ، فسيان) هما في القبل والعصو ، ولا كلام
للحد الأعلى مع الإحوة ولا لسي الإحوة مع الحد ، لأنه عملة أبيهم ولا كلام
لهم مع أبيهم ، فكذا ما هو سرته ، وقولها « في القتل » إلح احترار عن
إرث الولاء ، فليس الحد مساوياً للإحوة بل يقدم الإحوة وسوم عليه

قوله [للعاصب] أى واستيلاء القصاص من الخاني لعاصب المقتول
لا لغيره ، ولذا قالوا لا يحور للحاكم القتل بمجرد تنوته ولو عاينه أو شهدت بين
يديه بينة ، بل يحبس الخاني حتى يحصر العاصب إذا وجد على الترتيب ،
فإن لم يكن له عاصب فالطر للحاكم وهذا في غير القتل عيلة ، وأما هو فالطر فيه
للحاكم من أول الأمر .

قوله [الذكر] أى وهو العاصب بنفسه حرج العاصب لغيره أو مع
غيره ، وتقييد الشارح العاصب بالذكر أعلى وإلا فالمعتق عاصب بنفسه وإن
كان أنثى

قوله [فلا دخل فيه لروح] أى إلا أن يكون ابن عم لروحته المقتولة []
قوله [والاحترار بقيد النفس] أى الذي راده الشارح بعد قوله والاستيلاء
قوله [لأنه للمحي عليه] أى إن كان رشيداً وإلا فلوليّه
قوله [على ترتيب الولاء] المناسب على ترتيب السكاح لأنه المتقدم
قواه [فسيان هما] أى كما قال الأجهورى في بطله المشهور
وسوم مع الاباء في الإرث والدم •

قوله [ولا كلام للحد الأعلى] محترق قواه الأدنى لأن الحد الأعلى
في ستة كالأعمام وإن كان يعلم عاينهم
قوله [ولا لسي الإحوة مع الحد] أى الأدنى
قوله [عن إرث الولاء] أى لا إرث السب فسيان كما في البطم
قونه [بل يقدم الإحوة وسوم عليه] أى كما أفاده الأجهورى في بطله بقوله

(وَحَلَفَ) الحَد (الثُلُثُ) من أيمان القسامة (إِنْ وَرِثَهُ) أَى وَرِثَ
الثُلُثُ ، نَأَن مَعَهُ أَحْوَانَ فَإِن كَانَ مَعَهُ أَحَ حَلَفَ بِالنِّصْفِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَمْدِ
وَالْخَطَا فِي الصُّورَتَيْنِ اتِّفَاقًا ، كَمَا يَحْلِفُ الثُّلُثُ فِي الْخَطَا اتِّفَاقًا حَيْثُ كَانَ مَعَهُ أَكْثَرُ
مِنَ أَحْوَابٍ أَمَا لَوْ كَانَ عَمْدًا وَهُمْ أَكْثَرُ مِنْ مِثْلِهِ فَقِيلَ يَحْلِفُ الثُّلُثُ ،
وَقِيلَ كَأَحَ أَى يُقَدَّرُ أَحًا رَائِدًا عَلَى الْإِخْوَةِ وَيَحْلِفُ مَا يَوْمُهُ كَالرَّيْعِ حَيْثُ
كَانَ الْإِخْوَةُ ثَلَاثَةً وَالْخَمْسَ إِلَى

* (وَانْتِظِرَ عَائِبٌ) مِنَ الْعَصَةِ (قَرُرْتُ عَيْبَتَهُ) حَيْثُ تَصِلُ إِلَيْهِ
الْأَحْبَارُ وَمَحَلُّ الْإِنْتَظَارِ حَيْثُ أَرَادَ الْحَاصِرُ الْقَصَاصَ ، إِذَا لَوْ أَرَادَ الْعَمُو فَلَهُ
ذَلِكَ بَدُونِ إِنْتِظَارٍ ، وَلِلْعَائِبِ - إِذَا حَصَرَ - نَصِيْبُهُ مِنْ دَنَةِ عَمْدٍ ، كَمَا لَا يَنْتَظِرُ إِذَا
بَعَدَتْ عَيْبَتُهُ حَدًّا نَحِيْثَ يَتَعَدَّى وَصُولَ الْخَبَرِ إِلَيْهِ كَأَسْبِرَ وَمَقْهُودٌ كَمَا قَالَ
(لَا يَعْبُدُ) (وَلَا يَنْتَظِرُ مَحْمُودٌ) (مُطْلَقٌ) بِحِلَافٍ مِنْ يَمِيقٍ أَحْيَانًا فَتَنْتَظِرُ إِفَاقَتَهُ

يَعْمَلُ وَإِنْصَاءً وَلَاءَ حِمَارَةً نِكَاحَ أَحَا وَإِنَّمَا عَلَى الْحَدِّ قَدَمٌ
قَوْلُهُ [حَلَفَ النِّصْفِ] أَى كَمَا يَحْلِفُ الْأَحَ النِّصْفَ الثَّانِي لِأَنَّهُ مِيرَاثٌ
كُلُّ وَاحِدٍ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ

قَوْلُهُ [فِي الصُّورَتَيْنِ] أَى صُورَةُ مَا إِذَا كَانَ مَعَهُ أَحْوَانٌ أَوْ أَحَ
قَوْلُهُ [وَانْتَظِرَ عَائِبٌ مِنَ الْعَصَةِ] أَى لَهُ حَقٌّ فِي الْإِسْتِيفَاءِ نَأَن كَانَ
مَسَاوِيًّا لِلْحَاصِرِ فِي الدَّرَجَةِ لِيَعْمُو وَيَقْتَصِ وَيَحْسِسَ الْقَاتِلَ مَدَّةَ الْإِنْتَظَارِ وَيُجَدِّدُ
لَأَنَّ الْعَادَةَ الْمَرَارَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَلَا يُطْلَقُ بِكَمِيلٍ إِذَا لَا تَصِحُّ الْكَمَالَةُ فِي الْقَوْدِ وَيَمِيقُ
عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ وَإِلَّا هُوَ بَيْتُ الْمَالِ ، فَإِنِ انْقِصَا هُمَا (ح) يُطْلَقُ
وَلَا يَحْسِسُ حَتَّى يَمُوتَ حَوْعًا ، وَفِي الْمَدْرِ الْقَرَأَى يَمِيقُ عَلَيْهِ الْوَلِيُّ الْحَاصِرُ وَرَجَعَ إِلَى
أَحِيهِ إِذَا قَدَّمَ إِنْ مِمَّا يَحْقُقه

قَوْلُهُ [قَرِبَتْ عَيْبَتُهُ] هَذَا قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْمَحْمُوعَةِ وَطَاهَرُ الْمَدُونَةِ
عَبْدُ ابْنِ رِشْدٍ وَأَبْنَى عَمْرَانِ أَنَّ الْعَائِبَ يَسْطُرُ وَإِنْ بَعَدَتْ عَيْبَتُهُ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ
الْمَذْكُورِ إِذَا عَابَ بَعْضُ الْعَصَةِ دُونَ بَعْضٍ ، فَلَوْ عَابُوا كُلَّهُمْ فَالطَّاهِرُ يَنْتَظِرُهُمْ
مُطْلَقًا وَلَوْ بَعَدَتْ عَيْبَتُهُمْ وَفِي مَحْتَصَرِ الْوَقَارِ مَا يَشْهَدُ لِدَلَالَتِهِ (أه) مَلْحَصًا مِنْ
حَاشِيَةِ الْأَصْلِ

(و) لا ينتظر (صبي) أى بلوغه حيث (لم يتوقف الثوب عليه) كأح صغير معه عاصبان ولو أعد منه كعدين ، فلهما القسامة والقصاص ، أو يكون عاصب كبير مساو له يستعين بعاصبه — كعده — ولو كان المستعان به أحسباً من المقتول ، كأن تقتل امرأة وتترك ابناً صغيراً وابن ابن كبير ، فللكبير العيد أن يقسم ويستعين بعم له من أبيه ولو توقف الثوب على الصغير — كأن لم يوحد من العصبة غيره أو معه كبير واحد ولا عاصب يستعين به الكبير — فإن الكبير يحلف حصته خمسة وعشرين عيماً مع إحضار الصغير ، ثم ينتظر بلوغ الصغير فيحلف الباقي ويثبت القصاص ، فكلام المصنف فيما يحتاج لقسامة ، وأما ما ثبت بسببه فهو القصاص بدون انتظار هذا ما جرى عليه التراح وفي المسألة خلاف كثير

• (و) الاستيلاء (للساء) أيضاً بثلاثة شروط ،
أشار للأول بقوله

• (إن ورتس) أى كن وارتات ، احترازاً عن العدة والحالة ومحوهما
ولتأى بقوله

قوله [ولو أعد منه] أى هذا إذا ساوياه في الدرجة ، بل ولو بعدا عنه
كتمال الشارح

قوله [ويستعين بعم له من أبيه] مثال للأحسب من المرأة المقولة ثم
إن أقصا بعد القسامة فطاهر ، وإن عما العمان في الأولى أو ابن الابن الكبير
في الثانية سقط القتل وللصغير نصيبه من دية عمه هذا هو المرتضى والموافق لما
في المدونة

قوله [فعنه القصاص بدون انتظار] أى للصغير لأن صغره بمنزلة
بعد العيبة ، فإن حصل عوه من بعض الكفار فلا قصاص ، ولو لم يعف نصيبه
من دية عمه

قوله [وفي المسألة خلاف كثير] لكن قد علمت أن هذا هو المرتضى
والموافق لما في المدونة

قوله [ومحوهما] أى من باقي دوى الرحم من الساء الغير الوارتات

• (وَلَمْ يُسَاوِهِمْ عَاصِبٌ) في الدرجة بأن لم يوجد عاصب أصلاً ، أو يوجد
أرل ، كعم مع ست أو آحت فحرت الست مع الان أو الأحت مع الأح
فلا كلام لها معه في عمرو ولا قود

وأشار لثالث بقوله

(وَكِنْ عَصَةَ لَوْ كُنْ دُكُورًا) فلا كلام للحدة من الأم والأحت
للأم والروحة فإن كن الوارثات مع عاصب غير مساو فلهن وله القود ، أى كل
مسّ ظله من الفريقين أحب له ولا يُعتبرُ عمرو إلا باجتماع الفريقين أو الواحد من
كل فريق كالسات مع الإحوة ، سواء نت القتل بسية أو قسامة أو إقرار—كأن
حرر الميراث كالست معها أحت لغير أم مع الأعمام — وثبت قتل مورثين

قوله [في الدرجة] أى وفي القوة، وإنما قلنا ذلك لإحراج الأحت الشقيقة مع
الأح لأب ، فإن لها حقاً في الاستيلاء لكونه أرل معها بالقوة ، وإن ساواها في
الدرجة فتحصل أن الشرط المعنى مساواة الساء للعصبة في الدرجة والقوة معاً

قوله [أو الأحت مع الأح] أى المستويين في الدرجة والقوة ككونهما
شقيقتين أو لأب وأما الشقيقة مع أح لأب فلها الكلام معه في عمرو والقود
كما علمت

قوله [وَكِنْ عَصَةَ لَوْ كُنْ دُكُورًا] المعنى لو فرض كونهن دكوراً
كن عصبة ، فكن عصبة في كلام المصنف دليل حواب لو ، أو هو الحواب
قوله [فلا كلام للحدة] إلح أى فليس هن كلام في شأن الدم مطلقاً
عمواً أو قصاصاً لانتفاء الشرط الأخير منهن

قوله [فإن كن الوارثات] الصمير يرجع للسوة المستوفيات الشروط
الثلاثة بدليل المثال الآتي ، فالمقصود التصريح على مقتضى استيلاء الشروط ،
وعمل تلك التفاصيل مع أنها ستأتى في المتن للإيضاح من أول الأمر

قوله [كالسات مع الإحوة] مثال لقوله فإن كن الوارثات

قوله [كالست معها أحت لغير أم] مثال لحياة الميراث

وقوله [وثبت قبل مورثين] إلح قيد في المثال الآخر

نقسانة من الأعمام ، فلكل^٢ القتل ولا عو إلا باحتماهم فلوئت نسية أو إقرار فلا كلام للعصبة غير الوارثين والحق في القتل للنساء . (والوارث كُـمُورِثِهِ) يتنقل له من الكلام في الاستيلاء وعدمه ما كان لمورثه الذي هو ولي الدم فإذا قتل شخص وله ابن مات ذلك الابن عن ابن وست - فيتنقل لها الكلام إلى آخره ، فلها الكلام مع أحياها وتخرج الروحة والروح ، فإذا مات ابن المقتول عن ابن وروحة أو ماتت فلا كلام للروحة أو الروح

• تسيه لو حصل عمو من كبير معه صغير فليس للصغير إلا نصيبه من الدية ولا يسرى عمو الكبير عليه ، فلو كان للصغير ولي من أب وبخوة - كوصى - واستحق الصغير قصاصاً بلا مشاركه له ، فعلى وليه النظر بالمصلحة في القتل وأحد الدية كاملة ، وصغير إن استوت ، ولا يحور له أحد بعض الدية مع يسر الخاني ، والحكم كذلك لو قطع أحد يد الصغير فلا فإن كان الخاني معسراً فله الصلح بأقل أما لو قتل الصغير فلا كلام لوليه لانقطاع بطره بالموت ، والكلام للعاصب ، فإن قتل شخص عبد الصبي أو حره فالأولى للولي أحد القيمة والأرض دون القصاص إذ لا يقع للصبي

وقوله [فلا كلام للعصبة غير الوارثين] المناسب الغير الوارثين

قوله [والحق في القتل للنساء] مراده اللاتي حرن الميراث

قوله [فلها الكلام مع أحياها] أي لتثريبها مرة موتتهما ، واشترط عدم مساواة العاصب للنساء إن كن أصولاً وسيأتي إيضاح ذلك

قوله [فلا كلام للروحة أو الروح] لف وشر مرتب ، أي وإنما الكلام للابن في الأولى والست في الثانية والروحة لاحق لها لبعدها من العصبة

قوله [ولا يحور له أحد بعض الدية] إلح أي فإن صالح ولي الصغير الخاني على أقل من الدية مع ملاء الخاني رجع الصغير بعد رشده على القاتل ولا يرجع القاتل على وليه بشيء

قوله [عبد الصبي] مثله السعبي

قوله [إذ لا يقع للصبي] محل هذا ما لم يحتس على الصبي من القاتل

وإلا تعين القصاص

● (وَأُحْرَ) القصاص فيما دون النفس (لُعْدِرَ كَسْرَدِ) أو حرّ يحاف منه الموت ، لثلا يموت فيلزم أحد نفس بدون نفس ، وكذا يؤخر الحائى إذا كان مريضاً حتى يبرأ ويؤخر أيضاً القصاص فيما دون النفس حتى يبرأ المخروح لاحتمال أن يموت فيكون الواجب القتل بقسامة . (كعقّل) أى دية الحرح (الخطأ) فيؤخر إلى برء المخروح خوفاً أن يسرى على النفس فتؤخذ الدية كاملة . فإن برئ على غير شين فلا عقل ولا أدب ، لأنه لم يتعمد وإن برئ على شين محكومة (وَأَحَدُ حَدَّيْنِ) وحما لله تعالى كشر ، وربما يكثر (لم يتقندر) المحدود (عليهما) في مور ، خوف ميته ، فيؤخر أحدهما (وقدّم الأشد) كحد الرنا (إذا لم يُحَفَّ منه) الهلاك بتقديمه . فإن حيف منه قدم الأحمف كحدّ الشرب والقذف ، فإن حيف من الأحمف الهلاك قدم الأشد مُسَرِّقاً ،

قوله [وأحر القصاص] أى وحوماً

وقوله [فما دون النفس] أى وأما الحائى على النفس فلا يؤخر القصاص منه لما ذكر

قوله [وكذا يؤخر الحائى] أى ولو تأخر البرء سنة

قوله [ويؤخر أيضاً القصاص] أى من أسباب تأخير الحائى انتظار برء المخروح

قوله [أى دية الحرح الخطأ] أراد بها ما يشمل الحكومة فيما ليس فيه شيء مقدر من الشارع ، بدليل قول الشارع فإن برئ على غير شين إلح والحاصل أنها تؤخر دية الخطأ للبرء كانت حملها العاقلة أم لا وهو مذهب اس القاسم في المدونة خلافاً لقول أشهب متى بلغ عقل الحرح الخطأ تلت الدية فلا تأخير لو حوِّب ذلك على العاقلة ساعة الحرح كذا في (س)

قوله [لأنه لم يتعمد] علة لمضى الأدب وترك علة لمضى العقل وهى البرء على غير شين

قوله [وأحد حدين] بالرفع معطوف على نائب فاعل آخر الذى هو القصاص

قوله [كحد الشرب والقذف] مثال للأحمف لأن كلا تمانون في الحر وحد الرنا مائة

فإن لم يطق قدم الأحف معرقاً ، فإن لم يطق انتظر قدرته
 فإن كان حد لله - كشر - وحد لعد - ككف - قدم حق الله ، لأنه
 لا عفو فيه ، فإن كان للآدميين ، كقطع لرئد وقذف لعمر و بالتقديم بالقرعة
 • نفسه لو دخل حان الحرم فلا يؤخر بل يحرق منه ويقام عليه الحد خارجة
 ولو محرماً ولا يتعطر لإتمامه
 • (وسقط القصاص) إن عما رحل من المستحقين، حيث كان العاق

قوله [فإن لم يطق] بأن حيف عليه الموت من تمرقة الأشد
 قوله [انتظر قدرته] أى أو الموت
 قوله [كشر] إلح أى وربما
 قوله [لأنه لا عفو فيه] أى مخلوق فلا يحور لأحد الشعاعة فيه ،
 وقولم حق الله مى على المسامحة أى بالنسبة للمحاربة عليه يوم القيامة
 قوله [فإن كان للآدميين] نقي عليه ما إذا كان الحقان لشخص واحد
 كما لو قدهه وقطع يده والحكم فيه مثل ما إذا كان الحقان لله
 قوله [بل يحرق منه] أى ولا يقام عليه الحد فيه لئلا يؤدي إلى تحيسه ،
 وسواء فعل موجب الحد أو الحرم أو خارجة ولأإليه وأما قوله تعالى (وَمَسْ
 دَحَلَهُ كَمَا آتَاكُمْ) (١) وقيل إنه إحصار عما كان في زمن الجاهلية بدليل
 (أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ) (٢)
 وقيل إن الآية مسوغة بآية (فَاغْتُلُّوا الْمَشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ) (٣)
 وقيل كان آمناً من العذاب في الآخرة ، وقيل الحملة لإنشائية معى أى أموه من
 القتل والطم إلا بموجب شرعى وهذا هو الأتم لقوله تعالى (وَمَسْ يَرُدُّ فِيهِ
 بِالنَّحَادِ يَطْلُبُ نُدْقَهُ مِنْ عَدَابِ أَكِيمٍ) (٤)
 قوله [وسقط القصاص] أى المعبر عنه فيما تقدم بالقود
 وحاصله أنه إذا كان القائم بالدم رجالاً فقط مستويين في الدرجة والاستحقاق ،
 فإن احتمعوا كلهم على القصاص وح ، وإن طلب بعضهم القصاص وبعضهم

(٢) سورة المكيوب أنه ٦٧

(٤) سورة الحج آية ٢٥

(١) سورة آل عمران آية ٩٧

(٣) سورة النوبة آية ٥

مساوياً (فى دَرَجَةِ الباقى) والاستحقاق ، كاسبين أو عيين أو أحوين ، وأول
إن كان العاقى أعلى كعمو اس مع أح فإن كان أنزل درجة لم يعتبر عموه ،
كعمو أح مع اس وكذا لو كان العاقى لم يساو الباقى فى الاستحقاق كإحوة لأم
مع إحوة لأب

• (والْبَيْتُ) أو ست الاب (أَحَقَّ مِنْ الْأُخْتِ فى عَقْوٍ وَصِدَّةٍ) ففى
طلبت القصاص الثالث بنية أو اعتراف أو العمو عن القتل فلها ، ولا كلام للأخت
وإن كانت مساوية لها فى الإرث ولا شئ لها من الدية

أما لو احتاج القصاص لقسامة فليس لهما أن يقسم ، لأن النساء لا يقسم
فى العمد بل العصبة فحيث أقسموا وأرادوا القتل وعَمَتُ البت . فلا عو
لها ، وإن عَمَوَا أو أرادت القتل فلا عمو لهم إلا باحتياج الجميع أو بعض
النساء وبعض مهم

العمو والقول لطالب العمو ويسقط القصاص ولن يعف نصيبه من دية عمد
قوله [والاستحقاق] قيد تركه المصنف وراده الشارح وسيأتى محترره
فى التارخ

قوله [أو أحوين] أى أشقاء أو لأب ومثلهما العمان
قوله [فى الاستحقاق] أى فى أصل استحقاق الدم إدا لا استحقاق
للإحوة للأم فيه لما تقدم أن الاستيلاء للعاصب وهم غير عصبة
قوله [والبنت] إلح هذه مرتبة ثانية وهى ما إدا كان القائم بالدم سواء
فقط وذلك لعدم مساواة عاصب لها فى الدرجة بأن لم يوحد أصلاً أو وحد وكان أنزل
قوله [وإن كانت مساوية لها فى الإرث] أى ولا يلزم من مساواتها لها
فى الإرث مساواتها لها فى الدم

قوله [ولا شئ لها من الدية] أى دية عمد لعدم مساواتها فى التعصيب
كنسأوى العصبة من الرجال

قوله [أما لو احتاج القصاص لقسامه] محترره قوله الثالث بنية أو اعتراف
قوله [فلا عمو لها] أى والقول للعصبة فى القصاص
قوله [فلا عمو لهم] أى والقول لها فى طلب القصاص

(وإن عَمَّتْ وَاحِدَةٌ مِّن كَسَاتٍ) أو سات اس أو أحوات ، ولم يكن عاصب أو كان ولا كلام (نَطَرَ الحَاكِم) العدل في الصواب من إمصاء ورد لأنه عملة العاصب إذ يرث الباقي لبيت المال

• (وفي) اجتماع (رجال ونساء) - أعلى درجة منهم ولا يحزن الميراث - (لم يَسْقُطْ) القصاص (إلاّ بهما) أي معو الهريقيين ، من أراد القصاص من الهريقيين فالقول قوله ، وكرر هذه لأجل قوله .

١١١ (أو بعض عن كل) من الهريقيين ، (ومهما عَمَّتْ النعص) من المستحقين للدم - مع تساوي درجتهم بعد ثبوت الدم مطلقاً نسبة أو غيرها - فإنه يسقط القصاص

وإذا سقط (فلم يَسْقُطْ نَقِيّ) ممن لم يعف ، وله التكلم أو مع من له التكلم

قوله [أو كان ولا كلام] أي لكون الست أعلى درجة منه والقتل ثابث بالنسبة أو الإقرار

قوله [في الصواب من إمصاء ورد] أي فإذا أمضى نطره عفو بعض السات فلم يبق منه نصيبه من الدية ومفهوم قوله واحدة من كسات أنه لو عفو كلهم أو أردن القتل كلهم لم يكن للحاكم نطر

قوله [لأنه عملة العاصب] هذا التعليل غير تام لأن الحكم أن الحاكم ينظر وإن لم يكن وارثاً كما إذا قتل الرجل وترك بنتين وأختاً وعمت إحدى البنتين فالأظهر في التعليل أن يقال إنما جعل النطر للحاكم لصعف رأى النساء بخلاف الرجال

قوله [ولم يحزن الميراث] ومثله لو حزن الميراث وكان القتل بقسامة

قوله [وكرر هذه] الصواب حذفه لأنه لا تكرار ، فإن هذه الصورة لم تتقدم نعيمها وإنما يرد على قول حليل حيث قدم على تلك العارة ، ولكل القتل ولا عفو إلا باحتماءهما

والحاصل أنه إذا اجتمع رجال ونساء أعلى درجة وكان للرجال كلام لكوبهم واثبتت القتل نسبة أو إقرار أو قسامة أو كانوا غير واثبتت القتل بقسامة لم يسقط القصاص إلا بكل من الهريقيين أو بعض منهما

قوله [وله التكلم] إلح يعنى أن من عما سقط حقه من الدم ومن الدية

«تَصْيِيَّتُهُ مِنْ دِيَّةٍ عَمْدٍ» وكذا لو عما جميع من له التكلم مرتباً، فلم ينق من لا تكلم له نصيبه كولدتين وروح أو روحه - لأنه مال ثبت بعفو الأول بخلاف لو عمو في مور واحد فلا شيء لمن لا تكلم له ، كما إذا كان من له التكلم واحداً وعما

(كإرثته) أى الدم ، تشبيهه في سقوط القصاص كما لو قتل أحد ولدين أباه ثم مات غير القاتل ولا وارث له سوى القاتل فقد ورث القاتل دم نفسه كله وكذا لو ورث بعض الدم ، كما قال ' (واو قسطنط) كما لو كان غير القاتل أكثر من واحد مات أحدهم عن القاتل وعيره ، فقد ورث القاتل بعض دم نفسه ، فيسقط ، ولن ينق نصيبه من الدية

وما ينق منها يكون لمن ينق من له التكلم ولغيره من بقية الورثة كالروح أو الروح والإحوة للأُم قال في المدونة وإن عما أحد أبين سقط حظه من الدية وبقيتها لمن ينق تدخل فيه الروح وعيرها

قوله [كولدتين وروح] أى وعما أحد الوالدين أو هما مرتبين

واعلم أن ما ذكره الشارح من التصيل محمول على ما إذا وقع العفو محاباً ، أما إذا وقع على مال فلم ينق من الورثة نصيبه من الدية وإن لم يكن له تكلم سواء وقع الإسقاط مرتباً أولاً

قوله [فقد ورث القاتل دم نفسه كله] أى وحيث ورث القاتل دم نفسه كلا أو بعضاً صار معصوماً فلا يحور لأحد قتله ، وليس له أن يسلم نفسه للقتل وصار الحق لله وللمقتول ، فحق الله يقبل بالتوبة وحق المقتول معذور عن وفائه فعليه التصرع لله في إرضائه عنه وهذا بخلاف حد نحو الزنا من كل حد الحق فيه لله وحده فإنه لا يتوقف على وَلَوْ سَلَطَهُ عَلَى مَنْ نَشِئَتْ عَلَيْهِ وَجِبَ عَلَى الْحَاكِمِ لإقامته وإن لم يشت عليه حار له أن يشته على نفسه بالإقرار عند الحاكم مِنْ حَيْثُ على الحاكم إقامته وحار له السر وإحلاص التوبة لله

قوله [ولو قسطنط] إلح قال في المدونة إن ورث القاتل أحد ورثه القاتل بطل قوده لأنه ملك من دمه حصه ، وقال أشهب لا يسقط القود إِلَّا إذا ورث حراً من دم نفسه إلا إذا كان من ينق يستقل الواحد منهم بالعفو ، وأما إذا

هذا إن استقل الباقي بالعمو ، وأما لو عما من لا يستقل بالعمو فلا يسقط القود عن ورث قسطا إلا بعمو الجميع أو بعض من كل ، كما لو قتل شقيق أخاه وترك المقتول مات وثلاثة إحوة أشقاء غير القاتل مات أحد الثلاثة فقد ورث القاتل قسطا ولا يسقط القود إلا بعمو إلح .

• (وإرثته) أى القصاص (كالمال) أى كإرث المال فى الحملة ، لأنه لا دخل فى ذلك لروحة وفى الدم ولا لروح من لها كلام فإذا مات وفى الدم عن ست واس وأم فيرل وورثته ميراثه ولست والأُم التكلم لأُنهما وراثه عن له التكلم وليس كالاستيلاء إذ من قتل وترك ابنا وستا لا كلام للست على الراحح ، وقيل كالاستيلاء

(وحارَ صلحُه) أى الحائى مع وفى الدم (وفى) القبل (العمد) ومع المحي عليه فى الحرح العمد (بأقل) من دية المحي عليه (أو أكثر) منها حالا ومؤحلا بذهب أو فضة أو عرص ، لأن الراحح أدها فى العمد غير متفرقة

كان لا يستقل الواحد منهم بالعمو ولا بد فى العمو من احتماهم فلا يسقط القود عن الحائى الوارث لحره من دمه فإذا علمت ذلك فكان على التارح أن يمشى على كلام ابن القاسم من عدم التقييد ، فإن المعتمد بقاؤه على إطلاقه كما قاله (س)

قوله [هذا إن استقل الباقي بالعمو] أى نأى كان الباقي إحوة فقط متساوين وقد علمت أن هذا التقييد لأشهب

قوله [إلا بعمو] إلح أى إلا بعمو الجميع أو بعض من كل

قوله [لا كلام للست على الراحح] أى كما هو قول ابن القاسم

- وقوله [وقيل كالاستيلاء] أى وهو قول أشهب

قوله [وحارَ صلحُه] لما قدم أن العمد لا عقل فيه مسمى وإعما يتعين فيه القود على الوجه المتقدم به ها على أنه يحور الصلح فيه عما شاء الولي والإصافة فى صلحه من إصافة المصدر لماعله ، أى حار أن يصلح الحائى وفى الدم أو المحروح فى حاية العمد بأقل إلح

• (والخطأ كبيع الدين) متناً وحر فيحور الصلح حيث لا مانع كسقد عن إبل - حال ، أما لو وحد مانع فلا يحور ، لأن دية الخطأ مال مقرر في الدمة وما ضولج به عنها مال مأخوذ عنها ، فيحب ما يحور في بيع الدين ، فلا يحور صلح عن ذهب بورق وعكسه لأنه بسية في الصرف ولا أحدهما عن إبل وعكسه مؤحلاً لأنه مسح دين في دين ولا بأقل من الدية نقداً ، لأن فيه صغ وتصحّل ، ولا بأكثر من أحلها للساف من ولى الدم بريادة من الحانى ولا فرق بين الصلح على النفس أو الحرح

• (وقُتِلَ) القاتل (بما قَتَلَ) به (ولو ناراً) على المشهور لقوله تعالى ﴿وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾^(١) وقوله تعالى ﴿من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾^(٢) والمعنى أن الحق في القتل للولى

قوله [متناً وحر] أى فالخطأ متناً والحار والمحور متعلق بمحذوف
حر أى كائن في حكمه كبيع الدس

قوله [حال] صفة لنقد ، وأما بمقد مؤحل عن الإبل التى في الدمة فلا يحور لما فيه من مسح الدين في الدين ولا مفهوم لإبل بل يحور الصلح عن دية الخطأ حالى معحل في جميع الأقسام إن لم يكن فيه صبح ومعحل

قوله [لأنه بسية في الصرف] أى صرف ما في الدمة

قوله [مؤحلاً] راجع لقوله أحدهما

قوله [نقداً] أى معحلاً قبل محىء أحله

قوله [ولا بأكثر من أحلها] في الكلام سقط والأصل لأبعد من أحلها

قوله [للسلف من ولى الدم] المراد بالسلف الأحرار في الأهل وريادة الحانى طاهرة

قوله [ولا فرق بين الصالح على النفس أو الحرح] أى في جميع الأقسام

قوله [ولو ناراً] أى ولو كان المقتول به ناراً ورد ناو على عبد الملك

القاتل إنه لا يقبل بالنار الحديث «لا يعذب بالنار إلا رب النار» فعلى المشهور

يكون القصاص بالنار مستثنى من الهى عن التعذيب بها

قوله [فاعتدوا عامه بمثل ما اعتدى عليكم] سمية القصاص اعتداء

(٢) سورة العن آه ١٩٤

(١) سورة البحل آه ١٢٦

مثل ما قتل به الحاني فلا يباي قوله بعد « ومكن » إلح
وعلم من قوله « وقتل » أن الحرح ليس كذلك ، فإذا أُوضح بحجر فيقتص
ممه بالأحف كالنوسى

وعمل المصنف حيث ثبت القتل بنية أو اعتراف أما لو ثبت بقسامة
فيقتل بالسيف كما قاله ابن رشد

• (إلا) أن يثبت القتل (بحمير) فيتعين قتل الحاني بالسيف كما قاله ابن رشد
(و) وكذا لو أقر بأنه قتله (لواط) إذ لو ثبت بأربعة شهود فحده الرحم
(وسيحير) ثبت بنية أو إقرار أنه قتل به فيتعين السيف ولا يلزم بعمل السحر
مع نفسه حتى يموت على الراحح

مشكلة لأن حقيقة الاعتداء الخروج عن الحدود وهو فاحشة والله لا يأمر بها
قوله [مثل ما قتل به الحاني] أى إلا ما استثنى بقوله إلا بحمر إلح
قوله [أن الحرح] أى القصاص فيما دون العسر
قوله [فيقتص منه بالأحف] حفظاً للنوسى
قوله [فيقتل بالسيف] أى يتعين ذلك لسهولة ولعدم تحقق المماثل
قوله [إلا أن يثبت القتل بحمر] أى بأن ثبت بنية أو إقرار أنه
أكراهه على الإكثار من شره حتى مات

قوله [وكذا لو أقر بأنه قتله بلواط] أى وثبت ذلك الإقرار بالنية
فلا يقتل بما قتل به بل بالسيف ، والفرص أنه لم يستمر على إقراره بل رجع عنه ،
ولا يقال إن من أقر بالربا ورجع عن إقراره يقل رجوعه لأن قبول رجوعه من
حيث عدم رجعه فلا يباي أنه يقل بالسيف لإقراره بالقتل ورجوعه لا يبنى
عنه القصاص قال الساطى معنى قولهم لا يقتل بلواط أنه لا يجعل له حشة
في دبره حتى يموت إذ لا يصور الأسعاء باللواط على غير هذا الوجه
قوله [إذ لو ثبت بأربعة شهود] إلح حق العبارة أن يقول وكذا لو أقر
بأنه قتله بلواط ولم يستمر إذ لو أسمر أو ثبت بأربعة شهود إلح
قوله [ولا يلزم بعمل السحر مع نفسه] أى لأن الأمر بالمعصية معصية
حلقاً للساطى القائل إنه إذا أقر يؤمر بعمله لنفسه فإن مات وإلا فالسيف

(وما يَطُولُ) كعب طعام أو ماء أو حصة بإبرة حتى مات على
الراح ، فلا يعمل بالحاي ذلك بل يتعين السيف
• ثم فرع على كونه يقتل بما قتل به قوله
• (فيُعْرَقُ) إن صدر منه القتل بالعرق
(ويُحْسَقُ) إن صدر منه القتل بالحق
(ويُحْجَرُ) فإذا قتل بصرب محجر فيقتل بصرب محجر
(ويُضْرَبُ بالعصا للهوت) حيث قتل بصرب عصا فيصرب بعصا حتى يموت
(ومُكْسَرٌ مُسْتَحِقُّ) للقصاص (من السِّنْفِ مُطْلَقاً) كان القتل من
الحاي به أو غيره ، لما علمت أن الحق له في القتل مثل ما قتل
• (واندَرَجَ طَرَفٌ) بفتح الراء، كقطع يد أو رجل أو فخذ عين من شخص
ثم قتله فإنه يندرج في الممس (إن تَعَمَّ دَهْ) الحاي أى تعدد الطرف ثم
قتله فإن كانت الحاية على الطرف خطأ فلا تندرج في الممس بل عليه الدية
للطرف ثم القصاص . هذا إذا كان الطرف من المقتول بل
(وإن) كان الطرف (لغيره) أى لغير المقتول ، كقطع يد شخص وفخذ
عين آخر وقيل آخر عمداً فتندرج الأطراف في الممس ولا تقطع يده ثم يقتل
ومحل اندراج طرف المقتول في الممس (إن لم يَنْقُصْ) الحاي (مُثْلَةً)

• تسمية احتلف في القتل بالسهم هل يقتل به ويحتهد في القدر الذي يموت
به أو لا يقتل إلا بالسيف وأويلا
قوله [كعب طعام] دخلت تحت الكاف قبله بالسلمح أو بكثرة الأكل والشرب
قوله [فيقتل بصرب محجر] أى في محل حطر بحيث يموت بسرعة لا أنه
يرمى بحجارة حتى يموت
قوله [فيصرب بعصى حتى يموت] مراده من هذه العبارة أنه لا يقتصر
على مقدار صرب الحاي بل المدار على موته بالصرب
قوله [من السيف مطلقاً] أى ولو كان الحاي قتل بشيء أحف من
السيف هذا هو المعتمد خلافاً لاس عند السلام القائل إن محل ذلك ما لم يكن الحاي
قل بأحف من السيف كلحس فص وإلا فعل به ذلك

بالخفى عليه المقتول ، فإن قصد مثله فإنه يقتصر منه للطرف ثم يقل ، وأما طرف غير المقتول في لرح وأو قصد مثله على الراحح هكذا في شرح المصنف

• (ودية الحر المسلم في) القبل (الحطاً على النّادى) ساكن البادية (مائة من الإبل مُحَمَّسَةً) رفقاً بالخطي (ست مَحَاصٍ، ووكْد السُّودِ) أى ست لدون واس لدون (وَحِقَّةٌ وَحَدَّعَةٌ)^(١) من كل نوع من الأنواع الخمسة وعشرين

فإن لم يكن عند أهل البادية إبل فقيمة لها وقيل ينظر لأقرب حاصرتهم ويلبسون مما عندهم من الذهب أو العضة ، وقيل يكلمون الإبل

قوله [وأما طرف غير المقتول فيلدرج] إلح هذه العبارة تنع الأصل فيها اس مرروق والمواق وكلام التوصيح يقتضى أنه قيد فيهما واستظهره (س)

• تسميه كما تدرج الأطراف في النقص تدرج الأصابع إذا قطعت عمداً في قطع اليد عمداً بعدها ما لم يقصد مثله سواء كانت من يد من قطعت أصابعه أو يد غيره ، فإذا قطع أصابع شخص عمداً تم قطع كفه عمداً بعد ذلك قطع الخاني من الكوع ولو قطع أصابع رجل ويد آخر من الكوع ويد آخر من المرفق قطع لهم من المرفق إن لم يقصد مثله وإلا لم تدرج في الصورتين ، بل تقطع أصابعه أولاً ثم كفه في الأولى وفي الثانية تقطع أصابعه ثم يده من الكوع ثم من المرفق

قوله [ودية الحر المسلم] إلح لما أنهى الكلام على القصاص شرع في الكلام على الدية وهي مأخوذة من الودى نورى الفتى وهو الهلاك سميت بذلك لأنها مسسة عنه ودية كعدة محدوفة الفاء وهي الواو وعوّص عنها هاء البائيث وذكر أنها تحلف اختلاف الناس بحسب أموالهم من إبل وذهب وورق وقوله الحر المسلم أى الذكر وسيأتى محتررات تلك العيود

قوله [على النّادى] أى إذا كان الخاني من أهل البادية

(١) هذه من أسان الإبل وقد مرّ في الركاه حسب المحاص وولد اللون أصغر من الس ن الحقة (أوطروه المحل) والحدعه

وأول من سس الدية مائة من الإبل عبد المطلب وقيل النصر ومصت السة على ذلك ولا يؤخذ بقول ولا عرس ولا عم بغير رضا الأولياء
 • (ورُسِّعَتْ) الدية (في عَمْدٍ) لا قصاص فيه كصحو عليها مهمة أو اعمو بعض الأولياء عماداً لما في نصيبه من دية عمد (مُحَدِّفِ اسِ السُّودِ) من الأنواع الخمسة ، فتكون المائة من الأصناف الباقية من كل خمسة وعشرين (وُثِّلَتْ) علقت بالتليث (في الأصل) أى عليه ، وتعييره بالأصل أعم فيشمل الأم والأجداد كان الأصل مسلماً أو كتاساً بل (ولو متحوسياً)

قوله [ومصت السة على ذلك] أى حكمت الشريعة بذلك
 قوله [بغير رضا الأولياء] أى وأما برضاهم فيحور إذا وجدت شروط الصلح كما تقدم في قوله والخطأ كبيع الدين
 قوله [في عمد لا قصاص فيه] أى على أهل البادية لأن الكلام فيهم والمشهور أن دية العمد حالة إلا أن يشترط الأهل ، وقيل إنها تحم في ثلاث سين كدية الخطأ ، وأما إذا صالح الخافى على دنابر أو ذراهم أو عروص فلا اختلاف في أنها تكون حالة
 قوله [مهمة] أى بأن قال الأولياء عموها على الدية ، وأما إذا قيدوا بشئ تعين

قوله [أى عليه] أفاد أن في الأولى معنى على والثانية للطرفية فحصل العاير من حرى الحر المعلقين ثلث

قوله [بل ولو محوسياً] أى ولو كان الوالد القاتل بولده محوسياً
 وأعلم أن الخلاف في تعليطها على الأب المحوسى إنما هو فيما إذا قتل والده المحوسى فإن عبد الملك قال لا تعلط عليه إذا حكم بينهم لأن دية المحوسى تشه القيمة ، وأكره سحون وقال أصحابنا يريدون أنها تعلط عليه إذا حكم بينهم لأن علة التعليط سقوط القود ، وأما إذا قتل والده المسلم فإنها تعلط عليه اتفاقاً كذا في (س) إذا علمت ذلك فقول شارحنا لا يقتل برعه وأو كان مسلماً خلاف الموضوع لأن الخلاف إنما هو في العليط وعدمه والفرص أن الولد محوسى لا في القتل وعدمه وحيث علقت في الولد المحوسى فيؤخذ منه حقدان وحدهما وثلاث

فلا يقبل بصره ولو كان مسلماً (في عَمَدٍ لم يُقْسَلْ به) أى فى قبل
عمد لولده لم يقبل الأصل به وصابطه عدم قصده إرهاب الروح ، فإن قصده مهـ -
كأن يرم عرق العرع بالسيف أو يصحبه ويدعه - فيقتصر مه عبدا
وطاهر لإطلاعهم ، ولو كان المستحق ابناً آخر وقيد بعضهم بغيره بالأولى من
عدم تخليف الولد ، فإن عما عه أو لم يقصد إرهاب روحه فتعلق عليه فى ماله
وقد بين ما به التعليط بقوله

(ثلاثين حِقَّةً وثلاثين حَدَّةً وأربعين حَلَّةً) بمنح المحمة وكسر
اللام وفتح الماء الحامل من الإبل (بلا حَدَّ سِيسٌ) فالمدار على أن تكون
حاملات كانت حقة أو حدة أو غيرها وشبهة فى التعليط فى النفس قوله
(كحَرْجِ الْعَمَدِ) فتعلق الدية فيه كما تعلق فى النفس من تثليث
وتربيع ، لا فرق فى الحرج بين ما يقص فيه - كما موصحة أو لا كالحاقمة -
هى الحاقمة ثلث الدية معلطاً على قدر سسته من الدية ، فالتلاتون بالنسبة للمائة
حُسنٌ وبصف حُسن ، والأربعون حُسان ، فعن ثلث الدية يؤخذ من الحقائق

حلقات إلا ثلثاً أفاده (تب)

قوله [فإن قصده مه] أى حقيقة أو حكماً فالأول كأن يرمى عقه
بالسيف أو بصره بعضاً أو سيف قاصداً بما ذكر إرهاب روحه ولا يعلم ذلك
إلا مه والحكمى كما إذا أصبحه وشق حوجه ، وقال فعلت ذلك حماقة ولم أقصد
إرهاب روحه فلا يقبل مه ويقتصر مه

قوله [كأن يرم] المناسب إتيان الياء وفتحها لقصه بأن المصدرية

قوله [وقيد بعضهم بغيره] مراده به (ن) :

قوله [فإن عما عه] إلح هذا محصل معنى المتن وفى كلام الشارح
ركة لا تحصى

قوله [من تثليث] أى بالنسبة لحرج الأب ولده

وقوله [وتربيع] أى كحرج العمد الصادر من الأحمى

قوله [كما موصحة] أى هى عندها الدية معلطة بالتثليث إن حصلت
من الأب ، لأن الحراج لا قصاص فيها على الأب مطلقاً فليست كالنفس ،

حمس ونصف حمس التلت ومن الحددات كذلك ومن الحلقات حمسان
 (وعلى الشامي والمصري والمصري ألف دينار) شرعية ، وتقدم أنها أكبر
 من المصرية ، وكذلك أهل مكة والمدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ما لم
 يكن العال المصة ، وإلا كانوا كأهل العراق المشار لهم بقوله
 (وعلى العيراني اتنا عتسّر ألف دِرْهَم) ومله الحراساني والغازي ما لم
 يعلب الذهب عندهم ، منه ولا يراد على ذلك القدر

أو مربعة من أحصى إن حصل العموم من المحي عليه على الدية مهما

قوله [حمس ونصف حمس التلت] أى وذلك عشرة

وقوله [ومن الحددات كذلك] أى عشرة

قوله [ومن الحلقات حمسان] أى وذلك ثلاث عشرة وثلت فصار

المأخوذ من الحقائق ثلث الثلاثين ، ومن الحداد كذلك ومن الحلقات ثلث الأربعين
 ومجموع الكل ثلث المائة وهو ثلاث وثلاثون وثلت هذا في حالة التتليث وفي حالة
 التربيع يؤخذ من الحقائق والحداد ومات المحاص ومات اللون ثمانية وثلت من كل
 فيكون المجموع ثلاثاً وثلاثين وثلاثاً

قوله [وتقدم أنها أكبر من المصرية] لم يقدم ذلك في الشارح لا في

الركاة ولا في المكاح والذى تقدم سابقاً ما في الركاة أن الديار الشرعى انتان
 وسعون حة من مطلق التعبير ومعلوم أن الديار المصرى أربع وحمسون حة من
 القمح

قوله [وكذلك أهل مكة والمدينة] أى كما أشار له أصح قال اللاحى

وعندى أنه يطر إلى غالب أحوال الناس في البلاد ، فأى بلد علب على أهله
 شيء كانوا من أهله

• تنبيه : اسميد من المصنف أن الدية إما تكون من الإبل أو الذهب أو
 المصبة ولا يؤخذ في الدية عدداً نقر ولا عم ولا عرس ، فإذا لم يؤخذ في البلد
 خلاف ذلك فالذى استظهره بعضهم أنهم يكلفون ما في أقرب البلاد إليهم من
 أحد الأصناف الثلاثة ولا يؤخذ مما وجد عندهم خلافاً لما في (ع) وذلك كما في
 بلاد السودان

(إلا في المثلثة فيرادُ بِمُسَمَّةٍ ما نَبِيَّ دِيَةِ الْحَطَأِ عَلَى تَأْخِيلِهَا ،
وَالْمُثَلَّثَةِ حَالَةً) حاصله أَنَّهَا تَقْصُومُ الْمُثَلَّثَةَ مِنَ الْإِبِلِ حَالَةً ، وَتَقْصُومُ
الْمُحْمَسَةَ عَلَى تَأْخِيلِهَا ، وَيُوحَدُ مَا رَادَتْهُ الْمُثَلَّثَةُ عَلَى الْمُحْمَسَةِ وَيَسْبُ إِلَى الْمُحْمَسَةِ
فَمَا بَلَغَ بِالنِّسَةِ يَرَادُ عَلَى دِيَةِ الذَّهَبِ أَوْ الْعَصَةِ تِلْكَ النِّسَةُ مِثَالُهُ لَوْكَاتُ
الْمُحْمَسَةِ عَلَى أَحَالِهَا تَسَاوَى مِائَةً ، وَالْمُثَلَّثَةُ عَلَى حُلُولِهَا تَسَاوَى مِائَةً وَعِشْرِينَ ، فَسِتَّةُ
الْعِشْرِينَ إِلَى الْمِائَةِ حُمُسٌ ، فَيَرَادُ عَلَى الدِّيَةِ مِثْلُ حُمُسِهَا فَيَكُونُ مِنَ الذَّهَبِ أَلْفًا
وَمِائَتَانِ وَمِنَ الْوَرَقِ أَرْبَعَةُ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَأَرْبَعَمِائَةٍ وَعُلُمٌ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنَّ
الدِّيَةَ الْمُرْبَعَةَ لَا تَعْلَقُ فِي الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ

• (وَالِكِتَابِيُّ وَلَوْ) كَانَ الْكِتَابِيُّ (مُعَاهِدًا) أَيْ هَذَا إِذَا كَانَ دِمِيًّا بَلْ
وَلَوْ كَانَ حَرَبِيًّا مُؤَمِّسًا (يَصْنَعُهُ) أَيْ يَصِفُ دِيَةَ الْحَرِّ الْمُسْلِمِ
(وَالسُّحُوسِيُّ) الْمَعَاهِدُ (وَالْمُرْتَدُّ) دِيَةُ كُلِّ مِمَّا (تُلْتُ حُمُسًا)
حَطَأً وَعَمْدًا ، فَيَكُونُ مِنَ الذَّهَبِ سِتَّةُ سِتِينَ دِيَارًا وَثَلَاثَا دِيَارًا وَمِنَ الْوَرَقِ ثَمَانِمِائَةً
دِرْهَمًا وَمِنَ الْإِبِلِ سِتَّةُ أَبْعَرَةٍ وَثَلَاثَا بَعْرٍ
• (و) دِيَةُ (أَنْتَشَى كُلُّ) مِنْ ذَلِكَ (يَصْنَعُهُ) فِدْيَةُ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ مِنْ

قوله [إلا في المثلثة] استثناء من مقدر قدره الشارح بقوله ولا يراد إلح
قوله [ومائتان] حقه ومائتين
قوله [والكتاني] الكلام على حذف مصاف بقديره ودية الكتاني
وهو مستأجر حره قوله يصنعه ويقال في المحوسى مثله
قوله [والمترد] هذا قول ابن القاسم وسواء قتل رمس الاستتابة أو بعده ،
وقال أشهب فيه دية أهل الدس الذي ارتد إليه ، وقال سحون لادية للمترد
ولما على قاتله الأدب في العمد
قوله [حطأ وعمدا] أى لا فرق بين قتله حطأً أو عمداً على قول ابن
القاسم كما علمت

قوله [وثلاثا ديار] حقه وبلتى ديار
قوله [من ذلك] أى مما ذكر من الحر المسلم والكتاني والدمي والمحوسى

والمترد

الإبل حمسون وهكذا ، ودية الخوسية والمرتلة أربعمائة درهم وهكذا
 • (وى) قتل (الرقيقِ قِيَمَتُهُ) وَنُقُومٌ عَلَى أَنَّهُ قَتَلَ وَادِراً أَوْ أُمَ وَادٍ أَوْ
 معصاً ومعنق لأجل يقوم للملك الأجل (وإن رادت) قيمته على دية الحر ، لأنه
 مال كسائر الأموال المتلفة فمبها القيمة بالغة ما بلغت
 • (وى) إلقاء (الحيينِ) سبب صرب أو تحويف لغير وجه شرعى ،
 أو شم ريح - كحقة أو فتح كيف - (وإن) كان (عِلَقَةً) دم

قوله [حمسون وهكذا] أى ومن الذهب حمسائة ومن الورق ستة آلاف
 درهم وأما الحرة الكتابية فدينها من الإبل خمس وعشرون ومن الذهب مائتان
 وحمسون ومن الورق ثلاثة آلاف درهم
 قوله [وهكذا] أى ومن الذهب ثلاثة وتلاتون ديناراً وثلاث دينار ،
 ومن الأبرة ثلاثة أبرة وثلاث غير
 قوله [وى قتل الرقيق قيمته] أى إذا قله حر عمداً أو خطأ وأما إن
 قتله مكافئاً أو أذى منه فيقتل به إن شاء سيده
 قوله [ومعنق لأجل] وأما المكاتب فهل تعبر قيمته قسماً أو مكافئاً
 تأويلان

قوله [وإن رادت قيمته على دية الحر] وذلك يفرص فى الأبيض
 قوله [لغير وجه شرعى] أى وأما لوجه شرعى كالصرب للتأديب مثلاً
 فلا تنهى فيه

قوله [كحقة] من ذلك تم رائحة المسك ولو علم الخيران أن ريح الطعام
 أو المسك يسقط المرأة فإنهم يصمسون وإن كان حطها يكون تعاطيه وح عليهم
 أن يعطوها منه قال الحرتى فى الكبر وحد عندى ما نصه مثل الصرب
 الرائحة كرائحة المسك والسراب لكن الصمان على السرانية وعلى الصانع لا على رب
 الكيف ، فلو نادوا بالسراب ومكثت الأم فيسعى أن يكون عليها كذا فى
 الخاشية

قوله [وإن كان علقه] أى هذا إن ألقته مصبغة أو كاملاً بل وإن
 ألقته علقه

لا يدوب من صب الماء الحار عليه كانت الحماية خطأ أو عمدًا ، من أحبى أو أم -
كشربها ما يسقط به الحمل فأسقطته ذكرًا أو أنثى ، كان من روح أو ربًا (عُشْرُ)
واح (أُمَّة) هذا إن كانت أمه حرة ففيه عشر ديتها ، بل (ولو) كانت
الأم (أُمَّة) ففيه عشر قيمتها ، وهل تعتبر قيمتها يوم الصرب أو يوم الإلقاء ؟
قولان ، ورد : «لَوْ» قول ابن وهب من أن في حين الأمة ما نقصها لأنها مال
كسائر الحيوانات

(أو حَسَى آتٍ) فإن عليه عشر دية أم الحبين لغيره ولا يرث منه ويكون
العشر

(بِقَدْرٍ) أى عيبًا (مُعْجَلًا) حالًا ويكون في مال الحاني عمدًا أو خطأ
ما لم تلغ ثلث ديته فعل العاقلة ، كما لو صرب محوسى حرة مسلمة فألقت حبيسًا
(أو عُرَّةً) بالرفع عطف على «عشر» والتحجير للحاني لا للمستحق
وهذا في حين الحرية وأما حين الأمة فيتعين فيه القد ، وقوله

قوله [لا يدوب من صب الماء] إلح أى وأما لو كان يدوب فإنه لا شيء
فيه خلافًا للتأني

قوله [لغيره] أى ميرته عبر الأب ممن يستحق الميراث كالأم والإحوة
والأحوات

قوله [أى عيبًا معجلًا حالًا] أى فلا يكون عرصًا ولا يكون مسحًا
كالدية ولا يكون من الإبل ولو كانوا أهل إبل كما قال ابن القاسم خلافًا لأشهب
القائل بتوحد الإبل من أهلها حمس فرائص حالة

قوله [عمدًا] أى مطلقًا بلغت التلث أم لا

وقوله [ما لم تلغ ثلث ديه] قيد في الخطأ

قوله [كما لو صرب محوسى] مثال لما إذا راد العشر على ثلث دية
الحاني بيان ذلك أن المحوسى ديته ستة وستون دينارًا وثلثا دينار ، وعشر دية الحرة
المسلمة حمسون دينارًا ، ولا شك أن الحمسين أكثر من ثلث دية الحاني

قوله [وأما حين الأمة] أى الكائن من غير سيدها الحر بأن كان من
ربًا أو روح ولو حرًا مسلمًا أو من سيدها العبد وأما ولد الأمة من سيدها الحر كل

• (عَدٌّ أَوْ وَكِيدَةٌ) يدل من «عرة» والوليدة الأمة الصغيرة بلغت سبع سنين لتحور التفرقة ، وقوله

(تَسَاوَى الْعُشْرُ) نعت لـ «عرة» ومحل وجوب العشر أو العرة

(إِنْ انفَصَلَ عَنْهَا) كله (ميتاً وهي حَيَّةٌ) فإن ماتت قبل انفصاله

بأن انفصل كله أو باقيه بعد موتها (فلا شيء فيه) لا يدراجه في الأم

(وإن استهلَّ) أى رل صارحاً أو رصع من كل ما يدل على أنه حي

حياة مستقرة (فالدية) لارمة فيه (إن أقسموا) أى أو لياؤه أنه مات من فعل الحاي

(وإن مات عاحلاً) بعد تحقق حياته ، فإن لم يقسموا فلا عرة ولا دية

لأنه يحل موته بغير فعل الحاي فإن مات أمه وهو مستهل ومات فتدريتان

أمة كان ولدها حرّاً كالعارة للحر وكأمة الخدمى ذلك عشر دية حرة وأما المروحة بشرط حرية أولادها فهل كذلك لأن أولادها أحرار بالشرط أم لا ؟ أهاده (شب) .

قوله [لتحور التفرقة] أى إما اعتر فيها ما ذكر لأجل صحة التفرقة

قوله [من كل ما يدل] بيان لمحدوف تقديره أو حصل أمر من كل إلح

قوله [وإن مات عاحلاً] رد بالمخالفة قول أشهب بغير القسامة مع

لروم الدية إذا مات عاحلاً واستحسبه المصنف قائلًا إن موته بالمعور يدل على أنه

من صرب الحاي مات ، ووجه ما قاله ابن القاسم أن هذا المولود لصعبه يحتسب

عليه الموت بأدنى الأساب فيمكن أن موته بغير صرب الحاي (أهـ س)

قوله [فلا عرة] أى لأن الحيين إذا استهل صار من حملة الأحياء فلم

يكس فيه عرة وعدم الدية لتوقعها على القسامة ، وقد امتنع الأولياء منها ، وما قاله

الشارح هو قول عبد الحق وهو المعتمد وقال بعض أشياحه إن لم يقسموا لم

العره فقط كمن قطعت يده ثم ترك مات وأنوا أن يقسموا فلهم دية اليد ، ورد لأنه

قياس مع الفارق لأن من قطعت يده إلح قد تقررت دية اليد بالقطع والحيين

إذا استهل صارحاً لم يتقرر فيه عرة

(وَلَنْ تَعْمَدَهُ) أى الحايى تعمد الحيين (بَصَرَبِ بَطْنِ) لأمه
(أَوْ طَهْرٍ) فحل مستهلا ومات (فَالْقِصَاصُ بِهَا) أى بالقسامة ، وهذا هو
الراحح من الخلاف ، وأما تعمده بصرب رأس أمه فالراحح الذية كتعمده
بصرب يدها أو رجلها والحاصل أن فى صرب البطن والظهر والرأس خلافاً
وقد علمت الراحح ، وأما غير ذلك فالذية
(وَتَعْمَدُ الْوَاحِبُ) من عشر أو عرة إن لم يستهل ، وذية إن استهل
(بَتَعْمَدِ بِهِ) أى الحيين ، ثم إن كان خطأ وبلغ الثلث ، فتَحْبِلُهُ الْعَاقِلَةُ وَإِلَّا
هى مال الحايى

(وَوُورِثَ) الواحب من عشر أو عرة (على الفرائض) المعلومة الشاملة للعرض

قوله [تعمد الحيين] المناسب حذف تعمد التى رادها التارح لأنه
لا معنى لها

وحاصله أن ما تقدم إدا حرح حياً ومات فالذية إن أقسموا محله إن لم يكن متعمداً
الحين بصرب إلح ، وأما إن تعمد الحيين بتلك المواضع فقال ابن القاسم
يحب القصاص بقسامة قال فى التوصيح وهو مذهب المدونة والمجموعة (أه)
قال أنتهب لا قود فيه بل تحب الذية فى مال الحايى بقسامة

قوله [وأما تعمده بصرب رأس أمه] إنما قيل بإلحاق الرأس بالبطن
دون اليد والرجل لأن فى الرأس عرقاً يسمى عرق الأنهر واصل إلى القلب فما أثر
فى الرأس أبر فيه ومحل القصاص فى تلك المسائل إن لم يكن الحايى الأب وإلا فلا
يقتض من إلا إدا قصد قتل الحيين بصرب البطن خاصة

قوله [من عشر أو عرة] إلح أى فأن للعهد الذكرى

قوله [وإلا هى مال الحايى] أى بأن كان عمداً أو خطأ ولم يبلغ الثلث

قوله [الواحب من عشر أو عرة] المناسب أن يقول الواحات من عشر
أو عره أودية ولو تعددت بتعدد الحيين

قوله [المعلومة] إلح حواب عن سؤال كيف يقول ورتت على الفرائض
مع أنها تورث بالمرض والتعصيب فأجاب بأن المراد بالفرائض الف المصطلح
عليه لا العرض المقابل للتعصيب وحيث ورتت على الفرائض فلأب التلتان ولأأم

والتعصيب، وهذا هو الراجح خلافاً لما قال تحتص الأم إذا لم تكن هي الحاية ، لأن الحاي لا يأخذ منها ، أمماً أو غيرها

• (وفي حَرْج لا قِصاصَ فيه) لكونه خطأ - وليس فيه شيء مقرر من التارح - بدليل ما يأتي - أو عمداً لا قصاص فيه ، كعظم الصدر وكسر العمد (حُكُومَةً) أى شيء محكوم به يحكم به العارف

• (إذا سَرِيَ) المحروح ، وإنما أُحْرَ للرد أى للصحة خوفاً أن يثول إلى الدس أو إلى ما تحمله العاقلة والحكيمة إذا برئ على شين ، وإلا ففيه الأدب في العمد ولا شيء عليه في الخطأ ، ومعنى الحكومة أن يُقَوِّمَ على فرض أنه رقيق سالماً عشرة متلائم معيماً تسعة متلا فالتعاقب بين القيمتين هو العشر في المثال فقد نقصت الحاية العشر فيلزم الحاي بسنة ذلك من الدية ، كمائة دينار كحين

الثلث ، لم يكن له إحوة وإلا كان للأُم السدس ،

وقوله [خلافاً لما قال تحتص به الأم] القائل به ربيعة قاتلاً لأنها كالعوص عن حرء منها وخلافاً أيضاً لقول ابن هرمر للأُم والأب على الثلث والثلثين ولو كان له إحوة وكان مالك أو لا يقول بذلك تم رجح الأول

وأعلم أنه إذا كان المسقط للحين أحد الأبوين أو الإحوة كان كالقاتل فلا يرث من الواجب المذكور شيئاً ، وقول المصنف ورتت على الفرائض لا يحالف قولهم إن الحين إذا لم يستهل صارحاً لا يرث ولا يورث لأن مرادهم لا يورث عنه مال يملكه والموروث عنه هنا عوص دانه

قوله [وليس فيه شيء مقدّر من الشارع] الذي استحسسه ابن عرفة فيما إذا لم يكن في الحرح شيء مقدّر القول بأن على الحاي أحرة الطيب وتمن الدواء سواء برئ على شين أم لا مع الحكومة في الأول. وأما ما فيه شيء مقدّر فليس فيه سواء ولو برئ على شين سوى موضحة الوجه والرأس فيلزم مع المقدّر فيها أحرة الطيب قوله [أى شيء محكوم به] إلح أشار بذلك إلى تفسير الحكومة بالتمتع المحكوم به وهو خلاف قول ابن عاتر الأبقال اتفقت على أن المراد بالحكومة الاحتداد وإعمال الفكر فيما يسحقه المحي عليه من الحاي وحيث فلا تفسر بالمحكوم به كذا في الحاشية

الهيئة إذا صرَبَ أمه فألقته فيها ما نقصها بتقويمها سليمة ثم ناقصة ، ويلزم الصارب أرش ما نقص من القيمة ، وأما الحيين فإن دل حياً ثم مات فعليه القيمة ، وإلا فلا شيء فيه

• (إلا الخائفة) استثناء مقطوع من قوله « وفي الحرح حكومة » ، والخائفة محتصة بالطن والطهر ، عمداً كانت أو خطأ
(والآمة المحتصة بالرأس فثلث دية) وكل منهما محسوبة مثلها الدامعة

قوله [بتقويمها سليمة] أى حاملاً

وقوله [ثم ناقصة] أى ساقطة الحمل

والخاضع أنها إذا قومت بالحيين بعثرة وبعد طرحه بحمسة عزم نصف قيمتها فقط إن دل الحيين ميتاً أو حياً واستمر ، فإن دل حياً ثم مات فعليه قيمته أيضاً

قوله [استثناء مقطوع] أى لأن ما قبل إلا في الحرح التي ليس فيها شيء ! مقدر وما بعدها فيما فيه شيء مقدر هكذا قال شراح حليل قال (س) وفيه نظر بل هو متصل لأن لفظ الحرح يشمل ما فيه شيء مقدر وما ليس فيه شيء مقدر فكأنه قال وكل حرح فيه حكومة إلا الخائفة لما قبل إلا عمومها مراد تناولاً حكماً مثل قام القوم إلا ريداً

قوله [محتصة بالطن والطهر] أى لأنها ما أخصت للحواف ولو قدر إبرة ما حرق حلدة الطن ولم يصل للحواف فليس فيه إلا حكومة ومراده بالطهر والطن ما يشمل الحب

قوله [عمداً كانت أو خطأ] أى فلا فرق بين عمدتها وخطئها إذ لا قصاص فيها لعظم خطئها ومثلها يقال في الآمة

قوله [وكل منهما محمسة] الأوضح كما هو عبارة الأصل أن يقول محمسة في كل منهما وهذا في الخطأ وأما في العمد فتلت أو مربع كما تقدم له في شرح قوله كحرح العمد

قوله [ومثلها الدامعة] أى على القول بمعايرتها للآمة وقيل على هذا القول فيها حكومة وتقدم أن المعتمد الترادف فلذا تركها المصنف

- (و) إلا (المَوْصَحَة) خطأ (مِصْفُ عَشْرٍ) وفي عمدتها القصاص.
- (و) إلا (المُسْتَقْلَة) مرادة للهاشمة على الراحح (مَعَشْرٌ وَيَصْفُهُ)
- أى نصف العشر خمسة عشر بغيراً أو مائة وخمسون ديناراً، وهكذا ولا يراد تنبيه على ما ذكر في تلك الخراج
- (وإن) برئت (يَسْتَيْسِرُ فِيهِمْ) كما لا ينقص القدر إن برئت على غير شين . ويستثنى من كلامه الموصحة في الوحه أو الرأس تراً على شين ، ففيها دينتها وما حصل بالدين
- (والقيمة للعد) في الخراجات الأربعة (كالدنية) للحر ، فكما يوحد في موصحة الحر نصف عشر دينته . يوحد في موصحة العد نصف عشر قيمته وفي حاشيته أو أمه ثلث قيمته وهكذا فإن حرج في يده أو غيرها من غير الحائفة إلح فليس فيه إلا ما نقص من قيمته

- قوله [وإلا المقلّة] أى عمدأ أو خطأ إد لا قصاص في عمدتها كانت في الرأس وتقدم أنها الى يطير فرائس العظم منها لأجل الدواء
- وقوله [مرادة للهاشمة] أى لقول مالك في المدونة لا أراها إلا المقلّة
- قوله [وهكذا] أى ومن العصة ألف وتما مائة درهم
- قوله [الموصحة في الوحه] أى على المشهور
- قوله [الأربعة] أعنى الحائفة والآمة والموصحة والمقلّة
- قوله [كالدنية للحر] أى فيسب القدر المأخوذ للقيمة كما يسب للدية وقد أوصح الشارح ذلك بالمثال
- قوله [فليس فيه إلا ما نقص من قيمته] أى بعد حصول البرء على شين وإلا فلا تنبيه فيها أصلاً بخلاف الخراجات الأربعة فلا ينقص منها القدر المعروف وإن برئت على غير شين كما تقدم
- وحاصله أن خراجات العد الغير الأربعة إن برئت على شين يقوم سالماً وباقصاً ويطر ما بين القيمتين ويوحد له نسبة ما بين القيمتين على حسب ما بقوله أهل المعرفة

● (وَتَعَدَّدَ الْوَاحِدُ) وهو ثلث الدية (بحائفة بَعَدَتْ) فإذا صر به في طهره فعدت لبطه أو بالعكس أو بحسه فعدت للحب الآخر فعليه دية

(كَتَعَدَّدُ مُوَصَّحَةً وَمُسْقَلَةً وَأَمَةً إِنْ لَمْ تَتَّصِلْ) بعضها بل كان بين كل واحدة فاصل فيتعدد الواحد المتقدم بتعدددها ، فإن اتصلت الموصحات إلح فلا يتعدد الواحد ، لأنها واحدة متسعة إن كان بصرية واحدة أو صربات في فور فلو تعدد صربات في زمن متراح فلكل حكمه ولو اتصلت

(وَيُوقَى إِدْهَابَ الْعَقْلِ) حر مقدم وقوله « دية » متدا مؤخر ، فإذا صر به فأذهب عقله عمداً أو خطأ فعليه دية كاملة ، وقد قصي عمر بن الخطاب رضي الله عنه بذلك فإن ذهب عقله في الشهر يوماً فعليه حرم من ثلاثين حراً

قوله [فعليه دية حائفتين] أى وذلك ثلثا دية النفس ،

قوله [إن لم تصل بعضها] قيد فيما بعد الكاف ولا يتصور رجوعه لما قبلها وهو يعود الحائفة لرحلة أخرى ، لأنه لا يتأق إلا الاتصال حالة النفود فتعدد الحائفة متصلة أو مفصلة موجب لتعدد الواحد بخلاف ما بعد الكاف فلا يوجه إلا الاتصال أو تراحي الصربات ،

قوله [بل كان بين كل واحدة فاصل] أى موضع سالم من دات الحرج وإن كان فيه سلح للحد مثلاً

قوله [فإن اتصلت الموصحات] أى بأن تصير الموصحات شيئاً واحداً ومثله يقال في المقلة والآمة

قوله [فلكل حكمه] أى فلكل حرج دية مسقلة على حسه

قوله [حر مقدم] أى وكذا المعطوفات عليه

قوله [عمداً أو خطأ] أى ويربع في العمد

قوله [يوماً] أى مع ليلة وإلا لو كان يوماً فقط أو ليلة فقط فحره من ستين حراً من الدية ولا يراعى طول النهار ولا قصره ، ولا طول الليل ولا قصره ، حيث كان يعتره الحون في الليل فقط أو في النهار فقط ، لأن الليل الطويل والنهار القصير لما عاد لهما ما يأتى في ليل قصير ونهار طويل

من الدية وهكذا بالنسة فإن وصحه فأذهب عقله فعليه دية ونصف عثر دية على المشهور، وقيل دية العقل فقط

(أو كلٌ حاسة) كالسمع أو البصر أو التم أو الدوق أو اللمس

أى القوة المستة فى طاهر البدن يارك بها الحرارة والعموة وصدهما عند المماساة ولا يلزم من ترك الأصل^(١) اللمس كونه فيه حكومة بل فيه الدة كاماة، فقياسه على الدوق الذى هو قوة فى اللسان يدرك بها الطعم طاهر، وأشعر قوله «كل حاسة» أنه لو أذهب بعض الحاسة ليس عليه دية كاملة بل محساة من الدية

صار أمر الليل والنهار مستويًا فلم يعولوا على طول ولا قصر قاله الرقائى كذا فى (س)

قوله [ونصف عثر دية] أى الموصحة إن كانت خطأ وإلا فالقصاص ، ثم إن رآل العقل فلا كلام وإلا فدينته كما تقدم

قوله [أى القوة المستة فى طاهر البدن] تفسير للمس

قوله [من ترك الأصل] أى حليل

قوله [فقياسه على الدوق] أى لأن تراح حليل ذكروا أنه مقيس عليه

قوله [بل محساة من الدية] أى فإذا أذهب بعض السمع احتقر نقصانه حيث ادعى المحي عليه النقص من إحدى أدبيه بأن يصاح من الجهات الأربع ووجه الصائح لوحه مع سد الصحيحة سداً محكما وقت سكون الريح ويكون الداء من مكان بعيد ثم يقرب منه شيئاً فتبيها حتى يسمع، أو يصاح من مكان قريب ثم يتناعد الصائح حتى يقطع السماع ثم تفتح الصحيحة وتسد الأخرى ويصاح به كذلك، ثم يطر أهل المعرفة ما نقص بالنسة لسمع الصحيحة، فإن كانت الحاية فى الأدين معاً اعتبر سمع وسط لا فى غاية الحدة ولا الثقل من شخص مثل المحي عليه فى الس والمراح فيوقف فى مكان ويصاح عليه كما تقدم حتى يعلم انتهاء سمعه ثم يوقف المحي عليه مكانه فيصاح عليه كذلك ويطر ما نقص من سمعه عن سمع الشخص المذكور ويؤخذ من الدية بتلك النسة وهذا إذا لم يعلم سمعه قبل الحاية وإلا عمل على علم من قوة أو ضعف بلا اعتار سمع وسط وعمل أحده الدية على ما تقدم إن حلف على ما ادعى ولم يختلف قوله عند اختلاف

(١) أى ما فعله من الشيع

(أو المطلق) صوت بحروف فهو أحص من قوله (أو الصوت) لأنه يصدق بالساح

(أو قوة الحجاج) بأن فعل معه فعلا كصره أنطل إعاطه^(٢) ولا تدرج فيه دية الصلب وإن كانت قوة الحجاج فيه فلو كسر صلبه فأنطل إعاطه فعليه ديتان

الجهات وإلا فهدر ، فإن كان النقص في إحدى العينين أعلقت الصحيحة ويؤثر بالنظر من بعد ثم يقرب منه حتى يعلم انتهاء ما أبصرت ثم تعلق المصانة وتمتنع الصحيحة ويفعل بها مثل المصانة ويطر في السنة ، فإن حنى عليهما وفيهما قية اعتبر بصر وسط وله من الدية بسنة ذلك بشرط الحلف وعدم اختلاف القول ، وهذا ما لم يعلم بصره قبل الحيازة وإلا عمل عليه وحرب التتم برائحة حادة مفردة لطع كرائحة جيفة وأمر بالملك عندها مقداراً من الرمن وهذا إن ادعى عدمه بالمرّة وإلا صدق بيمينه ونسب لقيم وسط حرب نقص المطلق بالكلام باحتهاد أهل المعرفة من ثلث أو ربع ، وإن شكوا أو اختلفوا في قدر النقص عمل بالأحوط والطالم أحق بالحمل عليه وحرب الدوق بالشئ المرآلدى لا يبصر عليه عادة فإن ادعى النقص صدق بيمين ونسب لدوق وسط وحرب العقل بالخلوات حيث شك في روال الكل أو العص بأن يحس ويتحسس عليه فيها هل يفعل أفعال العقلاء أو غيرهم ويحتمل أنما يحلس معه ويحادثه وسائره في الكلام حتى يعلم خطاه وحوانه ، فإن علم أهل المعرفة ما نقص منه بالحيازة عمل بذلك ، وإن شكوا أو اختلفوا عمل بالأحوط والطالم أحق بالحمل عليه فيحمل على الأكثر في العمد وعلى الأقل في الخطأ (اه ملخصاً من الأصل)

قوله [فهو أحص من قوله أو الصوت] أى ولا يلزم من دهاب الأحص دهاب الأعم فذلك عطف الأعم عليه

قوله [كصره] مثال للفعل

وقوله [أنطل] صعة للفعل وهو أعم من الصرب لأنه يشمل السحر

قوله [ولا تدرج] إلح سيأتى وجهه في قول المصنف إلا المنفعة محلها -

(أو تَسْلُهُ) بأن فعل معه فعلاً أفسد فيه ، في كل واحد مما ذكر (دية)
 وشَسَّه في لروم الدية قوله
 (كَتَحْدِيْمِهِ) أى إذا فعل معه فعلاً أحدث في بدنه خداماً ذاء يأكل
 الأعضاء والعياد بالله تعالى
 (أو تَسْرِيصِهِ أو تَسْوِيْدِهِ) أى تسويد حسده بعد أن كان غير
 أسود وهو نوع من الرص ، فإن سوّده وحدّمه فديتان
 (أو قيامه) وحده (أو حلوسه) مع دهاب قيامه أما لو أذهب بفعل
 حلوسه وحده فعليه حكومة ، كعص قيامه وحلوسه
 (ومسار الألف) ما لان منه دون العظم ، ويسمى أربة ، وفيه دية كاملة
 (والحشمة) إذا قطعها شخص فعليه دية كاملة
 (وق) قطع (بعضيهما) أى المارن والحشمة (بحسابها) أى الدية (مهما)
 أى من المارن والحشمة ، فيقاس المارن لا الألف ، وتقاس الحشمة لا الذكر ، كما قال
 (لا) يقاس (من أصله) وأصل المارن الألف ، وأصل الحشمة الذكر ،

قوله [أفسد فيه] أى بحيث لا يتأق منه نسل
 قوله [كتحديمه] أى وإن لم يعم الخدام حسده
 قوله [أو تسويده] أى وإن لم يعم أيضاً
 قوله [وهو نوع من الرص] أى لأن الرص منه أبيض ومنه أسود
 قوله [مع دهاب قيامه] أى بأن صار ملقى
 قوله [فعليه حكومة] أى خلافاً لقول التثاقى إن فيه الدية
 قوله [كعص قيامه وحلوسه] أى بعص كل منهما وأولى في الحكومة
 بعص أحدهما
 قوله [ويسمى أربة] قال في التوضيح ويقال لها الروثة نراء مهملة فواو
 فثاء مثلثة
 قوله [والحشمة] هى رأس الذكر
 قوله [وأصل المارن الألف] أى وأما قطع باقي الألف والذكر بعد
 قطع الأربة والحشمة فعليه حكومة كما يأتي

لأن بعض ما فيه الدية ، إنما نسب إليه لا إلى أصله والراحح أن في قطع ذكر العيين دية ، وقيل حكومة ، وأما ذكر الخنثى فعليه نصف دية ونصف حكومة (والأُنثَيَيْنِ) في قطعهما أو سكتهما أو رصهما دية كاملة ، وفي الواحدة نصف دية ، وفي قطعهما مع الذكر ديتان

(وَشَقَرَى الْمَرْأَةَ) أى قطع لحم حائى فرج المرأة فيه دية كاملة (إِنْ نَدَا الْعِطْمُ) فإن لم يظهر العظم فحكومة وفي أحد الشرعين إن بدا العظم نصف دية والشران بضم المحمة وسكون الفاء اللحمان اعيطان بالفرح المعطيان العظم (وَنَدَّيْنِهَا) إذا قطعتهما تنحصى من أصلهما عليه دية كاملة ، أنطل اللس أو لا ، شاة أو عحوراً ، أما ثدى الرجل فعليه حكومة

(أَوْ حَلَسَمَتَيْهِمَا) أى في قطع الحلمتين (إِنْ أَطْلَلَ اللِّسَ) دية

قوله [ذكر العيين] أى وهو من لا يتأق منه الحماح لصعره ، أو لعدم إبطائه لكر أو علة عن جميع النساء ، قال في الدحية للذكر ستة أحوال يحب الدية في ثلاثة وتسقط في حالة وتختلف في اثنتين ، محب الدية في قطعه حملة أو الحشفة وحدها أو لإبطال السبل منه ، وإن لم يطل الإبط وتسقط إذا قطع بعد قطع الحشفة ، وفيه جسد حكومة ويختلف إذا قطع ممن لا يصح منه السبل وهو قادر على الاستمتاع أو عاخر عن إتيان النساء لصعر ذكره أو لعله كالشيخ العاني فقبل دية وقيل حكومة والقولان لمالك

قوله [فعليه نصف دية ونصف حكومة] أما نصف الدية لاحتمال دكورتها ونصف الحكومة لاحتمال أنوثته ، والمراد بالحكومة هنا ما يحتهد فيه الإمام لهذا القدر لا ما سقى في تقويمه لأن قطع ذكر المرأة لا يقصصها

قوله [في قطعهما أو سلهما] أى خطأ

وقوله [أو رصهما] أى عمد أو خطأ لأنه لا يقتص في الرص

قوله [وفي الواحدة نصف دية] أى واليمى واليسرى عند مالك سواء

وقال ابن حبيب في اليسرى الدية كاملة لأن السبل منها خاصة

قوله [وفي قطعهما مع الذكر] أى خطأ وأما عمد فعليه القصاص

كاملة ، ومثل إبطال اللس إفساده ، فالدية لقطع اللس لا لقطع الحلمتين ، بدليل أنه لو أبطل اللس بدون قطع فيه الدية ، ولو قطعهما فلم يفسد اللس فحكومة فلو قطع حلمتي صغيرة فيستأني بها لرمس الإيأس من اللس وتعام سه ، فإن آيس هدية (أو عين أعور) فيها الدية كما تقدم

(بحلاف كل روح) كيديين ورحلين بحلاف الأديين كما يأتي (في) أحدهما بصمها وفيهما الدية كاملة

(إلا الأُدُنَّيْنِ) فليس في قطعهما دية بل حكومة حيث في السمع هذا هو الراحح فلذا استئهاها وقال (فحكومة) كلسان الأحرص في قطعه حكومة بالاحساد ، حيث لم يتحقق أن به دوقاً وإلا فالدية

(واليد الشلاء) التي لا نفع بها أصلاً ، في قطعها حكومة فإن كان بها نفع فكالسليمة في القصاص والدية والساعد في قطعه حكومة وهو ماعدا

قوله [ومثل إبطال اللس إفساده] أي هراذه بالإبطال قطعه رأساً وبالإفساد صيروريه دماً مثلاً

قوله ، [فإن آيس فدية] أي وإن حصل اللس في مدة الاستيلاء فمبيها حكومة

قوله [كما تقدم] أي من أنه للسة

قوله [في أحدهما بصمها] والفرق بين عين الأعور والواحد من كل روح مما ذكر أن العين تقوم مقام العينين في معظم العرص بحلاف إحدى اليدين والرحلين

قوله [واليد الشلاء] متناً حره محذوف قدره الشارح بقوله في قطعها حكومة ، وكذا ما عطف عليه فالمناسف رفع ألبقى المرأة بالألف ، ومثل اليد الشلاء الرجل الشلاء وظاهره كعبره أن الحكومة في لسان الأحرص واليد الشلاء ومثلها الرجل ولو كان الحاني متمعداً وله مثل ذلك ، لكن في (تب) أن هذا عد عدم المماثلة وإلا فهي العمد القصاص

قوله [فكالسليمة في القصاص والدية] أي لقوله كما تقدم ويؤحد عصبى قوى بصعيف

الأصابع إلى المنكب ، وسواء ذهب الكعب سماوى أو حاية ، أحد لها عقل أم لا ، فإن كان الساعد فيه أصبع فدينته والحكومة فإن كان أكثر من واحد فدينه الأصابع فقط

(وَأَلَيْتَنَا الْمَرْأَةَ) في قطعهما خطأ حكومة قياساً على ألقى الرجل وقال أشهب فيهما الدية ، أما عمداً فالقصاص (وسنُ مُصْطَرَّةٌ حَدًّا) إذا أتلفها شخص فعليه حكومة ، ولو كان أحد من صيرها مصطرة عقلاً على الراحح إدا في نقائها حمال ، أما لو كان يُرْحَى ثبوت المصطرة فهي قلعها دينتها (وَعَسِيبٌ حَشَشَةٌ) أى في قطع قصة الذكر الذى ليس فيه حشمة لقطعها قبل حكومة وعلمت أن قطع الحشمة فيها دية كاملة هذا هو المصوص ، وإن استظهر في التوصيح أن في العسيب دية (وحاحب) أى في إزالة شعره ، حكومة ، واحداً أو متعدداً لأن في الشعر حمالاً « اللهم صل على من كان حاحه يريه وليس في الخلق مثله »

قوله [فإن كان أكثر من واحد فدينه الأصابع فقط] طاهره ولو كانت الأكثرية بأمانة ولكن طاهر كلامهم أن الأكثرية تكون بأصبع أخرى قال (تب) من قطع يد شخص فيها أصبعان فعليه دينتهما فقط سواء قطعهما من الكوع أو من المنكب ولا تنى عليه غير دينتهما ومع قطع يد شخص فيها أصبع واحدة فعليه دية الأصبع ، وحكومة فيما راد على الأصبع سواء قطعها من الكوع أو من المرفق أو من المنكب (اه)

قوله [وقال أشهب فيهما الدية] أى ولم يفصل بين بدو العظم وعدمه كما فصلوا في شعرها

قوله [فهي قلعها دينها] أى إن كان خطأ فإن كان عمداً ففيه القصاص قوله [وعسيب حشمة] إطلاق العسيب على الباقي بعد الحشمة محار باعتبار ما كان إدا قصة الذكر ، إنما يقال لها عسيب مع وجود الحشمة ، وما ذكره المصنف من أن في عسيب الذكر حكومة حوه في المدونة

قوله [أن في العسيب دية] أى لأنه يحامع به فحصل به اللدة

قوله [أى في إزالة شعره حكومة] أى سواء كان عمداً أو خطأ

(وهْدَنِي) بضم الهاء الشعر على شعر العين « اللهم صل على من كان
أهدب الأشعار حميلها بدون اكتحال » وعمل الحكومة في شعر الحاحب
والهدب إن لم يست ، وإلا فهي عمده الأدب فقط

(وطُنْزِي) في قلعه خطأ حكومة (وي عَمْدَه) أى قطع الطمر
(القصاصُ) بحلاف عمد غيره فالأدب

(وإقصاء) بالحر عطف على ما فيه الحكومة ، وهو إزالة الخاجر الذى
بين عمل الدول والجماع ، ومثله احتلاط محل الدول والعائط ومعنى الحكومة
أن يعزم ما عانها عند الأرواح بأن يقال ما صدقتها على أنها غير موصاة
فيعزم النقص ثم إن كان العمل من الروح فيلحق بالخطأ لإذن الشارع في العمل في
الحملة ، فإن بلغ الثلث فعلى العاقلة وإلا فص ماله ، واستظهر في التوضيح أن في
الإقصاء الدية

(ولا يندرجُ) الإقصاء (نحت مَهْنِي) بل يعزم الحكومة مع الصداق
روحاً أو أحسباً عصها ووطنها .

(بحلاف) لإزالة (الكارة) من الروح أو العاصب فلا يعزم للكارة شيئ
رائداً على الصباق ، لأنه لا يمكن الوطء إلا بإزالتها فهي من لواحق الوطء بحلاف
الإقصاء

(إلا) إن أراها (بأصْنَعِي) فلا سدرج في المهر روحاً أو أحسباً . فعلى
الأحسب الحكومة ولو لم يطق ، وهي مع المهر إن وطئ أما الروح فيلزمه ارتس

قوله [بحلاف عمد غيره فالأدب] مراده بالعر شعر الحاحب والهدب

وقوله [فالأدب] أى مع الحكومة إن لم يست كما تقدم

قوله [بالحر] صوابه الرفع لما علمت من أنه معطوف على اليد وهو

متداً حره محدود

قوله [واستظهر في التوضيح] إلح أى لأنه قول ابن القاسم وعمله ابن

شعبان بأنه يجمعها من اللدة ، ولا تمسك الودى ولا البول إلى الخلاء ، ولأن مصها

أعظم من قطع الشعرين ، وقد بصوا على وجوب الدية فيهما كذا في (ن)

الكفارة التي أراها بأصبعه مع نصف الصداق حيث طلق قبل الباء، فإن نوى وطلق فتدبرح في المهر، فإن أمسكها فلا شيء عليه، وإزالة الكفارة بالأصبع حرام ويؤدب الروح عليه

(و) قطع (كل ما ضُبع) خطأ من يد أو رجل إيهاماً أو حصراً من أنثى أو ذكر مسلم أو كافر (عشرها) بضم العين أى عترة دية من قطعت أصبعه، فيشمل الكتانى والمحوى والإبل وغيرها خمسة ومربعة (و) في قطع (الأنثى) خطأ (ثُلُثُهُ) أى ثلث العترة وهو ثلاثة وثلاثين من الإبل (إلا في الإيهام) من يد أو رجل (مِصْفُ) أى نصف دية الأصبع وهو خمس من الإبل أو خمسون ديناراً، وهذه إحدى المستحسبات الأربع وتقدم الشععة في الشحر أو الباء بأرض محبة أو معارة والشععة في الثأر، والرابعة تأتى وهي القصاص شاهده ويمن في حرج العمد

قوله [حيث طلق قبل الباء] أى ويتصور فعله بها قبل الباء إن فعله حصرة بقاء ولم يحصل بها بعد ذلك حلوة
قوله [خطأ] مثله العمد الذى لا قصاص فيه، إما لعدم المماثلة أو للعصر على الدية

قوله [من أنثى أو ذكر] لا يقال شموله للأنثى يأتى ما سيأتى من مساواة المرأة للرجل لثلب ديةه فترجع لديتها لأننا نقول ما يأتى كالاستثناء مما هما
قوله [ومربعة] أى في العمد الذى لا قصاص فيه، لكن الذى في (ح) دعلا عن البواذر أن دية الأصابع والأسنان والخراج تؤخذ محبة ولا تربع دية العمد إلا في النفس، وفي الحقيقة هما طريقان

قوله [وهو ثلاثة وثلثين] أى بالنسبة للحر المسلم الذكر
قوله [إلا في الإيهام] أى خلافاً لبقية الأئمة حيث قالوا في الأعملة ثلث العترة ولو في الإيهام

قوله [وهو خمس من الإبل] أى بالنسبة للحر المسلم الذكر كما تقدم
قوله [أو خمسون ديناراً] أى لأهل الذهب وستائة درهم لأهل الفضة
قوله [المستحسبات الأربع] تقدم الكلام عليها في باب الشععة

(وَيُ) صحيح (كُلُّ مَنْ نَصَفَ الْعُسْتَرِ) هذا يشمل المسلم وغيره ، فهو أولى مَنْ تعبير الأصل

(يَقْتَلَعُ) من أصلها أو لم يبق إلا المعيب في اللحم (أو اسوداد) بعد أن كانت بيضاء فصارت بالحياة عليها سوداء ، لأنه أذهب جمالها ومثلها إذا اسودت ثم انقلعت (أو نُحْمِرَة أو صُفْرَة) بعد بياضها (إن كانا) الحمرة والصفرة (و العُرْف) أى يقول أهل المعرفة إنهما (كاسوداد) في إذهاب جمالها ، وإلا فحساب ما نقص

● (وَتَعَدَّدَتْ) الدية (بَتَعْدُدِ الحَيَاةِ) فإذا قطع يده فرال عقله فديتان ، دية للبد ودية للعقل ولو زال مع ذلك نصره فتلاث وهكذا

(إلا الممعة) الكائنة (بمحلها) أى محل الحاية فلا تعدد الدية في دهاها مع دهاب محلها ، كما لو صر به فقطع أذنيه فرال سمعه فدية واحدة ، أو صر به فقطع عيه فرال نصره ، لأن الممعة بمحل الحاية ، ولا حكومة في محل كل والمراد بالمحل الذى لم يشاركه غيره ، ولذا لو كسر صلبه فأقعدته عن القيام وأذهب

قوله [وَيُ صحيح كل من] إلح أى ويحصص عموم ماها عما سياتى في مساواة المرأة للرجل في الأسان كالأصابع

قوله [فهو أولى من تعبير الأصل] أى حليل حيث قال وَيُ كل من خمس لقصوره على أهل الإبل في الحر المسلم الذكر

قوله [ثم انقلعت] أى نفسها من غير حاية أخرى عليها فليس فيها إلا دية واحدة كما احتارم الشيخ حليل في التوضيح أما لو تعدد قلع من سوداء أو حمراء أو صفراء وكانت الصفرة أو الحمرة كالسوداه فهل كذلك فيها نصف عشر الدية لكونها غير مساوية لس الخانى أو القصاص للعمد^٢ قال (س) والظاهر الثانى بدليل وحب العقل فيها خطأ

قوله [وتعددت الدية] مراده بالدية الواحد كان دية أو بعضها أو حكومة وقوله تعدد الحاية أى ما يشأ عنها

قوله [فقطع أذنيه] أى أو قلعهما

قوله [الذى لم يشاركه غيره] أى الذى لا توحد إلا به ، فإن وجدت

قوة الحماح فعليه دية لمع قيامه ودية لعدم قوة الحماح

• (وساوت المرأة الرجل) من أهل ديتها في قطع أصابعها مثلاً (ثلاث ديتها) لإحراج العاية ، فإذا قطع لها ثلاثة أصابع فميتها ثلاثون من الإبل فلو بلغت الثلاث لرحت لديتها كما قال

(فترد لديتها) كما لو قطع لها ثلاثة أصابع وثلاث أصبع ، فديتها ستة عشر بغيراً وثلاثا بغير أو أربعة أصابع في فور ديتها عترو من الإبل لرحوها لديتها وهي على النصف من الرجل من أهل ديتها

(إن اتحدت المعلن ، ولو) كان اتحاد المعلن (حكماً) كهرات في فور واحد من شخص واحد أو من جماعة ، وقال الأجهوري إن تعدد الخايات - كأربعة - فعلى كل واحدة عشرة من الإبل لكن المقل ما علمت (هـ) ما تقدمت ولو تعدد المحل كالمثال أو في الأسنان والأصابع والمواضع والمناقل

الممعة به وبغيره ولو كان الموحود فيه أكثرها تعددت الدية كما قال الشارح

قوله [في قطع أصابعها مثلاً] أى ومقلاتها ونقبة حراحتها

قوله [وثلاث أصبع] أى وهي أعملة كاملة ، وأما لو قطع لها ثلاثة أصابع ويصف أعملة لكان لها اثنان وثلاثون ونصف من الإبل

قوله [فميتها عشرون من الإبل] إله روى مالك عن ربيعة أنه قال

قلت لاس المسب كم في ثلاثة أصابع المرأة ؟ قال ثلاثون قلت وأربعة

قال عشرون قال سبحانه الله لما عظم حرجها قل عقلها فقال أعراق أنت ؟ قلت بل جاهل متعلم أو عالم مشيت ، فقال تلك السة يا ابن أحمى

قوله [إن اتحاد المعلن] أى إن كانت الحراحات نشأت عن فعل متعدد

ولو حكماً إله

قوله [كالمثال] أى المقدم في قوله كما لو قطع لها ثلاثة أصابع وثلاث

أصبع ، فإن هذا المثال صادق بكونه من يد واحدة أو من يدين وهو تعدد المحل

قوله [أو في الأسنان] إله حق العارة وتضمن الإطلاق الأسنان

والأصابع إله

(كالمحل) أى كاتحاد المحل (فى الأصابع) ولو تراخى الفعل ، فإذا قطع لها ثلاثاً من يد فميتها ثلاثون ، ثم إذا قطع ثلاثاً من الأخرى فميتها ثلاثون أيضاً . لاختلاف المحل مع التراخى ، ثم إن قطع لها أصبعاً أو أصبعين من أى يد كانت . كان لها فى كل أصبع خمس لاتحاد المحل . ولو قطع لها أصبعين من يد ثم بعد تراخ قطع أصبعين من تلك اليد ، كان لها فى الأولى عترون وفى الأخرى عشرة لاتحاد المحل . ولو كانا من اليد الأخرى لكان فيهما عشرون لاختلاف المحل (فقط) لا فى اتحاد المحل فى الأسنان فإنها فى كل سن خمس من الإبل ، إذا كان بين الصرناات تراخ لا إن كان فى صرنة واحدة أو فى فور كما تقدم ، ومحل الأسنان متحد ولو كانت من فكين

• (وَنُحْمَتٌ) سبأى بيان التحميم فى قواه « الكمامة » (ديةُ الحر) أما الرقيق فلا دية له ، وإنما على الخانى قيمته حالة كان الحر ذكراً أو أنثى مسلماً أو غيره (الخطأ) سيدكر محترره (بلا اعتراف) من الخانى بل سبة ، أو لَوَثَ فلا تحمل العاقلة ما اعترف به من قبل أو حرج ، بل هى حالة عليه

قوله [ولو تراخى الفعل] الحملة حالية لأن محل تخصيص الأصابع بذلك عند تراخى الفعل وإلا فلا فرق بين الأصابع والأسنان والمواضع والمناقل ، ما قوله [لا فى اتحاد المحل فى الأسنان] مثلها المواضع والمناقل والحاصل أن الفعل المتحد أو ما فى حكمه يصم فى الأصابع والأسنان وصيرهما ، وأما إذا اتحد المحل وتعدد الفعل مع التراخى فيصم فى الأصابع لا فى غيرها قوله [ومحل الأسنان متحد ولو كانت من فكين] أى حلاًماً للشيخ أحمد الرقائى القائل إن الفكين محلان وأنت حير بأن هذا الخلاف لا تمرة له على ما امتنى عليه المصنف من عدم الصم . وإنما تظهر فائدته على قول ابن القاسم بالصم الذى رجع عنه .

قوله [دية الحر] مثلها تحميم الحكومة والعرة حيث باع كل منهما الثلث أو كان كل منهما أقل من الثلث ، ولكن وجب مع دية وكذا موصحة ومقلة مع دية قوله [سيدكر محترره] أى فى قوله كعمد قوله [فلا تحمل العاقلة ما اعترف] أى والموصوع أنه خطأ

ولو كان عدلاً مأموناً ، لا يقبل رشوة من أولياء المقتول على الراحح
 (على الحائى وعاقلته) متعلق «بمحمته» فعلى الحائى كرحل من العاقلة كما يأتي
 (إن نالت ثلث دية المحي عليه) بشرط في التسجيم على الحائى والعاقلة ،
 كأن حى مسلم على محسوبة خطأ ما يبلغ ثلث ديتها ، كأن أحافها (أو الحائى)
 كأن تعددت الحائمة مه فيها حملته عاقلته ، وإن حى محسوبة أو محسوبة على
 مسلم ما يبلغ ثلث الحائى حملته عاقلته .
 (ولاً) تلغ ثلث أحدهما (وعلىه) أى الحائى فقط .

قوله [على الراحح] مقابله أقوال قيل على عاقلته بقسامة وسواء مات
 المقتول في الحال أم لا ، وقيل تطل الدية مطلقاً ، وقيل على العاقلة بشرط أن
 لا يتهم المقر في إعاء ورثة المقتول ، وقيل عليهم بشرط أن يكون عدلاً ، وقيل
 بمص عليه وعليهم ما ناله يلزم ويسقط ما عليهم كذا في (س)
 قوله [على الحائى] أى الذكر النال العاقل الملىء كما يأتي للمصنف
 وأما المرأة والصبي والمجنون والمعدم فلا يعقلون عن أنفسهم ، ولا عن غيرهم كما في
 (س) خلافاً لما في (ع) من أنهم يعقلون عن أنفسهم ولا يعقلون عن غيرهم
 قوله [شرط في التسجيم] فيه بطلان هذا شرط في حمل العاقلة لا في التسجيم
 قوله [على محسوبة] أى وتقد أن المحسوبة على المصنف من المحسوبة
 فديتها ثلاثة وتلاتون ديناراً وثلث دينار

قوله [كأن أحافها] أى أو أمها فيلزم العاقلة أحد عشر ديناراً وتسع
 دينار وهي ثلث ديتها

قوله [أو الحائى] أى وإن لم يبلغ ثلث دية المحي عليه
 قوله [كأن تعددت الحائمة] المناسب كأن تعددت الحيات مه
 فيها بأن أذهب حواسها الخمس وصلبها وقوة جماعها ويديها ورجليها وشعرها ،
 وإن في هذه ثلثمائة وثلاثة وبلاس وثلاث ، وأما بلوغ ثلث دية المسلم من تعدد حائمة
 المحسوبة فعبد وتكلف

قوله [وإن حى محسوبة] المناسب أو حى ويكون تويعة في المثال
 وهو مال لبلوغها ثلث دية الحائى دون المحي عليه

(حالة كعمد) محرر «خطأ» كان العمد على نفس أو طرف عى عه على الدية فإنها تكون فى ماله حالة

(ودية عطلت) عطف حاص على عام إاد المعلطة على الأب لا تكون إلا فى العمد، وأق به دفعا لتوهم أنه لما سقط القصاص تصير كالحطأ ثم استثنى من قوله «كعمد» قواه

• (إلا ما لا يقتضى منه) من الخراج إلى كالحائفة والامة وكسر العهد (لإتلايه) أى الحروف لإتلاف النفس أو اقتص منه فيؤدى إلى قتل نفس بعير نفس (فعلها) أى فالدية على العاقلة فى العمد كالحطأ إن بلغت ثلث دية المحي عليه أو الحياى

• (وهى) أى العاقلة عدة امور

(أهل ديوانه) الديوان اسم للدفتر يصط فيه أسماء أحد وعندهم وإعطاؤهم وقدمه لقواه بعد «وبدا بالديوان» وقد تع المصنف الأصل، ولكن تحثى التأتى والمائى صعبا اعصار الديوان فى العاقلة، قاله شيخنا الأثيرى مجموع

قوله [كعمد] هذا شامل للمتلة والمرعة لأن التعليل بالتربيع والتثليت حاص به

قوله [فى العمد كالحطأ] أى وسواء كان الحياى مكافئا أو غير مكافئ كأن يحرح مسلم نصرانيا حرحا لا يقتص منه الإتلاف، فإن دينه على عاقلة المسلم، فإن كان المانع من القصاص عدم المساواة فقط فإنه مال الحياى قوله [أى العاقلة] لما جرى ذكر العاقلة بن أنها عدة أمور أهل الديوان والعصاة والمولى وبيت المال

قوله [وإعطاؤهم] المناسب عطائهم بعير همر لأن الذى يصط التىء المعطى لا الإعطا الذى هو مصدر فعل الفاعل

قوله [وقد تع المصنف الأصل] أى حليلا ومحوه لاس الحاح واس شاس وهو لملك فى الموارية والعتية

قوله [صعبا اعتبار الديوان] إلح أى لقول اللحى والقول بأن الدية تكون على أهل الديوان صعياف والمعمد أنهم ليسوا من العاقلة، وإنما يراعى عصه

(وَعَصَصَتْهُ وَمَوَالِيَهُ وَبَيْتُ الْمَالِ)

• (وسدني بالديوان) أى بأهله ، فيقدمون على العصبة حيث كان الخاني من الخلد ولو كانوا من قتائل شتى (إن أعطوا) ، شرط في التبذلة لآفي كونهم عاقلة ، إذ هم عاقلة ولو لم يعطوا أوراقهم المعينة لهم في الدفتر من العلوات والحمكيات لكن الذي قاله ابن مروق إنه شرط في كونهم عاقلة (فالعصصة) أى إن لم يكن ديوان ، أو كان وليس الخاني منهم ، أو منهم ولم يعطوا بالعصبة تبدأ على الموالى إلح ، الأقرب يقدم من العصبة فالأقرب

القاتل كانوا أهل ديوان أم لا كما هو مذهب المدونة أفاده (س) واعلم أنه على القول باعتبار الديوان فالمراد به أهل ديوان الإقليم فحدد مصر أهل ديوان واحد ، وإن كانوا طوائف سعة عرب وانكشارية وشراكية إلح هذا هو المعتمد

قوله [لكن الذي قاله ابن مروق] إلح قال (س) نص ابن تناس في الطواهر فإن لم يكن عطاء وإنما يحمل عنه قومه

قوله [إنه شرط في كونهم عاقلة] أى على الطريقة التي متى عليها المصنف • تسيه إذا نقص أهل الديوان عن السعمائة بآء على أن أقل العاقلة سعمائة أو عن الألف بآء على مقابلة صم إليهم عصبة الخاني الذين ليسوا معه في الديوان هذا هو الصواب المقول للمذهب لا عصبة أهل الديوان خلافاً للأحوري

قوله [فالعصبة] أى وبدأ بالعشيرة وهم الإحوة ، ثم بالمصيلة وهم الأعمام ، ثم بالمحد تم بالطن ، ثم بالعمارة تم بالقبيلة تم بالشعب ، ثم أقرب القاتل لأن طبقات العرب سعة الشعب بالفتح ، ثم القبيلة ، ثم العمارة (بالفتح والكس) ، ثم الطن تم بالمحد تم بالمصيلة ثم العشيرة وتنصح ذلك بذكر نسبه صلى الله عليه وسلم ، فهو سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف بن قصي بن حكيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن حزيمة بن مدركة بن إلياس بن معصر بن نزار بن معد بن عدنان ، فأولاد الخلد الأعلى شعب ، وأولاد ما دونه قبيلة ، وأولاد ما دونه عمارة ، وأولاد ما دونه بطن ، وأولاد ما دونه فخذ ، وأولاد العالم كأولاد العباس

على ترتيب الكاح ، فإذا كمل من الأبناء سعمائة فلا يدع أولادهم شيئاً . وإن نقص كمل من أبناء الأبناء وهكذا ، والحد يحرر عن بنى الإحوة ها
 (فالمَوَالَى الْأَعْلَوْنَ) وهم المعتقون - بكسر التاء لأنهم عصبة سب ولو
 أنثى حيث نابتت العتق ويقدم الأقرب على نحو الترتيب الآتى في الولاء
 (فالأُسْعَلُونَ) حيث لم يوجد من نقي من الأعلى
 (فبيت المال ، إن كان الحائى مسلماً) لأن بيت المال لا يعمل عن كافر
 والظاهر أن على الحائى مع بيت المال بقدر ما يوبه أن لو كانت عاقلة فإن
 لم يكن بيت مال فتصح على الحائى . وقوله « إن كان » إلح شرط لجميع ما قبله

فصيلة والإحوة يقال لم عشيرة ، قال في الدخلة - فحريمه تبع وكفالة قسلة وقريش
 عمارة وقصى بطن وهاشم فحد والعاس فصيلة والعشيرة الإحوة (٨١)
 قوله [سعمائة] أى بناء على المعتد من أن أقلها سعمائة
 قوله [وهكذا] أى يصح في الإحوة وبنيهم المسجون بالعشيرة ثم
 ينتقل للفصيلة وهكذا ، ففى كل العدد من بطن لا يستقل لأعلى منها ، فإن لم يكمل
 إلا بجميع البطون كمل بها

قوله [يحرر عن بنى الإحوة ها] ويشهد له نظم الأجهورى المشهور
 قوله [لأنهم عصبة سب] أى وهم كعصبة النسب لقوله في الحديث
 « الولاء لحمة كلحمة النسب » ولقولهم الولاء عصوبة سبها بعدة المعتق
 قوله [فالأُسْعَلُونَ] أى ولا يدخل في الأسعلى المرأة العتيقة كما في (تب)
 قوله [من الأعلى] بناء واحدة نظير المصططين ، وأصله الأعلىين
 تحركت الواو وانصاع ما قبلها قلت ألما فالتقى ساكبان حدثت الألف لالتقاء
 الساكبين وبقيت الفتحة دليلاً عليها
 قوله [بقدر ما يوبه أن لو كانت عاقلة] أى بأن يقدر أنه واحد
 من سعمائة

قوله [فتصح على الحائى] أى فهو في هذه الحالة قائم مقام عاقلة
 إن كان ممن يعقل إن كان دكراً بالعملاً عاقلاً مليئاً
 قوله [شرط لجميع ما قبله] المناسب أن يقول بعد ذلك دحولا على

(وإلا فالدمى ذو ديه) وهو الذى ربحه المواق فليست عاقلة الذى عصته وأهل ديوانه إلح على المعتمد والمراد بلى ديه من يحمل معه الحرية أن لو كانت عليه وإن لم يكونوا من أقاربه ، فالنصارى يعقل عنه النصارى الذين فى بلده لا اليهود وعكسه ولا يعقل عن كافر أعتقه مسلم معتقه ، بل بيت المال لأنه يرته كالمترد على المعتمد

(والصلحى) يؤدى عنه (أهل صلح) من أهل ديه ولا يعتبر أهل ديوان ولا عصاة إلح على الراح

(وصيرت على كل) ممن لزمته الدية من أهل ديوان وعصاة وموالى ودى واصلحى إن تحاكوا إليها - (ما لا يصير) به بل على قدر طاقه

(وعقيل عن صبي ومحوى وامرأة وفقير وعارم) إذا حسموا والعارم أحص من الفقير فتعزم عاقلتهم عنهم (ولا يتعقيلون) عن أنفسهم ولا عن غيرهم ، لأن علة صربها التناصر والمرأة

المصنف بدليل قوله وإلا إلح

قوله [على المعتمد] وقال اس مروق الشرط خاص بيت المال

قوله [أن لو كانت] أى أن لو فرصت عليه فليس بلارم أن يكون على الحان حرية بالفعل ، بل المدار على كونه لو وجدت فيه شروط الحرية لكان مشاركاً لهم فيها وذلك كالمرأة ومن أعتقه مسلم بلد الإسلام قوله [أهل صلحه] أى وإن لم يكونوا عصاة ولا أهل ديوان

قوله [إن تحاكوا إلها] قيد فى الدى والصلحى

قوله [أحص من الفقير] اعلم أن المراد بالفقير من لا يقدر إلا على القوت ، والعارم من عليه من الذين بقدر ما فى يده أو يحصل بعد القضاء قدر قوته ، فإن فصل بعد القضاء ما يريد على قوته فهذا يعقل عن غيره وعلى هذا فالعارم أعم من الفقير لا أحص منه تأمل هكذا قال (س) وهو ظاهر إن أريد بالعارم المدين مطلقاً ، وأما إن أريد به المدين الذى يصير بدينه عاجراً وهو المعنى فى الركاة فأحص قطعاً

قوله [عن أنفسهم] أى خلافاً لما فى عب تبعاً للشيخ أحمد الرقانى

والصبي والمحبون ليس منهم تماضر والعقير والعارم محتاحان وذكر المرأة لأن المولى شملوها وإن حرحت من قوله «العصاة» وحمل الحرثى المرأة شاملة للحثى لأنه امرأة حكماً وبُحِثَ معه

• (والعِصْرَةُ) أى المعتبر فى الصبا والخصون وصددهما ، والعسر والبسر والعيبة والخصور - (وَقَتُّ الصَّرْبِ) أى التوريع على العاقلة ، فما حدثت فيه الأوصاف وقت التوريع ورع عليه وبالأفلا ، كما قال

«لَا إِنْ قَدِمَ عَائِدٌ» عينة انقطاع وقت التوريع فلا تصرب عليه بعد قديمه المتأخر عن التوريع فإن كانت عيبته غير انقطاع فتورع عليه ولو عدت المسافة ، فإن حمل الحال فإن عدت - كأفريقية من المدينة - فلا تصرب عليه ،

من أن كل واحد يعقل عن نفسه وأنه كواحد من العاقلة فى العزم لما شرته للإتلاف قال (ر) ولا مستند له فى ذلك كذا فى (س)

قوله [لأن المولى شملوها] أى لعط عموم المولى يشملها وهى مستناة من المولى الأسعيل والأعيل ما عدا المعتقة

قوله [وَحَتَّ مَعَهُ] نص الحرثى قال وقوله وامرأة حقيقة أو احتمالاً كالحثى المشكل ، قال فى الحاشية قوله كالحثى المشكل انظر ليم لم يحب عليه نصف ما على الذكر المحقق ؟ إذا علمت ذلك فالبحث فيه من حيث إلحاقه بالمرأة مع أنه متوسط بين الرجال والنساء ولكن الفقه مسلم

قوله [والعرة وقت الصرب] متداً وحر والكلام على حذف مضاف أى الوصف المعتبر وصف وقت الصرب ، أى الوصف الموحود وقت الصرب

قوله [فإن كانت عيبته غير انقطاع] هذا التعميل فى العاقلة ، وأما الخانى فانتقاله غير معتبر فتصرب عليه مطلقاً

والخاصل أن الخانى تصرب عليه سواء انقل من البلد قبل صربها أو بعده كان انتقاله بقصد العرامه أولاً ، وهى سكنى بلده الذى منه انتقل منها أم لا ، وأما انتقال أحد العاقلة فإن كان بعد صربها فلا يسقط عنه ما صرب عليه مطلقاً وإن كان قبل صربها عليه صربت عليه إن كان قارراً أو كان انتقاله لحاجة كصح أو عرو لا إن كان رافضاً السكنى

ولا صربت

(أو أَيْسَرَ مَقِيرٌ أو سَلَحَ صَيٌّ)، أو عَقَلَ حَيٌّ أو اتَّصَحَّتْ ذِكُورَةٌ
حَتَّى بَعْدَ التَّوَرِيعِ ، فَلَا تَقِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ
• (وَلَا تَسْقُطُ) إِذَا وَرَعْتَ عَلَى مُوسِرٍ عَاقِلٍ لَيْسَ عَائِلاً عِيَةً انْقِطَاعُ (مُتَسَرِّ)
طَرَأَ (أو مَوْتٌ) أو حَيٌّ أو عِيَةً انْقِطَاعُ
(وَحَلَّتْ بِهِ) أَيْ بِالْمَوْتِ ، وَكَذَا بِالْعِلْسِ ، إِذَا مَاتَتِ الْعَاقِلَةُ أو وَاحِدٌ
مِنْهَا أو عِلْسٌ فَيَحِلُّ مَا كَانَ مُحَرَّمًا عَلَيْهِمْ أو عَلَيْهِ
(وَلَا دُخُولٌ لِدُودِيٍّ) ، مِنْ عَصَةِ الْحَايِ (مَعَ حَصَرِيٍّ) مِنْ عَصَتِهِ ، وَلَا
عَكْسَهُ لَعَدَمِ التَّنَاصُرِ بَيْنَهُمَا ، إِذَا لَمْ تَكْمُلِ الْعَاقِلَةُ مِنْ عَصَةِ الْحَاصِرِ ، وَلَهُ عَصَةٌ
يَدُو فَيَسْتَقِلُّ لِلْمَوَالِي إِلَى آخِرِهِ ، وَهَكَذَا قَوْلُهُ
(وَلَا شَأْنِي) مِثْلًا (مَعَ مِصْرِيٍّ) لِأَنَّهُ كَلَّا لِإِقْلِيمٍ ، وَكَذَا الْحَجَارُ أَمَّا
أَهْلُ إِقْلِيمٍ وَاحِدٍ حَصَرَ مِثْلًا فَيَصْنَعُونَ إِذَا لَمْ تَكْمُلِ الْعَاقِلَةُ مِنْ أَهْلِ بِلَدٍ صَمَّ إِلَيْهَا
مَاقِرَتِ مِنْهَا مِنَ الْعَصَةِ ، كَأَهْلِ بُلَاقٍ لِلْمَصْرِ لِلْحِ
• (الْكَامِلَةُ) أَيْ الدِّيَّةُ الْكَامِلَةُ^(١) لِلْمُسْلِمِ أو عِيَرِهِ ذَكَرًا أو أُنْثَى عَنْ

قوله [على موسر] أي ذكر

قوله [فيحل ما كان محرمًا عليهم أو عليه] أي لكونيهما دينًا في الدمة
والدين يحل بالموت والعِلْس وهو لف وشر مرتب ، والمراد العِلْس والموت الطاريان
بعد الصرب

قوله [يستقل للموالي] إلح أي الأعلى تم الأسفلين

قوله [لأن كلا إقليم] أي والشأن عدم تناصر لإقليم عن في آخر ، فلو
كانت إقامة الحاي في أحد الإقليمين أكثر أو مساويًا نظر لخل حمايته ، ثم
إن قول المصنف ولا دخول لدودي إلح كالتقيد لقوله وعصته

قوله [حصر] بالرفع صفة لأهل أو بالجر صفة لإقليم باعتبار سكانه

قوله [الكاملة] إلح جملة مستأنفة استشفافًا بيانيًا جواب عن سؤال مقدّر

شأن من قوله ويحتم دية الحر ، كأنه قيل في كم من الرمن تحم فقال الكاملة إلح

(١) أي وحلت به الدية الكاملة فهو مطلق بقوله من قبل «وحلت به أي بالموت»

نفس أو طرف ، تُسَحِّمُ (في ثلاثِ سِينٍ) أولها من (يوم الحكم)
 فيبتدأ التحميم منه على المشهور ، لا من يوم القتل (تَحِيلٌ) أحراء الكاملة
 (بأواخرها) فيحل اللحم الأول - وهو الثالث - في آخر السنة الأولى وهكذا
 (والثلاثُ) كذبة الحائمة والمأمومة يحمم (في سَنَةٍ) ، هذا هو المشهور
 وقيل لا يحمم إلا الكاملة

(والثلاثان) كحائمتين أو حائمة مع مأمومة فيحمان (في سنتين
 كالنصف) فيحمم في سنتين في كل سنة ربع ، كقطع عين أو قطع يد هذا
 هو الراجح

(وثلاثةُ الأرباع) تحمم في ثلاث سِينٍ على المشهور في كل سنة ربع
 (وحدثها) أى العاقلة (الذى لا يُصَمُّ إليه ما بعده سَنِمَاتُهُ)
 فإذا وحد من العصاة هذا العدد فلا يصم إليهم المولى ، وإن نقصوا عن هذا العدد
 - ولو كانوا أعياء - صم إليهم ما يكملهم من المولى وهكذا وما ذكره أحدٌ

وقوله [من يوم الحكم] صفة أولى
 قوله [أو طرف] أى كعين الأعور واليدين والرجلين فرادته بالطرف
 الخمس وقدر الشارح قوله تحمم لأنه متعلق الحار والمحروور
 قوله [لا من يوم القتل] هذا مقابل للمشهور وهو للأهري ومقابلة
 أيضاً ما قيل إن ابتداءه يوم الحصام

وقوله [تحل بأواخرها] صفة ثانية
 قوله [وقيل لا يحمم إلا الكاملة] أى وعيرها على الحلول
 قوله [هذا هو الراجح] ومقابلة يقول يجعل الثلث في سنة والسدس
 الباقي في سنة أخرى

قوله [وثلاثة الأرباع] أى كما لو قطع له سعة أصابع ونصفاً وهو
 مبتدأ قدر الشارح حره بقوله تحمم في ثلاث سِينٍ

قوله [في كل سنة ربع] مقابلة يقول في كل سنة ثلث يبقى نصف سدس
 للسنة الثالثة

قوله [ما بعده] أى من المرتبة العبدية

مَشْهُورَيْسَ ، والآحر ما رادت على ألف سحو عشرين وليس هذا حداً لمن يصرب عليه — بحيث لو نقصوا أو زادوا لا يصرب عليهم — بل يصرب على من وحد ولو ألين فأكثر أو كانوا نحو عشرة وتكمل ممن يليهم

قوله [ما رادت على ألف سحو عشرين] أى كما قال ابن مروي وقال الأجهورى مع زيادة أربعة ونقى قول قالت سكنت عنه المصنف ، والشارح وهو أنه لا حداً لها وظاهر اس عرفة أنه المذهب لأنه صدر به ونصه روى الساجى لا حداً لمن تقسم عليهم الدية من العاقلة ، وإنما ذلك بالاحتياط وقال سحنون سعمائة رجل ، اس عات المشهور عن سحنون إن كانت العاقلة ألماً فهم قليل فيصم أقرب القائل إليهم (١٨٠)

قوله [وليس هذا حداً لمن يصرب عليه] إلح فى عبارته لإحمال وأوصح منها ما قاله (س) ونصه وقول الرقائى أى حداً أقل العاقلة أى الحد الذى لا يصم من بعدهم لم يعد بلوهم له فإذا وحد هذا العدد من المصيلة فلا يصم إليهم المصح ، وهكذا وليس المراد أن هذا حداً لمن يصرب عليهم بحيث إذا قصروا عنه لا يصرب عليهم (١٨١)

قوله [أو زادوا] أى وكانوا فى مرتبة واحدة وأما لو كان الرائد فى مرتبة بعدى فلا يصرب عليه قطعاً

قوله [وتكمل ممن يليهم] الأولى حذوه لأنه لا يقال نقصوا إلا إذا لم يوحد إلا إذا لم يوحد لم تكمل أصلاً ، وأما إذا وجدت التكملة فلا يقال ناقصة ، بل يعتبر سعمائة من القرى والعدى ، فإذا فرصت الإخوة حمسائة والأعمام كذلك فرص على الإخوة على حساب السعمائة يبقى ما يخص مائتين يخص على الأعمام جميعاً ولا يخص به بعض دون بعض لأنه ترجيح من غير مرجح ، هذا ما طهر

• نسيه حكم ما وجب على عواقل متعددة كعشرة رجال من قاتل شتى قتلوا رجلاً خطأ كحد لهم صخرة فسقطت عليه كحكم العاقلة الواحدة فيصم ما يوب كل عاقلة ، وإن كان دون الثلث فى ثلاث سبن تحل بأواحرها كتعدد الحيات على العاقلة الواحدة كما لو قتل رجل ثلاثة رجال فعليه وعلى عاقلته ثلاث تحم

● (وعلى القاتل) حبر مقدم وقوله «عق رقعة» متدا مؤخر أى تحب عليه كهمزة قتل الخطأ ، ولا تكون إلا على (المُسْلِم) أى الحر ، إذ لا كهمزة على كافر لأنه ليس من أهل القُرْب ولا على عبد قتل غيره خطأ (وإن) كان قاتلُ الخطأ (صَيِّئاً) فيلزمه ، من باب حطاب الوضع ،

في ثلاث سين

قوله [وعلى القاتل] إلح ما تقدم من الدية والقصاص حق للآدمي وهما حق لله ، وإما وحسب الكمارة في الخطأ دون العمد مع أن مقتضى الطاهر العكس لخطر الدماء ، ولأن مع المخطئ تعريضاً إذ لو تحرر واحتاط لترك الفعل الذى تسب عنه القتل من أصله ولأنهم رأوا أن العائد لا تكفيه الكمارة في الحماية لأنها أعظم من أن تكهر كما قالوا في يمين العموس وأيضاً قد أوحوا عليه صرب مائة وحسب سدة كذا في (س)

قوله [ولا على عبد] إما لم تحب على العمد لأن أحد شقيها متعذر منه وهو العتق لأنه لا يحرر غيره ، وسقوط الصيام لاشتغاله بخدمة سيده إن قات إن الطهار لا تسقط عن العمد فيه الكمارة وتكون فيه بالصيام ثم بالإطعام فما الفرق ؟ أحيب بأنه يشدد في الطهار مالا يشدد في كهمزة الخطأ ، فإن الطهار مكر من القول ورور ولا مدوحة عن الحاصل منه إلا بها وقول ابن عبد السلام بأنه يلزم العمد بالصيام لعدم الآية مردود بص أهل المذهب على خلافه قوله [وإن كان قاتل الخطأ صَيِّئاً] قدر ذلك الشارح لإشارة إلى أن صَيِّئاً حبر لكان المندوبة

قوله [من باب حطاب الوضع] أى فلا يشترط فيها التكليف لأنها كالعوص عن الملف فصارت كسلعة أتلفها ابن عبد السلام إن كان هناك دليل شرعى من إجماع أو غيره يجب التسليم له فحسب ، وإلا فمقتضى الطر سقوطها عهما يعنى الصبي والمخون وردها إلى حطاب التكليف وقد جعل الشرح ندلاً عن الرقة الصيام الذى هو من حطاب التكليف ولما لم يحد ابن عرفة سيلاً للرد على ما ذكره قال قول ابن شاس يجب في مال الصبي والمخون وأصح كالركاة ولم

فقتله سب للكمارة ويحاطب وليه حطاب تكليف

(أو محبواً) فقتله كذلك سب لها

(أو شريكاً) لصى أو محبون أو غيرهما ، فعلى كل كمارة كاملة ولو كثروا

• (إذا قُتِلَ مِثْلُهُ) حرح المرتد فلا كمارة على قاتله (مَحْصُومًا)

من القتل حرح الرديق والرائى المحصن فلا كمارة على قاتلهما ؛

(حَطَّاءً) لا عمدأ على عهد فتدب ومن الخطأ إذا انتهت أم الصبي

فوجدت ولدها ميتاً لانقلابها عليه وهى نائمة فعليها الكمارة وعلى العاقلة دية الخطأ •

أما لو انتها فوجداه ميتاً بينهما فهدر ، قاله فى المجموع

• (عِثْقُ رَقَّة) (١) مؤنة سليمة

و (لعمرها) أى للعمر من الرقة (شهران) أى صوم شهرين متتابعين

(كالطهار) فما يطلب فى الرقة والشهرين فيه يطلب ها ، من كونه سليمة من

قطع أصبع وحيد - وإن قل - ومرص مشرف - إلى آخر ما يأتى - ومن

كون الشهرين متتابعين بالهلال وتم الأول إن انكسر من الثالث إلى آخر ما يأتى

أحده لعيره من أهل المذهب بصاً ، بل فى حير العراى (اه من شب)

قوله [أو محبواً] معطوف على صبياً فهو و حير المبالغة والخلاف

فيه كالحلاف فى الصبي كما تقدم عن ابن عبد السلام

قوله [فعلى كل كمارة كاملة] أى لأنها لاتنحص لأبها عادة واحدة

ولا يصح الاشتراك فيها

قوله [حرح المرتد] أى لأن المراد بقوله مثله فى الحرية والإسلام ولذلك

يحرح العد

قوله [حرح الرديق والرائى المحصن] أى لأنها غير معصومين وفى

الحقيقة المرتد حارج بهذا القيد أيضاً

قوله [أما لو انتها] صمير التثنية يعود على الأبوين المعلومين من المقام

وقوله [فهدر] إنما كان هدراً لا كمارة ولا دية فيه للجهل بعين القاتل

قوله [إلى آخر ما يأتى] صوابه مامراً فى الموصعين

(١) متعلق بقوله «وعلى الماتل» الح

• (وَبُدِّيتَ) الكفارة للحر المسلم (و) قتل (حَنِينٍ) على المشهور ،
وقيل لا تدب

(ورقيقٍ) للقاتل أو لعبه (وَعَمْدٍ) لم يقتل به لكونه عى عنه أو اعدم
المكافأة

(وَدِيٍّ) قتله الحر المسلم عمداً أو خطأ ، فتدب للقاتل
• (وعليه) أى على القاتل عمداً إذا كان بالعمى ولم يقتل لحوجهم (مُطْلَقاً)
ذكراً أو أنثى حرّاً أو رقيقاً مسلماً أو غيره (حَلْدٌ مِائَةٌ وَحَسُّ سِتَةٍ) من غير
تعريف (وإن) كان قتله العمد متلماً (بقتل محموسٍ أو) قتل (عديه)
أو عدي غيره

• (وَسَبُ الْقَسَامَةِ) التى نوحب القصاص فى العمد والدية فى الخطأ
(قتلُ الحرِّ المسلمِ) دون الرقيق والكافر ، وسواء كان الحر بالعمى أو صبيّاً ،
قتل بحرق أو ضرب أو سم (بَلَوْتُ) نهج اللام وسكون الواو الأمر الذى يشأ عنه
علة الطل بأنه قتله ، (كشاهدين على قول حرٍّ مُسْلِمٍ بالغ قَسَمَتْنِي ،

قوله [فى قتل حنين] الظاهر أن محل الدب إن كان فيه العشر ،
وأما إن كان فيه الدية وقتله خطأ فيحب وانظر فى ذلك حيث قلنا بالدب فى
الحسين الذى فيه العشر كان عمداً أو خطأ

قوله [لحوجهم] دخل فى الحر عدم المكافأة

قوله [حلد مائة وحس ستة] اختلف فى المقدم منها فقيل الحلد ،
وقيل الحس ولم يشطروها بالرق لعظم الخطر فى القتل
قوله [نقل محموس] أى من أهل الدمة

قوله [وسب القسامة] هى اسم مصدر لا قسم لا مصدر له لأن مصدره
الإقسام ، وكانت فى الحاهلية فأقرت فى الإسلام

قوله [قتل الحر] من إصافة المصدر لمفعوله أى سبها أن يقتل حرّاً مسلماً
قوله [الأمر الذى يشأ عنه علة الطل] / هذا التعريف فى الوصيح
واعترض بأنه غير مانع لصدقه بالنسة ، وقد يحاب بأن قرية السياق نحررها
إد لا تحتاج لإيمان معها

أو حَرَحَسِي ، أو صَرَسِي فلانٌ ذكر حمسة أمثلة للوث أولها قول حر مسلم بالغ إلح ، وشهد على إقراره أنه قتله فلان عدلان ، واستمر على إقراره ، وكان به حرح أو أثر صرب أو سم وقلوبا « وكان به حرح » إلح هي التسمية الحمراء ملو قال فلان بل فلان أو تردد أو لم يكن أثر حرح - وهي التسمية البيضاء - بطل اللوث فلا قسامة ، واحتتر « بالحر » عن قوله « العبد » ، و « بالمسلم » عن الكافر ، و « بالغ » عن قول « الصبي » ، فلا يقل قولهم والمراد بفلان اسم القاتل حرّاً أو عبداً ، بالغاً أو صبيّاً ، ذكرنا أو أني (أو) قال (دعى عبده) فإنه مثل قوله قتلني ، يحرق فيه شروطه المتقدمة ، وسواء كان قول الحر المسلم قتلني (عمداً أو خطأ) هي العمد

قوله [أولها] إلح وتابها شهادة عدلين على معاينة الصرب أو الحرح أو أثر الصرب وثالثها شهادة واحد على معاينة الحرح أو الصرب ورابعها شهادة واحد على معاينة القتل وحامسها أن يوحد القتل وقرنه شخص عليه أثر القتل قوله [واستمر على إقراره] أي إلى الموت قوله [هي التسمية الحمراء] ألحى كثير من أهل العلم العدل بها ورأوا أن قول المقتول دعى عبد فلان دعوى من المقتول والناس لا يعطون بدعواهم والأيمان لا تثبت الدعاوى ورأى علماءنا أن الشخص عبد موته لا يتحاصر على الكذب في سبك دم غيره كيف وهو الوقت الذي يحق فيه الدم ويقطع فيه الطالم ، ومدار الأحكام على علة الطر ، وأيدوا ذلك بالقسامة وهي أيمان معلطة احتياطاً في الدماء ، ولأن العالب على القاتل إحصاء القتل عن البيات فاقصى الاستحسان ذلك قوله [بطل اللوث] أي على مشهور المذهب خلافاً للسهوري وعبد الحميد الصائغ القائلين بقول قوله ، ويكون لوثاً تحلف الولاية معه أيمان القسامة قوله [فلا يقل قولهم] أي لأنهم ليسوا من أهل الشهادة وأما المسحوط والمرأة فهما من أهلها في الحملة فذلك قل قولهما قوله [أو قال دعى عبده] تنويع في المثال الأول :

قوله [عمداً أو خطأ] تعميم في المثال المتقدم لا فرق بين تعديره بقتلني أو حرحي أو صربي أو دعى فقول شارحا وسواء كان قول الحر المسلم قتلني أي

يستحقون بالقسامة القصاص وفي الخطأ الدية (ولو) كان القاتل قتلتي إلح
(مَسْحُوطًا) أى فاسقا (لعدل) أى ادعى على عدل ولو أعدل وأورع
أهل زمانه أنه قتله إلح

(أو) كان القاتل (إسا) أى ولدا لأبيه أى ادعى على أبيه أنه دحه
أو شق حوفه أو رماه بحديدة قاصداً قتله ، فيقسمون ويقتل فيه وإلا فيقسمون
ويأخذون الدية معلطة

(وإنْ أَطْلَقَ) القاتل ولم يقيد بعمد ولا خطأ (يَسُّوا) أى أولياؤه أنه عمد
أو خطأ وأقسموا على ما يسو

• (وَبَسَطَتِ) القسامة (إِنْ قَالُوا لَا نَعْلَمُ) هل القتل عمد أو خطأ
أو لا نعلم من قتله (أو احْتَسَمُوا) بأن قال بعض الأولياء قتله عمدا ، وقال

وما عطف عليه

قوله [وفي الخطأ الدية] أى على إحدى الروايتين فيه ، قال في المقدمات
إن قال قتلتي خطأ ففي ذلك روايتان عن مالك إحداهما أن قوله يقتل ويكون
معه القسامة ولا يتهم وهذا أشهر ، والثانية لا يقتل قوله لأنه يتهم على أنه أراد إعفاء
ورثته فهو شبه بقوله عبد الموت لى عبد فلان كذا وكذا ، وهذه الرواية أظهر
في القياس وإن كان حليل ردّ عليها بلو أهاده (س)

قوله [قاصداً قتله] قيد في قوله أو رماه بحديدة

قوله [ويقتل فيه] أى في الأمتلة الثلاثة المتقدمة

وقوله [وإلا] أى بأن قال دعى عبد أنى متلا أو رماني بحديدة ولم يدع
عليه القصد

قوله [ولم يقيد بعمد ولا خطأ] عطف تفسير

قوله [أو لا ندع لم من قتله] أى لأن القسامة لا تكون إلا على معين
فإن قلت موضوع المسألة أن القاتل معلوم من قول المقتول فكيف يقولون لا نعلم
من قتله

والجواب أنه يحمل على أنه قال قتلتي ديد ملا والمدعى عليه مشارك
في الاسم فحيث يظهر قولهم لا نعلم من قتله ١

بعضهم لا يعلم هل قتله خطأ أو عمداً ، فيبطل الدم لأنهم لم يتعمقوا على أن
وليهم قتل عمداً حتى يستحقوا القود ، ولا على من قتله فيقسمون عليه ، أما لو قال
بعضهم قتله خطأ ، وقال البعض لا يعلم خطأ أو عمداً ، فلمدعى الخطأ الحلف
لجميع أيمان القسامة ويأخذ نصيبه من الدية لأن الثالث في الخطأ مال أمكن
توريعة ، ولا شيء لغيره ومثله لو قالوا جميعاً خطأ ، وبكل البعض فلو قال
بعضهم خطأ وبعضهم عمداً ، فإن استورا في الدرجة — كالسب أو الإحوة

قوله [فيبطل الدم] هذا هو جواب الشرط صرح به للإيضاح وإلا فقول
المصنف وبطلت يدل عليه

قوله [لأنهم لم يتعمقوا] إلح لف ويشر مرتب ، فإن قوله لم يتعمقوا راجع
لقوله لا يعلم هل القتل عمداً أو خطأ

قوله [حتى يستحقوا القود] أى ولم يتعمقوا على أنه خطأ حتى يستحقوا
الدية فكان عليه أن يريد ذلك

وقوله [ولا على من قتله] راجع لقوله أو لا يعلم من قتله فكان المناسب أن
يقدم هذا التصريح على قول المصنف ، أو احتلوا ولم يبرع على حل قوله أو
احتلوا ولو برع عليه لقال فيبطل الدم أيضاً ، لأنهم لم يتعمقوا على العمدة حتى
يقتص لم والدم لا يتعص بعد ذلك بحس قوله بعد ذلك أما لو قال بعضهم
قتله خطأ وفي العارة تعقيد وحل لا يحصى

قوله [فيقسمون عليه] المناسب حذف النون

قوله [وأما لو قال بعضهم] إلح هذا مفهوم قوله بأن قال بعض الأولياء
قتله عمداً

قوله [ومثله] أى في كون من لم يكل يحلف جميع أيمان القسامة ويأخذ
نصيبه من الدية

قوله [وبكل البعض] أى وحلف البعض جميع أيمان القسامة

قوله [فلو قال بعضهم] إلح هذا من حدة مفهوم قول الشارح بأن
قال بعض الأولياء إلح

قوله [فإن استورا في الدرجة] أى وهى في كون كل واحد له التكلم

فيحلف الجميع على كل طَيْسَقَ دَعَوَاهُ عَلَى قَدْرِ إِزْثِهِ ، وَيَقْصِي لِلْحَمِيعِ بَدِيَةَ
الْخَطَا فُلُو نَكْلٍ مَدْعَى الْخَطَا عَنْ الْخَلْفِ فَلَا شَيْءَ لِلْحَمِيعِ وَإِنْ نَكَلَ بَعْضُ
مَدْعَى الْخَطَا فَلَمَدْعَى الْعَمَدِ الدَّحُولِ فِي حَصَّةٍ مِنْ حَلْفٍ

• (أَوْ عَلَى مُعَايَةِ الصَّرْبِ) هَذَا ثَانِي أَمْتَلَةِ اللَّوْثِ ، فَهُوَ عَطَفَ عَلَى
قَوْلِهِ « أَوْ عَلَى قَوْلٍ حَرٍ » أَيُّ شَهِدَ عَدْلَانِ عَلَى مُعَايَةِ الصَّرْبِ

(أَوْ) مُعَايَةِ (الْحَرْحِ) خَطَاً أَوْ عَمْدًا أَيْ حَرَحَ أَوْ صَرَبَ حَرَّ مُسْلِمٍ
• (وَتَأَحَرُّ الْمَوْتِ) شَرْطٌ فِي الْقِسَامَةِ أَمَا إِذَا لَمْ يَتَأَحَرَّ فَيَسْتَحِقُّونَ الدَّمَ أَوْ الدِّيَةَ
بِدُونِ قِسَامَةٍ

• وَبَيْنَ كَيْفِيَةِ الْقِسَامَةِ فِي هَذَا الْمَثَالِ يَقُولُهُ

(يُقَسِّمُ) أَوْلِيَاؤُهُ (لَتَيْسَ صَرَبِهِ) أَوْ حَرْحِهِ (مَمَاتٍ) بِتَقْدِيمِ الْخَارِ لِإِفَادَةِ
الْحَصْرِ (أَوْ إِمَامَا مَمَاتٍ مِنْهُ) وَأَمَّا فِي الْمَالِ الْأَوَّلِ فَيَحْلِفُونَ لَقَدْ قَتَلَهُ ، وَذَكَرَ
الْمَثَالَ الثَّلَاثَ يَقُولُهُ (أَوْ) شَهَادَةُ (عَدْلٍ بِذَلِكَ) أَيُّ مُعَايَةِ الصَّرْبِ أَوْ الْحَرْحِ

كَمَا مِثْلُ الشَّارِحِ ، وَمَعْنَاهُ قَوْلُهُ اسْتَوَوْا فِي الدَّرَجَةِ أَنَّهُمْ لَوْ احْتَلَفُوا فِي الْعَمَدِ وَالْخَطَا
وَاحْتَلَفَتْ مَرْتَبَتُهُمْ قَرِيبًا وَعَدَدًا وَكَانَ الْحَمِيعُ لَهُ التَّكْلِمُ كَسَمَاتٍ وَأَعْمَامٍ فَإِنْ قَالَتْ
العَصَةُ عَمْدًا وَالْبَاتُ خَطَاً كَانَ الدَّمُ هَدْرًا لَا قِسَامَةَ فِيهِ وَلَا دِيَةَ وَلَا قُودَ ، وَإِنْ
قَالَتْ الْعَصَةُ خَطَاً وَالْبَاتُ عَمْدًا حَلَفَتِ الْعَصَةُ حَمْسِينَ يَمِينًا وَكَانَ لَمْ يَصِيهِمْ
مِنَ الدِّيَةِ ، وَلَا عِرةَ يَقُولُ الْبَاتُ لِأَنَّهُ لَا يَحْلِفُ فِي الْعَمَدِ أَقْلَ مِنْ رَحْلِيں عَصَةٍ
كَمَا بَأْتَى ، وَإِنْ احْتَلَفُوا فِي الْعَمَدِ وَالْخَطَا وَاسْتَوَتْ دَرَجَتُهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لِلْحَمِيعِ التَّكْلِمُ
كَسَمَاتٍ مَعَ بَيْنٍ فَالْعِرةُ بِكَلَامِ الْبَيْنِ كَمَا أَنَّهُ لَا عِرةَ بِكَلَامِ الْأَعْمَامِ مَعَ الْبَيْنِ

قَوْلُهُ [الدَّحُولُ فِي حَصَّةٍ مِنْ حَلْفٍ] أَيُّ عَلَى مَا لِلشَّيْخِ يَوْسُفَ الْمَيْشِي
فَإِذَا كَانَ مَدْعَى الْخَطَا اثْنَيْنِ وَمَدْعَى الْعَمَدِ اثْنَيْنِ وَحَلَفَ وَاحِدٌ مِنْ مَدْعَى الْخَطَا
كَانَ لِمَدْعَى الْعَمَدِ الْخَلْفُ مَعَهُ ، وَتَأْخُذُ الثَّلَاثَةُ بِنِصْفِ الدِّيَةِ يَقْسِمُ عَلَيْهِمْ

قَوْلُهُ [أَوْ عَلَى مُعَايَةِ الصَّرْبِ] [الْح] أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَثَرٌ

قَوْلُهُ [بِدُونِ قِسَامَةٍ] أَيُّ لِكُونِهَا شَهَادَةً عَلَى مُعَايَةِ الْقَبْلِ

قَوْلُهُ [أَوْلِيَاؤُهُ] الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ أَيُّ الْمُسْتَحَقُّ لِأَنَّ الْفَاعِلَ صَمِيرٌ
مُسْتَرْتَرٍ مُعَرَّدٌ ، وَمُقْتَصَى كَلَامِ التَّارِخِ أَنَّ الْفَاعِلَ اسْمُ طَاهِرٍ مُعْدُوفٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ

(مطلقاً) عمداً أو خطأ تأخر الموت أو لم يتأخر

(يُقَسِّمُ) الأولياء حمسين يميناً صبيعتها المشتعلة على اليمين المكملة للصاب من العدل (لقد حرّجته) أو صر به (ومات منه) من الحرج أو الصرب وقيل يحلف واحد من الأولياء يميناً مكملة لشهادة أنه صر به أو حرّجه ثم يحملون الحمسين إلح لكن قد علمت أنه داخل في صفة القسامة ؟

(أو) شهد عدل (بإقرار المقتول بعمد أو خطأ) أى قال نالغ إن فلانا حرّجى أو صر بى عمداً أو خطأ وشهد عدل على قوله ، فشهادته لوث يحلف الأولياء حمسين يميناً بالصبيعة المشتعلة على اليمين المكملة للصاب ، فلا يحتاجون ليمين مفردة على المعتمد

لأن الفاعل لا يحدف إلا في مواضع ليس هذا منها

قوله [أو لم يتأخر] عطف على محذوف تقديره تأخر أو لم يتأخر

قوله [يقسم الأولياء] يقال فيه ما قيل في الذى قبله

قوله [من الحرج] المناسب أن يأتي بأى التفسيرية بدل من -

قوله [لكن قد علمت أنه داخل في صبيعة القسامة] أى مع كل يمين فلا حاجة ليمين أخرى من أحد الأولياء حيث يعبر في كل يمين لقد حرّجه وومات منه

قوله [أو شهد عدل] إلح هذا هو المثال الرابع

وقوله [أو شهد عدل برؤيته] هو المثال الخامس

قوله [بعمد أو خطأ] هذا هو المعتمد خلافاً لقول حليل إنه لوث في العدد دون الخطأ ، فقد اعترضه (س) بقوله إن هذه التمرة لم يقل بها أحد وإعما في المسألة قولان الوقف على الشاهدين مطلقاً ، والاكتفاء بالشاهد الواحد مطلقاً

قوله [أى قال نالغ] أى لاند أن يكون المقر بالحرج أو الصرب نالغاً لإقرار غيره لا يعتبر ولا بد أن يكون حرّاً مسلماً أيضاً ، وأما الشهادة على معاينة الحرج أو الصرب فتعتبر في النالغ وغيره كذا في (شب)

(يَقْسِمُونَ لَقَدْ قَتَلْتَهُ أَوْ) شهد عدل (رؤيته) أى المقتول حال كون المقتول (يَتَشَحَّطُ) عاء وطاء مهملتين يتحرك (فى دمه و) الشخص (المتهم) بالقتل (قُرْنُهُ عَلَيْهِ) أى على المتهم (أثرُهُ) أى أثر القتل ، ككون الآلة بيده ملطحة بدم أو حارحاً من مكان المقتول وليس فيه غيره ، فتكون شهادة العدل على ما ذكر لوثا يحملون الأولياء أيمان القسامة ، ويستحقون القود فى العمد والدية فى الخطأ

واعلم أنه تلمه القسامة ولو تعدد اللوث ، كشهادة عدل بمعاينة القتل مع عدلين على قول المقتول قتلنى فلان ، فلا يقتضون ولا يأحدون الدية إلا بعد القسامة (وليس مه) أى من اللوث (وُحْدُهُ) أى المقتول (بقرية قوم) ولو مسداً بقرية كمار ، وهذا إذا كان يحالطهم عبرهم فى القرية ، وإلا كان لوثاً يوجب القسامة كما جعل صلى الله عليه وسلم القسامة لانسى عم عبد الله بن

قوله [يقسمون لقد قتله] أى فصيلة يميمهم فى الخمسين يميناً يقولون ذلك ولا فرق بين تأخر الموت وعدمه فى هذا المثال والمدار على ثبوته
قوله [أو شهد عدل برؤيته] لا خصوصية للعدل بذلك بل كذلك عدلان أو أكثر إذ ليس الموحى للقسامة انفراد العدل كما توهمه عبارته ، بل قوة التهمة وعدم التحقق كما يعيده ابن عرفة كذا فى (ن)
قوله [يحملون الأولياء] أى وصيلة أيمانهم كالتى قبلها
قوله [والدية فى الخطأ] لكن مثال رؤية العدل المقتول يتشحط فى دمه والمتهم بقرنه عليه أثره بعد كون القتل خطأ بل الشأن أنه عمد فقول الشارح والدية فى الخطأ بعيد

قوله [فلا يقتضون] أى فى العمد
وقوله [ولا يأحدون الدية] أى فى الخطأ .
قوله [بقرية قوم] أى وليس مه أيضاً موته بالرحام بل هو هدر ، وعد الشافعى لوث يوجب القسامة والدية على جميع الناس بذلك الموضع أفاده (ن)
قوله [لانسى عم عبد الله] وهذا حريصة ومحیصة تشديد الباء مصعراً فيهما
فمن سهل بن حنيفة قال « انطلق عبد الله بن سهل ومحیصة بن مسعود إلى

سهل حيث وجد مقتولا حياً ، لأن حير مكان لا يحاط اليهود فيها غيرهم
(أو) وجد مقتولا (بدأهم) . لحوار أن يكون قتله غير أهل القرية والدار
ورماه عندهم حيث كان يحاطهم غيرهم في الدار أيضاً
• (وإن انصرفت نعمة) أي جماعة من المسلمين يعي بعضهم على
بعض لعداوة بينهم ، وإن كانوا تحت طاعة الإمام (عن قتلى) متعلق
بالصلى ، (ولم يحلهم القتلى) فقال مالك في المدونة لا قسامة ولا قود
ودمهم هدر قال المقتول قتلى فلان أم لا ، قام له شاهد من العاة أم لا إدا
لو قام شاهد من غيرهم لكان لوئاً قطعاً وقال ابن القاسم تفسيراً لقول الإمام في العتية
« لا قسامة ولا قود » إن تحرد القتل عن تلمية وعن شاهد أما لو قال دى
عد فلان ، أو شهد بالقتل شاهد من العاة فالقسامة والقود ،

حير وهي يومئذ صلح فترقا فأتي محبصة إلى عد الله بن سهل وهو يتشخط في
دمه قتيلاً فدهه ، ثم قدم المدينة فابطلق عد الرحمن بن سهم ومحبصة وحويصة اما
مسعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عد الرحمن يتكلم فقال كبر كبر وهو
أحدث القوم فسكت فتكلموا فقال أنحلون وتستحقون دم قاتلكم أو صاحبكم ؟
قالوا كيف يحلف ولم يشهد ولم ير ؟ قال فسترثكم يهود حمسين يميناً منهم
قالوا وكيف بأحد بأيمان قوم كمار ؟ فعقله النبي صلى الله عليه وسلم من عدده ،
وفي رواية مائة غير من إبل الصدقة »

قوله [وإن كانوا تحت طاعة الإمام] أي هذا إذا كانوا خارجين عن
طاعة الإمام وهم العاة بالمعنى الآتي ، بل وإن كانوا تحت طاعته ولا يسمون عاة
بالمعنى المصطلح عليه عند الفقهاء

قوله [عن قتلى] جمع قتييل

قوله [ودمهم هدر] نحوه في (عب) والخرتني ، ونقله بعضهم عن
أبي الحسن في شرح الرسالة ونقله (ر) عن العاكهاني ، واعتصره (ر) قائلاً لم أر
من صرح به من أهل المذهب ممن يعتمد عليه ، والذي حمل عليه عياص والأثني قول
المدونة لا قسامة ولا قود في قتييل الصميم أن فيه الدية على الفثة متى نارعتة وإن
كان من غير العتين فديته عليهما لا أنه هدر كذا في (ن)

وهو الذى حرى عليه المصنف لكونه المقتى به ، بقوله
 (فَاَقْسَامَةٌ وَالْقَوْدُ بَتْدَمِيَّةٌ أَوْ شَاهِدٌ) ولم يحملوا هذا من التالو
 لاحتمال أن موته من فعله أو فرقته وقال بعض الأشياخ مؤولاً للمدونة « لا قسامة »
 إن تحرد قوله عن شاهد بل بمجرد قوله قتلنى فلان ، وعليه لو قام شاهد بمعاينة
 القتل من الطائفتين لكان لوثاً يوجب القسامة والقود « قوله » ولم يعلم القاتل « أما
 لو شهدت عليه بية لعمل بمقتضاها
 (وَإِنْ تَأَوَّلُوا) أى البعاه أى قامت شبهة لكل طائفة تقتضى حوا
 المقابلة (هَدَرَ) أى فالمقتول من كل طائفة هدر ، فلو تأولت إحدى الطائفتين
 فى مقتولها القصاص وفى الأخرى هدر ، لأن المتأولة دافعة الطائفة عن نفسها ،
 كما أشار له بقوله

(كَرَّاحِيَّةٌ) متعددة غير متأولة بل طلما (على دَامِيَّةٍ)
 • ولما قام سب القسامة ذكر تفسيرها بقوله

(وهى) أى القسامة المتقدم ذكرها (حَمْسُونٌ يَمِيَّاتٌ) على ما روجه
 المصنف تبعاً للأصل يحملها النالغ العاقل (متوالية) بدون تعريق برمان أو مكان
 وقد تبع المصنف الأصل التابع لاس الحاحب واس شاس ، قال شيخنا فى المجموع

قوله [وهو الذى حرى عليه المصنف] أى لكونه قول اس القاسم
 الذى رجع إليه كما صرح به اس رشد

قوله [ولم يحملوا هذا من التالو] أى بحيث يقتل الجميع بالواحد ؛

وقوله [لاحتمال أن موته] علة لعدم العمل

قوله [من الطائفتين] أى من إحداهما

قوله [وإن تأولوا] إلح أى كالتوابع بين الأصحاب ومن ألحق بهم ؛

قوله [متوالية] أى فى نفسها لأنه أربب وأوقع فى النفس ، لكن فى
 العمد يخلف هذا يميئاً وهذا يميئاً حتى تم أيمانهم ، ولا يخلف واحد جمع حظه
 قبل حط أصحابه لأن العمد إذا بكل فيه واحد بطل الدم وإذا بطل سكول
 واحد دعت أيمان غيره بلا فائدة ، وأما فى الخطأ فيخلف كل جمع ما يوبه
 قبل لأن حلف أصحابه من بكل لا يبطل على أصحابه

ولم أذكر قيد التوالى لقول الباني عن ابن مروق لم أره لغيرهما
(بشاً) أى يخلصون على الت والحرم ، فلا يكفى لا تعلم غيره قتله ، بل
يقولون والله الذى لا إله غيره ليس صرته مات أو لقد قتله ، واعتمد البات
على طى قوى

(ولان) كان اليمين (میں اعمى أو ، من (عائب) حال القتل إذ قد يحصل
لها العلم بالحر كما يحصل بالمعاينة

• (وحسرت اليمين) إذا ورعت على عدد وحصل كسران أو أكثر (فقط)
فإنها تكمل (على) دى (أكثر كسرها) ولو كان صاحب أكثر الكسر
أقل نصيباً ، كست مع اس عليها ستة عشر وثلاث ، وعلى الاس ثلاثة وثلاثون
وثلاث ، فكسرها أكثر ، فتحلف سبعة عشر والاس ثلاثة وثلاثين ، وكأم وأح
لأم وروحة وعاصب ، على الروحة اثنا عشر يميناً ونصف ، وعلى الأح لأم ثمانية

قوله [لم أره لغيرهما] قد يقال لا يلزم من عدم رؤيته كونه ليس
مصوصاً وأيضاً من حط حجة على من لم يحط

قوله [فلا يكفى لا تعلم غيره قتله] أى فلا يكفى الحلف على نعى العلم
قوله [واعتمد البات] جواب عن سؤال كيف يحلف على الت مع
أنه قد يكون لا حرم عنده فأفاد أنه يكفى الاعتماد على الطى القوى وهو يؤخذ من
قرائن الأحوال

قوله [إذ قد يحصل لها العلم] إلح المماس أن يقول لاعتماد كل على
اللوث وحيد فلا فرق بين الأعمى والبصير وغيرهما

قوله [وحسرت اليمين] هذا كالحصيص لقوله وهى حمسون يميناً فحل
كونها خمسين يميناً إذ لم يكن كسر وإلا رادت كما فى بعض الأمثلة الآتية
وسبأنى فى الشارح التسمية عليه

قوله [فقط] احترر بذلك عن الدقة فلا حر فيها ، بل كل يأخذ أو
يدفع ما يحصه ولو مكسوراً

قوله [كست مع اس] هذا مثال لما حصل فيه كسران
قوله [وكأم وروحة] مال للأكثر من كسرين ومسألتهن من اثني عشر

وثلاث ، وعلى الأم ستة عشر وثلاثان ، فتحلف سبعة عشر ، ويكمل العاصب والروحة يمينه للتساوى ، وسقط كسر الأح للأُم فقط ، خلافاً لعبد الباقي (والآ) بأن ساوت الكسور (فعلى) كل من (الجميع) تكميل ما انكسر عليه للتساوى ، كثلاثة بين على كل ستة عشر وثلاثان ، فيحلف كل واحد سبعة عشر فقلوه «وهى حمسون» يميناً إذا لم يكن كسر وإلا فتريد (يَحْلِفُهَا) أى أيمان القسامة (فى الخطأ مَسْ يَرِثُ) المقتول من المكلمين ، وتورع هذه الأيمان على قدر الميراث وإن لم يوجد إلا واحد من الإحوة للأُم ، فإنه يحلف حمسين يميناً ويأخذ حظه من الدية ، أو لم يوجد إلا امرأة واحدة كما قال

(وإنَّ واحداً أو امرأة ولا يأخذُ أحدٌ) من الأولياء المحاصرين بالعين إذا عاب بعضهم أو كان صغيراً شيئاً من الدية من العاقلة (إلاَّ بَعْدَهَا) أى بعد

لأن فيها تلتا وربعا فكل يحلف على قدر ميراثه ، فالأُم تلتها والروحة ربعا والأح للأُم سدسها والعاصب الباقي وهو ربعا فقلوه [فتحلف سبعة عشر] أى تكملة لكسرها لكوبه الأكبر من كسر الأح للأُم

فقلوه [ويكمل العاصب والروحة] أى يحلف كل ثلاثة عشر فقلوه [وسقط كسر الأح للأُم] أى فيحلف تمامية فقط. فتصير الأيمان لإحدى وحمسين

والحاصل أن الانكسار إذا وقع فى الأيمان فكل ينظر لها على حدة حتى كان فيها كسور مختلفة ناقلة والكثرة كمل أكثرها وترك أقلها وإن تساوت كسورها كمل كل

فقلوه [فيحلف كل واحد سبعة عشر] أى فتصير الأيمان لإحدى وحمسين ولو كان للميت ثلاثون أساً كان على كل واحد يمين وتلتان فيحلف كل واحد مهم يمينين فالحملة ستون بحجر الكسور كلها لتساويها

فقلوه [من يرث المقتول] أى كما فى مسألة الأم والروحة والأح للأُم والعاصب تولوه [من الإحوة للأُم] أى مثلاً

حلله جميع الأيمان ويأخذ حصته من الدية . لأن العاقلة لا يحاطون بالدية إلا بعد ثبوت الدم

(ثم) بعد حلف الخاضر جميع الأيمان (حلف) من حصر من العية أو بلغ الصبي (حصته) من أيمان القسامة فقط ويأخذ نصيبه من الدية . (ولا يحلف) أيمان القسامة (في العمد أقل من رحلتين) لأن النساء لا يخلصن في العمد لعدم شهادتهن فيه . فإن انردن عن رحلين صار المقتول كمن لا وارث له فترد الأيمان على المدعى عليه (عصاة) ولو لم يرثوا بأن كان هناك من يحجبهم كما يأتي ، كانت العصاة من السب أو من الولاء كما قال

(ولو موثي) فإنه إذا وجد اثنان من الأهلين أى المعتقين للمقتول فيقسمون ويستحقون القصاص في العمد أو الدية في الخطأ ، بخلاف المولى الأسفل

قوله [لا يحاطون بالدية إلا بعد ثبوت الدم] أى وهو لا يتست إلا بعد حلف جميعها

قوله [حصه] أى يحلف ما يوبه على حسب المصلحة الشرعية ، وظاهره ولو رجع الأول عن دعوى الدم وهو كذلك كما في نقل ابن عرفة لأن حلله قبل ذلك حكم مصى ، فإن مات العائ أو الصبي قبل قدومه أو بلوغه وكان الخالف الذى حلف جميع أيمانها قبل ذلك وازته فهل لابد من حلله ما كان يحلله مورته ، أو يكفى بأيمانه السانة ؟ قولان . رجع ابن رشد تأييدهما كما في (س)

قوله [فإن انردن عن رحلين] إلح أى أو كان له عاصب واحد ولم يحد من يستعين به

قوله [فترد الأيمان على المدعى عليه] أى فإن حلف برئ وإلا حسن حجه يحلف ، ولو طال سحجه ولا يقل بمجرد الكول لأن القتل لا يتست بشاهد واحد قوله [ولو لم يرثوا] أى هذا إذا ورتوا كأخوين للمقتول ولا وارث له غيرهما ، أو لم يرثوا كعممين له والحال أن الوارث له ست وأحت مثلا

قوله [فيقسمون ويستحقون] المناسب فيقسمان ويستحقان لأن الصمير عائد على الأشبين

فليس عصاة والمعتقة لا دخل لها في العمد
 (ولا يُقسَّمُ فيه) أى في العمد (إلا على واحد) من الجماعة الملوئين
 بالقتل (يُعتَسَرُ) أى يعيه المدعى (لها) للقسامة ، يقولون في الإيمان لِمَسْ صر به
 مات لا من صر بهم
 • ولا يقتل بها أكثر من واحد فإن استورا في قتل العمد ، كحمل صحرة
 ورموها عليه مات فيقسمون على الجميع حيث رفع حياً وأكل ثم مات ، فلو مات
 مكانه أو أُنعت مقاتله قتل الجميع بدون قسامة ، هذا ما روجه شيخنا راداً على
 عبد الباقي فلو أمسك شخصاً وقال لآخر أصربه فصر به وهو يمسه حتى
 مات فكذلك على المشهور وقال عبد الباقي يقسم عليهما ويقتلان

قوله [والمعتقة لا دخل لها في العمد] أى وإن كانت تعد في العاقلة
 لأن السبا لا يخلص في العمد لعدم شهادته فيه كما تقدم
 قوله [ولا يقتل بها أكثر من واحد] الحاصل أن المعتد أنه لا يقتل
 بالقسامة في العمد إلا واحد ولو تعدد نوع الفعل واحتلف كما هو ظاهر المواق ،
 وأما ما قيل من أنه إذا تعدد نوع الفعل واحتلف فيقتل بالقسامة أكثر من واحد
 فهو ضعيف كما في (س)

قوله [فإن استورا في قتل العمد] قال ، (شب) وقوله من واحد يعين لها
 يحب تقييده بما إذا احتمل موته من فعل أحدهما ، وأما إن لم يحتمل كرمى جماعة
 صحرة لا يقدر بعضهم على رفعها فإن القسامة تقع على جميعهم ويقتلون أى واحد
 لمساواتهم كما نقله الشارح عن ابن رشد وإذا قتل واحد من الدين رموا الصحرة
 فعلى كل واحد من بقى حلد مائة وحسن ستة كما يفيد ما ذكره السائى عن
 أصح ، وإذا وقعت القسامة على واحد بعينه تم اعتراف آخر بالقتل فإن ولى المقتول
 محير في قتل واحد منهما فقط ، وإذا قتل أحدهما حسن الثاني عاماً وحلد مائة
 (هـ) ومثله في الحاشية والمجموع إذا عدت ذلك فقول الشارح ويقتل الجميع
 صوابه ويختارون واحداً للقتل

قوله [فكذلك على المشهور] أى يقتلان بعير قسامة
 وقوله [وقال (ع)] إلح مقابل للمشهور كما أعاده في المجموع

(وَالْوَلَّى) أى عليه إن كان واحداً أو تحييراً إن تعدد (الاستعانة) فى القسامة (بِعاصبه) أى عاصب الولى وإن لم يكن عاصب المقتول كامراًة مقتولة ليس لها عاصب غير اسمها وله إحوة من أبيه. فيستعين بهم أو بعصمهم أو بعمة مثلاً، فقوله «بِعاصبه» أى حسبه واحد أو أكثر كما قال (وإن أحسباً) (وورعت) أى الإيمان على مستحقى الدم فإن رادوا على حمسين احتزى منهم بحمسين (وكتفى) فى حلف جميعها (اثان) من الأولياء (طاعاً) من أكثر (أى إذا كان الأولياء أكثر من اثنين وطاع منهم اثنان فيكفى كان الباقي (غير ناكليين)

قوله [الاستعانة فى القسامة بعاصبه] هذا فى العمد ، وأما فى الخطأ فيحلها وإن واحداً بشرط كونه وارثاً والحاصل أنه لا يحلها فى الخطأ إلا الورثة ذكوراً كانوا أو إناثاً اتحد الوارث أو تعدد ، وأما فى العمد فلا يحلها إلا العدد من العصبة سواء كانوا كلهم عصبة المقتول أو بعضهم عصبته والعص عصبة عصبه ، سواء كان عاصب المقتول وارثاً أو غير وارث

قوله [وإن أحسباً] أى من المقتول لأمس الولى فلا بد أن يكون عصبة له كاستئلة الشارح المقدمة

قوله [على مستحق الدم] أى على عدد الرؤوس وهذا فى العمد ، وأما فى الخطأ فتورج على قدر الإرث

قوله [احتزى منهم بحمسين] فإذا طلب كل واحد منهم الحلف دخلت القرعة فيمن يحلها منهم عد المشاحة

قوله [غير ناكليين] حاصل العقه أن أولياء المقتول إن كانوا أكثر من اثنين والحال أنهم فى درجة كإحوة أو أعمام فطاع منهم اثنان يحلف جميع إيمان القسامة فإنه يحتزى بذلك بشرط أن يكون الذى لم يحلف غير ناكلى فلو كان ناكلاً بطل الدم ولا يحتزى يحلف من أطاع والموصوع أن الجميع فى درجة واحدة كما علمت وإلا فلا عرة سكول من نكل إن كان بعيداً

(وَيَكُولِ الْمُعَيَّنِ) من عصاة الولي (لَا يُعْتَسَرُ) فيستعين بغير الناكل من عصاة الولي

(بحلاف) نكول (غيره) أى غير المعين فإنه معتبر إذا كانوا في درجة واحدة ، كمين أو إحوة نكول بعضهم ولا يصير نكول أحد مع أقرب ، فإذا نكل بعض الأولياء المستويين في الدرجة

(فُتْرَدُ) الأيمان (على المدعى عليهم) بالقتل ، كما ترد لو لم يوجد من الأولياء إلا راحل ليس له معين (يَسْخِيفُ كُلُّ) منهم (حمسين) يميناً إن تعددوا ، لأن كل واحد منهم متهم بالقتل ، وإن كان لا يقتل بالقسامة إلا واحد فإذا كان المتهم واحداً حلف الخمسين يميناً

(ومن نككل) من المدعى عليه بالقتل (حُسِينٌ حَتَّى يَسْخِيفَ) خمسين أو يموت في السحر حيث كان متمرداً ، وإلا فعند ستة يصرب مائة وَيُطْلَقُ كما في عهد الباقي ، ولكن الذي في التوضيح لا يطلق حتى يحلف أو يموت مطلقاً ، ورححه الأشباح

(وإن أقام) المدعى (شاهداً) واحداً (على حَرَحٍ) خطأ أو عمداً فيه شيء مقدر شرعاً فيحلف إلح ، فلو كان الحرح عمداً لا شيء فيه مقدر اقتضى بالشاهد

قوله [ويكول المعين] بصيغة اسم الفاعل أى المساعد وإعالم يعتبر لبعده في الدرجة

قوله [ولا يصير نكول أحد مع أقرب] أى كاس عم مع أح

قوله [كما في (ع)] ليس ذلك نص (ع) إنما نصه حسن حتى يحلف أو يطول سحره فيعاقب ويحلى مسله إلا أن يكون متمرداً إلح فلم يكن فيه التقيد بسنة ولا مائة

قوله [خطأ أو عمداً] الأولى حرة لأنه صفة حرح

قوله [فيه تنىء مقدر] قيد في العمد وذلك كالحائضة والآمة

قوله [فيحلف] إلح أى واحدة ويأخذ العقل

قوله [لا تنىء فيه مقدر] أى في عمده لكونه ليس من الماناف وذلك

كقطع اليد وقلع العين

واليمين كما تقدم

(أو) أقام شاهداً على (قتل كافر) ، أو حرقه من مسلم عمداً أو خطأ أو من كافر خطأ (أو عمد) عمداً أو خطأ كان القاتل مسلماً أو عبداً أولاً
(أو) أقام شاهداً على (حسين) ألقته ميتاً أو مستهلاً
(حتلف) مقيم الشاهد يميناً (واحدة) في الجميع
(وأحد العقل) أى المال فيشمل دية الحرق وقيمة الرقيق والعرة في الحيين إن رل ميتاً والدية إن استهل بقسامة في الخطأ
(إن سكتل) المدعى عن اليمين مع الشاهد (سرى الحايى) تعبيره
« بالحق » أشمل من قول الأصل الخارج

قوله [من مسلم عمداً أو خطأ] أى لا فرق بين عمد المسلم وخطئه في قتل الكافر لعدم مكافأته

وقوله [أو من كافر خطأ] أى وإما لو كان القاتل للكافر كافر عمداً لاقتص منه شاهدين إن تراضوا إلينا ولا يكفى في توفته عليه الشاهد واليمين لأن القتل لا يشت بالشاهد واليمين وفي حرقه يقص منه بالشاهد واليمين

قوله [أو عمد أو خطأ] أى فالرقيق في العمد والخطأ سواء لأنه مـ والعمد والخطأ في أموال الناس سواء

قوله [أو عبداً أولاً] قال (تب) والحترتي لكن إن كان القاتل للعد عمداً رقيقاً حر سبيده بين إسلامه وفدائه

قوله [أو مستهلاً] أى ومات

قوله [يميناً واحدة] إلح هذا إذا كان مقيم الشاهد واحداً وإن تعدد وي الكافر أو الحيين حلف كل واحد يميناً كما قال ابن عرفة والظاهر أن سيد العمد كذلك إذا تعدد (اه ع)

قوله [فيشمل دية الحرح] إلح أى حيث فسر العقل بالمال

قوله [في الخطأ] أى وأما العمد فالقرد بقسامة

ومحل كون الحائى يبرأ (إن حلفَ) يمياً واحدة
 (ولاً) يحلف (عَريمَ) ما يلزمه في جميع الصور
 (إلا الحارجَ عَمْداً) فإنه إن نكل (فَيُحْسِنُ) فإن طال عوقب
 وأطلق

قوله [إن حلف يمياً واحدة] أى في غير ما فيه القسامة كسألة الحين
 إذا استهل صارحاً ثم مات وإلا فلا يبرأ إلا بحمسين يمياً فإن نكل لزمه الدية
 في الخطأ وفي العمد سحن على ما تقدم في الناكل الذى ردت عليه أيمان القسامة
 قوله [ما يارمه في جميع الصور] أى من دية وقيمة وحررة
 قوله [إن نكل فيحس] الأولى حذف العاء ويقتصر على العاء الأولى
 ويحذفها فاء المتى

دكّر فيه تعريف العى لروماً من تعريفه الباعية ، وهولعة

باب

لما فرغ من الكلام على القتل والحرق أنع ذلك بالحيايات التى توحب العقوبة سمك الدماء أو ما دونه وهى سعة العى والردة والزبا والقذف والسرقة والخيانة والشرب ، وبدأ بالعى لأنه أعظمها مفسدة إذ فيه إدهاب النفس والأموال عالياً كذا فى (س)

قوله [لروماً] أى لا بطريق الصراحة لأن الباعى مشتق من العى ومعرفة المشتق تستلزم معرفة المشتق منه

(١) هذا الباب يعظم ما يعامل مانسبه فى العادى بعمه الثورة أى الاصول التى تحور فيها الثورة على نظام الحكم والخروج عليه بالقوة وهى القرعة الإسلاميه مهيد ، كما هو ملحوظ بالتأويل على الإمام ، وفى بعض المذاهب يحاكمان وحبواً لقوله تعالى « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا » [الآية ٩ من سورة الحمراب] فلا تحور الثورة ولا تكون مشروعة فى الإسلام إلا لسبب التأويل وإلا كانت حرابة ذلك لأن الحكم الإسلامى يقوم - كما قدما - على العقيدة الإسلاميه كأساس الحكم هو ما سماه بالعدل والتوحيد أى العمل بما يقتضيه شهادة التوحيد من معيد ما أمر الله به ، ومع ما بهى الله به على وجه التصام بين المسلمين وهذا فإن عرص الخصامه كلها هو اقامه هذه العقيدة وما يقتضيه ، فإن حدثت الثورة صانه لهذا المبدأ كانت مشروعة وتجمت بالصمانات المنصوص عليها فى هذا الباب ، وإن قامت لعرض آخر لم تكن مشروعه ولم تسمح هذه الصمانات بل اعبرت حرابة أوجب حد المحاربين

وفى العادى الحدوث الثورة مشرعه لائى سب لأن العادى الحدوث وصعى فكان الشعب حراً فى القول عن مذهب لآخر حسبما يراه وهذا الخروج لاعبات إلا على الشروع به ، وذلك احداً بالواقع حسب ، وإلا فان الثوار إذا املحوا فى توزيعهم وانسل الحكم الى اندهم تكونت مهم حكومية مشروعه بل وأمكن لهم أن يحاسوا المهد البائد ويحرموا اعماله وأما فى الاسلام فان نحاح البناء لايسع عليهم المشروعيه إلا إذا كانوا على حق فى تأويلهم وسب حروبهم

التعدى ، وشرعاً الامتناع من طاعة مَنْ ثَمَّتْ إمامته في غير معصية .

قوله [التعدى] أى لأنه يقال يعى الرجل على الرجل استطال وتعدى عليه ، وقال ابن العرى هو الطلب إلا أنه مقصور على طلب حاص ، وهو أن يعى على ما لا يسعى اسعاؤه

قوله [من ثمت إمامته] قال (س) واعلم أن الإمامة تمت بأحد أمور ثلاثة إما بيعة أهل الحل والعقد ، وإما بعهد الإمام الذى قبله له ، وإما بتعده على الناس ، وحينئذ فلا يشترط فيه شرط لأن من استندت وطأته وحت طاعته ، وأهل الحل والعقد من اجمع فيه ثلاث صفات العدالة والعلم بشروط الإمامة والرأى وشروط الإمامة ثلاثة كونه مستحسناً لشروط العتيا ، وكونه قرشياً ، وكونه ذا وحدة وكماية في المعصلات وبرول الدواهي والملمات (هـ)

قوله [في غير معصية] راد اس عرفة في تعريمه بمالعة ولو تأويلًا فكان على الشارح زيادته كما فعل المصنف في تعريف الباعية

« وأساس نظرية الثورة في القانون الدستوري الخدب أن النظام الدستوري يتكون من ثلاثة عناصر الشعب والسلطة والوزار الدستوري فإن الشعب يوق الحرية والسلطة توقي للمحافظة ، فإن طلى عصر السلطة على عصر الشعب وكسب الحريات ساع للشعب أن يحكم إلى الواقع ويعلم نظام الحكم حوة لاميانه على الحريات ، وذلك إعادة للوزار الدستوري وهذا كله مع واقى أى إن قدروا على ذلك ، والا فإن الحكومه المستنده — يحكم نظامها الذى يكون قائماً الزاه — لها أن تحصى نعمها بالوسائل التى معدر عليها صانة لمكانها

وبذلك درى ان الثورة في الإسلام ليست مشروعة إلا لسبب وحيد هو الأول يحى على السلطة وأهامها بأنها حرج على الدين وحالعه مخالعة صريحه فإن نصب الثورة فلا تكون مشروعة إلا إذا قامت على هذا الأساس ولا تسع محاحها عليها مشروعتها مطلقاً ، أى تصرف الطر من سب القيام بها لان المشروعية الإسلامية ثامة لاسع نمكن المشروعه الوصيه فإنها رهسة الزمان وحكم الوقت على العكروهدا فلاشك يسع على النظام الاسلامى ثاتاً وأسعراراً لاسم به الطم الوصمة من حيث تعرضها لقتلوات على محلف أساسها (أيا كانت الأساس) ومن حث أنسيانها للانعاهات الوصيه التى تسع بإقامه حكومه حديدة على أساس تلك الاتعاهات المعيرة

• (السَّاعِيَّة مِرْقَة) أى طائفة من المسلمين ، وهذا بالنظر للعالم ، وإلا فالواحد قد يكون ناعياً (أنت طاعة الإمام الحق) الذى ثبتت إمامته بإبضاء الخليفة عند موته له — حيث كان متأهلاً — وإلا فأهل العلم فشرط الإمام تسليم العدول دوى الرأى ، فلا يردُّ قتالُ الإمام الحسين يريد اس معاوية ، لأن يريد لم يستلم أهل الحجار إمامته لظلمه ومثل الإمام نائه (فى غير مَحْصِيَّة) متعلق «بطاعة» .

(مَحْصَلَة) أى إظهار القهر ، ولو لم يقاتل الإمام وقيل المراد بها بالمقاتلة ، وقوله

(ولو تأويلا) فى عدم طاعته لشبهة قامت عندهم ، ولا إثم فالمالعة فى كونهم ناعية أى أنهم ناعية ولو كانوا متأولين . وغير المعصية الممتنعون من طاعته فيها ، كعب حق لله أولادى وحب عليهم كركاة وأداء ما عليهم مما حواه

قوله [إبضاء الخليفة] مثل ذلك تعلمه ودخل عموم الناس تحت طاعته قوله [حيث كان متأهلاً] قيد فى تمديد وصية الخليفة وقوله [وإلا فأهل العلم] أى وإلا يوصى أو أوصى لعير متأهل فالكلام لأهل العلم أى الحل والعقد

قوله [فشرط الإمام تسليم العدول] إلح مصرع على ما قبله وهو عاية الإحمال ، فالماسب تعبيرة كالأصل حيث قال فرقة خالفت الإمام الذى ثبتت إمامته باتفاق الناس عليه ، ويريد من معاوية لم تثبت إمامته لأن أهل الحجار لم تسلّم له الإمامة لظلمه (اه) فتحصل أن المتعلّب لا تثبت له الإمامة إلا إن دخل عموم الناس تحت طاعته وإلا فالخارج عليه لا يكون ناعياً كقصية الحسين مع اليريد

قوله [وقوله ولو تأويلا] الصواب حذف لعط وقوله قوله [فالمالعة فى كونهم ناعية] أى محطتين غير مصيبين ولا يلزم من الخطأ حصول الإثم

قوله [وغير المعصية] إلح معاه وحرّح بقوله فى غير المعصية الممتنعون من طاعته فيها إلح ، وفى التركيب ركة وتعقيد لا يحصى

لبيت المال ، كحراج الأرض أو أنوا طاعته يريدون عزله ولو حار ، إدا لا يعزل بعد انعقاد إمامته وإما يحب وعطه على من له قدرة

- (قله) أى للإمام (قَتَلْتَهُمْ) ويحب كفاية على الناس معاونته عليهم^{١٦} حيث كان عدلا ، وإلا فلا يحور له قتالهم لاحتمال أن حروجهم عليه لعلم عدله^{١٧} وإن كان لا يحور لم الحروح عليه (وَقَتَلْتَهُمْ) سيف ورى سل وتعريق وقطع الميرة والماء عنهم ورميهم نار إدا لم يكن فيهم سوة وذرية
- (وَأَنْتَدَرُوا) يندحوم لطاعته وإن هم لم يطيعوا قاتلهم ما لم يعاقلوه (بِالْقِتَالِ)
- (وَحَرَّمَ) سى دراريهم لأنهم مسلمون (إِتْلَافُ مَالِهِمْ) وأحدده بدون احتياج له كما يأتى (وَرَفَعَ رُءُوسَهُمْ) بعد قتلهم (برماح) فيحرم لأنه مثلة للمسلمين

قوله [كحراج الأرض] أى العوية الذى أمروا بدفعه لبيت المال فامتنعوا ، ويؤخذ من تعريف المصنف أن الإمام إدا كلف الناس مال طلمًا قامتنعوا من إعطائه وقاتلهم فقاتلوه لا يكونون عاة بذلك

قوله [إدا لا يعزل بعد انعقاد إمامته] أى بمجرد الحور وإما يعزل بالكفر قل صاحب الجوهره

إلا بكفر فاندن عهده

قوله [وإما يحب وعطه] . أى بالكلام الذى يلبى به القلب ويرضى الرب

قوله [وإلا فلا يحور له قتالهم] قال مالك رضى الله عنه دعه يعى غير العدل وما يراد منه يتقم الله من الظالم بظالم ثم يتقم الله من كليهما

قوله [وقطع الميرة] إلح المرة فى الأصل الإبل التى تحمل الطعام أريد بها هنا نفس الطعام

قوله [وأندروا] أى وحوأ

قوله [وحرم سى دراريهم] مراده ما يشمل النساء

قوله [ورفع رؤوسهم] أى لا يحل قتلهم ولا غيره هذا ظاهر الشارح قال (س) وفيه نظر بل إما مع حمل رؤوسهم لحل آخر كسلد أو وال وأما رفعها على الرماح و محل قتلهم فقط فحائر كالكمار ، فلا فرق بين الكمار والعاة فى هذا ، ولذا لم يذكره ابن شاس فى الأمور التى يمتار فيها قتالهم عن قتال

- (وَاسْتَعِينَ عَلَيْهِمْ) عَلَى قِتَالِهِمْ (بِمَاهِمِ) مِنْ سِلَاحٍ وَحِيلٍ ، فَيَحْذَرُ أَنْ يَأْخُذَهُ وَيَحْجُورَهُ (إِنْ احْتِيجَ) لِلِاسْتِعَانَةِ بِهِ عَلَيْهِمْ
- (ثُمَّ) بَعْدَ الْاسْتِعَانَةِ بِهِ (رُدُّ) إِلَيْهِمْ (كَعَبِيرِهِ) أَيْ كَمَا يَرِدُ عِيرَ مَا اسْتَعَانَ بِهِ إِذَا وَقَعَ وَجَاهُهُ ، أَوْ أَنْ الْاسْتِیْلَاءَ عَلَيْهِ بِالْقُدْرَةِ كَالْحُجُورِ
- (وَإِنْ أُؤْمِنُوا) بِصَمِّ الْهَمْرَةِ وَكُسْرِ الْمِيمِ مَعْمَةً أَيْ حَصَلَ الْأَمَانُ لِلْإِمَامِ بِالظُّهُورِ عَلَيْهِمْ (تَرَكُّوا) وَلَا يَسْتَرْقُوا وَلَا يَحْذَرُ الْإِمَامُ أَحَدَ مَالِ مِثْلِهِمْ كَالْحُرِّيَّةِ ، بَلْ إِنْ تَرَكْتُمْ مَعَ الْأَمْنِ مِثْلَهُمْ يَتَرَكْتُمْ مَخَافَةً
- (وَلَا يَنْدَفَعُ) بَدَالِ مَعْمَةٍ أَوْ مَهْمَلَةٍ أَيْ لَا يَحْجُرُ (عَلَى حَرِيحِهِمْ) وَلَا يَتَنَعَّ
- مِثْلَهُمْ فَإِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا أَحْمَرُ عَلَى حَرِيحِهِمْ وَأَتَعَ مِثْلَهُمْ
- (وَكُتِرَ لِرَجُلٍ قَتْلُ أَبِيهِ) الْبَاحِي وَلَا يَكْرَهُ قَتْلَ حُدَّةٍ أَوْ أَسَةِ
- (و) إِنْ قَتَلَهُ (وَرْتَهُ) لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَمْدًا لَكِنَّهُ عِيرٌ عَدُوٌّ
- (وَلَا يَصْنَعُ) نَاعٍ (مَتَأَوَّلٌ) فِي حُرُوحِهِ عَلَى الْإِمَامِ (مَالًا وَلَا تَنْفَسًا) أُنَامَهُمَا وَلَا إِيَّاهُ عَلَيْهِ لِتَأْوِيلِهِ سَخَافَ الْبَاحِي عِيرَ الْمَأْوِلِ فَعَلِيهِ الصَّمَانُ وَالْإِنِّمَ حَيْثُ كَانَ الْإِمَامُ عَدْلًا إِذَا خَارَجَ عَلَى عِيرِ الْعَدْلِ كَالْمَتَأَوَّلِ

الْكُفَّارِ وَبَصَهُ يَمْتَارُ قِتَالَ الْعَادَةِ عَنْ قِتَالِ الْكُفَّارِ بِأَحَدٍ عَشَرَ وَجْهًا أَنْ يَقْصِدَ بِالْقِتَالِ رَدَّعِهِمْ لَا قِتْلَهُمْ ، وَأَنْ يَكْفَ عَنْ مَدْرَمِهِمْ وَلَا يَحْجُرُ عَلَى حَرِيحِهِمْ ، وَلَا يَقْتُلُ أَسْرَاهُمْ وَلَا تَعْمُ أَمْوَالُهُمْ وَلَا تَنْسَى دَرَارِيَهُمْ ، وَلَا يَسْتَعَانُ عَلَيْهِمْ بِمَشْرُكٍ وَلَا بِوَادِعِهِمْ عَلَى مَالٍ وَلَا تَنْصَبُ عَلَيْهِمُ الرَّدَعَاتُ ، وَلَا تَحْرِقُ مَسَاكِيَهُمْ وَلَا يَقْطَعُ شَجَرَهُمْ (هـ) وَقَوْلُهُ وَلَا يَسْتَعَانُ عَلَيْهِمْ بِمَشْرُكٍ وَلَوْ حَرَّحَ مِنْ بَعْضِهِ طَائِعًا سَخَافَ الْكُفَّارِ

قَوْلُهُ [أَيْ حَصَلَ الْأَمَانُ لِلْإِمَامِ] أَيْ لِأَنَّهُمْ مَا دَامُوا حَارِجِينَ لَمْ يَأْمَنْ الْإِمَامُ مِنْهُمْ لِحُرُوحِهِمْ عَنْ طَاعَتِهِ ، إِذَا انْهَرَمُوا وَعَصَرُوا أَمِنْ مِنْهُمْ لِدَحْلِهِمْ تَحْتَ طَاعَتِهِ

قَوْلُهُ [إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا أَحْمَرُ عَلَى حَرِيحِهِمْ] أَيْ يَحْجُرُ ذَلِكَ

قَوْلُهُ [قَتْلُ أَبِيهِ] مِثْلُهُ الْأُمُّ بَلْ هِيَ أَوَّلَى لَمَّا حَلَّتْ عَلَيْهِ مِنَ الْخِيَانِ وَالشُّمَّةِ وَلِصَعْبِ مِقَاتِلَتِهَا عَنْ مِقَاتِلَةِ الرِّجَالِ

قَوْلُهُ [وَلَا يَصْنَعُ نَاعٍ مَتَأَوَّلٌ] أَيْ بِدَلِيلِ أَنْ الصَّحَابَةَ أَهْدَرَتْ الدَّمَاءَ الَّتِي كَانَتْ فِي حُرُوحِهِمْ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُمْ كَانُوا مَتَأَوَّلِينَ

• (ومضى حكيم قاصيه) أى قاصى الباعى المتأول الذى ولاه وهو خارج عن طاعة الإمام ، فلا يتعقب ، ويرفع الحيلاف ، فلا يعاد الحد الذى أقامه إن كان غير قتل ولا دية عايه إن كان قتلًا

• (ورد دى معه لدمته) أى حرح معه طائماً ولا يعد حروجه مع المتأول نقصاً للعهد فلا يصح نكساً ولا مالاً

• (و) الباعى (المعايد) غير المتأول الخارج عن الإمام العدل (صامس) النفس والطرف والمال لعدم عذره

(والذى) الخارج طوعاً (معه) أى مع المعاهد (ناقص للعهد) فهو وماله و.

(والمرأة) إن قاتلت سلاح قُتِلَتْ حال القتال فقط لا إن قاتلت بغير سلاح فلا تقتل ، ما لم تقتل شخصاً ، فإن كانت مقاتلتها إلح بعد القتال بالمأولة لا تنصس وغيرها ينصص وإن كانت دمية رُقَّت

قوله [ومضى حكيم قاصيه] أى وأما غير المتأول فأحكامه التى حكم بها تتعقب فما وجد منها صواباً مضى وإلا رد

قوله [ورد دى معه لدمته] أى بعد القدرة عليه

قوله [ناقص للعهد] محله ما لم يكن المعاهد أكره ذلك الدمى على الخروج معه على الإمام وإلا فلا يكون ناقصاً ما لم يقاتل وإلا كان ناقصاً كما فى (س)

قوله [ما لم تقتل شخصاً] أى فتقتل

قوله [إن كانت مقاتلتها] إلح الصواب أن يقول إن كانت القدرة عليها بعد انحصاص القتال بالمأولة لا تنصص وغيرها ينصص

باب

في تعريف الردة وأحكامها^(١) والعياد بالله تعالى منها
الردّة (كُفْرُ مُسْلِمٍ) متقرر إسلامه بالبطق بالشهادتين مختاراً يكون
(بصريح) من القول كقوله أترك بالله

باب

أى مسائلها المترتبة عليها

قوله [متقرر إسلامه] إلح ظاهره أن الإسلام يتقرر بمجرد البطق
بالشهادتين مختاراً ، وإن لم يوقف على الدعائم وليس كذلك ، بل لابد في تقرر
الإسلام من الوقوف على الدعائم والترامه الأحكام بعد نطقه بالشهادتين ، من
بطق بهما تم رجوع قل أن يقف على الدعائم فلا يكون مريداً ، وحشده فيؤدب
فقط وهذا في كافر لم يكن محالطاً للمسلمين وإلا فبطقه كاف اتفاقاً لشهرة
دعائم الإسلام عنده كما يأتي

قوله [ويكون بصريح من القول] أى كهر المسلم يكون بأحد أمور

(١) ليس للردة عن الدين مكان في العلم الحديث لان المذهبية الحديثة ليس مذهب ديني بل هي

مذهبية مادة

وذلك كالعلم الماركسيه مثلاً هي كلها علوم على الإيمان بمبادئ ماركس ومن تلاميذه وإذا كان
لا يسمح في تلك البلاد باتحاد مذهب آخر ، ولا الارتداد من هذا المذهب ، فإن هذا الالتزام ليس دينياً
وأما العلم غير المذهبي - البرالي أو الديمقراطية الحرة - فالمعدة فيها مطلقه سواء كانت عمدة
دينية أو عقيدة سياسية أو اقتصادية - فمحور الفرد على أية حال ان يحدد مساهم من العلمان

ويحصل من ذلك ان العلم الحديث كلها لانها للدين ، ولا للرد عنه إما لان مذهبها مادة
لا علوم على العقيدة الدينية ، أو لانها لا مذهب على الإطلاق

وقد حدث في السودان عام ١٩٦٩ - وكسب وقتها أسداً في الجامعة الاسلاميه - أن حرج احد
الباش بأراء يعتبر من قبل الردة - فوجع أمره إلى فاضل الخرطوم السريحي الذي حكم بردده وبعد ذلك
ثار الشيوعيون للمواد الحديثة ونشروا في الجرائد نمداً لادعاء لذلك الحكم وقالوا إنه مخالف للرسول
لأنه يهين على حرية المعدة ، ومخالف للعادي الحائي إذ لا حرمة فيه على غير الدين ، والعادي الذي =

- (أو قول يَفْتَقِصْهُ) أى يقتضى الكفر بكفره . حسم كالأحسام
- (أو فَعَلْ يَتَصَدَّقُ) أى يستلزمه لزوماً فيما .

ثلاثة ، وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف بصريح إلح ليس من تمام التعريف بل متعلق محذوف مستأنف وإلا لزم أن يكون التعريف غير جامع ، لأنه لا يشمل الشك في قدم العالم وقائه مثلاً إلا أن يقال إن الشك إما أن يصرح به أو لا ، فإن كان الأول كان داخلاً في قوله أو لعط يقتضيه ، وإن كان الثاني كان داخلاً في قوله أو فعل يصممه لأن الشك من أفعال القلب

قوله [أى يقتضى الكفر] أى يدل عليه دلالة الترابية كقرله حسم متحير أو كالأحسام ، وأما لو قال حسم لا كالأحسام فهو فاسق ، وفي كفره قولان رجع عدم كفره

قوله [أو فعل يتصدقه] إساد التصديق للعمل يدل على أن المراد به هنا الالتزام لا حقيقة التصديق الذى هو دلالة اللفظ على حره المعنى الموطوع له

= إذا لم يصح على الردة كسب لبعض الأهلّة وإبطال الصرافات أو معها فرداً على ذلك بأن الردة حكم من أحكام الحالة الشخصية يصعب على وضعه بأنه مسلم أو غير مسلم ، فالحكم الصادر بها يعصل في المركز العائلي فقط المرید فلا تعارض مع الدستور إلى هذا الحد فإذا أردنا أن نقرر آثاراً من هذه الآثار في نطاق العائلي الخائى أو الملقى أصحبت الإجراءات العائلية المتعلقة بذلك وهذا أمر آخر غير مجرد تبرير وضعه العائلي بحكم الإرادة وبذلك بعد عدل المحكوم عليه عن الطعن في هذا الحكم وصار ذلك الحكم هائلاً وفي مصر عرصب على الجمعية العمومية للعمم الاستشارى بمجلس النوبة مسألة متعلقة بوضع رجل أريد من دنه وأحدث الجمعية رأى بعض المحققين منهم أسادنا الشيخ محمد ابو مره وكان رأى فيها - حسب بعض المذاهب على وقف بصرافه والنقص لا يصح - أنه لا نسجم عليها أحد مذهب الإمام أبى حنيفة (المطلى في مصر) على وجهه أنامه ، بل على أساس أصوله ووسائله هو ما كان بقوله الامام والمجاهدين على مذهبه لو كانوا الآن وأن الردة في الاصل حكم من أحكام السر ، وليس من الخنود لان الجماعة الاسلاميه في وب الى صلى الله عليه وسلم كانت معسكراً حرمياً فكان المرید فيها خطراً عليهم كالحاسوس فهو يعمل لهذا السب لالحماه أوصحت حداً وهذا من كلام أستاذنا المرحوم الشرح أحمد بك انراهم أيداه في مقال له بمجلة العائلي والاقتصاد وقد نظرت إليهما بعض المذاهب على هذا الاساس ومذهب الجمعية ، فيما نظر إليها نصها الآخر كحد فقط وعلى أية حال فإن الجمعية أعرضت عن هذا كله وأرنكب إلى نصوص العائلي الملقى وأنها لم تعتبر الردة موحياً لبعض الاهله ، وبذلك لم نجد سداً للطعن على وصيه

(كإلقاء مُصنَّحَف) أو بعضه ولو كلمة ، وكذا حرقه استحقاقاً لاصوناً أو لمريض ، ومثل إلقائه تركه (، مكان،) قدر . ولو طاهراً كصفاق ، أو تليطحه به لا نحو تغليب ورق به ، ومثل المصنَّحَف الحديث . وأسماء الله . وكتب الحديث وكذا كتب العقبة إن كان على وجه الاستحقاق بالشريعة

(وَشَدَّ رُتَّار) أى لسه ميلاً لكفر ، لالعباً ، محرماً

(مع دخول كيسة) مرتبط بشدَّ رُتَّار . وهو — نعم الراى وتشديد الدون

المراد به ملبوس الكافر الخاص به لاحتصاص الملوك

« (وسيجز) فيكفر بتعلمه وهو كلام يعظم به غير الله تعالى ويسب

فلذلك قال الشارح أى يسارمه ولا يرد عليها قولهم لارم المذهب ليس ما هب لأنه فى اللارم الحصى وعبر أولاً بقتضيه وثانياً بقتضيه نفساً

قوله [وكذا حرقه] المناسب تأخيره بعد قوله بعد لكون كلامه من مرتبطاً بعضه ببعض

قوله [أو لمريض] أى لتشحيه

قوله [تركه] أى فتركه مكان قدر ولو طاهراً كفر ولو كان من صلاة صاق وقها

قوله [ولو طاهراً] أى وهذا بخلاف بلطخ الحجر الأسود . وبإذنه لا يكون ردة إلا إذا كان اللطخ بالحاسة

قوله [لا نحو تغليب ورق به] أى فليس برده وإن كان من رأى ورقة مكتوبة مطروحة فى الطريق ولم يعلم ما كتب فيه فإنه حرم تركها مطروحة فقط ، وأما إن علم أن فيها آية أو حديث وركب تركه كذا فى (س)

قوله [وأسماء الله] أى وأسماء الأنساء إذا كان بتقصيد المحرم ولا يحرم بها حيث عبت بوصف يحصها كمحمد رسول الله أو مترديه بحسالة

قوله [المراد به ملبوس الكافر] أى فيستدل برسطة الضرارى وضرورى جهدى

قوله [وسحر] أى مباشرته كانت المباشرة من جهة جلده وبعده أو عمله فلا مفهوم لقول الشارح بعده

إليه المتأدير ثم إن تحاهر به فيقتل إن لم ينتب ، وإن أسرته فحكم الرديق ،
 يقتل بدون استئانة ، وشهر بعضهم عدم الاستئانة مطلقاً
 • (وقول يقيدم العالم) وهو ما سوى الله تعالى لأنه يستلزم عدم الصانع
 (أو مقلبه) أي العالم لأنه يستلزم إنكار القيامة ، ولو اعتقد حدوثه وهو تكذيب
 للقرآن

(أوشك فيه) أي فيما ذكر من القدم والقضاء بل والوهم
 (أو) قول (تناسخ الأرواح) أي إن من قال بأن من يموت تنتقل
 روحه إلى مثله أو لأعلى منه إن كانت في مطيع أو لأدنى منه أو مثله إن كانت
 في عاص فهو كافر ، لأن فيه إنكار البعث

قوله [وشهر بعضهم] المراد به (ح)
 قوله [مطلقاً] أي أسرته أو أطهره فحكم الرديق على كل حال إن حاء
 تائساً قبل الاطلاع عليه قبل وإلا فلا
 قوله [وقول يقدم العالم] أي سواء قال إنه قديم بالدات أو بالدم كما
 تقول الفلاسفة :

والحاصل أن العدم عند الفلاسفة قسمان قدم بالدات وهو الاستعلاء عن المؤثر
 وهذا لا يكون إلا لله وقدم رمانى وهو عدم المسوقية بالعدم كان هناك استناد
 لمؤثر أه لا - ولداني أعم من الأول فالويل عندهم قديم بالدات أو الرمز والأفلاك
 والعناصر وأنواع الحوادث والصفات والمعدن قدمة بالزمان لا بالدات ، وإلما
 كانت هذه عندهم غير موقفة بالعدم لأن دات الواجب أثرت فيها بالعلة فلا أول
 لها كذا حاشية الأصل

قوله (أو ساء) أي أنه لا يصح لما يقول الدهريه وإلما علف القاء ناو
 وإن استمره القدم لأن إحدى العميلتين كاهيه في الكهر وإن لم تلاحظ العقيدة الأخرى
 قوله [لو عقد حدوثه] أي لأنه لا يلزم من تبوت القاء تبوت القدم
 بخلاف العكس

قوله [لأن فيه إنكار البعث] أي بالأحساد مع الأرواح إن كان هذا
 الأمر إلى غير نهاية ، وقيل إلى أن تصل الروح الطائفة إلى الحمة والعاصية إلى

(أو أَتَنَكَّرَ مُحْتَمِعاً عَلَيْهِ) كوجوب الصلاة أو تحريم الربا ، أو حِلَّ مُحْتَمِعٍ عَلَى عَدَمِ إِبَاحَتِهِ (مِمَّا عَلِمَ) مِنَ الدِّينِ صُرُورُهُ (بِكِتَابِ) الْقُرْآنِ (أَوْ سُنَّةِ) مُتَوَاتِرَةٍ ، فَلَا يَكْفُرُ بِالْإِنْكَارِ إِعْطَاءُ السُّدُسِ لِسِتِ الْإِسْمِ مَعَ السَّبْتِ وَإِنْ كَانَ مُحْتَمِعاً عَلَيْهِ لَعَدَمِ عِلْمِهِ صُرُورُهُ ، وَلَا بِالْإِنْكَارِ حِلَافَةِ عَلَى رِضَى اللَّهِ بِهِ وَبُحْوَ ، أَوْ وَجُودِ بَعْدَادٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ وَلَا يَتَصَحُّ تَكْذِيبُ قُرْآنٍ بِخِلَافِ الْإِنْكَارِ لِمَسْحَدِ الْحُرَامِ أَوْ الْأَقْصَى أَوْ فِرْعَوْنَ مِنْ كُلِّ مَاحَاةٍ بِهِ الْقُرْآنُ وَعِلْمُ الْحِجَابِ (أَوْ حَوَرٍ اكْتِسَابِ السُّوءِ) أَيْ تَحْصِيلِهَا سَبَبُ رِيَاضَةٍ لِأَنَّهُ يَسْلُومُ حِوَارٍ وَقَوْعُهَا بَعْدَ الْمَوْتِ

(أَوْ سَبَّ نَبِيًّا) مُحْتَمِعاً عَلَى نُبُوَّتِهِ أَوْ مُلْكاً مُحْتَمِعاً عَلَى مُلْكِيَّتِهِ

البار وهذه طريقة من ينكر البعث الجسماني ويثبت الروحاني وكل كفر

قوله [أو حل محمع على إباحته] معطوف على وجوب أى أنكر حل محمع على إباحته قال صاحب الجوهرية

ومن المعلوم ضرورة حجب من دينا يقتل كفراً ليس حد

لا مثل هذا من نهي لمحمع أو استباح كالرفا فلتسمع

قوله [القرآن] يدل من كتاب ويحور إبدال المعرفة من النكرة

قوله [ولا بإنكار حلافة على] أى لأنه لم يدل دليل عليها من كتاب ولا سنة

قوله [لأنه يستلزم حوار وقوعها] إلح واللام ناظر لوجود النصوص مع إجماع المسلمين على حلافة ، وأما الولاية فقيل إنها تحصل بالكسب وقد تكون وهية وقال الشيخ إبراهيم اللقاني الولاية لا تكسب بحال كالسوة ولما فى ذلك مرید تحقیق فأنظره فى كتابنا على الجوهرية عند قوله

ولم تكن دولة مكسبه ولو رقى فى الحير أعلى عقده

قوله [محمعاً على نبوته] حرج نحو الحصر ولقد ان ودى القريين فسهم يوجب التعرير الشديد فسيأتى آخر الباب

قوله [أو ملكاً محمعاً على ملكيته] حرج نحو هاروت وماروت فسهم يوجب التعرير الشديد أيضاً :

(أو عَرَّضَ) سب لى أو ملك بأن قال عبد ذكره أما أنا فليست
بران أو ساحر

(أو أَلْحَقَ به) أى سبى أو ملك (بِقَصْبٍ وَإِنْ سَدَّيْهِ) كعرج،
وشلل (أو وَفُورِ عِلْمِهِ) لاد كل نبي أعلم أهل زمانه وسيدهم صلى الله
عليه وسلم أعلم الخلق (أو زُهْدَهُ)

• (وَعَصَدَاتُ الشَّهَادَةِ فِيهِ) أى فى الكفر وحبوا . فإذا شهد بأنه كافر ،
فيقول القاصى نأى شيء ، فيقول الشاهد بقول كذا أو بفعل كذا ، لتلا
يكون فى الواقع لس كفرة واعتقد الشاهد أنه كافر
• (يُسْتَنَابُ) المرتد وحبوا (ثلاثة أيام) ليلاتها وانتداء الثلاثة (مِنْ)

قوله [أو عَرَّضَ] أى قال قولاً وهو يريد حلامه اعتماداً على قرائن الأحوال
من غير واسطة فى الانتقال للرداد كما مثل الشارح

قوله [سب لى أو ملك] أى محمداً على ما ذكر

قوله [أو أَلْحَقَ به] أى بالمجمع على نبوته أو ملكيته

قوله [وإن رده] أى لافرق بين كونه فى يده بأن قال أسود
أو أعور أو فى أخلاقه بأن قال أحمت أو حان أو بحيل أو فى دينه بأن
قال فاست أو بارك الصلاة ، أو مانع الركاة ومثل ذلك ذكر الملائكة بالأوصاف
القبيحة

قوله [أو وفور علمه] أى بأن قال لم يكن على غاية من العلم والرهدة

قوله [وحبوا] أى صوبوا للدماء ودرءاً للحدود بالسبهات

• تسمية لابد من الشاهدين من اتحاد المشهود به فلا يلحق شاهدان فعل
مخلف ؟ كشهادة شاهد عليه باللقاء مصحف بقدر وآخر شد ريار لا شاهد
بفعل كالإلقاء المذكور والآخر يقول وإنما يلحق القولان المحلها اللفظ المعنى
المعنى كشاهد عليه أنه قال لم يكلم الله موسى بكلياً وآخر بقوله ما اتحد الله
لإبراهيم خليل كذا فى (عب) ووجه الاتحاد فى المعنى أن شهادة كل آلت
إلى أن هذا الرجل مكذب للقرآن

قوله [يستتاب المرتد وحبوا] أى يحب على الإمام أو نائه استتابه

يوم الحُكْمِ) أى ثبوت الردة عليه ، لا من يوم الكفر ، ولا من يوم الرجع ويلعى يوم الثبوت إن سقى بالعحر

(بلا حوج وعطش) بل يطعم ويسقى من ماله ولا يبق على ولده وروحته منه ، لأنه يوقف فيكون معسراً برده

(و) بلا (مُعَاقَسَة) يكسب ولو أصرّ على عدم الرجوع :

• (فإن تاب) ترك

• (وإلا) تب (قُتِلَ) بعروب الثالث

(وماله) أى المقتول بسب الردة (فَيَء) يجعل في بيت المال ولو ارتد لدين وارثه

(إلا الرقيق) المرتد ولو بشاة ، كمكاتب ومغص ، إذا قبل مرتدّاً (فلسيد هـ)

ولا يؤخذ حالة الردة بل يوقف إن أسلم رجع له وإن قتل أحده ملكاً لا إرثاً

(وأحرّت) وحوماً (المُرْصِع) المرتدة بلا قتل (لوُحِدَ مُرْصِع)

ثلاثة أيام وأما كانت ثلاثة أيام • لأن الله أحرّ قوم صالح ذلك العذر لعلمهم أن يتوبوا فيه • فلو حكم الإمام بقتله قلها مصى لأنه حكم مختلف فيه ، لأن ابن القاسم يقول يستتاب ثلاث مرات ولو في يوم واحد

قوله [ويلعى يوم الثبوت] أى ولا يلقى الثلاثة الأيام احتياطاً لعظم الدماء خلافاً للشيخ أحمد الرقائى القائل إن يوم الثبوت يكدل من الرابع ولا يلعى إذا كان الثبوت مسوقاً بالعحر

قوله [بلا حوج وعطش] أى وسواء وعد بالتوبة أو لم يعد

قوله [من ماله] أى فإن لم يكن له مال من بيت المال

قوله [قتل بعروب الثالث] أى بعد عروب شمس اليوم الثالث

قوله [كمكاتب] قال الأقفهسى في شرح الرسالة ولو ارتد المكاتب

وقبل على رده وترك ولدّاً كان معه في عقد الكفاية أو حدث له بعده فهل يسمع للولد بذلك المال الذى حلقه أبوه فيحرق به حرّاً أو لا يسمع به ويسعى في نحره الكتابة فإذا أدى حرق حرّاً وإن عحر رجع رقيقاً ، وعلى أنه لا يسمع به فهل يكون ذلك المال لسيده بقاء على أنه مات عبداً أو لبيت المال بقاء على أنه مات حرّاً ١ قولان

يقبله الولد ، وإلا أحرقت لثام رصاعه

(و) أحرقت (ذات رَوْحٍ وسَيْد) وشمل الرحمية ، أما المائى إن ارتدت بعد حيض بعد الطلاق فلا تؤجر وإلا أحرقت (لحيضة) إن كانت من دوات الحيض . ولو كانت عاداتها فى كل خمس سنين مرة ، وما زاد على الحيضة فى العدة تعدل لا يحتاج إليه ها

● (وقُتِلَ الرُّبْدِيُّ) بعد الاطلاع عليه بلا استئانة وهو من أسر الكفر وأظهر الإسلام وكان يسمى فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه منافقاً (بلا) قول (تَوْنَةٌ) من حيث قتله ولا بد من تونته ، لكن إن تاب قتل حداً ، وإلا كُفراً

قوله [يقبله الولد] المناسب يقبلها

قوله [وإلا أحرقت لثام رصاعه] أى إن لم يوجد مرصع أو لم يقبلها الولد

قوله [إن كانت من دوات الحيض] أى وأما إن كانت ممن لا تحيض لصعب أو إياس مشكوك فيه استرثت ثلاثة أشهر إن كانت ممن يتوقع حملها ، إلا أن تحيض أناءها فإن كانت ممن لا يتوقع حملها قتلت بعد الاستئانة ، فإن لم يكن لها روح ولا سيد لم تستراً إلا إن ادّعت حملاً ، واختلف أهل المعرفة أو شكوا والفرق بينها وبين القصاص من أنها لا تؤجر بدعواها الحمل ، بل لابد من قرينة صدقها كظهور الحمل أو تحركه أو شهادة النساء أن القتل ها حق لله ، وفى القصاص حق آدمى وهو متى على المشاحة بحلاف ما ها

قوله [لا يحاح إليه] أى فى الردة ومثلها الاستبراء لحد الزنا واعتماد

الروح فى النلعان ويطهها بعضهم بقوله

والحرة استراؤها كالعدة لا فى لعان وزنا ورده

فإنها فى كل دا تسترا بحیضة فقط وقیت الصرا

قوله [بلا استئانة] أى بلا طلب نوبة منه

قوله [ولا بد] معطوف على محذوف تعديده فيقبل

قوله [قبل حداً] أى ويحكم له بالإسلام فيعسل ويصلى عليه

• (إِلَّا أَنْ يَحْيِيَ) قتل الاطلاع عليه فلا يقتل
 • (وماله) أى مال الرقيق (إِنْ تَابَ) رجاء تائباً أو بعد الاطلاع عليه ،
 أو مات قبل الاطلاع عليه ثم شئت رددته (أَوَارِثِهِ) أما لو اطلع عليه
 فلم يتب حتى قتل أو مات فماله لبيت المال
 • (كَالسَّابِّ) لى مجمع عليه ، فيقتل بدون استئانة ولا تقبل توبته ، ثم
 إن تاب قتل حداً

(وَلَا يُعَدَّرُ) الساب (مَحْتَمِلٌ) لأنه لا يعدر أحد في الكفر بالجهل
 (أَوْسَكُرُ) حراماً (أَوْ تَهَوَّرُ) كثرة الكلام بدون صسط ، ولا يقل
 منه سق اللسان (أَوْ عَيْطُ) فلا يعدر إذا سب حال العيط بل يقتل إلح
 (أَوْ يَقُولُهُ) أردت كذا أى أنه إذا قيل له بحق رسول الله فلعن ، ثم قال
 أردت العقرب أى لأنها مرسلة لمن تلذذه فلا يقل منه ويقتل

قوله [أو مات قبل الاطلاع عليه] إلح تحصل أن الصور خمس
 ثلاث ماله فيها لوارثه وهى ما إذا جاء تائباً أو تاب بعد الاطلاع عليه أو لم
 تثبت رددته إلا بعد موته ، وثنتان ماله فيها لبيت المال وهما ما إذا اطلعوا عليه
 قبل الموت وقتلناه بغير توبة أو مات بغير توبة إن قلت كيف تترته ورثته مع
 ثبوت كفره بعد الموت أحيب بأنه مات على الإسلام طاهراً ولو كان حياً ربما
 أبادى مطعماً في البيعة فاحتيط للإسلام والورثة فتأمل

قوله [كَالسَّابِّ لى] السب هو التسم وكل كلام قبيح ، حيث
 فالقذف والاستحفاف بحقه أو إلحاق النقص له دخل في السب ، أعل قتل
 الساب إن كان مكلفاً وأما المحبون فلا تنى عليه وكذا الصغير ما لم يبلغ الحلم
 من غير رجوع عما قال

قوله [حراماً] المماس الحز لأنه صفة لسكر وهو محرور بالعطف على
 جهل ويحترز به عن السكر بحلال فكالمحزون

قوله [فلا يعدر إذا سب حال العيط] ومن هنا حرم على من يقول لمن
 قام به عيط صل على النبي

قوله [فلا يقل منه ويقتل] أى لعن تلك الإرادة التي ادعاها

(إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ) السَّابَّ (الْكَافِرُ) الْأَصْلِيُّ ، فَلَا يَقْتُلُ لِأَنِ الْإِسْلَامَ
يَحْتَبُ مَا قَبْلَهُ أَمَّا السَّابُّ الْمُسْلِمَ إِذَا ارْتَدَّ بَعِيرَ السَّبِّ ثُمَّ أَسْلِمَ فَلَا يَسْقُطُ قَبْلَهُ
(وَسَبَّ اللَّهُ كَذَلِكَ) أَيُ كَسَسَتْ النِّسْيَةَ يَقْتُلُ الْكَافِرُ مَا لَمْ يَسْلَمْ
(وَيُؤْتَانِيهِ الدُّخْلُ حِلَافًا) هَلْ يَسْتَأْذِنُ إِنْ تَابَ تَرَكَ وَلَا قَتَلَ ؟
أَوْ يَقْتُلُ وَلَوْ تَابَ ١ وَالرَّاحِجُ الْأَوَّلُ
• (وَأَسْقَطَتْ) الرَّدَّةُ . وَالحَقِيقَةُ الْمُسْقَطَةُ هُوَ الْإِسْلَامُ (صَلَاةٌ وَصَوْمًا
وَرُكُوعًا) إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ أَوْ تَوَابَهَا إِنْ كَانَ فَعَلَهَا ، فَلَا يَطْلُبُ مِنْهُ فَعَلَهَا بَعْدَ
رُجُوعِهِ لِلْإِسْلَامِ . إِلَّا أَنْ يَسْلَمْ قَبْلَ حُرُوحِ وَقْتِ الصَّلَاةِ
(وِطْهَارَةٍ) صَعْرَى قَطْعًا . وَعَلَى الرَّاحِجِ وَالكِرَى (وَحِجًّا تَقَدَّمَ) مِنْهُ ،

قَوْلُهُ [إِلَّا أَنْ يَسْلَمْ السَّابُّ الْكَافِرَ] أَيُ وَلَوْ كَانَ إِسْلَامُهُ حَوْفًا مِنْ الْقَتْلِ
قَوْلُهُ [أَمَّا السَّابُّ الْمُسْلِمَ] لِمَحْ مَهْمُومٌ قَوْلُهُ الْأَصْلِيُّ وَلِأَنَّمَا لَمْ يَحْجُلْ سَبَّ
الْكَافِرِ مِنْ حِمْلَةِ كُفْرِهِ حَتَّى إِنَّهُ لَا يَقْتُلُ بِذَلِكَ السَّبِّ لِأَنَّمَا لَمْ يُعْطِهِمُ الْعَهْدَ
عَلَى ذَلِكَ فَسَبَّ مِنْ حِدَّةٍ مَا يَقْضِي بِهِ عَهْدُهُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَرِيَّةِ وَالْأَوْصَحِ فِي الْعَارَةِ أَنْ
يَقُولُ أَمَّا الْمُسْلِمُ إِذَا ارْتَدَّ بَعِيرَ السَّبِّ ثُمَّ سَبَّ مِنَ الرَّدَّةِ ثُمَّ أَسْلِمَ فَلَا يَسْقُطُ قَبْلَ السَّبِّ
قَوْلُهُ [وَالرَّاحِجُ الْأَوَّلُ] أَيُ قَوْلُ تَوْبَتِهِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ حَتَّى فِي
سَبِّ الْأَسْوَءِ وَالْمَلَانِكَةِ وَالرَّقِيقِ مِنْ سَبِّ اللَّهِ فَيَقْتُلُ وَمِنْ سَبِّ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَأْنِكَةِ
لَا يَقْتُلُ أَنْ اللَّهَ لَمَّا كَانَ مَرَهًا عَنْ لِحْوَاقِ الْقَبْصِ لَهُ عَقْلًا قَبْلَ مِنَ الْعِدَّةِ التَّوْبَةِ ،
بِحِلَافِ حَوَاصِّ عَادَةِ فَاسْحَالَةِ الْقَبْصِ عَلَيْهِمْ مِنْ إِحْجَارِ اللَّهِ لَا مِنْ دَوَاتِهِمْ
فَشَدَّدَ فِيهِ

قَوْلُهُ [وَالْحَقِيقَةُ الْمُسْقَطَةُ هُوَ الْإِسْلَامُ] أَيُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (قُلْ لِلَّذِينَ
كَفَرُوا إِنْ يَسْتَهْوَا يُعْطَوْا رَحْمَةً مِمَّا قَدْ سَلَفَ) ١) وَهَذَا طَاهِرٌ بِالنِّسْيَةِ لِإِسْقَاطِ
الْقَبْصِ . وَأَمَّا إِحْصَاءُ نَوَاقِ الْعَدَالِ السَّابِقِ فَالْإِسْلَامُ قَطْعًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى (لَنْ أَشْرَكَكَ
لَحْدًا طَبَسَ عَمَلُكَ) ٢)

قَوْلُهُ [وَعَلَى الرَّاحِجِ وَالكِرَى] أَيُ عَلَى مَا اعْتَدَاهُ فِي الْحَاشِيَةِ فِي بَابِ
نَوَاقِصِ الْوُصُوءِ قَالَ فِي اْمَحْمُوعِ هُنَاكَ وَفِي (س) رَجِيحٌ عَدَمُ الْعَسَلِ إِلَّا مَحْجُوبٌ

يجب عليه إعادته إن أسلم لقاء وقته وهو العمر
 (و) أسقطت (بَدْرًا وَيَسِيًّا بِاللَّهِ) كقوله والله لا أكلم ريذاً ، ثم
 كلمه بعد رده أو بعد إسلامه ، فلا كفارة عليه
 (أو بعين) كان معيماً أم لا نحو إن دخلت الدار فعلى عني عبد أو
 عني سعيد ، على الراجح ثم دخل كذلك
 (أو طيهار) كقوله إن دخلت الدار فأنت على كطهر أمي ، ثم
 ارتد فدخل بعد رده أو إسلامه
 (أو طلاق) أي يميأ بطلاق . كإن دخلت الدار فأنت طالق ثم دخل
 بعد رده أو توبه

(و) أنظلت (إِحْصَانًا) فإذا ارتد المحصن نزل إحصانه فإذا أسلم ورنى
 لا يرحم

(و) أنظلت (وَصِيَّتُهُ) هو أحد قولين . وهو الذي اقتصر عليه الأصل
 وفي الخطاب - وأقره السائي - صحتها إذا رجع للإسلام . كما في المجموع
 (لا طلاقاً) لا تسقط الردة طلاقاً صدر منه قلها فإذا طلق ثلاثاً ثم

لم يعتزل له قال والفرق أن الوصوه علق بالقيام للصلاة والإحاطة العام في التوبة
 لإمضاء ما فعل

قوله [يجب عليه إعادته] أي إن وجدت فيه شروطه
 قوله [عبد أو عني سعيد] لف ويشره شوش
 قوله [على الراجح] أي خلافاً لحدل ابن الكاتب المدونة على غير المعين ،
 وأما المعين فلا يسقط الحلف به

قوله [ثم دخل بعد رده] أي ردى الردة
 وقوله [أو توبه] أي عوده للإسلام
 قوله [وفي الخطاب] صوابه كما في الخطاب ويقول وث المواق عن
 المدونة أن محل بطلان الوصية إذا مات على رده لا إن عاد للإسلام وأمره السائي
 قوله [لا طلاقاً] أي بلائاً أو أقل ومثل الطلاق العنق والحاصل بعير
 تعليق وما تقدم من إسقاطها العنق واليمين بالله فهو في الأيمان المعلقة

ارتد ثم رجع للإسلام فلا تحل له إلا بعد روح ، ما لم يرتد معاً ثم يرجعاً للإسلام ، فتحل بدون روح ويعلم به فيقال طلق روحه ثلاثاً وحلت قبل روح (و) لا تسقط الردة (إحلال مُحْكَل) فإذا ارتد المحلل للمستوتة فلا يبطل إحلاله بل تحل لمن أنثها

(بحلاف حِلِّ المرأة) فإنه تطله ردتها، فإذا حلها شخص . ثم ارتدت ورجعت للإسلام ، لا تحل لمُسْتِثْنَاهَا حتى تنكح روحاً، لأنها أبطلت النكاح الذي أحلها كما أبطلت الذي صيرها محصنة

● (وأقبر كافرٌ انتقلَ للكفر آخر) فلا تعرض له وأما حديث « من بدل دينه فاقتلوه » محمول على الذين الحق

● (وقِيلَ عُدُّهُم مِّنْ أَهْلِ الْكُفْرِ) من الكفار ثم رجع للكفر (وقال) معتدراً ، حين أردنا قتله إن لم يتب كنت (أُسْلِمْتُ عَنْ صَبَقٍ) من خوف على نفس أو مال (إن طهره) عذره بقرينة ، وإلا حكم فيه حكم المرتد

قوله [فتحل بدون روح] أى ما لم يقصد بالردة الإحلال وإلا فلا يحلن والعقبة الذي يأمرهما بها مرتد

● تنبيه . قد علم ان العتق العير المعلق بجميع أنواعه أو الطلاق لا تنظلهما الردة ، عاد للإسلام أو قتل على رדתه ومثلهما الهبة والوقف إذا حيزا قبلها عاد للإسلام أو مات على رדתه . وأما لو تأخر الخور حتى ارتد ومات على رדתه بطلا وانظر لو تأخر الخور بعدها وعاد للإسلام هل يحكم بالطلاق أو بعدمه (اهـ من حاشية الأصل)

قوله [فإنه تطله ردتها] أى وذلك لأن الردة إنما تطل وصف من تَلَسَّسَ بها لا وصف غيره وإن نشأ عن وصف من تلبس بها فردة الروح إنما تطل إحصانه لا إحصانها ، وكذلك العكس ، وردة المحلل إنما تطل وصفه وهو كونه محللاً ولا تبطل وصفها وهو كونه محلاً بالفتح وإن كان ناشئاً عن وصفه وكذا العكس

قوله [انتقل للكفر آخر] أى كصبران انقل لليهودية أو المحوسية

قوله [إن طهره عذره بقرينة] قيد بما إذا لم يستمر على الإسلام بعد دهاب

- (وَأُذِنَ مَنْ تَشْهَدَ) أى يطق بالشهادتين (وَلَمْ يَقِفْ عَلَى الدَّعَاءِ) أى لم يلتزم أركان الإسلام ، فإذا رجع لا يكون حكمه حكم المرتد لكن هذا في غير مَنْ يَنْتَهِى أَطْهَرُنَا وَيَعْلَمُ أَنَّ عَلَيْهِ صَلَاةً وَصُومًا وَالْحَجَّ ، وَإِلَّا فَهُوَ مُرْتَدٌّ
- (و) أدب (ساحِرٌ دَيٌّ) سحر مسلماً (إِنْ لَمْ يَنْدُحِلْ) سحره (صَرَرًا عَلَى مُسْلِمٍ) فَإِنْ أَدْحَلَ عَلَى مُسْلِمٍ أَيْ صَرَرَ كَانَ نَاقِصًا لِلْعَهْدِ يَعْمَلُ فِيهِ الْإِمَامُ الْقَتْلَ أَوِ الْاسْتِرْقَاقَ مَا لَمْ يَسْلَمْ فَإِنْ أَدْحَلَ صَرَرًا عَلَى أَهْلِ الْكُفْرِ أَدَبَ مَا لَمْ يَقْتُلْ مِنْهُمْ أَحَدًا وَإِلَّا قَتَلَ
- (وشدد) بالصر و السحر (عَلَى مَنْ سَبَّ مَنْ لَمْ يُحْتَمَعْ عَلَى نُسُوبِهِ) كَالْحَصِيرِ وَلِقْمَانَ ، وَكَذَلِكَ مَرْيَمُ بَعِيرُ الرِّبَا ، أَوْ حَالِدٌ بْنُ سُلَيْمَانَ فَإِنَّهُ قِيلَ إِنَّهُ نَبِيٌّ أَهْلُ الرِّسِّ
- (أو) سب (صَحَابِيًّا)

الحرف عنه وإلا فيعد كالمرتد أيضاً

- قوله [سحر مسلماً] الأوضح حذفه
- قوله [فإن أَدْحَلَ صَرَرًا عَلَى أَهْلِ الْكُفْرِ] يعنى به من أهل الذمة فإن لم يدحل عليهم صَرَرًا فقتلناه لا أدب
- قوله [من يجمع على نوبته] أى أو ملكيته ، وأما من أجمع على نوبته أو ملكيته فتقدم أنه يقتل سانه من غير توبة ومثلهما الحور العين
- قوله [وكذلك مريم بَعِيرُ الرِّبَا] أى وأما به فيكفر لتكذيبه القرآن
- قوله [لأنه قيل إنه نبي أهل الرِّسِّ] أى وكان بن عيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم وأصحاب الرِّسِّ هم المذكورون في قوله تعالى ﴿كَذَّبَتْ قَسَائِدُهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرِّسِّ﴾^(١) وهو الراجح وأما الحصر ولقمان ومريم ودو القريين فالراجح عدم نوبتهم
- قوله [أوسب صحابياً] قال الأجهورى أى حسبه أى يشمل سب الكل ، ومثل السب تكفير بعضهم ولو من الخلفاء الأربعة ، بل كلام السيوطي في شرحه على مسلم بعيد عدم كفر من كفر الأربعة ، وأنه المعتد فيؤدب

شمل عائشة بعير الرنا

(أو) سب (أحداً منْ دُرَيْتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) فإنه يشدد عليه في التأديب بالصرب السحن إلح (إِنَّ عَلَيْهِ) أى علم أنه من آلِه عليه أفضل الصلاة والسلام ، لا إن سب من لم يعلم أنه من آلِه (كَأَن اتَّسَبَ لَهُ) صلى الله عليه وسلم بعير حق ، بأن لم يكن من دريته وادعى صراحة أو احتمالاً أنه من دريته كلس عمامة حصراء ، أو قوله لمن آذاه

فقط وقال سحنون من كمر الأربعة فهو مرتد . وقد عول عليه أنشراحاً وأما من كمر جميع الصحابة فإنه يكفر باتفاق كما في الشامل لأنه أنكر معلوماً من الدين بالصراحة وكذب الله ورسوله

قوله [بعير الرنا] أى لأن الله برأها منه لقوله حل من قائل ﴿أُولَئِكَ مُرَرَّ وَنَسَّ إِنَّمَا يَقُولُونَ﴾^(١) وظاهره أن رميها بالرنا كمر ولو بعير واقعة صموان قوله [إلح] لا معنى لهذه اللفظة وقد حرت عاده بذكرها كثيراً من عر فائدة

قوله [لا إن سب من لم يعلم أنه من آلِه] أى فلا يبالغ في تعريه
قوله [بأن لم يكن من دريه] أى لا من جهة الأب ولا من جهة الأم
قوله [وادعى صراحة] أو قولاً أو فعلاً يقتل للمعل بقوله كلس عمامة حصراء ولم يذكر صراحة القول بوصوحها ومثل للاحتمال بقوله أو قوله لمن آذاه إلح وإنما عرر المسب لقوله صلى الله عليه وسلم «لعن الله الداخل فيما من غير نسب والمخارج عما بعير سب» ولقول مالك من ادعى الشرف كادسا صرب صرباً وجميعاً ثم شهر وخس مدة طويلة حتى يظهر لما توته ، لأن ذلك استحقاق حقه صلى الله عليه وسلم وأدت ولم يحد مع أنه يلزم عليه حمل غير أنه على أمه لأن المقصد بانتسابه له شرفه لا الإحدال المذكور ولأن لارم المذهب ليس بمدح

قوله [كلس عمامة حصراء] أى ولو من صوف وأما الإتيار بها فلا بأس به لأن علامة التبريف إنما هي العمامة فقط

مثلك يؤدي آل البيت ٩ (أو قالَ كلُّ صاحب كذا) نحو صاحب خان أو طاحونة أو فرن (قَرَنَان) مجموع من الصرف للوصفية وريادة الألف والنون أى يقرن بين الرجل وامرأته (ولو كانَ نَسِيًّا) هذا هو الموحى للتشديد فى الأدب فإن لم يرد ولو كان إلح لا تنىء عليه (أو شُهِدَ عليه عدل) فقط (أو لَحِيف) حذاعة من الناس غير مقبولين (سبُّ) لنى مجمع على سوته مثلاً (أو قال) متصحراً (لَحِيفُ) من شدة المشقة (فى مَرَصَى هذا مالو قُتِلْتُ أما بكر ما استَوْحِشْتُهُ) أما لو قصد الاعتراض على الله فترد بدون خلاف ، لأنه سب الحيف إلى ملك الأملاك وهو الذى أوحى كهر إبليس والعباد بالله

قوله [مثلاً] أى أو ملكاً محدثاً على ملكيه

قوله [أو قال متصحراً] أى فيعرر على الراحح لحمله على الشكوى

لا على الاعتراض على الله تعالى

قوله [وأما لو قصد] إلح أى والقصد لا يعلم إلا منه

قوله [الحيف] بالحاء المهملة والهاء الطلم والخور

باب

ذكر فيه حد الزنا وأحكامه

● وهو بالقصر لعة أهل الحجار قال تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَةَ ﴾ (١) والمدة لعة
محد ولدا حدّ بعض القصاة من قال لشخص يا ابن المقصور والممدود لأنه تعريض
بالزنا الذي يقصر ويمد قاله شيخنا الأمير

(الزنا) الذي فيه الحد الآتي (إيلاح) أي تعيب (مُسْلِم) لا كافر ،
فليس ربا شرعا يترتب عليه الحد

(مُكَلَّف) حرّاً أو عبداً يجترع عن المحرم والصبي

(حَشَقَة) أو قدرها ولو عبر انتشار أو مع حائل حفيف لا يجمع اللدة

(في فَرْح آدمي) حرج الإيلاح في غير الآدمي كحوان بهيمي والحوي

قوله [وهو بالقصر لعة أهل الحجار] أي وعليه فيكتب بالياء لوقوع
الألف الثالثة

قوله [والمدة لعة محد] أي وهم تميم وعليه فيكتب بالألف قال الخرقي
نقلًا عن التسيهات الزنا يمد ويقصر من مده ذهب إلى أنه فعل من اثنين كالمقاتلة
والمصارعة ، ومن قصره جعله اسم الشيء نفسه انتهى وهو محرم كناساً وسنة وإجماعاً
وحاحد حرمة كافر

قوله [لا كافر] أي وسواء وطني أو كافر أو مسلمة ، وإن كانت المسلمة
تحد لأنه يصدق على رباها وطء مسلم كما أنها تحد إذا مكنت محبواً أو أدخلت
ذكر ناظم بالغ في فرجها

قوله [فليس ربا شرعاً] أي وإن كان حراماً وفيه العقاب

قوله [مكلف] أي ولو سكران حيث أدخل السكر على نفسه وإلا فكالمحرم

قوله [فرح آدمي] أي غير حتى . شكل فلا حد على واطئه في قبل

إن تصور بصورة غير آدمى أو كان على حجة الحيل لا التحقق
 (مُطَبِّق) للوطء عادة لواطئها فيحد الواطئ^١ وإن كان المطبق غير
 مكلف (عنه ذأ) حرج الناسى طلاقها والمجاهل
 (بلا شهة) حرج وطء أمة الشركة والقراض إلى آخر ما يأتي
 (وإن) كان الفرح المولع منه (دُئراً) لذكر أو أنثى حياً (أو ميتاً) فإن تعيب
 الخشعة ودير الذكر يسمى رباً شرعاً، مملوكاً أو غيره، ولا شهة للسيد فيه من حجة
 الإيلاج فيه الحد الآتي حال كان المعب في دبره أو بعد موته
 (غير رَوْح) ويأى عتوره
 (أو مستأجرة) مطلقاً فيُحد^٢، إلا من السيد للوطء

لأنه كنفة فإن وطئ في دبره فالظاهر أنه يقدر أى فكون فيه الخلد كإتيان
 أحسية بدير ولا يقدر ذكرأ ملوطاً به بحيث يكون فيه الرحم وإن كان بكرأ وأما
 إن وطئ هو غيره بذكره فلا حد عليه للشهوة إذ ليس ذكرأ محققاً إلا أن يبنى من
 ذكره فلا إشكال

قوله [أو كان على حجة الحيل] أى كان بصورة آدمى على حجة الحيل
 قوله [والمجاهل] أى للحكم كحديث عهد بإسلام أو لداتها
 قوله [دير الذكر] إلح لكن دبر الذكر فيه الرحم مطلقاً وإن كان
 المعامل بكرأ

قوله [ولا شهة للسيد فيه من حجة الإيلاج] أى وأما قوله تعالى
 ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَمَامِكَةٍ أُنْثَاهُمْ﴾^(١) فقد أحجم المسلمون
 على أن المراد من النساء ولا مفهوم للإيلاج، بل التلدد بالذكور الذكر محرم إحصاءاً
 قوله [أو مستأجرة مطلقاً] أى سواء كان الاستئجار من نفسها حرة
 أو أمة أو من ولي الحرة للوطء أو للخدمة أو من سد الأمة للخدمة

قوله [إلا من السيد للوطء] أى نظراً لقول عطاء بحوار بكاح الأمة
 إلى أحل سدها وطأها للواطئ وهو صادق بما إذا كان يعوص ويدونه، وحيث
 فالمستأجرة من سدها محله فلا حد فيها كذا في (س) وقال أبو حيفة لاحد
 في وطء المستأجرة للوطء وظاهره كان المؤخر وليها أو سيدها أو نفسها لأن

(أو مملوكة تُعْتَقُ عليه) بالملك ، كسنته فإنه إذا اشتراها مثلاً ووطئها

فيحد إن علم بالتحريم

(أو مرهونة) أى بدون إذن الراهن وإلا فلا حد

(أو ذات معص) قل القسم ولو حشرت

(أو حترية) فى بلاد الحرب ، أو دخلت بأمان ، لا إن حرح بها لأنه

ملكها بحروجه بها أو دخلت بدون أمان فحارها

(أو مسنونة) له (وإن) عيب الحشمة (بعدة) سكاك فأولى بدونه

عقد الإحارة عده شبهة تدراً الحد وإن حرم عده الإقدام على ذلك

قوله [اعتق عليه بالملك] أى إلا أن يكون محتهداً يرى أن عتق القראה

إنما يكره بالحكم لانسس الملك أو قلد من يرى ذلك وإلا فلا حد عليه بقله فى

التوصيح عن اللحى وانظر ليم لم يدراً عه الحد إذا لم يكن محتهداً ولا مقلداً لمن

يرى ذلك مراعاة للقول بذلك ، وقد استشكله ابن مردوق وكذا حليل فى توصيحه

عن شيخه (أهـ)

قوله [وإلا فلا حد] أى مراعاة لقول عطاء

قوله [ولو حيرت] أى بأن قدرنا عليهم وهرماهم وظاهره كان الحيش

كثيراً أو يسيراً ابن عبد السلام والأقرب سقوط الحد لتحقيق الشركة على أصل

المذهب لإرث نصيبه عه ولا سيما مع ككرة العيمة وقلة الحيش (اهـ) ويترتب على

ذلك ما لو أعتق نصيبه فى عهد من العبيدة هل يقوم عليه الناق أم لا وهذا فيمن

له سهم منها وإلا فلا حد ولو قل الحيش إن قلت ما الفرق بين حده مطلقاً فى

الربا وحد السارق منها إن حير المعص مع أن الخلاف فى ملكها هل بمحرد حصوها

أو حتى تقسم حار فى الحميع قلت أحيب بأن حد السرقة إنما يكون بالإجراح

من الحرر وهى قبل المحور ليست فى حرر مثلها كذا فى (عبـ)

قوله [بعدة سكاك] إلح معناه أن البات لروحه إذا وطئها بعد البات متعمداً

يحد سواء كان الواطئ مستنداً لعقد فى العدة أو فى العدة بدون عقد أو ردها ،

ولو قال فى حل المتن هذا إذا كان وطئها بعد العدة بل وإن كان بعدة بدون عقد بل

وإن كان به لكان أولى

وبعد العدة كان الست في مرة أو مرات على الراح

(أو حاسمة) عليهم سحر بمعناها ولا التمس لم رعم حوارها من الحوارح
(أو مُحَرَّمَةٍ صهرٍ سكاخ) فيُسَحِّدُ بإيلاج الحشمة فيها ، ومفهوم
«سكاخ» لو كانت مملوك وتعتق عليه فيحد كما تقدم ، وإلا فلا كما يأتي ولم يقل
مؤبد كالأصل بما ورد عليه أنه متى حصلت الصهارة لا تكون إلا مؤبدة مثل أن
يدخل بأم ثم يعقد على الست ويولج

(أو مُطْلَقَةٍ) منه (قَسَلَ السَّاءِ) فأولج الحشمة فيها بدون عقد :

(أو مُعْتَقَةٍ) له فأولج إلح

(أو مَكْتَسَتٌ مَمْلُوكَتَهَا) فأولج الحشمة

(بلا عقدٍ) راجع للثلاثة ، أما بعد العقد فحائر في المطلقة قبل الساء

والمعتقة وأما في المألكة فهدراً للحد ولو كان فاسداً كما أشار إليه بقوله

(لا إنْ عَقِدَ) فلا حد

(أو وَطِئَ مُعْتَقَةً) في عدة الرجم فلا حد بل عليه الأدب ،

حيث لم يورج الرجمة كتمى عدة نائس منه غير مستوتة أما بعد العدة فعليه الحد

قوله [ولا التمس لم رعم حوارها من الحوارح] أى فإن الحوارح
أحاروا تسعاً مستدلين بجمع النبي صلى الله عليه وسلم لم ويقول تعالى ﴿فَانكِحُوا
مِطَاطَاتَ لَكُمْ مِنْ نِسَاءِ مِثْسَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾^(١) ورد عليهم بأن
الريادة على أربع من خصوصيات الأنبياء وأن الواو في الآية معى أو التي للتجيير
قوله [أو محرمة صهر سكاخ] أى وذلك كأمر الروحة وستها وروحة
الأب وروحة الابن

قوله [ويعتق عليه] أى كما إذا أسرى أم أمه وعلق عقها على نفس الشراء -

قوله [كما يحد] أى في قوله أو مملوكة تعتق عليه والشبه في مطلق الحد

قوله [بما ورد عليه] أى فلهذا صائغ

قوله [أو مطلقة منه قبل الساء] أى ولو طلقة واحدة لأن الطلاق قبل

السااء نائس بالإجماع لا بد له من عقد

قوله [فأولج] إلح أى الحشمة فيها بدون عقد

على الراحح كَفَى عِدَّةً مِنْ عِيَرِهِ
 (أَوْ مِنْ عِيَرِهِ) أَى مُتَعِدَّةً مِنْ عِيَرِهِ
 (وَهى مَمْلُوكَةٌ) فَلَا حَدَّ (أَوْ رُوحَهُ) إِذَا وَطَّئَهَا فِي حَالِ عِدَّتِهَا مِنْ عِيَرِهِ ،
 أَى اسْتِرَائِهَا فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ
 (أَوْ مُشْتَرَكَةً) وَطَّئَهَا أَحَدُ التَّرِيكِيِّينَ أَوِ الشَّرَكَاءِ . فَلَا حَدَّ لِلشَّهَةِ ، لَكِنِّه يُوَدَّبُ
 (أَوْ مُحَرَّمَةً) بِتَتَدِيدِ الرَّاءِ الْمَهْمَلَةِ الْمَفْتُوحَةِ أَى كَانَ تَحْرِيْمُهَا (لِ) أَحَلِّ
 (عَارِضٍ) كَحَائِضٍ فَلَا حَدَّ وَيُوَدَّبُ
 (أَوْ عِيَرٍ مُطَبِّقَةً) وَيُوَدَّبُ
 (أَوْ حَلِيلَةً) أَى رُوحَتَهُ إِذَا عَيِبَ حَتَمَتَهُ بَدْرَهَا وَيُوَدَّبُ
 (أَوْ مَمْلُوكَةً لَا تُعْتَقُ) أَى اسْتَرَى — مَثَلًا — مِنْ لَا تَعْتَقُ عَلَيْهِ مَحْرُودِ
 التَّرَاءِ وَوَطَّئَهَا وَهى عَمَتُهُ أَوْ بَنَتْ أَحِيَه مَثَلًا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِصَاعٍ ، فَلَا حَدَّ
 وَيُوَدَّبُ وَيَلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ
 (أَوْ بَنَاتًا يَعْتَقِدُ) عَلَى أُمِّ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، فَإِذَا وَطَّئُ السَّتْ بَعْدَ
 عَقْدِهِ عَلَيْهَا حَالَتِ عَمَتُهُ عَلَى أُمِّهَا عِبَرِ الْمَدْخُولِ بِهَا ، فَإِنَّهُ يُوَدَّبُ وَلَا يَحْدُ

قَوْلُهُ [كَفَى عِدَّةً مِنْ عِيَرِهِ] أَى كَانَتِ الْعِدَّةُ مِنْ طَلَاقٍ بَاطِلٍ أَوْ رَحِمَى
 أَوْ مِنْ وَفَاةٍ ، وَالْحَالُ أَنَّ الْمُعْتَدَةَ عِيَرٍ مَمْلُوكَةٍ لَهُ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ
 قَوْلُهُ [أَى اسْتِرَائِهَا] إِمَّا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْعِدَّةِ إِمَّا تَكُونُ مِنْ
 طَلَاقٍ رُوحٍ أَوْ وَفَاةٍ وَمَا عَدَاهُ يُقَالُ لَهُ اسْتِرَاءٌ وَلَوْ قَالَ إِذَا وَطَّئَهَا فِي حَالِ
 اسْتِرَائِهَا مِنْ عِيَرِهِ لَكَانَ حَيْرًا لَهُ مِنْ هَذَا الْعَقِيدِ
 قَوْلُهُ [كَحَائِضٍ] أَى وَمَحْرَمَةٍ وَنِسَاءٍ وَمَعْرُومَةٍ
 قَوْلُهُ [أَوْ عِيَرٍ مُطَبِّقَةٍ] أَى كَسَتْ أَرْبَعَ سَبِيحٍ وَلَوْ أَحْسِيَةٍ
 قَوْلُهُ [أَى رُوحَتِهِ] مِثْلُهَا أُمَّتُهُ لِأَنَّ الْأَدَبَ مَرْتَبٌ عَلَى الْعَسَبِ وَالدَّرَجَةِ
 قَوْلُهُ [أَوْ مَمْلُوكَةً لَا تَعْتَقُ] الْمَعْنَى أَوْ مَحْرُومَةٍ مَمْلُوكَةٍ
 قَوْلُهُ [وَيُوَدَّبُ] أَى إِنْ عَلِمَ بِالْحَرَمَةِ وَإِلَّا فَيَعْدُرُ بِالْحَهْلِ
 قَوْلُهُ [فَإِنَّهُ يُوَدَّبُ وَلَا يَحْدُ] أَى لِأَنَّ الْعَقْدَ عَلَى الْأُمِّ يَحْرِمُ الْإِثْمَ مَا دَامَتْ
 الْأُمُّ فِي عَصَمَتِهِ فَهُوَ تَحْرِيمٌ عَارِضٌ فَإِذَا طَلَّقَ الْأُمُّ قَبْلَ الدَّخُولِ بِهَا حَلَّتْ لَهُ

(أو) وطئ (أحتاً) تروحها (على أحتها)

(أو) وطئ (بهيمة) مأكولة اللحم أو غيرها بقُسل أو دبر فلاحده

(أُذَبَ) في الحديج الذي لاحد فيه

• (كساحقة) فعل تترار النساء بمصهن بعض ، فعنه الأدب فقط

• (وأمةٌ مُحَلَّلَةٌ) فإن من وطئها بإذن سيدها له في الوطاء لاحد عليه

ويؤدب مراعاة لقول عطاء بخوار التحليل فالحللة من يقول سيدها لغيره

أدبت لك في وطئها أو أحتته لك إلح

(وقَوِّمَتِ) المحللة (عليه) أى على الواطئ ، محرد الوطاء وتعتبر القيمة يوم

الوطء حدث أم لا . فإن أعدم بيعت عليه إن لم تحلل وله الريادة وعليه النقص

وإن حملت فالقيمة في دمته والولد حرٌّ للاحق به وتكون أم ولد

(وإن أسيا) امتنع كل من المحلل واشمل له من القويم فلا بد من التقويم

اسها فصار العقد شهية تدرأ عنه الحد ومفهوم قوله العبر المدحول بها أنه إن

كان مدحولا بها حد لصعب الشهية

قوله [أو وطئ أحماً] إلح أى فالعقد على الأحت الموطوءة شهية

تدرأ عنه الحد لأن حرمتها ما دامت الأحت الأولى في العصدة فالتحريم عارض ،

وسواء دخل بالأحت السابقة أولا

قوله [وأدب في الحديج] المناسب حذف أل ومحل الأدب ما لم يعدر

بمحل والهيبة الموطوءة كعبرها في الدبح والأكل

قوله [كساحقة] أى لأنه لا إيلاح فيه فلا يقال إنه ربا

قوله [وأمة محللة] : أى سواء كانت قساً أو فيها شائنة حرية قال

الحرشي بلعنا عن بعض الربوي بعض بلاد فرناش أنهم يحللون أرواحهم للصبيان

يعتقدونه كرمياً جهلاً منهم فعليهم الأدب إن جعلوا ذلك

قوله [أو أحتته لك] إلح لا معنى لقوله إلح فالمناسب حذفه

قوله [وله الريادة] أى إن راد معها يوم البيع عن قيدها يوم الوطاء

وقوله [وعليه النقص] أى إن نقصت معها يوم البيع عن قيمتها يوم الوطاء

قوله [وإن أسيا] مبالغة في التقويم أى هذا إذا رصا مل وإن أسا

دفعاً لإعارة العروق

(بحلاف المكرهه) فلا تؤت لعندها بالإكراه أما المكره - منتهج
الراء - فالمشهور يحد ويدفع الصداق للمكرهه - منتهج الراء - ثم يرجع به على
المكرهه - بكسر الراء

• (وثبت) الربا (بإقراره) ولو مرة (إن لم يرجع) عن إقراره ، فإن رجع فلا
يثبت ، كان رجوعه شبهة ، كقوله وطئت روحى فى حبسها وطئت أبه
ربا . أو يدون شبهة ، ولذا قال (مطلقاً)

وقوله (أو يهرب) هذا إذا كان الهروب قبل الحدد بل (وإن فى أنسائه)

قوله [المشهور يحد] أى مطلقاً سواء انتشر أم لا كما فى اس عرفة
والشامل وظاهر كلامه أنه يحد ولو كانت هى المكرهه له على الربا بها وهو كذلك
إلا أنه لا صداق لها عليه حينئذ وعمل الخلاف فى حده إذا أكره على الربا
بها وكانت طائفة ولا روح لها ولا سيد وإلا حدد اتفاقاً بطراً لحق الروح والسيد
وقهرها بالإكراه

قوله [ولو مرة] أى حلاًماً لأنى حبيبة وأحمد حيث قال لا يثبت
الربا بالإقرار إلا إذا أقر أربع مرات

قوله [أو يدون شبهة] أى على ما لاس القاسم وإن وهب وإن عند الحكم
حلاًماً لأشبه حيث قال لا يحد إلا إذا رجع لشبهة وأعلم أن رجوعه عن
الإقرار بالربا إنما يعمه فى سقوط الحد لا فى لزوم الصداق فلا يسقط عنه مهر
المعصونة التى أقر بوطئها ثم رجع

قوله [أو يهرب] معطوف على يرجع مسلط عليه لم أى محل لزوم
الإقرار إن لم يكن منه رجوع عنه بالإنكار إلح ، أو هروب إلح ، وزيادة
الشارح لفظ وقوله قبل المس لا معنى لها ، وسقوط الحد بالهروب إنما هو إذا
كان تنوت الربا عليه بإقراره كما هو الموصوح ، أما لو كان تنوته سبة أو حمل
فلا يسقط عنه الحد بالهروب مطلقاً

لكن المناسب قلب المألعة ، لأن المراء في هروبه قبل الحد ، كما قال الساطي
والثاني وإن مرروق ، لا فرق في الهروب قبل أو فيه

• (والبينة) العادلة أربعة رجال يرويه كالمروء في المكحلة في وقت واحد
إلى آخر ما تقدم . وفي ثلث البينة فلا يسقط الحد شهادة أربعة رجال أو نساء
سواء بكارتها وقبل يسقط ، هذا هو التحقيق

• (أو سحّط) أي وثبت أيضاً بظهور حمل (عَبْرٌ مُتَرَوِّحَةٌ)
عن يلحق به الولد ، بأن لا تكون متروحة أصلاً أو متروحة بصبي أو محبوب أو
أنت به كاملاً لدون ستة أشهر من دخول روحها

(و) عبر (دات سيد مُقَرَّبٌ بِهِ) أي بالوطء ، بأن أنكر وطأها ،
فحرج ظهوره^(١) بمتروحة ممن يلحق به وبذات سيد مهر بالوطء

قوله [لكن المناسب قلب المألعة] إلح ويمكن أن يحاب بقاء المألعة
على طاهرها لدفع ما يتوهم أن فواره في الحد من شدة الألم لا رجوعاً منه عن
الإقرار كما قرره ابن مرروق ، وفي حديث ماهر بن مالك « لما هرب في أثناء
الحد فاتبعوه فقال ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يردوه ورحموه حتى
مات . ثم أحبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فقال هلا تركتوه لعله
يتوب فيتوب الله عليه » دليل على أن الهروب في أثناء الحد نافع ، وأما قبله
فشيء آخر فلدلك أحصلوا فيه

قوله [إلى آخر ما تقدم] أي في قول المصنف ولزنا واللواط أربعة
إن اتحدوا كصية ورؤيا وأداء بأنه أولح الذكر في الفرج كالمروء في المكحلة
قوله [فلا يسقط الحد] أي على مذهب المدونة

قوله [وقيل يسقط] قصده ثقل السة لا التصعيف بلليل ما بعده
قوله [هذا هو التحقيق] أي لأن شهادتهم شبهة وهي طريقة اللحمي
أفاده (س) نقلاً عن التوضيح وإن عرفة

قوله [لدون ستة أشهر] أي لإسطة أيام فأكثر ، وأما الخمسة الأيام
فملحقة بالسته الأشهر

(١) معنى حرج من قوله « عبر مروسه » و « عبر دات سيد » ظهوره أي ظهور الحد ل

• (ولا يُقْسَلُ دَعْوَاهَا) أى من طهر بها الحمل (العَصَبَ بلا قرينة) تصديقها، بل تحذف. بحلاف ما لو تعلقت بالمدعى عليه، واستعانتها عند النازلة فلا تحذف

• ثم فرع على ثبوت الزنا ترتب الحد بأنواعه فقال
• (فيرحَمُ الْمُحْصَنُ) وهو من وطئ مباحاً سكاح لارم مع انتشار بلا نكرة، وهو حر مسلم مكلف، ومضى احتل شرط لا يكون محصناً فلا يرحم (مَحْجَارَةً) متعلق «يرحم» (مُعَسَّدِلَةٌ) بين الصعر والكرك قدر ما يطبق الراى بدون تكلف ومحل الرحم الطهر والطن (حتى يَسْمُوتَ)

قوله [ولا يقل دعواها] إلح أى ولادعواها أن هذا الحمل من مى شره فرحها فى حمام ولا من واء حتى وأما دعواها الوطء بشبهة أو غلط وهى نائمة فتقل لأن هذا يقع كثيراً كذا فى الحاشية
قوله [بحلاف لو تعلقت] لو مصدرية بدليل ما بعده أى بحلاف تعلقها واستعانتها

قوله [فيرحم المحصن] أى يرحمه الإمام أو نائه وليس له أن يرحم نفسه، لأن من فعل موجب القتل لا يحور له أن يقتل نفسه، بل ذلك للإمام أو نائه والأولى أن يستر على نفسه ويخلص التوبة فيما بينه وبين الله
قوله [المحصن] وشروط الإحصان عشرة أفاد الشارح منها تسعة والعاشر أن تكون موطوءته مطيقة ولو لم تكن نالماً وسيأتى بأنواع أحر ثلاثة رحم لمحصن أو لائط مطلقاً، وحلده مع تعريب للكر الحز الدكر، وحلده فقط للأثنى الكرك والعد

قوله [بين الصعر والكرك] أى لا محجارة عظام حشية التشويه ولا محصيات صغار حشية العديد بل بقدر ما يحمل الراى بلا كلفة كما قال ابن شعبان لسرعة الإحهار عليه

قوله [ومحل الرحم الطهر والطن] أى ويحصن بالمواضع التى هى مقاتل من الطهر وعيره من السرة إلى ما فوق، ويبقى الوحه والفرج والمشهور أنه لا يحمر للرحوم حمرة، وقيل يحمر للدرأة فقط، وقيل للمشهود عليه دون المقر، لأنه يترك إن هرب ويحردا على الرجل دون المرأة لأنه عورة ولا يربط المرحوم،

• (و) يرحم (اللائط) والمملوط به (مطلقاً) أحص أم لا بشرط التكليف ،
فلا يشترط في الفاعل أن يكون معموله بالغاً بل مطلقاً ، وشرط رحم المفعول
بلوع فاعله فلا يرحم من مكسّ صبيّاً

(وإن عَسَدَيْتَ وَكَافَرَيْتَ) كالحريين المسلمين ولا يسقط الحد بإسلام الكافر

• (ويَحْلَدُ) المكلف (الْيَكْرُ) أى غير المحصن (الحرّ) ذكرّاً
أو أنثى (مبائة)

• (وَتَشَطَّرَ لِلرِّقِّ) فعليه حدسود حلدة (وإن قُلَّ) الحرء الرقيق ، وكذلك
المكاتب وأم الولد ومعتق لأهل ومدبر

(أو تَرَوَّحَ) الرقيق ورى حال رقه فعليه نصف ما على الحر (وَتَحَصَّصَ)

أى صار (كلّ) من الرقيقين على الدلية محصّاً (دون صاحبه)

ولا بد من حضور حداة قبل ندناً وقيل وحوناً لقوله تعالى ﴿وَلْيَشْهَدْ عِبَادُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) فإنه في مطلق الرأى ، وأقل الطائفة أربعة على أظهر الأقوال قبل ليشتهر الزحر وقيل ليدعوا لهما بالرحمة والثوبة ولم يعرف مالك نداعة البية بالرحم م المالحكم به تم لباس عقبه والحديث الدال على ذلك لم يصح عند الإمام وإن تمسك به أبو حنيفة

قوله [فلا يرحم من مكسّ صبيّاً] أى وإن كان هو بالغاً ويشترط
في المفعول أيضاً طوعه فتحصل أنه يشترط فيها التكليف ، ويراد في المفعول
طوعه وكون الفاعل به بالغاً

قوله [وإن عديين وكافرين] قال (عب) لم يكف بدحوها تحت
الإطلاق للرد على من يقول إن العبد يحلد حمسين وإن الكافر يرد إلى حكام مله

قوله [أى غير المحصن] أى من لم يستوف شروط الإحصان

قوله [وكذلك المكاتب] إلج أى متى كان في الشخص سائنة رق
كان حده الحلد وتشطر

قوله [أو رروح الرقيق] فى حرر المالعة لأن تروحه لا يصبره
محصّاً لعقد الحرمة

إذا لم يحصل له سب الإحصان ، وقوله (بالعتق) متعلق « بتحصى » (والوطء بعده) أى بعد العتق فإذا عتقَ وروحه مطيقة غير نالعة ، أو كانت كتابية أو أمة وأصابها بعد العتق ، تحصىَ دونها وقد يتحصان إذا عتقا معاً وحصل وطء بعد العتق إلى آخر شروط الإحصان المتقدمة

• (كإسلام الروح) فإنه إذا أسلم وأصاب روحه يتحصن ولا يصح العكس .
• (وعُرتَ) بعد الخلد (الذكرُ) المكر (الحر فقط) دون العبد ولو رضى سيده ، ودون الأتني ولو رصيت ورضى روحها

قوله [وقد يتحصن] الحاصل أن الذكر المكلف الحر المسلم يتحصن بوطء روحه المطيقة ولو صغيرة أو كافرة أو أمة أو محسنة ، والأتني الحر النالعة يتحصن بوطء روحها إن كان نالعاً ولو عبداً أو محسناً فعلم أن شرط تحصن الذكر زيادة على الشروط المتقدمة لإطاعة موطوءته وشرط تحصين الأتني زيادة على الشروط المتقدمة بلوح واطئها فقط . ولا يقال وإسلامه لأن الكافر لا يصح نكاحه لمسلمة فهو حارح بالنكاح الصحيح

قوله [فإنه إذا أسلم وأصاب روحه يتحصن] أى ولو كانت هى كتابية قوله [ولا يصح العكس] أى فلا يصح أن المسلمة فى عصبة الكافر قوله [وعُرتَ بعد الخلد] أى بعد الخلد مائة ، وإنما عرب زيادة فى عقوبته لأجل أن يقطع عن أهله وولده ومعاشه وتلحقه الدلة ، ومحل تعريب الحر الذكر إذا كان متوطئاً فى البلد الذى رضى فيه ، وأما العريب الذى رضى بغيره وولده فى بلد فإنه يخلد ويسجن به لأن سجنه فى المكان الذى رضى فيه تعريب له ، وأشعر قوله عرب أنه عرب نفسه لا يكفى لأن تعريب نفسه قد يكون من شهواته فلا يكون راحراً له

قوله [ولو رصيت ورضى روحها] أى لما يختص عليها من الزنا سب ذلك التعريب وظاهره أنها لا تعرب ولو مع محرّم وهو المعتد حلالاً لقول اللحدى تمى المرأة إذا كان لها ولى أو تسافر مع حداقة رجال ونساء كحروج الحج ، فإن عدم جميع ذلك سحبت بموضعها عاماً لأنه إذا تعدل العريب لم يسقط السجن هذا كلامه وقد عذت صعبه

(فُيَسَّحَرُ) : في البلد الذي حرب إليه (عاماً) كاملاً من يوم سحبه
(كَهْدَكَ) بالصرف وعدمه قرية بينها وبين المدينة على ساكنها أفضل الصلاة
وأتم التسليم وعلى آله وصحبه، يومان وقيل ثلاث مراحل (وحينئذ) . قرية أيضاً
على ثلاثة أيام (من المدينة) على ساكنها أفضل الصلاة وأتم السلام وعلى آله
وأصحابه ، وقد ثبت أنه عليه أفضل الصلاة والسلام نَفَى مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى حَبِير
• (وَحَارَ لِلْسَيِّدِ إِقَامَتُهُ) أى إقامة حد الرضا على رقيقه الذكر أو الأنثى
(إِنْ لَمْ يَشْرَوْحْ) رقيقه (بِعَبْرٍ مِلْكِيَةٍ) أى ملك سيده ، بأن لم يكن عبده
روحة أصلاً . أو عبده روحة هي ملك لسيده ، فإن كان عبده روحة حرة
أو أمة لعبير سيده فلا يقيم الحد عليه سيده (وَتَسْتَرِ) الرضا على الرقيق (بِعَبْرِهِ) .
أى عبير سيده ، بأن تست بإقراره ، أو طهور حمل أو أربعة عدول ليس السيد
أحدهم ، فإن كان السيد أحدهم رفع للإمام

قوله [عاماً كاملاً من يوم سحبه] طاهره ولو كان عليه دين وهو كذلك ،
لأن الدين يؤخذ من ماله إن كان له مال وإلا فهو معسر يطر ، وأجرة حملة
في العرة دهاناً وإيائاً ومؤنته بموضع سحبه عليه ، فإن لم يكن له مال من بيت
المال إن كان ولا فعلى المسلمين فإن عاد الذي حرب إلى وطنه قبل مضي السنة
أخرج مرة ثانية إلى الموضع الأول أو غيره لإكمال السنة -

قوله [نفى من المدينة إلى حبير] أى ونفى على من الكوفة إلى النصرة
قوله [فلا يقيم الحد عليه سيده] أى وإما يقيمه الحاكم
قوله [وتستر الرضا على الرقيق بعبيره] أى فالسيد يحور له أن يقيم الحد
على عبده بهدين الشرطين الأول أن لا يكون متروحاً بغير ملكه والثاني أن
لا يكون موجب الحد تائناً عبده ، والأول مهما قيد في إقامة السيد والثاني قيد
فيه وفي كل حاكم

• تنجئة إن ثبت الرضا على امرأة متروحه مضي لها مع روحها عشرون سنة
فأريد رحمها ، فقالت لست بمحصنة ، وأكرت وطء روحها في تلك المدة
وحالها الروح وادعى وطأها فلا عرة نقولها وترحم ، وعن الإمام في الرحم
يقيم مع روحته مدة طويلة ثم تشهد عليه البينة بالرضا فيبكر الإحصان لعدم وطنه

روحته يسقط عنه الرحم ويحلد ما لم يقرّ به بعد ذلك أو يولد له منها ، ثم
 اختلف الأشياخ في المحلين منهم من حملهما على الخلاف واحتلف في تعيين
 المذهب فعليه يجيى ب عمر في حكم الثانية وهو المعتمد وعيه سحنون في حكم الأولى ،
 ومنهم من وفق بينهما والمعتمد الخلاف ، وإن قالت امرأة ربيت معه ، فادعى الوطء
 والروحية من غير بينة تشهد له أو وحدا بيت وأقرا بالوطء وادعى النكاح معاً
 وصدقهما الولي وقالوا لم تشهد حداً إلا أن يكونا طاريين أو يحصل مشوّ في المسألة
 الثانية

● حاتمة . إذا أقرّ الرجل بعد ولادة روحته منه بممسد لوطئه من غير ثبوت
 له ، كأن قال عقدت عليها عالماً بأنها رقيقة أو أنها حامسة ، فإنه يحد لحق الله
 ويلحق الولد به ، قال المراءى على الرسالة وحده ولحق الولد به مستعرب ، لأن مقتضى
 الحلد أنه ربا ومقتضى اللحق أنه ليس ربا ، أفاده في المجموع .

باب

في القذف

- (القذفُ) متداً ويسمى فرية ورمياً وهو من الكائنات
- (رَمَى) حر (مُكَلَّف) هو فاعل الرمي، محرور بالإصافة
- (ولو) كان الرامي (كاهراً) أو سكران محرام، وحرّح غير المكلف من صبي ومجنون وسكران محلال وقوله
- (حرّاً) مفعول المصدر وهو المقدوف
- (مُسْلِمًا) مستدر إسلامه لوقت إقامة الحد ، فإن ارتد المقدوف فلا حد

باب

- هو بالدال المعجمة وأصله الرمي بالحجارة ونحوها ثم استعمل مجازاً في الرمي بالمكارة
- قوله [ويسمى فرية ورمياً] أما تسميته فرية كأنه من الافتراء والكذب
- وأما تسميته رمياً فقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ (١)
- قوله [وهو من الكائنات] أى ولد ذلك أوجب الله فيه الحد فإن قلت
- لو نسب شخص غيره للكفر لم يحد ولو نسب للربا حد فقتضاه أن النسبة للربا
- أشد من النسبة للكفر ، وليس كذلك لأن الكفر يوجب الخلود في النار
- وأحيب أن النسبة للكفر لا تسلم ويكذب فيها بخلاف النسبة للربا فيمكن التسليم
- وتلحقه المعرة بطير ما قالوه فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل مطلقاً
- بخلاف من سب الله تعالى يقتل ما لم يتب أفاده في الحاشية
- قوله [كاهراً] أى تحت دمتنا
- قوله [وحرّح غير المكلف] إلخ أى فلا يلزمه حد القذف
- قوله [مفعول المصدر] أى لقول ابن مالك
- وبعد حره الذي أصيب له كمل نصب أو رفع عمله
- قوله [مستمر إسلامه] المناسب نصبه لأنه بعث سبي مسلماً

على قاده ولو أسلم ، كما لا حدّ على قاذف عدو أو كافر أصلي ، وقوله

• (سَمِعْتُ) مرتبط برى أى قَطَعِهِ (عن أب) دية (أوحد) من جهة الأب وإن علا ، ولو كان أبو المقدوف الحر المسلم عدواً أو كافراً على الراجح

• (أَوْ بَرِيّاً) عطف على «سَمِعْتُ» أى رى المكلف حرّاً ربنا

• (إِنْ كُتِّفَ) المقدوف - بأن كان بالعمى عاقلاً - زيادة على شرطى الحرية والإسلام ، فمن حين من وقت اللوع إلى وقت القذف فلا يحد قاده بالربا (وعَفَّ) (عه) أى عن الربا قبل القذف وبعده لوقت إقامة الحد على القاذف ، والراجح

قوله [كما لا حدّ على قاذف عدو] أى برى أو سمى سب إلا أن يكون أبواه حريين مسلمين فيحد لهما ، وكذا إن كان أبوه حراً مسلماً وأمه كافرة أو أمة عدو ابن القاسم ، لأنه إذا قال له لست اسماً لفلان فقد قذف فلاناً بأنه أحل أمه فى الربا قل بكاحها فيصدق عليه أنه قذف حرّاً مسلماً ، وقد توقف مالك فى الحد فى هذه الصورة نظراً لاحتمال اللعنة أن أم ذلك المقدوف حملت به من غير أنه فلان المذكور فيكون القاذف قذف كافرة أو أمة

قوله [عن أب] أى وأما قطعه عن الأم كقوله لست اسماً لفلانة فلا يسمى قذفاً لأنه لا يمكن قطعه عنها ويؤدب قائل ذلك ؛

قوله [من جهة الأب] مقتضاه أن يعيه عن حده لأمه كفيه .

قوله [على الراجح] أى كما فى المدونة

قوله [إن كُتِّفَ المقدوف] قيد فى التاب وأما يعى السب فلا يشترط تكليف المقدوف بل يسرى حرمة وإسلامه فقط وإن محبوساً أو رصعاً بل ولو حملاً قوله [فمن حين] إلخ مبهوم لو يقطع حوبه أن يحد راميّه وهو ظاهر إن كان راميّه حالة الصحة واللوع

قوله [وعَفَّ عه] أى كد سلهماً من الربا قال ابن عرفة وعفاً المقدوف الموحى لحد قاده هر السلامة من فعل الربا قبل القذف وبعده ومن تدوت حده لا سترامه إياه

حمل المقدوف على العمة حتى يثبت القاذف حلالها بأربعة ، ولا ينع القاذف عدلاً على أن الإمام حد المقدوف فيما قدفه به بل يحد هو والشاهدان (دا آلة) حال من نائب فاعل «كُلف» أى حالة كون المقدوف ملتسماً بآلة الرنا ، من قذف مقطوع الذكر بالرنا فلا حد عليه إن قطع قبل اللوع أو بعده ورماء بوقت كان فيه محبوساً فإن رماه بالرنا قبل الحبّ حد (أو أطاقت) المقدوفة (الوطء) والذكر المطبق إن روى بكونه معولاً به يحد قاذفه

(عما) أى يلعط (يَدُلُّ) على معنى السب أو الرنا (عُرْفًا ، ولو تعريضاً كأنما معروف السب) فكأنه قال للمحاطب أبوه ليس معروفاً (أو) قال أنا (لستُ بران) فكأنه قال للمحاطب إنه ران . وكذلك قوله (وأنا عَمِيفُ

قوله [بأربعة] أى عدول لقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ (١) الآية فالآية دليل على أن القاذف لا يتبى عنه الحد إلا بأربعة عدول تشهد برؤية الرنا ، ومقابل الراحح ما قاله (عب) من أن على المقدوف أن يثبت العفاف

قوله [بل يحد هو والشاهدان] وأصل ما قاله الشارح في المجموع وبصه في المراوى ولا ينع القاذف عدلان على أن الإمام حد المقدوف فيما قدفه به . بل يحد هو والشاهدان وإنما ينععه أربع على الفعل وفيه معنى المراوى إذا شهد شاهد بأنه قدفه يوم الجمعة وآخر بأنه قدفه يوم الخميس لعق كالعنق والطلاق (اه) ولكن مؤاحدة العدلين وحدهما مشكل

● تسمية . قال الأجهورى والظاهر أن قذف الحنثى المشكل ناع لحدّه كما سبق فإذا رماه شخص بالرنا بمرحه الذكر أو في فرجه الذى للنساء فلا حدّ عليه ، لأنه إذا رنى بهما لاحد عليه وإن رماه بأنه أتى في دره حد راميّه لأنه إذا رنى به حد حدّ الرنا

قوله [أو أطاقت المقدوفة] حاصله أن الأتى يحد قاذفها متى كانت حرة مسلمة عفيفة مطيقة للوطء وإن لم تكن نالعة ، والذكر المقدوف بكونه معولاً مثلها

المرَّح) فعليه - لو لم يرد العرح لاحدٌ عليه بل الأدب إلا لقريبة تدل عليه فيحد كما يأتي

(وكفَّحَسَة) أى راية . وأدخلت الكاف نحو فاحرة وعاهرة . لكن العرف الآن لا يدل فيها على الرأيا، فيحد على وحود قريبة (وصُيَّتَة) بضم الصاد المهملة لأنه يدل عرفاً على الرأيا (وعِلْتَقِي) بكسر العين المهملة (ومَحَسَّتْ) يدلان على أنه معقول به

● فيحد قائل ذلك حيث كان المقذوف مطبقاً كما تقدم

والحاصل أن شروط إقامة الحد بالقذف تسعة اثنان في القاذف . وهما اللوع والعقل . وأحد أمرين في المقذوف به وهما بى السب والرقى ، وستة في المقذوف لكن إن كان سعى السب اشترط فيه الحرية والإسلام فقط ، ويراد عليهما في القذف بالزنا أربعة اللوع في الذكر العاقل والإطاقة في الأنثى والذكر المعول به والعقل والعفة والآلة

قوله [فعليه] مخرج على محذوف تقديره فحدّه بقيد زيادة العرح عليه إلح

قوله [لاحد عليه بل الأدب] أى لأن العفة تكون في العرح وبغيره كالمطعم ونحوه

قوله [تدل عليه] أى على العرح

قوله [وكفَّحَة] القبح في الأصل فساد الخوف أو السعال أطلق هذا

هذا اللفظ على الزاسة لأنها ترمز لأصحابها بالقبح الذى هو السعال

قوله [وأدخلت الكاف نحو فاحرة] إلح أى يحد بأحد هذه الألفاظ

الثلاثة إذا قالها لامرأة سواء كانت روحة له أو أحسية منه ، وكذا إذا قالها

لأمرد . وأما إن قال ذلك لرجل كبير نطر للقرائن فإن دلت على أن القصد

رميه بالآفة حد وإلا فلا هذا ما اسحسسه في الحاشية

قوله [لكن العرف الآن] إلح أى فهذه الألفاظ تدور مع العرف

قوله [وعلق] هو في الأصل التقيء الميس واشتهر الآن في القذف

بالمفعولية فيه الحد ولو حلف أنه لم يقصد قدفاً

قوله [حيث كان المقذوف مطبقاً] أى وإن لم يكن مكلفاً

(محذوف) من ثبت عليه القذف (ثمانين حكمة) لنص القرآن
 • (والزاني) ذكرراً أو أنثى ولو بشائنة والعرة محال القذف ، ولو تحرر قبل
 إقامة الحد عليه (بصمها) أى بصف التباين
 (وإن كثر) القذف مراراً (لواحد أو جماعة) قال لهم ياربنا فلا
 يتكرر الحد بتكرر القذف ولا يتعدد المقذوف (إلا) أن يكرر القذف
 (بعده) أى بعد الحد ، فإنه يعاد عليه ولو لم يصرح ، بأن قال بعد الحد
 ما كذبت أو لقد صدقت فيما قلت (وإن قذف) شخصاً كان هو المقذوف
 الأول أو غيره (في أثائه) أى الحد ألغى ما مضى و(استدعى لها) أى
 للقذفين حد واحد

(إلا أن يقتل) من الأول (اليسير) ما دون الصف أو خمسة عشر دون
 (فيكمل الأول) ثم يسأف للثاني الحد

قوله [يحد من ثبت عليه القذف] حملة مسأفة قصد بها بيان
 عدد الحد في القذف ومن التي قدرها الشارح نائب فاعل يحد
 قوله [لنص القرآن] أى في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْفحشاءَ
 ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ الآية والمراد بالمحصنات الحرائر العقيمات وإن
 لم يتزوجن فإن قلت إنه الدليل أحص من المدعى لأنها في شأن من يرى النساء
 والمدعى عام في الرجال والنساء أحجب بأن الرجال مقيسون على النساء بالمساواة
 قوله [والعرة محال القذف] أى العرة بكونه رقيقاً في حال القذف
 قوله [بصمها] أى لأن حديق حدود الأحرار تشطر بالرق
 قوله [وإن كرر القذف] إلح أى وسواء كان القذف بكدة واحدة
 أو بكتلات ، ابن الخاح ولو قذف قذفين لواحد وحد واحد على الأصح وهو مذهب
 المدونة . ومقابلته حد بعدد ما قذف وسواء كان بكدة أو كتلات (أهـ)

قوله [أو حداعة] أى أو كان القذف لحداعة مهر عطف على واحد
 وسواء قذفهم في مجلس أو محالس بكدة أو كتلات قال في المدونة من قذف
 جماعة في مجلس أو معرقس في محالس شتى فعليه حد واحد فإن قام به أحدهم

• (وأدب في فاحش) حيث لم تقم قرية على إرادة الرنا ، فلا يعارض ما تقدم في « كفتحة » (وحيار واس الصنراي أواس الكلب) أو اليهودي ، أو الكافر ، فإنه يؤدب لارتكابه القول المحرم الذي لم يدل عبدا على أنه يعي سب ولا قرية تدل عليه

(وأبا عفيف) بدون زيادة لعط العرح ، ولا قرية تدل عليه كما تقدم (وإن قال) رجل (لامرأة) ليست روحته (رتبتي ، فقالت في حواه) (بك ، حدثت للقدف) ، لأنها قدعته في قولها « بك » (والرنا) أي وتحد حد الرنا لتصديقها له ، فهو إقرار منها ما لم ترجع • (وله القيام به ، وإن علمه من نفسه) أي للمقدوف القيام بحد قاده ، وإن علم المقدوف أن مارميه به متصف به ، لأنه أفسد عرصه وليس للقادف تحليف المقدوف على أنه يرى مما رماه به

وصرب له كان ذلك الصرب لكل قدف كان عليه ولاحد لم قام منهم بعد ذلك قوله [حيث لم تقم قرية] أي ولم يكن العرف ذلك قوله [ما لم ترجع] أي عن الإقرار بالرنا فلا تحد له وتحد لقده على كل حال ، وبص اس عرفة من قال لامرأة ياراية فقالت له بك ربيت فقال مالك حد للرحل والرنا ولا يحد لأنها صدقته إلا أن ترجع عن قولها فتحد للرحل فقط ، وقال أشهب إن رجعت وقالت ما قلت ذلك إلا على وجه المحاورة ولم أرد قدفاً ولا إقراراً فلا تحد ويحد الرجل (اهـ) هكذا في (س) ولو قال شحص لآخر ياراي فقال له الآخر أنت أرى مي لم يحد القائل الأول لأنه قدف غير عفيف وحد الثاني للرنا والقدف ، فإن قال له يا معرض فقال له أنت أعرض مي حد الأول لروحة الآخر وأدب له وحد الثاني لروحه ولروحة الأول حداً واحداً . وأدب له ، هذا إذا لم يلاص الثاني لروحه ، فإن لاص لها حد لروحة الأول إن قامت به بعد أن لاص روحه ، فإن قامت به قبل محده لها حد لروحه ذكره محتى الأصل قوله [وإن علمه من نفسه] أي ولو علم بأن القادف رآه يرى لأنه مأمور بالستر على نفسه خبر « من أتى منكم شيئاً من هذه القادورات هليستر فإنه من يند لنا صمحة وجهه أقصا عليه الحد » ، ولأنه وإن كان في

(كوارثه) ولو قام به مانع من الإرث فله القيام بحق مورثه المقدوف قبل الموت ، بل (وإن قدّم بعد الموت) لأن المعرفة تلحق الوارث بقدف مورثه وله أن لا يقوم به بل يعمو ما لم يوص الميث بالحد فليس للوارث عمو (ولأنّحد) من الورثة - كاس الان - القيام بطلب حق مورثه من الحد فيقدم ان فامه إلح إن سكت إلح (مع وجود الأقرب) كالان حيث سكت ولا كلام للروحين

• (وله) للمقدوف (العمو) عن قاده (إن لم يطلّع الإمام) أو نائه ، وليس له العمو بعد علم من ذكر (لا أن يريد) المقدوف (الستر) على نفسه من كثرة اللعط فيه

(وليس له) أى لمن قدّمه أبوه أو أمه تصرّحاً (حدّ وأدينه) على الراحح

الطاس صير عفيف فهو عفيف في الطاهر قاله أبو الحسن (اه عب)
 قوله [كوارثه] مثله وصى الميث المقدوف الذى أوصاه بالقيام ناسيغاه الحد كما في الشامل

قوله [فليس للوارث عمو] أى بل يحب على الحاكم تعبيه

قوله [حيث سكت] هذا التقييد لأشبه والمناس بقاء المتن على إطلاقه من أن للأبعد القيام مع وجود الأقرب ، وإن لم يسكت الأقرب لأن المعرفة تلحق الجميع

قوله [ولا كلام للروحين] أى لأن أحدهما ليس ولياً للآخر ما لم يكن أحدهما أوصاه الآخر بإقامة الحد كما تقدم

قوله [إلا أن يريد المقدوف السر على نفسه] أى كأن يحتق أنه إن طهر ذلك قامت عليه ستة عا رماه به أو يقال لم حد فلان ٤ يقال لقدّمه فلاناً فيشتهر الأمر ورعاً يساء بالمقدوف الطل لقولهم من يسمع يحل ولقول الشارح قد قيل ما قبل إن صدقاً وإن كذباً فما اعتدارك من قول إذا قيلاً فيقول الأمر إلى أن إقامة الحد على القادف أشع من قدّمه له

قوله [أبوه أو أمه] مراده الأب وإن علا والأُم كذلك

قوله [على الراحح] أى وهو ملهب المدونة ومقباة يقول له حدهم في

التصريح ويحكم بمسقه ، وأما في التعريض فلا يحد الأنواع انماهاً واستشكل
 تمسيقه على القول بحوار حده فلما لأنه لم يعمل حراماً وأجيب بأن المراد بتمسيقه
 عدم قبول شهادته وهذا يحصل بارتكاب صاح يحل بالمروءة كأكل في سوق لغير
 عرب

باب

ذكر فيه أحكام السرقة وتعريضها

فقال

• (السَّرْقَةُ) التي يترتب عليها القطع (أُحْدُ مُكَلَّفٌ) من إصافة المصدر لفاعله

• (بِصَابٍ) معول المصدر ، وسيبويه بقوله « والنصاب » إلح (فأكثر) من نصاب

• (مِنْ مَالٍ مُحْتَرَمٍ لِعِيَرِهِ) سيد كر رضى الله عنه المحتررات موصحة ، ويدخل في المحترم مال الحرى الذى دخل بأمان ، فيقطع سارقه

• (بِلا شَهَةِ قَتَوِيَّتٍ) للسارق وليس من الشبهة السرقة من سارق ، بل الشبهة ما ذكره في المحتررات من سرق نصاباً ثم سرقه منه آخر فإنهما يقطعان

• (خَفِيَّةٌ ، بِإِحْرَاحِهِ مِنْ حِرْزٍ عَيْرٍ مُأْدُونٍ فِيهِ) أى في دخولها وهذا إذا حرح السارق بالنصاب بل

(وإن لم يَحْرُحْ هو) فالمدار على إحراح النصاب دخل السارق الحرور

باب

ذكر فيه أحكام السرقة إلح

هى بفتح السين مع كسر الراء ويحور إسكانها يقال سرق بفتح الراء يسرق بكسرها سرقاً يسكون الراء وسرقة بكسرها وفتح القاف فهو سارق والشئ مسروق وصاحبه مسروق منه

قوله [أحد مكلف] أى بالغ عاقل وهو تعريف لما بالمعنى المصدرى ، ولو عرقها بالمعنى الاسمى لقال نصاب مأخوذ من المال إلح أو صبى إلح

قوله [فيقطع سارقه] أى إن استوفى شروط القطع

قوله [ما ذكره في المحتررات] أى في قوله وإلا إن قوت الشبهة كوالد إلح

قوله [ثم سرقه منه آخر] أى بأن أحرجه التانى من حرر السارق

بعد أن أحرجه السارق من حرر صاحبه

أم لا ، حرج - إذا دخل - أم لا

- (نقصد واحد) شمل ما إذا سرق أقل من نصاب وكرر الأحاد نقصد واحد حتى كمل النصاب ، فيقطع كما في سماع أشهب
- (أو حرراً) عطف على « نصاباً » أحرجه من بيته إن كان لا يحرج منه أو من البلد ، إن كان يحرج من البيت ، أو سرقه من كبير حافظ له وسواء كان ذكراً أو أنثى (لا يُصيرُ لصعبر أو حُشُون)
- (تَقْطَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى) من الكوع ، لما بينه صلى الله عليه وسلم من عموم الآية وظاهره ولو أعسر ، لكن الذي في المجموع والخطاب والأجهوري

قوله [أم لا] أى أم لم يدخل كما إذا أحرجه بعضاً وهو خارج الحرر

قوله [حرج إذا دخل أم لا] أى أم لم يحرج كما إذا رى لغيره وأمسك وهو داخل الحرر

قوله [وكرر الأحاد نقصد واحد] أى إذا أدخل يده فى صندوق وصار يأخذ بعضاً بعد نصف حتى كمل النصاب ، فإن كان قصده من أول الأمر تكميل النصاب قطع وإلا فلا وهذا القصد لا يعلم إلا منه

قوله [أو حرراً] أى حياً بدليل ما يأتى ، وأما العبد فقد دخل فى قوله نصاباً لأنه مال فيطر لقيدة العبد المسروق ، فإن كانت قدر النصاب قطع وإلا فلا وأما الحر فيقطع سارقه ولا يطر لقيمته

قوله [أو من البلد] إلح محله إن كان يمشى فى جميعها عادة ، فإن كان البلد كبيراً وشأنه لا يحرج من ناحية مخصوصة لإحراجه من تلك الناحية لحظة أخرى يعد سرقة

قوله [وسواء كان ذكراً أو أنثى] تعميم فى الحر المسروق

قوله [فتقطع يده اليمنى] الصمير عائد على المكلف السارق للنصاب أو الحر ، وسواء كان ذلك المكلف مسلماً أو كافراً حرراً أو عبداً ذكراً أو أنثى

قوله [من عموم الآية] أى وهى قوله تعالى ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(١) فالآية شاملة لليمنى واليسرى من الكوع أو غيره

قوله [لكن الذى فى المندوع] استدراك على قوله ولو أعسر ، وما حكاه

يبدأ بقطع يده اليسرى

(إلا لشكل) باليمنى أو قطع سماوى أو قصاص سابق
(أو نقص أكثر الأصابع) من اليمين كثلاثة (فرجله اليسرى) أى
فيقتل الحكم لقطع رجله اليسرى، وتكون ثابته المراتب وهذا هو المذهب، ثم إن
سرق يده قطع رجله اليسرى (يده) اليسرى تقطع ثم إن سرق (فرجله) اليمنى.
(ثم) إن سرق سالم الأضواء بعد الرابعة أو سرق الأشل مرة رابعة (عُزِّرَ)

عن المصنوع و(ح) والأجهورى أصله للحمى، وكتب الشيخ عبد الله عن شيخه
سيدى محمد الرقائى أن ما قاله للحمى هو المذهب، قال فى حاشية الأصل
والظاهر أن كلام الحمى محمول على أعسر لا يتصرف باليمين إلا نادراً
بدليل ما يأتى فى الشارح، وأما الأصط فقطع يماه اتفاقاً
قوله [إلا لشكل باليمنى] أى لفساد فيها وطاره ولو كان يتمتع بها وهو
كذلك حلاًماً لاس وهب لكه مقيد عما إذا كان الشلل يساً أما إذا كان حصباً
فلا يجمع القطع قاله (ح)

قوله [أو قطع سماوى] إلح أى وأما لو قطعت سرقة سابقة فإنها
تقطع رجله اليسرى اتفاقاً
والحاصل أنه إن كانت يده اليمنى بها شلل أو قطع سماوى أو قصاص
أو نقص لأكثر الأصابع فالراجح أنه تقطع رجله اليسرى لا يده اليسرى، وإن
كانت يده اليمنى قطعت سرقة سابقة قطعت رجله اتفاقاً
قوله [وتكون ثابته المراتب] أى بأن يبرل مرة من قطعت يده اليمنى
لسرقة ثم عاد للسرقة

قوله [بعد الرابعة] أى التى قطعت فيها رجله اليمنى وصار مقطوع
الأطراف الأربعة، فقوله سالم الأضواء أى باعتار ما كان

قوله [أو سرق الأشل مرة رابعة] أى بعد قطع رجله اليمنى أى لأن
المراد أشل اليد اليمنى كما هو موضوع الكلام السابق ومعلوم أن أشل اليد اليمنى
إذا سرق أولاً تقطع رجله اليسرى، ثم يده اليسرى، ثم رجاء اليمنى ثم الرابعة عرر،
وأما أشل اليد اليسرى فتقطع أولاً يده اليمنى ثم رجاء اليسرى ثم رجله اليمنى هى الرابعة

باحتداد الحاكم (وحسن) إلى أن تظهر قوته ، ولا يقتل على المشهور ولو
تعمد الإمام قطع يسراه أولاً بدون عنر أحرأ على الراحح حلافا لما في الأصل
• (والنصاب) المتقدم الذى يقطع سرقته (رُبعُ دينار) شرعى (أو ثلاثةُ
دراهم) شرعية (خالصَة) من العش ، أو ناقصة راحت كالكاملة ، أو مجمع
مهما أو من أحدهما مع عرص
(أو ما يُساويها) من العرص والحياوان . رقيقاً أو غيره ولو تعدد مالك
النصاب ، ففى سرق ما قيمته ثلاثة دراهم قطع . فإن لم يساوها ولو ساوى ربع
دينار لا يقطع ، إلا أن لا يوجد فى البلد ، إلا الذهب والمساواة معتبرة (بالبلد)
الذى به السرقة ، وإن لم يكن بالبلد أحد القدين قومه بالدرهم بالطر لأقرب
بلد يوجد فيها دراهم إلح

يُحصل التحرير أيضاً بقوله الأشل صادق بأشل اليسرى أيضاً بل وبأحد
الأعضاء الأربعة

قوله [وحسن] أى وأحرة الحسن عليه إن كان له مال كصفته وإلا
من بيت المال إن وجدوا وإلا فعلى المسلمين

قوله [ولو تعمد الإمام] لا مفهوم له بل مأموره كذلك ، وأما الأحمى
فلا يحرى والحد ناق ويلزمه القصاص فى العمد والدية فى الخطأ

قوله [ربع دينار شرعى] أى وهو أكرم من المصرى والربع بالورد لا بالقيمة
قوله [أو ثلاثة دراهم شرعية] أى كاملة ولو على حسب اختلاف

الموارد فإن نقصت ناتفاق الموارد لم يقطع إن كان التعامل بها ورثاً فإن كان
التعامل بالعدد فإن لم يرح كالكامل لم يقطع أيضاً وإن كان النقص لا اختلاف

الموارد . وتقده أن الدرهم الشرعى خمسون وحساسة من مطلق الشعر
قوله [ولو تعدد مالك النصاب] أى فلا يشترط اتحاد المالك له

قوله [إلا أن يوجد فى البلد إلا الذهب] أى وإلا فالعبرة به
قوله [بالطر لأقرب بلد] أى كما قال عبد الحق نقلا عن بعض

شيوخ صقلية وصوته اس مرروق
واعلم أنه يكفى فى التقويم واحد إن كان موحهاً من طرف القاصى لأنه

والمعتبر قيمة الشيء وقت إحراجه من الحرور لا قبله ولا بعده والعبرة بالتقويم
 شرعاً بأن تكون المنفعة شرعية (وإن) كان المسروق محرراً

(كماء) أو حطب أو تن مما أصله مباح ، حلالاً لأنى حبيبة في عدم
 القطع في المباح الأصل المملوك يوصع اليد عليه وكذلك لو كان فاكهة رطبة
 حلالاً له رضى الله عن الجميع (أو حارح) يساوى ثلاثة دراهم (لتعليمه)
 الصيد ، لأنه منفعة شرعية ، ولم يه صلى الله عليه وسلم من بيعه

(أو سبغ لحينه بعد دَنَحِهِ) أى لكون حبله يساوى بعد دحه
 ثلاثة دراهم ولا يراعى قيمة لحمه ، لأنه لو سرق لحمه وحده لا يقطع ولو ساوى
 نصاباً (أو حِلْدَ مَيْتَةٍ) ولو غير مأكولة من سرقة بعد الدبع فيقطع (إن
 رادَهُ الدَّنَحُ) على قيمة أصله (بصائباً) كما لو كانت قيمته قبل الدبع
 درهمين على تقدير حوار بيعه وبعد الدبع خمسة ، فيقطع سارقه لا أقل أو سرَّقه
 قبل الدبع ولو على فرض أن قيمته نصاب

من باب الحر لا الشهادة ، فإن لم يكن المقوم موحهاً من طرف القاصى فلا بد
 من اثنين ويعمل بشهادتهما وإن حولما بأن قال غيرهما لا يساويها كما هو مذهب
 المدونة ، ولا يقال مقتضى دره الحد بالشهادات عدم القطع إذا حولما لأن النص
 متنع ولأن المشت مقدم على الباقي

قوله [حلالاً له] . أى لأنى حبيبة وواقعه الشافعى في الأول ، وواقفاهى الثانى

قوله [أو حارح] أى من الطير

وقوله [لتعليمه الصيد] أى وإن كان لا يساويها بالطر للحمه
 وريشه . فإن لم يكن معلماً قطع سارقه إن ساوى لحمه فقط أو ريشه فقط ،
 أو لحمه وريشه معاً نصاباً وإلا فلا ومثل تعليم الحارح الصيد تعليم الطير حمل
 الكتب للبلدان كما أفاده (من)

قوله [لا يقطع ولو ساوى نصاباً] أى لما مر من الطر لكرهته أو من
 مراعاة القول بحرمته

قوله [من سرقة بعد الدبع فيقطع] أى لأنه يتنع به شرعاً في الياسات
 والماء ، وإن كان الدبع لا يظهر على المعتمد فيقطع المكلف وحده أى ولو كان

• (أَوْشَارَكَةُ) أى السارق المكلف (عَيْرٌ مُكَلَّفٌ) كصبي
وجنون ويقطع المكلف وحده

(لَا) إِنْ شَارَكَه (وَالِدٌ) لَرُبِّ الْمَالِ فَلَا قَطْعَ لِلْحَوْلِ مَعَ دَى شَهَةِ
قَوِيَّةٍ وَلَوْ الْحَدَّ لِلْأَمِّ

• ثُمَّ شَرَعَ فِي مُحَرَّرَاتٍ مَا قَدَّمَهُ رِيَادَةُ فِي الْإِيصَاحِ فَقَالَ

(فَلَا قَطْعَ لِعَيْرٍ مُكَلَّفٍ) أَدْحَلَ فِي الْعَيْرِ مَنْ سَكَّرَ حَلَالَ

(وَلَا) قَطْعَ (فِي) سَرَقَةٍ (أَقْلَ مِنْ بَصَابٍ) حِينَ إِحْرَاحِهِ مِنَ الْحَرِّ

(وَلَا) قَطْعَ فِي سَرَقَةٍ (عَيْرٍ مُحْتَرَمٍ كَمَحْدَرٍ) وَحَرِيرٍ وَلَوْ لِكَافِرٍ

سَرَقَتُهُ مُسْلِمٌ أَوْ دَمِي نَعَمْ يَعْرِفُ قِيَمَتَهَا لِلدَّمِيِّ إِنْ أَتْلَعَهَا وَإِلَّا رَدَّ عَلَيْهَا لَا إِنْ كَانَتْ
لِمُسْلِمٍ لَوْحِبٍ لِرَاقَتِهَا عَلَيْهِ

(و) لَا قَطْعَ فِي سَرَقَةٍ (آلَةٍ لَهُوَ) كَطُورٍ (إِلَّا أَنْ تُسَاوِيَهُ)

أَيُّ الْبَصَابِ (بَعْدَ) تَقْدِيرِهِ (كَسَرِّهَا وَلَا) يَقْطَعُ مِنْ سَرَقٍ (كَلَسًا مُطْلَقًا)

وَلَوْ مُعَلِّمًا أَوْ لِلْحِرَاسَةِ ، لِأَنَّهُ يَهَيَّ صِلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِهِ بِحِلَافٍ عَيْرِهِ مِنْ
الْحَوَارِجِ الْمُعْلَمَةِ ، وَلَوْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْكَلْبِ بَصَابًا

ذلِكَ الْمُخْصُونِ أَوْ الصَّبِيِّ صَاحِبِ الْمَالِ الْمَسْرُوقِ كَمَا إِذَا كَانَ تَحْتَ يَدِ الْوَلِيِّ لِأَنَّ مَصَابِحَةَ
الصَّبِيِّ وَالْمُخْصُونِ كَالْعَدَمِ

قَوْلُهُ [وَلَوْ الْحَدَّ لِلْأَمِّ] قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ وَفِي الْحَدِّ قَوْلَانِ ، قَالَ فِي

الْوَصِيحِ ائْتَلَفَ فِي الْأَحْدَادِ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ وَالْأَبِ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ أَحَبُّ إِلَىَّ

أَنْ لَا يَقْطَعَ لِأَنَّهُ أَبٌ لِأَنَّهُ مِنْ تَعَلُّطٍ عَلَيْهِ الدِّبَةُ وَقَدْ وَرَدَ « ادْرَمُوا الْحُدُودَ بِالشَّهَاتِ »

وَقَالَ أَشْهَبُ يَقْطَعُونَ لِأَنَّهُ لَا شَهَةَ لَهُمْ فِي مَالِ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادُهُمْ لَهُمْ عَلَيْهِمْ ،

وَلَا حِلَافٍ فِي قَطْعِ بَاقِي الْقَرَامَاتِ (أَه) وَقَالَ (ب) وَقَدْ تَبَيَّنَ بِهِ أَنَّ الْحِلَافَ

فِي الْحَدِّ مُطْلَقًا لَا فِي حَصْرِ الْحَدِّ لِلْأُمِّ

قَوْلُهُ [لَا إِنْ كَانَتْ لِمُسْلِمٍ] أَيُّ فَلَا يَعْرِفُ لَهُ شَيْئًا

وَقَوْلُهُ [لَوْحِبٍ لِرَاقَتِهَا عَلَيْهِ] عِلَّةٌ لِلنَّبِيِّ

قَوْلُهُ [إِلَّا أَنْ تُسَاوِيَهُ] أَيُّ تِلْكَ الْآلَةِ كَالْحَشَةِ وَمَحْوِهَا

قَوْلُهُ [بِحِلَافٍ عَيْرِهِ مِنَ الْحَوَارِجِ الْمُعْلَمَةِ] أَيُّ فَرَادِهِ بِالْمُطَارِحِ الْمُتَقَدِّمِ

(كَأُصْحَبِيَّةٌ دُبِحَتْ) وسرقت وهي تساوى نصاباً ، فلا يقطع سارقها لحروحها لله بالدبح وكذلك الهدى أما لو سرقت قبل الدبح لقطع سارقها ولو نذرها ربا كما لو سرق قدر نصاب من لحمها أو جلدها الذي ملكه الفقير بصدقة أو هبة فيقطع

- (ولا) قطع في سرقة ما هو مستمر (في ملكه كدَرَهُون) أى كشيء يساوى نصاباً مرهوناً عند غيره (كان مَلَكَةً) نحو إرث (قَسَلْ إِحْرَاحَه) من الحر ثم حرقه ، فلا قطع بخلاف لو ملكه بعد إحراحه فيقطع
- (ولا إن قَوِيَّت الشَّهْنَةُ ، كوالد) سرق نصاباً من ملك ولده ، فلا قطع بخلاف العكس (وَحَدَّ وَإِنْ لَأُتْم) سرق من مال ولد ولده
- (بخلاف بَيَّتَ المَال) سرق منه نصاباً فيقطع ، ومنه الشَّوْن
- (والعِيْمَةُ) بعد حورها إن كثر الخيش ، كأن قل وأحد فرق حقه نصاباً

غير الكلب وهذا هو مذهب المدونة خلافاً لأشهب القائل بالقطع في المأدون في اتحاده

قوله [وكذلك الهدى] مثله الهدية وانظر لو سرق الهدى بعد التقليد أو الإشعار هل يقطع سارقها أم لا

قوله [ولو نذرها ربا] أى لأنها لا تتعين بالنذر

قوله [كمرهون] مثله المستأحر وإما لم يقطع لأنه سارق للملكه ، وهذا في سرقة الراهن أو المؤجر ، وأما سرقة المرتهن الرهن من الراهن قبل قبضه منه والمستأحر من المؤجر قبل قبضه فإنه يوجب القطع كذا في حاشية الأصل

قوله [بخلاف لو ملكه بعد إحراحه فيقطع] أى لحق الله في انتهاك الحرمه وإن كان لا صهان عليه في المال ولا فرق بين كونه ملكه بإرث أو شراء أو هبة

قوله [كوالد] أى أماً أو أمّاً ، وإما لم يقطع لعوله في الحدث «أنت ومالك لأبيك»

قوله [بخلاف بيت المال] أى منتظماً أو لا

قوله [إن كبر الخيش] إلخ هذا المعصيل هو المعتمد كما لاس يونس

(و) بخلاف (مال الشركة إن حُجِبَ عنه) . فإن كان عبد أمين أو كان مفتاحه مع غيره (وسرقَ فوقَ حَقِّه) الذي يحصيه من جميع المال إن كان مثلياً (بصائباً) كأن سرق من اثني عشر درهماً مشتركة بينهما تسعة ، فإن كان مقوماً ، فما سرق ، لا من جميع المال (ولا) قطع (إن احتلَّسَ) أي أحده محصورة صاحبه جهرًا هاربًا به سواء جاء جهرًا أو سرًا . (أو كابر) أي ادعى أنه ملكه وأحده قهراً ، فإنه ليس سارق بل حاصب

خلافًا لما يقتضيه ظاهر كلام خليل من أن السارق من العينة يقطع مطلقاً قوله [وبخلاف مال الشركة] إلح حاصله أنه لا بد أن يسرق فوق حقه بصائباً من جميع مال الشركة ما سرق وما لم يسرق ، وإن كان مثلياً كما إذا كان حملة المال المشترك بينهما اثني عشر لكل منهما ستة وسرق منه تسعة دراهم . وأما إذا كان مقوماً كثيلاً يسرق منها ثوباً فالمعتر أن يكون فيما سرق بصائب فوق حقه في المسروق فقط كما إذا كانت الشركة في ثياب حملتها تساوي اثني عشر فسرق منها ثوباً يساوي ستة فيقطع . لأن حقه في نصيبه فقد سرق فوق حقه في ذلك المسروق بصائباً . والفرق بين المثلي والمقوم حيث اعصروا في المثلي كون البصاب المسروق فوق حقه في جميع المال المشترك ما سرق وما لم يسرق ، واعتبروا في المقوم فوق حقه فيما سرق فقط أن المقوم لما كان ليس له أحد حظه منه إلا برصا صاحبه لاختلاف الأعراس فيه كان ما سرقه بعضه حظه وبعضه حظه صاحبه وما بقى كذلك . وأما المثلي فلما كان له أحد حظه منه وإن أتى صاحبه لعدم اختلاف الأعراس فيه عالياً لم يتعين أن يكون ما أحده منه مشتركاً بينهما بل يقدر له بقدر نصيبه ولا يقطع إلا في البصاب الزائد عن جميع نصيبه قوله [أي أحده محصورة صاحبه] إلى آخره حاصله أن المحلس هو الذي يحطف المال محصورة صاحبه في عملته ويذهب بسرعة جهرة سواء كان مخبئاً سرًا أو جهرًا كما قال الشارح

قوله [أي ادعى أنه ملكه] ليس هذا بلارم بل ولو اعترف بالعصب والمخاض أن المكابر هو الآخذ للمال من صاحبه بقوة من غير حرابة سواء

(أو هَرَبَ) بالمسروق (بعد أحده) أى القدرة عليه (فى الحرير)

ثم فسر الحرر بقوله

• (والحريرُ ما لا يُعَدُّ الوَاصِعُ فيه مُصَيَّباً عُرْفاً) وهو يختلف باختلاف ما يجعل فيه كما يأتى والمدار على إحراج الصاب ، ولو فى حوفه إذا كان لا يفسد كما قال

(ولو انتلع فيه) أى فى الحرر (ما لا يفسدُ) بالانتلاع كجوهر قدّر صاب تم حرج فيقطع ، بخلاف لو انتلع فيه نحو لم وصب يساوى صاباً ، فلا قطع بل عليه الصاب كما لو أتلغ شيئاً فى الحرر محرق أو كسر . (أو) كان السارق خارج الحرر و (أشارَ إلى حيوان كعكف فحرج) من حرر مثله فيقطع

(كحِصَاء) الحيمة المصونة فى سر أو حصر ، كان فيه أهله أم لا فإنه حرر لما فيه وحرر لنفسه أيضاً فإذا أحد شيئاً منها أو أحدها وكان

ادعى أنه ملكه أو اعترف بأنه عاصب

قوله [أى القدرة عليه فى الحرر] أى أنه بعد أن أمسك فى داخل الحرر بالمال وقدر عليه فيه هرب منهم بالمال المسروق ، لأنه صار هروبه على الوجه المذكور احتلاساً على ما لاس القاسم ومالك خلافاً لأصبع القائل بالقطع ساء على أنه سرقة وهناك قول ثالث لعصر المتأخرين وهو أن السارق إن رأى رب المال حرج ليأتى له بالشهود فأحد المال وهرب كان محتلاً لا يقطع وإن هرب بالمال من غير أن يرى رب المال حرج ليأتى بالشهود فهو سارق يجب قطعه ابن عبد السلام وهذا هو التحقيق أفاده (س)

قوله [ملا بعد الواصع] إلح أى هو المكان الذى لو وضع فيه ذلك الشيء قصداً لا يقال إن صاحبه عرّضه للصباغ فيقطع السارق المحرج له منه سواء كان صاحبه وضع ذلك الشيء قصداً أم لا كما أفاده (س)

قوله [والمدار على إحراج الصاب] أى وإن لم يحرج السارق من الحرر

قوله [فى الحرر] أى وأما لو أحرجه سالماً وتلف بعد الخروح فيقطع

قوله [كحساء] أحدثت الكاف كل محل اتحد مرلاً وترك به متاع

المأخوذ يساوى نصاباً فيقطع

(أو حائوت) فإذا سرق منه نصاباً فيقطع ، لأنه حرر لما فيه ، ما لم يكن عليه قيسارية تعلق كالشرب والحملون عصير ، فلا قطع بالإجراح من الخائوت حتى يخرج من القيسارية (ويصا إليهما) أى الخفاء والخائوت فإنه حرر لما فيه (وكل متوضع اتحد متزلاً) لشيء فإنه حرر لما فيه ولمسه ، كصندوق الصبري من أخرج منه نصاباً فإنه يقطع

(وتمسك) فإنه حرر لما فيه ولمسه ، كان على طهر الدانة أم لا لكن التحقيق أنه إن لم يكن على طهرها فيطر لما فيه إن كان المحمل حرراً له — كعشره — أو ليس حرراً كدراهم

(وطهر دانة) حرر لما عليه من سرح وجرح ودراهم كان رب الدانة حاصراً عندها أو عائناً ، إلا المختلس والمكابر كما تقدم لكن التحقيق يشترط أن يكون معها حافظ .

(وحررين) لأنه حرر لما فيه من ررع وثمر ولو بعد عن اللد (وساحنة

ودهب صاحبه لحاجة مثلاً قال (ن) وهو مقيد بما إذا صر به محل لا يعد صار به فيه مصيباً له

قوله [حتى يخرج من القيسارية] لعل هذا التقييد مقيس على الإجراح من المحل المحذور عليه إلى محل الإذن العام ، وما قاله الشارح مذكور في حاشية السيد اليلدى ونصه فرع في التوصيع عن ابن عبد البر أن السوق المححول عليها قيسارية تعلق بأبواب ويحيط بها ما يجمع وذلك كالحملون والشرب والتريعة عصير لا يقطع من سرق من حوائته إلا إذا أخرج حارج القيسارية لأنه حرر واحد لجميع ما فيه قال وهو فرع مهم

قوله [حرر لما عليه] أى وسواء كانت سائرة أو دارلة في ليل أو نهار ومحل القطع سرقة ما على طهر الدانة إذا كانت الدانة محرر مثلها وإلا لم تكن حرراً لما عليها فقوله لكن التحقيق إلح المناسب أن يقول لكن بشرط أن تكون في حرر مثلها

قوله [وحررين] قال ابن القاسم وإذا جمع في الحررين الحب أو السر

دار) فإنه إن سرق منه عير الساكن فيها - ولو ملك ذات الدار وكان لا يدخل إلا بإذن - فيقطع ، كان المسروق شأنه الوصع في الساحة كالأنقال ، أو لا كتب . فإن كان ساكناً في الدار فيقطع إن سرق نحو الأنقال والدواب بقله من محله فقلابها ولو لم يحرقه لا يحوثوب ، فإن سرق من بيت في الدار فأحرقه لساحته فيقطع إن كان ساكناً اتفاقاً ، وعلى الراجح إن لم يكن من السكان

(وقسّر لكتّس) شرعى كان القتر قريباً من البلد أم لا ، كحرق لعريق (وسعية) سرق من كحسبها نصاباً ولو لم يحرقه منها ، كان من الركاب أم لا ، محصورة ربه أم لا كس عير الحن محصورة ربه مطلقاً ، كعير حصرتة ، وكان أحسباً أخرج منها ، لا إن كان من الركاب وسرق من عير نحو الحن مع عير ربه ولو أخرج منها (ومسجيد) فإنه حرر (لحو حُصْرَه) وسطه ، حيث كانت

وعاب ربه وليس عليه باب ولا علق ولا حائط قطع من سرق منه ، وفي حاشية السيد البليدى سرقه العول من الساحل معطى محصير فيها القلع ليلاً أو نهاراً عاب عنه ربه أم لا كما في المدونة ، وقال محمد لا قطع ثم قال راجع التوضيح قوله [وقر لكس] أى فهو حرر بالنسبة للكس لا بالنسبة للميت فلا يقطع سارق الميت نفسه بعير كس ، ومفهوم قوله شرعى أن عير المأدود فيه شرعاً لا يكون ما ذكر حرراً له من سرق من كس شخص ما راد على الشرعى لا يقع على المعتمد كما متبى عليه في المجموع

قوله [كان القتر قريباً من البلد أم لا] أى وسواء بقى الميت أم لا قوله [كحرق لعريق] أى إن بقى العريق في الكس فإن أزاله الحر منه فانظر هل يكون الحر حرراً له أم لا ؟ فقوله كحرق لعريق كلام محمل موهم خلاف المراد فالمناسب أن يقول كحرق لمن ربه مكسماً فالحر حرر للكس كما قال غيره قال في الأصل واحترق بقوله ربه عن العريق فلا قطع لسارق ما عليه قوله [وسعية] إلح حاصله أن الصور ست عشرة صورة يؤخذ تفصيلها من الشارح فيقطع في السرقة من الحن وما ألحق به في ثمان وهى أخرجها منها أم لا كان من الركاب أم لا محصورة ربه أم لا ، ويقطع في السرقة من عير

ترك فيه فإن كانت تعرض بهاراً فقط، فترك ليلة فسرق منها فلا قطع ولا يشترط في قطع من سرق من المسجد أن يحرقه منه بل (ولو لم يأتها) عن محلها إزاله بنية وشمل لاطه وقاديله وبناه ويسقطه

(وإن) فإنه حرر (للأنفال) التي في ساحته كالحلج، فيقطع ولو لم يحرقها بل نقلها إن كانت تناع بما فيها وكان من السكان، وإلا فلا بد من الإحراق ومفهوم « الأنفال »، أن تحرق الثوب في ساحة الحان لا يقطع محرقة أما من بيت في الحان أخرج ما فيه للحوش فيقطع، كان من السكان أم لا

(وقطار) بكسر القاف وتحصيف الطاء المهملة آخره راء مهملة وهو المربوط من نحو إبل بعصه بعصر، فإذا حل حيواناً وإنه قطع وشروط الإيانة به في الرادعي والأهمات فيعتبر كما نقله أبو الحسن وغير المربوطة كالسائرة إلى المرعى كذلك متى أمان شيئاً منها قطع حيث كانت قيمته نصافاً

الحق في خمس وهي إن كان محصورة به أخرج منها أم لا أحسباً أو من ركانها، والخامسة أحصى أخرج منها بغير حصرة به ونقى ثلاث لا قطع فيها، وهي ما إذا كان بغير حصرة به وكان من ركانها أخرج أم لا أو أحسباً ولم يحرقه منها

قوله [فلا قطع] أي على سارقها وإن كان على المسجد علق لأنه لم يمكن لأحدها كما أنه لا قطع على من سرق متاعاً سبه به بالمسجد ومن سرق شيئاً من داخل الكعبة فإن كان في وقت أدن له بالدخول فيه لم يقطع وإلا قطع إن أخرج له الحل الطواف، وما فيه القطع حليها وما علق بالمقام ونحو الرصاص المسمر في الأساطين أفاده في حاشية الأصل نقلا عن (ح)

قوله [بما فيها] صوابه أن يقول إن كانت تناع فيه أي في الحان قوله [لا يقطع محرقة] أي لأن الساحة ليست حرراً له كان السارق أحسباً أو ساكناً

قوله [في الرادعي] أي وهو محصر المدونة وقوله [والأهمات] أي الواضحة والموارية والعنبة فيكون في الأهمات الأربع قوله [كالسائرة إلى المرعى] أي وذلك كالإبل والعم التي تسير مع

كما قال

(ويحوى) أى القطار (وَمَطْمَر) . محل يعمل فى الأرض يحرق فيه من سرق منه ما العادة أن يحرق فيه كالطعام ، فإنه يقطع حيث (قُترِفَ) من المساكن بحيث يكون تحت نظر ربه وإلا فلا

(وَمَوْقِفَ دابة البيع) فإنه حرر لها يقطع من أُنابها منه (أو) وقعت (لغيره) برفاق اعتيدت فيه ليلاً أو نهاراً كانت مع صاحبها أم لا

(وما حَجِرَ فيه) أى والمكان الذى ححر فيه (أحدُ الروحانيين عن الآخر) فإنه حرر لما فيه إذا سرق أحد الروحين منه نصاباً يقطع ، لا إن سرق أحدهما متاع الآخر من مكان غير محصور عنه فلا قطع ، لأنه حائل لا سارق

بعضها من غير ربط ولا مفهوم للمرمى ، بل السائرة المصنعة لبعضها فى أى مقصد كذلك

قوله [حيث قرب من المساكن] إلح لعل الفرق بين المطمر والحريق حيث اشترط فى المطمر القرب دون الحريق أن الحريق مكشوف فهو أقوى فى الحرية ولو بعد والفرق بين المطمر والقبر حيث جعل القبر حرراً مطلقاً أن القبر تألف الممس فى العالب عن سرقة ما فيه ، بخلاف المطمر لأنه مأكول وحينئذ فلا يكون فى البعد حرر لعظم الثمات الممس إليه أفاده محشى الأصل

قوله [البيع] أى بالسوق أو غيره كانت مربوطة أم لا كان معها ربا أم لا قوله [اعتيدت] أى فصار بالاعتقاد حرراً لها ، وأما أحده من موقف غير معتاد فلا قطع فيه ما لم يكن معها حارس

قوله [إذا سرق أحد الروحين منه نصاباً يقطع] أى فيقطع كل سرقة من مال الآخر وحكم أمة الروحة فى السرقة من مال الروح كالروحة وحكم عند الروح إذا سرق من مال الروحة كالروح ، وسواء كان ذلك المكان الذى ححر عن الآخر خارجاً عن مسكنهما أو داخلها فيه فلا خلاف فى الأول ، وعلى مالا بن القاسم فى الثانى خلافاً لما فى الموارية الحمى ، وعدم القطع أحسن إن كان القصد من العلق الحفظ من الأحمى وإن كان لحفظ كل من الآخر قطع أفاده (س)

وليس المبعُ بالكلام حَصْرًا بل بعلتق^(١)

(ككل شيء بَحْصَرَةٍ حَاطِطِهِ) بأن حاطه وسرق بصائاً ، كان في فلاة أو غيرها ، كان حاطه نائماً أم لا وليس المراد أنه أحده وهو ناظر له ، لأنه يكون إما مختلساً أو عاصباً فلا يقطع

(وَحَمَامٌ) تشديد الميم يقطع من أخرج منه بصائاً من ثياب الداحلين أو بما فيه (إن دَحَلَّ للسرقة) بأن اعترف بأنه دخل لها (أو نَقَبَ) وأحد منه لا مجرد النقب (أو تَسَوَّرَ) من سطحه متلاً ، وأحد ما قيمته بصائاً وليس في جميع ما تقدم حارس

(أو يحارس لم يَأْدُنْ له) أى للأحد (في تَقْلِيلِ) ثيابه ، فإن أدن فأحد ثياب غيره فلا قطع ، ولو أقر بأنه دخل للسرقة لأنه حائز . ومثل الإذن العرف كما في مصر ، فإن الناس يلبسون ثيابهم بدون إذن من الحارس ، وحيث دخل الحمام

قوله [محصرة حاططه] أى الحلى إن المير لا كان ميتاً أو محبوساً أو غير ميمر ، ويشير لما ذكر قول المصنف محصرة حاططه لأن المحصرة والحطط تقتضى الشعور ولو حكماً كالنائم لسرعة انتباهه ، وذكر أن عاتر أن هذا محله إذا لم يكن الحاطط له في حرر وإلا فلا يقطع السارق إلا بعد حروجه به من الحرر ، فحرر الإحصار إما يعتبر عند فقد حرر الأمكة كذا في (س) ، ويستثنى من القطع في الأحد محصرة حاطط المواشى إذا كانت في المرعى ، فإنه لا قطع على من سرق منها في محصرة حاططها كما هو ظاهر الرسالة والوارد وسيأتى ذلك قوله [إن دخل للسرقة] أى من الباب بدليل قوله بأن اعترف إلح قوله [وأحده] أى أخرج منه أى أخرج المسروق من النقب ، وقوله [لا بمجرد النقب] أى لا يقطع بمجرد ولا سفل المسروق من غير إحراج

قوله [وليس في جميع ما تقدم حارس] أى في الصور الثلاث

قوله [أو يحارس لم يَأْدُنْ له] أى في الصور الثلاث أيضاً

قوله [فإن الناس يلبسون ثيابهم] أى فحريان العرف بذلك مرل

(١) لا يكتفى أن يحصرها بالنسيه بالكلام (شعها) بعدم التحول بل يجب أن يسمع عليه علماً

أى عدلاً

من بابه وليس ثياب غيره فاطلع عليه فقال إن أحدى فيها لطى أنها ثيابى ، فإنه يصدق ، كما أشار له بقوله
 • (وصدقَ مُدَّعِى الخطأ) وحمل تصديقه (إنْ أَشْشَـةَ) ملبوسه ، وإلا فلا يصدق ويترتب عليه الحكم
 ١ (لا) يقطع (إنْ أَحَدَ دَانَةَ) أوقفها ربها (باب مسح) بدون حافظ (أو) أوقفها (سوق) لعير بيع بدون حافظ ، لأنه غير معتاد وفى شارح المؤلف وكذا إن أحد دانة عمرى
 (أو) أحد (ثوباً) مستوراً على حائط الدار (مَحْصُهُ بالطريق) وبعضه داخل الدار فلا يقطع أحده من خارج الدار تعليماً لما ليس فى الحرر ، فإن حله من داخلها يقطع
 (ولا إنْ آدَنَ له فى دحوله) كصيف دخل بإذن رب الدار ، أو مرسل للحاجة ، فأحد بصائباً فلا قطع ، لأنه حائز لا سارق ولو أحد من بيت فيها محبور عليه
 (أو نَقَلَتْهُ) أى النصاب (ولم يُحَرِّحْهُ) عن حرره

سرة الإذن

قوله [ويترتب عليه الحكم] أى فإن كان حائزاً لا قطع وإن حرج بها وكان سارقاً واستوفى شروطها قطع فإن قلت ما الفرق بين المواضع المأدون فيها لكل أحد حيث بعوا القطع مطلقاً ، وبين الحمام حيث قالوا إذا دخل للسرقة قطع ؟ قلت أحاب أبو الحسن عن عياض بأنه فى الحمام حيث اعترف بأن دحوله للسرقة لا حير فقد اعترف بأنه لا إذن له فى ذلك أفاده (س) قلت وهذا الجواب لا يدفع الإشكال

قوله [لا يقطع إن أحد دانة] إلح مقتضى ما تقدم تقييد عدم القطع بما إذا لم يصير معتاداً لها

قوله [وكذا إن أحد دانة عمرى] أى فلا قطع عليه ولو محصورة راعيها أو مالكيها كما مر ، واحترز بقوله عمرى عما إذا أحدها من المراح فإنه يقطع ولو لم يكن معها أحد

(أو) أحد (مأ على صبي) غير ميمر من حلى وثياب (أو معه) في حية مثلا (بلا حافظ) مع الصبي ، وليس الصبي بذار أهله ، لأن غير الميمر ليس حرراً لما عليه ، ومثل الصبي . المحمود .
 • (ولا) قطع (على داخل) في حرر (تأول) الصبا (معه) أى من الداخل (الخارج) بأن مذ الخارج يده لداخل الحرر وأحده من يد الداخل فيه ، فيقطع الخارج فقط ، ولو مد الداخل يده بالشئ إلى خارج الحرر وتأوله غيره من خارج فالتقطع على الداخل فقط (وإن التقيت) أى الداخل في الحرر والخارج معه بأيديهما (وسقط الثقب) أى في أناته . فأخرج الخارج الشئ بمأولة الداخل (أو رتبطه) الداخل بحمل ومعه (فحده) الخارج من الحرر (قطيعاً) معاً في المسألتين ومن حمل على ظهر غيره في الحرر شيئاً ، فخرج به — ولو لا الخاعل ما قدر على حمله فيقطعان فإن كان يقدر

قوله [ومثل الصبي المحمود] أى وكذا السكران بحلال ، وأما السكران نحرام فهو مبرل مرة العاقل لملكه

قوله [فيقطع الخارج فقط] أى لأنه هو الذى أخرج من حرره

قوله [فالتقطع على الداخل فقط] أى لأنه الذى أخرج من حرره

قوله [قطعا معاً في المسألتين] أى مسألة الالتقاء وسط الثقب ومسألة ربط الداخل مع حذب الخارج . وإنما قطعاً معاً لاشتراكهما في الإخراج من الحرر وانعرق بين ما هما وبين قوله ولا على داخل تأول منه الخارج إن فعل الرابض مصاحب لفعل الخادب حال الخروج من الحرر ولا كذلك فعل المأول أفاده (ع)

• تنبيه إذا ثبت الحرر ولم يجرح الصبا منه فلا يقطع فإن أخرج غيره فلا قطع أيضاً لذلك الغير لأن الثقب يصير المال في غير حرر وهذا إذا لم يمتص على أن أحدهما ينقب والآخر يجرحه من الحرر وإلا قطع المخرج فقط معاملة له بقبض مقصوده حطفاً لئلا الناس ، فلا يقال إن المكان صار غير حرر بسبب الثقب وقيل يقطعان معاً عند الالتقاء وعليه أن شاس أفاده (س)

دونه قطع الخارج فقط

• (ولا) قطع (على مَنْ سَرَقَ مِنْ) بيوت (دى الإذن العام) لجميع الناس ، كبيت الحاكم والعالم والكريم الذى يدخله الناس بدون إذن ، وأحرقه من الباب ، فلا قطع لأنه حائى

(إلا) إذا سرق (مما حُجِرَ منه) كحاصل أو حايوت داخل البيت العام (مإحراجِه) أى عن محل دى الإذن العام ، بأن يحرقه من باب الدار فيقطع ، فإن أحرقه للحوش فلا قطع

(ولا) قطع (فى سرقةٍ ثَمَرٍ) ممتلئة من محل أو غيره مُعَلَّقَةٍ حَلْقَةٍ بأصله (إلا أن يكون) فى سستان ملتصقاً (بمعلقٍ) بمنح اللام وسكونها (مَقُولَانِ) فى عدم قطع سارق الثمر وهو المصوص وقطعه ، وقولنا (فى سستان) احترازاً عن محل فى دار فيقطع سارق ثمره اتفاقاً لأنه فى حرره وقولنا ، معلق حُلْمَةٍ ، احترازاً عما لو قطع وعلق على الشجر ، فلا قطع ولو علق فلو قطع الثمر وحمل فى محل السستان اعتيد وصعبه فيه قل نقله للحرين فسرق منه نصاب . فثالث الأقوال يقطع إن جمع بعضه على بعض ، لا إن كان مفرداً وقيل يقطع مطلقاً ، وقيل لا مطلقاً

• (وَتَسْتُ) السرقة (بسياسة) عدلين

• (أو بإقرار) من السارق (طوعاً)

قوله [فلا قطع لأنه حائى] طاهره ولو حوت العادة بوضع ذلك المسروق فى محل العام فهو مخالف للحال المعد للأثقال

قوله [فإن أحرقه للحوش فلا قطع] طاهره كان من السكان أم لا فقد حلف الحائى فى تمصيله والحق أنه مثله

قوله [وهو المصوص] أى أن القول بعدم القطع مصوص والقول بالقتض غير مصوص - بل هو محرج للحمى على السرقة من الشجره التى فى الدار -

قوله [وعلق على الشجر] أى والحال أنه بالسستان ، وأما فى الدار فيقطع

قوله [فثالث الأقوال] إلح هذا الاختلاف محله إذا لم يكن حارس وإلا فلا خلاف فى قطع سارقه

(ولإلا) بأن أكرهه على الإقرار ، ولو نصره - وأما الإقدام على السرقة فلا يجوز ولو بالقتل على الراجح - (فلا) قطع ولا يلزم شيء ،
 (ولو أخرج السرقة) أى الشيء المسروق لاحتمال وصول المسروق إليه من غيره (أو) أخرج (القتيل) المتهم فى قتله فلا يقطع ولا يقتل ، إلا إذا أقر بعد الإكراه أما
 (إلا إذا التهمة) فيؤخذ بإقراره حالة الإكراه عند سحون على المعتمد ، وبه الحكم إن ثبت أنه متهم عند حاكم ولكن المشهور قول ابن القاسم : ولا يلزم المكره شيء ولو متهماً ، وهو الموافق لقواعد الشرع
 (و) إذا أقر طائفاً ورجع عن إقراره (قتل رحوه) فلا يقطع وإن لزمه المال حيث عيه وعين صاحبه ، نحو سرقت دابة ريد ، بخلاف سرقت أو سرقت دابة

قوله [ولإلا بأن أكرهه] اعلم أن القطع يسقط بالإكراه مطلقاً ولو كان نصره أو سحر ، لأنه شهية تدرأ الحد
 قوله [فلا يجوز ولو بالقتل] إلح أى كما صرح به ابن رشد وحكى عليه الإجماع ، ونقل ذلك (ح) فى باب الطلاق خلافاً لما ذكره (عب) هما من حوار القلوم عليها بحوف القتل كذا فى (بر) والمناسبت تأخير هذه الحملة بعد جواب الشرط
 قوله [و- م- ب- س] إلح أى به القضاء كما فى معنى الحكم وبنى التهمة لأن عاصم ونسبه فيها لما لاك حيث قال
 وإن يكن مطالباً من يتهم هالك بالسحر والنصر حكم وحكموا بصحة الإقرار من داعر يحسن لاختيار والداعر بالدال المعجمة الخائف وبالمهملة المصد ، وبالراى الترس واعتمد (عب) ما لسحون وحمل ما فى المدة على غير المتهم على أنه وقع فيها محلاً أحدهما صريح فى عدم العمل بإقرار المكره ، تأنيهما حلف المتهم وتهديده وسحبه ، وبهذا علم أن ما لسحون موافق للمدونة على أحد التأويلين
 قوله [بخلاف سرقت] إلح أى فلا قطع ولا عزم حيث رجح

(ولو) كان رجوعه (بلا شُبهة) كقولہ كدنت في إقرارى ، فأولى لشبهة كقولہ أحدث مالى المرهون حصية وحميته سرقة

• (كران) أقر بأنه رفى

(وشارب) أقر بأنه شرب حمراً

(ومحارب) أقر بأنه قاطع الطريق ، ثم رجعوا عن إقرارهم فيقبل

(إلا في المال) فلا يقبل رجوعه بل يعرم

• (وإن شهد) على السارق — حرّاً أو عبداً — بالسرقه (رجلٌ) واحد (أو) شهد (امراتان ، وحكّفت) المدعى مع الرجل أو مع المراتين (أوهُمَا) أو شهد رجل وامراتان ولا يحتاج ليمين المدعى (فالعُرمُ) للمسروق (بلا قطع) في المروع الثلاثة (كأن ردّ المتهمُ اليمينَ) حيث حقق المدعى الدعوة فلما ردها على المدعى (فحلصها الطالبُ) فالعرم على المدعى عليه بدون قطع ، فلو لم يحقق الطالب الدعوى بل انهم المدعى عليه فمحرد نكوله يعرم بدون حلف الطالب ولا قطع أيضاً

وإن أقر سيد على عبده سرقة تنهى من شحوص فالعرم للمال يلزم السيد للمقرله بدون يمين من المقرله

(وإن أقرّ رفيقٌ) سرقة نصاب (فالعكس) أى القطع بدون عرم ،

قوله [ولو كان رجوعه بلا شبهة] أى كما في المدونة

قوله [إلا في المال] أشار بهذا إلى أن رجوع السارق وقاطع الطريق إما يقبل بالنسبة لحق الله فينتهى الحد عنه الذى هو حق له لا بالنسبة لعرم المال الذى هو حق لآدمى

قوله [بلا قطع في المروع الثلاثة] أى لأن القطع لا يثبت إلا بشهادة عدلين من المذكور

قوله [كأن ردّ المتهم اليمين] تنسبه في المروع الثلاثة قبله

قوله [ولا قطع أيضاً] هذا فرع خامس

قوله [فالعرم للمال يلزم السيد] أى ولا قطع للعد وهو فرع سادس :

قوله [أى القطع بدون عرم] أى للعد

لأن إقراره لا يعيد بالمطر للعالم . لأن العزم في الحقيقة على سيده

● (وَحَسَنَ) على السارق (العزم) للمسروق فيرده بعينه إن بقى أوقية المقوم ومثل المثل إن فات (إن لم يُقَطَّعْ) لماح كسقوط العصو بعد السرقة ، أو لعدم كمال نصاب في الشهود أو المسروق (مُطْلَقًا) سواء أعسر أو أيسر بقى المسروق أو تلف ، ويخاصص ربه عزماء السارق إن كان عليه دين ولم يعب ما عده بالديون

(أو قُطِّعَ) لأجل السرقة المستكملة للشروط (وَأَيْسَرَ) أى اسمر يساره (إليه) أى إلى وقت القطع (مِنْ يَوْمِ الْأَحْدِ) لأن اليسار المتصل كالمال القائم بعينه . فلم يجتمع عليه عقوبتان بل القطع فقط ، فلو أعسر في أى وقت بين الأحد والقطع سقط العزم ولو أيسر بعد لوقت القطع ● (وَسَقَطَ الْحَدُّ) أى القطع (إِنْ سَقَطَ الْمُصَوُّ) الذى يجب قطعه (بَعْدَهَا) أى بعد السرقة سواء كان سقوطه بعد السرقة سبباً أو نقصاص أو بحرية أحس ولا يلزم الأحمى الذى قطع عصو السارق بعد السرقة إلا

وقوله [لأن إقراره لا يعيد] تعليل لعدم العزم
قوله [فيرده بعينه إن بقى] أى إحداعاً وليس للسارق أن يتمسك به ويدفع له غيره

قوله [أو قيمة المقوم] مثله المثل المجهول القدر أو المعلوم المثل
قوله [كسقوط العصو بعد السرقة] ساقى مفهومه ودخل تحت الكاف
سقوطه نقصاص أو حاية عمداً أو خطأ

قوله [أو لعدم كمال المصاب في الشهود] أى بأن كانا عرعدلين من الدكور
وقوله [أو المسروق] أى بأن كان دون نصاب
قوله [أو قطع] إلح أى والموصوع أن عس المسروق ذهبت وإلا فيؤخذ مطلقاً أعسر أو أيسر

قوله [فلم يجتمع عليه عقوبتان] أى وهذا القطع واتناع دتمه
قوله [أو بحاية أحس] أى عمداً أو خطأ
قوله [ولا يلزم الأحمى] إلح إما أدب لا فسانه على الإمام

الأدب حيث تعمد فلا يقتصر منه واحترق بقوله « بعدتها » عما لو سقط
العصو بشيء وما ذكر قبل السرقه فلا يسقط القطع ، بل يتقل للعصو بل في
الحقيقة لا انتقال إحد الباقي هو المطلوب قطعه

« (لا) يسقط الحد (بتوبة) أى يدم وعزم على عدم العود

(و) لا يسقط (بعد آله) أى صيرورة السارق عدلاً .

(ولو طال الرمس) أى رمس التوبة والعدالة بعد السرقه ومحل عدم سقوط

القطع إذا بلغ الإمام بدليل قوله صلى الله عليه وسلم « هلا كان قبل أن تأتيا »^(١)
أما إذا لم يبلغ الإمام فيسقط بحوشة شاعة أو همة الشيء للسارق ، لأنه تحور

الشاعة للسارق قبل بلوغ الإمام حيث لم يعرف بالفساد وإلا فلا تحور الشاعة فيه

• (وتنداحلت الحدود) فإذا أقيم واحد سقط الآخر ولو لم يقصد إلا الأول

أو لم نشت إلا بعد الفراغ من الأول أو قال هو لهذا دون هذا وأما لو صرب

بما من بدون تمة حد فلا يصح صرعه لحد بعد

قوله [حيث تعمد] قد في الأدب وأما الخطأ فلا شيء فيه لأنها لما

حانت هانت

وقوله [فلا يتنص ٥٠] الأولى إسقاطه لعله مما قبله

قوله [ولا يسقط بعدالة] هذا أحص من التوبة لأنه يلزم من توبت

العدالة ثبوتها ولا عكس

قوله [أو قال] إلح أى الحاكم

قوله [فلا يصح صرعه لحد بعد] أى بعد مهى الصرب لأن شرط الية

(١) روى في الموطأ عن مالك بن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان ، أن صفوان

بن أبيه من له به ن لم يهاجره صفوان بن أمية المدينة فقام في المسجد وتوسد رداءه فهاه

سارق فاح صفوان السارق فهاه به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر رسول الله صلى الله

عليه وسلم ن بقطع رداءه فقال له صفوان انى لم أرد هذا فاستأذن رسول الله ، فوعله صنعه فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم فهلا فعل أن نأسي به ؟

وروى أيضاً عن مالك بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الرير من العوام لى رجلاً أحد سارقاً وهو

مرء أب ردهم به إلى السلطان فبيع له الرير ليرسله ، فقال لآسى أبلغ به السلطان ، فقال

رير إذا نلعت به سلطان على الله الساع والمشمع

وقى أسه كثر من الاحادث عن عمرو صلى الله عليه وسلم عن الحدود

(إن اتحدت) قدراً (كحد شرب وقذف) . لأن كلاهما ثمانون جلدة ،
وكما لو حى شخص على آخر فقطع يمينه ثم سرق الخاني أو عكسه فيكفي

(وإن دَرَحَتْ) الحدود (في القتل) كزدة وقصاص وحرابة
(إلا حدّ العرية) أى القذف فلا بد منه ، ثم يقتل

مقارنتها للمبوى ولو كان موجب الحد الذى يصرف له ثانياً من قبل
قوله [إن اتحدت قدراً] مفهومه لو اختلف قدرهما كحد زنا بكر
وشرب فلا يعنى أحدهما عن الآخر وهو كذلك كما فى المجموع
قوله [وإن دَرَحَتْ الحدود فى القتل] هذا كقول المدونة وكل حق لله
أو قصاص اجتماع مع القتل فالقتل يأتى على ذلك كله إلا حد القذف (اهـ)

ذكر فيه الحرابة وما يتعلق بها من الأحكام

وعرّف المحارب المشتق من الحرابة ، فيعلم منه تعريفها ، لأنه إذا كان المحارب قاطع الطريق إلح كانت الحرابة قطع الطريق إلح (المُحَارِبُ) الذى يترتب عليه أحكام الحرابة (قَطَّاعُ الطريق) أى محيها (لمع سُلُوكُ) أى مرور فيها ، ولو لم يقصد أحد مال المارين ، كانت الطريق فى فلاة أو عمران كما يأتى فى الأربعة (أو أحد) بالمد اسم فاعل معطوف على « قاطع » (مال مُحْتَرَم) من مسلم أو دمي أو معاهد، ولو لم يلع نصاباً، والبصنع أخرى (على وَحْنِه) أى حال (يتعدرُ معه) أى مع حاله (العَوْتُ) أى الإعاقة والإعاقة والتحليص منه ، فشملى حجارة الطلثة الذين يسلبون أموال الناس

أى حدها صمماً وإما أتى بها بعد السرقة لاشتراكها معها فى بعض حدودها الذى هو القطع فى الحملة
قوله [من الأحكام] أى من المسائل المتعلقة بها
قوله [فيعلم منه تعريفها] أى صمماً لأن الحرابة حرة من مفهوم المحارب والكل يصمم الحرة
قوله [لمع سلوك] حرح قطعها لطلب إمارة أو عداوة بيه وبين جماعة
قوله [ولو لم يقصد أحد مال المارين] أى بل قصد مجرد مع الانتفاع بالمرور فيها
قوله [والبصنع أخرى] أى من المال كما للقرطبي وابن العرى ، من حرح لإحافة السيل قصداً لهلك الحریم فهو محارب كما هو الآن عندنا بمصر
قوله [فشملى حجارة الطلثة] قال فى الأصل وحجارة أمراء مصر ونحوها

ولا يعيد فيهم الاستعانة بعلماء وغيرهم

(أو مُدَّهَب عَقْل) عطف على « قاطع »

• ولا يشترط تعدد المحارب بل يعد محارباً

(ولو اقتصَرَ بلد) وقصد أدية بعض الناس ، فلا يشترط قصد عموم الناس

فيه مالهتان

(كُتُسِقِي نَحْوَ سَيِّكَرَانَ) سين مهملة مع فتح الكاف أو معجمة مع

صم الكاف ست معلوم ، وأدَحَلَ « حو » السح ، وهو أشد من السيكران ،

والدائرة أشد الجميع (لذلك) أى لأجل أحد المال

(وَمُحَادَعٍ مُتَّيِّرٍ لِأَحَدٍ مَامَعِهِ) فإنه محارب ، وسواء كان المميز

صغيراً أو بالغاً ، حذعه وأدخله موضعاً وأحد ماله ولو لم يقتله ويقول « ممير »

حرجت السرقة تتعدر عوث

(وَدَاخِلٌ رُقُتَايَ) أى وكذا حل فهو عطف على « مسقى »

يسلون أموال المسلمين ويمنعونهم أرواقهم ويعيرون على بلادهم ولا تتيسر استعانة

مهم بعلماء ولا يعيرون (اه) أى فهم محاربون لا أعصاب

قوله [عطف على قاطع] أى فهو محارب وإن لم يحصل منه قطع طريق

قوله [فيه مالهتان] أى ماله على كونه لا يشترط تعدد القاطع

وماله على كونه لا يشترط قطعه الطريق عن الناس عموماً • بل يكفى

ولو كان قاصداً أناساً مخصوصين وكلام الشارح لا يحس إلا لو راد قبل قوله

بل يعد محارباً إلح ولا يشترط قصد عموم الناس

قوله [ست معلوم] أى وهو المسمى بالحشيشة وله حب تأكله الناس

ولا يعيب العقل يسى بالشرائق

قوله [السح] بفتح الباء الموحدة وسكون الون ست معروف

قوله [فإنه محارب] أى حيث كان يتعدر معه العوث

قوله [حرجت السرقة] أى فأحد الصبي العر المميز أو أحد ما عليه سرقة

قوله [تتعدر عوث] مرتبط بقوله أو مله عقل وما بعد

قوله [فهو عطف على مسقى] المذنب عطف محادع وما بعده

(أو دار ليلاً أو بهاراً لأحد مال يقتال) على وجه يتعلم معه العوث
 أى الإعاقة والإعاقة مقاتل حتى أحده ، أما لو أحده قبل العلم به ، ثم بعد
 علمه به قاتل ليس هو بعد أحده ، فإذا قُدر عليه فليس محارباً ، بل سارقاً إن اطلع
 عليه خارج الحرر ، أما فيه فليس سارقاً
 • (فَيُقَاتِلُ) المحارب حواراً ويطلب أن يكون قتاله (بعدَ المُسَاشِدَةِ) ،
 بأن يقول له ثلاث مرات نأشدتك الله إلا ما حليت سبلي

ويحل بدب الماشدة

(إن أمكنَ) بأن لم يعاقل المحارب بالمال ، وإلا فيعاقل بالقتال بالسيف
 ويحرمه وتمرة القتال كما قال
 (فَيُقَاتِلُ) المحارب

(وَتَعَيَّسَ قَسْلُهُ) أى محارب (إن قَتَلَ) سواء كان المقتول
 مكافئاً كسليم حرّ بل (ولو كافراً ورفيقاً) قتله مسلم حر ، أو أعان على قتله
 ولو حاهه ، فيقتل للحراة بلا صلب أو مع صلب ولا يحور قطعه ولا يبيع وليس
 لولى الدم عمو عنه قبل محبته تائماً فإن حاه تائماً فللولى العمو لأن قتله حينئذ
 قصاص لا يسقط محبته تائماً بل وعمو الولى عنه

على قوله أو مذهب عقل لأنه ليس من أمتلة مذهب العقل
 قوله [بل سارقاً إن اطلع عليه] إلح أى فيجرى عليه حكم السرقة
 قوله [أما فيه فليس سارقاً] أى بل هو محتلس
 قوله [فقاتل المحارب حواراً] محل كون المقاتلة حائرة إذا لم يكن دافعاً
 عن نفسه اقل أو الحرح أو عن أهله اقل أو الحرح أو العاحشة والإكانت واحدة
 قوله [إلا ما حليت سبلي] ما مصدرية والاستثناء من محذوف ، أى
 نأشدتك بالله ألا بدمل شيئاً إلا بحلية سبلي

قوله [وتعين قوله] إلح أى ما لم تكن المصلحة في إيقائه دأً يحتج
 بقله فساد أعظم من قبيله المتفرقين متلاً بل يطلق ارتكاباً لأحرف الضررين كما
 أفى ، الشبى وأبو مهندى وابن ناحى كذا في (ع)
 قوله [ولو حاهه] أى وإن لم يأمر بقتاله ولا نسب فيه وذلك كما لو

كما أشار إلى ذلك بقوله

• (إِلَّا أَنْ يَجِيءَ تَكَاسُفاً فَالْقَصَاصُ)

• (وَالْإِلا) يقتل المحارب أحداً وَقُدِّرَ عَلَيْهِ فَيُخَيَّرُ الْإِمَامُ فِي أُمُورٍ أَرْبَعَةٌ وَيَنْدُبُ لَهُ الْعَمَلُ بِالْمَصْلُحَةِ كَمَا قَالَ (وَالْإِمَامُ قَتَلَهُ) يَنْدُبُ صِلْباً

• (وَلَهُ صِلْبُهُ) عَلَى نَحْوِ حَدِّعِ عَيْرٍ مَكْسٍ (فَقَتَلَهُ) مَصْلُوباً فَالْصِلْبُ

مِنْ صِمَاتِ الْقَتْلِ ، فَالْبُوعُ الثَّانِي الصِّلْبُ وَالْقَتْلُ وَهُوَ مَصْلُوبٌ ثُمَّ إِذَا حِيفَ تَعْيَرُهُ بَعْدَ الْقَتْلِ وَالصِّلْبِ أُرِلَ وَصِلَ عَلَيْهِ عَيْرٌ فَاصِلٌ

• (وَقَطَّعُ بِمِجَةٍ) أَيْ وَلِلْإِمَامِ قَطْعُ مِجَةٍ أَيْ الْمَحَارِبِ مِنَ الْكُوعِ

(و) قَطْعُ (رِجْلِهِ الْيُسْرَى) مِنْ مَفْصِلِ الْكَعْبِ ، وَهَذَا هُوَ الْحَدُّ الثَّلَاثُ

أَحَارَ شَحْصَ لِقَاطِعِ طَرِيقٍ وَقَتْلَ ذَلِكَ الشَّحْصِ أَحَدًا فَيَقْتُلَانِ

قوله [فالقصاص] أى فيقتل إن قتل مكافئاً ولم يعف ولم المكافئ

• تسميه . قال في عاية الأمان لو قتل المحارب أحداً ورثته فقبل يرثه وقيل لا ،

واستظهر (ع) الأول وقاسه على ما تقدم في الناحية من قول حنبل ، وكره للرجل قتل أبيه وورثته

قوله [في أمور أربعة] حاصله أن الحدود الأربعة واحدة لا يحرر الإمام عنها محبرة لا يتعين واحد منها إلا أنه يندب للإمام أن يطهر ما هو الأصلح واللائق بحال ذلك المحارب ، فإن طهر له ما هو اللائق ندب له فعله وإن خالف وفعل غير ما طهر له أصاحيته أحرأ مع الكراهة

قوله [الصلْبُ وَالْقَتْلُ] أى لقوله تعالى (إِنَّمَا حَرَّمَ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا) (١)

معناه يعبر صلب وقوله (أَوْ يُصَلَّبُوا) معناه «ثم يقتلوا» فهو معنى قول الشارح الثاني الصلْبُ إلح وليست الآية على ظاهرها من أن أحد الأربعة الصلْب فقط كما علمت

قوله [والقيل وهو مصلوب] أى يقتل على هذه الحالة ولا يرل تم يقتل

قوله [أرل] إلح أى وحبواً لوجوب دفعه والصلاة عليه وصلاة غير

الفاصل عليه مندوبة في كل من قتل في حد من حدود الله

ويقطعهما ولاء ولو حيف عليه الموت فإن كان مقطوع اليد اليمى أو أش
 قطعت يده اليسرى ورجله اليمى ، وإن كان مقطوع الرجل اليسرى فيده
 اليسرى ورجله اليمى ، فإن لم يكن له إلا يد أو رجل قطعت ، فإن كان له
 يداً فقط أو رجلاً فقط قطعت اليد اليمى فقط أو الرجل اليسرى فقط
 • وأشار إلى الحد الرابع بقوله

(ونبى الذكر الحر كما نبى فى والزنا) . إلى مثل ذلك وجبر ويحس
 للأقصى من السنة وطهور التوبة

(وصرب) قبل المى (احتهاذاً) محسب ما يراه الحاكم
 وهذه الحدود الأربع يحبر فيها الإمام وليس الكلام لمن قطعت يده مثلاً ،
 لأن ما يفعله الإمام بالمحارب ليس لخصوص هذا الشخص المصاب بل لأجل الحراة
 والتخجير بين الأربع فى حق المحارب الذكر ، أما المرأة فلا تصلب ولا تنمى

قوله [ولو حيف عليه الموت] أى لأبه أحد حدوده
 قوله [قطعت يده اليسرى] إلح إماماً فعل ذلك ليكون الققطع من
 خلاف لمطابقة الآية

قوله [قطعت] أى اليد أو الرجل لقوله فى الحديث «إذا أمرتكم
 بأمر فأتوا منه مما استطعتم»

قوله [قطعت اليد اليمى فقط] إلح لف وبشر مرتب ولا يجمع
 بين قطع اليدين ولا الرجلين لأنه ليس محذور شرعى

قوله [لأقصى من السنة وطهور التوبة] أى للأبعد منهما ، ومعناه
 أنه إن ظهرت توبته قبل السنة كل بحسه السنة وإن مصت السنة ولم تظهر توبته بقى
 حتى تظهر توبته أو يموت ، وطهور التوبة لا بد أن يكون طهوراً بيا لا محرد
 كثرة صومه وصلاته كما أفاده فى الحاشية

قوله [وصرب قبل المى احتهاذاً] الصرب لم يؤخذ صريحاً من القرآن
 لأن طاهره المى فقط

قوله [فلا تصلب ولا تنمى] أى لما فى الصلب من المصيبة وفى المى
 زيادة مناسد ، وسكت عن الصبي وحكمه أنه يعاقب ولا يعمل معه شئ من

إما أحدهما القتل أو القطع من خلاف وأما حد الرقيق فما عدا العبي
 • (ودُفِعَ ما بأيديهم) أى المحاربين (لُمدَّعِيه) حيث وضعه كاللقطة
 (بعد الاستيلاء) لعل أن يأتى غيره بأثنت مما وصف (يمين) من المدعى لذلك
 الشيء ولا يؤخذ منه حميل نعم إن جاء غيره بأثنت منه دعه الإمام له (أو سببته)
 رحلين (من الرفقة) أى رفقة المأخوذ منه ، وأولى غيرهم ما لم يكن أباه أو
 ابنه ومثلهما الرجل والمرأتان أو أحدهما يمين
 والمحاربون حملاء من قدر عليه أحد منه جميع ما سلبه هو وأصحابه
 ولو لم يأخذ منه شيئا — كاللعاة والعصّاب واللصوص — ويُسَمَّعُ المحارب كالسارق
 إذا لم يحد أو أيسر من الأحدهما للحد

هذه الحدود ولو حارب بالسيف والسكين كذا فى الحاشية
 قوله [حيث وضعه كاللقطة] حاصله أن مدعى المال الذى بأيدي
 المحاربين لا يدفع له إذا لم يشه بالنسبة إلا بشروط ثلاثة بعد الاستيلاء ، وبعد
 اليمين ، وبعد وضعه كاللقطة ومحل أحد المدعى له تلك الشروط كما قال
 ابن شاس نقلا عن أشهب إذا أقر اللصوص أن ذلك المانع مما قطعوا فيه الطريق ،
 فإن قالوا هو من أموالنا كان لهم وإن كان كثيرا لا يملكون مثله ، ونقله ابن عرفة
 مقتصرأ عليه أفاده (س)
 قوله [ولا يؤخذ منه حميل] قال فى التوضيح هو طاهر المدونة ، وقال
 سمعون بن محمّل وقال فى محصر الوقار إن كان من أهل البلد فحميل وإن
 كان من غيرهم فلا حميل لأنه لا يحد حميلا أفاده (س)
 قوله [رحلين من الرفقة] أى المقاتلين للمحاربين واشترط فى
 المدونة عدم الهمة كما فى المواق وغيره وقول التهمة
 • ومن عليه وسم حر قد طهر إلح •
 يقتضى أن العدل على الاكتماء بتوسم الخير كما فى (س)
 قوله [كاللعاة] إلح أى متى طهر بواحد فإنه يعزم عن الجميع كما فى
 الرسالة ، ومتى عليه ابن رشد
 قوله [وتنع المحارب السارق] إلح هذا هو المشهور

• (وَلَا يُؤْمَرُ) المحارب أى لا يعطيه الإمام أماناً (إِنْ سَأَلَهُ) الأمان فإن امتنع سحوصاً حتى آمن فهل لا يتم له الأمان ؟ خلاف
 • (وَيَتَنَبَّأُ الْحَدُّ) المتقدم من قتل من قتل إلح (شهادة عَدْلَيْنِ أَنَّهُ) أى هذا الشخص هو (المشهور بها) أى بالحاربة بين الناس ، وإن لم يعايناه حالة الحاربة

• (وَيَسْقُطُ) حدها فقط دون حد الزنا والحدف والشرب والقتل (بِإِتْيَانِهِ) أى المحارب (الإمام) أو نائبه (طائِعاً) قبل القدرة عليه ، فلا يسقط حكمها بتوته بعد القدرة عليه ، كما لا يسقط الصمان بإيتيانه طائِعاً مطلقاً ، وعطف على قوله، إيتيانه (أَوْ تَرَكَ) المحارب (ما هو عليه) من الحاربة ولو لم يأت الإمام

قوله [وَلَا يُؤْمَرُ] المحارب أى بحلاف المترك لأن المترك يقر على حاله إذا آمن ولو كان بيده أموال المسلمين بحلاف المحارب
 قوله [وَيَسْقُطُ حدها] إلح أى إذا كان لم يقتل أحداً وإلا وحب قتله قصاصاً وإن جاء تائباً إن لم يعف ولى الدم كما تقدم
 قوله [طائِعاً] أى ملقياً سلاحه وإن لم تظهر توته ، وهم منه أن وعده بأنه يأتى طائِعاً لا يسقط عنه حده وهو كذلك ، والفرق بين سقوطها مما ذكر وإن لم يتب وبين عدم سقوط حد السرقة بتوته وعدائه أن السرقة أحد المال حمية والتوبة أمر حى فلا يزال حد شيء حى بأمر حى ، والحاربة ظاهرة للناس فإذا كشف أداه لم يبق لها فائدة فى قتله لأن الأحكام تتبع المصالح

ذكر فيه حد الشارب وأشياء توجب الصيام

- فقال (يُحْلَدُ) ثمانية على طهره كما يأتي
- (المُسْلِمُ) فلا يحل الشارب الكافر ، ويؤدب إن أطهره
- (المُسْكَلُفُ) الحر ذكراً أو أنثى يعلم منه أنه طائع ، إذ المكره ليس مكلفاً
- وحرر أيضاً الصبي والمحمول ويؤدب الصبي
- (سب شُرْب) ولا يكون إلا نالعم إذا وصل لحلقه ولو لم يصل
- لحوقه . لا ما وصل من أنف ونحوه ولو سكر بالفعل
- (ما يُسْكِرُ حِينَهُ) ولو لم يسكر بالفعل لقلته ، أو لاعتياده ، لا ما
- لا يسكر حسه ، ولو اعتقده مسكراً نعم عليه إثم الخراءة

أى بين فيه حقيقة الشارب وقدر حده وكميته

قوله [على طهره] أى وكميته

قوله [ويؤدب إن أطهره] أى إن كان دميماً

قوله [الحر] راده الشارح أحداً له من قول المصنف الآتى وتشطر بالرق

قوله [ويؤدب الصبي] أى المدير للإصلاح لا لكونه فعل حراماً

قوله [سب شرب] يؤحد منه أن الحد مختص بالمائنات ، أما الياسات

التي تؤثر في العقل فليس فيها إلا الأدب كما أنه لا يحرم منها إلا القدر الذى

يؤثر في العقل لا ما قل ، لأنها طاهرة بخلاف الخمر في جميع ذلك أفاده (س)

قول [ولا يكون إلا نالعم] أى كالطير فإنه لا يكون إلا نالعم ،

والسمع فإنه لا يكون إلا نالآدن

قوله [ولو لم يصل لحوقه] أى بأن رده بعد وصوله لحلقه

قوله [ونحوه] أى كالآدن والعس

قوله [ولو اعتقده مسكراً] أى فإذا شرب شيئاً يعتقد أنه حذر فتبين

(مُتَحَرِّراً) قد علمت أنه يعنى عنه التكليف (بلا عذر) احترازاً عن طه غير مسكر

(و) بلا (ضرورة) فلا حرمة على من شره لعصّة كما يأتي ، وهي من العذر فيعنى عنه ما قبله

(وإن قتل) حدّاً بل ولو عمس لإبرة في مسكر ووضعها في فيه وبلغ ريقه ، فيحد كمن شرب كقطار وقيل لا يحد لأنه ليس شرباً ، واستظهر (أوحشيل ، وجوب الحد) مع علم الحرمة ، أو حهل الحرمة لقرب عهد بإسلاء . فإنه يحد ، ولو كان حصيداً يشرب السيد وهو ما كان من غير ماء

أنه غير حمر فلا يحد وعليه إثم الحرّة

قوله [احترازاً عن طه غير مسكر] أى بأن طه حلاً مثلاً

قوله [فلا حرمة على من شره] أى على الراحح ولا حد أيضاً ، ولو سكر منه قال (عب) والظاهر كراهة قدومه على شره مع طه غيره وأما مع شكه فيحرم والظاهر أنه لا يحد لدروته بشبهة الشك

قوله [وهي من العذر فيعنى عنه ما قبله] أحيب بأن المراد بالعذر العلط وهو غير الضرورة

قوله [وإن قل حدّاً] أى لخبر « ما أسكر كثيره فقليله حرام »

قوله [وقيل لا يحد] إلح قائله الشيخ إبراهيم اللقاني وأما أن الحد فيه من التعسق في الدس ،

قوله [فإنه يحد] فإن قيل لم يعدر هنا وعذر في الرنا بحهل الحكم إن حهل مثله ؟ فالجواب أن التبر أكثر وقوعاً من غيره ، ولأن معاسده أشد من معاسد الرنا لكثرتها لأنه ربما حصل بشره رنا وسرقة وقتل ولذا ورد أنها أم الحنات أماده (عب)

قوله [يشرب السيد] أى يرى حل شرب القدر الذى لا يسكرمه

وحاصل الفقه أن الحمر وهو ما اتحد من عصير العنب ودخلته الشدة المطربة شره من الكناثر وموجب للحد إجماعاً لا فرق بين كثيره وقليله الذى لا يسكر ، وأما السيد وهو ما اتحد من ماء الزبيب أو البلح ودخلته الشدة المطربة فشر

العب وشرب منه قدرًا لا يسكر ، ورفع المالكى ، فيُحَدِّث .
 • (ثَمَانِيْنَ) حَلْدَة معمول « يَحْلِد » (بعد صَحْوِهِ) فإن حلد قُلْ
 صحوه فيكفى إن كان عنده شعور بألم الحلد ، وإلا أعيد
 (وتَشَطَّر) الحلد (بالرق) وإن قل الرق فيحلد أربعين
 (إن أَقَرَّ) بالشرب ، لكن إن رجع بعد إقراره يقل ولو لغير شهية
 ، (أو شَهِدَ عَدْلَانِ شَرِبَ أو شَمَّ) لرائحته في أنه لعلمهم ذلك ،
 إذ قد يعرفها من لا يشربها

القدر المسكر منه كبيرة . ويوح للحد إجماعاً ، وأما شرب القدر الذى
 لا يسكر منه لقلته فقال مالك هو كذلك وقال الشافعى هو صغيرة
 ولا يوجب حدًّا ولا تردّ به الشهادة وعنى أى حيفة لا لثم في شربه بل هو حائر
 فلا حد فيه ولا تردّ به الشهادة . فإن كان لا يسكر الشخص إلا أربعة أقذاح
 فلا يحرم عنده إلا القذح الرابع ، وقيد بعض الحمية الحوار بما إذا كان الشرب
 للتقوى على الجهاد ونحوه لا لجرد اللهو

قوله [ورفع المالكى] أى فيحده المالكى ، ولو قال له أنا حصى
 لصعب مدرك حله وقيل لا يحد مراعاة للحلاف

قوله [معدول يحلد] وذكره الشارح فيما تقدم بلصقه بطول الفصل
 قوله [وإلا أعيد] أى من أوله وهذا إذا لم يحصل له إحساس حال الصرب
 أصلاً ، وأما إن لم يحس في أوله وأحس في أناته حسب من أول ما أحس كما قال
 اللحن

قوله [وتشطر الحلد بالرق] أى ولا فرق بين الذكر والأنثى

قوله [إن أقر] إلج شرط في قوله يحلد

قوله [إذ قد يعرفها من لا يشربها] حواب عما يقال إنه لا يعرف رائحتها
 إلا من شربها ومن شربها لا تقلل شهادته فيها لأنه إن لم يتب كان فاسقاً .
 وإن تاب وحد لا يقلل شهادته فيما حد فيه

وحاصل الحواب أنا لا نسلم أنه لا يعرف رائحتها إلا من شربها بل قد
 يعرف رائحتها من لم يكن شربها قط كمن رآها مراقبة أو رأى إنساناً يشربها

(أو) شهد (أحدهما بواحد) كشهادة عدل برؤية الشرب (و) شهادة (الثاني بالآخر) أى رائحتها

• (أو سقايته) أى الحمر متى شهدا بالشرب إلح فيحد الشارب ، ولو شهد فلان ، بخلاف شهادتهما ، كأشهدا على الرائحة فشهد غيرهما على أنها ليست رائحة حمر فلا تعتبر المخالفة ، لأن المشت يقدم على الناقى ولم يجعلوا المخالفة شهة تدراً الحد

• (وحار) أى انتهت حرمة فيصد بوجوب الشرب (لإساعة عصية إن حاف) الملاك منها (ولم يحيد غيره) أى المسكر فله شره على الراجح ولا يجوز استعمال الحمر لدواء ولو حاف الموت ، لأنه لاشفاء فيه ولا لعطش بل لحرارته يريد ، ولو طلاء فى طاهر الحسد
• (والحدود كلها) كالربا والقذف والشرب تكون (يسوط) من حلد (لأنه لا رأس) بل برأس واحد ، فلا يكون نقصيب

مع علمه بها وعبر ذلك

قوله [ولو شهد فلان] أى ولو حالهما غيرهما من العدول بأن قال عدلان آحران شرب حلاً مثلاً

قوله [ولو حاف الموت] أى فإن وقع وبرل وتداوى به تريباً حد اس العرى تردد علماءنا فى دواء فيه حمر والصحيح الميع والحد انتهى ومادكره من الحد إذا سكر بالفعل وإلا لم يحيد ولا يرد قولهم ما يسكر حسه وإن لم يسكر بالفعل لأن كلامهم فى غير المخلوط بدواء

قوله [ولا لعطش] مثله الجوع فلا يحور شره لحوف الموت من جوع أو عطش ، لأنهما لا يروان به لما فى طبعه من الحرارة والهضم

قوله [ولو طلاء فى طاهر الحسد] مبالغة فى حرمة التداوى وحقه التقديم على قوله ولا لعطش لكن قال (عب) محل مع الطلاء به مبرداً أو محتلطاً بدواء مالم يحف الموت تركه وإلا حار

قوله [كالربا] إلح الأوضح أن نقول كانت لرباً أو لقذف أو لشر

قوله [فلا يكون نقصيب] أى وهو المسمى بالسوت

ولا شراك ولا ذرة وما كانت لسيدنا عمر هي للتأديب لا للحد

• (وصَرَبَ) عطف على سوط (متوسط) لا حبيب ولا شديد حالة كون المحدود (قاعداً) فلا يمد على طهره أو بطنه (بلا رَظٍ) على نحو حذع (إلا لِعَدْرِ) ككونه لا يستقر أو يصطرب اضطراباً شديداً بحيث لا يقع

الصرَب موقعه في ربط

(ولا شَدِيدٌ) أى ولا يربط يد أو رجل إلا لعذر أيضاً ولو أحر قوله إلا لعذر لكان أولى

(يَطْهَرُهُ وَكَتَمْتَنِيهِ) أى إن الحلد على الطهر والكتمين لغيرهما من الدن وشرط الصارب أن يكون عدلاً

(وَحُرْدَ الرَّحْلِ مِنْ) كل شيء عليه في جميع بدنه (مما سيوى العَوْرَةَ) ما بين السرة والركبة

(وَالْمَرْأَةُ) تحرد (مما بقي الصَّرَب) أى ألمه

(وَبُدْبَ) لأحل السر عليها فيما يحرج منها (حَتْلُهَا) حال الصرب (و كَقَفْنَةٍ بَشْرَابٍ) ملول ويوالى الصرب إلا لحوف هلاك فيمرق

(وعرَّ الحاكم) ما حنَّاه - لاختلاف الناس في أقوالهم وأفعالهم ودواهم -

وقوله [ولا شراك] هو السير الرفيع من الحلد

وقوله [ولاذرة] هى سوط رفيع محذول من الحلد فإن وقع وصرَب في الحلد نقصيب أو شراك أو ذرة لم يكف وأعيد

قوله [وما كانت لسيدنا عمر] إلح ما واقعة على ذرة أى والذرة التى كانت لسيدنا عمر إنما كانت للتأديب لا للحد وهو جواب عن سؤال مقدر وكانت من حلد مركب بعصه فوق بعض

قوله [لا غيرهما من الدن] أى فلو حلد على أليتيه أو رجله لم يكف والحد ناق يعاد تائيباً فإن تعدل الحلد بطهره وكتفيه لمصرص ونحوه أحر ، فإن أمكن فعله شيئاً فشيئاً فعل ، وأما التأديب فهو كقول محله للإمام

قوله [وحرْدَ الرحل] إلح فإن لم يحد الرحل مطلقاً ولا المرأة مما يقى الصرب فانظر هل يحترئ بذلك إن تألم منه كما يتألم المحرد أو قريباً منه وهو

(للعصية الله) تعالى وهي ما ليس لأحد إسقاطها ، كأكل في نهار رمضان وتأخير صلاة

(أو لحقّ آدمي) وهو ما له إسقاطه كَسَسَتْ وصرت وكل حق لمخلوق ، فله فيه حق

● وليس لغير الحاكم تأديب إلا للسيد في رقيقه والروح في روحته أو والده ولده غير البالغ أو معلم ، ولا يجوز لحاكم أو غيره لمن ولا سب للمؤذ أو له الدية أو صرب على وجه أو شين عصب

١٠ ويكون التعرير (حَسَنًا) مدة يجرحها بحسب حاله (وَلَوْ مَاتَ) يجرحه به ، كتوبيخ بكلام وهما منصوبان على الطرية ، وقيل سرع الحافض ، بدليل قوله (وبالقيام من المجلس وسرع العمامة) من فوق رأسه (وصرتنا يسوط وغيره) كتصيب ودرّة وصنع بالقفا ، وقد يكون بالمعنى ، كالمرورين ، وإحراج من الحارة ، كؤدى الحار ، وبالتصدق عليه بما عَشَّ به

الظاهر كما قاله الأشياح

قوله [وتأخير صلاة] أى عن وقتها ولو اختيارياً

قوله [وكل حق لمخلوق] المناسب وإلا فكل حق إلح فتدبر

قوله [والروح في روحته] طاهره ولو بالعة رشيده وكذلك قوله أو معلمة

وقوله [غير البالغ] طاهره أن الوالد ليس له تعرير البالغ ولو كان سعيهاً

وهذا طاهر إن وجد الحاكم العدل

قوله [وهما منصوبان على الطرية] لا يظهر ذلك لأن الحس واللوم

مصدران ، فالأولى جعلهما حريين ليكون كما حل به أولاً وأيضاً طرف المكان

لا يكون محتصاً فلا يقال حلت الحس ولا الدار

قوله [وبالقيام من المجلس] يحتدل أن المراد إيقافه بأن يأمره الحاكم

بوقوفه على قدميه ثم يقعده ويحتمل أن المراد أمره بالذهاب من المجلس

قوله [وغيره] أى بخلاف الحد فإنه لا يكون إلا بالسوط

قوله [وإحراج من الحارة] أى وبيع ملكه

قوله [وبالتصدق عليه بما عَشَّ] أى وأما التعرير فأحد المال فلا يجوز

● (وإن رآد) التعرير (على الحد) بالخلد كأن راد على مائة (أو أتى على النفس) بأن شأ عنه موت ، فلا إثم ولا دية (إن طس السلامة) من فعله وإنما قصد التشديد لما صدر منه كسب الصحابة

(وإلا) يطن السلامة ، فإن شك مع

● (وَصَمِيح) ما سَرَى على نفس أو عَصُو أى صَمِن الدية على العاقلة وهو كواحد مهم فإن طن عدم السلامة فالقود وتحصل أنه إن طن السلامة فحاج طنه وسرى لموت أو عَصُو فهدر ، وإن طن عدمها فالقصاص ، وإن شك فالدية على العاقلة هذا هو الراجح ويعلم طن السلامة أو الشك من إقرار الحاكم وبحوه وقرائن الأحوال

(كأحج نار بريح عاصف) أى تنديد فأحرقت مالا فيصده في ماله أو نفساً ، فالدية على عاقلته ما لم يكن بمكان بعيد لا يطن فيه الوصول إلى المحروق عادة فلا ضمان

● (وكسُطوط حِدار) على تنيء من مال أو نفس فأبلعه ، فيصم المال في ماله والدية على العاقلة ، بشروط ثلاثة أشار لما يقوله
● (مَال) بعد أن كان مستقيماً

إجماعاً ، وما روى عن الإمام أئى يوسف صاحب أئى حبيفة من حوار التعرير للسلطان بأحد المال فعناه كما قال الرادعى من أئمة الحنمية أن يمسك المال عبده مدة ليبرحر ثم يعيده إليه لا أنه يأخذ لنفسه أو لبيت المال كما يتوهمه الظلمة ، إدا لا يحور أحد مال مسلم بغير سب شرعى وفي نظم العمليات ولم تحر عقوبة بالمال أو فيه عن قول من الأقوال

قوله [بشروط ثلاثة] ما ذكره المصنف من ضمان صاحبه بالشروط المذكورة هو مذهب المدونة وقيل لا يصح صاحب الحداد إلا إذا قصى عليه الحاكم بالخدم فلم يفعل وهذا قول عبد الملك وابن وهب ، وقيل إن بلغ حداً كان يجب عليه هدمه لشدته ميلانه فتركه فهو ضامن وإن لم يكن إتهاد ولا حكم وهو قول أشهب وسحنون

(وَأَنْذَرَ صَاحِبَهُ) نَأَن قِيلَ لَهُ أَصْلَحْ خُدَّارَكَ وَيَشْهَدُ عَلَيْهِ بِالْإِنْدَارِ ،
 وَيَكْفِي عِنْدَ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ مَعَ وَحْدِ حَاكِمٍ ، وَهَذَا إِنْ لَمْ يَطْهَرْ مِيلَانَهُ ،
 وَإِلَّا فَلَا يَحْتَاجُ لِلْإِنْدَارِ ، كَمَا لَوْ سَاءَ مِنَ الْأَصْلِ مِثْلًا وَاحْتَرَرَ عَنْ «عَيْرِ صَاحِبِهِ»
 كَسْتَأْخِرَ وَاسْتَعْبَرَ فَلَاتِيءُ عَلَيْهِمْ وَلَوْ أَنْذَرُوا
 (وَأَمَّا كَسْرُ تَنْذَارُكُمْ) أَيْ لِصَلَاحِهِ قَبْلَ السَّقُوطِ ، وَلَمْ يَصْلُحْهُ حَتَّى سَقَطَ ،
 فَيَصْنُ لا إِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَدَاوُكُهُ نَأَن سَقَطَ قَبْلَ رَمْسٍ يُمْكِنُهُ الْإِصْلَاحُ فَلَا صِمَانَ عَلَيْهِ
 وَقَدْ عَلِمَتْ أَنَّ الشَّرْطَ حَيْثُ لَمْ يَطْهَرْ لِصَاحِبِهِ مِيلَانَهُ وَلَمْ يَسِهْ مِنَ الْأَصْلِ مِثْلًا
 (أَوْ عَصَهُ) شَحَصَ (فَتَسَلَّ) الْمُعْصُوصَ (يَدَهُ) عَنْ فَمِّ الْعَاصِ (فَقَسَّاعَ)
 الْمُعْصُوصَ (أَسَانَهُ) أَيْ الْعَاصِ (قَصْدًا) لِقَلْعِ أَسَانِهِ ، فَيَصْنُ دِيَةَ
 الْأَسَانِ فِي مَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ وَلَمْ يُمْكِنْ تَحْلِيصَ يَدِهِ إِلَّا بِقَلْعِ أَسَانِهِ فَلَا صِمَانَ
 عَلَيْهِ ، وَهُوَ عَمَلُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا عَصَ رَجُلٌ آخَرَ فَرَعَ يَدَهُ فَقَلَعَ سَهَ
 «أَيُّصَ أَحَدَكُمْ أَحَاهُ» كَمَا يَعْنِي الْمَحَلَّ ؟ لِأَدِيَةِ لَهُ «(١)»

قوله [وَأَنْذَرَ صَاحِبَهُ] المراد به مَالِكُهُ الْمَكْلُفَ أَوْ وَكِيلَهُ الْخَاصَّ
 أَوْ الْعَامَّ الَّذِي هُوَ الْخَاطِمُ إِذَا كَانَ رَبُّ الْخُدَّارِ عَائِلًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَكِيلٌ خَاصٌّ ،
 وَمِنَ الْوَكِيلِ الْخَاصُّ نَاطِرُ الْوَقْفِ وَوَصِيُّ الصَّغِيرِ وَالْمَحْجُونِ ، فَإِذَا سَقَطَ الْخُدَّارُ مَعَ
 وَحْدِ الشَّرْطِ الثَّلَاثَةِ صَدَنَ وَصِيُّ عَيْرِ الْمَكْلُفِ فِي مَالِهِ وَلَوْ كَانَ لِعَيْرِ الْمَكْلُفِ
 مَالٌ وَصَدَنَ نَاطِرُ وَقْفٍ وَوَكِيلٌ خَاصٌّ مَعَ عِرَةِ صَاحِبِهِ حَيْثُ كَانَ لَهُ مَالٌ يَصْلُحُ
 سَهَ لِقَصْبِهِمَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَأَمْكَنَهُ التَّسْلُفُ عَلَى دِمَتِهِ وَهُوَ مَلِيءٌ
 وَتَرَكَ حَتَّى سَقَطَ صَدَمًا فَمَا يَطْهَرُ أَفَادَهُ (عَب)

قوله [فَيَصْنُ دِيَةَ الْأَسَانِ] لِإِنَّمَا لَمْ يَقْتَصْ مِنْهُ لَتَعْدِي الْعَاصِ فِي الْإِنْتِدَاءِ
 قَوْلُهُ [لَمَّا عَصَ رَجُلٌ آخَرَ] أَيْ حِينَ عَصَ رَجُلٌ رَجُلًا آخَرَ
 وَقَوْلُهُ [أَيُّصَ أَحَدَكُمْ أَحَاهُ ؟] الْأَسْمَهُامُ لِلْوَبِيحِ
 وَقَوْلُهُ [كَمَا يَعْنِي الْمَحَلَّ] الْمُرَادُ فَحْلُ الْإِنْبَلِ وَإِنَّمَا سَقَطَتِ الدِّيَةُ عَنْ

(١) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَمَازٍ أَنَّ رَجُلًا عَصَى نَدْرَجًا (أَقُولُ هُوَ نَعْلٌ مِنْ أُمِّهِ) فَرَعَ يَدَهُ
 فِي فِيهِ فَوَقَّعَتْ ثَنَاءً ، فَاحْصَمُوا إِلَى الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهَالَ «بَعْضُ أَحَدِكُمْ نَدْرَجًا أَحَاهُ» كَمَا يَعْنِي
 الْمَحَلَّ ؟ لِأَدِيَةِ لَكَ « قَالَ الشُّوْكَانِيُّ رَوَاهُ الْحَمَاحَةُ إِلَّا أَنَا دَاوُدُ وَصِي نَعْلٍ مِنْ أُمِّهِ قَالَ كَانَ لِي آخَرُ
 فَقَاتِلَ إِنْسَانًا (أَقُولُ هُوَ نَعْلٌ كَمَا هَاءُ فِي سُرُوحٍ صَحِيحِ الْحَارِثِيِّ) فَعَصَى أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَانْبَرَعَ »

(أو يَنْظُرَ لَهُ مِنْ كُوَّةٍ) طاقة أو غيرها كتاب (فَقَصَدَ عَيْسَهُ)

بأن رماه بحجر قاصداً قلع عيه فقلعها أو أذهب نصرها فيقتص منه

• (ولاً) يقصد قلع عيه بأن قصد الرحر (فلاً) قصاص بل الدية على العاقلة على الراحح والأحاديث الواردة يرى الناطر من كوة^(١) خرجت مخرج الرحر أو مسوحة بقوله تعالى ﴿وَأِنْ عَاقَسْتُمْ﴾^(٢) الآية

• (وما أَتْلَعْتَهُ الهائمُ) من الررع والحوائط — مأكولة اللحم أم لا — وهي غير معلومة العداء ولم يحفظها ربها يربط أو علق باب (ليلاً) معمول «أتلعت» (فعلى ربها) صباه فإن عرفت بالعداء فعلى ربها ولو بهاراً حيث لم يحفظها فإن ربطها ربطاً محكماً أو علق الباب فاملئت فلا صباه مطلقاً

المعصوص لأن الظالم أحق بالحدل عليه

قوله [فَقَصَدَ عَيْسَهُ] أى قصد المطور إليه رى عين الناطر لقلعها

قوله [على الراحح] أى حلاًماً لهرام والتتأى أى حيث قالاً بلررم الدية إن قصد بالررم فقه عيه ، وإن قصد به الرحر فلا شيء عليه وعلى الراحح إن ادعى المرمى أن الرامى قصد عيه وادعى الرامى عدم قصدها ولا بينة ولا قرينة فإنه يعدل بدعوى الرامى لأن القصد لا يعلم إلا منه ، ولأنه لا قصاص بالشك ومقتضى القياس على مسألة العصى ترجيح كلام بهرام والتتأى ، وقد يفرق للراحح بأن التعدى بالعصى أعظم من التعدى فى الطر تأمل

قوله [والأحاديث الواردة] أى الدالة على أن عيه هدر لتعديه

قوله [بقوله تعالى ﴿وَأِنْ عَاقَسْتُمْ﴾] أى لعمومها

قوله [من الررع والحوائط] أى وأما لو أتلعت غيرها من مال أو آدمى فإن كانت عادية صدى ربها ما أتلعه ليلاً أو بهاراً حيث قرط فى حططها ، وإن كانت غير عادية فلا يصدى ما أتلعت ليلاً أو بهاراً ولو لم يربطها أو يعلق عليها وهذا إذا لم يكن أحد معها وإلا صدى

— أصبه ، فابدر به سقط فاطلق إلى الذى صلى الله عليه وسلم فابدر به وقال «أندع بده فى ملك بعضهما كما بعض الفعل ٩» رواه الجماعة إلا البيهقى

وإذا لزمه الصمان عليه (وإن زاد) ما أتلفته من ررع (على قيمتها) وليس لربها أن يسلمها فيما أتلفته ، فليست كالعقد الحاقى لأنه مكلف
 • (وقوم إن لم يند صلاحه على الرعاء والخوف) بأن يقوم مرة واحدة على الرعاء والخوف ، بأن يقال ' ما قيمته على تقدير سلامته وتقدير حاجته ؟ ' ما قاله أهل المعرفة فإن عمل به حتى عاد كما كان فلا شيء فيه فلو أتلفه بعد مدو صلاحه قيمته وقت إتلافه

(لا) ما أتلفه غير العادية^(١) (بهاراً) ، فليس على ربها صمان بشرطين .
 (إن سرحت سرح المرائع) حداً بحيث لا يطر وصولها للروع فانفق أنها وصلت ، فلا صمان فإن كان بقره فعلى ربها الصمان لقيمة الروع على ما تقدم

(ولم يكن معها راع) فيه قدرة على حفظها
 (وإلا) بأن كان معها راع فيه كفاية لحفظها (فعلى الراعى) الصمان للروع ولو صيباً ، لأنه لم يؤس على المتلف فإن لم يكن فيه قدرة على حفظها فالصمان على ربها
 وهذا فيما يمكن معه أما مثل الحمام والمحل فلا صمان على ربه وعلى رب الروع حفظه

قوله [لأنه مكلف] علة لقوله ليست كالعقد
 قوله [ما قاله أهل المعرفة] متدا حرة محذوف تقديره يعمل به
 قوله [فإن عمل به] إلح أى وأما لو حكم بالقيمة ثم عاد لهيبته فاحتلف فيه ، فقال مطرف تمضى القيمة لرب الروع ، وقال غيره ترد والراح
 قول مطرف كما فى التوصيح نقله (س) والظاهر أن الروع على قول مطرف للحاقى
 قوله [على ما تقدم] أى على الوجه المتقدم فى التقويم بأن يقال ما قيمته على تقدير سلامته إلح

قوله [لأنه لم يؤس] هكذا بالتشديد
 قوله [وهذا فيما يمكن معه] حاصل ما فى هذه المسألة أن الحيوانات إلى لا يمكن التحرر منها ولا الحراسة لها كحمام ونحوه فليل يجمع أربابها من

(١) أى ما أتلفه البهائم إلى ليس من شأنا الإعداء

وأما ما أتلفته الدابة بفعل شخص فعلى فاعله وإن سقط راکبها فأتلّف مالا ،
 فهي ماله وغير المال فدينه على عاقلته وما أتلفته بدنها أو أتلته ولدها فهدر
 كأن أتلّت ممسكها المانع الحر ، وإلا فعلى من أمرها وإن أتلّت بغير
 فعل بل سيرها ، كحجر أطارته ضمن القائد أو السائق أو الراكب - ولو
 حصل منه إندار - لأن من بالطريق لا يلزمه التحي ، فلا يقع قولهم بمسك
 شما لك إذا حصل تلف شيء ، فإن اجتمعوا ضمن القائد والسائق حيث لم يكن
 فعل من الراكب ؟ فإن تعدد الراكب فالصمان على المقدم وإن كان كل
 على حسب الدابة اشتركا فإن حصل شك هل من الدابة أو من الفعل فهدر

اتحادها إن كانت تؤدى الناس وهو قول ابن حبيب ، ورواية مطرف عن مالك ،
 وقيل لا يجمعون من اتحادها ولا صمان عليهم فيما أتلّته ، وعلى أرباب الشجر
 والزرع حطه وهو قول ابن القاسم وابن كنانة وأصعب ، وصوت ابن عرفة
 الأول لإمكان استعناء ربها عنها وضرورة الناس للزرع والشجر ، ويؤيده
 قاعدة ارتكاب أحف الضررين ولكن المعتمد قول ابن القاسم ، ولذلك اقتصر
 عليه الشارح

قوله [فدينه على عاقلته] أى إن ملعت ثلث دية الخافى أو المحي عليه
 قوله [كأن أتلّت ممسكها] إلح هذا احتصار محلّ وأصل العبارة
 و (عب) فإن أتلّت دابة فادى ربها رجلا بإمسكها فأمسكها أو أمره بسقيها
 ففعل فقتلته أو قطعت له عصوا لم يضمن ربها كعدم صمان راکب وسائق وقائد
 ما حصل من فلوها يعي ولدها ، فإن نادى صبيّا أو عبداً بإمسكها أو سقيها
 فأتلّته فقيمة العبد ، ودية الصبي على عاقلة الأمر ، كما حس دابة فقتلت رجلا
 فعلى عاقلة الناحس ، فإن قتلت رجلا فى مسك الصبي أو العبد أو أمرها بسقيها
 فعلى عاقلة الصبي ولا رجوع لهم على عاقلة الأمر ويحير سد العبد بن إسلامه
 ولا رجوع له على الأمر وبين فدائه بدية الحر (اه)

باب العتق

فعله من باب ضرب ودخل وهو لارم يتعدى بالهمز فلا يقال عتق السيد عبده بل أعتق ولا يقال عتق العبد بضم العين المهملة بل أعتق بضم الهمرزة

● (العتق حلوص الرقة من الرق بصيغة) سيأتي الكلام على ذلك (وهو مستدوبٌ مُرْعَبٌ فيه) فهو من أعظم القرب لما في الصحيحين وغيرهما ، من قوله صلى الله عليه وسلم « من أعتق رقعة أعتق الله بكل عصب منها عصباً من أعضائه

باب

قوله [ولا يقال عتق العبد] لأن الفعل اللارم لا يبنى للمجهول

قوله [حلوص الرقة من الرق] حر المستدأ وهذا هو المعنى الاصطلاحي ، وأما لغة فهو الحلوص ، وقال الجوهري العتق الكرم يقال ، ما أبين العتق في وجهه فلان يعنى الكرم ، والعتق الحمال والعتق الحرية وكذلك العتاق بالفتح والعتاقة تقول منه عتق العبد يعتق عتقاً وعتاقاً وعتاقاً (اهـ) وسمى البيت بالعتيق إما لحلوصه من يد الحمايرة إذ لم يملكه حمار ، وإما لأن الله أعتقه من العرق بالطوفان

قوله [فهو من أعظم القرب] أى ولداً شرع كحمارة للقتل ، وأحر الأمة على مع عتق غير الأدنى من الحيوان لأنه السائبة المحرمة في القرآن كان الرجل في الجاهلية يقول إن قدمت من سفرى فإقتى سائبة ويصير الانتفاع بها حراماً عندهم قال الله تعالى ﴿ مِمَّا حَتَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ الْحُرْمَةَ وَلَا سَائِبَةً ﴾ ^(١) فالآية وإن لم تصرح بالتحريم لكنها مستلزمة له .

من النار حتى العرج بالمرح^(١) ومع ذلك • صلة الرحم أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم لئن أعتقت رقبة • لو كنت أخدميتها أقاربك كان أعظم لأحررك • وقد أعتق صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين رقبة .

• (وأركانه) أراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء (ثلاثة)

(المعتق) بكسر التاء

(وشترطه التكليف) شمل السكران محرام ،

قوله [ومع ذلك] إلح هذا الكلام لا محل له ولا مارع فيه

قوله [ثلاثاً وستين رقبة] هذا العدد لا مفهوم له وإلا فقد ثبت في

الصحيح أنه أعتق من هوازن ستة آلاف سمة

قوله [وأركانه] أى العتق

قوله [أراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء] جواب عن سؤال وهو أن

الركن ما كان داخل الماهية والمعتق والمعتوق ليسا داخلين وإلا لصح حملهما

على العتق كما يحمل الحيوان والناطق على الإنسان وهو باطل

وقوله [ثلاثة] أى وقد أفادها بقوله المعتق ورقيق الذى هو الدات

المعتوقة وصيغة

قوله [شمل السكران محرام] أى على القول المشهور ومقابلة عدم صحة

عتقه ، والخلاف في السكران الذى عدّه نوع من العقل ، وأما الطامع الذى

لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فهذا لا خلاف في أنه كالحصون

في جميع أحواله وأقواله فيما بينه وبين الله ، وفيما بينه وبين الناس إلا مآذبه

وقته من الصلوات فإنه لا يسقط عنه ذكر (ح) أن التخصيل في قول القائل

لا يلزم السكران إقرار عقود بل ماحى عتق طلاق وحدود

(١) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال • من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل

عصمه عسراً من النار حتى مره بمره • قال الشوكاني متفق عليه وعن أبي أمامة عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال • أيما امرئ مسلم أعتق امرأً مسلماً كان فكاً من النار ، يجرى كل عصمه

عصلاً منه ، وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانا فكاً من النار ، يجرى كل عصومهما

عصلاً منه • رواه الترمذي وصححه ولاحمد وأبو داود معاً عن كعب بن مرة ، أو مرة بن كعب

السلمي وزاد فيه • وأيما امرأة مسلمة أعتق امرأً مسلماً إلا كانت فكاً من النار يجرى

بكل عصوم أعصاتها عسراً من أعصائها • قال الشوكاني أحرره السائي أيضاً وابن ماجة بإسناد صحيح

لما تقدم أنه يلزم حمايته وطلاقه وعتقه والحدود بحلاف المعاملات
(والرشد) • فلا يلزم السعيه عتق ، ولو علق وهو سعيه فحصل المعلق عليه
وهو رشيد على الأطهر أما الصبي إذا علق ثم حصل المعلق عليه بعد بلوغه فلا
يلزمه العتق اتفاقاً لأنه غير مكلف ، ولو أعتق السعيه أمّ ولده لزم لأنه ليس له
فيها غير الاستمتاع وقليل الخدمة

• (ولزم) العتق مكلماً (غير محصور)

(لا مريضاً) في رائد ثلثه كما قال للوارث رده (وروحة فيما راد على
ثُلُثِهِ) أي ثلث المحصور عليه من مريض وروحة وردّ الوارث إيقاف ،
والروح قيل إيقاف ، وقيل إبطال

إما ذكره ابن رشد في السكران الذي معه صرب من العقل قال وهذا
مذهب مالك وعامة أصحابه وهو أطهر الأقوال وأولاهها بالصواب (اه ملخصاً
من س)

قوله [لما تقدم أنه] أي الحال والشأن

وقوله [يلزم حمايته] بيان لمرجع الصمير

قوله [فلا يلزم السعيه عتق] أي وإن كان صحيحاً له إمساؤه إذا
رشد ما لم يكن رده وليه قبله

قوله [لأنه ليس له فيها] إلح أي وهو غير متمول والحر عليه إما
يكون في الماليات

قوله [ولزم العتق مكلماً] حرج الصبي والمصون

وقوله [غير محصور] حرج السعيه في القليل والكثير والمريض والروحة
في رائد الثلث ، والمدين في القليل والكثير ، فلدالك ذكر المحتررات بقوله
لا مريضاً إلح

قوله [كما قال للوارث رده] كلامه يوم أن القائل المصنف وليس كذلك
فالصواب حذف قوله كما قال

قوله [والروح قيل إيقاف وقيل إبطال] صوابه أن يقول والروح قيل
إبطال وقيل لا إبطال ولا إيقاف ، لأن أشبه يقول بالأول وإن القاسم يقول
نلة السالك - رابع

• (ومعدياً) فلا يلزم عتقه إن (أحاطَ ديهُ) بماله ولو لم يحجر عليه (فلمعريجه ردّه) أى العتق حيث استعرق الذين جميع الرقة (أو) رد (نصه) إن لم يستعرق جميعها فإذا كان عليه عشرون والعد يساويها فالعريم رد العتق ، وإن كان العد يساوى أربعين فرب الذين الرد بقدر ديه ، فيباع من الرقيق بقدر الذين إن وجد مشتر لذلك ، وإلا رد الجميع وعمل كون العريم له الرد

(إلا أن يعلم) بالعتق ولم يرد عتق له رد (أو يطول) رهن العتق وإن لم يعلم ، والطول ، بأن يشتهر المعتوق بالحرية وتقل شهاداته مما هو من أحكام الحرية وقيل زيادة على أربع سنين فإذا طال فلا رد ، لأن الطول مطية العلم ، فلا يعيده قوله لم أعلم بالعتق ، بخلاف هبة المدين وصدقته فيردان ولو طال الرهن ، لأن الشارع متشوف للحرية (أو يستعيد) السيد (مالاً) بعد العتق

والثاني وجهة ابن القاسم قول المدونة في الكاح الثاني لو ردّ عتقها تم طلقها لم يقص عليها بالعتق ولا يسعى لها ملكه (أه) أى ولو كان بإطالا لحار لها ملكه ولم يطلب منها تعيد عتقه ، وقد يقال هو إبطال كما قال أشهب ، ولكن لما كانت حررت عتقه حال الحجر طلب منها ندناً تعيده عند روال الحجر

قوله [وإلا ردّ الجميع] أى ويبيع كله

قوله [ولم يرد] أى حين علمه

قوله [أو يطول رهن العتق] إلح أى مع حضور رب الدين

وقوله [وإن لم يعلم] أى والحال أنه لم يعلم عريمه فالطول وحده كاف ولا يطر لقول العروء ما لم يعلم كما في ابن عرفة وغيره ، إما لأن الطول مطية للعلم ، وإما لاحتمال أن السيد استعاد مالا في تلك المدة

قوله [ولو طال الرهن] أى والموصوع أن العريم لم يعلم ، وأما إن علم بالهبة والصدقة وسكت فيه صبيان كالعتق إفاقاً

قوله [أو يستعيد السيد مالا] معطوف على قوله يعلم أى هوابع رد العريم للعتق أحد أمور ثلاثة ، إما علم العريم به مع السكوت ، أو الطول ، أو استعادة مال لسيد العد يعي بالدين بعد عتقه لو لم يقم العريم حتى صاع ذلك

يعى بالدين ولم يرد العتق حتى أعسر فلا ردّ (وإن) كانت استعادة المال (قبل نَعْدِ السَّيْعِ) للعدّ بأن رد السلطان عتق المدين وباع عليه العد بالخيار كما هو المطلوب ، فقبل مضي الثلاثة الأيام أعاد السيد مالا يعى بالدين فيمضى العتق وليس للعريم رده ، لأن رد العريم إيقاف ، والحاكم كمن تاب مناه وأما رد الوصى والسيد فباطل

• (ورقيق) عطف على « المعتق » وسواء كان كامل الرق أو ذا شائئة ووصف الرقيق بقوله

(لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ) أى برقته (حَقٌّ لَارِم) بأن لم يتعلق به حق أصلاً أو غير لارم ، كحق للسيد إسقاطه ، احترازاً عن الموهون والخائى وره معسر ، وإلا عجل الدين والأرض

المال ورجع للإعسار

قوله [فقبل مضي الثلاثة الأيام] أى مدة خيار بيع الحاكم ، لأن خيار بيع الحاكم ثلاثة أيام فى كل شيء وإن كان الخيار فى الرقيق أكثر ، وأما لو استعاد المال بعد مضي أيام الخيار فلا رد وهذا كله إذا كان النائع السلطان كما صوبه الشارح أو المجلس أو العرماء بإذن السلطان ، وأما لو كان النائع العرماء أو المجلس غير إذنه فيرد البيع حتى بعد نَعْدِهِ أيضاً حيث استعاد المدين مالا كما فى (ح) ذكره محشى الأصل

قوله [وأما ردّ الوصى والسيد فباطل] أثار ابن عارى إلى صسط جميع أقسام الرد بقوله

أبطل صبيع العد والسفيه بردّ مسلوله ومن يله

وأوقص فعل العريم واحلف فى الروح والقاصى كمدل وعرف

قوله [كحق للسيد إسقاطه] أى وذلك كما لو أوصى به لفلان ثم نحر عتقه فإن عتقه صحيح ما ص لأنه وإن يعلق به حق للعير وهو الموصى له به إلا أن هذا الحق عبر لارم لأن له أن يرجع فى وصيه وتنجير العتق هنا يعد رجوعاً عنها .

• (وصيعةٌ) عطف على «العتق» . وهي إما صريحة - وهي ما لا تنصرف عن العتق بنية غيره وتنصرف عنه بقرينة ، وإما كناية ظاهرة وهي ما لا تنصرف عنه إلا بالنية ، وإما كناية حفية وهي ما لا تنصرف إليه إلا بالنية ، وبدأ بالصريحة فقال

(عَتَقْتُ) رَقَّتْك أو عَتَقْتُكَ (و مَكَّنْتُ) رَقَّتْك أو أُنْتُ مَكَّنْتُكَ
الرقة (و حَرَّرْتُ) كذلك

ولو قيد برمز ، فإن العتق يتأبد ، كقوله أُنْتُ حر في هذا اليوم «والواو» بمعنى «أو» ومحل العتق بالصيغة الصريحة حيث كانت (ملاقرة) مَدْح (مَدْح) فإن وجدت صرفتها عن العتق ، كعمل العبد فعلا حسنا فقال سيده أُنْتُ حر ، ولم يَسُوْهِ العتق بل أُنْتُ تفعل فعل الحر (أو غيره) أى غير

قوله [وهي ما لا تنصرف عن العتق] إلح أى ما لا تنصرف عنه إلى غيره ولو بنية صرفه
وقوله [وتنصرف عنه بقرينة] ممرلة الاستدراك كأنه قال لكن تنصرف لغيره بقرينة

قوله [وهي ما لا تنصرف عنه] إلح أى لغيره
وقوله [إلا بالنية] أى أو بالقرينة بل هي أولى لأنها تمنع في الصريح
قوله [وهي ما لا تنصرف إليه] إلح هذا هو التحقيق .
والخاص أن الصريح هو ما لا ينصرف للغير ولو بالنية بل بالقرينة والسطح والكناية الظاهرة ما لا تنصرف عنه إلا بالنية أو القرينة والسطح ، ولا يتوقف صرفها له على بنية بل عند الإطلاق تكون له والحفية ما لا تنصرف له إلا بالنية والإطلاق في الأقسام الثلاثة كالعتق

قوله [اعتقت] المناسب للمصنف أعتقت لما تقدم أن عتق لارم لا يصيب المفعول بنفسه بل بالهمزة فسايرة الشارح له عملة عما قدمه
قوله [والواو بمعنى أو] أى في قول المصنف وفككت وحررت
قوله [بلا قرينة مدح] أى حال كون الصريح ملتصقا بعدم القرينة الدالة على مدح ذلك العبد

المدح ، كقريية دم ورحر كمخالفة سيده فقال . أنت حر إلح فلا يلزمه
عتق في فتيا ولا قضاء ، وقريية مكس ، فلو طلب المكاس مكس العبد فقال سيده
هو حر فلا شيء عليه ولو حلله

وأشار للكناية الطاهرة بقوله

(و، كَوَهَسْتُ) لك نفساك أو حيدمتك أو عَمَلَك أو عليك
طول عمرك ، ولا يعدر بحمل (أو لا ملك) لي عليك (أو لا سبل لي
عليك) ولا يعمه دعوى أنه أراد غير العتق (إلا) أن يكون ذلك (لحواف)
لكلام قبله وقع من العبد فإنه يصدق في إرادة غير العتق
وأشار للكناية الخفية التي لا تنصرف للعتق إلا بنية بقوله

(و، بكاسقي) الماء (و) بقوله للعبد (ادهس) وأدخل بالكاف

كل كلام يبنى به العتق وقوله

(إن دَرَاه به) راجع لقوله (وبكاسقي) إلح لا لما قبله علمت أن
الطاهرة لا تحتاج لنية فإن لم يوعى العتق نحو اسقي ، فلا عتق وعلمت أن
الطاهرة ما تنصرف عنه بالنية خلافا لما في عبد الباقي
• (وهو) أي العتق (في خصوصه) كالطلاق فيلزم إذا قال إن ملكك

قوله [إلح] أي إن آخر الألفاظ الصريحة التي تقدمت في المصنف

قوله [فلا شيء عليه ولو حلله] أي من جهة العتق ، وأما من جهة
الدين فإن وجدت شروط الإكراه فلا حث وإلا ففيه الحث

قوله [ولا يعمه دعوى] إلح مقصي كون هذه الصيغة من الكناية
الطاهرة أو الدعوى تسعه لما تقدم أن الكناية الطاهرة تصرفها البية

قوله • [وأدخل بالكاف] إلح طاهره حتى صريح الطلاق وإذا قال
لرفيقه أنت طالق ويبنى به العتق فإنه يلزمه إذ هو أولى من اسقي الماء لكن يعكز
على هذا فقيم كل ما كان صريحا في باب لا يكون كناية في غيره

قوله [وعلمت أن الطاهرة] إلح هذا هو المتعين وهذا يؤيد قولنا مقصي
كون هذه الصيغة إلح

قوله [فيلزم إذا قال] إلح حاصله أنه يحصى بما عنه ويلزمه عتق من

عبدًا من الرقيق أو من ولد كذا فهو حر . أو كل عبد ملكته في سنة كذا فهو حر ، فيلزم عتق من ملكه لتحصيله (وعُصُومِه) كالطلاق ، فلا يلزم شيء في قوله كل عبد أملكه فهو حر . لدفع الخرج في التعميم

• (و) العتق (في مَنع وطء أو) في منع (بيع في صيغة الحث) كالطلاق نحو إن لم أفعل كذا فأمّتي حرة ، فيمنع من وطئها وبيعها ، أو فعدي فلان حر . فيمنع من بيعه حتى يفعل فإن مات قبل الفعل عتق من الثلث فإن قيد بأحل فيمنع من البيع وله الوطاء إلى صبيح الأهل بحيث لو وطئ لعرق الأهل ، لأن البيع يصاد العتق بخلاف الوطاء

وهو في (عتق بعض) كالطلاق . فإذا قال نصمك أو ربك

في ملكه وما يتحدد علقه أم لا إذا لم يقيد بالآن ولا بأدأ ونحوه ، فإن قيد بالآن ككل مملوك أملكه من الصقالة الآن حر لزمه فيه فقط معلقًا أم لا لا فيمن يتحدد من الصقالة مثلاً ، وإن قيد بأدأ ونحوه فالعكس أي فيلزمه فيمن يتحدد لا فيمن عبده معلقًا فيهما أم لا فالصور ست أعاده (عب)

قوله [وعصومه كالطلاق] أي في الحملة قال في الحاشية والحاصل أن من قال كل مملوك أملكه حر ولم يقل أدأ ولا في المستقبل معلقًا له على شيء كدخول الدار مثلاً أو غير معلق فإنه يلزمه عتق من يملكه حال حلله فقط لا فيمن يتحدد ملكه وهو يحالف كل امرأة أتزوجها طالق فإنه لا يلزمه فيمن تحته ولا فيمن يزوجها بعد ذلك سواء علقه أم لا ، والفرق أن الشارع متشوف للحرية ، وأما إذا قيد بأدأ أو في المستقبل فيستوى البان في عدم اللزوم لا فيمن تحته ولا في غيره

قوله [في صيغة الحث] أي مطلقة غير مقددة بأحل والحاصل أنه يجمع من الوطاء والبيع في صيغة الحث غير المقيدة بأحل ، وأما صيغة الر فلا يجمع في واحد منهما ، وأما صيغة الحث المقيدة بأحل كقوله إن لم أفعل كذا في شهر كذا فأمّتي حرة فيمنع من البيع لأنه يقطع العتق ويصاده والشارع متشوف له ولا يجمع من الوطاء لأنه لا يقطع العتق ولا يصاده قوله [وهو في عتق بعض] إلح أي ويأتي قوله في الطلاق وأدب المحرئ

بحر عُنُقٍ جميعه (أو عَصُو) كقولہ يذك حرة ، فيعتق جميعه (وبحوه)
 ككلامك أو شعرك ، عتق الجميع لكن التكميل في عتق بعض إلح يحتاج
 لحكم حاكم ، بخلاف الطلاق ، فالتشبيه في الحمله من حيث كونه يتكامل
 (و) العتق (في تملكه) للعد أمر نفسه أو تفويضه له كتمليك الروحه أمر
 نفسها

(و) هو في (حوايه كالطلاق) فإذا قال في جواب سيده أعتقت
 نفسي فيعتق اتفاقاً ، كما حُتت نفسي ، وبوي به العتق فإن لم يوه ، « احترت
 نفسي » فالذهب لا يعتق ، وهو قول ابن القاسم وقال أشهب يعتق فحالف
 الروحه عد ابن القاسم (إلا) العتق (لأحل) فإنه يحالف الطلاق إذ من طلق
 لأحل يحر عليه ومن أعتق لأحل يبلعه عمره طاهراً فلا يحر عليه حتى يأتي
 الأحل (أو) قال لأمتيه (إحدكما) حرة ولاية له ، فليس كالطلاق إذا قال
 لروحيته إحدكما طالق فيطلقان معاً حت لاية وأما في الأمتين (فهو الاختيار)
 في عتق واحدة وإمساك الأخرى فإن نسي من نواها عتقا كالطلاق ، فالحالفة حيث

وفي (س) أن التحررة في العتق مكروهة فقط ولا أدب فيها

قوله [وقال أشهب يعتق] أي بقوله احترت نفسي وإن لم يرد به
 العتق لأنه لا معنى لاختياره نفسه إلا إرادة العتق في نفس الأمر
 قوله [إذ من طلق لأحل يحر عليه] إنما يحر عليه لأن بقاءه للأحل يشبه
 نكاح المتعة

قوله [يبلعه عمره طاهراً] قيد في الطلاق والعتق وحده من الأول
 للدلالة الباني عليه . ومفهوم هذا القيد أنه إن طلق أو أعتق لأحل لا يبلعه عمرهما
 طاهراً كقوله بعد مائة سنة فأنت حرة أو طالق فلا يلزمه شيء فيها
 قوله [فيطلقان معاً] أي الآل وليس له اختيار واحدة وحيث المدينون
 كالعتق وهو ضعيف والفرق بين الطلاق والعتق على المعتمد أن الطلاق فرع
 النكاح وهو لا يحوط فيه الاختيار فلا يحوط أن يتروح شيئاً يختارها من سات
 رجل معين بعد العقد والعتق فرع الملك وهو يحوط فيه الاختيار فيحوط أن
 تشتري أمة مائة على أن تختارها من إماء معينة

لا بية ويستوى العتق والطلاق في السببان (أو) إلا إن قال لأمته (إن حَمَلَتْ) مى فأنت حرة (فله وظؤها في كل طهر مرة) حتى تحمل فإذا حملت عتقت ، وترجع عليه بالعدة من يوم الوطء بخلاف الروحة إذا قال لها إن حملت فأنت طالق ، فله وظؤها مرة . ومتى وطئها في الطهر الذي حلف فيه حث ولو كان الوطء قبل يمينه هذا هو الصواب

(وإن قال) لأمتيه (إن دخلتما) الدار مثلاً فأنتما حرتان (فدَحَلَتْ واحدة) منهما الدار (فلا شيء عليه فيهما) أى فلا تعتق الداحلة ولا غيرها حتى يدخلا في ركن واحد ، هذا مذهب ابن القاسم حملاً على كراهة الاجتماع ، فلو دخلت واحدة بعد أخرى فلا شيء عليه والروحتان في هذا كله كالأمتين • (وعَسَقَ نفس الملك) الإضافة للبيان أى بمجرد الملك بدون حكم حاكم على المشهور (أصله) أى المالك غير المدين نسباً لا رصاعاً وإن علا فيعتق عليه الحد إلح (وفرَّعه) وإن سئل بالإثبات فأولى بالدكور (وإحوته مطلقاً)

قوله [أو إلا إن قال لأمته إن حملت مى] إلح أى والحال أنها كانت غير حامل وأما إذا قال لها وهى حامل إن حملت فأنت حرة لم تعتق إلا بحمل مستأنف ، وأما إذا قال لروحته الحامل إن حملت فأنت طالق فعلى بهرام عن ابن القاسم يسحر طلاقها وذكر ابن الحاحب أن الطلاق كالعتق فلا تطلق إلا بحمل مستأنف

قوله [هذا هو الصواب] أى لاحتمال حملها ولا يحوز القاء على عصمة مشكوك فيها

قوله [أى فلا تعتق الداحلة] إلح أى وهذا بخلاف ما لو قال لأمته إن دخلت هاتين الدارين فأنت حرة فدخلت واحدة منهما فإنها تعتق على قاعدة التحصيت بالعص ، وكذلك الحكم إذا قال لروحته إن دخلت هاتين الدارين فأنت طالق فتطلق عليه إذا دخلت إحداهما أفاده بحسب الأصل

قوله [وعتق نفس الملك] ويشترط أن يكون الرقيق والمالك مسلمين أو أحدهما لا كافرين إذ لا تعرض لهما إلا إذا برأعا إليهما

ولو لأمر ولا يشترط في العتق بالقراءة الرشيد على التحقيق
 (لا) يعتق بالملك (أس^١ أح وعم) ^(١) فقد توسط المالكية في قياس الحاشية
 القرية ومحل العتق بالملك للأصل والفرع والحاشية القرية
 (إلا) أن يكون الملك (شراء أو إرث وعليه دين) أي والحال أن على
 المشتري إلح ديساً (بيعاً) في الدين ولا يعتق، ولو علم نائمه أنه يعتق على المشتري
 فإن لم يكن عليه دين عتق بنفس الملك ولو كان الشراء محتلاً في فسادته ويكون
 فوتاً وفيه القيمة على التحقيق

• (و) عتق (بالحُكْم) لا بمجرد التمثيل فلو لم يحصل حكم فلا يعتق
 وبيعه صحيح (إن تَعَمَّدَ) السيد (مُثَلَّةً) وهل يؤدب مع العتق قولاً
 ويدل على تعمد المثلة إقراره أو قرائن الأحوال واحترار عن الخطأ، فلا يعتق
 عليه والقول للسيد في نفي العمد ما لم يعلم عداه (برقيقه) ولو أم ولده أو مكانه
 ويرجع بعد عتقه بمصل الأرض على كتابته

قوله [على التحقيق] أي كما أفاده (س) خلافاً لما في الأصل و(ع)

قوله [في قياس الحاشية القرية] أي على الأصول والعروع

قوله [والحاشية القرية] المراد بها الإحوة والأحوال ومحل عدم عتق الحاشية
 العبيدة بالقراءة كالعمات والحالات ما لم يولدها حاهلاً بقراتها له وإلا فيسحر
 عتقها لأن القاعادة أن كل أم ولد حرم وطؤها تحر عتقها أفاده في المجموع
 قوله [وفي القيمة] قد يقال حيث كان محتلاً في فسادته يكون فوته
 بالنسب لا بالقيمة وأما المجمع على فسادته فأفاد اللحن أنه لا ينقل ملكاً بطر
 (س) ولا يعتق في بيع الخيار إلا بعد مصبه وفي المواصفة بعد رؤية الدم
 قوله [وبيعه صحيح] أي ماصر

قوله [مثلة] هي ممتلة

قوله [وهل يؤدب] قد يقال أنه مع العتق يارم عليه اجتماع عقوبتين
 وهو خلاف المعهود في الحدود

قوله [ويرجع بعد عتقه بمصل الأرض] إلح أي يرجع على سيده
 بما يريده أرض الحياية على الكفاية، وأما إن رادت الكفاية على أرض الحياية

(١) هكذا مشكوله بالكسر أي وإن عداً من الكلام في اسم عداً

(أورقيق رقيقه) الذي له نزع ماله احتراً عن رقيق مكاته .
 (أو) مثلاً (برقيق محجور) كان المحجور ولداً صغيراً أو كبيراً مبيعاً
 أما الكبير الرشيد فكأنه حسي (أو غير محجور) فاعل تعمد يحرر عن الصبي
 والمحجور والسميه والعد فإنه إذا مثل واحد منهم برقيقه فلا يعتق عليه
 (و) غير (دمي) مثلاً (يمثليه) بكسر الميم وكسر اللام بعدها صمير
 عائد على الأمي فمطوقه ثلاث صور فيها العتق تمثيل مسلم بعده الذي، أو بعده
 المسلم ، وتمثيل دمي بعده المسلم ومفهومه صورة وهي دمي مثل بعده الذي
 • (كفقطع طفر) شروع في الأمثلة التي توجب الحكم بالعتق وكان
 مثله ، لأنه لا يحل له حالاً إلا بعصه وهو شين

أو ساوت فلا شيء له ، ولعل جعلهم الرجوع بزيادة الأرض لتبريله حيثد مبرلة
 الحر المحي عليه

قوله [احتراً عن رقيق مكاته] أي فلا يعتق عليه ويلزمه أرض حايته
 إلا أن يكون متله مبيته المقصود من ذلك العد فيصن قيمته ويعتق عليه كما في
 حاشية الأصل

قوله [أما الكبير الرشيد] إلح أي فلا يعتق عليه ويعزم لصاحبه
 أرض الحايات إلا أن يطل مافعه فيعتق عليه ويعزم لصاحبه قيده كما تقدم في رقيق
 مكاته وأعلم أن المثلة ليست من خواص العتق فلو مثل بزوجته كان لها الرفع
 للحاكم فتشت ذلك وتطلق عليه لأن لها التطلق بالصرر ولو لم تشهد البينة تنكره

قوله [فإنه إذا مثل واحد منهم] إلح أما الصبي والمحجور فلا يلزمهما
 عتق بالمثلة إماماً لوحوب حط مالهما وكذا السمية على الراجح لوحوب حط ماله
 وإن كان يؤدب لذلك ، وأما العد فلا في العتق بزيادة في إتلاف مال السيد
 قوله [ومفهومه صورة] إلح أي لا عتق فيها وأعلم أن المعاهد ليس
 كالدمي في التعصيل المذكور بل إذا مثل بعده لا يعتق عليه ولو كان مسلماً
 لأنه ليس متلماً لأحكامها فلا تعرض له (أفاده بمحتي الأصل)

قوله [وكان مثله] أي وإما كان قلع الطفر مثله إلح
 قوله [لأنه لا يحل له حالاً إلا بعصه] الصمير يعود على الطفر أي

(أَوْسِيَّ) قلعها أو بردها بالمرد حتى أذهب مبيعها

(أو قَطَعَ بَعْضُ أُدُنْ) أو شرطها

(أو) قطع بعض (حَسَدٍ) من أى موضع ، فيشمل الحب والخصاء ولو قصد

زيادة الثمن فلا يحور بيعه ولا شراؤه للعتق بمحرد الفعل

(أو حُرِّمَ أَتَف) فإنه يكون مثله يعتق به ، إلا لرية كجعل حرام فيه

للأثني وهل حلق شعر رأس العبيثة ولحية عبد نبيل — كتاحر — مثله يعتق به ؟

وهو ما في الأصل ، ورححه بعضهم ، أو لا ؟ اسرعة عودهما لأصلهما ، ورححه عبد الباقي

والمصنف في الشارح ولذا حذفه ها

(أو وَسَمَ بَارٍ) بأى عَصَو (أو بَوَحَنَ) ولو بغيرها (س) أى بغير النار كوسم

بإبرة عمداد أو غيره ، ورحح المصنف في شرحه أيضاً أنه مثله يعتق به ما لم يكن للرية

فالعالم أن الطهر إذا رآه لا يعود كله بل بعضها

قوله [أو بردها] تنع في ذلك حليلاً وشراحه قال (س) لم يذكر

للحمى وخصاى واس عرفة والتوصيح الخلاف إلا في قلع الس أو السنين ولم

يتعرضوا لذلك في برد الواحدة أو الاثنين (اه) إذا علمت ذلك فذكر حليل له بطريق

القياس على القلع هـ

قوله [ولو قصد زيادة الثمن] أى على المعتمد كما هو ظاهر إطلاق

المدونة واس أى رمين واس أى ريد كذا قال (ح) ثم ذكر أنه يفهم من

كلام اللحمى أنه اذا حصاه ليريد تمه لا يعتق عليه وإن كان لا يحور بإجماع

أفاده (س) هـ

قوله [للعنق بمحرد الفعل] المناسب أن يقول لأنه يحكم عليه بالعتق :

قوله [ورححه بعضهم] خص اس عرفة اس رشد روى اس الماحشون

حلق لحية العيد السيل ورأس الأمة الرفيعة مثله بخلاف غيره ما لم يذكر مقابلاً

له قاله (س)

قوله [أو وسم بَار] حاصله أن الوسم بالماء إذا كان مجرد علامة فلا

يكون مثله في الوجه أو غيره ، وأما إن كان كناية طاهرة أو غير كناية وكان

متماحشاً فإن كان في الوجه فتلة اتماقاً وإن كان في غيره فقولان مساويان

• (و) عتق بالحكم على المشهور وقيل يكمل بعض العتق وقيل إن كان الباقي له لم يجز لحاكم (حَمِيْعُهُ) أى الرقيق (إِنْ أَعْتَقَ) السيد (حُرَّاءَ) من رقيقه سواء كان من قس أو مدر أو معتق لأجل أو مكاتب أو أم ولد (والباقي له) أى للسيد المعتق للحره موسراً أو معسراً (كَأَنَّ نَقَى لَعْبَرِهِ) بأن كان الرقيق مشتركاً بين اثنين فأكثر ، فإذا أعتق بعضهم نصيبه فاعتق باقيه وهو حصة الشريك على من أعتق نصيبه .

• (بَقِيَّتِهِ) وتعتبر القيمة (يَوْمِهِ) أى يوم الحكم لا يوم العتق ، وقوله (إِنْ دَفَعَهَا) أى من أعتق نصيبه ، ليس الدفع بالفعل شرطاً في عتق حصة الشريك ، بل يعتق ويلزمه القسمة وإن لم يدفعها بالفعل .

(و) شرط التكميل عليه إن (كان) المعتق لنصيبه (مسلماً أو) لم يكن لمعتق للحره مسلماً ولا شريكه لكن (الْعَسَدُ) مسلماً نظراً لحق العبد المسلم ، فلو كان الجميع المعتق وشريكه والعبد كافراً فلا تنعص لم.

كما أفاذه (س)

قوله [على المشهور] أى كما قال ابن رشد وقال اللحى هو الصحيح من المذهب

قوله [جميعه] فيه مساعمة وذلك لأن المتوقف على الحكم بقيته لا جميعه

قوله [والباقي له] جملة حالية من فاعل أعتق

قوله [أو معسراً] أى والحال أنه لا دين عليه يستعرق الباقي منه وإلا فلا

يعتق عليه الباقي بالحكم

قوله [لا يوم العتق] أى لحصته

قوله [ليس الدفع بالفعل شرطاً] أى وإعما الشرط دفعها بالقوة

بأن يكون موسراً بها

قوله [إن كان العتق لنصيبه مسلماً] أى كان العبد مسلماً أو كافراً

والشريك مسلماً أو كافراً وبالحملة فالمدار على إسلام أحد الثلاثة كذا قيل

وهو المأخوذ من الشارح ، ولكن المشهور الذى نقله الحرثى أنه لا يعتبر إسلام

الشريك في الحكم بالعتق حيث كان المعتق والعبد كافرين

إلا أن يرصى الشريكان بحكما

(و) شرط التكميل أيضاً إن (أيسر)، معتق الحرء (بها) أى قيمة
حصّة شريكه فيعتق عليه جميعها (أو) أيسر (بعضها) فيعتق عليه من حصّة
شريكه بقدر ما أيسر به فقط ولا يقوم عليه ما أعسر به فقط ولو رصى شريكه
بأنواع دمنته ويعرف عسره بعدم ظهور مال له ، ويسأل عنه حيرانه ومن يعرفه
فإن لم يعلموا له مالاً حلف ولا يسحن

(و) أيسر بها أو بعضها بأن (فَصَلَتْ) قيمة حصّة العير (عن مَتْرُوكِ
المُعْلَسِ) فليس قوله « وفصلت » شرطاً مستقلاً كما قاله في الشارح
بأن رادت عن قوته وقدة الواح عليه لطن اليسار ، وتقدم أنه يباع عليه الكسوة الزائدة
والدار إلح

(و) شرط عتق حصّة التريك عليه أن يكون (عِتْقُهُ) أى الحرء
باحتياره (لا) إن كان عتق عليه حرّاً كدحول حرء من يعتق عليه في ملكه

قوله [إلا أن يرصى الشريكان بحكما] أى فإن رصيا به نظر فإن
أبان المعتق العبد أى أعدده عنه ولم يؤوه عنده حكم بالتقويم كما في عتق
الكافر عنده الكافر ابتداء وإن لم يسه فلا يحكم بتقويمه عليه ، وليس المراد
أن التريكين إذا رصيا بحكما يحكم عليهما بالتقويم مطلقاً كما هو ظاهر الشارح
كذا يؤخذ من (ع ب)

قوله [إن أيسر معتق الحرء بها] لا يقال هذا يعنى عنه قوله إن دفعها
باء على أن المراد بالدفع القدرة عليه وإن لم يدفع بالفعل لاستلزامه لليسار بها
لأننا نقول الاستلزام مسموع ، إذ قد يدفعها من مال غيره لكونه غير مؤسر بها ،
فإن كان معسراً بها فلا يكدل عليه

قوله [حلف ولا يسحن] أى على ما قال عبد الملك ، ونقل سحنون
عن باقي الأصحاب أنه لا يحلف

قوله [فليس قوله وفصلت شرطاً] أى بل الواو حالية

قوله [وتقدم أنه يباع عليه الكسوة] أى تقدم ما يؤخذ منه ذلك في قوله
وترك له قوته والمققة الواحة عليه

(بارث) فإنه لا يقوم عليه ولا يعتق حره الشريك ولو كان من دخل في ملكه الحرة حراً ملياً (و) يشترط أيضاً أن يكون (استدأ العتق) في الرقة (لا إن كان) الرقيق (حر العصب) قل عتق الحرة فلا يقوم على من أعتق الحرة ؛ لأنه لم يتدأ العتق مثلاً كانت الرقة بين ثلاثة فأعتق واحد حصته ، ثم أعتق الثاني حصته ، فلا يقوم على الثاني نصيب الثالث ولو كان الثاني ملياً ، لأنه لم يتدأ العتق بل على الأول إذ كد موسراً وعلم أنه الأول

(وقوم) المعتق بعصه على الشريك المعتق (كاملاً) إذ في تقويم العصب صرر على الشريك الذي لم يعتق (بماله) أى مع ماله وولده من أمته والتقويم إما يكون (بعد امتناع شريكه من العتق) فيؤمر شريكه بعتق حصته من غير حر ، فإن امتنع قوم على من أعتق حصته (إن كان) أعتق حصته

قوله [بارث] مفهومه أنه لو دخل بشراء أو هبة أنه يكمل عليه الحرة الآخر وهو كذلك لأن قدمه على الشراء وعلى قول الهبة يعدّ عتقاً اختيارياً فأمثل قوله [أن يكون ابتدأ العتق] إلح حاصله أن شروط تقويم الناقى على الشريك المعتق حمسة إن قوى على دفع القيمة وكان المعتق أو المعتوق مسلماً وأيسر بها أو بعصها وكان العتق اختياراً له وابتدأه

قوله [كانت الرقة] المناسب كأن كانت الرقة لأنه تصوير للمثال قوله [كاملاً] أى على أنه رقيق لأعتق فيه

والحاصل أن المعتق بعصه يقوم على المعتق كاملاً مطلقاً سواء أعتق بعصه بإذن شريكه أم لا على المشهور من المذهب ، وقيل يقوم عليه بعصه مثلاً على أن المصنف الثاني حر وهو قول أحد من حاليه ، وفصل بعضهم فقال إن أعتق شريكه بإذنه فكقول أحد ، وإن أعتق بغير إذنه فكالمشهور وهذا ما متى عليه المصنف قال ابن عبد السلام ويسعى على القول الأول أن يكون للشريك الرجوع على المعتق بقيمة عيب نقص العتق إذا مع الإعسار من التقويم عليه نقله في التوضيح (١٨٥)

قوله [بماله] أى لأنه يعتق بعصه مع انتزاع ماله لأنه تبع له فلذا وجب تقويمه مع ماله ويعتبر ماله يوم تقويمه على المعتق الكاش في محل العتق

(بغير إديه) أى بغير إذن شريكه الممتنع عن العتق (وَمَلَكَاهُ) أى الشريكان معاً

● (وَبُقِصَ لَهُ) أى للعتق (بَتَيْعٍ) أى البيع الصادر من الثانى الذى لم يعتق ، وكذا ممن بعده سواء علم الشريك الذى لم يعتق وباع يعتق شريكه قبل البيع أم لا ما لم يعتقه المشتري

(و) نقص (تَدْيِيرٌ) أى تدبير الثانى ويقوم أيضاً قما

(و) نقصت (كُتَانَةٌ) أى كُتَانَةٌ صدرت من الثانى ويقوم أيضاً

(و) نقص (تَأْخِيلٌ) أى إذا أعقه الثانى لأجل ، فإنه ينقص ويقوم

على المعتق الأول قسماً فلو دبر أحد الشريكين أولاً ، ثم أعتق الثانى نتاً قوم بصيب المدر على من أعتق نتاً

فإذا كان له حين التقويم مال موحود مضمّر ومال ممككة اعصر المال الموحود فى محل العتق دول غيره

قوله [وملكاه] أى الشريكان معاً أى وأما لو اشترياه فى صفتين فلا يقوم كاملاً وعمله أيضاً ما لم يعص الثانى حصته بأن يعتق الثانى بعض حصته بعد عتق الأول جميع حصته أو بعضها فيقوم على الأول البعض الباقي من حصة الثانى فقط ، لأن من حخته أن يقول إما يقوم على كاملاً إذا كان الولاء كله لى

قوله [وكذا ممن بعده] لا يقال البيع من مموتات البيع الفاسد لأنها نقول لا يكون مموتاً إلا إذا كان البيع التالى صحيحاً وهذا لا يكون إلا فاسداً للعرر لأن التقويم قد ربح فيه قبل فدخل المشتري على قبة محمولة

قوله [بعتق شريكه] متعلق بعلم

قوله [ما لم يعتقه المشتري] أى أو يعوت مموت من مموتات البيع الفاسد كتغير سوق أو بدن أو زيادة مال أو حدوث ولد له من أمه فإذا حصل فى العبد مموت مما ذكر فلا ينقص البيع فى الحرء وبلره المشتري ذلك الحرء بقيمته يوم قصه ثم يدفع المعتق القبية له ليكمل عليه عتق حديعه فأداه محتى الأصل

● (ولا) تنقص (هبة) صدرت من الثانی بل القيمة للموهوب له

(و) لا تنقص (صدقة) صدرت من الثانی محصة لشخص

● (وإن ادعى) المعتق عند التقويم (عيبه) الخصى كسرقة وادعى شريكه بى العيب (فله) أى لم أعق حصته (تحليفه) فإنه لا يعلم العيب ، فإن حلف قوم سلبا من عيب نحو السرقة والإناق وإن نكل حلف المدعى وقوم معينا

قوله [ولا تنقص هبة] إلح حاصله أن الهبة والصدقة إذا حصلتا من أحد الشريكين بعد عتق الآخر فإنهما يمحيان ولا يقصان وكانت القيمة للموهوب له أو المتصدق عليه، وهذا ما لم يحلف الواهب أو المتصدق أنه ما وهب أو ما تصدق لتكون القيمة للموهوب له أو المتصدق عليه فإن حلف فهو أحق بها كذا قالوا هما

قوله [وإن ادعى المعتق] إلح طاهر المصنف سواء ادعى علم شريكه بالعيب أم لا ، ويشهد له قول الناحى لو ادعى المعتق عيبا بالعبد وأنكره شريكه فعلى وحب حلفه قولان، فقييد الشارح له بالعلم طريقة أخرى

● تنبيه : إن أدن السيد لعده فى عتق عبد مشترك بينه وبين آخر أو لم يأذن له ولكن أحرار عتقه قوم نصيب الشريك فى مال السيد الأعلى لأنه المعتق حقيقة حيث أدن أو أحرار وبإلزام له فإن كان عبد السيد ما بى بالقيمة فطاهر وإن احتيج لبيع العبد المعتق بالكسر لعدم ما بى بالقيمة عند سيده بيع ذلك المعتق ليرى منه قيمة شريكه بل ويحور لسيده بيعه للوفاء وإن لم يحتج لأنه من حملة ما له يتصرف فيه كيف يشاء بل ويحور للمعتوق شراؤه ، إذا بيع وهذه المسألة كثيرا ما تقع فى المعاياة ، فيقال فى أى وضع يباع السيد فى عتق عبده ، وفى هذا المعنى قال بعضهم

يحق لخص العين لإرسال دمعه على سيد قد بيع فى عتق عبده
وما دبه حتى يباع ويشترى وقد بلغ المملوك عاية قصده

ويملكه بالبيع إن شاء فاعلم
 كذا حكموا والعقل قاص برده
 فهذا دليل أنه ليس متركاً
 لحسن ولا قبح فقبح عبد حله

ومفهوم قولنا إن أذن أو أحرار أنه إذا لم يعلم السيد حتى أعتق العبد الذي
 أعتق الحر ، فإن كان ذلك السيد لم يستثن مال ذلك العبد الذي أعتق الحر بعد
 عتق العبد للحر وكان الولاء للعبد دون السيد وإن كان ذلك السيد استثنى ماله
 بطل عتق العبد للحر

في التدبير وأحكامه

- (نُدْبَ التدبير) لأنه نوع من العتق
- (وأركانُه كالعِتق) مدرّس، ومدبّر، وصبيغة
- كما أشار لذلك بقوله (وهو تعلّيقُ مكلف) فلا يكون من صبي ولا محبوس ولا مكروه

باب

هو في اللغة الطر في عاقبة الأمر والتصكر فيه ، وقال القرائ في التسهات التدبير مأخوذ من إدار الحياة ، ودبر كل شيء ما وراءه يسكون الباء وصداها ، والمخارحة بالصم لا صر (هـ) وفي (س) حوار الصم والسكون فيها كغيرها واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله وهو تعلّق مكلف إلح قوله [نذب التدبير] أصل مشروعيته الكتاب والسنة والإحداغ قال تعالى ﴿وَأَفْعَلُوا الْحَبِيرَ﴾^(١) وقال عليه الصلاة والسلام « المدبر من التلت » وأحدثت الأمة على أنه قرنة

قوله [مدبر] بكسر الباء مشددة أى متبى التدبير وقوله [مدبر] بصيغة اسم المفعول اسم للرقعة والمراد بالركن ما توقفت صحة الشيء عليه كما تقدم نظره في العتق قوله [وهو تعلّيق مكلف] أى ولو سكران محرام إذا كان عبده نوع تمييز وأما إذا كان طافحاً فهو كالهيمه لا يلزمه تنبؤ اتفاقاً ، وما في (ع) منه بظن وأما السكران لحلال فكالمحبون اتفاقاً

قوله [فلا يكون من صبي] إلح أى مدبره باطل من أصله وكذا يقال في تدبير العبد والسفيه فيما يأتي ، أما بطلانه من المحبون والمكروه والعبد فتعاق وأما بطلانه من الصغير والسفيه فعلى الراجح كما في الحاشية وقال مصنفه

(١) سورة اح آه ٧٧

(رشيد) حرح تعليق العد والسفيه (وإن) كان المكلف الرشيد (رَوْحَةً) دبرت (في رائدِ الثلث) عن مالها الآن ، أو لم يكن لها مال غير المدر ، فإلزمها ولا كلام لروحها ، لأن الرقيق في ملكها للموت ، فعند الموت يكون الروح كقضية الورثة .

(عِتْق رَقِيْقِهِ) معمول « تعليق » أى تعليقه بعد العتق (على موْتِهِ) أى موت المعلق - بكسر اللام - (لرَوْحاً) حرح تعليق الوصية كما يأتي • (بَدَسَّرَتْ) أى تعليق إلح أى دبرتك أو دبرت فلانا (وأنت مدر أو) أنت (حُرٌّ عَسْ دُسْرَمِيَّ) يسكون الموحدة وصمها فياوم التدبير بهذه الصيغ ما لم يقرن بما يصرفه للوصية كقوله له أنت مدر ولئى الرجوع فى ذلك

إليه من الصعير والسفيه وصية بلفظ التدبير فإطلاق التدبير عليه محار لا حقيقة ، حيثند يحرح من الثلث ولهما الرجوع بعد الرشد واسطهره فى المجموع قوله [وإن روحه دبرت فى رائد الثلث] أى دبرت عدداً قيمته أريد من ثلث مالها ، ورداً بالمالعة قول سحنون إن قول ابن القاسم يصح من الروحة فى رائد الثلث خطأ أفاده (س) نقلاً عن المواق قوله [لأن الرقيق فى ملكها لدوت] أى فلها استخدامه والتجدر به وفى هذا منعة للروح فلم يحرح العد بالتدبير عن انتفاع الروح به إلى موتها وبعده ، فالروح كقضية الورثة بحلاف العتق فإن العد يحرح عن انتفاع الروح به

قوله [حرح تعليق الوصية] لأن تعليقها غير لازم فله الرجوع فيه ولو من غير عدر فصار الفرق بين الوصية والتدبير للروم وعدمه وهو دال على افتراق حقيقتهما

وحاصل الفرق بينهما كما نقله (س) عن المعيار أن العتق فى التدبير ألزمه دتمته وأنشأه من الآن وإن كان معلقاً على الموت فوجب أن لا يرجع فيه والوصية أمر بالعق بعد موته ولم يعقد على نفسه عقداً الآن ، فالعتق إما يقع على العد بعد موت الموصى فلذا كان له أن يرجع كمن وكل رجلاً لبيع عبده أو يهبه فله أن يرجع عن ذلك مما شاء من قول أو فعل ما لم يعد الوكيل ما أمره به

وإلا كان وصية ، كما قال

(لا) إن كان التعليق نالوت على وجه الوصية فيكون غير لازم إلى آخر ما قال (إن مُت مِن مَّرْصَى) هذا فأنت ، أو فعلا حر (أو) قال (إن مُت مِن مَّرْصَى) فأنت حر (أو) قال أنت حر بعد موتى ، (فَوَصِيَّةٌ لِّأَنفُسِكُمْ) فله الرجوع فيها وعمل كون هذه الصبيح وصية لا تلزم (إن لم يرده) أى إن لم يقصد التدبير ، فإن أقر بأنه أراد له (أو يعلقه) على شيء

فإن علقه على شيء وحصل المعلق عليه فيكون اللازم تدبيراً أو وصية ، كقوله إن كلمت ريداً فأنت حر إن مت من مرضى هذا ، فكلمه

(و) إذا دبر السيد أمته الحامل (تَسْأَلُ) التدبير (حَمَلُهَا) الكائن فيها وقت التدبير وأولى الحاصل بعده ، لأن كل ذات رحم فولدها مملكتها (كَوَلَدَ مُدَّتَر) حصل حملها (من أمتيه) أى أمة ذلك المدر (إن حملت) به من أبيه (بعده) أى بعد تدبير أبيه فالحمل مدر تبعاً لأبيه لانصهار مائه بعد التدبير ، بخلاف لو كانت حاملة به قبل تدبير أبيه فلا يدخل

قوله [أى تعليق إلى آخره] كلام ناقص لاعمى له ولعل حق العارة أن يقول تعليق مكلف إلح مصور بدرت إلح

قوله [إلى آخر ما قال] المناسب حذفه ويقول كقوله إن مت إلح قوله [أى لم يقصد التدبير] فى (س) البية كافية ، وأما إذا أتى بما يدل عليه كقوله إذا مت فعلى فلان حر لا يعبر بهذا من قيل التدبير الصريح لا البية فقط خلافاً لعب (٨١)

قوله [فيكون اللازم تدبيراً أو وصية] الصواب لا وصية قوله [وأولى الحاصل بعده] أى بخلاف المفصل عنها قبل تدبيرها فإنه رفق للسد

قوله [قبل تدبير أبيه] إلح أى سواء وصعته قبل تدبيره أيضاً أو وصعته بعده

والحاصل أن ما انفصل قبل التدبير فهو رفق سواء كان التدبير للأمة أو للعبد

الحمل في التدبير لا يصال مائه قبله (وصارت) أمته (أم ولد) لذلك المدر (به) أي يولدها الذي حملت به بعد تدبير أبيه (إن عتق الولد : بأن حملة الثلث مع أبيه ، فإن صاق الثلث عهما تحاصاً ، أي الولد وأبوه • فإذا عتق بعض الولد للتحاصص فلا تكون أمه أم ولد لأن أم الولد الحر حملها كله حر ، وكذا تحاصص المدبرة وولدها عبد الصيق هذا هو الراجح وقول الأصل « قدم الأب عبد الصيق » تنع فيه اسطهار ابن عبد السلام • (وللسيد) أي سيد من دبره (نزع ماله) لأنه رقيق ومحل كونه له الرأع

(إن لم يمتصر) السيد مرضاً محوفاً . وإلا فليس له نزع مال المدر ، لأنه يبرعه لغيره مالم يكن اشترط وقت التدبير أن له الانتراع إذا مرض مرضاً محوفاً

المسترسل عليها وما حملت به بعد التدبير فهو مدر كان التدبير للأمة أو العبد المسترسل ، وأما ما كان حملة حين التدبير فهو مدر إن دبرت أمه لا إن دبر أبوه وإنما دخل ولد المدبرة الذي حدثت به قبل تدبيرها في عقد تدبيرها دون حملها من أبيه قبل تدبيره ، لأن الولد كحرء منها حتى تصعب فإذا دبرها فقد دبره ، وإذا دبر الأب لم يدخل مدر الأم ولا دخلها حتى تحبل به بعد تدبير الأب قوله [وصارت أمته أم ولد] حاصله أن العبد المدر إذا عتق ولده الذي حدثت به أمه بعد التدبير وذلك العتق بعد موت السيد الذي دبر أباه بأن حمله البنت هو وأبوه أو عتقاً معاً فإن الأمة إلى حدثت به تصير أم ولد بذلك الولد فتعتق من رأس مال سيدها وهو المدر المذكور

قوله [تحاصاً] أي فإذا كان ثلث مال السيد عشرة وكانت قيمة الولد والأب معاً ثلاثين فإنه يعتق من كل بمقدار خمسة وهو سدسه قوله [أي سيد من دبره] الأسهل سيد المدر

قوله [نزع ماله] مراده ما وهب له أو بصدق به عليه أو اكتسبه بتجارة أو حلق روحة ، وأما ما نشأ من عمل يده وحراجه وأرض حانة عليه فالسيد برعه ولو مرض مرضاً محوفاً من غير احتياح لشرط على أن إطلاق الانتراع عليه محار إدهو للسيد أصالة

ولأفله كما أن له عبد المرحس المخوف أحد حراحه وأرسته
(و) للسيد (رَهْمُهُ) أى رهن رقعة المدرس لبائع للعرماء ولو في حياة
السيد إن سقى الدين على التدبير ، فإن تأخر الدين عن التدبير فلما يحور له رهنه
لبائع بعد موت السيد حيث لا مال له قال الأجهوري

ويطل التدبير دين سقاً إن سيد حياً وإلا مطلقاً

ويأتى للمصنف (و) لسيد المدرس (كِتَاتُهُ) فإن أدى عتق وإن عحر
رجع مدرراً ، فإن مات سيده قبل الأداء عتق من ثلثه وسقط عنه باقي المحوم
(و) لسيد المدرسة (وَطْؤُهَا) لأنها ما رالت أمة له
• (لا) يحور للسيد (إحراحه) أى المدرس (لغير حرية) كبيع وهمة

قوله [كما أن له عبد المرحس المخوف أحد حراحه وأرسته] أى لكوبهما
للسيد حقيقة كما تقدم

قوله [وللسيد المدرس كتاتته] أى سواء قلنا إن الكتاتة من قبيل العتق
أو من قبيل البيع ، أما حوار كتاتته على الأول فظاهر ، وأما على الثاني فلائن
مرجعها للعتق

قوله [فإن أدى] أى محوم الكتاتة

قوله [وإن عحر رجح مدرراً] أى إذا كان عحره قبل موت السيد

قوله [قبل الأداء] أى وقبل عحره

قوله [عتق من ثلثه] أى إن حمله فإن لم يحمله عتق منه محمله وأقر
ماله بيده ووضع عنه من كل محم عليه بقدر ما عتق منه ، فإن عتق منه نصفه
وضع عنه نصف كل محم ، وإن لم تترك عهره عتق ثلثه ووضع عنه ثلث كل
محم ولا يطر لما أداه قبل موت السيد ، ولو لم يبق عليه غير محم عتق ثلث المدر
وحط عنه ثلث ذلك المحم ويسعى فيما بقى ، فإن أداه حرج حرراً وإن عحر
رق منه ما عدا محمل الثلث

قوله [لا يحور للسيد] إلح ما ذكره المصنف من عدم حوار إحراح
المدرس لغير حرية قال ابن عبد السلام هو المشهور من المذهب وقال ابن

وصدقة لأنه صار فيه شائنة حرية والبيع إلح يابى ذلك

(و) إن وقع من السيد بيع للمدر أهوة أو صدقة (فُسِّحَ تَبِعُهُ) وهته أو صدقته (إِنْ لَمْ يُعْتَقْ) أى لم يعتقه المشتري والموهوب له والمتصدق عليه ، فإن حصل منهم عتق قل المصح مصى ويصير الولاء لمن أعتق لا للمدر ، ولا يرجع المشتري بالثمن إذا أعتقه على من دبره
(كالمكاتب) تشبيه تام ، فلا يحور بيعه ويعسح إن لم يعتق ، فإن أعتقه مشريه مصى والولاء له لا لمن كانه

(وعتق المدر) أى بعد عتقه وتم (بعد موت سيده) الذى دبره (مِنْ ثُلُثِهِ) أى السيد ، هنى حملة الثلث حرح كله حرّاً
(وقوم) المدر (مَالِهِ) أى مع ماله ، حيث لم يستثنه السيد فيقال كم يساوى هذا العبد مثلاً على أن له من المال كذا ؟ فإن قيل مائة ، قيل وكم ترك سيده ؟ فإن قيل مائتين فيحرح كله حرّاً
(فإن لم يتحمل الثلث إلا بعصه عَتَقَ مِمَّا) متحمل الثلث ورق الناق مثلاً قيمته بلامال مائة ، وماله مائة ، وترك السيد مائة ، فيعتق منه المصف

عبد الركان بعض أصحابنا يعنى بيعه إذا تعت على مولاه وأحدث أموراً قبيحة لا ترصى وقد أفنى القورى بما نقله ابن عبد البر أفاده (س)
قوله [ولا يرجع المشتري بالثمن] إلح أى لأن عتقه له فوت للبيع والبيع المختلف فى فساده إذا مات بمصى بالثمن

واعلم أن محل مصى عتق المشتري وثبوت الولاء له ما لم يتأخر عتقه إلى موت المدر بالكرس ، فإن تأخر فإنه لا يمضى عتقه لأن الولاء قد انعقد للمدره ، إما لحذل الثلث لكليه فيعتق كله أو لعصه فيعتق بعصه وحيث انعقد الولاء للمدره قل عتق المشتري أو الموهوب له صار عتق من ذكر لم يصادف محلاً للمشتري الذى لم يمض عتقه حينئذ الرجوع بالثمن على تركه المدر
قوله [وقوم المدر بماله] أى سواء كان المال عيساً أو عرصاً

(وترك له ماله) كله ملكاً ووجه عتق النصف أنه ماله مائتان ،
وهما مع مائة السيد ثلثائة ، وثلثها مائة ، وهي نصف قيمته مع ما له ، فيعتق
نصفه لحمل الثلث النصف وكذا لو كانت قيمته بلا مال مائتين ، وترك السيد
مائة ، فيعتق النصف ، ولو كانت قيمته مائة ، وترك السيد مائة وأربعين ، فمجموع
التركة مائتان وأربعون ، وثلثها ثمانون ، نستنتج من قيمة العدد أربعة أحماس ،
فيعتق منه أربعة أحماس ، لأنك تنظر نسبة ثلث المال من قيمة العدد وثلث
النسبة يعتق من العدد

قوله [وترك له ماله كله] هذا هو مذهب المدونة والموطأ وفي التوضيح
أنه لا يبقى بيده من المال إلا مقدار ما عتق منه ، لأنه لو بقي المال كله بيده
لكان فيه عس على الورثة لأنه حينئذ يكون عتقه قد حرج من أكثر من الثلث
فالقياص أنه لا يأخذ من المال إلا بقدر ما عتق منه واعتصره (ح) محالفته
لمذهب المدونة قائلا إن ما في التوضيح سهو (أ) وشبهة ما في التوضيح
حواها أن بقاء نصف المدبر مثلاً رقاً للورثة مع كل ماله أكثر خطأً لم إذا
باعوه مما إذا كان نصفه رقاً لم مع بعض ماله لأن قيمته إذا كان ماله مائة
أكثر من قيمته إذا كان ماله خمسين

قوله [وهما مع مائة السيد ثلثائة] أى والجميع يقال له مال السيد

قوله [بلا مال] أى لم يكن مع العدد مال أصلاً وإنما قيمة داته مائتان

قوله [أربعة أحماس] أى لأن خمس المائة عشرون فالثمانون أربعة أحماسها

• تسمية • إذا صاق التلت عن حمل المدبر وكان للسيد دين مؤجل على حاصر
موسر قوه عاجلاً ، فإذا كان عيباً قوم بالعروض وقومت العروض بعين وإذا كان
عرباً قوم بعين وإذا قوم الدين بحصة عشر وترك السيد حصة عشر وقيمة العدد
حصة عشر عتق كله لحمل التلت له ، وأما إن كان الدين على عائب عيبة
قرية كالتشهر وهو حال أو قريب من الحلول ، فإنه يستأى بالعنق إلى أن يقص
ذلك الدين ، وأما إن كان على عائب عيبة بعيدة أو حاصر معسر فإن المدبر
يباع للعرماء أو ما حاور التلت منه فإذا حصر الشخص العائب الذى عليه الدين
أو أيسر المعسر بعد بيع المدبر فإنه يعتق من تلت السيد نسبة ذلك سواء كان

● (وَيَسْطَلُّ) تدبير العدو ويرجع رقيقاً لورثة سيده إن استحيوه (يَقْتُلِ) العدو المدبر (سَيِّدُهُ) إضافة « قتل » للسيد « من إضافة المصدر للمعول وفاعل القتل هو العدو (عَمْدًا) عدواناً ، لا إن كان السيد في ناعية وقتله عنده المدبر فلا يسطل تدبيره ولو قتل سيده خطأ فعليه الدية لا على عاقلته لأنه وقت الحماية رقيق

(و) يطل التدبير (باستعراق الدُّنْسِ له) أى للمدبر أى لقيمته (وَالشَّرِكَةِ) وسواء كان الدين سابقاً أو لاحقاً حيث مات السيد ، وسيدكر حكمه في حياة السيد ، فإذا كان عليه دين مائة ، والعدو قيمته خمسون ، وترك سيده خمسين فأقل ، يطل التدبير كله

(و) يطل (بعضه) أى التدبير (بمَحَاوَرَةِ الثُّلُثِ) أى بمحاورة البعض ثلث الميت ، لأن التدبير إما يجرح من الثلث فإذا كانت قيمته خمسة ، وترك سيده خمسة ولادين على سيده ، فثلث التركة ثلاثة وثلث هي قيمة ثلثي المدبر فيعق ثلثاه ويرق ثلثه

● (وله) أى للمدبر (حُكْمُ الرَّقِ) في خدمته وحدوده وعدم حد قاده

العدو يد الورثة أو مشتريه ولو تداولته الأملاك (اه ملخصاً من شرح حليل) قوله [يقتل العدو المدبر سيده] هذا بخلاف ما لو علق السيد عتق عنده على موت شخص فقتل العدو ذلك الشخص فلا يسطل عتقه بل يعتق لحصول المعلق عليه ولزوم القصاص شيء آخر

قوله [في ناعية] محترق قوله عدواناً

وقوله [ولو قتل سيده خطأ] محترق قوله عمداً فهو لى وبشر مشوش قوله [لأنه وقت الحماية رقيق] أى والرقيق لا عاقلة له ، وأما قتل أم الولد سيدها عمداً فلا يسطل عتقها من رأس المال ، وتقبل به إلا أن يعفو الورثة عنها ولا تتع بعقل في الخطأ عند ابن القاسم فيلزم عمد فيه القصاص ولا شيء في خطئه

قوله [وحده] أى فيحد في القذف والشرب أربعين وفي الرنا خمسين

وعلم قبول شهادته وعبر ذلك في حياة سيده - بل (وإن مات سيده - حتى يعتق فيما وحيد) من مال سيده (وقت التقويم) فلو تلف بعض مال السيد بعد موته وقبل التقويم ، فلما يعتق فيما بقى ولا يطر لما هلك قبل التقويم • (وللعريم رده) أى التدبير (في حياته) أى حياة السيد (إن أحاط دينه سسقه) أى سق التدبير كما تقدم في نظم الأحورى

قوله [وعبر ذلك] أى كعدم قبل قاتله إذا كان حراً مسلماً

قوله [كما تقدم في نظم الأحورى] حق ما تقدم يكون هنا

• تنمة : إذا قال السيد لعده أنت حر بعد موتى وموت فلان ، توقف عتقه على موتها وعتق من الثلث أبصاً ويبقى بعد موت سيده يحدم الورثة حتى يموت فلان ، فإن مات فلان قبل السيد استمر يحدم السيد إلى أن يموت ، وإن قال السيد في صحته لعده أنت حر بعد موت فلان شهر ملاً أو لم يقل شهر فعنتق لأهل يعتق عند وجود المعلق عليه من رأس المال ولا يلحقه دين ويحدم إلى الأهل ، فإن قال ما ذكر في مرصه عتق بعد موت فلان من الثلث وحدم الورثة حتى يتم الأهل وأما لو قال بعد موتى شهر فإنه يكون وصية ما لم يرد به التدبير أو يعلقه كما تقدم (اهـ ملخصاً من الأصل)

في أحكام الكتابة

● وبين المصنف حكمها بقوله

(بَدِيتْ مَكَاتَةُ أَهْلِ التَّسْرُعِ) إذا طلبها الرقيق ، وإضافة « مكاتة » لأهل « من إضافة المصدر لفاعله وسواء كان أهل ترع بجميع ماله أو بعضه ،

باب

هي مشتقة من الكتاب بمعنى الأهل المصروب لقوله تعالى ﴿إِلَّا وَلَكِنهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾^(١) أي أهل مقدار أو من الكسب بمعنى الإلزام لقوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾^(٢) و ﴿كُتِبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ﴾^(٣) ويقال في المصدر كتاب وكثانة وكثمة ومكاتة قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ نَسْتَعْدِدُ لَكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِسُواهُمْ﴾^(٤) الآية

قوله [إذا طلبها الرقيق] إن قلت قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَسْتَعْبُونَ الْكِتَابَ مِدًّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِسُواهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾^(٥) يقضي وجوبها إذا طلبها الرقيق أحجب بأن الأمر ليس للوجوب لأن الكثانة إما بيع أو عتق ، وكلاهما لا يحب والأمر حاء في القرآن لعبير الوجوب كثيراً كقوله تعالى ﴿وَإِذَا حَمَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾^(٥) والصيد بعد الإحلال لا يحب إجماعاً وقال تعالى ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾^(٦) وكل من الانتشار والانتعاء لا يحب بعد انقضاء الصلاة بل الأمر فيما ذكر للإباحة والكثانة لما كانت عقداً فيه عرر والأصل أنه لا يحوط فأذن المولى فيها للناس بقوله (فَكَاتِسُواهُمْ) فالآية إما تدل على الإباحة والبدن مأخوذ من

(٢) سورة اسعره آيه ١٨٣

(١) سورة المحر آيه ٤

(٤) سورة البور آيه ٢٣

(٣) سورة الانعام آيه ٥٤

(٦) سورة الجمع آيه ١

(٥) سورة المائدة آيه ٢

فيشمل الروحة والمريض ومفهومه أن غير أهل التبرع لا تندب له ، وفيه تفصيل
 فإن كان صبياً فاطلة ساء على أنها عتق وصحيحة متوقفة لرومها على إحارة البول
 ساء على أنها بيع ، فإن كان المكاتب مريضاً أو روحه في رائد الثلث فصحيحة
 متوقفة على إحارة الوارث أو الروح

• ثم عرفت الكتابة تعناً لاس عرفة بقوله

(وهي) أي الكتابة شرعاً (عتق على مَالٍ مؤَحَّلٍ) حرحت القطاعة
 لأنها على معحل

(من العتد) حرح عتقه على مؤحل من أحس ، فلا يسمى كتابة
 وحرح ما لم يكن على مال أصلاً كالعتق المثل والمؤحل والتدبير

عموم قوله تعالى ﴿وَأَفْعَلُوا النَّحِيرَ لَتَعْلَمَكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ (١)

قوله [فيشمل الروحة والمريض] تبرع على قوله أو بعصه

قوله [ساء على أنها بيع] وكذلك تصح من السكران محرام إن كان
 عبده نوع تمييز ساء على أنها عتق لستوف الشارع الحرية وتطل منه ساء على
 أنها بيع فهو على العكس من الصبي والسميه

قوله [عتق على مال] قال ابن مروق صوابه عقد يوجب عتقاً على
 مال إلح ، لأن الكتابة سبب في العتق لا نفسه كذا في (س)

قوله [حرحت القطاعة] أي فهي معايرة للكتابة ، ولذا قال في المدونة
 لا يحور كتابة أم الولد ، ويحور عتقها على مال معحل وقد كانت الكتابة

متعارفة قبل الإسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم قاله ابن التين وابن حزيمة
 وقول الروياني الكتابة إسلامية ولم يعرف في الحاهلية خلاف الصحيح ، وقيل

أول من كوتب في الإسلام أبو المؤمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم « أعيوا
 أنا المؤمل » فأعين فصص كتابته وفصلت عبده فصلة فقال له النبي صلى الله

عليه وسلم « أنفقها في سبيل الله » وقيل أول من كوتب في الإسلام سلمان
 الفارسي ثم بريرة أمهاده في حاشية الأصل نقل عن الموطأ

قوله [حرح عتقه على مؤحل من أحس] أي فتحور وذلك كأن يقول
 الأحصي للسيد حد من مائة بعد سنة وأعتق عبدك

(مَوْقُوفٌ) صفة له «لمعتق» (على أدائِهِ) أى على أداء ذلك المال المعتوق عليه

• (وَأَرْكَائُهَا) التى تتوقف عليه (أربعة)

• أولها (مَالِكٌ) للرقعة وشرطه الرشد ، فإن كان سعيها فكالصى فيما قدمناه

(و) حار (لَوْلَى) محجور صى أو سعيه أو محجور كان الولى أنا أو غيره (مَكْنَأَتُهُ رَقِيقُهُ) أى رقيق المحجور (بالمصلحة) فإن لم يكن فى الكتابة مصلحة فلا ومعهوم «مكناة» أنه ليس له عتقه نحرراً على مال معجل ، لأن له أن يسرع ماله من المحجور بدون عتق

• (و) ثانى الأركان (رَقِيقٌ) وإن أمةً) نالعة برضاها (وصغيراً) ذكرراً أو أنثى ساء على أن الرقيق يحجر على الكتابة ، لا على المشهور ، إذ لاند — على المشهور — من رضاها ، ورضا الصغير غير معتبر ، فهو مشهور منى على صغير ، وإن كانت الأمة والصغير

(بلا مال) لهما (و) لا (كَسْبٌ) لهما لكن لاند من قدرتهما على الكسب . وإلا فلا تحجور كتابتهما

(وَلَا يُحَسَّرُ الرَّقِيقُ عَلَيْهَا) أى على قبول الكتابة على المشهور المأخوذ من المدونة . وأحد مها أيضاً الحبر ومحل عدم الحبر على المشهور

قوله [فكالصى فيما قدمناه] أى من أنها ناطلة ساء على أنها عتق وصحيحة متوقف لروها على إحارة الولى ساء على أنها بيع

قوله [بالمصلحة] أى حيث استوت المصاحبة فى الكتابه وعدمها فالحوار على ناه وإن بيعت المصلحة فى الكتابة وحت وإن بعثت فى عدها معت

قوله [لا على المشهور] أى من أن الرقيق لا يحجر على الكتابة

قوله [منى على صغير] أى وهو القول بحجر العبد على الكتابة

قوله [وإلا فلا محجور] أى ساء على المشهور من عدم حبر العبد على الكتابة

قوله [وأحد مها أيضاً الحبر] الذى أحد الحبر مها أبو إسحق التومسى

والذى أحد مها عدم الحبر اس رشد

(إلا) أن يكون (عائناً أدحكته حاضراً معه)

وذكر الركن الثالث بقوله

● (وصيعة) مصورة (بكاتسُك بكدا ومحوه) أى محو كاتسك .
 كسكتك نفسك بكدا ، أو أنت مكاتب على كدا ، أو معتق على كدا ،
 ولو لم يذكر التحميم ، لأنها صحيحة بدونه قطعاً وإن لم يلزمه التحميم إذا لم
 يصرح به أى التأخير لأحد معلوم ولو محملاً واحداً . وقال ابن رشد لا يلزم
 التأجيل لكنها تكون قطاعة

وصرح بالركن الرابع بقوله

قوله [إلا أن يكون عائناً] إلح أى فيحذر اتفاقاً أى لقوله فى المدونة .
 ومن كاتس عليه على نفسه وعلى عبد للسيد خالف لرم العدد الثالث وإن كره .
 لأن هذا الحاضر يؤدى عنه

قوله [بكدا] انظر لو ترك قوله بكدا هل تظل الكتابة باء على أنها
 بيع وهو يظل جهل الدين أو تصحح ويكون على العدد كتابة مثله باء على أنها
 عتيق ، والعتيق لا يشترط فيه تسمية عوصر إن قلت لِمَ كتم يحرم بالأول لأن
 الشيء المكاتب به ركن من أركانها والمأهية تعدل بالعدامه ؟ أحب أنه يمكن
 أن يراد بالركن أن لا يشترط عدمه أعم من أن يذكر أو يسكت عن ذكره
 كركنية الصداق مع صبة نكاح التمهين فتأمل

قوله [وإن لم] المراد بلرومه وحويه والمراد تنجيده تأجيله لأجل معين
 فالشهور لرومه وتنجيده

قوله [لكنها تكون قطاعة] أى يقال لها قطاعة كما يقال لها كتابة
 فالقطاعة عدله من أفراد الكتابة والمذهب الأول ومحل لروم التحميم على الأول
 ما لم تقم قرية على أن مراد السيد القطاعة وإلا فلا يلزم تنجيدها ، وتكون
 فى هذه الحالة قطاعة لا كتابة ، فتحصل أن الخلاف بين القولين معبى وذلك
 لأن الأول يرى أن التحميم ابتداء واجب ، وإذا وقعت بدونه لزم التحميم بعد
 ذلك حيث لم تقم قرية على القطاعة ، والثانى يرى أن التحميم ابتداء ليس بواجب
 وإذا وقعت غير محبة لم يلزم تنجيدها فى المستقبل وهذه فى الحالة يقال لها

• (وَيُوصَفُ) ليس فيه عرر ، بل (ولو) كان العوص (بَعَرَرٍ) لم يشند كما يأتي ، إذ الأصل في العتق بدون عوص فلا يصح كونه على شيء يترق حصوله

(كآتيق) يملكه المكاتب ، ويعبر شارد ، وثمر لم يد صلاحه (وحين) الحيوان ناطق أو غيره (وعَسَدُ فلان) وهو غير آتق وإلا فلا لشدة العرر (لا) تصح الكتابة (عما) أي بحين (تَحْمِيلُ) أمتة أو غيرها في المستقبل لشدة العرر

(و) لا يصح (بِحَوْثَر) كلوئو (لم يُوصَفَ) وقيل تصح ، ويلزم كتابة المثل (وكحمر) فلا تخور به ولكن تصح (ورَحَّحَ لكتابة المثل) وهل ولو حصل حال إسلامهما ؟ أو هذا فيما لو حصلت الكتابة بالحمر حال كفرهما تم حصل إسلام ؟

قطاعة كما يقال لها كتابة

قوله [ليس فيه عرر] المناسب أن يقول هذا إذ كان ليس فيه عرر إلح وقوله [بدون عوص] متعلق بمحذوف خبر قوله الأصل وقوله [يملكه المكاتب] أي لاند من كون الآتق وما بعده في ملك المكاتب وإلا لم يحر قوله [وحين] طاهره أنه سق له وجود قبل الكتابة لأنه قبل وجوده لا يسى حيساً فاندك لو كاته على ما تحدل به أمة لا يصح واضطر هل لا يحصل العتق بالكتابة عن الخبير إلا بقص السيد له كالألق والعر والتدرة أو يقال إنه دخل في ملك السيد بالعقد فصماه منه لو برل ميتاً استظهر بعضهم الأول (أفاده محتى الأصل)

قوله [كلوئو لم يوصف] أي وأولى في عدم الحوار كتابته على ، في يده من غير أن يعلم هل هو متدول أم لا قوله [حال كفرها] أي لقول (ع) محل ذلك إذ كتب بكفة بالحمر من كفر من تم أسلما أو أحدها وأما إن وقعت حذر رحمة مسلم أو هد لطلت للكفة ولا يرجع لكتابة المثل ومجاه نص هذا في كتب على

• (وَنَحْمَ) العوص أى لرم تحميمه إلى آخر ما علمت

- (و) لما كان عوص الكتابة ليس كبيره من الديون (حَارَ) لسيد المكاتب (مَسَحَ ما عليه) أى على مكانته من محوم الكتابة (فى مؤخر) أى فى شىء يتأخر قصبه كصاف دار للعد أو دابة يستوفى المحوم من أحرثها لتشوف الشارع للحرية
- (و) حار للسيد أحد (دَهَبَ) من العد المكاتب لم يكاته عليه مؤحلا (عَنَ وَرَقٍ) كانه عليه (وَعَكُسُهُ) أحد ورق عن ذهب كوت به (و) حار للسيد (بَيَّعَ طَعَامَ) كانه رقيقه عليه (قل قَسَّصِهِ)

من المكاتب

(و) حار للسيد (صَبَحَ) يامكاتب مما عليك (وَتَعَجَّلَ) الناقى

لما علمت أنها محالفة لغيرها لتشوف الشارع للحرية

- (و) حار للسيد (بَيَّعَ نَحْمَ) من محوم الكتابة (عَلِمَتَ يَسْتَنُهُ) معرفة قدره وقدر ناقي المحوم ، كما لو كانت المحوم ثلاثة كل محم خمسة دراهم ، فيحور بيع محم يعلم المشتري قدره وقدر المحوم ، فيعلم سسته أنه التلت مثلا ، فلا يحور بيع محم لم يعلم قدره أو علم وجهات سسته لناقى المحوم

حمر موصوف فى الدمة فإن وقعت على معين بطلت بالكلية ولا يرجع لكتابة المثل لكن عرا بعضهم لأنى الحسن أنه يحرح حرّاً فى هذه الحالة ولا يتبع شىء وانطره ومحلّه أيضاً إن كان العد لم يؤدّ شيئاً قبل الإسلام ، وأما إن أدى محمه قليلا كان أو كثيراً قبله تم أسلم أو أحدهما فإنما يرجع السيد عليه بصف كتابة مثله ، فإن أداه كله قبل الإسلام تم أسلم كل مهذا أو أحدهما حرح حرّاً ولا يتبع شىء انتهى

قوله [إلى آخر ما علمت] أى من التفصيل والخلاف

قوله [لتشوف الشارع للحرية] علة للحوار

قوله [مؤحلا] أى وأما إن أراد السيد أن يأخذ منه حالا فى بطير ما عليه

من المؤحل فلا فرق بين الكتابة وغيرها فى الحوار

قوله [وحار للسيد بيع طعام] إلح وكذا يحور فيها أيضا سلف

حرمعاً للمقرص كأن يسلف المكاتب شيئاً لسيدته لأحل أن يسقط عنه شيئاً

- وشرط حوار بيع اللحم المعلوم حضور المكاتب لا يكفي قرب عينته لأن رفته مبيعة على تقدير عجره ، فلا بد من معرفتها
- (و) حار للسيد بيع (حرء) مما كاته عليه كربع وهي معلومة للمشتري والعد حاصر للح
- (كالحميع) أى يحور بيع لحم وحرء كما يحور للسيد بيع جميع الكتابة أو بعضها وحيث حار بيع الكتابة أو بعضها (فإن وقى) المكاتب ما عليه للمشتري - إن اشتراها كلها - أو وقى له للبائع - إن اشترى بعضها - فيحرج حرأ (فالولاء للآول) وهو البائع لأنه هو الذى عقد الكتابة فاعقد له الولاء والمشتري قد استوى ما اشتراه
- (وإلا) يوف (رُقَّ للمشتري) جميعه حيث اشتراها كلها وقدّر ما يقابل ما اشترى بعض اللحوم ، ويصير العد مشتركاً ، ولو اشترى اللحم الأخير فلو اشترى العد كتابته وعجر رق لسيده
- (و) حارت (مكانة جماعة) من عيد جميعهم (لمالك) واحد (و) عقد (واحد

من الكتابة وطاهر المصنف والشارح حوار ما ذكر وإن لم يعجل السيد العتق وهو قول مالك وابن القاسم ، وقال سحنون الحوار بشرط تعجيل العتق

قوله [حضور المكاتب] أى وقول ابن عبد السلام لا يشترط حضوره ولا لإقراره لأن العرر في الكتابة معتمرون فيه نظر لأن الاعتماد إنما هو في عقدتها لأنه طريق العتق لا في بيعها

• تسبه لو اطلع مشتري الكتابة على عيب في المكاتب نظر فإن أدى فلا رجوع لئلا تشتري بشيء لأنه قد حصل له ما اشتراه وإن عجر كان له رد البيع وبرد جميع ما أخذ من الكتابة كالعلة على ما أحياه ابن يونس وقيل - - - ذلك بل يموله

قوله [وقدر ما يقابل] أى ورق قدر ما يقابل إلح

قوله [وعجر رق لسيده] أى وأما إن وقى لسيده فيه يصير حرءاً لسده

قوله [لمالك واحد] مفهومه أنه لو - - - لمالك واحدة من العيد ولم

• (و) إذا وقعت (وُرْعَتٌ) على الجماعة المكاتبين (على) قدر (قُوَّتِهِمْ) على الأداء) وتعتبر قوتهم (يومَ العقدِ) لكتابتهم فمن كان منهم يوم العقد غير قادر على الأداء كصغير ورَمَسٍ فلا شيء عليه ولو طرأت القوة بعد لأنه لا يلتصق لما بعد العقد ولا لعدددهم

(وَهُمْ) أى الجماعة المكاتبون في عقد (حُمَلَاءَ) بعضهم عن بعض (مطلقاً) اشترطت حمالة بعضهم وقت العقد أم لا ، بخلاف حمالة الديون إما تكون بالشرط

« (وإن رَمَسَ بعضهم) أى طرأت رماته فلا يُحِطُّ عنهم شيء لرماته بعضهم كما يأتي وإذا علمت أنهم حملاء وكان بعضهم فقيراً وبعضهم ملياً (فيؤخذُ منَ المِلِّيِّ) منهم (الجميعُ) أى جميع نجوم الكتابة ولا يعتق واحد منهم إلا بأداء الجميع كما هو مقتضى الحمالة ، ولو كانوا كلهم أمتلياء فيتبع كل بما يوبه ، ولا يؤخذ من بعضهم عن بعض

، (و) إذا كان بعضهم ملياً وأحد منه ما عليه وعلى أصحابه فإنه أو وارثه (يترحمُ) على من أدى عنه بحكم التوريع (على غيرِ رَوْحٍ) فلا يرجع عما دفع عن الروح

يكن بينهم شركة أنه يحور حكمهم بعقد إن لم يشترط حذالة بعضهم عن بعض وتورع على قوتهم ، ويأخذ كل واحد منها قدر قوة عبده فإن اشترط حذالة بعضهم عن بعض مع وصى بعد الوقوع عند سحون وهو المعتد وبطل الشرط ، وقال بعضهم لا يحور جمعهم بعقد إذا تعدد المالك لأنه إذا عثر أحد العبد أو مات أحد سيده فالآخر يعبر حق فيكون من أكل أموال الناس بالباطل وظاهره اشترط حذالة بعضهم عن بعض أولاً

قوله [فيتبع كل بما يوبه] أى ولا يعتق المؤدى منهم إلا بأداء الجميع على كل حال

قوله [على غير روح] أى ذكرأ كان الروح أو أثنى وظاهره أنه لا رجوع لأحد الروحين على الآخر ولو أمره بالدفع عنه فهو مخالف لعداء أحد الروحين للآخر من الكفار ، فإنه إذا دفع عنه بإدنه رجع عليه وبغير إدنه لا يرجع

(و) لا يرجع عما دفع عن (مَسْ يَتَعَتَّقُ عليه) نقرانه كالأصل والمرع

والإحوة

(ولا يسقط عنهم شيء) مما عقد عليهم بسبب (موت بعض) منهم (أو عجزه) أو عجزه إما باستحقاق بعضهم برق أحرية فيسقط عنهم بقدر حاله ، وقوله « عوت بعضهم » ولو أكثرهم ولو لم يبق منهم إلا واحد ، فإنه يعرف الجميع لما علمت أنهم حملاء

● (وله) أى للمكاتب (تَصَرَّفٌ) بدون إذن سيده (عما لا يؤدى لعجزه) ومثَّلَ لما يؤدى لعجزه بقوله

(كبيع) لشيء يملكه (وتراء ومشاركة ومقارصة) دفع مال قراضاً (ومكاتبه) لرفيقه (بالسَّطَرِ) أى طلب الفصل ، فإن عجز الأعلى أدى الأسفل للسيد الأعلى وعق و يكون ولاؤه للأعلى ولا يرجع الولاء لسده الأسفل الذى كاته إن عتق بعده

(و) للمكاتب (سَقَرٌ) بلا إذن حيث كان (لا سَحِيلٌ فيه سَحْمٌ)

(و) للمكاتب (إقرار) بدين (فى دَمَتِه) وكذا حد وتعريض فى يده

واطر الفرق

● نسيه للسيد عتق من قوى منهم على الأداء محائلاً بترطين إن رضى الجميع بذلك وقدروا على الأداء وتسقط عنهم حيثد حصته فإن لم يكن لهم قوة لم يحر له عقه ولا عرة برصاهم كما أنه لا عرة برصاهم ولا بقوتهم إذا أعنت صعيماً لا قدرة له على السعى ولا مال عنده كما لو طرأ عليه العجز نعم إن طرأ عليه العجز سقط عنهم ماله وأما العجز أصالة فلا يسقط من أحله شيء

قوله [دفع م ل قراضاً] أى فهو بالقاف والراء وهذا هو الصواب لأداء والو لأنه يعنى عنها ومشاركة

قوله [حيث كان لا يحل فيه محم] أى والموصوع على أنه قرب من ما يأتى

قوله [فى دمه] إلح حاصله أن الأقسام ثلث م ر ح م ، فى الدمة كالدين وهذا يقلل الإقرار به من المكاتب دون لترويه راجع إلى فى

• (لا عتق) لرقيقه ولو كان ولده فالسيد رده
 (و) لا (صدقة) (و) لا (هبة إلا) الشيء (التأني) ككسرة ومراده
 هبة غير الثواب

(و) لا (ترويح) لأنه يعينه (و) لا (سقر بعد) يحل فيه محم أم لا
 كقريب يحل فيه محم ، وقوله

(إلا بإذن) راجع لقوله « لا عتق » وجميع ما بعده ويحور له التسري
 بدون إذن ولسيده رد تروحه ولو بعد الدحول ولها ربع دينار ولا تنعه عما راد
 إن عتق

الرقعة وهو لا يقل من واحد مهدا ، وما يرجع للرقعة فقط كالحذود والتعابير وهو
 يقلل مهما

قوله [لا عتق لرقيقه] إلح إما كان للسيد رده لأنه يؤدي لعهره
 والشارع منشوف للحرية

قوله [ولو كان ولده] أي أم كما إذا كان للمكاتبة أمة فحلت مه وأنت
 بولده فلا يعتق عليه بالقراءة ولا بإشياء صبيغة ، وأما دحوله معه في عقد الكتابة فسيأتي
 تفصيله

قوله [غير الثواب] أي وأما هبة الثواب فهي بيع

قوله [ولا ترويح] أي سواء كان بطراً أو غير بطر لأنه يعينه على كل
 حال والسيد رده بطلقة نائمة وله إحارته وإذا أحاره حار إن لم يكن معه أحد
 في عقد الكتابة ، فإن كان معه غيره لم يحر إلا برضا ذلك الغير إن كان بالعلم
 رشيداً وإلا فلا

قوله [كقريب يحل فيه محم] أي كما علم من مفهوم ما تقدم

قوله [ويحور له التسري] أي لأنه لا يؤدي لعهره في شيء

قوله [ولها ربع دينار] أي إن رده بعد الدحول وأما قبله فلا شيء لها

قوله [ولا تنعه عما راد إن عتق] أي إن لم يكن عرها محرمة وإلا أتعت

بالرائد إن لم يسقطه عنه سيد أو سلطان

- (وَكَفَّرَ الصَّوْمَ) إذا لم يمتنع كفارة ، فليس له أن يكفر بغيره .
- (وله) أى للمكاتب بعد حلول الكتابة (تَعَجِيرُ نَفْسِهِ) فيرجع رقيقاً (إنْ وَافَقَهُ السَّيِّدُ) على التعجير اتفاقاً أو حاله على الأرحح ، (وَلَمْ يَطْهَرْ لَهُ مَالٌ) فإن طهر للمكاتب مال فلا تعجير ولو وافقه السيد ، لأن الحق لله وإذا لم يطهر له مال وصغر نفسه (فَيَسْرِقُ) أى يرجع قساً لا شائنة فيه (بِلَا حُكْمٍ) (ولو طهر له) بعد تعجير نفسه ورجوعه قساً (مالٌ) فإنه لا يرجع مكاتباً على الراجح ومفهوم قوله « تعجير » إلح أن السيد ليس له تعجير المكاتب إذا لم يطهر له مال بل حيث أراد تعجير مكاتبه فيرجع للحاكم يطهر بأحماه فيتلوه للمرحوم

قوله [فليس له أن يكفر بغيره] أى غير إذن السيد وحرار له بإدائه التكفير بالإطعام أو الكسوة في كفارة اليمين ، وأما بالنعت فليس له مطلقاً

قوله [وله تعجير نفسه] أى للمكاتب المسلم تعجير نفسه أى إظهار العجز وعدم القدرة على أداء الكتابة بأن يقول عجزت نفسي

قوله [ولم يطهر له مال] الواو للحال أى اتفاقاً عليه في حال عدم ظهور مال للمكاتب ولا بد أيضاً أن لا يكون معه أحد في الكتابة وإلا فلا تعجير له ويؤثر بالسعي قهراً وإن تبين لده وامتناعه من السعي عوقب

قوله [ولو طهر له بعد تعجير نفسه] إلح أى سواء كان العبد عالمياً بذلك المال وأحماه عن السيد أو لم يكن عالمياً به

قوله [فتلوم للرحو] أى يتلوم الحاكم لمن يرحو يساره ، وحاصله أن المكاتب المحاصر العاجز عن شيء من نجوم الكتابة إنما يحكم الحاكم بعجزه إن طلب سيده ذلك وأنى العبد بعد التأول له إن كان يرحى يساره وإن كان لا يرحى يساره حكم بعجزه من غير يوم وأما العائث فلا إذن وحل ما عليه فليل حكمه إذا عجزه وفسح كتابته من غير تلوم مطلقاً وقبل إن قربت العدة لا حكم له فيرجع إلا بعد التلوم إن كان يرحى قلوبه ويسره فإن لم يرح ذلك حكمه بالفسح من غير تلوم كعبد العينة ومجهول الحال

ولو شرط السيد أن له التعجير بدون رفع وبدون تلوم فلا يعمل بشرطه

(إنَّ عَجَرَ) المكاتب (عن شيء) من النجوم - ولو درهما - فيرق لأن العجر عن العصى كالعجر عن الكل ، ولا يحتاج لحاكم إن وافق العد سيده (أو عات) المكاتب (عد التحول) أى حلول نجوم الكتابة (بلا إذن) من سيده (و) الحال أنه (لا مال له) يؤخذ منه ما عليه ، فإنه يعجر عن الكتابة ويرجع قساً

• (وَفَسَّحَ الحاكم) أى أنه إذا عجر عن شيء وقلنا يعجر وحالف العد سيده ، ويرجع للحاكم يطر فيه ويتلوم الحاكم لمن يرحوه وعلمت أن هذا حيث لم يوافق سيده وأما مسألة العاث فلا بد فيها من الحكم بالتعجير قُرئت عيسته أو وعدت ، كان معه مال أم لا لا احتمال دهاه من يده

(وَتَلَوَّمَ لَدُنْ يَرْحُوهُ) أيضاً فهو راجع للمسألتي في المصنف وعدت أنه إن طلبه السيد وحده كذلك ، وأنه لا يعمل بشرط السيد خلافه

• (وَفُسِّحَتْ) الكتابة (إنَّ مَاتَ) المكاتب قبل الوفاء أو قبل الحكم على السيد بقصها أو قبل الإتهاد عليه (وإنَّ) مات المكاتب (عن مال) يضى بالكتابة ، فإنه يكون رقيقاً وماله لسيدة ، فلو حكم حاكم على السيد بقصها وأحصرها المكاتب للسيد فلم يقلها فأشهد عليه بذلك ثم مات فلا تفسح ويكون حرّاً وتعد وصاياه وماله لو ارته ومحل فسحها إن مات

قواه [ولا يحاج لحاكم] إلح هذا معلوم مما سبق فلا حاجة لذكره

قوله [فإنه يعجر] هكذا بالثشديد أى يعجره الحاكم

قوله [أيضاً] الأولى حذفها لإيهامه أن لفظ التلوم تقدم للمصنف مرة أخرى وليس كذلك

قوله [إن مات المكاتب قبل الوفاء] إلح أى بأن مات قبل إتيائه بها للسيد أو بعد إتيائه بها فلم يقلها ولم يحكم عليه حاكم بقصها ، ولم يشهد العد أنه أحصرها له وأنى من قوتها وحيث فسحت الكتابة كانت وصاياه ناطلة وماله للسيد لا لو ارته

(إلا لولد أو غيره) كأحصى (دخل) كل (معه) في الكتابة (بشرط) كأن يكاتب عبده وأمنته حامل منه قبل عقد الكتابة ، وأولى لو كان مولوداً قبل عقدها ، فلا يدخل إلا بشرط وأما الأحصى فمعلوم أنه لا يدخل إلا بشرط (أو غيره) أى دخل كل من الولد والأحصى بغير شرط ، كأن يحدث الولد في بطن أمته بعد عقد الكتابة ودخول الأحصى أى غير الولد فلا شرط فكان يشترى المكاتب في زمن الكتابة من يعتق عليه بإذن سيده ، فإنه يصير كمن عقدت الكتابة عليه وإذا لم تنسخ وترك المكاتب ماله (فتؤدى) مما تركه (حالة) لأنه يحل بالموت ما أحل

(و) إذا أديت حالة وفصل بعد الأداء تىء مما تركه (بترته مس) كان

قوله [إلا لولد أو غيره] إلح أى إذا دخل معه في عقد الكتابة ولد أو أحصى بشرط أو بغير شرط فلا تنسخ كتابته بل تحل موته ويصحها من ماله حيث ترك ما يمي بالكتابة ويعتق بذلك من معه في عقد الكتابة كما سيحصله المتن والشارح

قوله [معلوم أنه لا يدخل إلا بشرط] الصواب حذفه لموافاته ما بعده
قوله [فكان يشترى] الأولى حذف الماء لأن الكاف وفتحها في تأويل مصدر متعلق بحر المتبدأ الذى هو دخول تقديره ، ودخول الأحصى حاصل ومتعلق ومتأت في مثل أن يشترى ولا يحصى ما في هذا التركيب من الركة

قوله [فتؤدى حالة] أى يؤدى جميع ما بقى من النجوم على الميت وعلى من معه وإنما حل الجميع موته وحده لأنه مدين بالخروج بعصه بالأصالة عن نفسه وبعصه بالحدالة عن غيره ، لأنهم حداء وحت أذى جميع ما بقى من النجوم مما على الميت وغيره ممن معه في عقد الكتابة رجع وارث المكاتب مما أدى من تركه على غير من يعتق على ذلك المكاتب ، كما يرجع هو عليه لو كان حياً وأما من يعتق عليه فلا يرجع عليه الوارث كما لا يرجع عليه المكاتب لو كان حياً ، فلو كان الوارث هو السيد تبع الأحصى بالخصه المؤداة عنه من مال الميت وخاص به عزماء بعد عتقه أفاده (ن) نقلا عن ابن عرفة

(معه) في الكتابة (فقط) دون من ليس معه ولو اسماً ، فلو كان معه أح في الكتابة وله ولد ليس معه في الكتابة فالإرث للأح (إن عَتَقَ عَلَيْهِ) كهرعه وأصله وإحوته دون من لم يعتق عليه ولو كان معه في الكتابة ، كما هو الموصوع فروخته التي معه في الكتابة لا ترثه لأنها لا تعتق عليه وكذا عمه ونحوه

• (فإن لم يَتْرُكْ وفاءً) بأن ترك شيئاً لا يوفى أو لم يترك شيئاً (وقَوَى مَسْ) معه) في الكتابة (على السعي سعى) فتي قوى من معه لرمه السعي سواء ترك شيئاً أم لا ، كان من قوى يعتق عليه أم لا لكن إن ترك شيئاً وله ولد فيترك ما تركه لولده يستعين به ولا يدفع لأم ولده مشروط أن يكون فيه قوة على السعي وعنده أمانة ، وإلا فيترك لأم الولد إن قويت وأمت ، فإن لم تكن فيها قوة أيضاً رقا لسيد المكاتب ، ما لم يكن في تمها وفاء وإلا فتباع ليعتق الولد ، كما قال (وَتَرِكَ لِلْوَلَدِ مَسْرُوكَهُ) إن أمين وقَوَى ، وإلا فلأم ولده كذلك (وإذا ادعى العبد أن سيده كاته ، وادعى السيد بى الكتابة فالقول قول السيد ، كما قال

• (والقولُ للسيدِ في دَعْيِ الكتابةِ) فإن ادعها السيد وادعى العبد بغيرها

قوله [ولو اسماً] حرراً أو في عقد كتابة أخرى فتحصل أنه لا يرثه إلا من كان معه في الكتابة ، وكان ممن يعتق عليه فلو كان ، مع جماعة كل منهم يعتق عليه فالإرث بينهم على فرائض الله تعالى فيحجب الأح بالأب ، أو الابن والجد بالأب ، وهكذا

قوله [على السعي] أى على أداء المحوم

قوله [لكن إن ترك شيئاً وله ولد] إلح حاصله أن المكاتب إذا مات وكان معه في الكتابة غيره فإن من معه يطالب بالسعي إن قوى مطلقاً ترك شيئاً لا يعي أم لا كان من معه يعتق عليه أم لا ، وأما متروكه مما ليس فيه وفاء فإنما يترك للولد إن قوى ، وأمن وإلا فلأمه إن كانت قوية وأمت وإلا استوفاه سيد المكاتب وناع أم الولد ليكمل ما يعي بالمحوم ليعتق الولد ، فإن لم يوف تمها رق الحديج فلو كانت المحوم مائة وترك المكاتب خمسين ولم يكن فيمن معه من الكتابة ولد ولا أم ولد فسيده يأخذ الخمسين ولا يتركها لأحد ، ويقال

فالقول قول العبد ، لأنها كالتعق لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين على المكر ،
(و) إذا ادعى المكاتب أنه أدّى النجوم لسيدته وأبكر السيد فالقول للسيد
في معنى (الأداء) يمين فإن نكل السيد حلف العبد وعق فإن نكل فالقول
للسيد بلا يمين

(لا القدر) أى لا إن احتلما في القدر ، كقول السيد كاتنته على عشرة ،
وقال العبد على خمسة مثلاً (والأحتمل) إذا احتلما في قدره أو انقصائه (والخمس)
إذا احتلما فيه ، كقول السيد كاتنته على نقد ، وقال العبد بل على عرض
(فكالسع) القول للعبد إن أشه ولو أشه قول السيد ، ثم قول السيد إن اصرده
بالشه فإن لم يشهها تحالفا وردت لكفالة المثل ، ونكلهما كحلمهما ويقضى للحالف
على الساكن وقال للحمى والقول للمدعى العين على مدعى العرص لأنها العال
في المعاوضات ، إلا أن يصرده الآخر بالشه فقوله يمين

لمن معه إن كان فيكم قوة فاسعوا وإلا حكم برفقكم أفاده في الأصل
قوله [لأنها كالتعق] إلح فيه أن هذه العلة لا تتأقى هنا لأن المدعى
ها هو السيد والتعق بيده مدعواه الكفالة لإقرار بالتعق ودعوى بمداة دمة العبد
بالمال فليس هنا دعوى التعق أصلاً. ولذا علل بعضهم كون القول قول العبد بقوله لأن
السيد يدعى عمارة دمة العبد بمحرد قوله . ويكون مقتضى هذا التعليل أن يكون
القول قول العبد بيمين لا بلا يمين وذلك لأنها دعوى بمال فتوجه اليدين على المدعى
عليه وهو السيد بمحرداها ومقابل هذا القول يقول القول للسيد ادعى نعيمها أو
سوتها ومتى عليه الحرشى تبعاً للصيضى وسلمه في الحاشية ولم يتعقه وهما قولان
قوله [في معنى الأداء] أى كلا أو بعضاً . وإنما كان يمين لأن
دعوى العبد الأداء دعوى بمال وهى تثبت بشاهد ويمين فتوجه اليدين على المدعى
عليه وهو السيد هنا بمحرداها وعمل حلف السيد ما لم يشترط في صلب عقد الكفالة
التصديق بلا يمين وإلا عمل به كما في وثائق الحريرى أفاده (عب)

قوله [ولو أشه قول السيد] أى بأن أشهها معاً
قوله [ورد لكفالة المثل] أى من العين وهذا يدسقة عن أن الكفالة
واحتلما في حسه بأن قال أحدهم تنوب رآحر كسب مثلاً

• (وإن أُعِينَ) المكاتب (شيء) بأن دفع له جماعة أو واحد دراهم أو غيرها يستعين بها (فإن لم يُقَصِّدْ الصدقة عليه) بأن قصد فك الرقة أو لا قصد (رَحَّعَ عليه) أى على العبد (بالفَصْلَةِ إن عَتَّقَ) فبأحد المعين من العبد الرائد (و) رجع (على السيد بما قَسَصَهُ) من ما لم (إن عَسَّرَ ، وإلا) بأن قصد بما دفع له الصدقة (فلا) رجوع على العبد بالفصل ولا على السيد بما قصص

• (وإن قال) شخص لرقيقه (أنت حرٌّ على أنْ عليك ألفاً) مثلاً (أو) قال أنت حر (وعليك) ألف أو قال أنت حر على ألف (لرِّمَ العتقُ) حالا (و) لرم (المالُ) للعبد معحلاً إن أيسر . وإلا أتعت دمنه لأنها قطعة لازمة

وأما إذا قال أحدهما وقعت بعين والآخر معرض كما مثل الشارح لاختلاف الحس فيه خلاف اللحدى الآتى ، فالمناسب للشارح التمثيل بما إذا اتفقا على أن الكتابة وقعت معرض واحلها في حس العرص كما علمت

قوله [رجع عليه بالفصله إن عتق] طاهره سواء كانت يسيرة أو كثيرة وقيدها بعضهم بالكثيرة واستشهد بما قالوه في ردّ فصله الطعام والعلف المأخوذ من العبيدة في الجهاد ، وفصله من دفع لامرأة بعتة سة وكسوتها تم مات أحدهما . وفصله مؤنة عامل القراض قال الخرولى فإن دفع إليه اتان فدفع مال أحدهما وحرر حرّاً فإنه يرد مال الآخر إليه فإن لم يعلم مال من بقى فإنهما يتحصان فيه على قدر ما دفعوا إليه وقال الخرولى أيضاً وكذا من دفع له مال لكونه صاحباً أو عالمّاً أو فقيراً ولم يكن فيه تلك الحصلة حرم عليه أحده كذا في (س) وفي الحاشية ما صورته من وهب لرجل شيئاً يستعين به على طلب العلم فلا يصرفه إلا في ذلك ، وأما من دفع لفقير ركاة فمقيت عنده حتى استعنى فلا تؤخذ منه بل تباح له لأنه ملكها بوجه حائر

• تسيه . إذا سارع العبد مع من أعطاه فقال العبد هو صدقة وقال المعطى ليس صدقة بل إعانة على فك الرقة . فإن كان عرف عمل به وإن حرى عرف بالأمرين أو لم يكن عرف أصلاً فالقول قول المعطى لأنه لا يعلم إلا من جهته قوله [لرم العتق حالا] إلح أى وسواء راد مع قوله أنت حر الساعة أو

(وَحْيِرَ الْعِدُّ) فِي الْمَحَلِّسِ وَبَعْدَهُ مَا لَمْ يَظَلْ (فِي الْإِتْرَامِ) لِلْمَالِ مِيعَتُقْ
بِأَدَاءِ الْمَالِ حَرّاً عَلَى السَّيِّدِ (وَالرَّدُّ) لِقَوْلِ السَّيِّدِ ، فَيَسْتَمِرُّ رَقِيقاً (فِي) قَوْلِ سَيِّدِهِ
لَهُ أَنْتَ (حَرٌّ عَلَى أَنْ تَدْفَعَ) لِي مِائَةَ مِثْلًا (أَوْ) قَوْلِ سَيِّدِهِ أَنْتَ حَرٌّ عَلَى أَنْ
(تُؤَدِّيَ) لِي مِائَةَ (أَوْ) أَنْتَ حَرٌّ (إِنْ أُعْطِيتَ) لِي مِائَةَ (وَبَحْوَهُ)

اليوم أو لم يرد بل أطلق كما في أي المحس على المدونة ، وإعنا لرم المال هنا بحلاف
من قال لروحته أنت طالق على ألف أو عليك ألف فتطلق ولا شيء عليها لأن
السيد هنا يملك ذات العبد وماله فكأنه أعتقه واستثنى ماله ، وفي الروحة إعنا يملك
عصبتها فقط لا ذاتها ولا مالها

قوله [وَحْيِرَ الْعِدُّ] إلح محل التحيير إذا لم يقل الساعة أو يوها وإلا لرم
العتق والمال كما قاله (ح) وما ذكره من لروم العتق والمال إذا قد بالساعة أو بواها
إذا جعل الساعة طرفاً للحرية فإن جعلها طرفاً لتدفع أو يؤدى حير كما إذا لم
يذكرها والمعرق بين هذه وبين قوله قبل وأنت حر على أن عليك ألفاً إلح أنه علق
الدفع عليه في هذه فلدلك حير وأما في التي قبلها فقد عر بما يعيد الإلزام
ولم يكله إليه تأمل

● حاتمة إذا اشترط وطء المكاتبة أو استثنى حدلها الموحود حال الكثانة
أو ما يولد لها فهو لعو وكذا اشترط قليل الخدمة عليه للسيد إن وفي فلا يعدل
بشرطه في الخديع وأما لو شرط عليه كثير الخدمة إن وفي فلا يلغى لأن كثرتها
تتعر بالاعتداء بها فكأن عقدها وقع عليها مع المال وهذا التفصيل لعدم الحق
عن بعض تسوحوه ولكن ظاهر المدونة المبع مطلقاً في القليل والكثير وعله الأكثر
أعادته في الأصل

باب

في أحكام أم الولد وتعريضها

● (أمُّ الْوَلَدِ) قال ابن عبد السلام حررت العادة بالترجمة بأمهات الأولاد، ولعل سبب ذلك تنويع الولد الذي يحصل به الحرية للأم فقد يكون مصبعة ، وقد يكون علقه ، وقد يكون تام الحلقة والمصنف رضى الله عنه نظر إلى أن المدار على أم ولد
(هي الْحُرُّ حَمْلُهَا مِنْ وَطْءِ مَالِكِيهَا) لم يذكر قول ابن عرفة عليه حراً لأنه يعنى عنه تعليق « من وطء » « حر »

باب

الأم في اللغة أصل الشيء والحدع أمات وأصل أم أمهة ولذلك يجمع على أمهات وقيل الأمهات للناس والأمات للبعث وأم الولد في اللغة عبارة عن كل من ولد لها وهي في استعمال الفقهاء خاصة بالأمه التي ولدت من سيدها الحر
قوله [هي الحر حذلها] هذا حسن في التعريف صادق بالأمه التي حدثت من سيدها الحر، وبالأمه التي أعتق سيدها حملها من روح أو ربا، وبأمه الحذر يتروحها إن اسه وتحمل منه. فإن الحمل حر يعتق على الحذر، وبالأمه العارة حر فتروحها فإن حذلها حر وبأمه العذر إذا أعتق سيده حملها
وقوله [من وطء مالكتها] متعلق بحر محرر لماعدا الصورة الأولى أي التي نشأت الحرية حذلها من وطء مالكتها

قوله [لأنه يعنى عنه تعليق من وطء بحر] أي وأما ابن عرفة فجمع دعماً حذلها أي حذلها الكائن من مالها فاحاح لريادة حراً عليه لأحر إح -
أمة العذر إذا أعتق السيد حذلها لأنه يصدق عليها أنه حر حذل بحر -
مالكتها وهو العذر لكن ليس ذلك العنق بحر عليه المثل أسى بحر - كد
قالوا فأملى

(وَتُعْتَقُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ) بدليل قوله صلى الله عليه وسلم «أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبرمه»^(١) (إن أقر السيد (بوطشها) وأرل ، أقر في صحته أو مرصه فيشت كونها أم ولد بإقراره (ووحيد الولد) مع إقراره ، فلا يحتاج لإثبات ولادة (أوثست إلقاء علقته) دم مجتمع لا يدوب من صب ماء حار عليه (مستوق) فأعلى من العلقه - كمصعة - كان ثبوت إلقاء الحمل بعدلين بل (ولو امرأتين) إذا لم يكن معها الولد ، والسيد مقر بالوطء أو عبدها بية بإقراره بالوطء حيث أنكر ، فإن لم يشت إلقاءه ولو بامرأتين ، بأن كانت محرد دعوى ، أو شهدت لها امرأة واحدة ، لم تكن بإلقائه أم ولد ، ما لم يكن معها الولد وسيدها مقر بالوطء فتكون أم ولد ولا يحتاج لثبوت الإلقاء ، فقوله

قوله [وتعتق من رأس ماله] أى محرد موت سيدها تعتق من رأس ماله وإن قتله عمداً وتقتل به ، والفرق بينها وبين بطلان تدبير العبد بقتل سيده كما مر وإن قتل به صعب التهمة فيها لقربها من الخرائر في منع إحارثها وبيعها في دين أو غيره ورهها وهنتها وغير ذلك

قوله [ولدت من سيدها] أى الحر

وقوله [عن دبرمه] أى عقب موته

قوله [فأعلى] تفسير لموق على حذف أى التفسيرية

قوله [ولو بامرأتين] مقابله ما لسحيون من أنها لا تكون بذلك أم ولد أى هذا إذا كان برحلي بل ولو بامرأتين ، ويتصور شهادة الرحلين بما إذا كانت معهما في وضع لا يمكنها أن تأتى فيه بولد تدعيه كالسقية وهي وسط الحر فيحصل لها النوسع للولادة ثم يرى أن ذلك أهاده في الحاشية

(١) عن ابن عباس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أيما امرأة ولدت من سيدها فهي ممتعة عن دبرمه» أو قال «من بطنه» رواه أحمد وفي لمط «من وطئ أمته فولدت له فهي ممتعة عن دبرمه» قال الشوكاني أحرجه الحاكم والبيهقي وابن ماجة وأحمد وله طرق ، وفي إسناده الحسن بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جداً وقد رجح جماعة وقعه على عمر

(لا إلهَ أَنْكَرَ) الوطء فلا تثبت الأمومة ولا يلزمه يمين أى ما لم تقم بية على إقراره بالوطء

(أو استسراًهما) أى الأمة بعد وطئها (محبصة) وقال لم أطأ بعد الاستبراء . فقد تسمى كون الولد منه وحالته الأمة (و) الحال أنها (وأكده) لستة أشهر فأكثر من يوم (الاستبراء) لا من يوم ترك الوطء السابق على الاستبراء ولم يكن من الاستبراء ستة أشهر كما فى (ع) لأنه يعلم بذلك أن الحبيص أثناء الحمل . فيكون الاستبراء لهواً فالصواب من يوم الاستبراء كما فى المدونة وقول الحرشي من يوم الإقرار يُحمل على أنه أقر يوم الاستبراء (وإلا) يسريها أو لم يسه أو ولدته لأقل من ستة أشهر (لتحق) الولد به وكانت أم ولد

(كدعائها) أى الأمة أنها أسقطت (سقطاً رآين) النساء - واو امرأتين - (أتت) من تورم الحمل والسقط ليس معها والسيد مصر بالوطء . مكر لكونه منه فيلحق به وتكون به أم ولد ولو كان السقط معها لصدق فلو

قوله [ولا يلزمه يمين] أى لأن ذلك من دعوى العتق وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجردا

قوا [أى لم تبه بية] أى عدلان لأنه لا يكفى النساء فى الشهادة على الإقرار بالوطء . معاقفاً لأنه عتق

قوله [كما فى ع] راجع للمسمى

قوله [لأنه يعلم بذلك] إلح عليه للمسمى

قوا [فى المدونة] أى وقد دشى عليه المصنف

قوله [لحق الولد به] إلح أى فى الصور الثلاث إلا أنه فى الصور لأوليين يلحق به ولو أتت به لأكثر من الحمل

قوله [والسيد بالوطء] أى ودناه لو أنكر وقامت عليه به بالإقرار

قوله [لصدقت] أى بانفاق لأن الولد إذا كان حراً وصلاً وسيداً

على إقراره بالوطء أو بغيره عليه بية بإقراره به كفى فى موت أمه . م
أولاد إله ولا بشرط ثبوت الولاد

أنكر الوطء لم تكن أم ولد حيث لم يقر قبل ذلك بالوطء ولم تشهد عليه بية بالإقرار

(أو اشترى) الروح (رَوْحَتَهُ) الرقيقة من سيدها حال كونها (حاملًا) منه بولد لا يعتق على السيد، فإنها تكون أم ولد له تعتق من رأس المال، لأنه لما ملكها حاملًا كأنها حملت وهي في ماكنه

(لا) تكون أم ولد (بِوَلَدِ سَتَقَ) الشراء (أو حَمَلٌ مِنْ وَطْءٍ شُئِنَتْ) أى أنه إذا اشترى أمة حاملًا منه بوطء شهية — بأن غلط فيها — فلا لا تكون به أم ولد وإن لحق به . هذا هو الذى اشتهر وعليه الأصل قال ابن مروق وقيل ابن عاتر إنها تكون أم ولد بوطء الشهية

(إلا أمة مكاتبة) أى أن من وطئ أمة عبده المكاتب فحملت منه فأما تكون أم ولد للواطئ وحده عليه للشبهة . ويعرّم قيمتها لمكاتبته . وتعتبر قيمتها يوم لحمل وإن لم تحمل فلا يملكها

(أو) وطئ (أمة ولده) الصغير أو الكبير الذكرا أو الأنثى فحملت منه فإنها تصير أم ولد له ويعرّم قيمتها للولد وتعتبر القيمة يوم الوطء كان موسراً أو معسراً ولا قيمة عليه لولدها . فإن لم تحمل فتقوم عليه ولا تكون أم ولد

قوله [لا يعتق على السيد] أى فحمل عتقها من رأس المال ما لم يكن حراً لا ممن يعو على السيد . كما إذا تزوج بأمة حده وأحلها تم اشتراها منه حراً فلا تكون به أم ولد

قوله [فلا يملكها] أى ولا يعرّم لها قيمة

قوله [ويعرّم قيمتها للولد] أى ولده الصغير أو الكبير المالك لها

قوله [ويعرّم القيمة يوم الوطء] والفرق بين أمة المكاتب وأمة الولد أن أمة الولد محرد وطء أبيه تحرم على الولد فاعتبرت قيمتها حينئذ وأمة المكاتب لا تصوت عليه إلا بحلها من سيده

قوله [ولا قيده عليه لولدها] أى لتحلقه على الحرية وكذلك أمة المكاتب للعلّة المذكورة

قوله [فإن لم تحمل فتقوم عليه] أى لكونه فوتها على ولده وهذا كانه إن

(أو) وطئ الأمة (المشركة) بيه وبين غيره فحملت منه فتكون أم ولد
 (أو) وطئ السيد أمته (المُحَلَّلَة) فحملت منه فتكون أم ولد ،
 ولا عرة بتحليلها للغير فإنه لا يجوز ومتى صارت أم ولد نشأ مما تقدم عتقت
 بعد موت سيدها من رأس المال
 (ولا تَرُدُّه) أى العتق (دَيْتٌ) على سيدها (سَقَّ) استيلادها حيث
 وطئها قبل قيام العروءة أو لو وطئ بعد تفليسها فحملت فباع عليه ومعهوم
 سقَّ أولوى
 • (ولا يَنْدَقِعُ الحملُ عنه) أى عن السيد (بِعَرْلٍ) لأنه متى وطئ
 وأُرِنَ حَاجَةَ المَرْحُومِ ، بما سقَّ الماء في الرحم فادا حملت فأنتك أن الحما م
 يكونه كأن بعزل — لا يجمعه ويلحق به وتكون أم ولد

• فى ولد البائع لو طئها وإلا فلا تكون أم ولد بالحد بل ولا تقوِّه على الأثر
 وحكمه حكمه ولد لهولته تعالى (وَحَلَّائِلُ أَنْسَائِكُمْ الَّذِينَ فِي أَصْلَابِكُمْ) (١)
 قوله [فحملت منه] إلح أى ويقوِّه عليه نصيب الآخر حيث سد وسأى ذلك
 قوله [اعطلة] أى اتى أحل وطئها للغير والعرض أن السيد وطئها
 قبل وصد ذلك الغير وإلا فلو وطئها الغير مستنداً لتحليل السيد فإنها تلزم الوطئ
 نتيجة أحداث أم لا ولا يجوز للسيد وطئها بعد ذلك ويكون وطؤه رباً
 قوله [إنه لا يجوز] علة لقوله ولا عرة بتحليلها للغير وهذا بإحداغ
 مذهب الأئمة خلافاً لعطاء

قوله [عتقت بعد موت سيدها من رأس المال] كرهه مع تقدمه
 أن توصى بغير المصنف ولا يرده من إلح
 • نفسه مثل المشتركة واعطلة المكاتبه إذا احارت أمومة الولد والأمة المروجة
 - سبوا سيده أو أمت ولد لستة أشهر ما كر من يوم الاسراء أو الوطء لأنه
 حقه ويكوب به أم ولد وتسدر في عصبة زوجها (أه من الأصل)

قواء [فباع عليه] أى وهى إحدى المسائل التى سأل فيها أم أولاد
 قوله [ومعهوم سقَّ أولوى] أى وهذا بخلاف التدبر فإنه رده من
 - بق إن كان سيده حياً وإلا رده السابق واللاحق

(أو وطء بدئري) فلا يذبح الحمل عنه ، لأن الماء قد يسق للفرح

(أو) وطء (بين متحدين)

(إن أنكر) شرط في جميع ما تقدم لأنه متى أنكر الإنزال صدق

بيمين فلا يلحق به الحمل ولا تكون أم ولد ، لأن هذا أمر لا يعلم إلا منه

• (وله) أي لسيد أم ولده (قليل حادثة فيها) أي في أم الولد أدنى

من حادثة القرب وأعلى من حادثة الروحة ، والروحة يلزمها نحو عجن وطبخ

لا عرل وتكسب . والقرب يلزمها كل ما أمرها به مما في طاعتها وهذه تتوسط

(و) لسيد أم الولد (كثيرها) أي الحادثة (في ولديها) الحادث (من

غيره) بعد تبوت أمومة الولد لها وله عاقبة وإحارته ولو بغير رضاه

• (وعتق) من حدث لها من الأولاد من غيره (معها) أي مع أم الولد

قوله [فلا يذبح الحمل عنه لأن الماء] إلح أي فيحصل على أنه

ناتئ من ماء سق للفرح لحر « الولد للفرش »

قوله [شرط في جميع ما تقدم] يسعى أن يكون مثل الإنزال فيها

الإنزال في غيرها أو من احتلام ولم يبل حتى وطئها ولم يزل ، فقوله شرط في جميع

ما تقدم أي حتى الوطء في الفرع

قوله [وهذه تتوسط] أي لأن القرب له مؤاخرتها ولو بغير رضاه

والروحة ليس له إحارته أصلا وهذه يؤاخرها برضاها ، فإن أحر أم الولد بغير

رضاها مسح فإن لم يطلع عليها حتى تمت فإنها السيد ولا ترجع أم الولد ولا

المسأحر عليه انتهى وإنا في الأجهوري من أن الأحررة تكون لأم الولد بأحدها

من ستاخرها وإن قصها السيد ورجع المسأحر بها عليه إن كان قصها فقد

بعقه (ر) بأنه لم يره لغيره

قوله [ولو بغير رضاه] أي كما ذكره ابن رشد خلافا لما في (ع)

من أن الولد كأنه لا يصح إحارة السيد لواحد منها إلا برضاها ، فإنه خلاف

العمل كذا في (س) والظاهر مسح إحارته بعقه بموت السيد وأما أمه إذا أوجرت

رضاهها ففي حاشية السيد الطاهر عدم المسح لرضاها بذلك كذا في حاشية الأصل

قوله [وعتق من حدث لها من الأولاد] أي بعد تبوت أمومة الولد لها

بعد موت سيدها من رأس المال

(و) لسيد أم الولد (اتراع مالها إن لم يمتصرص) مرضاً محوفاً ، وكذا له اتراع مال ولدها من عمره من باب أولى ، لأن له فيه كثير الخدمة ما لم يمرض أبصاً ويأتى أن له الاستمتاع بها بخلاف ولدها الأثني . فليس له وطؤها لأنها عملة الرسة ولا محور للسيد يبيع أم الولد فإن وقع رد . كما قال

(وَرَدَّ يَعْهُهَا وَإِنْ وَلَدَتْ مِنْ الْمُشْتَرَى ، وَلَحِقَ الْوَلَدُ بِهِ) أى المشتري لأن النافع أناح فرحها له . فولدها حر لاحق بآبيه ولا قسمة على آيه فيه . ما لم يكن المشتري عالماً بأنها أم ولد فعليه قيمة الولد

(و) يرد (عقبتها) إن أعقها المشتري معتقداً أنها قن أو أم ولد . ما لم يسترها على أنها حرة بالشرء وإلا تحررت بمجرد الشراء ويعزم الثمن فلو اشتراها على شرط 'مق' وأعقها حررت ويستحق سيدها الثمن إن علم المشتري وقت الشراء أنها أم ولد . لأنه كأنه فكها به أما لو اعتقد أنها قن فلا تم عليه والولاء سبع على كل حال

قوله [إن لم يمرض] أى وأما لو مرض فليس له ذلك لأنه يسره لعمره

قوله [فعليه قيمة الولد] المناسب أن يريد وإلا

قوله [ويرد ستها] أى بخلاف المدبرة والمكاهة والفرق أن أم الولد

تدخل في الحرية لأن المدبرة قد يردها صبيح البت والمكاهة قد يعحر

قوله [ويعمره الثمن] الأوضح أن يقول ويتصلى السيد بالثمن علم المشتري أنها أم ولد لا

قوله [فلا من عليه] أى فإن كان قصبه السيد رده والفرق بين مسألة

م يد سره على أنها حرة بنفس الشراء وبين مسألة ما إذا اشتراها على

شرط يعمره حسب قيمته في أم ولد يعمر السيد بالثمن مطلقاً بأنها أم ولد لا

وفعسهم في هذه قوة يد المشتري في عقبتها في الأولى حسب ما تنوقب عمه على

إسداء صبه بخلاف الثانية

قوله [على كل حال] أى في الصور كلها لأن عند حره من على يده

- (ومُصَيَّبَتُهَا) إذا بيعت وماتت عند المشتري (مِنْ نَائِحِهَا) لأن الملك لم يسقط فرد الثمن إن قصه ، ولا يطالب به إن لم يقصه
- (و) لسيد أم الولد (استمتاعٌ بها) ولو رخص (كالمُدْرَةِ) له الاستمتاع بها (بحلافٍ مكانةٍ ومُسَخَّصَةٍ) فليس له الاستمتاع ، وسيأتي يتكلم على بقية أحكامها
- (وإن قال في مرضيه) المخوف فإلانة أُمِّي (ولدتْ مني) في الصحة أو المرض - (و) الحال أنه (لا وُلِدَ لها - صُدِّقَ) وتكون أم ولد تعتق

- قوله [ومُصَيَّبَتُهَا إذا بيعت] أي إذا ناعها سيدها مرتكباً للحرمة
- قوله [فرد الثمن] أي لـد تـرى وهذا ثـمرة قولـه ومـصـيـبـتـها ، نـائـحـها وما ذكره من أن مصيبتها من الدائع محله إذا تمت أهومة الولد لها بغير إقرار المشتري وإلا فصبيها منه كما في المدونة لا من النائع (أفاده محشي الأصل)
- قوله [ولا يطالب به] إلح أي ولا يلزم النائع شيء مما أبقعه المشتري عليها وليس له من قبضة خدمتها شيء على المعتد ، وقال سحنون يرجع المشتري على نائعها بمفقتها ويرجع النائع على المشتري بقبضة الخدمة ويقاصان (أفاده بن)
- قوله [استمتع بها] أي فإن بيعت الاستمتاع فالتظاهر أنها لا تسقط بمقها لأنها بحب لها بشائة الرق كما قاله الشيخ أحد الرقائي ولعدم سقوط بقية الرق ولو كان فيه شاذة حرية بعسر سده بحلاف الروحة
- قوله [وسيأتي ، كـلمـة على بـقية أحكامـها] أي أحكام أم الولد والأولى حذف تلك العبارة لأنه يحدد أحكام أم الولد فلا حاجة للسبب عليها مع إنبامه أن الصدر يعود على عمر أم الولد وهو لا معنى له
- قوله [وإن قال في مرضه المخوف] إلح اعلم أن صور الإقرار في المرض اتسا عشره صورة لأنه إذا أن يقول في مرضه أولدتها في المرض أو في الصحة أو يطلق وفي كل إذا أن يكون له ولد منها أو من غيرها أو معها ومن غيرها أو لم يكن ولد أصلاً فإن كان له الولد منها فقط أو منها ومن غيرها عقت من رأس المال مطلباً كأن كان له ولد من غيرها على الأصح لا إن لم يكن له ولد أصلاً فلا تعتق لا من بـلت ولا من رأس مال بل بقى رقاً

من رأس ماله (إن ورثته ولد ، وإلا) يرثه ولد (فلا) يصدق ولا تعتق من ثلث لأنه لم يقصد الوصية ولا من رأس مال ، لأن تصرفات المريض لا تكون من رأس المال

(كان أقر) في مرضه (أنه أعتق) قما (في صحته) فلا يصدق ولا يعتق الرقيق من ثلثه ومفهوم « في صحته » أنه لو أقر في مرضه أنه أعتق في المرض أو أطلق فيعتق من الثلث لأنه وصية

• (وإن وطئ شريك) أمة مشتركة (فحملت) فإنها تقوم على الواطئ سواء أدن له شريكه في وطنها أم لا ، ويعزم له قيمة حصته وتعتبر القيمة يوم الوطء . (أو) لم تحمل (وآذن له) أي للواطئ (فيه) أي في الوطء شريكه (الآخر) الذي لم يوطأ (قومت عليه إن أيسر) أي على الواطئ ،

قوله [إن ورثه ولد] أي من غيرها كما هو الموضح
قوله [فلا يصدق ولا يعتق الرقيق] حاصله أن المريض لا يصدق في إقراره بالعنى في صحته سواء كان الذي أقر يعتقه قنًا أو أم ولد سواء ورثه ولد أم لا وهذا قول أكثر الرواة في المدونة وقال ابن القاسم فيها إن ورثه ولد يصدق وعنى من رأس المال وإلا لم يصدق مثل ما ذكر في الإقرار بالإيلاد وخلاف في المدونة فيها سواء

قوله [فاعتق من الثلث] إلخ حصل مما تقدم أن إقرار المريض بالإيلاد لا فرق فيه بين أن يسده للصحة أو المرض في التصصيل المقدم . وأما إقرار المعتق فإن أسده للصحة فالحكم ما ذكره المصنف . عدم العتق وإن أسده لا يصح فهو مرجع . مرضي بحرر من الثلث بلا إشكال وسكت الشارح عن مفهوم أقر مريض وهو ما إذا أقر في صحته أنه أعقها أو أولدها وحاصله أنه إذا سدد به على إقراره في صحته أنه أو لدها أو أعتقها فإنها يعتق . رأس المال كان له ولد أو لا

قوله [وتعتبر القيدة يوم الوطء] أي على الراجح وتعتبر يوم الوطء ولا تنى عنه . قدة الولد على كلا القولين
قوله [قومت عليه إن أيسر] أي في العصور الثلاث وهي ما إذا وصفتها

لتم له الشبهة ولا شيء عليه من قيمة الولد

(وإلا) يأذن له أو كان الواطئ معسراً فيحير شريكه في إنقائها على الشركة وعدمه ، فإن ابحار عدم إنقائها للشركة (حير في اتناعه) أى الواطئ (بالقيمة) أى قيمة حصه وتعتبر القيمة (يوم الحمل) هو أحد قولين ورحح ، وقيل يوم الوطء (أو ينع نصيب شريكه) المقام للصير لأن الذى يحير هو غير الواطئ . والمقوم الذى يباع هو نصيبه لا نصيب شريكه الواطئ وعارة الخرشى أو بيع حرثها ، وهو نصيب غير الواطئ (لذلك) أى لأجل القيمة فإن وفى الجزء الذى لعبر الواطئ المانع قدّر ما يخصه من القيمة فلا كلام ، وإن راد فإنه لا يباع منها إلا بقدر القيمة وإن نقص فإحد ما بيع به

● (وتسعة) أى تبع من لم يظأ الواطئ (عما بقى) من قيمة حصته ، مثلاً كان له النصف وقومت بأربعين وبيع نصفها بعشرين فلا كلام وإن قيل إن نصفها يساوى ثلاثين فإنه لا يباع منها إلا بقدر العشرين ، وإن سه نصفها بعشرة أسعه عشرة

حدثت أدن له فى وطنها أم لا أو لم تحمل وأذن له فى وطنها

قوله [وإلا يأذن له] أى مع كربها لم تحمل

وقوله [أو كان الواطئ معسراً] أى والحال أنها حدثت أدن أم لا هـ مقتضى حل الشارح ولكن ينافيه قول المصنف حير فى اتناعه يوم الحمل إلح فيتعن أن يقول وإلا يكن موسراً بل أعسر وحملت ولم يأذن له فى وطنها فما حد إلا صورة واحدة ، وأما إن أدن له وكان معسراً فلا حيار له ، وإما يتبعه بقيمتها فقط لا بقيمة الولد ولا يباع منها شيء وأما إذا لم يأذن له ولم تحمل فإنه يحير الشريك الآخر بين إنقائها للشركة أو تقويمها عليه فيعزم له قبضها ولو سيعها لأنها قن على ما كانت عليه وسواء فى ذلك كان معسراً أو موسراً

والحاصل أن الصور ممان أربع فى حالة يسر الواطئ وأربع فى حالة عسره ، أ. التى فى حالة يسره فإنه يلزم الواطئ القيمة للحارية فقط إن حملت بإذنه أو بعير لإذنه أو لم تحمل وأذن ، وأما إن لم تحمل ولم يأذن فيحير بين إنقائها

(و) يسعه أيضاً (بقيمة الولد) أى بقدر ما يحصه منه ، كالنصف مثلاً على فرض أنه رق ، سواء احتار ألا تناع بقيمة أمه أو البيع ، لأن الولد حر لا حق بالوطى

• (وحرمت) أم الولد (عليه) أى على سيدها (إن ارتد) وتستمر الحرمة ولا تعتق عليه بالردة (حتى يسلم) فإن أسلم رالت الحرمة واستمرت على رقبها أم ولد. لأنها لا تعتق عليه بالردة على المشهور ، فليست كالروحة التى تبيّن بالردة ، لأن سب الإناحه فى أم الولد الملك ، وهو ناق بحلاف الروحة سها العصمة وقد رالت بالردة ، فإن قتل على رده عتقت من رأس ماله

(كأن ارتدت) فإنه يحرّم على سيدها وطؤها حتى تسلم

• (ولا حورٌ ككاتبها) أى لا يحور لسيد أم الولد أن يكانها بغير رضاها ويسمح له غير على ذلك هل أداء الحوم

(فإن أدت عتقت) ولا ربح مما أدته أما برضاها فيحور لأنها

إذا عهرت رجعت أم ولد كما كانت

للشركة أو غومها عليه وأما التى فى حالة العسر فإن حملت بغير إداره حير بين إبقائها لتركه وإتباعه بقيمة الولد أو بيع حصته فيها وإتباعه بقيمة الولد ، وإن حدث بإداره فليس إلا إتباعه بقيمتها ولا يحور إبقاؤها للشركة ولا بيعها وإن لم تحل فإن كان بإداره أتبعه بقيمتها ولو بيعها عليه وإن كان بغير إداره حير بين إبقائها ، ركة أو أحد قيدها ولو سها عليه هذا المأخوذ من عبارة الأصل مواءمة لتسريح جميل وما فى التسريح والمضى بها محدل وغير محرر

قوله [ويسعه أيضاً بقيمة الولد] أى إن لم يكن أدن له فى وطنها وإلا

فلا قيمة له فى الولد وتعتبر قيمة الولد يوم الوصح

قوله [وحرمت أم الولد عليه] أى فترع من تحت يده بالردة كماله

ولا يمكن . وطنها ولو ارتدت بعده

قوله [أى لا يحور لسيد أم ولد أن يكانها] إلخ اعلم أنه قال

المدينة وليس للسيد أن يكانها فطاهرها برضاها أو بغير رضاها قال أبو الحسن وعليه عند الحق وحدها اللحمى على عدم رضاها وبحور برضاها وبحوه فى

التوصيح انظر (س)

- تسيه . إذا قرأ المرتد لدار الحرب وقعت أم ولده ومدرته حتى يسلم ويعود فتعود له أو يموت كافراً فتعق من رأس ماله ويكون ماله شيئاً
- حاتمة : لو وطئ التريكان الأمة يظهر ومثلهما النافع والمشتري وهذه مسألة كثيرة الوقوع ولا سيما في هذه الأريمة وأنت بولد لستة أشهر من وطء الثاني وإدعاه كل منهما بالقافة تدعى لهما . من ألحقته به فهو ابنه ولو كان أحدهما دميماً والآخر مسلماً أو أحدهما عبداً والآخر حراً ، وإن أتركهما فيه مسلماً وحرّاً تعليناً للأثرف في الوحيين ، وعلى كل نصف نفقته وكسوته كما لاس فرحون في تصرفته قال ابن يونس إن أشركت فيه حرّاً وعبداً فيعتق على الحر لعنق نصفه عليه ويتوّم عليه النصف الثاني ويعرم لسد العبد ذلك وإلى الولد الملحق بهذا إذا بلغ أحدهما فإن وإلى الكافر مسلم من كافر وإن وإلى العبد فحر ابن عبد لأنه بمولاته لشخص منهما كان اسماً له ذكره ابن مرروق وعيره وتمرة الموالاة الإرث وعدمه فإن وإلى موافقه في الحرية والإسلام توارثا وإلا فلا وحكم عدم القافة كالقافة يؤمر إذا بلغ بموالاة أحدهما ويحرى فيما إذا مات وقد وإلى أحدهما ما يقدم وورثه الأنواع المشتركة فيه بحكم القافة أو لعدم وجودها إن مات الولد قبل . والاة أحدها ميراث أب واحد نصفه لاجر المسلم والنصف الآخر للعبد أو الكافر لأن نفقه قبل الموالاة عليهما بالسوية والعبء بالإرث بالنسبة لهما محار . وإنما هو من باب ال سارعه اتان فيقسم سها (١٥ ملحصاً من الأصل)

باب

ذكر فيه الولاء

• وقد عرفه سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم واقتصر المصنف عليه •
ولذا لم يعرفه ابن عرفة اكفاء مما في الحديث فلذا قال رحمه الله تعالى مفتتحاً
بالحديث الذي صح عنه صلى الله عليه وسلم

• (الولاء لأحمة كل أحمة السب) ^(١) يفتح الواو ممدود ، أحمة • يصم
اللام أي اتصال بين المعتق والمعتق كاتصال هو السب لأن العبد لما كان
عليه الرق كالمعدوم والمعتق صيره سحريه موحوداً كالولد المعلوم الذي نسب أدوه

باب

هو أحد خواص العتق • متى • الولاء يفتح الواو وهو من السب والعتق
وأصله من الوثى وهو القرب وأما من الإمارة والتقديم فالكسر وقيل بالوجهين
فيهذا والمولى لغة يقال للدمق والمعتق وأسائها والناصر وان العم والقريب والعاصب
والخليف والقائم بالأمير وباطر اليم والباع الحب والمراد به هنا ولاية الإنعام بالمعتق
وسمه روال الملك بالخريه من رال • لكنه بالخريه عن رقق فهو مولاه سواء
حر أو علق أو دبر أو كاتب أو أعتق بعوض أو ناعه من نفسه أو أعق عليه
إلا أن يكون السيد كافراً والعبد مسلماً وإلا فلا ولاء له عليه ولو أسلم وحكم
الولاء حكم العصوبة كما أفاده الحديث

قوله [حدة يصم اللام] المناسب أن يقول ولحدة إلح

قوله [هو السب] المناسب حذف هو لأن المراد بالحدة بالحدة الاتصال
والارتباط والمراد بالسب القرابة وهذا معياران وتعديم الصدير يوم أن الإصامة
ناية ولس كذلك

قوله [لأن العبد لما كان عليه الرق] الأوضح أن يقول لأن التحصن
في حال انصافه الرق كالمعدوم

وقوله [• موحوداً] أي كالموحود

(١) صحيح - من عده ابن أبي نصر - ابن جرير - عن - عبد حميد - -
وسبق في سب ولام

في وجوده (لا يُسَاعُ وَلَا يُوهَبُ) من تمة الحديث

• (وهو) أى الولا نابت (لمنْ أَعْتَقَ) حقيقة كقوله لعبده أنت حر ، أو بعد سنة ، أو مدر ، أو كاتب أو استولد ولو قال المعتق ولا ولاء لى عليك ، فإن قوله لعو حلالاً لأن القصار القاتل ، إنه يكون للمسلمين ، كان المعتق ذكراً أو أنثى بل (ولو) كان العتق (حُكْمًا كَعِتْقٍ عَيْرِ عه) بإدبه اتفاقاً في أن الولا للمعتق عه ، بل (ولأنْ بلا إذن) من المعتق عه ، فالولا للمعتق عه وإن كان عن سي

قوله [أى الولا ثابت لمن أعق] اعلم أن المتبدأ إذا كان معرّفاً نال الحسبة وكان حرة طرماً أو حاراً ومحروراً أماد الحصر أى حصر المتبدأ في الخبر كالكرم في العرب ، « والأئمة من قريش » أى لاكرم إلا في العرب ولا أئمة إلا من قريش وحيشة بمعنى كلام المصنف لا ولاء إلا للمعتق لا لغيره ، ويرد على ذلك الحصر ثبوت الولا بعصمة المعتق ومن أعق عه غيره يعير إذن وقد أحاب عن ذلك المصنف بقوله ولو حكماً إلح فإن من أعق عه بغير إذنه والمحر إليه الولا من عصمة المعتق في حكم المعتق أو الحصر إصافى أى الولا لمن أعق لا لغيره ممن كان أحسباً فإذا باع شخص العبد وشرط على مشتريه أن يعتقه ويجعل الولا له فلا يلزم ذلك الشرط والولا لمن أعقه لا للبايع ويستنى من قواه « وهو لمن أعق » مستغرق الدمة بالتبعات فولا من أعقه للمسلمين وتواب العتق لأرباب التبعات وهذا إذا جهل أرباب التبعات ، فإن علموا وأحاروا عتقه مصى وكان الولا لهم وإن رده ردّ واقسداً ماله

قوله [أنت حر] أى الآن وقوله أو بعد سنة أى أعته لأحل وقوله أو كاتب أو استولد معطوف على أنت حر من عطف الحمل فلا يقال إن فيه عطف الفعل على الاسم الخالص

قوله [بل ولو كان العتق حكماً] ١٠ قبل المألعة قوله حقيقة

قوله [ولأنْ بلا إذن] اعلم أن الخلاف موحود فيما قبل المألعة وما بعدها كما يفيد كلام ابن عرفة ، فقول شارحنا اتفاقاً تنع فيه (ع) ونص ابن عرفة في ذلك أبو عمر من أعق عن غيره بإدنه أو بغير إذنه فمشهور مذهب مالك

فالولاء لورثته سواء كان عتق العير عنه ماحراً أو لأحلاً أو كتابة أو تدبيراً .
وهذا إذا كان المعتق عنه حراً وإلا كان لسيده ولا يعود يعتق العبد على مذهب
ابن القاسم ولو باع السيد العبد من نفسه فالولاء لسيده

• (وحر) العتق أو الولاء (الأولاد) أى أولاد المعتق - بالفتح - مباحر
ولا فهم ذكوراً أو إناثاً وإن سفلوا . وحر أولاد المعتمة - بالفتح - وأولاد
أولادها ذكوراً أو إناثاً

(إلا ولد أنثى) أمة معتوقة (له) لذلك الولد (نسب من حر) فلا

عبد أصحابه أن الولاء للمعتق عنه ، وقال أنهب الولاء للمعتق وقاله الليث والأوراعى
كلدا في (س)

قوله [أو لأحلاً] : أى وسواء رضى به العبد أم لا وإى (ع) من
تقييد المؤجل برضا العبد سهو كما قال س لأن اشتراط الرضا في خصوص أم الولد
تعتق على ال . محل ، وأما القس فعنه على ال . محل أو . محل لا يتوقف
على رضاه

قوله [على مذهب ابن القاسم] أى خلافاً لمن قال يعود الولاء للعبد
المعتق عنه إذا أعتق وكما يشترط في المعتوق عنه الحرية يشترط فيه الإسلام
قوله [وحر العتق أو الولاء] أشار التارح إلى أن فاعل حرراً صمير
عائد على العتق أو الولاء ، فالعنى على الأول حر العتق ولد المعتق وعلى الثانى
وحر الولاء لعتيق ولاد ولد المعتق

قوله [أى أولاد المعتق بالفتح] أى ولو كان ذلك الولد حراً بطريق
الأصالة كمن أمه حرة وأبوه رقيق تم عتق الأب فالولد حر بطرقة ، الأصالة لأنه
يشع أمه وولاد ذلك الولد لمعتق أبيه

قوله [وأولاد أولادها] إلح أى فلا فرق بين الأولاد وأولاد الأولاد
إلا أن حر العتق لولاء أولاد المعتمة بالفتح وأولادهم مقيد بما إذا لم يكن
لهم نسب من حر . فإن كان لهم نسب من حر فلا يحر عتق المعتق بالصح الولاء
الولاء من أولاد قوم آخرين

قوله [إلا ولد أنثى] إلح حاصله أن الولاء نابت للمعتق على من أعتقه

يبحر الولاء على الأولاد ، وسواء كانت الحرية أصالة أو طارئة . كان الحر الأب أو الجد فشمّل الحر أولاد المعتوقة ، من ربا ، أو عصب ، أو حصل فيهم لعان ، أو أصولهم أرقاء ، أو الأب حربياً لدار الحرب ، وقوله (أو ولدأ) عطف على ولد أنثى أى وإلا ولدأ (مسّة رِقٌ لعيرِه) فإنه لا يبحر له ولاؤه كأن روح عبده أمة غيره فحملت منه ثم بعد الحمل أعتق السيد عبده وأعتق الآخر أمته ثم ولدت للنول ستة أشهر من عتقها فإن ولاء الأب لا يبحر ولاء ولدها لأنه مسّه الرق في بطن أمه فولأؤه لسيد أمه ، وقوله (والمعتق) عطف على « الأولاد المعلوم لحر أى وحرولاء المعتق الأول ولاء معتقه (وإن سَقَلَ) فيبحر ولاء عتقائه وعتقاء عتقائه وهكذا فإذا أعتق شخص رقيقاً فله عليه الولاء وإذا أعتق ذلك المعتوق رقيقاً وهكذا فتنت الولاء للسيد الأول بالحر إلح ، وقيد في المدونة الحر بما إذا لم يكن العبد حرّاً في الأصل احترازاً عما أو أعتق المصري عبداً نصرانياً ثم هرب السيد لدار الحرب ناقصاً للعهد ثم سقى مدح وأعتق فإنه لا يبحر إلى معتقه ولاء من كان أعقبه قبل لحوقه دار الحرب

(وَرَحَحَ) الولاء (لمعتق الأب من معتق أحد أو) معتق (الأم) مثاله تروحت معتقة — متح التاء — بعد وأنت منه بأولاد أحرار تعالها وأبرهم وخدمهم رقيقان . فولاء ولدها لمواليها فإذا أعتق أحد الأولاد رجع الولاء لمعتقه من

وكذا على ولده ثم من كان من ولده أنثى فيوقف عبدها ولا يبعدها الولاء لأولادها إن كان لهم نسب من حر ومن كان منهم ذكراً تعدى الولاء لأولاده ، ثم يقال من كان منهم أنثى وقف الولاء عبدها ولا يبعدها الولاء لأولادهم إن كان لهم نسب من حر وإلا تعدى وإن كان منه ذكر تعدى الولاء لأولاده وهكذا يقال فيهم وبين بعدهم أفاده محتى الأصل

قوله [مثاله تروحت معتقة] إلح حاصله أن ولاء الأولاد إنما يرجع من محتق الأم لمعتق الجد أو لمعتق الأب إذا كان لم يمسه الرق في بطن أمه بأن تروحت الأم بعد عتقها أو قبله وعتقت قبل أن تحل . وأما إذا مسّه الرق في بطن أمه كما لو تروحت وهي قنّ ثم حدثت وهي كذلك تم عتقت بعد الولادة أو

معتق الأم لما علمت أن الأولاد صار لهم نسب من حر فإذا أعتق أبو الأولاد رجع ولأولاد لمعتقه من معتق الخلد والأم وبهذا علمت أنه ليس المراد ظاهر الأصل من أن الولاء كان لمعتق الخلد ومعتق الأم معاً ، بل كان أولاً لمعتق الأم ثم لمعتق الخلد ثم رجع لمعتق الأب فلو أعتق الأب قبل الخلد رجع الولاء لمعتقه من معتق الأم

• (ولا تترث به أنثى) فإن ترك المعتق — بكسر التاء اماً أو ابن ابن وريثاً ، فإن الابن وإنه يرث الولاء دون الأم ولو مات ولم يترك إلا سائياً أو أحياناً فلا حق لهم بل للمسلمين ٥

(إلا أن تباشره) بأن تكون هي المعتقة — بكسر التاء فإنها تترث الخلف نسب الولاء (أو يجره لها) أي المباشرة ولأولاد ملتس (د) لدى (ولادة) فإذا أعتقت المرأة ذكراً فلها ولأولاده الذكور والإناث وأولاد أولاد

وهي حامل فلا ينتقل الولاء عن معتق الأم إذا عتق الخلد لمعتقه ولا لمعتق الأب إذا عتق الأب

قوله [طاهر الأصل] أي حليل وإنما كان طاهره كذلك لأنه عطف بالواو قوله [ولا تترث به أنثى] استدراك على العدم المجهول من قوله في الحديث الشريف «الولاء لخدمة كل حمة النسب»

قوله [يرث الولاء] أي يرث المال نسب الولاء قوله [ولم يترك إلا سائياً أو أحياناً] إلح هكدا مصونان بالفتح مع السوين والصوب بصبها بالكسرة لأن كلا جمع مؤنث سالم

وقوله [فلا حق لهم] صوابه لهم قوله [بل للسلبي] أي محله بيت المال

قوله [المخلف] بفتح اللام اسم معقول أي المال المبروك للعقيق بعده وبه قوله [ولاء] قدره الشارح إسارة إلى أنه فاعل بحر الصدر البارز في بحر واقع على الإرث معقول بحر

قوله [بدي ولادة] لاحاجة لبقدر دي ولا لحمل الماء للباسه بل الأوضح أن يقول ملتس نسب ولادة

الذكور ذكراً أو إناثاً وأما ولدانك فلا ترثه ذكوراً كانوا أو إناثاً كما أنها لو أعتقت أنثى لا شيء لها في أولادها ذكوراً أو إناثاً حيث كان في نسهم حر

(أو) يحره لها (بعتق) فلها ولاء من أعتقته وولاء من أعتقه ، وكذلك لها ولاء أولاد الأمة التي أعتقتها حيث لم يكن في نسهم حر

• (وقد تم عاصب النسب) على عاصب الولاء ، فإذا مات المعتق - بفتح التاء - وترك مالا فيرثه عاصب النسب كانه وأسه إلح فإن لم يوجد واحد من عصاة النسب

(فالمعتق) فإن لم يكن المعتق مائراً

(فَعَصَّيْتَهُ) أى عصاة المعتق بكسر التاء تريت كالصلاة ، فيقدم ابن فانه فأب فأخ فانه فمحد دية فعم فانه فأبو الخد وهكذا وأما عصاة المعتق بالكسر فلا حق لهم في الولاء ، كما لو أعتقت امرأة عدلاً ولها ابن من روح أحسب منها ، فإذا ماتت المرأة فالولاء لولدها ، فإذا مات لم يسقط الولاء لأبيه عبد الأئمة الأربعة هيراثه للمسلمين - ثم إن لم يكن للمعتق - بالكسر -

قوله [حيث كان في نسهم حر] أى وإن لم يكن لهم نسب من حر فلها الولاء فيهم أيضاً

قوله [أو يحره] الصير المستتر واقع على الولاء فاعاله والبارر واقع على الإرث ممعوله كما تقدم بطره

قوله [وقدم عاصب النسب] إلح اعلم أن عصاة الولاء كما يقدم عليهم عصاة النسب يقدم عليهم من يرث بالعرض بالطريق الأولى لكن لما كان عصاة النسب مشاركين لعصاة الولاء في كونهم عصاة ربما يتوهم مشاركتهم لهم من المصنف أن عاصب النسب يقدم وترك أصحاب العروس لعدم توهم دخول عصاة الولاء معهم لتقديمهم على العصاة مطلقاً

قوله [إلى آخره] أى إلى آخر تعداد أفراد عصاة النسب

قوله [فبعصته] أى المتعصون بأنفسهم وأبا العاصب بعيره أو مع غيره فلا تنبى له

قوله [لم يسقط الولاء لأبيه] أى لأنه وإن كان عصاة لاس المعتقة

عصبة فيرته (معتقٌ المعتقِ مَصَصْتُهُ) فإذا احتجع معتق المعتق ومعتق أبيه
قدم معتق المصق على معتق أبيه (كالصلاة)

● (وإن شَهِدَ عَدْلٌ واحد (بالولاء) أو السب (أو) شهد (اثنانِ
بأننا لم نَرَكَ سَمِعَ أنه .ولاه أو اسُ عمه) مثلاً (لم يَشُتْ) بذلك سب
ولا ولاء وهذا ، لم يكن مشوّ ، فإن كان فيشت الولاء والسب شهادة السماع
كما يقدم و آخر باب العتق وفي باب الشهادات أبهم إذا قالوا لم نرل سماع
من الثقات وغيرهم يتت السب والعتق والولاء (لكنه) وإن كان لا يتت الولاء
بما ذكره (يخلف ويأخذ المال بعد الاستيلاء) ربما يأتي غيره بأوثق

فليس عصبة لها وإن كان روحها

قوله [لم يتت بذلك سب ولا ولاء] لف ويشر مشوش

قوله [وهذا ، لم يكن مشوّ] جواب عن المعارضة بين ،أها وس ،انقده

وأجيب أيضاً بأن ،أها طريقة وما تقدم طريقة أخرى ، وأجيب أيضاً بأن ثبوت
الولاء والسب شهادة السماع ،فمقول إن كان ساد المشهود عايه وإلا فلا يقبل

قوله [يخلف ويأخذ المال] أي على وجه الخور لا على وجه الإرث

وقوله [ربما يأتي غيره بأوثق] عاة للاستيلاء

● حاتمة لو اشترى ابن وبت أباها وعق عايتها سوت ،عس المالك
تم ملك الأب عدداً وأعقه تم ،ات الأب ورته الاس والست بالسب للذكر ،تل
حط الأنتيس لتقدم الإرث بالسب على الإرث بالولاء ، فإن ،ات العد الموقوف
بعد ذلك ورته الاس وحده دون الست لأنه عصبة المعتق من السب وهي ،تقدمة
على عصبة المعتق بالولاء بل لو اشترته الست وحدها لكان الحكم ،ا ذكر وكذا
لو ،ات الولد قبل الأب وكان للأب عم أو اس عم لكان هو الذي يرث المعتقوق
وأذا لو ،ات العد قبل ،وت الأب ورته الأب تم ،ات الأب لكان المال
بين الاس والست على العريضة الشرعية للذكر ،تل حط الأنتس ، وإن ،ات
الاس بعد ،رب أنه وقبل ،وت العتيق تم ،ات العتيق كان لست من ،ال العتق ثلاثة
أرباعه النصف لعقها نصف أبيها المعتق للعد والنصف الباقي لشریکها في عق
الأب وهو أحوها وهي ستحق نصف ولائه الذي هو الربع لأنها معقة نصف أمها

فيصير لها ثلاثة أرباع المال واعترض أن الأح قد مات قبل العدد فلم يكن له فيه حق فكيف ترثه وأجيب بأنه يموت أحيها استحققت نصف ما تركه ومن حذلة ما تركه نصف الولاء وهي ترث من أحيها نصفه الذي هو الربع ، ويردّ أن الولاء لا ترثه أنتى وأجيب أيضاً بأن إرث الربع يعرض حياته بعد موت العدد وليس بشيء ، وأما إن مات الابن وورثه الأب ثم مات الأب فليست من تركه أبيها سعة أتمادها النصف بالنسب فرضا والربع بالولاء الذي لها في أبيها والشم لأن الربع الباقي لأحيها الذي مات قبل أبيها ترث منه نصفه ونصف الربع تمه وفيه الإشكال المتقدم (اه ملخصاً من الأصل) قال (شب) نقلا عن ابن حروف وتعرف بمسألة القصة لأنه علط في هذه المسألة أربعمائة قاص مورثوا الست فيها بالولاء والميراث بالنسب مقدم على عصوبة الولاء محل العلط حيث سوا بين الابن والست في ميراث أبيهما فتأمل

ذكر فيه أحكام الوصية وما يتعلق بها

● (الْوَصِيَّةُ مَدُونَةٌ) ولو لصحيح ، لأن الموت يرل فحاة ويعرض لها بقية الأحكام

باب

هي مشتقة من وصيت الشيء بالشيء إذا وصلته به كأن الموصي لما أوصى بها وصل ما بعد الموت بما قاء في يعود التصرف واحتلف في الخبر في قوله تعالى ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾^(١) فأكثر المفسرين على أنه المال الكثير وعليه فالترجيح فيها إذا كان المال كثيراً لما يأتي أنها تكرر في القليل

قوله [الوصية مدونة] هي في عرف الفقهاء عقد يوجب حقاً في ثلث مال عاقده يارم بموه أو بيانة عنه بعده ، وعدد الفرائص خاصة بما يوجب الحق في الثلث كما يؤخذ من تعريف ابن عرفة

قوله [لأن الموت يرل فحاة] علة للعالملة

قوله [ويعرض لها بقية الأحكام] قال (شب) وأما حكمه ففسده اللحمي وإن رتد للأحكام الخمسة فتحب عليه إذا كان ديباً أو نحوه ، ويبذل إليها إذا كانت بقرية في غير الواجب ، ونحرم محرم كالسياحة ونحوها وتكره إذا كانت بمكره أو في مال قليل وتباح إذا كانت بمباح من بيع أو شراء ونحو ذلك . ثم إن إعاداً أعدا المحرم مأمور به ، وأما قول ابن رتد وكذلك يقسم إعادها على الخمسة المذكورة ، فالمراد إعادها قبل موت الموصي فيجب إعاد ما يجب عليها ويحرم عليه الرجوع عنه ويبذل إعاد ما يبذل منها ، فإن حالف ولم يعد فقد ارتكب خلاف المدب وهو إما الكراهة أو خلاف الأولى وإعاداً يكره منها مكره والمطلوب منه الرجوع عنه وإعاد ما يباح منها مباح فله فعله والرجوع عنه ، وأما الوصية بعدل المولد الشريف فذكر العاكهاني أنه

لما فيه من زيادة الراد للميت

(ورُكَّهْها) الذى تتوقف عليه

• (مُوصًى وهو الحرُّ) فالعبد ولو شائئة لاتصح وصيته

(المالكُ) للموصى به ما كلاً تاماً . فاستعرق الدمة وصير المالك للموصى به
لا تصح وصيتهما وليس المراد مالك أمر نفسه بدليل ما بعد

(الْمُتَمَيِّرُ) لا محمول وسكران وصى لا تمير عديم حال الإيهاء

وتصح من السكران المميز ، ومن الحر المالك

(وإن سَتَيْبَهَا وصَعِيْرًا) ميمراً لأن المححر عليهما لحق أنفسهما فلو

معاً منها لكان المححر عليهما لتَحِقَّ عَرَّتُهُمَا

(أو) إذ كان (كاهراً) فصح وصيته . ألم يوص لمسلم سحو

• كروه والمكروه يلزم الوارث (أه)

قوله [لما فيها من زيادة الراد] علة للبد

قوله [فاستعرق الدمة] إلح اعترض بأن استعرق الدمة من أفراد غير

المالك وأمس حارحاً بقيد الهام إنما حرح به العبد لأن ملكه غير تام وهو قد حرح
بالحرية وحينئذ فلا حاجة لقيد الهام ، وقد يقال بل استعرق الدمة . الك لما بيده
وإلا لما وقت به ديونه وبمدم أن عتقه . أص حيث جهلت أرباب التبعات نعم
يجع . التصرف لعدم تمام الملك ولو ررق بما يعنى لم يترص له

قوله [وإن سَتَيْبَهَا] أى سواء كان . بلى عليه أو غير . بلى عليه كما فى

(ح) قال فى الوصح وإذا تدانين للمولى عليه م . ات لم يلزمه ذلك إلا أن
يوصى به ويحور . ثلثه ولاس القاسم إذا باع المولى عليه ولم يرد بيعه حتى مات
يلزمه بيعه اس ررقون وعلى هذا يلزمه الدين بعد . بيه فأله أفاده (س)

قوله [وصعيراً] قال فى المدونة وبصح وصية ابن عتير سين فأقل

مما يثارها إذا أصاب وحه الوصية ولم يكن وه احتلاط

قوله [سحو حذر] أى . كل . لا يصح تملكه لمسلم وإن أوصى

لكافر بذلك صح لصحة تملكه ذلك وتمة الصحة الحكم بإعادها إذا ترفعوا إليها

- وموصى به وهو ما مَلَكَ أو اسْتَحَقَّ - كولاية في قرية ، غير رائد على ثلثه
- (وموصى له وهو ما صَحَّ تملكه) للموصى به (وإن) كان الموصى به (كمسجد) ورباط وقطرة (وَصَرَفَ) الموصى به (في مصالحه) من مِرْمَة وَحُصْر ورِبْت وما زاد على ذلك فعلى حُدِّمَتَه من إمام ومؤذن وبحرهم احتاحوا أم لا كما إذا لم يحتج المسجد انتهى مما ذكر فاهم وتصح لمن يملك - ولو في تاني حال - كما أشار له بقوله
- (أو مَنْ سَيَكُون) من حمل - رجود أو سيوجد فيه حقه (إن استهلَّ)

- قوله [وموصى به] هذا هو الركن الثاني
- وقوله [وهو] [ذلك] هذا بالنسبة للوصية بالأموال ويختار به عن الوصية بملك الغير أو بما لا يملك أصلاً كالوصية بالحدود بالنسبة للإسلام
- وقوله [واستحق كولاية] مثال للوصية بمعنى البيعة بعد الموت
- وقوله [في قرية] معلق بموصى به فقد في كل من الوصية بالمال والوصية بالبيعة
- وقوله [غير رائد على ثلثه] قيد في الوصية بالمال
- وقوله [وموصى له] هذا هو الركن الثالث
- قوله [للموصى به] أي إن كان الموصى به مالا فإن كان الموصى به ببيعة قيل فيه وهو ما صلح لها
- قوله [وإن كان الموصى له كمسجد] أي هذا إذا كان الموصى له بمال آدمياً بل وإن كان كمسجد إلح لأنه يصلح لذلك باعتباره انماع الآدمي به بدليل قوله وصرف في مصالحه إلح
- قوله [فاهم] أي فيصرف جميعها لمن ذكر من أول الأمر
- قوله [ولو في تاني حال] أي هذا إذا كان يصح تملكه ما أوصى له به حال الوصية بل ولو كان يصح تملك ما أوصى له به في تاني حال فلا يشترط صحة الوصية كون الموصى له بمن يصح تملكه حسبها بل ولين المستقبل
- قوله [أو من سيكون] أي إذا قال أوصت لمن سكر من ولد فلان فيكون لمن يولد له سواء كان موجوداً بأن كان حياً الوصية أو غير رجود

صارحاً ونحوه مما يدل على تحقق حياته، كوصع كثير لكن لا يؤخذ من حلة الموصى به شيئاً لأنه لا يملك إلا بعد وصعه حياً فهي لوارث الموصى

(وورع) الشيء الموصى به لمن سيكون إن ولدت أكثر من واحد (على العدد) الذكر كالأُنثى عند الإطلاق، فإن نص الموصى على تفصيل عمل به، كما قال

(إلا لنس)، أو أوصى (لميت عليم) الموصى (عموته) حين الوصية (وصرف) الشيء الموصى به للميت (في) وفاة (دينيه) إن كان عليه دين (ولاً) يكن عليه دين (فلواريه) فإن لم يكن عليه دين ولا وارث له بطلت، ولا يأخذها بيت المال

(ودمي) تصح الوصية له ولا تمنع إن كان قريباً أو حاراً أو سق منه معروف، وإلا منعت حلاًفاً لإطلاق الشراح

أصلاً فيؤخر الموصى به للوصع على كل حال، فإذا وصع واستهل أحد ذلك الشيء الموصى به ومثله أوصيت لمن يولد لفلان فيكون لمن يولد له لا لولد الموحود بالفعل سواء علم أن له حين الوصية ولداً أم لا

• تسمية: إن كانت الوصية لحمل وئرل ميتاً أو انقش رح الموصى به لورثة الموصى وإن كانت الوصية لغير موحود انتظر إلى اليأس من الولادة ثم يرد لورثة الموصى

قوله [فهي لوارث الموصى] أي العلة وهو أحد قولين والثاني أنها توقف ويدفع لدوصى له إذا استهل كالموصى به، والظاهر أن هذا الخلاف في على الخلاف في كون الاستهلال شرطاً في الاستحقاق أو في صحة الوصية واحتلف أيضاً إذا أوصى لولد فلان ومن سيولد له وقلم بدحول الموحود من الأحفاد ومن سيوحده هل يسد الموحود بالعلة إلى أن يوحده غيره فيدخل معهم وبه أفق أكثر الأئمة أو يوقف الحديع إلى أن يقطع ولادة الأولاد ويثبت يقسم الأصل والعلة من كان حياً أحد حصته ومن مات أحد ورثته حصته قولان للشيخ أفاده (س)

قوله [على تفصيل] هو بالصاد المعجمة أي مقاصاة بأن قال للذكر مثل حظ الأنثيين مثلاً

قوله [وإلا منعت] أي مع الصحة لأن الوصية للممي صحيحة على

• (وقولُ) الموصي له (المعينُ) الذي عينه الموصي كريد (شَرْطٌ) في وجوبها وتعيينها حيث كان بالعملاً رشيداً ولابد من كون القبول بعد الموت فلا يسمعه قبوله قبل موت الموصي ، ولا يصبره رده في حياة الموصي فله القبول بعد الموت فإن مات المعين فلوارثه القبول ، كما يقوم مقام غير الرشيد وليه واحتررت «المعين» من الفقهاء ، فلا يشترط القبول لتعديده

ولا يحتاج رقيق (لإذن) من سيده (فيه) أى في القبول ، بل له أن يقبل من أوصى له به بدون إذن

• (كإيصائه) أى السيد فهو مصدر مصاف لماعله (بعثقه) أى عتق رقيقه ، فإنه لا يحتاج في يعود العتق لإذن من السيد ، بل يعتق بتمامه أو بحمل الثلث

• (وقوّم) الموصي به (بِعَلَّةٍ حَصَلَتْ) أى حدثت فيه (بعد الموت) أى بعد موت الموصي وقبل القبول فإذا أوصى له بحائط يساوى ألفاً ، وترك ألفين مراد الحائط به بعد الموت ثمرة مائتين فالموصى له الحائط - أى

كل حال . وأما الحوار وعندهم فشيء آخر

والحاصل أن ابن القاسم يقول بالحوار إذا كان على وجه الصلة بأن كانت لأهل قرابة وبحوها كما قال الشارح وإلا كرهت . وأحارها أشبه مطلقاً لكن قال في التوضيح وقيد ابن رشد إطلاق قول أشبه بحوارها للدمى بكوبه دا سب من حوار أويد سقت له ، فإن لم يكن لذلك فالوصية له محظورة إذ لا يوصى للكافر من غير سب ويترك المسلم إلا مسلم سوء مريض الإيمان أفاده (س) وجرح بالدمى الحرى فلا تصح له الوصية على ما قاله أصح وهو المعتمد خلافاً لما يقتضيه كلام عبد الوهاب من صحتها له

قوله [في حياة الموصي] أى ولو كان رده حياء من الموصي كما يقع كثيراً ، وأما إن ردها بعد موت الموصي فليس له قبولها بعد ذلك

قوله [فلوارثه القبول] أى وسواء مات المعين قبل عله بالوصية أو بعد عله بها اللهم إلا أن يريد الموصي الموصى له بعيه فليس لوارثه القبول

الأصول — بتمامه . وله ستة وستون وثلاث ، ثلث المائتين ، ساء على أن الملك بالموت والعرة يوم السعيد وتقدر أن الثمرة معلومة للموصى لكونه أوصى بأصلها • (وصيعة) بلفظ يدل بل (ولو بإشارة) مهمة ولو من قادر على النطق • (وسطكت) الوصية (بردة) أى ردة الموصى أو الموصى له لا بردة الموصى به

قوله [ساء على أن الملك بالموت] حاصله أن علة الموصى به الحادثة بعد الموت وقبل القبول قبل كلها للموصى . وقيل كلها للموصى له وقيل له ثلثها فقط وهذا الأخير هو الذى أحاربه المصنف ، وسب هذا الخلاف الواقع فى العلة الخلاف فى أن المعتبر فى تمديد الوصية هل هو وقت قبول المعين لها . فإذا تأخر التول حتى حدثت العلة بعد الموت فلا يكون شئ منها للموصى له بل كلها للموصى أو المعتبر فى تمديد وقت الموت ، لأن الملك للموصى له بالموت وتمتصى كون الملك له بالموت أن العلة المذكورة كلها للموصى له أو المعتبر فى تمديد الأمور مرة . وهذا وقت القول ووقت الموت أقوال ثلاثة فمن اعبر فى تمديد وقت الدول قال العلة كلها للموصى ومن اعتر وقت الموت قال كلها للموصى له ، ومن اعتر الأمرين أعطى للموصى له منها ثلثها وهذا هو المشهور وأعدل الأقوال .

اد علمت ذلك فالمناسب لتأخر أن يقول ساء على أن الملك بالموت والقول

قوله [بلفظ يدل] أى عليها صراحة كأوصت أو كان غير صريح فى الدلالة عليها لكن يهم منه إرادة الوصية بالقربة كأعطوا التى العلى لعلان بعد موته

قوله [ولو بإشارة] متلها الكتابة بالطريق الأولى

قوله [ولو من قادر على النطق] أى خلافاً لاس شعان

قوله [أى ردة الموصى] إلح أى فإن رجع للإسلام فقال أصعب إن كانت مكتوبة حارت وإلا فلا ، واستبعد (ر) بطلانها بردة الموصى له قائلاً إنها ليست من معاه حتى تعطل برده قال (س) وهو ظاهر

قوله [لا بردة الموصى به] أى بأن كان الموصى به عبداً

• (وعمصية) أى أوصى بمال لها أو بفعلها ، فالوصية باطلة ، وبفعل الورثة بالمال ما شاءوا . كوصية بمال يشتري به حمراً يشرب ، أو دفعه لمن يقتل نفساً ظلماً ، أو يبنى به مسجداً فى أرض محسة للموتى كقراءة مصر ، أو لمن يصلى عنه ، أو يصوم عنه ، أو يقبذ دهب أو فضة يعلقى فى قبة ولـ
 • (و) بطلت الوصية (لوارث) لخديث « لا وصية لوارث »

قوله [وعمصية] المراد بها الأمر المحرم فالوصية بالمكروه والمباح يجب تنعيمها كما قال الأحورى قال (ر) وهو غير ظاهر بل تنعيم الوصية بالمكروه وفى تنعيم الوصية بالمباح وعدم تنعيمها قولان ، وكأن الأحورى قاس ما قاله على اتباع شرط الواقف وإن كره وأما الوصية بالمندوب فمعد وحوتاً وما فى التناثى من نكاح تنعيمها فمردود

قوله [كوصية بمال يشتري به حراً] أى ومنه أيضاً الوصية ببياعة عليه أو بلهو محرم فى عرس

قوله [أو يبنى به مسجداً] قال (س) ومن أمتلته أيضاً أن يوصى بساء قبة عليه وهو ليس من أهلها أو يوصى بإقامة المولد على الوجه الذى يتبع فى هذه الأداة من احتلاط النساء بالرجال والبطر للحرمة ويحرم نحو ذلك من المكروه . وكأن يوصى بكتب حواري سؤال القبر وجعله معه فى كفه أو قبره اللهم إلا أن يجعله فى صورة من نحاس ويجعل فى حذار القبر لثناؤه بركته كما قاله المساوى

قوله [أو لمن يصلى عنه] إلح أى بخلاف الوصية لمن يقرأ على قبره فإنما ناهية كالوصية بالخبر عنه

قوله [وبطلت الوصية لوارث] أى ولو بقليل رداة على حقه وإن أوصى للوارث ولغيره بطلت حصه الوارث فقط

قوله [لخديث لاوصيه لوارث] أى وهو ناسخ لقوله تعالى ﴿ كَذِبَ عَائِشَةُ كُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأُولَادِ ﴾ (١) الآية وهذا عمر الحديث وصدوره « إن الله سبحانه وتعالى قد أعطى لكل دى حق حقه ألا لاوصية لوارث »

(كعبه) أى الوارث (برائِدِ الثُلُثِ) ويعتبر الرائد (يومَ التعميدِ) لا يوم الموت وظاهره بطلان الرائد وإن لم يكن له وارث لتحقيق ست المال ، وهو مذهب مالك والجمهور وذهب أنوحيبة إلى صحتها كأحمد فى أحد قوليه (وإن أُحْيِرَ) ما أوصى به للوارث أو الرائد على الثلث أى أحاره الورثة (مُعْطِيَةً مِنْهُمْ) أى ابتداء عطية ، لا تعميد لوصية الموصى فلان من حيازة الموصى له قبل حصول مانع للمحير ، وكون المحير من أهل التبرع ولم يذكر شرط القول الرامى لم أره لعير الأجهورى كما قاله شيخنا الأمير

قوله [برائد الثلث] أى إذا أوصى لأحى نصف ماله مثلاً أو بقدر معين يلغ ذلك تعدت الوصة بالثلث ورد ما راد عليه ولو لم يكن له وارث لحق بيت المال كما أفاده الشارح

قوله [مُعْطِيَةً مِنْهُمْ] هذا هو المشهور وهو مذهب المدونة
قوله [لا تعميد لوصية الموصى] أى خلافاً لاس القصار وابن العطار القائلين بذلك ، وعلى هذا القول فإن أُحْيِرَ فلا تحتاج لقول ثان ويحتاج له على الأول ، وعليه أيضاً يكون فعل الميت محدولاً على الصحة حتى يرد ، وعلى الأول يكون محمولاً على الرد حتى يحار ، ومن تمرات الخلاف أيضاً لو أوصى بعق حارية ليس له غيرها فأحار الوارث فهل الولاء كله لاهت أو ثلثه ، وكذلك إذا أوصى بحارية لوارثه وهى روضة لذلك الوارث فأحار باقى الورثة تلك الوصية فهل يفسح الكاح بالموت أو بعد الإحارة كذا فى حاشية السيد نقله [محتسب الأصل] ، وقد يقال إن تمر الخلاف لا تظهر بالنسبة للروحة لأن الروح آيل أمره للملك الكل بالإحارة أو العصى بالموت فالظاهر أن الكاح يفسح بالموت على كل حال فتأمل

قوله [فلان من حيازة الموصى له] أى كما فى التوضيح وعبره

قوله [من أهل التبرع] أى بأن يكون رسيداً لا دير عليه

قوله [ولم يذكر شرط القول] الأوضح أن يقول ولم أذكر شرط القول لأن

كلامه يؤهم أن الصير عائد على المتى مع أنه لم يذكر شيئاً من الشروط أصلاً

• (و) بطلت الوصية (برجوع) من الموصى (فيها) سواء وقع منه الإيصاء في صحته أو مرضه (وإن) كان الرجوع (عمرص) أى فيه دعماً لتوهم أنه لما كان فيه انتزاع للغير لا يعتبر ، ويحور - وتنطل به - ولو كان التزم حين الوصية عدم الرجوع على الراجح وأما الذى نتاه في مرضه من صدقة أو حسن فلا رجوع له فيه وإن كان محرجه من الثلث

وبين ما نه الرجوع فيها بقوله (يقول) صريح كما أبطلت وصيتي وأورحت عنها (أو عتق) للرقبة التى أوصى بها ليريد مثلاً

• (وإيلاد) بأن وطئ الأمة الموصى بها ليريد فحلمات منه فإنه تنطل الوصية (وتحليص حب رزغ) بتدريته فإذا أوصى برزغ تم حصده ودرسه بدون تدرية لا تنطل على المعتمد (وتسح عرل) أوصى به (وصرع متعدين) من ذهب أو فضة (ودبح حيوان) أوصى به (وتفصيل شقة) كقطع أو بقعة أوصى به تم فصله ثوباً مثلاً فإنه تنطل الوصية به لروال الاسم في قوله أوصيت بالمقطع أو البقعة مثلاً ، بخلاف ما لو قال أو صيت بالثوب ثم فصله فلا تنطل

• (كأن قال) الموصى في صبيحة وصيته (إن مت من مرضى) هذا (أو) إن مت من (سرى هذا) فلعلل كذا (ولم يموت) من مرضه أو سمره فتنطل ، لأنه علق الوصية على الموت فيهما ولم يحصل

قوله [دعماً لتوهم] إلح علة لمحدوف تقديره وبالع على ذلك

قوله [لا تنطل على المعتمد] أى لأنه لم يرل عنه اسم الرزغ

قوله [وسح عرل] أى لأن اسم العرل انتقل عنه وكذا يقال فيما بعده

كما أعاده الشارح

قوله [لأنه علق الوصية على الموت] طاهره أنه لا بد من الصريح

بالقيد الذى هو الموت وليس كذلك ، بل متى أشهد على وصيه في مرضه أو سمره

وكانت بغير كتاب فلا تعد إلا إذا مات منه سواء صرح بذلك كما لو قال

إن مت من مرضى أو سرى هذا فلعلل كذا ، أو لم يصرح كما لو قال إن

مت فلعلل كذا ، أو قال يحرح لعلل من مالى كذا ولم يقل إن مت أو لم يقل

• وعمل بطلانها

(إن لم يكتبها) في كتاب (وأحرقه ولم يسترده) فإن كتبها وأحرقه ولم يسترده ولم يمض في الوصية لا تطل فإن كتبها بأن قال في كتابه إن مات في مرضي هذا فلان كذا ، أو فعلى فلان حرّ ولم يحرقه ولم يمض فتطل ، أو أحرقه واسترده فتطل ولو مات في مرضه نظراً لكون الرد لإطلاا وقيل إن مات لا تطل . ولكنه مسمى على الإبطال لأنه أطلق في قوله (إن ردّه بطلت) ويحتمل الثاني لأنه ذكره بعد قوله « ولم يمض » وقد اعمد شيخنا الطلان

(كالمطلقة) التي لم تقيد بمرصه وكتبت ، فإنها تطل برد الكتاب ولا تطل إذا لم يحرقه أو كانت بغير كتاب (لا) تطل الوصية بدار لريد (بهتدّم) لتلك (الدار) على المعتمد ، وهل له المقصر أولاً ؟ خلاف

شيأ من ذلك . بل أشهد أن لفلان كذا وصية لأن المعنى عليه حيث لم يصرح بالتعدي كمن مات أفاده من

قوله [وعمل بطلانها إن لم يكتبها] إلح أي فصورها أربع الطلان في ثلاث وهي ما إذا كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يحرقه أو بكتاب وأحرقه ثم استرده . والصحة في واحدة وهي ما إذا كانت بكتاب وأحرقه ولم يسترده وهذه الصور الأربعة إذا انتهى القيد بأن لم يمض من مرضه أو سفره ، وأما إن حصل بأن مات في المرض أو السفر فصها أربعة أيضاً تصح في ثلاث وهي إن كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يحرقه أو أحرقه ولم يسترده فإن أحرقه واسترده فعولان بالصحة والطلان (أفاده محمى الأصل)

قوله [كالمطلقة] أي وصورها أربع تطل في واحدة وهي ما إذا كانت بكتاب وأحرقه ثم استرده . وتصح في ثلاث . وهي ما إذا لم تكن بكتاب أصلا أو بكتاب ولم يحرقه أو أحرقه ولم يسترده فمادة الصور اثنا عشرة صورة قد عدتها

قوله [خلاف] أي مسور واستظهر في الحاشية أنه لا وصى له

(ولا) تطل الوصية (برهنه) الشيء الموصى به، لأن ملك الموصى لم ينتقل
إذ مات فتحلصه على الوارث

(و) لا تطل (ترويح رقيق) أى أوصى به لشخص ثم روجه

(و) لا تطل (تعليمه) صعة فإذا أوصى برقيق لرید تم علمه صعة

فلا تطل ، وشاركه الوارث بقيمة التعليم

(و) لا تطل (بوطء) من الموصى لخاريته التى أوصى بها لرید

وتوقف ليطر هل حملت فتطل أو لا بإحداها الموصى له

(أو باعه) أى باع الموصى الشيء الموصى به المعنى (ورح له) بذاته

سحو شراء فلا تطل أما إن لم ترجه بذاتها واستحلف غيرها فتطل ، بخلاف ماله

أوصى شيء غير معين ككتاب بدينه غير المعينة واستحلف غيرها فلا تطل

الوصية ويأخذ الموصى له ما استحلف وليس من التعيين أن يكون له ثوب واحد

(أو أوصى بثلاث ماله) فباعه أى المال واستحلف غيره فلا تطل ،

لأن العرة بما يملك يوم الموت سواء راد أو نقص

(ولا) تطل الوصية (إن حصص) الموصى (الدائر) الموصى بها أى

قوله [ترويح رقيق] أى ذكر أو أنى

قوله [وشاركه الوارث] إلح أى يكون نوارث شركة فى ملك الرقة

نسبة ما رادته الصعة كما لو فرض أنها بدون صعة تساوى عشرة بالصعة تساوى

حسنة عشر كان شريكا معه بالتلت

قوله [ولا تطل بوطء] أى لا تطل بمجرد الوطاء بل يطر فيها بعد

ذلك كما قال الشارح

قوله [سحو شراء] دخل فى ذلك الإرث

قوله [أما إن لم ترجه بذاتها] الأوصح أن يقول وأما إن لم يرجع بذاته

وكذا قوله واستحلف غيرها

قوله [واستحلف غيرها] أى من حسنها أو من غير حسنها

قوله [ويأخذ الموصى به ما استحلف] أى لصدقه عليه بأنه يباب بدينه

قوله [وليس من المعنى أن يكون له ثوب واحد] أى كما يفيدته نقل

حمل عليها حصصاً من حير ونحوه (أو صَمَحَ الثوبَ) أى صمغ الموصى الثوب الذى أوصى به ، فلا تطل (وأحدّه بريادته) أى أن الموصى له يأخذ الشيء الموصى به حيث قلنا لم تطل ، ولو كان فيه ريادة ، كصمغ ، أو سويق لُتَّ ولا تنىء عليه فى مقابلة الريادة

• (وإن أوصى له) لشخص واحد (بوصية بعد) وصية (أخرى) من نوع واحد وهما متساويتان كقوله أو صيت لريد عشرة دناير ، ثم قال أوصيت أوصيت له عشرة دناير أو نوعين ، كقوله أو صيت له بدناير ، ثم قال أوصيت له ثوب (فالوصيتان) للموصى له

(إلا من نوع وإحداهما أكثر) كعشرة ثم خمسة وعكسه من صف واحد فالأكثر يأحد (وإن تقدّم) فى الإيصاء ولا يكون الثانى ناسحاً ولا يأحد لوصيتين كانتا بكتاب أو كتابين أحرجهما أولاً ما لم يسترد الكتاب ،

المواق والموصوع أنه لم يقصد عين ذلك الثوب ، بل قال أوصيت له ثوب أو ثوبى مثلاً

قوله [ولا شيء عليه فى مقابلة الريادة] أى لا مشاركة للوارث فيه بقيمة ما راد بحلاف الرقيق يعلوه صعة فإنه يشارك الموصى له بقيمة كما مر ، والفرق أن الرقيق تريد قيمته بالتعليم ريادة كثيرة أماده والأصل تأمل

قوله [لشخص] فيه حذف أى التفسيرية

قوله [فالوصيتان للموصى له] أى تنهاهما إن أحدهما التلت أو ماحمله مهما وسواء كانتا بكتاب أو بدونه

قوله [كانتا بكتاب أو كتابين] أتى بهذا التعميم رداً على المخالف إذ قد روى عن مالك ومطرف إن تقدم الأكثر فله الوصيتان وإلا فله الأكثر فقط ، وحكى الأحمى عن مطرف إن كانتا بكتابين فله الأكثر مهما تأخر أو تقدم وإن كانتا فى كتاب واحد وقدم الأكثر فهما له معاً ، وإن تأخر الأكثر فهو له فقط وحكى ابن ررقون عن عبد الملك إذا كانا بكتابين فله الأكثر وإلا فهما له معاً تقدم الأكثر أو تأخر

ولأبطلت كما لو رجع بالقول وإن أوصى له بعدد كفاية ثم سحره كربع أو عكسه فيعتبر الأكثر ويأخذه الموصى له

• (وإن أوصى) في صحته أو مرضه (لوارث) كآخ ليس للموصى وقت الوصية إن (أو) أوصى لغيره (أى لعبر وارث وقت الوصية كأمراة أحسية (فتعتبر الحال) الأول بأن حدث له إن أو تزوج المرأة (المعتبر المال) مال الحال له في الصورتين ، فإذا مات الموصى صحت في الأول للأخ لحيته بالأس فصار عند الموت غير وارث وبطلت في الثانية لصيرورة المرأة وارثة (ولو لم يتعلم الموصى) بصيرورة الوارث غير وارث ، كما لو أوصت المرأة لزوجها ثم أسها فتصح الوصية ولو لم تعلم خلافاً لقول إن القاسم إن علمت بطلانها ولم تعبر حارت الوصية وإن لم تعلم فلا شيء له

• (و) إذا أوصى للمساكين (دخل الفقير في المسكين وعكسه) أوصى للفقير فيدخل المسكين بطراً للعرف متى أطلق أحدهما شمل الآخر فلو كان العرف افتراقهما اسع (و) دخل (في الأقارب)

قوله [ولأبطلت] أى بطل ما استرده

قوله [ليس للموصى] إلح الماسك الإتيان بالواو وتكون الحاملة حالية

قوله [ولو لم يعلم الموصى] المالعة راحة للصورة الثانية لأن خلاف

إن القاسم فيها . ولا يصح رجوعها للأولى لعدم وجود الخلاف فيها بل بطلان الوصية فيها باتفاق . سواء علم الموصى بموت أسه ولم يعبر الوصية أو لم يعلم

قوله [بطراً للعرف] أى من أنهما إذا افترقا احتدها وإذا احتدها افترقا

وهذا كله متى على القول بعدم ترادفهما ، وأما على القول بترادفهما فهو عسه فلا معنى للدخول ، ومحل الدخول أيضاً حيث لم يقع من الموصى النص على المساكين دون الفقراء أو عكسه

قوله [ودخل في الأقارب] إلح حاصله أنه إذا قال أوصيت لأهلى

أو لأقارنى أو لدوى رحى بكذا احتص بالوصية أقاربه لأنهم لأنهم عر ورثة للموصى . ولا يدخل أقاربه لأنه حيث كانوا يرتونه ، هذا إن لم يكن له أقارب

أقاربه لأمه إلح كقولہ أوصيت لأقاربي أو أقارب فلان فيدخل شرعاً في صبيحته أقاربه لأمه

(و) في (الأهل) كقولہ أوصيت لأهلي أو أهل فلان

(و) في (الأرحام) كقولہ أوصيت لأرحامي أو أرحام فلان فيدخل (أقاربه لأمه) كأبيها وعمها لأبيها وأولمها وأحبها واس عمتها ومحل دخول أقارب أمه (إن لم يكن له) أي للموصي (أقارب لأب) غير ورثة فإن كان ، فلا يدخل أقارب أمه ويحتص بها أقارب أبيه لتسه الوصية بالإرث من حيث تقدم العصبة على دوى الأرحام وإذا قال أوصيت لأقارب فلان ، فيشمل الوارث منهم لفلان وغير الوارث ، كما قال

(والوارث كغيره) أما لو قال أوصيت لأقاربي أو أهلي أو لدى رحي فلا يشمل وراثته لأنه لا وصية لوارث ، كما قال

(بمخلاف أقاربه هو و) إذا دخل أقارب فلان أو أقاربه هو (أو وتر)

أي حصص انتهى رائد على غيره لا بالجميع (المحتاج الأبعد) نص على الموهوم إذا يعلم ليطار المحتاح الأقرب من باب أولى (إلا لبيان) من الموصي حال وصيته

لأبيه غير وراثتي وإلا احتصوا بها ولا يدخل معهم أقاربه لأمه ، وإن قال أو لأقارب فلان أو لأهله أو لدى رحمه احتص بها أقاربه لأمه إن لم يكن له أقارب من جهة أمه وإلا احتصوا بها كانوا ورثة لفلان المذكور أولاً يدخل معهم أقاربه من جهة أمه

قوله [أقاربه لأمه إلح] أي إلى آخر ما يأتي في المتن في قوله إن لم يكن له أقارب لأب

قوله [إن لم يكن له أقارب لأب] إلح هذا قول ابن القاسم هنا وفي المتن وقال غيره يدخل أقارب الأم مع أقارب الأب هنا وفي المتن

قوله [أي حصص انتهى رائد] إلح حاصله أنه إذا أوصى لأهله أو أقاربه أو دوى رحمه أو لأهل فلان أو أقاربه أو دوى رحمه احتص بالوصية الأقارب من جهة الأم حيث لم يكن هناك أقارب من جهة الأب ، أو احتص بها الأقارب من جهة الأب عند وجودهم فإن استووا في الحاجة سوى بينهم في

كقوله أعطوا الأقرب فالأقرب ، أو فلاناً ثم فلاناً ، فيقدم الأقرب بالتصصيل ولو غير محتاج لا بالجميع

• (و) دخل (الحملُ في الحارية) كأن أوصى بحاريتها الحامل من غيره لشخص . فإنها تكون مع حملها لذلك الشخص ، لأنه كحرء منها ما لم تصبه في حياة السيد ، أو يستشه كما قال

(إن لم يستشهِ) أي الحمل كقوله ، أو صيت بها دون حملها ، فلا يدخل وإذا أوصى بثلاثة أو بعدد جماعة غير محصورين كالفقراء أو العراة أو بنى تميم ، فلا يلزم تعميم الموصى لهم بالإعطاء ، كما أشار له بقوله (ولا يلزم تعميم نحو العراة) بخلاف خدمة مسحد أو أهل رواق لخصرهم

الإعطاء وإن كان فيهم محتاج أو أحوج وحب لإثاره على غيره سواء كان ذلك المحتاج أقرب أو أبعد

قوله [بالتصصيل] أي بالإيثار والريادة ويأتى هنا قول الأجهوري

بمسل وإيصاء ولاء حارة بكاح أحاً وأباً على الحد قدم

ولما لم يحتص بالمقدم الخديج لثلاث يؤدي إلى بطلان الوصية

قوله [كأن أوصى بحاريتها] احترز بذلك من الموصى بعقها وهي حامل فإنه يدخل الحمل ولا يتأتى فيه قول المصنف إن لم يستشه لعدم صحة الاستثناء كما في (س) ، لأن الموصى بعقها مثل من أعتقها بالفعل وهي لا يصح فيها استثناء الحدل ، ولما صح استثنائه في الموصى بها لشخص ولم يصح استثنائه مع عقها لأن الشرع كمل عليه العتق إذا أعتق حرراً منها ولم يكدل عليه الهبة إذا وهب حرراً منها والوصية كالهبة

قوله [الحامل من غيره] أي من روح أو رباً ، وأما الحامل منه فلا يأتى ذلك فيها لأنها لا تملك للغير

قوله [ولا يلزم تعديم نحو العراة] أي ولا التسوية بينهم ويدخل في نحو العراة فقراء الرباط والمدارس والجامع الأهر

قوله [بخلاف خدمة مسحد] أي محصورين معينين ومهم خدمة الأهر لأن خدمته محصورون ومعاوروه غير محصورين ، وكذا يقال في مثل نلته السالك - رابع

يلزم تعميمهم (واحتشد) متولى تفرقة الوصية في القسمين فيريد الأحرار
 • وإن (أوصى) شخص (لعديه) أى رقيقه ذكراً أو أنثى (سُئِلَهِ) أى
 تلت مال السيد الموصى أو محرر كربع (عَشَقَ) الرقيق الموصى له عما ذكر
 (إن حَمَلَهُ) أى التلت الذى من حملته الرقيق ، فإذا ترك السيد مائتين
 والعد يساوى مائة عتق ويحتص بماله دون الورثة فلو ترك السيد ثلثائة والرقيق
 يساوى مائة عتق لحمل الثلث له (وَأَحَدَ) الرقيق (باقية) أى التلت
 فيأخذ من المائة ثلاثة وثلاثين وثلاثاً كما قال (إن راداً ، وإلا) يحمله الثلث
 (قُومَ في ماله) أى يقوم على الرقيق بقيمة نفسه في ماله (إن حَمَلَهُ)
 عتق كله كما لو كان بيد الرقيق مائتان بقيمته مائة فيعتق منه ثلثه — إذ لا مال

السيد البدوى

قوله [واحتشد متولى تفرقة الوصية في القسمين] أى قسم غير المحصورين
 ولا يلزم تعميمهم والمحصورين ويلزم تعميمهم في أصل الإعطاء ، وكذلك يحتهد
 فيما إذا قال الموصى أو صبت لريد وللقرءاء تلت مالى مثلاً فيحتهد فيما يعطيه
 لريد من قلة وكثرة بحسب القرائن والأحوال ، لأن القرية هنا دلت على أن
 الموصى أعطى المعلوم حكم المجهول وألحقه به وأحراره على حكمه حيث صدق عليه
 ولا شيء لو ارث ريد إن مات ريد قبل التفرقة بخلاف ماله أو وصى لمعيين كريد
 وعمره فيقسم بينهما بالسوية ومن مات بهذا قبل القسم فوارثه يقوم مقامه

قوله [أى التلت] أى من جميع مال السيد ومال العد المقدر أنه للسيد

قوله [ويحتص بماله دون الورثة] أى إن كان له مال

قوله [فلو ترك السيد ثلثائة] إلح دخول على كلام المتى

قوله [فيأخذ من المائة ثلاثاً وثلاثين وثلاثاً] الأسهل حذف قوله من
 المائة واقتصار على ما بعده لأن معناه أنا نسب تلت مال السيد بقيمة العد محده
 يريد عنها ثلاثاً وثلاثين وثلاثاً فيأخذها العد في هذا المثال

قوله [أى يقوم على الرقيق بقية نفسه] أى بعد عحر ثلت السيد عن
 استعراق العد لمحل القدر الذى يكمل عتق العد من حملة مال السيد

قوله [إن حمله] أى حمله ماله باقيه

للسيد إلا الرقيق وهو مائة ثم يطر لما بيده - وهو المائتان - فيعتق منه ثلثاه في بطير ستة وستين وثلثين يأحدها منه الوارث من المائتين ماله ، وما بقى من المائتين للعد وكذا لو ترك السيد مائة وقيمة العد مائة وماله الذى بيده مائة أو خمسون فيعتق منه انتداء ثلثا بطراً لمال السيد وقيمة العد - وهو مائتان - إدهما مال السيد ثم يعتق منه ثلثه الباقي من ماله الذى بيده - وهو المائة أو الخمسون - في بطير ثلاثة وتلاتين وثلث يأحدها من الوارث وما بقى للرقيق ، فليس معنى قوم في ماله جعل ماله من حملة مال السيد حتى يعتق العد ، ولا تنى له من ماله كما في الشراح هذا هو التحرير ، وإلا يحمله الثلث - كما إذا لم يكن للسيد غير العد ولا مال للعد - عتق ثلثه ، كما قال

• (وَالْإِلَّاحَرَّاحَ مِنْ مَحْمِلِهِ)

وإذا أوصى شخص لوارث أو برائد عن الثلث في صحته أو مرضه ، فليقية الورثة أو الوراث الإحارة والرد فإن أحرار حال مرض الموصى لرمته الإحارة فلا رد له بعد ذلك حيث لم يصح الموصى صحة سنة ولم يكن للمجبر عذر محهل ، كما أشار له بقوله

(وَلَمْ يَرَمْ إِحَارَةُ الْوَارِثِ) أى كما إذا أوصى برائد عن الثلث ، أو أحراره

قوله [في بطير ستة وستين وثلثين] أى لأنها هى التى تجعل مالا للسيد

قوله [ماله] بدل من المائتين

قوله [وما بقى من المائتين للعد] أى وهو مائة وتلاتة وثلثون وثلث

قوله [وما بقى للرقيق] أى وهو ستة وستون وثلثان في الأولى وستة عشر وثلثان

في الباقية

قوله [كما في الشراح] متال للمعنى

قوله [هذا هو التحرير] أى لأنه مقتضى نص ابن القاسم كما أفاده في الأصل

قوله [وإلا حرح منه محمله] أى محمل تلت السيد وهو بليت العد في المثال

قوله [ولم إحارة الوارث] إلح حاصله أنه تلزمه الإحارة بشروط خمسة

أولها كون الإحارة بمرض الموصى المخوف سواء كانت الوصية فيه أو في الصحة

تأبها أن لا يصح الموصى بعد ذلك تألها أن لا يكون معدوراً بكونه في نفقة

بعض الورثة - إن أوصى لبعضهم - حيث كانت إحصارة الخبير (بمرض) يحوف قائم بالموصى ، سواء كانت الوصية في الصحة أو المرض ، بشرط أن الموصى (لم يصبح) صحة بينة (بعده) أي بعد المرض الذي أحار فيه الوارث فإن صح ثم مرض فمات لم يلزم الوارث إحصارته الواقعة منه سابقاً بل الرد وأشار لشرط آخر في لروم الإحصارة بقوله

(إلا لتسي عذر) في إحصارة الوارث ، فإن كان له عذر فلا يلزمه بل له أن يرد ككون الخبير في نفقة الموصى أو حووه من الموصى له (ومنه) أي العذر (الجهل) بأنه يلزمه الإحصارة في المرض (إن كان ميتة) يتحمله (أن له ردّ الرائد أورد) ما أوصى به لبعض الورثة ، فإنه لا يلزمه الإحصارة (و) إن (حلف) بالله الذي لا إله غيره إلى لا أعلم حين الإحصارة أن لي الرد ، أي اعتقد أن له التصرف متى شاء وما شاء فإن نكل لزمه ما أحار ،

الموصى أو عليه دين له أو حائف من سطوته رابعها أن لا يكون الخبير ممن يحفل أن له الرد والإحصارة حامسها أن يكون الخبير رشيداً ، إذا علمت ذلك فليس المراد أنه يلزم الوارث أن يحير وإنما مراد المصنف أنه إذا أحار وصية مورثه قبل موته فما له فيه الرد بعده لزمته تلك الإحصارة بتلك الشروط سواء تنزع بالإحصارة من نفسه أو طلبها منه الموصى كما ذهب إليه غير واحد من شيوخ عبد الحق وليس له بعد موته الرد متدسكاً بأنه من إسقاط التقيء قبل وحووه لأنه وإن لم يجب وحده سب الوحوب وهو المرض

قوله [وأشار لشرط آخر] هذا هو ثالث التمرط

قوله [ككون الخبير في نفقة الموصى] مثال للعذر

قوله [أو حووه من الموصى له] أي لكونه ذا سطوة في تلك الحالة مثلاً

قوله [الجهل] غير المصنف جعله شرطاً آخر وكل صحيح

قوله [وإن حلف بالله] شرط في قول العذر بالجهل فهو شرط في الشرط

قوله [أي اعتقد] أي من أحار

وقوله [أن له التصرف] أي الموصى

كمن يعلم أنه لا وصية لوارث وأحار بالشروط فلا يقبل منه يمين
 (وإنْ أَوْصَى) لشخص (نصيب أبيه) بأن قال أو صيت لزيد
 نصيب ابني أو مثله بأن قال أو صيت لزيد يمثل نصيب ابني ، فإن لم يكن
 له إلا ابن فيأخذ الموصي له جميع تركة الميت الموصى إن أحار الابن الوصية ،
 وإلا فالموصي له تلت التركة فقط فإن قال ذلك ومعه ابنان فيأخذ نصف التركة
 إن أحار وإلا فالتلت ولا كلام لم وإن زادوا فله قدر نصيب واحد ولا كلام لم
 فإن كان مع الابن دو فرض فالموصي له جميع التركة بعد دوى العرص إن
 أحار إلى آخر ما علمته وقد أشار لذلك بقوله
 (جميع نصيبه) فإن قال في وصيته اجعلوا فلانا مبرة ابني أو الخقوه

قوله [وأحار بالشروط] أى ما عدا عدم الجهل لأنه الموصوع
 قوله [أو مثله] اعلم أنه إذا جمع بين مثل ونصيب فظاهر أن له
 الجميع اتفاقاً ، وأما إن حذف مثل واقتصر على نصيب فهم ابن الخاح و ابن
 شاس أنه كذلك الذى صرح به اللحى أنه يجعل الموصى له رائداً وتكون التركة
 بيه وبين الابن نصيبين اتفاقاً أفاده (س)
 قوله [فيأخذ الموصى له جميع تركة الميت] أى شرط أن يكون الابن
 موحوداً فإن لم يكن موحوداً بأن قال أوصيت له نصيب ابني ولا ابن له فتسطل
 إلا أن يقول لو كان موحوداً أو يحدث له بعد الوصية وقل الموت ولا بد أن يكون
 ذلك الولد معيماً وأما لو قال أوصيت له نصيب أحد أولادى وكان له ورثة
 يحلف لإزتهم فسيذكره في محرم من عدد رؤسهم وأن لا يقوم بذلك الولد مانع
 ككوبه رقيقاً أو كافراً فتسطل الوصية إلا أن يقول أو صيت له نصيب ابني لو كان
 يرث فيعطى نصسه حينئذ وتتوقف الوصية على إحارة الوارث فيما راد على التلت
 قوله [إلى آخر ما علمته] أى في السوادة وحاصله أنه إن مات الموصى
 'ريب نصيبه وترك صاحب فرض كروحة مثلاً ، فإن كان معه ابن وأحار كانت
 السعة الأمان للموصى له وإن لم يجرأ أحد تلت التركة وإن كان معه ابنان كان له
 نصيب ما بقى بعد العرص إن أحار وإلا فله تلت التركة فإن زادوا كان له مثل
 نصيب أحدهم أحاروا أولاً

به ، أو أدرلوه ميرلته ، أو احملوه وارثامعه ، أو من عداد ولدى ، فإن الموصى له يقدر رائداً على دريته فتكون التركة نصفين إن كان له ابن واحد وأحار ، وإلا فالثلث للموصى له . فإن كان للموصى ابنان فالموصى له الثلث أحار أم لا . ولو كانوا ثلاثة فهو كراخ وهكذا فلو كان مع الذكور إناث فهو كذلك فلو كانت الوصية لأبنتي لكان لها مثل أنثى من سانه ، وإلى ذلك أشار بقوله

(وقدّر رائداً في احملوه أو أحقوه أو برّلوه مسرّلسه) فإن قال الموصى أوصيت لفلان بنصف نصيب ولدى ، وأحار الولد ، فهل يعطى نصيبه مرة أو مرتين فإذا كان الولد ابناً واستين أو كانا ابنتين وأحاراً فيكون له نصف التركة أو جميعها ؟ قولان ، قال ابن القصار صعب الشيء . قدره مرتين وهو مذهب أى حبيبة والتامعى وهو الأطهر وقيل صعب الشيء ما ساواه فثمرة الخلاف عند تعدد الولد كما مثلنا أما مع ابن واحد فالموصى له جميع التركة إن أحار على كلا القولين ، كما قال

(والأطهر أن صعبه مثله ، و) إن أوصى لشخص () مثل (نصيب أحد الورثة) فيحاسبهم الموصى له (محرز من عدد رؤسهم أى يقسم المال على الورثة وعلى الموصى له الذكر كالأبنتى ، ثم بعد أحده ما بانه يقسم الباقي على الورثة على العريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين

قوله [يقدر رائداً على دريته] أى فإن كان الموصى له ذكراً قدر رائداً على الأولاد الذكور ، وإن كان أبنتي قدر رائداً على الأولاد الإناث فإن كان الموصى له حتى مشكلاً فالظاهر أنه يعطى نصف نصيبى ذكر وأنثى كما نقله سيدى عبد الله المعرى عن شيخه محمد الرقانى

قوله [وقيل صعب الشيء] إلح قائم شيخ ابن القصار

قوله [محرز] المناسب لإدخال هذه الفاء على قوله يحاسبهم ويستعنى

عن الفاء الأولى

قوله [الذكر كالأبنتى] أى فإن كان عدد رؤوس ورثته ثلاثة فله الثلث أو أربعة فله الربع أو خمسة فله الخمس . وهكذا ولا ينظر لما يستحبه كل وارث بل يحل الذكر رأساً والأنثى كذلك

• (و) إن أوصى لشخص (محرره) من ماله ، كقوله أوصيت لزيد محره من مالى (أو) قال أو صيت له (سهم) من مالى (سهم) يحاسب به ويأخذه (من فريسته) إن لم تكن عائلة ، كقول امرأة أوصيت لاملان محره من مالى ، وماتت عن روح وأم ، فيأخذ واحداً من ستة تم يقسم الباقي على الورثة أو كانت عائلة فيأخذ سهماً من سبعة وعشرين حيث عالت الأربعة والعشرون ، لأن العول من حملة التأصيل فالوصية تقدم على الإرث تم يقسم على الورثة الباقي ، فالصرر يلحل عن الجميع فإن لم تكن له فريضة - بأن لم يكن له وارث - فهل له سهم من ستة وهو قول ابن القاسم ، أو من ثمانية ؟ وهو قول أشهر

قوله [من فريضته] أى من أصل فريضته

قوله [فيأخذوا حداً من ستة] أى لأن الروح في المثال له النصف محرحه اثنان والأم لها الثلث محرحه ثلاثة وبهذا تباين فيصرب أحدهما في الآخر ستة يعطى الموصى له واحداً تبقى خمسة للروح ثلاثة وهى نصف التركة وللأم اثنان هذا تلتها

قوله [حيث عالت الأربعة والعشرون] أى وذلك في صورة واحدة وتسدى بالمدرية كما يأتى وهى مات رجل وترك روحه وأبوين وبنت فأصاها أربعة وعشرون لأن فيها تمناً وسدساً أو ثلثاً فله تين ستة عشر وللأبوين ثمانية ففصلت الروح من غير شيء فعال لها عمل تمها فيصير ثمن الأربعة والعشرين تسعاً لكونه ثلاثة من سبعة وعشرين ، وسيأتى إيضاح ذلك إن شاء الله تعالى ، ومعلوم أن الوصية مقدمة فيعطى الموصى له واحداً من السبعة والعشرين كما قال الشارح

قوله [فالصرر يلحل على الحدح] أى فهذا الواحد الذى أحده الموصى له نسبه للسؤاله عائلة تلت تسع فيقص كل واحد من سهامه عائلة تلت تسعة فيأهمهم

قوله [بأن لم يكن له وارث] أى أصلاً لا بالفرص ولا بالعصيب

قوله [فهل له سهم من ستة] أى لأنه أقل عدد يحرح منه المائض المقدرة لأهل النسب لأن الستة محرح للسدس وهو أقل سهم مفروض لأهل النسب

قوله [أو من ثمانية] لأنه محرح أقل السهام التى فرضها الله واسقره ابن عبد السلام أفاده محتى الأصل

• (وهي) أى الوصية الصادقة فى الصحة أو المرض (مُتَدَتِّر) إن كان التدبير (مرص) مات منه كلاهما (فما عليم) من المال أى علمه الموصى والسيد ولو كان العلم بعد الوصية والتدبير أما مدبر الصحة فيكون حتى فى المجهول ، ولو تحدد ولم يعلم به حتى مات ، لأن قصد السيد عتقه من ماله الذى يموت عنه والمريض يتوقع الموت فلا يقصد إلا عتقه مما علم فإن صح من مرضه صحة ينة تم مات كان كمدبر الصحة وإلما لم تدحل وصية الصحة فى المجهول بخلاف مدبر الصحة لأنها عقد غير لازم بخلافه

(لا) تدحل الوصية (فما أقره) فى صحة أو مرض (مَسْطَلَّ) لكونه لصديق ملاطف أو لروح عرض أو أقر سعيه ندين فى صحته أو مرضه فكلامه أعم

قوله [فيما علم من المال] أى فى تلت ما علمه الموصى والمدبر فإن تبارع الورثة والموصى له فى العلم وعدمه فالقول للورثة بيمين فإن نكلوا فالموصى له بيمين وانظر لو نكل أفاده محشى الأصل

قوله [أما مدبر الصحة] إلح مثله صداق المريض

قوله [فإن صح من مرضه] أى الذى دبر فيه العد

قوله [كان كمدبر الصحة] أى فيكون فى المعلوم والمجهول

• تسميه تدحل الوصية المقدمة على التدبير والمدبر فيباع لأجلها عند الصبيح وسواء دبر فى الصحة أو المرض فمن أوصى بملك أسير وكان فكه يريد على تلت الميت الذى من حملته قيمة المدبر مائة وملك الأسير مائة فيبطل التدبير ، وتدحل الوصية أبصاً فى العمرى الراحة بعد موته ولو سبين ، وكذا تدحل فى الحس الراح بعد موته أفاده فى الأصل

قوله [لاتدحل الوصية فيما أقره] إلح أى وإذا لم تدحل الوصية فى ذلك بطلت ورجع ميراثاً

قوله [فكلامه أعم من قول الأصل] إلح أى لإفادته أن المدار على الإقرار الذى فيه تهمة

قوله [ومال بصاعة] أى أو قراض يرسلهما ويشتهر تلهمها قبل الوصية تم تظهر السلامة

من قول الأصل أقر به في مرضه

(أو أوصى به لو أثار) ولم يحره بقية الورثة ، فلا تدخل فيه الوصية حيث مات ولم يعلم بأن ما أقر به بطل ، ولا علم برد بقية الورثة فإن علم قبل موته دخلت فيه

(والأظهر) من القولين اللذين في الأصل (الدخول) أى دخول الوصية (فيما) أى في الشيء الذى (شهر) عبد الناس (تلكه) من مال الوصى (مطهرت السلامة ، كالاتق) والسمية ومال بصاعة فهو أعم من قول الأصل « وفي سبعة أو عند قولان »

● (وبدب كتابتها) أى الوصية

(و) ندب (بدءً بسمية وتناء) على الله كالحمد (وتشهد) بكتابة ذلك أو بطق به إن لم يكتب

(وأشهد) الموصى على وصيته لأحد صحتها وبصودها وحيث أشهد فيجوز للشهود أن يشهدوا على ما انطوت عليه وصيته ، كما قال

(ولم الشهادة وإن لم يقرأها) عليهم (ولم يفتح الكتاب) الذى فيه الوصية

● (وتشهد) الوصية حيث أشهد ، بقوله لم يشهدوا بما في هذه ، ولم يحدد فيها نحو (ولو كانت) الوصية (عده) أى الكتاب الذى هي فيه عند الموصى م يحرحه حتى مات

● (ولو تمت) عند الحاكم بالنسبة الشرعية (إن عتدها خطه) أى الموصى أى تمت أن ما اشتملت عليه الورقة بخطه (أو قرأها) على الشهود (ولم تشهد) في الصورين بأن لم يقل اشهدوا على وصيتي (أو) لم يقل بدوها ، لم تعد بعد موته لاحتمال رجوعه عنها ولو وجد فيها بخطه أمدها فلا يسد ومفهومه أنه لو قال اشهدوا أو قال أمدها عدت

قوله [من قول الأصل] إلح هو حليل وعبارته وفي نسخة أو عند شهر لئلا تم طهرت السلامة قولان (١٥) فالشارح احتصرها

قوله [وتشهد] أى فيسحب له أيضاً أن يبدأها بالشهادتين بعد السماة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

(وإن قال) الموصي (كثنتها) أى الوصية ووصعتها (عند فلان) فصدقوه إلح ، فإن فلاناً يصدق في أن هذا الكتاب عما فيه هو وصية الميت ثم إن كان سخط الميت فيقبل ما فيه ولو كان المكتوب فيه أنه لفلان أس من عنده الوصية وإن كان يعبر حظه ووجد فيه أن أكثر الثلث لاس فلان أو صديقه ممن يتهم فيه لا يصدق أما بقليل من الثلث فيصدق

(أو) قال الموصي (أوصيته) أى فلاناً (ثلاثي) أى بتفرقة . (فصدقوه) فقال فلان هذه وصيته التي عدي إلى آخر ما علمت ، أو قال هو أمرني أن أفرقه على فلان وفلان أو على جماعة كذا (صدق) في قوله (إن لم يقبل) إنه أمرني أن أدفع الثلث أو أكثره (لاسي) أو نحوه ممن يتهم عليه كصديقه أو أحبه الملاطف

● (و) إن قال الموصي لجماعة اشهدوا على أن فلاناً (وصيتي فقط)

قوله [فصدقوه] إلح الأولى حذفه من هنا ويكتفى في الحل بما بعده
قوله [أس من عنده الوصية] صفة لفلان وعلى هذا فقوله إن لم يقبل
لاسي لا يرجع لده ، وظاهره ولو كان الذي لاسه أكثر الوصية أو كلها
قوله [وإن كان يعبر حظه] أى ويكون معنى قول المصنف كثنتها عند
فلان أمرته بكتابتها

قوله [ووجد فيه أن أكثر الثلث لاس فلان] تركيب فيه نقل في المعنى
واللفظ والأصح إن لم يكن المكتوب لاسه فيها كبيراً في نفسه كان أكثر الثلث
أو أقله كما هو صريح عبارة غيره

قوله [إلى آخر ما عادت] أى من التفصيل في مسألة الكتابة فهو
تصريح من الشارح عليها

قوله [أو قال هو أمرني] إلح معر على الثانية التي ليس فيها كناية
أصلاً وبالجملة فتصرع إلى الله في عقيدتها هذا الشارح
قوله [أو أكثره] لا مفهوم له بل المدار على كون المسد لاسه
كثيراً وإن لم يكن أكثر الثلث كما تقدم

ولم يرد على ذلك 'علم يقيد بشيء فلفظه مطلق (يَعْمُ) كل شيء فيكون فلان وصيه في جميع الأشياء ، فيروّج الصغار بشروطهن والكبار بإدبهن إلا أن يأمره بالإحار إلح فيحرق ما هنا على ما تقدم في النكاح من الإحار وعدمه وظاهر قوله « يعم » أنه إذا كان الموصي وصياً على أيتام يكون فلان وصياً عليهم وهو ظاهر المدونة ، وقيل لا يدخلون إلا نص منه »

(و) إن قال (فلان وصي) (على كذا) لشيء عيه (حصّنه) فلا يعداه لغيره فإن تعداه لم يعد

(ك) قوله ريد وصي (حتى يتقدم فلان) كممرو ، فإن ريداً يكون وصيه في كل شيء حتى يقدم عمرو فيعمل ريد بمجرد قدوم عمرو فإن مات عمرو في السر استمر ريد وصياً

قوله [علم يقيد بشيء] مصرع على ما قبله ولو قال في الحل من أول الأمر لم يقيد بشيء كما قال في الأصل لكان أظهر وأسهل واعلم أن طريقة ابن رشد أن الوكالة كالوصية فإذا قال فلان وكلي فإنه يعم قال والمعدّات وهذا هو قولهم في الوكالة إذا قصرت طالت وإذا طالت قصرت ، وطريقة ابن بشر وابن شماس الإطلاق في الوكالة مطل حتى يعم أو يحصن وكأنهم لاحظوا أن الموكل حتى يمكنه الاستدراك بخلاف الموصي أفاده (س)

● فرع لو قال فلان وصي فسين أنه ميت وله وصي فإن علم بموته كان وصيه وصياً وإلا فلا وبطلت كما سئل إن علم بموته ولم يكن له وصي أفاده الأجهوري قوله [بشروطهن] المراد بالشروط الحسن لأن المعول عليه من الشروط إنما هو خوف الفساد عليها في مالها أو حالها

قوله [فيحرق ما هنا على ما تقدم] إلح قال المتر فيما تقدم فوصيه ر عين له الروح أو أمره به أو بالنكاح كأن وصي عليها على الأرجح قال هناك سراح خليل والراح الحيران ذكر الصنع أو النكاح أو الروح أن قال له الأب أنت وصي على صنع راتي أو على نكاحهن أو على ترويضهن أو على نفي بروحها قبل البلوغ أو بعده أو من شئت وإن لم يذكر شئت

(أو) قال الموصي روحى فلانة وصيتى إلا أن (تَسْرُوْحَ) فتستمر إلى تروحها فتعزل

● (ولما يوصى على المحجور عليه) لصبر أو سعه (أبٌ رشيدٌ) فالأب المحجور عليه لا وصية له على ولده ، وكذا لو نزع الصبي رشيداً ثم حصل له السعه ولما البطر للحاكم

(أو وصية) أى وصى الأب له الإيصاء على الأولاد الذين كان وصياً عليهم وهكذا ، وليس لمقدم القاصى إيصاء عند موته ولا غيره من الأقارب ● (إلا الأم) فلها الإيصاء على أولادها بشرط أشار لها بقوله

* (إن قلَّ المالُ) الموصى عليه قلة نسبية كستين ديناراً إلا إن كثر فليس لها الإيصاء

من الثلاثة ، فالراحح عدم الحر كما إذا قال وصيتى على سائى أو على بعض سائى أو على بنى فلانة ، وأما لو قال وصيتى فقط أو على مالى أو على تركتى فلا حر له اتفاقاً ، فلو رُوِّحَ حرّاً حيثما فاستظهر الأحجورى الإيصاء وتوقف فيه الشيع أحمد البغراوى ، وإن روح من غير حر صبح أفاده محشى الأصل هنا قوله [فتسحر إلى تروحها] أى وكذا إذا أوصى لها أو لأم ولده سكتى أو لعله إلى أن تروح فإنه يعمل بما شرط ، فإذا عقد لها فلا سكتى لها ولا علة بعد ذلك ، ولا يسرع منها الماصى من العلة رواجها

قوله [ولما يوصى على المحجور عليه] إلح الحصر بالنسبة للموروث عن الموصى ، أما إن تبرع ميت على محجور عليه فله أن يجعل لما تبرع به من شاء ناطراً ولو كان للمحجور عليه أب أو وصى

قوله [ثم حصل له السعه] أى كالحجود متلاً

قوله [أو وصية] محل كونه وصى الأب له أن يوصى إن لم يجمعه الأب من الإيصاء كما لو قال أوصيتك على أولادى وليس لك أن توصى عليهم فلا يحجور لوصى الأب حيثما إيصاء

قوله [ولا لغيره من الأقارب] أى كالأجداد والأعمام والإخوة

قوله [كستين ديناراً] قال ابن المطور له فى القلة بحسب العرف

(وَوُورِثَ) المال (عنها) بأن كان المال لها وماتت عنه أما لو كان المال للولد من غيرها — كآتيه أو من هبة — فليس لها الإيصاء بل ترفع للحاكم (ولا وليَّ له) أى للموصى عليه من أب أو وصى من الأب أو مقدم قاص ، فلا وصية لها على أولادها عند وجود واحد منهم وقولنا فيما تقدم ترفع للحاكم إن كان عدلاً ، وإلا فواحد من المؤمنين عدل يتصرف لهم ومعه إذا مات ولم يوص فتصرف أحومهم الكبير أو عمهم أو حدهم فتصرفه ماص بحيث لو نلوا لاردتهم (مُسْلِمًا) معمول لـ «يوصى» . فلا يصح كقول الكافر وصيًا (رشيدًا)

فلا خصوصية للستين إذا علمت ذلك فالمناسب للشارح أن يقول قلة عرقية بدل قوله نسبة

قوله [وورث المال عنها] أى وأما لو وهب المال لأولادها الصغار أو تصدقت به عليهم فإنها أن تجعل ناطراً على ذلك من شاءت كان المال قليلاً أو كثيراً ، بل ولو كان للأولاد أب أو وصى قوله [أو من هبة] أى أو من غيرها لما علمت

قوله [ولا وليَّ له] تحصل أن الشروط ثلاثة فإن فقدت أو مضى وأوصت وتصرف وصيها فتصرفه غير نافذ وللوصى إذا رشد أو الحاكم رده ما لم ينفقه عليه في الأمور الضرورية بالمعروف

قوله [ومعه إذا مات] إلح أى ممن يقوم مقام الحاكم قال في الأصول وبقيها مسألة ضرورية كثيرة الوقوع وهى أن يموت الرجل عن أولاد صغار ولم يوص عليهم فتصرف في أموالهم عنهم أو أحومهم الكبير أو حدهم بالمصلحة فهل هذا التصرف ماص أولاً وللصغار إذا رشدوا لإبطاله ؟ ذكر أشتياحنا أنه ماص حرمان العادة بأن من ذكر يقوم مقام الأب ولا سيما في هذه الأمانة التى عظم فيها حور الحكام بحيث لو رفع لهم حال الصغار لاستأصلوا مال الأيتام قوله [بحسب لو نلوا] أى ورشدوا

قوله [مسألة] إلح هذه شروط الوصى وهى أربعة ذكرها ثلاثة ونعتمد الرابع وهو كونه مقاماً من طرف الأب أو الوصى أو الحاكم ، وكما يعتد في الوصى على

فلا يصح كونه صديقاً أو وصيهاً أو محملاً (عدلاً) فيما ولى عليه ، فلا يصح لحائز ولا لمن يصرف بغير الوجه الشرعى

● (ولأن) كان الوصى على الأولاد (امراً) أحقية أو راحة الموصى أو أم ولد أو مدبرة ،

(وأعمى) فإنه يصح أن يكون وصياً ، كان العمى أصلياً أو طارئاً ،

(وعداً) فيصح جعله وصياً (بإذن سيده) وليس لسيده رجوع بعد الرضا ودخل في العبد مدبره والمكاتب والمعتق لأجل

وإذا كان الوصى عدلاً ابتداءً ثم طرأ عليه الفسق فإنه يعزل ، فإن تصرف فهو مردود إذ تشترط العدالة ابتداءً ودواماً ، كما أفتار له بقوله (وعزّل يطرؤ فسق)

● (ولا يبيع) الوصى (عداً) تركه الموصى وكذلك الأمة حيث كان الرقيق

المحجور عليه تعتبر في الوصى على اقتضاء الدين أو قصائه ، واشترط فيه العدالة خوف أن يدعى غير العدل الصانع ، وأما الوصى على مريق الثلث أو على العقب فلا يشترط فيه العدالة نعم لاد فيه أن يكون مسلماً مكلفاً قادراً على القيام بما أوصى عليه

قوله [فما ولى عليه] إلح معلوم أن هذا لا يستلزم الإسلام فاندفع ما يقال إنه يستعنى بذكر العدالة عن الإسلام وحاصله أن الاستعناء يكون إن أريد بالعدالة عدالة الشهادة أو عدالة الرواية وليس كل مراداً هما بل المراد هنا حسن الصرف

قوله [ودخل في العبد] أى في عمومه

وقوله [مدبره] أى الموصى ولا مفهوم له بل مثله مدبر الغير وكذا يقال فيما بعده

قوله [وعزل بطرو فسق] المراد بطرو الفسق الذى يعزل به طهور عدم إنصافه فيما ولى فيه ، ومثل الطرو المذكور حدوث العداوة للمحجور إذ لا يؤمن العلو على عدوه

قوله [ولا يبيع الوصى عدلاً] إلح من هذا المعنى لو أوصى عدلاً له على أولاده

(يُحْسِنُ الْقِيَامَ بِالصَّعَارِ) لأن بيعه حينئذ ليس بمصلحة والوصى لا يجوز له التصرف بغير المصلحة

(ولا) يجوز للوصى أن يبيع (التريكة) أو شيئاً منها لقضاء دين أو تنفيذ وصية (إلا محصرة الكبير) لأنه ليس له التصرف في حصته بغير إذنه فإن عاب الكبير أو امتنع من البيع نظر الحاكم (ولا يقسم) الوصى (على عاث) من الورثة (بلا حاكم) فإن قسم

الأصابع وأراد أولاده الكبار بيع ذلك العبد الموصى اشتري ذلك العبد للأصابع بأن يشتري حصة الكبار لم إن كان لم مال يحمله وإلا ناع الكبار حصتهم خاصة إلا أن يقصص تمها أو لم يوحد من يشتريها مفردة فيباع العبد جميعه ، تم إن أنقاه المشتري وصياً على حاله فظاهر وإلا بطل

قوله [إلا محصرة الكبير] هذا إذا كان في الحصر أما إذا كان في السمر فله البيع هي (ح) فرع لو مات شخص في سمره فلو صبه بيع متاعه وعروضه لأنه يثقل بحمله قاله في الوادر ، بل ذكر الرزلي في كتاب السلم عن أنى عمران أن من مات في سمر بموضع لا قصاة به ولا عدول ولم يوص وأجتمع المسافرون وقدموا رجلاً فباع هناك تركته تم قدموا بلد الميت فأراد الورثة نقص البيع إذا لم يبع بلادن حاكم وبلده بعيد من موضع الموت أن ما فعله جماعة الرفقة من بيع أو غيره حائر قال وقد وقع هذا لعيسى بن عسكر وصوب فعله وأمهاته أفاده في حاشية الأصل

قوله [إن عاب الكبير] أى عية قرية أو بعيدة

وقوله [أو امتنع من البيع] أى أو كان حاصراً وامتنع من البيع

قوله [نظر الحاكم] أى فإذا أن يأمر الوصى بالبيع أو يأمر من يبيع معه للعائب ، أو يقسم ما يقسم فإن لم يرفع الأمر للحاكم وناع رد بيعه إن كان المبيع قائماً فإن مات بيد المشتري بهمة أو صنع توب أو سح عول أو أكل طعام وكان قد أصاب وجه البيع فهل يمسى وهو المستحسن أو لا يمسى وهو النقياس ؟ قولان أفاده محتى الأصل نقلا عن (ح)

بدون حاكم نقصت ، والمشترون حكمهم حكم العاصب لا حلة لهم ، ويصمبون حتى السمارى

● (و) إن أوصى (لاتين) بلفظ واحد كـ جعلتكما وصيين ، أو بلفظين في رمن أو رمين من غير تقييد باحتجاج أو افتراق (حُملَ) على قصد (التعاون) وليس لإبصاره للثاني عرلاً للأول فلا يستقل أحدهما ببيع أو شراء أو بكاح أو غير ذلك إلا بتوكيل أما لو قيد الموصى باحتجاج أو افتراق عمل به (فإن مات أحدهما) أى الوصيين (أو احتلما) في أمر كبيع أو شراء أو ترويح (فالحاكم) يطر فيما فيه الأصلح من إبقاء الحى وصياً أو جعل غيره معه ، أو يرد فعل أحدهما في الاختلاف أو يمضى (وليس لأحدهما) أى الوصيين (إبصاراً) لغيره في حياته (بلا إذن) من صاحبه أما بإدبه فيجوز

(ولا) يجوز (لهما قسّمُ المال) الذى أوصاهما عليه
(ولاً) بأن قسماه بينهما وصار كل واحد يتصرف في حصته (صميماً)

قوله [والمشترون] أى للتركة أو بعضها التى ناعها الوصى من غير حضور الكبير أو وكيله ، ومن غير رفع للحاكم العالمون بذلك وهذا مرتبط بكل من مسألة القسم والسع قبله

قوله [وإن أوصى لاتين] إلح أى وأما لو أوصى واحداً وجعل آخر ناطراً عليه فإنما لذلك الناطر الطر في تصرفات الوصى وليس له رد السداد من تصرفه ولا نزع المال منه

قوله [إلا بتوكيل] أى من الآخر له

قوله [فإن مات أحدهما] إلح محل نظر الحاكم في موت أحدهما إن لم يوص ذلك الميت لصاحبه أو لغيره وإلا فلا نظر له
قوله [أما بإدبه فيجوز] أى كما يجوز لأحدهما أن يوصى لصاحبه بقيامه مقامه إذا مات

قوله [ولا يجوز لهذا قسم المال] طاهره ولو كان المال لصيين واقتسداهما فلا يأخذ كل حصّة الصبى الذى عنده

ما تلف منه ولو سهاوى للتفريط ، فيصمن كل ما تلف ولو بد صاحبه لرفع يده عنه

● (وللوصي اقتضاء الدين) ممن هو عليه ، واللام للاحتصاص فلا يباى أنه يجب عليه

(و) للوصي (تأخير) أى الدين إذا كان حالا (لظن) أى مصلحة و التأخير

(و) للوصي (النفقة) عليه أى على الطفل الذى فى حجره (بالمعروف) بحسب حال الطفل والمال من قلة أو قلة مال وصدهما وكسوة

(كحقيقه) فيحور للوصي النفقة عليه فى حقه ، ويحور الأكل منها حيث لم يكن سرفاً (وغرسه) وعنده (فيوسع عليه نفقة العدم ما هو معتاد سرفاً ، لا فى حو لعب فى حن أو عرس فيصمن

● (و) يحور للوصي (دفع نفقة له) أى للوصي (عليه إن قانت) مما لا يحاف عليه إتلافه كحكمة أو شهر فإن حاف إتلافه فيوم يوم

قوله [لرفع يده عنه] أى لتعديده برفع يده عما كان يجب وصعبها عليه وما ذكره الشارح من صمان كل ما تلف منه أو من صاحبه هو المعتد ، وقيل إن كل واحد يصمن ما هلك بيد صاحبه فقط دون ما هلك بيده ، ودرج عليه ابن الحاحب ، وفائدة الخلاف أن كل واحد إما عريم لجميع المال أو بما قصبه صاحبه فقط

قوله [بحسب حال الطفل والمال] إلح أى فلا يصيق على صاحب المال الكثير دون نفقة مثله ولا يسرف ولا يوسع على قليله

قوله [فيصمن] أى الوصى السرف وما أتلفه فى الملاهى ، وأما الآكلون من يده فلا صمان عليهم لتعلقه بدمه الوصى بمحدد تقويبه

قوله [دفع نفقة له] ربما يشعر قوله له أنه لا يدفع للمحور عليه نفقة روحته ولا ولده ولا أم ولده ورفيقه وهو كذلك على الراجح الذى أقامه ابن اهدى من المدونة بل يسلم نفقة كل واحد منهم له فى يده وقال ابن القصار نفقة أم ولده ورفيقه يدفعان إليه دون نفقة روحته وولدها

(و) للوصى (إحراجُ فِطْرَتِهِ) أى ركةة الفطر عنه وعن تلمه بمقتنه من مال اليتيم كأمه الفقيرة

(و) له إحراج (ركائيه) من حرث وماشية وبقد وعروض ، ويرفع لحاكم مالكي يحكم بذلك خوف أن يرفع الصبي للحاكم الحمى الذي لا يرى الركةة على الصبي فيصم الصبي

(و) للوصى (دفعُ ماليه) أى الموصى عليه للغير يعمل فيه (قَراصاً) محرم من الربح (وأبصاعاً) أى يدفع دراهم لمن يشتري بها سلعة ، كعبد من البلد الذي فيها للشيء المطلوب لكونه فيه مع للصبي والواو معى أو وللوصى أن لا يدفع إدا لا يحب عليه تنمية مال اليتيم

• (ولا يعمَلُ هو) أى الوصى بالمال لثلاث يحاى لنفسه والهوى للكرهه ، فإن عمل لليتيم خاصة ليس له فيه شيء فذلك معروف لا يهوى عنه (ولا يشتري) الوصى شيئاً من التركة على جهة الكراهه لأنه يتهم

قوله [وله إحراج ركائه] إلح أى للوصى أن يحرح ركةة محوره إن كان الوصى مالكيّاً كان الولد كذلك أم لا ، فإن كان الوصى حميماً لم يحب عليه إحراجها ولو كان الولد مالكيّاً فالعرة مذهب الوصى لا مذهب الطفل أو أبيه

قوله [ويرفع لحاكم مالكي] أى إن كان هناك حمى وكان لا يحى عليه أمر اليتيم ويحشى من رفعه إليه وإلا أخرج من غير رفع وذلك كعص بلاد المغرب والسودان التى لم يوجد فيها غير الحاكم المالكي قوله [ولوصى دفع ماله] إلح أى ولو كان عمل القراض أو شراء الصاعه يحتاج لسرى الر أو الحر

قوله [إدا لا يحب عليه تنمية مال اليتيم] أى بل يبدد وقول عائشه « اتخروا فى مال اليتامى لا تأكلها الركةة » حملة اس رشدى على الدب ، وقال الشافعى بوجوب التسمية على حسب الطاقة أحداً بظاهر الحديث

قوله [ولا يعدل هو] أى محرم من الربح ولو كان ذلك الحرم يشه قراض مثله

على الحاماة (و) إن وقع وعمل بمسسه قراضاً أو اشترى شيئاً من التركة (تَعَقَّبَتْ) أى تعقبه الحاكم (بالطريق) فى المصلحة ، فإن كان صواباً أمصاه وإلا رده (إلا) اشتراء (ما قَلَّ واحتُتِ فيه الرَّعَسَاتُ) بعد شهرته للبيع فى سوقه فيحور للوصى شراؤه

(والقول له) أى للوصى وكذلك وصيه ولو تسلسل ومقدم القاصى والكافر (فى المقة) أى فى أصلها إذا تارَعَ مع المحجور فى ذلك مدة حصانته وأشه قول الوصى بيمينه فإن كان فى حصانة غيره فلا يقبل قوله إلا بسية ، كما لم يقبل قوله إذا لم يشه أو لم يحلف

(و) القول للوصى إذا تارَعَ من كان فى حجره
(و) قدرها) أى المقة حت أشه وحلف ، كما قال ،
(إن أشه بيمين)

(لا) يقبل قول الوصى (فى تاريخ الموت) بل لاند من ثوبه

قوله [والقول له] إلح حاصله أنه إذا تارَعَ مع المحجور عليه فى أصل الإنفاق أو فى قدره أو فيها فالقول قول الوصى بشروط ثلاثه كون المحجور فى حصانته وأن يشه فيما يدعيه ويحلف وإلا فلا بد من البينة
قوله [فإن كان فى حصانة غيره] أى سواء كان الخاص ملباً أو معدماً وهذا هو قول الأكثر ، وللحرولى إن كانت الخاصة فقيرة وسكنت لآخر المدة والحال أن الولد يظهر عليه العمة والخير صدق الوصى بيمينه لوجود القرينة المصدقة له ، وإن كانت الخاصة عيبة فلا يصدق الوصى ، وهذا التفصيل استحسسه اللحى

• تسية ليس لوارث الطفل أن يكشف على مايد الوصى ويأخذ وثقة بعلم عدده عليه محتجاً بأنه إذا مات صار المال له فلا محاصمة له فى ذلك على الوصى وعلى الوصى أن يشهد ليتيمه عماله الكائن بيده

قوله [لا يقبل قول الوصى] أى إذا قال الوصى مات مد ستيب مثلاً ، وقال الصغير بل سة فالقول للصغير وإن كان هذا الأمر يرجع لقلة المقة وكثرتها لأن الأمانة التى أوحى صدقه فيها لم تتناول الرمان المتنازع فيه

(ولا) يقل قول الوصى (وَالِدْفِع) لِمَالِ الْمَحْجُورِ (بعد الرشد إلا نيسة) .
وطاهره ولو طال الرمن بعد الرشد ، وهو المعروف من المذهب قال تعالى
(إِذَا دَعَيْتُمْ إِلَىٰ هَيْمٍ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ نَالَهُ حَسِيْبًا) ^(١)

قوله [بعد الرشد إلا نيسة] متعلق بالدفع ، وكذا لو دفع له قبل البلوغ
فلا يصدق ولو وافقه الولد قبل بلوغه ، بل ولو قامت نيسة بذلك لتعريضه حيث
لم يبق بيده الولد للبلوغ

قوله [فأشهدوا عليهم] أى فالأمر بالإشهاد لثلاث يعرفوا على هذا
المشهور ومقابلته أنه يقل قول الوصى فى ذلك يمينه والأمر بالإشهاد لثلاث يخلعوا ،
وطاهر المصنف أنه لا يقل قول الوصى بالدفع ولو طال الزمان اس عرفة ، وهو
المشهور من المذهب وقيل ما لم يطل كتمانية أعوام وقيل عتزون عاماً

● نيسة . للوصى أن يرشد محجوره ولو يعير نيسة على رنده ، لكن لو قامت
نيسة باتصال سمعه رد إلى المحر ويولى عليه وصى آخر ويعزل الأول ، لكن
لا يصح لأنه فعل ذلك احتداداً وفى الدرالقراى آخر باب القضاة أن الوارث
إذا كان يعير بلد الميت فإن الوصى أو القاضى يرسل يعلمه بالمال ولا يرسله إليه ،
فإن جهل القاضى وأرسله إليه قبل استئذانه قتل فلا ضمان عليه ، ويصح غير
القاضى إذا أرسله من غير استئذان وتلف

● حاتمة . سأل الله حسنها لو أوصى الميت بوصايا أو لزمه أمور تحرج من
الثلث وصاق عن جميعها قدم فيما يجب لإحراجه منه وصية أو غيرها فك أسير
أوصى به ولم يتعين عليه قبل موته وإلا من رأس المال ، ثم مدر صحة ومنه
مدر مريض صح من مرضه صحة نيسة ، ثم صداق مريض لمكوحة فيه
ودخل بها ومات فيه أوصى به أولاً ، وتقدم فى الكاح أن لها الأقل من المسمى
وصداق المتل من الثالث ، ثم ركاة العين أو غيرها أوصى بإحراجها وقد فرط
فيها فى سالف الأزمان ، فإن لم يوص بها تحرج ويحد على أنه كان أحراجها
وأما التى اعترف بحلوها عام موته وأوصى بإحراجها من رأس المال ، فإن لم يوص
فإن علمت الورثة بها أحرجوها من رأس المال ثم يلى الركاة الماصية الموصى بها

ركاة العطر الماصية التي فات وقتها بعروب يوم العطر . وأما الحاصرة كأن مات ليلة العطر أو يومه فتحرج من رأس المال ويحمر عليها الوارث إن أوصى بها وإلا فيؤمّر بها الوارث من غير حر ، ثم يلي ركاة العطر كماراة طهار وقتل خطأ أو أقرع بينهما إن صاق الثلث عليهما ، ثم كماراة يمين ، ثم كماراة فطر ومصان ، ثم كماراة التمريط في قصائه ، ثم الدر الذي لزمه ، ثم العتق المتل في مرضه ومدبر المرض فهما في مرتبة واحدة ، ثم الموصى بعثقه إذا كان معيماً عبده كعبدى فلان أو معيماً يشتري بعد موته حالا أو لكشهر أو أوصى بعثق معين عبده بمال يدفعه العبد للورثة فعوله العبد . وهذه الأربعة في مرتبة واحدة يقع التحاوص فيها عبد الصبيق ثم الموصى بكتاتنه بعد موته . والمعتق على مال ولم يعمله عقب موت سيده والمعتق إلى أحل رائد على شهر وأقل من سنة ، ثم المعتق لسنة . ثم المعتق لأكثر ، ثم وصية بعثق لم يعين ثم وصية لمح عه إلا لصرورة ، فمن عتق غير المعين في مرتبة يتحاصن إن صاق الثلث وكذا عتق غير المعين مع معين غير عتق كأن يوصى بعثق غير عبد معين أو حرته مع ثبوت معين فيتحاصن (١٠ ملخصاً من الأصل)

باب

في الفرائض

● ويسمى علم الفرائض وعلم الموارث وهو علم يُعرَفُ به من يرث ومن لا يرث ومقدار ما لكل وارث وموضوعه التركات

باب

قال شب علم الفرائض علم قرآني لأن القرآن العظيم ورد به وقد حص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقال « تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإن امرؤ مقصود وإن العلم سيقص وتظهر الفتى حتى يحتلف الاثنان في الفريضة ولا يحدان من يعصل بينهما » رواه عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قطع ميراثاً فرضه الله سبحانه وتعالى قطع الله ميراثه من الجنة » (أه اس حبيب) معنى قطعه بالجهل بالعلم منه بالفريضة ، وروى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « تعلموا الفرائض فإنها من دينكم وهي أول ما يسئ وهو نصف العلم وهو أول علم يبرع من أمي ويسئ » قوله [وهو علم] أى قواعد ويصح أن يراد به الملكة الحاصلة من مراولة القواعد

قوله [وموضوعه التركات] أى لأنها التى يبحث فيها عن عوارضها الداتية أى التى تلحقها لداتها لا بواسطة أمر خارج عنها ككون نصمها للروح عند عدم الفرع الوارث ، وكون تمنها للروحة عند وجود الفرع الوارث وهكذا والمراد بالبحث عن العوارض الداتية حمل تلك العوارض عليها فتحصل مسائل العلم بحيث يقال التركة ربعها للروح عند وجود الفرع الوارث وهكذا ، ووصف العوارض بالداتية للتحصيص مثلا كون ربع التركة للروحة أمر عارض داتى لها لأنه إما لحق التركة من حيث كونها تركة لا بواسطة شئء بخلاف ما يعرض لها من حرق مثلا فإنه عارض عريب عنها بواسطة النار لاسحت عنه في ذلك

وعاينته إيصال كل دى حق حقه من التركة
والتركة حق يقلل التجرى ، يشت لمستحقه بعد موت من كان له ذلك
● والحقوق المتعلقة بالتركة خمسة باستقراء الفقهاء أشار لها على الترتيب بقوله

العلم أفاضه عشى الأصل

قوله [وعائنه إيصال كل دى حق حقه] إلح أى ويقال فى تفسير العاية
أيضاً هى حصول ملكة للإنسان توجب سرعة الحواب على رحه الصحة والصواب
قوله [حق] هذا حس يتناول المال وغيره كالخيار والشمعة والقصاص
والولاء والولاية ، وإذا اشترى ريد سلعة بالخيار ومات قبل انقضاء أمدّها انتقل
الخيار لوارثه ، وإذا كانت دار شركة بين ريد وعمر وبيع ريد حصته وثبتت
الشمعة لعمر ومات عمرو وقبل أحده بها انتقل الحق فى الشمعة لوارثه ، وإذا قتل
ريد عمراً وكان بكر أحاً لعمر ومات بكر انتقل الحق فى القصاص لوارثه ،
وكما إذا مات المعتق فإن عصته تقوم مقامه فيه ، وكما إذا كانت الولاية للأن
ومات فينتقل الحق فيها لانه

قوله [يقلل التجرى] حرح ولاية النكاح لعدم قبوط التجري

قوله [يشت لمستحقه] أى بقرانه أو نكاح أو ولاء ولابد من هذا القيد
لإحراج الوصية بناء على أنها تملك بالموت لا بالتصديق
قوله [بعد موت] إلح حرح به الحقوق الثابتة بالموت والانتهاز
ونحوهما فلا تسمى تركة

قوله [باستقراء الفقهاء] أى فإن الفقهاء تشعروا مسائل الفقه فلم يحدوها
تريد على هذه المراتب الخمس ، وبعضهم جعله عقلياً وفيه نظر ، لأن العقل
يحوّر أكثر من ذلك إلا أن يكون مراده الحصر بالنسبة لما وحد فى الخارج لقوله
الحق المتعلق بالتركة إما تات قبل الموت أو بالموت والثبات قبله إما أن يتعلق
بالعين أولاً ، فالأول الحقوق المالية وهو الذى صدر به المصنف والثانى الدين
المطلق وهو الذى ذكره بقوله بقضاء دينه ، والثالث بالموت إما للميت وهو مؤن
تجهيره وتبى به المصنف ، وإما لغيره منه باختياره وهو الوصية وبها ربح المصنف ،
وإما لغيره بسببه بغير اختياره وهو الميراث وذكره خامساً وأخره لطول الكلام

(يبدأ من تركة الميت) من رأس المال ولو أقي على جميع التركة (بحق تعلق يعين) أى ذات (كرهون) فى دين فيقدم وحبوا لتعلق حق المرتهن به على مؤن التحجير (و) كعبد (حكان) غير مرهون فإنه فى مرتبة المرهون ، أما لو كان مرهوناً فى دين وحى فقد تعلق به حقان ، وتقدم الحباية على الرهن كما أشار له فى باب الرهن بقوله وإن تست - أى حباية - الرهن فإن أسلمه مرتبه فلامحى عليه ماله إلح وأدخلت الكاف ركاة الحرث والماشية فى عام موته حيث مات بعد وحبوها وأم الولد وسلعة المجلس بالمعل

عليه ولأنه المقصود بالباب

قوله [لتعلق حق المرتهن به] أى بداته ولو كان ذلك المرهون كهن الميت الذى ليس له ما يكس به غيره

قوله [فلامحى عليه] أى فهو للمحى عليه مع ماله ويصير الدين بلا رهن وإن فداه بغير إذن الراهن فداؤه فى رفته فقط إن لم يرهن ماله ويأدبه فليس رهناً فى الفداء بل فى الدين فقط

قوله [حيث مات بعد وحبوها] أى إذا مات المالك بعد الحلول أو الطيب أحرحت ركاته إذا أو لا قبل الكس وقبل وفاء الدين والميراث ، وهذا إذا كان الحرث غير مرهون ، فإن كان مرهوناً ، والدين يستغرق جميعها فاستطهر الأجهورى أن رب الدين يقدم بديه على الركاة مستنداً فى ذلك لقول ابن رشد إن حق الآدمى مقدم على حق الله ، لأن مقتضاه تقديم رب الدين بديه على الركاة ، قال (س) وفى هذا الاستناد بطل لأن كلام ابن رشد فيما يتعلق بالدمية ، وأما الحب فالفقراء شركاء فى عيه فلا ملك للميت فى حطهم حتى يوحد ماله بيه

قوله [وسلعة المجلس بالمعل] أى الذى حكم عليه القاصى بالمجلس قبل موته وحيث فلا يقال إن هذا محال لما تقدم فى المجلس من أن للعريم أحد عين ماله المحار عنه فى المجلس لا الموت لحذل ما هنا على ما إذا قام بائعها تنمها على المشتري قبل موته فوحده مجلساً وحكم له بأحدها ثم مات قبل أحد صاحبيها لها بالمعل فأحدها وتقدم بها على مؤن التحجير ، لأنه حق يعلق بعين ودخل أيضاً

(مُؤَنِّ تَحْمِيرِهِ) تقدم على الديون من كس وعسل وحمل وغير ذلك (المعروف) نما يباس حاله من فقر وصي ، وصمن من أسرف وكذلك يقدم مؤن تحمير عبده على دين السيد بأن مات سيد وعده ، فإن لم يكن إلا كس واحد قدم الرقيق لأنه لا حق له في بيت المال

(فقضاء ديبه) يقدم من رأس المال على الوصايا أي ديبه الذي عليه لآدمي ، كان بصام أم لا ، لأنه يحل عموت المصمون ثم هدى تمتع أوصى به أم لا ثم ركاة فطر فوط فيها وكهارات أشهد في صحته أنهما بدمته أو أوصى فقط ومثل كهارات أشهد بها ركاة عين حلت وأوصى بها (هوصاياه) من ثلث الباقي بعد ما تقدم

(ثم الباقي) بعد الوصايا يكون (لوارثيه) فرصاً أو تعصياً ، أو هُماً

المتعق لأجل وهدي قلد وأصحية تعبت بدنها بخلاف ما لو مات صاحبها قبل الدبح فإنها تناع في الكس والدين ، ولو كانت مدبورة وقولها هدى قلد أي فيما يقلد ، وأما ما لا يقلد كالعم فيرل سوقها في الإحرام للدبح مرة التقليد

قوله [من كس وعسل] أي من ثمن كس وأجرة عسل

قوله [قدم الرقيق] أي وكس السيد من بيت المال

قوله [كان بصام أم لا] أي حل أحله أم لا بدليل التعليل

قوله [أشهد في صحته أنهما بدمته] الصمير يرجع لركاة الفطر والكهارات وحاصله أن ركاة الفطر التي فوط فيها والكهارات التي لرمته مثل كمارة اليمين والصوم والطهار والقتل إذا أشهد في صحته أنهما بدمته ، فإن كلا منهما يحرج من رأس المال سواء أوصى بإحراجهما أو لم يوص

● فائدة يجوز للإنسان إذا لم يكن له وارث معين ولا بيت مال منتظم أن يتجهل على إحراج ماله بعد موته في طاعة الله ، وذلك بأن يشهد في صحته شيء من حقوق الله تعالى في دمه كركاة أو كمارات وحج إحراجها من رأس المال ولو أتى على جميعها بعد الحقوق المتعلقة بالعين نقله (ح) عن الرزلي كذا في حاشية الأصل و قوله [فرصاً أو تعصياً] أي بالعرض أو التعصيب

• (والوارثون من الرجال عشرة) بطريق الاختصار

(الاسُ واسهُ وإن سَقَلْ)

(والأب والحدُّ للأب وإن علا)

(والأخ واسه)

(والعمُ واسه و(الروحُ)

(ودو الولاء) أى المعتق

(وكلهم عَصَّةٌ) إذا ائرد واحد حار جميع المال (إلا الروحَ والأخَ

للأم) فإنهما أصحاب فرض كما يأتي

وإن اجتمع جميع الذكور فلا يرث منهم إلا ثلاثة الروح والاس والأب

كما يأتي

• (و) (الوارثات (من النساء سبع) بطريق الاختصار

(الستُ ، وستُ الاسِ ، والأمُ والحدَّةُ مطلقاً ، والأختُ مطلقاً ،

والروحةُ ، وداتُ الولاءِ) أى المعتقة

قوله [بطريق الاختصار] أى وأما بطريق السط فخمسة عشر

قوله [والأخ] أى مطلقاً شقيقاً أو لأب أو لأم فدخل تحته ثلاثة

قوله [واسه] أى مطلقاً أى شقيقاً أو لأب

قوله [والعم] أى مطلقاً شقيقاً أو لأب وأما العم للأم وابن الأخ

للأم من دوى الأرحام

قوله [واسه] أى مطلقاً شقيقاً أو لأب لا لأم من دوى الأرحام

قوله [فلا يرث منهم إلا ثلاثة] أى ومسألهم من اتى عشر لتوافق

محرح ربع الروح سدس الأب بالنصف فتصرب نصف أحد المحرحين فى كل الآخر

نائبى عشر للروح ربعها ثلاثة ، ولأب سدسها اثنان والباقي هو سبعة للاس تعصماً

قوله [بطريق الاختصار] أى وأما بطريق السط فمعتبر

قوله [والحدَّة مطلقاً] أى من قبل الأم أو من قبل الأب

قوله [والأخت مطلقاً] أى شقيقة أو لأب أو لأم

(وكلهن دواتُ مَرَضٍ ، إلا الأخيرة) وهي المعتقة ، فإن اجتمع فلا يرث منهن إلا الروحة والست وست الاس والأم والأخت الشقيقة كما يأتي له آخر الفرائض

- والفروضُ ستةُ النصفُ ، والرُّعُ ، والثمنُ ، والثلاثانُ ، والثُلُثُ ، والسدُسُ
- (فالنصفُ خمسة) (الروح) يرثه من روحته (عند عَدَمِ المَرَعِ الوارثِ)
- ذكرًا أو أنثى أو ولد الولد كذلك وإن سعل — كان الولد منه أو من غيره —
- فإن كان غير وارث لوصف — كرقق — فكالعدم (ولست إذا انفردت) عن

قوله [وكلهن دواتُ مَرَضٍ إلا الأخيرة] إلح أى لقول صاحب الرحية وليس في النساء طراً عَصَمَةً إلا التي مت بعق الرقبة

قوله [فلا يرث منهن إلا الروحة] إلح أى ومسألتهن من أربعة وعشرين لتوافق محرر تم الروحة وسدس الأم بالنصف فتصرب نصف أحد المخرجين في كامل الآخر بأربعة وعشرين للست نصفها اثنا عشر ، ولست الاس سلسها أربعة ، وللروحة ثلاثة ، وللأم أربعة سلسها يبقى واحد تأخذه الأخت الشقيقة تعصياً ، لأنها عصية مع الغير ، فإن اجتمع الذكور والإناث ورث منهم خمسة الأنوار والاس والست وأحد الزوجين ، فإن ماتت الروحة كانت المسألة من اثني عشر ، وإن مات الروح كانت من أربعة وعشرين

قوله [النصف والرُّع] قد ارتكك المصنف طريق التدلى وهي إحدى الطرق المستحسنة

قوله [أو ولد الولد كذلك] أى ذرية أولادها الذكور لا الإناث فوجودهم كالعدم

والخاصل أن محل إرث الروح النصف من روحته حيث لم يكن لها ولد ذكر أو أنثى ولا ولد اس منه أو من غيره وإن من ربا لم يقم به مانع من كهر أورو وأما ولد الست فوجوده كالعدم قال تعالى ﴿ وَكَانَ يَصِفُ مَا تَرَكُوا أَرْوَاحُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ﴾ (١)

قوله [والست] أى ست الصلب

[إذا انفردت] أى عن أخت أو أخ قال تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَتْ

يعصها ، وهو أحوها المساوى لها احتراماً عن أحبها لأبيها كما يأتي
(وست الاس) ترث النصف (إن لم يكن) للميت (ست) ولا اس
اس بدليل ما يأتي

(والأخت شقيقة أو لأب إن لم تكن) أى توحد (شقيقة) معها
(وعصت كلاً) من السوة الأربع (أخ) أى تصير به عصبة للذكر
مثل حظ الأنثيين حيث كان الأخ (يساويها) فى الدرجة وشمل كلامه اس
الاس مع ست اس آخر لأنه أخ لها حكماً لتساويها درجة

* (و) عصبا (الحدّ الأخت) فترث معه تعصباً لا فرصاً فهي عصبة بالعير
(وهي) أى الأخت شقيقة أو لأب (مع الأوليين) أى الست وست
الاس (عصبة) مع العير ، فلا يفرض للأخت معها بل تأخذ ما بقى بعد فرض
الست وهو النصف أو الستر وهو الثلث تعصباً وكذلك مع ست الاس
(والربع للروح لفرع) من الروحة (يترث) كست أو اس منه أو
من غيره ولو من رباً للحوقة بالأم

وأحدة فلأبها النصف^(١)

قوله [احتراماً عن أحبها لأبيها] الأولى حذفه لأنه لا معنى له
قوله [إن لم يكن للميت ست] أى وإلا كان لها معها السدس
وقوله [ولا اس اس] أى وإلا كان معصماً لها للذكر مثل حظ الانثيين
كان أحاها أو اس عمها

قوله [أى وحد شقيقة معها] أى مع الأخت الى للأب وإن كان
م معها شقيقة كان لآبى للأب السدس فقط تكملة الثلاثين

قوله [يساويها فى الدرجة] الأولى أن يقول فى القوة ويحترر بذلك عن
أخ لأب مع شقيقة فهو مساو لها فى الدرجة وليس مساوياً لها فى القوة

قوله [مع الأوليين] إلخ حاصله أن الأخت الشقيقة والأخت للأب
كما يعصب كلاهما أحوها المساوى لها يعصها الحد والست وست الاس

قوله [والربع للروح لفرع] إلخ أى لقوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَ كِتَابٌ
إِنهٗنَّ وَلَدُكُمْ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكُنَّ ﴾^(٢)

(و) الربع (للمرقة) الواحدة (أو الروحات لفقدِه) أى الفرع الوارث للروح من ولد أو ولد ابن ذكراً أو أنثى منها أو من غيرها

وجرح بالوارث ولد الزنا ومن نكح بلعان فكأنه عدم لا يحجبها للثمن (والثمن لمن) أى للمرقة أو الروحات (لوجودِه) أى الفرع اللاحق (والثلاثان لأربعة) أى لكل نوع من الأنواع الأربعة المشار إليها بقوله (لدوات الصنف إن تعدد ذن) وهى الست وست الابن والأخت الشقيقة والأخت للأب

(والثالث) فرض (للأم إن لم يكن ولد ولا ولد ابن) ذكراً أو أنثى واحداً أو متعدداً (ولا اتان فأكثر من الإخوة أو الأخوات مطلقاً) أشقاء أو لأب أو لأم أو محتملين أو محجوبين ، حب شخص - كإخوة لأم مع حد - فيسقطون بالحد ويحبون الأم قال فى التلمساية وفيهم فى الحب أمر عتحت لأنهم قد حبسوا وحبسوا

(و) الثلث فرض (لولدِينها) أى الأم (فأكثر) من ولدين فلا يريدون

قوله [والربع للمرقة] إلح أى لقوله تعالى ﴿وَلَهُنَّ الرُّشُمُ مِثْلًا تَرَكَتُهُنَّ﴾ إن لم يكن لهن (١) قوله [والثمن لمن] إلح أى لقوله تعالى ﴿إِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلِلْأُمِّ وَالْأَبِ نِصْفُ مَا تَرَكَتُهُمَا وَلِلْأَخِ وَالْأُخْتِ نِصْفُ مَا تَرَكَتُهُمَا﴾ (٢)

قوله [والثالث فرض للأم إن لم يكن ولد] إلح الأصل فى هذا قول تعالى ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أُسْوَاهُ فَلِلْأُمِّ الْوَلَدِ نِصْفُ مَا تَرَكَتُهُ﴾ (٣) قوله [حب شخص] يحتر عن حب الوصف كحبهم أرقاء أو كهاراً فلا يحجبها

قوله [لأنهم قد حبسوا] أى الأم من الثلث إلى السلس وقوله [وحبسوا] بالنساء للمفعول أى حبسهم بالحد لأن الإخوة للأم يحجبون ستة بالحد والآب والابن والابن والست وست الابن كما يأتى

(٢) سورة النساء آية ١٢

(١) سورة النساء آية ١٢

(٣) سورة النساء آية ١١

عن الثلث ويستوى الذكر والأنثى فيه ، كما قال تعالى ﴿ فهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ ﴾
والشركة عند الإطلاق تعيد المساواة

(وطا) أى للأم (ثلثُ الباقي) بعد فرض الروح في العراوين لأن الأم
عزت فيهما بقولهم لها الثلث وهو في الحقيقة سدس كما في الأولى أربع كما في
الثانية (و) روضة ماتت عن (روح) وأبوين أصلها من اثنين محرج نصيب
الروح فله النصف يبقى واحد على ثلاثة مائة ، فتصرف ثلاثة في اثنين ستة
فأما واحد بعد فرض الروح ، إذ لو أعطيت ثلث التركة للرم تفصيل الأنثى
على الذكر فيحالف القاعدة القطعية متى اجتمع ذكر وأنثى يبدليان بحصة
واحدة فللذكر مثل حظ الأنثيين فحوصت القاعدة عموم آية ﴿ فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ ﴾

وأشار لثانية العراوين بقوله (أو روضة) مات زوجها عنها وعن أبوين فهي
من أربعة للروضة الربع ، وللأم ثلث الباقي وللأب الباقي إذ لو أعطياها ثلث
المال للرم عدم تفصيل الذكر عليها التفصيل المعهود ،

قوله [كما قال تعالى فهم شركاء في الثلث] إنما استدلت بها لأن موضوعها
في الإحوة للأم

قوله [تعيد المساواة] أى ولذلك قال في الرحية
ويستوى الإناث والذكور فيه كما أوضح المفسر

أى القرآن

قوله [وطا تلت الباقي] إلح اعلم أن للأم حالتين ترث في إحداها
الثلث وفي أخرى السدس نص القرآن وتنت باحتياد حالة نالته ترث فيها ثلث
الباقي وقد ذكرها ههنا المصنف

قوله [في العراوين] أى وتلقب بالعمريتين لقضاء عمر فيها بذلك
قوله [فتصرف ثلاثة في اثنين ستة] فالسنة صحيح لا تأصيل حلالاً
للتناهي القائل بأنها تأصيل

قوله [للرم عدم تفصيل الذكر عليها] إلح وجه ذلك أن المسألة من
اتني عشر تأخذ الروضة ثلاثة يبقى تسعة ، فلو أعطيت الأم الثلث كاملاً لأحدثت

هذا ما قصي به عمر رضى الله عنه ورافقه الجمهور ومهم الأئمة الأربعة فقوله

(وأبوين) راجع للمسألتين

(والسدس) فرض (لسعة) للأُم إن وحدَ منْ دَكِرَ من فرع

وارث كان وابن ابن وست وست ابن واثنين مفروق من الإحوة مطلقاً

• (و) السدس فرض (لولد الأم) ذكر أكان أو أنثى (إن انعرد) قال تعالى

﴿وإن كان رجلٌ يورثُ كلالةً أو امرأةً وله أختٌ أختٌ فلكلٌ واحدٌ منهما

السدس﴾ إحد المراد أخت أو أخت لأُم كما قرئ به شاذاً

(و) السدس فرض (لستِ الابن) وإن سعلت أو مات الابن المتساويات

فإن كانت إحداهما أقرب فهو لها إن كانت أو كن (مع الست) الواحدة

تكملة الثلثين للإجماع ولقول ابن مسعود رضى الله عنه في ست وست ابن وأخت

لأقصين فيها بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم للست النصف ولست الابن السدس

أربعة يبقى خمسة للأب فلم يحصل عليها التخصيص المعهود وهو كونه للذكر مثل

خط الأثنين

قوله [هذا ما قصي به عمر] أى في المسألتين

قوله [من الإحوة مطلقاً] أى ذكرين أو أثنين أو محتملين شقيقين

أولاد أو لأُم

قوله [يورث كلالة] هى أن يموت الميت ولم يترك فرعاً ولا أصلاً

قوله [كما قرئ به شاذاً] أى والقراءة الشاذة يستدل بها على ثبوت

الأحكام لكونها مرة الأحاديث الصحيحة التى ننت بالآحاد

قوله [ولقول ابن مسعود] إلح روى الحارثى « أن هريلا بالراى

وابن شرحيل سألا أنا موسى وهو عبد الله بن قيس الأشعرى عن ست وست

ابن وأخت فقال للست النصف وللأخت النصف ولا شئ لست الابن واثنين

ابن مسعود فاستأبى فأتياه وأحراه بما قال أبو موسى فقال صليت إداً وما أنا من

المهتدين ، لأقصين فيها بما قصي به النبي صلى الله عليه وسلم للست النصف

ولست الابن السدس تكمله الثلثين وما بقى فلأخت فأتيا أنا موسى فأحراه

فقال لا تسألونى ما دام هذا الحر فيكم »

تكلمة الثلاثين وما بقي للأخت ، أى لأنها عصبة مع الست وقيس* على ذلك كل ست ابن نازلة فأكثر مع ست ابن واحدة أعلى منها (والأخت للآب) أى أخت الميت التى أدلت بالآب فقط فأكثر فرصها أو فرصهن السدس (مع الأخت الشقيقة) الواحدة تكلمة الثلاثين والتقييد بالواحدة فى الأخت والست لأنه لو كانت ست الابن مع ستين أو الأخت للآب مع شقيقتين لسقطتا ما لم تعصب كما يأتى (و) السدس فرص (أب وحيدة) عند عدم الآب (مع فروع وارث) للميت فإن كان الفروع ذكراً فليس للآب أو الخد غير السدس وإن كان أنثى فله السدس فرصاً والباقي تعصباً كما يأتى

(و) السدس فرص (الحدة مطلقاً) من جهة الأم أو الأب كل من انفردت أحدته وإن اجتمعتا فهو بينهما (إذا لم تدل بذكر غير الآب) كأم الأم وأم الأب ، فإن أدلت بذكر غير الأب فلا تزل عدداً لأن مالكا لا يورث أكثر من حنتين كما يأتى بالتصريح به فى باب أصحاب مع زيادة حكم القرنى والعبدى إن شاء الله تعالى

● (والعاصب هو من ورث المال) كله إن انفرد (أو) ورت (الباقي) بعد حسن (المرض) الصادق بالمرض الواحد أو المرض وهذا إشارة لتفسير ما رواه البخارى وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ، ألحقوا العرائص

قوله [ما لم تعصب] أى بأن يكون لها أح أو ابن عم مساو لها قوله [أو ورت الباقي بعد حسن المرض] أى ويسقط إذا استعرت المرض البركة إلا أن يقلب من حالة العصوبة إلى المرضية كالاشتقاء فى الحمامية والأخت فى الأكدرية ولعله أسقط هذه الريادة لعدم اطرادها إذ الابن ويحوه لا يسقط حال وعرف أيضاً العاصب بانه من له ولاء وكل ذكر يلدى لذات لا بواسطة أنثى

واعلم أن أصل العصب الشدة والقوة ومنه عصب الحيوان لأنه يعينه على الشدة والمدافعة وعصاة الرجل سبه وقرانته لأنه سموا بذلك لتقوى بهم فى المهمات وقبل سموا عصاة لأنهم عصوا به أى أحاطوا به فالآب طرف والابن طرف فله السالك - رابع

فما بقى فالأولى رجل ذكر^(١)، ومتى أطلق فهو عاصب بنفسه بحلاف
عصوبة النسوة الأربع دوات النصف إذا كان أح لهن فعصبة بالغير أى
فالغير عاصب وبخلاف الأخت الشقيقة أو لأب مع ست أو ست ابن فعصبة
مع الغير أى لأن الغير ليس بعاصب
ولما بين العاصب بالحدّ بينه بالحدّ فقال

(وهو الابن) واصطلاحهم الابن الذكر بحلاف الولد فيعمّ
(فانه) أى ابن الابن وإن سفل ، وسيأتى أن الأقرب يحجب الأبعد
ولا يرث مع الابن أو ابن الابن من أصحاب الفروض إلا الأب والأم أو الخلة
والروح أو الروحة

● (وعصّب كلّ) من الابن أو امه (أخته) ولو حكما ، كما مع
ست عمه المساوية في الرتبة فإنه أحوها حكما كما تقدم لنا وكذا يعصّب ابن
الابن البار ست الابن الأعلى منه إذا لم يكن لها شيء في الثلثين كستين وست

والأخ حاتب وكذا العم وأحر المصنف ذكر العاصب لتقديم أهل الفرض في
الاستحقاق عليه

قوله [أى فالغير عاصب] مقوّر لأن الأنثى قد تسقط في بعض
المسائل لولا وجود الذكر المساوى لها أو الأدنى منها
قوله [أى لأن الغير ليس بعاصب] أى وإن البت لم تكن مقوية للأخت
في أحد الأخت الباقي وإنما حصلت المصاحبة في الأحد فقط
قوله [أو الخلة] أى إن لم تكن أم لقوله في الرحبة

وتسقط الخلدات من كل جهه بالأم فافهمه وقس ما أشبهه
وقوله [والروح أو الروحة] أى فالروح يرث إن كان الميت روحه
والروحة ترث إن كان الميت روحاً ، ولا يتأتى اجتماع الروحين في ميراث واحد
إلا في مسألة المفلوف والمشهورة وسيأتى تحقيقها

قوله [فإنه أحوها حكماً] أى ويعطى للذكر مثل حظ الأنثيين
قوله [إذا لم يكن لها شيء في الثلثين] مفهومه أنه لو كان لها شيء في

(١) حديث «أهلوا الفرائض» من ابن عباس - صحيح قال في الجامع الصغير رواه
الشعبان وأحمد في مسنده والترمذي

ابن وابن ابن ابن وهي عصاة بالغير ولولاه لسقطت كما تقدم
 • (فالأب) عاصب يحوز جميع المال عند عدم الابن أو ابنه
 (فالجدُّ) وإن علا عند عدم الأب ويحب الأقرب الأبعد
 (والإخوة والأشقاء) في مرتبة الجد على تفصيل يأتي
 (ثم) الإخوة (للأب) عند عدم الشقيق
 (وعصَّت كلُّ منهما) أى الإخوة الأشقاء والإخوة للأب (أحته التي
 في درجته ، فلذكر مثل حظ الأنثيين)
 (فانُّ كلِّ) من الأشقاء أو للأب مرتبته بعد مرتبة أبيه فيقدم ابن الأخ
 الشقيق على ابن الأخ للأب
 (فالعمُّ الشقيق) والعم (للأب) ، وعلمت أن العم للأُم ليس بوارث
 واعلم أنه لو اجتمع سو أَسَاء في طبقة واحدة ، فالمال أو الباقي بعد المروص
 بينهم بالسوية على عدد الرؤوس للذكر مثل حظ الأنثيين ، فليس لكل ما كان
 لأبيه ، لأنهم تلقوا المال عن حدهم لا عن أبيهم

الثلاثين لا يعصها بل يأخذ الباقي وحده ، وذلك كبت وست ابن وابن ابن ابن
 أنزل فالمسألة من ستة للثلاث نصيبها ثلاثة ، ولست الابن سدسها واحد الاثنان
 يأخذهما ابن الابن البار

قوله [وأولاه لسقطت] أى لعدم بقاء شيء من الثلاثين ويسمى بابن
 الأخ المبارك ولا يقال إن ابن الأخ لا يعصب عمته ، لأن ذلك في ابن الأخ
 للميت كما إذا مات الميت وترك أختين شقيقتين وأختاً لأب وابن أخ ، فإن
 ابن الأخ يأخذ الثلث الباقي وتسقط الأخت للأب ، وأما هنا فهو ابن ابن ابن
 الميت فيعصب من فوقه وإن كانت تسمى عمه له

قوله [ويحب الأقرب الأبعد] أى أب الأب يحب من فوقه وهكذا
 قوله [وعلمت أن العم للأُم ليس بوارث] أى من اقتصار المصنف
 على العم الشقيق والذى للأب والاقتصار في مقام البيان يبيد الحصر
 قوله [لأنهم تلقوا المال عن حدهم] أى ويستهم له واحدة فهم بمنزلة
 أولاد الصلب

وكذلك أساء الإحوة وأساء الأعمام

(فأسأوهما) أى أساء العم الشقيق والعم للأب ، فيقدم ابن العم الشقيق

على ابن العم للأب

(معهمُ الحَدِّ فاسُهُ) وجميع المراتب (يُقَدِّمُ الأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ)

و الدرجة على الأبعد وإن كان الأبعد أقوى منه فجهة السوء تقدم على جهة

الأبوة ، والاس يقدم على ابن اسه وهكذا وجهة الأبوة تقدم على جهة الحدودوة

والإحوة ، والأخ وإن كان لأب يقدم على ابن الأخ ولو شقيقاً ولا يطر

لقوته وجهة الأخوة تقدم على جهة العمومة فابن الأخ للأب يقدم على العم

الشقيق ، ويقدم العم على عم العم للقرب ثم جهة بن العمومة ، فيقدم ابن

العم ولو غير شقيق على ابن ابن العم الشقيق للقرب ، وإلى ذلك أشار بقوله

(وان غير شقيق) فلا يطر للقوة إلا مع التساوى ، كما قال

(ومع التساوى) فإنه يقدم (الشقيق) كالأخوة وسبهم والأعمام وسبهم

وأعمام الأب وسبهم (مطلقاً) أى وجميع المراتب الشقيق على الذى على

للأب كما قال الحميرى رضى الله عنه ونفعنا به

قوله [وكذلك أساء الإحوة] إلح أى فتربل أساء الإحوة مرلة آثامهم

و أصل التعصيب لا فيما يأخذه فلا يباى أنه إذا مات شقيقان أو لأب أحدهما

عن ولد واحد والآخر عن خمسة تم مات حدهم عن مال فإنهم يقسمونه على

سنة أسهم بالسوية لاستواء رتبتهم ، ولا يرب كل فريق منهما ما كان يرثه

أبوه لأن ميراثها بأنفسها لأناتها قال التائى وقد وقعت هذه المسألة و عصرها

فأقضى فيها قاصى الحصة ناصر الدين الأحميدى بأنه يرث كل فريق منهما

ما كان لأبيه فيقسم المال نصفين ، وعطله و ذلك بدر الدين سبط الماردينى

وشيع عليه و ذلك أفاده محشى الأصل

قوله [تم جهة بن العمومة] كلامه بعيد أن جهة بن العمومة القرية

متأخرة عن جهة العمومة وإن علت وليس كذلك ، بل سو العمومة القرية

يقدمون على الأعمام الأعماد وأولاد عم الميت يقدمون على أعمام أبيه كما هو

مصرح به و الأصل وغيره

وبالحجة التقديم تم بقره وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا
 (مَدُّوْ الْوَلَاءِ) أى المعتق ذكراً وأنثى ، فعصته كما تقدم فى الولاء
 عند قوله « وقدم عاصب السب » إلخ
 • (مَبِيتُ الْمَالِ) وإن لم يكن عدلا ، فيأخذ جميع المال أو ما أنقت
 الفروض

• (وَلَا يُرَدُّ) لدوى السهام عند عدم العاصب بل يدفع الباقي لبيت المال

قوله [وبالحجة التقديم] الحار والمحرور متعلق بمحذوف خبر مقدم
 والتقديم متبدأ مؤخر ، والمعنى التقديم يعتبر أولا بالحجة
 وقوله [تم بقره] معطوف على قوله بالحجة ، أى فإن لم يكن اختلاف
 فى الحجة بل اتحدت فالتقديم يكون بالقرب كالسوة وإن برلت والحدودة وإن
 علت . فإن كلا حجة فتقديم الاس على اس الاس باعتبار القرب لاختلاف الحجة
 لاتحادها وكذلك الحد الأدنى مع الأعلى
 قوله [وبعدهما] متعلق باجملا والتقديم بالنصب معولا لاجعلا ،
 وبالقوة متعلق بمحذوف معول ثان لاجعلا ، والألف فى اجملا مقيدة عن
 بون التوكيد الحسية والصدور فى بعدهما عائد على الحجة والقرب . والمعنى
 أنه إذا حصل اتحاد فى الحجة والقرب معاً اعتبر التقديم بالقوة من يدلى بمهيتين
 أقوى من يدلى بحجة ، فالاعتبار بالقوة إنما يظهر فى الإحوة وسهم والعمومة
 وسبهم

قوله [كما تقدم فى الولاء] أى من تأخير المعتق عن عصبة السب
 وتقدمه على عصبة نفسه وتقديم عصبة نسه على معتقه ، ومعقه على معتق معتقه
 إلى آخر ما تقدم

قوله [مَبِيتُ الْمَالِ] أى تم يليه فى الإرث بالعصوبة بيت المال الذى
 يوطئه مات به أو بغيره من البلاد كان ماله أو بغيره كما فى (ح) واضطر إذا لم
 يكن له وطن هل المعتبر محل المال أو المبيت

قوله [وَلَا يُرَدُّ لدوى السهام] الرد صد العول فيه زياده فى أنصاء
 الورثة بقصاص السهام

● (ولا يُدْفَعُ) المال أو الباقي (للدوي الأرحام) هذا هو المشهور ولكن الذي اعتمدته المتأخرون الرد على دوي السهام فإن لم يكن فعلى دوي الأرحام (وعلى الرد فيرد على كل ذي سهم بقدر ما ورث إلا الروح والروح) فلا رد عليهما إجماعاً

قوله [ولكن الذي اعتمدته المتأخرون] أى وهو المعلوم عليه عند الشافعية نقله ابن عرفة عن أبي بن عبد الروض الطرطوشي وصحاح الناحي وعن ابن القاسم وكذا ذكره ابن يونس وابن رشد وذكر الشيخ سليمان البحيري في شرح الإرشاد عن عيون المسائل ، أنه حكى اتفاق شيوخ المذهب بعد المائتين على توريث دوي الأرحام ، والرد على دوي السهام لعدم انتظام بيت المال ، وقيل إن بيت المال إذا كان غير منتظم يتصدق بالمال عن المسلمين لا عن الميت ، والقياس صرفه في مصارف بيت المال إن أمكن فإن كان ذو رحم الميت من حملة مصاريق بيت المال فهم أولى

واعلم أن في كيفية توريث دوي الأرحام مذاهب أصحابها مذهب أهل التبريل وحاصله أما نزلهم مرتبة من أدلوا به للميت درجة فيقدم السابق للميت فإن استووا فاحل المسألة لمن أدلوا به ، والمراد بدوي الأرحام من لا يرث من الأقارب لا بالفرص ولا بالتعصيب وعدمهم في الحلال خمسة عشر الحد أبو الأم والحدة أم أبي الأب وولد الإحوة والأخوات للأم ، والحال وأولاده والحالة وأولادها ، والعم للأم وأولاده ، والعمة وأولادها ، وولد البنات وولد الأخوات من جميع الجهات كلها وبنات العمومة (أه) أمأده (شب)

قوله [فيرد على كل ذي سهم] أى فإن كان من يرد عليه شخصاً واحداً كام أو ولد أم فله المال فرصاً ورداً وإن كان صنفاً واحداً كأولاد أم أو حداث فأصل المسألة من عددهم كالعصبة وإن كان صنفين جمعت فروصهم من أصل المسألة لتلك الفروض ، فالجتمتع أصل لمسألة الرد فاقطع الطر عن الباقي من أصل مسألة تلك الفروض كأنه لم يكن

واعلم أن مسائل الرد التي ليس فيها أحد الزوجين كلها مقتطعة من ستة ، وأنها قد تحتاج لتصحيح فإن كان هناك أحد الزوجين فحد له فرصه من مخرج

● (فإن انفرد أحد الجميع)

(ويرث بقرص وعصوة الأب أو الخد مع ست أو ستين
 اس فأكثر) فيعرض للأب مع من ذكر السلس ويأخذ الباقي تعصيباً ، وكذلك
 الخد عند عدم الأب ، وكذلك الحكم مع ستين فأكثر أو ستين اس فأكثر
 (كاس عم هو أح لأم) فيرث السلس لكونه أحاً لأم والباقي تعصباً
 لكونه اس عم وأدخل بالكاف اس عم هو روح ومعتقا هو روح

فروض الروحية فقط وهو واحد من اثنين أو أربعة أو ثمانية وأقسام الباقي على مسألة
 من يرد عليه ، فإن كان من يرد عليه شخصاً واحداً أو صنفاً واحداً فأصل
 مسألة الرد محرج فرض الروحية ، وإن كان من يرد عليه أكثر من صنف فاعرض
 على مسألة الرد الباقي من محرج فرض الروحية ، فإن انقسم فمخرج فروض الروحية
 أصل لمسألة الرد كروحة وأم وولديها وإن لم يقسم صرحت مسألة من يرد عليه
 في محرج فرض الروحة لأنه لا يكون إلا ماياً ما بلغ فهو أصل مسألة الرد ،
 وقد تحتاج مسألة الرد التي فيها أحد الزوجين لتصحيح أصلاً ، إذا تقرر ذلك
 فأصول مسائل الرد كان فيها أحد الزوجين أم لا ثمانية أصول اثنان كحدة
 وأح لأم وكروحة وأم ، وثلاثة كأم وولديها ، وأربعة كأم وست وكروحة وأم
 وولديها ، وخمسة كأم وشقيقة وثمانية كروحة وست ، وستة عشر كروحة وشقيقة
 وأخت لأب ، واثنان وثلاثون كروحة وست وست اس وأربعون كروحة وست
 وست اس وحدة أفاذه التشوري على الروحية ،

قوله [فإن انفرد أحد الجميع] أي فإن انفرد ذو السهم كما إذا مات
 الميت عن أم متلا فإنها تأخذ الجميع ولا فرق بين كون المفرد سهمه المفعول له
 بحسب الأصالة قليلاً أو كثيراً فلا تنيء لنوى الأرحام ما دام واحد من أهل
 السهام موجوداً غير الزوجين

قوله [ويرث بقرص وعصوة] إلح لما ذكر من يرت بالقرص فقط
 وبالتعصيب فقط ذكر من يرث بهذا

قوله [كاس عم] إلح أشعر إفراده اس العم أنه لو كان اساً عم أحدهما
 أح لأم فالسلس للأح للأم ثم يقسم ما بقى بينهما بصعين عند مالك وقال

(وَوَرِثَ دُو فَرَصَيْنِ بِالْأَقْوَى) فقط لا بالهتتين

● ثم بين أن القوة تكون بكونها لا تسقط بحال كالسوة والأُمومة مع الإحوة فقال (وهي مالا تَسْقُطُ) كأم أو ست هي أخت يقع في المسلمين علقاً وفي المحوس عمداً فإذا وطئ بنته فولدت منه بنتاً تم أسلم بهما ومات فالت الصبري ست للكبرى وأختها لأبيها فإذا ماتت الكبرى بعد موت أبيهما ورثتها الصبري بالسوة لأن السوة لا تسقط بحال ، بحلاف الأخوة فلها النصف فقط ومن ورثها بالهتتين أعطاها الباقي بالنصف ولو ماتت الصبري أولاً ورثتها الكبرى بالأُمومة فلها الثلث وعطف على قوله « مالا تسقط » قوله

أشبه يأخذ الأخ للأم جميع المال كالشقيق مع الأخ للأب

قوله [وورث دو فرصين] مراده بالفرصين غير التعصيب بالنفس وهذا شروع في بيان الشخص الذي يمتنع فيه فرصان وحكم ميراثه بأحدهما قوله [تكون بكونها لا تسقط بحال] حاصه أن القوة تقع بأحد أمور ثلاثة الأول أن تكون إحداهما لا تحجب أصلاً بحلاف الأخرى ، الثاني أن تكون إحداهما تحجب الأخرى فالخاجة أقوى ، الثالث أن تكون إحداهما أقل حصصاً من الأخرى وقد تكمل التارح بأمثلتها على هذا الرتيب قوله [مع الإحوة] حذفه من الأول لدلالة الثاني عليه قوله [كأم أو ست] أي فالأم أو الست لا تحجب بحال بحلاف الأخت فقد تحجب

قوله [وفي المحوس عمداً] أي ولكن إسلامهم بعد ذلك يصحح أسابهم فلهذا حكم بالميراث بينهم ، وأما العمدى المسلين فلا يتأني فيه صحة السب قوله [أعطاها الباقي بالتعصيب] أي لما مر أن الأخت مع الست عصبة مع الغير فهي هنا غير نفسها باعتبار السوة والأخوة قوله [ورثتها الكبرى بالأُمومة] أي لأنها لا تسقط بحال بحلاف وصف الأخوة فقد يسقط فحيث يكون لها الثالث لكونها أمّاً ولاتىء لها بالأخوة خلافاً لمن ورثها بالهتتين فقال لها الثلث بالأُمومة والنصف بالأخوة قوله [وعطف على قوله مالا تسقط] هذا هو الأمر الثاني من الثلاثة

(أو ما تَحْنَبُ الأخرى) فالجهة التي تحب بها غيرها أقوى فترث بها ،
كأن يطاء أمه فتلد ولدًا فهي أمه وحدته أم أبيه فترث بالأمومة اتفاقاً وإلى ما ذكرنا
أشار بقوله

(كأم أو ست هي أحت) وكذلك لو كانت إحدى الجهتين أقل حتماً
من الأخرى فهي أقوى ترث بها كأم أم هي أحت لأب ، كأن يطاء سته فتلد
ستاً ثم يطاء الثانية فتلد ستاً ثم يموت الصغرى عن العليا بعد موت الوسطى والأب
فالكبرى حداثتها وأختها لأبيها ، فترثها بالحدودة فلها السدس دون الأختية ،
لأن الحدة أم الأم تحجبها الأم فقط والأخت تحجب بكبر لأب والاس واس
الاس وقيل ترث بالأختية لأن نصيبها أكثر ، فلو كانت محجوبة بالقوية
أورثت بالصغرية ، كأن تموت الصغرى وهذا التال عن العليا والوسطى فترثها
الوسطى بالأمومة فأحد التلت وترثها العليا بالإحوة فتأخذ النصف ، لأنها محجوبة
من جهة الحدودة بالأم ويلزم بها امرأة ماتت عن أمها وحدتها فأحدث
الأم التلت والحدة النصف وقوله

(كعاصب محبتين) إشارة إلى أن مفهوم قوله « دو فرصين » مفهوم
موافقة لأنه يرث بأقواهما أيضاً (كأخ أو عم هو) أى من ذكر من الأخ
والعم (معق) فيرث بعصوبة السب لأنها أقوى من عصوبة السب

قوله [فترث بالأمومة اتفاقاً] أى ولا ترثه بالحدودة اتفاقاً لما مر أن
الإرث بالحدودة لا يكون مع الأمومة

قوله [وإلى ما ذكرنا أشار بقوله كأم أو ست هي أحت] هذا المثال
لا يصح إلا للأولى من الأمور الثلاثة فكان على الشارح أن يسه عليه

قوله [وكذلك لو كانت إحدى الجهتين] إلح هذا هو الأمر الثالث

قوله [كعاصب] أى نفسه

قوله [من عصوبة السب] الأوضح أن يقول الولاء لأن السب والنكاح

يقان لهذا سب أيضاً قال في الرحمة

أسباب ميراث الوري ثلاثة كل يعيد رة الورا

فصل الجدد مع الإخوة

- (للجد مع الإخوة الأشقاء أو الأخوات أو لأب) ولم يكن معهم صاحب فرص (الأفصل) من أحد الأمرين (الثلاث) أى ثلث جميع المال (أو المقاسمة) كأنه أح معهم
-

فصل

اعلم أن إرث الجدد مع الإخوة مذهب ريد وعلى ، وله قال مالك والشافعي وأحمد ومذهب عمر وابن عباس وأبى حنيفة أنه لا ميراث للإخوة مع الجدد بل هو يحجبهم كالأب

قوله [الأشقاء] قدره الشارح إشارة إلى أن فيه حذف البعت من الأول لدلالة الثاني عليه

قوله [لم يكن معهم صاحب فرص] أخذه من قول المصنف الآتي وله مع دى فرص إلح

قوله [الأفصل من أحد الأمرين] اعلم أن أحوال الجدد خمسة إحداها أن يكون مع الابن وحده أو معه ومع غيره من دوى الفروض الثانية أن يكون مع بنت أو بنتين وحدهما أو معهما ومع غيرهما من دوى الفروض الثالثة أن يكون مع الإخوة لغير أم الرابعة أن يكون مع الإخوة دو فرص الخامسة أن لا يكون معه ولد ولا إخوة فله المال كله أو ما بقى منه بالتعصيب ، فإن كان معه ابن فقط أو ابن وغيره من أصحاب الفروض فله السدس فرصاً فقط ، وإن كان معه بنت أو بنتان فقط أو معهما ومع غيرهما من أصحاب الفروض كان له السدس فرصاً ، وإن بقى له شيء بعد فرص غيره أخذه تعصبياً ، وإن لم يكن معه أحد من الأولاد ولا من الإخوة أحد المال كله تعصبياً إن لم يكن معه صاحب فرص وإلا أحد ما فصل عنه تعصبياً فهو كالأب في هذه الأحوال الثلاث

(فَبِقَاسِمٍ) الإحوة (إذا كانوا أقل من مِثْلَيْهِ لَأَن المِثْلَيْنِ

حير له من ثلث المال

وذلك في خمس صور حد وأح أو أحتان أو أحت أو أح وأحت أو ثلاث أحوات ، إذ يورث في الأولى والثانية نصف المال، وفي الثالثة الثلثان، وفي الرابعة والخامسة الخمسان

(و) يأخذ (الثُلُثَ) أى ثلث جميع المال (إن رَادُوا) أى الإحوة والأحوات عن مثليه، بأن رادت الإحوة عن اثنين أو الأحوات على أربع كحد وأحوين وأحت ، فالمسألة من سعة ، لو قاسم لأحد سُعَيْن - بصم السين - والثلث سعان وثلث سح فهو حير له . وما بقى للإحوة بقدر ميراثهم وهذا مما يفترق فيه الأب من الحد . لأن الأب يحجب الإحوة والحد لا يحجب إلا الإحوة للأُم فلما كان لا يسقط الإحوة للأب أشار لحكمهم معه بقوله (وعَدَّة

قوله [فيقاسم الإحوة] حاصله أن له مع الإحوة إن لم يكن معهم صاحب فرض حاليين وهما المقاسمة وتلت جميع المال ، وإن كان معهم صاحب فرض له ثلاثة أحوال تكمل المتى والشارح يابصاحبها

قوله [وذلك في خمس صور] أى يتحقق كونهم أقل من مثليه في تلك الخمس

قوله [إذ يورث في الأولى] أى وتصح من اثنين وقوله [والثانية] أى وأصلها اثنان وتصح من أربعة لأن نصيبى الأختين واحد لا يقسم عليهما فيصرب عدد الأختين في أصل المسألة يكون الحاصل أربعة للحد اثنان ولكل واحدة واحد

قوله [وفي الثالثة] أى وهى حد وأحت فقط وتصح من أصلها ثلاثة وقوله [وفي الرابعة والخامسة الخمسان] أى وأصل كل خمسة تصح منها وقوله [إن رادوا] إلح لم يعين للريادة أمثلة بطير ما يقدم لأن أمثلة الريادة على مثليه لا تحصر

قوله [فالمسألة من سعة] أى وهى عدة رؤوسهم وقوله [والثلث سعان وتلت سح] أى وحيد فقد انكسرت على محرر

الشقيقُ عليه) أى على الحد (إحوة الأب) عند المقاسمة ليمعه كثرة الميراث وكذلك يعد الشقيق الأخت للأب كان معهم دو سهم أم لا ، كحد وأح شقيق وأح لأب أو معهم روحة ، فيعد فرضها بأحد الحد نصيبه ، فالأح الشقيق يعد الأح للأب فيستوى للحد المقاسمة والثلث فيأخذه ، ويأخذ الشقيق الباقي وكذلك يعد أحد الروحة الربع يأخذ الحد تلت الباقي لاستوائه مع المقاسمة ويأخذ الشقيق الباقي وهو نصف المال ، وإلى ذلك أشار بقوله

(تم رَحَعَ) أى الشقو (عليهم) أى على الإحوة للأب فيمسمهم لأنهم محبون به

(كالشقيقة) تعد على الحد الإحوة للأب تم ترجع عليهم (عاملها) وهو النصف للواحدة والثلثان للأكثر (لو لم يكن حد) وإن فصل شيء بعد ذلك فهو للأح للأب كحد وشقيقة وأح لأب المقاسمة حير للحد أصلها خمسة له سهمان تم اصررب مقام النصف في خمسة بعشرة للحد أربعة ولها خمسة وللأح للأب سهم

(وله) أى للحد (مع فرض معهما) أى الإحوة والأخوات الأشقاء أو لأب بعد أحد صاحب الفرض الأفصل من أحد ثلاثة أمور

الثلت لأن السعة لا تلت لها صحيح فصررب ثلاثة في سعة بأحد وعشرين للحد سعة يبقى أربعة عشر على خمسة لا تقسم ، وتباين فتصررب في أحد وعشرين مائة وخمسة للحد خمسة وثلاثون يبقى سبعون لكل رأس أربعة عشر

بقوله [ليمعه كثرة الميراث] علة للعد أى فالتمرة في عددهم مع الحد كثرة الميراث من عمر عود تمرة لم لحصهم بالشقيق

بقوله [كحد وأح شقيق وأح لأب] مثال لقوله أم لا وقوله أو معهم روحة راحع لقوله كان معهم دو سهم فهو لف ونشر متوش

بقوله [أصلها خمسة] أى من عدة رموسها

بقوله [تم اصررب مقام النصف] إنما احتيج للصررب لا نكساره على محرح النصف لأن الأخت لها النصف والخمسة لا نصف لها صحيح

(السدس) من أصل العريضة كستين وروحة وأح من أربعة وعشرين
 لصرب محرر الثلث في الثمن للستين ستة عشر وللروحة ثلاثة يبقى خمسة
 سدس جميع المال أربعة حير له من ثلث الباقي الذي هو واحد وثلثان ومن
 المقاسمة إذ يموه لو قاسم اثنان ونصف (أو ثلث الباقي) كأمر وحد وخمسة
 إحوة من ثمانية عشر للآم سدسها يبقى خمسة عشر تلت الباقي خمسة حير للحد
 من سدس جميع المال ومن المقاسمة (أو المقاسمة) كحدة وحد وأح من ستة
 سدسها واحد فالمقاسمة حير للحد من السدس ومن ثلث الباقي فيموه بالمقاسمة
 اثنان ونصف فتصرب محرر النصف في ستة ومها تصح وأو في كلامه مائة
 حلولاً تحوز الجمع بين اثنين منها أو الثلاثة كروح وحدة وحد وأح من ستة
 يأخذ الروح النصف والحدة السدس فتستوى له المقاسمة والسدس ولي أم وحد

قوله [السدس] أي سدس جميع المال
 قوله [من ثمانية عشر] أي عدد المتأخرين من الفرائض وذلك
 لأن كل مسألة فيها سدس وثلث ما بقي وما بقي فهي من ثمانية عشر .
 وأما المتقدمون فيقولون إن الثمانية عشر تصحيح لا تأصيل ، فأصل هذه المسألة
 عندهم ستة للآم سدسها واحد وإن قاسم الحد الإحوة أحد خمسة أجزاء من أحد
 عشر جزءاً ، وإن أحد سدس المال أحد سهداً واحداً ، وإن أحد ثلث الباقي
 أحد واحداً وثلثين فهو حير له لكن الحدة لا تلت لها صحيح فتصرب محرر
 الثلث في ستة أصل المسألة ثمانية عشر

قوله [مصرف محرر النصف] أي لا يكسارها عليه
 قوله [ومها تصح] أي من ابني عشر للحدة اثنان يبقى عشرة الحد
 خمسة والأح كذلك

قوله [وأو في كلامه مائة حلول] أي في كلام المصنف

وقوله [بين اثنين منها] أي من السدس وثات الباقي والمقاسمة

وقوله [أو الثلاثة] أي أسوائها كما وصحه في المثال

قوله [من ستة] أي لا يدرأح محرر النصف في السدس

وأخوين للأُم، واحد من ستة ، فإن قامم في الباقي ساوى ما يأخذه ثلث الباقي ،
فقد استويا وتصح من ثمانية عشر ، وفي روح وحد وثلاثة إحوه يستوى ثلث
الباقي والسدس وفي روح وحد وأخوين تستوى الثلاثة

(ولأُيُعرَّصُ لأُخت) شقيقة أو لأب (معه) أى الحد في مريضة من

المرائص

● (إلا في الأُكْدَرِيَّةِ) لأنها إن اضررت معه عصها ، وإن احتجعت
مع غيرها من أصحاب المروض أو الإحوه حكم الحد ما تقدم وحكمها مع
إحوتها كذلك ، فتعين أنه لا يعرض لها إلا في الأُكْدَرِيَّةِ وأركانها أربعة

(روح وأم وحد وأُخت شقيقة أو لأب) فهي من ستة يبقى بعد فرض
الروح والأُم واحد للحد لأنه لا ينقص عنه محال ، فأسقط الحمية الأُخت ،
وأما المداهب الثلاثة (فِيُعْرَّصُ لها) أى للأُخت (النصفُ وله السدُسُ ،

قوله [وأخوين] أى شقيقين أو الأب فقوله للأُم إلح ترورع

في التقسيم

قوله [وتصح من ثمانية عشر] أى لا تكسارها على محرر الثلث

قوله [يستوى ثلث الباقي والسدس] أى وتصح من ثمانية عشر لا تكسارها

على محرر الثلث

قوله [تستوى الثلاثة] أى وتصح من ستة وهي أصلها

قوله [إلا في الأُكْدَرِيَّةِ] أى وتسمى بالعراء ولقبت بالأُكْدَرِيَّةِ لأن

عبد الملك بن مروان طرحها على رجل يقال له أكردر فأخطأ فيها ، أو لأن الحد

كدر على الأُخت فرضها والعراء لشهرتها في المرائص كعبرة الفرس

قوله [فهي من ستة] أى لأن فيها نصفًا وثلثًا ومحررهما متباين

قوله [فأسقط الحمية الأُخت] أى لأن الحد يحجب الإحوه والأخوات

عندهم

قوله [وأما المداهب الثلاثة فيعرض لها] إلح تركيب فيه ثقل لا يحى

مع وصوح المعنى

ثم يقاسمها) فقد عالت بعرض النصف إلى تسعة فلو استقلت بما عرض لها
لرادت فترد بعد العرض إلى التعصيب ، فتصم حصتها لخصته للذكر مثل حظ الأنثيين
لأنهم معها كأح والأربعة مائة للثلاثة فتصرب ثلاثة الرعوس في تسعة فتصم من تسعة
وعشرين من له شيء من التسعة أحده مصروباً في ثلاثة ويلعربها من وحوه
حلف أربعة من الورثة فأحد أحدهم حرماً من المال والثاني نصف ذلك الحرء
والثالث نصف الحرئين والرابع نصف الأحرء

(ولو كان بلغا) أى الأخت في المسألة المذكورة (أ ح) لم يبقده
ليشمل المالكية إن كان لأب وشه المالكية إن كان شقيقاً (وبمعناه إحوه) لأن (

قوله [فتصم حصتها] أى التى أحدثها بالعدل وهى ثلاثة

وقوله [لخصته] أى وهو الواحد الذى كان له فى أصل المسألة

قوله [والأربعة مائة للثلاثة] المراد بالأربعة السهام ، والمراد بالثلاثة

الرءوس لأن الحمد برأسين وهى برأس

قوله [من له شيء فى التسعة] إلح أى فالروح تسعة ولأُم ستة وللحمد

والأخت اثنا عشر لها أربعة وله ثمانية

قوله [فأحد أحدهم حرماً من المال] أى وهو الحمد فقد أحد ثمانية

وقوله [والثانى نصف ذلك الحرء] أى وهو الأخت فقد أحدث أربعة

وقوله [والثالث نصف الحرئين] وهو الأم فقد أحدث ستة وهى نصف

الابن عشر

وقوله [والرابع نصف الأحرء] أى وهو الروح فقد أحد تسعة وهى

نصف الثمانية عشر ومن الوحوه مات ميت وترك ورتة أحد أحدهم تلت الجميع ،

والثانى أحد تلت الباقي . والثالث ثلث باقى الساقى ، والرابع الباقي فالأحد

ثلث الجميع هو الروح والتلت الباقي هو الأم وثلث باقى الباقي هو الأخت وللأخت

هو الحمد

قوله [ليشمل المالكية] لما سميت مالكية قيل لأن مالكم لم يحالف ريداً

إلا فيها لأن ريداً قال فيها للأخ للأب السدس ، ومالك يسقطه وسميت شه

المالكية بذلك لأنه لم يكن لمالك فيها نص ، ولما ألحقها الأصحاب بالمسألة الأولى

اثان فصاعدا (سَقَطَ) الأح شقيقاً أو الأب لأن الحد يقول للأح لو كنت
دوني لم ترث شيئاً لأن الثلث الباقي بعد الروح والأم يأخذه أولاد الأم وأول أحب
كل من يرث من جهة الأم وبأحد الحد حيثند الثلث وحده كاملاً وذكر
قوله ومعه إحوه لأم تكون المالكية التي حالف مالك فيها يريد أن رضى الله عنهما
وإلا فالأح ساقط ولو لم يكن معه إحوه لأم

قوله [وإلا فالأح ساقط] أى لاستعراق الفروض التركة لأنه عند
عدم الإحوه للأم تأخذ الأم الثلث كاملاً يبقى السدس واحداً يأخذه الحد وليس
عه فارلاً محال

● قسمة . لو كان بدل الأخت أختان من أى جهة فلا حول لرجوع
الأم للسدس نائين من الإحوه فصاعداً ، أو يكون للروح النصف ثلاثة وللأم
السدس والحد السدس واحد وهو والمقاسمة هما سواء ، وإن رادت الأخوات
على اثنين كان السدس أفصل من المقاسمة وتلت الباقي فيبقى واحد على اثنين
لا يصح عليهما فتعصب الاثنين عدد رموس الأختين في ستة نائين عشر ،
ومنها تصبح الماكهاى وها إشكال أحصل سر فهمه العراض ، وهو أن الأختين
فأكثر إذا أحدتا السدس هما فعلى أى وجه لا حائر أن يكون فرضاً لأن فرضهما
الثلتان ولا تعصياً لأن الحد الذى يعصهما هو صاحب فرض هما وصاحب الفرض
لا يعصب إلا أن يكون ست مع أخت أو أخوات كما سلف فانظر الجواب
عه أفاده (شب)

فصل الأصول السبعة لمسائل الفرائض

● والمراد بالأصل العدد الذى يحرر منه سهام الفريضة صحيحاً (سبعة)
تقديم السبب على الموحدة (اثان و) صعهما (أربعة) صعف صعهما (ثمانية)
(وثلاثة) صعهما (سنة)

وهذه الأصول الخمسة هى محارح العروض الستة فى كتاب الله تعالى الصنف
والربع والثمن والثلاثان والثالث والسدس ولم تكن ستة كأصلها لاتحاد محرر الثلث
والثلثين ، وكلها مشتقة من مادة عددها إلا الأول

(واتا عَشَرَ) صعف الستة كروحة وإحوة لأم لمحرر الربع أربعة
والثلث ثلاثة وبين المحررين تايين فصرف أحدهما فى الآخر ناتي عشر
(وأربعة وعشرون) صعف الاتي عشر ولأنه قد يوحد فى المسألة تم

فصل

جمع أصل ، وهو فى اللغة ما يى عليه غيره وبما سته للمصطلح عليه طاهرة
فإن تصحيح المسائل وقسمة التركات وسائر أعداد الأعمال تسمى عليه
قوله [الذى يحرر منه سهام الفريضة صحيحاً] المراد بالسهم
أجزاء المسألة من نصف وربع ، وهكذا فإنه ثبت بطريق استقراء انحصار
أصول فرائض الله الصحيحة الأجزاء فى تلك السعة

قوله [من مادة عددها] أى من مادة العدد الذى هو أسماء محارحها
فالثلث مأخوذ من ثلاثة ، والربع من أربعة ، والسدس من ستة ، والثمن من
ثمانية ، ولا شك أن الثلاثة والأربعة والسة والمانية أسماء محارح تلك العروض
وقوله [إلا الأول] أى العرض الأول وهو النصف ، فإنه ليس مأخوذاً من
لعط العدد الذى هو محرره إذ لو أخذ منه لقليل فيه تاء بصم أوله وفتح ثابته مكرراً
قوله [صعف الستة] إلح صعف التئىء قدره مرتين هذا هو المراد هنا
وإلا فقد يراد بصعف التئىء مثله

وسدس كروحة وأم وولد وبين المحرجين توافق بالنصف ، فيصرب نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين والولد إن كان ذكراً فعاصب له الباقي وإن كان أنثى واحدة فلها النصف محرجه داخل في الثمانية ، وإن كانت متعددة فلها الثلثان ومحرجهما داخل في الستة وراد بعضهم في حصص باب الحد والإحوة أصليين زيادة على السعة وهي ثمانية عشر ، كأما وحد وأربعة لإحوة لغير أم للأُم السدس من ستة والباقي خمسة للحد والإحوة له ثلث الباقي لأنه أفصل ولا تلت له صحيح فتصرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر ومن له شئ من الستة أحده مصروباً في ثلاثة وستة وثلاثون كأما وروحة وحد وأربعة لإحوة للروحة الربع وللأم السدس ، فأصلها اثنا عشر للأُم اثنان وللروحة ثلاثة يبقى سعة الأفصل للحد ثلث الباقي وليس له تلت صحيح فتصرب ثلاثة في اثني عشر أصل المسألة ستة وثلاثين والراحح أنهما أصلان ، وقال الجمهور إنهما شئ من أصل الستة وصعفهما فهما تصحيح لا أصلان

(فالنصف) محرجه (من اثنين) فإن كانت فريضة فيها بصمان من اثنين لأن المائتين يكتفى بأحدهما كروح وأخت شقيقة أو لأب وتسمى هاتان المسألتان باليتيمتين ، لأنهما لا يطير لهما ، إذ ليس في الفرائض مسألة يورث فيها بصمان غيرهما أعنى مسألة الشقيقة ومسألة التي للأب وتسمى عادلة أو نصف وما بقي كروح أو ست أو ستان أو أخت شقيقة أو لأب وعم مع كل ة

قوله [ومحرجها داخل في الستة] أى لأن محرج الثلثين ثلاثة

قوله [وستة وثلاثون] معطوف على ثمانية عشر وهي صعفها

قوله [فتصرب ثلاثة] أى التي هي محرج ملت الباقي

قوله [والراحح أنهما أصلان] أى لأنهما قد يحتاجان هما إلى تصحيح

آخر فمثل كونهما تصحيحين أفاده (تب)

قوله [باليتيمتين] أى وبالصيغتين لاشتغال كل مهذا على بصمين

قوله [يورث فيها بصمان غيرهما] أى على سبيل الفرص فلا يرد

ست مع أخت ، فإن أحد الأخت النصف بالتعصيب لا بالفرص

قوله [وتسمى عادلة] العادلة هي التي ساوت سهامها أصحابها

الثان وتسمى ناقصة

(والرُّبْعُ) محروحه (مِنْ أربعة) فالأربعة أصل لكل فريضة اشتملت على ربع وما بقى كروح وابن أو ربع ونصف وما بقى كروح وست وأح أو ربع وثلاث ما بقى وما بقى كروحة وأبوين

(والثَّمْسُ) محروحه (مِنْ ثمانية) فالثمانية أصل لكل فريضة فيها ثمن ونصف وما بقى كروحة وست وأح أو ثمن وما بقى كروحة وابن ولا يكون كل من الأربعة والثمانية إلا ناقصاً لا عادلاً كما رأيت في الأمثلة

(والثُّلُثُ) محروحه (مِنْ ثلاثة) فهي أصل لكل فريضة فيها ثلث فقط ، كام وعم ، أو ثلث وثلثان كاحوة لأم وأحوات لأب ، أو ثلثان وما بقى كستين وعم ، ففريضة الثلث نارة ناقصة ونارة عادلة كما رأيت

(والسُّدُسُ مِنْ ستة) فهي أصل لكل فريضة فيها سدس وما بقى كحدة وعم ، أو سدس وثلث وما بقى كحدة وأحوات لأم وأح لأب ، أو سدس وثلثان وما بقى كام وستين وأح ، أو نصف وثلث وما بقى كأحت وأم وعاصب ، أو سدس ونصف وثلث كام وأحت شقيقة وأحوين لأم أو سدس ونصف وسدس وثلث كام وثلث أحوات مفرقات أو سدس وثلثان وسدس وآخر كام وشقيقتين وأحت لأم ففرائض السدس ناقصة وعادلة وتكون من فرض وفرضين وأكثر كما رأيت

قوله [وتسمى ناقصة] أى لزيادة فروصها على مستحقها

قوله [كروحة وأبوين] أى وهى إحدى العراوين المتقدمتين

قوله [كما رأيت في الأمثلة] أى من عدم استعراق الفروض التركة

قوله [نارة ناقصة] أى وهى الأمثلة التى ذكر فيها العاصب والعادلة

هى التى لم يذكر فيها العاصب

قوله [ففرائض السدس ناقصة وعادلة] قد علمت أن الناقص ما ذكر

فيه العاصب والعادل ما لم يذكر فيه

قوله [وتكون من فرض] أى وذلك كالمثال الأول

وقوله [وفرضين] أى وذلك كالمثال الثانى والثالث والرابع

وقوله [وأكثر] أى كالباقى بعد ذلك

(والرُّبْعُ والثُّلُثُ أو) الربع (السُدُسُ) أو الربع والثلاثان أو الربع مع النصف والسدس محرجه (مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ) لأن محرّج الربع من أربعة والثلاث من ثلاثة نائِباً ، فيصرب أحدهما في الآخر نائبي عشر ، ومحرّج السدس من ستة فيوافق محرّج الربع بالنصف فيصرب نصف أحدهما في كامل الآخر نائبي عشر كروحة وأم وأح ، وكروح وأم وابن وكروح وستين وأب وكروح وست وست ابن وفرائض الاثني عشر كلها ناقصة كما رأيت

(والثمن والسدس) وما بقى كروحة وأم وابن ، أو ثمن ونصف وسدس كروحة وست وست ابن وعم ، أو الثمن والثلاثان والسدس كروحة وستين وأم وعم (مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ) لتوافق المحرّجين بالإحصاف فيصرب نصف أحدهما في كامل الآخر والنصف يدخل في السدس والثمن مع التلتين من أربعة وعشرين لتباين محرّج الثمن والثلت فيصرب أحدهما في كامل الآخر ، كروحة وستين وابن ابن ، ولا يتصور أن يجتمع الثمن مع التلت ولا مع الربع وفريضة الأربعة والعشرين ناقصة دائماً

● (وما لا فرضَ فيها) من المسائل كإبين مع ست فأكثر أو لإحوة مع أحوات (فأصلها عدد رهوسٍ عَصْنَهَا) فإن كانوا ذكوراً كلهم فظاهر
 * (و) عدد اجتماع ذكر وأنثى فصاعداً (للدَّكَتَرِ صَاعِداً الْاِثْنَى)
 كإبن وست من ثلاثة وإبين وست من خمسة وهكذا

قوله [كروحة وأم وأح] مثال للربع والثلت

وقوله [وكروح وأم وابن] مثال للربع والسدس

وقوله [وكروح وستين وأب] مثال للربع والثلاثين

وقوله [وكروح وست وست ابن] مثال للربع مع النصف والسدس

قوله [ولا يتصور أن يجتمع الثمن مع التلت] إلخ أى لأن الثمن

يكون للروحة مع الفرع الوارث والتلت يكون للأُم إن لم يكن فرع وارث ، ولا جدع من الإحوة أو للإحوة للأُم مع عدم الفرع الوارث ، والربع إما للروح مع الفرع الوارث ولا يتأتى اجتماعه مع الروحة أو للروحة مع عدم الفرع الوارث

• تم شرع في العول وعرفه فقال (وإن رادت العروس) أى سهام الورثة (على أصلها) أى أصل المسألة (عتلت) العروس أى ريد فيها بأن تجعل القروس بقدر السهام فيدخل القصر على كل واحد من أصحاب العروس كما قال (وهو) أى العول يفتح العين المهملة وسكون الواو (زيادة) في السهام وينقص في الأنصاء) كروح وأحت شقيقه وأحت لأم فهي نصفان وسدس فهي من ستة يستعرقها النصفان فيراد عليها تمثل سدسها فتبلغ سبعة كما يأتي (والعائل من الأصول) السعة المتقدمة (ثلاثة) وأما الأربعة الناقية فلا تعول وهي الاثنان والثلاثة والأربعة والخامسة لما تقدم أن الاثنين إما ناقصة أو عادلة ، وكذلك الثلاثة وأن الأربعة والخامسة دائماً ناقصتان فتعول (السعة) أربع عولات متواليات فتعول (لسعة) تمثل سدسها (كروح وأحتين) شقيقتين أولات للروح النصف ثلاثة وللأحتين الثلثان أربعة وهذه أول فريضة عالت في الإسلام

قوله [تم شرع في العول] هو لغة الريادة واصطلاحاً ما قاله المصنف ولم يقع في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الصديق ، وأول من نزل به عمر بن الخطاب في روح وأحتين لعير أم العاتلة لسعة فقال لا أدري من أحمر الكتاب فأخبره ولا من قدمه فأقدمه ، ولكن قد رأيت رأياً فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فمن عمر وهو أن يدخل الضرر على جميعهم وينقص كل واحد من سهمه ، ويقال إن الذي أشار عليه بذلك العباس أولاً ، وقيل على وقيل ريد ، وقيل ججع من الصحابة فقال لهم فرض الله للروح النصف وللأحتين الثلثين فإن بدأت بالروح لم يبق للأحتين حقهما وإن بدأت بالأحتين لم يبق للروح حقه فأشيروا إلى ، فأشار العباس بالعول وقال أرأيت لو مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة وآخر عليه أربعة أليس يجعل المال سبعة أجزاء ؟ فأحدث الصحابة بقوله ولم يحالهم أحد من الصحابة إلا ابن عباس ، إلا أنه لم يظهر الخلاف إلا بعد موت عمر ، وقال إن الذي أحصى رمل عالج عدداً لم يجعل في المال نصفاً ونصفاً وتلتاً كما في سنن البيهقي وعلى هذا فالمسألة التي وقعت حال مخالفة ابن عباس كانت روحاً وأحتاً لعير أم وأماً أفاده (عب)

وإذا أردت معرفة قدر ما عالت به وقدر ما نقص كل وارث ، فاسب
ما ردت به وهو ما عالت به المريضة لأصلها بدون عول ، فتعرف قدره ، وإذا سبته
لها عائلة علمت قدر ما نقص كل وارث مثلاً الستة إذا عالت لسبعة فتسب
واحداً لستة فتعلم أنها عالت بمثل سدسها وتسب الواحد للسبعة فهو سبع فتعلم أن
كل وارث نقص سبع ما بيده وهكذا ، قال الأجهوري رضى الله تعالى عنه
وعلمك قدر النقص من كل وارث بسنة عول للمريضة عائله
ومقدار ما عالت بسبته لها بلا عولها فارحم بمصلاك قائله

رحمه الله تعالى رحمة واسعة ورحمنا به

(و) تعول الستة (لثانية) فتكون عالت بمثل ثلثها ، لأنها عالت باتين تسبهما
للسبعة تحدهما ثلثا فتعرف قدر ما عالت به وتعلم أن كل وارث نقص ما بيده
ربعاً ، لأن ستة الاتين لها عائلة ربع كما علمت
(كسْ دُكْرَ) وهو الروح والأختان (مع أم) للروح النصف ثلاثة
وللأختين أربعة وللأم السدس واحد

(و) تعول الستة (لستة) بمثل نصبها ، فيكون نقص كل واحد ثلث
ما بيده لما علمت (كسْ دُكْرَ) روح إلح (مع أح لأم)

قوله [وعلمك] متبداً وهو مصدر يعمل عمل الفعل مصاف لفاعله
وهو الكاف ، وقدر مفعوله ومن كل وارث متعاق محذوف صفة للنقص
وقوله [بسنة عول] متعاق محذوف خبر وعائله حال من المريضة
ووقف عليه بالسكون لأجل الروى ، ومقدار معطوف على قدر

قوله [بسبته لها] متعلق محذوف تقديره يكون

وقوله [بلا عولها] حال من الهاء في لها

وقوله [فارحم بمصلاك قائله] تكملة قصد بها طلب الدعاء

قوله [نقص ما بيده ربعا] تمييز محمول عن الفاعل على أحد (واشتعل
الرأس شَيْباً)^(١)

قوله [وهو الروح والأختان] الواو بمعنى مع

قوله [كس ذكر] أى وهو روح وأختان لغير أم وأم

قوله [روح إلح] أى روح وأختان وأم

وتعول الستة (لعترة) ممثل ثلثيها فيقص كل واحد مما له خمس من ستة أربعة لها يعولها (كم دُكرَ مع إحوه لأم وكأم المروح) بالخاء المعجمة سميت بذلك لكثرة ما فرحت في العول (أم وروح وولدا أم وأختان) لعبر أم

(و) الثاني من الثلاثة التي قد تعول (الاتنا عَشَرَ) تعول ثلاث عولات أفراداً إلى سعة عشر فتعول (لثلاثة عشر) ممثل نصف سدسها لما علمت أنك تسب ما عالت به إليها قول العول ويكون كل واحد نقص ما بيده جزء من ثلاثة عشر جزءاً من واحد كروحة وأم وأختين لعبر أم وروح وأم وبتان (و) تعول الاتنا عشر (خمسة عَشَرَ) ممثل ربعها ، ويكون نقص كل خمس ما بيده كروح وأبوين وستين

(و) تعول (السعة عَشَرَ) ممثل ربعها وسدسها ، ويقص كل وارث مما بيده خمسة أجزاء من سعة عشر جزءاً من واحد ، كروحة وأم وولديها وأخت شقيقة وأخت لأب ومن أمتلتها أم الأرامل وتسمى بأم المروح بالخيم والديارية الصعري ، وهي ثلاث روحات وحدتان وأربع أحوات لأم وتماز أحوات لأب والتركة سعة عشر ديناراً ، وأما الديارية الكبرى من أربعة وعشرين

قوله [وكأم المروح] المناسب أن يقول وهي أم المروح لأن المثال الآتي بعد هو عين ما قبله

قوله [ممثل ربعها وسدسها] أي ربعها ثلاثة وسدسها اتمان

قوله [من سعة عشر جزءاً من واحد] معنى ذلك أن نصيب كل وارث يمرض واحداً هوائياً كاملاً ويحصل أجزاء بقدر المسألة يعولها ويقص منه عدد ما عالت به

قوله [أم الأرامل] إلح سميت بأم الأرامل وأم المروح بالخيم لعدم وجود الذكر فيها

قوله [والتركة سعة عشر ديناراً] أي وهي مقسومة عليهن كل رأس دينار

قوله [وهي روحة وأستان] إلح أي فالتستين الثلاثان ستة عشر من أربعة وعشرين ، وللروحة النسي ثلاثة وللأم السدس أربعة يقصّل واحد على خمسة

وليس فيها عول ، وهى روحة واستان وأم واثنا عشر أحا وأحت وقد حانت الأ-
لسيدنا على رضى الله عنه وعما به وقالت له مات أحن عن سبائة دينار فلم أعط
مها إلا ديناراً واحداً ؟ فقال رضى الله عنه لعل أراك مات عن روحة وستين
وأم واثني عشر أحا وأنت ؟ فقالت نعم ١ فقال معك حقلك الذى حصلك
(و) بعول (الأربعة والعشرون) عولة واحدة بمثل تمها (لسعة وعشرين)
هيكون نقص كل واحد تسع ما بيده لما علمت (روحة وأنوان واستان ، وهى
الشمسية) بكسر الميم لقول على رضى الله عنه وهو على المر صار تمها تسعاً
أى صار ما كان تمها بستة لما قبل العول تسعاً بالسنة لما بعد عولها

وعشرين رأساً عدد رموس الإحوة مع الأحت فصرب الخمسة والعشرين فى
أصل المسألة سبائة للستين أربعاثة من صرب خمسة وعشرين فى ستة عشر ،
وللأم مائة من صرب أربعة فى خمسة وعشرين ، وللروحة خمس وسبعون من
صرب ثلاثة فى خمسة وعشرين ، وللاتنى عشر أحمأ مع الأحت خمسة وعشرون
من صرب واحد فيها

قوله [وأحت] بالرفع عطف على اما عشر

قوله [وروحة وأنوان] إلح المناسب للشارح أن يقول متألها روحة إلح

قوله [وهى المبرية] أى ولا يمكن أن تعول إلا والميت فيها ذكره وروح

قوله [وهو على المر] أى من الكوفة ، قيل إن صدر الخطبة التى

قيل له فى أمائها الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعاً ويحرى كل نفس بما تسعى
وإليه المآل والرحمى فسل حينئذ فأجاب بقوله صار تمها تسعاً وتسمى أيضاً
بالمحيلة لقلة عولها ، وبالحيدرية لأن علياً كان يلعب بمحيرة الذى هو اسم
للأسد إشارة إلى أنه كاهل فى السحابة وعن الشعبي ما رأيت أحسن من على
لأنه قال ذلك بديهية لما ررقه الله من عرارة العلم وقوة الفهم فكان يفهم على
البديهية ما لا يفهمه المتحر فى العلوم المشتغل بدرسها وتفهيمها طول عمره ، وكيف
لا وقد بعته النبى صلى الله عليه وسلم قاصباً إلى اليمن وهو شاب ؟ فقال يا رسول الله
ما أدرى ما القصاء ؟ فصرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال اللهم
اهد قلبه وسدد لسانه فقال على هو الله ما شككت بعد فى قصاء بين اثنين ١

فصل في المحجب وأحكامه

لا يُحْجَبُ الأَبَوَانِ أَيْ حَتَّى حَرَمَانِ (والروحان والولد) للميت ذكرًا
أو أنثى ، فلا يدخل عليهم حَتَّى حَرَمَانِ بالأشخاص وأما حجب بالأوصاف
— كرق [الح] — فيدخل على الجميع

(مل يُحْجَبُ) أَيْ يَمْنَعُ مِنَ الْإِرْثِ بِالْكَلِيَّةِ (اسُ الْإِسْ ناس)
نَسْ الْإِسْ أَقْرَبُ لِلْمَيِّتِ ، وَكُلٌّ مِنْ أَذْلٍ بِوَسْطَةِ حَتَّى تِلْكَ الْوَسْطَةِ إِلَّا الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ
● (وَكُلُّ أَسْمَلٍ) مُحْجُوبٌ (بِأَعْلَى) مِنْهُ فَاسْ اسْ اسْ مُحْجُوبٌ نَسْ اسْ
(و) بِحِجْبِ (الْحَدِّ بِالْأَبِّ) لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِلْمَيِّتِ مِنَ الْحَدِّ
(و) بِحِجْبِ (الْأَخِ مُطْلَقًا) شَقِيقًا أَوْ لَأَبِّ أَوْ لَأُمِّ ذَكَرًا أَوْ أَنْثَى أَوْ حَتَّى

فصل

الحجب لغة المنع ، واصطلاحاً مع من قام به سب الإرت من الإرت بالكلية
أو من أوفر حظيه

قوله [أَيْ حِجْبُ حَرَمَانِ] أَيْ وَأَمَّا حِجْبُ النِّقْصَانِ فَيَدْخُلُ عَلَيْهِمْ
كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِمَّا تَقْدَمُ

قوله [كرق] [الح] أَيْ مِنْ بَاقِي مَوَاقِعِ الْإِرْثِ

قوله [فَيَدْخُلُ عَلَى الْجَمِيعِ] مِثْلُهُ حِجْبُ النِّقْصَانِ فَإِنَّهُ يَطْرَأُ عَلَى الْجَمِيعِ
وَبَاعْتِبَارِ مَسَائِلِ الْعَوْلِ

قوله [اسْ الْإِسْ] أَيْ وَكَدَا سِتْ الْإِسْ

قوله [وَيَحْجِبُ الْحَدَّ بِالْأَبِّ] قَالَ فِي الرَّحْبَةِ

وَالْحَدَّ مُحْجُوبٌ عَنِ الْمِيرَاثِ بِالْأَبِّ فِي أَحْوَالِهِ الثَّلَاثِ

يَعْنِي بِأَحْوَالِ الثَّلَاثِ الْإِرْثَ بِالْعَرَضِ أَوْ التَّنْعِيبِ أَوْ أَحَدَهُمَا

قوله [وَيَحْجِبُ الْأَخَ مُطْلَقًا] قَالَ فِي الرَّحْبَةِ

وَتُسْقَطُ الْإِخْوَةُ بِالنِّسْبَةِ وَبِالْأَبِّ الْأَدْنَى كَمَا رَوَيْنَا

(ناس) للميت (واسيه) وإن نزل (وبالآب) الأدنى دون الجلد فلا يحجب الإحوة كما تقدم

(وللأم) أى الأخ للأم يحجب عن ذكر ، ويريد بأنه يحجب سواء كان ذكراً أو أنثى (بالحد) وبالسبب وست الاس فحاصله أن الإحوة للأم يحجبون ستة كما رأيت

(و) يحجب (اس الأخ وإن) كان (للأبوين) وهو الشقيق (بأخ) لأنه أقرب منه وإن كان الأخ (لأب)

(و) يحجب (العم واسه) أى اس العم (بالأخ واسه) أى اس الأخ لما علمت أن حجة الإحوة وإن نزلت ، مقدمة على حجة العمومة فإذا انحلت حجة أحوه أو حجة عمومة فيحجب الأبعد بالأقرب ، كاس عم محسوب بالعم وهكذا وإليه أشار بقوله

● (والأبعد من الجهتين بالأقرب) وإن كان الأقرب غير شقيق (فيقدم الأخ للأب على اس الأخ الشقيق) والعم للأب يقدم على اس العم الشقيق واس العم للأب يقدم على عم الأب الشقيق (وما لأب مهما) محسوب (كما للأبوين) لأنه أقوى منه كما تقدم في قاعدة المعرى

(و) تحجب (الحدّة مطلقاً) لأم أو لأب (بالأم) لإدلاء التي من حجة الأم بالأم وحيث التي من حجة الأب لأن الأم أقرب من يرث بالأمومة

وسبى السبب كيف كانوا سببا فيه الجمع والوحدان

قوله [فلا يحجب الإحوة] أى بل يشاركهم

قوله [يحجبون ستة كما رأيت] أى وهم الاس واس الاس والسبب وست الاس والآب والحد إجماعاً

قوله [لأنه أقرب منه] أى في الدرجة وإن كانت جهتهما واحدة

قوله [فيحجب الأبعد بالأقرب] أى الأبعد في الدرجة بالأقرب فيها

قوله [وما لأب مهما] أى الذى أدلى بالآب من الإحوة وسببهم

والأعمام وسببهم محسوب عن أدلى بالأبوين

والحدة للأب ورثت بالأُمومة بواسطة الأب

(و) تحب الحدة (لأب أب) لإدلائها به

(و) تحب الحدة (السُّعْدَى مِنْ حِجَة) كَأُمِ أُمِ أُمِ (يُقْرُنُهَا)

كَأُمِ أُمِ وَكَأُمِ أُمِ أُمِ أَبِ أَبِ لإدلائها بها

(و) تحب حدة (سُعْدَى أَب) أَى حِجَتِهِ مِنْ (يُقْرُنُ لَأُمِ) كَأُمِ

أُمِ أُمِ مع أُمِ أُمِ فليس لها فى السُّدس شىء

(وإلا) تكن العدى من حجة الأب بل كانت العدى من حجة الأُم ،

فإن القرى من حجة الأب لا تحبها لقوتها لأن نص الحديث فيها ، وقاس

عمر رضى الله عنه التى للأب فلدلك (اشتركتا) فى السُّدس على الصحيح

والآخر يحبها حرياً على القاعدة من حب القرى

(ولا تَرِثُ مَنْ أَدْلَتْ) من الحدات (بذكر) كَأُمِ أُمِ الأُمِ

(سِوَى) مَنْ أَدْلَتْ بذكر هو (لأب) كَأُمِ الأُمِ كما تقدم

(و) تحب (ساتُ اس ناس أو ستين) لأنه لم يفصل هن من الثلاثين

شئ وكذلك ستا اس مع ست اس اس لهما الثلاثان ولا تنى لست اس اس وهكذا

(أو اس اس أعلى) فإذا مات عن ست واس اس وست اس اس اس

حجت واستقل اس اس بالماضى بعد فرض الست أو بجميع المال حيث لم تكرر ست

(وإلا) يكن أعلى بل كان مساويا (عَصَّ سَهْنٌ) مطلقاً كان لسات

الاس تنى فى الثلاثين ، كست وست اس واس اس أو لم يكن كسين واس اس

قوله [وتحب حدة بعدى لأب] إلح أفاد هذا فى الرحية بقوله

وإن تكن قرى لأُمِ حجت أُمِ أب بعد أو سدساً سلت

وإن تكن بالعكس فالقولان فى كتب أهل العلم مبصوحان

لا تسقط العدى على الصحيح واتفق الحل على التصحيح

قوله [ولا ترث من أدلت من الحدات بذكر] قال فى الرحية

وكل من أدلت بغير وارث فما له حظ من الموارث

قوله [وهكذا] أى فكل اثنتين علت درجتها حجتا ما بعدهما من

الإناث إن لم يكن معصب من المذكور لمن بعد

وست ابن كان أحاهها أو ابن عمها أو كان أولها منها ولم يكن لها في الثلاثين شيء
كستين وست ابن وابن ابن ابن فإن كان أولها السدس فتأخذه ويستقل
هو بالباقي وقد يكون ابن الابن مشتملاً على ست الابن لولاه لورثت كروح
وأم وأب وست وست ابن فلها السدس فتعول خمسة عشر ، ولو كان ابن ابن
معهما أحاهها أو ابن عمها لسقط وسقطت معه لاستعراق العروس وتعول لثلاثة عشر
(و) تحجب (أخت أو أحوات لأب وأختين لأبوين) لاستعراقهما
الثلاثين إلا إذا كان مع الأخت للأب أخت لأب فيعصها

● (و) سقط (عاصب باستعراق ذوي العروس) كروح وأم وأخت
لأم وشقيقة وأخت لأب فهي من ستة وعالت لثمانية وسقط أولاد الأب
لأنهم عصاة

(وإن الأخت لعير أم) بأن كان شقيقاً أو لأب (كأبيه ، إلا أنه
لا يرث الأم للسدس) إذا تعدد بخلاف أبيه كما تقدم
(ولا يرث) ابن الأخت (مع الحدة) بخلاف الإخوة لعير أم فيرتبون معه
(ولا يعصبت) ابن الأخت (أخته) بل يحتص بجميع المال أو بما أنقت
العروس وليس لست الأخت مع أخيها أو ابن عمها شيء فهي من ذوي الأرحام
(ويسقط) ابن الأخت (في) المسألة (المشتركة) بفتح الراء وكسرهما
وهي روح وأم وإخوة لأم وإخوة أشتقاء أصلها ستة للروح النصف ثلاثة وللأم

قوله [ولم يكن لها في الثلاثين شيء] قيد في كونه أولها منها

قوله [وتعول لثلاثة عشر] أي عند سقوط ست الابن

قوله [أخت لأب] أي وأما الشقيق فلما يعصبت أحواته الأشتقاء في جميع

التركة إن لم يكن هناك صاحب فرض

قوله [ولا يعصبت ابن الأخت أخته] قال في الرحية

وليس ابن الأخت بالمعصبة من مثله أو فوقه في السب

قوله [بفتح الراء وكسرهما] أي كما صطله ابن الصلاح والنووي أي

المشارك فيها وتسمى بالحمازية وبالبحرية وبالبيمية

قوله [وللأم] أي أو الحدة إن لم تكن أم

السدس وللإحوة للأُم الثلث مشاركتهم الأشقاء فلو كان ابن أُم سقط
 (والعلمُ لعير أُم كأخ كذلك وكذا نافي عَصَّةِ النَّسَبِ وَتَقَدَّمَ
 ما يُسْتَفَادُ مِنْ حَتِّ النَّقْصِ) كالروح مع الفرع الوارث والأُم والروحة
 (فلو اجتمع الذكور) الخمسة عشر (فالوارث) منهم ثلاثة (أب
 وابن وروح) فسألتهم من اثني عشر محرر الربع والثلث للروح وثلاثة للأب
 اثنان والباقي للابن

(أو) اجتمع (الإناث) فيرث منهن خمسة أشار لها بقوله
 (هَيْتُ وَتُ اسْ وَأُم وَأُحْتُ لِأَبَوَيْنِ وَرُوحُهُ) فسألتهم من أربعة وعشرين
 للثمن والسدس يبقى منها واحد للتقيقة لأنها عصاة بالعير
 (ولو اجتمعاً) أى الذكور والإناث أى الممكن منهما

قوله [وللإحوة للأُم الثلث] أى وهو إيمان فلم يبق للأشقاء شيء فكان
 مقتضى الحكم السابق أن يسقطوا لاستعراق الفروض التركية وذلك هو الذى
 قصى به عمر بن الخطاب رضى الله عنه أولاً وهو مذهب أبى حنيفة وأحمد ،
 ثم وقعت لعمر رضى الله عنه ثانياً فأراد أن يقضى بذلك فقال له ريد بن ثابت
 رضى الله عنه هب أن أناهم حمار ما رادهم الأب إلا قرناً ، وقيل قائل ذلك
 أحد الورثة ، وقيل قال بعضهم هب أن أناها كان حجراً ملقى فى اليم فلما قيل
 له ذلك قصى بالتشريك بين الإحوة للأُم والإحوة الأشقاء كأنهم كلهم أولاد
 أُم فقيل له فى ذلك فقال داك على ما قصينا وهذا على ما نقصى وواقفه على
 ذلك جماعة من الصحابة منهم ريد وذهب إليه مالك وهو المشهور عند السامعي
 قوله [بالعير] المناسب مع العير

قوله [أى الممكن منهما] إنما قال ذلك لأنه لا يمكن اجتماع روحه
 وروح يطلبان الإرث بالروحية إلا فى مسألة الملعوف المشهورة قال شيخ
 الإسلام فى عاية الوصول فى علم الأصول فإذا قيل لك اجتمعت الخمسة والعشرون
 فقل لم يمت أحد لأن منهم الروحانيين ولا يمكن اجتماعهما فى فرصة فستجبل
 اجتماع الصبيين قاله الرويانى وغيره ، وقيل يصور ثلاث صور إحداها
 لو أقام رجل بينة على ميت ملعوف فى كفن أنه امرأته وهؤلاء أولاده منها وأقامت

(فأبو كان وإن" وست" وأحد" الروحين) فإن كان الميت الروح فالمسألة من أربعة وعشرين للثمن والسدس ، وتصح من اثنين وسبعين للمائة بين رؤوس الأولاد وسهامهم إداد الباقي لم ثلاثة عشر على ثلاثة ، فمن له شيء من أصلها أحدهم مصروباً في ثلاثة وإن كان الميت الروحة فالمسألة من اثنين عشر محرج الربع والسدس ، يبقى للأولاد الثلاثة خمسة ، فتصرف رؤوسهم في أصلها ستة وثلاثين ومهما تصح

امرأة بينة أنه روحها وهؤلاء أولادها منه فكشف عنه فإذا هو حتى مشكل له آلتان آلة الرجال وآلة النساء فمن النص أن المال يقسم بينهما وحالف الأستاذ أبو طاهر النص وقدم بينة الرجال ، لأن ولادتها صحت بطريق المشاهدة والإلحاق بالآب أمر حكيم والمشاهدة أقوى ، قال اللقيط ولعل ما ذكر عن النص على قول استعمال السنتين وعليه للأبوين السدسان بكل حال وقضية بينة الرجل أن له الربع والباقي لأولاده ، وقضية بينة المرأة أن لها الثمن والباقي لأولادها فرع الروحية لا يحتص به الروح بل تنارعه الروحة في تمن منه فيقسم الثمن بينهما ويأرعه أولادها في الثمن الآخر ، لأنهم يدعونه لكونه من حملة الباقي بعد العروص بمقتضى بينة أمهم فيقسم بينه وبينهم بصمين ثم يقسم الباقي بعد السدسين والربع بين الأولاد من الحظتين للذكر مثل حظ الأنثيين ، فأصلها اثنا عشر باعتبار السدس مع ربع الروحية أو أربعة وعشرون باعتبارها مع ربع الروح وتمن الروحة نظراً إلى الأصل وإن لم يؤخذ إلا الربع مورعاً عليهما بقدر فرصتهما ، قايتهما لو أقاما بينتين على ميت بعد الدفن أو على عائب لم يظهر حاله في الصورتين فقد اجتمع في تلك المسائل جميع الورثة (اه ملخصاً)

قوله [فأبوان] أى فالوارث من الفريقين أبوان إلح

قوله [للمائة بين رؤوس الأولاد وسهامهم] أى فتصرف الرؤوس

المكسرة عليها سهامها في أربعة وعشرين تصح مما قال الشارح

فصل في جملة كافية

من اقتصر عليها جمعت أصولاً وفروعاً كثيرة من فن الحساب^(١)

● (الحساب) لغة - العد - يقال حسب الشيء عدّه ، واصطلاحاً علم بأصول يتوصل بها إلى معرفة المجهولات العددية وفائدته صيرورة المجهول معلوماً ، وعايته سرعة الجواب على الصّحة ، وموضوعه العدّد (يُحْتَسَبُ لها) أى للحملة التي هي من الحساب (المرصّي) من يريد علم الفرائض (وعيره) أى غير المرصّي كمن يريد البيع والقرص والهبة وسائر المعاملات (اعلم أن العدّد) هو ما تألف من الآحاد ، فالواحد ليس عدداً حقيقة ،

فصل

قوله [لغة العد] لما كان يجب على كل شارح في علم أن يتصوره بوجه ما إما بتعريفه أو بموضوعه أو عايته أو غير ذلك من مباديه العشرة وإلا كان شروعه فيه عشياً بين الشارح المهمّ منها وهي حمسة ونقي حمسة ، وهي حكمه ونسبه ، واستمداده ، ومساائله ، وواضعه ، فحكمه فرص كفاية كعلم الفرائض لترقيته عليه ، ونسبه آلة لغيره ، واستمداده من العقل ، ومساائله قضاياه العددية ، وواضعه علماء العار

قوله [وموضوعه العد] أى من حيث تحليله بالقسمة والطرح والتضعيف والتحديد وهو ضرب العد في مثله كضرب أربعة في أربعة
قوله [اعلم أن العد] هو لغة من عدّ الشيء يعدّه إذا حسبه والاسم العدد

قوله [هو ما تألف من الآحاد] أى معاه اصطلاحاً عند الجمهور ما احتج من الآحاد أو الكثرة المختمة من الآحاد

(١) في الأصل حمله كانه من اقتصر عليها لاها جمعت له أصولاً وفروعاً كثيرة من فن الحساب هو امه العدّ الح

وقيل العدد ما يساوى نصف مجموع حاشيتيه القريتين أو العيدين ومن خواصه زيادة مربعه على مسطح حاشيتيه القريتين بواحد ، والعيدين بقدر مربع نصف الفصل بينهما (قِسْمَانِ أَصْلِي وَفَرَعِي)
(هـ) العدد (الأَصْلِيّ) ثلاثة أنواع (آحادٌ) وهو النوع الأول ، فالآحاد (من واحد إلى تسعة) بزيادة واحد واحد والعاية داخلة في الآحاد

قوله [القريتين أو العيدين] أى المستويتين قرناً وبعداً وهذا تعريف بالخاصة كالاثني مثلاً فإنها تألفت من أحدين ، أو كثرة محتمة من الأحدين وساوت نصف مجموع الواحد للثلاثة ، وكالخمسة فإنها ساوت نصف مجموع الأربعة والسته ، ونصف مجموع الثلاثة والسعة ، ونصف مجموع الاثني والتجاية ونصف مجموع الواحد والتسعة ، وأحصر من هذا كله أن يقال هو الآحاد المختمة ويسى على تعريف الجمهور أن الواحد ليس عدداً حقيقة لأنه ليس له حاشيتان وليس آحاداً مختمة ، بل يسدى عدداً محاراً لأنه مبدأ العدد ، وقيل يسمى عدداً حقيقة لتألف العدد منه ، ولقول الحساب العدد ينقسم إلى صحيح وكسر وصونه النظام اليساورى ، فإذا علمت ذلك فالمماس للشارح تأخير قوله فالواحد ليس عدداً حقيقة بعد تمام الأقوال

قوله [زيادة مربعه] التريع صرب العدد في مثله والمسطح هو الخارج من صرب العددين كالسته عشر الخارجة من صرب أربعة في مثلها ، والمعنى زيادة مسطح مربعه على مسطح حاشيتيه كالمثال ، فإن صرب الأربعة في الأربعة ستة عشر ، وصرب حاشيتي الأربعة القريتين وهما الثلاثة والخمسة بحسبة عشر فقد راد مسطح مربعه عن سطح حاشيتيه بواحد

وقوله [والعيدين بقدر مربع نصف الفصل بينهما] في الكلام حذف أى بقدر مسطح مربع إلح كما تقدم فيما قبله ، مثال ذلك الاثنان والسته بالنسبة للمثال فإن مسطحهما اثنا عشر فقد رادت عنه السة عشر المذكورة بأربعة وهى مسطح مربع نصف الفصل ، لأن الفصل أربعة وبصمها اثنان يصربان في اثني بأربعة والمراد بالخاشيتين العيدين ممتنة فقط فتأمل وقس

قوله [والعاية داخلة] أى الذى هو تسعة

(وعشراتٍ من عشرة إلى تسعين) زيادة عشرة عشرة هي عشرة وعشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون
(و) مئاة من مائة إلى تسعمائة زيادة مائة مائة هي مائة مائتان وثلثمائة إلى تسعمائة بإدخال العاية ، فكل نوع منها تسعة أعداد متعاضلة تمثل أولها وتسمى عقوداً ، فالعقد الأول من كل نوع يسمى عقداً مفرداً وما بعده عقداً مكرراً من ذلك العقد المفرد

(و) العدد (الفرعى) ما فيه لفظ (ألف) كأحاد ألف من ألف إلى تسعة آلاف) زيادة ألف ألف والعاية داحلة في آحاد الألوف (ثم عشرات ألف من عشرة آلاف إلى تسعين ألفاً) زيادة عشرة آلاف عشرة آلاف (ثم مئاة ألف من مائة ألف إلى تسعمائة ألف) زيادة مائة ألف (وهكذا) كألف ألف (إلى غير نهاية)

قوله [فكل نوع منها تسعة أعداد] أى فالآحاد تسعة أعداد والعشرات كذلك والمئات كذلك

قوله [متعاضلة تمثل أولها] أى هي الآحاد تعاضلها بواحد واحد ، وفي العشرات بعشرة عشرة وفي المئات بمائة مائة

قوله [من كل نوع] أى من الأنواع الثلاثة المقدمة
قوله [مكرراً من ذلك العقد المفرد] أى أما من الآحاد أو العشرات أو المئات ، ومرة الأولى وأسها واحد ، ومرة الثانية وأسها اثنان ، ومرة الثالثة وأسها ثلاثة ، وهذه المارل ائلات تسمى المارل الأصلية

قوله [والعدد الفرعى] قدر التارح لفظ العدد لإشارة لتقدير الموصوف وهو أنواع غير متناهية

قوله [زيادة ألف ألف] أى ألف فوق ألف
قوله [والعاية داحلة] أى الذى هو تسعة كما تقدم في آحاد الأصغر
قوله [زيادة عشرة آلاف] أى فالزيادة فيها عشرات الألوف
قوله [زيادة مائة ألف] أى فالزيادة بمئات الألوف
قوله [إلى غير نهاية] الحاصل أن ما فيه لفظ الألوف مفردة
علمه السالك - راجع

(وهي) أى الأنواع الفرعية (دائرة على الأصلية ، فكل نوع منها تسعة أعداد) متعاضدة تمتل أطفا على قياس الأصلية كما رأيت (يسمى عقداً)، فالعقد الأول من كل نوع يسمى عقداً مفرداً كما تقدم (ويسمى العقدُ من حيث مرتبته) أى ترتيب بعضه على بعض (إلى مفرد) احترازاً عن الأحرار فإنه من حيثها يقسم ثلاثة أقسام تام وناقص ورائد ، فالأول

كألف أو مكررة كألف ألف هو الأعداد الفرعية ومبارها أيضاً فرعية ، كما أن مبارل الأصلية أصلية فأول آحاد الفرعية آحاد الألوف وهي المرة الرابعة فأسها أربعة ، ثم عشرات ألوف وهي المرة الخامسة وأسها خمسة ، ثم مئات الألوف وهي المرة السادسة وأسها ستة ، ثم آحاد ألوف الألوف مرتين وهي أول الدور التالى من العريجات ومبرلتها سبعة وأسها سبعة ، ثم عشرات ألوف الألوف ومبرلتها ثمانية وأسها ثمانية. ثم مئات ألوف الألوف ومبرلتها تسعة وأسها تسعة ، ثم آحاد ألوف ألوف الألوف ثلاثة وهي أول الدور الثالث من العرود ومبرلتها عاترة وأسها عشرة ، ثم عشرات ألوف الألوف ومبرلتها حادية عشر وأسها أحد عشر ، ثم مئاتها ومبرلتها ناية عشر وأسها اثنا عشر ، وهي آخر الدور الثالث من العرود وهكذا إلى غير نهاية

قال التشورى في شرح التحفة ويعرف أسّ النوع الفرعى بصرب عدد لعطه أو لعطات الألوف في ثلاثة أبدأ وريادة أسّ أول مذكور في السؤال على الحاصل ، فلو قيل آحاد ألوف الألوف خمس مرات كم أسها فاصرب خمسة في ثلاثة يحصل خمسة عشر رد عليها أسّ الآحاد يجمع ستة عشر وهو الجواب ، ولو قيل عشرات ألوف الألوف ست مرات كم أسها فاصرب ثلاثة في ستة ورد على الحاصل اثنين أسّ العشرات يحصل المطلوب وذلك عشرون ، وإن أردت أسّ مئات ألوف الألوف عشراً فهو ثلاثة وتلاتون لما عرفت وقس على ذلك

قوله [إلى مفرد] أى وهو ما تقدم الكلام عليه

قوله [احترازاً عن الأحرار] أى بالحيتية المتقدمة

قوله [فالأول] أى التام

ما ساوت أحرأؤه مقامه كالسنة ، فإنك إذا جمعت نصف الستة وثلاثها
وسلسها كان ذلك هو الستة ، والثاني ما نقصت أحرأؤه عنه ، كالثمانية
نصفها أربعة وربعها اثنان وثمها واحد المجموع سبعة ، والثالث ما رادت أحرأؤه
عنه كالآتي عشر نصفها وتلتها وربعها وسلسها إذا جمعت رادت
(وهو) أى المرد (ما كان من نوع واحد أصليّ أو فرعيّ)
ثم مثل للأصلي بقوله (كثلثة) وسعة وكأربعين (وكأربعمائة)
ومثل للفرعي بقوله (وكحمة آلاف) وتلاثين ألفاً وهكذا
(ومُرْكَبٌ) وهو ما كان من نوعين أو أكثر) مثال ما كان من
نوعين (كأحدَ عَشَرَ) فإنه مركب من الواحد وهو آحاد ومن العشرة وهو
من العشرات وهذا المثال أول الأعداد المركبة وكذلك قوله (وكاثين
وعِشْرِينَ) مثال ما ركب من أكبر من نوعين (كثلثة وحمسة
وثلاثين) مركب من نوع المئات والآحاد والعشرات فهو من ثلاثة أنواع ،
وكألمين وتلثمائة وحمسة وأربعين من أربعة أنواع ، وكثسعمائة ألف وتسعة
وتسعين ألفاً وتسعمائة وتسعين من ستة أنواع

وقوله [ما ساوت أحرأؤه] أى الصححة

قوله [إذا حدثت رادت] أى فتنتهى لحدسة عشر

قوله [كثلثة] أدخلت الكاف نافي الآحاد إلى التسعة فلا معنى

لقول الشارح وسعة

قوله [وكأربعين] أدخلت الكاف نافي العشرات إلى التسعين

قوله [وكأربعمائة] أدخلت الكاف نافي المئات إلى التسعمائة

قوله [وهكذا] أى كمائة ألف

قوله [وكذلك قوله وكاثين وعشرين] طاهره أنه مثال لأول الأعداد

المركبة أيضاً مع أنه ليس كذلك

قوله [من ستة أنواع] الأول مئات الألوف ، والثاني آحاد الألوف ،

والثالث عشرات الألوف والرابع المئات والخامس الآحاد ، والسادس عشرات

فصل في معرفة ضرب الصحيح في الصحيح

الضرب لغة الشكّل ، يقال فلان على ضرب فلان أى شكّله ،
واصطلاحاً ما أشار له بقوله

● (وهو تصعيفُ العددين) المصروب أحدهما في الآخر (بقدر
ما في العدد الآخر من الآحاد) كما وصّحه بقوله
(فصرّب الثلاثة في خمسة تكريرُ الثلاثة خمس مرات أو الخمسة
ثلاث مرات) والتصعيف والتكرير مترادفان (الحارح على التقديرين خمسة
عشر)

فصل

احترز بعض ضرب الكسر في الصحيح أو في الكسريّين الكلام عليهما
قوله [وهو تصعيف العددين] الكلام على حذف مضاف أى أحدهما
لا كل منهما خلافاً لما يوهمه المتن والشارح ، قال في التحفة ضرب الصحيح
تكرير أحد العددين بقدر عدة آحاد الآخر (اهـ) والصعب المثل والصعاف
المثلال والأصعاف الأمتال والتصعيف والإصعاف والمصاعفة بمعنى واحد كما
قاله في المحمل والصحاح والقاموس وغيرها من كتب اللغة قاله في شرح اللمع
قوله [والتصعيف والتكرير مترادفان] أى الذى استعمله الحساب
والمهندسون وقد تستعمل الحساب صعب العدد في غير تعريف الضرب بمعنى
متليه ، وصعفيه بمعنى أربعة أمثاله ، وثلاثة أصعافه معنى تمائة أمثاله وهكذا
وهو قليل في اللغة

قوله [الحارح على التقديرين خمسة عشرة] أى تقدير تكرير
الثلاثة أو الخمسة ، قال في شرح التحفة ومن خواص الضرب مطلقاً أن دسة
الواحد لأحد المصروبين كدسة الآخر إلى الخواص وأنه متى قسم الخواص على أحد
المصروبين حرح الآخر ، ألا ترى أنك إذا نسبت الواحد إلى الخمسة تحده حمساً

وهو أى الصرب (ثلاثة أقسام) الأول (صرب) عدد (مفرد في) عدد (مفرد) كأربعة في خمسة

(و) الثاني صرب مفرد في مركب (خمسة في اثني عشر

(و) الثالث صرب (مركب في مركب) خمسة عشر في خمسة

عشر ووجه الحصر أن كلا من المصروبين إما مفرد أو مركب ، فهما إما مفردان أو مركبان أو محلطان لارباع لها ، وكل من المصروبين لك أن تعتبره مصروباً أو مصروباً فيه ، لأنه لا فرق بين أن تقول اصرب ثلاثة في أربعة أو اصرب أربعة في ثلاثة و(كلها ترجع إلى صرب المفرد في المفرد) لأن كل نوع غير الآحاد يرد في الصرب إلى عدة عقود ، فيرجع إلى الآحاد لأنه أكثر ما يكون عدة عقود تسعة وهي آحاد (كما يأتي) في قوله « وأصلها الآحاد في الآحاد »

(صرب المفرد في المفرد من كل نوع مستحصر في خمس وأربعين صورة) لأن كل نوع تسعة أعداد كما تقدم وتسعة في مثلها بإحدى

والثلاثة إلى الخمسة عشر وحدتها كذلك أو إلى الثلاثة كانت ثلثاً والخمسة إلى الحواب كذلك ، فإنك إذا قسمت الخمسة عشر على الخمسة خرجت الثلاثة أو على الثلاثة خرجت الخمسة

قوله [وهو أى الصرب] أى صرب الصحيح في الصحيح

قوله [لأربع لها] أى في الواقع وإن كانت القسمة العقلية تقتضي الرابع لأنه يقال مفرد في مركب وعكسه

قوله [كما يأتي في قوله وأصلها الآحاد] أى ويقال فإن كان ذلك النوع المصروب فيه عشرات فكل واحد من الحاصل من صرب الآحاد في العقود يسقط عشرة لأنها أول عقود العشرات وإن كان النوع المصروب فيه مئات فكل واحد من الحاصل يسقط مائة لأنها أول عقود المائة وإن كان المصروب فيه ألوفاً فكل واحد من الحاصل يسقط ألفاً لأنها أول عقود الألوف وعلى هذا القياس يقال في عشرات الألوف ومئتها وسبأني إيضاح ذلك

وتمايز صورة يسقط منها المكرر ستة وتلاتون كما يتضح لك في صرب الآحاد
في الآحاد بعضها في بعض (الأصل فيها صرب الآحاد في الآحاد) علمت وجهه
(وجعلناها) أى تلك الصور (وكثرة استحصارها) الذى يشأ من
كثرة الممارسة (مسهل للصرب)

(وصرب الأعداد الأصلية) وهى الآحاد والعشرات والمئات (بعضها
في بعض محصر في ستة أنواع) الأول (صرب الآحاد في الآحاد، و)
الثاني (صربها) أى الآحاد (في العشرات، و) الثالث (صربها) أى
الآحاد (في المئات، و) الرابع (صرب العشرات في العشرات، و) الخامس
(صرب العشرات في المئات) وسقط منها صرب العشرات في الآحاد لأنه بعينه
صرب الآحاد في العشرات وقد تقدم (و) السادس (صرب المئات في المئات)
وسقط منها صرب المئات في العشرات وصرب المئات في الآحاد لأنهما عين
صرب الآحاد في المئات (وصرب العشرات في المئات) وبقيما له

(والحاصل من صرب الآحاد في الآحاد آحاد) أى كل واحد من
حاصل الصرب هو واحد (و) الحاصل من صرب الآحاد (في العشرات عشرات)
أى كل واحد من حاصل الصرب عشرة كما وصحه بعد في الأمثلة (و) الحاصل
من صرب الآحاد (في المئات مئات) أى كل واحد من حاصل الصرب مائة
(و) الحاصل (من صرب العشرات في العشرات مئات) أى كل واحد من

قوله [يسقط منها المكرر ستة وتلاتون] قال شارح اللع هذا واضح
في متحدى النوع كالأحاد والآحاد والعشرات والعشرات والمئات والمئات، وأما
في محلمى النوع كالأحاد في العشرات أو في المئات وصرب العشرات في المئات
فلا يحدف من الأحاد والمايز تنى لعدم التكرار فتأمل اللهم إلا أن يقال إنها
لما كانت ترجع للأصل وهو صرب الآحاد في الآحاد فهذا الاعتار يتأني حذف
الستة والثلاثين للتكرار لما يأتى من أنك ترد كلا من الصربين غير الآحاد إلى
عدة عقود فيرجعان إلى صرب الآحاد في الآحاد (اه)

قوله [في ستة أنواع] أى الحالية من البكرار وأما بالمكرر فهى تسعة كما
يعلم من التارح

الحاصل بالصرب مائة (و) الحاصل من صرب العشرات (في المئات ألوف) أى أن كل واحد من الحاصل ألف (و) الحاصل (من) صرب (المئات في المئات عشرات ألوف) أى كل واحد من حاصل الصرب عشرة آلاف ، فاحفظ هذا الصباط فإنه نافع جداً

(و) هذه الأبواب الستة (أصلها صربُ الآحاد في الآحاد ، لأن الحاصلَ من صربِ الواحدِ في الواحدِ واحدٌ) من صرب الواحد (في الاثنين اثنان و) من صرب الواحد (في الثلاثة ثلاثة وهكذا) أى صرب الواحد في الأربعة أربعة وفي الخمسة خمسة وفي الستة ستة وفي السبعة سبعة وفي الثمانية ثمانية (إلى التسعة تسعة) فصرّب الواحد في كل عدد لا أثر له (لأنه لا تصعيف فيه) (إذ الحاصل هو ذلك العدد نفسه) كما رأيت في صرب الواحد في الصور التسع فلم يرد شيئاً (والحاصل من صرب اثنين في اثنين أربعة) و) من صربهما (في ثلاثة ستة) و) من صربهما (في أربعة ثمانية) و) من صربهما (في خمسة عشرة) و) من صربهما (في ستة اثنا عشر) و) من صربهما (في سبعة أربعة عشر) و) من صربهما (في ثمانية ستة عشر) و) من صربهما (في تسعة ثمانية عشر) لأن الحاصل من صرب الاثنين في كل عدد مثله فهذه ثمان صور وسقط منها صورة متكررة وهي صرب الاثنين في الواحد لأنه عين صرب الواحد في الاثنين (والحاصل من صرب الثلاثة في الثلاثة تسعة) و) من صربها (في أربعة اثنا عشر) و) من صربها (في خمسة عشرة) و) من صربها (في ستة ثمانية عشر) وفي سبعة أحد وعشرون وفي ثمانية أربعة وعشرون وفي تسعة ستة وعشرون) لأن الحاصل من صرب الثلاثة في كل عدد ثلاثة أمثال المصروب فيه وسقط صورتان متكررتان وهما صرب الثلاثة في الاثنين وفي الواحد لأنهما صرب الواحد في الثلاثة وصرب الاثنين في الثلاثة وقد تقدمت (و) الحاصل (من صرب الأربعة في الأربعة ستة عشر) و) من صربها (في خمسة عشرون) و) من صربها (في ستة أربعة وعشرون) وفي سبعة ثمانية وعشرون وفي ثمانية اثنان وثلاثون وفي تسعة ستة وثلاثون (لأن الحاصل

قوله [لأنه لا تصعيف فيه] أى لا تكرار فيه

من ضرب الأربعة في كل عدد أربعة أمثال المصروب فيه وسقط منها ثلاث صور
ضرب الأربعة في الثلاثة وفي الاثنين وفي الواحد لتكررها (و) الحاصل (من
ضرب الخمسة في الخمسة خمسة وعشرون) من ضربها (في الستة ثلاثون وفي السبعة
خمسة وثلاثون وفي الثمانية أربعون وفي التسعة خمسة وأربعون) لأن ضرب خمسة
في كل عدد يحصل خمسة أمثاله وسقط منها أربع صور ضرب الخمسة
في الأربعة وفي الثلاثة وفي الاثنين وفي الواحد لتكررها (و) الحاصل (من ضرب
الستة في الستة ستة وثلاثون) من ضربها (في السبعة اثنان وأربعون) من
ضربها (في الثمانية ثمانية وأربعون) من ضربها (في التسعة أربعة وخمسون)
لأنه يحصل ستة أمثاله وسقط منها خمس صور لتكررها وهي ضرب الستة في
الخمس وما تحتها (و) الحاصل (من ضرب السبعة تسعة وأربعون) من ضربها
(في الثمانية ستة وخمسون) من ضربها (في التسعة ثلاثة وستون) وسقط
مهما ست صور لتكررها وهي ضرب السبعة في الستة وفيما تحتها (و) الحاصل
(من ضرب الثمانية في الثمانية أربعة وستون) من ضربها (في التسعة اثنان
وسبعون) وسقط منها سبع صور لتكررها وهي ضرب الثمانية في السبعة وفيما تحتها
(و) الحاصل (من ضرب التسعة في التسعة أحد وثمانون) وسقط منها ثمان
صور وهي ضرب التسعة في الثمانية وفيما تحتها

(ولإذا ضربت أعداداً في نوع مفرد من غيرها) أي غير الآحاد كالعشرات
والمئات والألوف (فرد ذلك النوع) المصروب فيه (إلى عدة عقود فيرجع إلى

قوله [وسقط منها ثمان صور] أي فإذا جمعت الصور الساقطة حيث
وحدتها ستة وثلاثين

● نبيه إن عسر عليك سرعة الخواب في بعض هذه الصور فقد ذكر
الحساب لتسهيل الخواب طرُقاً منها أن تجمع المصروبين وما زاد على العشرة فاسطه
عشرات وتزيد على الحاصل ما يحصل من ضرب فصل العشرة على أحدهما
في فصلها على الآخر ، كما لو قيل ا ضرب اثنين في تسعة فحدود الاثنين
والتسعة أحد عشر ، فحد للواحد الرائد على العشرة عشرة وتضرب ما رادت به
العشرة على الاثنين وهو ثمانية فيما رادت به على التسعة وهو واحد يحصل ثمانية

(الآحاد) لما علمت أن أكثر عقودها تسعة وهي آحاد (ثم اصرب الآحاد الأصلية (في الآحاد) التي هي عدة العقود (وحد لكل واحد من الخارج) بالصر (أقل عقود ذلك النوع ، ما حصل هو المطلوب ، فإن كان ذلك النوع) الذي هو غير الآحاد (عشرات فكل واحد من الحاصل) بالصر (عشرة وإن كان) ذلك النوع غير الآحاد (مئات فكل واحد من الحاصل مائة وإن كان ألوفاً فكل واحد ألف وهكذا مثلاً إذا صررت ثلاثة في أربعين) فالثلاثة آحاد والأربعون عشرات (رد) أنت (الأربعين إلى عدة عقودها أربعة) فرجعت إلى الآحاد (واصرتها) أي الأربعة (في الثلاثة)

اجمعها للعشرة والحواص ثمانية عشر ، ولو قيل اصرب تسعة في تسعة فمجموعهما ثمانية عشر فحد لكل واحد من الثمانية الرائدة على العشرة عشرة ورد على الحاصل وهو ثمانون الحاصل من صرب ما فصل به العشرة على كل منهما وهو واحد ، والحواص أحد وثمانون ، ويتأني العمل بهذه الطريقة في عشرين صورة وهي كل صورة يتأني فيها زيادة العددين على عشرة ، وقس على هاتين الصورتين ما بقي من العشرين ، ومنها أن تحمل للحصر من كل من اليدين ستة والبصر تسعة وللوسطى ثمانية واللسانة تسعة ثم متى كان كل من المصروبين هو أحد هذه الأعداد الأربعة فتنطق ماله من إحدى اليدين وما قبله من الأصابع من جهة الحصر ، وتنطق للعدد الآخر من اليد الأخرى مع ما قبله كذلك ثم تأخذ لكل أصبع منطوق من كل من اليدين عشرة وتريد على المجتمع ما يحصل من صرب عدة ما يبقى قائماً من أصابع إحدى اليدين في القائم من الأخرى بعد المنطق منهما ، وما احتتم يكون هو الحواص كما لو قيل اصرب ستة في ستة فتنطق الحصر من كل من اليدين وحد لكل واحد عشرة وتريد على الحاصل وهو عشرون مصروب ما بقي قائماً من إحدى اليدين فيما بقي قائماً من الأخرى وهو ستة عشر فالحواص ستة وثلاثون ، ويتأني العدل بهذه الطريقة في عشر صور وقس على ذلك بقيتها (اه من شرح اللدم)

قوله [تم اصرب الآحاد] أي تم بعد رده إلى ما ذكرنا صرب الآحاد إلح

قوله [وهكذا] أي القياس يقال عشرات الألوف ومئاتها إلى مالا نهاية

أو الثلاثة في الأربعة (حَصَلَ اثنا عشر كل واحد منها عشرة هي مائة وعشرون، وإذا صرّت أربعة) هذه آحاد (في خمسمائة) هذا غير آحاد ، لأنه مئآت فرد الخمسمائة إلى عدة عقودها خمسة (فاصرب الأربعة في خمسة ، عدد عقود المئآت حَصَلَ عشرون مائة ، هي أمان وإذا صرّت خمسة في ستة آلاف ، فاصرب الخمسة في ستة عقود الألف ، يحصل ثلاثون ألفا وإذا صرّت غير الآحاد في غيرها) فرد كلا منهما إلى عدة عقود فيرجعان إلى الآحاد (فاصرب عدة عقود أحدهما في عدة عقود الآخر ، فما بلغ) أي ما حصل من صرب أحفظه (فاستطه من نوع أحد المصروبين ثم استط حاصل الاستط من نوع المصروب الآخر يحصل المطلوب) كما وصّحه بقوله (فإذا صرّت عشرين في ثلاثين) لا شك أن المصروب والمصروب فيه غير آحاد ، لأن كلا منهما عشرات (فعدة عقود العشرين اثنا و) عدة عقود (الثلاثين ثلاثة واثنا) عدة عقود العشرين إذا صرّت (في ثلاثة) عدة عقود الثلاثين (تلع) بالصر (سطة) أي الستة (عشرات) تكون (ستين ، ثم استط الستين الحاصلة عشرات يحصل ستمائة وهكذا) كما لو قيل اصرّب خمسين في ستين فردّ الخمسين إلى خمسة وتردّ الستين إلى ستة وتصرّب خمسة في ستة ثلاثين فكل واحد من الثلاثين مائة لما علمت أن الخارج من صرب العشرات في العشرات مئآت ، فيحصل ثلاثون مائة يكون الخواص ثلاثة آلاف وسيوصح أكثر من هذا كما قال

(والأسهل أن نقول إذا صرّت العشرات في العشرات فردّهما من كلا الجانبين إلى الآحاد ، ثم اصرّب الآحاد في الآحاد ، فما حصل فحدّ لكل واحد مائة ولكل عشرة ألفا . هي المثال المتقدم) وهو صرب عشرين في ثلاثين (تصرّب اثنين في ثلاثة تلع ستة لكل واحد منها مائة ستمائة ، وإذا صرّت خمسين في خمسين) فردّهما إلى خمسة وخمسة (وتصرّب خمسة في خمسة يحصل خمسة وعشرون) تسطها مئآت لما تقدم أن الحاصل من صرب العشرات في العشرات مئآت فيكون خمسة وعشرين مائة

(يكون الخوابُ ألفين وحمسمائة ، وأما صرَبُ العشراتِ في المئاتِ فردَّهما)
 أى العشرات والمئات (إلى الآحادِ ثم اصرَب الآحادَ في الآحادِ فما حصلَ)
 من الصرب (فحُدَّ لكل واحد ألفاً مثلاً إذا صرَبت ثلاثين في ثلثمائة)
 فرد الثلاثين إلى ثلاثة وكذلك الثلثمائة (فاصرَبَ ثلاثةً في ثلاثة يحصل تسعة)
 وقد علمت أن الخارج من صرب العشرات في المئات آحاد ألوف هي
 (تسعة آلاف ، وإذا صرَبت ستين في ستمائة) فردَّهما إلى ستة وستة (فاصرَبَ
 ستةً في ستة تُلْعُ) بالصرب (ستةً وثلاثين) تسطها آلافاً (هي ستة
 وثلاثون ألفاً وهكذا) كما لو قيل اصرَب ستين في تسعمائة فتعمل كما تقدم
 يكون الخواب أربعة وحمسين ألفاً

(وأما صرَبُ العشراتِ في الألوفِ فردَّهما إلى الآحادِ ، ثم اصرَبَ
 الآحادَ في الآحادِ فما حصلَ فلكل واحد عشرة آلاف ، ولكل عشرة
 مائة ألف . مثلاً إذا صرَبت عشرين) هذه عشرات (في ألفين) هذه ألوف
 فرد العشرين إلى اثنين وكذلك الألفان (فاصرَبَ اثنين في اثنين بأربعة فتكون
 بأربعين ألفاً ، وإذا صرَبت ثلاثين في خمسة آلاف) فرد الثلاثين لثلاثة والحمسين
 لخمسة (فاصرَبَ ثلاثةً في خمسة تُلْعُ) بالصرب (خمسة عشر) فذلك مائة
 ألف وحمسون ألفاً)

وأما صرَبُ المئاتِ في المئاتِ فردَّهما إلى الآحادِ ، ثم اصرَب الآحادَ فما بلغَ
 فلكل واحد عشرة آلاف) ولكل عشرة مائة ألف (وإذا صرَبت مائتين في
 ثلثمائة) فرد المائتين إلى اثنين وثلثمائة إلى ثلاثة (فاصرَبَ اثنين في
 ثلاثة ستة سبين ألفاً) لما تقدم أن الواحد بعشرة (وإذا صرَبت ثلثمائة في أربعمائة)
 فرد الثلثمائة لثلاثة والأربعمائة لأربعة (فاصرَبَ ثلاثةً في أربعة تُلْعُ اثنى
 عشرة) وعلمت أن الحاصل من صرب المئات في المئات عشرات ألوف ، وأقل
 عقودها عشرة آلاف فكل عشرة مائة ألف والاثمان كل واحد بعشرة (وذلك
 مائة وعشرون ألفاً) وأما إذا صرَبت المئات في الألوف فردَّهما) أى المئات
 والألوف (إلى الآحادِ ثم اصرَب الآحادَ في الآحادِ فما بلغَ) أى حصل من

الصرب (محدّد لكل واحد مائة ألف) بإفراد الألف (و) حد (لكل عشرة ألف ألف) بإضافة ألف لمثلها (مثلاً ، إذا صرّبت مائتين في ألفين فاصرب الاثنين في الاثنين بأربعة وذلك أربع مائة ألف) وادخل بقوله مثلاً صرب مائتين في ثلاثة آلاف وهكذا على قاعدة ما تقدم (وإذا صرّبت أربع مائة في ستة آلاف فاصرب أربعة في ستة بأربعة وعشرين ، وذلك ألفا ألف وأربع مائة ألف) فلو قيل اصرّب خمس مائة في ستة آلاف فالحواب ثلاثون ألف ألف مرتين لما مر

(وأما صرّب الألف في الألف فرددّهما إلى الآحاد ، ثم اصرّب الآحاد في الآحاد فما بلغ محدّد لكل واحد ألف ألف) مرتين (ولكل عشرة عشرة آلاف ألف) فإذا قيل لك اصرّب ألفين في مثلها أو ثلاثة آلاف في مثلها أو أربعة آلاف في مثلها فيكون حواب الأول أربعة آلاف ألف وحواب الثاني تسعة آلاف ألف بتقديم المائة على السبعين ، وحواب الثالث ستة عشر ألف ألف (وإذا صرّبت خمسة آلاف في مثلها) فرددّهما إلى الآحاد ما تقدم (فاصرّب خمسة في خمسة يكون) الحاصل (خمس وعشرين) فتأخذ لكل واحد ألف ألف ولكل عشرة عشرة آلاف ألف (وذلك عشرون ألف ألف) مرتين وخمس آلاف ألف

(وأما إذا أردت أيها الماطر في هذا الكتاب (صرّب) عدد (مفرد في) عدد (مركّب من نوعين أو أكثر) من نوعين (هـ) محلّ المركّب إلى مفرداته التي تركّب منها و (اصرّب) ذلك (المفرد) المفرد (في كل نوع من مفردات) أنواع (المركّب ، وأجمع ما تحصل) من الصرب في ذلك أو كتابك (فهو المطلوب فلو صرّبت) أي أردت أن تصرّب (خمس في

قوله [وأما إذا أردت] إلخ ما تقدم كان في صرب المفرد في المفرد وشرع يذكر صرب المفرد في المركّب وصرّب المركّب في المركّب ، فأفاد صرب المفرد في المركّب بقوله وأما إذا أردت إلخ ثم يذكر بعد ذلك صرب المركّب في المركّب

قوله [في كل نوع] إلخ أي مقدّم الأكر فالأكر اختياراً

الثمانية عشر ، والثمانية عشرة مركبة (من نوعين (من عشرة وثمانية) فصل الثمانية عشرة إلى عشرة وثمانية (فاصرب الخمسة) التي هي آحاد (في العشرة يحصل حمسون) فاحفظها (ثم) اصرب الخمسة (في الثمانية يحصل أربعون) وقد تم العمل بالمصرتين (وحاصل مجموعهما) أي الخمسين والأربعين (تسعون وهو المطلوب وإذا أردت صرب الثمانية في خمسة وعشرين فاصربها) أي الثمانية في كل نوع من أنواع المصروب فيه واحفظه واجمع الحواصل يكن المتحصل هو المطلوب فاصربها (في الخمسة بأربعين) واحفظها (ثم) اصرب الثمانية (في العشرين مائة وستين ومجموعهما) أي الأربعين والمائة وستين (مائتان وإذا صربتها) أي أردت صرب الثمانية المفردة (في) مركب من ثلاثة أنواع آحاد وعشرات ومئات (كمائة وعشرين فاصربها) أي الثمانية في كل نوع من أنواع المصروب فيه ومحط الحاصل ثم تجمعه يكن المطلوب بأن تصربها (في المائة) يحصل ثمانمائة (ثم) اصرب الثمانية (في الخمسة) يحصل أربعون (ثم) اصرب الثمانية (في العشرين) يحصل مائة وستون واجمع الحواصل الثلاثة الثمانمائة والأربعين والمائة وسين (يحصل ألف) فقد يحصل المطلوب ثلاثة صربات

(وإذا أردت صرب عدد (مركب في) عدد (مركب) فصل كلا منهما إلى مفرداته التي تركب منها (فاصرب كل نوع من أنواع أحدهما في كل نوع من أنواع الآخر ، واجمع الحواصل فهو) ما تحصل من جمع الحواصل (المطلوب) فتم العمل بصربات عدتها كمعدة الحاصل من صرب عدة أنواع المصروب في عدة أنواع المصروب فيه كأربع صربات في قوله (فاصرب أثنى عشر في مثليها كل) من المصروب والمصروب فيه (مركب من اثنين وعشرة فصل

عليه [وإذا أردت صرب عدد مركب] إلح شروع في النوع الثالث
قوله [في كل نوع من أنواع الآخر] أي مقدماً الأكبر فالأكبر
اختياراً كما علمت

قوله [بصربات] هكذا بالتوين
وقوله [عدتها الحاصل] متداً وحر

كلا من المصروب والمصروب فيه إلى عشرة واثني (فاصرب الاثنين في الاثنين بأربعة تم) اصرّب الاثنين أيضاً (في العشرة بعشرين ثم) اصرّب (العشرة في العشرة بمائة تم) اصرّب العشرة أيضاً (في الاثنين بعشرين) المجموع من الأربعة والعشرين والمائة والعشرين (مائة وأربعة وأربعون) فقد تم العمل بأربع صربات (وصرّبها) أي الاثني عشر المركبة من نوعين من عشرة واثني (في خمسة وعشرين) مركب أيضاً من نوعين من عشرين وخمسة فالعمل يتم بأربع صربات (أن) تصرب الاثنين في الخمسة) يحصل عشرة فاحفظها (تم) اصرّب الاثنين (في العشرين) يحصل أربعون فاحفظها (ثم) اصرّب (العشرة في الخمسة) يحصل خمسون (تم) اصرّب العشرة (في العشرين) يحصل مائتان (ومجموعُ الخواصل الأربع) العشرة والأربعون والخمسون والمائتان (ثلثائة) ولو صرّبت خمسة وثمانين في مائة وخمسة وعشرين كذلك) مركباً من نوعين في مركب من ثلاثة أنواع فيتم العمل بست صربات بأن تصرب الخمسة في المائة ثم في الخمسة ثم في العشرين ثم في الثمانين في المائة ثم في الخمسة ثم في العشرين كما أشار له بقوله كذلك (مجموعُ الخواصل الستة الخمسمائة والخمسة والعشرين والمائة والثمان آلاف والأربعمائة والألف وسبعمائة وعشرة وخمسة وعشرون

(وهما وجهٌ كثيرٌ في الصربِ مختصرة) أحصر من الطرق المتقدمة (منها) أي من الطرق المختصرة طريق محصن بالصرب في العقود وهي (أن كل عدد يُصْرَبُ في عقد مفرد) أصلي أو فرعي (يسطر مثل ذلك العقد) المصروب فيه (فإذا أردت صرب مائة وخمسة وثلاثين في عشرة

قوله [فاصرب الاثنين في الاثنين] قدم المصنف صرب الأصغر قبل الأكبر مع أن شراح هذا الص بها على تقديم الأكبر فالأكثر فقتضى الصبغة أن يقول فاصرب العشرة في العشرة ثم الاثنين في العشرة ، ثم الاثنين في الاثنين وهكذا يقال فيما يأتي وإن كان كل صحيحاً

قوله [مركباً من نوعين] أي اللدس هما المائون والخمسة

قوله [في مركب من ثلاثة أنواع] أي التي هي المائة والعشرون والخمسة

فاسطها) أى المائة والخمسة والثلاثين (عشرات) مثل العشرة المصروب فيها (بأن تجعل كل واحد منها (عشرة) مثل المصروب فيه (يحصل ألف) سطر المائة عشرات (وثلاثمائة) سطر الثلاثين (وخمسون) سطر الخمسة (وإذا صررتها) أى أردت صرب المائة والخمسة والثلاثين (فى مائة فاسطها مئات) بأن تجعل كل واحد منها مائة (تلغ ثلاثة عشر ألفاً وخمسمائة أو) أردت صربها (فى ألف فاسطها) أى المائة والخمسة والثلاثين (ألوفاً تلغ مائة ألف وخمسة وثلاثين ألفاً)

ومنها طريق التصعيف والتصنيف وهى أن تصعب المصروب مرة ونصف المصروب فيه وتصرّب ما لعه الأول مصعفاً فيما صار إليه الثانى بالتصنيف يحصل المطلوب كمائة وخمسة وعشرين فى ثمانية عشر فصعب الأول مره يحصل مائتان وخمسون ونصف الثانى إلى تسعة وتصرّب التسعة فى مائتين وخمسين يحصل ألفان ومائتان وخمسون

قوله [فاسطها عشرات] أى والحاصل من ذلك السطر هو الذى كان يحصل من الصرب المتقدم
قوله [ومنها طريق التصعيف والتصنيف] أى التصعيف فى أحد المصروبين والتصنيف فى الآخر

فصل في شيء من القسمة .

القسمة لغة التفرقة، والتقسيم التفریق، والقسم النصيب، واصطلاحاً تنقسم قسمين إلى ما العرص فيه ما يحص الواحد وذلك في قسمة الشيء على غير محاسنه، كقسمة دنانير على رجال وإلى ما العرص فيه بسة أحد المقدارين إلى الآخر، وذلك في قسمة الشيء على محاسنه، كقسمة حشة طولها عشرة على حشة طولها خمسة، وقد اقتصر المصنف على الأول بقوله

(وهي تفصيل المقسوم إلى أحرأ متساوية مثل عدد آحاد المقسوم عليه) كما في المثال الآتي فإليك نحل العترة المقسومة إلى خمسة أحرأ مثل عدد إلح

فصل :

أى في شيء من كيفية قسمة العدد الصحيح على الصحيح قوله [والقسم النصيب] أى بكسر القاف وأما نفتحها فالمصدر الذى هو التقسيم

قوله [واصطلاحاً تنقسم قسمين] إلح هذه عبارة شرح النخبة وأوضح منها عبارة شرح المع وبصها، واصطلاحاً تفصيل المقسوم إلى أحرأ متساوية عدتها بقدر عدة آحاد المقسوم عليه ليعرف ما يحص الواحد وهذا في قسمة الشيء على غير محاسنه، كقسمة دنانير على رجال أو معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه، وذا في قسمة الشيء على محاسنه كقسمة حشة طولها مائة على حشة طولها خمسة (٨١) ولذلك سلكها المصنف

قوله [إلى ما العرص] بالعين المعجمة معناه المقصود قوله [متساوية] أى عددها، واعلم أن المقسوم عليه إما أن يكون واحداً أو أكثر، والثانى إما أن يكون المقسوم مثله أو أقل أو أكثر، ولا عمل في الأولين أعى كون المقسوم عليه واحداً أو مماتلاً للمقسوم

(و) إما كان كذلك لأن (العرض منها معرفة ما يحصُّ الواحد) فيحص الواحدان وقد وصحه رحمه الله بقوله

(اعلم أن نسبة الواحد إلى المقسوم عليه) هو الخمسة في قسمة العشرة على الخمسة أو العشرة في العكس (كسمة خارج القسمة إلى المقسوم) وقد وصحه بقوله (إذا سبَّ الواحد إلى المتسوم عليه وأحدث من المقسوم تلك النسبة كان المأخوذ من المقسوم (هو الخارج المطلوب كان المقسوم أكثر من المقسوم عليه) كالعشرة على الخمسة (أو) كان المقسوم (أقل) من المقسوم عليه كالخمس على العشرة (إذا قسمت) أى أردت أن تقسم (عشرة) على خمسة فاسبَّ الواحد للخمس (تحدّه) حمساً (فحد خمس العشر) لما تقدم أنك تأخذ من المقسوم تلك النسبة (تحدّه اثنين فهو الخارج لكل ، وإن عكست) بأن أردت قسم خمسة على عشرة (فاسبَّ الواحد للعشرة) المقسوم عليها لما علمت (تحدّه عشرأ فحدّ عشر الخمسة) المقسوم لما تقدم (فالخارج نصف)

فتعلم أن لكل واحد من العشرة نصف دينار مثلاً، ولو أردت قسمة مائة وعشرين على أربعة وعشرين فسبب واحداً إلى المقسوم عليه وتأخذ من المقسوم تلك النسبة وبسبب واحد إلى أربعة وعشرين ثلث تمم فتأخذ ثلث تمم المائة والعشرين خمسة هي نصيب كل واحد (ولو قيل اقسم ثلاثين على خمسة) فتسب واحداً إلى الخمسة المقسوم عليها تحده حمساً (فحد خمس الثلاثين) المقسومة (فهو ستة) فتعلم أن كل واحد له ستة (وإن عكست) بأن تقسم خمسة على ثلاثين (فاسبَّ الواحد إلى الثلاثين) المقسوم عليها (تحدّه) ، أى الواحد (تلتّ العشر) لأن عشر الثلاثين ثلاثة والواحد من الثلاثة تلت فحد ثلث عشر الخمسة

قوله [فيحص الواحد اتان] أى في المثال الآتى وهو قسمة عشرة على

خمس

قوله [فهو الخارج لكل] أى لكل واحد من الخمسة ، ومن خواصها أيضاً أنك إذا صرت الخارج في المقسوم عليه يخرج المقسوم ، فلو قسمت عشرة على خمسة وخرج اتان فسبب الواحد إلى الخمسة خمس كما أن نسبة الاثنى إلى العشرة خمس وإذا صرت الاثنى في الخمسة خرجت العشرة بله السالك - رابع

المقسومة فتعلم أن لكل واحد من المقسوم عليه سدس المقسوم لأن عشر الخمسة
نصف وثلاث النصف سدس كما قال (فهو) أى ثلاث عشر الخمسة (سدس)
فاستعمل هذه الطريقة حيث تبسّرت وإلا فعيرها (وقديس بعض العير بقوله
(من ذلك إذا أردتَ قسمةَ عدد) كأربعة أو عشرة مثلاً (على أقل
منه) كاثني والاثنا أقل من الأربعة إلح وإن كان كل قليلاً بالنسبة لأكثر
مهما (فأسقط من المقسوم مثل المقسوم عليه مرة فأكتر) أى مرة بعد مرة (إلى
أن يعنى المقسوم) كما يأتي في قسم الأربعة على الاثني فتسقط اثنين من الأربعة
إلح (أو يعصل منه) أى من المقسوم (أقل من المقسوم عليه) كما يأتي في
قسم عشرة على ثلاثة فإنه يعصل واحد بعد الإسقاط المذكور فإذا فعلت ذلك
عدد مرات الإسقاط هو خارج القسمة إن (مضى المقسوم) أى لم يعصل
منه شيء ، وإن مضى في مرتين كما في الأربعة على اثنين والخارج اثنان أو في ثلاث
مرات كقسمة تسعة على ثلاثة والخارج ثلاثة (وإن فصل منه شيء) كالواحد
في قسم عشرة على ثلاثة (فاسنه) أى العاصل كالواحد مثلاً (إلى المقسوم
عليه) كالثلاثة مرات الإسقاط ثلاثة والكسر بالنسبة إلى المقسوم عليه تلت
فيجمع الثلث إلى الثلاثة يكون نصيب كل واحد ثلاثة وتلتاً كما قال
(واجمع الكسر الحاصل إلى عدة مرات الإسقاط يحصل المطلوب) من القسمة
(وإن قيل اقسم أربعة على اثنين فأسقطهما) أى الاثني المقسوم عليهما
(من الأربعة) المقسومة لما تقدم فتسقطهما يعصل اثنان فتسقطهما تانياً تعنى
الأربعة كما قال (في المرة الثانية تعنى الأربعة) ولم يبق شيء من المقسوم
(فالخارج النصف اثنان) فتعلم أن كل واحد له اثنان (وإن قيل اقسم
عشرة عليهما) أى على اثنين فتسقط الاثنين من العشرة مرة بعد مرة (في

قوله [وإلا فعيرها] أى وإلا فاستعمل غيرها من الطرق الآتية

قوله [على أقل منه] أدى بالنسبة إليه وإن كان كل مهذا قليلاً في
نفسه أو كثيراً

قوله [أقل من الأربعة] إلح أى وأقل من العشرة

قوله [من الأربعة] إلح أى والاثنين الباقيين مهما أيضاً

المرّة الخامسة تسمى العشرة) ولم يفصل منها شيء (فالحارجُ خمسة) هي نصيب كل واحد (وإذا قيل أقسم عشرة على ثلاثة فأسقط الثلاثة منها) أى من العشرة مرة بعد مرة (تسمى) العشرة (فى ثالث مرة ، فالحارجُ ثلاثة يفصل واحد) من العشرة (أسسه إلى الثلاثة يكون ثلثاً ، فالحارجُ ثلاثة وثلثت)

هي نصيب كل واحد من المقسوم عليهم (ولو قسمت مائة على عشرين) أى لو أردت قسمتها على ذلك بهذه الطريقة فأسقط العشرين من المائة مرة بعد أخرى إلى أن تسمى المائة فإذا فعلت ذلك (لصيت المائة بالعشرين فى المرة الخامسة فالحارج خمسة) فكل واحد من العشرين المقسوم عليهم له خمسة (ولو كان المقسوم مائة وعشرة) على العشرين فتسقط العشرين من المائة والعشرة مرة بعد مرة مع خامس مرة يفصل عشرة ، فسبب العشرة إلى العشرين ، تكن يستها نصفاً تجمع الصنف إلى الخمسة عدة مرات الإسقاط ، يكون الحارج خمسة ونصفاً فهي لكل واحد من العشرين وإلى ذلك أشار بقوله (لصيت العشرة بعد المرة الخامسة يستنها إلى العشرين نصف ، فالحارج خمسة ونصف) ولو كان المقسوم مائة وخمسة على أربعة وعشرين فتسقط المقسوم عليه من المقسوم المرة بعد المرة يعنى منه فى أربع مرات ستة وتسعون ويفصل تسعة ويستها للأربعة والعشرين ربع وثلث. فتجمع الأربعة فيكون لكل واحد أربعة وربع وثلث وهكذا

(ولو كان المقسوم والمقسوم عليه عقدين) مردين وأردت العمل بالأسهل (فالأسهل أن تقسيم عدة عقود المقسوم على عدة عقود المقسوم عليه) بطريق مما عرفت (سواء كان العدد المقسوم مقسوماً على أقل منه أو) على (أكثر ، محصل المطلوب) لكن هذا إذا كان المقسوم والمقسوم عليه (من نوع واحد) بأن كانا مردين كما أشار لذلك بقوله (فلو قيل أقسم ثمانين على عشرين) أو أقسم ثمانمائة على مائتين (أو) أقسم ثمانمائة ألف على ألفين) فكل من المقسوم والمقسوم عليه مجرد فى الصور الثلاث كما به بقوله (فعدة عقود المقسوم) يعنى الثمانين (ثمانمائة) المثل (الثلاثة وعدة

عقود المقسوم عليه اثنان) في الصور الثلاث (فاقسم التماية) عدة عقود المقسوم (على اثنين) عدة عقود المقسوم عليه (فالمطلوب أربعة في الكل) أي في الصور الثلاث (ولو عكس السؤال فيها) أي الصور الثلاث ، أن قيل اقسام عشرين على ثمانية أو مائتين على تامة أو العين على ثمانية آلاف وعرفت أن عقود المقسوم اثنان وعقود المقسوم عليه تماية (فاقسم الاثنين على التماية فالحارج رُبع) فهو الذي يحص كل واحد

(وقسمة ثمانية على ثلاثين) أو تامة على ثلثة أو تماية آلاف على ثلاثة آلاف فعقد المقسوم تماية وعقود المقسوم عليه ثلاثة فتقسم تماية على ثلاثة (الحارج اثنان وثلثان وعكسه) قسمة ثلاثين على ثمانية أو ثلثة على تامة أو ثلاثة آلاف على تماية آلاف فعقد المقسوم ثلاثة وعقود المقسوم عليه تماية فتقسم ثلاثة على ثمانية فتجد الحارج (ثلاثة أثمان) هي نصيب كل واحد في صورة المصنف والصورتين بعدها

فصل الكسور

جمع كسر وهو بعض دى أحرء حقيقة كالأحد من الاثنين فهو نصف أو حكماً وهو بعض أحرء المقدار الواحد كترع درهم وأعلم أن الكسر أعم من الحرء لأن كسر المقدار بعصه وأما حرؤه فهو بعصه الذى إذا سبط عليه أماء

● (الكسورُ قِسْمانِ) كسور (طبيعيةٌ) سميت بذلك لأن أكثر الناس يعرفها بطبعه من غير احتياج إلى معلم ولأنها على النظم الطبيعى (وهى) أى الطبيعية (تسعةٌ) النصفُ والثلثُ والرُّبعُ إلى العُشرِ (الخمسةُ والسادسُ والسبعُ والتمسُ والتسعُ والعشرُ عظمها بالواو المفيدة للجمع والأولى عظمها بالماء المفيدة للترتيب والتعقيب

(وكسورٌ غيرُ طبيعيةٍ وهى) أى غير الطبيعية (ماعدآها) أى ما عدا التسعة (والكسرُ إما مُطَقٌّ وهو ما يُعَبَّرُ عنه) أى عن حقيقته (بغيرِ لفظِ الحرئية) كما يعبر عنه بامط الحرئية (وهو) أى المطلق الكسر (الطبيعى)

فصل

قوله [أو حكماً] وهو بعض أحرء المقدار الواحد [إلح هذا تعريف الجمهور وهو عندهم اسم للمسوب وعند عبد الحق وإن الساء وأتباعهما أنه اسم لسة بين عدد له بحرء واحد أو أحرء فهو عندهم اسم للسة لا للمسوب ولا للمسوب إليه كما ذكره الهوارى تلميذ ابن الساء (هـ)

قوله [الذى إذا سبط عليه أماء] أى فهو بعض خاص

قوله [والأولى عظمها بالماء] أى ولكن العذر للمصنف اتناعه للأصول

التي نقل منها كالتحفة واللمع

قوله [والكسر إما مطلق] أى من حيث هو

قوله [كما يعبر عنه بلفظ الحرئية] أى فيعبر عنه بالعارين

وتقدم أنه تسعة ، وما أحد من الطبيعي منطلق كالتطبيعي ، كقولنا في الواحد من الخمسة حره من خمسة أحرء من الواحد (ولما أصم وهو ما لا يُعَسَّرُ عنه) أي عن حقيقته (إلا بلفظ الحرثية كحره من أحد عَشَرَ) وحره من ثلاثة عشر وغير ذلك

(وكل منهما) أي من الكسر المنطق والأصم أربعة أنواع (إما مُفَرَّدٌ أو مكرَّرٌ أو مصافٌ أو معطوفٌ) فتكون الحملة ثمانية أربعة في المنطق وأربعة في الأصم

(و) الكسر (المفرد) ما اسمه بسيط (عشرة) كسور الكسور (الطبيعية) التسعة المتقدمة (و) العاشر (الحره و) الكسر المكرَّرُ ما تعدَّدَ نشية أو جمع (من المفرد) كتلاثة أرباع وكحرايين من أحد عشر

قوله [كقولنا في الواحد] إلح تمثيل منه للمأخوذ من الطبيعي وهو غير واضح ، بل هو من أمثلة الطبيعي غير أنه غير عنه بلفظ الحرثية والمناس أن يمثل له كما مثل في شرح التحفة بقوله كتلتين وربع وثلاث ربع في تسعة الاثني للثلاثة والسبعة للاثني عشر ، والواحد لها ، ويحور أن يقال حره من ثلاثة وسبعة أحرء من اثني عشر وحره منها (اه)

قوله [إلا بلفظ الحرثية] أي فلا يعبر عنه بغيرها بخلاف المنطق فيعبر عنه بعبارتين بالحرثية وبغيرها

قوله [وعبر ذلك] أي وكحرايين من تسعة عشر وثلاثة أحرء من تسعة عشر وهكذا

قوله [إما مفرد] أي إما نوع مفرد إلح

قوله [فتكون الحملة ثمانية] أي حاصلة من ضرب أربعة في اثنين

قوله [والعاشر الحره] أي ما يعبر عنه بلفظ الحرثية

قوله [والكسر المكرر] أي وينتهي إلى ما في الواحد من أمثال ذلك

المفرد سوى واحد

قوله [كتلاثة أرباع] مثال للمكرر من المنطق وقوله وكحرايين إلح

مثال للمكرر من الأصم

(و) النوع (المصافُ ما تركب بالإضافة) أى ستة أحد الكسرين إلى الآخر (من اسمين) منطقيين أو أصميين أو مصاف منطق ومصاف إليه أصم أو بالعكس وعلى كل إما أن يكونا مفردين أو مكررين أو المصاف مفرداً والمصاف إليه مكرراً أو بالعكس فهى ستة عشر قسماً وقوله (أو أكثر) من اسمين لا تنحصر صوره (كصَفِ تَم) هذا من اسمين منطقيين مفردين (وثلاثي حُمُس) هذا الأول فيه مكرر والثاني مفرد (وكتلت سُبُع عَشْر) هذا مصاف من ثلاثة أسماء منطقة (وكرُبُع حَرء من ثلاثة عَشْر حَرءاً من الواحد) هذا من منطق وأصم

(و) النوع (المعطوفُ ما عُطِفَ بعضه على بعض) بالواو المفيدة مطلق الجمع (كصَفِ وِرع) من منطقيين مفردين (وكتلاثة أحماس وحرء من سعة عَشْر) من منطق مكرر وأصم مفرد (وكررء من أحد عَشْر وحرء من ثلاثة عَشْر) هذا من أصميين مفردين (وكمحْمُس وسدس وسبع) من معطوفات ثلاثة منطقة مفردة

(والكسورُ المفردةُ) الطبيعية التسعة والعاشر الحرة فالأسماء البسيطة عشرة أسماء (تسمى) تلك الكسور المفردة (بسيطة وعبرها) وهو الأسماء المركبة — كأسماء المكررات وأسماء المضافة وأسماء المعطوفة — تسمى (مركبة)

فصل في معرفة تعريف واستحراح مَحْرَح الكسر

(ويسمى) المحرّح (مقاماً) فيقال مقام الكسر وعند المعارنة يسمى إماماً فيقال إمام الكسر (أيضاً) كما يسمى محرّحاً (وهو) أى محرّح الكسر (عبارة) أى يعبر به (عن أقلّ عدد يصبحُ منه) أى من ذلك العدد (الكسرُ المخصوصُ) أى المطلوب محرّحه وهذا تعريف عام لكل محرّح مفرداً أو مكرراً أو مصافاً أو معطوفاً إذا عرفت هذا التعريف فمحرّح المفرد عدد فيه من الآحاد بقدر ما في الواحد من أمثال الكسر المفرد

(فمحرّحُ النصفِ اثنان) لأنّ فيهما أحدين وذلك بقدر ما في الواحد من الأنصاف لأن الواحد فيه نصفان ، وأشار لذلك بقوله (لأنه أقلّ عدد له نصفٌ صحيحٌ ومقام كلِّ كسرٍ مُفْرَدٍ غيرِ النصفِ سَمِيَّةٌ) أى الذى اشتق منه اسمه إن كان مطلقاً أو نسب إليه إن كان أصمّ كما يأتي في قوله « ومقام حرة » وأما النصف فليس مقامه سميّة لما عرفت أن النصف محرّحه ومقامه وإمامه اثنان (فمقامُ الثلثِ ثلاثة) لأنها سمي الثلث وفيها ثلاثة آحاد كما أن في الواحد ثلاثة آحاد (والربع أربعة) أى مقام الربع أربعة لأن الأربعة سميّة الربع وفيها أربعة آحاد كما أن في الواحد أربعة آحاد (وهكذا) تقول محرّح الخمس خمسة والسادس ستة والسبع سبعة إلى محرّح العشر عشرة ، لأن فيهما خمسة آحاد كما أن في الواحد خمسة أحماص (وهكذا) تقول محرّح الخمس خمسة والسادس ستة والسبع سبعة إلى محرّح العشر عشرة ، لأن

فصل

قوله [إذا عرفت هذا التعريف] إلح دخول على كلام المصنف

قوله [فمحرّح المفرد] أى كالنصف وهو متداً حرة عدد

وقوله [فيه من الآحاد] الوحدة صفة لعدد

قوله [كما أن في الواحد ثلاثة آحاد] أى أمثال التلت

حمسة آحاد كما أن في الواحد حمسة أحماص وهكذا في الواحد عشرة أعشار وما بينهما أى بين العشرة والحمسة (ومقام حراء) أى ومحرج حراء (من أحد عَشَرَ حراء وهو) أى محرجه ومقامه (أحد عَشَرَ) التى نسب لها الحراء وفى الواحد من أمثاله أحد عشر حراء (ومقام) ومحرج وإمام الكسر (المكرر هو مقام مُعْرَدِه) الذى هو مكرره إذا كان كذلك (مقامُ الثلاثين ثلاثة) لأنها محرج الثلث والثلاثان مكرر تلت (و) محرج ومقام (ثلاثة أنساع تسعة) لأنها مكررة تسع وقد علمت أن محرج التسعة تسعة وهكذا تقول محرج أربعة أثمان ثمانية وأربعة أعشار عشرة لما علمت تأمل (ومقام حمسة أحراء من ثلاثة عشر هو الثلاثة عشر) لأنه مقام معرود (ومقام) الكسر (المصاف ما يَحْرُجُ مِنْ صَرْبٍ مقام) الكسر المصاف في مقام المصاف إليه إن كان مصافاً من اسمين) فقط من غير نظر إلى نسبة بين المحرجين إذا كان كذلك فمقام خمس الخمس حمسة وعشرون الحاصلة من صرب حمسة (محرج المصاف (و حمسة) محرج المصاف إليه ولا يطر لتأثيلهما (وإن كان) الكسر المطلوب محرجه

قوله [وما بينهما] أى بين العشرة والحدسة أى يقال فيها ما قيل في السابق واللاحق

قوله [الذى هو مكرره] أى مكرر ذلك المعرود

قوله [لما علمت] أى من أن مقام المكرر هو مقام معروده

قوله [ومقام حمسة أحراء] هذا هو المكرر الأصم

قوله [ومقام الكسر المصاف] أى كان ذلك المصاف معروداً أم لا

قوله [إن كان مصافاً من اسمين] أى لأنه يطر له قبل العدل هل هو

مصاف من اسمين أو أكثر فإن كان من اسمين فهو كما قال المصنف

قوله [من غير نظر إلى نسبة] متعلق بتواء يحرج أى هو ما حصل

بالصرب من غير نظر إلى نسبة بين الكسر المصاف والمصاف اليه

قوله [فتمام حدس الحدس] أى وكذا تمام ثلاثه أحادس الخمس

حمسة وعشرون لأن تمام المكرر هو مقام المراد

قوله [ولا يطر لتأثيلهما] زيادة في الإيضاح لأنه أفاده في قوله من

مصافاً (مِنْ أَكْثَرِ مِنْ اسْمَيْنِ هُوَ) أى المقام (ما يحصل مِنْ صَرْبِ مقاماتِ الأسماءِ) أى أسماء الكسور (التصاييفِ بعضها فى بعض) من غير نظر إلى نسبة بينهما (فمقام تُلْتُ حُمُسُ السعِ) المحارج التصاييفِ ثلاثة وحمسة وسعة فتصرب ثلاثة فى حمسة يحصل حمسة عشر فلصربها فى سعة يحصل مائة وحمسة كما قال (مائةٌ وحمسةٌ حاصِلَةٌ مِنْ صَرْبِ ثلاثة فى حمسة ، والحاصلِ فى السَّعَةِ) وهكذا لو قيل كم محرج سدس ثمن التسع ؟ فالمحارج التصاييفِ ستة وتمايية وتسعة فتصرب ستة فى تمايية يحصل ثمانية وأربعون تصربها فى التسعة فيكون المحرج أربعاً وثلاثين وثلاثين

(وأما مَحْرَجُ المعطوفِ هُوَ أَقلُّ عدد يقسم على كل من مقامى المتعاطفين) (أو مقامات المتعاطفات) اعلم أن العددين أربعة أقسام متماثلان إن تساويا كحمسة وحمسة ويكتفى فى العمل بأحدهما ومتداخلان إن أفى أصغرهما أكبرهما بطرحه منه أكثر من مرة كثلاثة وتسعة فتصبيها بطرحها فى ثالث مرة ويكتفى فى العمل بأكبرهما ومتوافقان إن أمامها عدد ثالث غير الواحد بطرحه

غير نظر إلى نسبة إلح

قوله [من أكثر من اسمين] مقابل لقوله إن كان مصافاً من اسمين

قوله [من غير نظر إلى نسبة بينهما] متعلق يحصل

قوله [المحارج التصاييفِ] أى محارج الكسور التصاييفِ وهو متداً حره

قوله ثلاثة وحمسة وسعة

قوله [فتصرب ثلاثة] أى تصرب محرج التلت فى محرج الخمس والحاصل

فى محرج السع

قوله [حاصلة] حر لحدوف أى وهى حاصلة

قوله [وأما محرج المعطوف] شروع فى القسم الرابع

قوله [إن أفى أصغرهما أكبرهما] برفع الأصغر على أنه فاعل

ووصب الأكثر على أنه معمول

قوله [أكثر من مرة] أى وأما لو أماء فى مرة فهو المماثل

قوله [ومتوافقان] أى فإن لم يكونا متماثلين ولا متداخلين متوافقان إلح

من كل منهما أكثر من مرة ، كالأربعة والستة إذا سلطت عدداً ثالثاً غير الواحد ، كما إذا سلطت اثنين على الأربعة مرتين أمتها وعلى الستة ثلاث مرات أمتها ويكون الاتفاق بينهما باسم الواحد من العدد الثالث المعنى لهما هي هذا المثال المعنى لهما اثنان واسم الواحد منهما نصف فالأربعة والستة متوافقان بالنصف والستة والتسعة متوافقان بالثلث والعشرة والخمسة والعشرين بالخمس ووجه العمل أن تصرف أحدهما في وفق الآخر ، والمتباينان هما اللذان لا يعصيهما إلا الواحد كائين وسعة والعمل فيهما أن تصرف أحدهما في جميع الآخر وسيدكر المصنف ذلك بأوسع عبارة وإنما ذكرته هنا للاحتياج إليه ، إذ عرفت ذلك (فمقامُ النصفِ والثلثِ ثمانية لتداخلِ مقامَي المتعاطفين) النصف والثلث فإن الاثنين تسمى التمانية في مرات وأكبرهما هو التمانية (ومقامُ الربعِ

قوله [إذا سلطت عدداً ثالثاً] أى هوائياً

قوله [غير الواحد] أى وأما الواحد فلا يعتبر في التسليط لأنه من

لكل عدد

قوله [ويكون الاتفاق] أى الموافقة

قوله [باسم الواحد] أى بسنة الواحد الهوائى منه

قوله [متوافقان بالتلت] أى لأن العدد المعنى لهما معاً ثلاثة الستة

في مرتين والتسعة في ثلاث وسنة الواحد للثلاثة ثلث

قوله [والعشرين] هكذا بالنصف على معنى المعية

وقوله [بالخمس] إنما كانت الموافقة بالخمسة لأن العدد المعنى

للعشرة في مرتين والخمسة والعشرين في خمس خمسة وسنة الواحد الهوائى لها خمس

قوله [والمشايان] في قوة قوله فإن انتهى التماثل والداحل والتوافق والمتباينان

إلح لأن القسمة رباعية لا تحرج عنها

قوله [وسيدكر المصنف ذلك] أى في قوله فصل إذا فرض عدداً إلح

قوله [للاحتياج إليه] دفع بذلك ما يرد عليه من أن ذكره هنا يعنى

عنه ما يأتى

قوله [في مرات] أى أربع

والسادس اثنا عشر لتوافقهما بالصف (لأن العدد المعنى لهما دسة الواحد إليه نصف وحاصل ضرب اثنين في ستة أو ثلاثة في أربعة ما ذكر (ومسحرحُ الثلث والخمسة خمسة عشر للتباين) وحاصل ضرب الثلاثة في الخمسة ما ذكر (ومقامُ الصفِ والثلث والرَّبع اثنا عشر) من ضرب اثنين في ثلاثة للتباين ستة والستة الحاصلة في اثنين للتوافق

قوله [لأن العدد المعنى لهما] أى للأربعة والستة وهو اثنان

قوله [ما ذكر] أى اثنا عشر

قوله [للتباين] أى لأن الثلاثة والخمسة لا يسميهما إلا الواحد

قوله [في الخمس ما ذكر] أى خمسة عشر

قوله [ومقام الصف والثلث والرَّبع] إلخ ما تقدم أمثلة للمتعاطين

وما هنا مثال للمتعاطفات وفيه التباين والتوافق

● تنمة • قال في التحمة ومقام الكسور الطبيعية كلها ألعان وخمسمائة وعشرون

لأن مقام مفرداتها من اثنين إلى عشرة على توالى الأعداد وأقل عدد يقسم على كل منها ما ذكرنا

فصل في معرفة سبط الكسور

(وَسَبْطُ الْكُسْرِ عَارَةٌ عَنْ مَقْدَارِ الْكُسْرِ الْمَعْرُوضِ مِنْ مَقَامِهِ)

أى من محرجه

(فإذا أٌخذتِ الكسرة مِنْ مَقَامِهِ فَاَلْمَأْخُودُ تَسْبُطُهُ) فإذا عرفتِ محرَجَ الكسر فحد منه كسره فما أٌخذته فهو سبطه ، سواء كان معدداً أو مكرراً أو مصافاً أو معطوفاً كما يأتي إذا عرفت ذلك

(فسبطُ المُفْرَدِ واحدٌ أبدأً) لأنه مقداره من محرجه . ثم فرع على المرد أمثلة ثلاثة له فقال (فسبطُ النصفِ) واحد لأن الواحد نصف محرجه (و) سبط (العشرِ واحدٌ) لأنَّ الواحدَ عَشْرَ مقامه (و) سبط (الحزءِ من ثلاثة عَشْرَ واحدٌ) لما عرفت (وسبطُ المكررِ عِدَّةُ تَكَرُّرِهِ أبدأً ،

فصل

أى وحدها وأما سبط الكسر مع الصحيح فلم يتعرض له وسيأتى السبب عليه إن شاء الله تعالى وكما يسى سبطاً يسمى تحييناً

قوله [فإذا أٌخذتِ الكسرة من مقامه] أى الخاص به الجامع له ولغيره

قوله [فَاَلْمَأْخُودُ سبطه] أى يسى بهذا الاسم

قوله [فسبط المرد واحد أبدأً] أى سواء كان ذلك المرد مطلقاً أو

أصم كما سيأتى إيضاحه في الأمثلة

قوله [ثم فرع على المرد أمثلة ثلاثة] أول المردات المطفة وآخرها

وواحد من الأصم يعلم من تلك الأمثلة ناقيها

قوله [لأن الواحد نصف محرجه] أى لأن محرجه اما

قوله [لأن الواحد عشر متناه] أى فالمقام عشره والواحد عشرها

قوله [لما عرفت] أى لأن مقام الحزء من ثلاثة عشر ثلاثة عشر وحرثها واحد

قوله [عدة تكراره أبدأً] أى في المطلق والأصم

فوسطُ الثلاثين اثنين ، لأيهما) أى الاثنين (تُثَلَّثَا مقاميهما) أى الثلاثين إذ
مخرج الثلاثين ثلاثة والاثنان ثلثا الثلاثة (وسطُ ثلاثة أسباع ثلاثة) لأن
الثلاثة ثلاثة أسباع المخرج (وسطُ خمسة أجراء من ثلاثة عشر خمسة) لما عرفت
(وسطُ المصاف واحدٌ إن كان مصافاً مفرداً) كما يأتي من آله (وعدة
تكراره إن كان مكرراً) يأتي له مثالان أيضاً

(فوسطُ نصفِ الثمنِ واحدٌ ، لأنه) أى الواحد (نصفُ ثمنٍ مقامه)
أى مخرجه والصبر يعود لنصفِ الثمن (ووسطُ رُبعِ جزءٍ من ثلاثة عشر
جزءاً من واحد واحدٌ) وسطُ ثلاثة أرباع الخمس ثلاثة وسطُ أربعة
أحماس جزء من أحد عشر جزءاً أربعة ، لأنه عددُ تكرارِ المصاف
فيهما)

قوله [ثلاثة أسباع المخرج] أى الذى هو السعة ولا يقال لهذا المثال
مصاف لأن الإضافة فيه بياية بل يسمى مكرراً كما هو مقتضى المصنف والشارح
قوله [وسط خمسة أجراء] إلخ مثال للمكرر الأصم
وقوله [لما عرفت] أى من أن المخرج ثلاثة عشر وهذه الخمسة أجراء منها
قوله [وسط المصاف] أى المركب تركباً إضافياً
وقوله [إن كان مصافه مفرداً] أى إن كان الجزء المصاف لما بعده
غير مكرر

قوله [فوسط نصف الثمن واحد] هذا أول مثال المصاف المفرد

قوله [نصف ثمن مقامه] الذى هو اثنان

قوله [وسط ربع جزء] إلخ هذا هو المثال الثانى له وهو مثال للأصم
والأول مثال للمطلق

قوله [وسط ثلاثة أرباع الخمس] هذا أول مثال المصاف المكرر
ولما كان ثلاثة لأن الخمس مخرجه خمسة والثلاثة الأرباع مخرجها أربعة ،
وبين الأربعة والخمسة تباين فيصرب أحدهما فى الآخر بعشرين ، فهو المخرج
لهذين الكسرين وخمس العشرين أربعة وثلاثة أرباعها ثلاثة كما قال المصنف

قوله [لأنه عدد تكرار المصاف فيها] هذا التعليل مطرد فى الأصم والمطلق

(وأما) سطر (المعطوف محسّسه ، فسطرُ النصف والثلث خمسة لأن مقامه) أى مخرج النصف والثلث (تمابةً لأنهما متداخلان ، فيكتبى بأكثرهما ونصفه) أى المقام (أربعة وثمسه) أى المقام (واحدٌ ومجموعهما خمسة) وسترُ الثلث والربع عشرة ، لأن مقامهما (أى مخرج الثلث والربع (أحد وعشرون) للثانين (وثلثه) أى المقام (ستسة ، وستسه) أى المقام (ثلاثة ومجموعهما) أى الثلث والربع (عشرة)

قوله [محسسه] أى فقد يكون المعطوف من كسرين وقد يكون من أكثر وإن كان من كسرين فحد محسسه من المقام كما أفاده المصنف ، وكذا يقال فى الأكثر

قوله [أحد وعشرون] أى للثانين بين مخرجى الثلث والربع فتصرف ثلاثة فى ستة يكون الحاصل أحدًا وعشرين فلتها ستة وسعها ثلاثة

● تنمّة : إن كان مع الكسر صحيح مقدم عليه وأردت أن تسطر المجمع فاصرب الصحيح فى مقام الكسر المقرون به يحصل سطر الصحيح من حس الكسر رد عليه سطر الكسر يحصل مجموع الصحيح والكسر فسطر الواحد والنصف ثلاثة لأن حاصل ضرب الواحد فى اثنين مخرج النصف اثنين ويراد سطر النصف وهو واحد كما تقدم وستر الاثنين والنصف خمسة ، لأن الحاصل من ضرب الاثنين فى الاثنين مخرج النصف أربعة يراد عليها واحد سطر النصف يحصل ما ذكره ، وستر الثلاثة وثلث عشرة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الثلاثة التى هى مخرج الثلث ، ويراد عليها سطر الثلث واحد وستر اثنين وثلاثة أحماص ثلاثة عشر حاصلة من ضرب اثنين فى خمسة مخرج الخمس يراد عليها سطر الكسر فاصربه فى سطر الكسر ثلاثة ، وليقسم وأما إذا كان الصحيح مؤخرًا عن الكسر فاصربه فى سطر الكسر يحصل المطلوب فلو قيل كم سطر ربع خمسة أو مائة أساعها فاصرب الخمسة فى الواحد أو فى الثلاثة فالحواب خمسة فى الأول وخمسة عشر فى الثانى وإن كان الصحيح متوسطًا بين كسرين فله معان أحدها أن يراد لإضافة المقدم إلى الصحيح والمؤخر فاسطر الصحيح مع المؤخر عنه سطر الصحيح المقدم على الكسر معه واصلرب الحاصل فى سطر المقدم ، فلو قيل

ثلاثة أرباع خمسة وربع أى ثلاثة أرباع مجموعهما فاسط الخمسة والربع
 يحصل أحد وعشرون ، اصرها في سطر ثلاثة الأرباع يحصل ثلاثة وستون
 الثانى أن يراد إضافة المقدم إلى الصحيح فقط فاسط الصحيح مع الكسر المقدم
 عليه سطر الكسر مع المؤخر عنه واصرر الحاصل في محرج المؤخر واصرر
 سطر المؤخر في محرج المقدم واصلح الحاصلين يحصل المطلوب ، ففى المثال
 المذكور لو أريد إضافة ثلاثة أرباع إلى الخمسة فقط وعطف الربع الآخر
 على ذلك فاسط ثلاثة أرباع الخمسة يكن خمسة عشر اصرها في أربعة
 محرج الربع يحصل ستون ثم اصرر واحداً سطر الربع في أربعة اجمعها
 على الستين يحصل أربعة وستون (اه ملحصاً من شرح التحفة)

فصل في صرب ما فيه كسر

(تقدّم أن صرب الصحيح في الصحيح تصعيف) لأحد المصروبين بقدر عدة آحاد الآخر ، وأما صرب الكسور فهو تسعيف (وإنما كان كذلك لأن صرب الكسر في كل مقدارة هو على معنى لفظة « في ») الحارة من اللفظ (وإضافة الكسر إلى ذلك المقدار ، فإذا قيل اصرب نصفاً في عشرة) فت حذف « في » وتصيف النصف للعشرة (فكأنه قيل كم نصف العشرة) فحد نصف العشرة وهو خمسة كما قال (والحواف خمسة وإذا قيل اصرب ثلاثة أحماس في ثلاثين فحد ثلاثة أحماس الثلاثين) معلوم أن حمسها ستة فإذا أحدات ثلاثة أحماسها (تحذفها ثمانية عشر) فهي الحواف (فكأنه قيل كم ثلاثة أحماسها وهكذا) تعمل على هذا القياس (ولو قيل اصرب خمساً وسدساً في سبعة) فكأنه قال كم خمس السبعة وسدسها (فحد خمس السبعة — وهو واحد وخمسان — وحد سدسها — واحد وسدس — فالمجموع اثنان وخمسان وسدس) هو الحواف (فلو عسر أحد الكسرين من العدد الصحيح فاصرب الصحيح في سسط الكسر واقسيم الحاصل)

فصل

أى في صحيح مفرد أو في كسر مفرد أو في كسر وصـ
 قوله [وأما صرب الكسور] أى كان صرب الكسور مقروناً بالصحيح أو مفرداً
 قوله [في كل متدار] أى صحيحاً ذلك المقدار أو كسراً أوهما
 قوله [وإضافة الكسر] أى وحده أو مع ما معه من الصحيح
 قوله [وهكذا تعدل] أى فيما يرد عليك
 قوله [سسط الكسر] بدل من أحد عشر ومراده بالكسر الخمس ، لأن هذا سسط كسرين

من الصرب (على مَحَرَجِهِ يَحْصُلُ الْمَطْلُوبُ فِي الْمِثَالِ الْمُتَقَدِّمِ) وَهُوَ صَرْبُ خَمْسٍ وَسُدُسٍ فِي سَعَةٍ (اصْرِبِ السَّعَةَ) هِيَ الْعِدَدُ الصَّحِيحُ (فِي أَحَدٍ عَشَرَ نَسْطُ الْكُسْرِ) أَيْ الْخَمْسُ وَالسُّدُسُ لِأَنَّ مَحَرَجَ ذَلِكَ الْكُسْرِ ثَلَاثُونَ وَخَمْسُ الْمَحَرَجِ سِتَّةٌ وَسُدُسُهُ خَمْسَةٌ وَمَجْمُوعُهُمَا أَحَدُ عَشَرَ فَإِذَا صَرَبْتَ السَّعَةَ فِي أَحَدٍ عَشَرَ حَصَلَ سَعَةٌ وَسَعُونَ فَاحْصِلْهُ (وَأَقْسِمُ) ذَلِكَ (الْحَاصِلُ) وَهُوَ سَعَةٌ وَسَعُونَ عَلَى مَحَرَجِهِ) أَيْ مَحَرَجَ ذَلِكَ الْكُسْرِ أَعْيَ الْخَمْسُ وَالسُّدُسُ (وَهُوَ) أَيْ الْمَحَرَجُ (ثَلَاثُونَ) فَإِذَا قَسَمْتَ (بِحْصُلِ مَا ذَكَرَ) ثُمَّ بَيْنَ مَا ذَكَرَ يَقُولُ (اِثْنَانِ وَخُمُسَانِ وَسُدُسُ) وَلَوْ قِيلَ اصْرِبْ أَحَدَ عَشَرَ فِي الْخَمْسِ وَالسُّدُسِ) فَالْمَحَرَجُ ثَلَاثُونَ وَالسُّطُّ أَحَدُ عَشَرَ (فَاصْرِبْهَا) أَيْ الْأَحَدُ عَشَرَ (فِي نَسْطِهِ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ صَرْبَ أَحَدٍ عَشَرَ فِي أَحَدٍ عَشَرَ يَحْصُلُ مِائَةٌ وَوَاحِدٌ وَعَشْرُونَ فَاحْصِلْهَا (وَأَقْسِمُ) ذَلِكَ (الْحَاصِلُ عَلَى الْمَحَرَجِ) وَهُوَ ثَلَاثُونَ (بِحْصُلِ) لِكُلِّ وَاحِدٍ (أَرْبَعَةٌ وَثَلَاثُ عَشَرَ) وَلَوْ قِيلَ اصْرِبْ وَاحِدًا وَبَصْمًا فِي اثْنَيْنِ فَمَحَرَجُ الْكُسْرِ اِثْنَانِ وَسُطُّهُ مَعَ الصَّحِيحِ ثَلَاثَةٌ أَيْ الْحَاصِلُ مِنْ صَرْبِ الْكُسْرِ أَعْيَ وَاحِدًا وَبَصْمًا فِي اثْنَيْنِ ثَلَاثَةٌ فَاصْرِبِ الْاِثْنَيْنِ فِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ سِتَّةٌ تَقْسَمُ عَلَى اثْنَيْنِ لِكُلِّ ثَلَاثَةٍ (وَإِذَا كَانَ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَمَحَرَجِ الْكُسْرِ اشْتِرَاكٌ فِي حَرْءٍ أَوْ أَحْرَاءَ ، فَالْأَحْصَرُ أَنَّ تَصْرِبَ سَطِّ الْكُسْرِ فِي وَفْقِ الصَّحِيحِ) فَوْقَهُ

قوله [لأن مَحَرَجَ الْكُسْرِ ثَلَاثُونَ] أَيْ حَاصِلَةٌ مِنْ صَرْبِ خَمْسَةٍ فِي سِتَّةٍ
 قوله [يَحْصُلُ مِائَةٌ وَوَاحِدٌ وَعَشْرُونَ] وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ صَرْبَ الْعَشْرَةِ فِي
 الْعَشْرَةِ مِائَةٌ ، تَمَّ تَصْرِبُ الْعَشْرَةِ فِي الْوَاحِدِ يَحْصُلُ عَشْرَةٌ ، تَمَّ تَصْرِبُ الْوَاحِدِ فِي
 الْعَشْرَةِ يَحْصُلُ عَشْرَةٌ ، تَمَّ الْوَاحِدُ فِي الْوَاحِدِ
 قوله [لَوْ قِيلَ اصْرِبْ وَاحِدًا وَبَصْمًا فِي اثْنَيْنِ] هَذَا الْمِثَالُ فِيهِ صَرْبُ
 الصَّحِيحِ وَالْكُسْرِ فِي الصَّحِيحِ
 قوله [وَسُطُّهُ مَعَ الصَّحِيحِ ثَلَاثَةٌ] أَيْ لِأَنَّ سَطَّ الْكُسْرِ وَاحِدٌ وَالْوَاحِدُ
 الصَّحِيحُ اِثْنَانِ

وقوله [أَيْ الْحَاصِلُ مِنْ صَرْبِ الْكُسْرِ] إلخ غير طاهر فالأولى للاقتصار
 على ما قاله شرح التَّحْفَةِ وَبَصْمَهُ وَلَوْ قِيلَ اصْرِبْ وَاحِدًا وَبَصْمًا فِي اثْنَيْنِ فَمَقَامُ الْكُسْرِ

قائم مقامه (وتقسيم الحاصل) من الصرب (على وفق مخرج الكسر) فوقه أيضاً يقوم مقامه (إذا صرّت) أى أردت أن تصرب (ثلثاً وربعاً وتمامية) فمخرج الكسر الذى هو ثلث وربع اثنا عشر لها ربع وتمامية الصحيحة ربع كما قال (مبن التامة والمخرج - وهو اثنا عشر - موافقة بالربع) فرد كلاهما إلى ربعه وهو ثلاثة واثان (واصرب السط - وهو سعة - فى اثنين) وفق الصحيح يحصل أربعة عشر (واقسم) ذلك (الحاصل على ثلاثة وفق المخرج يحصل أربعة وثلثان) هى الحواب

(ولو صرّت صحيحاً فى صحيح وكسر، فاصرب الصحيح فى الصحيح ثم فى الكسر واجمع الحاصل) من الصرب يكن ما تحصل هو الحواب (إذا صرّت أربعة فى خمسة وثلث فاصرب الأربعة فى الخمسة) يحصل عشرون وهو صرب الصحيح فى الصحيح (ثم) اصرب الأربعة الصحيحة (فى الثلث) يحصل واحد وثلث (فالمجموع أحد وعشرون وثلاث) هى الحواب (إذا أردت صرّت الكسر فقط) فى الكسر (أو الكسر والصحيح فى الكسر فقط أو) صرب

اثان وسطه مع الصحيح ثلاثة . فاصرب اثنين فى ثلاثة واقسم الحاصل على اثنين يخرج ثلاثة

قوله [اثنا عشر] أى حاصلة من صرب ثلاثة فى أربعة

قوله [إذا صرّت أربعة] إلح أى أردت صرب أربعة إلح

قوله [وإذا أردت صرب الكسر فقط] هذا تنويع آخرى صرب الكسور

● حاشية لم يتكلم المصنف على قسمة ما به كسر من حاب أو حاسر

قال فى النخبة اعلم أن القسمة على الصحيح تعص وعلى الكسر تضعيف عكس الصرب ، لأن العرص منها معرفة ما يحصى الواحد الكامل فإذا أردت قسمة صحيح على كسر أو على صحيح وكسر أو عكسه فاسط كما من المتسوم والمتسوم عليه من حسن الكسر بأن تصربه فى مقامه ثم اقسم بسط المتسوم على سطر المتسوم عليه يحصل المطلوب فاقبل اقسم أربعة على نصف فاسط كلاهما واقسم سطر الأربعة وهو تمامية على واحد سطر النصف حصل تمامية وإن عكس خرج تم ولو قبل اقسم عشرة على اثنين ونصف فسط المتسوم

الكسر والصحيح (فيه) أى فى الكسر (والصحيح) فهذه ثلاثة أقسام (فاسط) كل واحد من المصروبين (سواء كان كسراً مُحرّداً من الصحيح كما يأتى فى صرب نصف فى نصف (أو) كسراً مقروباً (مع الصحيح) كما يأتى وحد محرّج كل منهما (واصربتْ نَسَطَ كل حاب منهما) أى من المصروبين (فى سَطِ) الحاب (الأحر ومَحْرَجَتْه فى محرّجِه واقسيمْ مُسَطَّحَ السطين أى مصروبتهما على مسطح المحرجين ، يحرّج المطلوب ، فإذا صرّتْ) أى أردت أن تصرّب (نصفاً فى نصف) هذا صرب كسر فى كسر فقط فقام كل منهما اثنان وسطه واحد فاقسم مسطح سطيهما - وهو) أى المسطح (واحد - على مسطح مقاميهما وهو أربعة يحصل ربع) وهو الخواب (ولو صرّت) أى أردت أن تصرّب (تلتين فى ثلاثة أرباع فمحرج الأول) أى التلتين (ثلاثة ونَسَطُهُ اثنان ومحرج الثانى) أى الأرباع (أربعة) وسطه ثلاثة فاقسم ستة - مُسَطَّحَ السطين) يعنى الاثنتين والثلاثة (على اثنى عشر مسطح المقامين) يعنى الثلاثة والأربعة (يحرّج) من القسمة نصف) وهو الخواب (ولو أردتْ صرّتْ واحد وخمُس فى واحد وتُلت ، فاقسم مسطح السطين) يعنى سَطِ الأول وهو ستة أحماس وسط الثانى وهو أربعة أثلاث ، تم بين المسطح بقوله (وهو أربعة وعشرون على خمسة عشر مسطح المقامين) خمسة مقام الخمس وثلاثة مقام التلت (يحرّج واحد وثلاثة أحماس ، ولو صرّتْ اثنى ونصفاً فى ثلاثة وتُلت فمحرج الأول اثنان وسطه خمسة) ومحرج التلت ثلاثة وسطه عشرة (فاقسيم الحاصل) من صرب السطين الخمسة فى العشرة كما قال (وهو خمسون على) ستة (مصروب الاثنتين) مقام الأول (فى ثلاثة) مقام الثانى (والحاصل) من القسمة (تمانية وتُلت) وهذا هو الصواب وما فى بعض نسخ المتن غير هذا سهو من الكاتب

عشرون اقسامه على خمسة سَطِ المقسوم عليه فالخواب أربعة وإن عكس
 فالخواب ربع (١٥)

فصل في التساوى والتماثل

إذا فرض عددان ، فلما أن يكون بينهما أى العددين (التساوى) خمسة
 وخمسة ، وهما (أى المتساويان) المتماثلان) فلهما اسمان
 (أو المماثل) عطف على التساوى أى أو يكون بين العددين التماثل
 (فإن كان القليلُ حرءاً واحداً) أى مفرداً ليس مكرراً (من الكثير ، كالاثني
 والأربعة) فإن الاثنين حرء واحد من الأربعة لأن الأربعة حرءان بالتصنيف
 (وكالثلاثة والخمسة عشَرَ) فلأن الثلاثة حرء واحد من الخمسة عشر ، لأنها
 خمسها ونقوله « حرء واحد » أى مفرد حرج هو الأربعة والسنة فإنه وإن كانت
 الأربعة حرءاً من السنة لكن حرء غير مفرد بل مكرر إذ هي ثلثان فهما متوافقان
 كما يأتي (فتداحلان) هذه عبارة المتأخرين وعبر عنهما المتقدمون من
 العراقيين بالمتناسين أى ، ناسب العدد الصغير عدداً أكثر منه بكونه حرءاً
 واحداً منه إلح (وإن لم يكن حرءاً واحداً منه) بأن كان حرءاً مكرراً (فإن
 كان بينهما) أى العددين (موافقةً في حرء) مثله بأربعة وستة (أو أكثر)

فصل

لما فرع من الحملة الكافية في الحساب التي وعد بها رجع لتسيم مسائل
 الفرائض وإنما أحر تلك المسائل عن الحساب لتوقفها عليه فحراه الله عن المسامحين
 حيراً في حسن هذا الصنع الذي تميز به عن غيره من متون المذهب

قوله [فلهما اسمان] أى التساوى والتماثل

قوله [فتداحلان] جواب الشرط . وقرن بالماء لكونه حماة اسمية

قوله [وعبر عنهما المتقدمون] أى فلهما اسمان أيضاً

قوله [موافقة في حرء] أى واحد فقط فإن الأربعة لم توافق السنة إلا بالنصف

قوله [مثله بأربعة وستة] أى فيما يأتي

مثله - رحمه الله - بالثمانية واتى عشر (متوافقان) ويقال لهما مشتركان أيضاً كما يشير إليه آخر الفصل ويقال في تعريفهما أيضاً هما اللذان لا يعنى أصغرهما أكبرهما وإنما يعنيهما عدد ثالث (كأربعة وستة فإن اكل منهما نصفاً صحيحاً) فقد توافقا في حرة ولا تُعنى الأربعة الستة ويعنى - كلا منهما الاثنان ، وإنما التفت رحمه الله لتعريفهما بما قال دون قولهم هما اللذان إلح لأن تعريفهم بالأعم إذ يصدق بالمتباينين (وكتمانية واتى عشر) مثال لقوله «أو أكثر» كما تقدم السببه عليه (فإن لكل منهما) أى من الثمانية والاثني عشر (نصفاً ورُبْعاً) فقد توافقا في أكثر من حرة لأيهما توافقا في حرايين كما رأيت (وإن لم يكن بينهما) أى العددين (موافقة) في حرة (متباينان ومتحالفاان) لأن كل عدد منهما يحالف الآخر

(والواحدُ بباين كلَّ عدد ، والأعداد الأوائلُ كلها متباينة) تم عرف العدد الأول بقوله

والعددُ الأوَّلُ ما لا يُعْبِيه إلا الواحدُ كالاثني (فإنه يقال لكل من هذه الأمثلة عدد أول لانطاق التعريف عليه والثلاثة والخمسة والسبعة والأحد عشر والثلاثة عشر ونحوها والأربعة الأوَّلُ يعنى الاثنى والسعة وما بينهما (تسمى أوائل مُسَطَّقة) تقدم أن المطلق ما يعبر عنه بغير لفظ الحرثية وبالحرثية (وما عداها) أى الأربعة كالأحد عشر إلح (أوائلُ

قوله [بالثمانية واتى عشر] أى لأن بين الثمانية والاثني عشر موافقة

بالنصف والربع

قوله [ويقال لهما مشتركان] أى فلهما اسمان أيضاً

قوله [وإنما التفت رحمه الله] أى إنما لم يسلك مساكنهم في تعريف

المتوافقين لأن تعريفهم غير مانع إذ يصدق بالمتباينين

قوله [ومتحالفاان] أى فلهما اسمان أيضاً

قوله [والعدد الأول ما لا يعنيه إلا الواحد] أى ومثله الأعداد المتلاصقة

فإنها متباينة أيضاً

قوله [كالأحد عشر] إلح أى والثلاثة عشر ونحوها

أصم) لما تقدم أن الأصم ما لا يعبر عنه إلا بلفظ الحرية (فلو التستست
 السنة بين العديدين) بأن لم يدّر أمثايبان أم متداحلان مثلا وأردت معرفة
 الواقع (فأسقط الأصغر من الأكبر مرة بعد أخرى، فإن في الأكبر فتداحلان)
 تقدم مثاله كالأتين والأربعة فإنك أسقطت الأثنين من الأربعة مرتين فبقيت
 الأربعة وهكذا بقية أمثلتهما (وإن بقي من الأكبر بعد إسقاط الأصغر
 منه مرة فأكثر (واحد فتايبان - كثلاثة وسعة أو عشرة) فإنك إن أسقطت
 الثلاثة مرتين من السعة بقي واحد من السعة. وإن أسقطت الثلاثة من العشرة ثلاث
 مرات بقي من العشرة واحد (وإن بقي من الأكبر بعد إسقاط الأصغر منه
 مرة بعد أخرى (أكثر من واحد فأسقطه) أي أسقط الباقي الذي هو
 أكثر من واحد (من العدد) الأصغر مرة فأكثر) من مرة (وإن بقي من
 الأصغر) أي في الأصغر بإسقاط الباقي منه (فتوافقان كعشرة وخمسة عشر)
 فإنك إذا أسقطت الأصغر وهو العشرة من الأكبر وهو الخمسة عشر بقي من
 الأكبر أكثر من واحد، إذ الباقي خمسة تسقط الخمسة من العشرة فبقي
 الأصغر (وكعشرين وأربعة وتمايين) فإذا أسقطت العشرين من الأكبر أربع
 مرات بقي أكثر من واحد وهو أربعة فأسقط الأربعة من العشرين خمس مرات
 تبقى العشرين فتعلم بذلك أن السنة بين الأصغر والأكبر التوافق (وإلا) يعني
 الأصغر بإسقاط الباقي (وإن بقي منه) أي من الأصغر (واحد فتايبان -
 كخمسة وسعة) فإنك إذا أسقطت الخمسة من التسعة بقي أكثر من واحد
 وهو أربعة تسقط الأربعة من الأصغر يبقى واحد (وكتلاتين وسعة) فإنك
 إذا أسقطت السعة من التلاتين أربع مرات بقي أكثر من واحد وهو اثنان

قوله [وهكذا بقية أمثلتهما] أي المتداحليان

قوله [أو عشرة] أي بدل السعة

قوله [فيصير الأصغر] أي بالفاضل من الأكبر

قوله [فأسقط الأربعة من العشرين] أي الماصة من العدد الأكبر

قوله [تبقى العشرين] أي الذي هو العدد الأصغر

قوله [التوافق] أي بالحد الذي يسب له الواحد الموائى وسأقي إيضاحه

تسقطهما من السعة ثلاث مرات يبقى واحد (وإن بقى أكثر) أى لم يبق الأصغر
وبقى أكثر من واحد (فاطرحه) أى ذلك الباقي الأكثر من واحد (من
بقية) العدد (الأكبر ، فإن قسيت) البقية (به) أى بذلك الأكثر فتوافقان
كعشرين وخمسة وسعين) فإنك إذا سلطت الأصغر ثلاث مرات على الأكبر
يبقى خمسة عشر تسقطها من الأصغر يبقى خمسة سلطها على بقية الأكبر
فتصفيها في ثلاث مرات (أبقى منها واحد فتبايان ، أو أكثر فاطرحه من
بقية الأصغر وهكذا تسلط بقية كل عدد على العدد الذى طرحته به فإن
بقى واحد فتبايان أو لا يبقى شيء فتوافقان بما للعدد الأخير المسمى (بكسر
الواو) لكل منهما من الأجزاء واعلم أن كل متباينين متوافقان بما لأحدهما
من الأجزاء (لكن لا يطلق عليهما متوافقان اصطلاحاً) وكذا كل

قوله [وإن بقى أكثر فاطرحه] إلح ما تقدم في بيان ما إذا أمي
بقية الأكبر الأصغر ، وما هما فيما إذا أمي بقية الأصغر بقية الأكبر فلا تكرار
في كلامه

قوله [سلطها على بقية الأكبر] أى العاقل منه وهو خمسة عشر

وقوله [أبقى منها] أى من البقية المعينة

قوله [بما للعدد الأخير] الذى هو العدد الثالث

والحاصل أن الموافقة تكون نسبة مجرد هوائى للعدد المسمى آخر كالأربعة
والسنة فإذا سلطت الأربعة على السنة يعصل اثنان تسلطهما على الأربعة فتصفيهما
في مرتين فالعدد المسمى آخر اثنان ونسبة المفرد الهوائى لهما المصنف فتكون الموافقة
بين الأربعة والسنة بالنصف ، وكعشرين وخمسة وسعين ، فإن نسبة المفرد
الهوائى للعدد الأخير خمس فالموافقة بين العددين بالخمس وكما يجرى في المنطق
يجرى في الأصم ، فالأثنان والعشرون توافق الثلاثة والثلاثين محرم من أحد عشر
حرماً لأنك إذا سلطت الاثنين والعشرين على الثلاثة والثلاثين يعصل أحد عشر
تسلطها على الاثنين والعشرين فتصفيها في مرتين ، فالعدد المسمى آخر أحد عشر
ونسبة الواحد الهوائى لها حرماً من أحد عشر حرماً وهكذا

قوله [متوافقان بما لأحدهما من الأجزاء] أى لتساويهما في الأجزاء

متداخلين متوافقان عما لأصغرهما (ولكن لا يطلق عليهما متوافقان اصطلاحاً ،
لأن المتوافقين هما مشتركان ليسا متماثلين ولا متداخلين والمعتبر من أجزاء الموافقة
إذا تعددت أقلها طلباً للاختصار

فصل انقسام السهام على الورثة

• (إن انقسمت السهام على الورثة) فالأمر طاهر (كروحة وثلاثة إحوة) المسألة من أربعة للروحة واحد ، ولكل أح واحد

(أو تماثلت) السهام (مع الرؤوس) كتلاثة بين) فالسهام ثلاثة كالورثة (وتداخلت ، كروح وأم وأحويين) للروح النصف ثلاثة وللأم السدس واحد ولكل أح واحد (طاهر)

• (وإلا) تنقسم السهام ولا تماثلت ولا تداخلت ، بأن انكسرت السهام على الورثة فإنك تنظر بين سهم المنكسر عليهم وبينهم بالموافقة والمباينة فقط ، فإن توافقت (رد كل صنف انكسرت عليه سهامه إلى وفقه ، كروحة وستة إحوة لغير أم) أشقاء أو لأب فالروحة الربع واحد يبقى ثلاثة منكسرة على الستة إحوة ، ولكن توافق بالثالث ، فاصرب وفق الرؤوس وهو اثنان في أصل العريضة أربعة بمباينة للروحة ولكل أح واحد

(وإلا) توافق السهام الرؤوس — بأن يابتها — فلا ترد النصف المنكسر

فصل

هذا هو معنى قول صاحب الرحة

وإن تكن من أصلها تصح فترك تطويل الحساب ربح

قوله [فالسهام ثلاثة كالورثة] أي فسألتهم من عدد رؤوسهم

قوله [طاهر] أي لا يحتاج إلى عمل آخر وهو حوالب الشرط

قوله [بالموافقة والمباينة] أي يهدين الطرين وأما إن ما تلت السهام

الرؤوس فتقدم أنه طاهر وكذا إن تداخلت بأن كانت الرؤوس داخلة في السهام

قوله [ولكن توافق بالثالث] أي لأن الثلاثة قائمتها واحد كما أن الستة

تلتها اثنان

قوله [بأن يابتها] إما قال ذلك لأنه إذا انتمى أحد القيصين تحت الآخر

عليه سهامه بل (اصبرته) بنامه (في أصل المسألة) ، كبرت وثلاثة أحوات
لعبر أم (أشقاء أو لأب المسألة من اثنين للست النصف وللأحوات الباقي ،
لأنهن عصبات مع الست ، وهو ما بينهن ، فتصرف ثلاثة في اثنين ستة ،
من له شيء من أصل المسألة أحده مصروباً فيما صرت فيه المسألة وهو ثلاثة ،
فلست واحد في ثلاثة ثلاثة وللأحوات الثلاثة واحد في ثلاثة ثلاثة

وإن انكسرت السهام على صبيين فإنك تنظر بين كل صنف وسهامه
بالموافقة والمباينة كما تقدم ثم تنظر بين الرؤوس بعضها مع بعض بأربعة أقطار . فقد
يأتانان فتكتفى بأحدهما وتصرفه في أصل المسألة . كأما وأربعة إحوة لأم وستة
إحوة لأم وستة إحوة لأب أصلها من ستة للأم سهم منقسم عليها وللإحوة
لأأم الثلث ، اتان لا يقسمان على الأربعة ولكن يوافقان بالنصف . فردت
الأربعة إلى نصفها وللأحوات للأب ثلاثة لا تنقسم ولكن توافق بالثلث فردتهم
إلى اثنين فكأن المسألة انكسرت على صنف واحد فتصرف اثنين في ستة - أصل
المسألة - يفرح اتاناً عشر . من له شيء من أصل المسألة أحده مصروباً في
اتنين للأم سهم في اثنين بائتين إلح وإلى ذلك أشار بقوله

(وقبائل بين الصنفين فحد أحد المتأتين) وقد يتداخل راجع الصنفين
فتكتفى بأكثرهما كأما وبماينة إحوة لأم وستة إحوة لأب المسألة من ستة للأم
سهم وللإحوة للأم سهمان لا يقسمان عليهما ولكن يوافق عددهم بالنصف
فردهم إلى الأربعة وللإحوة للأب ثلاثة لا تنقسم وتوافق بالثلث فردهم إلى اثنين
واثنان داخلان في الأربعة فتكتفى بها . وتصرف الأربعة في الستة بأربعة
وعشرين . من له شيء من أصل المسألة أحده مصروباً فيما صرت فيه المسألة وهو

قوله [وإن انكسرت السهام على صبيين] هذا كلام مستأنف مرت على
محدوف أي ما تقدم إذا انكسرت على صنف واحد وهو دخول على كلام المصنف

قوله [فتكسى بأحدها] أي وكأنها انكسرت على صنف واحد

قوله [فحد أحد المتأتين] أي كما تقدم في مثال السارج

قوله [راجع الصنفين] فاعل يتداخل

أربعة ، فالأُم سهم في أربعة إلهج وإلى ذلك أشار بقوله (وأكثر المداحلين) وإن كان بين الصميم موافقة فتصرف أحدهما في وفق الآخر ، كأم وتماية لإحوة لأُم وتماية عشر أحاً المسألة من ستة ، للأُم سهم وللإحوة للأُم اثنان لا يقسمان عليهم ، وتوافق بالصف ، فردّ التماية لأربعة ، وللإحوة للأب ثلاثة لا تنقسم وتوافق بالثالث ، فردّ لسته ، وهي توافق الأربعة وفق الإحوة للأُم بالصف ، فتصرف وفق أحدهما في كامل الآخر ناتي عشر ثم في ستة — أصل المسألة — يحصل اثنان وسعون فرباً له تنى في المسألة أحده مصروباً في اتى عشر ، وإلى ذلك أشار بقوله .

(وحاصلُ صربِ أحدهما في وفقِ الآخر إن توافقتا) وقد يتبايان ، فيصرف كل في كل الآخر ، ثم في أصل المسألة ، كأم وأربعة لإحوة لأُم وست أحوات أصلها ستة وتعمل لسعة للأُم سهم وللإحوة للأُم اثنان وراحع أولاد الأم اثنان مابين لوفق الأحوات الستة وهو ثلاثة ، فتصرف ثلاثة في اتين يحصل ستة ، ثم في أصل المسألة يعملها يحصل اثنان وأربعون ، من له تنى من سعة أحده مصروباً في ستة ، وإلى ذلك أشار بقوله

(وفي كله إن تسايساً) وإن وقع الانكسار في المسألة على ثلاثة أصناف

قوله [إلهج] أى وللإحوة للأُم سهمان في أربعة تماية لكل واحد واحد وللإحوة للأب ثلاثة في أربعة ناتي عشر لكل واحد اثنان

قوله [وتماية عشر أحاً] أى لغير أم

قوله [أحده مصروباً في اتى عشر] فالأُم لها واحد في اتى عشر ناتي عشر وللإحوة للأُم اثنان في اتى عشر بأربعة وعشرين لكل واحد ثلاثة وللإحوة للأب ثلاثة في اثنى عشر ستة وثلاثين لكل واحد اثنان

قوله [وست أحوات] أى لغير أم

قوله [أحده مصروباً في ستة] أى فالأُم لها واحد في ستة ستة وللإحوة للأُم اثنان في ستة ناتي عشر لكل واحد ثلاثة وللأحوات لغير أم أربعة في ستة بأربعة وعشرين ، لكل واحدة أربعة

— وهو عاية ما تنكسر فيه المرائض عند مالك لأنه لا يورث أكثر من حدثين —
فإنك تعمل في صعين منها ما مر ، ثم انظر بين الحاصل من الصعين وبين
النصف الثالث بالموافقة والمباينة والمائلة والمداحلة إلح ، مثاله حدثان وثلاثة
إحوة للأم وحمسة إحوة فللحدثين السدس واحد مابين وللإحوة وللأم اثنان
يابان الثلاثة وبين الاثنين والثلاثة تباين فاصربهما يحصل ستة والحمسة إحوة
للأب ثلاثة مابين فتطر بين الستة والحمسة تحدد التباين ، فاصربهما يحصل
ثلاثون تصرب في الستة يحصل مائة وثمانون ، فللحدثين واحد في ثلاثين ثلاثين
وللإحوة للأم اثنان في ثلاثين ستين إلح ولهذا أشار بقوله (ثم يشته وبين

قوله [لأنه لا يورث أكثر من حدثين] أى لا يجمع في التركة عنده
سوى حدثين وتعدد الانكسار على الأصناف إنما يكون عند تعدد الحدات

قوله [إلح] أى وللإحوة للأب ثلاثة في ثلاثين تسعين . وترك الشارح
مثال التوافق والتماثل والتداخل وتمثل لما يقول لو كانت الإحوة للأم
في هذا المثال أربعة رجعوا إلى اثنين وفقهم والاتان مع الحدثين بينهما تماثل
ويكتفى بأحد المتماثلين ويصرمان في الخمسة عدد رجوس الإحوة لغير أم للتباين ،
وكأنها انكسرت على صعين تلغ عشرة هي حرة السهم يصر في أصل المسألة
ستين ولو كانت الإحوة لغير الأم ستة مع كون الإحوة للأم أربعة لرجعت
الستة إلى وفقها اثنين سهامهم ثلاثة توافقهم بالثلث وتلت الستة اثنان وراجع
الإحوة للأم اثنان فين الحدثين والرجوع تماثل يكتفى بواحد وكأنها انكسرت
على صنف واحد فيكون حرة السهم اثنين يصر في ستة أصل المسألة انى
عشر من له شئ من أصل المسألة أحده مصروما في اثنين للحدثين واحد في
اثنين ناتين وللإحوة للأم أربعة اثنان في اثنين أربعة الإحوة للأب الستة ثلاثة
في اثنين ستة . ولو كانت الإحوة للأم انى عشر والإحوة للأم ستة لكان
بين الأصناف الثلاثة التداخل فيكتفى بأكثره وجعل حرة السهم ولو كانت
الإحوة للأم ثمانية والإحوة للأم مائة عشر لكان من النصف توافق فيصر
وفق أحدهما في كامل الآخر واحاصل هو حرة السهم يصر في أصل المسألة تأمل

ثالث كذلك ، ثم اصرب في أصل المسألة) يعولها

قوله [يعولها] أى إن كانت عائلة كما تقدم في مسألة الستة التى عالت لسبعة
 • تنجمة : في انكسار السهام على الصفيين اثنا عشر صورة من صرب ثلاثة
 في أربعة لأن كل صف منهما إما أن توافق رعوته سهامه أو تنابها أو يوافق
 أحدهما سهامه وينابها الآخر فهذه ثلاث صور من الثلاثة إما أن يتداخلا
 فيكتمى بالأكثر منهما أو يتوافقا فيصرب وفق أحدهما في الآخر أو يتنايبا
 فيصرب أحدهما في كامل الآخر ، ثم الحاصل في أصل المسألة أو يتماثلا فيكتمى
 بواحد ويصرب في أصل المسألة

فصل في الماسحة

• هذا الفصل يعرف عديم بالماسحات

والماسحة من السيج وهو لغة الإزالة ، وفي اصطلاح الفرصيين أن يموت إنسان ولم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث أو أكثر واعلم أن الماسحة قسمان

قسم لا يعترف لعمل ككون ورثة الثاني ورثة الأول أشار لذلك بقوله (إن مات وارث قبل القسمة وورثته الناقلون كتلاثة بنين) ورثوا أباهم ثم (مات أحدهم) قبل القسمة ، ولا وارث له غير أخويه . فهو كالعدم وتقسم مريضة الأب على الباقيين

(وكتلاثة إحوة وأربع أخوات أشقاء) ورثوا أباهم ثم (مات أح فآخر فأخت فآخرى) قبل القسم من مات فكالعدم وتقسم مريضة الأخ الميت الأول على الباقي (أو بعض) بالرفع عطف على « الناقلون » أي ورثه بعض الباقيين والبعض

فصل

قوله [وهو لغة الإزالة] أي يقال سحت الشمس الظل أي أزالته . ويطلق لغة أيضاً على القتل يقال سحت الكتاب أي نقلته

قوله [وفي اصطلاح الفرصيين] مناسبه لدعوى الدعوى طاهرة

قوله [تم مات أحدهم قبل القسمة] أي قبل قسمة تركه الأب

قوله [على الباقيين] هكذا بصيغة التنبيه وكانت مسائلهم من ثلاثة

فصارت من اثنين وكأنه مات من أول الأمر عن ابن

قوله [ورثوا أباهم] أي فالأصل أنهم أربعة إحوة وأربع أخوات

مات أولاً أحد المذكورين قبل ميراثه فالمعل مات أح إلى آخر ما قال المصنف

قوله [على الباقي] أي الذي هو الأخ والأخوات ويكون المسألة من

أربعة عدد رؤوسهم للأخ سهران ولكل أحد سهم

الآخر لم يرثه (كثلاثة بينَ وروح ليس أباهم) وماتت أمهم أولاً ثم ماتت
 ابن فالروح الربع والباقي للولدين ، ومن مات (فكالعديم) وكذلك عكس هذه
 المسألة وهي أن يموت زوجها عنها وعن ثلاثة بين من غيرها ، ثم مات أحد
 البنين عن أحويه ، فكان الروح مات عن روحه وابن (ولاً) يرثه الباقي ولا بعض
 منهم بأن حلف الثاني ورثة غير ورثة الأول أو حظهم ولكن احتلف قدر استحقاقهم
 (صحيح) فعل أمر للقاسم أو ما صار مني للمجهول (الأولى) أى صحيح
 مسألة الميت الأولى (ثم الثانية) وأعرف سهم الميت الثاني من مصحح الأولى ،
 فإذا عرفت مصحح الثانية وسهام الميت الثاني من الأولى ، فأعرض سهام الميت
 الثاني على مسألته (فإن انقسم نصيب الثاني على ورثته) صحته (كأن
 وست) ورثا أباهما ثم (مات) الابن (عنها) أى عن أخته (وعن غاصب) كعنة
 كعنة ، فالمریضة الأولى من ثلاثة والثانية من اثنين وللان من الأولى سهام ،
 قد مات عنها وترك أخته وعنه فيقسمان على مسألته ، وتصح من الأولى فقلت
 اثنا من المریضتين وللعاصب سهم كما قال

(صحة) أى المسألتان فلا يحتاج إلى عمل ثان بل الأول كاف

(ولاً) يكن نصيب الميت الثاني من الميت الأول مقسماً على ورثته (هوق)
 بين نصيبه وما صحته المسألة وأصرت وفق الثانية في الأولى (إن

قوله [ليس أباهم] احترر به عما إذا كان أباهم فإنه يرثه دون إحقته
 وتخرج المسألة عما ذكر وتدخل فيما بعد إلا لكنها لا تحتاج لعمل رائد على أصل
 المسألة الأولى ، لأن الأولى من أربعة للروح واحد ولكل ابن واحد الواحد الذى
 يأخذه ذلك الابن الميت هو الذى يأخذه أبوه دون أحويه لهما بالآب .
 فهو داخلة في قوله فإن انقسم نصيب الثاني على ورثته إلح فتأمل

قوله [ولا بعض منهم] أى بالوجه المتقدم

قوله [بأن حلف الثاني] بيان للمفهوم على سبيل اللبس والشر المربط

قوله [أو ما صار مني للمجهول] أى فيكون حراً في اللبس إنشاء

في المعنى ، وبعد هذا الاحتمال تحدد الفعل من علامة التأنيث

قوله [صحته] أى المسألتان من عمل المسألة الأولى

تَوَافَقًا) لما اجتمع فيه تصح (كاسين وستين) تركهما ميت ثم (مات أحدهما)
 أى الايين قبل القسم (عن روحة وست وثلاثة بنى اس) فالمسألة الأولى
 من ستة ، لكل ذكر سهمان ، ولكل أنثى سهم ، والثانية من ثمانية للروحة
 سهم ولست أربعة ، ولكل واحد من ولد الاس سهم فسهام الميت من الأولى
 اثنان وربعته ثمانية متفقان بالأبصار (فتصرب نصف فريسته) وهو (أربعة
 فى) الفريضة (الأولى) وهو (ستة) بأربعة وعشرين . فمن له شيء من
 الأولى صرَبَ له فى وفقِ الثانية (وهو أربعة ويأخذه) (ومس له شيء من
 الثانية فعلى وفق سهام الثالث) وهو مورته وهو واحد ويأخذه وتمت (وإن لم
 يتوافقا) أى لم توافق سهام الميت الثانى فربصه بل بايتها فتكون كصنف بايته
 سهامه فأعادك وجه العمل بقوله (صرَبَ ما صحت به مسألته) وهو جميع سهام
 الفريضة (فيما صحت به الأولى) وهو جميع سهامها (كَمَوْتِ أَحَدِهِمَا)
 أى الايين المذكورين فى المسألة السابقة (عن اس وست) فالأولى من
 ستة (فسهامها اثنان) والثانية من ثلاثة وللثانى من الأولى ستهمسان (
 وهما) يُسَايِسَانِ فَرَبَصَتَهُ فَتَصْرَبُ ثَلَاثَةٌ (وهى الثانية) فى ستة سهام الأولى

قوله [تركهما ميت] أى أب أو أم

قوله [فالمسألة الأولى من ستة] أى عدة ردوس الورثة

قوله [والثانية من ثمانية] أى وهو محرج الروحية

قوله [ويأخذه وتمت] أى فلابس الخى من الأولى اثنان مصرودان

فى أربعة ثمانية ولكل ست واحد فى أربعة وللروحة من الثانية واحد مصرود

فى وفق سهام مورثها . وهو واحد بواحد وكذا كل واحد من أباء الاس الثلاثة

ولست من الثانية أربعة فى واحد بأربعة هذا معنى قوله وست أى الأربعة والعشرون

قوله [بل بايتها] أى لأنه إذا انسى الوافى حصل السابى لأنه

لا واسطة من المطر

قوله [فالأولى من ستة] أى عدة ردوسها كما عادت

قوله [والثانية من ثلاثة] أى عدد ردوسها أيضا

قوله [فتصرب ثلاثة] إلخ أى فمكون احد صل ثمانية عشر ومبها تصح

فمن ، له شيءٌ من الأولى أحدهُ مصروباً في الثانية ، ومن له شيءٌ من الثانية أحدهُ مصروباً في سهامِ مورثيه (وهذا العمل سواء كانت الشركة عيناً أو مثلياً أو عرصاً على ما يعيده النقل ، خلاف قول التوصيح إذا كانت عيناً أو عرصاً مثلياً فلا عمل

قوله [أحده مصروباً في الثانية] أى في جميعها

قوله [في سهام مورثه] أى جميعها أيضاً وحينئذ فلأب الحظ من الأولى اثنان مصروبان في جميع الثانية ، وهى ثلاثة ستة ولكل من الستين في الأولى سهم مصروب في ثلاثة سهام الثانية ثلاثة ، ولأب من الثانية سهران مصروبان في اثنين سهام مورثه بأربعة ، وللت واحد في اثنين باتين وقد تمت الثانية عشر

والخاص أن الطر إنما هو بين سهام الميت الثانى من الأولى وبين مسألته بالتوافق والتباين ، فإن كان بينهما موافقة صرحت وفق الثانية في جميع الأولى ، وإن كان بينهما تناسل صرحت بجميع الثانية في جميع الأولى ثم تقول في التوافق والتباين ما قاله المصنف

قوله [خلاف قول التوصيح] لعل قول التوصيح ذلك لسهولة القسم بدونه

وهو وجيه

فصل إقرار أحد الورثة بوارث

(إنْ أَقَرَّ أَحَدُ الْوَرَثَةِ فَقَطَّ) أى والباقي مُسَكَّرٌ (بوارث) كان المقر عدلاً أو غير عدل على الراجح وقيل يثبت بالعدل الواحد مع يمين المقر به (فالمقر له) من حصة المقر (ما نَقَصَهُ الْإِقْرَارُ ، نَعْمَلُ فَرِيضَةَ الْإِنْكَارِ ، نَمَ فَرِيضَةُ الْإِقْرَارِ) المراد أننا نطرح فريضة الجماعة في الإنكار والإقرار كما يأتي (ثم انظر ما بينهما) أى بين فريضة الإقرار والإنكار (من تَدَّ أَحُلَّ وَتَبَاسُ وَتَوَافَقَ وَمَاتَلَّ) فإن تداخلتا أحدث أكبرهما (كشقيقتين وعاصب أقرت واحدة) أحت (شقيقة) وكذبها الباوي من الورثة ، ففريضة الإنكار من ثلاثة وفريضة الإقرار تصح من تسعة لانكسار

فصل

قوله [بوارث] إلح سكت عن حكم إقرار أحد الورثة بدين وحكمه أنه يتست ويؤخذ من الركة شهادة الوارث أو امرأتين من الورثة مع اليمين ، ولو بكل المشهود له أو كان المقر غير عدل فإن كان الدين مثل التركة فأكتر أحد المقر له بالدين جميع ما بيد المقر باتفاق وإن كان أقل من التركة كما لو كان الدين عشرة والركة خمسة وأربعون ، فعلى قول ابن القاسم يؤخذ من المقر ثلاثة وتثلث من العشرة حيث كانت الوارث ثلاثة من الأولاد أقر أحدهم وقال أشهب بأحد جميع العشرة من المقر قال بعضهم سب الخلاف هل ما بيد المكر كالفقائم الأحيى أو كالتالف

قوله [وقيل يتست بالعدل الواحد] إلح أى ويؤخذ من جميع الركة ويكون المقر كالشاهد الأحيى

قوله [فالمقر له] غير بذلك لمول العصبى هذا التصديق لا يأخذه المقر له على جهة الإرت ، بل على جهة الإقرار فهو كالإقرار بالدين قوله [ثم انظر ما بينهما] أى لردهما لعدد واحد يصح منه الإقرار

السهمين على الأحيات الثلاث ، فتصرف عدد الرؤوس المكسر عليها سهامها في أصل المسألة - وهو ثلاثة - يحرر تسعة ، والثلاثة داحلة في التسعة ، فتقسم التسعة على الورثة باعتبار فريضة الإنكار لكل أخت ثلاثة والعاصب ثلاثة ، ثم تقسمها على الورثة باعتبار فريضة الإقرار فلكل أخت سهمان والعاصب ثلاثة فقد نقصت المقرة سهماً ، فتدفعه للمقر لها وإن تباينا فتصرف لإحدهما في كامل الأخرى وقد ذكر مثاله بقوله

(أو شقيق) أي أقرت واحدة من الأختين بأخ شقيق وأكدبها بالاقول من الورثة ، فمسألة الإنكار أيضاً من ثلاثة ومسألة الإقرار من أربعة . وسهما تباين ، فتصرف ثلاثة في أربعة باتى عشر ، ثم تقسمها على الإنكار لكل أخت أربعة ، والعاصب أربعة . وعلى الإقرار لكل أخت ثلاثة وللأخ ستة ، فقد نقص من حصة المقرة سهم تدفعه للمقر به وإن كان بينهما توافق بحرته صرحت وفق لإحدهما في كامل الأخرى وقد ذكر مثاله بقوله

(وكاستين وإن أقر) الأس (باس) وكذب الاستان . ففريضة الإنكار من أربعة . وفريضة الإقرار من ستة وبينهما توافق بالأنصاف فتصرف اثنين في ستة أو ثلاثة في أربعة يحصل اما عشر فاقسمها على الإنكار يحصل للأس سه . ولكل ست ثلاثة ، وعلى وري الإقرار يحصه أربعة . ولكل ست سهمان فقد نقص المقر من حصته اتان يدفعهما للمقر به

والإنكار . فإن كان بين العددين تداول اكتمت بأكرهما وصححتا معاً مه وإن تباينا صرحت كامل أحدهما في كامل الآخر وإن توافقا صرحت وفق أحدهما في كامل الآخر وصححتا معاً من الخارج وإن تماثلا اكتمت أحدهما قوله [فتدفعه للمقر لها] الحاصل أن الأخت المذكورة أحد ثلاثة وكذلك العاصب والمقره بأحد سجين والمقر لها تأخذ واحدا فهذه هي التسعة قوله [باين عشر] أي فيكون الأخت المذكورة أربعة وكذلك العاصب . وللأخت المقررة ثلاثة والمقر به واحد فهذه هي الا ما عشر

قوله [فتصرف اثنين في ستة] إلج أي ومن له شيء في فريضة الإنكار أحده مصروباً في وفق مسألة الإقرار ومن له شيء في فريضة الإقرار أحده مصروباً

وإن كان بينهما تماثل فأشار لمثاله بقوله

(وكأمّ وعمّ وأخت لأب أقرت شقيقة) للميت وأبكرتها الأم ،
 مريضة الإنكار من ستة للأُم اثنان ، وللأخت ثلاثة . وللمم الباقي وهو واحد .
 وكذلك مريضة الإقرار من ستة أيضاً للشقيقة النصف وللأخت للأب السدس
 تكملة الثلثين ، وللأم السدس واحد وللمم ما بقي وهو واحد فقد نقصت حصّة
 الأخت للأب سهمين تدفعهما للشقيقة المقر بها وهذا كله فيما إذا اتخذ المقر
 والمقر به

تم أشار لما إذا تعدد المقر والمقر به بقوله

(وإن أقرّ ابن بنت إله فإذا) ترك الميت ابنه وستة فأقر الابن بنت وكذبت
 أمه (و) أقرت (بنت ابن) وكذبها أخواها وكل من المستلحقين - بفتح
 الحاء - مبكر للآخر (هـ) مريضة (الإنكار من ثلاثة) للابن سهمان وللست

في وفق مسألة الإنكار

قوله [وإن كان بينهما تماثل فأشار] إله المناسب أن يقول اكتفيت
 بأحدهما وأشار لمثاله بقوله إله

قوله [مريضة] أي الإنكار

وقوله [من ستة] أي لأن فيها ثلثاً ونصفاً

وقوله [وكذلك مريضة الإقرار] أي لأن للأم فيها السدس

قوله [تدفعها للشقيقة] المقر بها أي فقد صار للأم سهمان وللعايب

سهم . وللأخت المقرّة سهم وللمقر بها سهمان فلو أقرت بالشقيقة الأم

فقط دفعت لها سهماً ونفى لها سهم ولا ياتبع للعم في الإقرار ولا في الإنكار

لاستواء نصيبه فيها

قوله [وكل من المستلحقين] مسح الحاء مبكر للآخر مهموز أنه لو

أقر كل بالآخر فتوضع المائة على العشرة وتسعة مخرج على الابن وإنبت

للكر مثل حظ الأثنين

قوله [مريضة الإنكار] أي من أحادي

وقوله [من ثلاثة] أي عدة زوجاتها

سهم (و) فريضة (إقراره) أى الاس (من أربعة) للاس اثنان ولكل ست سهم (و) فريضة (إقرارها) أى الست (من خمسة) لكل اس سهمان ولست سهم والفرائض الثلاثة متباينة فتصرف فريضة إقراره وهى أربعة فى فريضة إقراره - وهى خمسة بعشرين - ثم تصرف العشرين فى فريضة الإنكار ستين ، ثم تقسمها على الإنكار ، يحصى الاس أربعون والست عشرون ، ثم تقسمها أيضاً على فريضة إقرار الاس ، يحصى الاس ثلاثون ، ولكل ست خمسة عشر ، فقد نقصه الإقرار عشرة يدفعها للست المقر بها ، ثم تقسمها أيضاً على فريضة إقرارها ، يحصى الاس أربعة وعشرون ، ويحصى الست اثنا عشر ، فقد نقصها الإقرار ثمانية يدفعها للمقر به ، وهذا معنى قوله (تُصْرَبُ فى الأربعة بعشرين ، وهى فى ثلاثة ستين يُرَدُّ الاس عشرة ، وهى ثمانية)

قوله [من أربعة] أى عدة رؤوسها

وقوله [من خمسة] أى لعدة الرؤوس أيضاً

قوله [والفرائض الثلاثة متباينة] أى التى هى الثلاثة والأربعة والخمسة

● تتمه يدخل فى قول المصنف فللمقر له ما نقصه الإقرار صورتان وهما ما إذا نقص الإقرار بعض نصيب المقر أو أسقطه بالكلية ، وذلك لأن إقرار الوارث بوارث آخر على أربعة أقسام أحدها أن يؤثر فى نصيب المقر بإسقاطه وذلك بأن يقر بوارث يحجه مثل أن يترك الميت أحوين فيقر أحدهما بالنسبة للميت ، فإن الأحقر المقر يدفع للاس جميع ما بيده الثانى أن يؤثر فى نصيبه سقوى مثل أن يترك الميت أحوين فيقر أحدهما بأحق ويكره الآخر فيعطيه المقر ثلث ما بيده الثالث أن يؤثر فى نصيبه بزيادة كما لو تركت المرأة زوجها وأحوين لأحم وأحماتاً لأب ، فأقر الأحقر للأب ست ميراث الأحقر على الإنكار السدس ، وميراثه على الإقرار الربع ، فقد بان أن إقرار الأحقر أثر فى نصيبه الزيادة فلا يلتصق إليه لأنه دعوى ، ولا سماع منه إلا بإقامة البينة أو بإقرار الورثة بذلك الرابع أن لا يؤثر إقرار أحد الورثة فى سهامه نقصاً ولا زيادة ولا إسقاطاً ، فهذا أيضاً لا يلتصق إليه مثاله أن يترك الميت زوجة وأما فتقر الزوجة بالنسبة لآخر

للميت ويسكره الان فلا شيء على الروحة لأن فرصها الشمس مع اس ومع اسين
وهذا هو المشهور في المذهب خلافاً لاس كناية فالقسمان الأولان هما مطوق
المصنف والأخيران مفهومة كذا يؤخذ من (س)

فصل في مواقع الإرث

تم شرع في مواقع الميراث بقوله (ولا يرثُ رقيقٌ) ولا يورث، ويستوى في ذلك المدر وأُم الولد والمعتق لأجل والمعص (وليسيدُ المُعَصَّصِ جميعُ ماله) أي إن من بعصه حر وبعصه رقيق، فإن جميع ما تركه لمن يملك بعصه لا يشاركه غيره كما يشير لذلك تقديم الحر، حيث لم يقل وجميع ماله لسيد المعص، فإن تعدد مالك المعص فالخصاص وعهد الشاهي يورث عنه جميع ماله بعصه الحر

فصل

قوله: [تم شرع في مواقع الميراث] لما فرغ رحمه الله من عمل الفرائض ومن ذكر الوارثين وبيان استحقاقهم ومن يدخل عليهم بالإقرار شرع في المواقع وعدها أربعة، ولم يذكر شروط الإرث ولا أسماه فترطه ثلاثة تحقق حياة الوارث وتحقق موت المورث والعلم بالجهة، وأسماه ثلاثة أيضاً الكاح والولاء والنسب - قوله [وليسيد المعص جميع ماله] أي ولا تنسئ لمن أعتق بعصه وبهمم منه أن مال القس الخالص لسيدة بالأولى إن كان السيد مسلماً كان العبد مسلماً أو كافراً، فإن كان السيد كافراً والعبد كافراً فكذلك إن قال أهل دينة إنه لسيدة وإلا فله مسلمين كما قاله ابن مروق فإن أسلم عبد لكافر ولم يس عليه ومات قبل بيعه عليه فماله لسيدة الكافر كما قاله المنيطي، فإن مات بعد بيعه عليه فماله لمشتريه لا للمسلمين، فإن مات منه بعد إسلامه ومات فماله للمسلمين وسيأتي ذلك

قوله [فالخصاص] أي فإذا مات المعص وترك مالا ولرحل فيه التلت ولآخر فيه السدس وبعصه الآخر حر فماله يقسم بينهما بقدر ما لهما فيه من الرق فلصاحب التلت ثلثه ولصاحب السدس ثلثه

قوله [يورث عنه جميع ماله] أي يأخذه أهل نسبه

• (ولا يورثُ إلا المكاتبُ) اعلم أن المكاتب لا يرث كالرقيق ولا يورث، إلا في صورة تقدمت في باب الكتابة . وإليها يشير بقوله (على مآسَرٍ) في قوله . «ورثه من معه فقط ممن يعتق عليه» والمراد بالإرث اللعوى . لأنه رقيق ولو كان عبده ما يبي سحوم الكتابة

• (ولا) يرث (قاتلُ عَمْدًا) عدواناً ولو صبيّاً أو محبواً متسبباً أو مباشراً . ولا يصر حكم القاصي بقتل مورثه عبداً من المقتول شيئاً لا من المال ولا من الدية إن عصى عنه عليها (وإن مع شُبهةٍ) أى ولو أتى شبهة تدركه القتل ، كرمى الوالد ولده مخددة شأنها عدم القتل

• (كُصْحَطِيٌّ) لا يرث (مِنَ الديةِ) ويرث من مال المقتول ومن الخطأ قتله على أنه حرى وحلف على اعتقاده أنه حرى فتبين أنه مورثه وألحق بالخطأ مالهو كان المورث يريد قبل الوارث ولا يندفع إلا بالقتل

قوله [والمراد بالإرث اللعوى] أى إرث من معه في الكتابة له

قوله [ولو كان عبده ما يبي سحوم الكتابة] أى لأن موته قبل أداء السحوم أطل حرته

قوله [ولو صبيّاً أو محبواً] تبع في ذلك الأجهورى وقال (ر) ولا قاتل عمد ولو عصى عنه ولو كان القاتل مكربهاً ولأنه من كونه عاقلاً بالغاً أما الصبي فعده كالحطأ وكذا المحب . وقاله الماسى في شرح التلمساية لكن ما ذكره الأجهورى اقتصر عليه من علاق ولم يذكر مقابله إلا عن أى حبيبة أفاده (س)

قوله [من المقتول] معلق بيرث المقتول

وقوله [ولا يصر] إلح حدلة معترضة وإعما لم يكن حكم القاصي بقتل مورثه مانعاً له من الإرث عبداً لأن المانع كونه عدواناً وهذا وإن كان عمداً إلا أنه حر عدوان

قوله [وألحق بالخطأ] إلح فيه أنه إذا كان لا يندفع إلا بالتسل وقتله فإنه لا دية له أصلاً كما في دفع الصائل فلا وجه لإلحاقه بالخطأ

(وَوَرِثْنَا) أى قاتل العمد والخطأ (الولاء) الثالث للمقتول على عتيقه .
يعنى أن من قتل شخصاً له ولاء عتيق ، والقاتل وارث الشخص المذكور ،
فإنه يرث ما ثبت له من الولاء سواء قتله عمداً أو خطأ وليس معناه أن المعتق
بالكسر إذا قتل عتيقه عمداً يرثه لما علمت أن حكمه حكم من قتل مورثه عمداً
• (ولا مُحَالِفٌ فى دين) وأما أحد المسلم مال عبده الكافر ، فماله ملك
لا بالارث ، وكذلك عبد الكافر إذا أسلم ومات قبل أن يباع عليه . فإنه يأخذ ماله
وتقدم أن مال المرتد فىء للمسلمين إذا مات أو قتل على رده . فلا يرث
ولا يورث

• (كُتِّسِمَ مع غيره) فلا يرث المسلم غيره . ولا يرثه الغير ولا يدخل فى قوله
« غيره » الرديق ، فإنه إذا قتل هيراته لورثته المسلمين كما مر فى باب الردة
(وكيهودى مع نصراني) فاختلاف الدين باليهودية والنصرانية يجمع الميراث بينهما
(وعبرهما) أى غير اليهود والنصارى (ملة) واحدة هيرث بعضهم
بعضاً هذا ما عليه الأصل تبعاً . لما نقله ابن عبد السلام عن مالك . لكن
اعترضه ابن مروق بن بعض الأمهات من أن غير اليهود والنصارى ماله وعليه
اقتصر شيخنا الأمير

• فرع • إذا تقاطلت طائفتان وكانتا متأولتين فإنه يرث بعضهم بعضاً كيوم
الحمل وصغير ، فإنه وقع التوارث بينهم فهو دليل كما فى (ر) ، وفى الدرر
قاعدة كل قتل مأدون فيه لادية فيه ولا كفاءة ولا يجمع ميراثاً وعكسه وهو غير
المأدون فيه ، فيه الثلاثة كذا فى حاشية الأصل
قوله [سواء قتله عمداً أو خطأ] إلخ هذا هو المشهور من المذهب
كما نقله ابن عرفة عن حملة من الشيوخ والفرق بين كونه رث الولاء دون المال أو
الولاء بهذا المعنى لا يقصد عالماً بخلاف المال
قوله [قل أن يباع عليه] أى ولم ييسر منه
قوله [هيراته لورثته المسدين] أى إذا أنكر ما شهدت به عليه السبه
أو تاب بعد الاطلاع عليه
قوله [لكن اعترضه ابن مروق] عبارة عن اعتد المصنف ما حكاه

(وَحَكِيمَ بَيْنَهُمْ) أى بين الكفار (بحكم الإسلام إن تَرَافَعُوا إِلَيْنَا) فيجب الحكم بينهم وأما قوله تعالى (فَإِنْ حَاجَّكَ فاحْكُم بَيْنَهُمْ) أو أَعْرَضَ عَنْهُمْ (١) فمسوح الحكم وممهور «ترافعوا» فيه تفصيل ذكره الحرثي

• (وَلَا مَرَّةً جُهِلَ تَأْخُرُ مَوْتِهِ) أى أن الجهل بتأخر الموت مانع من الإرث . لأن شرط الإرث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث فرجع إلى أن موجب عدم الإرث هو الشك في الشرط فإذا مات قوم من الأقارب تحت هدم أو حرق فقد رآنا كل واحد كأنه لم يحلف صاحبه وإنما حلف الأحياء من ورثته فلو مات رجل وورثته وثلاثة بنين له منها تحت هدم مثلاً وجهل موت السابق منهم . وترك الأب روحاً أخرى وركت الروح المأخوذة من غير روحها الميت فالروح الرجوع ومن بنى له نصب ومن أوجه لاسه الحى وسدس مال المس لأحبيهم لأهمهم وناقية ص وشميل جهل ما إذا ماتا مرتين ولم يعلم السابق ولا يدخل في كلامه ما إذا مات أخوان - مثلاً - أحدهما عند

أبي بونس عن أهل المدينة من أن الإسلام مائة والنصارى مائة واليهود مائة واحوس ومن عداهم ممن لا كتاب هم مائة قل أن بونس وهو الصواب نقله ابن علاق وكلامه يعيد أن المعتد أن غير اليهودية والنصرانية ملل وهو ظاهر المدونة والأمهات لقولها ولا يتوارث أهل الملل من أهل الكفر (اه) إذا علمت ذلك فالمناسب للشارح أن يقول بظاهر الأمهات

قوله [إن ترافعوا إلينا] أى حديمهم راضين بحكمها

قوله [فمسوح الحكم] أى من حث التحجير

قوله [وممهور ترافعوا فيه تفصيل] أى وهو أنه لا يعرض هم إلا أن يسلم بعضهم بعد موت مورثه وإلا فحكمهم حكمهم الإسلام من غير اعتبار الآتى لشرف المسلم هذا إن لم يكونوا كذا . فإن كانوا كذا . وأسلم بعضهم بعد موت مورثه فحكمهم بينهم حكم مورثهم أن نسأل المسلمين ممن برت وعين لا يرث وعن القدر الذى يرب عندهم وحكمهم منهم أدنى إلا أن رصوا جميعاً حكمها وإلا حكمها بينهم شرعاً

قوله [فرجع إلى أن مرجع عدم الإرث] أى مرجع عدم الموانع

الروال بالمعرب والآحر عند الروال بالمشرق فلا يقال ماتا معاً في وقت فلا يتوارثان ، لأن روال المشرق مقدم فالوارث من مات عند الروال بالمعرب

• (وَوُفِّتَ الْقِسْمُ لِلْحَمَلِ) أى لأحله ، فإذا وصع الحمل قسمت التركة واليأس من حملها كالوصع نمصى أقصى أمد الحمل ، فاللام للتعليل فإذا مات وترك ورثة وروحة أو أمة أو روضة أخيه أو أواه أو أمه المتروحة بغير أبيه حاملاً ، فالمشهور عندنا أن القسم يوقف إلى وصع ذلك الحمل أو اليأس منه فيه تسمح فتكون الموانع الحقيقة ثلاثة الرق والقتل واختلاف الدين . وأما ما يريد عليها فهي عدم شروط

قوله [فالوارث من مات عند الروال بالمعرب] أى لتأخر حياته حرماً قاله القرافي في الدخيرة قال ابن الهائم وما قاله يتعين الحرم به ويعاين بها فيقال أحوال ماتا عند الروال ورث أحدهما الآخر

• تسمية لا يوارث من المتلاعنين إذا التمس والتعت بعده وإلا فبرتها والحاصل أنه إن حصل اللعان من كل على الترتيب الشرعى لم يرث أحدهما الآخر . وإن التمس أحدهما فقط توأبا ولا توارث بينه وبين ولده الذى لا عن فيه البعت أم لا ، وأما أمه فترثه على كل حال . واللعان المذكور مانع من سب الميراث الذى هو الزوجية ، فعند الإرت فيه لانتماء النسب لا لوجود المانع . إذ المانع بجامع النسب ولا سب هنا . وأما بين الروح وولده فمانع للحكم لأنه لو استلحقه ورث أو يقال هو مانع للنسب بشرط عدم الاستلحاق . واعلم أن نواى الملاعة من الحمل الذى لا عن فيه شقيقان على المشهور كالمستأمة والمسة . وأما نواى الرانية والمعتصة فأحوال لأن على المشهور أيضاً

قوله [وقف القسم للحمل] هذا شروع من المختص في مسائل الإشكال وهي ثلاثة لأنه إما بسب احتمال الذكورة والأنوثة وهي مسألة الحسي الآتية ، وإما بسب احتمال الحياة والموت وهي مسألة المسقود ، وإما بسب احتمالها وهي مسألة الحمل هذه

قوله [وترك ورثة وروحة] إلح المراد أنه ترك أمة حاملة يوارث

مضى أقصى أمد الحمل ، ولا يعجل القسم في المحقق وقال أشهب يعجل
في المحقق فعطى الروحة أقل سهمها وهو قول أبي حنيفة والمعتمد عند الشافعية
تعجيل القسم والنساء على اليقين والأقل . من مات وترك روضة حاملا وأحاً
لغير أم فلا يعطى شيئاً قبل الوضع إجماعاً . فلو حلف روضة حاملا وأماً
فلا تعطى الروحة شيئاً قبل القسم على المشهور عندنا وتعطى الثلث من عدد الأئمة
الثلاثة وقال به أشهب

● (و) وقف (مال المفقود) عن القسم من (الورثة للحكم) . ليعمل من
الحاكم (موتيه) وقيل لا يتوقف على الحكم بل متى مضت المدة سعون
أو تمانون سنة على الخلاف نعم إن مضى مائة وعشرون سنة لم يتحسّن لحكم
وهذا في المفقود في بلاد الإسلام أم اشرك أم متنود معركة المسلمين فإن لم
يوجد بعد انقضاء المعركة فحكم بموته ويقسم ماله فإن كان بين المسلمين
والكفار فعند مضى سنة بعد انفصال الصحن هذا إذا كان المسمود مورثاً فإن
كان وارثاً — بأن مات مورثه — فلا يرث المفقود شيئاً . ولكن بقدر حصة رة

قوله [ولا يعجل التسم في المحقق] هذا مذهب ابن القاسم

قوله [قبل القسم] الأوضح أن يقول قبل الوضع

قوله [وقال به أشهب] ردّ بأنه يحتال تلف البركة قبل الوضع فتأخذ

الروحة دون غيرها وهو ظلم ولا يمكن الرجوع مما أحدثه لأنها تقول أحدثه وحده حائر

قوله [للحكم بالفعل] اللائ للعارة

قوله [على الخلاف] أي المتنازع في باب المفقود من أبا سعون سنة

أو خمس وسعون أو تمانون وفي الكلام حذف والتقدير قسم المال من غير حكم

قوله [لم صحح حكم] أي استدل بأنه كسوف ماله

قوله [وهذا من مسمود في بلاد الإسلام] إلخ أي لم يوافق المصنف

في باب المفقود وتنتبه وللدّيه له ناعمة كروحه لأسرة مسمود أرض الشريك

وهو سعون واعتدت في ممتدّة بركة من المسمود من وم القاء الصفيين

وورث مال حنبل في الممتدّة من مسمود وكبره ماله من المظر وفي المفقود

رسم الطاعون عدد دهاهم وورثه (هـ) (هـ)

ويقدر ميتاً مرة أخرى ، ويعطى عبر المفقود أقل نصيبه ويوقف المشكوك فيه
 فإن تمت حياته أو موته فالأمر واضح ، وإن لم يثبت ذلك - بأن مصت مدة
 التعمير السابقة - ميرثه أحياء ورتبه غير المفقود فإن ماتت امرأة عن زوجها
 وأمها وأختها لعير أم وعن أب مفقود ، فتقدير حياة الأب حين موت المرأة ،
 تكون المسألة من ستة ، وهي إحدى العرّاوين للروح ثلاثة وللأم ثلث الباقي
 والباقي للأب وتقدير موته قبل موت المرأة فكذلك من ستة ، وتعول لتمامية
 للروح النصف وللأخت النصف وللأم الثلث والتمانية بواقع الستة بالنصف
 فيصرب نصف إحداهما في كامل الأخرى بأربعة وعشرين . هل له شيء من
 الستة فيأخذه مصروباً في الأربعة أو من تمامية فهي ثلاثة للروح تسعة - هي أقل
 نصيبه - وللأم أربعة على تقدير حياته ويوقف الباقي وهو أحد عشر فإن
 طهر أنه حي فالروح ثلاثة مصافة للتسعة يكمل له النصف وللأخت تمامية ،
 وأما الأم فعها حقها وإن طهر موته أو مصت مدة التعمير أجدت الأخت
 تسعة من الموقوف ويراد للأم اثنا من الموقوف على الأربعة
 • (وللحنى المشكّل)

قوله [وتعول لتمامية] أى لاستعراق الروح والأخت جميع السهام
 قوله [للروح تسعة] أى من الأربعة والعشرين لأنها المحققة له على
 كلا الاحتمالين

قوله [وللأم أربعة] أى لأنها المحققة لها على كلا التقديرين
 قوله [والحنى] أى فيه للحسن الصادق بالواحد والمتعدد الدليل
 العمل الآتى وحتم الفرائض بمسحت الحنّى لندرتة حتى أبكره بعضهم ، أو لأن
 معرفة نصبه موقوفة على معرفة أنصاء المتصحح لما يأتى أن له نصف نصبي
 ذكر وأنتى

قوله [المشكّل] وضعه به لأن الموضوع فيه إن قلت كان الأولى
 أن يقدم العلامات ثم يقول فإن لم يتضح فله نصف إلخ والحوار أنه اهتم
 بذكر نصبه أولاً خصوصاً والمسحت له ثم استطرذ علامات الانصاح المفيدة
 تصوره بوجه ما

قَدَّمَ المسد تشويقاً للمسند إليه أول الحصر السبي أى له نصف نصيب إلح لالغيره
 ممن ليس معه ، فلا يباى أن من معه يعطى نصف نصيب إلح (نصف نصيبى ذكر
 وأبى) أى يأخذ نصف نصيبه حال فرضه ذكراً وحال فرضه أنثى فإذا كان يعطى
 على تقديره ذكراً سهمين وعلى تقديره أنثى سهماً فإنه يعطى سهماً ونصفاً وهذا إذا
 كان يرث بالخفتين وكان إرثه بهما محتلاً كاس واس اس . فلو كان يرث بالدكورة
 فقط — كالعم وابنه — فله نصيبها فقط ، إذ لو قدر عمة لم ترث وإن كان

إد نصدها تتمير الأتباء

ولا يقال إن فيه تقديم التصديق على التصور لأننا نقول إنما فيه تقديم
 التصديق فى الذكر على التصور للغير فى الذكر . والذى يمتنع إنما هو
 تقديم التصديق على التصور فى الدهن بوجه ما وهو حاصل أما فى الوضع
 فأولوى يحوز تركه لكثرة أخرى . والحنى بالمعجدة والثالثة أله للتأنيث كحلى
 وحده حنانى كحالى وسكارى وحادث كإفان وماده تدل على الاشتباه والتفرق
 لتفرق أحواله بين النساء والرجال ويقال للرجل المنتشه بالنساء متمحت ومحت
 ويصح عود الصير عليه مذكراً ومؤنثاً

قوله [قدم المسد] أى قاوا وللاستثاف إما المحوى وهو طاهر أو البانى
 فالخدة حوار لسؤال متدر كأن قائل قال له قد ذكرت قدر ميراث الذكر
 المحقق والأنثى المحققة . فما مقدار ميراث الحنثى ، وهذا على حوار اقتران البانى
 بالواو كما ارتصاه بعض المحققين واستدل بقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ
 إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا سَعًى مَوْعِدَةً وَعَدَهُمَا إِنسَاءً ﴾ ^(١) فإنها حوار عن سؤال شأ
 من قوله قبل ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالنَّبِيِّينَ أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِنَفْسِهِمْ وَاللْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٢)
 الآية تأمل

قوله [تشويقاً للمسند إليه] أى وذلك كقول الشاعر
 ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها
 شمس الصبحى وأبو إسحق والقدر
 قوله [حال فرضه ذكراً وحال فرضه أنثى] أى لأنه يعطى نصف

يرث بالأبوة، فقط كالأخت في الأكلرية أعطى نصف نصيبها إدا لو قدر
 ذكرًا لم يعمل له ، فلو اتحد نصيبه على تقدير ذكوره وأبوته ، ككونه أحمًا لأم
 أو معتقًا - بكسر التاء أعطى الأخ للأم السلس إن اتحد ، والثالث إن تعدد .
 ويأخذ جميع المال إن كان معتقًا ، وقد يرث بالأبوة أكثر كزوج وأخ لأم وأخ
 لأب حتى مسألة الذكورة من ستة والأبوة كذلك وتعمل لسعة والحاصل مهمما
 الثمان وأربعون في حالتيه بأربعة وثمانين ويشعر بالقليدين قوله « ونصف نصيب
 ذكر وأنثى »

(تَصَحُّحُ الْمَسْأَلَةِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ) بأن كان في العريضة حتى واحد فله
 حالان (أو التقديرات) بأن كان في العريضة حشيان لهما أربعة أحوال وإن
 كانوا ثلاثة فلهم أكثر كما يأتي فإذا صححت المسألة على أنه ذكر محقق
 وعلى أنه أنثى محقق فانظر بين المسألتين من توافق فتصرب، وفق لإحدهما في كامل
 الأحرى كما قال

(تَمْ تَصْرِبُ الْوَفْقَ) كزوج وأخوين لأم وأخ لغير أم حتى . فتقدير
 الذكورة من ستة وتقدير الأبوة من ثمانية لأنها تعمل توافق وبهما بالنصف فتصرب
 ثلاثة في ثمانية أو أربعة في ستة يحصل أربعة وعشرون ثم في حالتي الحشى يحصل ثمانية
 وأربعون ثم تقسم

نصيب الذكر المحقق الذكورة المقابل له ونصف نصيب الأنثى المحققة الأبوة
 المقابلة له، وأشار بذلك لرد بحث أس حروف مع المتقدمين وسيأتي إن شاء الله تعالى
 قوله [ويشعر بالقليدين] أى اللبس راددها التنازع وهذا قوله
 وهذا إدا كان يرث بالجهتين وكان وارثه بهذا محتملاً

قوله [تصح المسألة على التقديرين] الحجة مستأنفة استئنافاً بيانياً
 كأن سائلاً قال ما كيفية العدل في ذلك فأجاب بقوله يصح المسألة
 إلح . لأن معنى الصحيح العدل ومراده بالمسألة الحسن بدليل قوله ثم تصرب
 الوق أو الكل لأن صرب الوق أو الكل لا يكون إلا في مسائل

قوله [فلهم أكثر] أى وهو ثمانية
 قوله [تم تقسم] إلح أى على أنه ذكر وعلى أنه أنثى فله زوج

وتجمع وتعطى كل واحد نصف ما يهبه وإن تباينا صبرت كامل إحداهما في كامل الأخرى كما قال -

(أو الكل) ويأتى مثاله في قوله «كذكر» إلح وإن تماثلتا اكتصبت بأحدهما ، كحشى وست ، فإن مسألة الذكورة من ثلاثة والأنوثة كذلك إذ الستان لهما الثلاثان فتصرب ثلاثة في حاشى الحشى ستة له في التذكير أربعة وفي التأنيث اثنان ، فالمجموع ستة ، يأخذ ثلاثة والست المحققة اثنان في التأنيث واثنان في التذكير تعطى بصعها اثنين يبقى واحد للعاصب وإليه أشار بقوله

(أو أحد المائتين) وإن تداخلتا اكتصبت بأكثرهما كابر حتى وأح لأب فمريضة التذكير من واحد والتأنيث من اثنين والواحد داخل فيهما فتصرب اثنين في حاشى الحشى بأربعة فعلى ذكوره يحتصر بها وعلى أنوته يأخذ اثنين ، ومجموعهما ستة يعطى بصعها ثلاثة وللأح الباقي ، وهو واحد - لأن له في التأنيث اثنين بصعها واحد ، كما أشار له بقوله

(أو أكثر المتداخلتين) وقوله (فيها) مرتبط «تصرب» إلح (تم تقسّم على التذكير والتأنيث فما حصل لكل فُحد له في الحالين الصنف) كما يأتى

على تقدير الذكورة أربعة وعشرون وللأخوين للأُم ستة عشر وللحشى ثمانية ، وعلى تقدير الأنوثة للروح ثمانية عشر وللأخوين للأُم اثناعشر ، وللحشى ثمانية عشر

وقوله [وتجمع] أى فيجتمع للروح اثنان وأربعون ، وللإخوة للأُم ثمانية وعشرون ، وللحشى ستة وعشرون

وقوله [وتعطى كل واحد نصف ما يده] أى فتعطى الروح أحداً وعشرين ، والإخوة للأُم أربعة عشر والحشى ثلاثة عشر

وقوله [في قوله كذكر] إلح أى قول المصنف كذكر وحشى فالتذكير من اثنين إلح

وقوله [فإن مسألة الذكورة من ثلاثة] أى عده - وسهم

وقوله [والأنوثة كذلك] أى من مخرج قرصها فإدراك قال إد السان

لهما الثلاثان

توصيحه (و) حد له (في أربعة الرُّعَ و) حد له (في تمانية الثمن) مثال
 التائب (كذكر) واحد (وحُشِّي) واحد (فالتدكيرُ منْ اثنى والتأنيثُ منْ
 ثلاثة) وبهاتين (فُتَصَرَّبُ) الثلاثة (في الاثني) يحصل ستة (ثم) تصر بها
 (في حالتَي الحَقِّ) يحصل اثنان عشر (له) أي للحق (في الذكورةِ ستة)
 وللذكر المحقق ستة (و) للحق (في الأنوثةِ أربعة) وللذكر المحقق تمانية، فيعطى
 كل واحد نصف ما حصل بيده فالذي بيد الحق في الحالين عشرة (مضمونها
 خمسة) يأخذها والذي بيد الذكر المحقق في الحالين أربعة عشر فيعطى نصفها وهو
 سبعة (وكحشيتين وعاصب فأربعة أحوال) لا بد منها في العمل تعمل فريضة
 التدكير من اثنى ولا شيء للعاصب والتأنيث من ثلاثة للعاصب ولهما سهمان
 ثم تدكير أحدهما فقط من ثلاثة أيضاً ثم تدكير الأثنى وتأنيث الذكر من ثلاثة أيضاً
 فثلاث فرائض متعاقبة تكتمى بواحدة وتصر بها في حالة التدكير وهما اثنان ستة
 فتصرب الستة في الأحوال الأربعة (تبلغ أربعة وعشرين) فعلى تقدير تدكيرهما

قوله [وحد له في أربعة الرُّع] أي بأل كانا حشيتين

وقوله [وفي تمانية الثمن] أي إن كانوا ثلاثة حشاتي

قوله [فيعطى نصفها وهو سبعة] هذا عمل المتقدمين . واعترض عليهم
 أن حروف بأنه إذا كان الذكر المحقق بمقتضى عملهم سبعة وحسب أن يكون
 نصيب الأثنى ثلاثة ونصيباً مضمونها الذي يستحقه الحق خمسة ورع .
 وتكون القسمة حينئذ من اثني عشر ورع . لا من اثني عشر فقط فقد عن
 الحشيتين بمقتضى عملهم في ربع سهم . ومن نظر لمراعاة القياس وقطع الطر عن
 عملهم وحده قد عن في سبع سهم لا في ربع سهم . وذلك لأن للحشيتين ثلاثة
 أرباع نصيب الذكر ، لأن نصيب الأثنى نصف نصيب الذكر وهو
 يأخذ نصف نصيب كل مهذا ونصف نصيب الذكر ربعاً ونصف نصيب
 الأثنى ربع فإذا قسمت المال وهو اثنان عشر على واحد وثلاثة أرباع الواحد للذكر
 والثلاثة أرباع للحشيتين فالقياس بقطع الطر عن العدل السابق أن تسط
 المقسوم عليه سبعة أرباع . وإذا قسمت اثني عشر على سبعة أرباع حرج لكل
 ربع واحد فللذكر أربعة وللحشيتين ثلاثة ونصف من الاثنى عشر المقسومة

لكل واحد منهما اثنا عشر ، وعلى تقدير تأنيثهما لكل واحد ثمانية وللعاصب ثمانية . وعلى تدكير واحد فقط يكون للذكر ستة عشر وللأنثى ثمانية وكذلك العكس ، فمجموع ما بيد كل واحد ، وتعطيه ربه لأربعة واحد هو^(١) إلى الأربعة أحوال ربع ، ويد كل حتى أربعة وأربعون ، ويد العاصب ثمانية ، فيعطى (لكل) من الحماشي (أحد عشر) ، وللعاصب اثنا عشر . وكثلاثة حاشي ثمانية أحوال) لأنهم إما ذكور فقط أو إناث فقط أو يرد منهم ذكر والآحران أنثيان أو عكسه ، أو يقدر عثمرو^٢ منهم ذكراً والآحران أنثيين أو

خمسة خمسة وثلاثين سعة تقسم على السعة فللذكر عشرون سعة^٣ نائين وستة أسباع . وللحشي خمسة عشر سعة^٤ نائين وسبع يكمل للذكر ستة وستة أسباع ، وللحشي خمسة وسبع (١٥) وما ذكره ابن حروف من اعتراضه على القدماء بأن الحشي قد عس ربع سهم على مقتضى عملهم ، وسبع بالطر للقياس . وقطع الطر عن عملهم متى على أن معنى قولهم نصف نصبي ذكر محقق غيره . وأنتى محققة غيره وقد عادت مما مر في كلام الشارح أن هذا ليس مراد وإنما معناه نصف نصيب نفسه حال فرصه ذكراً وحال فرصه أنثى . وحشيد فلا عس على الحشي أصلاً لا ربع ولا سبع أفاده محتى الأصل

قوله [لكل من الحماشي] الأوضح لكل واحد من الحشيين

قوله [أحد عشر] اعترض هذا الشيخ أحمد الرقاني بأنه لا يلتزم مع قوله وللحشي نصف نصبي ذكر وأنثى . لأنك إذا صحت ما ناه في الذكورة على تقدير ذكورتها وهواتا عشر لما ناه في الأنوثة على تقدير أنوثتها وهو ثمانية كان مجموعها عشرين نصفها عشرة وإذا صحت ما ناه في الذكورة على تقدير كونه ذكراً والآحر حتى وهو ستة عشر إلى أنوثته وهو ثمانية كان مجموعها أربعة وعشرين نصفها اثنا عشر وأجاب عن ذلك بأن قوله سابقاً نصف نصبي ذكر وأنثى حاص مما إذا كان الحشي واحداً وأما إذا كان اثنين فله ربع أربعة أنصاء ذكور وإناث وهكذا وقال الشيخ إبراهيم اللذان بل قوله وللحشي نصف نصبي ذكر وأنثى المراد به الخمس الصادق بالواحد والمتعدد أما أحد الواحد نصف نصبي ذكر وأنثى فظاهر وأما أحد المتعدد

(١) هكذا الأصل وربما كتب حواى إلى الأربعة أحوال أى يكون

الأربعة أحوال ربع

عكسه . أو حالد ذكرًا والباقي أهيى أو عكسه (فتدكيرُهم) جميعا (من ثلاثة كتابيهم) فإنه من ثلاثة (وتذكيرُ أحدهم من أربعة) لكون الذكر برأسين ومعه أتيان (وتذكيرُ اثنين) من ثلاثة يكون (من خمسة) دكران بأربعة والأثنى بواحد (فتصرب الثلاثة فى الأربعة) يحصل اثنى عشر (ثم) نصرب الاثنى عشر (فى الخمسة ستين تم) نصرب فى تمامية الأحوال ما حصل (لكل تمس ما بيده تسعة عشر وسدس .

لما ذكر قلأنه إذا تعدد تصاعفت أحواله وتنصعبيها يحصل لكل واحد نصف نصيبى ذكر وأنى بيان ذلك أنه فى المثال المذكور لما تصاعفت الأحوال الأربعة دكورين أو أنوثين كان مجموع ما حصل لكل واحد من الحبشيين أربعة وأربعين نصيبها اثنان وعشرون نصيب ذكورة وأنوثة ، ونصيبها أحد عشر نصف ذكر وأنى ، أو يقال إنه لما تصاعفت الأحوال الأربعة دكورين وأنوثتين احتج له من الدكورين تمامية وعشرون ، نصيبها وهو أربعة عشر ونصيب ذكورة واحدة واحتج له من الأنوثتين ستة عشر نصيبها وهو تمامية نصيب أنوثة واحدة ، ونصف النصيبين أحد عشر أفاده محتى الأصل

قوله [من ثلاثة] أى عدد رؤوسهم

وقوله [كتابيهم] أى لأن فرص التلثان

قوله [فتصرب الثلاثة] أى وهى إحدى حالى تدكير الجميع أو تأيبيهم

وقوله [فى الأربعة] أى وهى إحدى الأحوال الثلاثة التى هى تدكير

ريد فقط ، أو عمرو فقط ، أو حالد فقط

وقوله [ثم فى الخمسة] أى وهى إحدى الأحوال الثلاثة الى

تأيت أحدهم لا بعيه

قوله [تم نصرب فى تمامية الأحوال] أى فيحصل أربعائة وتماون

قوله [فما حصل فلكل تمس ما بيده] أى من الحلقى فتجدهم الحاصل

على كل تقدير ويأحد كل واحد تمس ما حصل بيده على التقادير التماية

قوله [تسعة عشر وسدس] إلح إيصاح ذلك أن الستين المذكورة

تسم على الأحوال التماية الأول منها إذا فرص ريد وعمرو وحالد الحلقى إباناً

وللعاصب اثنا عشر ونصف)

• (ولو قامت به علامةُ الإناث) كقوله من فرجه دون ذكره أو كان بوله من الفرج أكثر حروجا من الذكر وليس المراد أكثر كيلا أو ورثا ، فإذا نال مرتين من الفرج مرة من الذكر دل على أنه أنثى ، ولو كان الذي نزل من الذكر أكثر كيلا

كان للعاصب من الستين عشرون ولكل من الخفائي ثلاثة عشر وتلت والثاني إذا فرضوا ذكورا كان لكل عشرون الثالث إذا فرض ريد ذكرا وعمرو وحالد أنثيين كان لريد ثلاثون ولكل من عمرو وحالد خمسة عشر الرابع إذا فرض ريد ذكرا وحالد ذكرا وعمرو أنثى كان لريد أربعة وعشرون ولحالد مثلها ولعمرو اثنا عشر الخامس إذا فرض ريد ذكرا وعمرو ذكرا وحالد أنثى كان لريد أربعة وعشرون ولعمرو مثلها ولحالد اثنا عشر السادس إذا فرض ريد أنثى وعمرو وحالد ذكري كان لريد اثنا عشر ولكل منهما أربعة وعشرون السابع إذا فرض ريد أنثى وعمرو أنثى وحالد ذكرا لكل من ريد وعمرو خمسة عشر ولحالد ثلاثون الثامن إذا فرض ريد أنثى وحالد أنثى وعمرو ذكرا كان لكل من ريد وحالد خمسة عشر ولعمرو ثلاثون ، فإذا جمعت تلك الأعداد تحدها أربعةائة وتمايز ريد العاصب عشرون ويبد كل واحد من الخفائي مائة وثلاثة وخمسون وتلت ومعلوم أن ثمن العشرين اثنا عشر ونصف وتم المائة والثلاثة والخمسين وثلث تسعة عشر سدس وإذا جمعت الأثمان المذكورة تحدها ستين فتأمل

وقوله [وللعاصب اتمان ونصف] أى لأنهما عن العشرين التي حصته على فرض كون الخفائي إناثا حليصا والفرص أن كل وارث يأخذ من ما بيده

• تبيه لا يتصور شرعا في الحنفى المشكل أن يكون أنثا أو أمّا أو حداً أو روحاً أو روحه ، لأنه لا يجوز ما كخته ما دام مشكلا وهو محصر في سعة أصناف الأولاد وأولادهم والإخوة وأولادهم والأعمام وأولادهم والموالي

قوله [وليس المراد أكثر كيلا أو ورثا] أى لعمد اعتبار الكثرة بهما كما قال قال الشعبي هكذا قال الشارح نعتا للحرثي والأصل قال شيحا الأمير في الخاتمة ، وهو لا يوافق المذهب فيعتبر عددا كما قرره شيحا العلامة العدوي للكثرة مطلقا ومثله في (ح) عن اللحدي عن ابن حسب (هـ)

أو ورثاً أو كان بوله من العرج أسقى حيث كان يقول منهما فإنه يدل على أنه أثنى . فإن اندفع منهما معاً اعتبر الأكثر ، أو ست له تدى كثلى النساء لا كثلى رجل بدين . فإن نتا معاً أو لم يستا فحاق على إشكاله أو حصل حيض ولو مرة أومى من العرج

(أو) قامت به علامة (الرجال) كقوله من ذكره إلى آخر ما تقدم بالعكس أو نتت له لحية دون تدى . وإن تعارض سقى . وكثرة فقولان والطاهر تقديم مسمى الرجل على التدى وإلغاء متعارضين غير ذلك ونبات اللحية بعد الحكم بالتدى وعكسه لمو قاله شيخنا الأمير في المجموع (اتصَحَ الحالُ ورال الإشكالُ)

قوله [أو كان بوله من العرج أسقى] أى وحصل في مجلس واحد فإن استويا في المدأ حكم للمأحر كما صرح به الشافعية قال في الخاتمة والطاهر حريه على قواعدها

قوله [فإن اندفع منهما معاً اعتبر الأكثر] أى الأكثر كيلاً أو ورثاً، وهذا ما قص لما قدمه ويؤيد ما قاله في الخاتمة

قوله [فإن نتا معاً] أى اللحية والتدى والمناسبت تأخير هذه العبارة حتى يذكر اللحية ليعود الصمير على مذكور

قوله [إلى آخر ما تقدم بالعكس] أى كأن كان بوله من الذكر أكثر أو أسقى

قوله [فقولان] قال في الخاتمة والطاهر بقاؤه على إشكاله

قوله [وإلغاء متعارضين غير ذلك] أى كالكثرة والسقى واللحية والتدى ثم إن الاحتار طاهر حال صعره حيث لا يشتبهى . أما الكبير فإنه يؤمر أن يول إلى حائط ويطر محل البول فإن صرب في الحائط أو بعد عنها فذكر وإن مال بين محديه فأثنى . وأما من قال بالمرأة فمع أن صورة العورة الذهبية والتعكر فيها فصلاً عن المثال الخارجى يمرلها أفاده في الخاتمة

قوله [اتصَحَ الحالُ ورال الإشكالُ] جواب لوفى قوله وأقامت به علامة الإناث إلح ومعنى اصباح الحال روال اللبس وحكم له إما بالذكورة المحققة أو الأنوثة المحققة فلا يماق وجود الآلتس وأنه يعال له حتى لكن لا يعال له مشكل

فيه حس احتتام فيحمد المعجم بذلك فلدا قال (والحمد لله على كل حال)
ومن أراد عاية التحقيق والتحرير فعليه الحاتمة الحسى لشيخها العلامة التحرير
سيندى الشيخ محمد الأمير

قوله [فيه حس احتتام] أى ويسدى براعة مقطع وهو أن باقى المتكلم
عليها فى آخر كلامه مما يؤذن بانتهائه ولو بوجه دقيق كقول أنى العلاء المعرى
نقبت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاء للرية شامل

● حاتمة : سأل الله حسها أول من حكم فى الحسى فى الحاهلية عامر بن
الطرب بفتح الطاء وكسر الراء وكانت العرب فى الحاهلية لا تقع لهم معصلة
إلا احتصدوا إليه ورسوا حكمه فسألوه عن حتى أنعمله ذكرأ أم أنى ١ فقال
أمهلون فأت ليأته ساهراً وفى رواية فأقاموا عنده أربعين يوماً وهو يدبح لهم
كل يوم وكانت له أمة يقال لها سحيلة فقالت له إن مقام هؤلاء عندك قد
أسرع فى عندك وكانت ترعى له عدداً ، وكانت تؤجر السراح والرواح . وكان
يعاتنها فى ذلك فيقول لها أصبحت يا سحيلة أمست فلما رأت سهره وقلقه
قالت له فى ذلك ١ فقال لها ويلك دعى أمراً ليس من شأنك فأعادت عايه
السؤال فذكر لها ما بدا له فقالت له سبحان الله أبع القصاء المال فقال لها .
فرحتها والله يا سحيلة أمست بعدها أم أصبحت . فخرج حين أصبح فقصى
بذلك واستدر عليه الحكم فى الإسلام ثم أول من قصى به فى الإسلام على .
أنى طالب فلا يباى ما ورد ١ أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن مولود له قبل
ودكر من أين بورت ١ فقال عليه الصلاة والسلام من حيث يول ١

باب

في حُملٍ من مسائل شتى ، وحائمة حسنة

● (شُكْرُ اللَّهِ تعالى واجبٌ شرعاً)

● (وهو) أى الشكر في عرف الصوفية . وقيل عرف أهل الشرع ولا شك أنه بالمعنى الذى ذكره واجب شرعاً فيشهد إلى أن المراد عرف الشرع (صَرَفُ الْمُكَلَّفِ كُلِّ يِعْمَةٍ لما حُلِقَتْ له) اللام في «له» للثمرة الغير الباعثة

باب

هذا الباب مما رآه المصنف على حليل سلك به مسلك صاحب الرسالة وجماعة من المؤلفين في المذهب

وقوله [من مسائل شتى] أى متفرقة لا تصط في باب بعينه من الأبواب مع أنها من مبادئ الدين

قوله [وحائمة حسنة] أى مشتملة على توحيد وتصوف فحسنت بذلك

قوله [واجب شرعاً] أى بالشرع لا بالعقل لأن العقل لا مدخل له في إيجاب ولا غيره خلافاً للمعتزلة

قوله [وقيل عرف أهل الشرع] إن قلت الصوفية أهل شرعٍ وزيادة . فما معنى المقابلة ؟ فالجواب أن الصوفية حثهم على العدل الباطن وحسن السريرة وحلاص النية من رؤية العبر فمن لم يكن كذلك فأعماله عديم كالماء لا يشربها . وأهل الشرع يعولون على ما طهر من الأعمال الموافقة للشرع فما أنكره الشرع طاهراً أنكره وما مدحه مدحوه ويكفون السرائر لله تعالى

قوله [للتدبر الغير الباعثة] أى للعلة العائية الغير الحامية الفاعل على فعله كاتصاع الناس بطل الأشجار بعد تمامه حيث لم يكن الحامل للعارس إلا التدبر . وفي الحقيقة المستحيل على الله العرص الباعث الذى يتكبد به وإلا فأفعاله سبحانه وتعالى لا بد لها من حكمة ومصلحة سوى عده بها ألا لكن تلك المصالح

كما في قوله تعالى ﴿وَمَا حَلَقْتُ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (١) وهذا تعريف للشكر التام ، وأصل الشكر صرف شيء ما وإلا لما كان للمالعة في قوله تعالى ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ (٢) معنى ، وقد يقال المالعة بحسب المداومة عليه بقدر الطاقة البشرية فلا يقال إنه متعذر لا قليل على أن المداومة الحقيقية لا تتعذر إلا بحسب عقول القاصرين المقصرين

ثم هذا شكر عامة أهل الله ، ويقرب منه قول الحفيد لما سأله شيخه السري السقطي وهو ابن سبع سنين يا علام ما الشكر ، فقال أن لا يعصى الله نعمه فقال بوشك أن يكون حظك من الله لسانك (٣) قال الحفيد . فلا أرال أمكى على هذه الكلمة ، قاله شيخنا الأمير

١ (ولو) كان ما حُلِقْتُ له (مُباحاً ضرورياً) كالأكل والجماع - فليس فاعل المباح كافرًا للعمة) لأنه صرف فيما خلق له (فإن نَوَى حَيْرًا) - كإقامة البيعة والتقوى على الطاعة وكف الشهوة عما لا يرصى الله (قطاعاً) أى فصار المباح طاعة يثاب عليه (د) سب (البيعة) الحسة

(وحمدهُ تعالى) في عرف الناس العام ، إذ تعريفه الآتى ليس خاصاً بالشرح

لحلقه لا له

قوله [وَمَا حَلَقْتُ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ] أى إلا لينتول أمرهم لعبادنى كما سقت به حكمى فتعود مصالح عبادتهم عليهم قوله [وهذا تعريف للشكر التام] أى المصطلح عليه في قولهم صرف العبد حدى ما أنعم الله به عليه إلى ما خلق لأجله

قوله [ولو كان ما خلقت له] المناسب ولو كان الصرف فيما حاققت له قوله [كإقامة البيعة] إلج كل من إقامة السه والتقوى على الطاعة وكف الشهوة يصلح في الأكل والحداح

قوله [أى فصار المباح طاعة] أى وهذه المتاصد لا تمارى المعصوى بحلاف حيرهم

قوله [ليس خاصاً بالشرع] أى لأن الحد الشرعى هو ذكر الله بالكلمات

ولا بالصوفية ولا بأهل الكلام وإن قيل بكل ، وهذا يعلم أن قول بعضهم الحمد المطلوب ابتداء به في الحديث هو اللعوى لأن العرف أمر طارئ بعد النبي - صلى الله عليه وسلم وعلى آله وشرف وكرم وعظم عدد ما في علم الله - إذ حيث كان المراد العرف العام من أين طرؤه ؟ نعم قد ورد « كل أمر دى مال لا يبدأ فيه بالحمد لله »^(١) بالرفع فيدل على أن المراد اللسان من قبل ، وحير ما فسره بالوارد .

قاله أستاذنا الأ مير

(مِعْلٌ) المراد الفعل اللعوى لشمل ما قاله من الاعتقاد ولو على أنه كيف

وقوله [ولا بالصوفية] أى لأن الحمد عندهم هو شهود كمالات الله و كل تىء

قوله [ولا بأهل الكلام] أى لأن الحمد عندهم اعتقاد أن الله مستحق للثناء

قوله [وإن قيل بكل] أى قولاً مقبولاً ولكنه ليس مراداً للمصنف

قوله [لأن العرف] إلح تعلل لما قبله وهو من كلام بعضهم

وقوله [إذ حيث كان] إلح علة لمحدوف سقط من قلم التارخ تقديره

غير ظاهر إذ حيث إلح

قوله [من أين طرؤه] أى بل هو موحود في كل قرن

قوله [بالرفع] أى فيراد به هذا اللفظ

قوله [فيدل على أن المراد اللسان] أى وهو اللعوى

قوله [ولو على أنه كيف] ما قبل المألعة هذا إذا مررنا على أنه فعل

بل ولو مررنا على أنه كيف أو اسمعال والفرق بين الفعل والاسمعال والكيف أن

الفعل الإيجاد والاسمعال التأثير والكيف الأثر الناتج عنها ومثلوا الثلاثة بوضع

الحمام لمولاً بالخير في الكاعد فالوضع فعل والبطاح الكاعد بالوضع اسمعال

والأثر الذى يظهر ويقرأ كيف فعلى كلام التارخ يقال لكل فعل لعوى

(١) « كل أمر دى مال لا يبدأ به حمد - أصله » رواه ابن ابي السهمي وابن السكيت في

الجامع الصغير حسن وعنه ابن جرير عند الزهراوي ، كل أمر دى مال لا يبدأ به حمد الله

والصلاة على فهو أصله امر محرف ، كل يركه »

أو افعال (يشئ عن كونه المنعم) على الخامد أو على غيره على المشهور
وسواء كان ذلك الفعل (اعتقاداً أو إقراراً باللسان أو عملاً بالحوارج) ؛
(فالخامد أعم) من الشاكر وقد سطر الكلام على وجه التحرير شيعياً
العلامة الأمير فيما حققه على مقدمة الفاضل الصان فعليك بها
(فأهل الشكر صموة الله تعالى) اصطفاهم وخلصهم من كدر القلب
ويقال لهم صوفية من صفا يصمو إذا خلص ، أو من صوفى إذا صافاه غيره ،
أوسمة للسن الصوف لأنه تأهّبهم ساعداً عن الترفه وقال أبو العباس المرسى

قوله [على المشهور] راحح لقوله أو غيره فلا يشترط كون العمة
التي وقع الحمد في مقابلتها واصلة لخصوص الخامد ، وإنما المدار على كونه
مشتقاً بكونه معممًا على القول المشهور ، ومقابلة يحصها بالخامد فيكون على مقابلة
مراداً للشكر اللعوى

قوله [اعتقاداً] أعربه الشارح حراً لكان المحدثه
قوله [فالخامد] أى بالمعنى الاصطلاحي
وقوله [أعم من الشاكر] أى بالمعنى الاصطلاحي أيضاً وأما السمة
بين الحمد الاصطلاحي والشكر اللعوى فإما الترادف أو العموم والخصوص المطلق
قوله [على مقدمة الفاضل الصان] أى في الكلام على السمة
والحمدلة

قوله [صموة الله] هو مصدر لصفا فهو على حد ما قيل في ريد عدل
قوله [من صفا يصمو إذا خلص] وهو المتشاور من عبارة المصنف
قوله [أو من صوفى إذا صافاه غيره] أى وقد أفاد هذا المعنى بعض
العارفين بقوله

صافى فصوفى لهذا سمي الصوفى

قوله [تساعدا عن الترفه] علة لكونه تأهّبهم فهو علة للعلة
قوله [قال أبو العباس] هكذا كنيته واسمه أحمد بن عمر الأنصاري
والمرسئ نسبة لمرسية قرية بالأندلس ولد بها وتوفى بتغر إسكندرية عام ستائة
وسبعة وثمانين . وهو حليقة القطب الكسر أى الحسن التادلى ووارث حاله وسلوك

الصوفي مركب من حروف أربعة فالصا د صبره وصدقه وصفاؤه والواو وحده ووده ووفائه والماء فقداه وقره وفاضه والياء للسنة إذا تكمل نسب إلى حصرة مولاه ، وقال على رضى الله عنه ليس معنى قولهم لا يكون الصوفي صوفياً حتى لا يكتب عليه كاتب الشمال شيئاً عشرين سنة أن لا يحصل منه ديب ، بل كلما أدب تاب قل مصى مدة الإمهال أى أنه لا قرار له على المعصية (من عاده وهم

بصحبته جماعة كثيرون منهم التاج السكندري . وسيدى ياقوت العرتى ، وابن النحاس الحوى ، والوصيرى وغيرهم

قوله [فالصا د صبره] إلح هذه المعانى إشارية والصبر عندهم حسن النفس عن رؤية الغير

وقوله [وصدقه] هو الترى من الحول والقوة

وقوله [وصفاؤه] أى خلوص سريره من الكدرات الشرية

قوله [وحده] الواحد هو تلهب القلب للقاء المحبوب

قوله [ووده] أى وهو الحب وعلامته بدل النفس فيما يرضى بحبوه وكثرة لمحبه يذكره

قوله [ووفائه] أى بالعهد المأخوذ يوم ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ بقيامه بوظائف العبودية

قوله [فقداه] الفقد حالة تعرض للعبد عند غلبة التوحيد على قلبه فعنى عن رؤية الأحوال

وقوله [وقره] أى حلوا قلبه من رؤية الكوثر وهو الوصف الدائق للعبد

وقوله [وفاضه] وهو عدم شعوره بشيء سوى مولاه وأقسامه ثلاثة فاء

فى شهود الأفعال فلا يرى فعلا إلا أنه وفاء فى شهود الصفات فلا يرى إلا صفات الله ، وفاء فى شهود الدواب فلا يرى إلا ذات الله . وهذا الأخير يكون للأبناء ولكبار الأولياء

قوله [قل مصى مدة الإمهال] أى وهى سب ساعات تنول فيها

كاتب اليعرب لكاتب الشمال أمهله لعله يتوب

قوله [من عاده] معلق بحسبة أى اضطهاهم وحلصهم الله دون سائر

المقرن (قرنا معويًا)

● (ويحبُّ الأمرُ بالمعروف) قولاً وفعلًا ثم إن كان بالقلب فمرص عين،
وأما باليد أو اللسان على من له قدرة وإن تعدد فمرص كفاية
والمعروف ما أمر الله ورسوله به ولو لروماً ، ليشتمل القياس لكن الأمر
بالمعروف عبر الواحد كالمندوب مندوب على الراحح
« (واللهي عَنِ الْمُسْكِرِ) أى يحب كفاية أو عباً على ما تقدم . من

عماده وهم الذين قال فيهم ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾^(١)
ويقال لهم عماد العودية

قوله [ثم إن كان بالقلب فمرص عين] أى على كل مكلف لأن
بعض المحالقات وح الطاعات من أصل الإيمان قال تعالى ﴿ولكن الله
حَسَبَ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ وَرَبِّهِ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(٢) الآية وصحة تعبير القلب إذا
رأى مسكراً أن يقول لو كنت أقدر على تغييره لغيرته . وإذا رأى معروفاً صاع
يقول في نفسه لو كنت أقدر على الأمر به لأمرت به . وقدم الأمر بالمعروف لأن
الله قدمه في آيات كثيرة منها قوله تعالى ﴿كُنْتُمْ حَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ
لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٣) وأيضاً أمر بالنس
بالسجود لآدم أولاً وبهى آدم بعده عن أكل الشجرة

قوله [فمرص كفاية] أى متى قام به العصى سقط

قوله [ليشتمل القياس] أى هذا إذا كان الأمر صريحاً بل ولو كان
القياس على الأمر الصريح فالأمر الصريح كثر والالدين والمقيس كثر الأتساح متلا
قوله [مندوب على الراحح] قال ابن سثير في كونه في المندوبات مندوباً
أو واحداً قولان والذى يظهر مهذا أرححية البدب كذب البهى في المكروه
أما في حاشية الرسالة

قوله [واللهي عَنِ الْمُسْكِرِ] إلح سمي بذلك إما لأنه محدث لم تعرفه
الملائكة أو لأن العلوب سكره

قوله [على ما تقدم] أى في البدب عَنِ وَفِي الْيَدِ أو اللسان كفاية إن تعدد

(٢) سورة المجرات آ ٧

(١) سورة الاسراء آ ٦٥

(٣) سورة آل عمران آ ١١٠

له يد يأمر ويهيئ فإن امتثل وإلا هدد بالصرب وإلا صرب بالفعل ، ومعنى الأمر بالمعروف بالقلب محمته ومحبة فاعله ، ومعنى الهى بالقلب كراهة المكر وكراهة فاعله (إن أفاد) هذا شرط في الوحوب بأن يعلب على الطل الإفادة ، وإلا سقط الوحوب وبقي الحوار أو اللدب وشرط حوار الأمر بالمعروف والهى عن المكر أن يعلم الأمر والهاهى بأنه معروف أو مكر ، مخافة أن يعكس الأمر فيأمر بمكر ويهيئ عن معروف وفي المكر أن لا يحاف أن يؤدي إلى مكر أعظم منه • (و) يحب على المكلف (كف الخوارج) عن الحرام واحترنا عن الصبي لأنه لا يحاطب بالواحد ، نعم يستحب لوليه

قوله [وإلا صرب بالفعل] أى فإن لم يمتثل أشهر له السلاح إن وحب قتله كما أفاده في حاشية الرسالة

قوله [محمته ومحبة فاعله] أى وذلك كما قال الشافعى رضى الله عنه

أحب الصالحين ولست بهم لعل أن أبال بهم شماعه
وأكره من تحارته المعاصي وإن كما سواء في البصاعه

قال له تلميذه ابن حنبل

تحب الصالحين وأنت منهم لعلهم يبالوا بك الشماعه
وتكره من تحارته المعاصي حماك الله من تلك البصاعه

قوله [وبقي الحوار أو اللدب] لعل أو في كلام التارخ للثلك في

تعيين الحكم والطاهر اللدب ولا سيما الشافعى يقول بالوحوب وإن لم يطل الإفادة

قوله [أن يعلم الأمر والهاهى بأنه معروف] أى مجمع عليه في المداهب

أو مختلف فيه والفاعل على مذهب من يراه معروفاً في المعروف أو مكرراً في المكر

قوله [أن لا يحاف أن يؤدي] إلح أى كنهيه عن أحد مال شخص

فيؤدي لقتله وفي الحقيقة هو شرط في الأمر أيضاً

قوله [كف الخوارج عن الحرام] أى مع الخوارج الظاهرية عن

ماشرته كالطائفة الى أفادها بقوله والقلب عن المواحش وهو معنى قوله تعالى :

وَدَرُّوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَنَاطِئَةً ﴿١﴾ الآية

أن يحسه محالطة ما لا يحل للمكلف محالطته ، وقيل يحب لإصلاح حاله
والخوارج - ويقال لها الكواكب - سعة ، سأل الله أن يقيها أبواب جهنم
السعة ، وهي السمع والبصر واللسان واليدان والرجلان والطن والفرج وسيدكر
نعضها في قوله والتلد سماع إلح
● (ويحب ستر العورة) عمن يحرم النظر إليها من غير الروحة والأمة (إلا
لضرورة) فلا يحرم بل قد يحب ، وإذا كشف للضرورة (فمقدّر لها) كالطبيب
يقرر له الثوب على قدر موضع العلة في نحو الفرج إن تعين النظر وإلا فيكتفى
بوصف النساء إذا نظرهم للفرج أحف من الرجل (و) يحب كف (القلب
عس العواحيش) جمع فاحشة كل مستقبح عظم من قول أو فعل ويحرم
العزم على قبيح منهما ، ثم بين بعض القبيح الذي يحب كف القلب عنه اعتناء
به لما يترتب عليه من المعاصي الكثيرة دنيا وأخرى بقوله
(كالحقن) التصميم على العصاء

قوله [أن يحسه محالطة ما لا يحل للمكلف محالطته] أي ومن ذلك التفرقة
في المصاحح ورحره عن ترك الصلاة
قوله [وقيل يحب لإصلاح حاله] أي ويظهر الوجوب في مثل إعادته
عن نحو اللواط
قوله [والخوارج] متداً وسعة حرره وما بينهما اعتراض
قوله [أن يقيها أبواب جهنم] أي طبقاتها
قوله [عمن يحرم النظر إليها] إلح عبارة ركيكة والأوضح أن يقول ويحب
على المكلف ستر العورة عن كل من يميز العورة غير روحته وأمنته التي يحل له وطؤها
قوله [إلح تفصيلها] ^(١) أي العورة وتقدم أنها تختلف بالنسبة للرجال والنساء
قوله [وإلا فيكفى بوصف النساء] أي في مثل عيوب الفرج
قوله [إذا نظرهم] المناسب بنظرهم
قوله [منها] أي القول والعمل وإلما حرم العزم لأنه يكتب على العبد
حيراً أو شراً

(والْحَسَدُ) تمنى روال نعمة المحسود قال صلى الله عليه وسلم «إياكم والحسد فإن الحسد يأكل الحسرات كما تأكل النار الحطب والعشب» (١).

(والكُسر) رد الحق على قائله واحتمار الناس ، والتكبر إظهار العظمة ورؤية الغير حقيراً بالنسبة له فيصير صفته العجب قال الشعراء إن إبليس إذا طهر من ابن آدم يلحدي أربع قال لا أطلب منه غيرها إعجابه بنفسه ، واستكثار عمله ، وسياسة دونه ، وزيادة الشغ وهو أعظمها ، لأن الثلاثة تشأعه

(وطن السوء) فإنه من أعظم ما بهى الله عنه ، وهو ناب تمكس الشيطان من القلب حتى يعسده ويتبع صاحبه ويشأعه بعض المطبون به سوء ، ويحصل بينهما حلل كثير ، وربما كان بريثاً فيرداد إثم الطان وخصوصاً في مثل أهله وليس شيء أحسن من اتباع ما أمر الله به رسوله صلى الله عليه وسلم وورقاً اتاعه بحاهه عذره

● (و) تحب (التوبة من ذلك) المذكور . والتوبة هي لعة مطلق الرجوع ، وشرعاً ما أثار إليه بقوله

قوله [فيصير صفته العجب] أى من العجب والكر تلام

قوله [فإنه من أعظم ما بهى الله عنه] قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا احْزَنُوا كَثِيرًا مِّنَ الْطُغْيَانِ ﴾ (٢) الآية

قوله [خصوصاً في مثل أهله] أى أهل الطان كالروحة

قوله [من اتباع ما أمر الله به] بأن يرد صاحبه بميران الشريع والله يتولى السرائر

قوله [من ذلك المذكور] أى الذى هو المواحش الطاهرة والباطنة

(١) قال في الجامع الصغير عن أبي هريرة رضي الله عنه

«إياكم والحسد ، وإن الحسد يأكل الحسرات كما تأكل النار الحطب» عن ابن دار قال ضعيف وفيه أيضاً «إياكم والكبر» إنكم والحسد فإن ابن آدم لا يقل أحدهما صاحبه حسداً فهو أصل كل خطية» رواه ابن عساکر عن ابن مسعود

(٢) سورة الحجر آية ١٢

(وهي الدم والعرمُ على عدم العَوْدِ) الدم ركنٌ منها كما قال ، وشروطه أن يكون لله ، لا لكون المعصية فيها ضررٌ لئله أو ماله والدم يستلزم ما ذكره غيره من الإقلاع عن الدب حال التوبة ، لأنها لا تصح وهو متلس به

وأما رد المظالم لأهلها فواجب مستقل ليس شرطاً في صحة التوبة

واعلم أنه تصح التوبة من بعض الدبب مع تلسه بغير ماتاب منه وإذا عزم أن لا يعود ، تم قدر الله عليه أنه عاد أو ارتكب غيره ، فعليه أن يتوب ولو كثر منه ذلك كما قال

(و) يحب (تعديدها لكل ما اقترف) فيعزم الله له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أصاب دنأ فدمم عليه عمر له ذلك من قبل أن يستعمر » .
(و) يحب (الخوفُ من الله تعالى) الخوف تألم القلب بسب توقع مكروه في المستقبل ، فيحب التألم لئلا يقع عقاب في الآخرة أو الدنيا

قوله [ركن منها] أى لأنه داخل الماهية خلافاً لمن عده من الشروط فإنه معتبر بآن الشرط ما كان خارج الماهية

قوله [أن يكون لله] أى أن يكون خوفاً من الله

قوله [وأما رد المظالم لأهلها] أى بالمعمل وأما من عده من الشروط فهو ناظر للعزم على الرد لا للرد بالمعمل

قوله [مع تلسه بغير ماتاب منه] أى وقولهم لا بد من الإقلاع في الحال باعتبار الدب الذى تاب منه

قوله [فعليه أن يتوب] أى توبة للدب الحديد ، وأما الدب الأول فقد محى ولا يعود بالرجوع قال في الجوهرية

ولا انتقاص إن يعد في الحال لكن يحدد توبة لما اقترف

قوله [فدمم عليه] أى لأن الدم الصحيح توبة كما ورد فيحصل به عزم الدبب وإن لم يستعمر

قوله [سب توقع مكروه في المستقبل] أى وأما تألم القلب مما حصل فيقال له حزن ويرادف الخوف بهذا المعنى المهم

وأعظمه لحلال الله

(و) يحب (الرحاء) بالمد وصمير (فيه) يعود الله أى الطمع فى رحمته مع حسن الطاعة ، إد لا يصح مع ترك الأحد فى أسباب الطاعة

(و) يحب (صلةُ الرحم) وقد ورد ما يدل على فصلها وما يعين عليها ويحذر من تركها ، كقوله صلى الله عليه وسلم « ليس دى بعد الشرك أعظم من قطيعة الرحم حتى إن أهل البيت يكونون محررة لكن يتواصلون فيبارك لهم فتريد أموالهم وأولادهم »

(و) يحب (برُّ الوالدين)

قوله [وأعظمه لحلال الله] أى وهو خوف الأنبياء وكل من كان على قدمهم قوله [لا يصح مع ترك الأحد فى أسباب الطاعة] أى لأنه حينئذ لا يسمى رحاء بل طمع مدموم وذلك كقطع إبليس فى رحمة الله

قوله [وقد ورد ما يدل على فصلها] أعظم ما ورد فى ذلك قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ (١) الآية ، وأعظم ما ورد فى التحذير من تركها قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَسْقُطُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ (٢) الآية

قوله [ويحب بر الوالدين] أى لقوله تعالى ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا لِيَّاهُ وَيَالِ الْوَالِدِينَ إِحْسَانًا﴾ (٣) إلح ما ذكر فى تلك السورة قوله عليه الصلاة والسلام ، حين سئل عن أى الأعمال أحب إلى الله ؟ قال « الصلاة فى وقتها ، قبل تم أى قال بر الوالدين » وقد أجمعت الأمة على برهما وحرمت عقوبتهما لما فى الحديث « ألا أنشكم بأكر الكائر ثلاثاً قالوا بلى يا رسول الله قال الإشرار بالله وعقوق الوالدين » وحاء فى حديث عن أنى هريرة « إن من فاته بر والديه فى حياتهما يصلى ليلة الخميس ركعتين يقرأ فى كل ركعة فاتحة الكتاب بعدها آية الكرسي خمس مرات وقل هو الله أحد خمس مرات ، والمعودتين خمس مرات فإذا سلم منهما استعصر الله خمس عشرة مرة تم وهب ذلك لأتوبه فإنه يدرك برهما بذلك » أفاده المصراوى فى شرح الرسالة

(٢) سورة البقرة آية ٢٧

(١) سورة الرعد آية ٢١

(٣) سورة الإسراء آية ٢٣

وإن كانت الأم تفصل على الأب في الر ولو كانا مشركين أو فاسقين بالخوارح أو بسب الاعقاد ويكون الر بالقول اللين الدال على محنتهما بأن يقول لهما ما يجمعهما في أمر دينهما وديارهما بدون رفع صوت عليهما ويقود الأعمى منهما - ولو كافراً - للكنيسة ويحملهما لها ، ويعطيتهما ما يمعقانه في أعيادهما لا ما يمعقانه في الكنيسة أو للقسيس ، ويعطي الوالدين في المباح والمكروه نعم قالوا لا يطيع في ترك سنة أو رعية على الدوام كالوتر والعصر ولا في ترك واجب أو فعل معصية ومن ير الوالدين أن لا يجاديهما في المشي ولا يجلس إلا بإذنه

قوله [وإن كانت الأم تفصل على الأب في الر] لأن سنة الولد للأم محقة ولأب طيبة ولتألمها في حملها وفصاله
قوله [ولو كانا مشركين] أي لقوله تعالى ﴿ وَإِنْ جَاهِدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُكُمْ فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ﴾ (١) الآية والموضوع أنهما مشركان غير حريين ولا فيجب احتسابهما وله قتلها حيث

قوله [بالخوارح] أي الطاهرة
قوله [أو بسب الاعقاد] أي بأن كان فسقهما معلوماً بالعقائد كالمعتزلة ومحوهم
قوله [ولو كافراً للكنيسة] مرتبط بما بعد المألعة كأنه قال يقود الأعمى لمصلحته، هذا إذا كان مسلماً بل وإن كان كافراً فيقوده لمطاوئه وإن كان للكنيسة
قوله [ولا في ترك واجب أو فعل معصية] أي لقوله صلى الله عليه وسلم « لا طاعة لحاوي في معصية الخالق »

قوله [أن لا يجاديهما في المسمى] أي فصلاً على التمام عليهما إلا لضرورة نحو طلام

قوله [ولا يجلس إلا بإذنه] أي ولا يتومئذ كذاك ولا يستقح مهذا نحو البول عند كبرهما أو مرضهما وبالحمل فيجب بر الوالدين بالتول والحسد بالباطل والطاهر

وفي الحد والحلة خلاف الطاهر لا

(و) يجب (الدعاء لهما) قال تعالى ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا﴾^(١) الآية أى أنعم عليهما ومن حملته عمر الدب ، ويستحب التصديق عن الوالدين ويستمعان بها كالدعاء والقراءة كانت على القبر أو لا وتلزم الإحارة على القراءة ويستحب زيارة قبرهما كل جمعة لقوله صلى الله عليه وسلم « من رار قبر أبويه أو أحدهما كل جمعة عمر الله له وكسب باراً »^(٢)

(و) تحب (مواولة المسلمين) بالباطل والطاهر فحبهم ويسعى لهم في نحو الوليمة والتعزية

(و) تحب (الصبيحة لهم) أى للمسلمين فرض عين ، بأن يرشدتهم إلى مصالحهم من أمر دينهم وديارهم مرفق وهي واحدة طلبوا ذلك أم لا قال رسول الله صلى الله عليه

قوله [الطاهر لا] قال الطرطوشي الذى عدى أنهم لا يملعون مبلغ الآناء
قوله [ويستحب الصدق] إلح محل استحباب ما ذكر إن كانا مؤميين أيضاً

قوله [ويستمعان بها] وشهد لذلك قوله في الحديث الشريف « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، وعدّ معها دعاء الولد الصالح » ، ومحل طلب الدعاء لهما إن كانا مؤميين لا إن كانا كافرين فيحرم الآية ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُتَشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ﴾^(٣) الآية فإنها نزلت في استغفاره صلى الله عليه وسلم لعنه أى طالب واستغفار بعض الصحابة لأبويه المشركين

واعلم أن الوحوب يحصل ولو مرة في عمره مع قصده أداء الواجب كما تكفى المرة في وحب الاستغفار للسلف الصالح كما قاله المعراوى استظهاراً
قوله [طلبوا ذلك أم لا] لكن محل الوحوب إن طس الإفادة لأنه من

(١) سورة الإسراء ٢٤

(٢) حاشى الجامع الصغير روى الحكم عن ابن هرمة « من رار قبر أبويه أو أحدهما في كل جمعة مرة عمر الله له وكسب باراً » — قال صفى وروى عن ابن عدى في الكامل عن أبي بكر « من رار قبر أبويه أو أحدهما يوم الجمعة فعمر الله به عمر له » وقال صفى

(٣) سورة التوبة آية ١١٣

وسلم وعلى آله « الذين الصبيحة قلنا لم يا رسول الله ؟ قال لله ولكتابه »
 ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم »^(١) (وحرم أدامهم) أى المسلمين
 (وكذا أهل النعمة) والمعاهدون يحرم أدامهم (فى نفس) محرم أو صرب
 فأولى يقتل (أو مال) كل ما يملك شرعاً ولو قل (أو عرص) بكسر العين
 المهملة موضع المدح والدم من الإنسان كالحسب والسب وظاهره يعمر عرص أهل
 الدمة والمعاهدين وهو الظاهر ويدل له قوله تعالى (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا)^(٢) وقيل
 لا شئ فى عرص الكافر ، وبه قال ابن عمر وقال بالأول ابن وهب ، قال
 شيخنا العدوي والمسن أميل إليه

باب الأمر بالمعروف

قوله [قال لله] إلح الصبيحة لله هى توجيده والإحلاص له .
 وقوله [ولكتابه] وهو العمل به
 وقوله [ورسوله] أى وهو حقه واتباعه
 وقوله [ولأئمة المسلمين] أى وهو امتثال أمرهم فى غير معصية
 وقوله [وعامتهم] أى وهو إرشادهم كما قال التارخ
 قوله [والمعاهد] أى فهو داخل فى عموم قول المصنف أهل الدمة
 فالتصريح به زيادة فى الإيضاح
 قوله [كالحسب] أى وهو ما يعد من مفاخر الآباء
 قوله [وقولوا للناس حسناً] أى ولفظ الناس عام يشمل المسلم والكافر
 قوله [وقيل لا شئ فى عرص الكافر] أى لا إثم
 قوله [وقال بالأول ابن وهب] أى بأن الإثم فى عرص الكافر لكن
 لا يبلغ به كالأثم فى عرص المسلم ، لأن قدف المسلم العفيف فيه الحد بخلاف الكافر

(١) « الذين الصبيحة » رواه فى الجامع الصغير عن البخارى فى التاريخ عن ثوبان ومن التراد
 من ابن عمر وقال صحيح ولكن جاء البخارى معلقاً فى آخر باب الامعان قول النبي صلى الله عليه
 وسلم « الذين الصبيحة لله ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » فأخرجه ابن حجر فى التمهيد عن مسلم
 عن تميم الدارى وبأن رواه ابن جرير عن تميم الدارى أيضاً عن ابن جرير قال قال البخارى فى تاريخه
 لا يصح إلا عن تميم وذلك لاختلاف آراءه ولذلك لم يذكره فى صحيحه قال ابن حجر وللحديث طرق
 دون ذلك قوة منها عن ابن عباس عند ابن عمر والبراد

(أو غير ذلك) كأدية روحه أو ولد بالطر للروح والوالد وأما بالطر لهما فداحلان في النفس إلح تأمل

• (إلا) إذا كان الإيذاء في النفس أو المال أو العرص من (ما أمر به الشرع من حد أو تعزير) فيه أدية النفس ولا يحرم أو استهلاك مال فيأخذ من ماله مثله أو قيمته أو يكون متدحاً أو فاسقاً فيتكلم فيه ، ولا يحرم إن تحاهر (لخالقة أمر الله) يقتل أورياً أو فسق

• (و) حرم التلدد (سماع صوت أحسية) ليست روحه ولا أمة ومهما حائر— ولو كان شأنه لا يصدر إلا من نحو العواري— إذ جماعهما الأعظم حائر ويعلم منه أن سماع الأحسية ولو شاة حميلة بدون قصد لذة يحور وهو الراح (أو أمرد) فيحرم التلدد وقصده سماع صوته وإلا فيحور

(أو بالطر إليهما) أى ويحرم التلدد بالطر إليهما في غير العورة إذ فيها يحرم ولو بدون قصد لذة والعورة للرجل والمرأة معلومة وقد تقدمت في بابها (أو سماع الملامى— إلا ما تقدم في الكاح— أو بالعاء) أى يحرم سماع العاء بكسر العين المعجمة مع المد وهو الصوت الذى يطرب السامع وأما بالمد مع الفتح فهو النع ، وبالكسر مع القصر اليسار مقابل الفقر وأما

قوله [بالطر للروح والوالد] معناه لا يؤدى الرجل في روحته بأن يحويه فيها ولو برضاها ولا الوالد في ولده بأن يحويه فيه

قوله [فيه أدية النفس] إلح لف ويشر مرتب مع ثقل في التركيب لا يحى قوله [فيأخذ من ماله] أى من مال ذلك الظالم مثل ما استهلكه إن كان متلباً أو حهل قدره

وقوله [أو قيمته] أى إن كان مقوماً علم قدره

قوله [سماع صوت] متعلق بيحرم تنارعه كل من التلدد وقصده قوله [إلا ما تقدم في الكاح] أى ومن ذلك العرنال وهو الدف المعروف بالطار فإنه يحور فعله وسماعه في الكاح ، وأما الكر وهو الطل الكبير والمرهر فبيهما ثلاثة أقوال وتندم بسط الكلام في الوليمة

قوله [فهو النع] قال صاحب المهـ

بصم العين فلعن ليس له معنى (المشتَمِلُ على مُحَرَّمٍ) فإن لم يشتمل على محرم فلكروه ما لم يشتمل على مدح النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله فيبد :

(واللهو) كاللعب بالرد المسمى في مصر بالطاولة فيحرم كان يعوص أو بدونه ، لأنه يوقع العداوة ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وكالشطرنج والسيحة والطاب والمقلة واستظهر بعض كراهة المقلة والطاب وحله بدون عوص واشتغال على محرم وإلا فيحرم اتفاقاً

(واللغز إلا مأمراً في المسابقة) من حوارها بالخيول والإبل والسهم محل كبير الثلاثة يعبر محل كما تقدم تفصيله

(و) يحرم (قولُ الرور) يحتمل أن مراده شهادة الرور فيكون قوله (والباطل) أعم ، ويحتمل أنه عطف تفسير وتكون شهادة الرور داخلة فيه وهي من الكائز ، أن يشهد بما لم يعلم ولو وافق الواقع (و) يحرم (الكذب) اعلم أنه تعزيره الأحكام

• قل ما للبتيم عما جاء •

قوله [فيبد] مثله القوائد التي اشتدلت على توحيد الله والعشق في الحصرة العلية فإنها محدل حديث « إن من الشعر لحكدا »

قوله [واللهو حرام كاللعب] أي وهو معنى الميسر في الآية الكريمة

قوله [وكالشطرنج] إلح آلات للهو مشهورة يسأل عنها أربابها

قوله [وإلا فيحرم اسباقاً] أي بأن كان खेल أو اشتمل على محرم

قوله [إلا مأمراً في المسابقة] أي لغير « كل لمر يلهو به المؤمن باطل

إلا ملاعبة الرجل لا مرأه وتأدبه فرسه ، ورميه عن قوسه »

قوله [وهي من الكائز] إلح أي لما صبح أنه صلى الله عليه وسلم قال

« ألا أنشكم بأكر الكائز ثلاثاً ، قلنا بلى يا رسول الله قال الإشرار بالله وعقوق

الوالدين ، وكان متكئاً فجلس ثم قال ألا وقول الرور ألا وشهادة الرور ها را ل

مكرها حتى قلنا ليته سكت »

قوله [أن يشهد بما لم يعلم] أي ومن باب أولى أن يشهد بما يعلم حلاله ،

فيكون واحداً لإنقاذ نفس معصومة أو مال معصوم من ظلم ، حتى لو حلف لا كفاة عليه عند التثأر وعليه الكفاة عند الناصر

وقسم حرام تكفير التوبة كالإحصار عن شيء غير ما هو عليه لغير ضرورة ومن الكذب الحرام الثناء على الغير بما ليس فيه ، والعرومة على الغير باللسان مع كونه لم يعزم بقلبه ، بل قال فادرك عدنا حياة لعله يتمتع . أو يقتطع به حق امرئ غير حرى ، فتحب منه التوبة وردده أو المسامحة ويكون مندوباً كإحصار الكفار بقوة المسلمين وليس فيهم قوة ويكون مكروهاً كالكذب للروحة

وقيل مباح ، كالكذب للإصلاح بين متخاصمين وإليه أشار بقوله (إلا لضرورة)

(و) يحرم (محران) الشخص (المسلم فوق ثلاث ليال) بأياهما لقوله صلى الله عليه وسلم «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا ويحيرهما الذي يبدأ بالسلام»^(١) من راد على الثلاث فهو حرمة في شهادته ويعلم منه أن محران الثلاث ليس بخرام وهو كذلك بل مكروه لما كان طبع الإنسان العصب وسع له الشارع في الثلاث دون الرائد

(إلا لوجه شرعي) فلا يحرم وليس حرمة كتهجر الشيخ والوالد والروح عند ارتكاب ما لا يسعى وأما محر دى ندعة محرمه فواح ، كأهل الاعتزال والمكس والظلمة إلا لحوف صرر . وأما صاحب ندعة مكروهة . كتطويل

قوله [ويحرم محران الشخص المسلم] أى لا الكافر فلا يحرم محر بل هو الواجب لحمة موالاته

قوله [بل مكروه] وقال أبو الحسن على الرسالة بل هو حائر

قوله [إلا لحوف صرر] أى فيداريهم بظاھر مع محر دم ساطه

قوله [وأما صاحب ندعة مكروهة] أى الندعة تعزيبها الأحكام الخمسة الوحوب كتدوين الكتب ، والدبد كإحداث المدارس ، والكرهة كتطويل الثياب والإماحة كاتحاد الماحل والنوسع في المأكّل ، والحرمة كالمكوس

(١) في المطبأ عن أبي أيوب الأنصاري وذكره الإمام العراقي في إحياء علوم الدين وجرسه العراقي

فقوله معنى عليه

الثياب ، فقيل محرره مندوب ، وقيل مسح
 (والسلام يُحَرِّجُ منه) أى من المحرران إن نوى به الخروج وإلا كان معاقاً
 (ولا يستعى ترك كلامه بعد ذلك) أى بعد السلام الموى به الخروج لأن
 في الترك طس سوء به من نقائه على المحرران ، وإن ترك كلامه بعد السلام ثلاث ليال
 فهو محرر حديد لا يحرم إلا إن راد على الثلاث فإن سلم ناوياً الخروج حرج وهكذا تأمل
 • (و) يحرم على الراحع وقيل يكره (أكل كَسْتُوم) المثلثة ونالعاء كما في
 القرآن أدخلت الكاف كل ماله رائحة كريهة كصلى على غير مطبوح أو لم
 تذهب رائحته بخل وإلا فلا ينع (في مسحد) كان مسحد حطبة أم لا (أو
 دخول) ، لأكله (فيحرم على من أكل شيئاً من ذلك دخول المسحد ولو لم يكن
 به أحد (و) يحرم (حضوره) أى أكل ذلك ومثله الفحل حيث كان يتحتأ
 منه (معامع المسلمين) كصلى عيد ، وحلقت ذكر وعلم ووليمة ومثل أكل
 ذلك من به حرج له رائحة كريهة أو فيه صنان احترر بالمسحد عن السوق
 فلا يحرم بل يكره (ويسعى للعبد) أى يستحب لما يأتي أنه من كمال الإيمان (أن
 يحب لأحبه) المؤمن (ما يحب لنفسه) من الطاعة والأشياء المباحة كالملابس

قوله [إن سلم ناوياً الخروج حرج] محل ذلك إن لم يكن بينهما مريد
 مودة واجتماع على خير وإلا فلا يكفى في الخروج السلام وحده ، بل لابد من
 العود للحالة الأولى

قوله [ويحرم على الراحع] أى لقوله في الحديث الشريف « من
 أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجداً ليؤديها نريح التوم »

قوله [فيحرم على من أكل شيئاً من ذلك دخول المسحد] أى ما دامت
 الرائحة باقية ، فإن أزالها بتىء أو رالت من نفسها فلا مع

قوله [أن يحب لأحبه] احترر به عن الرسول صلى الله عليه وسلم ،
 فإن العبد لا يكون مؤمناً حتى يكون أحب إليه من ماله وولده ونفسه أفاده
 التتائي في شرح الرسالة

قوله [المؤمن] احترر به عن الكافر فلا يحب له شيئاً ما دام كافراً
 وإلا من الإيمان أن يحب له الإسلام وما يترتب عليه من كل ما يتمناه لنفسه

الحسنة (وهو علامة كمال الإيمان) لما ورد في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه »^(١) أى الإيمان الكامل لإد أصل الإيمان حاصل بتصديقه صلى الله عليه وسلم .

• (و) يسعى أى يستحب للعد (أن يعفو عمن ظلمته) أى من مكارم الأخلاق أن يسامح من تعدى عليه بشتم أو صرب أو أحد مال (و) يسعى للعد أن (يتصل من قطعته) أى يصل مودة من قطع

مودته عنه وظاهره العموم وهو أولى من قصره على دى الرحم

(و) يندب للعد أن (يعطى من حرمة) لقوله صلى الله عليه وسلم

« أمرى رى أن أصل من قطعى وأعطى من حرمنى وأعفو عمن ظلمنى »

وروى « ينادى ماد يوم القيامة أين الذين كانت أحورهم على الله ؟ فلا يقوم

إلا من عفا » وروى « من كظم عيظاً وهو يقدر على إسناده ملأ الله قلبه أما

وإيماناً »^(٢) وقد يعرض الحروب لهذه الأشياء لحرف مهسلة

(و) يسعى للعد (أن يكرم حاره) اعلم أن الحار إلى أربعين داراً ،

قوله [أن يعفو عمن ظلمه] إلح قال تعالى فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَمْرُهُ عَلَى اللَّهِ^(٣) وقال أيضاً ﴿ وَلَمْ يَسْرُ وَهَفَرًا إِنْ ذَلِكَ لَشَيْءٌ عَرِّمَ الْأُمُورِ ﴾^(٤)

قوله [أمرى رى] إلح أى ولقوله تعالى ﴿ وَالْكَافِرِينَ الْغَيْظُ

وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ ﴾^(٥) الآية الأصل عدم الخصوصية لإل دليل ولم يقم

دليل على خصوصيته صلى الله عليه وسلم بذلك

قوله [وقد يعرض الحروب لهذه الأشياء] أى التى هى العفو عمن ظلمه

ووصل من قطعه وإعطاء من حرمه

قوله [إلى أربعين داراً] أى من كل جهة

(١) « لا يؤمن أحدكم » من أس - معنى عليه

(٢) « من كظم عيظاً وهو يقدر على إسناده ملأ الله قلبه أما وإيماناً » رواه في الجامع الصغير

عن أنى حررة وقال صميف ذكره ابن أنى دنيا فى دم العصب

(٣) سورة السورى آية ٤١ (٤) سورة السورى آية ٤٣

(٥) سورة آل عمران آية ١٣٤

والكرامة تكون فرض عين أو كفاية أو مندوباً ككف الأذى ودفع ضرر لقادر
والشرى في وجهه والإهداء له .

(و) أن يكرم (صَيْفَهُ) من مال إليك نارلاً لك وقد يكون واحداً إلى آخر
ما تقدم، وسواء كان عيباً أو فقيراً فله الإكرام بكفاية ما يحتاج إليه من فرش ومأكل
ومشرب وتجهيز ماء ليعتسل به حين نروله وحلوس رب الدار دون مكان الصيف
وأن يلقمه بيده فقد قال صلى الله عليه وسلم « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فليكرم حاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم صيفه »^(١) وقال صلى الله
عليه وسلم « إذا أكل أحدكم مع الصيف فلقمه بيده ، فإذا فعل ذلك كتب
له به عمل ستة صيام بهارها وقيام ليلها »

* (وليُحْسِن) العد وحوماً (إلى نفسه بما يقبها موبقات الآخرة والدينا)
كلام جامع وأصح ، سأل الله التوفيق ، ويطلب من العد أن يكون (مُتَحَسِّباً)
متاعداً متعاهلاً (عن عيوب غيره) فلا يطن بغيره إلا حيراً
(ناطراً لعيوب نفسه ، محاسناً لها) للنفس (عليها) أي على الدنوب

قوله [ككف الأذى] إلح لف وبشر مرتب
قوله [ودفع ضرر لقادر] أي باليد أو اللسان
قوله [والشرى في وجهه] أي الشر وطلاقة الوجه
قوله [وقد يكون واحداً] إلح أي لكونه في ترك الإكرام مفصلة أو لكون
الصيف مضطراً ولم يجد سوى من رل به

قوله [إلى آخر ما تقدم] أي في الحار
قوله [بكفاية ما يحتاج إليه] أي على حسب طاقة المروء عبده
قوله [وأن يلقمه بيده] أي إن لم تكن نفس الصيف تألف من ذلك .
قوله [وليحس العد وحوماً إلى نفسه] أي لأن حق نفسه متبهم على
كل الخلق بل سائر المحاسن المأمور بها تعود على نفسه قال تعالى ﴿ إِن أَحْسَنْتُمْ
أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ﴾^(٢)

قوله [ناطراً له يوب نفسه] أي هي الحديت « إذا أراد الله بعد
حيراً نصره عيونه » وقال بعضهم

(١) من أن هرة « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم حاره ومن كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فليكرم صيفه ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليتل حيراً أو لسك » رواه في الجامع
الصغير عن الشحين وأحمد في سنن والسنن وابن ماجه وقال صحيح

(٢) سورة الاسراء آية ٧

(راحياً) من الله الكريم (عُفِّرَ أَنْهًا) فإنها وإن عظمت وكثرت مغفرو
الله أعظم وفي الحديث «أدبك أعظم أم السماء والأرض؟» فقال دني، فقال
صلى الله عليه وسلم «أدبك أعظم أم عفو الله؟» فقال عفو الله تعالى فقال صلى الله
عليه وسلم قل اللهم معصرتك أوسع من ادنوي ورحمتك أرحى لى من على .
(حائضاً من سَطْوَةِ اللهِ تعالى) فإنه وإن أمهل المذنب ربما أحله أحد
عزير مقتدر

سأ الله العفو

معيب على الإنسان يسى عيوبه ويدكر عيباً في أحبه قد احتسب
فلو كان ذا عقل لما عاب غيره وفيه عيوب لو رآها بها اكتسب
قوله [ورحمتك أرحى لى من على] هو معنى قول العارفين الاعتماد
على العمل نقص في الإيمان وفي هذا المعنى قال بعضهم
دنوي وإن فكرت فيها كثيرة ورحمة ربي من ددني أوسع
وما طمعى في صالح قد عملته ولكمى في رحمة الله أطمع
قوله [حائضاً من سطوة الله تعالى] قال تعالى ﴿فَلَا يَأْمُرُ مُكْرَ
اللهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(١) فتحصل أنه يلزمه الرجاء والخوف جمعاً بين هذه الآية
وبين قوله تعالى ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ
لَا تَقْسِطُوا مِن رَّحْمَةِ اللهِ﴾^(٢) فيكون الرجاء والخوف مه كجاحي الطائر
لكن في حال الصحة يعلب الخوف كما قال المصنف رضى الله عنه في الحريدة
وعلب الخوف على الرجاء وسر لمولاك بلا تنائي

فصل ١١ بعض السنن

(سُسْ) عينا (لاكل وشارب) ولوصيآء

• (تَسْمِيَةٌ) ويدب الجهر بها ليسه العاقل ويتعلم الحاهل وإن سبها في أوله أتى بها حيث ذكرها فيقول سم الله في أوله ووسطه وآخره فإن الشيطان يتقايأ ما أكله حارج الإناء والاقتصار على سم الله أحد راححين (ويدب) لأكل وشارب (تناول باليمين) وسبب على كراهة صده (كحمد بعد الفراغ) تشبه في الدب ، ويدب أن يكون سرّاً خوفاً من حصول الحجل للغير قل

فصل

شروع مه في آداب الأكل والشرب والآداب المذكورة ثلاثة أشياء سوانق ومقاربة ولواحق ، من السوانق قوله س لأكل وشارب تسمية إلح وقوله عينا أي خلافاً للسادة الشافعية حيث قالوا إنها سنة كماية إذا قام بها العنص سقط

قوله [أحد راححين] أي والآخر يكملها وهو المعتمد لأن في التكميل تذكار نعمة المععم ورد في الحديث زيادة على التسمية « وبارك لنا فيما رفقنا » وإن كان الطعام لساً يريد على ذلك « وردنا مه »

قوله [تناول باليمين] أي لخر « إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ، وإذا شرب فليشرب بيمينه ، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله » واحتلف الشيوخ في أكله فقيل حقيقة وقيل محارراً عن التمس ، وفيه تني مع قوله في الرواية « إنه يتقايأ ما أكله » :

قوله [كحمد بعد الفراغ] أي وكان صلى الله عليه وسلم يقول عند فرائعه « الحمد لله الذي أطعما وسقانا وجعلنا مسلمين »

قوله [خوفاً من حصول الحجل للغير] إلح هذا هو الفرق بين الجهر بالتسمية وإسرار الحمد

الشع ، ويدب الصلاة والسلام على الواسطة في كل نعمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وقولهم يكره في الأكل أى في أثائه وانتدائه (و) يدب (لعلق الأصابع) ولا تخليد فيما يتدأ بلعقه وسيدكر أنه يتناول غير الحنصر (مما تعلق بها) من الطعام اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان يعلق أصابعه قبل العسل وفيه مراعاة النعمة وهضم النفس ثم بعد لعلقها إن لم يكن في الطعام دسم فلا يطالب بعسلها بل يمسحها بعصها بعض أو في مدبل وإن كان فيه عمر فيدب عسلها كما قال (عسلها بكأشبان) لأن بقاء العمر يورث الحنوص أو الرص أو أذية الهوام له وسيدكر ما يكره غسل اليد به وأما عسلهما قبل الطعام له فالمشهور عندنا الكراهة قال مالك وليس العمل على قوله صلى الله عليه وسلم «العسل يقلل الطعام يعنى الفقر وبعده يعنى اللحم» أى ليس عمل أهل المدينة عليه ومدهمه تقديم العمل على الحديث الصحيح لعلمهم بحاله صلى الله عليه وسلم ما حالوا الحديث إلا لكونه صلى الله عليه وسلم فعل حلافه وقد غسل إماما مالك رضى الله عنه وعما به قبل الطعام فيحمل على ما إذا كان باليد تىء وعليه يقدم رب الطعام وأما بعد الأكل فيقدم الصيف ، كما وقع للإمام مالك مع الإمام الشافعى حين نزل عنده بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام

قوله [أى في أثائه وانتدائه] أى إن قصد التنس

قوله [اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم] أى قولاً وفعلًا فى الحديث «إذا أكل أحدكم طعامه فلا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها» ، راد الترمذى «فإنه لا يدرى البركة في أول طعامه أو آخره» وورد أيضاً «أن من لعلق الأصابع من الطعام وترب عسلتها عوى في نسبه من الحنوص والحنام والرص هو وولده» وورد أيضاً «من التقط فتاتاً من الأرض وأكأها كان كمن أعتق رقبة» وورد «إنه مهر الحور العين وأن من داوم على ذلك لم يرل في سعة»

قوله [فيحمل على ما إذا كان باليد تىء] مثله ما إذا كانت نموس الحنصرين تأنف من ترك العسل ، أو يكون من في المجلس يده حناح للعسل ويقتدى به ، وبالحملة غسل اليد قبل الطعام وإن لم يكن سعة عندنا فهو بدعة حسنة قوله [حين نزل عنده بالمدينة] أى كان الإمام الشافعى صيغاً للإمام مالك

- (و) يندب (تحليل) ما بالأسنان مما يتعلق بها) من نقايا الطعام لقوله صلى الله عليه وسلم «نقوا أفواهكم بالحلال فإنها محالسة الملائكة وليس أصبر على الملائكة من نقايا ما بين الأسنان»^(١) واعلم أنه يجوز بلع ما بين الأسنان إلا لخلطه بدم فليس بمجرد التعبير يصيره محساً حلالاً لما قيل
- (و) يندب (تطيف الفم) بالمضمضة والسواك ويؤكد ذلك عند إرادة الصلاة
- (و) يطلب (تحصيف المعدة) بتقليل الطعام والشراب

قوله [حلالاً لما قيل] أي فإنه قول حكاه بعض شراح الرسالة بقوله وتعير عن حالة الطعام لا يجوز بلعه ، لأنه صار محساً ونظر بعضهم في محاسبته فادعى أنه باق على طهارته ، وقال صاحب المختار محاسبة ما بين الأسنان ليست لمجرد تعيره بل لما يعلب على الطن من مخالطته لتتبع من دم اللثات

قوله [ويندب تطيف الفم] إلح طاهره وإن لم يكن في الطعام دم لما تقدم أنه «ليس أصبر على الملائكة من نقايا ما بين الأسنان» وقوله ويطلب تحصيف المعدة إلح قال في الرسالة ومن آداب الأكل أن تجعل بطنك ثلثاً للطعام وثلثاً للشراب وثلثاً للنفس ، قال شارحها لا اعتدال الحسد وحمته لأنه يترتب على الشبع ثقل البدن وهو يورث الكسل عن العادة ، ولأنه إذا أكثر من الأكل لما بقي للنفس موضع إلا على وجه يصبر به ولما ورد «المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء» أي «وأصل كل داء الردة» والحمية حلو البطن من الطعام ، والردة إدخال الطعام على الطعام قال سهل التستري الحسير كله في حصال أربع بها صارت الأبدال أبدالاً لإحداص الطوبى ، والعزلة عن الخلق ، والصمت ، وسهر الليل وقال العارفون أيضاً الشع من الحلال يقسى القلب ويقل الحفظ ويفسد العقل

(١) لم نثر عنه ، وأما ورد عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «السواك ملهرة للفم مرصعة للرب» رواه أحمد والسنن وأخرجه ابن حبان وصححه الحاكم وتعليقاً ومن ريد من حاله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لولا أنه أشق على أتى لأحرمت صلاة العشاء إلى ثلث الليل ، ولا مرهم بالسواك عند كل صلاة» رواه أحمد والترمذي وصححه وعده الحاكم عن أبي هريرة «لمرست عليهم السواك مع الوضوء» عن أبي دارق وسلم بليل ولا أن اسر على المومنين لا رهم متاجير العشاء والسواك عند كل صلاة وعده ابن أبي حنيفة عن أم حنيفة سنا حسن «لولا أن أشق على أم لا مرهم بالسواك عند كل صلاة كما يتوصون»

على قدر لا يترتب عليه صرر ولا كسل عن عادة ، فقد يكون الشبع سبباً في عادة واحدة فيحب ، وقد يترتب عليه ترك واحد فيحرم ، أو ترك مستحب فيكره وإن لم يترتب عليه شيء فيباح

(و) يندب لك (الأكلُ مما يليك) إن أكلت مع غيرك من غير ولد وروحة ورقيق إدا لا يطلب بالأدب معهم وهم يطلبون وقد أمر صلى الله عليه وسلم عمر بن أم سلمة روح النبي صلى الله عليه وسلم حين أكل معه من نواحي الصحة بقوله صلى الله عليه وسلم له « كل مما يليك » فيكره الأكل من غير ما يليه لأنه يسبب للشره وقال صلى الله عليه وسلم لعكرات رضى الله عنه حين أكل معه ثريداً « كل من موضع واحد فإنه طعام واحد » ثم أتى صلى الله عليه وسلم بطبق فيه ألوان من الرطب فجعل يأكل من بين يديه فقال صلى الله عليه وسلم « كل من حيث شئت فإنه غير لون واحد » فلذا قال المصنف

(وإلا في نحو فاكهة) أى مما هو أنواع كما في الحديث ومحوها كالأطعمة

المختلطة

(و) يندب (أن لا يأخذَ لقمة إلا بعدَ نلغ ما في فيه) فأحدها قل ذلك مكروه يسبب للشره

(و) يندب أن يأخذها (بما عدا الحِصْر) إن لم يحتج للحصر والحاصل أن المطلوب الأكل بالإبهام والسناة والوسطى لما روى عنه صلى الله عليه وسلم « الأكل بأصبع أكل الشيطان وبأصبعين أكل الحمار وبالثلاث أكل الأنبياء » (١) فلا يريد إن لم يحتج لغيرها وقد أكل صلى الله عليه وسلم بالثلاثة وبالأربعة

ويكثر الشهوات ويقوى حدود الشيطان ويفسد الحسد فما نالك بالحرام

قوله [على قدر لا يترتب عليه صرر] أى لأن الحمصة قد تكون شراً من الشبع قال صاحب الردة

واحتسب الدسائس من جوع ومن شبع فرب حمصة شر من التحم
قوله [من غير ولد وروحة ورقيق] أى والجميع لك

(١) « الأكل بأصبع واحدة أكل الشيطان وبأصبعين أكل الحمار وبالثلاث أكل الأنبياء » رواه في الجامع الصغير عن أبي هريرة رضى الله عنه وقال وردا عن أبي أحمد الطبري عن حريه وابن الحارث وقال صغير

بلعة السالك - رابع

وبالحمسة على حسب الطعام

(و) يندب (نية) بالأكل (حَسَنَةً) لحسن متعلقها (كإقامة

السيرة) والتقوى على الطاعة وشكر المعمر

(و) يندب (تَسْعِيمُ المصح) أى المصنوع أو يراد بتعظيمه المنفعة فيه

حتى يصير المصنوع ناعماً يلتذ به ويسهل بلعه ويحف على المعدة

(و) يندب (مصه الماء) وسيدكر محترره وهو أن العتّ مكروه لقوله صلى

الله عليه وسلم «إذا شرب أحدكم فليمص مصاً ولا يع عباً» فإن الكناد

من العب^(١) والكناد بورن عراب وجع الكند ومثل الماء كل مانع كل

(و) يندب (إماتة) لإبعاد (القَدَح) حين التمس حالة الشرب (ثم

عَوْدِهِ) أى القدح لفيه (مُسَمِّياً) عند وضعه على فيه (حامداً) عبد إمانته

يفعل ذلك (ثلاثاً) وهذا هو الراحح ، وقيل يحور الشرب في مرة على حد سواء

والراحح أنه خلاف الأولى أو مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا شرب أحدكم

فليتمس ثلاث مرات فإنه أهأ وأمرأ^(٢) بالهمزة فيهما وأخطأ من قرأهما بالألف

(و) يندب (مُساوكةٌ ميس على اليمين) وإن تعدد (إن كان) على

يمينه أحد قبل معاولة من على يساره ، ولو كان مفصولاً ، فقد ناول صلى الله عليه

وسلم الأعرابي الذي كان على يمينه قبل أى بكر الذي كان حالساً على يساره

وليس لمن على اليمين أن يؤثر غيره بل إن لم يشرب سقط حقه وإن كانوا حالسين

أمام الشارب فيبدأ بأكابرهم

(وكرهه) يقال عب اخمام الماء شرب من غير مص وتندم دليابه

قوله [فقد ناول صلى الله عليه وسلم الأعرابي] إلح أى وورد أيضاً

«أنه صلى الله عليه وسلم أتى شرباً فشرّب منه وعن يمينه علام وعن يساره

الأشباح فقال صلى الله عليه وسلم للعلام أتأذن لى أن أعطى هؤلاء ١ فقال لا والله

(١) «إذا شرب أحدكم فليمص مصاً ولا يمس عباً فإن الكناد من العب» نال من الجامع الصغير

صحيح رواه البيهقي مرسلأ وأورد كذلك من على «إذا شربتم الماء فاشربوا مما لا سربوه مما فإن العب

بورث الكناد» قال رواه الدلمي في حسد الفردوس وقال صحيح

(٢) جاء في الموطأ عن ابن سبيد قال قال رجل لى صلى الله عليه وسلم يا رسول الله إنى لا أروى

من نعن واحد ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «فإن الإماء عن منك ثم نعن»

• (و) يكره (المسحُ في الطعام) لما فيه من إهانة الطعام مما يحرج من الرقيق وعليه يكره ولو أكل وحده ، وسواء كان في يده أو في الإناء وحده بعض بالثاني وقيل العلة أذية الآكل معه وعليه فلا يكره لمن كان وحده

(والشراب) لما ورد من النهي عن ذلك فيهما عن النبي صلى الله عليه وسلم^(١) (كالكتاب) يكره المسح فيه لشره كان فقهاً أو حديثاً قرآنًا وكان صلى الله عليه وسلم يترتب الكتاب ولكن اعترض ابن عمر على ابن أبي ريد بأنه لم يثبت حديث يعيد النهي عن المسح في الكتاب (اهـ) ولكن قد يقال ابن أبي ريد مطلع ومن حفظ حجة على من لم يحفظ

(و) يكره (التنفس في الإناء) حال الشرب وقد تقدم أنه يندب التنفس خارج الإناء وربما كان نفسه كريهاً فيعبر الإناء حتى يصير ذا رائحة كريهة يعرفها حتى الساء ويتكلمون بنقح في الشارب كما قرره شيخنا الأمير (و) يكره (التناول) للمأكل والمشروب (و) اليد (اليسرى) حيث أمكن باليمين (و) يكره (الاتكأ) حال الأكل على حبه (والافتراش) التربع بل

يا رسول الله لا أوتر نصيبى منك أحداً قال فقله رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده « يعنى أعطاه

قوله [وحصه بعض بالثاني] أى الطعام الذى في الإناء

قوله [يترتب الكتاب] أى وقد شاع على الألسنة ما حاب كتاب ترب

قوله [ومن حفظ] إلح من اسم موصول مبتدأ وحفظ صلته وحجة خبره

وعلى من لم يحفظ متعلق بمحذوف صفة لحجة

قوله [بنقح في الشارب] أى فله معنى أنهم يقولون إن فله أبحر

قوله [ويكره الاتكأ] إلح مثل مالك عن الرجل يأكل وهو واضع يده

على الأرض ٤ فقال إني لا أنتعيه وأكرهه وما سمعت فيه شيئاً ، والسة الأكل حالساً على الأرض على هيئة مطش عليها ولا يأكل مصطحعاً على بطنه ولا متكئاً على ظهره لما فيه من البعد عن التواضع ووقت الأكل وقت تواضع

(١) أحدث السائق في المواضع أن مروان بن الحكم سأل أبا سعيد أسمع من رسول الله

صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن المسح في الشراب فقال له أبو سعيد نعم وساق ما تقدم

المطلوب حلوس كحلوسه صلى الله عليه وسلم أن يقيم ركته اليمنى أو مع اليسرى أو يجلس كالصلاة وحشا صلى الله عليه وسلم مرة على ركنتيه حين أهديت له شاة فقيل له ما هذه الجلسة ؟ فقال صلى الله عليه وسلم « إن الله جللى عبداً كريماً ولم يجعلى حاراً عبداً »^(١) وقال « إنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد »^(٢) لأن السيادة والعظمة إما تكون لله تعالى

(و) يكره الأكل (من رأس التريد) لأن التركة تنزل على وسطه، وفي رواية « إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يأكل من أعلى الصفحة » وهذه تشمل غير التريد والتريد ما يفت من الحمر تم يبل بالمرق وإن لم يكن لحم ، ولا يسمى قسم الرعيف بالحمر بل باليد ولا يقسم من وسطه بل من حواشيه والسنة في اللحم أن يؤكل بعد الطعام وأن يهش قال صلى الله عليه وسلم « خير لإدامكم اللحم »^(٣) وقال

وشكر الله على نعمه (أه)

قوله [أن يقيم ركته اليمنى] إلح أشار الشارح لثلاث هيئات لحلوس الأكل قوله • [وإن لم يكن لحم] أى رائد فوق المرق وإلا فالمرق لا يكون إلا للماء الذى طبخ فيه اللحم كما أن التريد اسم للمفتوت فيه كما قال الشاعر
إذا ما الحمر تأدمه بلحم هذا وأمانة الله التريد
ويقاس عليه في الآداب كل فت في طعام لأنه يسمى تريداً عرفاً وإن كان لا يسمى تريداً شرعاً

قوله [أن يؤكل بعد الطعام] أى حيث شذ فما شاع من قولهم ابدءوا بسيد الطعام فعلى فرض صحته لم يأخذ به مالك

قوله [خير لإدامكم اللحم] ليس فيه ولا فيما بعده دليل على النهش

(١) « إن الله جللى عبداً كريماً ولم يجعلى حاراً عبداً » قال في الخامع الصغير حديث حسن من عبدة الله بن بسر رواه ابو داود وابن ماجة

(٢) « إنما أنا عبد آكل كما ناكل العيد وأسرب كما يشرب العيد » قال في الخامع الصغير من أس رواه ابن عدى في الكامل وقال صغير

(٣) « خير لإدام اللحم وهو سيد الإدام » رواه في الخامع الصغير من أس وقال من السهمى في شعب الإيمان وقال صنف

صلى الله عليه وسلم « سيد إدام الدنيا والآخرة اللحم » ^(١)

(و) يكره (عسل اليد بالطعام) . كدقيق الحنطة ، وكذا مسح اليد به وهذا هو المعتمد وقيل يجوز لأن الصحابة كانوا يمسحون أيديهم من الطعام في أقدامهم وهي أدنى من اليد ويشمل الطعام دقيق الترمس والحلثة وروى عن مالك أنه لا بأس بالتدليك به في الحمام ، ومذهب أبي حنيفة ليس بطعام قبل أن يخلو بالماء (كالحالة) أى بحالة القمح لما فيها من الطعام بخلاف بحالة الشعير فلا كراهة في العسل بها ومثل بالحالة لأنها يتوهم فيها عدم الكراهة ولا فرق في الكراهة بين رمس المسعة وغيرها

(و) يكره (القرآن في كسَمَر) أى أحد اثنين في مرة ولو كان ملكه حيث أكل مع غيره لثلاث يسب للشرة ، فإن كان الغير شريكا بشراء أو غيره فيحرم للاستئذان برائد إن استوا في الشركة أما وحده أو مع عياله فلا يكره (والشرة في كل شيء) مكروه (وقد يحرم) كما قلنا في الشركة

والمناسب أن يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم « أدن العظم من فيك فإنه أهأ وأمرأ » قوله [وهي أدنى من اليد] أى فإن كانت الكراهة من أحل التهاون فهي المسح بالرحل أعظم تهاونا وحيثد فلا كراهة ، لأن فعل الصحابة حجة قوله [قبل أن يخلو بالماء] عائد على دقيق الترمس والحلثة

قوله [فيحرم للاستئذان برائد] قال المراوى احتلف هل النهي للأدب أو لثلاث يأخذ كل واحد أكثر من حقه ؟ فعلى الأول يكون نهى كراهة ، وعلى الثاني يكون للحرمة قال الأقصهسى مسألة هل الطعام المقدم للصيوف يملكونه بمجرد التقديم أولا يملكونه إلا بالأكمل ؟ وعلى كل لا يجوز للواحد من الصيوف أن يعطى أحداً منه شيئاً بغير إذن صاحبه بآء على أنه لا يملكه إلا بالأكمل أو بغير إذن من بقية أصحابه بآء على ملكهم له بالتقديم ، فعلى الأول العبرة بإذن بعضهم ، وعلى الثاني العبرة بإذن صاحب الطعام

فصل في بعض السنن

سيدكر أنها كهاية

(لداحل أو مارّ على غيره) أو راكب على ماش أو راكب فرس على راكب
 نعل أو حمل أو حمار وراكب النعل على راكب الحمار ، لكن يحرج الكافر
 من عموم الغير ، إذ يكره بدوهم بالسلام فإن سلموا علينا بصيغتنا رددنا عليهم
 (السلامُ عليه) على الغير وقد ورد «مَسَّ قَالَ السلام عليكم كتب الله له
 عشر حسنات ، وإذا قال ورحمة الله كتب له عشرون حسنة ، وإذا قال
 وبركاته ، كتب له ثلاثون حسنة » وقال تعالى ﴿ وَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا
 عَلَى أَنْفُسِكُمْ ۖ ﴾^(١)

تم بين صيغة السلام الذي تتوقف السنة عليها بقوله

(نَأْنُ يَقُولَ) الرجل أو غيره (السلامُ عليكم أو سلامٌ عليكم) أي
 عليكم السلام فلا بد من ميم الجمع ولو كان المسلم عليه أنى واحدة ، وإلا فلا يكون

فصل

قوله [سيدكر أنها كهاية] أي على المشهور

قوله [لكن يحرج الكافر من عموم الغير] مثله شاة ليست محرماً وقاصي
 حاحة وسكران ومحزون ومن تعلم أنه لا يرد سلاماً

قوله [سلموا علينا بصيغتنا رددنا عليهم] قال النووي ويبقى الطرلو سلم
 واحد ممن لا يس السلام عليه هل يجب رد السلام أولاً^١ ويظهر عدم وجوب
 رد سلامه فإذا علمت ذلك فقول الشارح رددنا عليهم أي لا على سبيل الوجب ،
 وإنما يندب لقوله تعالى ﴿ وَقُولُوا لِنَاسٍ حُسْنًا ۖ ﴾^(٢)

قوله [كتب له ثلاثون حسنة] أي فالأفضل الجمع

قوله [فلا بد من ميم الجمع] أي لأن مع المسلم عايه الحفظة وهم

(٢) سورة العنق ٨٣

(١) سورة النور آية ٦١

أتيا بالنسبة وأما تعريف سلام الانتداء ففيه خلاف حري المصنف على أنه لا توقف عليه السة وقال أبو الحسن السلام في الانتداء لا يكون إلا معروفاً قال شيخنا العدوي عليه سحائب الرحمة والرصوان لأنه الوارد ، خلافاً لمن قال يكفى أن يقول سلام عليكم

(وَوَحَّسَ) على المسلم عليه (الرد) على المسلم (مثل ما قال) فعلى هذا لو اقتصر على عليكم السلام مع كون المسلم راد لا يجوز ولكن قال شيخنا الذي يعيده التلقين الحوار ، حيث قال إن راد لفظ الرد على الانتداء أو نقص حار ومحوه في المعونة (كناية فيهما) أى في الانتداء والرد على المشهور وقيل الانتداء فرص كناية والرد فرص عين واعلم أنه لا بد من الإجماع عند الإمكان نعم إن كان المسلم أصم يرد عليه بالإشارة ما لم يفهم من اللفظ ولا فيكون له اللفظ والإتيان بالواو في الرد أفصل على الراح ويكفى الرد إن حذف ميم الجمع كما يكفى لو نطق فيه بصيغة الانتداء

(وَبَدَّ لِلرَّادِّ الرِّيَاذَةَ لِلدَّرَكَةِ) حيث اقتصر المسلم على أقل منها على ما قاله وهو المشهور من وجوب الرد مثل الانتداء ، وأما على كلام التلقين فالدب ولو أتم المسلم بالدركة تأمل

كجماعة من بنى آدم

قوله [لأنه الوارد] أى ويثبت فالمعتمد أنه لا بد من تعريف سلام الانتداء والإتيان بميم الجمع بخلاف رد السلام

قوله [الرد على المسلم] إلح إما وجب الرد لقوله تعالى ﴿وَأَدَّ حُبِّيْنِمُ يَتَحَبَّيْنَهُ فَحَبَّيْوْا بِحُسْنٍ مِنْهَا أَوْ رُدُّوْهَا﴾^(١)

قوله [نعم إن كان المسلم أصم] مثله العيد

قوله [يرد عليه الإشارة] الباء للمصاحبة أى يرد عليه باللفظ مصاحباً للإشارة لا أنه يرد بالإشارة فقط

قوله [وأما على كلام التلقين] أى من حوار القص في الرد وتقدم عن الشيخ العدوي ما يعيد اعتماده

(والمصافحة) مدونة على المشهور وقيل مكروهة ، وهو وصح أحد الملاقين بطن كفه على بطن كف الآخر إلى آخر السلام أو الكلام لقوله صلى الله عليه وسلم « تصافحوا يذهب الغل عنكم »^(١) ، وتهادوا تحابوا وتذهب الشجاء »^(٢) قوله صلى الله عليه وسلم « يذهب » محذوف في جواب الأمر حُرِّك بالكسر تحليصاً « والغل » بكسر العين الحقد ، فاعل « يذهب » و « تهادوا » مفتوح الدال و « الشجاء » بالمد

ويكره حطف اليد بسرعة كما يكره تقبيل يد نفسه بعد المصافحة وتقبيل يد صاحبه حينها على ما يأتي في المصنف ولا تخور مصافحة الرجل المرأة ولو متحالة ، لأن المباح الرؤية فقط ، ولا المسلم الكافر إلا لصورة (لا) تندب (المعانقة) بل تكره عند مالك وهو المشهور لأنه — وإن ورد أنه صلى الله عليه وسلم عانق سيدنا جعفرًا حين قدم من السفر — فعلة الكراهة —

قوله [والمصافحة] معطوف على الريادة وحله السارح مبتدأ حره محذوف ، وهو لا دليل عليه في الكلام قوله [لقوله صلى الله عليه وسلم تصافحوا] إلح أي ولحر « مامن مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا عمر لهما قبل أن يفترقا »

قوله [والشجاء بالمد] أي وهي العصاء قوله [ولا تخور مصافحة الرجل المرأة] أي الأحسية وإما المستحسن المصافحة بين المرتين لا بين رجل وامرأة أحسية . والدليل على حسن المصافحة ما تقدم وقوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له « يا رسول الله الرجل مما يلقي أحاه أو صديقه أيجي له قال لا قال أهيارقه ويقبله ؟ قال لا قال أفيأحده يده ويصافحه ؟ قال نعم » قال المعراوي وأقوى بعض العلماء بحوار الإحصاء إذا لم يصل لحد الركوع الشرعي قوله [جعفرًا] أي ابن عمه أبا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه

(١) عن ابن عمر « تصافحوا يذهب الغل عن ثوبكم » قال في الجامع الصغير صحب رواه ابن عدى في الكامل

(٢) « تهادوا تحابوا وتصافحوا يذهب الغل عنكم » عن أبي هريرة رواه ابن عساكر وقال في الجامع

من كون العوس تعمرها - منعية فيه صلى الله عليه وسلم وقال سميان بن عبيدة وهو من كبار المختلطين بخوارها ويشهد له قول الشعبي « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا التقوا تصافحوا وإذا قدموا من سفر تعانقوا » وهذا يرد على المشهور ، لأن العمل حجة لكن المعتمد ما تقدم

(و) لا يندب (تقبيلُ اليدِ) بل يكره والمراد يد العير ، وأما يد نفسه فليس الشأن فعل ذلك ، وإن وقع فيكره ومحل كراهة تقبيل اليد إن كان المقبل مسلماً فلو قبل يدك كاهن فلا كراهة

(إلا لمن تَرَحَّيَ بركته) وعليه محمل ما صرح « أن وفد عبد القيس لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم اندروا يديه ورحله » وروى أن سعد بن مالك قبل يده صلى الله عليه وسلم (من والد وشيخ وصالح) فلا يكره بل يطلب وحكم غير اليد من الأعضاء كالرأس والكف والقدم كاليدين بهياً وطناً وقال سيدي أحمد رروق نعماً الله به وعمل الناس على الحوار لمن يتواضع له ويطلب إبراره

(والاستئذان واجب) بالإجماع لقوله تعالى ﴿وإذا سَأَلَكَ الظَّاهِلُ مِنْكُمْ الْحِلْمَ

قوله [لأن العمل حجة] قد يقال إن مالكاً رأى أن عمل أهل المدينة على عدم فعلها

قوله [وروى أن سعد بن مالك قبل يده] أى وروى أبصاً « أن أعرابياً قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أرني آية فقال اذهب إلى تلك الشجرة وقل لها النبي صلى الله عليه وسلم يدعوك فتحركت يميناً وتمالأ وأقبلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهي تقول السلام عليك يا رسول الله فقال له قل لها ارحني فقال لها ارحني فرجعت كما كانت فقبل الأعرابي يده ورحله صلى الله عليه وسلم »

قوله [لمن يتواضع له ويطلب إبراره] أى لأن في ترك ذلك مقاطعة وشحشاء خصوصاً في زماننا هذا

قوله [واجب بالإجماع] أى على مريد الدحول ووجوب الفرائض دل عليه الكتاب والسنة كما أفاده الشارح

فليستأذنبوا^(١) ولقوله صلى الله عليه وسلم لرحل، قال يا رسول الله أستاذان على أذى ؟ قال صلى الله عليه وسلم « نعم » قال إلى معها في البيت فقال صلى الله عليه وسلم « أستاذان عليها ، أتحب أن تراها عريانة ؟ » من ححد وحوه يكفر لوروده كما تقدم وعلم ضرورة

(إذا أراد دخول بيت) مفتوحاً أو معلقاً حيث كان ، لا يدخل إلا بإذن ، لا نحو حمام ومذيق وبيت قاص وطبيب وعالم حيث لا حرج في الدخول بلا إذن وإلا فكغيرها (يقول سلامٌ عليكم) علمت حكم السلام وقد حرى المصنف على أنه يقدم على الاستئذان وقال ابن رشد يسلم بعد الاستئذان (أأدخل ؟) يقول (ثلاثاً) ولا يريد حيث علب على طه السماع ويقول مقام «أأدخل» نقر الباب ثلاثاً ولو مفتوحاً والتصحیح ، ويكره الاستئذان بالدكر

(فإن أذن له) فليدخل ولو جاء الإذن مع صبي أو عذ حيث وثق بحبرهما لقربة وإن قيل له من أنت ؟ فيقول فلان باسمه لا سحر أنا فإنه أنكر صلى الله عليه وسلم على من قالها ومحل وجوب الاستئذان إن كان بالبيت أحد لا يحل النظر لعورته بخلاف الروحة والأمة ليس معهما غير فيبدد وهل يحب على الأعمى قولان

(وإلا) يؤذن له بعد الاستئذان ثلاثاً مع طس السماع أو قيل له ارجع (رجع) وحوماً ولا يلح ولا يتكلم بقبیح ولا يدخل إلا بعد الإذن لا بمجرد

قوله [ويكره الاستئذان بالدكر] أى لما فيه من جعل اسم الله آلة

قوله [فإنه أنكر صلى الله عليه وسلم على من قالها] أى حيث حرج له

صلى الله عليه وسلم وهو يقول أنا أنا وإعما كره بها لأنها لا تعين المقصود ، ولأنها هلك بها من هلك كعمرعون وإبليس

قوله [قولان] الطاهر مهذا الوجب لعدم قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا﴾^(٢)

قوله [رجع وحوماً] أى لقوله تعالى ﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا

الاستئذان كما يقع من العوام وأمثالهم
 • (ويُذَبَّ عيادةُ المريض) لقوله صلى الله عليه وسلم « ما من رجل يعود مريضاً إلا أخرج معه سبعون ألف ملك يستمعون له حتى يصبح »^(١) ومحل الذب إذا كان عنده من يقوم به لأنها مرض كناية حيث تعدد من يقوم به ولا تعينت ويطلب بها ابتداء القريب فالصاحب فأهل موضعه ، فإن ترك الجميع عصوا والعائد يكون ذكراً أو أنثى وإن أحسب بدون حلوة (ومنه) أى من أفراد المريض الذى يعاد (الأرْمَدُ) وصاحب صرس وذمل على الراح

(و) يذب (الدعاءُ له) أى للمريض وإن كان لا يكره المريض وضع اليد عليه نذب وضعها ومن أحسن الدعاء أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك ويعافيك ، سعيًا للوارد بذلك
 (و) يذب للعائد (طلبُ الدعاء منه) أى من المريض وترك المدبوف خلاف الأولى

(و) يذب (قصرُ الجلوسِ عنده) ما لم يطله وكثرة الجلوس بدون طلب مكروه أو حرام
 (و) يذب أن (لا يتطلع كما في البيت) من الأمتعة وقد يحسب ورعاً يشعر به المصنف

فَارْجِعُوا هُوَ أَرْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ عَلَيْهِمْ^(٢)

قوله [لقوله صلى الله عليه وسلم ما من رجل] إلح أى ولقوله أيضاً « من عاد مريضاً حاص في رحمة الله فإذا جلس عنده استقر فيها ، ومن توصاً فأحسن الوصوء ثم عاد مريضاً أبعد الله عن النار سبعين حريماً »
 قوله [الأرْمَدُ] إلح أى وأما ما ورد من أن صاحب هذه الثلاثة لا يعاد فقد صعبه بعض المحدثين

قوله [ورعاً يشعر به المصنف] أى حيث أتى بلا التي تكون للهوى

(١) من عل من أن طالب « ما من رجل يعود مريضاً سعيًا إلا أخرج معه سبعون ألف ملك يستمعون له حتى يصبح (يأتى عليه الصباح) ومن أماء مصححا خرج معه سبعون ألف ملك يستمعون له حتى يمشي » قال في الجامع الصغير صحيح ورواه عن أنى داود والحاكم في مسنده
 (٢) سورة النور آية ٢٨

(و) يجب على العائد أن (لا يُقَسِّطَهُ) من العافية لإد فيه حاية الأدية ،
ويدب تقليل السؤال عن حاله ، فكثرة مكروهة ، وقد يحرم ويدب أن يظهر
له الشفقة لعدم ظهورها بالسكوت خلاف الأولى وإظهار صدها من التشمى
فيه حرام للأدية ويدب الحشوع حال الخلوص عنده وأن يشره بثواب المريض
ويطلب من المريض أن لا يصيب ما عليه من الطاعة وأن يكثر الرجاء وعدم التشكى
إلا لمن يرحى دعاؤه ولا يحرج في كلامه ولا يتوكل على طبيب عبد الدواء

(ونُدِبَ للعاطس) حيث لم يكن في الصلاة (حَمْدُ الله) أى قوله
الحمد لله ، فقط على المعتمد وقيل يريد « رب العالمين » كعمل ابن مسعود
وقيل يريد « على كل حال » كعمل ابن عمر وقيل يقول ُ الحمد لله
حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كعمل غيرها

(و) يجب على من سمع العاطس المسلم - كماية - حيث لم يكن المشتم في
الصلاة ولم يكن العاطس امرأة يحشى من كلامها العنة وإلا فلا تشميت - (تشميته
ببرحمتك الله) بدون ميم الجمع ، فإن كان العاطس كافراً قال له هداك الله
(إن سَمِعْتَهُ) أى سمعه بحمد الله أو سمع شخصاً يشتمه ، لكون ذلك الشخص
سمع حمده ، لكن يقال حيث شتمته العير سقط فرض الكماية ؟ نعم ، على قول

والأصل فيه التحريم

قوله [ويطلب من المريض] أى على سبيل الوحو في الواجب والذنب
في المدبوب ويكون على حسب الطاقة

قوله [ولا يحرج في كلامه] أى عن الحدود الشرعية بالكلمات المستقحة شرعاً
قوله [ولا يتوكل على طبيب عبد الدواء] أى بل يقصر توكله على
الله والتداوى لا يباى ذلك لأن الكل من عبد الله

قوله [حيث لم يكن في الصلاة] أى وأما لو كان فيها فيكره له ذلك مع
صحة الصلاة

قوله [حيث لم يكن المشتم في الصلاة] أى فإن كان فيها وشتم
غيره بطلت إن كان متعمداً عالماً أنه في الصلاة وإلا سجد للسهو

قوله [تشميته] أى ولو تسب في العطاس

صاحب البيان إن التشميت فرض عين ويشهد له قوله صلى الله عليه وسلم «حقاً على كل من سمعه أن يقول له يرحمك الله» فإن لم يسمعه إلح فلا يطلب التشميت نعم يندب له أن يذكره كما قال

(وتذكيره إن نسى) العاطس الحمد لله ، وأعلم أنه إن عطس فوق ثلاث سقط طلب التشميت ويقول له أنت مصوبك ، أى مكرم عافاك الله ، وهذا إن توالى الرائد وإلا فيشمت

(ويندب) للعاطس (ردّه) يعمر الله لنا ولكم) ميم الجمع لأن الملائكة تشمت (أو) يرد بقوله (يهديكم الله ويصلح بالكم) حالكم والأولى الجمع لا يقال الدعاء بالهداية للمؤمن من تحصيل الحاصل لأننا نقول المراد بالهداية لتعصيل الإيمان وقد أمر الله بطلبها في كل ركعة من الصلاة «اهدنا الصراط المستقيم» (اه ملحصاً) شيخنا العذوي رضى الله عنه

(ويندب للمتائب) بالثلاثة وبالماء والمهر لا نالوا أى لم يفتح فاه بسب الحارات المحتمة من الأكل الكثير ومن الشيطان للكسل ولذا لم يتشأب به (وصعُ يند) يمي أو طهر اليسرى أو أى شيء يجمع دخول الشيطان في فيه وبعد التناوب يتمل طريق حفيف ثلاثاً إن كان في غير الصلاة (ولا يعوى كالكلب) لأنه فعل قبيح عرفاً

(ويندب كثرة الاستعمار) لما ورد في ذلك قال تعالى ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا

قوله [وتذكيره إن نسى] أى أن يقول «الحمد لله رب العالمين»

كما قال بعضهم

من يسقى عاطساً بالحمد يأمن من شوص ولوص وعلوص كداوردا
عيت بالشوص داء الصرس تم بما يليه للأذن والطن استمع رتدا

قوله [سب الحارات المحتمة] أى وقد يكون لمصر

قوله [أو طهر اليسرى] أى لا ناطها لأنه معد لإزالة الأقدار

قوله [إن كان في غير الصلاة] أى وأما في الصلاة فيبطلها التعل إن

كان عمداً أو جهلاً

رَبِّكُمْ إِنَّهُ كَانَ عَمَّارًا»^(١) وقال تعالى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾^(٢)
وقال تعالى ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣) وقال صلى الله عليه وسلم
« من استغفر الله دبر كل صلاة ثلاث مرات فقال استغفر الله العظيم الذي
لا ياله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه عرفت دبره وإن كان قد فرغ من الرحمة »^(٤)
ويسعى أن يستغفر للمؤمنين لقوله صلى الله عليه وسلم « من استغفر للمؤمنين والمؤمنات
كتب الله له بكل مؤمن ومؤمنة حسنة »^(٥) وقال صلى الله عليه وسلم « الاستغفار
محملة للذنوب »

(و) يدب (الدعاء) قال تعالى ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾^(٦) إن قلت
وعده حق فإذا طلب العبد ما لم يكن في علمه حصوله فيلزم إما إخلاف الوعد
أو غير ما تعلق به العلم . قلت أحيب بأن وعده تعالى بالإحابة لا بخصوص
المطلوب أو أنه لا يوفق لطلب ما لم يعلم حصوله وقال صلى الله عليه وسلم « الدعاء
مفتاح الرحمة »^(٧) وفي رواية « الدعاء سلاح المؤمن »^(٨) وفي رواية « الدعاء حد
من أحاد الله »^(٩)

قوله [وإن كان قد فرغ من الرحمة] نال عليه لأنه من أكثر الكائنات
بعد الشرك بالله

قوله [أن أصل أو أصل] إلح الأول في كل مسي للمفاعل والثاني مسي
للمفعول ، ومعنى الجميع ظاهر

(١) سورة نوح آية ١٠

(٢) سورة الانفال آية ٣٣

(٣) سورة البقرة آية ١٩٩

(٤) عن البراء رواه الجامع الصغير عن أبي يعلى عن مسنده وابن السني وقال صحيح

(٥) رواه في الجامع الصغير عن عاصم عن ابن السني وقال صحيح

(٦) الدعاء مفتاح الرحمة والوصول مفتاح الصلاة والسلاة مفتاح الخه وعن ابن عباس قال في

الجامع الصغير عن الدلمي عن مسند الفردوس وبال صحيح

(٧) « الدعاء سلاح المؤمن وعماد الدين ونور السموات والأرض » عن علي بن ابن طالب قال في

الجامع الصغير صحيح لاني يعلى في مسنده

(٨) « الدعاء حد من أحاد الله محمد نرد النساء بعد ان يرم » قال في الجامع الصغير رواه

ابن عساكر رملا - صحيح

(و) يندب (التعود في جميع الأحوال) كعند دخول المنزل يقول سم الله ما شاء الله ، وعند الخروج كما روى عنه صلى الله عليه وسلم كان يقول عند خروجه من المنزل « اللهم إني أعوذ بك أن أصل أو أصبل أو أدل أو أذل أو أظلم أو أظلم أو أجهل أو يجهل عليّ » وروى إذا قال عند خروجه « سم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قال كعب بن وهيد ووقيت فتصر عنه الشياطين » الحديث

(وأحسسه ماورد في الكتاب) نحو ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (والسنة) كقوله صلى الله عليه وسلم « سيد الاستعصار اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت » الحديث وقوله صلى الله عليه وسلم « اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الخس والخذل وأعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرحال » وقد علمه صلى الله عليه وسلم لرجل أتته الدين قال الرجل بعد مدة قليلة فاص حيرى على الحيران (ولا سيما عند النوم) فقد كان صلى الله عليه وسلم عند اليوم يصبح يده اليمنى تحت حده الأيمن بعد أن يصطحب على شقه الأيمن ويده اليسرى على فحده الأيسر ثم يقول « اللهم باسمك وصعت حتى وباسمك أرفعه اللهم إن أمسكت نفسي فاصرها وإن أرسلتها فاحفظها مما تحفظ به الصالحين من عبادك اللهم إني أسلمت نفسي إليك وألحأت طهرى إليك وفوصت أمرى إليك ووجهت وجهى إليك رهة ملك ورعة إليك لا محاً ولا ملحاً منك إلا إليك أستعرك وأتوب إليك آمين نكتاك الذى

قوله [الحديث] تمامه « ويقولون ما تصنعون عند رجل قد كفى وهدى ورقى » أفاده المروى

قوله [لا إله إلا أنت الحديث] تمامه « خلقتى وأنا عندك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك علىّ وأبوء بدنبي فاصبرنى فإنه لا يعمر الذنوب إلا أنت »

قوله [ولاسيما عند النوم والموت] هكذا في نسخة وقد شرح عليها الشارح وفى نسخة بأيدينا ليس فيها ذلك

أوتلت وآمنت برسولك الذي أرسلت فاعصرلي ما قدمت وما أحرثت وما أسرت وما أعلنت أنت إلهي لا إله إلا أنت رب قبي عدالك يوم تبعث عبادك» .

(و) خصوصاً يتأكد الدعاء عند علامات (الموت) فإنه وقت شدة وحضور الغفائات ويدعو سحر « ربما آتانا من لذك رحمة وهي لنا من أمرنا رشداً اللهم هون علينا سكرات الموت »

• (ويحور الرقي) جمع رقية وتكون (بأسماء الله) وبأسماء النبي صلى الله عليه وسلم والصالحين (وبالقرآن) ويتحرى ما يباس وإن كان القرآن كله شعاء على أن من في قوله تعالى ﴿وَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ للبيان (وقد ورد) الرقي بأسماء الله، كما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان يعود أهل بيته بيده اليمى ويقول

قوله [فاعصرلي ما قدمت وما أحرث] تعليم منه عليه الصلاة والسلام لأئمة لعصمته من الدنوب وهذا أحسن ما يحمل عليه الحديث ، وهذا الدعاء مجموع من عدة أحاديث مع زيادة ويقص غير محلي
قوله [ويحور الرقي] غير ما لحار رداً على من توهم المانع واستدل بالحديث الآتي وهو قوله صلى الله عليه وسلم « يدخل الحمة من أمي سبعون ألفاً إلح » ويأتي الجواب عنه

قوله [ويتحرى ما يباس] أي والأولى تحرى الآيات والسور التي ورد استعمالها في التعودات والرقي

قوله [على أن من] إلح أي وهو المعتمد فأى آية من كلام الله شعاء ولو اشتملت على دم لأن شعاءها من حيث ترها من الله

قوله [كما في الصحيحين] أي وفي صحيح مسلم أيضاً عن عثمان ابن العاص « أنه شكاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعاً يحده في حسده مد أسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم صعب يدك على الذي تألم من حسدك وقل بسم الله ثلاثاً وقل سبع مرات أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر قال ففعلت ذلك فأذهب الله ما كان من الألم فلم أرل أمر بها أهلي وعيبرهم » (٥١) وكأن المصنف يقول هذا إذا رقي بعنه فإن رقي غيره قال أعيده أو أعيدها بعزة الله وقدرته من شر ما يجد ويحاذر

« اللهم رب الناس أذهب الناس أشف أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يعادر سقما » وأقر صلى الله عليه وسلم من رقى بالماتحة وقال « أحق ما أحدتم عليه أحرأ كتاب الله »^(١) وكان صلى الله عليه وسلم إذا اشتكى يقرأ على نفسه الإخلاص والموعدتين ويمت في يديه ويمسح بهما ما استطاع من حسده

(و) تحور (التميمة) أى الورقة المشمولة (بشيء من ذلك) المذكور من أسمائه تعالى والقرآن لمريض وصحيح وحائض ونساء وبهيمة بعد حملها فيما يقبها ، ولا يرق بالأسماء التى لم يعرف معناها قال مالك ما يدريك لعلها كسر ،

قوله [وقال أحق ما أحدتم عليه أحرأ كتاب الله] أصل هذا الحديث عن أنى سعيد رضى الله عنه قال « انطلق نهر من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فى سفرة سافروها حتى رلوا على حى من أحياء العرب فاستصافوهم فأبوا أن يصيبوهم فلدع سيد ذلك الحى فسعوا له بكل شىء لا يبعه شىء فقال بعضهم لو أتيتهم هؤلاء الرهط الدس رلوا بكم لعله أن يكون عند بعضهم شىء فأتوهم فقالوا يا أيها الرهط إن سيدنا لدع وسعياله بكل شىء لا يبعه شىء فهل عند أحد منكم شىء ؟ فقال بعضهم نعم لى والله لأرقى ولكن والله لقد استصفاكم فلم تصيبوهم ما أنا براق لكم حتى تفعلوا لنا حملا فصالحوهم على قطيع من العجم فانطلق وحمل يتمل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين فكأما نشط من عقال ، فانطلق يمتى وما به قلة قال فأوفوهم حمالهم الذى صالحوهم عليه ، وقال بعضهم اقتسموا فقال الذى رقى لا تفعلوا حتى تأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له الذى كان فسطر ما يأمرنا ، فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له فقال وما يدريك أنها رقية ؟ فقال قد أصبتم اقتسموا واصرروا لى معكم سهداً فصحبك النبى صلى الله عليه وسلم ، (اهـ من مختصر ابن أبى حذرة) فقله ان أحق ما أحدتم عليه أحرأ كتاب الله قاله فى بعض روايات تلك التصة

قوله [وحائض ونساء] أى وحسب

قوله [ولا يرق بالأسماء التى لم يعرف معناها] أى ما لم تكن مروية عن ثقة كالمأخوذة من كلام أنى الحسب المتادلى كذاثرته والأسماء التى فى أحزاب السيد الماسوق والمحالوتية

وكره مالك الرقية بالحديد والملح ويحوي حاتم سليمان وقال لم يكن ذلك من أمر الناس القديم إن قلت قال صلى الله عليه وسلم « يلدح الحمة من أمتي سعدون ألقا بغير حساب وهم الذين يرقون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون » والحواف أن الاسترقاء مطلوب لمن لا قدرة له على الصبر على ألم المرض ولا يباي التوكل ويكون النسي في حق من له قدرة إلح

• (و) يحور (التداوي) وقد يجب وسواء كان التداوي (طاهراً) في طاهر الحسد كوصع دواء على حرج (وباطناً) كسموف وشربة لوحج الناطل ويكون (مما علم نفعه في) علم (الطب) وألا يحصل صرر أكثر مما كان وإذا عالج طبيب عارف ومات المريض من علاجه المطلوب لانتفاء عليه وأفضل الدواء حمة المعدة لإد التهمة أصل كل داء

(و) تحور (الحمامة) بمعنى تستحب عند الحاجة إليها وقد تحت ويسعى تركها يوم السبت والأربعاء لما ورد « من احتحم يوم السبت أو يوم الأربعاء فأصابه مرض فلا يلوم » إلا نفسه «^(١) فقد احتحم بعض العلماء يوم الأربعاء مرض . فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في مامه فشكا إليه ما به فقال أما سمعت من احتحم يوم الأربعاء ؟ إلح فقال نعم ولكن لم يصح . فقال أما يكفئك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « قال العرالي

قوله [والحواف أن الاسترقاء] إلح وأحب أيضاً بأللهي يحمل على ما إذا اعتقد أن الرؤيا تؤثر بنسبها أو بقوة أودعها الله فيها ، فإن الأول كفر والثاني فسق قوله [وألا يحصل صرر] إلح مختار قوله عما علم نفعه أي وإلا بأن تداوي عما لم يعلم نفعه حصل الصرر إلح قوله [وأفضل الدواء] إلح أي لما في الحديث « المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء وأصل كل داء الردة »

قوله [ويسعى تركها يوم السبت] أي لعير قوى اليقين ولعير المقتدى به وأما هذا فلا يسعى لهذا التحذر من تلك الأيام لمول مالك لا بعد الأيام فتعادات

(١) من أ. هريه « من احتحم يوم الأربعاء أو يوم السبت فرأى في حسمه وصحاً فلانلوس الألبسة » صحيح رواه النهق وصححه الحاكم مسدركة

لا يطر للصحة إلا في باب الأحكام ، وقد ورد الأمر بالمراعاة يوم الثلاثاء ويوم الأحد

(و) يحور (العصد) قطع العرق لاستحراح الدم الذى يؤدى الحسد
(و) يحور التداوى ، (الكى) الحرق بالنار وقيل يستحب وقيل يكره فعلى التداوى
النار ثلاثة أقوال وقوله احتيج له أى للدواء بما تقدم

● (وحار قتل كل مؤد) ما شأنه الإيداء ولو لم يؤد بالفعل ثم بين بعض
ذلك بقوله (ميس فار وعيره) كاس عرس واعلم أن ميتة الثعان والسحلية وست
عرس والورع بحسة إذا كلها دونفس سائلة ويحور أكل الجميع بالتدكية إلا للصرر
وعليه يحمل قول من قال بحرمه أكل ست عرس فإنه من حيث إنه يورث العمى
(وكبره حرق القمل والرعوث ويوهما) كنى وجميع حشاش الأرض
النار ولا يكره شمس ولا قصع أو فرك ولما كان الأصل فيها الإيداء وإن لم تؤد
بالمعل كره النار لما فيها من التعذيب ولم يحرم

والحاصل أن قتل جميع الحشرات بالنار مكروه وبغيرها حائر وإن لم يحصل
معه أذية بالمعل وأما النمل والنون والحل — الخاء المهملة — والهدد والصردين
حصل منها أذية ولم يقدر على تركها فيحور قتلها ولو بالنار فإن لم تؤد حرم قتلها ولو

قوله [لا يطر للصحة إلا في باب الأحكام] أى التكليمية والوصعية
وأما فصائل الأعمال والآداب الحكيمية فلا تتوقف على ذلك بل يتأنس لها بالحديث
الضعيف والآثار المروية عن السلف

قوله [الأمر بمراعاة يوم الثلاثاء] إلح أى المحافظة على الحمامة فيهما
قوله [فعلى التداوى بالنار ثلاثة أقوال] إنما اختلف فيه لما فى الحديث
« الشفاء من ثلاث شرطة بمحم وشربة غسل وكية نار ولا أحب الاكتواء »

قوله [كاس عرس] أدخلت الكاف ناق ما ورد لإناحة قلبها في الخلل
والحرم للدهرم وعيره ، بل وما يؤدى من بى آدم كالمفسدين في الأرض سعلك
الدماء وسلب الأموال وهبك الحرم

قوله [وبغيرها حائر] طاهره يشمل الماء لكن قال بعضهم إن الماء
كالنار في الكراهة

قوله [والصردين] هكذا ورد رجل

بغير النار فإن آدت وقدر على تركها فيكره القتل ولو بالنار وهل المهي عن قتله مطلق السمل أو خصوص الأحمر الطويل الأرحل لعدم أدبته بحلاف الصغير فشأنه الإيداء ويستحب قتل الورع وإن لم يحصل منه أدية وقد رعب فيه صلى الله عليه وسلم فقال « من قتلها في المرة الأولى فله مائة حسنة وفي الثانية سبعون وفي الثالثة خمس وعشرون لأنها من دوات السموم »

واعلم أنها دو نفس سائلة فيبثها حسنة وتحبس المائع الذي تموت فيه وفاقاً لأبي حنيفة . وقال الشافعي رضى الله عن الجميع بحلاف ذلك ويكره قتل الصمد إن لم يؤد فإن آدت حار إن لم يقدر على تركها وإلا بدب عدم القتل ويجوز أكلها بالدكاة إن كانت برية

• (والرؤيا الصالحة) المشترة أو الصادقة (حرء من ستة وأربعين حرءاً من السوء كما ورد في الصحيحين وهذا إذا كانت من شخص ممتلئ أمر الله وإلا فلا ،

قوله [فله مائة حسنة] إلح إن قلت كان مقصي الظاهر أن الأحر يريد بتعدد الصبرات ٤ وأجيب بأن القتل لما في مرة بدل على مرير اعتناء القاتل بالأمر ومرير الحدية الإسلامية

قوله [لأنها من دوات السموم] أى لما ورد أيضاً أنها كانت تمنع النار على إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام

قوله [واعلم أنها دو نفس سائلة] إلح هذا مكرر مع ما تقدم إلا أن يقال كرهه أذكر الحلاف ود بعد ذلك

قوله [إن لم يقدر على تركها] أى إن لم يمكن الصبر عليها وإنما هي عن قتلها لما قيل إنها أكثر حيوانات تسيحاً حتى قيل إن ذريتها جميعه ذكر ولأنها أطأت من نار إرهم تنسها

قوله [المشترة أو الصادقة] أشار بذلك إلى بوب الحلاف

قوله [وهذا إذا كانت من شخص ممتلئ أمر الله] إلح هذا التقييد على حسب المذهب وإلا فقد يكون من غير ممتلئ ويكون من الكفار وذلك كرواية غير معتبر ورؤيا من كان مع يوسف عليه السلام في السجن

والأحس عدم تحديد ذلك الحرء وأما تحديده بنصف ستة لأنه صلى الله عليه وسلم أوحى إليه ثلاث وعشرون ستة وكان قل ذلك يرى في المنام ما يلقيه الملك ستة أشهر فيتوقف على حديث صحيح بأنها ستة وأن ما بعدها ثلاث وعشرون ولم يصح في ذلك حرء ، والمراد من كونها حرءاً أى في الحملة إذ فيها اطلاع على العيب من وجه أو لأن السوء أنواع لأن الرحي كان يأتي على أنواع والله أعلم (ويسعى أن يقصّها) أى يحبرها ويعرض ما رأى (على عالم صالح مُحِب) لأنه الذي له نور وهراسة

(ولا يسعى) أى يحرم (تعبيرها لغير عارف بها) قال تعالى ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾^(١) والعلم بتفسير الرؤيا ليس من كتب كما يقع للناس من التعبير من أس سیرین فيحرم تفسيرها بما فيه ، بل يكون بهم الأحوال والأوقات وهراسة وعلم بالمعاني ، والفراسة بفتح الفاء وكسرها نور يقدهه الله في القلب يدرك به الصواب وقيل ، طن صائف واعلم أنه حرم إذا علم أنها على حرء أو شر تفسيرها بالنصد لأنه كذب ، بل إن كانت تقرأ يقول نحو سأل الله حبراً ، أو يسكت وإن فسر بالنصد لا تحرج على ما عبرت به وقيل الرؤيا على ما عبرت به ، ولذلك يهوى عن قصها على عدو خوف أن يحبر بسوء فتحرج عليه (ومسّ رأى) في نومه (ما يكره) واستيقظ من نومه (فليتصل) بصم الماء

قوله [وأما تحديده] إلح هذا الكلام غير مناسب وإنما الذي قاله شراح هذا الحديث أن هذا الحواب لا يتم إلا لو لم يعارضها روايات أخر مع أنه عارضها روايات كثيرة منها « حرء من خمسة وعشرين حرءاً ، ومنها حرء من أربعين حرءاً ومنها « حرء من سبعين »

قوله [أو لأن السوء أنواع] أى فارة تكون بالملك حباراً وهو أقسام وبالمكاملة من غير واسطة وبالإلقاء في الروح وبالنمام

قوله [فيحرم تفسيرها ما فيه] أى إن لم يصم لذلك بهيرة من المعبر لأن ما في أس سیرین وأن شاهين صحيح قطعاً لكن لا يجد الناس فيه بل يختلف بحسب أحوال الناس وأزاهم وأشاعلم

من باب قتل وبكسرها من باب صرب ، والتعل بعت بريق (على) حمة (يساره)
 لأنها حمة الأقدار والشيطان فكأنه يطرده بتحقيق ويكرر التعل (ثلاثاً) للتأكيد
 في طرد الشيطان (وليقل) ندباً (اللهم إني أعوذ بك من شرِّ ما رأيتُ) في
 ماضي أن يصيرَ لي في ديني ودنياي (وليتحول) ندباً (على شقه الآخر) تماؤلاً
 بأن الله يبدل المكروه بالحس ويسعى له أن لا ينام بل يقوم للدعاء والصلاة
 (ولا يسعى قصتها) أي الرؤية التي فيها مكروه ولو على حبيب

قوله [بعت بريق] أي قليل وقيل يعبر بريق واحتلف في التعل والعت ،
 فقليل معاهما واحد ولا يكونان إلا بريق ، وقيل البعت يعبر بريق وعليه فهو غير
 مناسب هنا لأن المطلوب طرد الشيطان وإطهار احقاره واستقداره
 قوله [ويسعى له أن لا ينام] قال في حاشية الرسالة ويسعى له أن
 لا يعود لمأمله بعد استيقاظه لأنه إن عاد يعود له الشيطان
 قوله [ولا يسعى قصتها] قال في حاشية الرسالة نسيه الاحتياط إذا
 رأى ما يحب كتم ما رآه إلا عن حبيب يعلم بتعبير الرؤيا بحلاف من رأى
 المكروه فإن المطلوب منه بعد قيامه الصلاة والسكوت عن التحديث مما يراه (٨١)
 وعليه بالتصرع والالتحاء إلى الله لأن ما أراه المكروه في مأمه إلا ليتحرر منه
 لما في الحديث « إذا أراد الله بعد حيراً عاتيه في مأمه »

حاتمة

في حجل آخر كتابه ما يتعلق بالله ورسله من الإشارة وحس الحاتمة ما لا يحصى
(كل كائنة في الوجود فهي بقدرة الله تعالى) فهو الموحد للحير والشر وفيه
رد على القدرية القائلين إن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية وأن القاتل قطع
أهل المقتول ، وهذا باطل ، بل أماته الله لانقصاء أحله ولو لم يقتل ، لاحتمال أن
يحيا وأن يموت فلا يحرم بواحد لأنه معيب عما وتتعلق القدرة بالمعدوم أيضاً وبالعدم
غير الواجب ومن غير الواجب قطع العدم الأثرى فيما لا يرال

● حاتمة : قوله في حجل آخر كتابه حبر مقدم وما لا يحصى مبتدأ مؤخر
وقوله من الإشارة وحس الحاتمة بيان لما لا يحصى ، وقوله ما يتعلق بالله ورسله
معمول ثان لحجل وقد أضافه لمعموله الأول ومحصل كلام الشارح أن فيه حس
احتتام وهو تعاؤل بحس حاتمة الأستاذ رضى الله عنه ، وقد ظهرت أمارات حسها
في الحافقين رضى الله عنه وعما به
قوله [وفيه رد على القدرية] أى حيث أتى بكل التى تعيد الاستعراق والعموم .
قوله [بل أماته الله لانقصاء أحله] أى فاموت من الله حصل عند
القتل لا بالقتل قال في الجوهرية

وميت بعده من يقتل وغير هذا باطل لا يقبل

قوله [ولولم يقتل] أى على فرض المحال
قوله [وتتعلق القدرة بالمعدوم] أى تعلقاً صلوحياً بأن يقال إنها
صالحة لبقائه على ما هو عليه ولبقوله للوجود ، وتعلقاً تحييرياً وهو إبرازها ما كان معدوماً
وقوله [أيضاً] أى كما تتعلق بإعدام الموحود كالقتل المسفاد من قوله
أماته الله

وقوله [وبالعدم غير الواجب] الصواب حذف قوله وبالعدم ويجعل
قوله غير الواجب صفة للمعدوم
قوله [قطع العدم الأثرى فيما لا يرال] المراد قطع استمراره وإلا فالأعدام

(و) كل كائنة هي (لإرادته) فهو المريد للشرور حلاًفاً للمعترلة إدا
الإرادة غير الأمر (على وفق علمه القديم) بالنظر لتعلقها بالتحجيرى أما الصلاحي
فهو أعم فتصلح لتخصيص الشيء على حلا ما فى العلم لكن لا تحصصه
بالمعل إلا على وفق العلم تأمل
والمشهور أن للعلم تعلقاً تحجيرياً قديماً

الأولية من مواقف العقول لا يحكم عليها بقطع ، إذا علمت ذلك فالصواب حذف
قوله الأولى

قوله [فهو المريد للشرور] أى كما هو مريد للخير
وقوله [حلاًفاً للمعترلة] أى حيث قالوا إن الإرادة تابعة للأمر فلا يريد
إلا ما يأمر به

قوله [إدا الإرادة غير الأمر] تعليل للرد عليهم قال فى الحوهره
وعايرت أمراً وعلاءاً والرصا كما تت
والمناسب أن يقول إدا الإرادة غير لازمة للأمر

قوله [على وفق علمه القديم] متعاق محذوف حال من القدرة والإرادة
قوله [بالنظر لتعلقها] أى الإرادة وكذا القدرة فقد حذفه من الأول
للدلالة اثنى عليه وهذا هو التصاء والقدر الذى ينبع الإيمان بهذا كما قال الأحرورى
إرادته الله مع التعلستق فى أرل قصاؤه محقق
والتسار الإيجاد للأشياء على وحى معين إرادته علا
وبعضهم قد اتال معنى الأول إمام مع يعاق فى الأول
والقدر الإيجاد للأمور على وفائق علمه المذكور
وهو المعنى فى قوله فى الحديث (رأى يؤس بالعدر حيره وسره)

قوله [مصلح لتخصيص الشيء] أى فهو كناية عن التابلية والحوير العقلى
قوله [لكن لا تحصصه بالمعل] أى ائدى هر تعلتها السحيرى
وقوله [الا على وفق العلم] أى رالا لانتاب العلم حهلا

قوله [والمشهور أن للعلم تعلقاً تحجيرياً قديماً] أى رمو إحاطه
بالموجودات بالمعدودات أولاً

وحقق بعض* أن له تحجيراً حاداً وهو مقبول عقلاً ونقلاً كما حرره شيخنا العلامة الأمير في حواشي الحويزة

(ولا تأثير لشيء) كالأسباب من أكل وشرب وغير ذلك (في شيء) من المسببات بل هي أمور عادية يحور تحللها ويحور أن يخلق الله الأشياء بدون أسبابها (ولا فاعل) يؤثر (غير الله تعالى)

(وكل بركة) نعمة ظاهرة أو باطنية كالعافية والأسرار وما يشأ من نعم إلح (في السموات والأرض) هي من بركات نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كما وصح بعضه بعد (الذي هو أفصل خلق الله على الإطلاق) فلا يستثنى أحد من ملك أو رسول من الشر ، فهو أفصل من حبريل عليه السلام ، خلافاً لمن توقف ومريد التناء على حبريل في قوله تعالى ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾^(١) الآية لكون القرآن على أعلى طبقات السلاعة تأمل

قوله [وحقق بعض أن له تحجيراً حاداً] أى وهو إحاطة علمه بالحادث بعد ظهوره وبه بعد فائه ، ولكن هذه الإحاطة على طق الإحاطة الأثرية فمن نظر لملك المطابقة حصره في القديم ، وأما الصلاحى فلا يحور في العلم لأن الصلاحية للعلم من غير اتصاف به جهل

قوله [وغير ذلك] أى كالمسكين والبار والحرث

قوله [من المسببات] أى التى هي التسع والرى والقطع والحرث

قوله [ويحور أن يخلق الله الأشياء بدون أسبابها] أى وذلك كخلق عيسى عليه الصلاة والسلام بدون أب

قوله [ولا فاعل يؤثر] المراد بالتأثير الإيجاد والإعدام ، وأما الفاعل المخارى من حيث إنه سبب في الفعل فيسند لغيره تعالى

قوله [إلح] أى أو صرّ المراد صر أهل الكفر والعماد

قوله [هي من بركات نبينا] إلح أى حده علماً باعتقاد ذلك ومسكر ذلك حاسر الدنيا والآخرة

قوله [خلافاً لمن توقف] أى وهو الرمحترى

قوله [لكون القرآن على أعلى طبقات السلاعة] حزاب عن شبهة الرمحترى

(ونوره) صلى الله عليه وسلم (أصلُ الأنوارِ) والأحسام كما قال صلى الله عليه وسلم لحابر رضى الله عنه « أول ما خلقَ الله نورَ نبيك من نوره » الحديث

لأنه استدل بالآية على أفصلية حبريل فيقال له ليس في الآية دليل . لأن القرآن في أعلى طبقات البلاغة وهي مطابقة الكلام لمقتضى حال المخاطبين وهي دلت رداً على من يدم الواسطة بقولهم طوراً ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ نَشْرٌ﴾ ^(١) وطوراً إِنَّمَا الذى يعلمه حتى فقال الله ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ^(٢) الآية وأما أصل نبيها فهو ثلث أعداد لا تراعى فيه فكانوا يسمونه بالصادق الأكبر ولذلك وسحهم الله في تكديسهم له بقوله ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ﴾ ^(٣) وَهُمْ لَهُ

قوله [الحديث] أى ونصه « أن حابر من عبد الله الأنصارى رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أول تنبأ حاتم الله ^٤ فقال هو نور نبيك يا حابر خلقه الله ثم خلق منه كل حبر وخلق بعده كل شر . فحبر خلقه أقامه قدامه في مقام القرب اتى عشر ألف سنة ، ثم جعله أربعة أقسام فخلق العرش من قسم ، والكرسى من قسم . وحماة العرش وحرمة الكرسي من قسم وأقام القسم الرابع في مقام الحب اتى عشر ألف سنة . ثم جعله أربعة أقسام فخلق القلم من قسم . والروح من قسم . والحية من قسم . وأقام التسم الرابع في مقام الخوف اتى عشر ألف سنة . ثم جعله أربعة أحراء فخلق الملائكة من حرة . وخلق التدنس من حرة . وخلق القدر والكواكب من حرة . وأقام الحر الرابع في مقام الرحاء اتى عشر ألف سنة . ثم جعله أربعة أحراء فخلق العقل من حرة . والحلم والعلم من حرة . والعصمة والتوفيق من حرة . وأقام الحر الرابع في مقام الحياء اتى عشر ألف سنة . ثم نظر إليه فترشح ذلك النور عرفاً فقطرت منه مائه ألف وعشرون ألفاً . وأربعة آلاف قطرة فخلق الله تعالى من كل قطرة روح نبي أو رسول . ثم سميت أرواح الأنساء فخلق الله من أساسهم نور أرواح الأولياء والسعداء والشهداء والمطيعين من المؤمنين إلى يوم القيامة

فهو الواسطة في جميع المخلوقات ولولاه ما كان شيء كما قال الله لأدم صلى الله عليه وسلم « ولولاه ما خلقتك » الحديث إد لولا الواسطة لذهب كما قيل المتوسط (والعلم بالله تعالى) أى عما يتعلق به من واجب وحائر ومستحيل

والعرش والكرسى من نورى، والكروبيون والروحانيون من الملائكة من نورى ، وملائكة السموات السبع من نورى ، والجنة وما فيها من النعم من نورى ، والشمس والقمر والكواكب من نورى ، والعقل والعلم والتوفيق من نورى ، وأرواح الأنبياء والرسل من نورى ، والشهداء والسعداء والصالحون من نتائج نورى . ثم خلق الله اثني عشر حجاباً فأقام النور وهو الجزء الرابع في كل حجاب ألف سنة وهي مقامات العبودية ، وهي حجاب الكرامة والسعادة والرؤية والرحمة والرأفة والحلم والعلم والوقار والسكينة والصبر والصدق واليقين ، فعد الله ذلك النور في كل حجاب ألف سنة ، فلما حرق النور من الحجاب ركه الله في الأرض فكان يصير بين المشرق والمغرب كالسراج في الليل المظلم ، ثم خلق الله آدم من الأرض وركب فيه النور في حبيبه ثم انتقل منه إلى شيث ولده ، وكان ينتقل من طاهر إلى طيب إلى أن وصل إلى صلب عبد الله بن عبد المطلب ، ومنه إلى روحه أى آمنة ، ثم أحرجه إلى الدنيا فجعلى سيد المرسلين وحاتم السيبين ورحمة للعالمين المر المحطيين هكذا كان بدء خلق نبيك يا حابر » (١٥) من شرحنا على صلوات شيخنا المصنف نقلا عن شيخنا الشيخ سليمان الحمل في أول شرحه على الشرائع عن سعد الدين التتمتاراني في شرح بردة المديح عند قوله

وكل آى أنى الرسل الكرام بها وإنما اتصلت من نوره بهم

قوله [ولولاه ما خلقتك] الحديث [أى وبصه كما في ابن حجر

« ورأى أى آدم نور محمد في سراق العرش واسمه مكتوباً عليها مقروناً باسمه تعالى فسأل الله عنه ؟ فقال له ربه هذا النبي من دريتك اسمه في السماء أحمد وفي الأرض محمد ولولاه ما خلقتك ولا خلقت سماء ولا أرضاً » وسأله أن يعمر له متوسلاً إليه بمحمد صلى الله عليه وسلم فعمر له » (١٥)

قوله [إد لولا الواسطة] علة لقوله ولولاه ما كان شيء ولموله ولولاه

ما خلقتك وقوله كما قيل أى قولاً صحيحاً فليست الصيغة للتصغير للسنة

(وبرسله) كذلك (وشرعه) أى العلم بما يبيحه من الأحكام (أفصل الأعمال) إد لا يصح عمل بدون العلم بالله ورسله وبعد العلم بالله ورسله من لم يعرف الأحكام لا يصح له عمل أو لا يتم إلى آخر ما هو مقرر وشرف العلم بشرف متعلقه (وأقرب العلماء إلى الله تعالى) قرب رصا ومحة بإرادة الإيعام لهم ويقال قرب معصى ويقال قرب مكانة (وأولاهم به) أى بمعونته وبصرته (أكثرهم له حشية) قيل الحشية والخوف مترادفان وقيل الحشية أحصى فهي حروف مقرونة بمعرفة فيحاف عقابه مع تعظيمه تعالى بأنه عدل في عمله قال صلى الله عليه وسلم «إني لأعلمكم بالله وأشدكم له حشية»^(١) (وفيا عده رعدة) فتراهم لاعتمادهم عليه طهرت فيهم الصفات الحميدة من الرهد إلح (الواقف على حدود الله) ماحده

قوله [وبرسله كذلك] أى من واحد وحائر ومستحيل فالتشبيه في مطلق الواحد والحائر والمستحيل لا في عين ما ذكر ، فإن حقيقتها في حق الله غير حقيقتها في حق الرسل كما هو معلوم من أصل الدين
قوله [وشرعه] معطوف على لفظ الخلافة
قوله [إد لا يصح عمل بدون العلم بالله] تعليل لأفصليته على سائر الأعمال
قوله [لا يصح له عمل أو لا يتم] أى فتحلف الصحة إن تحلف شرطها ويتحلف التمام إن تحلف شرطه

قوله [وتعرف العلم بشرف متعلقه] أى وهو معنى قولهم العلم بسرف سرف موصوعه
قوله [أى بمعونته وبصرته] من إضافة المصدر لفاعله فالصغير عائدا على الله أى بمعونة الله إليهم وبصرته لهم

قوله [أكثرهم له حشية] أى لما في الحديث «ما فصاكم أبو بكر بكثر صوم ولا صلاة»^(٢) «بكم» انتهى وقرئ قوله «
قوله [وأشدكم له حشية] أى وفي رواية «وأحوقكم منه» روى توفد أن الحشية وأحرب مترادفان ، وأعطف ما يستدل به على أفضلية أهل الحشية على غيرهم تعالى ﴿إِنَّمَا تَحَتَّىٰ اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعَابِدُونَ﴾^(٣)

قوله [من الرهد] إلح أى والورع والتواضع واحلم وغير ذلك

وبينه (مِنَ الْأُمُورِ) بامثال المأمورات (وَالْوَاهِي) باحتساب المهيئات (المرافق) له في جميع أحواله (الطاهرية والباطنية بإحراثها على قوانين الشرع ، فيشمر له اليقين القلبي فيكون من المتقين الممدوحين بقوله تعالى

﴿إِنْ أَكْثَرْتُمْ كُفْرًا عِنْدَ اللَّهِ اتَّفَقْتُمْ﴾ وقال صلى الله عليه وسلم في وصيته لأصحابه «أوصيكم بتقوى الله» وقال تعالى ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ (١)

(واعلم أن الدنيا دارٌ مَمَرٌ) محل مرور توصل من وفقه الله لدار القرار إلى آخر ما قال وقال صلى الله عليه وسلم «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل» والغريب لا مقصد له إلا محل وطئه وكذلك عابر السبيل المار بالطريق لا يعنى إلا بما يعنيه على السمر فليست دار إقامة إداد دار الإقامة الباقية هي الآخرة كما قال (لادار قرار) قال تعالى ﴿لَسَاءَ هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ (٢) وقال تعالى ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ (٣) الحياة الدائمة

(وَأَنْ مَرَدًّا) مرحوما (إلى الله) فيكرما بالإيمان والأعمال وعموه ورحمته

قوله [إِنْ أَكْثَرْتُمْ كُفْرًا عِنْدَ اللَّهِ اتَّفَقْتُمْ] أى أكثركم له تقوى وتقدم أن النبى صلى الله عليه وسلم قال «إلى لأعلمكم بالله وأشدكم له حشية» فسيما أنفى الحلق على الإطلاق وحينئذ فالآية شاهدة بأنه أكرم الحلق على الإطلاق قوله [محل مرور] تفسير لمعى ممر

قوله [إلى آخره] قال لا معنى له فالمناسب حدوه

قوله [الحياة الدائمة] تفسير لما قناه فالمناسب أن يأتي بأى التفسيرية

قوله [وعموه ورحمته] أى مصحوباً بعموه ورحمته لأن الإيمان والأعمال

وحدها لا يكفيان العبد في العاة بدون العمو والرحمة لما في الحديث الشريف «لا يدخل أحدكم الجنة مما قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يعبدنى الله برحمة»

(وَأَن الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ) أى الكافرين أصحاب العذاب المؤبد ومن أسرف بالذنب مع الإيمان ولم يعصر له فهو من أصحاب النار ولا يؤبد ، يعود بالله ويتوسل بسببها صلى الله عليه وسلم أن ينجينا من النار (فيسعى) مستعملة في الوحوب والذنب (للعاقل) المتصف بالعقل نور إلى آخر ما هو معلوم فيه من الخلاف (أَنْ يتحاضى عن دارِ العرورِ) يتواعد عما يتعلق بها مما هو ربة طاهرية وقيمة ناطية مما يحالف الشرع فلا يعتنى بجمعها قال صلى الله عليه وسلم « الدنيا دار من لا دار له ومال من لا مال له وما يجمع من لا عقل له » فيأرم ترك ما يشعل منها والعرور ما يعرتم يرول وقيل الباطل قال تعالى ﴿ وما الحياةُ الدُّنيا إلا مَتَاعٌ ﴾ العرور أى لداتها ورحارها شئ يتمتع به المعرور ومعلوم أن المعرور معبود كمن دلس عليه النائع حتى عره في شراء معيب وهذا إن لم يعمل بها للآخرة وإلا فهي ممدوحة (بترك

قوله [ولا يؤبد] أى لا يحاد فيها قال صاحب الجوهره

وحائر تعديب بعض ارتكك كبيرة تم الخلود محتب

قوله [مستعملة في الوحوب والذنب] أى فالوحووب في التحاضى عن

المحرمات والذنب في التحاضى عن المكروهات وخلاف الأول

قوله [إلى آخر ما هو معلوم] أى نور يقوده الله في القلب . وله شعاع

متصل بالذراع تدرك به النفس العلوم الصرورية والنظرية هذا هو أشهر الأقوال

قوله [من لا دار له] أى في الآخرة

وقوله [من لا مال له] أى في الآخرة

وقوله [من لا عقل له] أى كاملا

قوله [فيأرم ترك ما يشعل منها] أى يجب ترك كل مشعل عن الله

حيث كان في الشعل به صاع الواحات والوقوع في المحرمات

قوله [كمن دلس عليه النائع] إلخ قال في برده المديح في هذا المعنى

ويا حسارة نفس في حارتهما لم تشتت الدين بالديا ولم تسم

ومن بيع عاجلامه بأحلامه بين له العس وبيع وفي سلم

قناه [وإلا فهي ممدوحة] أى لما في الحديث الشريف « نعم المال

(الشَّهَوَاتِ) المحرمة والمكروهة بل والمباحة بحيث يصرفها بالنية الخسنة للطاعة قال صلى الله عليه وسلم « حمت الحمة بالمكاره وحمت النار بالشهوات »^(١) وقد ورد « أنه قدم لرسول الله صلى الله عليه وسلم سويق اللوز فردّه وقال هذا طعام المترفين في الدنيا » وقد أوحى الله إلى داود عليه السلام حرام على قلب أحب الشهوات أن أحعله إماماً للمتقين وقال سيدنا علي لأُمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنهما إن أردت اللحق بصاحبيك فزق فميصك واحصف بعلك وقصر أملك وكل دون الشبع فحطب للناس وعليه إزار فيه ثنتا عشرة رقعة وقدمت إليه حفصة مرقاً نارداً وصبت عليه ريتاً فقال إدامان في إداماء؟ لا آكله حتى ألقى الله عز وجل (والمطور) بالفاء والتمتة فوق الكسل عما هو مطلوب سراً وقد تعود من ذلك صلى الله عليه وسلم في حديث دفع الفقر

الصالح في يد الرجل الصالح »

قوله [حمت الحمة بالمكاره] إلح مثال وكناية كأن الحمة لما كانت لا تنال إلا بالخروج عن الشهوات في مراعى الرب ، مثلت بمدية فيها من كل التحف لكن حوطاً آفات وعقبات فلا يصل إليها إلا من تحمل المكاره ، ولما كان تنبع الشهوات مدحلاً للنار مثلت النار بمدية احتوت على جميع المكاره وحوطاً رخارف وسماتين فتدبر قال تعالى ﴿ فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . فَإِنَّ الْحَتِيمَ هِيَ الْآوَىٰ وَأَمَّا مَنْ خَفَّافٌ مَّقَامَ رَبِّهِ وَنَسَىٰ النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ، فَإِنَّ الْحِمَّةَ هِيَ الْآوَىٰ ۝^(٢) »

قوله [وقال سيدنا علي] إلح أى على عادة وعط العلماء للأمرء

قوله [بصاحبيك] يعنى بهما النبى المصطفى وأنا بكر

قوله [فحطب للناس] أى وهو أميرهم حيثد وكان بعضهما من آدم كما

في السير

قوله [وقدمت إليه حفصة] أى بنته وهى إحدى أمهات المؤمنين رضى الله عنهن

قوله [في حديث دفع الفقر] أى الذى هو قوله اللهم إني أعوذ بك

من الهم والحزن إلح

(١) ن أكثر الأحاديث الواردة هنا من أحداث الترمذ والترهب ولا ثمره من تحريجها فإن أحدث أحكام حرجاء

(٢) سورة الشارعب آيات ٣٧ - ٤١

ووفاء الدين الذى علمه للرحل أتمعه الدين كما تقدم
(ويقْتَصِرُ على ضرورات) ما تدعو الحاجة الضرورية إليه فيما يتعلق به
وعن تلمذه بمقتته تاركاً المصنول المباحات خصوصاً فيما يتعلق باللسان والطن، أوحى الله
إلى سيدنا عيسى على نبينا وعليه وعلى سائر الأنبياء أفضل الصلاة والسلام إذا
كنت وحدك فاحفظ قلبك وإذا كنت بين الناس فاحفظ لسانك وإذا كنت
على المائدة فاحفظ بطنك وإذا كنت على الطريق فاحفظ عيك فهذه تورت
السلامة والصحة

(شاكراً) له تعالى بصرف ما أنعم به عليه لما خلق له (ذاكراً) له تعالى
للسان وقوله (صابراً) على المكارة قال صلى الله عليه وسلم « الصبر ثلاثة
صبر على المصيبة، وصبر على الطاعة، وصبر عن المعصية » فمن صبر على المصيبة
حتى يردّها محس عرائها كتب الله له ثلثمائة درجة ما بين الدرجة والدرجة كما بين السماء

قوله [تورت السلامة] أى من حرى الدنيا رعباً والآخرة

وقوله [والصحة] أى فى البدن وهى مترتبة على حفظ الطل

قوله [صابراً على المكارة] أى متحملاً للمكارة وهى كل ما لا يوافق الطبع

قوله [على المصيبة] أى المكارة الدنيوية وإلا فالمعصية من أكبر المصائب

ومعنى الصبر على المصيبة تحرج مرارتها مع الاسترجاع قل تعالى ﴿الذين إذا
أصابتهن مَصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ﴾ الآية (١١)

قوله [وصبر على الطاعة] أى المداومة عليها مع عدم السآمة منها

قوله [وصبر عن المعصية] أى وهو عدم الإلزام مع الخروج عن شئونها

قال فى هذا المعنى أبو الحسن التتادلى وصبرنا على طاعتك وعن معصيتك وعن
التشهوات الموححات للنقص أو العبد عنك

قوله [محس عرائها] أى وهو استرجاعه إلى الله بالتلب وإلسان

قوله [كتب الله له] إلخ هذا كناية عن سعة المحارة والدليل التاصع فى

ذلك قوله ﴿تعالى إِنَّمَا يُؤْتِى الصَّابِرِينَ أَجْرَهُمْ بِعَرِضٍ وَسَبَّحْ﴾ (٢١) وإلما تداوتت
تلك المراتب ، لأن الآخر تابع لعظم المشقة فيؤخذ من الحديث أن الدوام على

والأرض ، ومن صبر على الطاعة كتب الله له مئة درجة ما بين الدرجة إلى الدرجة كما بين تحوم الأرض إلى منتهى العرش ، ومن صبر عن المعصية كتب الله له تسعمائة درجة ما بين الدرجة إلى الدرجة كما بين تحوم الأرض إلى منتهى العرش مرتين » ويعين على الصبر خصوصاً فيما يتعلق بالناس كثرة الحلم كشيحنا المصنف عليه سحائب رحمة الله ، وانظر ما وقع من الحارثية التي صبت الماء لسيدنا علي ابن سيدنا الحسين رضي الله عنه في الوضوء لينهياً للصلاة فوقع الإنريق من يدها على وجهه فشحه فرفع بصره لها فقالت إن الله عز وجل يقول : « والكاطمين العيط » قال كطمت عيطي فقالت « والعافين عن الناس » فقال عما الله عليك فقالت « والله يحب المحسين » فقال ادهي أنت حرة لوجه الله ! والصبر الاستعانة بالله والوقوف معه تعالى بحسب الأدب والصبر على الطلب

الطاعة أشق من الصبر على المعصية ، وحر المعاصي دواماً أشق من الدوام على الطاعات ، لأنه يوجد كثيراً من يديم الذكر مع كونه لا يملك نفسه في محر المعاصي وفي الحديث « أفضل المحرة أن تهجر المحرام » ، وقد مدح الله صاحب هذا المقام بقوله ﴿ وَأَمَّا مَنْ حَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ هِيَ السَّامَوَىٰ ۖ ﴾^(١)

قوله [ويعين] فعل مضارع وكثرة الحلم فاعله

قوله [لسيدنا علي ابن سيدنا الحسين] أي وهو الملقب بزين العابدين الذي قال فيه الشاعر

يعصى حياء ويعصى من مهاتنه فلا يكلم إلا حين ينسجم
وهذه الواقعة كما تدل على حلم سيد الحارثية وكرمه تدل على حسن دكانها كما قال في المهرية

« وما أحسن ما يلعب المني الأذكاء »

قوله [والصبر] أي الكامل الشامل للأقسام الثلاثة

قوله [والوقوف معه] أي مع أحكامه حيرها وشرها حلوها ومرها

قوله [على الطلب] أي على ما يطلب ويقصد من حير الدنيا والآخرة

عنوان الطهر ، وعلى المحس عنوان المرح ومن أعظم الصبر الصبر على مخالفة شهوات النفس من حب الرياسة والمحمدة والرياء

(مُسَلِّمًا لَّهِ أَمْرَهُ) فإن من سلم لله أمره أراح قلبه ونال مراده . ومن لم يسلم لا يميده إلا الوال ولا بد من يعود مراده تعالى ، والأحاديث في ذلك كثيرة منها « يا عدي إن رصيت مما قسمت لك أرحت بدلك وقلبك وكنت عدي مرصياً ، وإن لم ترص مما قسمت لك سلطت عليه الدنيا تركص فيها كركص الوحش في البرية وأتعت بدلك وقلبك ، وكنت عدي مدموماً ولا يكون إلا ما قسمت لك » أو كما قال من سلم لله أمره كان من المتقين الذين يرفعهم الله كما قال تعالى ﴿ ومن يتق الله ﴾ نامتال مأموراته واحتساب مهيأته ، سأل الله التوفيق لذلك

(بجعل له محرماً ويررقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه) فرحاً وحلاصاً من مصار الدارين وهوراً بحيرهما روى أن سالم بن عوف أسره العدو فشكا أنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له صلى الله

وقوله [عنوان الطهر] أى علامة على حصوله وهو بالطاء المشالة محركا العور

قوله [وعلى المحس] أى المكاره الدينية والديوية

قوله [أراح قلبه] أى من العناء وقد قلت في هذا المعنى

أرح قلبك العاني وسلم له القصا تمر بالرصا فالأصل لا يتحول

علامة أهل الله فيما ثلاثة إيمان وتسليم وصبر محمل

قوله [بها يا عدي] إلح هذا حديث قدسى محكى عن الله ومها

أيضا « يا عدي أنت تريد وأنا أريد ولا يكون إلا ما أريد ، فإن سلمت

لى ما أريد أعطيتك ماتريد ، وإن لم تسلم لى ما أريد أتعتك فيما تريد ولا يكون

إلا ما أريد »

قوله [أرحت بدلك] يصح بحسب المعنى فيه وفي قوله وأتعت فتح التاء

وصدها وانظر الرواية

قوله [كركص الوحش في البرية] كناية عن كونه مهملاً معدوداً من الأحيار

قوله [روى أن سالم بن عوف] أى وهو آخر عبد الرحمن بن عوف

أحد العشرة المستبرين بالخيمة ، وهذا شاهد على أن من يتق الله يجعل له محرماً

عليه وسلم اتق الله ، وأكثر قول لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فعلى منبها هو فى بيته إى قرع اسمه الباب ومعه مائة من الإبل عمل عنها العدو فاستاقها (والنبىة الحسة روح العمل ولربما قلت المعصية طاعة وكثرة ذكر الله

ويررقه من حيث لا يحتسب

قوله [والنبىة الحسة روح العمل] أى فصور الأعمال كالأحساد والنبىة الحسة روحها ، فكذا أن الجسم لا قوام له بدون روحه كذلك لا قوام لصور الأعمال الصالحة بدون حسن النبىة ، والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى »^(١)

قوله [ولربما قلت المعصية طاعة] كالدليل لما قبله ، وربها للتكثير أو للتحقيق وذلك كالكدب ، فإنه معصية وتقلبه النبىة الحسة طاعة فتارة يكون واحداً كما فى الكذب للتحليص من المهالك ، وتارة يكون مذبذباً كما فى الكذب للإصلاح بين المتشاحين ، وهذا قلب لحقيقتها حال وقوعها ، وتارة يكون قلبها بعد وقوعها بوصف العصيان كما إذا أورتته أحراناً وإقبالاً وندماً وأسفاً وهو معنى قول صاحب الحكيم رب معصية أورتت دلاً وإكساراً خير من طاعة أورتت عراً واستكباراً ، وقال تعالى ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾^(٢) ويحتمل أن مراد الشيخ وقوع المعاصى من أهل الحقيقة الذين يطالعون العيب فيشاهدون الأمر مبرماً بالمعصية فيقدمون عليه امتثالاً للبرم لاستحالة تعذره فقدمهم على المعصية بالإكراه كالساقط من شاهق ، فهى الصورة يرى مختاراً وهو يشاهد سلب الاحتيار عن نفسه وهذا المعنى قد شرحه العارف الخليل بقوله

ولى بكتة عراً هما ساقوطها وحق لها أن ترعوها المسامح
هى العرق ما بين الولي وعاسق تنه لها فالأمر فيه بداع
وما هو إلا أنه قبل وقعه يحبر قلبى بالذى هو واقع
فأحى الذى يقصيه فى مرادها وعى لها قبل الحال تطالع

(١) معنى عليه ، وهو أول حديث فى صحيح البخارى عن عمر

(٢) سورة الفرقان آ. ٧

تعالى موحدة لنور البصيرة) من غير تحديد بعدد مخصوص قال تعالى ﴿والدّاكرين الله كثيراً والدّاكرات﴾ (١) الآية وقال شيخنا الأمير عن شيخنا المصنف من ذكر تلمائة يقال ذكر الله كثيراً فيدخل في الآية وصلاة التسابيح فيها تلمائة تسيحة وتلمائة تحميدة إلخ من فعلها كتب من المسحون كثيراً الحامدين كثيراً إلخ اهـ

فكنت أرى منها الإرادة قل ما أرى الفعل مى والأسير مطاوع
إذا كنت في أمر التريعة عاصياً فإني في حكم الحقيقة طائع
وعلى هذا المعنى تحمل الوقائع الحصرية ووقائع إحوة يوسف معه وأكل آدم من الشجرة فتأمل إن كنت من أهل النور وإلا فسلم لأهله مقالهم كما قال الشاعر
وإذا لم تر الحلال فسلم لأناس رأوه بالأعيان
قوله [قال تعالى والدّاكرين الله كثيراً] إن قلت إن الآية تدل على
عمران الدنوب وعظم الأحر والمصنف أحر بأن كثرة الذكر توجب نور البصيرة
فلم يكن الدليل مطابقاً للدعوى^٩ وأحب بأن عمران الدنوب وعظم الأحر يسلم
نور البصيرة قال الشاعر

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يرداد تمويرا
قوله [فيدخل في الآية] أى فيتحقق له الوعد الذى في الآية والمراد أنه
يذكر ذلك العدد وأو في العدم مرة ، لكن العارفون جعلوا ذلك العدد كل ويوم
وليلة ، وهذا أقل الذكر عند العامة وأما ذكر الريدن فأقاه اسأ عشر ألفاً في
اليوم والليانة وأما ذكر الواصليين فهو عدم حظور غيره تعالى سألهم كما قال
العارف ابن الفارض

وأو حظرت لى في سواك إرادة على حاطرى يوماً حكمت بردنى
قوله [وتلمائة تحديده] إلخ أى وتلمائة تهليلة وتلمائة تكبيره
قوله [الحامدين كثيراً] إلخ أى المهللين كثيراً المكبرين كثيراً وصفة
صلاة التسابيح التى عليها صلى الله عليه وسلم لعنه العباس وجعلها الصالحون
من أوراد طريقهم وورد في فصلها أن من فعلها ولو مرة في عمره يدخل الجنة غير
حساب أن يصلى أربع ركعات في وقت حل النافاة ليلاً أو نهاراً والأفضل أن

وقد طلب صلى الله عليه وسلم الذكر فقال « لا يجلس قوم مجلساً لم يدكروا الله فيه ولم يصلوا على نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم إلا كان عليهم ترة يوم القيامة » قوله « ترة » بمثابة فوق ثم راء مهملة القص وقال صلى الله عليه وسلم « ليس يتحسر أهل الجنة إلا على ساعة مرت عليهم لم يدكروا الله فيها » وقال صلى الله عليه وسلم « ذكر الله شفاء القلوب » قال الشعراى عن

تكون في آخر الليل خصوصاً ليلة الجمعة خصوصاً في رمضان يقرأ في الركعة الأولى أم القرآن وشيئاً من القرآن ويقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر خمسة عشر ، ثم يركع فيقولها عشراً ، ثم يرفع فيقولها عشراً ، ثم يسجد فيقولها عشراً ، ثم يرفع بين السجدتين فيقولها عشراً ، ثم يسجد الثانية فيقولها عشراً ، ثم يرفع من السجدة الأخيرة فيقولها عشراً ، إما بعد القيام وقيل القراءة أو قبل القيام ثم يعمل في الركعة الثانية مثل ذلك ويقول العشرة الأخيرة وهو جالس قبل التشهد ، والأفضل في مذهبنا أن يسلم من ركعتين ثم يأتي بالركعتين الأخيرتين سية وتكبير ويعمل فيهما كما فعل في الأوليين ، ثم بعد السلام من الأربع يدعو بالدعاء الوارد في الحديث وهو « اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ، ومناصحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر ، وهدى أهل الحشية وطلب أهل الرعة ، وتعمد أهل الورع وعرفان أهل العلم ، اللهم إني أسألك محافة تحمى بها عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملاً أستحق به رضاك وحتى أناصحك في التوبة حقاً منك ، وحتى أتوكل عليك في الأمور كلها حسن ظن بك سبحانه حائق النور » (اه) وحكمة احتياهم هذا الحديث في الدعاء لأن فيه ترقى المراتب إلى مقام الجمعية بالله يعرف هذا من فهم معنى الحديث ، وهذه الكيفية التي كان يأمرنا بها شيخنا المصنف

قوله [وقد طلب صلى الله عليه وسلم] الطلب هنا بطريق اللام لأن الدى في الحديث وعيد على ترك الذكر

قوله [بمثابة فوق] أى مكسورة

وقوله [القصص] أى الدرجات عن مراتب الأحرار

قوله [شفاء القلوب] أى من الداء الحسى والمعوى

داود الطائي رحمهم الله كل نفس تحرج من الدنيا عطشانة إلا نفس الداكرين ، وقال ثابث السائي رحمه الله إلى لأعرف متى يدكرني الله تعالى قبل له وكيف ذلك ؟ فقال إذا ذكرته تعالى دكرني قال تعالى ﴿ هَادِ كُرُّنِي أَدُ كُرُّكُمْ ﴾^(١) وورد « ليس أحد أبصر عند الله من كره الذكر والداكرين » (وأفصله لا إله إلا الله) لقوله صلى الله عليه وسلم « أفصل ما قلته أنا والسيون من قبل لا إله إلا الله » وقال صلى الله عليه وسلم « لكل شيء مصقلة ، ومصقلة القلب الذكر ، وأفصل الذكر لا إله إلا الله » قال شيخنا العلامة الأمير في رسالة في ذلك اعلم أن جميع كلمة التوحيد مرققة ولا يمحى منها إلا لفظ الحلالة فقط . ولا يحور في الأفصح نقص المد في أداة النعي التي بعدها الهمزة عن ثلاث حركات ، وتحور لزيادة فيه إلى ست حركات ، وما بين ذلك واسع ، والحركة مقدار صم الأصبع أو فتحه سرعة وأما مد كلمة

قوله [إلا نفس الداكرين] أي فإنهم يموتون ولسانهم رطب بذكر الله قوله [قال تعالى هَادِ كُرُّنِي أَدُ كُرُّكُمْ] معني ذكر الله لعهده ترادف رحمته وإعمااته عليه وإشهار الناء الحميل عليه في الأرض وفي السماء لما في الحديث القدسي « من دكرني في نفسه دكرته في نفسي ومن دكرني في ماله دكرته في مالي حرمة » وورد أيضا « إن الله إذا أحب عبداً نادى حريلاً فقال إني أحب فلاناً فأحبه ثم ينادي حريلاً في السماء إن الله يحب فلاناً فيحبه أهل السماء ثم يوصع له القول في الأرض »

قوله [من كره الذكر والداكرين] أي ويقال إن كانت تلك الكراهة بعضاً من الله وأهل الذكر فهو كافر محلد في النار إن مات على ذلك . ويكون ممن يقول الله لهم يوم القيامة ﴿ إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَبِيرُ الرَّاحِمِينَ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِحْرِيًّا ﴾^(٢) الآية وإن كان لكسل منه فهو عاصي

قوله [أن جميع كلمة التوحيد] أي حروف كلماتها

قوله [عن ثلاث حركات] أي لأنه مد متصل

الحلالة فلا يحور بقصه عن حركتين ، وهو المد الطبيعي الذى لا تتحقق طبيعة الحرف بدونه . ثم إن اتصلت كلمة الحلالة بشيء ، نحو لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو تكرر كلمة التوحيد مراراً فلا تراد عن حركة المد الطبيعي . وأما إذا سكنت هاء الحلالة للوقف فتحور الריادة والمد لست حركات ويحور التوسط . وأقصى ما نقل عن القراء المد إلى أربع عشرة حركة ولو فى الوحوة الشاذة وقد نهى العلماء عن الوقف على لا إله لما فيه من إيهام التعطيل بل يصله بقوله إلا لله بسرعة ، ولا تصح أداة المعى ولا يصح التفتين عند الطلق بها ولا تبدل الهرة ياء ولا يريد مداً له عن الطبيعي وليحذر من مد هرة الله لثلاث يصير استهماً وهو واقع ممن يذكر الله ويدعى ما لا يحور ، ويأكلون بعض حروف هذه الكلمة المشرفة . وربما لم يسمع منهم إلا أصوات سادحة وليس كلاماً مع العارفين الذين يعرفون الوحوة والذين يعينون .

قوله [الذى لا تتحقق طبيعة الحرف بدونه] بيان لوحه تسميته طبيعياً
قوله [وأقصى ما نقل عن القراء المد إلى أربع عشرة حركة] أى وعليه يتحرج ما ورد أن « من قال لا إله إلا الله ثلاثاً عد لا أربع عشرة حركة ولفظ الحلالة ستاً كصرت عنه أربعة آلاف كبيرة »

قوله [لما فيه من إيهام التعطيل] أى لأنه يومهم عدم الألوهية من أصلها
قوله [ولا تصح أداة المعى] هذا معلوم من قوله فيما تقدم اعلم أن جميع كادة التوحيد مرفقة

قوله [ولا يريد مداً له عن الطبيعي] أى ولا يقص عنه
قوله [لثلاث يصير استهماً] أى حيث مدّها مفتوحة وهذا لا يكون إلا فى ذكر الحلالة مفرداً ، وأما فى حالة التهليل فقد يمدون الهرة الداحاة على إلا الله مكسورة وهو أيضاً لح فاحتر

قوله [ويدعى ما لا يحور] أى يدعى دليلاً لا حور الاستدلال به
كأن يقول هكذا طريقة تبيحها والحال أن تبيحه غير عارف أو عارف أو ولم يتت النقل عنه

قوله [الذين يعرفون الوحوة] أى كمل نقل عن سيدى محمد الدمرداش

إد العائب عن نفسه لا لوم عليه إلى آخر ما قال أنعم الله عليه وكذلك يحذر من ترك الهاء من الله فإذا ذكرنا ذكرنا شرعياً أوردت له الأنوار والنواب الأعظم وقد ورد ما يدل على عظيم فضل الذاكر والذكر وبعض الله من بعض الذاكرين فقال صلى الله عليه وسلم « من قال لا إله إلا الله صباحاً ثم قالها مساء نادى من السماء ألا أقربوا الأخرى بالأولى » وقال صلى الله عليه وسلم « من حافظين رغباً إلى الله ما حفظاً من عمل العبد في ليل أو نهار فيرى في أول الصحيفة حبراً وفي آخرها حبراً ، إلا قال الله تعالى للملائكة اشهدوا أني قد عصرت لعبدى ما بين طريقي الصحيفة » وقال صلى الله عليه وسلم « إن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يتبعها وحه الله تعالى » وقال صلى الله عليه وسلم « لكل شيء مفتاح ومفتاح السموات والأرض قول لا إله إلا الله » أى تفتح بركاتها بها وقال صلى الله عليه وسلم

أنه يذكر اسم الحلالة ممدود المهمة على صورة المستهم فثل هذا له وحه صحيح يقصده ويقلد فيه ، وقد سئلت عن ذلك فألهى الله أن الشيخ يحمل المهمة للداء كما قال ابن مالك والمهمة للذاني

قوله [إد العائب عن نفسه لا لوم عليه] أى كما قال العارف

وبعد الصابى الله كن كيفما تشاء فعليك لا حيل وفعلك لا ورر

وقال ابن التلمسانى

فلا تلم السكران في حال سكره فقد رفع التكليف في سكرنا عما

من لم يكن مذهباً بأداب الذكر حاله وادعى الحال تركنا فإن يك كادياً

فعليه كادته

قوله [وبعض الله] بالحر معصوف على عظم

قواء [ألا اقربوا الأخرى بالأولى] أى والمراد محو ما بين الكمالين من المذنب

قوله [قال الله] الملائكة لعلمهم الملائكة الموكلون بالأعمال

قوله [يتبعها وحه الله] أى لا تصد رياء ولا سمعة ولا تقيه من

أمر الدنيا كما لما قدر

قوله [أى تفتح بركاتها بها] أى لتوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ

الْقُرْآنِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ بِالْأَرْصِ﴾ (١)

« إذا قال العبد المسلم لا إله إلا الله حرقَت السموات حتى تقف بين يدي الله فيقول اسكني ، فتقول كيف أسكن ولم تعمر لقائلي ؟ فيقول ما أحريتك على لسانه إلا وقد عصرت له » ولا يحصى عليك ترهه تعالى عن المكان والحارحة وعدم تمثيل المعاني وقال صلى الله عليه وسلم « لا إله إلا الله ترفع عن قائلها تسعة وتسعين نأباً أدناها هم » وفي رواية « اللهم » وقال صلى الله عليه وسلم « ولولا من يقول لا إله إلا الله لسلطت جهنم على أهل الدنيا » وقال صلى الله عليه وسلم « من قال لا إله إلا الله ، كانت له كرامة لكل دب » وورد « ما عاداني أحد مثل من عادى الداكريين » كما تقدم فعود بالله من بعض أهل الله المشغولين بذكره ، وبالضرورة من يذكر المعنى عليك الرؤوف الرحيم فإنك تحبه

قوله [ولا يحصى عليك ترهه] جواب عن سؤال كأن قائلًا قال إن هذا الحديث يوم المكان لله واليد له وتصير المعاني أحساماً فأجاب بأن هذا مؤول لقول صاحب الجوهرية

وكل نص أومئ التشبيها أوله أوفوخص ورم تريها

فيؤول قوله حتى تقف بين يدي الله بأن معناه بين يدي الملائكة ، ولا مانع من تمثيل المعاني على الصحيح أو أن الذى يحرق السموات الملك الصاعد بها فقول الشارح وعدم تمثيل المعاني صوابه حذف عدم وقولهم يستحيل قلب الحقائق يحاب عنه بأن المراد بها أقسام الحكم العقلي بأن يصير الواحد حائراً أو مستحيلاً مثلاً

قوله [تسعة وتسعين نأباً] أى من البلايا كما ورد التصريح ٤ في رواية أخرى

قوله [وفي رواية اللهم] بالفتح مصدر أى ما ألم بالشخص وورل به

من حوادث الدهر

قوله [كانت له كرامة لكل دب] طاهره حتى للكائنات ولذلك اتحدتها العارفون عتاقة واختاروا أن تكون سبعين ألفاً لأنه ورد بها أثر كما نقل عن الشيخ السوسى

قوله [كما تقدم] أى ما يفيد معناه في قوله ليس أحد أعصى عبد الله

ممن كره الذكر والداكريين

ولا ببعض دأكره إلا لثيم شقى وكيف يكره من فى قلبه إيمان ذكر الكلمة الطيبة والكلم الطيب والقول السديد والقول الصواب وكلمة التقوى ودعوة الحق والعمل الصالح والخسة والإحسان كما فسرت به الآيات قال تعالى «مَتَلُ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ كَشَحَرَةٍ طَيِّبَةٍ» الآية على أن الشجرة الطيبة تؤتى أكلها كل حين وكلمة لا إله إلا الله تؤتى أسراراً وأزواراً وبركة كل لحظة يدرك ذلك أهلها ، اللهم ألقها بهم واملاً قلوباً من حبه

(فعلى العاقل) المتصف بالعقل الراجح (الإكتارُ منْ ذكرها) بدون حدٍّ (حتى تَمْتَرِحَ لِحِمِهِ وَدَمِهِ) هذا معنى يدركه أربابه من كثرة

قوله [ولا ببعض دأكره] أى دأكر المعجم عليك الرءوف قوله [كما فسرت به الآيات] أى آية ﴿مَتَلُ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ﴾^(١) وآية ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾^(٢) وآية ﴿قُولُوا سُبْحَانَ اللَّهِ﴾^(٣) وآية ﴿وَقَالَ صَوَابًا﴾^(٤)، وآية ﴿وَالرَّمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾^(٥) وآية ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾^(٦) وآية ﴿مَنْ حَيَّاهُ بِالْحَسَنَةِ﴾^(٧) وآية ﴿هَلْ حَرَّاهُ الْإِحْسَانُ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾^(٨)

قوله [فعلى العاقل] أى يلزمه سرعةً وعقلاً وطبعاً كما قال العارف

تأنى عليك يا ملبحة واحب وحى لك فرص على كل أحرأى

قوله [حتى تَمْتَرِحَ لِحِمِهِ وَدَمِهِ] أى يمترح حب مدلولها المقصود وهو

ما بعد إلا فيسرى فى البدن كسريان الماء فى العود الأحصر كما أعاد هذا فى الحديث «كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يعطس بها ورجله التى يمشى بها»، وهذا المحبة هى المداومة التى قال فيها ابن الفارض

شرباً على ذكر الحبيب مداومة سكرنا بها من قبل أن نحلق الكره

إلى آخر ما قال

(١) سورة إبراهيم آة ٢٤ (٢) سورة فاطر آة ١٠

(٣) سورة الأحراب آة ٧٠ (٤) سورة النسا آة ٣٨

(٥) سورة الصبح آة ٢٦ (٦) سورة الرعد آة ١٤

(٧) سورة الرحمن آة ٦ (٨) سورة الرحمن آة ٦

إحرائها على الألس والتعكر في معاها والعمل بمقتضى المعنى ، فإنه إذا علم أنه لا إله غيره تعالى وأنه الممرد بالإيجاد والإحسان والرفع والصر بلا عرص ولا شريك شأ له تعلق به تعالى واعتماد عليه دون غيره فظهرت عليه أنوار معوية وحسية (فيتنوع من مضمحل نورها عند امراحها بالروح والبدن جميع أنواع الأدكار الطاهرية والباطنية التي منها التعكر في دقائق الحكيم المنيحة لدقائق الأسرار) فيصير من أهل الحصرة الشاهدين الخاصين مع الناس بأبدانهم العائنين في حبه ، كشيخنا المصنف أنعم الله عليه وما زال يترقى في أحوال لا تدرك

قوله [والعمل بمقتضى المعنى] أى الخدمة على حسب ما شاهد من جمال الله وحلاله كما قال العارف الدسوقي

قد كان في القلب أهواء مفرقة فاستحدثت مد رأيتك العير أهوائى تركت للساس ديباهم وديهم شغلا بحك ياديين وديبانى

قوله [أنوار معوية] أى وهى العلوم الرانية

وقوله [وحسية] أى وهى صغرتة وبحولته وما فى معنى ذلك

قوله [من عمل نورها] وهى من إصافة الصفة للموصوف والمراد

سورها المحمل معاها الذى يستحصره التالى

قوله [جميع أنوار الأدكار] أى كما قال صاحب الحمرة

وإذا حلت الهداية قلنا دشطت في العادة الأعصاء

قوله [التي منها التعكر] صفة للباطنية ، وفى الحقيقة التعكر هو أفصل

الأدكار لأن به تمحور يبايع الحكم قال أبو الحسن الشاذلى درة من عمل

القلوب حير من مثاقيل الخيال من عمل الأبدان

قوله [الحكم] المراد بها صغعه تعالى قال فى الجوهرة

فانظر إلى نفسك ثم انتقل للعالم العاوى ثم السعلى

تحد به صغعا بديع الحكم

قوله [وما زال يرقى] أى صاحب هذا المقام

قوله [فى أحوال لا تدرك] أى لغيره ممن لم يدق مدافه كما قال العارف الكرى

وذلك سرّ سرّى له من سيد الكائنات صلى الله عليه وسلم وما ترقى لولى
 لخال إلا رأى الحال الذى كان عليه ، وإن كان حسناً ، إلا نقصاً ،
 ورائة من قوله صلى الله عليه وسلم « إنه ليعان على قلبي حتى أستعمر الله سبعين
 مرة » وهو عين أنوار لا عين أعيار فكان صلى الله عليه وسلم يترق في أحوال
 المعالى حتى ترقى لخال رأى الحال المقول عنه نقصاً بالنسبة للحال المنقول إليه ،
 فيستعمر منه وهو محمل قولهم حسبات الأبرار سيئات المقربين
 (ومنها التمسك في دقائق الكتاب والسنة الموصول لمعرفة الأحكام
 الشرعية) كما وقع للأئمة المجتهدين رضى الله عنهم ومن نعمهم
 (ومنها مراقبة الله) التمسك في أمره ونهيهِ وحلاله (عبد كلّ شئ حتى

فحمانا كالسما وسما ما رقاہ عیر آوآب

دوبہ قطع الرقاب فقم أبها الساری علی الناب

قوله [وذلك سرّ سرى] أى الترقى في المقامات

قوله [إلا نقصاً] الصواب حذف إلا

قوله [حتى أستعمر الله] أى في اليوم والليلة كما ورد التصريح به في رواية أخرى

قوله [وهو عين أنوار] أى حجب أنوار يريد بعضها في النور على

بعض ، فحين نعلم لمقام الأنوار يستعمر من الانقصاص نوراً لأنه ورد أن من

العدا وره سبعين ألف حجاب منها ما هو نوراني ومنها ما هو ظلامي فالظلمانية

هى حجب الأعيار وليست مرادة لأنها لغير الواصلين وهذا التفسير الذى قاله

الشارح قاله أبو الحسن الشاذلى تلامذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآه

في المنام فقال له ما معنى قراک في الحديث إنه ليعان على قاي فقال عن أدار

لا عين أعيار يا مبارک

قوله [وهو عين أنوار] ليس من السبب بل هو تحسر له

قوله [وسما] أى من الناطية

قوله [التذكر في دقائق الكتاب والسنة] إلخ أى على طبق التواعد

الاعتدلية والتأني

قوله [ومنها مراقبة] أى من الناطية أعصاً

لا يستطيع أن يفعل المهيء عنه) حياء من الله
 (ومنها طمأنينة القلب بكل ما وقع في العالم) لعلمه أن كل شيء
 مراد ماله ، وهل إرادة العبد وقوع شيء لم يرد الله وقوعه تعيد ؟ أو إرادته عدم وقوع
 شيء أراد المالك وقوعه تعيد ؟ كلا والله ؟ لا يكون إلا ما يريد حل وعلا فحيث
 يرصى العبد مراد سيده في ملكه (من غير انزعاج ولا اعتراض فيتم له التسليم
 للعلم الحكيم) فيعور بكونه محبواً غير مدموم
 وأعلم أن التسليم والاستسلام والانقياد والتعويض مترادفة ، وهو أن يعرض
 العبد اختياره إلى اختيار مولاه ويرضى بما يختاره مولاه ، وقيل التعويض قبل
 رول القضاء ، والتسليم بعد روله

(ومنها وقور بحمة الله) فيصير من أهل المحو والإثبات فيمحو
 أوصاف العادة ويسلح عن كل وجود غير وجود الحق وتثبت له صفات التيقظ

قوله [حياء من الله] أى فيسمعه الحياء من الله وإن لم يحظر ماله
 خوف العقاب

قوله [ومنها طمأنينة القلب] أى من الناطية أيضاً ~

قوله [وهل إرادة العبد وقوع شيء] إلح كلام ركبك فالأوضح أن
 يقول وإن إرادة العبد لا تعيد شيئاً

قوله [فيعور بكونه محبواً غير مدموم] أى لأنه ورد « من رضى
 له الرضا ومن سخط له السخط » قال العارف

فار من سلم الأمور إليه وشقى من عره الإنكار

قوله [ومنها وقور بحمة الله] أى من الناطية أيضاً وإضافة وقور لما
 بعده من إصافه الصمة للموصوف أى بحمة الله الوافرة الرائدة عن حمة العوام لأن
 جميع الخلق يحبون الله ، ولما تدير الخواص بالريادة

قوله [فيمحو أوصاف العادة] إلح يفسر لمعى المحو والإثبات

قوله [يسلح عن كل وجود] أى عن الشغل بوجود شيء سوى الله كما
 قال بعض العارفين

الله قل ودر الوحود وما حوى إن كنت مرتاداً بلوع كمال

الموصلة إلى الله تعالى (حتى) صارت نفسه مطمئنة^١ روحانية فيثمر لها أن (تميل إلى عالم) نصح اللام (العب والقدس) عالم العيب ما عاب عن المشاهدة بالطر للحلق ، مثل الحبة المقدسة عن شوائب الكدر من عالم العيب (أكثر من ميلها إلى عالم الشهادة والحس) عطف مرادف

(هـ) سب وفور المحبة لنوع (تشاق) الاشتياق محبة خاصة وحدانية (إلى لقائها ناربها) ورببها والمحس إليها (أكثر من اشتياقها لأمرها وأنها) لما عرفته من الصواب وحقيقة الحال ، وأنه النافع الباقي الذي لا يعادل إحسانه ومشاهدته تنوء وهذا فيه عقيدة الرؤية المنتنة عند أهل السنة المصدقين بها لأدلة قرآنية

فالكل دون الله إن حققته عدم على التفصيل والإحمال

من لا وجود لداته من داته موحوده لولاه عين محال

قوله [مطمئنة روحانية] المطمئنة هي التي سكنت للقصاء والقدر

والروحانية هي التي تحردت عن الطماع الشهوانية وصار الحكم لحد الروح

قوله [عطف مرادف] أي فالشهادة هي الحس لأنه يشاهد بإحدى الحواس

قوله [الاشتياق محبة خاصة وحدانية] المناسب أن يفسره بتولع قلب

الحب بلقاء المحبوب

قوله [الذي لا يعادل إحسانه] أي الذي لا يماثل وتنوء فاعل يعادل

وإحسانه ومشاهدته معقول

قوله [وهذا فيه عقيدة الرؤية] أي لأنه ما عظم اشتياقهم إلا لاعتقادهم

أنهم يرويه بعين البصر في الآخرة كما قال الشافعي لولا اعتقادي أني أراه في

الآخرة ما عبده وفي الحقيقة اشتياق أهل الله للرؤية المعحة في الدنيا وهي رؤية

القلب بمعنى شهوده بعين البصيرة ورؤية البصر في الآخرة كما قال ابن العربي

فيارب بالحل الحبيب محمد سيك وهو السيد المتراع

أنا ماع الأحباب رؤياك التي إليها قلوب الأولياء تسارع

قوله [لأدلة قرآنية] منها قوله تعالى ﴿وَجُزْءٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾

لا تصرف عن طاهرها ولأحاديثه صلى الله عليه وسلم
(إِذَا تَمَّ أَجْلُهَا) الذى قدره الله فى الأزل (حارها ربه بالقول) والرصا
وعدم الطرد وأفاض عليها إبعامه ، فكان لها الحتام الحس للأجل ، كما قال
رصى الله عنه (وَحُسُّ الْحِتَامِ)

وفى هذا براعة التام ، وهو أن يأتى المتكلم فى آخر كلامه بما يؤذن بانتهائه
وحس الانتهاء مما يسعى التأنق فيه عند البلاء ، لأنه آخر ما يعيه السمع ويرسم
فى النفس ، فإذا كان مستلذاً حراً ما قبله من التقصير ، كالطعام اللدديد بعد
عبره ، كما يسعى فى الانتداء ليكون أول ما يقرع السمع لديدنا فيقبل السامع

إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ^(١) ومنها ﴿إِنَّ الْأَنْزَارَ كَتَبْنَاهُ عَلَى الْأَرْيَافِ يَوْمَ يُنْفَخُ الْفُجْرُ﴾^(٢)
قوله [ولأحاديثه] منها قوله صلى الله عليه وسلم «إِن كُمْ سَتْرُونَ رِيحَكُمْ
كَالْقَمَرِ لِيَاةِ الدَّرِّ»

قوله [إِذَا تَمَّ أَجْلُهَا] أى انقضى عمرها لأنها لا تحرح نفس من الدنيا
حتى تستوى أجلها وورقها وجميع ما قدر لها فيها
قوله [حارها ربه بالقول] أى أطهر لها المحاراة بذلك لما ورد «إِنْ
الْمُؤْمِنُ لَا يَحْرَحُ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ فِي الْجَنَّةِ وَمَا أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ فِيهَا» من
أحل ذلك تطهر الشرى فى وجهه

قوله [وحس الحتام] أى الموت على الإسلام وهو من أفراد القبول
التي طهرت أماراته وإعما حصه لأنه أكبر العلامات

قوله [بما يؤذن بانتهائه] أى كما فى قوله تعالى ﴿لَهُ الْحُكْمُ وَالْيَسِيرُ
تَرْجِعُونَ﴾^(٣) ، ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾^(٤) وكقول الشاعر

وإلى حدير إِدْ بِلَعْتِكَ بَالِي وَأَنْتَ مِمَّا أَمَلْتُ مَكَ حَدِير

فإن تولى منك الحديل فأهله وإلا فإلى عادر وشكور

قال فى اللحيص وأحسه ما آذن بانتهاء الكلام حتى لا يبقى لدهس تشوق
إلى ما وراءه كقوله

(٢) سورة المسمل آت ٢٢ ، ٢٣

(١) سورة الصامه آت ٢٢ ، ٢٣

(٤) سورة السورى آت ٥٣

(٣) سورة النقص آت ٨٨

عليه كقوله

• بشرى فقد أشر الإقبال ما وعدا •

(وهيّا لها دار السّلام) الدار هي الحمة ، والسلام ، اسم من أسمائه تعالى أى السالم من كل نقص وإضافة الدار له للتشريف ، كقولهم بيت الله ، والنبي صلى الله عليه وسلم عند الله ويحتمل أن الإضافة من عر لإضافة الموصوف على إرادة أنه صفة للدار أى دار السلامة الدائمة فلا تقطع بموت ولا كدر

(ونادأها ربها) بكلامه المسمى المره عن صفات الحوادث ويحتمل أنه نادأها ملك وهذا الداء عند حصول أسباب الموت كما هو ظاهر المصنف وقيل عند البعث ، وقد ورد أن عرراثيل عليه السلام لو حذب الروح بألف سلسلة ما حرحت حتى تسمع كلام الله ﴿يُنَادِيَنَّهَا رُفُوسُ الْمَطْمَئِنَّةِ﴾ (١) الآية

بقيت بقاء الدهريا كهف أهلها وهذا دعاء للربة شامل

وحد مع فواتح السور وحواتها وأردة على أحسن الوجوه وأكملها

قوله [كقوله بشرى] إلح مثال لحسن الانتداء

قوله [الدار هي الحمة] أى فراد المصنف بدار السلام الحمة من حيث هي لأنها كلها تدعى دار سلام من حيث المعنى الذى قاله الشارح وليس المراد حصول دار السلام التى هي إحدى الحياض السبع الوارد بها الحديث

قوله [كما هو ظاهر المصنف] قد يتأ، ظاهر المصنف أن الداء بعد الموت

قوله [حتى تسمع كلام الله يا أيتها الرُفُوسُ المَطْمَئِنَّةُ] إلح هذا ظاهر في المعنى المؤمنة وأما الكافرة فمقتضاه أنها لا تخرج أصلا لأنها لا تبادى بذلك من أجل ذلك يعسر خروجها وإخراجها من الدن كإخراج الماء المدرج بالعود الأحصر فذلك ورد « أنه يرى أن السدوات السبع انطلمت عايه ورق الأرض عند كل حدره وأما المزمع الصانع فيسهل عليه خروجها لسماح انداء «تساق» ولذلك قال شبيحا المصنف في آخر صلوا « وتولّ قصص أرواحا عند الأحل بدل مع شدة الشوق إلى لقائك يارحمى

وعن ابن عمر رضى الله عنه « إذا توفى العبد المؤمن أرسل الله إليه ملكا يتباحث من الجنة فيقول احرّحى أيتها النفس المطمئنة ، احرّحى إلى روح وريحان ، وربك عليك راض فتخرج كطيب مسك والملائكة بأرجاء السماء يقولون قد جاء من الأرض روح طيبة فلا تمر باب إلا فتح لها ولا تملك إلا صلب عليها » الحديث وفيه

قوله [وعن ابن عمر] هذا الحديث مما يؤيد أن المادى لها الملك

• قوله [أرسل الله إليه ملكًا يتباحث] صوابه ملكين تتحفة كما في الحارث وبه قال عبد الله بن عمر « إذا توفى العبد المؤمن أرسل الله عز وجل إليه ملكين وأرسل إليه تتحفة من الجنة فيقول احرّحى أيتها النفس المطمئنة • احرّحى إلى روح وريحان وربك عليك راض فتخرج كأطيب ريح مسك وحد أحد في أنه والملائكة على أرجاء السماء يقولون قد جاء من الأرض ريح طيبة وبسمة طيبة فلا تمر باب إلا فتح لها ، ولا تملك إلا صلب عليها حتى يؤتى بها الرحمن حل لحاله فمسحده له ثم يقال ليكائنل اذهب بهذه النفس فاجعلها مع أنفس المؤمنين ثم يؤمر فوسع عليه قبره سبعون ذراعًا عرصه ، وسبعون ذراعًا طوله ، ويسد له في الروح والريحان فإن كان معه شيء من القرآن كماه نوره ، وإن لم يكن حمل له فيه نور مثل نور الشمس في قبره ويكون مثله مثل العروس ينام فلا توقظه إلا أحب أهلها إليه . وإذا توفى الكافر أرسل الله إليه ملكين وأرسل إليه قطعة من كساء أنت من كل نبي وأحش من كل حشر فيقال لها أيتها النفس الخبيثة احرّحى إلى جهنم وعداب ألم وبك عليك عصان » (اه خروقه) • إذا علمت ذلك تعلم القصر والتحريف الذى في كلام التارخ

قوله [إلى روح] بفتح الراء وسكون الواو نور وراحة

وقوله [وريحان] أى روائح طيبة

قوله [بأرجاء السماء] أى حواشيها

قوله [قد جاء من الأرض] إلح أى وعيها إلى السماء يكون على المراح الذى عرج عنه صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء

قوله [إلا صلب عليها] أى دعا لها بالرحمة والمعزة

« فيوسع عليه قره سعون ذراعاً عرصاً وسعون ذراعاً طولاً ويملاً روحاً وريحاً فإن كان معه شيء من القرآن كماه نوره وإلا جعل له نور كالشمس »

(يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ) الثالثة على الإيمان التي أيقنت بأن الله ربها وحصنت لأمره، الراضية بقضاء الله الآمنة من عذاب الله المطمئنة بذكر الله، إذ الأقوال فيها غير متباينة وحمل شيخنا المصنف — رحمه الله رحمة واسعة —

قوله [فيوسع عليه قره سعون ذراعاً] العدد لا مفهوم له وإنما هو كناية عن عظيم السعة لأنه ورد في رواية أخرى مد بصره وهذا في غير الميت عرساً وإلا فيوسع عليه قدر بعده عن مرله

قوله [وإلا جعل له نور كالشمس] يوحد منه أن الذي معه القرآن نوره أعلى من الشمس وهذا النور حتى قال تعالى ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ (١) الآية قوله [يا أَيَّتُهَا النَّفْسُ] إلح هذه الحمل لصيغة النداء

قوله [إذ الأقوال فيها غير متباينة] أي التماسير فيها ترحم لتي وواحد لتلارهما وحاصل التماسير التي ذكرها الشارح ستة ومساقتها هكذا الثالثة على الإيمان . أو التي أيقنت بأن الله ربها أو التي حصنت لأمره . أو التي رصبت بقضائه أو الآمنة من عذابه أو المطمئنة بذكره . فالمناسب للشارح أن يقول هكذا وسب دروها قيل في حدة من عند المطلب حين استشهد بأحد وقيل في حسب ابن عدى الأنصاري وقيل في عثمان بن عفان حين اشترى ثمر رومة وسهلها وقيل في أنى بكر الصديق قال المفسرون والأصح أن الآية عامة في كل نفس مؤمنة مطمئنة

قوله [وحمل شيخنا المصنف] كان المناسب للتأرجح أن لا يقل هذا المحت فإن هذا لقوم مخصوصين يطلبونه باخصوص لا أكل من يحصر الأحكام الصنية فلا يؤخذ بالتأل وإما يؤخذ بالحال فهو من السر المكتوم الذي لا يجوز التكلم فيه إلا من أهله لأهله والكلاء فيه مع من يطله ومن لا يطله عنه قال محيي الدين بن العربي إن كلام القوم عليه أقفال لا تسح إلا لأهل فسوق هذا

في التحفة في مناسبة اختيار استعمال الأسماء السعة النفس سعة أقسام، وأن صاحب النفس المطمئنة — التي مقامها مدأ الكمال — متى وضع السالك قدمه فيه عدّ من أهل الطريق واستحق لس

الكلام هنا كمن يبيع الخواهر في سوق الصدق ، وإعنا كان عليه أن يشرح الآية بكلام أهل التفسير ، وحل الشيخ النفس سعة ليس من عند نفسه كما توهمه عارة الشارح، بل هو تقسيم أهل الطريق قديماً أحداً من الآيات القرآنية فإن هذه الآية يوحد منها المطمئنة والراضية والمرصية والكاملة والملمهة من قوله تعالى ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۚ ﴾^(١) واللوامة من قوله تعالى ﴿ وَلَا أَقْسَمُ بِالنَّفْسِ الْوَأَمَةِ ﴾^(٢) والأمارة من قوله تعالى ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾^(٣) كما ذكره صاحب كتاب السير والسلوك

قوله [في التحفة] متعلق بحل وما بينها اعتراض وهي اسم كتاب له في التصوف

وقوله [في مناسبة] متعلق أيضاً بحل وفيه تعلق حرقي حر متحدى اللفظ والمعنى يعامل واحد وهو معيب

قوله [عدّ من أهل الطريق] أي وهي الوقوف مع أحكام التريفة طاهراً وباطناً قوله [واستحق لس حرقهم] أي بحسب ما براه الشيخ العارف من حاله، ثم هي إما حجة له إن كان على قدمهم باطناً وطاهراً وإلا فهي حجة عليه قال بعض العارفين حرقه القوم لأهلها نور وريّة ولعزم سياحة وظلمة ، وربما دخل في وعيد قوله تعالى ﴿ لَا تَخْسِصَ الدِّينَ بِفِرَاحٍ ۖ مَا أَتُوا وَيَحْشَرُونَ أَن يُجْزَعُوا ۚ وَإِنَّمَا لَكُمْ بِفَعْلِكُمُ لَا تَخْسِصَهُمْ بِمَقَارَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾^(٤)

وأما قول بعض العارفين

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم إن التشبه بالرجال فلاح

فإن المراد الاقتداء بهم في العمل ومحاكاة النفس

(٢) سورة الصافات آية ٢

(٤) سورة آل عمران آية ١٨٨

(١) سورة الشمس آية ٨

(٣) سورة يوسف آية ٥٣

حرقتهم لانتقاله من التلوين إلى التمكين ، وصاحبها سكران هبت عليه سمات
الوصال يحاطب الناس وهو عنهم في سَوْنٍ لَشِدَّةٍ تعلقه بالحق تعالى ، يباسه
الإكثار من اسمه تعالى الرابع في التلقين ، يعنى حق ، وإن الأمانة ذات
الحجب الظلمانية التي مقامها مقام الأعيار يوافقها في تمزيق حجبها الإكثار
من « لا إله إلا الله » وأن اللوامة الكثيرة اليوم لصاحبها - إلى مقامها مقام الحجب
الورانية لكونها ليست كتيمة وهي تواتة - يباسها

قوله [لانتقاله من التلوين إلى التمكين] علة للاستحقاق . والتمكين
هو الظمائية والرسوخ في الأحلاق المرصية . والتلوين هو عدم ذلك وسمى تلوياً
لكثرة تعبيراته

قوله [يباسه] إلح قال الشيخ في التحفة وهذا المقام لا يمكن الوصول
إليه عادة لعير السالكين ولو اتى عبادة التعليل ، لأن عير السالك مقيد بقيود
الشهوات والترك الحمى لا يساك عنها إلا بألفاس المشايخ العارفين مع المحاذاة
والترام الآداب على أيديهم وعير هذا لا يصح (اهـ) فإذا كان هذا في مبدأ
الكدال فما بالك بصاحب النفس الراسية والمرصية والكاملة . فتعذر الوصول إليها
من عير المشايخ أولوى فلدالك قلنا التكلم في تلك المقامات لا يباس هذا المقام
قوله [في التلقين يعنى حق] هذا من كلام الشارح وليس من كلام التحفة

قوله [ذات الحجب الظلمانية] أى الشهوات المحرمة والمكروهة

قوله [مقام الأعيار] أى إن صاحبها مهلك في شعله بعير الله

قوله [الإكثار من لا إله إلا الله] أى حتى تخرج بلحمه ودمه مع
الحروح عن كل هوى كما قال العارف الكرى

واخرج عن كل هوى أبداً

فالإكثار منها يورب النوبة لأنه يتناه منها إلى اللوامة ولذلك كان الحسد
إذا جاءه العصاة بأحدون عنه الطريق لا يتول لهم تو وابل بأههم بالإكثار منها

قوله [متناه الحجب المرارية] أى وهي كناية عن حجب الطاعات
لأعراض تعد عليها فلدالك كانت حجباً ولا يملك بسبه عند الوقوع في المعصية

الإكثار من اسمه تعالى « الله » وأن الملهمة التي ألهمت محورها وتقواها مقامها مقام الأسرار ، صاحبها نشوان ، يعلب عليه أخته والهيان والتواضع والإعراض عن الخلق والتعلق بالحق ، يباسه كثرة استعمال اسمه تعالى « هو » بالمد ، لتخلص من ورطتها وأن الراضية كثيرة الرضا بالقضاء والتسليم مقامها مقام الوصال صاحبها عريق في السكر يباسه الحلوة وكثرة ذكر اسمه تعالى « الحى » ليحيى به نفسه وأن النفس المرضية صاحبها لا يرى صدور الأعمال إلا من الله تعالى لأن مقامها مقام تحليات الأعمال ، فلا يمكنه الاعتراض على أحد . حسن الخلق ، يلدد بالحيرة ، كما قيل

ردى بمرط الحب فيك تحيرا وارحم حشا باطى هواك تسعرا
ويباسه كثرة ذكر اسمه تعالى « قيوم » وأن النفس الكاملة مقامها مقام تحليات الأسماء والصفات يباسها كثرة ذكر اسمه تعالى « قهار » ليحصل لها تمام القهر ويروى عنها بقايا النقص وحالها القاء بالله ، سير بالله إلى الله . وترجع من الله إلى الله ، ليس لها مأوى سواه علوها مستمادة من الله كما قيل
وبعد الصا بالله كن كيما تشا فعلمك لاجهل وعلك لا ورر

وإن كان يكرهها فلدلك كان كثير التوبة ويسمى تواباً وهو ممدوح لقوله تعالى ﴿ إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ ﴾ ^(١) ولقوله تعالى ﴿ وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ﴾ ^(٢) قوله [الإكثار من اسمه تعالى الله] أى لأنه الاسم الجامع وإنما طلب الإكثار منه مجرداً لأن ظلمة الشرك وما ألحق به قد أزيلت عن قلبه
قوله [وأن الملهمة] أى التي مدحها الله تعالى بقوله ﴿ وَنَفْسٌ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَكَاهَا ﴾ ^(٣) أى طهرها من الدنوب وشهواتها وقوله تعالى ﴿ وَقَدْ حَاتَّ مِنَ دَسَاهَا ﴾ ^(٤) معناه دسها بالمعاصي وألسها بها

قوله [يعلب عليه أخته] إلح تفسير لسوان
قوله [مقام الوصال] أى المحصور مع ربه في سائر الأحوال
قوله [كما قيل ردنى] إلح القائل له سيدى عرس المارص
قوله [كما قيل وبعد الصا] إلح القائل له سيدى محمد بن وفا

(١) سورة البقرة آية ٢٢٢ (٢) سورة النما آية ٢

(٣، ٤) سورة الشمس آيات ١ - ١

(اه باحتصار وتصرف)

وهذا لا يباي قول من أقال المحققون على أن الممس واحدة تختلف بالصمات ، قال شيخنا العلامة سيدى الشيخ محمد الأمير واعلم أن بعض الناس يعلط فيقول إن استعمال الأسماء السعة من خصوص طريق الحلوتية ، كيف والله تعالى يقول ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ وقال المصنف رضى عنه فيها واعلم أن طريق أهل الحق مدارها على الصدق ورأس مالها الدل ونهايتها العرق ، وقال العارفين حكم القدوس أن لا يدخل حصرتة أرباب المموس كثرة الكلام توجب عدم الاحترام ، كثرة مصاحبة الناس توجب الإفلاس . لا يتطهر من الرعونات إلا من خالف نفسه فى الشهوات ، وذكر الله فى جميع الحالات ،

قوله [اه باحتصار وتصرف] أما الاحتصار فقد حذف حمله من الكلام وقد دلت عليها على بعضها وأما التصرف فالتقديم والتأخير فى بعض العبارات وقد دلت أنه لا حاجة لقلها

قوله [وهذا لا يباي] أى بل هو عنه لأن الأقسام المذكورة لصماتها لاها
قوله [المحققون] إلح مقول التول

قوله [قال شيخنا العلامة] إلح الجواب عن هذا الإشكال أن طريق الحلوتية فتحها مقصور على تلك الأسماء وليست تلك الأسماء مقصورة عليهم ، وقد أحاط شيخنا العلامة المذكور بهذا الجواب فسوق بحثه من غير جواب غير مناسب
قوله [منها] أى التهمة

قوله [ونهايتها العرق] أى والجمع فعنى العرق شهود العدد لصمعه تعالى ، ومعنى الجمع شهوده لره ويسمى بمقام البقاء ومقام الكمال
قوله [حكم القدوس] إلح أى أحداً من الحديث القدسى فى مباحة داود عليه السلام « قال كيف الوصول إليك يارب » قال حلّ بسك وتعال «
قوله [توجب الإفلاس] أى كما قال العارف الكرى

إذ من علامة الإفلاس كود النى يألف قرب الناس
إذ جمعهم يصير بالولى فكيف من يحبه جهلا مى

قوله [من الرعونات] أى الطابع الشهوانة

من لم يحرق البداية لم يتبرق له نهاية، من لم يحالف العس والشيطان لم يتحقق بصفات أهل العرفان ، من لم يكن عدداً للرحمن فهو عدو للشيطان ، فانظر أيهما يستحق العادة (١٥ باختصار)

وقصدت بنقل ذلك التبرك ، لعل الخوادم الكريم يصفحوا عنهم
(ارجعي إلى ربك) لرؤيته تعالى وما أعدّه الله مما لا يتأهى من الإكرام ،
وقيل إلى صاحبك وهو الحسد على أن الداء عبد العت

(راضية) بما أعطاك ربك

(مرصية) رضى ربك عليك

(فادخلى فى عادى) الصالحين المصطفيين

(وادخلى حتى) فى الحديث « أول من يدعى إلى دخول الجنة

قوله [من لم تحرق البداية] أى إذا لم يجاهد فى بدايته فيحرق عن كل
هوى لم تظهر له أنوار فى النهاية وهو معنى قول صاحب الحكم ادوس وعودك
فى أرض الخمول فما ست مما لم يدهن لم يتم نتاجه
قوله [على أن الداء عبد العت] أى وأما على التفسير الأول فعلى أن
الداء عبد الموت أو العت

قوله [راضية] إلح أى وهو معنى قوله ﴿ رَضِيََ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ (١)

قوله [فادخلى فى عادى] أى وقت العت والختار ، لأن من أحب قوماً
حتر معهم قال تعالى ﴿ إِنَّ الدِّينَ سَقَتْ لَهُمْ مِنْهُ الْحُسْنَى ﴾ (٢) والآيات
وقال تعالى ﴿ بِأَعْيَادٍ لَا حُوفَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ ﴾ (٣) والإضافة للتشريف
ولألا فالكل عادة

قوله [وادخلى حتى] أى مع الصالحين ولأهل الإشارات تفاسر
مبها أن الله ياديها فى الدنيا بهذا الداء حيث اتصفت بتلك الأوصاف يقول
لها يا أيتها العس المطمئنة ارجعي إلى ربك بمائك عما سواه ، راضية بأحكامه ،
مرصية له بأوصافك ، فادخلى فى عادى الصالحين أى فكونى معدودة فيهم

(٢) سورة الانبياء آية ١١

(١) سورة المائدة آية ١١٩

(٣) سورة الزمر آية ٦٨

الحامدون على السراء والصراء»

(دار السلام) السلامة من كل خوف مصحونة (سلام) أمن من كل مكر

(دعواهم فيها سبحانك اللهم) أى كلامهم أو دعاؤهم فى الحجة والتسبيح

نريه عن كل نقص يتلدد به أهل الحجة وفى الحديث « يلهمون التسبيح

والتهميد » وورد « إذا أرادوا طعاماً قالوا سبحانك اللهم فيحمل لهم ما يشتهون

على الموائد ، كل مائدة ميل فى ميل . على كل مائدة سبعون ألف صفحة فى

كل صفحة لود

ومحسونة منهم وادخل حتى شهودى فى الدنيا ما دمت فيها وهى الحجة المعجزة ،

ويقال لها عند البعث ذلك على التفسير المتقدم ويراد حجة الخلود وفسروا بذلك

قوله تعالى ﴿ وَلَكِنْ حَافَ مَقَامَ رَبِّهِ حَسَنًا ﴾ ^(١) أى حجة الشهود فى

الدنيا التى قال فيها ان العارض

أنلنا مع الأحباب رؤيتك التى إليها قلوب الأولياء تسارع

وحجة الخلد فى العقى وهذا النداء الواقع فى الدنيا يسمعه العارفون إما فى المنام

أو بالإلهام

قوله [دار السلام] إلح قال تعالى ﴿ لَتَنِمَّ دَارُ السَّلَامِ عِندَ رَبِّهِمْ »

وهو وليهم » مِمَّا كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ ^(٢) وقال تعالى ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى

وَرِيبَادَةٌ ﴾ ^(٣) فالحسنى هى الحجة والريادة هى رؤية وجه الله الكريم

قوله [أو دعاؤهم فى الحجة] أى طلبهم لما يشتهونه من المأكول والمشرب فى الحجة

قوله [وفى الحديث « يلهدون التسبيح والتحميد »] أى كما يلهمون

النفس كما فى أصل الرواية

قوله [وورد إذا أرادوا طعاماً] إلح المناسب المريح بالناء لأنه معنى الآية

قوله [فيحمل لهم ما يشتهون] أى يوضع لهم على الموائد

قوله [فى كل صفحة لود] أى لا يشبهه به غيره من الآخر كما فى

الرواية وقال بعضهم المراد بقوله سبحانك اللهم اسعال أهل الحجة بالتسبيح

(٢) سورة النعام ١- ٢٢١

(١) سورة الرحمن آه ٢٦

(٢) سورة جوس آه ٢٦

فإذا فرعوا قالوا الحمد لله »

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قال سبحان الله ومحمده في كل يوم مائة مرة حطت خطاياهُ وإن كانت مثل ريد البحر »
وفي العياشي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قال بعد صلاة الجمعة سبحان الله العظيم ومحمده مائة مرة عمر الله له مائة ألف دبر ولوالديه أربعة وعشرين ألف دبر »

(وتحيتهم فيها سلام) يحییهم الله والملائكة وبعضهم بعضا قال تعالى ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم

والتحميد والتقدیس والتناء عليه بما هو أهله وفي هذا الذكر سرورهم وانتهاحهم وكمال لدائهم وهذا أولى ويدل عليه ما روى عن حاربه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « أهل الجنة يأكلون فيها ويشربون ولا يولون ولا يتعوطون ولا يمتشطون قالوا فما بال الطعام ؟ قال حساء ورشح كرشح المسك يلهمون التسبيح والتحميد كما يلهدون المس » (أه حطیب)

قوله [فإذا فرعوا قالوا الحمد لله] أى قالوا « الحمد لله رب العالمين » وهو معنى قوله تعالى ﴿وَأَحْرِ دَعْوَاهُمْ أُنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١) فرفع حيث

قوله [وإن كانت مثل ريد البحر] كناية عن كثرتها أى تعمر ولو كثرت وظاهر الحديث ولو كانت كائن لكن قيده العلاء بغير الكائن لأن الكائن لا يكفرها إلا التوبة

قوله [قال تعالى ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾^(٢)] دليل لسلام الله عليهم وقوله [إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا^(٣)] دليل لسلام بعضهم على بعض وقوله [والملائكة يدخلون عليهم من كل باب] إلح دليل لسلام الملائكة فهو لف ويشتر ملحظ وقد ورد « إن الملائكة يدخلون عليهم من كل باب من أبواب القصور بهدايا من التحف يقولون سلام عليكم بما صبرتم »

(٢) سورة يس آية ٥٨

(١) سورة يس آية ١

(٣) سورة الواقعة آيات ٢٥ ، ٢٦

(وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين) وقد ورد «إن أهل الجنة يمتحنون كلامهم بالتسبيح ويحتمونه بالتحميد»

(وأسأل الله تعالى أن يسمع به) علامة قبوله طاهرة فقد حصلت ثمرة التأليف عاجلاً بمحصل النفع وكثرة الاشتغال به وبإحلاص مؤلفه بتحقيق الثمرة آجلاً في رفع درجاته ، وحتم كتابه بالسؤال لما فيه من الإشعار بالاحتياج للعنى عن كل ما سواه (كما نفع بأصله) واشتهار النفع بمختصر العلامة خليل رحمه الله تعالى لا يحصى (كل من قرأه) يحفظ أو غيره (أو شرحه أو حصّله) بشراء أو كتابة أو غير ذلك (أوسعنى في شيء منه) عود الصمير على واحد من الأمور المذكورة

قوله [يمتحنون كلامهم] أى في سائر مطلوباتهم وحطاباتهم

قوله . [وأسأل الله] إلح لفظ الحلافة منصوب على التعظيم معقول أول لأسأل ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معوله الثانى ، والنفع صد الصرر وهو إيصال الخير للغير وسأله في ذلك لأن إيصال النفع لا يكون إلا من الله وليس في طاقة أحد ذلك كإيصال الصرر قال تعالى ﴿ وَإِنْ يَحْسَبَنَّ أَنَّ اللَّهَ بِصُرِّ فَتَلَّ كَاشِفَ لَهْ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرَدِّكَ بِهِ فَلَ رَادٌّ لِيَقْصِلِيهِ ۝ (١١) ﴾

قوله [وكثرة الاشتغال به] عطف سب على مسب

وقوله [وبإحلاص] مؤلفه متعلق بما بعده الذى هو قوله بتحقيق الثمرة آجلاً

وقوله [وحتم كتابه] راجع لأصل المتن وفي التركيب ركة لاتحصى

قوله [كما نفع بأصله] أى خليل وما مصدرية تسلك مع ما بعدها مصدر محرور بالكاف التى بمعنى مثل وهو صفة لمصدر محدود بنقيده نفعاً من نفعه بأصله

وقوله [كل من قرأه] معقول لقوله أن يسمع به

قوله [أو غيره] أى كالمطالعة

قوله [أو شرحه] صادق بالتحشية

قوله [أو غير ذلك] أى كما إذا وهب كذا ووقف عليه

قوله [على واحد من الأمور المذكورة] أى أن يتألى سعى في شيء من قراءته

أبلغ من عوده لحمته (إنه حواد) كثير الخود والكرم والإععام (كريم) يعطى
بلا عوص ولا عرص (رعوف) كثير الرأفة والرحمة (رحيم) معم بالقليل كما هو
معم بالكثير فلا تأثير لعبه تعالى
(وصلى الله على سيدنا محمد) حتم بها كما ابتدأ بها رجاء قبول ما يسهما وعبر
بصيغة الخبر لأن المطلوب واقع

كما إذا قرأ العص فقط أو فى شيء من ترجمه كأن شرح العص أو فى شيء من
تحصيله كأن اشترى العص أو كتبه أو وهب له
قوله [أبلغ من عوده لحمته] أى لأنه يكون منه قصور على تحصيل
العص بشراء ومحو

قوله [إنه حواد] بكسر الهمزة استئناف بيان واقع فى جواب سؤال
تقديره سألته لأنه حواد ، والحواد بالتحفيف دو الخود والمدد والعطايا التى لا تعد
قوله [كريم] أى وهو الموصوف بعون الجمال دو الوال قبل السؤال
قوله [بلا عوص ولا عرص] أى لاستعماثه وترهه عن ذلك ولذلك
يديم الإحسان على المصر على الكرم والمعاصى
قوله [رعوف] أى دو رأفة وهى شدة الرحمة

قوله [معم بالقليل] إنما فسره بذلك لقولهم الرحيم المعم بدقائق المعم
والرحمن المعم بحالاتها أى جميع المعم ناشئة منه بوصف كونه رحماً رحيماً ،
وفى هذه الأسماء من المناسبة المطلوب ما لا يحصى . وفيها حكمة وهو أن الإنسان
يحاطب ربه بالاسم المناسب لمطلونه كدعاء أيوب عليه السلام حيث قال
« إني مسئى الضرر وأنت أرحم الراحمين » ودعاء يونس حيث قال « سبحانك
إني كنت من الظالمين » ودعاء زكريا حيث قال « رب لا تدركنى فرداً وأنت
خير الوارثين » ودعاء سليمان حيث قال « رب هبْ لى مُلْكاً لا يَبْغى لأحدٍ من
عدى إليك أنت الوهاب » وبالحملة كل مقام له مقال

قوله [لأن المطلوب واقع] طاهره أنها حرية لفظاً ومعنى وليس كذلك
بل هى حرية لفظاً إنشائية معنى لأن الخبر بالصلاه ليس مصلباً على التحقيق
فالمناسب أن يقول عبر بصيغة الخبر فى اللفظ لتحقيق المطاوب

وفي العياشي عن السهيلي من رواية الدارقطني عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال « كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فعاهه رجل فسلم عليه فرد صلى الله عليه وسلم عليه السلام وأطلق وجهه وأجلسه إلى جنبه فلما قصي حاجته وبهض قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا بكر هذا الرجل يرفع له كل يوم كعمل أهل الأرض قلت ولم ذلك يا رسول الله ؟ قال إنه كلما أصبح وأمسى صلى على كصلاة الخلق أجمع يقول عشر مرات اللهم صل على محمد النبي عدد من صلى عليه من خلقك وصل على محمد النبي كما أمرتنا أن نصلي عليه وصل على محمد النبي كما يسعي لنا أن نصلي عليه »

ولما كان المطلوب التعميم قال رضي الله عنه (وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وعلى آلم وصحبهم أجمعين وسلم تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين) يقول ناقل بكميل الترح العقير مصطفى العقاوي سابعه الله والمؤمنين من جميع المساوي الحامل لي على ذلك امتثال أمر ولي الله حايقة شيخنا المصنف السيح صالح

قوله [وفي العياشي] إلح مثل هذه الأحاديث على فرص صحتها تحمل على المألعة للترعب وإلا فعواعد الشرع تأتي ذلك قوله [والمرسلين] عطف خاص

قوله [وصحبهم] من الآل والصحب عموم وخصوص وحيى إن أريد بالآل بالأقارب وإن أريد بهم مطلق الأبناء كما هو الأولى للتعميم كان عطف الأصحاب خاصاً وحبهم لمزيد فضاهم فيكون بينهما العموم والخصوص المطلق قوله [أجمعين] تأكيد

قوله [وسلم] معطوف على صلى وهو مسلط على جمع من تقدم وتسليماً مصدر يؤكد لعامله وكتراً صفة له

قوله [والحمد لله رب العالمين] عطف على وصلى ١١ ومن الحمدتين كمال الاتصال لأن كلا حرية لفظاً إنشائية معنى على التحسين

قوله [الحامل لي على ذلك] إلح مقول القول

قوله [ولي الله] قد صدق في ذلك فإن صحته من البلايين سنة ما رأته فعل حراماً ولا مكروهاً ولا مدح الدنيا ولا منها وما رأيت أحداً من جماعة

الساعى نعمنا الله به في الدارين هذا وما وحدته من صواب من فيص شيخنا القطب المصنف وإمدادات حاتمة المحققين من منح العلم الطاهري والناطى شيخنا العلامة سبلدى الشيخ محمد الأمير وأسأل الله من فضله أن يعفو عا ويرحمنا والدينا وأن يحتم لنا بالإيمان الكامل ، وصلى الله وسلم على واسطة عقد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

وكان الفراع من تبيصه عرة ربيع الأول سنة ١٢٢٠ هـ ، وسأل الله أن يهركرب آل بيت نبينا والمؤمنين إنه لطيف كريم حلیم بحاه حدهم سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم والحمد لله رب العالمين

شيخنا المصنف حاهد نمسه مثله رضى الله عنه وعما به

قوله [وإمدادات] معطوف على فيص

قوله [حاتمة المحققين] هذا الوصف فيه كالشمس في رابعة النهار ، وبالجملة فهو حقيق بقول الشاعر

حلف الرمان ليأتين ممثله حثت يمينك يا رمان فكمر

وبقوله أيضا

لم تر العين بعده في صفات لا وحق الشيع يوم الحساب

قوله [من منح] إلح نعت لحاتمة المحققين وقوله شيخنا العلامة بدل

أو عطف بيان

وهذا آخر ما أحراه الله على يد الفقير الحقير في خدمة أقرب المسالك وترحه ، وأسأل الله من فضله أن يجعلها وصلة لنا بمؤله في دار السلام سلام ، والحمد لله دى الحلال والإكرام وصلى الله على سيدنا محمد سيد الأنام وعلى آله وأصحابه البررة الكرام وأتباعه إلى منتهى الإسلام

وكان الفراع من تعليقها صبيحة يوم الجمعة المبارك رابع يوم مصى من شهر حمادى الآخرة سنة ١٢٢٣ ثلاث وعشرين ومائتين وألف من هجرته عليه الصلاة والسلام

وبعد . . .

فلست أطاول أولى الفصل ممن جاء ذكرهم في هذا الكتاب من الأعلام
الاتحاد وإحدى أطعم أن يذكرني المسلمون بالخير والرحمة ولدا أقحمت نفسي
في مهرس الأعلام الملحق بهذا الكتاب

وقد كان بدء العمل في تحرير هذا الكتاب المحيد في نوفمبر عام ١٩٧١، ولم
أقبل العمل فيه إلا بإلحاح من القاضي السيد علي الهاشمي، كرمه الله، إذ رأيتني دون
مكانته وبرعاية وتشجيع من السيد الوالد فصيللة الإمام الشيخ أحمد عبد العزيز
آل مبارك قاضي القضاة بدولة الاتحاد الذي أمدني نسخة موروثة من الأصل
أهدت مما عليها من ملاحظات أعظم الإفادة، والله تعالى الموفق للخير وبيده
مخريات الأمور وبدء في جمع حروف حربه الأول والثاني قبل الاتصال بي،
ولدا كانت يدي مقيدة في أمور تم أعاني القائمون على المطبعة بروحهم
العالية، أذكر في المقدمة السيد الأستاذ الدكتور حسين العدوي المدير العام
الذي كان لروحه العالية أطيب الأثر، والسيد الأستاذ إسماعيل شوقي مدير المطابع
والأستاذ هاتم الشاذلي رئيس قسم التصحيح ورملاء في القسم والسيد عبد الرارق
السمرى، الذين تحمّلوا من الجهد في هذا الكتاب ما يستحقون عليه الشكر

والواقع أن مهمة إخراج كتب الفقه في نظامها القديم حيث تطع بلا فواصل
ولا ترقيم هي مهمة حسيمة لأن الفواصل والترقيم تفسير ويتخرج العلماء من
ذلك كثيراً لوقوف الاحتجاج من زمن طويل ولكن لا بد مما ليس منه بد وهذه
المهمة يحب إخراجها في أمهات كتب الشريعة الإسلامية، وكذلك فإن المهرسة
الموصوعية أمر عظيم الأهمية، خاصة إذا كانت بالمصطلح الشرعي والحديث،
حتى يسهل على الباحث جمع شتات المواضع ومقارنتها بالقانون الحديث وهي
مهمة ليست بالسهلة لأن ترتيب المراجع الشرعية مختلف تماماً عن ترتيب المراجع
الحديثة والطريات الكبرى في القانون ليست مونة في كتب الفقه كما أن
ترجمة المصطلح القانوني إلى ما يقابله في الشريعة ليست سهلة خاصة إذا اتحد
اللفظ واحتلف المدلول وهذه مسألة ذات أهمية عظمى أيضاً في تحلية
الشرعة

وأما صسط كلمات المتن فقد اعتمدنا فيه على الشرح الصغير تحريج أسادنا
المرحوم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد وفي التحريج اعتمدنا في العال
على الموطأ ونبيل الأوطار للشوكاني وفتح الباري شرح البحاري والجامع الصغير
للسيوطي

ولا أريد أن أترك هذه المناسبة تمر دون أن أذكر صلتى بالإمام الدردير رضي الله
عنه فقد سمعت عن فصل شيخنا الإمام صادق العدوي وأنا بليبيا ورأيت في
الرؤيا قبل أن أراه في الحقيقة رأيت ما عرفى مكانته وكرامته قبل أن ألتقى به
وشاهدت من كراماته وكرامات الإمام الدردير الشيء الكثير رحمه الله ورحمنا وسأله
التوبة والمعصرة

مصطفى كمال وصي

المعادي ١ / روال ١٣٩٣ هـ
٢١ من نوفمبر ١٩٧٣

فهرس الموضوعات

لائسح الصعير وحاشية الصاوى

[الحرة الرابع]

باب الإحارة

الصفحة	تعريفها
٥	أركانها
٧	العائد
٨	الصبيعة
٨	الأخرة
٨	المسعة - شروطها
١٢	الأخرة - تعجيلها وتأجيلها
١٢	أحوال تنسر بها الإحارة
١٦	تعجيل المعين مع انثناء العرف
١٧	إن احتمعت محفل
١٨	إن شأها عرر
٢٠	القول فى كراء الأرض
٢٣	أحوال تحور فيها الإحارة
٢٥	تديه (للساوى) إذا نامت الدارة
٣١	الجمع بين المدة والعمل
٣١	إحارة الطئر
٣٣	سبه (للساوى) إذا أحر طئرس فمات واحدة
٣٤	أحوال نكره فيها الإحارة

الصفحة

- ٣٥ فوائد (للساوى) فى إحارة التعليم
 ٣٦ أحوال تعيين المؤخر عايه
 ٣٩ أحوال يعمل فيها بالعرف
 ٣٩ تسية (للساوى) إحار الفراء ونحوه
 ٤١ تسية (للساوى) أحوال يرجع فيها للعرف أيضاً
 ٤١ الصمان فى الإحارة
 ٤٨ تسية (للساوى) تصديق الملقط
 ٤٩ مسح الإحارة
 ٥٥ تسية (للساوى) أثر البيع والهبة فى الإحارة
 ٥٥ كراء الدواب والنقل
 ٥٩ كراء الدور والأرض ونحوهما
 ٦٣ الشروط فى الإحارة
 ٦٧ تسية (للساوى) خيار المكبرى لدى حسن العرس
 ٦٨ ما يلزم به الكراء
 ٦٨ تسية (للساوى) التنازع فى التمكر
 ٦٩ التنازع بين المكارس
 ٧٢ تسية (للساوى) إذا عارت الأرض
 ٧٤ الأحوال الى يسحق فيها الآخر تمام العمل
 ٧٤ تسية (للساوى) ادعاء الصانع

فصل فى الجمالة

- ٧٩ تعريفها
 ٨١ ركنها وشروطها
 ٨٢ أرومها ومسحها قبل السروج فيها
 ٨٤ ما تخور فيه الجمالة
 ٨٥ الجمالة العاسدة
 ٨٥ تسية (للساوى) إذا كان العمل ذهباً أو فضة

باب إحياء الموات من الأرض

- ٨٧ تعريفة الموات وتملكه بالإحياء
أسباب الاختصاص بالموات
٨٨ الاختصاص بالحريم
٩٠ الاختصاص بالاقطاع
٩٢ الاختصاص بالحصى
٩٣ الأمور التي يكون بها الإحياء
٩٤ إحد الإمام بإحياء القريب
٩٥ تنمة (للساوى) إن سال مطر بأرض مباحة

باب الوقف وأحكامه

- ٩٧ تعريفة
٩٨ حكمه
٩٩ الحلو
أركان الوقف
١٠٥ عدم اشتراط التحجير وبعين المصرف -
١٠٧ مصطلات الوقف
١٠٧ حصول المانع
١١٠ الوقف على وارث في مرض الموت
١١٦ الوقف على معصية
١١٦ الحائز من الشروط في الوقف
١٢١ انقطاع المحس على
١٢٤ تنبيه (للساوى) الحس على طلبه العام

الصفحة

- ١٢٨ . ما تناوله ألعاط الواقف .
١٣٢ تملك عين العين وعلته وإحارة الوقف

باب

في الهبة والصدقة وأحكامها

- ١٣٩ تعريفها
١٤١ أركانها
١٤٣ ما تنطل به
١٤٤ قصصها وحورها
١٥١ اعتصار الهبة
١٥٣ موانع الاعتصار
١٥٤ تمامك الصدقة واستعمالها
١٥٦ الهبة بشرط
١٥٨ . مسألة (للصاوي) المثيب جهلاً
١٦٠ العمري - تعريفها
١٦٢ أحكامها
١٦٢ سمة (للصاوي)

باب

الاقطعة وأحكامها

- ١٦٥ تعريفها
١٦٦ ردها لمن يعرفها ويسارعها
١٧٢ حبسها والصدق بها
١٧٢ صياغة
١٧٤ آكل ١٥ حسد منها وإسعة لها وإحارتهم

الصفحة

١٧٨	تسيه (لصاوى) المقة عليها
١٧٨	اللقيط
١٨٠	حريره وإسلامه
١٨٢	تسيه ومسائل (لصاوى)
١٨٢	الآنق

باب

أحكام القصاء

١٨٥	معناه
١٨٧	شرط القصاء
١٩٨	التحكيم شرطه وما يحور فيه وما لا يحور وأثره
٢٠٢	أدب القصاء ما يحور للقاصى من اتحاد الأعوان
٢٠٣	ما يبدأ القاصى بظره
٢٠٥	لا يحكم وهو عصا
٢٠٦	تعريف شاهد الرور ومن إساء إلى حصمه ويحومها
٢٠٨	ترتيب الكلام بين المدعى والمدعى عليه وأصوله
٢١٤	الإعداد والتعحر
٢١٨	فيما يكون فيه اليمين
٢٢٠	الأمر بالصلح
٢٢٠	أثر الحكم ونقصه
٢٢٧	ما يعتبر حكماً ، والفرق بينه وبين التوى
٢٣٠	لا يستند القاصى لعلمه
٢٣١	عنة الحصوم

الصفحة

باب في الشهادة وما يتعلق بأحكامها

٢٣٧	تعريفها
٢٣٩	شروط صحة الشهادة
٢٤٣	شروط العدل
٢٤٧	تسبيه (للساوى) تخليف الشاهد بالطلاق
٢٤٧	المادرة للشهادة
٢٥١	إذا حرت الشهادة دعماً
٢٥٨	القدح في الشهود وتركيتهم
٢٦١	شهادة الصبيان
٢٦٢	فائدة (للساوى) شرط في شهادة الصبيان
٢٦٤	مراتب الشهادة
٢٦٤	المرتبة الأولى ما يطلب فيه أربعة عدول
٢٦٧	» الثانية ما يطلب فيه عدلان رحلان
٢٦٨	» الثالثة ما يطلب فيه عدل وامرأتان
٢٧١	» الرابعة ما يطلب فيه امرأتان
٢٧٢	الشهادة على الخط وتحقيقه
٢٧٤	شروط صحة الشهادة على الخط
٢٧٦	ما لا يشهد فيه
٢٧٧	تسبيه (للساوى) في الشهادة على المرأة المنتقة
٢٧٧	الشهادة بشو السماع وشهادة السماع
٢٧٨	الشهادة في الملك وموت العائب وما يقبل فيه شهادة السماع
٢٨٤	الحمل للشهادة وركوب الشاهد ومشييه
٢٨٦	دعوى العبد وغير الرشيد والصبي
٢٨٩	» (للساوى) إذا تعدد يمين

الصفحة

٢٩٠	نيل الشهادة
٢٩٣	تلقيب ناقل الأصل وتركيبته
٢٩٥	كذب الشهود وأثره
٣٠٤	تعارض البيات والتعارض والمرححات
٣٠٥	تس ٤ (للاصاوى) إذا تعارضت الأصالة والهرعية
٣١٠	احد الحق باليد
٣١٢	الاستمهال لدفع اليه
٣١٣	اليمين صيغتها وتعليقها
٣١٦	يمين المدعى عليه ويمين المدعى
٣١٧	تس ٤ (للاصاوى) إنكار الوردية
٣١٩	الحياة في العقار
٣٢٢	في غير العقار
٣٢٣	ما لا دليل للحياة فيه

باب

في أحكام الحياة على النفس أو على ما دونه

٣٢٧	مقارنة مع القوانين الوصية
٣٣١	موجب القصاص وتروطه
٣٣٤	ما تكون به المصمة
٣٣٥	ما يست به السد
٣٣٨	استحقاق دم القاتل
٣٤١	الحياة الماترة والحياة سب
٣٤٤	لا تقتل أدى بأعلى
٣٤٦	تس ٤ (للاصاوى) تترك التسع وحرى حرمه
٣٤٦	سأة (للاصاوى) إن تصد المكامله حد

الصفحة

- ٣٤٩ ما يقتص منه بمادون المس وما لا يقتص منه
القصاص في الموصحة ، والدامية ، والحارصة ، والسحاق .
- ٣٥٠ والاصعة ، والمتلاحة ، والمطاة
- ٣٥١ حاية الطيب
- ٣٥٨ من له استيعاء القصاص
- ٣٦٠ شروط استيعاء الساء
- ٣٦٢ تسيه (للردير) لو حصل عمو من كبير
- ٣٦٣ كيف أحد القصاص
- ٣٦٤ تسيه (للردير) لو دخل حان الحرم
- ٣٦٤ سقوط القصاص بالعمو
- ٣٦٧ سقوطه بالإرث
- ٣٦٨ الصلح فيه
- ٣٦٩ يقتل القاتل بما قتل - واستناؤه
- ٣٧١ تسيه (للصاوى) في القتل بالسم
- ٣٧٢ تسيه (للصاوى) اندراح الأصابع في قطع اليد
- ٣٧٢ دية الحر المسلم في القتل الخطأ على الادي
- ٣٧٥ ديته على الحصرى
- ٣٧٥ تسيه (للصاوى) الدية تكون من الإبل والذهب والفضة
- ٣٧٦ دية الكتانى والمحوسى والمرتد
- ٣٧٦ دية الأتقى
- ٣٧٧ دية الرقيق
- ٣٧٧ دية الحبس
- ٣٨١ الحكومة فيما لا قصاص فيه
- ٣٨٤ عدد الواجب بتعدد الحرح
- ٣٨٥ ما ينتج من عاهة

الصفحة

٣٩٣

تعدد الدية بتعدد الجحاية

٣٩٧

العاقلة

٣٩٨

تسبه (للصوى) إذا نقص أهل الديوان عن معصاة

٤٠٧

القسامة — مسها

٤١١

كيميئتها

٤١٦

تعريضها

المعى

(على مقارن بالمعنى الحديث)

٤٢٥

تعريضه

٤٢٩

قتالهم

٤٢٩

صالحهم وأحكامهم

باب

تعريف الردة وأحكامها

(والمعاد بالله تعالى)

٤٣١

تعريضها وموجباتها

٤٣٦

الشهادة عليه والاستتابة

٤٣٦

تسبه (للصوى) شرعاً إذا انشرد

٤٣٧

قتل المرتد إن لم تب

٤٣١

اعتبار ما فيه

٤٣١

من يتب لا ستتابة ردديق

٤٣٩

السبب لمى

٤٤٠

ما يسقط بالردة

الصفحة

- ٤٤١ ما لا يسقط بها
٤٤٢ تنبيه (للساوى) فى العتق غير المعلق والطلاق وغيرهما
٤٤٣ ما يوجب الأدب مما يشبه موجبات الردة

باب

حد الرنا

- ٤٤٧ تعريفه ومحتواته مما يؤدى للشبهة
٤٥٣ تنوته
٤٥٥ أثر تنوت الرنا توقيع الحد
٤٥٦ حلد غير المحصن
٤٥٧ التعريب
٤٥٨ تنمة (للساوى) إنكار الإعفاء وادعاء الروحية
٤٥٩ حاتمة (للساوى) الإقرار بما يفسد الكسح

باب

فى القدف

- ٤٦١ تعريفه
٤٦٣ تنبيه (للساوى) قدف الحسى المشكل
٤٦٤ حده
٤٦٧ العموم

أحكام السرقة

- ٤٦٩ تعريفها
٤٧٠ حدها
٤٧٢ نصاب الحد

الصفحة

٤٧٤	محررات القطع
٤٧٨ .	الحرر
٤٨٤	الشبهة المانعة من الحد
٤٨٤	تسيه (للصاوى) إذا نقب حرراً
٤٨٦ .	إتبات السرقة
٤٨٦	الإكراه على الإقرار
٤٨٧	أحوال العرم
٤٨٨	سقوط الحد
٤٨٨	تداخل الحدود

باب

الحرابة

٤٩١	تعريفها
٤٩٣	مقابلة المحارب وقتله
٤٩٤	تسيه (للصاوى) لو قتل المحارب وأرثه
٤٩٤	حار الإمام فيه
٤٩٦	اسرداد ما بعده من أهوال
٤٩٧	عدم تأمين المحارب
٤٩٧	سقوط حد الحرابة

حد الشارب

٤٩٩	حد الشارب
٥٠٢	شرب المصطر
٥٠٣	كيفه الصبر

الصفحة

٥٠٤

التعريف

٥٠٥

الصمان سبب زيادة التعريف

٥٠٥

الصمان سبب سرية الضرر (عموما)

٥٠٦

الصمان عند دفع المعتدى

٥٠٦

ما أثقلتته الهائم

العتق

٥١١

تعريفه وثوابه

٥١٢

أركانه

٥١٣

لرؤم العتق

٥١٦

صبيغته — الصريحة والكفاية

٥١٧

شه العتق بالطلاق في أمور

٥٢٠

العتق بمس الملك

٥٢١

العتق بالحكم

٥٢٤

إعتاق حرة وتكميل العتق في النافي

٥٢٧

أثر العتق في البيع وغيره

٥٢٨

تنمة (للصاوى) في عتق عدد العدد

باب

في التدبير

٥٣١

حكمه أركانه

٥٣١

تعريفه

٥٣٥

لا يجوز رد المدبر لغير حرية

٥٣٨

إبطال التدبير

الصفحة

٥٣٨

أحكام التدبير

٥٣٩

تنمة (للصاوى) إذا قال أنت حر بعد موتى وموت فلال

باب

فى أحكام الكتابة

٥٤١

حكمها

٥٤٢

تعريفها

٥٤٣

أركانها

٥٤٥

حوارها بمرر

٥٤٦

تحجيم العوص

٥٤٧

إذا لم يوف الأقساط

٥٤٧

تسبه (للصاوى) إذا اطلع مشرى الكتابة على عب فى المكاتب

٥٤٨

تصامى المكاتبين فى الكتابة جماعة

٥٤٩

تمنيه (للصاوى) عتق أحدهم مجاباً

٥٤٩

ما يجوز للمكاتب وما لا يجوز وما عليه

٥٥٢

مسح الكتابة

٥٥٤

التعارض فى الكتابه

حاتمة (للصاوى) اشتراط وصية المكاتب وما لمعى من شروط

٥٥٧

اخرى

باب

أحكام أم الولد

٥٥٩

تعريفها

٥٦٠

عتقها ووالده

٥٦٢

أحكامها

الصفحة

- ٥٧٠ تسية (للصاوى) أم ولد المرتد إذا لحق بدار الحرب
٥٧٠ حاتمة (للصاوى) إذا وطئها التريكان أو النائع والمشتري

الولاء

- ٥٧١ تعريفه
٥٧٢ الولاء لمن اعتق
٥٧٣ سريانه إلى الولد
٥٧٥ الميراث بالولاء
٥٧٧ التنازع
٥٧٧ حاتمة (للصاوى) إذا أعتق أب على امه وبسته

باء

أحكام الوصية وما يتعلق بها

- ٥٧٩ تعريفها
٥٨٠ أركانها الموصى
٥٨١ الموصى له
٥٨٣ اشتراط قبوله
٥٨٤ الصبغة
٥٨٤ بطلان الوصية بآاردة
٥٨٥ صلاحها على معصيه
٥٨٦ صلاحها أوارت وأعيده زيادة على الملت
٥٨٧ صلاحها رجوع الموصى
٥٨٧ صلاحها بالعق والأيلاد
٥٨٧ صلاحها برون الاسم 'و عدم حق ما علق عليها

الصفحة

- ٥٨٨ . كتابة الوصية ورد كتابه وأثره في الإبطال
٥٨٨ صور لا تطل فيها -
٥٩٠ تعدد الوصية -
٥٩١ أثر تعير الحال لمحدث ابن وعوه
٥٩١ من يدخل عند التعميم . كفقراء وأهل ومخوفا
٥٩٤ الوصية محرم من رقيق
٥٩٥ ما يتطلب إحارة الوارث
٥٩٩ إن أوصى محرم من ماله
٦٠ الوصية فيما علم من مال وما يكون غير ذلك
٦٠٠ تنبيه (للساوى) تراحم الوصية والتدبير
٦٠١ كتابة الوصية والاشهاد عليها وغيره
٦٠٢ الوصى المعين
٦٠٣ فريح (للساوى) إذا تنسأ الوصى ميت
٦٠٤ إيصاء الأم على أولادها وشروطه
٦٠٦ سلطات الوصى
٦١١ نبيه (للساوى) محاصرة وارث الطفل للوصى
٦١٢ تنبيه آخر له ترشيد الوصى إذا بلغ الصغير الرشد
٦١٢ حاتمة (للساوى) ما يعدم عند تراحم الموصى به وغيره

باب

لمرائص

- ٦١٥ تعريف علم المرائص
٦١٦ الحقوق المتعاقبة بالتركة
٦١٧ ما يبدأ به من تركة الميت
٦١٨ فائدة (للساوى) إذا لم يكن له رث ولا يبذل منه

الصفحة

٦١٩	الوارثون من الرجال
٦١٩	الوارثات من النساء
٦٢٠	العروض
٦٢٣	المسألان العراويان أو العمريتان
٦٢٥	العاصب
٦٢٦	العاصب لغيره
٦٢٩	بيت المال
٦٣٠	دو الأرحام
٦٣٢	ميراث دى العرصين بالقوة

فصل الخدم مع الإحوة

٦٣٤	أحواله
٦٣٨	المسألة الأكدرية
٦٤٠	تنه (للصاوى)

فصل الأصول السبعة لمسائل العرائص

٦٤١	المراد منها
٦٤٥	العزل

فصل فى الحب وأحكامه

٦٤٩	قواعده وأحواله
٦٤٩	تعريف (للصاوى)
٦٥٠	سقوط العاصب مستعرق

الصفحة

فصل في جملة كافية

من اصغر عليها حمت أصولا كثيرة

٦٥٥

في من الحساب

فصل في معرفة صرب الصحيح في الصحيح

٦٦٠

تعريف الصرب

٦٦٤

تسبه (للمساوى)

فصل في تنوع من القسمة

٦٧٢

تعريف التسم

فصل الكسور

٦٧٧

أقسام الكسور

فصل في معرفة تعريف واستخراج

٦٨٠

تعريف المحرج وهو المتام

٦٨٤

تسم (للمساوى)

فصل في معرفة سطر الكسور

٦٨٥

تعريف السطر

١٨٧

تتمه (للمساوى)

فصل في صرب ما فيه كسر

٦٨٩

الكلام في ذلك

٦٩١

حاتمة (للمساوى)

الصحة

فصل في التساوى والتفاضل

٦٩٣

الكلام في ذلك

فصل انقسام السهام على الورثة

٦٩٨

الكلام في ذلك

٧٠٢

تنمة (للساوى)

فصل في الماسحة

٧٠٣

الكلام في ذلك

فصل إقرار أحد الورثة

٧٠٧

الكلام في ذلك

٧١٠

تنمة (للساوى)

فصل مواقع الإرث

٧١٢

الرق

٧١٣

القتل العمد والخطأ

٧١٤

ورع (للساوى) الميراث من العاة

٧١٤

احلاف الدس

٧١٥

الحكم بينهم إذا رافعا الما

٧١٥

إذا جهل تأخر الموب

٦١٦

وقف القسم للحمل

٧١٦

سبه (للساوى) التوارث من الملاءين

٧١٧

وقف ما المقتود

٧١٨

ميراث احبتي المشكل

٧٢٥

علاءات الأديوة والرحوة فيه

الصفحة

٧٢٥ تنبيه (للصاوى) ما لا يتصور فى الحثي

٧٢٧ حاتمة (للصاوى) أول من حكم فى الحثي

باب

فى حمل من مسائل شتى وحاتمة حسنة

٧٢٩ شكر الله تعالى واحب شرعاً

٧٣٤ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

٧٣٥ كهف الحوارح عن الحرام

٧٣٧ وجوب التوبة

٧٣٨ بعض الواحات الأخرى

٧٤٣ بعض المحرمات

٧٤٧ بعض المدونات

فصل بعض السنن

٧٥٠ فى الأكل وغيره — ما يندب

٧٥٤ ما يكره فيه

فصل فى بعض السنن

٧٥٨ السلام

٧٦١ الاستئذان

٧٦٣ عيادة المريض

٧٦٥ العاطس والمتنائب

٧٦٥ الاستعمار والدعاء والعود

٧٦٨ الرقى

٧٧١ قتل الحيوان المؤذى

٧٧٢ الرؤيا الصالحة

الصفحة

حاتمه

والحمد لله رب العالمين

- ٧٧٦ ما يتعلق بالله ورسوله من الشارة ومن الحاتمة
- ٧٧٧ كل بركة ههه من بركات نبيا صلى الله عليه وسلم
- ٧٧٨ نوره صلى الله عليه وسلم
- ٧٧٩ العلم بالله ورسوله وشرعه
- ٧٨٢ ما يسعى للعاقل
- ٧٨٧ البية الحسة
- ٧٩٠ الذكر
- ٧٩٢ فصل الشهادة والمراة والتمكر
- ٨٠٠ الرجوع إلى الله تعالى
- ٨١١ وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
- ٨١٢ تحرير مصطفى العقباوى رحمه الله
- ٨١٥ تحرير مصطفى كمال وصلى رحمه الله
- مهرس الجزء الرابع

وصلى الله على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم

والحمد لله رب العالمين

فهرس الأعلام

يتضمن هذا الفهرس مشاهير أعلام المالكية من ورد ذكرهم في هذا الكتاب إلا القليل ممن لم نعتز على ترجمتهم وقد أودنا فيه من كتاب «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» للسيد محمد بن محمد مخلوف الذي ترجمنا له في هذا الفهرس (طبعة المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤٩هـ) كما أودنا كذلك بعض الأعلام من فهرس أعلام موسوعة الفقه الإسلامى التى يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، والتي أنتشر بعضوية لجنة الأعلام المشكلة من

وقد أودنا تقسيم الطبقات عن كتاب شجرة النور الزكية المذكور ويبدو أنه يسير أولاً على تسجيل رفقاء الطلاب في كل حمسين سنة في الغالب كطبعة واحدة . وربما تخاور في ذلك قليلاً أو كثيراً بأن يجعل مثلاً من توفى سنة ٣٠٥ صمن طبعة ٢٥٠ - ٣٠٠ وربما طال عمر بعض الأقران فرحف إلى حقبة الطبقة التالية بعمره لادانها . وعلى أنه حال فهو لم يصح عن أساس تقسمه ولكن هذا ما استسجناه

ولم أقدم الجدول الآن توصيماً لشجرة هذا التراث - حرياً على شدة عناية المالكية بهذا الفن وعرضاً من هذا أنه يبين لنا بوضوح أنه ما من كاتبة كست في هذا الكتاب أو سحاًها المذهب إلا وهى سايأة العناية والتمحيص والدقيق ، تأمها الحاف عن الساف في مدارس جامعة شامة ، بدور فيها المناقشات والمناظرات ، ولا نعتد وتستمر في الهاية إلا على الخلاصه الصافية من الخفق اختار كما أن هذا الجدول يبين نشوء المدارس ونشاطها وانقراضها

وهذا أمر يدعوننا إلى شدة تقدير السريعة الإسلاميه والدعاه بها . وهى قد تسلسلت إلينا من هذا الصرح المنس من البيان الفكرى الوينى . وأن ذلك أمراً عمويماً كما هو الحال في عاوم هذه الأيام

وفقنا الله تعالى للحير . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

إبراهيم اللقاني ابن الطائي

ابن أبي حمزة : (أندلس طبة ١٢) أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الملك بن موسى بن أبي حمزة المرسي الإمام الفقيه الحافظ ولد سنة ٥١٨ هجرية تولى القضاء المشاور (يعني كان ممن يقوم القضاة مشاورته حتى لا يصدر أحكامه عن خطأ وقد أورد في الشجرة الركية صورة الكتاب الذي تقلده ابن أبي حمزة ذلك وولي الشورى وعمره لا يزيد على إحدى وعشرين سنة سمع من أبيه وغيره واستحار ابن العربي والفاصي عياض والمباري وأحار عبد الحق بن عطية في تفسيره وأحار عمره وسمع وروى عنه ابن عات وابن محرز وغيرهم ومن تآليفه نافع الأفكار ومباح الطائر في معاني الآثار وكتاب إقليد القلند المؤدى إلى النظر السديد وتوفي إلى رحمة الله سنة ٥٩٩ هجرية

ابن أبي زيد (معري طبة ٨) أبو محمد عبدالله بن أبي زيد عبد الرحمن المعري القرواني الفقيه الحافظ الحجة إمام المالكية في وقته صاحب الرسالة انبث إليه رئاسة الدين والدنيا في وقته وكانت إليه الرحلة من الآفاق ، لحسن المذهب وجمع نوره ودب عنه أحد من الصالحين وابن مسرور والقطان وحمانه ، وزحل فصح فسمع من ابن الأعرابي وابن المنذر والأبهري والمروزي وغيرهم ، وتفقه عنه جماعة منهم الرادعي والسدي وكثرون لا يعدوا ولا يحصوا وكتابه الرسالة - من متون المالكية - مشهور ، سأل به تآليفه محرز بن خلف فآلفها وسه سعة عشر عاماً وهي أول تآليفه ووقع الناس في اقتنائها حتى كست بالذهب ومن تآليفه النوادر والريادات مع المدونة وتهذيب الغنية والذب عن مذهب مالك وكتب في الكلام والفروع وغير ذلك مما هو كثير توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٣٨٦ هجرية وله من السن ٧٦ سنة بناه بالعروان وعمره معروف متروكه

ابن أصح (أندلسي - الطبة ٨) فاسم بن أصح بن محمد بن يوسف القرطبي المعروف بالناساني سكن قرطبة وكان حظه من مولاي بني أمة له مسند مالك وأحكام القرآن ، والناسخ والمنسوخ مات بقرطبة سنة ٣٤٤ هجرية أو ٣٤٠ هجرية رحمه الله تعالى وله أسان وتسعون سنة من العمر

ابن نوريقة (معري - الطبة ١٤) أبو محمد عبد العزيز بن إبراهيم القرطبي التميمي النوبختي من العلماء النصوص نابع درجة الاحباد ولد بنونس في محرم سنة ٦٠٦ سنة بمكة بالرعي السويدي والرحبي وغيرهما ومن تآليفه الإسماعيل في شرح الإرشاد ، وشرح الأحكام الصغرى لعبد الحق الأشعري وشرح التلخيص وشرح الأسماء الحسنى وشرح المعصية الزهانة ومباح العارف إلى روح المعارف ومحصره وإيضاح السبل وتفسيره جمع فيه من يفسر ابن عطية والمجسري توفي إلى رحمة الله تعالى في ربيع الأول سنة ٦٦٢ أو ٦٦٣ ودفن بمكة سدي محرز

ابن بشكوال : (أندلسي - الطلقة ١٢) أبو القاسم حلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال الأنصاري الحررجي العرناطي كان فقيهاً صالحاً حافظاً سمع أمه وابن حبان وابن رشد وغيرهم محوراً رعايته شيخ ، وسمع منه من لا يعد ولا يحصى منهم الخفيد ابن رشد وأحمد بن عباد وقد عاش طويلاً فادفع به الكثيرون ألف خمسين تأليفاً منها معجم في شروحه وتاريخه الذي ديل به ناريج ابن العرجي ومن روى الموطأ عن مالك ، والعوامص والمهمات في اثني عشر جزءاً ، والفوائد المنتحة ، وكتاب الدعوات توفي سنة ٥٧٨ هجرية رحمه الله تعالى

ابن بطال كثيرون بهذا الاسم مهم

١ - ابن بشير (كبير . مهم أندلسي - الطلقة ٥) محمد بن سعد بن سمر بن شراحيل المعافري الأندلسي قاص من أهل باجة ، ولي القضاء بقرطبة في أيام الحكم بن هشام ، وكان صلباً وقصائمه ، وله أحاديث ذلك وصرب المثل بعدله توفي إلى رحمة الله تعالى بقرطبة سنة ١٩٨ هجرية

٢ - ابن بشير * (معري من الطلقة ١١) إبراهيم بن عبد الصمد السجعي المهدوي هه حافظ نفعه على اللحمي وببها قرانه وأحد عن السوزي وغيره وألف كتاب التنس ، ذكر هه أسرار التريفة ، وكتاب جامع الأمهات والذهب على الهديب وكتاب المحصر ذكر فيه أنه أكمله سنة ٥٢٦ ولم يعرف ناريج وفاته

١ - ابن بطال (كثرون ، مهم أندلسي - الطلقة ٨) أبو عبد الله محمد بن بطال بن مهدى التميمي القمي المحدث رحل إلى المشرق وأحد من الأعلام ومهم أبو القاسم بن اللناد وابن أبي أصعب وروى كتاب ابن الموار بالأسكندرية - توفي سنة ٣٦٦ إلى رحمة الله تعالى

٢ - ابن بطال * (أندلسي - الطلقة ٩) أبو أيوب سلمان بن بطال الطليوي يعرف باللمسي إمام عالم محقق راهب أدب أحد هه ابن عبد البر وابن الخداء وله كتاب المقنع في أصول الأحكام والموقف في الزهد وآداب الصوم ، والدليل إلى طاعة الخليل ، وآداب المهموم توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٠٢ هجرية

٣ - ابن بطال (من فرج أندلس - الطلقة ٩) أبو الحسن علي بن حلف بن بطال المرطبي ويعرف بالبحام الإمام القمي الحافظ المحدث روى عن ابن أبي صبره وإمامي بونس بن عبد الله وغيرهم ، وأحد مه جماعة الف شرحاً على البحاري والاعصام في الحديث توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٤٤ أو ٤٤٩ هجرية

ابن الخلاب (عراقى - الطلقة ٧) أبو القاسم عبيد الله بن الحسن بن الخلاب الإمام القمي الأصولي العالم الحافظ ، نفعه بالهري وغيره ، وكان من احفظ اصحابه وأساهم ، ونفعه

به القاضي عبد الوهاب وغيره من الأئمة ، له كتاب في مسائل الخلاف وكتاب العريخ في المذهب مشهور بمحمد توفى إلى رحمه الله تعالى منصرفه من الحج سنة ٣٧٨ هجرية

ابن جماعة (مهري-الطبعة ١٥) أبو يحيى أبو بكر بن القاسم بن جماعة الفوازى
لحقه الإمام العمدة العالم الفاضل أحد عن أئمة من أهل المشرق منهم ابن دقيق العيد وعنه
ابن عبد السلام وغيره ألف في السويع بالغا مهما يسعى لكل معاملة أن يعرفه توفى إلى رحمه
الله تعالى سنة ٧١٢ هجرية

ابن الخياط (مهري-الطبعة ١٣) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أي بكر بن بوسن
المالكي - كردى الأصل ، الفقه الاصولي ولد في إسما بمصر وبسأ في القاهرة وسكن
دمشق وقرا على الشاطبي والساذلي وعنه السهاب القرائي والباصر بن المنير والربيع بن المنير وغيرهم
وكان أبوه حاشاً يعرف به ، ومن مولداته محضر الفقه استخرج من سيرة كتاباً ، ومضى
السول في علم الأصول والحدود وغيرهما مات بالإسكندرية عام ٦٤٦ هجرية إلى رحمه الله تعالى

ابن الخياط كثير من هذا الاسم

١- **ابن الخياط** (أندلسي-الطبعة ١١) القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد ويعرف
بنا الخياط ولد سنة ٤٥٨ هجرية فقه حافظ أحد عن ابن فرح وابن رزق وغيره ، عنه
أبيه أحمد والقاضي عياض وأبو بكر بن محمود وابن سكيال وكان القضاء بدوري وفقه به
وبن أي الوليد بن رشد في خلافه يوسف بن تاشفين وأبى الف النوارى المسورة وشرح خطه
صحيح مسلم ، وكتاب الايمان والكاف في بيان العلم وعمر ذلك قبل طلماً وهو ساحد في
المسجد الجامع في صلاة الجمعة سنة ٥٢٩ هجرية رحمه الله تعالى

٢- **ابن الخياط** (أندلسي-الطبعة ١٢) أبو إسحق إبراهيم بن الخياط أحمد بن
عبد الرحمن الانصارى العرناطى ولد سنة ٤٩٥ هجرية وهو منسب في مختلف العاوم سمع بن رشد
وابن عباب وغيرهما وسمع عليه الموطأ جماعة منهم المازرى وأبو بكر الطرطوسى توفى القضاء
بجهاز بلمه مات إلى رحمه الله تعالى سنة ٥٧٩ هجرية

٣- **ابن الخياط** (أندلسي-الطبعة ١٦) فاضل الجماعة أبو الرقاب ممد الدن محمد
ابن محمد بن إبراهيم بن حرب الله المسمى المعروف بنا الخياط سجع المحدثين والمصنفين
والصوفية أحد عن ٤٤ اى العالم محمد وابن رشد وابن المحار وابن مطور وغيرهم كثير
وعنه جماعة منهم ابن خلدون والحصرى وغيرهم له آلف بدمعه مـا حطر فطر على
واى ابن فوج والافصح فمى عرف بالاندلس بالصلاح وسواه الخاطر فما أسكل من
بسة الذكر الى الذكر وبالم في اسماء الكتب ومولدها والموسى من اماء الرمن وعمر ذلك
وفى ب سوال سنة ٧٧١ هجرية الى رحمه الله تعالى

٤- ابن الخاح : (معرى - الطقة ١٩) الفاضى أبو العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الخاح الإمام الفقيه الماحل الصالح من علماء فاس أحد عى ابن ركزى وعيره وعه عبد الرحمن العقوى وعيره ومن تأليه شرح سنية ابن نادس والردة ، ونظم عقيدة السوسى الصبرى توفى قرناً من سنة ٩٣٠ هجره إلى رحمة الله تعالى

٥- ابن الخاح (معرى - الطقة ٢٣) أبو العباس أحمد بن الرى المعروف بابن الخاح الفاسى من حمة الأكابر ولد سنة ٤٠ هجره وأحد عى عبد القادر الماسى وأب ريد ابن الفاضى وساره ولقى أعلاماً كالحزنى واللانى وأحد عه ولده محمد والمساوى وعه توفى سنة ١١٠٩ هجره إلى رحمة الله تعالى

٦- ابن الخاح . (معرى - الطقة ٢٣) أوعد الله محمد بن أحمد المعروف بابن الخاح الفاضى الفقه من علماء فاس (أحد عه الكبرون ومهم ولده أحمد مات سنة ١١٢٨ أو ١١٢٩ هجره رحمة الله تعالى

٧- ابن الخاح (معرى - الطقة ٢٣) أبو العباس أحمد ولد محمد المذكور عاله الفاضى الإمام من علماء فاس ولد سنة ١٠٩٤ هجره وأحد عى والده وحده والمساوى وعه أحد حماعه له حاسة على محصر ابن عرفه المرائس وله أشعار ومصائد فى مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم - توفى إلى رحمة الله تعالى فى سنة ١١٣٣ هجره

ابن حبيب (اندلسى - الطقة ٦) عبد الملك بن حسب بن سلمان بن هارون السلمى أبو مروان عالم الأندلس وقصمها فى عصره رار مصر ثم عاد إلى الأندلس وكان رأس فقه المالكنه فيها وله مصانف كثره منها طعاب الفقهاء والناصين وبصر موطأ مالك وعبره ١ مات بمرطبه سنة ٢٣٨ هجره رحمة الله

ابن الخطيب انظر التلمساي

ابن دقيق العيد (مصرى - الطقة ١٤) والصح محمد بن الإمام ابى الحسن عل ابن ابى العطاء المعروف بى الدس بن دهم العمد الماكنى السافى ولد سنة ٦٢٥ وولى مصاه السافى فى مصر وكان بى - المدهنى اسعل دده مالكن ثم ددهب السافى سمع كبراً من سوح الحجار ودس والساء وعبرهما وسمع من والده وسمع منه كبره . م الهوارى الونسى وله تألف كثره منها مرج وطعة من محصر ابن الخاح وشرح العمدة فى الاحكام وهو لم م والاخراج فى سان الاصلاح وما اصبت إلى ذلك من الاحاديث الصالح توفى سنة ٧٠٢ ودعى بالراء رحمة الله تعالى

١- ابن ديار (حجارى - الطقة الخامسة) ابو حاره سلما بن ديار الاعرج . ولى

أسلم الفقيه الثقة الصدوق سمع أمه والعلاء بن عبد الرحمن وريد بن أسلم ومالك بن أنس
وتعق به ، وكان من أحل أمهاته وروى عنه ابن وهب وابن أبي أوس وابن مهدي وطيبة وابن
المديني والقاسمي ومصعب بن الزبير وغيرهم وكان إمام الناس في العلم من بعد مالك توفي بالمدينة
إلى رحمة الله تعالى سنة ١٨٥ هجرية عن ٧٨ عاماً

٢- ابن دينار (أندلسي - الطقة الخامسة) أبو محمد عيسى بن دينار بن وهب
القرطبي الفقيه العائد صلى الصبح بوصوه العشاء أربعين سنة وبه وسجى بن يحيى استمر
علم مالك بالأندلس لم يسمع من مالك وسمع من ابن القاسم ومحمّد وعول عنه وله عسرون
كتاباً في سماعه ألف في الفقه كتاب الهدية عشرة أجزاء أحد عنه ابنه أنان وعمره وكان
محام الدعوة مات في طابطة سنة ٢١٢ هجرية رحمه الله تعالى

٣- ابن دينار* (أندلسي - الطقة ٦) أبو القاسم أنان بن عيسى بن دينار - الإمام
الفقيه - أحد عن أمه وأبيه عبد الرحمن الملقب سنة ٢٠١ هجرية وله إحقوة آخرون أحباء وأسان
عالمان هما محمد وعبد الله رحل ولحق الشيوخ وسمع بالمدينة من ابن كنانة وابن الماحشون
ومطرف وغيرهم وروى عنه محمد بن الوصاح وقاسم بن محمد وابن ثناء توفي إلى رحمة الله
تعالى سنة ٢٦٢ هجرية

ابن راشد القفص (معري - الطقة ١٥) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد
المعصي الإمام الفقيه الأصولي أحد عن أمه من أهل المشرق والمغرب ولازم الشهاب العراقي وابع
به وأحارّه وقراً على ابن دفتي العد ، وبولي قضاء فقصه ثم صرف عنه وأحد عنه جماعة منهم ابن
مرروق الحد ، وله تأليف معيدة بها شرح محض من الحاح ، والمذهب في ضبط فواعد
المذهب في سنة أسعار والعائ في الأحكام والوثائق في تمانه أسعار ، والظم الدنع في احصاء
التمريع ، ونحمة اللبيب في احصاء كتاب ابن الخطيب ، ونحمة الواصل في شرح الحاصل ، وعمره
وكان سنة وبين ابن عبد الرقيب مور توفي في تونس إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٣٦ هجرية

١- ابن رشيد (أندلسي - الطقة ١١) محمد بن أحمد بن رشيد أبو الوليد ، فاضلي
الجماعة بقرطة ، له تأليف مهمه ، منها المعدمات الممهديات في الأحكام السريعة ، والبيان
والحصيل في الفقه ، وشرح معاني الآثار وغيرها ولد بقرطة ومات بها رحمه الله سنة ٥٢٠ هـ

٢- ابن رشيد الحفيد (أندلسي - الطقة ١٢) محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد
ابن رشيد الأندلسي أبو الوليد - الفقيه الفيلسوف له كتب كثيرة منها بذاته المجهّد وبها المصعد في
الفقه توفي إلى رحمة الله ودفن في قرطبة سنة ٥٩٥ هجرية

ابن رزقون* (أندلسي - الطقة ١٢) الفاضل أبو عبد الله محمد بن سعد الانصاري الأسلمي
المعروف بابن رزقون بولي القضاء معروف براهبه سمع أمه وأبا النضر عاص ولازمه كثيراً ،

والخولاني وابن حبان ومحمد بن الخاق والناحي وغيرهم ورجل إليه ناس وسمعه وله تأليف كثيرة منها الأوار في الجمع بين المتقي والاسدكار ، وجمع بين من الترمذي ومن أبي داود توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٥٨٦ هجرية عن ٨٣ سنة

٢ - ابن رزقون (أندلسي - الطقة ١٣) أبو الحسن محمد بن محمد بن سعيد العالم الفقه الحافظ المبرر ولد سنة ٥٣٩ هـ كان متعصباً لمذهب مالك قائماً عليه سمع من أبيه وابن الحداد وغيرهما وأحد عنه حلة مهم أبو الربع بن سالم ومن تأليفه المعلى في الرد على المصلي والمصلي ، وقطب الشريعة في الجمع بين الصحيحين وله كتاب في الفقه لم يكمله اسمه بهديب المسالك توفي إلى رحمة الله سنة ٦٢١ هجرية

ابن سحون : (معري - الطقة ٦) أبو عبد الله محمد بن سحون الإمام بن الإمام شريح الإسلام الفقه الحافظ ولد سنة ٢٠٢ هجرية بفقته بأنه وسمع ابن أبي حسان وعمره ، وجمع ولي كثير من وعه أحد خلق كثير مهم ابن القطان وابن رباد وعمره له تأليف كثيرة منها كتابه الكبير الجامع لصون من العلم ، وكتاب المسند في الحديث ، وكتاب السر ، وتفسير الموطأ وكتاب نوارل العلا ، وكتاب الزهد وغيره توفي إلى رحمة الله سنة ٢٥٥ هجرية

ابن سلمون (أندلسي - الطقة ١٥) أبو محمد عبد الله بن علي الكاني ولد بمراطة سنة ٦٦٩ هجرية وقرأ على أبي الحسن بن فضيلة والبلوطي وغيرهما ، ولي أنا الربيع بن سالم وأنا طالب المصلي وابن المرحل وغيرهم ، وأحد عنه كبيرون من كنه الشافعي فما وقع من الخلاف والكافي في فروع المالكة - توفي إلى رحمة الله شهيداً في وعه طريف سنة ٧٤١ هجرية

ابن شامس (مصري - الطقة ١٣) حم الدين الحلال أبو محمد عبد الله بن محمد بن شامس ابن رزار الحداثي السعدي من أهل دماط من بس إمارة وحلاله وعنه وأصالة فقيه مدقق محقق حافظ ورجح جذب عنه الحافظ ركن الدين المنذري من كنه الخواهر الثنية في مذهب عالم المدسة على رسم الوحر مال إلى النظر في السبب السونة والاشغال بها إلى أن توفي إلى رحمة الله تعالى مجاهداً من سبل الله بدمياط سنة ٦١٠ هجرية

ابن شعبان (مصري - الطقة ٧) أبو إسحق محمد بن القاسم بن سمان المصري المعروف بنان الفرطني الفقه الحافظ انتهب إليه رئاسه المالكية بمصر احد عن ابن مبداه وعمره واحد عنه العافى والخولاني وجماعة الف الراهي في الفقه وهو كتاب من وكتاب أحكام القرآن وكتاب محضر ما ليس في المحضر وكتاب مناقب مالك والرواه عنه وكتاب الأشراف وكتاب المسالك وكتاب السنن توفي إلى رحمة الله بن حماد بن الأولى سنة ٣٥٥ وسه هو الثمانين سنة

ابن شبلون (معري - الطقة ٨) أبو القاسم عبد الخالق بن حلف بن سعد بن شبلون

الفيرواني العالم الحليل الفقيه بققه ناس احي هشام والحمحام وكان الاعتماد عليه
بالفيروان في السورى بعد اس اى ريد ألف كتاب المقصد أربعين جزءاً بوق سنة ٣٩١

ابن الطبرى (مصرى-الطبعة ٧) أبو حمير أحمد بن صالح المعروف ناس الطبرى -
بغه ب أمى حافظ أسمع ابن وهب وغيره وخرج عنه البخارى وأبو داود ولد بمصر سنة ١٧٠
وتوفى إلى رحمه الله سنة ٢٤٨ هجره

ابن عات (أندلسى-الطبعة ١٣) أبو عمر أحمد بن هارون بن أحمد بن حمير
ابن عات القرى الساطى عالم الحديث والعارف بالارايح أندلسى من أهل شاططة ، له
تصانيف كثيرة ومنه البرهه في العريف بسوح الوجهه ورعاية النفس وراحه الانفس
في ذكر شوح الأندلس توفى إلى رحمه الله تعالى سنة ٦٠٩ هجره

١ - ابن عاتر (أندلسى-الطبعة ١٢) أبو محمد عاتر بن محمد بن عاسر بن خلف
الانصارى - ولد سنة ٤٨٤ هجره وسكن شاططة وكان رئيس القوى وإليه يرد صغاب المسائل
ومشكلاتها عرف بالخط والفهم وسمع من ابن سكره وابن بلند وابن عتاب وجماعه ،
وبققه ناس حمير ولى السورى منسبة والمضاء بمسنة ، وحديث سريه وروى عنه جماعه مهم
أبو الخطاب بن واحب وابن علون وابن نوس وعبرهم صنف الجامع السيط وبغه الشط
وتوفى قبل إتمامه وهو كتاب مطول وى سه ٥٦٧ هجره إلى رحمه الله تعالى

٢ - ابن عاتر (مصرى-الطبعة ٢١) أبو مالك عبد الواحد بن أحمد بن عاسر
الأنصارى الاندلسى الأصلى العاسى المولد والفرار فيه اصولى متكلم ، أحد من المرى والقصار
والنحوى المعروف ناس عرير وعبرهم وبغه مياره وغيره ومن تألسه المطوبه المسماه بالمرتند المعن
وتشرح مورد الطمآن في عام رسم القرآن والطرده على المحصر وقد حج عليه على يد السح الطب
الوراي بوى إلى رحمه الله في دى الحجة سه ١٠٤٠ هجره وله من العمر خمسون سه

ابن عبد البر (أندلسى-الطبعة ١٠) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر
العمري القرطبى المالكي من كبار حفاظ الحديث وفورج وأدب ولد بقرطبه سنة ٣٦٨ هجره
ورحل الرحالات وولى قضاء لسونه وعبرها ومن كنه البر احصاء المعارى والسر والاسعاف
في راحم الصحابة وغيرها بوى إلى رحمه الله بساطة سه ٤٦٣ هجره

ابن عبد الحكم (مصرى-الطبعة ٥) أبو محمد عبد الله بن الحكيم بن ابي بن ابي
ابن رافع الفقه المصرى انتب إليه الرئاسة في عصره بماء ب ولا بالاسكندريه وله مصنفات
في الفقه وعبره منها المنصر الكبر والاورس والصغير وكتاب المصالح وكتاب المناسل وكتاب
إلى رحمه الله تعالى بالقاهرة سه ٢١٤ هجره وفرد خات ورا الام السامى

ابن عبد السلام : انظر مر (العز)

ابن عبد السلام * (معري - الطبعة ١٥) أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن يوسف ابن كثير الهواري المسيري ، كان قاضي الجماعة بنودس وولى القضاء بها في عام ٧٣٤ هجرية أحد عه بن هارون وابن جماعة وله كتب منها شرح جامع الأمهات لابن المأخض توفي إلى رحمه الله تعالى سنة ٧٤٩ هجرية

ابن عدوس (معري - الطبعة ٦) محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن عدوس الفقيه الزاهد ، من أهل فيروان أحد عن سجون ، وبقعه به الحماسي بن نصر وكان أهله هل عصره وهو قريب ابن الموار وابن سجون وابن عبد الحكيم له كتاب سماه المجموعه وهو معتمد في المذهب وله شرح المرويه والفاصر في أنوار الفقه وعمره بوق سنة ٢٦٠ هجرية

ابن العربي (أندلسي - الطبعة ١١) العاصي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن العربي الأشبلي الإمام الحافظ المسحر ولد سنة ٤٦٨ هجرية سمع إياه وحاله أنا انقاسم الهوري والسرفسطي والعلبي رحل إلى المشرق مع ابنه سنة ٤٨٥ ولى الخولاني والمارزي وأنا بكر الطرطوسي والرخا والطبري وصحبنا حامد العراقي وأحد عه من لا يحصى منهم القاضي عاص وابن بشكوال وعمرهم وبني يعنى ٤٠ سنة وله تأليف يدل على عراة علمه وفصله منها عارضة الأخودي في شرح الترمذي والفلس في شرح الموطأ وبرس المسالك في شرح موطأ مالك وأحكام القرآن والساجح والمسوح وقانون الأويل وأحكام القرآن وقرأى الزلف والخلافات وكتاب مشكل الكتاب والسنة ، والبرين في الصحيحين وشرح عرب الرساله والمحصل في علم الأصول ، والعواصم والعواصم وكان رئيس وفد أشبلي على الأمير عبد المؤمن بن علي قتل طاعتهم وأحارهم وأقطعهم وذلك سنة ٥٤٣ وقد بون بها رحمه الله تعالى

١ - ابن عرفة انظر الدسوقي

٢ - ابن عرفة (معري - الطبعة ١٦) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورعني البوسني إمامها وحطبا جامعها الخاثر لفصحه السق ولد سنة ٧١٦ هجرية أحد عن بن عبد السلام وابن الفداح والربندي والتشريف التلمساني وعمرهم وعه من لا بعد ولا يحصى ومنهم البرزي والأبي وابن نايمي والفلساني (الأخوس) والوابوحي وابن فرجون وعمرهم حج سنة ٧٩٢ وأحد عه في طريقه المصريون والمندوبون ومن تألفه المختصر الكبير ومختصر الفرائض والحدود في النصارى والفقه وتألف من الأصول والمطبخ والمسير وغيرها وتوفى إلى رحمه الله تعالى سنة ٨٠٣ وعمره بالخلاص معروف ومبرك به

ابن عطاء الله (عصري - الطبعة ١٥) باح الدس أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الكرم بن عطاء الله الإسكندري السادى الولي الواصل العالم العامل أحد الصوف عن

أبى العباس المرسى وأبوع به وبياض العرشى وعه أحد من لا يعد ولا يحصى منهم داود بن عمر وله الحكم ، ولطائف المنن في مناقب شيوخه أبى العباس وشيخه أبى الحسن توفى إلى رحمة الله تعالى في حمادى الأولى سنة ۷۰۹ هجرية وعمره شرق مائة الشافعى ناخلة قرب السادة الوفاية

ابن عازى (معرى - الطقة ۱۹) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن على بن عازى النعمانى المكاسى الفاسى ولد في مكاسة بالمغرب الأقصى سنة ۸۴۱ هجرية وأقام يوماً بكتامة أحد عن القورى والسراج وعمرهم ورحل إليه الناس وأحد عنه من لا يعدوا ولا يحصوا ومنهم عبد الواحد البشري وعمره وله تأليف عجيبة بها الروص المتوفى في أحبار مكاسة والفهرسة الماركة في أسماء محدثي فاس وكتابها ، وكتابات مهمة على المذهب ، وتقيد على صحيح البخارى وشعاء الحليل في حل مقبل حليل ، وتكمل القيد وتحلل القيد ، كتابان على المدونة وتقريرات على الشاطبة ، وحل مشكلات ابن عرفة في محصره وعمره كثير وتوفى إلى رحمة الله تعالى في ۹۱۹ هجرية بمكاسة وأجمل بخاربه أحمالاً عطفاً حصره السلطان

۱ - ابن فتوح (معرى - الطقة ۱۷) أبو عبد الله محمد بن عمر بن فوح النعمانى ثم المكاسى الفقيه الصالح العالم العامل أول من أدخل فاساً محصر حليل سنة ۸۰۵ - أحد عنه أبى إسحق المصمودى وعمره من أهل فاس واتبعوا به توفى بمكاس سنة ۸۱۸

۲ - ابن فتوح : (أندلسي - الطقة ۱۸) أبو إسحق إبراهيم بن فتوح العقيل العرناطى ، المعنى العالم الفقيه توفى الإمام بمرابطه أحد عن ابن سراج وعمره وعه ابن الأرقى وأبو عبد الله الراعى وعمره وله ماوى نقل بعضها عنه توفى إلى رحمة الله عام ۸۶۷ هجرية

۱ - ابن فرحون (حجازي - الطقة ۱۵) أبو الحسن على بن محمد بن أبى العباس بن فرحون اليعمرى التونسى الأصل الملقب بالمولد والنسأ الإمام العالم المحدث ولد سنة ۶۹۸ ورحل إلى أهل المشرق والمغرب وأحد عنهم ، منهم والده ، وعمر بن الرندى والدهى وعمرهم وعه جماعة منهم ابنه برهان الدين إبراهيم والقصاب ومن تأليفه شرح لامة العمم ، والحواف الهادى على أسنله ابن هادى من مسائل من القرآن والسنة مات إلى رحمة الله سنة ۷۴۶ هجرية

۲ - ابن فرحون : (حجازي - الطقة ۱۶) برهان الدين ، إبراهيم ابن أبى الحسن على السابق ذكره فقيه عالم بالأصول والرجال رحل إلى مصر والقدس وولى القضاء بالمدينة ومن مؤلفاته تسهيل المهمات في شرح جامع الأمهات ، والنصرة في أصول الأفصية ، ومباح الأحكام والدساح المذهب في أعيان المذهب ودرة العواص ولم يسس مثله وهو في ألعار الفقه ومقدمة في مصطلح ابن الحاح وعمره كبير توفى إلى رحمة الله تعالى في دى الحجة سنة ۷۹۹ بالمدينة

ابن فوس (أندلسي - الطقة ۱۱) أبو العباس عبد الرحيم بن محمد بن فرح العرناطى

الحرجي من ولد سعد بن حادة رضى الله عنه ، كان إماماً فقيهاً حافظاً تفقه على عبد الله بن خطاب ، أحد عن القاصي أنى الأصحح بن سهل وأحد علوم القرآن والحديث وأحد عنه جماعة منهم ابنه محمد وابن بشكوال وغيره ولد سنة ٤٧٢ وتوفى إلى رحمة الله تعالى في ٥٤٢ هجرية

ابن القاسم كثير من هذا الاسم مهم

١ - ابن القاسم * (مهرى - الطقة ٥) أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم العمى المصري الفقيه الحافظ الحجة تفقه بالإمام مالك رضى الله عنه ونظرائه وهو أثبت الناس عنه ولد بمصر سنة ١٢٨ أو ١٣٣ هجرية وروى عن الليث وابن الماحشون ومسلم بن خالد وغيرهم وروى عنه الإمام البخاري في صحيحه وقد صحب الإمام مالك عشرين سنة وروى عنه الموطأ والمندوبة وهم أعلم أصحابه بأقواله أحد عنه جماعة منهم أصحح ويحيى بن دينار وسحبون وغيرهم انظر ما وقع له بالإسكندرية الجزء الأول صفحته ٢٩٢ وتوفى إلى رحمة الله تعالى في مصر سنة ١٩١ وقره خارج باب القرافة قاله أشبه

٢ - ابن القاسم (مهرى - الطقة ١٠) أبو العيش أحمد بن القاسم بن كوك بن محمد - من أدارسه المغرب ، كان متقياً ورعاً عارفاً توفى بالريف بعد أمة سنة ٣٣٧ وتوفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٤٨ هجرية

٣ - ابن القاسم * (مهرى - الطقة ٢١) أبو يحيى بن القاسم الرصاع البوسني من بيت علم وحلالة وكان والده ورعاً للأمر حميدة الخصى أحد عن الشيخ محمد الأندلسي وغيره وكان فقيهاً عالماً متقياً تولى الخطابة بمجامع الريتوبه وتولى العسا مات شهيداً بعروة خلق الوادي وذلك في ذي الحجة سنة ١٠٣٣

ابن القصار (بغدادى - الطقة ٨) أبو الحسن علي بن أحمد البغدادى الإمام الفقيه الأصولي الحافظ - تفقه بالأهري ولى قضاء بغداد قال أبو إدريس هو أفقه من رأيب وه تفقه أبو در المروى والقاصي عبد الوهاب ومحمد بن عمرو بن جماعة له كتاب كبير في الخلافات قالوا لولا الأهري وابن الموار وابن القصار هذا وأبو محمد عبد الوهاب لذهب المذهب المالكي توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٣٩٨ هجرية

ابن قطان : (بغدادى - الطقة ٧) أحمد بن محمد بن أحمد بن القطان من أهل بغداد له مصنفات في أصول الفقه وفروعه وقبل هو شافعى مات سنة ٣٥٩ هجرية بغداد رحمه الله تعالى

ابن لماعة (أندلسى - الطقة ٧) أبو عبد الله محمد بن عمر بن لماعة القرطبي الفقيه العالم

الإمام الحافظ المشاور روى عن أنان بن عيسى وعبد الله بن خالد وبخى بن مرس وأصعب بن حليل والعتى وكان اعتماداً عليه ومحمد بن وصاح وجماعة وعنه اللؤلؤى وابن مسره وابن ذكوان وغيره كثيرون اعتمدوا بالعتى بعد أنوب بن سليمان ودارت عليه الأحكام نحو سبب سنة بوى فى شعبان سنة ٣١٤ هجرية إلى رحمة الله وسنة ٨٨ هـ

ابن اللباد (معرى - الطلقة ٧) أبو بكر محمد بن محمد بن وشاح يعرف بابى اللباد القيروانى العالم الفقيه وكان عماد الدعوة بعهه يحيى بن عمر وحمديس وغيرهما وكان اعتماداً على ابن أبى ريد وسمع عنه جماعة منهم رباد بن عبد الرحمن وابن المساب وغيرهما ألف كتاب الطهارة، وكتاب عصمة الأنساء وفصائل مالك وكتاب الحكاية فى عشره أجراء، وغير ذلك كثير بوى إلى رحمة الله فى صفر سنة ٣٣٣ هجرية ورواه ابن أبى ريد فى فصوله مرئيه

ابن الماحتوب (حجازى - الطلقة ٥) أبو مروان عبد الله بن عبد العزيز بن الماحتوب القرطبي الفقيه المشحر بعهه نأسه ومالك رضى الله عنه ودارت عليه الفسائى زمانه بعهه نه أئمة كسحوب وابن حسب وغيرهما بوى إلى رحمة الله تعالى - على الأشهر - فى سنة ٢١٢ هجرية

١ - ابن المارثك (عراق - الطلقة ٥) أبو عبد الرحمن عبد الله بن مارك بن واصح المرورى مولى بنى حنظله من تابعى التابعين ولد سنة ١١٨ هجرية وجمع بين العلم والزهد وبعه على الإمام مالك بن أنس رضى الله عنه وغيره ، وروى الموطأ روى عنه ابن مهدي وابن وهب وجماعة ورحل عنه البخارى فى صحيحه ألف كتاب الزفافى رواه الرمذى وغيره ماب إلى رحمة الله فى رمضان سنة ١٨١ هجرية بدينه سعى هيث على الفرات

٢ - ابن المارثك (معرى - الطلقة ٢٤) أبو العباس أحمد بن المارثك بن عرف السجلمايى البكرى الصديق الفقيه المحدث المفسر ، صاحب ولى الله العارف سدى عبد العزيز الدناى وكتب الذهب الأثرى فى ما بعهه أحد عن ابن الخناج والمساوى وغيره ١ وعنه البادوى والباقى وغيرهما - ألف جميع الخوامع وغيره فى التفسير وعلوم أخرى وله بعايد وأحويه بوى إلى رحمة الله سنة ١١٥٥ هجرية

١ - ابن محرز (معرى - الطلقة ٩) أبو الهاسم عبد الرحمن بن محرز المروانى بعهه محدث عالم رحل للمشرق وسمع من مسابح كثيرين ، وبعهه باى بكر بن عبد الرحمن والباقى وغيرهما وبعهه عليه أبو الحسن اللحى وغيره ، ومن بألعهه بعلق على المدونه سماء البصرة وكنا به الكبر المسمى الفصد والإخبار ماب نحو سنة ٤٥٠ هجرية

٢ - ابن محرز (أندلسى - الطلقة ١٤) أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الزهرى المعروف بابن محرز البلسى الفقيه المحدث العالم اللغوى البارع ولد سنة ٥٦١ هجرية

وأحد عن حاله ابن أبى الحسن بن هذيل وغيرهما وجماعة من المشرق وعنه ابن الأمان وابن عميرة وابن مبيد الناس وابن الحليان وله نقصد على التلقين وتقارير كثيرة توفى سنة ٦٥٥ هجرية إلى رحمة الله

ابن مروق كثير من مهم .

١- ابن مروق . (معرى - الطبعة ١٧) أبو عبد الله محمد بن أحمد الخطيب محمد بن مروق الإمام المحقق المعسر المحدث الولي الصالح أحد عن أعلام من أهل المشرق والمغرب مهم الشريف اللساني والسراج والتقيي وابن الملقن والعراق وغيرهم، وعنه ابن المعروف بالكيف والقلشاني والمشداني وغيرهم كثيرين وله تعليق مشهور قاله لابن عرفة لما دخل عليه جامع الرقبة فوجدته بمصر ومن يمشي عن ذكر الرحمن بقص له « الآية فأعاده منه ، وله تأليف بها شرح المحصر وشرح الهدى وترج للحارثي لم يكمله وأخوة وفتاوى وقرع ابن الخاحب وفي بيل الاسباح وفي نفع الطيب وعمر ذلك توفى إلى رحمة الله يوم الخميس ١٤ من شعبان سنة ٨٤٢ هجرية وحضر حاربه السلطان ، وصلى عليه بالأهر بعد صلاة الجمعة

٢- ابن مروق الكيف ولد محمد المذكور (معرى - طبعة ١٨)

٣- ابن مروق (معرى من الطبعة ١٩) أحمد بن محمد بن مروق الكيف أحد عنه والده ابن مروق الكيف

ابن المير (مصرية - الطبعة ١٤) فاضل الفصاء ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد ابن منصور بن أبى القاسم الحداوى الإسكندري الإسماوى المعروف بابن المير ، الفصاء الإمام العالم المعسر المحدث سمع من أبيه ومن الطوسي وبقه بابن الخاحب وأخاه بالإساء وأحد عنه ابن راتب الفصاء من تأليفه الحر الكبرى حب المعسر ، والانصاف من الكشاف والمقتضى في آداب الأسرى ، واحصاء الهدى وله تراجم على الحارثي ، توفى إلى رحمة الله في ربيع الأول سنة ٦٨٣ هجرية ودفن بديره والده

٢- ابن المير (مصرية - الطبعة ١٤) ابن الدين أبو الحسن أخو من بعدم بولي الفصاء بعده وأحد عنه وعن ابن الخاحب وله أهله الرحيح والاحباد في المذهب وبعضهم بقصاه على أخيه أحمد عنه ابن أخيه عبد الواحد والعبدري وله شرح على الحارثي في عدة أسفار وحواشي على شرح ابن بطال وصاء الألباني في عقب لإحياء العراقي وتوفى إلى رحمة الله في دى الحجة سنة ٦٩٥ هجرية

٣- ابن المير (مصرية - الطبعة ١٥) عبد الواحد بن منصور بن محمد بن المير فاضل مفسر ساعر من كنه المعسر وارجوه العراق السبع ودنوان المدائح السوية توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٣٢ هجرية

١- ابن المير (مصرية - الطبعة ٦) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الإسكندري المعروف بابن نعمة السالك - رابع

الموار الإمام الفقه الحافظ ولد سنة ١٨٠ هجرية تفرغ ناس الماحسون وابن الحكم وروى من
أبي زيد بن أبي العمر والحارث بن مسكين ويعيم بن حماد وابن القاهم وغيرهم وألف كتابه الكبير
المعروف بالموارية وهو من أجل كتب المالكية وأصحها توفي إلى رحمة الله في دمشق في ذي القعدة
سنة ٢٦٩ و ٢٨١ هجرية وكانت وفاته بعد حصول السام احسب فيه من القصة

٢ - ابن الموار: (أندلسي - الطنقة ٧) أبو عبد الله محمد بن سعد المعروف ناس الموار
القرطبي الفقيه الحافظ له تأليف مشهور هو الموق وروى عن يحيى بن يحيى

ابن فاحي . (معرى - الطنقة ١٧) فاسم بن عيسى بن ناحي السوحي العيراني من أهل
ميروان يعلم بها وولى القضاء في عدة أماكن ومن مؤلفاته شرح المدونة، وزيادات على معالم للإيمان
وتشرح رسالة ابن أبي زيد العيراني، ومشارق الأنوار، وشرح الهدى لآبرادعي مات إلى رحمة الله
سنة ٨٣٧ هجرية

ابن نافع (حجازي - الطنقة ٥) أبو محمد عبد الله بن نافع الصانع المدني القرمي
الحروي - مولاهم سمع مالكا وابن أبي دؤيب وهشام بن عروة وغيرهم قال ابن سعد
لرم مالكا لروما شديداً وعنه يحيى بن يحيى وله تفسير في الموطأ توفي بالمدينة سنة ١٨٦ هجرية
إلى رحمة الله

ابن هارون (أندلسي - الطنقة ١٤) أبو محمد عبد الله بن هارون الطائى القرطبي
الفقيه العالم المحدث الراوية الإمام الفاضل، أحد عن جماعة منهم أبو الحسن أحمد بن زيد بن
بن عمر كثيراً فأحد عنه كثيرون منهم ابن رشيد وابن رسول وابن عبد السلام توفي إلى رحمة
الله سنة ٧٠٢ هجرية

ابن وهب (مصري - الطنقة ٥) أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القهري
ولاء ولد في مصر وكان فقيهاً عاماً من أصحاب مالك جمع بين الفقه والحديث والعبادة
له مؤلفات كثيرة منها الجامع في الحديث والموطأ والحديث وكان حافظاً عرص عليه
القضاء فاحسب حاء في الجزء الأول صفحة ٢٩٣ من هذا الكتاب ذكر ما وقع له في الإسكندرية
مات إلى رحمة الله بمصر سنة ١٩٧ هجرية

ابن يونس . (صلى - الطنقة ٩) أبو بكر محمد بن عبد الله بن بريس الصقلي - كان إماماً
فقيهاً قرصياً وكان ملازماً للجهاد أحد عن شيوخ قروان وصقلية كالعاسي والعاسي وألب كتاب
الغرائب وكاناً حاء ما في المدونة أصناف الهه غيرها من الامارات توفي إلى رحمة الله سنة
٤١٥ هجرية

١ - الأزهري الكبير (عراق - الطنقة ٨) أبو بكر محمد بن عبد الله الأزهري الفقيه المعري

الصالح الحافظ انتهت إليه الرياسة بعدد ، وتنفقه على القاصي أنى عمر واسه أنى الحسن وأحد
عن أنى الفرح وأنى المنتاب وأنى بكير ، وسمع من كثيرين منهم الدارقطى وأنى بكر الماقلانى
والقاصى ضد الوهاب وحرر عنه الكثيرون منهم الأصلى وأنى القصار وغيرهم ومن تصانيفه
شرح المختصر الكبير والصغير لأنى عبد الحكم ، وكتاب الأصول ، وكتاب إجماع أهل المدينة
وكتاب الأمالى وغيرها أحرق فى آخر حياته ثلاثة آلاف مثقال وفرقها على تلامذته وكانوا
حماة واهرة وأعطى أنى الماقلانى مائة مثقال توفى إلى رحمة الله تعالى فى شوال سنة ٣٩٥
وسه ينف وثمانون سنة وقبل سنة ٣٧٥ هجرية

٢-**الأهمري** (عراق-الطبعة ٨) أبو جعفر محمد بن عبد الله الأهمري ويعرف بالأهمري
الصغير وأنى الخصاص الإمام العالم بالفقهاء وأصوله ينفقه بأنى بكر الأهمري وسمع من أنى رند
المروزي ، روى عنه جماعة منهم الأصلى له كتاب كثير فى مسائل الخلاف ، وكتاب تعليق
المختصر الكبير ، وكتاب الرد على بن عليه فما أنكره على مالك توفى إلى رحمة الله حماه شحمه
أبو بكر الأهمري سنة ٣٦٥ هجرية

أبو عمر (أندلس-الطبعة ١٠) أنى عبد الرزاق يوسف بن عبد الله بن محمد التمرى
المرطى من كبار حفاظ الحديث يقال له حافظ المغرب وله مؤلفات كثيرة منها الاستيعاب ،
والدرر ، والإبصار بن العلماء من الاحلاف ، والكافى فى الفقه توفى إلى رحمة الله نشاطه سنة
٤٦٣ هجرية

أبو الفرح . (عراق-الطبعة ٨) القاصى أبو الفرح بن زكريا بن يحيى بن حمد بن
حماد بن داود الحريرى البهروانى ، كان فقيهاً أدباً شاعراً عالماً بكل من ولى القضاء بعدد
وروى عنه جماعة من الأئمة منهم أبو القاسم السمرى وأنى بكر بن داود وكان ثقة مأموناً وله تصانيف
كثيرة توفى إلى رحمة الله فى ٨ من دى الحجة سنة ٣٩٠ بالهروان

أبو القاسم كثير من هذا الاسم منهم

أبو القاسم (معري-الطبعة ١٤) قاصى الجماعة أبو القاسم بن على البراء السوحى المهدوى
ولد بالمهدة سنة ٥٨٠ انتهت إليه رئاسة العلم أخذ عن متابعي بلده ثم رحل للمشرق سنة ٦٢٢
سمع بالخراسان ثم القاهرة والإسكندرية من جماعة وعنه أنى الحمار ويوفى بنون إلى رحمة الله
تعالى فى ٦٧٧ هجرية

ومهم أبو القاسم بن رستون (معري-الطبعة ١٤) وأبو القاسم بن عميرة (أندلس- من
الطبعة ١٥) وأبو القاسم بن سودة (معري-الطبعة ٢١) وأبو القاسم بن الرزق (معري- من
الطبعة ٢١) وأبو القاسم بن أنى نعم (معري-الطبعة ٢١) وغيرهم

الأبي (معري - الطبعة ١٧) أبو عبد الله محمد بن خلف المعروف بالأبي الوشائي من علماء الأصول والفقه أحد عن أئمة مهم ابن عرفة ولازمه واتبع به قال فيه ابن عرفة كيف أنام وأصبح بين أسدس ، الأبي يفهمه وعقله والبرقي يحفظه ونقله ٩ وأحد عنه ابن ناخي وأبي حفص القلشائي والثعالبي وغيره وله شرح نبيل على صحيح مسلم ، وشرح للمدونة ، و نظم ، وتفسير تولى قضاء الحيرة سنة ٨٠٨ وتوفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٨٢٨ هجرية

١- الأجهوري . (مصرى - الطبعة ٢٠) أبو زيد عبد الرحمن بن علي الأجهوري الفقيه العلامة الزاهد أبا عليه الشيخ الإمام الشعراوى فى طبقاته وأحد عنه الناصر اللقائى والشمس اللقائى ومهم المدر القرأى ووالد أحمد بابا وغيرهم نحو مائة له حاشية على مختصر حنبل توفى إلى رحمة الله تعالى فى صفر ٩٥٧

٢ - الأجهوري (مصرى - الطبعة ٢٢) أبو الإرشاد نور الدين علي بن رس العاندين ابن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري شيخ المالكية فى عصره ولد سنة ٩٦٧ هجرية ، وأحد عن المدر القرأى والراموز وغيرهم وأحد عنه من لا بعد ومهم الحرثى والشرحى والشراملى والرقائى وغيرهم ومن تألعه ثلاثة شروح على مختصر حنبل الكبر والوسط والصغير وحاشية على شرح السائى على الرسالة وغيره توفى إلى رحمة الله تعالى فى حمادى الأولى سنة ١٠٦٦

٣ - الأجهوري (مصرى - الطبعة ٢٤) أبو زيد عبد الرحمن بن حسن بن عمر الأجهوري كان عالماً فى القراءات أدباً عارفاً وله شروح كثيرة أكثرها فى الأدب توفى إلى رحمة الله تعالى فى سنة ١١٩٨ هجرية

أحمد بابا - الوالد (معري - الطبعة ٢١) أبو العباس أحمد بن أحمد بن عمر السكبي والد الشيخ أحمد بابا أحد عن عمه محمود ورحل للمشرق سنة ٩٥٦ وأحد عن الناصر اللقائى والأجهوري وغيرهم وله شرح على التناى وشرح على الاعتبارات البرادة وغير ذلك توفى إلى رحمة الله فى شعبان سنة ٩٩١

أحمد بابا (معري - الطبعة ٢١) أبو العباس أحمد بابا بن أحمد بن ٤٢ بن أمب السكبي الصهاجى فقه عالم مؤرخ ولد سنة ٩٦٣ هجرية أحد عن والده وعمه ومحمد بنع ولازمه عنه كثيرون منهم الزحراحي والمراكسى وهم اس منه ، وله ١٠٠ بريد على الاربعين نالفاً منها شرح على المختصر من الركاه الى النكاح ، ومن الحنبل على حنبل وامجن بالاسرعدها عرا سلطان فاس فيله سكو وحمل مصعباً بالحنبل الى مراكش وأسره رحره بعد هب اهواهم وكسهم قال أنا أهل عشرين كتباً ، هب لى ألف وستمائة مجلد واجمع به علماء مراكش وعرفوا منزلته وانصعوا به وأقام عندهم مدة معظماً عند الخاصة ولعامه ثم رحل إلى بلده فأسف الناس لفراقه وتوفى فى سكو فى شعبان ١٠٣٢ هجرية

أحمد بن زروق : اطران زروق .

أحمد زروق . اطر زروق

أحمد الدودير : اطر مقدمة الحرة الأول

أحمد بن محمد الصاوى . اطر مقدمة الحرة الأول

أنتب (مصرى-الطبعة ۵) أو عمر أنتب بن عبد العزيز بن داود القيسى العامرى المصرى ولد سنة ۱۴۰ هجرية وانتهت إليه الرياسة فى مصر بعد موت بن القاسم ، روى عن الليث والفصيل ابن عياض ومالك بن عوف بن عمه بنو عبد الحكم والخارث بن مسكين وسبحون وجماعة حرقه أصحاب السنن بوفى مصر سنة ۲۰۴ هجرية إلى رحمة الله وذلك بعد موت الشافعى ثمانية عشر يوماً

۱- أصبغ . (مصرى-الطبعة ۶) أبو عبد الله أصبغ بن فرح بن سعيد بن نافع المصرى الإمام الثقة المحدث روى عن الدار وردى ويحيى بن سلام وسمع ابن القاسم وأشبغ وابن وهب وسمع معهم وكان كاتباً لابن وهب روى عنه البخارى وغيره وبعثه به بن الموار وابن حبان قال ابن الماحتون ما أحرحت مصر مثل أصبغ من كنه كتاب الأصول ، ويصير حديث الموطأ ، وآداب الصيام ، وكتاب سماعه عن ابن القاسم ، وآداب القضاء والرد على أهل الأهواء ، والمراعاة مات مصر سنة ۲۲۵ هجرية رحمه الله تعالى

۲- أصبغ (أندلسى-الطبعة ۶) أبو القاسم أصبغ بن حنبل القرطى الإمام المشاور الفقيه الخافض سمع من يحيى بن يحيى وأصبغ وسبحون وغيرهم ، وحدث عنه بن المنير وقاسم ابن أصبغ بوفى إلى رحمة الله تعالى سنة ۲۷۳ هجرية

۳- أصبغ (أندلسى-الطبعة ۶) أصبغ بن محمد بن يوسف والد قاسم بن أصبغ القرطى روى عن يحيى بن يحيى توفى إلى رحمة الله سنة ۳۰۰ هجرية

الافهسى (مصرى-الطبعة ۱۷) الفاضل حماد الدين عبد الله بن مقداد الافهسى الفقيه العالم الإمام انتهت إليه رئاسة المذهب المالكى والصوى فى مصر أحد عن حنبل وأصبغ بن وهب وغيره ، وعنه الساطى وعماؤه وعبد الرحمن الكرى وغيرهم له شرح محصر على شريحه حنبل فى ثلاث مجلدات ، وشرح على الرسالة ويصير بوفى إلى رحمة الله تعالى فى رمضان سنة ۸۲۳ هجرية

۱- الأمير (مصرى-الطبعة ۲۵) أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر ابن عبد العزيز الساسوى الأهرى الشهير بالأمير وهو لقب حده الأدنى أصله من المغرب وبرز مصر ناحية سمو انتهت إليه رئاسة العلوم بمصر قدم مصر وهو ابن سبع سنين وأحد عن

الصعدي والليدي كما أحد عن الجمعية والشافعية والحاملة ، وقد ألقى الدروس في حاة مشايحه واشتهر أمره وكانت تأتيه الصلوات من سلطان العرب وأحد عنه من لا يعد مهم انه محمد والدسوقي وأحمد الصاوي وغيرهم ومن مؤلفاته فهرسة حافلة أسدأها مالوطاً حتى ما ألف في وقته ، واخموغ وشرحه وحاشيه وكان شيعه الصعدي إذا توقف قال هاتوا مختصر الأمر ، وحاشيته على شرح عبد الباقي ، وعلى شرح الدرية ، وعلى شرح عبد السلام اللقاني وغير ذلك كثير توفي إلى رحمة الله تعالى في دى القعدة سنة ١٢٣٢ هجرية وكانت حازبه حافلة وذهن إلى حوار عبد الوهاب الحميني

٢ - الأمير . (هـرى - الطقة ٢٥) أبو عبد الله محمد بن المرحم قله ، والمعروف بالأمير الصعير ولد سنة ١٢٥٣ وكان من العلماء الأعلام أحد عن والده وانبع به وأحاربه ومهرسته ، وأحد عنه حميده أحمد ومحمد عليش وغيرهم لم يعرف وفاته رحمه الله تعالى

الناحي - كثير من مهم

١ - الناحي (أندلسي - الطقة ٩) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله المعروف بالناحي الإمام الفقيه العاقل كان مولده سنة ٣٥٦ هجرية ، ألف كتاباً حسناً في الوثائق والعقود ، وكتاباً مسوعاً في سجلات القضاة سمع من حده عبد الله وغيره وأحد عن أبيه ورحل معه للمصري وشاركه في السماع من الشيوخ توفي إلى رحمة الله تعالى في ٤٣١ هجرية

٢ - الناحي (أندلسي - الطقة ١٠) القاصي أبو الوليد سليمان بن حلف التميمي الحافظ المناظر العالم ولد سنة ٤٠٣ هجرية وأحد عن أبي أصعب بن شاذي والقاصي بنوس وغيرهم ورحل للمشرق سنة ٤٢٦ وأقام بمكة أربعة أعوام مع أبي در المروزي وروى عنه البخاري ثم أقام بعداد ثلاثة أعوام يدرس ويقرا الحديث وروى عن بن عمرو بن وأبي بكر الخطيب وهو روى عنه بكل روى عن صاحبه وروى عنه ابن عبد البر وتفق به جماعة مهم انه أحمد وأبو بكر الطرطوشي وأبو علي الحياي وأبو القاسم المعادي وغيرهم كثير وكتاب يبه وبن ابن حرم الطاهري ماطرات ومجالس مدونة صنف كتاباً كثيرة ناعمة بها التسديد إلى معرفة الوحيد، ومن المنهاج، وأحكام الفصول في علم الأصول، والتعديل والتحريح لما أحرجه البخاري في الصحيح، وشرح الموطأ وهو سمحان ، أحدهما الاسيفاء ، ثم اختي منه فوائد سهاها المنبقي في سبع مجلدات وهو من أحسن كتب المالكية وله الإملاء المختصر ، ومختصر المختصر في مسائل المدونة ، ومختصر الموطآت ، وكتاب الإشارة في أصول الفقه ، وكتاب الحدود ، وكتاب سن الصالحين ومهرست وغير ذلك وهي ثلاثون مؤلفاً توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٧٤ هجرية بالمدينة

٣ - الناحي . (أندلسي - الطقة ١٠) انه أبو القاسم أحمد الناحي وكان إماماً فقيهاً أصولياً نفعه بأبيه وأدله في إصلاح كنهه وحلعه في حلفته بعد وفاته وأحد عنه أئمة مهم أبو علي الصبيري ، وحدث عنه الحياي ألف كتاب سر المطر ، وكتاب معيار النظر ، وكتاب الدرهم على أن أول الواحات الإيمان وغير ذلك مات إلى رحمة الله تعالى بمده سنة ٤٩٣ هجرية

البراموني (مصرى-الطبعة ٢٠) كريم الدين عبد الكريم البرموني المصراي الإمام المحدث العقيد الصالح القطب ترحم لعمري كتابه روضة الأرهاف مائت شيخه عبد السلام (ابن سليم الطرابلسي) أول مشايخه الشمس اللقاني ثم أحد من أحبه الناصر واحتج ناس ححر الميثمي والسحاوي والمكهاي ، وشرح المختصر في حرايين ثم حصل له بطبعة حسنة ثم ذهب لمكة ورأى فيها من العر ما رأى بركة شيخه عبد السلام الأسمر ولد بمصر سنة ٨٩٣ هجرية وأحد عبه إبراهيم اللقاني والور الأجهوري ، وله حاشية على مصرجليل من حرايين ، وكان على يد الحياه أو توفي سنة ٩٩٨ هجرية رحمه الله تعالى

البرادعي (مصرى-الطبعة ٩) أنوسعيد حاتم بن أبي العاسم الأردى المعروف بالبرادعي العميد العالم الإمام الحافظ من كبار أصحاب بن أبي زيد والقاسي وهما تعلقه وبغيرهما له تأليف مشهورة بها التهذيب اختصار المدونه طهرت بركته وعول عليه الناس ، والتمهيد لمسائل المدونه والشرح والإجمات لمسائل المدونه واختصارات الواصحه لم يحصل له رئاسة بغير وان ، وشرح إلى صقلية وحصلت له هناك شهرة وحاه عظماء - ولم يعرف وفاته رحمه الله تعالى

البروني (مصرى-الطبعة ١٧) أبو العاسم أحمد البرزى البلوى القبرواي م الدوسي مسمى تونس وفقيها وحافظها وإمامها بالجامع الأعظم العقيد الحافظ ، أحد من عرفه وأبى الحسن الطرقي ولازمه نحواً من أربعين عاماً وأحد عبه أحرار الإمام الشاذلي والقراءات السبع ، وأحد من التلميذ المعروف ناس أبى حاحه وبغيره ، عبه بن ناحي والرصاص وحلولي والقنشلاني وأخوه ناس مرروق وله ديوان كبير في الفقه جمع فأوعى ، وله الحاوي في الوارل ، وله فتاوى كثيرة توفي إلى رحمة الله سنة ٨٤١ هجرية أو بعدها وعمره ١٠٣ سنة

١- الساطي : (مصرى-الطبعة ١٦) قاضي القضاة علم الدين سليمان بن خالد الساطي الطائي الإمام الفاضل اشتهر بمعرفة المذهب وأحد من الأعلام وتوفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٨٦ هـ

٢- الساطي : (مصرى-الطبعة ١٧) القاضي جمال الدين أبو الحسن يوسف بن خالد الساطي الإمام العمدة العقيد أحد من حليل وعمره وله شرح على مصرجليل وعمر ذلك توفي إلى رحمة الله تعالى في حمادى الآخرة سنة ٨٢٩

٣- الساطي (مصرى-الطبعة ١٧) شمس الدين قاضي القضاة أبو عبد الله محمد ابن أحمد الساطي شيخ شيوخ الإسلام وفريد عصره أحد من الحلاوي المقرئ وبه نفعه وسهرام وأخوه نور الدين والأكمهسي وجماعة ، وعه عادة والور السهري وناس فحول والسحاوي وبغيرهم ألف المعنى في الفقه وترحه لم يكمل وشماء العليل على حليل وشرح ابن الخاحب وحاشيته على المواضع وله مقدمة في أصول الدين ومقدمه في علم الكلام وبغير ذلك أثنى عليه ابن ححر وعمره

ولد سنة ٧٦٨ هجرية واسقر في القضاة نحواً من عشرين سنة وتوفي وهو يولاه في رمضان سنة ٨٤٢ هجرية وصلى عليه الحافظ ابن حجر

١- **البلوي** : (أندلسي - الطلقة ١٦) القاضي أبو القاء علم الدين خالد بن عيسى البلوي القشوري الأندلسي ، الإمام العالم في القضاة بعض جهات الأندلس وأحد عن والده وعبد العزيز القوري والحروي وابن عمر والمبلي وغيرهم ، وألف الرحلة المسماة ناح المشرق في محبته علماء المغرب والمشرق لم تعرف وفاته وإنما كان نأحياء سنة ٧٥٥ رحمه الله تعالى

٢- **البلوي** (معري - الطلقة ١٦) أبو عبد الله بن محمد بن يوسف البلوي الششي القرواني ، الشيخ الصالح الإمام الفاضل قرأ بالقرواني على أبي الحسن العواني وغيره ويوس على المسكوري وغيره وعنه جماعة مهم الرزلي وابن ناحي وأبو محمد العواني والمسراي ، وأقام نحواً من خمس وبلاب عاماً في المدرس توفي في صفر ٧٨٢ رحمه الله تعالى

من انظر الثاني - أبو عبد الله محمد بن الحسن

١- **الساقي** . (معري - الطلقة ٢٤) أبو عبد الله محمد بن عبد السلام القاضي - الإمام الفقيه الماطر شيخ الجماعة وجامع العلماء الكبار أحد عن أحمد بن ناصر ومبارك الصعير وأبي سالم العاشي وأبي العباس بن الخاح وغيرهم ورحل إلى المشرق وأحد عن الحرثي وعبد الباقي الروقاني وغيرهم ، وأحد عنه محمد حسوس والباودي والسلحماسي وأبو حنبل بن محمد الباقي وأخويه وأصعبيدي وغيرهم ، وله تأليف منها ترحح الأكفاء للكلاهي في سنة أسفار ، وشرح الحرب الكبر للشاطي ، وشرح صلاة ابن ميسين ، وغير ذلك وفي إلى رحمه الله تعالى في ١١٦٣ هجرية وكبير الس

٢- **الساقي المشار إليه بومر (ن)** . (معري - الطلقة ٢٤) أبو عبد الله محمد بن الحسن الساقي ، الإمام العارف حاتمة العلماء الأعلام ولد سنة ١١٣٣ هجرية ، وأحد عن أحمد بن المبارك ومحمد حسوس ومحمد بن عبد السلام الساقي وانبع به ، وحمدون بن الخاح وعبد العادر سقرو وله حاشية على شرح عبد الباقي الرزاني سارت به الركبان وروى القول فيها ، وحاشية على محضر السوسوي في المنطق ، وتبرح على السلم ، وحواش على 'أحبه ، واحصر نألف شحه بن المبارك في مسألة التقليد ومهرسه وغير ذلك وسه نألف عام وفصل وأحواء عالمان وفي إلى رحمه الله تعالى سنة ١١٩٤ هجرية

مهرام : (مهرى - الطلقة ١٧) القاضي ناح الدين أبو القاء مرام بن عبد الله بن عبد العزيز الديمري الفقيه الإمام الحافظ حامل لواء مذهب المالكية بمصر أحد عن حبل تأييمه وبه تفقه ، وانبع بالرهوي وغيرهما ولد سنة ٧٢٤ هجرية وأحد عنه الأهمسي والكري والساطي وغيرهم ومن تألفه ثلاثة شروح على محضر حليل كبر ووسط وصغر ، واشهر

الوسيط ، وشرح مختصر ابن الحاحب ، والإرشاء - في ستة مجلدات ، وشرح ألفية بن مالك وقد توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٨٠٥ هجرية

١ - التتائي : (مصرى - الطقة ١٩) قاصى القصاة أبو عبد الله شمس الدين محمد بن إبراهيم السائى الإمام الفقيه العالم أحد عن السهورى والبرهان اللقائى والماردى وغيرهم ، وعنه العيشى وغيره ، محلى عن القصاة وتصدر للتأليف والإقراء ، وله شرحان على المختصر وابن الحاحب وله شرح المحلى على جمع الخوامع وشرح على الرسالة ، والشامل لم يكمل ، وتأليف فى المرائص والحساب والميقات وفهرسة توفى إلى رحمة الله تعالى فى سنة ٩٤٢ هجرية

٢ - التتائي : (مصرى - الطقة ١٩) أبو الحسن حماد الدين يوسف بن حسن بن مروان السائى يعرف بالخاروى ، العالم الإمام المحدث ، أحد عن السهورى والعلمى ولأرم ابن عجلون له شرح على المختصر ، ولد سنة ٨٤٦ ولم تعرف وفاته ، رحمه الله تعالى

التلمسانى كثيرى ، مهم

١ - التلمسانى : (معرى - الطقة ١٥) أبو إسحق إبراهيم بن أبى بكر الأصبارى المعروف بالتلمسانى العاسى الإمام الفقيه المققه ولد سنة ٦٠٩ هجرية ، وأحد عن أبى على التلوس وغيره وروى عن كثيرين مهم ابن عبد الملك ألف المطبوعة المشهورة فى المرائص المعروفة باسم التلمسانية وأخرى فى السير وأمداح النبى صلى الله عليه وسلم توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٦٩٩ هجرية

٢ - التلمسانى (معرى - الطقة ١٦) أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد القرشى التلمسانى العالم الإمام لى أعلاماً وأحد عنهم كالمستدلى واللى والسقى وغيرهم وعنه جماعة مهم الإمام الماطلى ولسان الدين بن الخطيب وابن حلدون وغيرهم ألف كتاب القواعد اشتمل على ١٢٠٠ قاعدة وحاشية ندية على مختصر ابن الحاحب وغير ذلك بولى القصاة عام به علماً وعملاً وتوفى إلى رحمة الله تعالى وهو بولاه سنة ٧٥٦ هجرية

٣ - التلمسانى (أندلسى - الطقة ١٦) لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد التلمسانى العرناطى يعرف بلسان الخطيب الإمام العالم الأديب المؤرخ أحد عن أعلام مهم الحرى وابن الفجار ولأرمه وابن الحاحب وغيرهم وعنه جماعة مهم الورير بن رمرى ، وابن عاصم ومن تألفه الى بلعب نحو السبى ألفية فى أصول الفقه ، وكتاب الوزارة ، وشجرة السلطان ثم الوزارة ثم العمل ثم الجهاد أسطولا وحلا ثم المصطر إليهم فى باب السلطة وهو موضوع عرب ما سمع مناه قبل بعام سنة ٧٧٦ هجرية رحمه الله تعالى

٤ - التلمسانى (معرى - الطقة ١٦) الشريف أبو عبد الله محمد بن أحمد الإدريسى ، انصب إليه الرياسة بالمغرب نشأ سائسان ثم رحل ، وعاد إليها ومن كنهه الصالح على أصول الفقه ، وترشح حمل الحوى مات إلى رحمة الله تعالى بتلمسان سنة ٧٧١ هجرية

٥ - التلمسانى . (معرى - الطلقة ١٩) أبو عبد الله محمد بن على بن أنى شريف التلمسانى الحسى الإمام المفسر المدوة ، أحد عن بن عارى والمواق والدقون وله شرح الشفا المسمى الملل الأصوى وهو شرح حد عرصه على شيعه بن عارى فشكره توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٩٢١ هجرية

٦ - التلمسانى : (معرى - الطلقة ١٩) أبو عبد الله محمد بن العباس التلمسانى الشهير بأبى عبد الله الشخ الفقيه الحوى العالم أحد عن أعلام كالسوسى وابن مروق وغيرهما وله مجموع فيه فوائد كثيرة مهمة لم يعرف وفاته وكان بالحياة سنة ٩٢٠ هجرية رحمه الله تعالى

التوسى - كثيرون مهم

التوسى (هجرى - الطلقة ١٥) ومهم أبو إسحق محمد بن محمد بن أبى القاسم بن حمل الرضى التوسى توسى الأصل استقر عصر ومات بها إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٦٣ هجرية (احبرناه من سهم لأنه مترجم له موسوعة الفقه الإسلامى بالقاهرة)

الحرولى - كثيرون مهم

١ - الحرولى (معرى - الطلقة ١٦) أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحرولى فاضل فاس وعالمها العامل الفقه العمدة الفاضل ، أحد عن مشيخة بلده ، ودخل تونس وأحد عن بن عبد الرزاق والمراوى وعنه ابن خلدون والخطيب بن مروق وغيرهم توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٥٨ هجرية

٢ - الحرولى (معرى - الطلقة ١٨) أبو عبد الله محمد بن سليمان الحرولى الشريف الحسى الفقيه الإمام وشخ الإسلام العالم العامل الواصل صاحب الكرامات أحد عن أئمة كثير بن علم الطاهر والباطل وأحد عنه ما يريد على الاثنى عشر ألفاً مهم أحمد بن رروق وعبد العزيز التناج والصغير السهل وغيرهم وقد ألف دلائل الحيرات وهو معروف فى المشرق والمغرب ، وكاناً فى الصوف توفى إلى رحمة الله تعالى فى ربيع الأول سنة ٨٧٠ هجرية وقد وجد جسمه لم يتغير بعد سبع وسبعين سنة لما نقل سوس إلى مراكش وقد ألف بحر الهدى فى مناقبه كتاباً سماه بمتع الأسباح فى التعرف بالشيوخ الحرولى وما له من أساع

توبان (مصرى - الطلقة ٥) أبو الفيص توبان بن إبراهيم المصرى المعروف بدى الون - الشيخ الصالح المشهور أحد رجال الطريقة وهو معدود من حماة من روى الموطأ ، شيعه فى الطريقة شعرا وعنه سهل بن عبد الله السرى بوى فى دى القعدة سنة ٢٤٥ إلى رحمة الله تعالى

الحيانى - كثيرون مهم

الحيانى (أدلىسى - الطلقة ١٠) أبو على الحسن بن محمد العسانى المعروف بالحيانى ، الفقيه الحافظ الإمام ولد سنة ٤٢٧ وأحد عن الناحى وابن عبد الر وغيرهم ، ورجل إليه الناس وسمعوا منه وحدث عنه القاضى عاص وأحد عنه بن فرحون وعنه كثير ألف

كتاب المهمل ، وبمير المشكل ، وبأليف في تسمية شيوخ السائي ، وآخر في شيوخ أبي داود
وكتاب صمط رجال الصحيح ومهرسه توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٩٨ هجرية

ح هو رمز لأبي عبد الله محمد بن محمد الخطاط الكبير

١ - الخطاط : المشار إليه بمرور (ح) . (حجازي - الطبعة ١٩) أبو عبد الله محمد بن
محمد بن عبد الرحمن الرعيي المعروف بالخطاط الكبير أصله من المغرب ، وولد سنة ٨٦١ واشتهر
بمكة أحد عن السهري والسجاني وأحمد رزقي ، ومن كسبه شرح لمس حليل ، معروف ورقة
المن شرح وركات إمام الحرمين توفى إلى رحمة الله بالمغرب سنة ٩٤٥ هجرية (الفقه الإسلامي)

٢ - الخطاط (حجازي - الطبعة ٢٠) بركات بن محمد بن عبد الرحمن الخطاط ،
المكي الفقيه العالم أحد عن والده وعمره ، وعنه جماعة منهم ابن أخيه يحيى وولد الشيخ أحمد نانا
له شرح على حليل في أربعة أسفار سماه المصحح الحليل توفى وعمره حال سنة ٩٨٠ هجرية

٣ - الخطاط (حجازي - الطبعة ٢٠) أنور كركنا يحيى بن محمد بن محمد الخطاط المكي
الفقيه حاشية علماء الحجاز المالكية أحد عن والده وعنه بركات وغيرهما وعنه أبو السعود القسطلاني
وأحمد نانا وغيرهما له تأليف حسنة في الفقه والمسالك وعنه ذلك توفى إلى رحمة الله تعالى بعد سنة
٩٩٣ هجرية

محمد يس (معري - الطبعة ٦) أبو محمد محمد بن هو أحمد بن محمد الأشعري من ولد
أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ويعرف بمحمد يس القطان ، الإمام الفاضل العالم العامل الثقة
ولد سنة ٢٣٠ هجرية وتفقه بسحوون وغيره ورحل إلى المشرق وأحد فيها عن ابن القاسم وابن وهب
وعمرهما وعنه أحد جماعة منهم بن اللاد والأنياني لما اعمل دعا إليه الطسب وقال له

بيد الله دواني هو يعلم داني
إعما اطلم نفسي ناتاعي لهواني

توفى إلى رحمة الله تعالى في سنة ٢٨٩ هجرية

الخرتقي (معري - الطبعة ٢٣) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرتقي الفقيه العلامة
شيخ المالكية وإمام السالكين انتهت إليه الرياسة بمصر أحد عن والده وعن الرهان اللقاني
والبور الأجهوري وغيرهم وعنه جماعة منهم علي الزوي وأحمد الشرق الصفاوسي وعلي اللقاني
والشمس اللقاني والشرحتي والعبوي والمرادي ومحمد بن عبد الباقي الرقاني وغيرهم له شرح كسر
على محصر حليل وآخر صعر رزق في القول توفى إلى رحمة الله تعالى في ذي الحجة سنة ١١٠١
هجرية

حليل (مصرى - الطقة ١٦) * انظر مقدمة الحرة الأول

الدردير . (مصرى - الطقة ٢٥) انظر مقدمة الحرة الأول

الدموقى (مصرى - الطقة ٢٥) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي الأهرى ولد بدسوق وحضر إلى مصر وحفظ القرآن وحده على الشيخ محمد المير ولأرم حضور دروس المشايخ الصعيدى والدردير والمراوى وغيرهم وتصدر للتدريس وكان فريداً فى تسهيل المعانى وحل المشاكل من الدين حسن الحلق فكثير المترددون عليه ، ومن أحد عنه الشيخ أحمد الصاوى صاحب هذه الحاشية وغيره وله تأليف ررقى بها القول منها حاشية على الدردير وحاشية على السعد المتارنى ، وحاشية على شرح الحلال المحلى على الردة ، وحاشية على كبرى السوسى وعلى صغراه ، وحواشى على مفتى اللب ، وحاشية على شرح الرسالة الوصية ، والحدود الفقهية فى همة المالكية ولم يرل على حاله فى الإفتاء والتدريس والإفادة إلى أن توفى إلى رحمة الله تعالى فى ربيع الثانى سنة ١٢٣٠ هجرية وصلوا عليه بمشهد حافل بالأهر ودفن برب المهاجرين وقيل فيه كثير من الرثاء

ر : المشار إليه دمر (ر) فى هذا الكتاب انظر الرامسى

ربيعة الرأى (تأبى) أبو عثمان ربيعة بن عبد الرحمن فروح مولى المكدر المذنب المعروف مفتى المدينة الإمام الحليل الثقة أحد عن جمع من الصحابة ومهم أسس ، وعنه أحد مالك وقال دهمت حللاه الفقه مد مات ربيعة الرأى توفى سنة ١٣٦ هجرية إلى رحمة الله تعالى

الروحواشى (معرى - الطقة ١٧) أبو على عمر بن محمد الرحراشى العاصى الولى الزاهد والعالم العامل أحد عن جماعة من مشيخة فاس مهم أبو عمر الصدوسى وعنه حلة مهم ابن الخطيب القسطنطى توفى إلى رحمة الله سنة ٨١٥ هجرية وقدره معروف

الرامسى - المشار إليه محرف (ر) . (معرى - الطقة ٢٣) أبو الخيرات مصطفى بن

عبد الله بن موسى الرامسى الإمام الفقيه العالم المحقق أحد عن شيوخ مارونه ومصر ومهم الحرشى والرقائى ، وله حاشية على شرح التمس السائى على المحصر عانة فى الجوده والنبل توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٣٦ عن ياف وسعير سه

١ - الررقائى - وهو المشار إليه دمر (عب) * انظر عبد الباى

٢ - الررقائى * (انظر محمد بن عبد الباى الررقائى)

١ - رروق : (معرى - الطقة ١٨) أبو العاص أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى الدرسى

العاصى الشهير برروق التشح الكامل الولى العارف بالله الواصل تشح الطرفة أحد عن أمه فى المشرق والمغرب مهم الحرولى والمتشدالى والقورى والسهورى ، وعنه من لا يعد كثرة ومهم الخطاط

الكبير والولي الشعرائي وأبو الحسن السكري ومن تآليه التي بلغت تسعة وعشرين - شرح على الحكم العطائية ، ومواحد في التصوف ، وتعليق على المحاري ، وشرحان على الرسالة ، وشرح مختصر خليل والقرونية والوعليسية ، وكثير غير ذلك وكان يميل إلى الاحتصار ، وبالحمله فقدره فوق ما يذكر كان مولده سنة ٨٤٦ هـ وبقي إلى رحمة الله تعالى في صفر سنة ٨٩٩ بمسراطة من عمل طرابلس وقره متروك به

٢- رروق (معرني - الطلقة ٢٤) أبو العباس أحمد رروق طراد بريل القبروان من العلماء المصلاء أحد عن الشيخ ريبونه والشيخ الحصري ولد سنة ١١٠٧ هـ ولم تعرف وفاته

٣- رروق (معرني - الطلقة ٢٥) أبو العباس أحمد رروق السوسى الكاوى التوبسى العلامة المصن الفاضل ، أحد عن الشيخ الكواش وانبع به غيره وعه أخوه محمد وغيره توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ١٢٤٦ هـ حرمة

سالم السهورى انظر السهورى

السقى (معرني - الطلقة ١٦) كثير من مهم الفاضى محمد بن أحمد بن محمد الشرع الحسنى السقى الإمام الحافظ المتبحر أحد عن العافى وابن رشد وأبى عبد الله بن حابر وابن الشاط وعصرهم وعه اناء ولسان الدين بن الخطيب وأبو إسحق الساطى وابن رمرق وابن حلدون والسراج وغيرهم من تآليه شرح الخرجية والحجب المستورة فى محاسن المقصورة (مقصورة حارم) وتعيد حنبل على ورد السمط فى حبر السط توفى إلى رحمة الله وهو بولى قضاء عرناطه سنة ١٧٦٠ أو ٧٦١ هجرية

سبحون (معرني - الطلقة ٦) أبو سعيد عبد السلام سبحون بن سعد بن حسب السوحى حمصى الأصل اجمع فيه الفضائل وكان عانداً ورعاً زاهداً إماماً عالمياً حليلاً ولد فى رمضان سنة ١٦٠ هجرية أحد عن أئمة من أهل المشرق والمغرب كاسن راشد وابن وهب وابن عيسى ووكيع وابن الماحشون ومطرف وأشته وأحد عنه بن عبدوس وحمدس والوردانى ولأمره وعصره وابتهت إليه الرئاسة فى العلم ومدونه عليها الاعياد والمذهب رؤود على القضاء سنة حتى هل على شرط ان لا يبرى منه شيئاً وأن يبعد الحقوق على وجهها فى الأمير وأهل سه مات وهو فى القضاء سنة ٢٤٠ هـ رحمه الله وقره بالعبوان معروف مترك به

السلحمانى - كثير من مهم

١- السلحمانى (معرني - الطلقة ٢١) أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد عبد الله بن الفاضى العباسى السلحمانى - الأعمه الاعلام ولد سنة ٩٥٢ هجرية وأحد عن أبى العباس بن الفاضى والندوى وشعرون وعصرهم ورجل إلى المسروق وأحد عن السهورى واللعائى والحرى له كتب منها عدراء أنوسائل وهودح الرسائل ومسحوق الصحورن الرد على أهل

المحور ورساله الشهرة لأنى عمر القسطلى وغير ذلك قام بالدعوة واستولى على سلحماس ودرعة وراكش وبنى إلى رحمة الله قتلاً بأحوار السوس سنة ١٠٣١ هجرية

٢ - **السلحماسى** : (معري - الطلقة ٢٢) أبو العباس أحمد بن محمد بن مروان الفاسى ابن عبد العزيز بن محمد القاصى العاصى السلحماسى من بيت علم ورياسة وسياسة أبوه محمد عالم معتقد معدود من الأولياء روى عن المساوى وحج وحاوّر قرأ الحديث فى الحرم ، ثم روى قصاء سلحماسة وتولى محصر سنة ١٠٨٥ ودهى بمقرة المخاوير

السندى : (عراق - الطلقة ٨) أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبد الله الدهلى المصرى البغدادى العاصى السندى من بيت العلم ثقة أمى عالم ولد سنة ٢٧٩ هجرية وسمع من بشر ابن موسى وأبى أحمد بن عديس والرحاح وحماعه . وسمع منه أبو الحسن الدارقطى وعبد العلى ابن سعيد وأبو الحسن الجوهري له كتاب فى الإحابة على مسائل محصر المرنى على قول مالك ، واحتصر تسيير الحنائى وتيسر اللحى تولى قصاء بغداد ثم مصر بوى سنة ٣٦٧ هجرية

سند (مصرى - الطلقة ١١) أبو على سند بن عان بن إبراهيم الأسدى المصرى الإمام الفقيه الفاضل العالم العمدة الكامل بفقته نأى بكر الطرطوتى وسمع منه وانتفع به وحلّس لإلقاء الدروس بعده ، روى عن أبى طاهر السلى وأبى الحسن بن شرف وعنه أحد جماعة وانفعوا به مهم أبو الطاهر إسماعيل بن عوف ألف الطراز ، وهو كتاب حسن مفيد شرح به المدونه ونحو الثلاثين سغراً ، وتولى قبل إكماله ، اعتمد الخطاب وأكثر من النقل عنه فى شرح المحصر وله تأليف فى الحدول وعنه بوى إلى رحمة الله بالإسكندرية سنة ٥٤١ هجرية

١ - **السهورى** (مصرى - الطلقة ١٨) نور الدين أبو الحسن على بن عبد الله السهورى الإمام الكامل والعالم الخليل المحدث الحافظ شح المالكية فى وقته ولد سنة ٨١٤ هجرية وأحد من الراس النورى والساطى والربى عمادة وأبى القاسم النورى وعمرهم وعنه أئمة مهم أحمد روى وأبو الحسن التادلى والمبوق والخطاب الكبير والشمس السائى ويوسف السائى والشمس اللقائى والناصر اللقائى وغيرهم وله شرح على المحصر ، وعلق على اللعين تولى إلى رحمة الله تعالى فى رجب سنة ٨٨٩ هجرية

٢ - **السهورى** (مصرى - الطلقة ٢١) أبو الحاح سالم بن محمد السهورى مولى المالكية محصر وعالمها الإمام الكبير ومحدثها الشهر حاكمه الحافظ نافع ، رحل إليه الناس من الآفاق واجتمع فيه ما لم يجمع فى غيره أحد من السهورى وبه بقاء والناصر اللقائى وغيرهم وعنه حله ، مهم الزهان اللقائى والبور الأجهورى والخضر الرملى والشمس السائى ولاربه وعامر السراوى ، له شرح حبل على المحتصر وعنه ذلك بوى إلى رحمة الله تعالى فى حمادى الأولى سنة ١٠١٥ هجرية

السيوري - كثيرون . مهم :

السيوري (معري - الطقة ١٠) أبو القاسم عبد الخالي بن عبد الوارث السيوري ، حاتمة علماء أفريقية وآخر شيوخ القيروان حافظ أديب بقه نأى بكر بن عبد الرحمن وأبى عمران الفاسي وعبرهما وأحد عبه أبو عبد الله بن سعيان المقرئ وعبد الحميد الصنائع واللحمي وحسان البربري وعبد الحق الصقلي وابن سعدون ، وله تعليق حسن على المدونة وكان يجمعها وقد طال عمره حتى توفى بالقيروان سنة ٤٦٠ أو سنة ٤٦٢ إلى رحمة الله تعالى وقره معروف ومترك به

التادلي (مصري - الطقة ١٤) أبو الحسن علي بن عبد الله التادلي الشريف الحسني سيج الطريقة العارف بالله القطب الواصل ولد سنة ٥٧١ هجرية وأحد عن أبى عبد الله محمد بن حرهم وأبى محمد عبد السلام بن مشش بسنده المشهور عبد أهل الطريقة وعنه من لا بعد ولا يحصى من الخلاق في المشرق والمغرب قدم بونس وأقام بها سنين وأشهر بها ثم انتقل إلى مصر وكان محضر مجلسه بنونس ومصر أكاثر العلماء مهم ابن عصفور وابن جماعة والعرب عبد السلام وابن دقيق العيد والمندري وابن الخاحب وابن الصلاح وابن سرافة وأبو العباس المرسي وأبو الغرايم ماضي ومن لا يحصى فصد الخج وبقي بمحيثة بالصحراء شرق صعيد مصر في شوال سنة ٦٥٦ هجرية إلى رحمة الله تعالى وقره هناك معروف ومترك

التطاى - كثيرون مهم

١ - التطاى (أندلسي - الطقة ١٦) الإمام الشرح أبو إسحق إبراهيم ابن موسى الرباطي الشهير بالتطاى العالم المرء المحقق المناظر المنيع للغة والمعصم بالصلاح والعمه والورع أحد عن أئمة مهم بن المعاز ولازمه ، وأبو عبد الله اللبسي وأبو القاسم الشريف السبي وأبو عبد الله الشريف اللبساني وعبرهم كثيرون ، وعنه أبو بكر بن عاصم وأخوه أبو يحيى محمد صاحبه وادبع به وورت طريقه وبالخلة فقد ورد في العلوم فوق ما يذكر وله تأليف بعبه بها الموافقات في الفقه وهو كتاب تحليل لا يطرله من أنبل الكتب والتأليف وله كتاب في الحوادث والبدع في عاية الإحادة مياه الاغصنام ، وكتاب في شرح كتاب السوع بصحيح البخاري ، وكتاب الإفادات والإساءات ، وعنوان الاماى في علم الاشفاق ، وهماى كبرة توفى إلى رحمة الله تعالى في شعبان سنة ٧٩٠ هجرية

٢ - التطاى (أندلسي - الطقة ١٢) أبو محمد فاسم بن فيره بن أبى القاسم حلف الرعيى التطاى الصرير الإمام الملق على حلاله وفصله حجة في صحيح البخاري ومسلم ، وكان يحفظ ومر يعبر من العلوم أحد عن بعض الحفاظ ، وادبع به جماعة ماب إلى رحمة الله تعالى سنة ٥٩٠ هجرية وقره بالقراءة مترك به

التساوى (معري - الطقة ٢٢) أبو زكريا يحيى بن العمق صالح محمد البالي الساوى الملباني الحارثي الإمام القدوة الذى حتمت بعصره أعصر الإسلام أحد بالخرائر من أعلام مهم محمد بن محمد البهلول وأبو الحسن على السلهمامي والعالى واحصم بالسراماسي وأحازره وعنه

على الوزى والقراقى بصفاقس وقرأ عليه جماعة تلمشوق وأحارهم ثم رجع لمصر وصرف أوقافه على التأليف والإفادة ومن مؤلفاته حاشية على شرح أم الراهين وله كتب فى الأدب والنحو بوقى إلى رحمة الله فى ربيع الأول سنة ١٠٩٦

٢ - الشاوى * (معرى - الطبعة ٢٤) أبو القاء محمد يعيش الشاوى الرعاوى الإمام العلامة الفاضل البارع فى الفقه والأحكام القاصى أحد عن القسطنطين وابن رجال ومحمد المسابى وغيرهم ، وعنه التاودى والحريدى والدكالى ، وله حاشية على شرح التحفة لمياريه ، منها الكواكب السيارة مات قتلا لإد بزل اللصوص على بيته ليلا وكان بأطراف مدينة فاس فدمع عن حريمه وقتلهم حتى مل شبيداً إلى رحمة الله تعالى وذلك سنة ١١٥٠ هجرية

شام : انظر الشراحي

الشراحي (شام) * (مهرى - الطبعة ٢٣) برهان الدس أبو إسحق إبراهيم بن مرعى ابن عطية التشرى العقبة العمدة المحقق العالم العامل أحد عن الأحورى وبه نفعه والفشى والبابل وعنه على الوزى والحصى والمكسى ، وله مؤلفات منها شرح على مختصر حليل فى محلدات وترى على العشماونه ، وعلى الأربى الوونة روى فيه القول مات عريفاً بالليل وهو موجه إلى رشيد سنة ١١٠٦ هجرية

١ - الشرنوبى (مهرى - الطبعة ٢٠) أبو العباس أحمد بن عثمان الشرنوبى بسه لمريه من أعمال مصر العالم العارف بالله الولى الكامل السادى صاحب الكرامات ، أحد عن عبد الرحمن الساحورى وعنه الرحمن المهرى وجماعه وأحد عنه إبراهيم اللقائى وأنفع به وعنه كبرون من الأكابر وأرباب المقامات له تأليف فى المصروف - بوقى إلى رحمة الله تعالى سنة ٩٩٤ هجرية

٢ - الشرنوبى (مهرى - الطبعة ٢٤) داود بن ساجاد الشرنوبى الحر ساوى الإمام العمدة العامل العالم أحد عن محمد الرفاى والحريدى وطبهما وأنفع به الكترون بوقى إلى رحمة الله تعالى فى حادى الأول سنة ١١٧٠ هجرية

شقرى (معرى - الطبعة ١٩) أبو عبد الله شقرى بن محمد بن أحمد بن ابي حممه المعراوى الأساد المتكلم القدوة المعرى العالم العمدة أحد عن بن عارى وغيره وله تأليف منها الخيتس الكمين فى الكر على من يكفر من عموم المسامس وله شعر حسن بوقى إلى رحمة الله تعالى فى سنة ٩٢٩ هجرية

الصاوى (مهرى - الطبعة ٢٥) انظر المصنفه

الصعيدى انظر الحدوى

الصقلي . (معري - الطقة ١٠) أبو محمد عبد الحق بن محمد بن هارون السهمي القرشي الصقلي الإمام الفقيه الحافظ ثقة شيعي القيروان كافي ذكر بن عبد الرحمن وأبي عمران القاسمي وشوح صفلية كاس ذكر بن أبي هاشم ، وثقة مع النوبختي والسيوري ، وحج ولقب القاسمي عبد الوهاب وأنا در الميروي وأنا المعالي إمام الحرمين يكثر تأليف كتاب النكت والعروق المسائل المدونة ، وكناه الكثير المسمى بهيج الطالب وعمره ثمان بالأسكندرية سنة ٤٦٦ هـ

الطبري كثير من مهم (حجازي - الطقة ١٥) رضى الدين أبو إسحق إبراهيم بن أبي بكر الطبري المكي الإمام المحدث أحد من أعلام مهم أبو الحسن بن حيرة ، وعنه أئمة مهم قاضي الجماعة سوس أحمد العمار وابنه القاسمي محمد وأبو عبد الله بن فرحون وعمره لم تعرف وفاته

الطوطوي كثير من مهم (مهري - الطقة ١١) أبو بكر محمد بن الوليد القرشي المهري المعروف باسم ريدفة الطوطوي الإسكندري إمام فقه حافظ عالم ثقة ولد سنة ٤٥١ هجرية ومعه أنا الوليد الناحي وأحد عنه وأخاه ، ورحل إلى المشرق ودخل بغداد وسمع الساسي وأنا محمد الخرجاني والسري وجماعه ، وأحد عنه أبو الطاهر إسماعيل وسد وأبو بكر بن العربي وابن مكي والأصيل والماري والقاسمي خاص وعمره ، وله تأليف منها سراج السلوك في سير الملوك ، ومحضر تفسير المعالي ، وكتاب كبرى مسائل الخلاف ، ورسالة في تحريم حبس الروم ، وكتاب في بدع الأمور ، ومحدثاتها وترجم رسالة ابن أبي ريد ، والساد في سيرة القرآن وغير ذلك توفي إلى رحمه الله بالأسكندرية عام ٤٢٠ هجرية وقره معروف بها وميرك

عبد انظر عبد الباقي الرقاي

عبد الباقي الرقاي المشهور إليه له دهر (ع) . (مهري - الطقة ٢٢) أبو محمد عبد الباقي ابن يوسف بن أحمد الرقاي الفقيه العالم مرجع المالكية ولد سنة ١٠٢٠ هجرية مصر وأحد من الأجهوري ولأمره وشهد له ، والبرهان اللقاني الشيرازي والنايلي وعنه أحد جماعة مهم محمد ابنه والصغار القرواني وله مؤلفات منها شرح على المحصر دل على فصله وإطلاعه ، وشرح على حطة خليل للناصر اللقاني ، ورسالة في الكلام على أسئلة وأحواله ومعه إليه ، وقد نوى إلى رحمه الله تعالى في رمضان سنة ١٠٩٩ هجرية

عبد الحق - كثير من باسمه مهم من اشتهر به محدداً

عبد الحق (أندلسي - الطقة ١٢) أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الحارثي العرناطي الفقيه المير أندلسي من أهل عرناطة عارف بالأحكام والحديث ومن كنه المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز توفي إلى رحمة الله سنة ٥٤٢ هجرية

عبد الحق انظر الصقلي والماري

عبد الله بن أبي ريد (القيرواني) صاحب الرسالة انظر بن أبي ريد

عبد الله بن عبد الحكيم انظر بن عبد الحكيم

عبد الوهاب القاصي - (عراق - الطبعة ٩) القاصي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر العدادي الفقيه الحافظ الحجة من أعيان علماء الإسلام ولد سنة ٣٦٣ هجرية في شوال وأحد عن أبي بكر الأهرى وابن القصار وابن الحلاب والقلاني وبمعنه به ابن عمروس والدمشقي وغيرهما وروى عنه أبو بكر الخطيب والعاثي وابن هارون والباقلاني بولي القضاة بعده جهات بالعراق ثم توجه إلى مصر فحمل لواعها وله تأليف ممددة بها النصر لمذهب مالك في مائة جزء. والمعونه مذهب عالم المدينة، وشرح رسالة بن أبي ريد، والمهد في شرح محضر بن أبي ريد أيضاً، وشرح المدونة واللقين وشرحه لم يتم والإفادة في أصول الفقه واللمحيص في أصول الفقه وحيون المسائل في أصول الفقه والبرقي في مسائل الفقه بولي إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٢٢ بالقاهرة وقبره قرب من قبر بن القاسم وأشب

العدوي كثيرون بهذا الاسم منهم (مصرى - الطبعة ٢٤) أبو الحسن علي بن أحمد الصعدي العدوي الإمام السجح المهتم تشيع مشايخ الإسلام وعلم العلماء وإمام المحققين. ولد سنة ١١١٢ هجرية وولد مصر وحضر دروس المسابح كعبد الوهاب المالوي والبرلسي وسالم العراوي وعبد الله المقرئ ومحمد السلموني بلانهم عن الحرثي وأفرانه، وإبراهيم الصوي ومحمد بن زكري وإبراهيم شعيب ومحمد العشماوي والعماري والليدي والهي وجماعة وروى وأحد منه أعلام مهم عادة والساني والدردبر والسلي والساعي والدسوقي والأمر وسعيد الصمعي وعمرهم وبارك الله في أصحابه طبقة بعد طبقة وكان يحكى عن نفسه أنه طالما كان يست بالخروج في منذاً اشعاله بالعلم ولا يفتد على ثمن الورق ومع ذلك كان إذا وجد شيئاً يصدى به وكان قوي السكمة في الحق ويأمر بالمعروف وعلى قدم السلف في الاشغال مما يعنى والصاعه وشرف النفس وعدم الصبح مع القوى وله مؤلفات عديدة ذاه على فصله بها حاشية على ابن تركي وعلى الزرقاني وعلى أبي الحسن وعلى الرسالة وعلى شرحي الحرثي والزرقاني وكلاهما على المحضر وغيره لم يزل مواظباً على الإفرام، الاعادة حتى توفي إلى رحمة الله تعالى في العاشر من رجب سنة ١١٨٩ هجرية

١ - **العراقي** (مصرى - الطبعة ٢٤) أبو العلاء إدريس بن محمد بن إدريس العراقي الفقيه العباسي الإمام العمدة المحدث أحد عن والده وعن الحرسي وأحمد بن مبارك والساني وحسبوس وسارة الصغير وغيرهم، وعنه أحد ولده عبد الرحمن وعبد الله وابن عمه ريان وجماعة وله تأليف في شرح الثمائل، وشرح على أحياء المسب في فضائل أهل السب وغيرهما بولي إلى رحمة الله تعالى في سنة ١١٨٣ هجرية

٢ و ٣ - العراقي . (مهربان - الطقة ٢٥) الأخوان العاصلان حد الرحمن وعد الله
 اما أنى العلاء إدريس ، أحدا عن والدهما وعيره ، الأول له محصر فى الصحابة والتعديل والتحرير
 جمع فيه بين مصنفات عديدة كالاستيعاب والإصابة والميزان ، والثانى احتصر الخلية لاس نعم
 وكل شراً لوالده على الصباغى وأحرقه توفيا إلى رحمته تعالى سنة ١٢٣٤ هجرية

العربى عبد السلام (مصرى - الطقة ١٣) عرب الدين بن عبد السلام بن أنى القاسم شيخ
 الإسلام ، ولد سنة ٥٧٧ هجرية وأحد الأصول عن الآمدى والفقہ عن ابن عساكر وانتهت إليه
 الرياسة وبلغ مرتبة الاحترام ولقب سلطان العلماء ، وله فتوى مشهورة لما طلب السلطان قطر أن
 يعرض الفرائض على الناس للإعناق على حد التبر ، فأقن أن ينفقوا من دحائمهم وماليكهم
 أولا ، توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٦٦٦ هجرية

على بن أحمد الصميدى العدوى انظر العدوى

١ - القاسمى عياض * (أندلسى - الطقة ١١) القاسمى أبو الفصل عياض بن موسى بن
 عياض اليحصمى الشيخ الإمام الفقه شيع الإسلام ومدوة العلماء الأعلام ولد فى سبمان سنة ٤٧٦
 هجرية وأحد عن حلة كأنى الحسن سراج والقاسمى أنى عبد الله عسى وأنى الحسن شريح بن
 محمد وابن رشد وابن الحاح وابن المعدل والحياى وابن عتاب وابن حمدين والطرطوشى والمازرى
 وابن العربى والقرطبى وألف مهرس فى شيوخه وعنه جماعة منهم ابنه محمد وابن عازى وابن
 رزقون والقاسمى أبو عبد الله بن عطية له تأليف ندية منها ، المثال العلم فى شرح مسلم ، والتعقا
 فى التعريف بحقوق المصطفى ، ومتارى الأنوار فى تفسير عريب الموطأ والسنارى ومسلم ، وصبط
 الألفاظ وهو سديد القيمة ، وكتاب السبب المستسطة على كتب المدونه ، وتزيب المدارك وتقريب
 المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك . وكتاب الإعلام بمحذود الإسلام وعنه ذلك كثر توفى إلى
 رحمة الله بمراكش فى حمادى الآخرة سنة ٥٤٤ هجرية

٢ - القاسمى عياض (أندلسى - الطقة ١٣) أبو الفصل عياض بن محمد بن
 أنى الفصل القاسمى عياض ، من الفقهاء العلماء السلاء روى عن أبيه وعنه ابنه القاسمى
 محمد وأبو العباس بن ومرت - توفى سنة ٦٣٠ هجرية

عيسى . كبرون ومن عرفوا باسمهم بمردأ (معربى - الطقة ١٧) القاسمى ابو المهدى
 عيسى بن علال الكافى المصمودى ، الامام العالم كان فاصيا لفاس وإماماً لجامع المروى بها
 له معلق على محصر ابن عوف توفى إلى رحمه الله سنة ٨٢٣ هجرية

٢ - عيسى (معرى - الطقة ٢٢) ابن عبد الرحمن الكتاني معى مراکش وقاصيها وعالمها في عصره ولد في مراکش وتوفي في الفقه والتفسير وألف كتابها حاشية على أم الرايين للسومى . توفي إلى رحمة الله تعالى بمراكش سنة ١٠٦٢ هجرية

٣ - عيسى * انظر ابن ديار والد ابو حى .

القاسى - كثيرون جداً منهم

القاسى (حجازى - الطقة ١٧) القاسى بن الدين أبو الطيب محمد بن أحمد بن على المكي الحسى الفقه العالم المؤرخ الحافظ عالم الأصول أصله من فارس وولد بمكة وكان أعتى يملئ بصايفه على من يكتب له قال المعري كان بحر علم لم يخلط بالبحار بفقته مثله ومن كسه العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ، وإرشاد السالك لمعرفة المسالك توفي إلى رحمة الله تعالى بمكة سنة ٨٣٢ هجرية (عن موسوعة الفقه الإسلامى)

القاسى * (مصرى - الطقة ١٥) تاح الدين عمر بن على بن سالم بن صدقة اللحى السكندرى ، من أهل الإسكندرية ، له كتب كثيرة منها التحرير والتحرير في شرح رسالة ابن أبى زيد القيروانى ، والمصحح المس فى شرح الأربعين وغيرها . توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٣٤ هجرية (من موسوعة الفقه الإسلامى)

القاسى * (معرى - الطقة ٨) أبو الحسن على بن محمد بن حلف المعافى القروانى العالم الحليل الفقيه المتكلم المحدث وكان أعمى ولد بالقروان سنة ٣٢٤ وسمع السجوى على أبى زيد المروى بمكة أبى محمد الاصبلى وسمع من رجال أفرقية كالأبنائى وعمره رجل سنة ٣٥٢ فتح وسمع السجوى وهو أول من أدخل روايته في أفرقية وروى عن السجوى عن حمزة بن محمد تفرقه عليه أبو عمران القاسى والواى وابن جلدون والسومى وابن محرر وحام الطرابلسى وغيرهم كثير وله تأليف ندية منها المهدى الفقه وأحكام الدماء والمقد من شبه الأوبل والمسه للعطن من عوائل الفن والملخص في الموطن وهو كتاب حليل وغير ذلك كثير . توفي بالقروان سنة ٤٠٣ هجرية

القاسم بن أصح انظر ابن أصح

القاسى . انظر عاصم وعد الوهاب

القروانى - كثيرون جداً ومنهم

القروانى (مصرى - الطقة ١٤) سهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القروانى الصهاجى المصرى الإمام العالم الحافظ أحد عن ابن الحاجب والعمر ابن عبد السلام وتوفى الدين القاسم القاسمى وألف تأليف ندية منها القواعد كتاب مشهور ،

والتشقيع في أصول الفقه مقدمه للذخيرة والعقد المطبوع الخصوصي والعموم وشرح التهذيب وشرح الحلاب وشرح فصول الإمام الرازي والتعليقات على المسح والأحكام في الفرق بين الفتاوى والأحكام وشرح الأربعين في أصول الدين وكتاب الانتقاد والاعتقاد وكتاب الأدعية توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٦٨٤ هجرية في حمادى الآخرة

١ - **القرطبي** : كثير من هذا الاسم مهم (أندلسي - الطنقة ٦) أبو محمد قاسم ابن محمد بن قاسم بن محمد بن سار الأموي، مولاهم ، الباني الأندلسي القرطبي الفقيه العالم المحدث المتهجد له كتاب الإنصاح ولد بقرطبة ورحل إلى مصر رحلتين وتوفى إلى رحمة الله تعالى بقرطبة سنة ٢٧٦ هجرية (عن موسوعة الفقه الإسلامي)

٢ - **القرطبي** (مصري - الطنقة ١٤) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن روح الأنصاري الحررسي ، العالم الحليل المعسر كان مقره مية بن الحصب بمصر ، له كتاب جامع أحكام القرآن وكنى به مات رحمه الله تعالى سنة الحصب سنة ٦٧١ هجرية ودفن بها (عن موسوعة الفقه الإسلامي)

القنصى ابتر ابن راشد

وعنه كثير من هذا الاسم

القصار - كثير من مهم

١ - **القصار** (معري - الطنقة ١٦) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن المعروف بالقصار الأردى البوسنى من علماءها معاصر لاس عرفة كان إماماً محققاً عالماً عارفاً بالبحر وعنه ، أحد عن اعلام مهم - ابن مروى الحصد وأبو العباس السلى وعبرهما له شرح شواهد العرب بعين حد أو حاشه عن الكشاف كان حيا بعد ٧٩٠ هجرية

٢ - **القصار** (معري - الطنقة ٢١) أبو عبد الله محمد بن قاسم العيسى الشبيري بالقصار عالم فيه عدت محقق ولد سنة ٩٣٦ هجرية وكان شجع العباس بناس أحد عن عبد الوهاب الرفاق وابن حجر ويحيى الخطاط وأحاره البدر القرائي وغيرهم وعنه جماعة مهم الولائي والعشائى وعبد الهادى السلحماسى وغيرهم وله مؤلفات مبيدة وفهرسه جمعت رواه في الفقه والحديث ، وامحس مع السيحس قاسم بن أنى نعم وفاصى الجماعة أى الحسن على بن عمران في بحر بطول ذكره توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ١٠١٢ هجرية

١ - **العشائى** كثير من هذا الاسم مهم (معري - الطنقة ١٧) أبو حصص عمر بن محمد العشائى البوسنى قاصى الجماعة بنوس وإمامها وحفظها فيه حافظ ولد سنة ٧٧٣ هجرية وأحد عن والده وابن عرفة والعربى والائى وابن مروى الحصد وغيرهم وأحد علم الطب عن السرف الصلى وعنه ولده العاصى محمد وإبراهيم الاحصرى وحاولو والرصاح وابن حصص

وعيرهم له شرح عظيم على ابن الحاحب يدل على سعة علمه وقوة إدراكه وله شرح الطوالع في أكثر من مئة تولى في رمضان سنة ٨٤٧ هجرية إلى رحمه الله تعالى

٢ - **القلشاني** . (معري - الطبقة ١٨) قاضي الجماعة أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله القلشاني الإمام الحافظ للمذهب تولى قضاء تونس والخطابة جامعها الأعظم وأحد عن والده وابن عمه والعربي وعيرهم ، له شرح على الرسالة وشرح على مختصر ابن الحاحب في سبعة أسفار وشرح على المدونة تولى إلى رحمة الله تعالى وهو يتولى القضاء سنة ٨٦٣ هجرية

٣ - **القلشاني** . (معري - الطبقة ١٨) أبو عبد الله محمد بن عمر القلشاني قاضي الجماعة الإمام الفقيه ، تولى القضاء بعده أحمد ومكث به ١٧ سنة وأحد عنه وعن أبيه والبرقي له هاهنا مقولة تولى في حمادى الثانية سنة ٨٩٠ هجرية

القوري - كثيرون . مهم

١ - **القوري** (معري - الطبقة ١٥) أبو فارس عبد العزيز بن محمد القوري القاسمي الفقيه العلامة الصالح أحد عن أبي الحسن الصغير وعنه أحد أبو عمران العدوسي له تمييز على المدونة تولى إلى رحمه الله تعالى سنة ٧٥٠ هجرية

٢ - **القوري** : (أندلسي - الطبقة ١٨) أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد اللحمي المكاسي ثم القاسمي الأندلسي الأصل التبري بالقوري بفتح القاف وسكون الواو بلد قرب من إشبيلية شيخ الجماعة بفس وعلماها العلامة ومفتيها المشاور ولد سنة ٨٠٤ هجرية عن الحناني والفساني وروى عنه البخاري والعدوسي وجماعة وعنه ابن عازي وأبوعب ه وروى عن ابن هلال والزوري والرافعي وعيرهم وله شرح على المختصر تولى إلى رحمة الله تعالى في دى القعدة سنة ٨٧٢ هجرية

اللحمي (معري - الطبقة ١٠) أبو الحسن علي بن محمد الرعي المعروف باللحمي المعروف الإمام الحافظ العالم العمدة الفاضل رئيس قضاء وقته وإليه الرحلة بعنه ابن محرز والسوري والونسي وابن سب حادون وجماعة ، ربه بعنه جماعة مهم المازري أبو الفصل النحوي مشهور بمعدن المذهب توفي سنة ٤٧٨ بصفاقس ودفن معروف بها بمركه به

١ - **اللقاني** كبيرون - مهم (مهري - الطبقة ١٨) قاضي القضاء بربان الدس إبراهيم بن محمد اللقاني الإمام الفقيه العالم المحدث سمع من الرركتي وقعه بالربس الطاهر ولازمه وأبوعب ه والربس عاده وأحمد الحناني وأبي القاسم البوري تولى إلى رحمه الله تعالى في ٨٩٦ هجرية

٢ - **اللقاني** (مهري - الطبقة ١٩) شمس الدس أبو عبد الله محمد بن حسن اللقاني الفقيه الحافظ العالم صاحب الكرامات والمكاشفات ولد في سنة ٨٥٧ هجرية وأحد عن سدي أحمد رروي ولازمه وأبوعب ه ، وأبي المواهب الويسي والرهان اللقاني ولازمه والبور السهري ،

وعه كثيرون منهم اليرموني والأجهوري والحرى ويحيى القرائ له طرق محرومة على محضر حليل
واصرد بإقراره توفى إلى رحمة الله تعالى في ربيع الثاني سنة ٩٣٥ هجرية

٣ - اللقاني (مصرى - الطقة ١٩) أخوه أبو عبد الله محمد بن حسن اللقاني
السهر ساهر الدين اللقاني إمام أصولي محقق عالم عامل فاضل عادل ولد سنة ٨٧٣ هجرية شارك
أخاه في أغلب شيوخه وأحد عه السورى وقعود واليرموني والحرى والقرائ يحيى سالم السهرورى
والأجهورى السكى وولد أحمد بابا وعمرهم كبرون وعمر حتى انحصر الأهرى في بلامدته
وتلاميذهم وإنه انتهت رئاسة المذهب والعلم في مصر واستمعى في سائر الأقاليم ، له طرق على
الوصيغ وحاشية على الخلى على جمع الخوامع وحاشية على السعد للعائد ، وشرح حطة
المصير وغير ذلك بخرد آخر عمره من الدنيا وقرق ماله سده على أمائل الطلبة الفقراء لوجه
الله تعالى توفى إلى رحمة الله تعالى في شعبان سنة ٩٥٨ هجرية

٤ - اللقاني (مصرى - الطقة ٢١) أبو الأمداد برهان الدين إبراهيم بن حسن
اللقاني المصرى وحده الأعلى محمد بن هارون ، إمام عالم في الحديث متبحر في الاحكام
عظم اسمه محص له الدولة وكاتب له كرامات ناهرة احد عن اعلام مهم صدر الدين
الساوى واليرموني وسالم السهرورى ويحيى القرائ والشرنوبى وعه أحد من لاعد ولا يحصى مهم
اسه عبد السلام والحرشى وعبد الباقى الرفائى والسرخسى وعمرهم ومن تألمه الخوهره وقد أنشأها
في ليلة واحدة بإشارة من شيخه الشرنوبى وشرحها ثلاثة شروح وحرر منها نسخاً عديدة في
يوم واحد وله حاسه على محضر حليل ونزهة الطرث بوصح بحقه الأثر للمحافظ ابن حجر
وعقد الحمام في مسائل الصيام والحجه في أساسد الحديث وعمر ذلك وكان كثير الموالد
في محالسه كانت وفاته وهو راجع من الحج عام ١٠٤١ هجرية رحمة الله تعالى

٥ - اللقاني (مصرى - الطقة ٢٢) عبد السلام بن إبراهيم اللقاني المصرى سرح
المالكة في وفه له كتب كثيرة منها سرح المطومة الخرائرة في العقائد وإخفاف المرد
سرح جوهره الواحد والسراج انوارح في الكلام على الاسراء والمعراج توفى إلى رحمة الله تعالى
سنة ١٠٧٨ هجرية (عن موسوعة الفقه الإسلامى)

٦ - اللقاني (مصرى - الطقة ٢٣) أبو الامداد حليل بن إبراهيم اللقاني العالم احمه
أحد عن والده وأخوه عبد السلام ومحمد والأجهورى والسراىلى والخرسى ودرهم وعه حماعه
توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٠٥ هجرية

الماروي - كثيرون مهم

١ - الماروي (مصري - الطبة ١١) أبو عبد الله محمد بن مسلم بن محمد بن أبي بكر القرقي الصقلي الماروي الإسكندري الإمام الفقيه العالم المصنف المحدث أحد عن شيوخ صقلته وسمع من أبي بكر الطرطوشي ودرس أصول الكلام عن أبي بكر الحلي ، وصنف في الكلام وعمره ، وكان بالحياة سنة ٥٢٠ هجرية رحمة الله تعالى

٢ - الماروي (مصري - الطبة ١١) أبو عبد الله محمد بن أبي الفرج الماروي المعروف بالدكي . الصقلي الأصل فقه حافظ أحد عن شيوخ بلده ودخل القروان وأحد عن السوروي وغيره وتفق به كثيرون ألف في علم القرآن كتاباً كبيراً وله تعليق كبير على المذهب رجل للمشرق وسكن أصفهان وتوفي بها سنة ٥١٦ هجرية إلى رحمه الله تعالى

٣ - الماروي . (مصري - الطبة ١١) أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المسمى الماروي حاتمة العلماء المحققين الأعلام المتهادين الحافظ الواسع الباع في العلم أحد عن اللحمي وابن مرس والقاضي عياض والصائغ وغيرهما كثيرون ومن تألفه شرح اللقيس ، وترج البرهان وهما عانة الإقتاد والمعلم في ترح صحيح مسلم وكانه الكبير هو كتاب العلقه على المدونه وكان شرح إله في الطب كما في العلم ما في ربح أول سنة ٥٣٦ بالمهديه إلى رحمة الله . ولما احتس على فخره من الحر نقل إلى معامه المشهور وقد وجد حسده لم يعبر

٤ - الماروي (أفريقي - الطبة ١٣) القاضي أبو محمد عبد الحق بن عبد الله ابن عبد الحق المهدي الماروي أحد عن والده وتولى قضاء عرناطه ثم أشبلسه ثم مراكس له كتاب النرد على ابن حزم دل على حفظه وعلمه توفي بمراكس سنة ٦٣١ هجرية إلى رحمه الله تعالى

مالك بن أنس إمام المذهب - انظر مقدمة الجزء الاول

المتيطي مهم (مصري - الطبة ١٢) القاضي أبو الحسن علي بن عبد الله بن إبراهيم الأنصاري المعروف بالمتيطي السني الماسي الإمام الفقيه العالم لارم أنا الخجاح المتيطي وبه تفقه ولزم بسنه القاضي انا محمد بن عبد الله المسمى ألب كتاباً كبيراً في الوائس سناه الهامه والهام في معرفه الوائس الاحكام احصوه ابن هارون عمره وث ث مسهل سعان سنة ٥٧٠ هجرية رحمه الله تعالى

محمد الخطاط ابن الخطاط

محمد بن سحون انظر ابن سحون

محمد بن عبد الباقي الوراقاني (مصري - الطبة ٢٣) أبو عبد الله محمد بن السح

عبد الباقي الرقاني إمام عالم محدث ولد سنة ١٠٥٥ هجرية أحد عن والده وص الأجهوري والحارثي وعنه محمد ريتونه والعماري وغيرهم له تأليف بها شرح على المواهب اللدنية وشرح على الموطأ ورق فيه القول واحتصر المقاصد الحسنة للسحاوي توفي إلى رحمة الله تعالى سنة ١١٢٢ هجرية

محمد بن محمد بن مخلوف القاصي محمد بن محمد بن عمر بن فاسم مخلوف الشريف من المسير بالمغرب يسمى نسه إلى الشيخ عمر مخلوف الموقى وشمسان سنة ١٣٠٣ وكان والده محمًا للعلماء والأولياء ومهم الشيخ صالح المحدث الولي الراهد صاحب الكرامات قال إنه بعد أن حفظ القرآن ارتك حال والده واهترت ثروته بسبب ظلم هو الورير مصطفى بن إسماعيل وقد روده والده بمال فرحل إلى الحاصرة المحروسة (بونس) للبرود بالعلم فدخل جامع الريتوة ثم حصل على رتبة التطوع من ١٣٠٧ وهى ربه محول صاحبها المدرس ، فقام بتدريس العثمانيه والرسالة والمرشد المعين والصبرى ، وصبرى الصبرى وفي سنة ١٣١٣ أسد إليه التدريس بالمسير سنة ١٣١٩ هـ وحطه القوي فباسم القضاة بها ثم بالمسير وحطه الخطاه والإمامة بحامها الكبر وفي أثناء إقامته بفاس ألف مواهب الرحيم في منافع الشيخ عبد السلام بن سامم تم هذا الكتاب وقد عرصت له في أثناء جمعه عوائق كثيرة وحرر رسالة في فصيلة الطب والمستنصات ولم نعلم بعد المسروره في كتابه المذكور شيئاً رحمة الله تعالى

محمد بن محمد الأمير انظر الأمير

محمد محي الدين عبد الحميد والده عبد الحميد بن إبراهيم معي وراة الأوفاف العالم الدكي المنقش اللعوى الفقيه دواخلق العالى ، حار السق و محلف فروع علوم الدين والعة ولد في ٢٣ من سبتمبر ١٩٠٠ ميلادته وفي كبر الحمام بالشرفة تلقى العلم في معاهد الأهر فسلمد واحد عن علمائه في عصر دراسته وبهم وتلقى عنه وأحد مه كل أحيال الأهر التي درست على يديه وبهم أحمد شعراوى الذى حلقه في رئاسة لحة إحياء كتب السنة وله أكثر من ٧٥ مؤلفاً ما من تحقيق وإحراج وبألف عمل في السودان وكان عبيداً لكله الله العربة بالأهر و إلى رحمة الله تعالى ن ٣٠ من ديسمبر ١٩٧٢ ميلاديه وهو رئيس للجنة الإهلاء بالأهر ورئيس للجنة إحياء كتب السنة بالمجلس الاعلى للشئون الإسلاميه الى شرف محره (مصطفى كمال وصي) بالعمل فيها معه فزانه الست سبواب

محمد الموار : انظر ابن الموار

١ — المسماوي (معري — الطنقة ٢٣) أبو العباس أحمد بن محمد المسماوي الدلائلي ، من الأولياء الأكابر والعلماء أحد عن والده وأعمامه وغيرهم ، وعنه أحد جماعة مهم ولده محمد ، توفي إلى رحمه الله سنة ١١١٧ هجرية

٢ — المسماوي (من فاس — الطنقة ٢٣) أبو عبد الله محمد الشهير بالمسماوي ابن أحمد ابن محمد بن أبي بكر الدلائلي شيع الإسلام وعلم الأعلام المحقق العملة العدوة ولد سنة ١٠٧٢ هجرية وأحد عن أعلام مهم أبوه وعم أبيه محمد الرابط وعبد القادر العاسي والوسبي وعبد السلام القادري والقسطيني وأحمد بن الخاج وهما عمده ، والسلحماسي وغيرهم ، وعنه محمد ميارة الصعير ومحمد وعبد السلام الساني وأحمد بن المارك وابن ركزي وجماعة ، وله تأليف بها جهد المقل القاصر في بصره الشيخ عبد القادر ، وصرف المهمة إلى تحقيق معنى اللمة ، وأحوية ككرة وتقاييس مفيدة لو جمعت لكانت مجلداً وتعارى على المحصر توفي إلى رحمه الله تعالى سنة ١١٣٦ هجرية ولا مرض نظم قصيدة يصبر بها إلى الله تعالى وأوصى أن يشع بها ، وقد جرى العمل فاس بعد ذلك على التسع بها وهي أربعون بيتاً مطلعها يارب عظماء على مسمى • قد ساقه القوم إلى المعار

مصطفى الرماضي انظر الرماضي

مصطفى العقايي (هجري — الطنقة ٢٥) أبو الحبراب العقايي نسبه لمسه عمدة (أو ميت عقبة) بالحررة العالم الأجل العاقل حصر الأثر صعباً ولازم الشح محمد العقاد المالكي تم الشيخ عادة العدوى ملازمة كله • وحصر دروس أشياح العصر كالدردير وصالح الساعي والسلي والأمير وغيرهم وبصدر لإلقاء الدروس وأسمع به الطلبة واشتهر فصله حسن الأخلاق لا يدخل فيما لا ينفعه فاعاً • ورعاً ألف يكمل اقرب المسالك لتسحه الدردير وقد وحدا أن الصاوي نقل في هذا الكتاب الجزء الرابع (باب أحكام الخبائه) بح قوله [أي بالخاني] وحده نظريته « هذا أول مانعه الفقير مصطفى العقايي تلميذ المؤلف من سرحه على الأصل وذلك بإذن من ولي الله تعالى الشيخ صالح الساعي يعظه ومؤلفه القطب سبحا الدردير ماما » كما جاء في هياجه الطنقة الى أحدنا عنها عن طعة مصطفى الحلبي سنة ١٩٥٢ والسحة الى قدمها فصيحة فاصي قصاه أني طي الاساد الشيخ أحمد عبد العزيز آل مارك • يقول باهل يكمل للشرح الفقير مصطفى العقايي ساعه الله والمؤسس من جمع المسماوي الحامل لي على ذلك أمثال أمر ولي الله حلقه شيعنا المصنف السح صالح الساعي نعم الله به في الدارس هذا ما وحده من صواب من ههه شيعنا القطب المصنف وإمدادات جامعة المحققين من منح العالم

الطاهري والناطى سيلدى السبح محمد الأيدى وكان العراق من سبب عرة ربيع الأول سنة ١٢٢٠هـ توفى إلى رحمة الله تعالى في حمادى الآخرة سنة ١٢٢١ هجرية

مصطفى كمال وصفي . الذى نشرف بالعمل في هذا الكتاب ابن حسين كامل وصفي ابن أحمد بك وصفي بن مصطفى أبا بن إسماعيل أبا الكردي من مرعش من أعمال ديار بكر في أكراد الأناضول واللواء إلياس باشا حسين بن الفريق حسين باشا هوري الشركسي رحمهم الله تعالى أحسن حصر حده إسماعيل الكردي إلى مصر ضمن من نزلوا من حدود الأتراك عوفة أنى قبر البرية وكان رسلا ل محمد على وكان ضمن من توجه للأسانه لإحصار فرمان توليه وكان لحده أحمد بك وصفي موقف وطني مع الحديو توفى أحيل بسسه إلى المعاش لما أصبح علماً بميدان عاندى على بصرف هكس في معركة سواكى ولد سنة ١٩٢١ ميلادية بالقاهرة وحصل على لسانس الحقوق من جامعة القاهرة سنة ١٩٤١ ثم الدكتوراه بها سنة ١٩٥١ وتدرج في مجلس الدولة وعمل مستشاراً لولاية نرقه نلسا ، وفي سورية ، وانتهت حلمه سنة ١٩٦٢ تم أعد إليه سنة ١٩٧٣ وقام بالندرس بالجامعات المصرية وفي الجامعة الإسلامية مأم دروان بالسودان ثم بمعهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة وقسم الدراسات العليا بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر وعين عضواً بموسوعة الفقه الإسلامى وبلحه إحياء كتب السنة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة وسلك طرق القوم والعلم بفتح من الله ومن المرحوم الشيخ سالم الرابى سعارى نلسا وحالط إلى الله المرحوم صادق العدوى المالكي حفيد الإمام أحمد النذير وإمام مسجده وأعاد منه ورأى كراماته الباهرة ، كما أفاد من غيره من الصالحين أصحاب الكرامات ودرس على المرحوم الشيخ أحمد بك إبراهيم والمرحوم السبح عبد الوهاب حلاف والشيخ محمد أبو رهرة أبا الله كما تأدب وتعلم بمخالطة كبار علماء الوقت بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية والأزهر وعبرهم كتروك وله مؤلفات في القانود المحارى وفي القانود الإدارى وفي الدس بها محمد وسول إسرائيل ، والمشروعية في النظام الإسلامى والملكية في الإسلام والنظام الإدارى في الإسلام ، ومدونه في العلاقات الدولية في الإسلام وفي نظام الدولة الساسى والإدارى في الإسلام صدر بعضها ، وألى عونا عديدة في مؤتمرات علماء المسلمين والجمعيات العلمية منها والخر الحارى كشاف صحيح المحارى ، وسرح له سماه صحيح المحارى المسر وبصدرات في كتب سلسلة وعصى وعربج للمفسر الكبير للإمام الفهر الرارى بعم سحصره رها الله حصلاً حسن العمل وحسن الحمام

المهيرة الخوروى (حجارى - الطمعة ٥) المعرة بن عبد الرحمن الخوروى الإمام الفقه ، أحد من دارس عليه القوى بالمدينة بعد مالك بعه أمه سمع أباه وهسام بن عروه بن الربير بن العوام ، وأبا الرناد ، ومالكاً وعنه أحد حماعه حرح له المحارى ولد سنة ١٣٤ هجرية وتوفى إلى رحمة الله سنة ١٨٨ هجرية

مطرف . (حجازى - الطقة ٥) أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان ابن سار الهلالى المدنى الثقة الأمين اثنت ، روى عنه جماعة منهم مالك وبنه تفعه ، وعنه أبو زرعة والحجازى وغيرهما قال الإمام ابن حبل كانوا يقدمونه على أصحاب مالك توفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٢٢٠ هجرية وله من العمر ٨٣ سنة .

١ - **المسوى** (مصرى - الطقة ١٩) نور الدين أبو الحسن على بن محمد ابن محمد بن محمد ثلاث بن يحلف المسوى المصرى المعروف بالتاحلى ولد فى رمضان سنة ٨٥٧ هجرية إمام حليل عالم عامل صالح أحد عن النور السهورى وبنه تفعه وعمر الثمانى والسيوطى وجماعة ، وصف التصانيف الجامعة ومنها عمده السالك إلى مذهب مالك ومختصرها والعريه ونحبه المصلى وشرحها وسه شروح على الرسالة مها كفاية الطالب الرنانى ، وشرح مختصر حليل وترحان على الحجازى ، وشرح على صحيح مسلم وحاشية على عقائد العقارانى وغير ذلك توفى إلى رحمة الله تعالى فى صفر سنة ٩٣٩ هجرية

٢ - **المسوى** (مصرى - الطقة ٢٤) أبو الطوط عبد الله بن حرام - الفقه العالم المعمر الصالح ، أحد سلده عن سلامة السوى وعنه وقدم الأزهر فأخذ عن علمائه توفى الإفاء وله علم كامل بالمذهب وفروعه وبعلم الفلك بوفى إلى رحمة الله تعالى فى ربيع الثانى سنة ١١٩٥ هجرية

المهلب بن أبى صفرة (أندلسى - الطقة ٩) القاصى أبو القاسم المهلب بن أحمد بن أبى صفرة السيمى الفقه الحافظ المحدث العالم ، تفقه بالأصلى وكان صهره وسمع منه ومن القاسى وأبى در الهروى وغيرهم ، وعنه سمع ابن المراتب والدلائى وحام الطرانلى وغيرهم ، شرح الحجازى واحصره احصاراً متبوراً وله تعليق حسن عليه مات إلى رحمة الله تعالى سنة ٤٣٥ أو ٤٣٦ هجرية

المواق (أندلسى - الطقة ١٨) أبو عبد الله محمد بن يوسف العدوسى العرناطى الشهير بالمواق الإمام الصالح العالم العامل الركى حائمه علماء الاندلس والسوح الكبار أحد عن حلة كاتى القاسم بن سراج وهو عمده ومحمد بن عاصم والمسورى وأخذ عنه كترون كاتى الحسن الرافى الرموز وأحمد بن داود له شرحان على مختصر حليل أحدهما سماه الناح الإكليل وهو أكرهما ، وهما فى غاية الخوده وكتاب سن المهتدين فى همامات الدس جمع فيه من الأصول والعرو و النصوص ارسله للإمام الرصاح فابى علمه بوفى فى شعبان سنة ٨٩٧ هجرية فى أوائل السنة الى اسولى فى الطاعة على عرناطة

مبارقة * (معرى - الطقة ٢٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد ماره الفقه الصالح المسحر أحد عن ابن عاتر وشاركه فى أغلب سوجه منهم ابن أبى العافيه وابن أبى نعم وعبد الرحمن

العاسي ، والشهاب المقرئ وغيرهم وانباع بصحة العياشي الولي الكامل الكثير الكرامات والفتوحات
توفي إلى رحمة الله قتيلا في سنة ١٠٥١ هجرية

٢ - **ميارة الصعير** (معرى - الطبعة ٢٣) أبو عبد الله محمد بن محمد (أو أحمد)
ابن محمد بن أحمد ميارة المعروف بمارة الصعير المحقق الشهير ، له تحقيق في العلوم العقلية
ودرايه بأمة في العلوم النقاية ، أحد من عبد القادر العاسي وأحاره وعلى بردلة ولارمه ،
وعنه حسوس ومحمد بن ركري وعصرهما توفي سنة ١١٤٤ هجرية

١ - **المعراوى** . (مصرى - الطبعة ٢٣) أبو العباس أحمد بن عزم بن سالم المعراوى الفقيه
العالم العمدة المحقق القدوة فرأ على الشهاب القفاي ولارم عبد الباقي الرقائى والحرفى وبقعه هما ،
وأحد عهما الحدثت ومن يحيى الشاوى وعبد المعطى الصعير وعبد السلام اللقائى وغيرهم وعنه
أبو العباس أحمد بن مصطفى الصباغ وعمره انتبت إليه الرئاسة في المذهب ، وله مؤلفات
مها تشرح معروف على الرسالة وعمر ذلك برو إلى رحمة الله تعالى في ١١٢٥ هجرية من
النسب وثمابين سنة

٢ - **المعراوى** . (مصرى - الطبعة ٢٤) أبو النحاس سالم بن محمد المعراوى الصبري المعنى
العلامة الحرير ، كان مشهوراً بعمرة فروع المذهب بأسحصار عجيب ، وكانت حلقة
درسه أعظم الخلق وعليه مهابة وحلاثة أحد من أحمد المعراوى الفقه ، وأحد الحديث من
الرقائى ومحمد النابلى توفي إلى رحمة الله في مصر سنة ١١٦٨ هجرية ، وكانت حواره
مشهورة

٣ - **المعراوى** . (مصرى - الطبعة ٢٤) أبو عبد الله محمد بن سليمان بن محمد بن إسماعيل
ابن حصر المعراوى المسمى المحقق المنقح وعمر فوق المائة وبقعه على أبيه وعلى سالم المعراوى
وحليل المكى وغيرهما وبقعه وكان جيد الحافظة قوى الفهم ، له حاشية على شرح العصام
السمرقندية وشرح على نور الإنباح في الفقه الحنفى ورسالة الطرار المذهب وكانت له معرفه
حدة بالرئاسة توفي إلى رحمة الله تعالى في حمادى الباية سنة ١١٨٥ هجرية

هارون (حجازى - الطبعة ٥) أبو يحيى هارون بن عبد الله بن الزهرى المكى
بريل بغداد القاضى الفقيه الحافظ ولّى قضاء العسكر ثم قضاء مصر روى عن مالك وسمع من
وهب وابن أبى حارم والمعبرة والواحدى وغيرهم ، وروى عنه يحيى بن عمر وعمره ، وهو من أعلم من
صف الكتب في محاف أحوال مالك توفي إلى رحمة الله تعالى بمصر سنة ٢٣٢ هجرية

الوانوعى كبرون مبهم (معرى - الطبعة ١٧) أبو عبد الله محمد بن أحمد الوانوعى
التوارى بريل الحرميين الشرع الإمام العلامة العمدة المسمى كان آبه في الذكاء والحفظ

شديد الإحباط بنفسه والارضاء معاصريه ولد سنة ٧٥٥ هجرية أحد عن ابن عرفة ، وأحمد بن عطاء الله التتسي وأبي الحسن بن أبي العباس الطبري وابن حنبلين وللقصار وغيرهم ، وعنه ابن فاسي وغيره ، وله طرر على المدونة في غاية الحودة ، وأسئلة في فون العلم بحث بها إلى القاضي اللقيبي وأحاطه بها ثم رد على ما قاله اللقيبي وهو يشهد بمصله وكتاب على فواعد ابن عبد السلام توفي إلى رحمة الله سنة ٨١٩ هجرية

١ - الوعليسى (معرى - الطقة ١٦) أبو ريد عبد الرحمن بن أحمد الوعليسى الفقه الأصوبى المحدث المفسر عمدة أهل زمانه وشيخ الجماعة بحاية أحد عن أحمد بن إدريس السحائي وعنه أبو القاسم المشدالي وغيره له تأليف كتيرة منها الأحكام الفقهية وتسمى الوعليسة ومقدمة في الفقه وتناوى مشهورة توفي إلى رحمة الله تعالى في ٧٨٦ هجرية

الواشتريسى كثير من مهم (معرى - الطقة ١٩) أبو العباس أحمد بن يحيى الواشتريسى التلمساني ثم القاسي ، مفتي فاس وإمامها العالم العمدة ، أحد عن العناني وولده وحفيده ، والحلاب وابن مرروق والمقبلي وغيرهم وألف المعيار في اثني عشر مجلداً جمع فيه كثيراً من ماوى المتقدمين والمتأخرين وله تعليق على ابن الحاجب وشرح على وثائق الفتاوى وكتاب القواعد في الفقه والعائق في الوبائى ولم يكمله وغيره توفي إلى رحمة الله تعالى في صفر سنة ٩١٤ هجرية

٢ - الواشتريسى (معرى - الطقة ٢٠) أبو مالك عبد الواحد بن أبي العباس أحمد الواشتريسى القاسي ، قاضي فاس سعة عشر عاماً ثم معها بعد ابن هارون أحد عن والده وعن ابن عازي واسع ، والحناك والرقاى وابن هارون وجماعة وأحد عنه المحور وعبد الوهاب الرقاق واليسيتي وغيرهم له نظم كثير في مسائل الفقه كتبها ذات السماع ومقومات السوع الفاسدة ، وما يفيد حوالة الأسواق وموانع الإفالة ، ونظم قواعد فيه شرحها المحور ، وشرح ابن الحاجب الفرعى في أربعة أسفار ، وشرح نظم أبي ريد البامسافى لبيوع ابن جماعة وشرح الرسالة ، ونظم بلحيص ابن السا في الحساب ، وله تعليق على البخارى لم يكمله توفي صباحاً في دى الحجة ٩٥٥ رحمه الله تعالى وحضر السلطان من - بونه حواره

يحيى بن عمر (معرى - الطقة ٦) أبو ركونا يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الكناى الأندلسي القيروانى الإمام العائد الثقة الخباب الدعوة ولد بالأندلس سنة ٢٢٣ هجرية سمع سحون وبه تفقه وسمع من سحون وابن أبي ركوناء وأصع بن الفرج وغيرهم من أهل المشرق والمغرب بلغت مصنفاته نحو الأربعين ، منها احصاء المستخرج ، وكتاب أصول السن ، وكتاب رد فيه على الشافعى وتوفى إلى رحمة الله تعالى سنة ٢٩٨ هجرية وبه غيره ١
فرب باب البحر معروف وبرار وعليه نور عظيم

يوسف بن عمرو : (معرى - الطنقة ١٦) أنوال الحجاج يوسف بن عمر الأنصاري أحد مشاهير
 فاس ومقاتليها وشيادتها علماً وصلاًحاً وديناً ورهباً أحد من عدد الرحمن الحرابي وعمره ، رحمه
 الله الربيع سليمان كانت شهرته بالصلاخ كشهرته بالعلم بل أكثر له شرح للرسالة قيده عنه
 الطلبة تولى إلى رحمة الله تعالى سنة ٧٦١ هجرية وعمره ١٠٠ سنة

جدول ترتيب الطلقات

العرب	الأندلس	مصر	العراق	البحار	الطلقة الأولى
سحون ابن سحون ابن صلبوس نجي بن عمر	ابن حبيب ابان بن عيسى بن دينار أصبح بن حنبل أصبح بن محمد القرطبي (قاسم)	ابن الطبري ابن المزار (محمد) أصبح بن روح	ابن المبارك	التي صلى الله عليه وسلم المصحاة المايون الإمام مالك بن أنس ابن الماحشون ابن رافع الميرة مطوف هارون حمدس	الطلقة الأولى ٢ الطلقة ٣ الطلقة ٤ الطلقة ٥ التبرون إلى ٢٥٠ ٢٥٠ الطلقة ٦ التبرون من ٢٥٠ إلى ٣٠٠

المؤلف	الأندلس	مصر	العراق	الحجاز
ابن اللاد	ابن لامة ابن الموار	ابن شمان ابن الطبري	ابن قفطان	الطبعة ٧ التمويل من ٣٠٠ إلى ٥٣٥٠
ابن شلون ابن أبي زيد صاحب الرسالة	ابن بطال (١)		ابن القصار الأخري الكسر الأخري السلوي ابن الحلال القاضي صلالروان	٨ الطبعة التمويل من ٣٥٠ إلى ٥٤٠٠
ابن حرد ابن يونس (صفائية) الرازي	ابن بطال (٢) ابن بطال (٣) الماحي (١) المهلب		أبو الفرج	٩ الطبعة التمويل من ٤٠٠ إلى ٥٤٥٠
السيوري الصقل الماحي	ابن صد الر أبو عمر الماحي (٢) الماحي (٣) الحياقي			١٠ الطبعة التمويل من ٤٥٠ إلى ٥٥٠٠

الموت	الأندلس	مصر	العراق	البحار	
ابن بشير (٢) المارزي (١) المارزي (٢)	ابن الجلاح (١) ابن رشيد ابن العربي ابن مرس القاضي عياض	سب الفلوطي			المنطقة ١٩ الميون من ٥٠٠ إلى ٨٠٥٥
	ابن أبي حمزة قاسم بن أصبح ابن شكريك ابن الجلاح (٢) ابن رشيد الجعيد ابن رزقون (١) ابن عاشر (١) الشاطي (١) عبد الحق				المنطقة ١٢ الميون من ١٠٥٥ إلى ٨٦٠٠ إلى
المارزي (٣)	ابن رزقون (٢) ابن عات القاضي عياض	ابن الجاحص ابن شاس ابن بن عبد السلام			المنطقة ١٣ الميون من ٦٠٠ إلى ٨٦٥٠

المؤلف	الأندلس	مصر	العراق	البحر	
التلمساني (٢) التلمساني (٣) التلمساني (٤) الرضائي ابن باي الأبي الرزقي الرضائي صبي بن علا التلمساني الوائلي ابن مويج ابن مويج أحمد رزقي الخروطي (٢) المراق ابن مويج الكعبي	ابن مويج القوي (أبراهيم) المراق	الأحمدي إبراهيم الساطي (٢) الساطي (٣)		الناصي	المنطقة ١٧ المبوك من ٨٠٠ إلى ٨٥٠
		السوروي الثاني (١)			المنطقة ١٨ المبوك من ٨٥٠ إلى ٩٠٠

العرب	الأندلس	مصر	العراق	البحار	
ابن حارث المسلماني (٥) التلمساني (٦) شقرونه الراشدي (١) ابن مرقا (الراشدي) (٢)		التائي شمس الدين التائي جمال الدين التائي (٢) التائي (٣) الميوني		الخطاب الكبير (ج) الخطاب الكبير (ب) الخطاب (بجي) الخطاب (بركات)	المنطقة ١٩ الترمون من ٩٠٠ إلى ٨٩٥٠ المنطقة ٢٠ الترمون من ٩٥٠ إلى ٨١٠٠٠ المنطقة ٢١ الترمون من ١٠٠٠ إلى ٨١٠٥٠
ابن حاشر (٢) ابن القاسم أحمد بابا - الأراشد أحمد بابا السلجوقي (١) القصار		السوردي (سالم) التائي (٤)			

الموسم	الأدب	مصدر	الورق	الحجرات	الطبعة
الشماسي (٢) الثاني (١) عيسى السكتاني مبارة (محمد)		الأحوري على عد الثاني الرزاق (ص) الثاني (٥)			الطبعة ٢٢ الموسم من ١٠٥٠ إلى ١١٠٠ هـ
ابن المطاح (٤) ابن المطاح (٥) أحمد ابن المطاح (٦) ابن محمد البراهي (٧) المساوي (١١) المساوي (٢) مبارة الصمير		الحري الرزاق محمد الشراف (ص) الثاني (٦) المرادي أحمد			الطبعة ٢٢ الموسم من ١١٠٠ إلى ١١٥٠ هـ

المؤلف	الأندلس	مصر	العراق	البحر	
ابن المبارك الساقي (س) الساقي (محمد) الساقي (٢) المراق		الأشوري (٢) الشريفي (٢) علي الصمدي المدي المراوي (١) المراوي (٢) المدي (عدد الله)			الطبعة ٢٤ المؤلف من ١١٥٠ إلى ١٢٠٠ هـ
المراق (٢ و ٣) مصطفى القضاوي		الأخير الأخير (لانس) الدردير (صاحب النسخ الصغير - من هذا الكتاب على أقرب المسالك) المراق الساقي (صاحب حاشية لمة المسالك - حاشية هذا الكتاب)			الطبعة ٢٥ المؤلف من ١٢٠٠ إلى ١٢٥٠ هـ

المساهمون المعاصرون •

كما نرحو قبل هذا المهرس نترجمة عطمة الأمير رايد آل هياك — رئيس
 دولة الإمارات العربية المتحدة — الذى ألقى على هذا الكتاب ولكن رؤى
 للاكتماء من ذلك

وعما يلى من أسهموا فيه مباشرة أو اعتمدنا على مراجعهم من المعاصرين
 أحمد بن عبد العزيز آل مبارك قدم نسخة محققة متوارثة لبلعة السالك على
 أقرب المسالك (هذا الكتاب) عليها حواشى حطية قيمة وقدم لنا رأيه
 السيد أثناء إعمار العمل

أحمد عبد العزيز آل مبارك قدم الأصل وعليه تعليقات هامة

عبد الحليم الحلى وصح مقدمة الكتاب

السيد على الهاشمى قدمه بكلمة فى المقدمة

محمد بن محمد بن مخلوف مؤلف شجرة الدور الركبة فى طبقات المالكية

محمد محيى الدين عبد الحميد قام بصط الترح الصعير للإمام الدردير

بالشكل وبعض علامات الوقف — وقد اعتمدنا،

فى المراجعة (طبعة محمد صبيح بالقاهرة)

مصطفى العقارى الذى نسخ كتاب بلعة السالك (انظر فهرس

الأعلام)

مصطفى كمال وصي (انظر فهرس الأعلام)

والله سبحانه وتعالى الموفق للحير

مصطفى كمال وصي

فهرس السلى للموسوعات (ف الأء الأربعة) *

آء الأءة والصءاءة والءوار ومءه	(١)
انظر إلسام ءصوف	آءار * انظر بر (نر)
وانظر عاءاء وما يماسه	آء * هو الءواء الرءى (عفر المسءلس)
آءى * طهارة ءفا ومبءاً ١ - ٤٣	وءمءها أواء انظر ءكاءة
٥٢ و	آءى * هو العء المءارب من سفة
مءرم أكله للصروة ٢ - ١٨٤	أءءه وإعطاءه لسفة ٤ - ١٨٢
مءرم الاءماع بالمسءس مه ١ - ٥٨	مه وعق سفة له ٤ - ١٤٢ و ١٨٣
المءاطة على العقل والءء ١ - ١٨٨	ءوار مكاءة ٤ - ٥٤٥
عصمه انظر ءفاة ءقوق الإنسان	صفاه ٤ - ١٨٣
آءافى * هو عفر المقفم عكة الءى فوءء	شءاءة ٤ - ٢٨٤
بها عرصاً وقء الء	آءار انظر رءار كمر
آءة * انظر ءائءه	آءاب هف الأمور المءلوبة لءفا -
آءة : الرءاءة عن الآءة ١ - ٦٤١	الآءاب ف قصاء الءاءة ١ - ٨٧
مءفم الآءة ف الإءارة وانظر عرف	الآءاب ف المساءء ١ - ٤٣٠
آءه الءبع والءاء واللهو والءقال	(وانظر مساءء)
والءلل والقصاص وعفر ءلك	الآءاب ف العفء ١ - ٥٢٧
انظرها بأساءها وموصوءاب اسءعمالها	الآءاب ف العراء ورباره القصور
آء البفء : من هم ١ - ١٣ و١ -	١ - ٥٦٠
٦٥٩	الآءاب قراءه العراء ١ - ٤٢١
	آءاب ءءول البفوء ٤ - ٧٦٢

* الرءم الاول اساره للءرة ، والارقام البالة اساره للصفءاب
وهءه البلاءة = فمى صفءه كءا وباءعءها

١٩١ - ٤

إبطال : انظر بطلان ديون (حقوقي
الناس في الإبطال) عقد مصاد

إبل : ركانها ، ١ - ٥٩٤
أسانها (أعمارها) انظر ست لبون

ست محاص حدة حقة
عدم القاطها ١٧٦ - ٤
وانظر دواب

اس . تمهيه في الدين والرق انظر ولد
مراثه انظر مواريث
ولاية انظر ولاية

امتداد الولاء إلى الاساء ٤ - ٥٧٣
سرقة الاس مال أبيه ٤ - ٤٧٥

اس الأح ، واس المم إلح : انظر
أقارب مواريث ولاية

اس السيل . هو العريب غير الهاشمي
الذي يحاح مما يوصله

إلى وطنه إذا سافر معر معصية ١ - ٦٦٣
استحقاقه الزكاة ١ - ٦٦٣
اس السيل الهاشمي ١ - ٦٦٤

أويين . انظر والدين

إتلاف السب في الإتلاف ١ - ١٨
٣ - ٢٠١ و ٢٤١ و ٤ - ٣٤١
إتلاف المعصوم الحرى والمرتد ٤ - ٣٣٣

٤٤٤ - ٤

مسهم
صلة قریش آل البيت ١ - ٤٥٥ =
وانظر هاشمي

آمة : هي الخراج الى أمست لأُمّ
الدماع ٤ - ٣٥٢
دية الآمة ٤ - ٣٨٢

آية : آية الذهب والعصمة انظر
ذهب وقصة

تطهير الآية ١ - ٨٥
الركاة عن الآيه ١ - ٦٤١
آية صبح الحمر انظر حتم دناء
مقبر بقير

آيسة . هي التي انقطع حصها
عدتها ٢ - ٦٧٢

أب . انظر والدين ولاية

إباحة انظر اضطرار طعام مباح
وما يماسه

أبدان . شركة الأبدان انظر أبدان
إبراء انظر ديون عائب وما يماسه

إبراد : هو تأخير الصلاة بسبب الحر
١ - ٢٢٨

أبرص . انظر مرض

ألكم . عدم توليته القضاء ومعاد أحكامه

- وانظر تلف حاية صمان عقد
هلاك وما يباسه
إثبات . إثبات الهلال ١ - ٦٨٢
الإثبات بالعرف والقرائن ٣ - ٥٣٩
إتلاف الوثائق ومحوها ٢ - ١٦٩
طلب المهلة لتقديم الدليل ٤ - ٣١٢
الإعداد والعمر وسائر الإجراءات
والوسائل انظر دعوى شهادة
يمين وما يباسه
وسائل الإثبات انظر إقرار تحقق
شهادة قرائن كتابة يمين
إثبات الحيارة والملك وفي كل عقد
انظر ما يباسه
- إحارة (باب) هي عقد معاوضة على
تمليك مفعله بغير ما يدل على التملك
٤ - ٥
أركان الإحارة وشروطها ٤ - ٧
المفعلة وشروطها ٤ - ٨
الأحرار تعجيلها وتأجيلها واستحقاقها
٤ - ١٢ - ٧٤
إحارة الصائغ بالذهب ٣ - ٥٥
ما تحوّر الإحارة عليه ٤ - ١٥ و ٨٤
المؤخر والمساخر الأحرار انظر كل نوع
من أنواع الإحارة
الشروط في الإحارة ٤ - ٦٣
الصمان في الإحارة انظر كل نوع منها
الكفالة والصمان والوديعة بأحر ٣ - ٤٤٢ و
٥٢٣
احجام الإحارة بعمرها من العقود انظر
- ما يباسه
سريان الإحارة على الشيع انظر شعبة
الإحارة على الاستثناء والاستثناء ٤ - ٢٦ -
٣٠ و
الإحارة على اللاب انظر نقل
إحارة الأرض والدور والوقف انظر
أرض بناء وقف
الإحارة على العمل (الأجير الخاص والمشارك
وأحكامهما) انظر عمل
إحارة الحمل والنقل (انظر عمل نقل
إحارة المعلم انظر تعليم قرآن
إحارة الحارس انظر عمل
إحارة الراعي انظر راعي عمل
إحارة السقية والحرارة انظر سقنة
إحارة الطر انظر طر
إحارة المعصوب ٣ - ٥٩٧ و ٦١٦ -
الإحارة على العرق انظر عسنة
إحارة العمل في المعادن ١ - ٦٥٢
فسخ الإحارة ٢ - ٦٨٨ و ٤٩ -
فسادها ٤ - ١٦ و ٢٣ و ٣٢
التنازع في الإحارة ٤ - ٧٢
الشهادة في الإحارة ٤ - ٢٤٥ و ٢٦٨
الصلح تشبه بالإحارة ٣ - ٤٠٧
إحجار الإحار على الكاح ٢ - ٣٩٢
و ٣٩٥ و ٥٣٧ =
الإحار على الرجعة ٣ - ٥٣٨
إحار عمر المسلم على بيع ربه المسلم
انظر رضى
إحار أهل الحرف على أدائها ٤ - ٣٩

- الإحار في حالة المصطر انطر ضرورة
إحار طالب المقة على العمل ٢-٧٥١
إحار المدين على الوفاء انطر لإكراه
مدنى ملى
إحار المقتكر على البيع انطر احكار
إحار الشريك على البيع ٣-٦٧٨
الإحار في الشفعة انطر شفعة
احتجاد : احراقه فيما تحدد ٤-٢٢٩
وانطر أصول قياس صوى
قصاء وما يباسه
أحلام : انطر مرص
أحرة . انطر إحارة
أحل : بيع الأحال (فصل) واشترط
الأحل في البيع ٣-١١٦ و ١٠٥-
سقوط الأحال بالموت والإفلاس ٣-٣٥٣
عدم حوار الأحل في الصرف ٣-٤٩
عدم حوار في الرخعة ٢-٦١٢
أشراط الأحل في بعض العقود انطر كل
ورنا
التسارع في الأحل ٣-٥٣٣
الشهادة في الأحل ٤-٢٦٨
إجماع : انطر أصول
محالة الحكم القصائى للإجماع ٤-٢٢٤
أحمة جمع حين انطر حين
احتحام أثره في الصوم ١-٧١١
- كراهته في الإحرام ٢-٨١
حواره في كل الأيام ٤-٧٧٠
الإحارة عليه ٤-
احتطاب : الاحتطاب بالنصف
٤-٢٤
احتكار : هو رصد الأسواق أى
انطار ارتفاع الأثمان ١-٦٣٩
الركاة في الاحتكار ١-٦٣٨ =
إحداد . هورك ما يُتربى به من حل
وطيب وثوب مصبوع - إلا لأمو -
وترك الامتشاط والصنع ولطهار الحرن
على الميت ٢-٦٨٥
إحراق انطر تلف صهان
أحرام (فصل) هوية أحد السكس ،
الخب أو العمرة ٢-٧٤٥ و
وانطر حج
إحصاء (فصل) هو الصدد عن البيت
الحرام ٢-١٣٠
إحصان الإحصان وإدخال حد الرنا
بالإسلام ٤-٤٥٧
وانطر رنا
إحياء الموات (باب) الموات هو
ما سلم من اخصاص بإحياء أو بكونه
حرىما أو بالإنقطاع أو الحمى
٤-٨٧ =

- تملك الموت بإحيائه ٨٧-٤
 الاحتصاص بالحریم ٨٨-٤
 إقطاع الموت ٩٠-٤
 الحمى ٩٢-٤
 الأمور الى يكون بها الإحياء ٩٣-٤
 إذن الإمام بالإحياء ٩٤-٤
 أح ميراثه مع الحد ٦٣٤-٤
 وانظر أقارب مواريث ولاية
 احتصاص - انظر إحياء حرم ملك
 اختلاس هو أخذ الشيء جهراً بمحضرة صاحبه هرباً منه سواء كان بحيث جهراً أو سراً ٤٧٦-٤
 عدم القطع في الاختلاس ٤٧٦-٤
 اختلاف - انظر سارح دعوى
 احتيار - انظر إكراه حيار ضرورة
 احرس عقود ٣٥٠-٢
 لعانه ٦٦٥-٢
 احساس انظر عائم
 إدارة هي بيع السلعة كيما اتفق بغير انطار للسوق
 إدارة ، (نظم إدارية) انظر إمام
 حسة عامل مصالح وما يباسه
 أدب (تأديب) - انظر تحرير تعليم
 أدب : حوار الشعر والرحر والمحر في الرمي والمسابقة والحرب ٢ - ٣٢٦
 وانظر آداب عادات
 أذان (فصل) هو الإعلام بدحول وقت الصلاة بالألحاط المشروعة
 صمته ١-٢٤٧
 حكم الأذان وشروط صحه وبمحرمة قبل الوقت ١-٢٤٦ و ١-٢٥١
 الأذان عند جمع العشاين انظر جمع النداء للمعدين والاستسقاء والحسوف والخوف انظر ما يباسه
 بدع الملعين في الأذان ١-٥١٠
 ارتداد (باب الرد) والعياد بالله هو كفر مسلم بصريح قول يقتضيه أو فعل يقتضيه ٤-٤٣١
 موجبات الارتداد ٢-٢٠٣ و ٤-٤٣١
 ترك الصلاة وحدها ومع الركاة ١-٢٣٨ و ٢٤٠ و ٦٧٠
 الاكراه على الارتداد ٢-٥٤٨
 الشهادة على الردة ٤-٢٦٧ و ٤-٣٦٦
 قبل المرد لإدالم يس ٤-٤٣٧
 من بقل فلا اسنانه ٤-٤٣٨
 ما بوجت الادب من مسانهاة الردة ٤-٤٤٣

- صلاة الحنارة على المرتد ١ - ٥٧٤
 حبوط العمل والصلاة والطهارة والمعادن
 بالردة ١ - ١٤٧
 ما يسقط وما لا يسقط بالردة ٤ - ٤٤٠
 نفقة المربة ٢ - ٦٩١
 بطلان الوصية بالردة ٤ - ٥٨٤
 محريم أم ولده عليه ٤ - ٥٦٩
 إيداع مال المرتد بيت المال واعتباره فيشأ
 ٢ - ٤٢٩٤ و ٤٣٧ و ٧١٤
 الحناية على المرتد ودينه وكفارتها وعدم
 عصمته ١ - ١٨١ و ٤ - ٣٣٣
 ٣٧٦ و ٤٠٦
 ارتفاق : انظر حريم
 إوت : انظر موارث
 أور . ركاته انظر ركاه
 أرض طهورتها ١ - ٤٣
 إزالة الحاسة صها ١ - ٨٢
 ركاة ما يحرج منها انظر ركاة الحرت
 والمعادن
 الأرض المصوغة عوة وصلحاً ٢ - ٢٩٢
 و ٣١٣ و ٤ - ٩١
 حكم أراضي مصر والشام والعراق ٢ - ٢٩٤
 الأراضي الحراجية وركانها ٢ - ٢٩٤
 و ١ - ٦٠٩
 إحاء الأرض وإقطاع وحريمها وحماها
 = ٨٧ - ٤
 وانظر إحياء إقطاع حريم
 أراضى أهل الدمة وما بها من معدن
 ١ - ٦٥١
 إحارة الأرض ٤ - ٢٠ و ٦٨
 ملكها ووضع اليد أنظر حجارة
 استحقاق وتملك ما بها من ريع وساء انظر
 استحقاق حجارة ملك
 استبراء : هو التأكد من حلو الرحم
 استبراء الأسيرة والمعصوبة والمستبراء
 ٢ - ٦٧٧
 استبراء الإمام انظر أمه مواصعة
 الاستبراء في الرنا ٢ - ٦٧٧
 اسراء الأسرة ٢ - ٢٠٦
 استثناء الاستثناء من اليمين انظر
 يمين
 إحارة الاستثناء هي أن يستثنى النائع
 مبعة المسع منه معلومة ، فيؤاخر
 المشتري ما ذكر مدة تلى مدة الانساع
 ٤ - ٢٧ و ٣٠
 استحمار هو إزالة الحاسة عن
 أحد المخرجين بكل يابس من ححر
 او غيره ١ - ١٠٠
 شروط ما ححر الاستحمار به ١ - ١٠١
 استحاصة : هي سيلان الدم من
 الفرج بغير الحيض أو ناس

الاسترداد من التليسم انطرا فلس

استرقاق : انظر أسرى رقيق

استسقاء (مصل) هو طلب السقي من الله

تعالى عطر أو بيل ١ - ٥٣٧

صلاته ١ - ٥٣٧

مدونات صلاته ١ - ٥٣٩

حروج أهل الذمة في صلاته ١ - ٥٣٩

استصناع : احصائه سلمًا ومراعاة شروطه

فيه ٣ - ٢٨٧

الاستصناع بشراء المادة واستحار المستصنع

على العمل ٣ - ٢٨٨

فساد الاستصناع إذا عن العامل أو المعمول

عه ٣ - ٢٨٧

استعفاء . الإحارة على الاستعفاء هي

إحارة دابة لكان معلوم على أنه إن

استعفى عنها في المدة أو المسافة ،

حاصب رها ٤ - ٢٦

استلحاق (مصل) هو الإقرار بالولد

أو لإقرار ذكر مكلف أنه أب لغيره

نسه ، إن لم يكذب عقل ، لصغر

أو عادة ٣ - ٥٤٠

استلحاق الم والأح ٣ - ٥٤٤

استلحاق الولد بعد الموت ٢ - ٦٦٣

استلحاق أحد الوأمن ٢ - ٦٦٩

استلحاق الرقيق ٣ - ٥٤١

استلحاق السمية ٣ - ٣٨٧

إلحاق الاستحابة بالسلس ١ - ١٤٠

ما يباح للمستحابة ١ - ٢١٧

عدة المستحابة ٢ - ٦٧٥

الوصوه من الاستحابة ١ - ١٣٧

استحسان المسائل الأربعة التي يجرى

فيها الاستحسان ٣ - ١٤٦ و ٢٣٨

استحقاق (مصل) هو رفع ملك الشيء

شوت ملك قسيلة أو حرية ، بغير

عوض ولعة هو إصابة الشيء لمن

يصلح له وله فيه حتى ٣ - ٦١٣

حكم الاستحقاق ٣ - ٦١٣

الاستحقاق عند رجوع المشتري ٣ - ٦٢٦

استحقاق الررع ٣ - ٦١٤

الخيار بسبب الاستحقاق ٣ - ١٣٣

رد الشبهة في الاستحقاق ٣ - ٦١٨

استحقاق أم الولد ٣ - ٦٢٤

استحلاف (مصل) هو استئانة الإمام

عبره من المأمومين لتكميل الصلاة

بهم لعدر قام به ١ - ٤٦٥

حكم الاستحلاف وأسانيه ١ - ٤٦٥

شروط صحته ١ - ٤٦٩

استحلاف القاضي إذا صح عمله ٤ -

١٩٥

استرداد اسرداد الملك من العيمة

٢ - ٣٠٢

استرداد الملك من يد المخارب ٤ - ٤٩٦

استرداد الريادة في الصرف ٣ - ٥٧

عدة ووجه الأسير واستبراء الأسيرة -
٢ - ٣٠٦ و ٦٩٨

الأسيرة المسلمة إذا ساءها حرى ٢ - ٣٠٧
ما يجوز للأسير لتحليص نفسه ٢ - ٢٧٩
ما يحرم على الأسير من العذر والحياة
٢ - ٢٧٩

الأسارى المسلمون إذا قدم بهم مستأنس
٢ - ٢٩١

اسلام : الموالاة والصبيحة من المسلمين
٤ - ٧٤١

ولايتهم العامة في شئون بعضهم ٢ - ٣٦١
و ٦٩٤ و ٧٤٥

العصمة المبرمة على الإسلام ٤ - ٣٣٤
و ٤٥٧ =

علو الإسلام على غيره ٤ - ٣٣٢ و ٣٥
و ٣٣٤

الدعوة للإسلام قبل القتال ٢ - ٢٧٥
المساواة بين المسلمين (تتكاملاً دمايماً)

مساواة المسلم وغيره أمام القضاء ٤ - ٢٠٥
اشراط الإسلام في بعض الأعمال

كالعادات والقسمات ، الإحياء ،
الإحصان من الرنا ، الإمامة ، الإيلاء ،

الشهادة على المسلم ، الطلاق ، العصاة ،
الظهار نكاح المسلمه ، الوكالة عن

مسلم ، الولاية على المسلم ، ملك
الرقق المسلم انظر كلاً ، وما يناسبه

ما لا يجوز في المسلم - أحد العشرمه
٢ - ٣٢٢

استحشاء : هو إزالة الحاسة عن محل
البول أو العاطل بالماء أو الأحجار
١ - ٩٦

استيطان • هو الإقامة بقصد التأيد
١ - ٤٩٥

استيلاء . انظر ملك .

استيلاء (باب أم الولد) هو طلب
الولد من الرقيقة المملوكة فتكون له
أم ولد

عتق أم الولد هي وولدها ٤ - ٥٦٠
أحكام أم الولد ٤ - ٥٦٤

استحقاق أم الولد ٣ - ٦٢٤
مراث أم الولد ٤ - ٧١٢

أم ولد المريد أو إذا ارتدت ٤ - ٥٦٩
أم ولد الحرى ٢ - ٢٩٢

أم الولد التي وطنها شريكاً أو النافع
والمشترى ٤ - ٥٧٠

وانظر أم ولد

أسرى - الخريون في أيدي المسلمين

نظر الإمام فيهم ٢ - ٢٩٦

نكاح الأسرى الخريين ٢ - ٣٠٦

اسراء الأسيرة الخريبة ٢ - ٣٠٦

أسرى - المسلمون في أيدي الخريين

ملك الأسير المسلم وهداؤه ٢ - ٢٧٤

الوصية بهدائه ٤ - ٦١٢

صوم الأسير المسلم ١ - ٦٨٦

الفرص والواحد مهرس الكفاية والحرام
 ١ - ١٠٤ و ٢٨ - ٣ و ٢٧٢ - ١١٦
 المطلق والمحمل ٢ - ٢٢٢
 القياس ، ٣ - ١٤٥ و ٤ - ٢٢٦
 الاستحسان ٣ - ١٤٦ و ٦٣٨
 الإجماع ٤ - ٢٢٤
 قواعدى الكاح / ٢ - ٣٨٨
 قواعدى الرقيق ٢ - ٤٨٠
 تأثير العادة فى اللفظ / ٢ - ٥٩٤
 الأصول السبعة فى الموارث ٤ - ٦٤١

إصرار : انظر صرر

اصطزار * انظر صروره

أصحبة (باب) شروط صحتها
 والأفصل فيها ، ٢ - ١٤٠ =
 مندوباتها ومكروهاتها ٢ - ١٤٤ =
 مع شئ منها وبذله ٢ - ١٤٦ =
 سرقها ٤ - ٤٧٥

إطعام انظر كماره

أطعمة : انظر طعام

إعارة (باب) هى عملك مبيعة مؤقعة بلا
 عوض ٣ - ٥٦٩ =
 لروها ٣ - ٥٧٧
 أركان الإعارة ٣ - ٥٧١
 صيان المسعر ٣ - ٥٧٣
 ما يجوز للمسعر فعله ٣ - ٥٧٥
 نلمه السالك - رابع

وانطرقله العصمة المترتبة على الإسلام
 الارتداد عن الإسلام * انظر لارتداد
 التأديب لعدم التوام أركانه ٤ - ٤٤٣
 إسلام الكافر عن خوف ٤ - ٤٤٢
 اختلاف الدين مانع للإرث ٤ - ٧١٤
 المسلم فى دار الحرب انظر أمان دار
 الحرب
 إسلام الحر فى وأهله ، والذى ، والرقيق
 انظر كل

إشارة اعتماد العقد بها انظر
 أحرس أمان طلاق عقد

أشتراك . اشتراك الصبر المحزون والرقيق
 والذى والكافر فى الحياية انظر
 ما يباسه

أشربة * انظر آية حمر محلى
 مسكر معسد
 الأشربة المباحة ١ - ٢٠٤٦ و ١٨٢

إشهاد : انظر شهادة

الإشهاد فى الكاح ٢ - ٣٣٥

أصم * شهادة الأصم
 عدم توليه العصاء ٤ - ١٩١

أصنام الخلف بها ٢ - ٢٠٣

أصول الفقه . الكليف ١ - ٢٦٠
 ركن الشئ وشرطه ١ - ٢٥٨

وانظر شرط

- مؤبة العارية ٥٧٩-٣
عدم اكساب الملك بالحياة بالعارية ٣٢٣-٤
- اعتراض : هو عدم انشاز الذكر ٤٧٣-٢
- اعتصار : هو الرجوع في الهمة للولد أو الروح ١٥١-٤
موانع الاعتصار ١٥٣-٤
- إعتكاف (ناب) هو مطلق لروم الشيء وشرعاً لروم مسلم عمير مسجداً بصوم ، يوماً بليته فأكثر للعاده سنة ٧٢٥-١
حكم الاعتكاف وما يحور أو لا يحور فيه ٧٣٠ و ٧٢٩ و ٤٩٢ و ٧٣٥
مطلات الاعتكاف ٧٢٦-١
- إعداد : هو وليمة تمام للحتان إعداد : (إثبات العذر) الإعداد في الدعوى ٢٥٨ و ٢١٤-٤
دعوى الحر في وماشدة الخارب قبل ماله ٤٩٣-٤ و ٢٧٥-٤
- الإندارعد الأحد للاصطرار ١٨٥-٢
- أعراب : عدم الناصر بينهم وبين أهل الحضر ٤٠٢-٤
الدنة التي تدفعها الأعراب انظر دنة بلقي الزكمان والشراء مهم ١٠٧-٣
- إصاف وجوبه على الان ٧٥٢-٢
- أعوى : إمامة الأعوى ٤٤٤-١
أذان الأعوى ٢٥٤-١
- قل الأعوى في الحرب ٢٧٥-٢
ملاصة الأعوى روحه ٦٥٨-٢ =
عدم تولية الأعوى القضاء وأحكامه ١٩١-٤
- تصيه وصيا ٦٠٦-٤
شهادته ٢٤٢-٤
- الحاية على الأعوى ٣٥٢-٤
- أعور : الحاية على الأمور ٣٥٦-٤
- أعيان : انظر طهارة (الأعيان الطاهرة والحصه) وعن (الذهب والعصه) ومال ومالك
- إعماء نقصه للصوم ١٤٢-١
- أهتيا : هو تعدى الولي المحر على من هي في ولايته في السكاح ، بأن يعقد عليها بعد إزديها ثم يهيئ إليها الحر ٣٦٨-٢
- اقتداء : انظر فداء
- إقصاء : هو احباط مسلك الول وهو كذلك دخول الذكر في فرج المرأة ٤٧٠-٢
- إقطار : ما تترك على بعمده ٧٠٢-١

- أعداد الأقطار ٧٢٠ و ٧١٨ - ١
 ينادب مطر رمضان عدداً ٧٢٤ - ١
 إقطار المتطوع ٧٠٥ - ٢
 إقطار . انظر فلس
 أفيون . انظر مسند
 أقارب . صله الرحم ٧٣٦ و ٤ - ٢
 ٧٣٩
 شهادتهم لعصمهم ٢٤٤ - ٤
 حيارهم المكسة للملك ٣٢١ - ٤
 وانظر موارث بعة نكاح
 (المحارم) والدين ولاية ولد
 إقالة : شروطها ٢٠٩ - ٣
 الإقالة من التهمة والمراعاة ٢١٠ - ٣
 إقامة . هي الاستيطان بعد قصد التأييد،
 فهي أهم من الاستيطان ٤٩٥ - ١
 حج المقم عكة ١٩ - ٢
 إقامة لدى الخيرية ٣٠٩ - ٢
 دخول المسأمن على الجهمير (الإقامة
 المؤقتة) ٢٩ - ٢
 رفع الدعوى في محل الإقامة والدعوى على
 العائب انظر دعوى
 اقتداء . انظر إمامة جماعة
 امتداء العاصي بذهب انظر قضاء
 إقرار (باب) هو الاعتراف بما روي
 حقاً على قائله بشرطه ٥٢٥ - ٣
 صيغة الإقرار وتفسيره ٥٢٩ - ٣ و ٥٣٤
 استصحاب الإقرار ٣٠٩ - ٤
 الإقرار القصائي ٢٢٠ - ٤
 التحليف فيه بالطلاق ٥٨٦ - ٢ =
 الشهادة على حظ المقر ٢٧٢ - ٤
 الإقرار بعدالة الشاهد ٢٣١ - ٤
 عدم إقرار شاهد الإقرار ٢١٤ - ٤
 ما لا يشت بالإقرار ٥٣٠ - ٣
 الإقرار بالوارث (فصل) ٧٠٧ - ٤
 الإقرار بالولد والوطء انظر استلحاق
 الإقرار بالربا والسرقة ومحوها ٤٦٦ - ٤
 و ٤٨٦ =
 من مؤاخذ بإقراره ٥٢٧ - ٣
 إقرار المكره ٤٨٦ - ٤ و ٥٤٨ - ٢ =
 إقرار السكران ٥٤٣ - ٢
 إقرار المريض ٥٢٨ - ٢
 إقرار المجلس ٣٥٥ و ٣٤٧ - ٣
 إقطاع إذن الإمام به ٩٠ - ٤
 إقطاع الإسماع وإقطاع الانماع ٩١ - ٤
 إقطاع المعادن ٦٥١ - ١
 إنداع ما يؤخذ بطيره من بيت المال
 = ٢٩٤ - ٢
 أقط هو ناس الذي المخرج ربه
 ٦٧٦ - ١
 إكاف هو الردعه الصعرة ٣٩ - ٤
 أكدرية هي مسأله من مسائل الموارث
 ٦٣٨ - ٤

قيامها عرض كفاية ٢٧٣ - ٢

أولوية الإمام في إمامه الصلاة ٤٥٤ - ١

٥٥٧ و

إدنه بالحكمة ٤٩٤ - ١

عدم دبح الصحبة قلبه ١٣٩ - ٢

الوصوء لزيارته ١٢٩ - ١

عدم الخلف به ٢٠٣ - ٢

حقه في الأديب ٥٠٤ - ٤

تعبسه للقصة ١٩٦ - ٤

إدنه بالإحسان والإقطاع والحمى انظر كلاً

إعطائه الأمان والدمه انظر أمان دمة

حياره في الأخرى انظر أسرى

حياره في المحارب انظر حرارة

قوله للمعا انظر رعاة

قوله القرد ٣٣٦ - ٤

إمامة (الصلاة) البية فيها ٤٥٠ - ١

الترتيب فيها ٤٥٤ - ١

شروطها وكراهتها ٤٣٣ - ١ =

تروط الاقتداء ٤٤٩ - ١

اقتداء المسافر والمقيم ٤٨٢ - ١

أمان هو رفع استباحه دم الحر في ورقه

وماله حين قتاله أو حين العرم على ماله

مع استقراره تحب حكم الإسلام مدة ما

= ٢٨٣ - ٢

اسراط المصلحة فيه ٢٨٦ - ٢ =

من بعد الأمان وما يبعد به ٢٨٨ - ٢

أبره ٢٨٩ - ٢ = ٣٣٥ - ٤

حواه المسأمن ٣٣١ - ٤

الإكراه : أحكامه ١ - ٢٧١٠ -

٥٤٤ = ٥٤٨

الإكراه في الصلاة والعادات ٢٥٩ - ١

١ و ٥٠٨ و ٧٠٦

الإكراه في العقود ٣٧٠ - ٢ = ٥٤٤ =

٣ و ١٨ - ٤ و ٧

الإكراه في الإقرار والكفاح واليمين والردة

والديبر والتعتق ٢ - ٥٤٨ و ٤ -

٤٨٦ و ٥٣١

الإكراه في الحمايات ٢ - ٥٤٩ و ٤ -

٤٨٦ و

وانظر ارتداد إقرار

الإكراه بدني * إخبار المدين بالخمس

والصرب ٣ - ٣٦٨ و ٣٧٠

التزامات : التزامات إعماية عند الامساع

= ١٦٨ - ٢

التزام واحد اللقطة ١٦٩ - ٤

التزام الوارت انظر بركة

إلطاف : هو أن يدخل المرأة أصعبها

في فرجها ١٤٦ - ١

الله (سبحانه وتعالى) الكفر به وسه

٤٤٠ - ٤

العلم بأنه أنواع أحكامه ٧٧٩ - ٤

ذكره انظر ذكر

شكره وحملده وتوحيده انظر بصوف

إمامة (كبرى) شروطها ١٨٨ - ٤

حقها في تعليسة زوجها انظر فلس
أمانها وقتالها وحقها في العيمة وأسرها
٢ - ٢٧٥ و ٢٨٧ ، و ٢٩٨ و ٣٠٧
حمايتها والحماية عليها وحقها في القصاص
والقسامة ٤ - ٣٣١ و ٣٤٥ و ٣٦٠ و ٣٧٦
و ٣٩٤ و ٤٠٠ و ٤١٧ و ٤٩٥ و ٥٠٣
وانظر آيسة استحاصه أمة حصن
حمل عادات محالة نساء نفقة
نكاح والدان (أم) وما يماسه

أم انظر والدن

أم الخماحين • هي صلاة تقع السورة
مع العائجة في طرفها (سبب الرعاف)
١ - ٢٨١

أم ولد (ناب) هي الحر حملها من وطء
مالكها ٤ - ٥٥٩

عورتها في الصلاة ١ - ٢٨٦
وانظر اسبلاد

أمة هي الأثني من الرقيق (المملوكة)
عورتها في الصلاة وعمرها ١ - ٢٨٥ و ٢٨٨
نصليها سدها في موبه ١ - ٥٤٤
النسرى بها ٢ - ٣٩٤ و ٤٨٣
رواحها وبسوتها ٢ - ٣٧٤ و ٣٩٢ و ٤١٤
٤٢١ و

اسراؤها وواصعتها (فصل) ٢ -
٦٨٣ و ٧٠١

حيار من نتي (فصل) ٢ - ٤٨٤
٧٢٩ و ٧٤٩ و ٦٧٣

عدم تأمين المطارب ٤ - ٤٩٧

أمانة : انظر إحارة (أنواعها المصلحة)
إعارة صمان عمل قراض وديعة
أختيار (إداري) انظر إحاء
إقطاع معدن

أمر بالمعروف والنهي عن المنكر انظر
حسة

امرأة : عورتها في الصلاة وحارجها
والبلد بصورتها ١ - ٢٨٥ و ٢٨٨
٤ - ٧٤٣

صلاها بالمسجد ١ - ٤٤٦ و ١ - ٥١١
و ٥٣٠ و ٥٣٨

جميعها للصلاة للمتقة ١ - ٤٩٢
إمامتها ١ - ٤٣٣

عسل شعرها ١ - ١٠٨
الغو عن محاسة دلبها ١ - ٧٨
حائرها ١ - ٥٤٤ و ٥٥٠ و ٥٥٣ و ٥٥٧
و ٥٦٢ و ٥٦٤ و ٥٦٦ و ٥٦٩

ربارتها للصور ١ - ٥٦٤
إفطار الحامل والمرصع ١ - ٧٢٠

ركاه حلبها ١ - ٦٢١ و ٦٢٤
استعمالها الحرر والذهب والعصاة ١ - ٦٢
سعرها ٢ - ٢٧٩

موبها أمام العشاء وشهادتها ٤ - ٢٠٤ و ٢٧١
و ٢٧٦ و ٣٠١ و ٣١٥

الححر عليها قبل الرواح وبعده ٣ - ٣٨٣
و ٤٠٢

ردأها ٤ - ٤٣٧

ألمة والوصية والوقف على الذى ٤ - ١٠٣

٥٨٢ و ١٤٠ و

الإدان له بالإحياء ٤ - ٩٤

رعاية السلاطين لهم ٢ - ٣١٥ و ١٠٠

وانظر أهل الكتاب ساء حرية

دعوى عادات دمة كيسة

أهل الكتاب طعامهم ودعهم

وصدعهم ٢ - ١٥٤ و ١٥٨ - و ١٦١ و

١٧١ و

حروهم مع المسلمين فى صلاة

الاستعقاء ١ - ٥٣٩

حرية الروحه الكانية فى شعارها ٢ - ٤٢٠

رواحهم انظر نكاح

نكاح الأمة الكاسية انظر أمة نكاح

الكاسية ٢ - ٤٢٠ =

أهل الذمة مهم انظر دمه

أهلية : انظر حيون حجر دعوى

ديون سمه سكر شحصة قانونية

صعبر عه عهد فلس معمد

وما ساسه

أوقاف : انظر حسن وقف

أولياء أولياء المكاح والدم انظر ولاية

الأولياء الصالحون انظر بصوف

أيام الأيام النصف وعاشوراء ونحوها

انظر يوم

إيجاب انظر عهد

ولدها ٢ - ٤٨٠ و ٣ - ١٠٠

بيعها ٣ - ٩٥ و ١٠٠ و ١٠٥ و ١٥١ =

١٦٤ و

وقرصها ورهها وإعارها ٣ - ٥٧٢

و ٢٩٢ و ٣١٩

الإيداع اديها ٣ - ٥٥٩

أموال : احتار الوثائق أموال (اندماح

الحق فى السد) ٣ - ٥٣٧

أموال المستأمن انظر أمان (أثره)

ما يودع بيت المال انظر بيت المال

وانظر ديون فلس عقار ملك

وما يباسه

أميين انظر أمانة

انتحار الانتقال من موت لموت فى

القتال ٢ - ٢٨٣

إندار : انظر إندار

إنفاق : انظر بيت المال جهاد زكاة

مصالح نفقة وما ساسه

• إسلام الذى ٤ - ٣١٢

عصمة الذى ودع الصرع عه ٢ - ٢٧٣

٤ - ٣٣٥ و ٧٤٢

ما مع عه ٢ - ٣١٥

رواحه انظر نكاح

حايه ٤ - ٣٣١ و ٣٤٤

الحماية عامه ٤ - ٣٧٦ و ٤٠٠ و ٤٠٧

وانظر سعية مملك صبر اواؤ .
مرحان

إبحار : انظر إحارة

إيلاء (فصل) هي حلف الروح المسلم
المكلف الممكن وظوه عما يدل على
ترك وطء زوجته غير المصنع أكثر من
أربعة أشهر للحر وشهرين للعبد

٦١٩-٢

ما سجد به وما تحل به ٢ - ٦٢٠

٦٢٩ و

بدعة : الطلاق البدعي ٢ - ٥٣٧

أثرها في الشهادة ٤ - ٢٤٠

هجر صاحب البدعة ٤ - ٧٤٥

ندع المؤذنين انظر أذان

وانظر حسنة عادات فيرق

وما ساسه

ندو انظر أعراب

أيمان انظر يمين

نردون هو المرس العظيم الحلقة العليط
الأعضاء

إيمان انظر إسلام بصوف

(ب)

نوصي . انظر مرض

نادي انظر أعراف

نوامح . بيع النوامح ٣ - ٤١

ناصعة . هي المرح الذي شق اللحم

٣٥٠ - ٤

نريد هو مسافة قدرها ١٢ ميلاً أو أربعة
فراسخ (انظر فرسخ ميل)

ناعي . انظر نعي

٤٧٤ - ١

نحار . العصر في صلاته ١ - ٤٧٥

وانظر سمسة

نساط هو النسب الحامل على اليمين
انظر يمين

نحر ظهوريه مائه وحيوانه ١ - ٢٩

و ٤٤ -

نصاق طهاره

نمهر من يمرت فيه

٥٧٩ - ١

حكمه في المسجد ١ - ٤٤٦

نصر الصلاة فيه

٤٧٥ - ١

نظان الركاة عبد الظلان ١ -

الركاه مما لمقطه

٦٥٥ - ١

٦٠١

نظان بصرفات الصعبر والمخون والمرند

تملك ما يستحرج منه

٦٥٥ - ١

١٤٠ - ٤

وعرهم

محدد المسافات المحرمة ٤٧٥ - ١

اططر كلاً	اططر كلاً
السارح عبد الطلان	السارح عبد الطلان
وانظر مساد وما يباسه	وانظر مساد وما يباسه
يعل . تحريم أكله	يعل . تحريم أكله
طهارة جلده اطر كيمحت	طهارة جلده اطر كيمحت
يحي . هو الامتناع من طاعة من نئت	يحي . هو الامتناع من طاعة من نئت
إمامته في غير معصية	إمامته في غير معصية
والباية هي المرة التي أت طاعة الإمام	والباية هي المرة التي أت طاعة الإمام
الحق في غير معصية بمعالجة ، ولو	الحق في غير معصية بمعالجة ، ولو
تأويلا	تأويلا
قال العاة	قال العاة
عدم القسامة والقود في قالم	عدم القسامة والقود في قالم
صمان العاة وأحكامهم	صمان العاة وأحكامهم
ركابهم	ركابهم
أمانهم	أمانهم
حكم قاصيهم اطر قصاء	حكم قاصيهم اطر قصاء
الوارث بين الطامس	الوارث بين الطامس
يقو . ركاته	يقو . ركاته
السع هو اس العره الذي يتبعوا	السع هو اس العره الذي يتبعوا
سكر صمهاى الكاح	سكر صمهاى الكاح
الحجر عليها اطر امرأه	الحجر عليها اطر امرأه
بلاع الإحارة على اللاع	بلاع الإحارة على اللاع
بلوع علاما	بلوع علاما
ماء رحمة الماني بالذهب والفضة	ماء رحمة الماني بالذهب والفضة
الإحارة على إقامة الماني اطر عمل	الإحارة على إقامة الماني اطر عمل
الاحتمال لإقامة الساء اطر وكيرة	الاحتمال لإقامة الساء اطر وكيرة
وصع اليد على الماني وتملكها اطر	وصع اليد على الماني وتملكها اطر
حيارة ملك	حيارة ملك
دحول الساء في السع اطر . مداحله	دحول الساء في السع اطر . مداحله
ساء العاصب في الأرض المعصوة	ساء العاصب في الأرض المعصوة
إحداث الكنائس وعلو أهل الدمة بمانيهم	إحداث الكنائس وعلو أهل الدمة بمانيهم
اطر أهل الدمة (ما عليهم) كمسة	اطر أهل الدمة (ما عليهم) كمسة
إحارة الماني اطر دار	إحارة الماني اطر دار
الوقف على الساء	الوقف على الساء
مصار الحوار المستولدة من الساء	مصار الحوار المستولدة من الساء
و	و
وانظر حوار طريق	وانظر حوار طريق
عمار قسمة وما ساسه	عمار قسمة وما ساسه
ست لئوف هي الإبل الى أوف سير	ست لئوف هي الإبل الى أوف سير
ودخلت الائة	ودخلت الائة
ست محاص هي الإبل الى أوف سه	ست محاص هي الإبل الى أوف سه
ودخلت البائة	ودخلت البائة
نوك الصبا جعل	نوك الصبا جعل
الانحار ما اودعه	الانحار ما اودعه
وانظر محارة صرف صراب فراص	وانظر محارة صرف صراب فراص
فرص وما ماسه	فرص وما ماسه
نوة اطر اسلحاق ولد	نوة اطر اسلحاق ولد
مهاقم اطر حواو	مهاقم اطر حواو

٢ - ٤٤٤ و ٥٢٢ و ٥٢٤ و ٣ - ٥٣ و ٩٣

بول : انظر استحباء

٤ - ١٧ و ١٤٥ و ٥٢٧ و ٥٨٩

البيت الحرام انظر مكة

وانظر العقود المحملة

أثره في الزكاة ١ - ٦٠١ و ٦١٢ و ٦١٦

بيت الطاعة ٢ - ٥٠٧ و ٥١٢ و ٧٣٣

ما يجوز بيعه ٢ - ١٤٦ و ٣ - ٢٥ و ٢٨

و ٧٣٧

٤ - ١٢٥

بيع الوقف

وانظر صفقة تتور

ما يدخل في البيع بلا شرط انظر مداخلة

بيت المال ما يردع فيه ٢ - ٢٩٤ -

اليهود الفاسدة وأوقات الهوى ١ - ٥١٤

٤ - ٤٣٧

٣ - ٨٦ و ١٠٦ و ٥٦٥

مصارفه ١ - ٢٥٥٢ و ٢٩٥ - ٤ -

سوء الأحوال (مفصل) ٣ - ١١٦ -

١٢٥ و ١٧٩

البيع التجارية انظر بخارة

مع ملك العمر ٣ - ٢٦ و ٤ - ٣٢٣

توريثه ٤ - ٦٢٩

مع العينة (مفصل) ٣ - ١٢٨

اعتباره من العاقلة ٤ - ٣٩٩

الخباز والنقص والعيب والصمان وتعلق

حقه في الشععة ٣ - ٦٣٢

٣ - ١٣٣ و ٣ - ١٥١ -

٤ - ٤٧٥

١٦٩ و ١٨٩ -

مشر طهيرة ماء الأمان ١ - ٢٩

٣ - ١٩٥ -

الإحارة على حصر الشر ٤ - ٧٦

السارع في البيع (مفصل) ٣ - ٢٤٨ و ٤ -

الاحتصاص بحريم الشر ٤ - ٨٩ -

٢٦٨

٤ - ٣٤١

نمرة • انظر سهمة

نيسن البص المندر ١ - ٤٤

(ن)

نص الحنوان المذكي ٢ - ١٧٧

تأديب تأديب المفتاب على الإمام في

نيسن الأمان النص - صحتها

الأمان وأحد القود بلا إذن ونحوه

١ - ٦٩٢

انظر أمان قصاص وما ساسه

تأديب شهود الرور ٤ - ٢٩٦

تأديب المطاول على القاضي انظر

بيع موعده اوصية على عر مافع

٣ - ١٢

قصاء

أركانها وشروطه ٣ - ١٣ =

٤ - ٥٠٤

تأديب الروح

للمعتات في واحدة واحجام السع بعده

أحد العشور من الخالين ٢-٢٩٤ و٣١٨
= ٣٢١ و

تجهيز الميت انظر حائر

تحكيم : شروط الحكم ٤-١٩٨

التحكيم بين الزوجين ٢-٥١٣

التحكيم في الصيد في الحرم ٢-١١٢

حكم الحكم بالتعزير ٤-٢٠١

مطلان المحكمين وشاور المحكم سلطه

٤-٢٠٠

نكاح المحكمين انظر نكاح

نحية المسجد . ١-٤٠٥

نحيير : في الطلاق هو أن يحل

إشياء الطلاق ثلاثاً - صريحاً أو حكماً

حقاً لغيره ٢-٥٩٣

الخيار في المعاملات والنكاح انظر أمة

خياره نكاح -

خيار الإمام في الأسرى والمخاريق انظر

إمام وما يأسه

تحليل . هو إصال الماء للشرة بذلك

١-١٠٧

تحميس انظر حمس عائم

تدبير (باب) هو تعليق مكلف برشد

حق رفق على موبه ٤-٥٣١

أركانها ٤-٥٣١

إبطال التدبير ٤-٥٣٥ و٥٣٨

أحكام التدبير ٤-٥٣٤ و٥٣٨

تأديب الساف للصحة وآل البيت

٤-٤٤٤

وانظر تعزير تعليم رقيق شور

والذين وما يأسه

تأسوءاء : صومها ١-٦٩٢

تأويل : هو حمل اللفظ على خلاف

ظاهره موح ، فإن ظهر وجهه كان

تأويلاً قرئاً ، وإن حو دليله كان تأويلاً

بعيداً ١-٧١٠

تقليد : هو عدم إحسان التصرف في

المال

الحجر بسبه ٣-٣٨١

تدريج انظر هـ

تسوية : تسوية الأمة المروحة ٢-٤١٨-

تبيع . هو اس الفرة الذي يسعها

١-٥٩٧

تجارة : وهي التصرف بالبيع والشراء لتحصيل

الربح ٣-٦٨٢

الركاة فيها ١-٦٢٥ و٦٣٦

و٦٤٥

ركاة الشراء لأجل البيع ١-٦٣٠

بيع والربامح والحراف والصيغة العربيون والعنه

والمرابذة ٣-٣٥ و٤١= ١٢٨

شركة التحر ٣-٤٥٦

القراض انظر قراض

الإدارة والاحتكار انظر ذلك

سارع أهل السوق في الخلو ٣-٤٨٣

أثر العتق في التدبير	٥٢٧ - ٤	تسمية (أى تحديد) الأهل وحل العقد
ميراث المدتر	٧١٢ - ٤	ومحوه انظر ما يئاسه
تدليس ١ انظر عهد		تسريح التسريح بعد الصلاة
التدليس والعش	٢٢٥ - ٣	٤١٠ - ١
تراث ٢ إزالة الحامسة به	٨٥ - ١ -	وانظر بصوف دكر وما يئاسه
التيمم بالتراب ومحوه انظر رسم		تسليم تسليم العقود عليه انظر صمان
تراويح صلاتها جماعة	٤٠٤ - ١	عقد وما يئاسه
و ٤١٤		تصديق التصديق في بيع الآجال
تركة هي حق نقل السحري سب		والصرف والعرض ٥٢ - ٣ -
لمسححه بعد موت من كان له ذلك		تصريفة انظر عقد
٦١٦ - ٤		تصوف بحث الصوفية في الباطن وحسن
الحقوق المتعلقة بها	٦١٦ - ٤ -	السيرة
حقوق الدائنين في التركة انظر ديون		٧٢٩ - ٤
رهن وما يئاسه		الحقوق والرحاء وصلة الرحم وبر الوالدس
الرام الوارث عند مسح الإحارة	٥٠ - ٤	٧٣٩ - ٤
أحوال وقف قسم التركة	٧١٥ - ٤ -	الحقد والحسد والكفر وسوء الظن والعزم على
وانظر وارث موت وما يئاسه		الفواحش ٧٣٦ - ٤ =
تركية اليهود	٢٥٩ - ٤	التوبة ٧٣٧ - ٤
وانظر شهادة		الشكر ٧٢٩ - ٤
		الاستعمار والدعاء ٧٦٥ - ٤ =
		تلوة الأوراد ٢٤٣ - ١
		الرؤيا الصالحة ٧٧٢ - ٤
		تطويل الموائل ١ - ١٥ ، ٢٤٢ و ٧٢٣
		النذر للأولياء الصالحين ٢٦٣ - ٢
		الدوصى لزيارة الأولياء ٢٨ - ١
		كراماتهم ٢٢٣ - ١
		وانظر نهجد محمد نواهل وما يئاسه
تسمية السمية عند دخول الأماكر		
السمية في الدبح انظر دكاه		

تعريف شاهد الزور والمسئ في مجلس القضاء
٢٠٦ - ٤ =

حوار التعريف للمحكم
٢٠١ - ٤
وانظر بأديب

تعريف انظر آداب حائز

تعليق تعليق التعليق ٢ - ٥٩١
تعليق الرحمة والطلاق ٢ - ٥٧٦ و ٥٥٠
٦١٢ و

العلق في اليمين ٢ - ١٩٠ =
وانظر استثناء شرط وما يباينه

تعريف انظر بى

تعريف التعريف القزلى والفعل ٣ -
١٦٠ و ٤٣ - ٤

تعريف الراعى ٤ - ٤٥
وانظر عقد عرر عش
وما يباينه

تعليم حوار من المصحف بلا طهارة
للعلم ١ - ١٥٠

الإحارة على التعليم ٤ - ٧٥

عدم التعليم مع دهنه العمل ٤ - ٢٠٥

عدم أهل الاضطراب العلم ٤ - ٢٠٥
الآديب على العلم انظر صعر
وانظر علم

تعصيل الميت انظر حائز

تعليق المجلس العام هو هام دى

تصامى . الإنفاق على المحتاحين من
بيت المال ٢ - ٢٩٥

وحيث القيام بالمصالح الشرعية وانظر
للمرام عرض كفاية

الموالة من المسلمين وتناصحهم انظر
إسلام

التصامى في الديون انظر ديون صبا

تظهير . مؤزالة الحاسة ورمع الحذت
١ - ٢٤

وانظر طهارة

تعجير تعجر المدعى ٤ - ٢١٤
٢١٦ و

وانظر دعوى

تعجير المكاتب ٤ - ٥٥١

تعدي . هو عصب المصعة أو و
الحماية على بعض الذات أو كلها
بدون به الملك أو هو الصرف

في الشئ يعر إدن ربه دون قصد
ملكه ٣ - ٦٠٧

صبا المتعدى ٣ - ٦٠٨ =

وانظر حارة عصب

تعريف كيميته وطرقه ٤ - ٥٠٤

ما محرر في التعريف ٤ - ٢٠٦

التعريف في المسجد ٤ - ٢٠١

التعريف في المعصية ١ - ٧٢٤ و ٤ - ٥٠٣

التعريف في العصب ٣ - ٥٨٣

التعريف للأفصاف ٤ - ٢٠٠

١ - ١٨٢ و ٤٦٥

التلف سجاوى انظر حائجة

تلف مال الركاة بعد وجوبها ١ - ٦٣٥

و ٦٦٩

ما يحشى تلفه من اللقطة ٤ - ١٧٤

تلف الصباعة والمحمل في النقل انظر نقل

تمثال ٠ إعادته عن المختصر ١ -

٥٦٢

وانظر أصنام صورة

تمو ركاته انظر ركاة

تمليك الطلاق : هو أن يجعل لإنشاء

الطلاق حراً لغيره راجحاً في الثلاث

٢ - ٥٩٣

عليك الأموال انظر ملك

تعارف ٠ (أى الاحلاف ومما الدعوى

من طرفين)

السارح في البيع (فصل) ٣ - ٢٤٨

السارح في الإحارة ٤ - ٧٢ و ٤٨

السارح في الشركة (فصل) ٣ - ٤٧٨

السارح في الرهن ٣ - ٣٢١ و ٣٤٠ =

السارح في الركاة ٣ - ٥١٩ و ٥٢١

السارح في الهبة ٤ - ١٥٦

السارح في الكاح (فصل) والصدائق

والمنازع ٢ - ٣٨٩ و ٤٨٨ = ٤٩٦

السارح في الطلاق والحلع ٢ - ٥٣٣

السارح في المكاهة ٤ - ٥٥٤

السارح في الحمار ٣ - ٢٥٦

دين حل أحله على مدين ليس له ما يبي

٣ - ٣٤٦

التعليق الخاص هو حلع مال المدين

٣ - ٣٤٦

لغيره

انظر فلس

تمويص في الكاح انظر كاح

التمويص

تمويص في الطلاق بالحير أو المليك أو

٢ - ٥٩٣

الوكيل

وانظر طلاق

تكفين انظر حائز

تكليف هو طلب ماله كلفة - مالا

أو تركا - حرماً وغير حرم أو هو

الإلزام بما فيه كلفة ١ - ٢٦١

والمكلف هو البالغ العاقل ذكراً أو أنثى

١ - ١٦٠

وانظر أهلية حقوق رقيق سفيه عه

وما يباينه

تكليف عمر المسلمين بأصول الشريعة

١ - ٢٦١

وفروعها

اشتراط التكليف في الحايه ٤ - ٣٣١

تلف صمان التلف في العقود وغيرها

انظر صمان ٥ - ٣٣١

التلف كشرط في الحايه ٤ - ٣٣١

وحرب المفاسد إن أُلغى المكلف معصوماً

٤ - ٣٣٥

الخوف على النفس والمال من التلف

ما يبيحه التيمم	١٨٦ - ١	التارخ في الأجل	٥٣٣ - ٣
فرائضه وسنه ومساكناته ومكروهاته		التارخ في الطلاق والفساد	٢٥٦ - ٣
	١٩٢ - ١ =	التارخ في الشهادة	٣٠٩ - ٤
ما لا يجوز التمسك له	١٨٣ - ١	التارخ في اللقطة	١٦٨ و ١٦٦ - ٤
الحاجة للماء المبيحة للتيمم	١٨٠ - ١	التارخ في الخلوس في السوق	٤٨٣ - ٣
		انظر دعوى وما يباسه	

(ث)

لعان : قتله	٤٤٦ - ١	تحسين وتحسين : هو تصير الطاهر	
محرم ما يؤكل منه	١٨٣ - ٢	محسا	٢٤ - ١
		انظر طهارة	
ثغور * عمارتها	٢٩٥ - ٢	تحسين : لا يشتبه به الحلال	٦٨٥ - ١
نذر الرباط فيها	٢٥٣ - ٢	تفليذ : أحد الحق بالبد	٣١٠ - ٤
ثمر : بيعه قبل بدو صلاحه	٢٣٩ - ٣	تتجدد :	٢٤٣ و ٤٠٤ - ١
المداخلة وسع الثمار (فصل)	٢٢٦ - ٣ =	توريد * انظر سلم	
الركاة هي انظر ركاة		توبة : هي الذم والعزم على عدم العود	
قوب وتباب لإحارته	٤٠ - ٤		٧٣٨ - ٤
وانظر امرأة عورة عادات عمل		التوبة قبل الاستسقاء	٥٤٠ - ١
(حاطه) لباس نعة		أثر التوبة في حد السرقة	٤٨٩ - ٤

(ح)

حار * انظر حوار		أثرها في حد الحرانة	٤٩٧ و ٤٩٤ - ٤
حاموس ركابه انظر ركابه (الأنعام)		استنابة المرتد انظر ارتداد	
حامع هو الذي يقام فيه الجمعة		تولية : هي تصير المشرى ما اشراره لعبر	
سروطة	٥٠٠ - ١	بائعة بئمه	٢١٠ - ٣
حاهلية * ما وجد من دهن الحاهلية		حوارها في الطعام وعبره	٢١٠ - ٣
انظر ركاز		صمان الموكي	٢١٢ - ٣
حاه . الهة لدى الحاه	٢٩٣ - ٣	تيمم من يحور لهم التيمم	١٧٩ - ١

ملاحمة ملطاة مقلة موصحة	حائجة • هي ما لا يستطيع دفعه من أمر
٣٥٠ - ٤	سماوى أو حيش ٢٤٤ - ٣
٣٨٤ - ٤	ما يعتد منها ٢٤٤ - ٣
الشهادة فى الحراج / ٤ - ٢٦١ و ٢٦٨	حكم الخوائج = ٢٤١ - ٣
٢٧٠ و	أثرها فى الزكاة ٦١٨ - ١
١٩٨ - ٤	صانها فى العقود ٢٠٠ - ٣
حوارة احرة الحرار ١٨ - ٤	أثرها فى الإحارة ٦٩ و ٥٠ - ٤
حرارة الكنانى ١٥٩ - ٢	أثرها فى بيع الثمار والمساقاة ٢٤٦ - ٣
وانظر ركاة	الاحلاف منها ٢٤٦ - ٣
حريرة العرب عدم إقامة غير المسلم	حائجة • هي ما أخصى إلى الحرف أو
٣٠٩ - ٢	الطن من الحراج ٣٨٢ - ٤
عدم الإدنى لدى بالإحياء فيها ٩٤ - ٤	الحكومة فيها ٣٨٢ - ٤
حرية (فصل) هي مال يصرفه الإمام	حبيرة المسح عليها (فصل) ٢٠٢ - ١
على كفاف أو مشرك ذكر حر مكلف	حمد ميراث الحمد مع الأخوة (فصل)
قادر محالط يصبح ساؤه لم يعقه مسلم	١٣٩ - ٤
لا استقراره أما يعبر الحمار واليس	عدم صحة اعصار الحد ١٥١ - ٤
٣٠٨ - ٢	شهادة الحد على ولد ولده ٢٤٤ - ٤
٣٠٨ و ٢٩٦ - ٢	سرقة الحد مال ولد ولده ٤٧٥ - ٤
قدرها على الصوى والصلحى ٣١٠ - ٢	عدم استحقاق الحد لأثم اسعفاء العصاص
سقوط الحرية بالإسلام ٣١٢ - ٢	٣٥٨ - ٤
وانظر أهل الدمة دمة	
حماالة (فصل) هي الترام أهل الإحارة	حسام انظر مرص
عوصاء لميم لتحصل أمر بالتام ، إلا أن	حدعة هي الإبل التي أوف أربع سن
يمه غيره ٧٩ - ٤	إلى خمس ٥٩٥ - ١
ركها وشرطها ولزومها ٨١ - ٤	حراج أنواعها انظر آمه ناصمه
ما محور فيه الحماالة ٨٤ - ٤	حائجة حارصه دامه سمحاق
الحماله الفاسدة ٨٥ و ٨١ - ٤	

- الصمان عمل ٤٤٢-٣
مسائل تشبه الجمالة في الإحارة ٧٤-٤
احتجاج الجمالة بإحارة أوبع وصرف
١٧-٤ و ٥٣-٣
الجمالة في المساعة ٣٢٣-٢
- حروف هو حروح الحرة حالية من
أزدم المرح ٢١٣-١ =
- حكيد : حلد الراني غير المحص
٤٥٦-٤
- وانظر ناديب تحرير
- جماعة (فصل) حكمها ٤٢٤-١
إدراك الجماعة وصلاة المسوق ٤٢٦-١
٤٥٨ و
آداب إمامها ٤٤٥-١ =
النية والمساواة والمناعة ٤٤٩-١
٤٥١ و
تأخير الصلاة انظاراً لها ٢٢٩-١
كراهية الجماعة في الطهر يوم الجمعة
٥٠٨-١
- جمع الصلاة أساب الجمع
٤٨٧-١
النية في الجمع ٤٥٠-١
- جمعة (فصل) حكمها ٤٩٣-١
شروط وجوبها وصحتها وسبها وسدونها
٥٠٢ و ٤٩٥-١ =
ما محور في الجمعة وما يكره ٥٠٩-١
- الأعداد المسقط للجمعة ٥١٤-١
شروط الجامع الذي تقام فيه ٥١٠-١
عدم التيمم للجمعة ١٨٣-١
السع وقت الجمعة ١٠٦-٣ و ٥١٤-١
محريم العمل وقت حطة الجمعة
٢٤١-١
- وانظر حطة
- حاة - وصوه الحب عد البرم
١٧٥-١ =
- ما مجمع الحاة ١٧٦-١
تقدير وقت الطهر عند العذر ٢٣٥-١
- تمم الحب ١٧٧-١
أذان الحب ٢٥٢-١
ملازمة الحب في صلاة ٣٥٩-١
نقطة لإزاله حادة الروحة ٧٣٢-٢
وانظر غسل
- حائز (فصل) غسل الميت ٥٤٢-١
٥٤٤ و
تكمين الميت ٥٤٩-١
احتصار الميت ٥٦١-١ =
تشيع الميت ٥٥٢-١
صلاة الحارة ١٨٣-١ و ٥٤٣ و ٥٥٣ =
٥٧١ و
الدمر والعروالسق واللحد ٥٥٨-١ =
٥٧٧ و ٥٦٣ و
آداب العراء ٥٦٠-١
الصدقة على الميت ٥٨٠-١
قراءة القرآن على الصور ٥٦٨-١

- ٧-٢
 الخحر بسب الحصون ٣-٣٨١ =
 نقص الحصون للوصوة ١-١٤٢
 تأخير الصلاة بسب الحصون ١-٢٣٣
 أذان الحصون ١-٢٥٢
 إمامة المحصور ١-٤٣٤
 فتح المحصور ٢-٦ =
 صوم المحصور ١-٦٨٢ و ١-٧٠١
 ركاة المحصور ١-٥٨٩ و ١-٦٢١
 دبیحة المحصور ٢-١٧٠
 حصانة المحصور ٢-٧٥٥ و ١-٧٥٨
 قتال المحصور وحقه فی العسمة ٢-٢٧٥
 و ٢٩٨
 عقد المحصور وهبه ووصیة ٤-٧
 و ١٤٠ و ٥٨٠
 تدبیر المحصور ٤-٥٣١
 شهادة المحصور ٤-٢٣٩ و ١-٢٩١
 حانة المحصور ٣-٣٨١ و ٣-٣٨٧ و ٤-
 ٣٣١ و ٣٦٠ و ٤٠٠ و ٤٦٢ و ٤٩٩
 الحماية على المحصور ٤-٤٠٦ و ٤-٤٨٤
 الحماية المؤدية للحصون ٤-٣٨٤
 حصین وقف البركة للحمل ٤-٧١٦
 الوصية للحسن ٤-٥٨١
 الحمايه على الحسن ٤-٣٧٧ و ٤-٤٠٧
 عدم تعمیل السقط والصلاه علیه
 ١-٥٤٢ و ٥٧٤
 تدبیر الخامل ومكاسها ٤-٥٣٣
 و ٥٤٥
 بلعه السالك - راجع

- الإحارة على حمل الميت ودمه ٤-١٠ =
 وانظر قمر
 حماية (باب) هي إلتلاف مكلف - غير
 حرى - معصوما بإسلام أو أمان -
 ما يوجب القصاص ٤-٣٣١
 شرط الحماية (العمد والعدوان) ٤-٣٣١
 و ٣٣٨
 الحماية بالقتل انظر قبل فصاح
 الحمايه فيما دون النفس انظر حراج
 دنة
 تعدد المباشر ٤-٣٤٩
 الدفاع الشرعى انظر دفاع شرعى
 حماية النافع على الكامل ٤-٣٣٢
 و ٣٤٨
 حانة السكراد ، والصغير والرق ،
 والمحصور وغيرهم انظر كلاً
 الحمايه على غير المعصوم، والمرتد، والحرى،
 والدمى ، والمجاهد ، والمستأمن انظر
 عصمة وإسلام وما ساءه
 العفو عن الحماية انظر قصاص دنة
 حى * الاستعاذه منهم عند دخول الخلاء
 ١-٨٩
 بحاسة ميتهم ١-٤٩
 سكانهم المحصور ١-٩١
 تعليق الطلاق على مشيئتهم ٢-٥٨٠ =
 حصون المحصور حولها مطعما هو من
 لانهم الخطاط ولا يحسن الخواب ،
 أو هو من لا يرجى إعادته أو لا

٣ - ٤٨٥ =

٣ - ٤٨٨ ما يندب للحار

٣ - ٦٣٣ عدم أحدا نار بالشعنة

١ - ٤٩٢ صلاة حار المسحد

٤ - ٧٤٧ لإكرام الحار

حيثن : انظر حائجة جهاد عيمة
قال

(ح)

٤ - ٤٤ حارس صباه

حامل انظر حسن حمل ناس

حارصة . هي الحرح الذي يشق الخلد
٤ - ٣٥٠

حائض انظر حيض

حسن انظر وقف

حسن العين حسن العين المسعة استماء
للحسن

حسن العين المؤخرة
حار المكزي إذا حسنت عنه العين
الره لا يحسن

حسن (الإيداع في السحن) العبر
بالحسن
٤ - ٥٠٤

وانظر بعبر

حسن الرأي ٤ - ٤٥٨

الظر في دعاوى المحوسس ٤ - ٢٠٣

٢ - ١٧٧ حنين البهجة دكانه

٣ - ١٠٥ بيه

جهاد (باب) هو قتال مسلم كافراً

غير دى عهد لإعلاء كلمه الله تعالى

أو حصوره أو دحو له أرضه ٢ - ٢٦٧

حكمه ووصله ٢ - ٢٦٧

وحوب القيام به كل سنة ٢ - ٢٦٧ =

و٢٧٢

استئذان الأثمه ٢ - ٢٧٤

ما يجوز من القتال ٢ - ٢٧٧

صلاة الخوف والالتحام انظر صلاة

قال الممتنع من الركاة انظر اريداد

قال العاة والخواارج انظر عى

قتال المحاربين انظر حراسة

الاتفاق على الجهاد ١ - ٢٦٣ و٢ - ٢٩٥

الدر للرباط والجهاد ٢ - ٢٥٣ و٢٧٤

وانظر إ اسرى أمان دمة صلح

عسمة قتال

حهار : التارح في حهار الروحة

٢ - ٤٩٦

وانظر عادات نكاح

جهالة مع المجهول ٣ - ٣٠ و٢٦٣

الجهالة في الدالم ٣ - ٢٧٧

الجهالة في الره ٣ - ٣٠٥

الجهالة في الإحاره

وانظر عمد (محله)

حوار ما بعبر من أصرار الحوار

المحجور عليهم وتصرفاتهم ومن يقوم عليهم

٣ - ٣٨٤ =

٣٨ = الصرف قبل المحجور

الوقف على المحجور ٤ - ١١٧ و ١٤٠

أثر المحجور في الشهادة ٤ - ٢٤٠

المحجور على المرأة والمرص أنظر كلام

حدائق : هي ولصة تقام لتعلم الصبي

انظر ولائم

حدث هو الخارج المعتاد من المخرج

المعادى في الصحة ١ - ١٣٦

ما يجمع الحدث الأصغر والحدث الأكبر

١ - ٢٧ =

وانظر حانه غسل طهارة

وصوه

حد • حد الزاني ٤ - ٤٥٥

حد القذف ٤ - ٤٦٤ =

حد الشرب ٤ - ٥٠١

حد الخمر ٤ - ٤٩٣

حد السرقة ٤ - ٤٧٠

حد القتل انظر فصا

حد تارك الصلاة ١ - ٢٣٨

عدم حوار الحد المسجد ١ - ٢٠١

تدخل الحدود ٤ - ٤٨٩

إمامة المخلود ١ - ٤٤٥

حواصة : هي قطع الطريق لمنع السلوك

او أحد مال مجرم على وجه سدر معه

١ - ٦٨٦

الحكيم في دعوى الحبس ٤ - ١٩٩

المعجور في دعوى الحبس ٤ - ٢١٧

حجوب انظر ربا ركاة طعام

قطاني وما يباسه

حجامة • انظر احمام

حجاف هو مبع من قام به نسب الإرث

كلية أو من أوفر خطه ٤ - ٦٤٩

انظر موازيت

حج (باب) حكمه ٢ - ٤

أركانها وشروطه ٢٢ - ١٦٧ و =

البية في الحج ١ - ٢٥٧ و ٢٥٠

فوات الحج والإحصار (فصل)

٢ - ١٣٠ =

سقوط الحج بالردة ٤ - ٤٤٠

الإحارة على الحج ٢ - ١٥ = ١٥ و ٤٠ =

مع المجلس من حجة الضرورة (بالصاد)

٣ - ٣٤٨

جمع الصلاة في الحج ١ - ٤٨٧ =

نذر المشي إلى الحج ٢ - ٢٥٥

الشهادة بوقعة عرفه ٤ - ٢٣٨

شهادة المساهل في الحج ٤ - ٢٥٧

حجور (باب) هو صدحكمية توجب

مع موصوفها من تصد بصرفه في الزائد

على قوته أو ترعه بماله ٣ - ٣٨١

أسمائه ٣ - ٣٨١

الموت أو عذبه للعقل	٤٩١ - ٤	انظر سرقة
حيار الإمام في المحارب	٤٩٤ - ٤	حرفة • انظر عمل فرص كماية
صرب المحارب قبل بعه	٤٩٥ - ٤	
صلبه وترقيع الخد عليه	٤٩٢ - ٤	حرم • دخول الذي الحرم وإقامته فيه
استرداد ما سبه من أوائل	٤٩٧ - ٤	انظر حربه العرب مكة
عدم حوار تأمين المحارب	٤٩٧ - ٤	دخول الخاني في الحرم
الشهادة في الحرة	٢٧١ - ٤	٣٦٤ - ٤
حد المحارب	٤٩٣ - ٤	محرم مكة والمدة انظر مدينة
سقوط حد الحرة	٤٩٧ - ٤ =	الإحرام في الحاح انظر لإحرام حج
حرام وحب الكف عه ،	٧٣٥ - ٤	وانظر مكة
وانظر حر حرير وما يباسه		حروزي : هومن يكون من الحوارح
حرفي واه انظر جهاد		سنة إلى حرواء قرية في العراق
أمانه ودينه انظر أمان		حرير تحريم استعمال بالذكر المكلف
عدم عصمة بعه	١٨١ - ١	له
إسلامه ٢ - ٢٩١ و ٣٠٧ و ٣٢١ و ٤٢١		٦٢٥٩ - ١
معاملاته ٢ - ٢٩١ و ٣٠٤ و ٤١٦		التستر بالحرير في الصلاة
و ١٤٠		٢٨٤ - ١
ولده وروحه وعنده ٢ - ٣٠٠ - ٤٢١		عدم الترام كسوة الروحة نه
و ١٠١ - ٣		٧٣٣ - ٢
حايه والحياء عليه ٤ - ٣٣١ و ٣٣٣		تحليل استعمال المرأة له
و ٤٤٩		٦ - ٢١
أحد العشور منهم ٢ - ٢٩٤ و ٣٢١		حريم حرم البلد والدار والشجر والنثر
حوت ركانه ١ - ٦٠٨		٨٨ - ٤
حرج • انظر رخصه		حرية انظر حقوق الإنسان رضى
حور هو ما لا بعد الواضع فيه مصعبا		حساب انظر علم موارد
عفا ٤ - ٤٧٧		حسب • هو الأخلاق الكرمه كالعلم
		والعلم والكرم
		٣٦١ - ٢
		حسنة وحب الادر بالمعروف والنهى
		٧٣٤ - ٤
		ع المك

- القيام بالحسنة فرض كفاية ٢-٢٧٣
الحضور عن عائذ بالتحكمة ٤-٢٣٥
- حقوق الإنسان :**
العصمة المترتبة على الإسلام وعصمة ١-٤٧
الدى ٢-١٨٧
الحق فى رفع الدعوى ٤-٢٨٦
المساواة أمام القضاء ٤-٢٠٥
وانظر إسلام (عصمته) تلف حيايه دى
كافر وما يباسه
- حقوق . حقوق الدائين انظر ديون**
الحقوق المتعلقة بالتركة انظر تركة
مالايجور الحكيم فيه ٤-١٩٩
مع الحقوق الماربع عليها ٣-٩٢
حق الارباع انظر حرير
وانظر ما يباسه
- حكم** اتر الحكم القصائى ٤-٢٢١
حجة الحكم ٤-٢٢٠
صدور الحكم بشهادة كاديه ٤-٢٩٥
مخالفة الحكم للإجماع ٤-٢٢٤
- حكومة** هى مال يحكم به العاصى بعد
تقدير الذات المحي عليها سائلة وعصمة
٤-٢٤٨
- الحكومة فى الجراح الى لافصاص ٤-٣٨١
مها
- حلف** انظر إيلاء عهد
- حلى :** ركانتها ١-٦٢١ و٦٢٤
احازنها ٤-٣٣
- حصى** حروح الحصى من الدر ١-١٣٨
حصافة : هى الهمام بشأن الصيرى يومه
ويقطعه إلى بلوغ الذكر ودحول الأثنى
٢-٧٥٥
- شرطها ٢-٧٥٨
صفة الخاصة ٢-٧٦٤
- حصر :** هى الإقامة وصد السمر
مايجب على الحصرى من الدية انظر ديه
عدم الناصرين أهل الحصر وأهل البادية
٤-٤٠٢
- تعاملهم مع الأعرب انظر أعرب
- حقيقة .** هى الإبل الى أوف ثلاث
سن ١-٥٩٥
- حق الله .** المادة إلى الدع فيه
٤-٢٤٧
- تقديم حق الله على حق العبدى القصاص
٤-٣٦٤

مدة وضع اليد المكسبة ٤ - ٣٣٠ =
٣٧٢

الحجارة غير المكسبة ٤ - ٣٧٣

أثر التصرف في ملك الغير ٤ - ٣٧٣
تصرف وأصح اليد بالخدم والساء وبوجهما

٤ - ٣١٩

الاختلاف في حجارة الرهن ٣ - ٣٢١

مصاها في قصص الهبة ٤ - ١٤٦

عودة الوقف لحجارة الواقع ٤ - ١٠٧

الشهادة في الحجارة ٤ - ٢٧٧ و ٣٠٧
وانظر عصب ملك وما يباسه

حيص (فصل) هو لعبة السيلان وشرعا
دم أو صخرة أو كدرة حرج نفسه من قتل
من تحمل عادة ١ - ٢٠٧

أنواعه وأقله وأكثره ١ - ٢٠٨ =

أصاره في العادة والعدة ١ - ٢٠٨

و ٢٣٣

ما يحميه الحصص ١ - ٢١٥ و ٢٣٣

و ٥٦٢ و ٧٠١

القطع واللميق ١ - ٢١٢ =

عادات الطهر ١ - ٢١٣

وانظر حروف قصة

إحارة الخائص ٣ - ١١

الشهادة في الحيص ٤ - ٢٧١

حجيل الحيل في الركاه (الفرار) ١ - ٦٠٠

الحيل في الكاح المحلل ٢ - ٤١٣

حية انظر تعان

حيوان طهاره وما يحرج منه أو نحاسه

حمار : عد حوار أكله ٢ - ١٧٧

حمال : انظر نقل

حمالة انظر كماله

حمام : إحارته ٤ - ٦٣

السرقة منه ٤ - ٤٨٢

حمل : لإفطار الحامل ١ - ٧٢٠

أقصى مدة الحمل ٢ - ٦٨١

عدة الحامل وبقيتها ٢ - ٦٧١ =
و ٧٤٠ =

وقف قسم التركة للحمل ٤ - ٧١٦

ظهور الحمل على غير المروحة ٤ - ٤٥٤

حجيل : انظر كميل

حصى : حصى الإمام الأرض ٤ - ٩٢

حشم : هي الألوان المطلية بالراحح الأحمر

أو الأصفر أو غيرها من كل ما، دهن

براح ملون ٢ - ١٨٧

حبوط : هو الطيب من أى نوع، ويعطى

على ما يحبط به الميت ١ - ٥٥١

حوالة (باب) هي صرف دس عن

دعة المدين بمثله إلى دعة أخرى تقرأ

بها الأولى ٣ - ٤٢٣

حجارة : هي وضع اليد على الشيء

والاستلاء عنه ٤ - ٣١٩ =

- ١ - ٤٣ = ٧٨ و ٧٥ تقديم الهدايا للمحطوة ٢ - ٤٥٥
- ١ - ٤٤ ما تكون ميته طاهرة ١ - ٤٤
- ١ - ٢٦٨ الصلاة في المراص والمعاظ ١ - ٢٦٨
- ١ - ١٨٠ حفظ الحيوان المحترم ١ - ١٨٠
- ١ - ٢٥٤٦ وما يحرم أكله ١ - ٢٥٤٦
- ١٨٣ - ٤ - ٧٧١ دمه انظر دكاة
- احارته انظر نقل
- ٤ - ٢٤٠ اللعب بالخيران والطيور
- ٤ - ١٦٥ الحيارة المكسة للحيوان والنقاطه
- ١٧٧ و ٣٢٢
- ٤ - ٥٠٧ صمان ما يلفه الخيران
- ٤ - ٣٤١ استعماله في الحاية
- (ح)
- خطأ . رفعه عن الأمة ١ - ٧١٠
- وانظر صمان (مستولة)
- حطئة . شروط حطئة الخمعة وسها
- ١ - ٤٩٩ =
- ١ - ٥٣٠ حطئة العيدين
- ١ - ٢٤١ صلاة العمل أثناء الحطئة
- ٢ - ٣٣٨ حطئة عقد النكاح
- حطئة : هي لباس نكاح المرأة
- ما يباح وما يحرم منها ٢ - ٣٤٧ =
- ٣٤٨ و
- ٢ - ٣٤٠ مدوناتها
- ٢ - ٤٨٢ كتم العيوب
- ١ - ٤٣ حلوة . هو أن يشتري عينا موقوفة، بحيث يوقفها ، فإذا لم يوقفها ملكها ٤ - ٩٩
- حليقة : انظر إمامة
- ١ - ٤٦ حمر : محاسنها
- ٢ - ١٨٧ تحرعها
- ١ - ٧٠ ثياب السكير وفراشه
- ٢ - ١٨٤ الإكراه عليها وتناولها للصورة
- ٤٩٩ و ٤ - ٥٠٢
- التعامل عليها وندمها صداها ومزقتها
- ٢ - ٤٣٠ و ٤ - ٤٧٤
- ٢ - ٤٢٠ علم حرمان الروحه الكتابية منها
- ٤ - ٤٩٩ حد الشارب
- حس . انظر حسة في
- ١ - ٦٥٣ تحمس الزكار
- ٤ - ٧٢٥ حش : الرجح فيه
- ١ - ٤٣٣ إمامه
- ٢ - ٣٧٣ بطلان نكاحه
- ٢ - ١٦٠ دكاه
- ٤ - ٤٦٣ فده
- ٤ - ٧١٨ ميراثه
- ١ - ٤٣ حويرو طهارة عيه

- أكله للصرورة ١٨٤ - ٢ حيار النقص أو العيب ١٥٢ - ٣
- عدم مع الروحة الكتابية مه ٤٢٠ - ٢ وانظر عيب
- دفعه صداقاً والتعامل عليه وسرقته ٤٣٠ - ٢ حيار الرؤية ٤٣ - ٣
- ٤٧٤ - ٤ حيار سب فوات المسع ١٦٨ - ٣
- حوارج : انظر نى حيار إذا تعلق المبيع بالغير ١٥٢ - ٣
- حوف : صلاه الحوف (فصل) حيار فى الكاح ٤٨٢ و ٤٦٩ - ٢
- ٥١٧ - ١ حيار الرقعة إذا عثقت (فصل) ٤٨٤ - ٢
- حكم صلاة الحوف وكيفيةها ٥١٧ - ١ حيار الإمام فى الأسير والمحارب انظر
- البى فى صلاة الحوف ٤٤٩ - ١ أسرى حرارة
- العروات التى صلى فيها التى صلاة الحوف ٥١٧ - ١ حيار فى البيع انظر بيع
- ٣٠١ - ١ الحوف فى الصلاة من خطر ان حيار فى مسح الإحارة ٥٢ - ٤
- عدم استئصال القلبه عند عدم الأمن حيار فى السلم ٢٦٥ - ٣
- ٢٩٣ - ١ الحوف على النفس والمال حيار فى سمة المرافاة ٦٦٣ - ٣
- وانظر حيار فى الدائن والوارث ١٤٥ - ٣
- حيار (١) اسماه حيار السارح فى الحيار ٢٥٦ - ٣
- الروى أو الحمار الشرطى وهو للطر الشهادة فى الحيار ٢٦٨ - ٤
- والتأمل فى إتمام البيع ١٣٣ - ٣ حياطة • انظر عمل
- ما يمسد حيار الروى ١٣٨ - ٣ حبل : أنواعها وسهمها فى العام
- انقطاع حيار الروى ١٤٠ - ٣ ٣٠٠ - ٢
- رمى حيار الروى وصانه ١٤٦ - ٣ أكلاها ١٨٥ - ٢
- حيار النقيصة هو ما كان موجه وجود وانظر مردون رهيص عام
- نقص فى المبيع من عيب أو استحقاق حارجى • انظر فرق
- ١٣٣ - ٣ حمت : هو عيب المحاسة والخس
- اسم حيار النقيصة ١٥١ - ٣ جمع حيث
- حيار السرط ١٥١ - ٣ أى ذكرور الشياطين والحائت جمع
- حبة وهى أنثى الشياطين ٢٧ - ١
- ٩٠

دار الإسلام : الأمان للحول دار الإسلام

انظر أمان

قسمة العائم بها انظر صيغة

روحة المفقودين دار الإسلام (مصل) ٢-٦٩٣

دار الحرب : دخول المسلمين بها

انظر أمان

عدم السعر بالمرأه والفران بها

٢-٢٧٩

التعامل في دار الحرب ٢-٣٠٤

انظر حرى

دامية • هى الخروج الى تصعب الحلد

حتى يرشح منه الدم بلا شق له

٤-٣٥٠

القصاص بها ٤-٣٥٠

دائن انظر ديون

دبر مع الوطء في الدبر ٢-٣٤١

و ٤-٤٤٨ - ٤٥١

عقوبة الوطء في الدبر ٤-٤٤٨

عدم نقص الوصوه عنه ١-١٤٥

دخان (سحابر) إناحه ١-٤٦

إفساده للصوم ١-٧٠٠

دوهم • بكاح الدرهم هو ما قل

من الصداق السرى وامسح الروح عن

إمامه ٢-٣٩٠

دعوى

المدعى هو من يحد من أصل أو مهور

دخان : حكمه ٢-١٥١

ما يقام من طعام بمناسته (الإعذار)

٢-٤٩٩

دخول • الجمع سه وبن الزكاة

١-٦٠٩

إيداعه بيت المال ٢-٢٩٤

دخول الوفيق هو ما يقاطعه السيد

على رفقته

دخول • هو طعام يقام للناس

دخول انظر أحرس

دخول (مصل) هو دهاب صوه الفمر

١-٥٣٢ =

صلاه

وانظر كسوف

دابة انظر حيوان

دار : مدة إجازتها ٤-١٠-٢٩

و ٦٠

دخول بعض الدار المؤجرة ٤-٣٦

إحارة الدار العائنه ٤-٥٩

إصلاح الدار المؤجرة ٤-٧٠

مايجوز في إحارة الدار ٤-٦٣

مسح إحارة الدار ٤-٤٩

إحارة الدار المؤجرة ٤-١٢٥

احتصاص الدار حررها ٤-٨٨ و

٩٠

- بالكلام ٢٠٨ - ٤
المدعى عليه هو من ترحح قوله بمعهود
أو أصل ٢١١ - ٤
احتصاص محكمة المدعى عليه
٢٣٤ - ٤
تراجع غير المسلمين إلسا ٤٢٣ - ٢
و ٧١٥ - ٤
أهلية رفع الدعوى ٢٨٦ - ٤
حروح المرأة للدعى ٢٠٤ - ٤ و ٣١٥
أحرار المدعى بطر الدعوى انظر قضاء
اعداد المدعى وتحريره ٢١٤ - ٤
أحرار القرعة فيها ٢٠٩ - ٤
تسجل أحرارها والحكم بها
٢٨٨ - ٤
دفاع قرضى : دفع المعتدى ٤ -
٥٠٦
قتل النائه إذا حاورها ٥٩٢ - ٢
قتل المورث دفاعا ٧١٣ - ٤
دفع : انظر حائر
ذلك : هو إمرار اليد على العصور ولو بعد
صب الماء قبل حوافه ١١٠ - ١
دمل : بحاسة ما سال منه ٧٧ - ١
دم : بحاسته ٧٤ - ١
عسل ما تماحش منه ٧٩ - ١
وانظر رعايف
- دولة : انظر إمام بيت المال ركاة
وما يباسه
دواب : انظر حيوان
دواء : عدم اعساره طعاماً ربويا
٨٠ - ٣
دود : أثر حروحه فى الوصوه
١٣٨ - ١
دين - نظر ديون
ديمار : إحارة الدناير للرية ١١ - ٤
ديون : تعلق الديون بالتركة ٦١٧ - ٤
حقوق الدائن فى حالة الإفلاس
انظر ححر طلس
المماطلة فى الديون ٢٥٦ - ٤
حقوق الدائن فى رد تصرف المدس
٥٣٩ و ٥١٤ - ٤
عزم العزم ٣٠٣ - ٤
الشروط فى الديون انظر شرط
توثق الديون بالرهن والكفالة انظر
رهن ضمان كفالة وما يباسه
توثق الديون باليمن ٢٤٢ - ٢ و ٥٨٦
نصام المدس انظر كمانه (مكانة)
نصام المحارس ٤٩٦ - ٤
إمات سق الدس على البصرف ٤ -
١١٧ و ٢٧٠
الساح فى الاحل وسقوطه والسباده منه
انظر أحل ؛

وانظر حراج حاية عاقلة قسامة
قصاص

(٥)

دبح : هو قطع بمير مسلم أو كنان جميع
الحلقوم أو الودحين من المقدم محمد
بلا رفع قبل الهام بيه ٢ - ١٥٤
مايدبح من الحيوان ٢ - ١٧١
مدونات الدبح ومكروهاته ٢ - ١٧٢
الدبح بالطمر والس ٢ - ١٧٨ وانظر
ركاة

دواغ هو حره من ألعين أو ثلاثة آلاف
ومسماته من المبل

ذرائع : سد الذرائع ١ - ٦١ و ٣ -
٤٩

ذكاة (باب) هي السب الموصل لحل
٢ - ١٥٣
طرق الذكاه انظر دبح صيد عقر -
٢ - ١٧٤ ماتعمل فيه الذكاة
١٧٧ و ١٧٩

ما يموت به ذو النفس عبر السائلة

٢ - ١٧٠

السمية في طرق الذكاة ٢ - ١٦٣ و ١٧٠

ذكاه الأواند انظر آند

ذكاة الكنان ٢ - ١٥٨

ذكاه الحني والفاسق والحصى والحنون

٢ - ١٦٠ و ١٧٠

انتقال الديون بالبيع ٣ - ٩٢ و ٩٥ -
٩٧ =

انتقال الديون بالخوالة انظر حواله

انقصاء الديون بالإبراء ٤ - ١٤٢ و ٣٣٥ =

انقصاء الديون بالوفاء ٢ - ٢٤٢

الإكراه الدني للوفاء ٣ - ٣٦٨ و ٣٧٠

انقصاء الديون بالهبة ٤ - ١٤٢

انقصاء الديون بالمقاصة (فصل)

٣ - ٢٩٧

انقصاء الديون بالمدة ٤ - ٣٢٤

إعطاء المدين من ست المال ١ - ٦٦١ و ٢ -

٢٩٥

العقل عن المدين ٤ - ٤٠٠

وانظر تركة فليس عقد ملك

وما يباسه

دية • مقدارها في النادية والحصر

٤ - ٣٧٢ و ٣٧٥

الدية في الخطأ ٤ - ٣٤٠ ، ٣٧٢

العمو والامساع عن دفع الدية ٤ - ٣٣٦

دية الرقت والأثني والحنين وهير المسلم

٤ - ٣٧٦ =

الحكومة فيما لاقصاص فيه ٤ - ٣٨١ =

الدية عند ترك تخليص النفس ٢ - ١٦٩

الدية عند دفع الإصدا ٤ - ٥٠٦

الدية على شاهد الرور ٤ - ٢٩٦

تعدد الدية بعدد الحياه ٤ - ٣٩٣

٤ - ٣٣٦

الإبراء منها

٤ - ٧١٣

عدم تورثها العائل

وانظر ربا

١٦٨-٢

صمان من لم يذك

١٨-٤

أحر الدبح والسلب

دوميس : سائلة أو غير سائلة أى ماله دم

وما ليس له طهارته ٤٠-١

وانظر دكة

ذكر : ذكر الرجل انظر مرج

ذكر : هو الوثيقة اعتبار الذكر مال

٥٣٧-٣

(ر)

واحي . قصره الصلاة ٤٧٩-١

دكاته عند الصرورة ١٦٨-٢

إحارته ٣٧-٤

صمانه ٤٨-٤

ذكر . السبيح بعد الصلاة ٤١٠-١

عدم حوارى محل الحلاء ٩٢-١

وانظر الله بصوف

دمة . (الدمة الماله) انظر

أهلية ديون وما يسه

راكة : هى المرأة المخطونة لمن سطره

(ركة لوعده) ٣٤٢-٢

دمة : (عند الدمة) عريتها

انظر حرية

عقدها وأحكامها ٣٠٨-٢ و ٣١٥-

دفع العشر ٢٩٤-٢

ما يوجب تأريضهم ٦٥١-١

دفع الدمة ٣١٦-٢

وانظر أهل الدمة حرية كمار

ربا ربا الفصل هورياة ولو ماحرة

(يبدأ بيد) إن ائحد الحس أو كان

طعاماً ربويا ٤٧-٣

وربا الساء يكون بالتأخير مطلقاً أو

احتلف كان ربويا أولاً ٤٨-٣

محرم ربا الفصل وربا الساء ٤٧-٣ =

مع العرص إذا حرصعاً ٢٩٥-٣

مع الحعل إذا كان قصة أو دهماً ٤-

٨٥

دوران الفصل ٦٩-٣

حكم بطلان المعاملة للربا ٤٧-٣

علق ربا الفصل وربا الساء ٧٢-٣ و ٧٣

الطعام الربوى وعد الربويات ٧٤-٣

ذهب : استعماله ٥٩-١

آية الذهب والفضة ٦١-١

المناذلة والصرف من الذهب والفضة

٦٣ و ٤٨-٣

بيع الخلى بالذهب والفضة ٦١-٣

إحارة الخلى والدناير ١١ و ٣٣

الحعالة بالذهب أو الفضة ٨٥-٤

أحرة الصانع ومرايه ٥٥-٣

مع شبة لسد الدوايح	٧٣ - ٣	الرحضة في جمع الصلاة (فصل)
شبهته في الصرف	٤٨ - ٣ =	٤٨٧ - ١
شبهته في السلم	٢٦٦ - ٣	تأخير الصلاة للوقت الضروري ١ -
رباط : بدنه	٢٥٣ - ٢	٢٢١ و ٢٣٣ و ٢٣٦ =
الوقف عليه	١١٨ و ١٠٢ - ٤	إعتبار المعدور طاهراً ١ - ٢٣١
ريح : هو ماراد من مشترى للسحابة	٦٢٦ - ١	الرحضة في التيمم انظر تيمم
بيعه	٦٢٦ - ١	الرحضة في الجماعة والأعداد المسقط لها
ركاته	٦٢٦ - ١	انظر >
ركاه ، ربح العامل من مال القراض	٦٤٥ - ١	الرحضة في السعر انظر سعر)
		الرحضة في السلم انظر سلم
		ردة : انظر ارداد
رقيق * هو انسداد مسلك الذكر في المرح		وشوة تعريمها ٤ - ١٩٢
سليم أو عظم - بحيث لا يمكن حجاج		تقديمها للمأوى ودى الحياه انظر همة
المرأة	٤٧٠ - ٢	رصاص لاركاه ١ - ٦٢٢
رحم . صوم	٦٩٢ - ١	رصاص : أحكام الرصاص (باب)
رحمة (فصل) هو عود الروح المطلقه		٧١٩ - ٢
غير النائة للعصمة فلا تحدد عقد		الرصاص الموجب للتحريم ٢ - ٧١٩ =
	٦٠٤ - ٢	فسح الكاح بالرصاص ٢ - ٧٢٥ =
شروطها	٦٠٤ - ٢	تعلق دعوى التعريق للرصاص بحق الله
السهم فيها	٦٠٦ - ٢	٢٤٩ - ٤
نقعة الروح الرحمة وعدتها ٢ - ٦١٤ =		نقعة الإرصاع ٢ - ٧٥٤
عدم حوار الأهل فيها	٦١٢ - ٢	إفطار الحامل والمرضع ١ - ٧٢٠
المرحل في الرحمة	٦٠٦ - ٢	رصاص : هو مال موكول بعدد له للإمام عمله
رحم حد الزاني رحماً	٤٥٥ - ٤	الخميس كالعمل ٢ - ٢٩٩
رحضة كل رحضة حارت في الحصر		رطل * انظر مكاسل
محور في السعر مطلقاً	١٥٣ - ١	رعاف أثره في الصلاة ١ - ٢٦٩ =

مواقته سيدته ٤ - ٤٥٠

مع الرقيق الحافى من التركة ٤ - ٦١٧
تأديب السيد له وإقامته الحد عليه

٤ - ٤٥٨ و ٤٥٤

الحماية على الرقيق ٤ - ٣٧٧ و ٣٨٣
انظر استرقاق أمة أم ولد تدبيره
كتانة مآدون

ركار : هودس الحاهلية ١ - ٦٥٤
ما يعرف فيه ١ - ٦٥٣

ركى : هو ما كان حراً من حقيقه الشيء

رمضان : الشهادة لرؤية هلاله انظر
هلال

صومه انظر إفطار صوم
من أفطر فيه عامداً انظر إفطار
كمارة

إقامه التراويح في رمضان ١ - ٤٠٤
الاكتكاف في رمضان ١ - ٧٣٠

رهن * (باب) هو أحد شيء متمول
من مالكة تؤتمن به في دين لارم أودس
صار للروم ٣ - ٣٠٣

أركان ٣ - ٣٠٤

لروم وتماه ٣ - ٣١٣

اشتراط الرهن في العهود ٣ - ١٠٥
و ٢٩٦

ما يجوز رهنه ٣ - ٣٠٥

رهن الدين ٤ - ١٤٢

رهن الرقيق المدر ٤ - ٥٣٥

رعية : هي ما رعت فيه المشرع (صلى الله
عليه وسلم) وعمله وحده ولم يفعل في
جماعة ١ - ٤٠١

رقص * انظر عادات

رقيق : أساءه انظر استرقاق أسر
تعبه الولد في الرق لأمه ٢ - ٤٨٠
أهليته ٤ - ١٤٠ و ١٧٤ و ١٨٧ و ٢٣٩
الحصر عليه وماله ٣ - ٣٩٥ و ٤ - ٢٢٨

بيعه ٣ - ٢٠ و ١٥٦ و ٤ - ٦٠٧
إحارته ٤ - ٧

حراجه وكسه ٢ - ٣٩٥
وصيته وتعيينه وصيا ٤ - ٥٨٠ و ٥٨٣
و ٦٠٦

الحياة المكسه للملكه ٤ - ٣٢٢
ميراثه ٤ - ٧١٢

عدم مملك غير المسلم للمسلم ٤ - ١٤٠
فرار العبد انظر آس

فرار العبد المسلم إليها ٢ - ٣٠٦

إسلام العبد والأمة ٢ - ٣٠٦ و ٤٢١

صلاته وإمامه ١ - ٤٣٨ و ٤٤٠
و ٥٣٠

أمانه ٢ - ٢٨٧

علو الإسلام الحرية على ٢ - ٣٣٣
تسوف الشارع للحرية انظر عتق

حايه ٤ - ٣١٠ و ٣٣١ = ٣٣٤
و ٣٤٤ و ٤٤٥ ، و ٤٥٠ و ٤٦٥

و ٤٨٧ و ٤٩٦ و ٥٦١٧

(ر)

رهى الأمة انظر أمة

راملة : هى ما يصع فيه المسافر حاجته

٤٠ - ٤

ما يحورله الرهن ٣ - ٣١٢

ما يحور فى الرهن وما لا يحور ٣ - ٣٢٢

أولوية الدائن المرتهن فى الشركة

٣ - ٥٥١

روع ° إحارة الأرض بعض ما يحرج منها

٢٠ - ٤

ما يندرج فى الرهن ٣ - ٣٢٤

العمل بعض ما يحمصد

٢٥ - ٤

اشتراط المرتن الانتماع ٣ - ٣٢٥

أثر هلاك الروح فى الأجرة ٤ - ٦٨ =

هلاك الروح انظر حائثة

عودة الرهن لراهنه وسرفة الراهن له

٣ - ٣٢٨ و ٤ - ٤٧٥

وانظر إحارة أرض حائثة، رما ركاة

طعام مراعاة

الاختلاف فى حيازة الراهن وعيره ٣ -

٣٢٧ و ٣٤٠

ركاة (ناب) هى لعة الجو والريادة

بقاء جميع الرهن إذا انقضى بعض الدين

٣ - ٣٣٩

وشرعاً لإحراج مال محصوص من مال

محصوص بلع نصاباً لمستحقه إن تم

بيع الرهن ٣ - ٣٢٨

المالك وحول ، غير معدن وحرث

رجوع المرتن بالمقعة وعيره ٣ - ٣٣٣

١ - ٥٨١

١٤٨،٤ و

١ - ٥٨١

حكمها

٣ - ٣٣٦

١ - ٥٨٧

شروط وحوها

٣ - ٣١٥

٤ - ٤٤٠

سقوطها بالردة

١ - ٥٨٨ =

ركاة الأنعام

رهيص هو الفرس الذى سطر قدمه

١ - ٦٠٨ =

ركاة الحرب

٢ - ٣٠٠

١ - ٦٢٠ =

ركاة العين

مرص

ركاة التحارة (العلة والمائدة والذس

رؤية رؤية هلال رمضان انظر

١ - ٦٢٥ =

والعروض والريح)

هلال

١ - ٦٥٠ =

ركاة المعادن

رؤية المعقود عليه انظر كل عقد من

١ - ٦٥٣ =

ركاه الزكار

العقود وعقد

مصارف الركاة (فصل) ١ - ٦٥٧ =

رؤيه المثلى والصوان والصمه والبرنامج

١ - ٦٠٨ =

ركاة الخوارج

٣ - ٤٠

١ - ٦٠٠ =

المرامى الركاه

٣ - ٤٣

حمار الرؤيه

- المساحل في الزكاة ٤ - ٢٥٧ توقيع السيد حد الرنا ٤ - ٤٥٨
 الممتنع عن الزكاة - انطرا ارتداد
 زكاة الفطر (فصل) حكمها ٤ - ٤٣٣
 ١-٦٧٢ =
 من يدفع عنه ومن يدفع له ١ - ٦٧٣
 ٦٧٨ و
 قدرها وما عرج منه ١ - ٦٧٥
 حائزاتها ومندوباتها ١ - ٦٧٧
 ولزوال : السجود والصلاة لحدوثه
 ١-٤٢٢ و ٥٣٣
 رنا : هو لإصلاح مسلم مكلف حشمة
 في مرج آدى مطبق عدداً بلاشبة وإن
 دبراً حياً أو مياً ٤ - ٤٤٨
 ما يؤدى للشبهة ٤ - ٤٨
 سقوط الإحصان بالردة ٤ - ٤٤١
 ثبوت الرنا ٤ - ٤٥٣
 الرنا بالرنا انطر قدف
 توقيع حد الرنا ٤ - ٤٥٥
 حلد غير المحصن ٤ - ٤٥٦
 العرب ٤ - ٤٥٧
 الروح براسة ٢ - ٣٤٧
 نكاح المرنى بها وبصفتها ٢ - ٣٤٧
 ٤٠٥ و ٤٥٣ و ٦٨٦ و ٦٩١ و ٧٣٢
 علم الرواح بالرنا انطر نكاح
 عدة الحامل من رنا واستراؤها ٢ -
 ٦٧٢ و ٦٧٧
 الرنا بخوارى السى ٢ - ٢٨٠
 كمارة قابل الرانى ٤ - ٤٠٦
 رنا : هو من أسر الكفر وأطهر
 الإسلام ٤ - ٤٣٨
 كمارة قاتلة ٤ - ٤٠٦
 (س)
 ساعى * هو الذى يجمع ركاه الماشه
 ١ - ٥٩٠ و ٥٩٨ و ٦٠٣ و ٦٠٧
 سب : رنى الإنسان في عرصه انطر
 قدف
 عدم حوار الأديب بالسب ٤ - ٥٠٤
 سب الله وملائكته والأسماء انطر
 ارتداده إكراره
 سب * هو ما يارم من وجوده الوحيد
 ومن علمه العدم لذاته
 سب العقده انطر عند
 ستر العورة * انطر عوره

٤٨٩ - ٤	مداحل حد السرقة مع غيره	١ - ٣٣٤ =	سيرة المصلى :
٤٨٨ - ٤	سقوط حد السرقة		
٤٧٤ - ٤	سرقة آلة اللهو		صحاير انظر دحان
١٦٩ - ٢	صبا دال السارق		سحن : انظر حسن
٢٩٠ - ٢	السرقة من الحرى والمستأمن		
٣٠٥ و		٣١٤ - ١	سجود * السجود فى الصلاة
٢٨٠ - ٢	السرقة من العمة	٤١٥ - ١	السجود فى النوافل
٣٠٥ - ٢	افتداء الماء من السارق	٤٢٢ - ١	سجود الشكر وعبد الرززال
٥٢ - ٤	الأخير السارق	٣٦٣ - ١	ايماء غير القادر
٢٤٤ - ٣	السرقة كحائطة	٣٩٥ - ١	التك فى برك سجدة
٢٧١ - ٤	الشهادة فى السرقة	٣٧٦ - ١ =	سجود السهو (فصل)
		٤١٦ - ١	سجود القرآن (فصل)
١٥٣ - ١	سعر : الرحصة فى السر		
٦١٨ و ٤٨٧		٤٣٣ - ٤	سحر : ارتداد الساحر
٢٢٥ - ١	صلاة المسافر وجمعه	٤٤٣ - ٤	تأديب الساحر الذى
٥١٢ و ٤٩٥ و ٤٧٤ و ٢٩٨		٣٧٠ - ٤	القل بالسحر
٥٣٣ و			
١٨٠ - ١	التميم فى السر		سد الدرائع * هو قاعدة المذهب
٧١٨ - ١ =	صوم المسافر	٤٩ - ٣ و ٦١ - ١	
٦٧٩ و ٦٧٠ - ١	ركاة المسافر		
	الإصاف على اس السبل انظر اس السبل		سرقة هى أحد مكلف نصائاً من
٤٧٧ - ١	سعر اللهو		مال محرم لغيره بلاسبة قويت .
٤١٩ و ٢٧٩ - ٢	السعر بالقرآن والمرأه		حصة بإحراجه من حرر غير مأدول
٥١٠ و			فه يقصد واحد ، أو حرراً لا عمر
٥١٢ و ٤٨٦ - ١	آداب السر	٤٦٩ - ٤	نصير أوجون
	مايقام من طعام عند القدوم (القهقهه)	٤٧٠ - ٤ =	حد السرقة وعصانه
٤٩٩ - ٢		٤٨٣ - ٤ =	الشمة المانعه من الحد
٣٤٨ - ٣	مع المجلس من السر	٤٨٥ - ٤ =	امات السرقة
٢٣١ - ٤	عنة الحصم لاسر	٤٧٧ - ٤	الحرر
٢٠٤ - ٤	البدع بظردعوى المسافر	٤٨٧ - ٤	أحوال العرم
لعله السالك - رابع			

تلف المصاحبة بعد التصريح ٧٦ - ٤
إذا آتم العمل غير من تعاقد معه ٧٥ - ٤
عمل الوثيق نصف ما يعمل ٢٣ - ٤
السرقه من السعيه ٤٧٩ - ٤
صمان الوثيق ٤٥ - ٤
وانظر محار

سقوط . انطرحين

سقوط . سقوط الرد للعب (عهدة الرد)

١٩١ - ٣
السقوط في الشعبة ٦٤٣ - ٣
السقوط في الصرف والقرص والبيع لأهل
٥٢ - ٣

سكر : السكر الحرام ١ - ٢٣٤ و ٢ -

٥٤٣
محاسة ثبات السكر ٧٠ - ١
بعض السكر للوصيه ١٤٢ - ١
تأخير السكران للصلاة ٢٣٤ - ١
إفراز السكران ٥٣٣ - ٢
عهد السكران ٥٤٣ - ٢ و ١٧ - ٣
حماية السكران ٥٤٣ - ٢
عق السكران ٥١٢ - ٤ و ٥٤٣ - ٢
تبرج السكران ١٤٠ - ٤
حماية السكران ٤٧٤ - ٣١٣ - ٤
ساب السكران ساء ٤٣٩ - ٤

سلاح . ما يحوز الفال به في الجهاد

٢٧٧ - ٢
بيع السلاح لأهل الحرب ٢٠ - ٣

المفقود في سفر انظر مفقود
مسافات السفر في البر والبحر انظر بحر
بريد فرسخ ميل
وانظر أيضاً ابن السبل نقل وما
يباسه

سعه : هو التدبير أى المال صرف

في غير ايراد نه شرعاً ٣٩٣ - ٣
عدم أهليه للتبرع ١٤ - ٤
الحجر على السعه انطرح
السبه بعدم معامله السعيه ٢٠٣ - ٤
ولاية السعه في الكاح ٣٧١ - ٢
نكاح السعه وطلافه ٢ - ٣٩٤ =
و ٥٤٢ و ٣ - ٣٨٧

حصانة السعه ٧٥٩ - ٢
وصية السعيه ٣٨٧ - ٣
استلحاق السعيه ٣٨٧ - ٣
عقد السعه ٣٨٧ - ٣
هبة السعيه ٢ - ٤٦٣ و ٥٢٠ و ٤٠ - ١٤٠
كفالة السعيه ٤٢٩ - ٣
إحارة السعه ٥٤ و ٥٣ و ٧ - ٤
وصية السعيه ٥٨٠ - ٤
تعصى وصى عليه ٦٠٤ - ٤
عق السعيه ونديره ٥٣٢ و ٥١٣ - ٤
المحكم في السعيه ١٩٩ - ٤

سعيه : صلاه الجماعة بها ٤٤١ - ١

إحارة السعيه ٤ - ٥٢٣ و ٤٥٠ و ٤٩٠ و ٧٤ -
طريح المقولات عند خوف العرق ٧٦ - ٤
المريط في التبرع ٧٦ - ٤

- شراء السلاح من الزكاة ٦٦٣ - ١
 وقف السلاح ١٠٨ - ٤
 سلب : هو ما يسلب من الخرى المقتول
 ٢٩٧ - ٢
 سلس : هو ما خرج من غير اختيار
 ولا أحداث ٧١ - ١
 ما ينقص الوصوه منه ١٣٩ - ١
 الاستحاضة كدوع منه ١٤٠ - ١
 سلس المقرى ١٤١ - ١
 سلطان : تمييز السلاطين لأهل الدمة
 ١٠٠ - ٤
 سعة مع براءة ٢١ - ٣
 علق الخواست قهراً ٥١ و ٤٩ - ٤
 ما يأخذ منه اتناعه ٦١٦ - ١
 وانظر إمام
 سلم : هو بيع شيء موصوف مؤجل
 في الدمة بعد حسه ٢٦١ - ٣
 شروط صحة السلم ٢٦٢ - ٣
 التسلم في السلم ٢٨٣ - ٣
 سماع : سماع العاء انظر عادات
 شهادة السماع انظر شهادة
 سمحاق : هو الحرج الذى يكتسب الخلد
 عن اللحم ٣٥٠ - ٤
 سمسار : صمائه ٤٥ - ٤
 سملك : حق واحد منه ٦٥٥ - ١
 وانظر بحر ذكاة
 سم : القتل به ٣٤٢ - ٤
 القصاص في القتل بالمسم ٣٧١ - ٤
 سة : هي الطريقة لمة واصطلاحاً
 ما فعله الى صلى الله عليه وسلم وأظهره
 حال كونه في جماعة ودوام عليه
 النوافل (فصل) ٤٠١ - ١
 وانظر رعية
 سواك : استعماله ١٢٤ - ١
 اسعمله في الصيام ٧١٦ - ١
 سودان : عاتهم في ريق الشعرين
 ٤٧٦ - ٢
 سمور : انظر سحود سنان
 سياسة : انظر سلطان
 سبر : انظر جهاد
 (تن)
 الشام حكم أرضها ٢٩٤ - ٢
 سمعة : الشبهة في السرقة ٤٧٥ - ٤
 و ٤٨٤
 الشبهة في الرضا ٤٤ - ٤
 شبة قتل المورب ٧١٣ - ٤
 وانظر شك
 شحور : دخوله في بيع الأرض بلا شرط

شروط العقد : أقسامها ٣ - ٢٣٢

ما يلغى لعدم مألته أو مالا عرص فيه

٢٣١ - ٣

الشرط المانع والمناق ٢ - - ٣٨٥

و ٣ - ١٠٥ و ٣١٤

شرط الرهن والحمل والأحل والخار ٣ -

٢٩٦ و ١٠٥

ما يدخل في البيع لا لشرط انظر مداخلة

شرط الصمان ٣ - ٥٥٨ و ٦٨٧ =

وانظر كل عقد

شرط النقد وحط الصمان والوصيعة

المحلل ٢ - ٧١١ و ٣ - ٢٦٥

توثيق الشروط باجيب ٢ - ٠٧ ،

الشروط في البيع ٣ - ١٠٣ و ١٠٥

و ٢٢٦

الشروط في الإحارة (بأنواعها)

٤ - ١٢ و ٥٥ و ٦٢ و ٧٥

الشروط في الجماعة ٤ - ٨١

الشروط في المسافاة ٣ - ٧١٦

الشروط في الخد ٤ - ١٥٦

الشروط في الديف ٤ - ١٠٥ و ١١٩

شرطه ما يحده رجالها من الناس

١ - ٦١٦

شركة (داب) أنواع الشركة

شركة الأمان هي عقد على عمل سهما

والربح بما يدل عرفاً ، أو هي

شركة ناعمل في المال الحاصل

سبب العمل إن ائخذ العمل أو تلام

انظر مداخلة

احصا ص الشرح محرمه ٤ - ٨٨ =

المهرس في عين موقوفه ٤ - ١٣٦

سرقة ثمرة ٤ - ٤٨٥

وانظر أرض ربح مسافة

شخصية قارية . حق المسجد والتسيرة

والرباط في التملك ٤ - ٥٨١

وانظر بيت المال شركة وقف ما يباسه

شراء : الشراء لأحل البيع انظر تحارة

شراء العاصب ٣ - ٦٠١

وانظر بيع

شرط هو ما كان خارجاً عن حقيقة

الشيء ويلزم من علمه عدم المشروط

ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم

١ - ٢٥٨

أو هو ما يتوقف عليه الشيء من جهة أو

وجوب أو هما معاً ، وهو سمل السب

١ - ١٣١

وشروط الوجوب هو ما يلزم من علمه

عدم وجوب الشيء ، ولا يلزم من وجوده

وجود الوجوب ١ - ٢٥٨

أو هو ما يعبر به الدمة ولا يجب على المكلف

تحصيله ١ - ١٣١

وشروط الصحة هو ما يلزم من علمه عدم

الصحة ولا يلزم من وجوده وجود الصحة

١ - ٢٥٨

أو هو ما أتراً به الدمة ويجب على المكلف

تحصيله

- وأحد كل منهما يقدر عمله واشتركا
على الآلة ٣- ٤٥٦ و ٤٧٤
- شركة التحر هي عقد بين مالكي مالى
فأكثر على الحرفيهما معاً ٣- ٤٥٥
- شركة الدم هي أن يعق اثنان على أن
كل من اشترى منهما سلعة يدين بكون
الأخر شريكاً له فيها ٣- ٤٦٧
- شركة العان هي أن يشترط بى
الاستعداد ٣- ٤٧١
- شركة المعاوضة هي أن يطلق كل واحد
الصرف للأخر ولو بوع ٣- ٤٦٤
- أركان عقد الشركة ٣- ٤٥٤
- الصهان في الشركة ٣- ٢١٢ و ٤٦٢
- الحياة المكسبة في الشركات ٤- ٣١٩
- تمادة الشريك ٤- ٢٤٥
- الشركة في الأصحية ٢- ١٤١
- الأمة المشتركة ٤- ٤٢٨ و ٥٢٤
- و ٤٥١ و ٥٦٨
- عدم حوار الشركة مع الصرف ٣- ٥٢
- إحصاء الشريك على السع ٣- ١٧٨
- سرفة الشريك ٤- ٤٧٦
- تسوية * تكلف عبر المسلسل باصراً
ورودها ١- ١٠١
- أحرار الاحهاد بما حدد ٤- ٢١٦
- الحكم المألفها ٤- ٣١
- سئل مع جهاده لآله ٤- ٢٤١
- شهران صوره ١- ٦٩٢
- شعر : انظر . حورة ، صله
وصوه
- شعر : (أدب) حوار و المساقفة
والحرب ٢- ٣٢٦
- شعار : انظر نكاح
- شفعة * هي استحقاق شريك أحد
ماعاوض به شريك من عقار بعه
توقسته (باب) ٣- ٦٢٩
- أركانها ٣- ٦٣١
- السعة في العار والامر ٣- ٦٣٤ و ٦٣٧
- مالا شفعة به ٣- ٦٣٩
- سقوط السعة ومدة طلبها (عهدتها)
٣- ٦٤١ =
- مسيمها على الأنصاء ٣- ٦٤٦
- نوتها ٣- ٦٤٧
- ترتيب التمتع ٣- ٦٥٠
- بأثر الشفعة مالى والإحارة ٣- ٦٥٢ =
- التنازع في السعة ٣- ٦٥٦ =
- التداع في الشفعة ٤- ٢٦٨
- تفق * هو ان يحضر وسط السر بغير
أبات راسد الا ١- ٥٥٩
- تقار الرجة من السلف ١- ١٤٩
- التك في السلف واللمر ١- ٨٠ =
- و ٣٤٦
- السلف و دخول الوفاء ١- ٢٣٠
- السلف في تصام الموائف ١- ٣٦٤

الشهادة على الخط وتحقيقه ٢٧٢ - ٤
الشهادة في العتق ٢٦٧ - ٤
الشهادة في العائ ٢٧٨ - ٤
شهادة الرور ٤ - ٢٠٦ و ٢٩٥ -
و ٧٤٤
تعارض الشهادات والتعارض بها ٣٠٤ - ٤

شهادة التوحيد : تلقيها للميت
٥٦١ - ١

شهيد * تحميره ١ - ٥٤٣ و ٥٧٥
شَوْرَة * هي ماتتحميره المرأة من متاع
للت

شَوْرَى اعادها في القضاء ٤ - ٢٢٠

شبيح * (مس) قتاله وأسر ٢ - ٢٧٥

شيطان الاستعاذه منه عند قضاء الحاجة
١ - ٨٩ -

شيوخ * انظر متاع

(ص)

صاع هو أربعة أمداد انظر مكابيل

صائع أخره وصرانه ٣ - ٥٥

صانع انظر حمل

صدرة انظر طعام

صبي انظر ص

الشك في الصلاة ١ - ٣٧٧ و ٣٩٥
يوم الشك هو صبيحة الثلاثين من
شعبان إذا لم يروا الهلال ١ - ٦٨٦
شهادة الشاك ٤ - ٢٤٥
واطر شبة

شكر هو صرف المكلف كل معة
لما حلفت له ٤ - ٧٢٩
وحوه شرعاً ٤ - ٧٢٩

شهادة * هي إحار عدل حاكماً عما لو علم
لحكم مقصاه ٤ - ٢٣٧
شروط صحها ٤ - ٢٣٩
مراتب الشهادة ٤ - ٢٦٤
الشهادة بشو السباع ٤ - ٢٧٧
تكاليف أداء الشهادة ٤ - ٢٨٥
الحمل للشهادة ونقلها ٤ - ٢٨٤
المادة للشهادة ٤ - ٢٤٧

إعداد المشهود عليه واستمهاله ٤ - ٣١٢
القديح في الشهود وتركهم ٤ - ٢٥٨
الشهادة على المرأة المسنة ٤ - ٢٧٧
شهادة الأيوين والأح ٤ - ٢١٩ و ٢٤٤
شهادة العاصي ٤ - ١٩٧

شهادة العد وعمر الرشيد والصبي ٤ - ٢٦١
و ٢٨٦

شهادة من له معة ٤ - ٢٥١
شهادة على المسلم والكافر ٤ - ٢٣٩
ملا يشهد به ٤ - ٢٧٦
الشهادة على الملك والحياره ٤ - ٢٧٧
و ٣١٩ و ٣٢٢

٦٠ - ٣	استحقاق أحد القديين	٤٤٣ - ٤	صهاني : تأديب سانه
٤٠٤ - ٣	صغير : علامات ناعه		صداق : هو مايجعل للروحة نظير
٢٦٣ - ١	أمره بالصلاة وصره عليها	٤٧٨ - ٢	الاستمتاع بها
٤٤٦ - ١	صلاته الخمسة والعشرين وعيرها	٤٢٩ - ٢	مايجوز صداقاً
٥٣٨ و ٥٣٣ و ٥٣٠	و	٤٣٣ - ٢	التعجيل تسليمه
٤٤٥ - ١	إمامه		الصداق في الكاح العاسد والمكرهه
	حضوره المسجد وحلقات العلم	٤٥٤ و ٣٩٠ - ٢	برأ
٤٤٦ - ١		٤٣٧ - ٢	سقوطه وبشطيره وبكميله
٦٢١ و ٥٨٩ - ١	ركاته	٤٤٩ - ٢	المويص والتحكيم في الصداق
٧ - ٢	حقة	٤٥٧ و ٤٤٣ - ٢	صمان الصداق
١٧٨ - ٤	القاقه	٤٦٤ و	
٣٨١ - ٣	الحجر عليه	٢٩٩ - ٤	عزم شاهد الرور
٦٠٤ - ٤	تعين وصى عليه	٦٢٥ - ١	الزكاة في الصداق
١٨ - ٣	عموده وركاته		صداقة . هي الهمة لنواب الآخرة
٥٢ و ٧ - ٤	إحاربه	١٤٠ - ٤	
١٤٠ - ٤	قصره	١٤١ - ٤	أركانها
٥٨٠ و ٣٨٧ - ٣	وصيته	٥٨٠ - ١	الصدقة على الميت
٥٣١ و ٥١٣ - ٤	حقه وبذبره	١٥٥ - ٤	الصدقة على الوالدين
٢٨٦ - ٤	دعواه	٥٤٠ - ١	الصدقة قبل الاستسقاء
٢٦١ و ٢٣٩ - ٤	شهادته	١٥٤ - ٤	تملك المنصديق للصدقة
٥٥٠ و ٣٨٥ - ٣	صمانه	٧٠ - ٣	المنصديق في العشر
٤٢٩ - ٣	كماله	١٥٢ - ٤	عدم احصار الصدقة
٦١١ - ٤	محاصمة الوارث للوصى		صرف ماينبع من الصرف سداً للذرائع
٦١٢ - ٤ /	ترشيد الوصى للصوى	٤٩ - ٣	
٦٧٤ و ٣٥٧ - ٢	نكاح الصغير والصغيرة	٥٢ - ٣	عدم المنصديق في الصرف
٨٦٣ - ١	الإيقاع على الصغير	٥٧ - ٣	العب في الصرف
٨٦٣ - ١	تأديب الصغير وتعلمه	٦٠ - ٣	تروط بدل المعب
٥٠٤ و ٣٥ - ٤	و		
٧٤٤ - ٢ و ٢٩١ - ١	نهه عن الزمة		

١٠ - ٤	الإحارة على الصلاة	٢٦٤ - ١	عزل انبات عن الصبية
= ٢٣٨ - ١	تارك الصلاة	٧٤٣ - ٤	البلد وسماحه
٢٥٧ - ٤	سوى الصلاة	٢ - ٢٨٧ (١)	أمان الصبي
= ٤٠١ - ١	الوفاء والرغائب (فصل)	٢٧٥ - ٢	قتاله وأسر
٤١١ و ٤٠٤ - ١	التراويح ، والوبر	= ٣٤٥ - ٤	أمره بالقتل
= ٤١٦ - ١	سجود القرآن (فصل)	٤٦١ - ٤	حايته
٥٣٧ - ١	صلاة الاستسقاء (فصل)	٤٨٤ - ٤	الحياة عليه
٤٢٤ - ١	صلاة الجماعة	٤٠٠ و ٣٦٠ - ٤	العمل عنه وقصاصه
٤٩٣ - ١	صلاة الجمعة	٤٩٩ - ٤	تربيته الحمر
٥٤٢ - ١	صلاة الخائف (فصل)	٧١٣ - ٤	قتله وورثه
٥١٧ - ١	صلاة الخوف (فصل)		
٤٠٣ - ١	صلاة الصبي		صلاة (باب) هولة الدعاء
٥٢٣ - ١	صلاة العبد (فصل)		وتسرعاً هي قرنه فعلية ذات إحرام
صلاة الكسوف والخسوف (فصل)		٢١٩ - ١	وسلام أو سجود سط
٥٠٢ - ١		٢٦٦ - ١	اشتراط الإسلام فيها
		= ٢١٩ - ١	أوقافها - الخمار والصروري
		٢٢٧ - ١	الصلاة الوسطى
		= ٢٥٨ - ١	شروطها (فصل)
		٣٠٣ - ١	فرائضها
		= ٣١٧ ، ٣١٦ - ١	سما ومدواها
		= ٣٣٧ - ١	مكروهاها ومطالها
		= ٣٤٢ - ١	وقصص الصلاة
		= ١ - ١	قصر الصلاة وجمعها (فصل)
		٤٧٤	
			الصلاة والحر انظر بحر
		٣٥٨ - ١	صلاة الماعد (فصل)
		٢٩٧ - ١	الصلاة داخل الكعبة
		= ٣٥٨ - ١	مضاء النوائت (فصل)

الكفارة بالصوم انظر كفارة
نذر الصوم ١ - ٧٠٣

صيد : الصيد في الإحرام ٢ - ٩٨
و ١١٢ و ١٨٤
الذكاة بالصيد ٢ - ١٦٢ و ٣ - ٢٢
و ٢٤

التسمية في الصيد ٢ - ١٦٣ و ١٧١
الصيد أكبر الأكل ٢ - ١٧٨
صيد الكافر ٢ - ١٦١ و ١٦٥
صمان من لم يذك
الاسيلاء على الصيد ٢ - ١٦٧
وانظر محرد كاه كلب

صبيحة انظر عقد وقف

(ص)

صائفة • هي الشاة من الصان

صه • هي : صلاة الصبحي انظر صلاة
(نوافل)

صرب صرب الصبي على الصلاة
١ - ٢٦٣
صرب انا - ٢ - ٥١١
صرب انا - ٣ - ٣٦٨ و ٣٧٠
وانظر صرب

صرد - مع الصرب عن السلم
أهل - ٢ - ٢٧٣
أصرار الحوار انظر حوار

صفة : بيع الصفة ٣ - ٤٢

صفة حكمية : هي التي يعكف العقل
شوتها وحصولها في نفسها ، فهي من
صفات الأحوال أو من الصفات الاعتقادية
١ - ٢٦

صاعات • التيام بها عرض كفاية
٢ - ٢٧٣

وانظر إحارة حرف

صم انظر أصمام

صوان : رونه ٣ - ٤١

صورة إعادةها عن المحصر ١ - ٥٦٢

صول المحلل انظر دفاع ترعى

صوم هو الإمساك من تهوى البطن
والفرح وما يتم متامهما عالة للهوى
في فناعة الموتى في جميع أحرار النهار
مثل العحر أو غيره مما عدا من الحيض
والسائر وأيام العدة
حكمه وسرطه ووجوهه ١ - ٦٨١
رنة اللال ١ - ٦٨٥
أركانه وسرطه ووجوهه ١ - ٦٩٥
مقوطة بالارده ٢ - ٤٤٠
وانظر على الإطار ١ - ٧٠٢
الإطار للسرواдрес ١ - ٧١٨
صدم الطوط ١ - ٦٩١ و ٥٤٠

الصمان بغير إحد المصمون ۳ - ۴۳۴
صمان الصامس ۳ - ۴۳۱
مايرجح به الصامس إذا عزم ۳ - ۴۳۶
صمان الوجه هو الرام الإيتان بالعزم
عند الأجل ۳ - ۴۵۰
مطلات الصمان ۳ - ۴۴۱
الصمان محل ۳ - ۴۴۲

صمان الإللاف (المستولية)

عزم الدية عند الصمان ۲ - ۱۶۹
عزم القيمة أو المثل عند الصمان ۲ - ۱۶۹
صمان السعة والمصون ۳ - ۴۲۹
صمان الرقيق ۳ - ۵۰۰ و ۴ - ۳۱۱
صمان السيد للرقق ۴ - ۴۸۷
صمان الصغير ۳ - ۳۸۵ و ۴۲۹ و ۵۰۰
صمان المكره ۳ - ۴۲۹
صمان العاصب ۳ - ۵۸۴
صمان العاه والمحارس ۴ - ۴۲۹ و ۴۸۷
و ۴۹۶
الصمان للإللاف والامساع ۱ - ۱۸ و ۲ -
۱۶۸ و ۳ - ۲۰۰
الصمان لسراية الضرر ۴ - ۵۰۵
صمان ما أبلغه الهائم ۴ - ۵۰۷
الصمان عند التعرير ۴ - ۵۰۵
الصمان للإللاف والسب ۲ - ۱۶۹
الصمان في السع ۳ - ۴۵ و ۱۰۹ و ۱۴۷
و ۱۸۹ و ۱۹۵ و ۳۳۵
الصمان في الصرف ۳ - ۵۷

المستولية عن الضرر انظر تلف صمان
صمروقة : الصمروقات تسح المخطورات
۲ - ۱۸۳ و ۳ - ۲۹۵
الاستحلاف للصمروقة انظر استحلاف
الحممة والصمروقة ۱ - ۵۰۸
إزالة العصبة بالخمير ۴ - ۵۰۲
سد الرميح محرم ۲ - ۱۸۳
الاصطرار للحوف من التلف ۱ - ۴۶۵
و ۳۵۲ و ۲ - ۱۸۳ =

كشف العورة للصمروقة ۴ - ۷۳۶
قبال المصطرللمحاجة ۲ - ۱۸۵
الاصطرار للتعامل بالرميا ۳ - ۲۹۵
الاصطرار لسع مال اليتيم ۳ - ۳۹۵
عدم الإعداري حالة الصمروقة ۴ - ۲۱۵
بذنه القاصي بدعاوى أصحاب الصمروقة
۴ - ۲۰۴

صمريّة : مقارنتها بالركاه (الهامتن)

۱ - ۶۵۷
محرم مرض العتور على مسلم ۲ - ۳۲۲
صمان (كماله) هو الرام ^(۱) مكلف
غير سفيه دسأعلى غيره ۳ - ۴۲۹
أنواع الصمان صمان الطلب هو طلب
من عليه الدين لمن له الدين بما بذل
عليه ۳ - ۴۳۰ =
أوهو الرام المدين المفسس عليه وإن لم
يأت به ۳ - ۴۵۲
أركان صمان الطلب وأثره ۳ - ۴۳۰

ما يباح بالدكاكة انظر دكاكة	الصمان في الشركة ٣ - ٢١٢ ، ٤٦٢
أكل المصطر المحرم انظر ضرورة	الصمان في الإحارة ٤ - ٤١ = و ٦٥
ركاة الحبوب والمواكح والخضر وبجوها	الصمان في القراض ٣ - ٦٨٧ و ٦٩٢
انظر ركاة الخمرث	الصمان في الوديعة ٣ - ٥٥٠
ركاة الصان والقر والإبل وبجوها انظر	الصمان في الوكالة ٣ - ٥١٨
ركاة الأنعام	الصمان في القرص ٣ - ٢٩٥ =
الطعام الربوي ٣ - ٧٢ =	الصمان في التولية ٣ - ٢١٢
طعام أهل الكاب ٢ - ١٥٨ =	الصمان في العارية ٣ - ٥٧٣
مع احتكار الطعام انظر احتكار	الصمان في الرهن ٣ - ٣٢١ و ٣٣٦
التولية في الطعام ٣ - ٢١٠	الصمان في الكاح والمقعة ٢ - ٤٤٣ و ٤٥٧
القصاص في بيع الطعام انظر	و ٤٦٤ ، ٧٣٨
طلاق (فصل) ٢ - ٥٣٥ =	صمان الطبيب ٤ - ٤٧
حكمه ٢ - ٥٣٥	صمان شاهد الرور ٤ - ٢٩٨
قسماه البدعي والسعي ٢ - ٥٣٧	ظاهر : انظر طهارة
أركانه وشروطه ٢ - ٥٤١	طب وطبيب • أحر الطبيب والقائلة
تشبه بالعتق ٤ - ٥١٧	٢ - ٧٣٢
ما يقع به الطلاق ٢ - ٥٥٠ و ٥٥٩ =	مشارطة الطبيب على البرم ٤ - ٧٥
أثر الردة فيه ٢ - ٤٤١	صمان الطبيب ٤ - ٤٧
إيقاع الثلاث بلعط ٢ - ٥٣٧	شركة الأطباء ٣ - ٤٧٦
التوكيل في الطلاق ٢ - ٥٩٣	حماية الطبيب ٤ - ٣٥١
التعويض في الطلاق (فصل) ٢ - ٥٩٣	طحس • الإحارة عليه انظر عمل
طلاق السكران والمأزل ٢ - ٥٤٣	طريق ما يسقط على المارة ١ - ٧٩ =
طلاق السمية والمحمون والمعنى عليه ٢ - ٥٤٢	طعام عدم استعماله في حاسة
٣٩٧ و	١ - ١٠١
طلاق المكره ٢ - ٥٤٤	ما لا يباح أكله ٢ - ١٧٩ =
طلاق الكافر ٢ - ٤٢٢	وانظر مساح (مات)
طلاق العصوي ٢ - ٥٤٣	أكل الوم وبجوها ٤ - ٧٤٦
الرجعة (فصل) ٢ - ٦٠٤ =	
مسح الكاح بالردة	

طين : جمع الصلاة سسه ١ - ٤٩٠

(ط)

طئر إحاربا ١ - ٧٢١ و ٢ - ٦٧٧

و ٦٨٨ و ٤ - ٣١

اشراط تعيين الرصيغ ٤ - ٣٦

فسح لإحاربا ٢ - ٦٧٧ و ٦٨٨ و ٤ -

٥١

طهار (ناب) هو تشيه المسلم -

روحا أو سيداً - المكلف من عل

من روجه أو أمة أو حرثا محرمه

وإن تعلقا ٢ - ٦٣٤

أركانه ٢ - ٦٣٧

صيعته وأقسامه ٢ - ٦٣٧

سقوطه بالردة ٤ - ٤٤١

ما يجر به وما يحور ٢ - ٦٤١

سقطه ٢ - ٦٤١

كمارته ٢ - ٦٤٣

(ع)

عادات بعض السن والماءات

والمكروهات ٤ - ٧٥٠

في قضاء المباحة (محل) ١ - ٨٧

في المساحد انظر مساحد (آداب)

في العندين ١ - ٥٢٧

في الحمار انظر إحداد حائر

في المصاحبة والأخوة انظر بصرف

في أحوال النساء انظر امرأة

في الجماع انظر وطء

الخلل ٢ - ٤١٣

العدة (فصل) انظر عدة

تعلق دعواه بحس الله ٤ - ٢٤٨

عدم حوار الحكيم فيه ٤ - ١٩٩

السارع في الطلاق ٢ - ٥٣٣

عدم العهر في دعواه ٤ - ٢١٧

الشهادة في الطلاق ٤ - ٢٦٧

شهادة الخالف بالطلاق ٤ - ٢٥٧

تحليف الشاهد بالطلاق ٤ - ٢٤٧

شهود الزور بالطلاق ٤ - ٢٩٨

طهارة : هي صفة حكمة يساح بها

مامعه الحدث أو حكم الحت ١ -

= ٢٤

اصار المندور طاهراً ١ - ٢٣٦

أقسام طهارة الحدة ١ مائة وقراءة)

والحسية (مائة وعير مائة) ١ -

= ٢٤ و ٢٧

التطهر بالماء ١ - ٢٨ =

التطهر بغير الماء انظر سم

سقوط الطهارة بالردة انظر ارتداد

الأصان الطاهرة والحسة (فصل)

= ٤٣ - ١

الصلاة في مراعى العم ١ - ٢٦٨

إزالة الحاسه (فصل) ١ - ٦٤ - ٨١ و

العهر عن الحاسه ١ - ٧١ =

لنس كل طاهر مباح ولا عكسه ٢ - ١٧٩

حاسه الكلب والحرير - انظر كلا

السمر بالحسن في الصلاة ١ - ٢٨٤

عاقلة : هم أهل ديوانه (وهو الدتر
الذى يصط فيه اسم الحمد) وعصته
ومواليه وبيت المال ٤ - ٣٩٧ =
عاقل الذى ٤ - ٤٠٠
انظر حاية نصاص

عالم : انظر علم

عامل : عامل الزكاة (الناعى)
انظر زكاة
عامل الفراض انظر قرص
الأخير انظر إحصاءه عمل قبول
التبادة سولة العامل (الموطف) ساعاً
٤ - ٢٨٢

عامة : انظر مرص

عمادات ما يقبل النيابة بها ٢ - ١٤
عدم المعالاه بها ٢ - ٦٢٣
السادى العادة ٣ - ٨٦
وانظر تصوف وما يساسه من أنواع
العمادات (زكاة صلاة صوم إلخ)

عمله انظر رمق

عتق : هو حارس الرمة من الرق
صبيته ٤ - ٥١١
توانه ٤ - ٥١١
أركان ٤ - ٥١٢
التمه بين الله والطلاق انظر طلاق
حق المكره والمكران ٤ - ٥١٢

العمادات فى المرص انظر مرص
فى الرواح انظر حطة نكاح
(تمخير الروحة وقيامها بالخطة)
ولائم
تربة الصغار انظر تأديب تعليم
صغير

فى الملاهى والمكرات والرقص والسباع
٢ - ٥٠٢ و ٤ - ١٠ و ٣٥ و ٧٤٣
العمادات المسقطه للمرومة ٤ - ٢٤٠
العمادات فى ارتداء الثياب ١ - ٥٩ =
٤ - ٤٣٣ و ٤٤٤
العمادات فى إقامة الطعام للمناسبات
انظر ولائم
السمية والسلام ٤ - ٧٥٠ و ٧٥٨
أكل اليوم ونحوه ٤ - ٧٤٦

العمادات فى السفر انظر سفر
عمادات البدو والحضر انظر أعراب
حضر
وانظر عمومياً آداب بدع وما يساسه

عمادة : انظر عرف

عمارية انظر إعارة

عاشوراء صرمها ١ - ٦٩١

عاصب : هو من ورث المال كله
إن انعد أو ورث الباى بعد انصرص
٤ - ٦٢٥

انظر مواريت ولاية

- العقن بالتدبير والكتابة ٤-٥٣١ و ٥٤٢
عقن الآنق ٤-١٨٣
العقن سمس الملك ٤-٥٢٠
العقن باليمن ٢-٢٢٤ =
أثر الردة في العقن ٤-٤٤١
شهادة الخالف بالعقن ٤-٢٥٧
العقن بحكم ٤-٥٢١
تعلق دعوى العقن بحق الله ٤-٢٤٨
الشهادة بالعقن ٤-٢٦٧ و ٢٧٠
و ٢٨٤
التعمير في دعوى العقن ٤-٢١٦
عدم حوار التحكيم في دعوى العقن ٤-١٩٦
أثر العقن في البيع وغيره ٤-٥٢٧
الكفارة بالعقن ٢-٦٢٣ و ٤-٤٠٦
عقن الرقيق من الزكاة ١-٦٦١
ميراث المعقن ٤-٧١٢
عقته : إحارة المعتوه ٤-٧
الشهادة بالرشد انظر شهادة وانظر
أهله ححر ولاية وما ساسه
عدالة الشهادة شروط العدل
٤-٢٤٠ و ٢٤٣
عدم الإعتدال بعد شهادة الممر ٤-٢١٥
قول الشهادة الحرج سماعا ٤-٢٨٢
ركبة الشهود انظر شهادة
عدة : هي مدة معينة ترعاً لمع المطلقة
[المدحول بها والمدوى عنها من الكاح]
- ٢-٦٧١
أنواع العدة ٢-٦٧١
نقطة المعتدة وسكاها ٢-٦٨٦
حطية المعتدة ٢-٣٤٥
ما يحرم أثناء العدة ٢-٣٤٤
الشهادة في العدة ٤-٢٣٨
عقد . انظر رخصة ضرورة
عوب . انظر أعراب حرية
العرب
عرس : انظر ولائم
عرص هو موصع الدم والمدح من الإنسان
كالخسب والسب ٤-٧٤٢
وانظر قذف
عرص . انظر عروص
وانظر قذف
عرف : العرف القبول والشرعي
٢-٢٢٨
العمل بالعرف ٣-٥٣٩
العمل بالعرف في الإحارة ٤-٤٠ =
بحري العرف في الإيمان وتفسير الإقرار
٢-٢٢٩ و ٣-٥٣٩
مراعاة العرف في قصص الصداق وبكاح
المعوص والحلع ٢-٤٩٤ و ٤٩٦
و ٥٣١
العرف في السلم ٣-٢٧٦
العرف في الإحارة ٤-١٢ و ٣٩

عقود: المهر من القصاص
انظر قصاص

عرفة: جمع الصلاة فيها ١ - ٤٨٧
و ٢ - ٥٥

وانظر حج

عقار: المحكمة المختصة بدعاويه ٤ - ٢٣٤
وانظر أرض ساء حيازة شهادة
ملك

عروض هي غير الأعيان
ركاتها انظر ركة

عقد: اجتماع عقدين في عقد ٣ - ٥٣
و ٩٣

عواء: آداب العراء ١ - ٥٦٠
وانظر آداب حائر

شروط اللزوم والصحة في العقود ٤ - ٧
صحة العقد في الزواج والعق والوقف
والكفانه ٢ - ٣٤٩ و ٤ - ١٠٥
و ٥١٦ و ٥٤٤

عول: انظر وطء

عشور أحدها من الحرسين وأهل الدمة
٢ - ٢٩٤ و ٣٢١

وانظر كل عقد في ناه
الفصل بين الإحباب والقول ٣ - ١٧
انعقاد العقد بالمراسله والإشارة والكفانه
٢ - ٥٦٨

حرمه أحدها من مسلم ٢ - ٣٢٢
إبداعها ست المال ٢ - ٢٩٤
أحدها من الخالص لمكة والمدينة ٢ - ٣٢٠

انعدام العقد بالمعاظه ٢ - ٥٣١
ما هرله حد من العقود ٢ - ٣٥٠
و ٥٤٣ و ٦٠٦

عصمة: انظر إيلاف إسلام
أهل الدمة حباية

عصل الولى ٢ - ٣٧٦

الخبارى العقد انظر حار عب
عوب الرصد العلط ٣ - ١٨٩ و ٢٢٢
وانظر علط
الإكراه في العقود ٢ - ٣٧٠ و ٥٤٤ =
و ٣ - ١٨ و ٤ - ٧

عظور: عدم إسعادها للصوم ١ - ٦٩٩ =

عماص: هو الطرف (العواء) الذى
يكو في القطة ٤ - ١٦٦

العس (وانظر عس) ٣ - ١٩٠
العرر (وانظر عرر) ٣ - ٩١
العش والدلس ٣ - ٢٢٤ =

عَمَل: هو لحم يدر من قُل المراه
يسه الأذرة لا يخلو من رشح وصل
دعوة محدث بالفرح عند الجماع
٢ - ٤٧٠

جائحة	واطر عش
قص العقود عليه اطر قص	التعبر ٣ - ١٦٠ =
صمان محل العقد بالهلاك أو القصر	الاحتكار ١ - ٦٣٩
١٩٨ - ٣	عقد السكران والمخون وغير المبر والمعى
انقطاع الحبس في الوقف ٤ - ١٢١	عليه ٢ - ٥٤٣ و ٣ - ١٧
تسليم محل العقد ومباريهه ٣ - ٢٥٧ =	واطر إعفاء أهلية حين سعه
١٩٧ و ٢٨٣	عقد السمية ٣ - ٣٨٧
الشروط في العقود اطر شرط	واطر سعه
ما يدخل في العقد بلا شرط اطر	عقد الصى ٣ - ١٨
مداحله	واطر صغير
علق حى العير بمحل العقد ٣ - ١٦٩	العقد الموقوف اطر حيار
الصرف في ملك العير اطر ملك	عقود المريد اطر اربداد العقد
سب العقد القرى ب القصر	الاجر أنواعه صيقاً وأساساً ٣ - ٢١٣
٢٩٣ و ٢٩١ - ٣	لروم العقد في النكاح ٢ - ٣٥٠
بطلان العقد اطر بطلان فساد	الجمع بين محرمتين في نكاح ٢ - ٤١٠
فسح العقد اطر فسخ	لروم العقد في الوكالة بأجر ٣ - ٥٢٣
عقور هو حرج مسلم عمر وحسناً	للروم في القراض ٣ - ٧٠٥
غير معلور عليه إلا بعصر	للروم في المساقاه ٣ - ٧١٣ و ٧٢٢
١٦٠ - ٢	للروم في الإحارة ٤ - ٦٨
واطر آبد	للروم في المساعة ٢ - ٣٢٥
عقرب فلها في الصلاه ١ - ٣٥٣	للروم في الحعاية ٤ - ٨٢
٤٤٦ ر	عدم التحكيم في العقود ٤ - ١٩٩
عقوة اطر نادب حرر	شروط صحه محل العقد (المسود عليه)
حسن حد حانه ديه رحم	٣ - ٢٢
صرب فصاى نبي	المحل العايب والجهول والمسهل ٣ - ٣٠
ناسه	و ٣٥ و ٩١ و ٤ - ٣٦ و ١٠٢
	٥٨١ و
عققة (فضل) هي	واطر كل عقد
	إللاف العقود عليه اطر ناف

- العلم في مباح ولادة المولود ١٥٠ - ٢
 الفرائض لحسبها ٧١٠ - ٢
 علم : هو حب طويل يشه البر
 علس : هو حب طويل يشه البر
 ناليس ٦١٤ - ١
 علم . إنكار ما علم بالضرورة ٤٣٥ - ٤
 القيام بعلوم الشريعة ٢٧٢ - ٢
 فصل العلماء ٧٨٠ - ٤
 اتحاد العلماء وأهل الشورى ١٩٥ - ٤
 تقديم العلماء في الإمامة ٤٥٥ - ١
 الوقف على العلم ١٠٨ - ٤ و ١١٨ و ١٢٤
 إعانه العالم ١٦٤ - ١ و ٢٩٥ - ٢
 علم الحساب الصرب والتقسمة ألح ،
 - ٦٦٠ - ٤
 الإحارة على العلوم والحرف ١٠ - ٤
 وانظر إحارة
 وانظر تعلم
 علو مع الهواء والعلو ٣٠ - ٣
 حمرة : هي طواف وسعي بإحرام ٧ - ٢
 أركارها ٧ - ٢
 ندر المشي إليها ٢٥٥ - ٢
 حمري . هي مملك مملكة مملوكة
 بحر عوص حياة المعطى ١٦٠ - ٤
 أحكامها ١٦٠ - ٤
 حمريتان هما من مسائل الموارث
 وتسمان بالعراوتن انظر عراوات
 علية هي الأمة الرائعة الحنة الى راد
 عمودي هو ساكن البادية ٤٧٦ - ١
 دلعه السالك - رابع

عموم الولي : انظر رخصة	الغيب في الأصحية انظر أصحية
عمر : حق واحد فيه ١ - ٦٥٥	عيوب الفرح انظر فرح
عنوى : هو من فتحت بلاده سنة	عيد : آذانه ١ - ٥٢٧
أى قهراً - حريته ٢ - ٣١٠ و ٣١٣	كراهية الصوم فيه ١ - ٦٩٢
وانظر أمان حرية دمة .	صلاة العيدين (فصل) ١ - ٥٢٣ =
وما يناسبه	حظنها ١ - ٢٤١ (١)
عصى * إمامه ١ - ٤٤٥	عبي * هو الذهب والمصبة
التطلق للعة انظر طلاق	عينة * بيع العينة (فصل) ٣ - ١٢٨
عهدة : أى مدته	(ع)
عهدة الرد للعب ٣ - ١٩١	غارة : ولد الأمة العارة بحريتها
وانظر مدة وما يناسبه	انظر رفق
عورة : ستر المرأة عورتها في الصلاة	غارم هو المذنب
وعيرها ١ - ٢٨٣ = و ٢٨٧ و ٢٩٩	عاصب . انظر عصب
و ٤ - ٧٣٦	
عورة الرجل ١ - ٢٨٥	
عورة الرقيق ١ - ٢٨٤ و ٢٨٧ و ٢٨٩	
عول . هو أن يريد المروص على أصلها	
٤ - ٦٤٥	
غيب : الغيب في البيع ٣ - ١٥٢ =	
و ١٦٣ = و ١٦٩ و ١٧٣ =	
الغيب في الصرف ٣ - ٥٧	
الغيب الحلى ٣ - ١٥٧	
كتمان الغيب ٢ - ٤٨٢ و ٣ - ١٦٣	
أمر الغيب في العتق ٤ - ٥٢٨	

- المبيع العائث انظر بيع عقد
عش : الرد للمعن ١٩٠-٣
العش في البيع للقصة ودوى الحاء
والمقرص ٢٩٤-٣
عزوان : هما مسألتان في الميراث عرت
فيهما بقولهم لم التث وهو الحقيقة
سدس ٦٢٣-٤
عور : هو الجهل بالثمن أو المثلث أو
الأجل وأصله الخطر ٩١-٣
اعتماد اليسير ٩٥-٣
إفساده للعقود ٩١-٣ و ١٨-٣
حوار العرو في الخلع ٥٢٠-٢
حوار العرو في الرهن ٣٠٥-٣
حوار العرو في الكفاة ٥٤٥-٤
حوار العرو في كراء الأرض ٦٤-٤
عوس * انظر شحر
عوم - عويم : انظر دبون
عرو : فصله الخع عليه ١٤-٢
الإصاق على العرو ٦٦٣-١
عسل (فصل) هو إيصال الماء
لجمع الحسد بية استباحة الصلاة مع
الذالك ١٦٠-١
ما يوجب العسل ١٦٠-١
فرائضه ١٦٦-١
فصائله ١٧٢-١
عسل الجمعة ٥٠٣-١
تصيل الميث ٥٤٤-١
عش : هو أهم من التدليس ٢٢٥-٣
إفساده للعقود ٢٢٢ و ٨٧-٣
التصدق بالعيش على الناس ٧٠-٣
عصص (باب) هو أحد المال قهراً
تعدياً بلاحراة ٥٨١-٣
الفرق بين العصب والتعدي ٦٠٧-٣
عصب الأرض ٥٩٣-٣
عصب المؤخر ٥١-٤
حور العاصب للهبة ١٤٧-٤
صان العاصب ٥٨٤-٣
أجرة المعصوب ٥٩٧-٣
علة المعصوب بنسبة ٦١٨-٣
بيع المعصوب وشراؤه ٦٠١ و ٢٤-٣
ركاة المعصوب ٦٢٢-١
التأديب في العصب ٥٨٣-٣
عقلة . المحل هو الذي تلتس عليه
الأمور العادية ٢٤٣-٤
علة : هي ناسخ ما اكترى بعين للتجارة
ركاة العلة ٦٢٧-١
علة المعصوب بنسبة ٦١٨-٣
علول * هو أحد شيء من المسمه قبل
حورها ٢٧٩-٢
علط الرد للعلط ١٨٩-٣

٥٩٣-١	هبة أو صلقة أو غيرهما	٦٧٨-٣	الملط في القسمة
٦٢٨ و ٦٢٦-١	ركاة العائدة	١٦٩-٤	الملط في اللطة
فتوى • هي الإحار بالحكم الشرعى		غيماء: انطر	آلة سماع عادات
٢٧٢-٢	على غير وجه ولا لروم	٢٩٨-٢	عائم • قسمتها
٢٧٢-٢	هي فرض كفاية	٣٠٢-٢	الاسترداد منها
٢٢٨-٤	ليست حكماً ولا ترفع الخلاف	٤٤٩-٤	وطء الخوارى قبل القسم
٢٠٥-٤	نظر الفتاوى	٤٧٥-٤	السرقة من العيمة
٢٠٥-٤	عدم الفتوى عما يدهش العقل	٢٧٩-٢	الملول
٢٧٢-٢	أوراق المختين	٤٢٩-٤	اعتماد أموال المعاة
١٨-١	الصمان بسبب الفتوى		
		عياب • انطر	عاب
١٠٦-٣	فحل • بيع ماء طهر المحل	٧١٢-١	عينة : أثرها في الصوم
	صول المحل انطر حانة (دفع المعتدى)	٧٢٨-١	أثرها في الاعتكاف
			وانطر تصوف
	فداء وهداية • فداء الفصولى للمال		
٣٠٥-٢		٣٣٣-٤	عيلة هي القتل لأحد المال
	انطر أسرى حج حلع		
			٥٠
	فرار من الركاة -١		
	فرار العبد انطر آبق		
	- - (باب) انطر • واريت		
	فروح (الذكر والأنثى) الطر		
٣٤١-٢	إليه	١٦٠-٢	فاسق • كراهة دكاته
١٤٤-١	نظرة ومسه وتقبله	٣٧١-٢	ولائه في الكاح
١٥١-٢	حفاصة وحناه	٢٩١ و ٢٥٣-٤	شهادته
	عيوبه عند الأئى انطر إقصاء		
٤٧٠-٢	بحر رقق عمل فرن		فاكهة انطر ر ما ركاة طعام
	عيوبه عند الذكر انطر اعتراض عس		فائدة هي ما تحدد من العم (الأعام)

- الشهادة في عيه ٢٧١ - ٤
 الصرب المصنى إلى حاجته ٢٨٨ - ٤
 قوس : سهمه في العيمة ٢٠٠ - ٢
 انظر بردون رهيص مقرف
 قوسج : هو ثلث الميل ٤٧٤ - ١
 قوس : المرق يبه وبين الواح في
 الملح ٢٨ - ٢
 قوس العين ٢٨٧ - ٤
 قروس الكفاية ١ - ٥٤٣ و ٥٥٣
 و ٢٧٢ - ٢
 الإحارة على قروس الكفاية ٤ - ١٠ -
 قيرقي . القول بقدم العالم وقاسح
 الأرواح ٤٣٤ - ٤
 وانظر حوارح شبعة قلدريون
 قيرقي . هو مكيال قدره صاعان
 فساد : أثر الفساد في العادات
 ٦٦ - ٣
 فساد العقد بالنص للمهى أو بالدليل
 ٣ - ٨٦ -
 فساد العقود بسبب الشروط
 ٢٣٢ - ٣
 وانظر شروط
 فساد العقود بالحرر والعثن ٣ - ٧٦
 و ٨٦ و ٩١
 وانظر حرر عش
 فساد الكاح ٢ - ٣٨٤ و ٣٨٩ -
 الصمان في العقد الفاسد ٣ - ١٩٨
 و ٣ - ٤٤١ -
 رد التصرف الفاسد عند الرشد
 ٣٨٤ - ٣
 الخيار في العقد الفاسد ٣ - ١٣٨
 الرد في بعض العقود الفاسدة ٣ - ١٨٩ -
 فساد البيع ٣ - ١٢ و ١١٢ و ٢٣٦
 و ٣٣٥ و ٦٤٠
 فساد الإحارة ٤ - ١٦ - ٤٢
 فساد الجمالة ٤ - ٨١
 فساد المراجعة ٣ - ٤٩٨ و ٧١٦
 فساد المساواة ٣ - ٧١٦
 فساد القراض ٣ - ٦٨٦
 فساد القرص ٣ - ٢٩٥
 فساد المواصفة ٢ - ٧١١
 السارق في الفساد ٣ - ٢٥٦
 العقد المخلف في فساد ٢ - ٣٨٨
 مسح ما جناح الحكم حاكم
 ٢ - ٣٨٩ -
 أثر الحكم بالمسح ٤ - ٢٢٩
 علم الحكم في المسح ٤ - ١٩٩
 مسح الكاح ٢ - ٣٣٦ و ٣٤٣
 و ٣٨٢ و ٣٨٤ و ٣٨٧ و ٤٣٤
 و ٧٢٥ و ٧٤٥
 مسح القراض ٣ - ٣٠٥
 مسح المسافة ٣ - ٧٢٢
 مسح الإحارة ٢ - ٦٨٨ و ٤ - ٤٩ -
 و ٦٨
 مسح الجماله ٤ - ٨٢ -

- مسح المكاتبة ٥٥٢-٤ إقرار المجلس ٣٥٥-٣
وانظر حقد (لرويه) فساد الشهادة سماعاً بالإعسار ٢٨٤-٤
فسق : انظر فاسق بيع الحاكم أموال المجلس ٣٥٧-٣
المقسم على الدائمين ٣٦٠-٣
ترك العقبة الواحه للمجلس ٣٦٦-٣
فصولي : بيعه حسن المجلس إذا لم يأت بحميل ٢٦-٣
طلاق المصولي ٥٤٣-٢
عداؤه للمال ٣٠٥-٢
فضة . انظر ذهب
فخاخ هو سراب يحد من التمتع
والتمر ١٨٣-٢
فقير هو من لا يملك قوت عامه
٦٥٧-١
العمو من بحاسة قدمه ١-٧٨ =
استحقاقه الزكاة انظر زكاة
(مصارفها)
فقيه انظر عالم
فلس (ناب) هو إحاطة الدين
فلس المال المدس ٣٤٥-٣
الفرق بين الفلس والفلس انظر
تفليس
ما يجمع عه المجلس ٣-٣٤٦ =
أهليه للرع ١٤٠-٤
الحكم بجمع ماله للعرماء ٣٤٩-٣
ما ترب على الحجر عله ٣٥٢-٣
فوات . فوات المجلس ٣٦٩-٣
اسرداد الدائن ماله من العليسة
٣٧٣-٣
فلك الاستعانة به عند حواء وقت
الصلاة ٢٢٩-١
فوات . فوات المسع ١٦٨-٣
الفوات في البيع الفاسد ١١٢-٣
حكم فوات السوق ٢٥٠-٣
الخط في الفوات ٢٢٠-٣
فوائت فضاء فوائت الصلاة
١-٣٦٤ =
فضاء فوائت الصوم ٦٨٩-١
فيئة . هي تعيب بحسنة في قتل بعد
أحل الإيلاء أو أفضاهاها إن كانت
بكرأ ٢-٦٢٩
فيئة المريض والمحوس ٢-٦٣١
في . اعتبار مال المرتد فيثأ ٤-٤٣٧

أثرها في الأقطار

تقريب المرح انظر مرق

قبول : الفصل بينه وبين الإيجاب :

١٧-٣

وانظر عقد (صبيته)

قتال : الدعوة إلى الإسلام قبل

٢٨٣-٢

الحجاء

٢٧٥-٢

قال المرأة ويحورها

تصرفات الحاصر صف القتال

٤٠٠-٣

المقتودى صف القتال انظر

مفتود

١٨٥-٢

قتال المضطر

٥٩٢-٢

القتال دفاعاً عن النفس

٤٢٩-٤

قتال العاة

٢٩٣-٤

قال المحارس

قتل هو سرح الدابة ولحماها ومقتودها

٣٩-٤

قتل : حد القاتل والعصا منه

انظر حد قصاص

ما يكون حده القتل انظر حد قصاص

٢٦٧-٤

السهادة في القتل

٢١٦-٤

عدم المحرور دعوى القتل

١٩٩-٤

عدم المحكم في دعوى القتل

٧١٤-٤

القتل المأذون به

٧١٣-٤

قتل المورث

الإكراه بالقتل انظر إكراه

(ق)

قائلة : انظر طبيب

قاضي * انظر قضاء

قبر : هيئته ١-٥٥٨-٥٧٨

القبور أحاس ٥٧٧-١

رياسة القبور والعمارة حدها ١-٥٦٣-

سرقة الكفن من القبر ٤٧٩-٤

ما يوجد في قبور الجاهلية انظر

ركار

قصر . الصمان بقصر المفتود عليه

٢-٤٤٣ و ٣-١٩٨

اصبار الإثلاف قصاً ٣-٢٠٣

القصر في الحيار ٣-١٤١

قصر المسع العائف ٣-٤٥

الصرف في المسع قبل المسع

٣-٢٠٤ و ٣-٢٠٦

القصر في الرهن ٣-٣١٣

القصر في الرهن ٣-٢٩٥

بطالان الهبة قبل القصر ٤-١٤٤

قيلة تحريها ١-٢٩٤=

استقبال القيلة وأقسامها ١-٢٩٢

الصلاة لغير القيلة ١-٢٩٦=

و ٣٠٠=

عدم استقبالها عند الخوف ١-٢٩٣

قيلة أثرها في الوصوء ١-١٤٣=

- قذف :** هو رمي مكلف ولو كافراً حداً
مسلماً من نسب من أب أو أحد
أوربا ٤-٤٦١
حد القذف ٤-٤٦٤-٤٩٠
الإكراه على القذف ٢-٥٤٩
الشهادة في القذف ٤-٢٦٧
قذف الحصى المشكل ٤-٤٦٣
تأديب لشهود وحدهم ٤-٢٩٦
العروض حد القذف ٤-٤٦٧
- قرآن :** السجود للآية القرآن (فصل)
١-٤١٦
عدم النحول به لقضاء الحاجة ١-٩٢
إطهار عدم احترامه انظر اريداد
مع المحدث عنه ١-١٢٦ و ١٤٩
و ٢١٥
آداب تلاوته ١-٤٢٢ و ٤٣٧
و ٢-١٦
حتمه في التراويح ١-٤٠٥
الإحارة على تعليمه ١-٣٠٩ و ٢-
١٦ و ٤-٣٤ و ٧٥
الاحتماح به على الكفار ٢-٢٨٢
السعرة بدار الحرب ٢-٢٧٩
هيه للدي ٤-١٤٠
- قراض (ناب) :** هو دفع مالك مالا
من نقد مصروب مسلم لمن يتحر به
بحره معلوم من ربحه قل أو أكثر
بصيغة دالة على ذلك ٣-٦٨١
ما يجمع من القراض ٣-٦٨٧ =
- ما فيه قراض المثل ٣-٦٨٧ =
عدم حوار القراض مع الصرف ٣-٥٣
عدم حوار هة القراض وتوليته
٣-٧١٠
التزامات عامل القراض ٣-٦٩١
صيان عامل القراض ومخالفته ٣-٦٩٢
حجر الحائض ٣-٦٩٩
عامل القراض أمين ٣-٧٠٧
موت عامل القراض ٣-٧٠٩
نقده عامل القراض ٣-٧٠١
القراض العاسد ٣-٦٨٦
فسخ القراض ٣-٧٠٥
الركاة في القراض ١-٦٤٢ و ٦٤٥ =
البارع في القراض ٣-٧٠٧
قرائن الحمل بها ٣-٥٣٩
القرائن في الأمان ٢-٢٩٨
قربى إمامه للصلاة ١-٤٥٥
اشرطه في الإمامة الكبرى ٤-١٨٨
ترتب بطون قرش ١-٤٥٦
قراض : هو إعطاء متمول في عوض
مباثل في الدمة لمعنة المعطى فقط
٣-٢٩١
مصادره إذا حصر بضعاً ٣-٢٩٥
أثره ٣-٢٩٥
قضاؤه بما هو أفضل ٣-٦٦
إقراض النديعة ٣-٤٤
مع المفلس عنه ٣-٣٤٧
وقف العين للسلف ١-٦٥٠

- تقويمه و الزكاة ٦٤١-١
 حوار لإحراجه و زكاة المطر ٦٧٣-١
 قرعة : انظر قسمة دعوى (إحراؤها
 إذا حى المدعى)
 قرون : هو أن يكون المرح شئ نازر
 يشه قرون الشاة من لحم أو عظم
 ٤٧٠-٢
 قريش انظر آل البيت
 قرشى
 قروية : هى جماعة تتقرب بنفسها أى
 تقم وتستعنى عادة على نفسها و
 معاشها ٤٩٦-١
 قسامة • هى خمسون يمناً موالية تقولهم
 والله الذى لا إله غيره لئس صرته
 مات أو لقد قتله يعلمها ، فى الخطأ
 من يرث ٤-٤١٥-
 سبها ٤-٤٠٧-
 لا تكون فى العمد ٣٣٩-٤
 حلمان الوارث ٣٥٩-٤
 عدم قسم النساء فيها ٣٦٥-٤
 قسمة • هى تعيين نصيب فى متاع
 ولو بأحصاص تصرف ٦٥٩-٣
 قسمة المهايأة هى احصاص كل
 شريك ، عن شريكه بممعة متحد أو
 متعدد رسماً معلوماً ٦٦٠-٣
 قسمة القرعة هى تمييز حق فى
 مشاع بين الشركاء بالقرعة ٦٦٤-٣
 قسمة المرافاة أن يترضى كل
 واحد بأن يأخذ شيئاً مما هو مشترك .
 ٦٦٢-٣
 قسمة العائم ٢٩٨-٢
 قصاص : شرط الحماية التى بها
 قود (قصاص)
 ٣٢٧-٤
 مباحات القصاص ٣٣٨-٤
 ما يقتص منه مما دون النفس وما لا
 يقتص منه ٣٤٩-٤
 الحكومة وما لا قصاص فيه ٣٨١-٤
 من له اسيقاء القصاص ٣٥٨-٤
 قصاص السم ٣١٧-٣
 كيفية القصاص وتميمه ٣٦٣-٤
 و ٣٦٩
 قبل الأدنى بالأعلى ٣٥٦ و ٣٤٤-٤
 الإحارة على القصاص ٢٩-٤
 الشهادة على القصاص ٢٧٠-٤
 و ٢٩٨
 حق الوالى والحاكم فى القصاص ٣٣٦-٤
 إبراء القاتل ٣٣٥-٤
 سقوط القصاص ٣٦٤-٤
 الصلح فى القصاص ٣٦٨-٤
 قصر الصلاة (فصل) ٤٧٤-١
 حكم القصر ٤٧٤-١
 أحواله ٤٧٨-١
 طروه ما يقطعه ٤٨٠-١

- الافتداء فيه ٤٨٢-١ قلنس : هو ما تقدمه المعنفة من الماء عند
قصر الصلاة مردلة ٥٧-٢ امتلائها طهارته ٤٨-١
- قصة : هى ماء أبىس كالملى أو الحبر ٤٦-١ قهوة : لماحتها
المبلول يجرح من المرح عقب انقطاع الحيص ٢١٤-١
قباطر : الصرف عليها انظر بيت المال
- قصاء (باب) هو حكم حاكم أو محكم بأمر ثلث عدله، كثنين وحسن ، وجرح وصرب وسب وترك صلاة ، ونحوه ترتيب على ما ثبت عنده مقصاه أو حكمه بذلك المقصى ١٨٦-٤
- شرط القصاء ١٨٥-٤ الاستحلاف فى القصاء ١٩٥-٤
- أدب القصاء ١٨٥-٤ ما يبدأ القاصى بظرة ٢٠٢-٤
- عدم استناده لعلمه ٢٣٠-٤ قاصى العاه ٤٣٠-٤
- وانظر تحكيم دعوى ١٤٥-٣
- قصة الخواجة (فصل) ٨٧-١ مدونه وآداه ٨٧-١
- التطيف فيها انظر استحمار اسجاء ٩٧-١
- قصة القوائت انظر قوائت
- قصاص : بحاسته وطهارته ٤٨-١

(ك)

كافر انظر كمار
كالى . هو الدس

قطافى هى السع الخمص والبول واللوبا والعدس ، والبريس والخلجان والسيلة ٦٠٩-٢

(انقل إلى أهل الكتاب)

٣-٩٥=

بيع كالى، بكالى

٧٤٤-٤ كلاب : أحكامه

كتابة : انعقاد العقد بها انظر

٢٠٤-٢ اليمين العموس

٢-٥٦٨ عقد (صيغته)

كراء : انظر إحارة

٢-٣٥٠ عدم انعقاد الكاح بها

إثبات التصرف كتابة (فى ذكر)

كسوف : الكسوف هو دهاب صوم

٣-٥٣٧

٥٣٢-١ الشمس

٤-٢٧٢ تحقيق الكتابة

٥٣٢-١ صلاة الكسوف

٤-٥٨٨ كتابة الوصية

وانظر حسوف

٢٩٧-١ كعكة . الصلاة داخلها

كتابة الرقيق (باب) هى حق على

وانظر قلة

مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه

٤-٥٤٢

كهانة . هى المائلة أو المقارنة فى الحال

أركان الكناية

والدين والحرية وقيل فى الحبس والنسب

٤-٥٤٣ شروطها

٣٩١-٢

٤-٥٤٥ حوار العرقى الكناية

كهار . تكليف الكهارم بروج الشريعة

٤-٥٤٦ تحميم العوض الكتابة

٢٦١-١ وأصولها

٤-٥٤٧ عدم وفاء الأقساط

دعوتهم للإسلام والاحتجاج عليهم

٤-٥٤٨ تصامم المكاتبين

٢٨٢-٢ بالقرآن

٤-٢٦٧ الشهادة فى الكناية

٢٥١-١ أذان الكافر

١-٢٨٨ حورة الأمة المكناية

٧١٥-٤ و ٤٢٣-٢ ترافع الكمار إليها

٤-٥٤٩ ما محور للمكاتب

٨٠-١ بحاسة ما يسقط من ماريهم

٢-٣٩٤ تسرى المكاتب

٤٦٤-١ عصمة نصوصهم

٤-٥٥٢ مسح الكتابة

وانظر أمان دمة

٤-٥٥٤ التنازع فى الكناية

السوية بين وبينه المسلم فى أمور

٤-٥٢٧ أثر العتق فى الكناية

٢٠٥-٤

٤-٧١٣ ميراث المكاتب

علم مع المصحف والرقيق المسلم لهم

٢-١٥٨ كنانى دسحه

٢٠-٣

٢-١٥٩ كراهية مع العبد له

٢٣٨ - ٤	الشهادة فى الكفارة	٦٥٩ - ١ =	إعطاؤهم من الزكاة
		١٨١ - ٤	اللقبط الكافر
	كفالة : هى الرام ^(١) مكلف عىر سعىه	٥٧٥ - ١	تعسل قنلام
٤٣٠ - ٣	دبياً على عىره	٤٢٠ - ٢ =	أنكحتهم وطلاقهم
٤٣٠ - ٣	صهان الوحه	١٦١ و ١٥٤ - ٢	دعهم وصىدهم
	اشراط الكفالة اطر شرط	١٦٥ و	
٢٩٦ - ٣	الكفالة فى القرص والرمس	٥٨٠ و ١١٨ - ٤	وصية الكافر ووقعه
٣٦٨ - ٣	كفالة المجلس	٧٥١ - ٢	نقعة الكافر
٤٤٢ - ٣ =	الكفالة مأحر	٣٧١ - ٢	ولاية الكافر على ولده
	الكفالة عىد طلب مهلة الإثبات	٢٧٤ و	
٣١٢ - ٤		٥٤٨ - ٢	الإكراه على الكفر
	كفى اطر حائر	٢٣٩ - ٢	شهادة الكافر
	كلى : طهارة عىه ونحاسة سورة	٣٥ - ٤	إحارة الكافر للمسلم
٤٣ و ٣٧ - ١		٥١٠ - ٣	توكىل الكافر
١٦٢ - ٢ =	دكة الصىد به	٣٣١ - ٤	حماية الكافر والحماية عىه
٢٤ و ٢٢ - ٣	سعه	٤٧٤ و ٤٦١ و ٤٥٦ و	
١٤١ - ٤	هة الكلب	٤٧٣ - ٤	اتحاد ملاس الكمار
٤٧٤ - ٤	سرفة الكلب	٧١٦ - ٤	احلاف اللىن فى المىراث
١٦٥ - ٤	القاط الكلب	٤٤٣ - ٤	ارتداد الكافر
		اطر ارتداد أمان أهل الأنة أهل	
٢٢٨ و ٢٢٧ - ٣	الركار والكفر	الكتاب حرىن دمه وما ساسه	
	واطر ركار		
٢٢٧ - ٣	حكمه	٦٤٣ - ٢	كفارة . كفارة الطهار ٢
٢٢٧ - ٣	سع الأرض بها الكفر	٦٤٩ و	
	كسبسة ساء الكسسه وترمىها ٢ -	٢١١ - ٢	كفارة اليمىن
٣١٤		٧٠٢ - ١ =	كفارة إطرار رمصان
	واطر حرنة دمة	٤٠٥ - ٤ =	كفارة القبل الحطأ

١٦٦-٤ رد اللقطة وتعريفها

٢٧٣-١ ركاة العين الصائفة

١٧٤-٤ صباه اللقطة

١٧٢-٤ حسن اللقطة والتصديق بها

وقف التصرف فيها في العيبة

٣٠٣-٢

١٧٠-٤ الإمل الشاردة

٤٨-٤ هلاكها

٦٥٥-١ دفع الإسلام وما لعطف البحر

٢٢٧-٣ احتثار الكر لقطعة

لقيط • حريته وولائه للمسلمين ٤ -

١٧٩- إعاض بيت المال عليه ٤

لمس : أثره في الوصية ١-١٤١ =

لمس المصحف انظر مصحف

أثره في الصيام انظر صيام

هو : انظر آله عادات

٤٧٤-٤ سرقة آلة اللهو

لواط : رحم اللاط والملاط ٤-٤٥٦

٤٦٣-٤ الرمي باللواط

٢٦٥-٤ الشهادة في اللواط

لَوْتُ • هو الأمر الذي يسأ عنه عليه

٤٠٧-٤ العن بأنه مله

لؤلؤ • حتى واحده منه ١-٦٥٥

٧٣٠-١ ليلة القدر

١١٦-٤ الوقف على الكسبة

٣١٥-٤ يمين الذي بها تعليلًا

٦٦٧-٢ اللاعبة بها

= ٤٣٣-٤ ارتياد المسلم لها

= ٢٦٨-١ صلاة المسلم بها

كيمحت : هو حلد الخمار أو الخمر

٢٥-٢ أو العسل المدبوع

(ل)

لئاس : انظر امرأة حرير دهب

عادات عورة

لحد : هو ما يحصر في أسفل القرحمة

الصلة من المغرب إلى المشرق بقدر

ما يوصع الميت ١-٥٥٨

لروم • انظر عقد وكل عقد باسمه

لصوص • انظر حائجة سرقة

لعان هو حلف الروح المسلم المكلف

على ربا روحته أو على نبي حملها منه

وحملها على تكذيبه أربعاً بصيغة معينة

بحكم حاكم ٢-٦٥٧

عدم الحكم في اللعان ٤-١٩٩

عدم الوارث من الملاعين ٤-٧١٦

لقطة هي مال عرض للصباغ

١٦٥-٤

١٦٩-٤ وحرب الالتقاط

(م)

وما يباسه

صاح (باب) ٢ - ١٧٩

إناحة ما طهر من الطعام والشراب

٢ - ١٨٢ و ١٧٩

إناحة ما عملت فيه الركاة ٢ - ١٧٩

حكم ميتة، ليس له نفس سائلة ٢ -

١٨٧

ماسد الرمز من محرم ٢ - ١٨٣

مبتدأة : المتدأة في الحيص هي غير

المعتادة أو الحامل ١ - ٢٠٩

متحالة : هي المرأة غير محشية الفسة

١ - ٥٣٨

متعة : نكاح المتعة انظر متعة

متعة * هي ما يعطيه الروح لمن طلقها

ريادة على الصداق لغير حاملها

٢ - ٦١٦

من ليس لها متعة ٢ - ٦١٧

متلاحة هي الحرج الذي حاص

في الخلد تعدد ٤ - ٣٥٠

متنحس * انظر طهارة نحاسة

متلى روية بعضه في البيع ٣ - ٤٠

١ و ٤١

اعتبار الماثلة في المكل والمورون

٣ - ٨٥

ماء . أقسامه انظر طهارة

الماء المطلق هو ما صدق عليه اسم

ماء مطلقاً بلا قيد ولا شرط ١ - ٢٩

المياه المكرومة وتعبر الماء ١ - ٣١ -

و ٣٧ -

طلبه للتيمم ١ - ١٨٨

مأدبة : هي طعام يقدم للأصدقاء

والخيران ويحوم ٢ - ٤٩٩

انظر ولائم

مأدبون * إناحة الترسى للرقيق المأدبون

٢ - ٣٦٤

مال * هو كل ما يملك شرعاً ولو قل

٤ - ٧٤٢

سرقة المال غير المعصوم ٤ - ٤٧٤

إتلاف المال غير المعصوم انظر

تلف

المال المعزى - اصهار الوائتق أموالا

٣ - ٥٣٧

المال العام انظر است المال عائم

وما يباسه

دعوى المال ٤ - ٢٠٩ و ٢٥١

و ٢٦١ و ٢٦٧ =

اكتساب الملكية والخيار في العقار

والمقول ونحوه انظر ملكية

وما يباسه

انظر عقار مثل وملك مقول

- محمل : هو ما لا تتصح دلالاته
محمون : انظر محون
محموس : انظر أهل الدمة
مجهول : بيعه ٣ - ٣٠ و ٩١ وانظر عقد
محمور : انظر ححر
محل العقد : انظر عقد
محمد صلى الله عليه وسلم : سبه
انظر رعية نوافل
كراهة صوم مولده ١ - ٦٩٣
حبه والتشبع به انظر تصوف
محمدر . الأميون ٢ - ١٨٣
الحشيش ١ - ٤٧ و ٢ - ١٨٣
الدخان ١ - ٤٦ و ٧٠٠
طهارة الخاف منه ١ - ٤٧
استعماله في الحراة ٤ - ٤٩٢
انظر مسند
مداحلة (صل) هي دخول الشجر والبناء في سع الأرض ولو لم يذكر
٣ - ٢٢٦
مدبر انظر تدبير
مدد هو كيل عدل على الدين
١ - ٦٠٨
- مدة : مدة الرد للميب ٣ - ١٩٢
مدة الشمعة ٣ - ٦٤٣
مدة الحياة المكسة والمسقطه ٤ - ٣٢٤
مدة الوقف (توقيته) ٤ - ٩٨ و ١٠٦
مدة احارة الرقيق والدور والأرض
٤ - ٢٩ و ٣٦ و ٦٠ و ٦٦
تعيين المدة في الإحارة والحعالة إحارة
وحعالة
مدة طلب الدليل والدمع ٤ - ٣١٢
مدعى المدعى هو من تحرد من أصل
أو متهود بالكلام ٤ - ٢٠٨
انظر تمارع دعوى وما يباسه
مدعى عليه : المدعى عليه هو من
ترجح قوله بمتهود أو أصل ٤ - ٢١١
المحكمه المختصة بالمدعى عليه ٤ - ٢٣٤
انظر تمارع دعوى وما يباسه
مدبر : هو غير المحكر ، هو الذى
يسع بالسعر الواقع كيف كان ويحلف
ما ناعه بعيره ١ - ٦٣٩
مدين * انظر دين
المدينة الموزة : فصلها على مكة
٢ - ٢٦٥
صيدها وشجرها ٢ - ١١٢
عدم أحد العشر من الخالين إليها
٢ - ٣٢٠

- الأحد نكيلها وورن مكة ٦٠٨-١
- مذاهب : اختلاف المذهب في إمامة الصلاة ٤٤٤-١
- القاضي المقعد ١٨٩-٤
- ملى : نقصه للوصو ١٣٥-١
- مراخمة . هى بيع ما اشتراه بثمنه مع ربح معلوم ٢١٥-٣
- التعير والتدليس والعش والعلط فيها = ٢٢٠ - ٣
- مراصاة : هى أن يراعى كل واحد على أن يأخذ شيئاً مما هو مشترك ٦٦٢-٣
- مراظلة : هى بيع عين من ذهب أو فضة بمثلها ٦٤-٣
- مراعات : انظر قضاء
- مرافق عامة : الصرف عليها من بيت المال انظر بيت المال وانظر صالح
- مراكب العرو : انظر سعيه
- مرأة انظر امرأة
- مرحان : انظر بحر
- مروى : الوصو لما يحرج من غير
- المخرج الطبيعى ١٣٨-١
- مسحه على الحيرة ٢٠٢-١
- تيمم المريص ١٨٠-١
- صلاة المريص ٤٨٩-١ و ٥٠٨ و ٥١٥
- إمامة المريص ٤٤٥ و ٤٣٦-١
- عيادة المريص ١-٥١٥ و ٤-٧٦٣
- وطئه أمته ٤٨٣-٢
- قوله وأسرته ٢٧٥-٢
- فصح إحارة المريص ٥١-٤
- قضاء المريص وإمامته ٢٠٥-٤
- حياة المريص والحياة عليه ٣٤٥-٤
- و ٣٨٤ = ٤٧١ و ٤٩٥
- وانظر استحاصة مرضى حدام
- حراج دم صديد وما ساسه
- المريص مرض الموت انظر مريض
- مرصع . إظهار المرصع ١-٧٢٠ =
- إحارة المرصع انظر طثر
- مريض . مرض الموت هو الذى يشأ عنه الموت عادة ٣٩٩-٣
- اعصار المحوس لقل وقطع وحاصر صف القتال مريضاً ٤١٠-٣
- نكاح المريص ٣٧٣-٢ و ٣٨٩ و ٤٢٦
- قسم المريص من روحانه ٥١٠-٢
- صداق المريص ٤٥٢-٢
- تدبر المريص وعقده ووقته وهتته ٤-
- ١١٠- و ١٤٠ و ٥١٣ و ٥٣٤
- إمرار المريص ٥٢٧-٣

٧١٧ و ٧١٣ - ٣	شروطها	المريض يعبر مرض الموت « نساء العام »
٧٢٨ و ٣١٧ - ٣	التزامات العامل	انظر مرض
٧١٦ - ٣	مساحدها	مراصة : حلتها و كراء الأرض وما
٧٤٦ و ٧٢٢ - ٣	مسحها	تسته ٢١ - ٤

مستأمن : انظر أمان

مستح . هو الذى يروده التلك
(الوسوسة)

مراصة : هى الشركة والزرع

٤٩٢ - ٣
مساحد المراصة ٧١٦ و ٤٩٨ - ٣

مرايدة . مع المرايدة ١٠٦ - ٣

مسجد . تحيته ٤٠٥ - ١
آذانه ١ - ٤٢٣ و ٤٣١ - و ٤٤٦ =
ما تقام فيه الجمعة انظر جامع
جمعة

مردلة : القصر والجمع فيها

٥٧ - ٢ و ٤٨٧ - ١

وانظر حج

الصرف عليه من بيت المال ٢ - ٢٩٥
رحفته وركاه عليه ١ - ٦٢٣ و ٦٢
قراءة العلم فيه ١ - ٤٢٣
ارتياذ الخائن وإحارتها للمسجد ١ -
٢١٥ و ٤ - ١٢٨

مركب السر هو من يحبر القاصى
سراً بعدالة الشهود أو تحريجهم
٢١٥ - ٤

حلول الحب فيه ١ - ٢٧ =
الوقف عليه والإيصاء له وربع الدعوى
عنه ٤ - ٩٨ و ١٠٢ و ١١٨
و ٢٤٨ و ٥٨١

مسابقة . ٣٢٥ - ٢

مسابقة هى مباشرة المرأة للمرأة
٤٥٢ - ٤

ربع الماكة لتوسيعه ٤ - ١٢٨
علم حوار الحد فيه ٤ - ٢٠١
السرقه فيه ٤ - ٤٧٩

مساقاة (باب) هى عند القيام بمؤونة
حر أو نبات بحر من عليه
٧١١ - ٣

المسجد السوى والحرام : نذر المشء
إليهما ٢ - ٢٦٤
لله السالك - رابع

احتباها بغيرها ٣ - ٥٣
لرونها ٣ - ٧١٣ و ٧٢٢

- صلاة الحارة في المسجد النبوي ١-٥٥٨ هنته لدى ٤-١٤٠
مسح : المسح على الخف (مفصل) السر به في أرض الحرب انظر
١-١٥٢ بيحه لعبر المسلم ٣-٢٠
المسح على الحبرة والعمامة (مفصل) مصر : حكم أرضها ٢-٢٩٤
١-٢٠٢ مسكر : هو ما يعيب العقل دون
الحراس مع نشوة وطرب ١-٤٧ انظر حمر مفسد
مشاع : قسمته ٣-٦٥٩
وانظر قسمة
رهن المشاع ٣-٣٠٧
مسكين * هو من يكون أروح من
الفقر ١-٦٥٨
مستولية . انظر تلف حاية
صيان وما يباسه
مشقة : انظر رحمة ضرورة
عشر
مصاع : انظر حلي
مصالح : الإنفاق عليها من الزكاة
وبيب المال ١-٦٦٣
إصلاح القناطر والمدارس الموقوف عليها
٤-١٢٤
مصحف * إهانه انظر ارتداد
٢-٢٩٤
- مطر : اعتباره عدلاً للحمية والجماعة
١-٥١٥
مطل : انظر ديون فلس
مطلق : انظر ماء
معادن : انظر معدن
معاطاة : حوارها في الخلع ٢-٥٣١
واعلر عقد (اعتقاده)
معاهد : تحريم أداه ٤-٧٤٢
معتوه : ماله ٢-٢٧٥
شهادته ٤-٢٣٩
وانظر أهلية
معدن : ركاه ١-٦٥٠
إقطاعه ١-٦٥١
إيداع مقابل إقطاعه ست المال ٢-٢٩٤

- تملك الدولة له ٦٥٠-١
 ما يوجد منه بأرض الصلح ٦٥١-١
 احارة العمل فيه ٦٥٢-١
 وانظر ذهب قصة
- معاملات : انظر بيع عقود
 ملك وكل عقد باسمه
- معلق : جمع معلق (كصمور)
 وهو ما يعلق بحاب الرجل مما يحتاج
 إليه المسافر ٤٠ - ٤
- معاهدات : انظر أمان دمة
 المعاهدات في الإسلام (تعليق)
 ٢٨٣ - ٢
- معاهد انظر أمان دمة
- معتادة الشيص هي عبر المسداة
 أو الحامل ٢١٥ - ١
- معصية الإحارة عليها انظر إحارة
 الوقف عليها ١١٦ - ٤
- معلم . انظر تعليم علم
- معان : هي ما هم البدن الى تجمع
 فيها القدرة كدين المحدين
 ١١٠ - ١
- معقل . انظر عملة
- معلصة هي ما انحارت الحورة فيها
- لحمة البدن عند الذبح ١٥٧ - ٢
 انظر ركاة
- ملقى : انظر فتوى
- ممسد : هو ما يعيب العقل دون الخواص
 دون نشوة أو طرب ٤٧ - ١
- مفقود (فصل) أقسام المفقود
 ٦٩٣ - ٢
- عدة زوجته ٦٩٣ - ٢
 وقف ما له للحكم بموته ٧١٧ - ٤
 المفقود في دار الحرب ٦٩٨ - ٢
 انظر أسير عينة
- مقاصة (فصل) هي مشاركة مديين
 بمائتين ما عليهما كل له مما عليه
 ٢٩٧ - ٣
- المقاصة في دين المقة ٧٤٠ - ٢
- مُقرّف . هو فرس أنوه بطن أو ردىء
 وأمه عربية
- مقير : هو إناء مطلي بالعار ١٨٧-٢
- مكانرة . هو أحد الشيء قهراً مدعيًا
 أنه ملكه ٤٧٦ - ٤
- مكايل الصاع أربعة أمداد
 المد ملء اليدين
 الوسط ستون صاعا
 القرب صاعان ٦٠٨ - ١

- مكس : استرداد ما أحده المكاس
بالمداء ٢ - ٣٠٥
- مكة . فصل المدينة عليها ٢-٢٦٥
- قلة أهلها ١ - ٢٩٤
- مقات أهلها للحج ٢ - ١٩
- أحد نصف العشر من الخالين لها
- ٢ - ٣٢٠
- العمل بوردها ١ - ٦٠٨
- ملاس : انظر لباس
- ملاحة : انظر لعان
- ملاسة : (نوع من مبيع الخاهلية
لا خياره إذا لمس المسع)
- ٣ - ٩٢
- ملاهي . تحريمها ٤ - ٧٤٣
- تحريم التلدد سماع صوت الأنثى والأمرد
- ٤ - ٧٤٣
- آلات اللهو انظر آلة
- ملائكة : حبههم للطب ١-٥٦٢
- سهم انظر ارتداد لإكراه
- ملطاة : هي الخراج التي قررت للعظم
ولم تصل إليه ٤ - ٣٥٠
- ملك وملكية . كسب الملكية بالاستيلاء
- على الماح ١ - ٦٥٤ =
- كسب ملكة ما يليه الحر انظر محر
- كسب الملكية بالإحياء والإقطاع
- انظر إحياء لإقطاع
- كسب ملكية المعدن انظر معدن
- تملك العائم واليؤ انظر عائم
- كسب ملكية اللقطة والكسر والركار
- انظر ما يماسه
- كسب الملكة بالحجارة ووضع اليد
- انظر حجارة
- إثبات الملك والشهادة فيه ٤-٣٠٧
- الملك المشترك لأهل البلد والحرم
- ٤ - ٨٨ =
- أنواع الاحتصاص بالأرض ٤-٩٣
- التصرف في ملك الغير ٤ - ٣٢٣
- فقد ملكة الحصوان البرى بالإحرام ٢-٩١
- برع الملكية ٣ - ٢٠ و ٤-١٢٨
- أمر مملك الدات في الوقف ٤-١٣٢
- كراهة تملك المصدق ٤ - ١٥٤
- مماطلة : انظر ديون علس
- ماسحة : هي أن يموت الإنسان ولم
يقسم تركه حتى يموت من ورثه وارث
أو أكثر ٤ - ٧٠٣
- مائدة . (مرسوع الخاهلية) ٣-٩٢
- مبارل . هي التي يرسل بها في سير المسافر
وقدر الإقامة ٤ - ٤٠
- مباحرة أنواع العقود التي تطلب فيها
المباحرة ٢ - ٢١٣

الحجب وأحكامه (مفصل) ٤ - ٦٤٩ =
 حساب المرائض (مفصل) ٤ - ٦٥٥ =
 المناسحة (مفصل) ٤ - ٧٠٣ =
 إقرار أحد الورثة (مفصل) ٤ - ٧٠٧ =
 صلح بعض الورثة ٣ - ٤١٥
 إحارة الوارث للوصية ٤ - ٥٨٣ و ٥٩٥
 حلول الدين بالموت ٣ - ٣٥٣
 وقف الشركة إذا جهل تأخر الموت
 ٤ - ٧١٥
 انتقال الخيار للوارث أو الدائى ٣ - ١٤٥
 ركة الوارث ١ - ٦٠٦ و ٦١٦
 ميراث المرتد ٤ - ٤٣٧ و ٤٣٩
 ميراث المفقود ٢ - ٦٩٩
 ميراث المسامى ٢ - ٢٩٠
 الوصية لوارث ٤ - ٥٨٦
 الوقف على وارث فى مرض الموت
 ٤ - ١١٠
 انتقال القصاص بالإرث وسقوطه ٤ -
 ٣٦٢ و ٣٦٧
 توقع ورثة الموقوف الخلد ٤ - ٤٦٧
 الشهادة فى الموارث ٤ - ٢٧٢
 موانع الإرث (مفصل) ٤ - ٧١٢ =
 مواصعة : استبراء الإمام بالمواصعة
 ٢ - ٧٠١
 شرط القدية فيها ٢ - ٧١١
 موت . انظر تركة حائز
 معمود موارث ميت
 موصعة هى الموصعة الى نوصح

مصعة : الصلح على المصعة ٣ - ٤٠٧
 انظر إحارة عارية
 منقطة : هى جرح فى الرأس أو الوجه
 ينقل بها فراش العظم للدواء ٤ - ٣٥٢
 مسكرات . انظر مدح عادات
 مى : محاسنه ١ - ٥٤
 حروجه بعيرلدة ١ - ١٣٥ و ١٦١
 مهاياة . انظر قسمة
 مهر المتل : هو ما يربى به ممل
 الروح فى الروحة باختيار دينها ومالها
 وحماها وحسبها وبلدها ٢ - ٤٥٢
 مهر انظر نكاح
 موات . انظر إحياء
 موارث (باب المرائض)
 الحقوق المعاقبة بالتركة وما يبدأ منها ٣ -
 ٥٦٢ و ٧٠٩ و ٤ - ٥٥٠ و ٥٩٩
 ٦١٦ و
 الوارثون من الرجال والوارثات من النساء
 ٤ - ٦١٩ =
 إيداع التركة الى لا وارث لها بيت المال
 ٢ - ٢٩٤
 الخلد مع الإحوة (مفصل) ٤ - ٦٣٤ =
 الأصول السبعة لمساائل المرائض (مفصل)
 ٤ - ٦٤١

عظم الرأس	٣٤٩ - ٤	وانظر محمد (صلى الله عليه وسلم)
موقوفة : انظر وفد		
مولد النوى : كراهية صومه	٦٩٣-١	
ميت . غسله وتجهيزه ودفنه		
انظر حائث		
الصدق عليه	٥٨٠ - ١	
تجهيزه من بيت المال	٥٥٢ - ١	
النياحة عليه	٥٧٩ - ١	
الإحارة على حمل الميت ودفنه	١٠-٤ =	
الزنا بالمت	٤٤٨ - ٤	
أثر الموت فى إحارة الوقف	٥٥ - ٤	
هيئة . مينة ما ليس له نفس سائله		
	١٨٧ - ٢	
الإكراه على أكل الميه	٥٥٠ - ٢	
إناحه أكلها للمصطر	١٨٤ - ٢	
مئة الحى	٤٩ - ١	
ميد . هى الدوحة	٤٨٨ - ١	
هيل هى ثلث المرسح ، أو حرم من		
اثنى عشر حرمأ من الريد أو ٣٥٠٠		
أو ٢٠٠٠ دراع	٤٧٤ - ١	
(ن)		
سيد .	١٨٥ - ٢	
نوى : الخلف به	٢٠٣ - ٢	
سه	٤٣٠ - ٤	
وانظر ارتداد لإكراه		
نحاسية : هى صفة حكمية يتمتع بها		
مااستيح بالطهارة من الحث ١ - ٢٤		
علامة روال الحاسة انظر طهارة		
الأعيان الحسة (فصل) ١-٤٣ و ٤٩=		
الاتماع بالمتحس	٥٨ - ١	
الإحارة على طرح الحاسة ٤ - ٢٨		
نحتس . هو أن يريد الثمن ليعر ٣-١٠٦		
نحاس : عدم الركاة فيه ١ - ٦٢٢		
نحر هو طعن الحيوان بلبته		
ندب : الآداب المطلوبه ندباً		
انظر آداب		
ندرة . هى قطعة من الذهب أو الفضة		
الحالصة الى لا محتاح لتحليص		
١ - ٦٥٣		
نذر (ناز) هو الرام مسلم مكلف		
قرنة ولو بالعليق	٢٤٩ - ٢	
سقوط النذر بالردة	٤٤١ - ٤	
النذر المطلق	٢٥١ - ٢	
الفرق بين النذر واليمين	٢٥٠ - ٢	
النذر المهم	٢١٠ - ٢	
النذر المدب والمكروه والمحرّم	٢٥١ - ٢	
سقوط النذر المحذور عنه ٢ - ٢٥٥		
النذر غير المرم والمكروه	٢٦٢ - ٢	
النذر للدع	٢٦٣ - ٢	

٥٨٨ - ١	وحم	٢٦٣ - ٢	الدير للأولياء
٢٥٥ - ٢	نحاس : ماهى حرج من الدم للولادة	٢٦٤ و	دير المشى للكعبة ويحوى
٢١٦ - ١	معها أو بعدها	٢٧٤ - ٢	دير الجهاد
٢٩٩ - ٢	ما يقام من وليمة بمناسبة النحاس (الحورس)		
	وانظر حين ولد		نوع الملكية • انظر ملك
			نساء انظر امرأة
٤٦٥ - ١	نقش : الحروف من تعلمها		نسب • الإقرار بالولد انظر استلحاق
	انظر تلف		اعتبار الكفاءة في النسب انظر كفاءة
	عصمتها انظر لإسلام حانة دى	٢٧٢ و ٢٦٧ - ٤	الشهادة في النسب
	كافر وما يباسه	٢١٧ - ٤	التعجير في دعوى النسب
		١٩٩ - ٤	عدم التحكيم في النسب
			الطعن في النسب انظر قذف
			نسيان السهو في الصلاة ١-٣٧٦ =
			وانظر مسح السهو
		١١٢ - ١	إتمام الناسى للوصوء
		٦٨٧ - ١	النسيان في الصوم
		١٧١ - ٢	النسيان في الدكاة
		٢٤٥ - ٤	شهادة الناسى
		٧٠٨ - ١	رفع عن أمى النسيان
			مشور : نعمة الناصر وتأديبها ٢-٥١١
			نطافة • إزالة الوسخ ونصف الأنط
		٥٠٤ - ١	
			إزالة الحاسة انظر حاسة
			وانظر عادات غسل
			نعم أمى الأنعام من لابل ونقر

١٥٧ - ٤ و
 القسم والسفرين الروحات ٢ - ٥٠٥ =
 الكاح العاصد ٢ - ٣٨٤
 ما يمسح منه قبل النحول ٢ - ٣٨٤ =
 ما يمسح منه أندأ ٢ - ٣٨٦
 إحارة الروحة نفسها انظر طر
 عدم ولاية الروح في القصاص ٤ - ٣٥٨
 الحصر على الروحة وأهليتها ٣ - ٤٠٢
 و ٤ - ١٤٠
 ما تمتع به الروحة ١ - ٧٢٣ و ٧٣٩
 نأديب الروحة ٢ - ٥٠٤
 حمار الروحة ٢ - ٤٩٦ و ٧٣٥
 خدمة الروحة في مرها ٢ - ٧٣٤
 تعسل الروحة لروحها ١ - ٥٤٤
 نكاح المريض ٢ - ٣٧٣ و ٤٢٦
 نكاح الصغير والصغيرة ٢ - ٣٥٧ و ٦٧٤
 نكاح المومن ٢ - ٤٦٩
 نكاح السفيه ٢ - ٧٥٩ و ٣٩٤ و ٤٩٤
 و ٤٦٣
 نكاح الحصى ٢ - ٣٧٣
 نكاح المكروه ٢ - ٥٤٤ و ٥٤٨
 نكاح المأسورين ٢ - ٣٠٦
 نكاح الكاسية ٢ - ٤٢٠ و ٣٠٦ و ٣٧٤
 السرفة من الروحين ٤ - ٤٨١
 انظر إنباء جلع صداق طلاق
 طهار كمار
 نكاح غير المسلمين ٢ - ٤٢٢
 و ٣٧٤
 إسلام الروحة ٢ - ٣٠٦

نقطة الخاصة ٢ - ٧٦٤
 أثر النقطة في الركاة ١ - ٦٥٨
 مقود : مساد الجمالة لا اشتراط المقد
 ٨١ - ١
 وانظر درهم دينار ذهب ركاة
 نقير : هو ما نقر من الأواني من
 حذوع الحيل ونحوه ٢ - ١٧٨
 نقيصة : انظر حيار
 نقيعة : هي طعام يقام لمساة المدوم
 من السر ٢ - ٤٩٩
 نكاح (ناب) هو عقد لخل مع
 أنثى غير محرم وغير محسبه ولا أمة
 كناية بصيغة لقادر محاح أو راج
 سلا ٢ - ٣٣٢
 أركانه وشروطه ٢ - ٣٣٤ =
 الشروط المناقصة لمقصوده ٢ - ٣٨٥
 الكفاءة في النكاح ٢ - ٣٣٩
 من يحرم نكاحه ٢ - ٤٠٢ و ٤٥١ =
 التحريم بالنزاع ٢ - ٤٠٥ و ٣٤٧ و ٣٤٩
 الصداق (المهر) ٢ - ٤٤٩ =
 حمار أحد الروحين (فصل) ٢ - ٤٦٧ =
 إنبات النكاح ٤ - ٢١٩
 الشهادة في النكاح ٤ - ٢١٩ و ٢٦٧ =
 و ٢٨٢ -
 بين الروحين ٢ - ٤٨٨ =

نقل الأشخاص من الباطن ٤ - ٣٣٣ =
شرط علف الدانة ٤ - ٥٥
الإحارة على الاستعناء ٤ - ٢٥
القل البحرى انظر مسعة

عميمة : أثرها فى الاعتكاف ١ - ٧٢٦
وانظر تصوف

فواقل (فصل) هى لمة الريادة مطلقاً،
واصطلاحاً ما فعله الذى صلى الله
عليه وسلم ولم يداوم عليه ٢ - ٢٩٦
الخوائل المؤكدة ١ - ٤٠٢
الخوائل المطلوبة ١ - ٤٠١
الخوائل المدونة والرفائف ١ - ٤٠٥
أوقات التحريم والكراهية ١ - ٢٤١ =
الخوائل لمن عليه فوائت ١ - ٣٦٧

نوقى انظر شعار سمية

نوم . نقصه للصود ١ - ١٤٢

نيانة ما نقل فيه النيانة فى العادات
٢ - ١٥

النيانة فى الخج والماسك ٢ - ١٤ و ٢٣
و ١٢٠

النيانة فى دبح الأصحية ٢ - ١٤٥
وانظر وكالة

نية : عروب اليه ورفضها ١ - ١١٢
و ١١٦ و ٧٠٨

النية فى اليميم ١ - ١٩٣

نكاح التحكيم : هو عقد صرف فيه
الصدائق لحكم أحد ٢ - ٤٤٩

نكاح التصويص : هو عقد بلا ذكر
مهر ولا إسقاطه ولا حره لحكم أحد
٢ - ٤٤٩

نكاح الحرابين : ٢ - ٣٠٦

نكاح الدرهمين : هو إذا قل الصدائق
الشرعى وامتنع الروح عن إتمامه
٢ - ٣٩٠

نكاح الرقيق : ٢ - ٣٦٢ و ٤١٤ =
و ٣٧٤

نكاح السر . هو أمر الشهود حين
العقد كتاباه ٢ - ٣٨٢

نكاح الشعار ٢ - ٤٤٦

نكاح المتعة هو نكاح لأجل
٢ - ٣٨٧

نقل

تعيين الدانة والحمل والمقول واللد
٤ - ٣٦ = و ٦٥ و ٥٧

حمل الشيء بصفه ٤ - ٢٢
ما يعمل به بالعرف ٤ - ٣٩ =

الصمان فى النقل ٤ - ٤٢ و ٦٥
مسح إحارة النقل ٤ - ٥٠ = و ٦٥ =

هبة : هي تمليك من له التصرع دائماً	١١٤ - ١	البية في الوصوه
تُسقل شرعاً لأهل بصيغة أو ما يدل	٣٠٣ - ١	البية في الصلاة
على التمليك		البية في صلاة الجماعة والجمعة والحرف
١٣٩ - ٤	٤٤٩ - ١ =	
أركانها		البية في جمع الصلاة وقصرها ١ -
١٤١ - ٤		٤٨٥ و ٤٥٠
ما تطل به		البية في جمع العشائين ١ - ٤٥٠
١٤٣ - ٤		البية في الإمامة ١ - ٤٤٩ =
فمن الهبة وحورها		البية في الصوم ١ - ٦٩٥
١٤٤ - ٤		البية في الخلع ٢ - ٢٥
اعتصار الهبة		البية في الركاة ١ - ٦٦٦
١٥١ - ٤		البية في الذكاة ٢ - ١٧٠
الهبة بشرط		البية في الصيد ٢ - ١٦٣
١٥٦ - ٤		البية في الطلاق والرحمة ٢ - ٥٧٠
عدم اشتراط القيص فيها		٦٠٦ و
٢٩٥ - ٣		البية في اللقطة ٤ - ١٧٣
هبة الروحة صداقها		البية في اليمين ٢ - ٢٢١ و ٢٠٧
٤٦١ - ٢		السنة في العتق ٢ - ٢٢٤
الهبة للحطية		
أثر الهبة في الركاة		
٦٠٠ - ١		
هبة المجلس		
٣٤٧ - ٣		
هبة الحرى		
٣٠٤ - ٢		
الهبة للقاصى وبحره		
٢٩٣ - ٣		
هجين هو فرس أنثى عرنى وأمه بعية		
أوردته ، وعكسه المقترن		
٣٠٠ - ٢		

هدايا اطر هبة عادات

(ه)

هدنى . هو ما وجب لتضع أو لقران	هادى : هو ماء يهرح من فرج المرأة
أو لترك واحد في الخلع أو العمرة أو	عد ولادتها ١ - ١٣٥
أو وجب لحماح أو حوه	
١١٩ - ٢	هاشمى تقديمه في الصلاة ١ - ٤٥٦
هرل ثلاث حنن هرل ٢ - ٣٥٠	الإصفاق عليه من ست المال وعدم
الهرل في الرحمة ٢ - ٦٠٦	استحقاقهم الركاة ١ - ٦٥٩
الهرل في الطلاق ٢ - ٥٤٤	و ٦٦٣ و ٦٧٨
واطر عقد (مسعة) بية	حوار إطعامه من كفاة اليمين ٢ - ٢١١
هلال . رؤسه	لا يكون الهاشمى اس سسل ٢ - ٦٦٢
١ - ٦٨٢ =	

- لا يشت بالتعجم ٦٨٥ - ١
من لا يمكنه رؤيته في السحر وهو
٦٨٦ - ١
- هالك : انظر تلف حائجة صمان
عقد
- هواء : بيمه ٣٠ - ٣
- (و)
- واحب : انظر وحب
- وارث : انظر موارث
- والدين : الريمه ٧٣٩ - ٤
تأديهما الولد ٥٠٤ - ٤
ارتداد الأم الحامل ٤٣٧ - ٤
استئذانها في الجهاد ٢٧٤ - ٢
حيازتهما المكسية ٣٢١ - ٤
اعتصارهما للهة انظر احصار
المقة عليهما انظر مقة
المقة على الأم الكاهرة انظر مقة
عدم المقة من أم ودارها بالبيع ١٠٠ - ٣
شهادتهما انظر شهادة
- كلام الأم في رواح استها ٤٠١ - ٢
الحاية عليهما ٣٧٣ - ٤
حاية الأب على مال أوقيق اسه ٤٠١ - ٢
و ٤٧٥
- أمر الوالد اسه محتاية ٣٤٥ - ٤
وانظر حد ولد
- وتر . صلاة الوتر ٤١١ - ١
- والتق : اذماح الحق فيها
انظر كتابة
- صمان إتلافيها ١٦٩ - ٢
- وحب : وحب ما أدى إليه الواحد
١١٦ - ٣
- الواحد والفرص في الخج ٢٨ - ٢
شرط الوحب انظر شرط
- وحل . جمع الصلاة بسنه ٤٩٠ - ١
- وديعة : هي مال موكل على حفظه
يضمن بتعريض رشيد ٥٤٩ - ٣
صمانها والتعريض في الوديعة ٥٥٠ - ٣
الانحار بالوديعة ٥٥٥ - ٣
إفراض الوديعة ٥٥٤ - ٣
أمر الوديعة في الهه ١٤٥ - ٤
أحد الوديعة في البركة ٥٦٢ - ٣
ركاه العين المودعة ٦٢٢ - ١
التعارض في الوديعة ٣ - ٥٦٣ و ٥٦٧
- وسق : هو سقون صاعاً انظر صاع
مكايل
- ورد : انظر أوراد
- وصى : تعين الوصى بوصية ٦٠٢ - ٤
وانظر ححر
- وصية : هي عقد يوجب حقاً في ثلث
مال عاقده يلزم بموته أو بانه عه
بعده ٥٧٩ - ٤

- أركانها ٥٨٠ - ٤
الموصى ٥٨٠ - ٤
ليضاء الأم على أولادها ٦٠٤ - ٤
الموصى له ٥٨١ - ٤
العميم في الموصى لهم ٥٩١ - ٤
صبيغة الوصية ٥٨٤ - ٤
كثانتها والإشهاد عليها ٦٠١ و ٥٨٨ - ٤
قسطها ٥٨٣ - ٤
مطلان الوصية بالردة ٥٨٤ و ٤٤١ - ٤
الوصية على معصية ٥٨٥ - ٤
الوصية لوارث وغيره ٥٨٦ - ٤
إحارة الورثة ٤٩٥ - ٤
مطلان الوصية بالعتق والإيلاء ٥٨٧ - ٤
مطلانها بروال اسم الموصى به وتحلف
بهم طه ٥٨٧ - ٤
حدوث اس أو رواج بعدها ٥٩١ - ٤
تعين الموصى بوصية ٦٠٤ - ٤
وانظر صغير
الوصية على الصغير ٣٨٧ - ٣
الوصية والركاة ١ - ٦٠٥ = و ٦١٧
و ٦٢٤
وانظر مدبر
وضع اليد استحقاق العلة لدى التسمية
٦١٨ - ٣
وانظر استحقاق حارة عصب
ملك
وصوء فرائضه ١٠٤ - ١
شروط صححه ووجوه ١٣١ - ١
- صه وصافله ١ - ١١٧ =
مدوناته ١ - ١٢١
مكروهاته ١ - ١٢٦ =
نواقصه (فصل) ١ - ١٣٥
الوصوء من الشك ١ - ١٤٩
ما يجمع الحطث ١ - ١٤٢
وصبيغة : البيع على الوصبيغة ٣ - ٢٢٠
وطء : نقص الوصوء باللمس ١ -
= ١٤١
الوصوء بعد الوطاء ٦ - ٧٥
أمره في المهر انظر نكاح مهر
وطء حوارى السى انظر عيمة
ما يجب الفصل منه أو مقدماته
١ - ١٦٣
الامتناع عنه في الصوم ١ - ٦٩٨
الوطء في النذر انظر دير
إطاقه ٢ - ٧٠٣
العرل ٢ - ٤٢٠
الحماع آداب ٢ - ٣٤١
الدفاع عن الوطاء ٢ - ٥٩٢
وانظر إيلاء فرح (عونه) رنا
طهار كمارة نكاح
وقت اختياري وصروزي الوقت
الصروري هو الذى لا يجوز تأخير
الصلاة إليه لغير أرباب الصرورات ،
وهو عى الوقت المختار ١ - ٢٣٠
وقلد انظر مرقوده

مشروطه عموت الوكيل ولا ص لإمارة
٥٠١ - ٣
العرق بينها وبين السانة والأمر ٣ - ٥٠٤
أركانها ٣ - ٥٠١
ما تعقد ٣ - ٥٠٦
الوكالة من الباطن ٣ - ٥١٣
تعدد الوكلاء ٣ - ٥٢٠
الوكالة مأحر ٣ - ٥٢٣
ما تحور فيه الوكالة ٣ - ٥٠٢
ما يحور للوكيل وما يجب عليه ٣ - ٥٠٦
٥١٢
صمان الوكيل ٣ - ٥١٨
التنازع مها ٣ - ٥١٩ و ٥٢١
الوكالة في الزواج ٢ - ٣٧٢ و ٣٧٦
وكالة الصبي ٣ - ١٨
الوكالة في الخلع ٢ - ٥٢٩
وكالة الكافر عن المسلم ٣ - ٥١٠

ولادة : طلب الولد من الأمة المملوكة انظر استيلاء

ما يقام بمناسبة الولادة من طعام (العقيقة)
٢ - ٤٩٩
ما يقام بمناسبة الختان (إعذار) ٢ - ٤٩٩
أحررة القائلة انظر طب

ولاء الولاء هو لومة كلحمة السب

٤ - ٥٧١
الولاء لمن أعتق ٤ - ٥٧٢
سريان الولاء للولد ٤ - ٥٧٣
المراب بالولاء ٤ - ٥٧٥

وقف : هو ما بين مصاب الفريصتين

من الأتعام ١ - ٥٩٩
لا يكون الوقف في العين والحرف
١ - ٦٢٠

وقف : هو محل مسعة مملوك ولو بأجرة

أو علة المستحق ، نصيحة ، مدة
ما يراه المحسن ٤ - ٩٧
أركان الوقف ٤ - ٩٩
مطلات الوقف ٤ - ١٠٧
أثر الردة في الوقف ٤ - ٤٤٢
الوقف على الوارث ومن سيولد ٤ - ١١٠
و ١٠٢

الوقف على المعصية

الوقف على الذمى ٤ - ١٠٣

الشروط الخائرة فيه

ما تساوله ألقاط الوقف ٤ - ١٢٨

انقطاع المحسن عليه

٤ - ١٢١

تملك العين والعلة والإحارة في الوقف

٤ - ١٣٢

سبع ما لا يسمع به من الوقف

٤ - ١٢٥
إحارة المساطر للوقف ٤ - ١٣٣

وقف العين للسلف

١ - ٦٥٠

الشعنة للوقف

٣ - ٦٣٢

وقف القبر

١ - ٥٧٧

وقف الأرض المفتوحة

٢ - ٢٩٢

وكاء هو الحط الذي تربط به اللقطة

وعمرها ٤ - ١٦٦

وكالة هي بيانة في حق مالى غير

توريث الولاية	٧١٤ - ٤	اعتصار الامة مه انظر إحتصار
التنازع في الولاية	٥٧٧ - ٤	الوقف عليه ٤ - ١٠٢ و ١٢٩
ولائم * هي - مطلقة طعام العرس		في الولد انظر لعان
ولا تقع على غيرها إلا بقيد ٢ - ٤٩٩		ما يقام للولد بسويعه (الحقيقة) ٢ - ٤٩٩
وليمة الختان الأعذار ٢ - ٤٩٩		إرصاع الولد انظر طئر صفة
وليمة حفظ القرآن الخداقة ٢ - ٤٩٩		وليمة : انظر ولائم
وليمة العانس حرس ٢ - ٤٩٩		(ي)
وليمة المولود عقيقة ٢ - ٤٩٩		يقيم : إحاتته من بيت المال ٢ - ٢٩٥
وليمة الإنسان المأدبة ٢ - ٤٩٩		يمين (ناب) يمين التعليق هو تعليق
وليمة القدر من السر نقيه ٢ - ٤٩٩		مسلم ومكلف قرنة أو حل حصمة
وليمة الساء وكيرة ٢ - ٤٩٩		ولو حكماً على حصول أمر أو نيه
إحاتة الصائم لنقل الدعوة للوليمة ٢ - ٥٠٠		ولو معصية ، قصد الامتناع عنه
ما يقع بالولائم من المكرات ٢ - ٥٠١		أو اختلف عليه أو تحققه ٢ - ١٩٠
إحاتتها لا تسقط الحممة ٢ - ٥١٥		يمين النمر
ولاية * الأولياء الصالحون انظر		يمين الحث هي قسم على أمر إثباتاً
تصرف -		أو نكاحاً مقصد الامتناع عن شيء أو
ترتيب أولياء النكاح ٢ - ٣٥٩ و ٣٦١		اختلف عليه أو تحقيق وقوعه أو عدمه
الولي المهر وغير المهر ٢ - ٣٥٩		بذكر اسم الله تعالى أو صممه
عصل الولي ٢ - ٣٧٥		٢ - ١٩٦
الولاية مع اختلاف الدين ٢ - ٣٧١		المنع العموس هي أن يحلف بالله
ما يقيمه من دعوى ٤ - ٢٠٣ و ٢٩٨		على شيء شك منه على المخالف أو مع
ولي الدم ٤ - ٣٣٦ و ٣٥٨		طى منه وأولى إن تعمد الكذب ٢ - ٢٠٤
ولده الإقرار به انظر اسلحاى		يمين اللغو أن يحلف ما يعتمد فظهر
ولده الحرى إذا أسلم ٢ - ٣٠٧		حلاه ٢ - ٢٠٥
ولده الأسيرة ٢ - ٣٠٧		الفرق بين المنع والشر ٢ - ٢٤٩
ولده الرقيقة ٢ - ٤٨٠		اليه في المنع ٢ - ٢٢١ و ٢٢٤ و ٢٠٧
شهادة الولد ٤ - ٢١٩		الإكراه على اليمين ٢ - ٥٤٨

٢٤٢ و ٢٠٧ - ٢	التوثيق بالخلف	٢٠٤ - ٢	اليمن المعقدة بالله
٣١٣-٤	تعليق اليمن	٢٠٤ - ٢	اليمن غير المعقدة
٢٥٧ و ٤٧ - ٤	تحليل الشهود	٢٢١ - ٢	ما يخص اليمن
	وانظر شهادة	٢١٧ - ٢	الأحد بالعرف في اليمن
٤٤١-٤	سقوط اليمن بالردة	٢١١ - ٢	كهارة اليمن
	وانظر دعوى قسامة	٢٠٣ - ٢	الخلف بنى
	يهود : انظر أهل الكتاب	٢٠٣ - ٢	الخلف بالسلطان
		٧٠٢ - ١ و ٥٨٦ - ٢	الخلف بالطلاق
	يوم * يوم الشك هو صبيحة الثلاثين	٢٤٧ - ٤	
٦٨٦ - ١	من شعبان إذا لم ير هلالا	٢٠٣ - ٢	الخلف بالأصنام
٦٩٢ - ١	صوم الأيام البيض	٢١٨-٤	للدعوى التي يجب فيها اليمن
• • •		٢٥٨-٤	اليمن في تحقيق الخط

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والحمد لله خالق السموات والأرض ،

أعز وأتم ، وفعل وبس ، وهو الحمد الودود

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية
بحسب رقم ٢٩٣٨ / ١٩٧٤

مطابع دار المعارف بمصر - ١٩٧٤
١ / ٧٢ / ٥ ٤ ٢ / ٧١ / ٣٣٦

